

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية
التي فترتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشائها عام ١٩٣٦

للمستأدين
مكتب الفكراني و عبد النعم منشي
مترجمين محكمة النقض

الإصدار الجبائي

المجلد الثاني

إصدار: الدار المصرية للصناعات و مستغ الكتابي العام
القاهرة، شارع عدوك، ص.ب. ٥٤٢، في ١٩٦٠ ٣٩٣٦٩٢٠



[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية

التي قررتها محكمة النقض المصرية

منذ إنشائها عام ١٩٣٦

للأستاذين

حسن الفكري و عبد النعم مني

الماتجاه له محكمة النقض

الإصدار الجتاني

الجزء الثاني

إصدار: السداد العربي للمؤنوعات

القاهرة ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣ - ت. ١٢٠ ٢٣٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ

مِثْلُ رُسُلِكُمْ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

رؤى

الحرف رجال المتانون عامة
ومستشارى محكمة النقض المصرية خاصة
... نهدي هذا المجهود المتواضع
في ذكرى مرور ٥٠ عاماً على إنشاء محكمة النقض

صه الفكرانى د عبد المنعم مصطفى

تقديم الموسوعة

إن القضاء بين الناس لا يقوم على عاطفة المبدل التي تخالف
القلب البشرى فحسب ، بل يقوم أيضا على العلم بالقانون .

والقانون علم واسع المدى ، كثير الأحكام ، متشعب النواحي .
والنصوص التشريعية مهما روعيت الدقة في وضعها ، والامانة فيها ،
فإنها تقتصر عن الاحاطة بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتله
من حوادث .

فلا عجب إذن : مهما بلغ القاضي من الدراية والبصر بالامور ،
أن يلتبس عليه أحيانا فهم النصوص القانونية على وجهها الصحيح ،
أو أن يخطئ في تطبيقها على ما يطرح أمامه من المشكلات تطبيقا سديدا .
وقد أدرك الشارع ذلك فجعل التقاضي في الغالب من درجتين ، حتى يصلح
قضاة الاستئناف ما قد يقع فيه قضاة الدرجة الأولى من الخطأ .
غير أن الاختبار دل على عدم كفاية هذا الاحتياط فقد يقع قضاة الاستئناف
في نفس الخطأ أو في خطأ آخر ، كما قد يختلف قضاة المحاكم الاستئنافية
في المسألة الواحدة . ومن هنا نشأت الحاجة الى محكمة عليا مهمتها
الأولى تفسير القوانين تفسيراً صحيحاً يتر السبيل أمام سائر المحاكم ،
نيسان بذلك اتساق القانون ويستقر القضاء ، ويلين الناس شر الاختلاف
في التفسير . تلك هي محكمة النقض .

* * *

وفي التنظيم القضائي المصري بدأ تاريخ الطعن بالنقض بما أجازته
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ من الطعن
بالنقض في مواد الجنائيات ثم في مواد الجناح بمقتضى التعديل الذي أدخله
الأمر العالي الصادر في ٥ يولييه ١٨٩١ . وكان الطعن بالنقض وقتها لهذا
النظام لا تنظره محكمة قضائية عليا ذات كيان مستقل وإنما كانت تختص
بالفصل فيه المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها الحاضرين بمنزلة

جمعية عمومية ، ثم انتقل الاختصاص بعد ذلك الى محكمة الاستئناف
بمصر التي باتت احدى دوائرها تحكم بصفة محكمة نقض وإبرام فيما يرفع
اليها من الطعون في الأحكام بمقتضى قانون تحقيق الجنايات .

* * *

واذ كان أعضاء تلك الدائرة كثيرا ما يستبدلون من سنة الى أخرى
اثر توزيع أعمال محكمة الاستئناف على قضاتها كما جرت العادة السنوية
بذلك ، فلم يكن ذلك يساعد على أن يثبت لتلك الدائرة قضاء أو أن يتحدد
لها مبدأ مستقر .

* * *

ومن ناحية أخرى لم يكن الشارع المصرى يعرف نظاما لتصحيح
ما يقع في أحكام المحاكم المدنية والتجارية من الخطأ في المسائل القانونية .
وقد حاول الشارع معالجة هذا النقص فعدل قانون المرافعات الأهلى
تصديلا بمقتضاه أخذ عن القانون المختلط نظام الدوائر المجتمعة بمحكمة
الاستئناف حيث اجتمعت دوائر محكمة مصر للمرة الأولى في فبراير سنة ١٩٢٢
وللمرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٢١ والتي فصلت في غضون تلك المدة
في ٢١ مسألة من المسائل القانونية التي كانت مثارا للخلاف بين أحكام
المحاكم .

* * *

على أن نظام الدوائر المجتمعة لم يكن علاجاً شافياً ولا عملاً حاسماً
لتحقيق ما يهدف اليه نظام الطعن بالنقض ، فقد كانت الاحالة الى الدوائر
مجتمعة أمراً جوازياً للدائرة المعروضة عليها القضية ، كما كان يشترط
للإحالة سبق صدور جملة أحكام استئنافية يخالف بعضها البعض
في نقطة قانونية واحدة .

* * *

وقد ظل الحال على النحو المتقدم — سواء في المواد الجنائية
أو في المواد المدنية والتجارية — الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٣١ في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والإبرام
فبعد بذلك نقص هام في التنظيم القضائى المصرى كانت الحاجة ماسة
اليه .

وقد حققت محكمة النقض أمل البلاد فيها ، فأزالت الخلاف ،
ونبت القضاء ، وأثارت الطريق ، وأصبح فقهاء الهادى يستلهم كل
شئ نفل بالقانون .

* * *

وإذا كانت الجهود العديدة والمخلصة قد تضاعفت وتنافس علميا
على حفظ تلك الثروة القانونية الهائلة التى خلفتها جهود الجهادة من رجال
القضاء أعضاء محكمة النقض المصرية ، إلا أننا — ورغم تلك الجهود —
ما زلنا نلمس احتياج المشتغلين بالقانون بصفة عامة والجيل الجديد
من هؤلاء بصفة خاصة ، سواء من المصريين أو من سائر مواطنى الدول
العربية الشقيقة ، الى عمل علمى جديد شامل يمكن الرجوع اليه
للوئوف على ذلك الصرح الشامخ من الفكر القانونى المجد الذى حفلت به
أحكام محكمة النقض المصرية — بدائرتها الجنائية والمدنية — منذ انشائها
وحتى الآن .

* * *

وإذا كنا فى جهودنا السابقة قد استطعنا — بعون الله — أن نقدم
للمكتبة القانونية — المصرية والعربية — العديد من المراجع العلمية ، سواء
فى مجال التأليف أو فى مجال التلخيص والتجميع والتبويب والنشر .
وإذا كانت أعمالنا هذه قد صادفت — والحمد لله — ترحيبا كبيرا أتى —
ليس فقط من زملاء أفاضل يعملون بتطبيق القانون — بل أيضا من أساتذة
أجلاء ممن يدرسون القانون ، إلا أن تقديرنا لجسامة الاضطلاع بمسئولية
العمل الذى نقدمه الآن ، واستشعارنا لجلال المهمة ، وحرصنا
على بلوغ الغاية التى ننشدها ، فضلا عن المناسبة التاريخية التى تخبرنا
لصدور هذا العمل ونعنى بها مرور خمسين عاما على انشاء المحكمة ، كل
ذلك جعلنا نسمى الى تضامر الجهود ، فآثرنا المشاركة فى تحمل العبء .

* * *

غالى رجال القانون والمهتمين بعلمه — فى مصر وفى سائر
البلاد العربية والاجنبية — يسعدنا أن نقدم للمكتبة القانونية باكورة أعمالنا
العلمية المشتركة : « الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها
محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٢١ » ، والتى
تصدر بعون الله — فى اصدارين : الاول يضم القواعد القانونية
التي أصدرتها الدائرة الجنائية بالمحكمة ، والثانى يضم القواعد القانونية
التي أصدرتها الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية .

وقد تم اعداد الموسوعة وتبويب محتوياتها على اساس ايجدى موضوعى
رؤى فيه سهولة البحث فى المقام الاول ، وعدم التكرار غير المفيد للمبدأ
الواحد والتسلسل الزمنى فى كل موضوع مع التقديم لكل مبدأ بتلخيص يعين
على سرعة البحث .

* * *

كما انه استكمالا للمائدة وحتى تكتمل حلقة البحث العلمى - فتها
وقضاء - فقد تضمنت الموسوعة تعليق كبار فقهاء القانون بالنسبة
لبعض المبادئ التى انتهت اليها محكمة النقض والتى احتدم حولها الخلاف
أو ثار بشأنها الجدل .

* * *

ولا يسعنا فى ختام هذه الكلمة الا ان نشكر ونقدر الجهود المخلصة
التي بذلها الجهاز الفنى لدونة التشريع والقضاء وكذا الادارة الفنية
للدار العربية للموسوعات والتي أدت الى اخراج الموسوعة بالصورة
التي يجدها الباحث بين يديه ، والمعصية لله .

المؤلفان

حسن الفكهاى ، عبد المنعم حسنى

القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٨١

فهرس
موضوعات الجزء الثالث
للاصدار الجنائي

الموضوع	الصفحة
□ الاختصاص القضائي	١
الفصل الأول : الاختصاص الولائي	٣
الفصل الثاني : الاختصاص النوعي	٢٢
الفصل الثالث : الاختصاص المحلي	٣٤
الفصل الرابع : تنازع الاختصاص	٤١
الفصل الخامس : الارتباط والاختصاص	٦١
الفصل السادس : طبيعة قواعد الاختصاص	٦٦
□ اختلاس اشياء محبوزة	٧٣
الفصل الأول : اركان الجريمة	٧٥
الفرع الأول : اشياء محبوز عليها	٧٥
الفرع الثاني : اختلاس	٩٥
الفرع الثالث : القصد الجنائي	١٠٨
الفرع الرابع : تسبب الاحكام	١٢٤
الفصل الثاني : جريمة المادة ٣٢٣ عقوبات	١٤١
الفصل الثالث : مسائل متنوعة	١٤٣
□ اختلاس الانقلاب والوظائف	١٦١
□ اختلاس الاموال الاميرية والفسدر	١٦٥
الفصل الأول : اختلاس الاموال الاميرية	١٦٧

١٦٧	الفرع الأول : الاختلاس
١٨٦	الفرع الثاني : المال المختلس
١٩٤	الفرع الثالث : صفة الجاني
٢٠٧	الفرع الرابع : تسبب الأحكام
٢١٨	الفصل الثاني : الاستيلاء بغير حق على مال للدولة
٢١٨	الفرع الأول : الاختلاس
٢٢٣	الفرع الثاني : المال المختلس
٢٢٧	الفرع الثالث : صفة الجاني
٢٣١	الفرع الرابع : تسبب الأحكام
٢٣٥	الفصل الثالث : الأضرار العمدى بالمال العام
٢٣٩	الفصل الرابع : مسائل متنوعة
٢٥٧	□ أخفاء أشياء مسروقة أو متحصلة من جنابة أو جنحة
٢٥٩	الفصل الأول : جريمة أخفاء أشياء مسروقة
٢٥٩	الفرع الأول : فعل الاخفاء
٢٦٧	الفرع الثاني : محل الجريمة
٢٦٩	الفرع الثالث : القصد الجنائي
٢٧٤	الفرع الرابع : تسبب الأحكام
٢٨٧	الفرع الخامس : مسائل متنوعة
٢٩٤	الفصل الثاني : جريمة أخفاء أشياء متحصلة من جنابة أو جنحة
٢٩٩	□ ارتباط
٣٠١	الفصل الأول : حالات الارتباط

٣٢٣	الفصل الثاني : تقدير قيام الارتباط
٣٤٢	الفصل الثالث : آثار الارتباط
٣٦١	□ أسباب الإباحة وموانع العقاب
٣٦٣	الفصل الأول : الأسباب الشخصية التي تعدم المسؤولية
٣٦٣	الفرع الأول : الإكراه وحالة الضرورة
٣٦٩	الفرع الثاني : الجنون والمأهة العقلية
٣٨٣	الفرع الثالث : الغيوبة والسكر
٣٨٩	الفصل الثاني : الأسباب الجينية التي تعدم المسؤولية
	الفرع الأول : استعمال حق مقرر بمقتضى
٣٨٩	القانون
	الفرع الثاني : ارتكاب الموظف عملاً تنفيذاً
٣٩٥	لما أمرت به القوانين
٤٠٢	الفصل الثالث : الدفاع الشرعى
٤٠٢	الفرع الأول : شروط الدفاع الشرعى
٤٤١	الفرع الثاني : قيود الدفاع الشرعى
٤٤٦	الفرع الثالث : تجاوز حد الدفاع الشرعى
٤٥٥	الفرع الرابع : تقدير حالة الدفاع الشرعى
٤٧١	الفرع الخامس : تسبب الأحكام
٥٢٨	الفرع السادس : مسائل متنوعة
٥٤٩	□ استثناءات
٥٥١	الفصل الأول : إجراءات الاستئناف
٥٥١	الفرع الأول : التفسير بالاستئناف

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني : ميمسار الاستئناف	٥٦٧
الفصل الثاني : الخصوم والصفة في الاستئناف	٦١١
الفصل الثالث : حالات الاستئناف	٦١٤
الفصل الرابع : استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية	٦١٧
الفرع الأول : استئناف النيابة	٦١٧
الفرع الثاني : استئناف المتهم	٦٣٦
الفصل الخامس : استئناف الاحكام في الدعوى المدنية	٦٤٤
الفصل السادس : جواز الاستئناف	٦٦٢
الفرع الأول : ما يجوز استئنافه من احكام	٦٦٢
الفرع الثاني : ما لا يجوز استئنافه من احكام	٦٦٤
الفرع الثالث : استئناف الاحكام الغيابية	٦٦٧
الفرع الرابع : استئناف الاحكام باعتبار المعارضة كان لم تكن	٦٧٣
الفصل السابع : نظير الاستئناف	٦٨٠
الفرع الأول : تقرير التلخيص	٦٨٠
الفرع الثاني : نظير الاستئناف وتحقيقه	٦٩٧
الفصل الثامن : آثار الاستئناف	٧٢٣
الفرع الأول : الاثر الناقل للاستئناف	٧٢٣
الفرع الثاني : التمسيد	٧٤٠

- ٧٦٦ الفصل التاسع : سقوط الاستئناف
- ٧٧١ الفصل العاشر : الحكم في الاستئناف
- ٧٧١ الفرع الأول : بالنسبة الى الشكل
- ٧٧٧ الفرع الثاني : بالنسبة الى الموضوع
- ٧٩٥ الفرع الثالث : بالنسبة الى العقوبة
- ٨٢٤ الفرع الرابع : تسبيب الأحكام
- ٨٦١ الفصل الحادى عشر : مسائل متنوعة
- ٨٧٠ □ استيراد وتصدير
- ٨٨١ □ استقاط الحوامل
- ٨٨٣ □ اشتراك
- ٨٨٣ الفصل الأول : قواعد عامة
- ٨٩٢ الفصل الثانى : طرق الاشتراك واثباته
- ٩٠٧ الفصل الثالث : التمييز بين الفاعل والشريك
- ٩٠٧ الفرع الأول : متى يعتبر المتهم فاعلا
- ٩٢٠ الفرع الثانى : متى يعتبر المتهم شريكا
- ٩٢٤ الفرع الثالث : تعديل الوصف من فاعل الى شريك
- ٩٣٦ الفصل الرابع : مسؤولية الشريك وعقابه
- ٩٤٧ الفصل الخامس : تسبيب الأحكام
- ٩٦٢ □ اشكالات التنفيذ

الصفحة	الموضوع
٩٦٢	الفصل الاول : ماهية الاشكال
٩٦٨	الفصل الثاني : سلطة محكمة الاشكال والحكم فيه
٩٧٢	الفصل الثالث : مسائل متنوعة
٩٧٧	□ أشياء متروكة
٩٨١	□ اضطراب
٩٨٥	□ اضطراب بحيوان
٩٨٩	□ اضطراب عمدي
٩٩٣	□ إعادة النظر
١٠٠٥	□ اعلانات
١٠١١	□ افشاء سر المهنة
١٠١٥	□ امتناع عن تسليم طفل محكوم بخضاعته
١٠١٩	□ أمر جنائي

الاختصاص القضائي

- الفصل الأول – الاختصاص الولائي
- الفصل الثاني – الاختصاص النوعي
- الفصل الثالث – الاختصاص المحلي
- الفصل الرابع – تنازع الاختصاص
- الفصل الخامس – الارتباط والاختصاص
- الفصل السادس – طبيعة قواعد الاختصاص

الفصل الأول

الاختصاص الولائي

١ - اختصاص محكمة الجنج الاهلية بنظر الدعوى المدنية التابعة لدعوى الجنج ما دام الطرفان وطنيين ومهما تكن المحكمة المختطة مختصة بنظر اصل النزاع المقدمة بسببه المخالصة الزورة .

* المحكمة الاهلية مختصة بالفصل في دعوى جنحة مباشرة بطلب تعويض عن تزوير مخالصة يتعلق بها نزاع قائم امام المحكمة المختطة خصوصا اذا كانت تلك المخالصة لم يقدمها المتهم للمحكمة المختطة الا بعد رفع المدعى المدني دعوى الجنحة . . المباشر عليه . ذلك بأنه كان من حق المدعى بالحق المدني أن يسلك اما الطريق المدني بالطعن بالتزوير في المخالصة بأن ينتظر ايداعها في الدعوى المدنية التي تنظرها المحكمة المختطة ثم يطعن فيها لديها واما ان يسلك الطريق الجنائي الذي اختاره فعلا برغمه دعوى امام محكمة الجنج الاهلية قبل ايداع تلك المخالصة بالمحكمة المختطة . ولا شك ان محكمة الجنج الاهلية مختصة بنظر دعواه المدنية تابعة لدعوى الجنحة ما دام الطرفان وطنيين . ومهما تكن المحكمة المختطة مختصة بنظر اصل النزاع المقدمة بسببه المخالصة فهذا لا يمنع المحكمة الاهلية من النظر فيها هو من اختصاصها .

(طعن رقم ١١٦٥ سنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١/١٨)

٢ - ولاية المحاكم الاهلية للحكم في الجرائم التي تقع من المصريين والاجانب غير المتمتعين بالامتيازات الاجنبية هي ولاية عامة اصلية .

* ان ولاية المحاكم الاهلية للحكم في الجرائم التي تقع من المصريين والاجانب غير المتمتعين بالامتيازات الاجنبية هي ولاية عامة اصلية وكل مايجد من سلطتها في هذا الشأن جاء على سبيل الاستثناء ، والاستثناء يجب ان يبقى في حدوده الضيقة ولا يصح التوسع فيه او القياس عليه فمتى رفعت للمحاكم الاهلية قضية بوصف جنائي يدخل في اختصاصها العام وجب عليها

النظر فيها وعدم التخلي عن ولايتها ولا يغير من ذلك ما تد يكون من الارتباط بين الجريمة المرفوعة اليها وبين جريمة أخرى مرفوعة أمام قاض آخر لأن النظر في ذلك الارتباط والحكم على نتائجه لا يكون الا اذا كانت الجرائم المرتبطة ببعضها معروضة أو يمكن عرضها على قضاء واحد . وعلى ذلك فلا يجوز للمحاكم الأهلية أن تحكم بعدم اختصاصها الا اذا كان الوصف الجنائي الذي رفع اليها يخرج عن ولايتها بموجب نص صريح خاص والمحاكم الأهلية منوعة طبقا للمادة ١٥ من لائحة ترتيبها والمادة ٦ من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختصة من نظر جرائم التفالس بالتفليس والتفالس بالتقصير في احوال الافلاس المختلط فاذا تقدمت لها جريمة بهذا الوصف فيجب عليها أن تقرر بعدم اختصاصها بنظرها . اما ما يرتكبه المفلس من الجرائم الأخرى فالنظر فيه من اختصاصها ويجب عليها الفصل فيه ، وأذن فاذا قدمت النيابة متهمها بوصف انه اختلس مال الشركة التي هو وكيلها وبوصف انه ارتكب جريمة النصب على بعض البنوك وكان لهذا المتهم تهمة منظورة أمام المحاكم المختصة وهي التفالس بالتفليس وبالتقصير فان ما يكون من ارتباط بين هذه التهمة الأخيرة وبين تهمة الاختلاس والنصب لا يبرر أن تتخلي المحاكم الأهلية عن الفصل في هاتين التهمتين لقضاء آخر ليست له ولاية الحكم بينهما .

(ملن رقم ٢٠٦٢ سنة ٣ ق جلسة ١٩٤٤/٢/١٩)

٣ - عدم جواز إحالة محكمة الجنابات الدعوى الى المحكمة العسكرية بموجب الأمر العسكري رقم ٧٩ سنة ١٩٤٩ بصدد اختصاص المحاكم العسكرية بعد بثها في نظرها .

✽ متى كانت القضية قد قدمت الى محكمة الجنابات بالطريق القانوني ، وكان الدفاع في اليوم المحدد لنظرها قد طلب في جلسة المحاكمة ضم أوراق وعلان شهود نفى فاجيب الى هذا الطلب ، فلا يجوز للمحكمة بعد ذلك ان تحيل الدعوى الى المحكمة العسكرية ، اذ الأمر العسكري رقم ٧٩ الصادر في سنة ١٩٤٩ بصدد اختصاص المحاكم العسكرية لا يجيز الاحالة بعد بدء المحاكمة في نظر الدعوى وغير صحيح القول بأن المحكمة لا تعتبر في هذه الحالة قد بدأت في نظر الدعوى فان الاجراء الذي اتخذته بما لا يصح اتخاذه الا والدعوى منظورة أمام المحكمة ولا يهم في

صحيح القانون ، وقد صدر قرار من المحكمة بإجراء تحقيق ، إن يكون ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، فإن الطلب في هذه الحالة لا يكون إلا للفت نظر المحكمة الى دليل لو تنبّهت اليه لوجب عليها أن تحققه من تلقاء نفسها ، على أن القانون لا يعرف الإجراءات الآلية التي تصدر ولو كانت على خلاف رأى من أصدرها ولا تبررها الظروف والملابسات .

(طعن رقم ٩٢١ سنة ١٩ لسنة ١٩٤٦/٦/١٣)

٤ - عدم سلب المحاكم العادية حقها في الفصل في القضايا التي خول القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية المحاكم العسكرية نظرها .

✽ أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ لم يسلب المحاكم العادية حقها في الفصل في القضايا التي خول المحاكم العسكرية نظرها . فإذا ما رأت النيابة العمومية تقديم متهم الى المحاكم العادية ليحاكم أمامها عن جريمته مما خولت المحاكم العسكرية نظره فانها لا تكون مجاوزة اختصاصها اذا ما هي فصلت في هذه الدعوى .

(طعن رقم ١٢ سنة ١٢ لسنة ١٩٤١/١١/١٧)

٥ - عدم جواز تغلّي المحاكم العادية من تلقاء نفسها عن اختصاصها بالنسبة للجرائم التي خول المحاكم العسكرية المحاكم العسكرية بنظرها .

✽ أنه لما كانت المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصلي بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية ينسب فيه ولا في غيره من القوانين أى نص على انفراد المحاكم العسكرية بالاختصاص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والتي تحال من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية ، فانه يجب القول بأن المحاكم العسكرية انما أنشئت لتؤدي عملها في هذه الجرائم الى جانب المحاكم العادية . وفي الواقع فإن الامتيازات التي تقتضى الخروج على الأصل وتستدعى المحكمة

المسكينة فيها هو من اختصاص المحاكم العادية يجب أن يكون أمر تقديرها موكولا الى المحاكم العسكرية على حسب ظروف الجرائم والدعاوى المختلفة وملابساتها . فاذا ما رأى المحاكم العسكرية لسبب من الاسباب عدم تقديم قضية الى المحاكم العسكرية فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه افلات الجاني من العقاب على مقتضى أحكام القانون العام .. واذا ما رأى وجوب تقديم القضية الى المحاكم العسكرية كان العمل بما رأى متعينا . ولذلك فإذا قدمت قضية من القضايا المذكورة من النيابة العمومية الى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحاكم أن تتخلى من تلقاء نفسها عن اختصاصها بمقولة أن المحاكم العسكرية هي المختصة بالفصل فيها ما دام المحاكم العسكرية لم يطالب بحقه في وجوب تقديم القضية الى المحاكم العسكرية .

(ملن رقم ٦٣٢ سنة ١٣ في جلسة ١٩٤٣/٢/٢٢)

٦ - عدم جواز تخلّي المحاكم العادية عن اختصاصها بالنسبة للجرائم التي خول المحاكم العسكرية المحاكم العسكرية بنظرها .

* انه لما كانت المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الاصيل بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاحكام العرفية ليس فيه ولا في غيره من القوانين أى نص على استقلال المحاكم العسكرية بالاختصاص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والتي تحال عليها من السلطة القائمة على اصدار الاحكام العرفية فانه يجب القول بأن المحاكم العسكرية انما انشئت لتؤدي عملها في هذه الجرائم بجانب المحاكم العادية . وفي الحق فان الاعتبارات التي تقتضى الخروج عن الاصل وتستدعي المحاكمة العسكرية فيها هو من اختصاص المحاكم العادية يجب أن يكون أمر تقديرها موكولا الى المحاكم العسكرية على حسب ظروف وملابسات الجرائم والدعاوى المختلفة . فاذا ما رأى المحاكم العسكرية لسبب من الاسباب عدم تقديم القضية الى المحاكم العسكرية فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه افلات الجاني من العقاب على مقتضى أحكام القانون العام . واذا ما رأى وجوب تقديم القضية الى المحاكم العسكرية كان العمل بما رأى متعينا . ولذلك فإذا ما قدمت قضية من القضايا المذكورة من النيابة العمومية الى المحاكم العادية فلا يجوز

لهذه المحاكم أن تتخلى من تلقاء نفسها عن اختصاصها بمقولة أن المحاكم العسكرية مختصة بالفصل فيها ما دام المحاكم العسكرى لم يطلب بحقه في وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية .

(ملحق رقم ٢٩٢ سنة ٩٢ في جلسة ١٨/١/١٩٩٢)

٧ - عدم سلب المحاكم العادية حقها في الفصل في القضايا التي خول القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بالإحكام العرفية المحاكم العسكرية بنظرها .

* أن الأمر العسكرى رقم ٣٤٤ لم يجعل الفصل في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها وكل ما تضمنه هو تحويل المحاكم العسكرية النظر في الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة .

(ملحق رقم ٦٢٢ سنة ٩٢ في جلسة ٢٢/٢/١٩٩٢)

٨ - شرط اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية التي تعرض أمامها أثناء نظر الدعوى العمومية .

* أنه وإن كانت المحاكم الجنائية لا تختص بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية التي تعرض أمامها أثناء نظر الدعوى العمومية بل يتمتع عليها أن تكل أمر الفصل فيها إلى قاضي الأحوال الشخصية إلا أنه يشترط لقبول الدفع بمسألة من هذا القبيل يتوقف عليها نزع الجريمة عن المتهم أن يكون جديداً ، فإذا ما تبينت المحكمة أن الدفع لا يؤيده الظاهر وأنه لم يقصد به إلا عرقلة سير الدعوى وتأخير الفصل فيها كن لها ألا تجيبه وإذا كان المتهم في تزوير عقد زواج قد تبسك بأنه لما راجع مطلقته ما كان يعلم أن هناك موانع شرعية تمنع من عقد زواجه عليها لأنه كان يجهل أنه سبق أن حرر عقد زواج بينها وبين آخر ، وأنه لما ظهر له ذلك من بعد التجأ إلى المحكمة الشرعية طالباً بفسخ عقد هذا الآخر لحصوله ، أثناء العدة ، وبناء على ذلك طلب إلى المحكمة أن توقف محاكمته الجنائية

حتى يفصل من المحكمة الشرعية في دعوى النسخ ، فلم تجبه المحكمة الى ذلك بناء على ما أورثته في حكمها من الاسباب التي حصلت منها اقتناعها بأن هذا الدفع لم يكن الا بقصد تعطيل الفصل في الدعوى فانه لا تثريب على المحكمة فيما فعلته .

(طعن رقم ١٢١ سنة ١٤ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٤٣)

٩ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو ما يتعلق بولايتها القضائية .

* ان عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو ما يتعلق بولايتها القضائية . فهو اذن من صميم النظام العام ويجب على المحكمة ان تحكم به ولو من تلقاء نفسها ، ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو امام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢ سنة ١٤ ق جلسة ٢/٤/١٩٤٤)

١٠ - عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو ما يتعلق بولايتها القضائية .

* ان عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن النظام العام لتعلقه بتحديد ولايتها القضائية ، فيصح الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، بل يجب على المحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها . ملحق الذي يقضى برفض هذا الدفع بمقولة ان الحق في التمسك به سقط لعدم ابدائه قبل اى دفع آخر امام محكمة الدرجة الاولى ، او لاعتباره من الطلبات الجديدة التي لا يصح عرضها على المحكمة الاستئنافية لاول مرة هو حكم مخطىء في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٧٢٦ سنة ١٤ ق جلسة ٥/٢/١٩٤٤)

١١ - عدم اختصاص المحاكم بالفصل في اجراء التحقيقات الاولى ذاتها من حيث صحتها او بطلانها ،

✽ اذا كان منطوق الحكم متصورا على القضاء ببطلان امر التفتيش وببطلان عملية التفتيش فهذا الحكم لا يمكن اعتباره صحيحا صادرا من سلطة تملك اصداره . اذ كل ما للمحاكم في المواد الجنائية بمقتضى ماله من حق مطلق في تقدير الدليل وحسرية كاملة في الاخذ بما تطمئن اليه واطراح ما لا ترتاح له في سبيل تكوين عقيدتها هو ان تعتبر الدليل المستند من اى اجراء من اجراءات التحقيقات الابتدائية التى تجريها النيابة العمومية او لا تعتبره . فاذا هى تجاوزت ذلك الى الحكم ببطلان الاجراء ذاته فان حكمها يكون في الواقع مبنيا على تجاوز منها لحدود اختصاصها لان سلطة الاتهام او التحقيقات الابتدائية مستقلة عن سلطة الحكم وكل سلطة من السلطتين تبتلى اختصاصها في الحدود المرسومة لها في القانون . وليس في القانون ما يخول المحاكم حق الفصل في اجراءات التحقيقات الاولى ذاتها من حيث صحتها او بطلانها ولا يمكن الالتجاء الى المحاكم لاستصدار حكم منها ببطلان عمل من اعمال النيابة العمومية او يمنعها عن اجرائه . وطالما ان التحقيق لا يعرض على المحكمة فمى ممنوعة قانونا من الفصل في شيء متعلق به . ثم ان مجرد عرضه عليها برفع الدعوى العمومية امامها وليس من شأنه ان يكسبها اختصاصا لم يكن لها بل كل ما يكون لها وهى تقوم بمهمتها من الفصل في الدعوى المطروحة عليها هو ان تستنتج بكامل حريتها في تقدير عناصرها المعروضة عليها ومنها الدليل المستند من تلك التحقيقات ..

٧ لظن رقم ٩٩ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/١٥)

١٢ - شرط اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في مسائل الاحوال الشخصية التى تعرض امامها أثناء نظر الدعوى العمومية .

✽ انه وان كان يجب على المحكمة الجنائية اذا ما اثرت امامها مسألة من مسائل الاحوال الشخصية يتوقف عليها الفصل في الدعوى العمومية ان توقف الفصل في الدعوى حتى تفصل المحكمة المختصة في المسألة الفرعية ، فان هذا محله ان يكون الدفع جنيا يؤيده الظاهر ،

فإذا تبين للمحكمة أن الطلب لم يقصد به إلا عرقلة سير الدعوى وتأخير الحكم فيها ، وأن مسألة الأحوال الشخصية واضحة لا شك فيها ، كان لها أن تلتفت عن الطلب وتفصل في موضوع الدعوى .

(طعن رقم ٢٩٧ سنة ١٦ في جلسة ١٩٢٦/٤/٨)

١٢ - شرط اختصاص المحاكم الوطنية بالفصل في قضايا الشركات ذات الجنسية المصرية والتي للجانب فيها مصالح جديّة .

* أنه لما كان القانون يقضى بأن الشركات ذات الجنسية المصرية القائمة عند وضع لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المخططة في سنة ١٩٣٧ ، والتي للجانب فيها مصالح جديّة ، تكون خاضعة للمحاكم المختلطة في منازعاتها مع الأشخاص الخاضعين للمحاكم الوطنية إلا إذا كان قانونها النظامي يتضمن شرطاً يجعل الاختصاص للمحاكم الوطنية أو إذا قبلت الخضوع لولاية هذه المحاكم ، وكان المقصود بالمصالح الجديّة أن تكون حقيقة على درجة تذكر من الأهمية لا طفيف ولا صورية على حسب ما يترأى للمحكمة ، فإن الحكم إذا قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الوطنية بناء على قاعدة ثابتة هي أن الفصل في الاختصاص هو الأغلبية المطلقة لاسم الشركة هل هي للجانب فيكون الاختصاص للمحاكم المختلطة أو للوطنيين فيكون الاختصاص للمحاكم الوطنية يكون مخطئاً ويتمين نقضه .

(طعن رقم ٨٠٥ سنة ١٧ في جلسة ١٩٢٧/٢/١١)

١٤ - عدم اختصاص المحاكم بمراقبة سلطة سن القوانين .

* ليس للمحاكم أن تخوض في صميم أعمال المشرع فتراقبه في سلطة سن القوانين بقوله أن حق إصدار المرسوم بقانون هو حق استثنائي لا يجوز التوسع في الأخذ به .

(طعن رقم ٧٨٨ سنة ١٧ في جلسة ١٩٢٧/٥/١٢)

١٥ — اختصاص المحاكم الوطنية بالنظر في الجرائم التي ترتكب ضد قضاة المحاكم الوطنية ومأموريها أثناء تادية وتظيفتها أو بسببها أيضا كالت جنسية المتهمين فيها .

* أن الفقرة ١١ من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية المعدلة بالرسوم بختون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ قد نصت على اختصاص المحاكم الوطنية بالنظر في الدعاوى القائمة على الفاعلين والشركاء — ايما كانت جنسيتهم — في الجنايات والجنح التي ترتكب ضد قضاة المحاكم الوطنية ومأموريها أثناء تادية وظائفهم أو بسبب تاديتهم ، كما نصت عا... ان عبارة « مأموري المحاكم » تشمل الكتبة ومساعديهم والمترجمين والمحضرين الاصليين .

(ظمن رقم ١٦٩٨ سنة ١٨ في جلسة ١٩٢٨/١١/٨)

١٦ — عدم جواز تخلي المحاكم العادية من تلقاء نفسها عن اختصاصها بالنسبة للجرائم التي خول المحاكم العسكرية المحاكم العسكرية بنظرها .

* أن المحاكم العسكرية انما تؤدي عملها فيما يختص بالجرائم التي خولت الفصل فيها الى جانب المحاكم العادية ، واذن فاذا قدمت قضية من القضايا الخاصة بهذه الجرائم من النيابة الى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحاكم ان تتخلى من تلقاء نفسها عن نظرها بقولة أن المحاكم العسكرية هي المختصة بالفصل فيها .

(ظمن رقم ٨٠١ سنة ١٩ في جلسة ١٩٢٩/٦/٦)

١٧ — شرط اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في مسائل الاحوال الشخصية التي تعرض امامها أثناء نظر الدعوى العمومية .

* أن المادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما نصت عليه من انه اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الاحوال الشخصية يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى

وتحدد للبتهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو الجنى عليه على حسب الاحوال اجلا لرفع المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاص ، هذه المادة لم ترد على ان ردت القاعدة العامة المقررة في المادة ١٧ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء دون أن تنقيد حق المحكمة في تقديرها لجدية النزاع وما اذا كان يستوجب وقف الدعوى أو ان الامر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا لزوم معه لوقفها واستصدار حكم فيه من الجهة المختصة ، واذا نمتى كان الحكم المطعون فيه قد رأى أن يمضى في نظر دعوى الزنا مقررا للاعتبارات السالفة التي اوردها ان الطلاق رجعى لا يسقط حق الزوج في طلب محاكمة الزوجة وشريكها وكانت عبارة الزوج كما هي واردة في محضر التحقيق الذي امرت هذه المحكمة بضمه لمراقبة تقدير المحكمة لها ، لا تنفيذ أن الطلاق بائن ولم يدل الطاعن بأى سند على هذه البيئونة فان ما ينصاه الطاعن على الحكم من أنه اذا تصدى للفصل في مسألة الطلاق قد خالف القانون .. لا يكون له أساس .

(طعن رقم ٧٣٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٠/١٨)

١٨ - صدور حكم من المجلس العسكري بمقوبة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي - جواز محاكمة الجاني من جديد امام المحاكم العائية :

* اذا صدر حكم من المجلس العسكري بمقوبة من نوع العقوبات المقررة في القانون الجنائي فانه لا يحوز قوة الشيء المتضى به ولا يمنع من محاكمة الجاني من جديد امام المحاكم العائية وذلك اسما لنص المادتين ٢ ، ١٦٩ من قانون الاحكام العسكرية .

(طعن رقم ١٢٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٩ . س ٨ ص ١٦٠)

١٩ - التزام المحاكم العائية عند تقدير العقوبة على المحكوم عليه من المجلس العسكري عند محاكمته من جديد بمرعاة المدة التي نطقت عليه قسلا .

* أن ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الاحكام العسكرية من انه « يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون المتهم قد قضاها » (تنفيذا للحكم

العسكري) . لا يمنع المحاكم العادية من السير في الدعوى من جديد ومعلّبة التهم بالعقوبة التي تراها — على أن تراعى حين تقدر العقوبة — مدة الجلاء التي نفذ بها على المتهم فعلا لا مدة العقوبة المقضى بها بهما بلغت .

(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٢ ق ٦ جلسة ١٩٥٧/٢/١٩ من ٨ من ١٦٠)

٢٠ — اختصاص المحاكم العادية أصلا بالفصل في الجرائم التي خول القانون للمحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها .

✳ صدور الحكم بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى وإحالتها إلى المحكمة العسكرية المختصة هو قضاء يخالف التأويل الصحيح للقانون من أن المحاكم العادية هي صاحبة اختصاص أصيل في نظر الجرائم التي تخول المحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها ، وما كان لها أن تتخلى عن ولايتها هذه وتتقضى بعدم اختصاصها دون الفصل في موضوع الدعوى التي أحيلت اليها من النيابة العامة قبل أن يصدر فيها حكم نهائي من المحكمة العسكرية — إلا أن محكمة النقض لا تستطيع أن تنقض الحكم لهذا الخطأ طبقا لنص المادة ٢٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية — ذلك بأن تطبيق هذه الفقرة مشروط بقيام مصلحة للمتهم ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى فصل فيها من المحكمة العسكرية ببراءة المتهمين وقد صودق على هذا الحكم من المحاكم العسكرية ، فلا مصلحة في نقض الحكم ويصبح الطعن بذلك غير ذي موضوع .

(الطعن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢٠ من ١١ من ٥٠٢)

٢١ — اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المشتركة المتصوص عليها في قانوني العقوبات والأحكام العسكرية اختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد — مباشرة المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة — صيرورة حكمها نهائيا فيحوز قوة الأمر المقضى ولا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى .

✳ تصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية

— تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الاحكام القضائية ، وكان ملحوظا من الشارع عند تقرير هذا المبدأ — كما اشارت اليه المفكرة الايضاحية — ما اقامه من ضمانات لمصالح النظم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالعبارة التي اختارها الشارع عنوانا لهذا القانون ، ولا بعدم الاشارة الى مواد قانون الاحكام العسكرية التي تشرك المحاكم العادية في الاختصاص — لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين — اولهما ان عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق اللفظ هذا النص ، وثانيهما ان اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الاحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الافراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجردا من هذه الصفة ، ويبنى على ذلك ان يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رغبت اليها الدعوى بالطريق القانوني — الا انه متى باشرت المحاكم العسكرية اجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائيا ، فان هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا باصداره يحوز قوة الشيء المقضى في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد امام جهة قضائية اخرى ، ذلك بأن ازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة ، اذ من القواعد المقررة أنه لا يصح ان يعاقب جان من ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى امام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة — ومخالفة هذه القاعدة تفتح بابا لتناقض الاحكام ، فضلا عن تجدد الخصومة مما ينزع عن الاحكام ما ينبغى لها من الثبات والاستقرار .

(الطعون ارقام ١١٥٣ و ١٢٥٣ و ١٢٥٧ و ١٢٨٩ و ١٢٩٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٦/١٤ ص ١١ ص ٦٧) .

٢٢ — إيقاف الدعوى الجنائية بسبب توقفها على مسألة أخرى مرتبطة — شرطه .

* لا تلتزم المحكمة — طبقا لنص المادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية — بإيقاف الدعوى الجنائية الا اذا كان الحكم فيها يتوقف على

الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يرد على طلب إيقاف دعوى الإشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدني يكون قد أغفل طلباً ظاهراً البطلان لا يلتزم بالرد عليه ..

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٢ ص ١٧٤)

٢٣ - وقف الدعوى الجنائية بسبب مسألة أولية - مسألة موضوعية :

* نصت المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه « إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للمتهم أو للدعى بالحقوق المدني أو للمجنى عليه حسب الأحوال أجلاً لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص » . فأجاز الشارع بذلك للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جديدة النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة .

(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ من ٢٢ ص ٩٨٩)

٢٤ - وقف الدعوى الجنائية - محله .

* من المقرر قانوناً وفقاً للمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحكمة إنما توقف الدعوى إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى مما يقتضى - على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون - أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلاً أمام القضاء ؛ أما إذا كانت الدعوى لم تحقق ولم ترفع بعد فلا محل لوقف الدعوى .

(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٦ من ١٥ ص ٦٥٩)

٢٥ - اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يترتب عليها الحكم في الدعوى الجنائية المطروحة أمامها - ما يستثنى من ذلك :

* الأصل هو أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يترتب عليها الحكم في الدعوى الجنائية المطروحة أمامها دون أن تلزم بأن تعلق قضائها على ما عساه أن يصدر من أحكام في شأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة ، ولا يستثنى من ذلك إلا المسائل الأولية التي يتوقف عليها قبول الدعوى ذاتها وحالات الوقف التي يتوقف فيها الحكم في الدعوى الجنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى أو على مسألة من مسائل الأحوال الشخصية طبقا لما نصت عليه المادتان ٢٢٢ ، ٢٢٣ من القانون المشار إليه . وليس في القانون نص يجعل سماع الدعوى الجنائية عن جريمة تجاوز الإجرة المقررة في القانون معلقا على شرط صدور حكم من المحكمة المختصة بتحديد الإجرة ولا يغير من الأمر شيئا - في ثبوت الاختصاص للمحكمة الجنائية بالمسائل المدنية الفرعية كافة - أن يكون الاختصاص الاصيل بالدعوى المدنية منمقدا لحكمة عادية في السلم القضائي أو لحكمة مخصوصة ناطق بها القانون ولاية الفصل فيها . ومن ثم فإن المحكمة اذا دانت الطاعن دون أن توقف الدعوى حتى يفصل في تحديد الإجرة من المحكمة المدنية المختصة تكون قد طبقت صحيح القانون .

(ملعن رقم ١٣٦٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٨ من ١٧ ص ١١٥)

٢٦ - قاضي الدعوى في القضاء الجنائي هو قاضي الدفع - اختصاصه بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ، ما دام يختص - بحسب الأصل - بالفصل فيها بصفة تبعية .

* الأصل في القضاء الجنائي أن قاضي الدعوى هو قاضي الدفع فنختص المحكمة الجنائية وفقا للمادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما دامت تختص - بحسب الأصل - بالفصل فيها بصفة تبعية . ولما كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بأنه وقت إصدار الشيك كان تحت

تأثير تهديد الجنى عليه وإكراهه ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع وأطرحه في تدليل سائح ، وكان تقدير الوقائع التي يستنتج منها توافر ظروف التهديد أو الإكراه المعنوي أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى، لحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب عليها ما دام استدلال الحكم سليما يؤدي الى ما أنتهى اليه ، فانه لا يقبل من الطاعن معاودة الجدل فيما خلصت اليه المحكمة في هذا الشأن ..

(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ من ١٧ ص ٤٦٠)

٢٧ - اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تطلق قضاها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة . ومن ثم فانه كان متعينا على المحكمة - وقد تبين لزوم الفصل في ملكية الأرض محل النزاع للقضاء في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها - أن تتصدى بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية والفصل فيها ، فان استشكل الأمر عليها أو استعصى استعانت بأهل الخبرة وما تجر به من تحقيقات مؤدية حتى يتكشف لها وجه الحق - أما وانها لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥ من ١٧ ص ١٠١٩)

٢٨ - اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل المدنية الفرعية التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المطروحة أمامها .

* تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل المدنية الفرعية التي يتوقف عليها الحكم (٢)

في الدعوى الجنائية المرفوعة امامها ، ولما كان البت في صورية الحوالة يتوقف عليه - في خصوص الدعوى المطروحة - الفصل في جريمة التبديد، فان الاختصاص في شأنها ينعقد للمحكمة الجنائية . واذا خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة الى الدعوى المدنية المرفوعة عنها الطعن .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ س ١٧ ص ١١٤٩)

٢٩ - احالة القضية القائمة امام محاكم الحدود اداريا بحالتها التي بلغتها بعد دخوله حوزتها الى المحاكم العادية دون عودتها الى سلطات التحقيق .

✽ آخر الشارح بمقتضى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الاداري والنظام القضائي العام في المواد الجنائية في محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد أن تحال القضايا القائمة امام محاكم الحدود اداريا بحالتها التي بلغتها بعد دخوله حوزتها الى نظيرتها في النظام القضائي العام وهي المحاكم العادية دون عودتها الى سلطات التحقيق في هذا النظام ، ما دام ان تلك القضايا كانت قد تعدت مرحلتى التحقيق والاحالة وتجاوزتهما الى مرحلة المحاكمة التي بلغتها فعلا امام محاكم الحدود وأبلفت اليها باجراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وتنتدك وليس من شأن الفائه نقض هذه الاجراءات أو اهدار ما تم منها في المرحلة السابقة على المحاكمة .

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ٥)

٣٠ - الاحالة المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون ٨٨ لسنة ١٩٦١ - طبيعتها .

✽ الاحالة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ ليس مصدرها قانون الاجراءات الجنائية حتى يتعين التقيد باجراءات الاحالة التي رسمها القانون المذكور في مختلف نصوصه ، وانما هي احالة ادارية مبناها دلالة صريحة من الشارح عبر عنها في تلك المادة ولا مجال معها للاحتجاج بما جاء مفايرا لها في تشريع سواه . أما ما ورد بعجز هذه المادة ايجابا على النيابة العامة بأن تتخذ الاجراءات الواجبة في هذا الشأن ، فان دلالة سياق النص لا تدع مجالا لنشك في أن مراد

الشارع قد تعلق بخطابه للن النيابة العامة بأن تتخذ ما بيليه القانون في شأن اعلان القضايا وارسالها الى المحاكم العادية التي أصبحت مختصة بنظرها والفصل فيها بالنظر الى الدور الذى تشغله النيابة العامة في التنظيم القضائى الجنائى العام .

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٠ س ١٩ ص ٥)

٢١ - المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية - اختصاصها بالفصل في جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية .

* المحاكم الجنائية بحسب الأصل غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ، اذ هى مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ ص ٥٦٢)

٢٢ - اقرار الطاعن لجريته قبل التماقه ضابطا بالقوات المسلحة - اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى عنها - دون القضاء العسكرى .

* متى كانت الجريمة التى قارنها الطاعن وجرت محاكمته عنها ، قد وقعت وأحيل الى محكمة الجنائيات قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الأحكام العسكرية المعمول به اعتبارا من ٢٥ يونيه سنة ١٩٦٦ وقد وقعت منه ابان عمله آمينا لخزن توزيع الغاز السائل بالجمعية التعاونية للبرترول فرع شبرا وأنه لا علاقة لها بوظيفته اللاحقة كما يقول فى اسباب طعنه ، فانه ينحصر عنها ولاية القضاء العسكرى .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٥ س ٢٢ ص ٣٧١)

٢٣ - اشتراك مدنى مع جندى بالقوات المسلحة فى جريمة لم تقع بسبب تلبية الاخير وظيفته - اختصاص القضاء العام بمحاكمتها .

* بينت المادة ٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، الخاص بالأحكام العسكرية ، الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، ثم نصت المادة الخامسة منه - المعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ - على أنه « تسرى أحكام

هذا القانون على كل من يرتكب احدى الجرائم الآتية (ا) الجرائم التى تقع فى المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو الأماكن أو المحلات التى يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت. (ب) الجرائم التى تقع على معدات ومهمات وأسلحة ونفائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة » .

كما نصت المادة السابعة من القانون المذكور على أنه « تسرى احكام على ما يلى : (١) هذا القانون أيضا كافة الجرائم من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تادية وظائفهم . (٢) كافة الجرائم التى ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لاحكام هذا القانون » . لما كان ذلك ، وكانت التهم المسندة الى الطاعن وهى ادارة مكان للدعارة وتسهيل واستغلال دعارة الغير — ليست من الجرائم المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون ، ولم تقع بسبب تاديبه أعمال وظففته ، ومن ثم فان الاختصاص بمحاكمته — وأن كان من ضباط الصت - القوات المسلحة — انما ينمق للفضاء المعادى طبقا للمادة ٢/٧ من قانون الأحكام العسكرية اذ يوجد معه فى تهمة تسهيل واستغلال دعارة الغير والمرتبطنان بالتهمة الأولى — مساهم من غير الخاضعين لاحكام هذا القانون ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه ، اذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لهذا السبب قد أصاب صحيح القانون ..

(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٨ من ٢٥ ص ٧٥)

٣٤ — المحاكم المعادية هى صاحبة الولاية العامة — محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية — يؤدى ذلك :

* من المقرر أن المحاكم المعادية هى صاحبة الولاية العامة فى حين أن محاكم أمن الدولة ليست الا محاكم استثنائية . ولذا كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وأن أجاز فى المادة التاسعة منه احوالة الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام الى محاكم أمن الدولة ، الا أنه ليس فيه أو فى تشريع آخر أى نص على أنفرادها فى هذه الأحوال . الاختصاص بالفصل فيها . لما كان ذلك وكانت جريمة اجتياز الحدود المصرية اللبية خارج نطاق بوابة السلوم معاقب عليها بالمواد ٣ و ٤ و ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن جوازات السفر وقرار وزير الداخلة المنفذ له ، ومعاقبا عليهما كذلك بالمادتين ١ و ٢ من الامر

العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ٩ من يناير سنة ١٩٧٢ من الحاكم العسكري لحافظة مطروح بشأن مكافحة التسلل — فإن النيابة العامة اذ قدمت المطعون ضده الى المحاكم العادية ليحاكم امامها عن جريمة اجتياز الحدود — وهى جريمة معاقب عليها وفق القانون والامر العسكري السالف ذكرهما — فان الاختصاص بمحاكمته ينمقد لنقضاء الجنائى العادى .

(الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٤ فى جلسة ١٩٧٥/١/٥ من ٢٦ ص ١٠)

٣٥ — ولاية المحاكم الجنائية — انحصارها عن دعاوى التعويض المؤسسة على المسئولية عن الأشياء — اساس ذلك .

* لئن كان نعى الطاعن الثانى على الحكم بالخطأ حين استجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسئولية الناشئة عن اعماله فى حراسة مسدسه صحيحا — لانه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية الناشئة عن الأشياء اذ الدعوى فى هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسئولية فى جانب حارس الشئ وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشئ ذاته ، غير انه لما كان استناد الحكم على هذه المسئولية لا يعدو أن يكون تزيدا لم تكن المحكمة فى حاجة اليه بعد أن اقامت حكمها على سبب صحيح للمسئولية مستند من أوراق الدعوى هو مسئولية الطاعن الثانى عن الاعمال التى يرتكها ولده القاصر — فإن النعى بذلك يكون غير مجد .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ فى جلسة ١٩٧٦/١٠/٨ من ٣٠ ص ٧٥٥)

الفصل الثانى

الاختصاص النوعى

٣٦ - توقع عقوبة الجنابة من شأن محكمة الجنابات وحدها .

* اذا اتهم شخص بسرقة مع العود واحيل الى محكمة الجنج فحكمت بإرساله الى محل خاص تطبيقا للمادة الاولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالجرمين المعتادين على الاجرام فان الحكم يكون باطلا لان الحكم بهذه العقوبة ، وهى عقوبة جنابة - من شأن محكمة الجنابات وحدها - اما قاضى الجنج ومحكمة الدرجة الثانية فليس لهما فى هذه الحالة الا أن تحكما بمقوبة الحبس . فاذا قضى ايها بارسال المتهم الى محل خاص فقد تجاوز سلطته وأخطأ فى تطبيق القانون .

(الطمن رقم ٦٨ لسنة ٢ فى جلسة ١١/٢٣/١٩٢١)

٣٧ - اخراج الجنج المرتبطة بجنابة عن سلطة محاكم الجنج الى محاكم الجنابات .

* أن القانون اذ اجاز احالة الجنج المرتبطة بالجنابات على محاكم الجنابات فقد وسع فى اختصاصها وجعله شاملا لهذه الجنج المرتبطة وأخرجها عن سلطة محاكم الجنج ذات الاختصاص الاصيل فيها .

(الطمن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٢ فى جلسة ١٩/١٢/١٣٢٢)

٣٨ - وجوب امتناع محكمة الجنج عن نظر الدعوى اذا هى وجدت فى وقائعها شبهة الجنابة ؛

* أن محكمة الجنج انما يجب عليها الامتناع عن نظر الدعوى طبقا للمادة ١٧٤ (تحقيق جنابات) اذا هى وجدت فى وقائعها شبهة الجنابة وعندئذ فقط يتمتع عليها التقدير بل يتعين أن تترك ذلك الى المحكمة التى

تلكه لأن حكمها في قوة القرائن الدالة على توافر عنصر الجنسية أو في ضعفها يكون تعرضاً منها لأمر خارج من اختصاصها . أما إذا لم تتم لدى المحكمة أية شبهة من حيث طبيعة الجريمة وكانت مقتنعة بأن الوصف القانوني الوحيد الذي يصح انطباقه على الوقائع المقدمة إليها هو وصف لجنة كان متعيناً عليها في هذه الحالة أن تفصل في القضية بحسب الوصف الذي اقتضت بصحته وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم الاختصاص .

(الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٣ في جلسة ١٩٣٣/٤/٢٤)

٣٩ - اختصاص محكمة الجناح بجريمة القذف في حق الموظف أو النائب متى كان القذف غير متعلق بوظيفته أو عمله المصالحى :

* متى كان القذف في حق الموظف ليس متعلقاً بوظيفته أو عمله المصالحى فيكون حكمه حكم القذف في أفراد الناس وتكون محكمة الجناح المختصة بالفصل فيه :

(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣ في جلسة ١٩٣٣/٦/٥)

٤٠ - اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في المسائل المدنية كافة في الحدود اللازمة للقضاء في الدعوى العمومية .

* للمحكمة الجنائية ، وهي تقضى في الدعوى أن تفصل في المسائل المدنية كافة في الحدود اللازمة للقضاء في الدعوى العمومية . فإذا كانت محكمة الجناح ، وهي تبحث في أمر مصادرة المركب الذي نقل فيه المخدر قد تصدرت لبحث ملكيته وتعرف مالكها ومبلغ اتصاله بالجريمة ، فإن ذلك يكون من حقها . ثم أن الأمر الصادر بالحجز على المركب مقابل الأجرة المستحقة على المستأجر ليس بحكم في الملكية حتى يصح للمتهم الاستدلال به على عدم ملكيته إياها . وعلى أنه لا مصلحة للمتهم في التمسك بكونه غير مالك ، فإن المصادرة ، مع التسلم بأنه غير مالك ، لا تكون موقعة عليه حتى يحق له التظلم منها :

(الطعن رقم ١٣ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/١٢/٧)

٤١ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ عقوبات هي جنحة بحكم القانون وتختص بها محكمة الجنايات .

* أن القانون اذ نص في المادة ٢٣٧ عقوبات على أن « من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي رهن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ » قد افاد انه اراد أن يجعل من القتل في هذه الحالة جريمة خاصة اقل جسامة ثم انه لما كان قد عرف في المادة ١٠ ع الجنايات بانها هي المعاقب عليها بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن ، وفي المادة ١١ ع الجناح بانها هي 'معاقب عليها بالحبس الذي يزيد أقصى مدته على اسبوع أو الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على جنيهه مصرى ، فان الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة تكون بحكم القانون جنحة . لان عقوبتهما الاصلية هي الحبس وجوبا ، لا جوارا ، كما هو الشأن في الجنايات التي تلبسها الظروف المخففة القضائية أو الاعذار القانونية .. واذا فان الحكم فيها يكون من اختصاص محكمة الجناح لا محكمة الجنايات . وذلك طبقا للمادة ١٥٦ من قانون تحقيق الجنايات التي تنص بان « يحكم تافى الامور الجزئية في الاعمال التي تعتبر جنحا بنص قانونى » ، والمادة الاولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي تنص على أن « الاعمال التي تعد جنابة بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم الجنايات ما عدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة » . ولا يصح القول بان تقدير قيام العذر يجب أن يترك الى محاكم الجنايات فان القانون لا يوجد فيه نص يقضى بذلك ، او باخراج الوقائع التي تعتبر جنحا لما لبسها من عذر قانونى مخفف من اختصاص محاكم الجناح . وخصوصا أن القانون الصادر في ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ قد نص في مادته الاولى على انه في حالة ما يرى قاضى الاحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنسية وان الدلائل المقدمة كافية يجوز له ، بدلا من تقديم المتهم الى محكمة الجنايات ، أن يصدر امرا باحالة الدعوى الى القاضى الجزئى المختص اذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الاعذار المنصوص عنها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات (٦٦ و ٢٥١ من التفسيرات الحالية) او بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجناح .. الخ » وهو وان لم يذكر ضمن الجنايات ، التي يجوز لقاضى الاحالة تقديم مرتكبها الى محكمة الجناح بدلا من محكمة الجنايات الاعمال التي يلبسها الظرف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ ع الا أن عدم فكرها اياها لا يمكن

أن يحمل على أن الشارع أراد أن يكون لمحكمة الجنايات دون غيرها تقدير هذا الظرف الذى لا يختلف فى طبيعته عن العذر المنصوص عليه فى المادة ٢٥١ ع الا من جهة أنه يجب على القاضى متى ثبت له قيامه أن يطبق عقوبة الجنحة ، على حين ترك له الخيار فى أن يطبق عقوبة الجناية او الجنحة اذا ثبت له العذر المنصوص عليه فى المادة ٢٥١ ع ولو كان مراد الشارع أن تنفرد محاكم الجنايات بتقدير الاعذار القانونية اطلاقا لكان الاولى بذلك عذر المادة ٢٥١ ع ، لان العقوبة المقررة اصلا للجريمة المقرنة بهذا العذر هى عقوبة جناية ، فى حين أن العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٧ هى عقوبة جنحة . وانما السبب فى هذا الاغفال — على ما يظهر من روح التشريع ومن المذكرة الايضاحية المرفوعة عن مشروع القانون القاضى بجعل بعض الجنايات جنحا — هو أن المشرع يعتبر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٧، جنحة لا جناية مادام العقاب المقرر لها هو الحبس ، ولذلك لم ير هناك من حاجة الى النص على جواز احوالها الى محكمة الجنح . فقد جاء بذلك المذكرة أن « الغرض المقصود منه هو ايجاد طريقة .. لا تحول دون مقتضيات الزجر ولكنها تحول الفصل فى القضايا التى لا تتجاوز العقوبة فيها عادة بسبب الظروف العقوبات المنصوص عليها فى مواد الجنح » . ثم جاء بها فى موضع آخر أن المشرع رأى أن يسترشد فى بيان الجنايات التى يجوز لقاضى الاحالة احوالها الى محكمة الجنح « بنوع العقوبة المنصوص عليها قانونا » . وهذا النظر لا يصح الاعتراض عليه بأن المادة الاولى من ذلك القانون نصت على الجريمة التى يلبسها العذر المنصوص عليه فى المادة ٦٠ ضمن الجرائم التى يجوز لقاضى الاحالة احوالها الى محكمة الجنح مما مفاده أنه يجوز له أيضا أن يحيلها على محكمة الجنايات مع أن العقاب المقرر فى تلك المادة هو الحبس فقط — لا يصح الاعتراض بذلك لان العذر المنصوص عليه فى المادة ٦٠ يتصل بشخص الجانى فقط ولا تأثير له فى طبيعة الجريمة التى يرتكبها الصغير من حيث خطورتها وجسامتها الذاتية .. أما الظرف المنصوص عليه فى المادة ٢٣٧ فهو متصل بذات الجريمة يخفف من وقعها ويقلل من جسامتها .»

٤٢ - اختصاص القاضى الجنائى بالفصل فى كافة المسائل الفرعية التى تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية .

✳ القاضى الجنائى مختص بالفصل فى كافة المسائل الفرعية التى تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية . فمن حقه ، بل من واجبه ، أن يفصل فى صفة الخصوم . ولا تجوز مطالبته بوقف النظر فى ذلك حتى يفصل فى دعوى مخنية رفعت بشأنها . وذلك لأن قاضى الاصل هو قاضى الفرع . ولأن القاضى الجنائى غير مقيد - بحسب الاصل - بما يصدره القاضى المدنى من احكام . فاذا دفع المتهم بعدم وجود صفة للمدعى بالحق المدنى فى التحدث عن الجمعية الواقعة عليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى والتى يدعى رياسته لها ، فقصت المحكمة برفض هذا الدفع بنسأء على ما أورثته من الاسباب ، وفصلت فى موضوع الدعوتين الجنائية والمدنية ، فلا تثريب عليها فى ذلك .

(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ١٤ فى جلسة ١٩٤٤/١/١٠)

٤٣ - الممول عليه فى تحديد الاختصاص النوعى هو الوصف القانونى للواقعة كما رفعت بها الدعوى .

✳ الممول عليه فى تحديد الاختصاص هو بالوصف القانونى للواقعة كما رفعت بها الدعوى . فاذا كانت واقعة الدعوى أن المتهم اتهم بأنه هناك عرض صبية لم تبلغ من العمر سبع سنين كاملة وطلبت معاقبته على أساس أن الواقعة جنائية بالمادة ٢/٢٦٩ من قانون العقوبات ، ثم تبينت محكمة الجنايات أثناء نظر الدعوى أن المجنى عليها كانت قد بلغت سنها سبع سنين هجريت وقت ارتكابه الحادث وأن الاخذ بالتاريخ الميلادى فى تحديد سنها خطأ ، فاعتبرت ما وقع جنحة هناك عرض منطبقة على المادة ١/٢٦٩ ع ، فانها لانكون قد اخطأت اذ المادة ٢/٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تنص على أنه يجوز بدون سبق تعديل فى التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجهة اليه فى أمر الاحالة لمعدم اثبات بعض الاعمال المسندة او للاعمال التى اثبتتها الدفاع .

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ١٨ فى جلسة ١٩٤٨/٤/١٩)

٤٤ — اختصاص محكمة الجنايات بالفصل في قضايا الأحداث في ظل قانون تحقيق الجنايات .

✳ إذا كانت محكمة الجنايات قد أسست قضاءها بعدم الاختصاص على أن المتهم لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره وقدم للمحاكمة بمفرده ولم يشترك معه فيها غيره فانها تكون قد أخطأت ، إذ فضلا عن أن المادة ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تجعل الاختصاص في مثل هذه الحالة لمحكمة الجنح قد ألغيت بالمادة ٥٦ من القانون رقم ٤ الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات فصارت الجنايات التي يرتكبها الأحداث من اختصاص تلك المحاكم ولو لم يكن معهم في المحاكمة من تزيد عمره على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أصلي أو شريك — فضلا عن ذلك فان القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قد نص في مادته الأولى على أن لقاضي الإحالة بدلا من تقديم متهم الى محكمة الجنايات أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى على القاضي الجزئي المختص إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بعذر صغر السن المنصوص عليه في المادة ٦٠ من قانون العقوبات . وهذا يفيد أن القانون لا يرى للعقوبة المخففة بسبب السن أى تأثير في الاختصاص بل أبقى لمحكمة الجنايات حق الفصل في الجنايات التي يرتكبها الأحداث بقليل وجوب تقديمها لقاضي الإحالة توطئة لأحالتها الى محكمة الجنايات الا إذا رأى هو إحالتها على محكمة الجنح .

(الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢١ في جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٥١)

٤٥ — اختصاص غرفة الاتهام بنظر المعارضة في أوامر قاضي الإحالة والتي لم يكن قد تم الفصل فيها وقت صدور قانون الإجراءات الجنائية .

✳ أنه وإن كان قانون الإجراءات الجنائية المعمول به ابتداء من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قد خول لغرفة الاتهام اختصاص قاضي الإحالة في القانون القديم إلا أنه جعل من اختصاصها أيضا الفصل في استئناف أوامر قاضي التحقيق طبقا لنصوص المواد من ١٦١ الى ١٦٧ ومن هذه الأوامر الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق عملا بالمادة ١٥٨ بإحالة اندعوى الى المحكمة الجزئية إذا رأى أن الجنائية قد اقترنت بأحد الإعذار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة الى حدود الجنح . وما دام ذلك كذلك

وبإدلاء الأمر الذى يصدره قاضى التحقيق بلحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية طبقا لنص المادة ١٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية لا يخلف فى شيء عن الأمر الذى كان يصدره قاضى الاحالة طبقا لأحكام القانون القديم فان غرفة الاتهام التى حلت محل غرفة المشورة تكون هى المختصة بنظر المعارضات فى أوامر قاضى الاحالة التى لم يكن قد تم الفصل فيها وقت صدور القانون الجديد^{١٠١}

(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٥٢/٥/١٢)

٤٦ - عدم اختصاص محكمة الجنايات بالفصل فى قضايا الاحداث فى ظل قانون الاجراءات الجنائية .

✽ ان قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من انظام العام بحيث تجوز اثاره الدفع بمخالفتها لاول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم . واذن فإذا كان المتهم حدثا ، وكانت محكمة الجنايات، وإن أحيلت اليها الدعوى قبل العمل بقانون الاجراءات الجنائية الذى ينص فى الفقرة الاولى من المادة ٣٤٤ على أن « تختص محكمة الاحداث بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة » قد نظر الدعوى وأصدرت فيها حكما فى ظل هذا القانون بعد أن أصبحت غير مختصة بنظرها ، فهذا الحكم يكون واجبا نقض^{١٠٢}

(الطعن رقم ٢٠٨٧ لسنة ٢٢ فى جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢)

٤٧ - شرط اختصاص غرفة الاتهام بنظر قضايا الاحداث .

✽ ان المادة ٣٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية تعدت عن اختصاص محكمة الاحداث فنصت على أنه « تختص محكمة الاحداث بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة » . وفى مواد الجنايات تقم القضية مباشرة الى محكمة الاحداث بمعرفة قاضى التحقيق ، فإذا

كان مع المتهم الصغير من تزيد سنة على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك في نفس الجريمة ، وكانت سن الصغير تتجاوز اثنتى عشرة سنة جاز لقاضى التحقيق تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث او احالة القضية الى غرفة الاتهام بالنسبة الى جميع المتهمين لتأمر باحالتهم الى محكمة الجنايات . فاذا كانت سن الصغير تقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة وجب تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث . اما في مواد الجنح والمخالفات فتكون محكمة الأحداث هى المختصة بنظر الدعوى بالنسبة الى جميع المتهمين وتختص محكمة الأحداث ايضا بالنظر في قضايا الأحداث المتشردين » . وبذلك فان القانون قد أجاز لقاضى التحقيق احالة الحدث الى غرفة الاتهام في حالة واحدة وهى وجود فاعل أو شريك في نفس الجريمة تزيد سنه على خمس عشرة سنة مع المتهم الصغير الذى تتجاوز سنه اثنتى عشرة سنة . واذا فمتى كان قرار غرفة الاتهام قد أثبت أن المتهم حدث لم يكمل بعد الخامسة عشرة من عمره وأنه قد وجه اليه الاتهام وحده بارتكابه لجناية اشترك في تزوير أوراق رسمية ، وقضى بعدم اختصاص غرفة الاتهام بنظر الدعوى ، فإنه لا يكون قد خالف القانون واذا كانت غرفة الاتهام غير مختصة أصلاً بنظر الدعوى الا أنه وقد رفع اليها الأمر فان القانون قد حولها حق احالتها الى المحكمة الجزئية المختصة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٢ قى جلسة ١٩٥٣/٢/١٠)

٤٨ — اختصاص القاضى الجنائى بالفصل في كافة المسائل الفرعية التى تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية .

✽ لما كانت المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون اجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية امامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، دون أن تقتيد بالاحكام المدنية التى صدرت أو تعلق قضاءها على ما عباه أن يصدر من احكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة ، فان المحكمة اذ دانت

المتهم في جريمة تاجير محل بإيجار يزيد على أجر المثل والزيادة المقررة قانوناً دون انتظار الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة بشأن تخفيض الأجرة لا تكون قد خالفت القانون .

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٤)

٤٩ - متى تقضى محكمة الجنايات بعدم اختصاصها اذا ما نبين لها ان الواقعة جنحة .

* لمحكمة الجنايات وفقاً لنص المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية اذا رأت ان الواقعة كما هي مبيّنة في امر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة ان تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى المحكمة الجزئية، اما اذا لم تر ذلك الا بعد تحقيقها فانه يتعين عليها ان تفصل فيها .

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٢)

٥٠ - متى تقضى محكمة الجنايات بعدم اختصاصها اذا ما تبين لها ان الواقعة جنحة .

* متى كانت الدعوى المصومية قد رفعت على المبهين بتهمة احداث اصابات بالمجنى عليه تخطفت عنها عاهة مستديمة واحيلت الى محكمة الجنايات بهذا الوصف فاختذت المحكمة في نظرها وتبين لها بعد التحقيق الذي أجرته ان الواقعة جنحة فلها ان تحكم فيها باعتبارها جنحة . اما الحكم بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة الجزئية فمحله اذا رأت محكمة الجنايات ان الواقعة كما هي مبيّنة في امر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة .

(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٢٠)

٥١ - جنابة - قضاء محكمة الجنب بعدم اختصاصها بنظرها -
عدم جواز احوالها اليها من جديد .

* مؤدى نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية انه يتعين على سلطة الاحالة سواء اكان قاضى التحقيق ام غرفة الاتهام ان تحيل الواقعة الى محكمة الجنابات مادام قد سبق لمحكمة الجنب ان قضت بعدم اختصاصها بنظرها اذ من شأن هذا الحكم ان يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ، ولا يغير من ذلك ان تحيل غرفة الاتهام الدعوى الى محكمة الجنب بوصف كونها جنابة لتحكم فيها على اساس عقوبة الجبحة .
(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ٤٠٥)

٥٢ - صورة واقعة تتوفر فيها جنابة الاختلاس المتصوص عليها في
م ١١٣ ع - على المحكمة الاستئنافية الحكم بعدم الاختصاص .

* متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما حصله ان رجل البوليس شاهد سقوط شجرة مملوكة لمصلحة البلديات على الطريق فأبلغ بذلك واثناء عودته الى مكان الشجرة لم يجدها وأبصرها فسوق عربية يقودها المتهم الاول ويركب على العربة ويجوز الشجرة المتهم الثانى « وهو جاويش بالبلدية » ، فان الواقعة على هذه الصورة وهى استيلاء موظف عمومى بغير حق على شجرة مملوكة لمصلحة البلديات تكون جنسية الاختلاس المتصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعجلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، فاذا كانت القضية قد استؤنفت من النيابة العامة ضد المتهمين فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى »

(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٩ س ٩ ص ٥٥٣)

٥٣ - اختصاص محكمة الجنايات بالفصل في الجنع - مثال .

* إذا كانت محكمة الجنايات لم تتحقق من أن الواقعة التي دانت المتهمين من أجلها جنحة إلا بعد التحقيق الذي أجرته ، فإنها إذ قضت فيها تكون قد عملت حكم القانون على الوجه الصحيح .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦١/٥/١ من ١٢ من ٥٢٣)

٥٤ - توزيع اختصاص محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية - سنده .

* مفاد المواد ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاصة ، وسياسة التشريع الاجرائي بعمامة أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية يجري على اساس نوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء من التهمة المسندة اليه بحسب ما اذا كانت جنابة او جنحة او مخالفة بصرف النظر عن نوع العقوبة التي قد توقع بالفعل بالنسبة الى الجريمة التي تثبت في حقه ..

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ في جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ من ٢٢ من ٥٢٩)

٥٥ - الممول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف

القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى .

* الممول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى اذ يتمتع عقلا ان يكون المرجع في ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التي يوقعها القاضي انتهاء بعد الفراغ من سماع الدعوى سواء كانت الجريمة قلقة او ثابتة النوع ، وايما كان السبب في النزول بالعقوبة عن الحد المقرر قانونا واذا كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للسرقة يعود وما شاكلها من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون العقوبات هي الحبس او الأشغال الشاقة ، فان ذلك يقتضي حتما ان تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم في أي من هذه الجرائم هي محكمة الجنايات .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٩ في جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ من ٢٢ من ٥٢٩)

٥٦ - الاختصاص النوعي - محكمة الجنایات - عدم اختصاصها
بنظر الجنح .

* لما كان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن الدعوى أحيلت أصلاً إلى محكمة الجنایات بوصفها جنایة قتل عمد ولم تر هي أن الواقعة تعد جنحة إلا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الطاعن ، فإنه كان متعيناً عليها أن تحكم فيها باعتبارها كذلك أعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون الإجراءات . أما الحكم بعدم الاختصاص والاحالة إلى المحكمة الجزئية فلا مجال له - وعلى ما جاء بصريح الفقرة الأولى من تلك المادة إلا إذا رأت محكمة الجنایات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة .

(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٦ س ٢٨ ص ١٠٢)

الفصل الثالث

الاختصاص المحلى

٥٧ - تحديد الاختصاص المحلى فى المواد الجنائية .

* يتحدد الاختصاص فى المواد الجنائية اما بـمكان وقوع الجريمة أو بالمحل الذى يقيم فيه المتهم . فإذا رفعت الدعوى العمومية عن جريمة وقعت فى مكان يدخل فى دائرة اختصاص محكمة ما إلى محكمة أخرى يدخل فى اختصاصها المحل الذى يقيم فيه المتهم المرفوعة عليه الدعوى فلا يؤثر فى اختصاص هذه المحكمة ان يكون هذا المتهم شريكا فى الجريمة لفاعل أصلى لا تصح قانونا محاكمته أمامها ما دامت الدعوى لم ترفع الا عليه .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/٣/٢٠)

٥٨ - اختصاص المحكمة التى وقع بدائرتها فعل الاختلاس بمحاكمة المتهم بخيانة الأمانة .

* اذا كانت الواقعة التى ادين المتهم فيها هى اختلاس مال تسلمه فان طعنه بأن المحكمة التى حصل التسليم فى دائرتها هى المختصة لاساس له فى القانون ، لأن فعل الاختلاس قد يقع فى دائرة محكمة أخرى ، وما دامت المحكمة التى فصلت فى الدعوى قد اعتبرت انه وقع فى دائرتها فلا يصح النعى عليها بأن الاختصاص كان لغيرها .

(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/١/١١)

٥٩ - المحكمة المختصة بنظر دعوى الكسب غير المشروع هى محكمة الاستئناف الكائن بدائرتها محل عمل الشخص المرفوعة عليه الدعوى — مكان انعقاد جلسات محكمة الاستئناف المذكورة — لا يؤثر .

* متى كان المتهم فى دعوى الكسب غير المشروع يعمل بمصلحة الأملأك بمعيينة القاهرة فان محكمة استئناف القاهرة تكون وحدها هى

المختصة بنظر الدعوى ، وما دامت قد انعمت فعلا في مقر المحكمة وهو مدينة القاهرة فانه لا يؤثر على سلامة هذا الاجراء أن تكون قد عقدت جلساتها في بناء محكمة القاهرة الابتدائية بدلا من دار القضاء العالى .
(الطعن رقم ٧٠٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ٢٠٠)

٦٠ - خيانة امانة - احتجاز المتهم وهو مقيم بالاسكندرية جزءا من المبلغ المختلس - اختصاص محكمتها محليا بنظر الدعوى .

* الاخلاص في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك . ولما كان الاختصاص يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة او الذى يقيم فيه المتهم او الذى يقبض عليه فيه وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ اجراءات . وكان المتهم قد احتجز لنفسه وهو بالاسكندرية جزءا من المبلغ المسلم اليه على سبيل الوكالة بنية تملكه وبعث بباقى المبلغ الى المرسل اليه بالقاهرة فان جريمة التبيد تكون قد وقعت منه بالاسكندرية وتكون محكمة الاسكندرية - التى يقيم المتهم بدائرتها والتى وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده هى المختصة محليا بنظر الدعوى ..

(طعن رقم ١٢٩٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ س ٧ ص ٦٥٤)

٦١ - احتجاز المتهم المقيم بالاسكندرية نقودا وهدايا بنية تملكها - اختصاص محكمة الاسكندرية بنظر الدعوى في هذه الحالة .

* اذا كان المتهم قد دل حين احتجز نقودا وهو بالاسكندرية بنية تملكها فان جريمة خيانة الأمانة تكون قد وقعت بدائرة محكمة الاسكندرية التى يقيم بها والتى وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده ، وينعقد الاختصاص لتلك المحكمة وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات .

(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٦٥٤)

٦٢ — اختصاص المحكمة التي بدأت الجريمة بدائلتها بنظر الدعوى —
مثال في احرار مخدر *

* اذا كان الثابت من الحكم أن احرار المتهمين للمخدرات بدأ بدائرة مديرية الشرقية — قبل أن يهربا بالسيارة التي كانا يركبانه الى حدود مديرية الدقهلية — فان محكمة جنابات الزقازيق تكون مختصة بنظر الدعوى (١)

(١١ من رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٨ من ١٠ ص ١٠٠٤)

٦٣ — شيك بدون رصيد — المحكمة المختصة محليا بنظر الدعوى —
اعتبار الحكم مكان الوفاء بقيمة الشيك هو الذى يحدد الاختصاص — خطأ
في القانون *

* تتم جريمة اعطاء شيك بدون رصيد بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب — اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشارع على الشيك بالمقابل على هذه الجريمة باعتبارها اداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات — اما الأعمال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعة فتعتمد من قبيل الأعمال التحضيرية ما دام الشيك لم يسلم بعد الى المستفيد — فاذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكمة ، ولم يكن للمتهم محل اقامة بدائرة قسم السيدة زينب ، ولم يقبض عليه في دائرتها ، فان الاختصاص ينعقد لمحكمة بولاق ، ويكون ما ذهب اليه الحكم من جعل الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك المسحوب عليه بدائلتها قد بنى على خطأ في تاويل القانون امتد اثره الى الدفع وآلى الموضوع — حين تناولته المحكمة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم والقضاء بالغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى .

(الملحق رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢ من ١١ ص ٨١١)

٦٤ - الاختصاص في المسائل الجنائية - تحده بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة ، أو الذي يقيم فيه المتهم ، أو الذي يقبض عليه فيه .

* نصت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يتمتع الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه . وهذه الأماكن تسلم متساوية في القانون لا تفاضل بينها .

(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ ص ٥٧٨)

٦٥ - وقوع أعمال السرقة المسندة الى المتهم في دائرة أكثر من محكمة - انعقاد الاختصاص لكل محكمة وقع فيها جزء من أعمال السرقة المعاقب عليها .

* من المقرر أنه إذا وقعت أعمال السرقة المسندة الى المتهم في دائرة أكثر من محكمة فإن الاختصاص في هذه الحالة يكون منقودا لكل محكمة وقع فيها جزء من أعمال السرقة المعاقب عليها .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ص ٨٢٧)

٦٦ - عدم جواز إثارة الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة أمام النقض - ما دام يحتاج الى تحقيق موضوعي .

* متى كانت الطاعنة لم تدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكانى بنظر الدعوى ، وكانت مدونات الحكم خالية مما ينشئ هذا الاختصاص ويظهر ما تدعيه الطاعنة ، بل كانت شهادة المظنون ضده في محضر الجلسة أمام محكمة أول درجة مثبتة أنه لا يجوز للطاعنة ان تثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها ، ولا يفرض

من ذلك ما ورد في الحكم مما يشير الى تحرير الشيك في القاهرة دون الاسكندرية ، لانه انما كان في سياق اثبات دفاع الطاعة وتنفيذه لا في مقام تحديد المكان الذي وقعت فيه الجريمة .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ من ١٠٢٧)

٦٧ - الاختصاص المكاني - طبيعته - حجية الحكم - طبيعتها .

* قضاء محكمة بعدم اختصاصها مكانيا بنظر الدعوى ، لا يكسب غيرها من المحاكم الاختصاص بنظرها ، الا اذا كانت مختصة بالفعل على مقتضى القواعد التي استنتها الشارع في تحديد الاختصاص المكاني حسبما ورد به النص في المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية لان حجية الحكم لا ترد الا على ما فصل فيه فصلا لازما ، واللتزم حاصل في نفى الاختصاص لا في اسياغه .

(الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ من ١٥٠٤)

٦٨ - الاماكن الواردة في المادة ٢١٧ اجراءات - قسائم متساوية في تحديد الاختصاص المحلي ولا تفاضل بينهما :

* جرى نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على انه « يتمتع الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة او الذي يقيم فيه المتهم او يقبض عليه فيه » وهذه الاماكن قسائم متساوية في القانون ولا تفاضل بينها ، ومن ثم فان ما سلقه الحكم من ضبط الطاعن ببندر دمياط كاف وحده لحمل قضائه للرد على الدفع بعدم اختصاص محكمة دمياط بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ من ٧٠٧)

٦٩ - الاختصاص المكاني للجرائم المرتبطة .

* جرى نص المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص مجاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر أحالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا بأحداها » وكانت جريمة اثبات بيان غير صحيح في طلب ترخيص السيارة مرتبطة بجريمة اخفاء هذه السيارة التي سرقت من دائرة اختصاص المحكمة التي حيلت اليها الدعوى وطبقت في شأن الجريمتين حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فان الدمع بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى مكانا بالجريمة الثانية - جريمة اثبات البيان غير الصحيح - التي دين بها الطاعن لا يكون له محل ولا يعيب الحكم الثلاثة عن الرد عليه لظهور بطلانه .

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧٢/٢/٥ من ٢٢ ص ٢٦٢)

٧٠ - الاماكن التي اوردها نص المادة ٢١٧ اجراءات في خصوص الاختصاص بحل الجريمة قسائم متساوية لا تفاضل بينها .

* تنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه » وهذه الاماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لادبائه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد دلل بأدلة - لايجادل الطاعن في أن لها معنيها في الاوراق - على أنه أي الطاعن يقيم بدائرة محكمة الجبالية وخلص الى اختصاص تلك المحكمة محلها بنظر الدعوى فان النemy على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون يكون غير مسديد .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٢/٢/١٠ من ٢٥ ص ٢٤٢)

٧١ - عدم جواز الدفع بعدم الاختصاص المكاني لأول مرة أمام النقض ما لم تكن مدونات الحكم تظاهرة .

* لما كان البين من مطالمة محاضر الجلسات أمام درجتى التقاضى أن الطاعن لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة المكاني بنظر الدعوى وكانت مدونات الحكم الابتدائى المعدل والمؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلت مما يظهر ما يدميه الطاعن من عدم اختصاص محكمة أول درجة مكاتبا بنظر الدعوى فاته لا يجزى للطاعن ان يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها .

(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٨ س ٢٧ ص ٤٣٦)

الفصل الرابع

تنازع الاختصاص

٧٢ - تخلى المحكمة الاستئنافية ومحكمة الجنايات عن نظر الدعوى
يوجب على محكمة النقض تعيين المحكمة التى تفصل فيها .

* اذا رمعت الدعوى على المتهم وآخر بسرقة فقضت محكمة
الاحداث بارساله الى اصلاحية المجرمين الاحداث ويحبس الآخر شهرين ،
فاستأنفت اننيابة بالنسبة للآخر ، ثم قضت محكمة الدرجة الثانية بعدم
اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية سرقة يعود بالنسبة الى
هذا الآخر ، فقدمت القضية الى محكمة الجنايات ضد المتهمين فقضت
على العائد بالعقوبة وذكرت بالنسبة الى الحدث أنه استأنف الحكم وحده
واستأنفه لا يصح ان يسئ اليه وان الحكم الصادر بعدم الاختصاص
لا ينصرف اليه لسكوت المحكمة الاستئنافية عن نظر استئنائه ، وتركت
الامر فيه للنيابة وقدمته الى محكمة الجنايات المستأنفة فقضت بعدم جواز
نظر الاستئناف لسبق الفصل فيه ، فان ما وقع يعتبر تخليا من المحكمة
الاستئنافية ومحكمة الجنايات عن نظر الدعوى ، ويكون اذن من الواجب
على محكمة النقض ان تعين المحكمة التى تفصل فيها ، واذا
كانت محكمة الجنايات قد انتهت من الفصل فى الدعوى بحكمها الصادر
على المتهم فى الجنائية فتكون محكمة الجنايات المستأنفة هى التى يجب ان
تفصل فيها بالنسبة الى المتهم الحدث .

٧٢٠٤ رقم ١٩ ق جلسة ١٩٤١/٢/٢١)

٧٣ - وجود تنازع سلبي فى الاختصاص يجعل للنيابة الحق فى
التقدم لمحكمة النقض بطلب لتعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى .

* اذا قدم منهم الى قاضى الاحالة بتهمة هناك عرض غفلة لم تبلغ ست
عشرة سنة بالاكره حالة كونه خادما عند والدتها فقرر احالة الدعوى الى

محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة وأصبح هذا القرار انتهائياً ثم نظرت محكمة الجنح هذه القضية وحكمت على المتهم بالحبس مع الشغل ، فاستأنفت النيابة وقضت محكمة الجنح المستأنفة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى فانها تكون قد أخطأت إذ ما كان يجوز لها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لانها أحيلت إليها باعتبارها جناية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة بل كان الواجب عليها أن تنظرها على هذا الاعتبار .

ولكن إذ كان حكمها بعدم الاختصاص قد أصبح انتهائياً فانه يكون ثمة تنازع سلبي في الاختصاص ولا يزول هذا التنازع بتقديم القضية لقاضي الاحالة مرة أخرى إذ هو بمقتضى القانون يجب عليه أن يتقضى فيها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالامر السابق صدوره منه ويكون للنّياية وقد فات ميعاد الطعن على الحكم بطريق النقض أن تتقدم بطلب لتعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى حتى لا يفلت الجاني من العقاب ويكون من المنعین قبول هذا الطلب واحالة القضية الى محكمة الجنح الاستئنافية للفصل فيها .

(الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١١/٢٠)

٧٤ - قبول الطلب المرفوع من النيابة امام محكمة النقض شكلاً عن قرارين صادرين بعدم الاختصاص احدهما من قاضي التحقيق بمحكمة معينة والآخر من قاضي التحقيق بمحكمة أخرى لتعيين الجهة المختصة بتولى السير في تحقيق شكوى معينة .

✽ يقبل شكلاً الطلب المرفوع من النيابة عن قرارين صادرين بعدم الاختصاص احدهما من قاضي التحقيق بمحكمة معينة والآخر من قاضي التحقيق بمحكمة أخرى لتعيين الجهة المختصة بتولى السير في تحقيق شكوى معينة .

(الطعن رقم ١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٤)

٧٥ - انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة عند قيام النزاع ولو كان واقعا بين محكمتين احدهما عادية والاخرى استئنافية .

* محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام النزاع ولو كان واقعا بين محكمتين احدهما عادية والاخرى استئنافية .

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٧/١١/٢٥ س ٩ من ٩٩٣)

٧٦ - تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام ودائرة الجنب المستأنفة اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه .

* ان مؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية طلب تعيين الجهة المختصة برفع الى الجهة التى يرفع اليها الطعن في احكام وقرارات الجهتين المتنازعتين ، وغرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطعن في قراراتها امام دائرة الجنب المستأنفة التى هي الاخرى احدى دوائر هذه المحكمة ومن ثم فان طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين غرفة الاتهام ودائرة الجنب المستأنفة ينمقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى اساس انها الدرجة التى يطعن في قرارات غرفة الاتهام امامها .

(الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٧ في ١٩٥٧/٢/٤ س ٩ من ٢٢٦)
(الطعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ س ١١ من ٤١٩)

٧٧ - وقوع نزاع بين جهة من جهات الحكم وجهة من جهات التحقيق - اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه .

* لا يشترط لاعتبار النزاع قائما ومنتجا اثره ان يقع لازما بين جهتين من جهات الحكم او جهتين من جهات التحقيق بل يصح ان يقع بين جهتين احدهما من جهات الحكم والاخرى من جهات التحقيق ، فاذ حدث

ذلك ، كانت محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية في تعيين الجهة المختصة .

(الطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٧ في جلسة ١٣٥٨/٢/٤ من ١ ص ٢٤١)
(الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ من ١١ ص ٤١٩)

٧٨ - انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة عند قيام نزاع بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنح المستأنفة .

✽ مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام قرارات الجهتين المتنازعتين - واذا كانت غرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ولا يطعن في قراراتها أمام دائرة الجنح المستأنفة التي هي احدى دوائر هذه المحكمة فان الاختصاص بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة ينمقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطعن في قرارات غرفة الاتهام امامها - وهي احدى الجهتين المتنازعتين - عندما يصح الطعن قائلونا .

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/١١/٢٥ من ٨ ص ٩٩٢)

٧٩ - التنازع السلبى على الاختصاص - قيامه بين غرفة الاتهام ودائرة الجنح المستأنفة - انعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بالفصل فيه - اعقاب محكمة النقض الطعن في الحكم طلبا بتعيين الجهة التي تفصل ، الدعوى - جواز ذلك .

✽ اذا كان الحكم الصادر من محكمة ثلثى درجة بتأييد عدم اختصاص محكمة اول درجة بتظر الدعوى « المقصود عدم جواز نظر الدعوى لاستنفاد المحكمة الأخيرة ولايتها لسبق الفصل فيها » قد أصبح نهائيا - كما أصبح نهائيا من قبل قرار غرفة الاتهام بإحالة التهمة الى محكمة الجنح المختصة لحاكمتها من تهمة العامة على أساس عقوبة الجنحة - فان التنازع السلبى في الاختصاص يكون قد قلم - بعدم

قبول طعن النيابة في هذا القرار بطريق النقض في الدعوى بين قضاء الجench وقضاء غرفة الاتهام ، وهذا النزاع لن يزول بتقديم القضية لغرفة الاتهام مرة أخرى لأنه يجب عليها بمقتضى القانون أن تقضى فيها هي أيضا بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالامر السابق صدوره منها ، والنزاع على هذه الصورة لا يمكن أن يوصف بأنه حاصل بين جهتين من جهات التحقيق والحكم التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة لان الطعن في الحكم الصادر في أى من الجهتين لا يكون امام المحكمة الابتدائية وليست هي جهة عليا بالنسبة لهما فينتهى الامر بأن يطلب الى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص طبقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، واذا كان الالتجاء الى طلب تعيين المحكمة المختصة لم يحدد له القانون ميعادا بل يشترط فيه أن يكون الحكم لم يعد قابلا للطعن بطريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية فان محكمة النقض يكون لها مدامت الظروف - على ما جاء في الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجench المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر طلب تعيين الجهة التي تفصل في الدعوى - تدل على انه سيتقابل حتما من غرفة الاتهام بحكم آخر بعدم جواز نظر الدعوى ان تعتبر الطعن بالنقض المقدم اليها طلبا بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على اساس ما وقع من خطأ ظاهر وذلك وضعا للامور في نصابها، ومتى تقرر ذلك وكانت غرفة الاتهام قد اخطأت بحالة القضية الى محكمة الجench فانه يكون من المتعين قبول الطعن والحالة القضائية الى محكمة الجنائيات المختصة بالفصل في الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٨ في طسة ١٩٥٨/١٢/٨ س ٩ ص ١٠٥٢)

٨٠ - النزاع بين الحكم النهائي من محكمة الجench بعدم الاختصاص لان الواقعة جنائية وقرار التجنح الصادر من غرفة الاتهام - تنزع سلبى بين غرفة الاتهام ومحكمة الجench - طلب تعيين المحكمة المختصة من محكمة النقض لم يقيد القانون بميعاد .

* اذا كان الحكم بعدم الاختصاص لشبهة الجنائية بحسب البيانات الواردة فيه يدل بذاته على خطأ غرفة الاتهام في اعادة اوراق القضية الى محكمة الجench - اذ كان يجب عليها ان تحيلها الى محكمة الجنائيات مادامت محكمة الجench لا تستطيع ان تنظر الدعوى بفرد التحقيق الذى قامت به

النيابة وثبت منه أن الواقعة جنائية منطبقة على المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات ولسبق صدور حكم منها بعدم الاختصاص كما لا تستطيع غرفة الاتهام هي الأخرى — فيما لو قدمت إليها القضية — أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قراراً فيها ، فكلتا الجهتين متخليتان حتماً عن نظر القضية ، فإن محكمة النقض — حرصاً على العدالة أن يتمطل سيرها — لا يكون في وسعها أن تقضى بعدم قبول الطعن شكلاً — لعدم ثبوت تقديم أسباب الطعن في المبدأ — بل يكون لها أن تعتبر الطعن في هذه الحالة بمثابة طلب بتعيين المحكمة المختصة طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهو طلب لم يقيد القانون بميعاد ، وتقبل محكمة النقض هذا الطلب على أساس وقوع النزاع السلبي بين غرفة الاتهام التي تخلت عن الدعوى بإصدار قرار فيها وبين محكمة الجناح التي قضت فيها بعدم الاختصاص .

(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/١٠)

٨١ — التنازع السلبي هو تخلي كل من المحكمتين عن اختصاصها دون الفصل في الموضوع — فصلها في الموضوع يقتضي رفض الطلب المقدم من النيابة لتحديد الجهة المختصة لانتهاء التنازع السلبي في الاختصاص .

* المقصود بالتنازع السلبي في الاختصاص أن تتخلي كل من المحكمتين عن اختصاصها دون أن تفصل في الموضوع — وأذ كان كل من الحكم الاستثنائي الصادر بالبراءة والأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاتابة الدعوى الجنائية — استناداً إلى هذا الحكم — هو قضاء فاصل في الموضوع ، فإن دعوى التنازع السلبي في الاختصاص تكون منعدمة وعلى غير أساس مما يتعين معه رفض الطلب المقدم من النيابة العامة لتحديد الجهة المختصة .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢ س ١٠ ص ٦٠٨)

٨٢ - مناط توافر شرط التنازع في الاختصاص هو وقوعه بين أكثر من جهة من جهات التحقيق أو الحكم إيجاباً أو سلباً .

* إذا كانت الحالة المعروضة لاتعدو أن تكون حكماً صدر من جهة واحدة - هي محكمة الجناح المستأنفة في الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها - وأصبح هذا الحكم نهائياً وليس ثمة جهة أخرى تتنازع هذا الاختصاص لا سلباً ولا إيجاباً فيكون الطلب المقدم من النيابة العامة لتعيين جهة الاختصاص - بقوله أن هذه الدعوى إذا عرضت على محكمة الجنائيات فيستتضي أيضاً بعدم اختصاصها بنظرها - على غير أساس من القانون لانقضاء العلة مما يتعين معه رفضه .

(الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٥٩/١٠/١٢ س ١٠ ص ٧٩٠)

٨٣ - شرط التنازع السلبى على الاختصاص بين أوامر أو أحكام نهائية متعارضة .

* شرط قيام تنازع سلبى على الاختصاص أن يكون التنازع منصباً على أوامر أو أحكام نهائية متعارضة ، ولا سبيل للتدخل منها بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة - فإذا كان السبيل لم يفلق أمام النيابة العامة لاعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام في حالة ليس لها فيها أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فإنه لا محل للقول بقيام تنازع سلبى على الاختصاص في حكم المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويكون ما طلبته النيابة العامة من اعتبار الطعن على سبيل الاحتياط بمثابة طلب لتعيين الجهة التى تتولى السير في الدعوى غير سديسند .

(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ ص ٨٢٣)

٨٤ - حالات التنازع السلبى على الاختصاص والجهة المختصة بالفصل فيه - التنازع السلبى يصح أن يقع بين جهتين أحدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .

إذا كان الحكم الصادر من محكمة الجناح المستأنفة بإلغاء حكم محكمة

أول درجة وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا ، كما أصبح نهائيا من قبل قرار غرفة الاتهام بإحالة المتهم الى المحكمة الجزئية لمعاقبته عن تهمة المعاهة بعقوبة الجنبحة ، فمحكمة الجنبح قد فصلت في الدعوى بحكم نهائى ولا تستطيع أن تعود الى نظرها ، كما لا تستطيع غرفة الاتهام أن تنظر الدعوى ما دام قد سبق أن أصدرت فيها أمرا بالإحالة أصبح نهائيا كذلك — وبذلك يقوم التنازع السلبي بين محكمة الجنبح وبين غرفة الاتهام وهذا التنازع لا يشترط لاعتباره قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق — بل يصح أن يقع ذلك بين جهتين أحدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم ، ولما كانت غرفة الاتهام هي دائرة المحكمة الابتدائية ، ومحكمة الجنبح المستأنفة هي الأخرى إحدى دوائر تلك المحكمة، فإن الفصل في التنازع ينمقد لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يتعين قبول الطلب وتعيين المحكمة المختصة وأحالة القضية الى محكمة الجنابات للفصل فيها — ولو أن المتهم هو الذى استأنف وحده الحكم الصادر بأدائته من المحكمة الجزئية عن الواقعة المحالة اليها خطأ من غرفة الاتهام — ذلك بأن المقام في الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص ، وليس طعنا من المحكوم عليه وحده يمنع القانون أساءة مركزه بهذا الطعن — ولا سبيل للفصل في الطلب المقدم من النيابة الا تطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب الإحالة الى محكمة الجنابات في جميع الأحوال .

(الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ ص ٨١٩
الطعن رقم ١٣٣٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ س ١١ ص ٤١٩)

٨٥ — انعدام الفصل في التنازع السلبي للجهة التى يرفع اليها الطعن في احكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما .

* مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التى يرفع اليها الطعن في احكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما ما دام الحكم الصائفر

من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى قد أصبح نهائيا لعدم الطعن فيه ، ذلك بأن غرفة الاتهام أن هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ومن ثم فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي القائم ينمذد لمحكمة النقض على أساس أنها هي الدرجة التي يطمعن أمامها في قرارات غرفة الاتهام عندما يصحح الطعن قانونا .
(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦١/٥/٨ من ١٢ من ٥٢٨)

٨٦ - تنازع الاختصاص السلبي بين إحدى جهات التحقيق وإحدى جهات الحكم - حكمه .

✽ إذا كانت غرفة الاتهام قد أمرت بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة بمقولة أن المتهم من طائفة الأحداث ، ولما أعادت النيابة عرض القضية عليها استنادا إلى ما هو ثابت بها من أن المتهم تجاوز سن الحدث ، قررت بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها - فإن هذا الأمر الصادر من غرفة الاتهام يحقق قيام التنازع السلبي بينها بوصفها من جهات التحقيق وبين محكمة الأحداث التي كانت ستتقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وبذلك يتسد الطريق على سلطة الاتهام بالنسبة لهذا المتهم ويفتق من المحاكمة .. ولما كان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن الاختصاص بالفصل في الطلب الخاص برفع التنازع بين غرفة الاتهام وجهتها الحكم إنما ينمذد لمحكمة النقض - على ما جرى به قضاؤها - باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطمعن في أوامر غرفة الاتهام أمامها عندما يصحح الطعن قانونا ، فإنه يتعين إجابة النيابة العامة إلى طلبها وقبوله وتعيين محكمة الجنابات المختصة للفصل في الدعوى .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ من ١٢ من ٧٩٢)

٨٧ - تنازع الاختصاص - شروط قبليه .

✽ لا يشترط لاعتبار تنازع الاختصاص قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق ، بل يصح أن يقع بين جهتين أحدهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٢ من ١٦٢)

٨٨ — تنازع سلبى — غرفة الاتهام والنيابة العامة — جهة الاختصاص بالفصل فى التنازع .

* مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يَجْمَل طلب تعيين الجهة المختصة يرفع الى الجهة التى يرفع اليها الطعن فى احكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما . ولما كانت غرضة الاتهام ان هى الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، فان الفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبى بين الغرفة ومحكمة الجنح يكون منعقدا لمحكمة النقض ، على أساس انها هى الدرجة التى يطعن أمامها فى قرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانونا .

(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ من ١٦٢)

٨٩ — الحكم بعدم الاختصاص ، لان المتهم حدث ، هو حكم غير منه للخصومة — ثبوت ان المتهم لم يكن حدثا وقت ارتكاب الحادث ، سيقال حتما بحكم بعدم الاختصاص من محكمة الأحداث — وجوب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طالما بتعيين الجهة المختصة بالفصل فى الدعوى — قبول الطلب — وتعيين محكمة الجنايات .

* قضاء محكمة الجنايات خطأ — بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق الى النيابة لأحالتها الى محكمة الأحداث المختصة ، هو حكم غير منه للخصومة وسيقال حتما بحكم يصدر من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها هى الأخرى ومن ثم نقد وجب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طالما بتعيين الجهة المختصة ، الفصل فى الدعوى . فإذا كان الثابت بالكشف من دفاتر المواليذ ، أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة الجنايات للفصل فى الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ من ١٣ من ٢٩٥)

٩٠ — اختصاص — نقض — سلطة محكمة النقض — تعيين الجهة المختصة — ما لا يجوز الطعن فيه .

* متى كان الحكم المطعون فيه الصالح بعدم الاختصاص يدل وفاة الشبانات

الواردة به على خطأ محكمة الجنح المستأنفة - فيها ذهبت اليه من عدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة جنائية ، ويهيد في الوقت عينه أن الواقعة التي تحدث عنها لا شبهة فيها لجنائية ، وكان الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير مئة الخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى ، غير أنه متى كان هذا الحكم سيقابل حتما من المحكمة التي قيل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى ، فإن محكمة النقض لا يسمها إلا أن تعتبر الطعن طلبا بتعيين المحكمة التي يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم وتعيين محكمة الجنح المستأنفة المختصة للفصل في الدعوى .

(الطعن رقم ٢٧١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ٢٢ ص ٢٩٢)

٩١ - محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام النزاع ولو كان بين محكمتين أحدهما عادية والأخرى استئنافية - مثال في نزاع اختصاص سلبي بين محكمة ثاني درجة ومحكمة أول درجة .

* مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية بجمال تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين أو أحدهما ما دام الحكما الصادران منها قد أصبحا نهائين لعدم الطعن فيهما - ومحكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ من القانون سالف الذكر في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام النزاع ولو كان بين محكمتين أحدهما عادية والأخرى استئنافية . ومن ثم فإن الاختصاص بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى ازاء ما قام من نزاع سلبي على الاختصاص بين محكمة ثاني درجة التي قضت نهائيا بحالة الدعوى الى محكمة أول درجة لنظر المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه على الرغم من سبق فصلها في موضوعها ، وبين محكمة أول درجة التي قضت نهائيا - بعد احالة الدعوى عليها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - ينعقد لمحكمة النقض على أساس أنها الدرجة التي يطعن أمامها في أحكام محكمة الجنح المستأنفة - وهي إحدى الجهتين المتنازعتين عندها يصح الطعن قانونا :-

(الطعن رقم ١٩٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ ص ٢٤)

٩٢ - طلب تعيين المحكمة المختصة برفع الى الجهة التي يظعن امامها الى احكام وقرارات الجهتين المتنازعتين او احدهما - الفصل في التنازع السلبي القائم بين غرفة الاتهام والمحكمة الجزئية ينمقد لمحكمة النقض .

* مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة برفع الى الجهة التي يظعن امامها في احكام وقرارات الجهتين المتنازعتين او احدهما . ولما كانت غرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة لابتدئية ، ومن ثم فان الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي القائم بين غرفة الاتهام والمحكمة الجزئية ينمقد لمحكمة النقض على اساس انها هي الدرجة التي يظعن امامها في قرارات الغرفة عندما يصبح الطعن قانونا .

(الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/١٦ من ١٥ ص ١٩٧)

٩٢ - تنازع الاختصاص - جهات التحقيق - جهات الحكم .

* جرى قضاء محكمة النقض على انه لا يشترط لاعتبار التنازع قائما ان يقع بين جهتين من جهات الحكم او جهتين من جهات التحقيق بل يصح ان يقع بين جهتين احدهما من جهات الحكم والاخرى من جهات التحقيق .

(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ من ١٨ ص ٩٣١)

٩٤ - مثال لتنازع اختصاص سلبي بين محكمة الجنايات ومحكمة الاحداث .

* متى كانت محكمة الجنايات قد تجاوزت عن نظر الدعوى - بناء على ما تصوره خطأ من حادثة سن المتهم - وكانت محكمة الاحداث سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظرها لما ثبت من ان سس المتهم كانت وقت ارتكاب الجريمة تزيد على خمس عشرة سنة ، مما يوغز وقوع التنازع السلبي بين المحكمتين الذي ينمقد الفصل فيه لمحكمة النقض طبقا لمؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه يتعين قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة جنايات سوهاج للفصل في الدعوى

(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٩ من ١٩ ص ١٠٥٩)

٩٥ - مثال لتنازع سلبي بين مستشار الاحالة ومحكمة الاحداث .

* متى كان الامر الصادر من مستشار الاحالة بعدم اختصاصه بنظر الدعوى بمقولة ان المتهم حدث - تبعا الى السن الذي قدره له - قد جاء مخطئا نظرا لما ثبت من ان المتهم المذكور - استنادا الى التقرير المعطى له من الطبيب الشرعى - لا يدخل في زمرة الاحداث وكان قرار مستشار الاحالة وان كان في ظاهره قرارا غير منه للخصومة الا انه سيقابل حتما بحكم من محكمة الاحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مما يحق التنازع السلبي بين مستشار الاحالة - الذى تخلى عن نظر الدعوى (بوصفه جهة تحقيق) وبين محكمة الاحداث (بوصفها جهة الحكم) والتى ستقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى اذا ما رفعت اليها ، وكان مستشار الاحالة بأمره بعدم الاختصاص قد حجب نفسه عن نظر موضوع الدعوى ، فانه يتمتع اجابة النيابة العامة الى طلبها واحالة القضية الى مستشار الاحالة بمحكمة دمنهور للفصل فيها .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦ من ٢١ من ١١٦٥)

٩٦ - تنازع الاختصاص ، الفصل فيه كان إحكمة النقض طبقا للمادة ٢٢٧ اجراءات ، ثم انتقل الى محكمة تنازع الاختصاص بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية ، و أخيرا نقل هذا الاختصاص الى المحكمة العليا بقانون اصداها رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

* مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو ان محكمة النقض هى التى يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى فى حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص . بين محكمة عادية ومحكمة استئنافية كالمحكمة العسكرية ، الا انه بدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية انتقل هذا الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص ، اذ نصت الفقرة الاولى من المادة ١٧ من ذلك القانون على انه : « اذا رفعت دعوى عن موضوع واحد امام جهة القضاء العادى وامام جهة القضاء الادارى او اية هيئة اخرى ذات اختصاص قضائى ، ولم تتخذ احدهما عن نظرها او تخلت كلاهما عنها - يرفع طلب تعيين الجهة المختصة الى محكمة تنازع الاختصاص » . و أخيرا نقل الاختصاص المذكور الى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون

رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا من ان هذه المحكمة تختص بماياتي : « ... ٤ - الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لاحكام المواد ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من قانون السلطة القضائية » .

ولما كان طلب تعيين الجهة المختصة الذي تقدمت به النيابة منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة قضاء عادية وهي محكمة الجناسيات وهيئة اخرى ذات اختصاص قضائي وهي المحكمة العسكرية العليا ما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه ، فانه يتمين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤١ في جلسة ١٩٧١/١٢/٥ من ٢٢ من ١٩٧٧)

٩٧ - تنازع سلبي - مثال .

* متى كان حكم محكمة الجنح المستأنفة بتأييد حكم عدم الاختصاص الصادر من المحكمة الجزئية قد أصبح نهائيا ، كما أصبح نهائيا من قبل أمر مستشار الاحالة باحالة الدعوى الى محكمة الجنح بعدم قبول الطعن بالنقض المرفوع عنه من النيابة العامة شكلا - فان كُتِلَ الجهتين اصبحنا مختلطين حتما عن نظر القضية وبذا يقوم التنازع السلبي الذي رسم القانون الطريق لتلافي نتائجه .

(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٤ من ١٩٦١)

٩٨ - وقوع التنازع بين جهتين احدها من جهات الحكم والاخرى

من جهات التحقيق - جائز .

* جرى قضاء محكمة النقض على انه لا يشترط لاعتبار التنازع قائما ان يقع بين جهتين من جهات الحكم او جهتين من جهات التحقيق ، بل يصح ان يقع بين جهتين احدها من جهات الحكم والاخرى من جهات التحقيق .

(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٤ من ١٩٦١)

٩٩ - محكمة النقض هي المختصة بالفصل عند قيام تنازع في الاختصاص - انظره - تطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات - احواله .

* مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان طلب تعيين المحكمة المختصة يقدم الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في احكام واوامر الجهتين المتنازعتين او احداهما ، وبالتالي فان محكمة النقض هي صاحبة الولاية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى عند قيام التنازع بين محكمة الجنح المستأنفة وبين مستشار الاحالة باعتبارها الجهة التي يطمئن امامها في احكام المحكمة المذكورة واوامر مستشار الاحالة ، ومن ثم فان الفصل في التنازع موضوع الطلب المقدم من النيابة العامة ينعقد لمحكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة جنابات القاهرة للفصل في الدعوى - عن التهمة الثانية التي انصب عليها - ولو ان التهمة وحده هو الذي استأنف حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص ، ذلك بأن المقام في الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص وليس طعنا من الحكومة عليه وحده يمنع القانون من ان يسوء مركزه بهذا الطعن ، ولا سبيل للفصل في الطلب المقدم من النيابة الا تطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية التي توجب الاحالة الى محكمة الجنابات في جميع الاحوال .

(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ من ٢٤ ص ٢٦١)

١٠٠ - ما يكفي لاعتبار التنازع قائما .

* لا يشترط لاعتبار التنازع قائما ان يقع بين جهتين من جهات الحكم او جهتين من جهات التحقيق بل يصح ان يقع بين جهة من جهات الحكم واخرى من جهات التحقيق .

(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١ من ٢٤ ص ٨٠٤)

١٠١ - التنازع السلبى - نقل الاختصاص في الفصل فيه من محكمة النقض الى المحكمة العليا - انظره .

* مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان محكمة

النقض هي التي يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع سلبي بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي ، الا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص اذ نصت المادة ١٧ من هذا القانون على انه « اذا رفعت دعوى عن موضوع واحد امام جهة القضاء العادي وامام جهة القضاء الاداري او اية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي ، ولم تتخل احدهما عن نظرها او تخلت كلاهما عنها ، يرفع طلب تعيين الجهة المختصة الى محكمة تنازع الاختصاص » وأخيرا نقل الاختصاص ذاته الى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من قانونها صادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ من انها تختص بما يأتي ... ٤ - الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لاحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية » . ولما كان طلب تعيين المحكمة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة بناء منها على المادة ٢٢٧ سألغة الذكر منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة القضاء العادي وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي وهي النيابة العسكرية مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سألغة بيانه ، فانه يتبع الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

(المظن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ في جلسة ١٣٧٣/١٠/١ من ٢٤ ص ٨٠٤)

١٠٢ - التنازع السلبي بين جهة القضاء العادي وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي - اختصاص المحكمة العليا بالفصل فيه - مثال .

* مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو أن محكمة النقض هي التي يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى في حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية كالمحكمة العسكرية فلما صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية انتقل هذا الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص اذ جرى نص الفقرة الأولى من المادة ١٧ من ذلك القانون على انه « اذا رفعت دعوى عن موضوع واحد امام جهة القضاء العادي وامام جهة القضاء

الإداري أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي ولم تتدخل أحدهما عن نظرها أو تخلت كتابتها عنها ، يرفع طلب تعيين الجهة المختصة إلى محكمة تنازع الاختصاص» . وأخيرا نقل الاختصاص المذكور إلى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا من أن هذه المحكمة تختص بما يأتي : « . . (٤) الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لأحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية » . وأكد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية هذا الاختصاص بإسقاطه للفقرة الأولى من المادة ١٧ المشار إليها . ولما كان طلب تعيين الجهة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة قضاء عادية وهي « محكمة الجناح الجزئية » وهيئة أخرى ذات اختصاص قضائي وهي « المحكمة العسكرية المركزية » مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه ، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

(لا الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٤/١ من ٢٥ من ٢٦٧)

١٠٣ - تحقق التنازع السلبي بين محكمتي الجنايات والجناح ، إذا كان قضاء الأول بعدم اختصاص ، سيقابل حتما من الثانية بعدم اختصاصها حق محكمة النقض اعتبار الطعن في هذه الحالة — طلبها بتعيين المحكمة المختصة .

✽ إذا كان حكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأحالها إلى محكمة الجناح — باعتبارها جناحة — وإن يكن في ظاهره غير منه للخصومة ، إلا أنه سيقابل حتما من محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما ثبت بالأوراق من أن الواقعة جنائية لتوافر شروط تطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات باعتبار المتهم عائدا بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات فضلا عن سبق الحكم عليه بعدة عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها أحداها لمدة سنة لسرقة ، ومن ثم فقد وجب حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها . اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين المحكمة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقسوع التنازع السلبي بين المحكمتين وتعيين محكمة الجنايات للفصل في الدعوى .

(لا الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/١٢/٨ من ٢٥ من ٨٣٦)

١٠٤ - شترع الاختصاص - تعيين المحكمة المختصة - اختصاص محكمة النقض .

* لما كان مؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو أحدهما فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي بين محكمتي جنابات كفر الشيخ والدائرة المدنية : محكمة الاستئناف ينمقد لمحكمة النقض باعتبارها الجهة التي يطعن أمامها في أحكام كل من محكمتي الجنائيات والاستئناف عنهما يصح الطعن قانونا - لما كان ما تقدم - وكان الثابت بالأوراق أن محل عمل المدعى عليه كان محافظة كفر الشيخ فإنه يتمين قبول الطلب وتعيين محكمة جنابات كفر الشيخ للفصل في الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٤ جلسة ١٣٧٥/١/١٢ من ٢٦ ص ٣٦)

١٠٥ - تنازع الاختصاص بين محكمتين جزئيتين تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة - المحكمة المختصة .

* مؤدى نص المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن دائرة الجنع المستأنفة بالمحكمة الابتدائية هي التي يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى في حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمتين تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة . لما كان ما تقدم ، وكان طلب تعيين الجهة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبي بين محكمة روض الفرج الجزئية ومحكمة أحداث القاهرة التابعتين لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية - على ما يبين من كتابها المرغوف - مما تختص بالفصل فيه دائرة الجنع المستأنفة بهذه المحكمة فإنه يتمين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب ..

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٧ في جلسة ١٣٧٧/٥/١٦ من ٢٨ ص ٦٠١)

١٠٦ - حكم - بيانات الديباجة - تنازع الاختصاص بين محكمة أمن الدولة العليا وبين محكمة عادية - اختصاص المحكمة العليا بنظره .

* لما كان البين من المفردات المضمونة أن النيابة العامة بموجب أمر

الإحالة المؤرخ ١٨/١٠/١٩٧٠ أنرت بإحالة الدعوى — مباشرة — الى محكمة أمن الدولة العليا لمحكمة المههم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة ففصلت فيها بحكمها المؤرخ في ٢ يونيو سنة ١٩٧٥. وإذا كان يبين كذلك من مطالعة ديباجة نسخة الحكم الأصلية انها معنونة باسم محكمة جنابات القاهرة . فان ما ورد في نيباجته من أن الحكم صدر من محكمة جنابات القاهرة بعد إحالة الدعوى اليها باعتبارها محكمة أمن السخولة العليا من النيابة العامة مباشرة عن غير طريق مستشار الإحالة ، يكون مجرد خطأ مادي في الكتابة وزلة قلم لا تخفى ، ولما كانت العبارة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع الذي يبين يقينا من المفردات وكان الحكم الصادر في الدعوى في ٢ يونيو سنة ١٩٧٥ قد صدر في الواقع من محكمة أمن الدولة العليا وليست باعتبارها محكمة جنابات ، وكانت محكمة أمن الدولة العليا هي محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي فان التنازع السلبى يكون قائما بين محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي — هي محكمة أمن الدولة العليا — وبين محكمة عادية — هي محكمة الأحداث .

لما كان ذلك ، وكان مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن محكمة النقض هي التى يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع سلبى بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي إلا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص اذ نصت المسادة ١٧ من هذا القانون على أنه اذا رفعت دعوى عن موضوع واحد امام جهة القضاء العادى وامام جهة القضاء الادارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي ولم تتخل احداها عن نظرها أو تخلت كلاهما عنها ، يرفع طلب تعيين الجهة المختصة الى محكمة تنازع الاختصاص وأخيرا نقل الاختصاص ذاته الى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ من أنها تختص بما يأتى : . .

(٤) الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لاحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية . لما كان ما تقدم ، فان طلب تعيين المحكمة المختصة الذى تقدمت به النيابة العامة — بناء منها على المادة ٢٢٧ سالفه الذكر منصب على قيام تنازع سلبى بين جهة القضاء العادى وبين محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه .

١٠٧ - تنازع الاختصاص - مثال لما يعتبر كذلك .

* متى كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات باحالة الدعوى الى محكمة الجنح للفصل فيها يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره ذلك ان المحكمة الجزئية وقد سبق لها القضاء في الدعوى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية ، سوف تحكم حتما بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها ، ومن ثم وجب - حرصا على العدالة الا يتعطل سيرها - اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢١ ص ٢٠ ح ٥٩٥)

الفصل الخامس

الارتباط الاختصاصي

١٠٨ — فصل محكمة الجنايات الجئة عن الجناية — جواز استنادها الى عناصر الدعوى كافة التي شملها التحقيق الابتدائي لتكوين عقيدتها — عدم اعتبار ذلك قضاء في الجئة .

* ان فصل محكمة الجنايات الجئة عن الجناية لا ينمعا في سبيل تكوين عقيدتها في الواقعة المطروحة عليها من مناقشة عناصر الدعوى كافة التي شملها التحقيق الابتدائي ولا يعد ذلك منها قضاء في الجئة بل يبقى موضوعا سليما حتى يقضى فيه من المحكمة التي احيلت اليها .

(الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ س ٧ ص ٨٥)

١٠٩ — ارتباط جريمة من الجرائم العامة بجريمة من اختصاص محكمة استئنائية ارتباطا حتميا يوجب اختصاص المحاكم الجنائية العادية بنظر الدعوتين والفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

* قررت المادة « ١٨٢ » من قانون الاجراءات الجنائية 'عدة عامة اصلية من قواعد تنظيم الاختصاص هي انه اذا ارتبطت جريمة من الجرائم العادية بجريمة من اختصاص محكمة استئنائية — كجريمة عسكرية — ارتباطا حتميا تتوافر به شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات، اختصت بنظرهما والفصل فيها المحاكم الجنائية العادية ، وذلك نظريا لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الاصل الا في الأحوال التي يتناولها القانون بنص خاص .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢ س ١ ص ١١٠١)

١١٠ - تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة الاصلية وسيرها في مجراها في مبحثي الاحالة والمحكمة الى ان يتم الفصل فيهما .

* تتماسك الجريمة المرتبطة وتنضم بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة الاصلية وتسير في مجراها وتذور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى ، في الاحالة والمحكمة الى ان يتم الفصل فيهما .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٨٨/١٢/٢٢ س ٩ من ١١٠١)

١١١ - بقاء اختصاص المحكمة العادية في حالة الارتباط الحتمي ولو قضى في الجريمة الاصلية التي هي من اختصاصها بالبراءة او بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى .

* يظل اختصاص المحكمة العادية مبسوطا على الجريمتين المرتبطتين الى ان يتم الفصل في موضوعهما ، ولا ينفك عنها هذا الاختصاص ولو قضى في الجريمة الاصلية التي هي من اختصاصها بحسب الاصل بالبراءة او بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، وذلك لورود النص بصيغة عامة ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٨٨/١٢/٢٢ س ٩ من ١١٠١)

١١٢ - اثر التقرير بالا وجه لاقامة الدعوى في الجنائية على الجند المرتبطة .

* - اذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قاصرا على التهمة المسندة الى المتهم الاول فقط بعد ان اصبحت جنائية بتخلف العاهة لدى المجنى عليه فيها ، ولم يشمل هذا الحكم تهمة الجنحة المسندتين الى المتهمين الثاني والثالث الا بحكم ارتباطهما بواقعة الجنائية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت اعادة عرضهما على المحكمة الجزئية منفصلتين عن الجنائية المذكورة بعد صدور قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، فانه لم يكن هناك ما يحوز دون الفصل

فيهما من محكمة الجنح بعد أن زال اثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي تقرر فيها بالآ وجه لاقامة الدعوى بالنسبة الى المتهم الأول ، وبين تهمتي الجنحة المسندتين الى المتهمين الثاني والثالث ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية « بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها » مخطئا في القانون .

(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠ س ١١ ص ٥٩٥)

١١٣ - حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية ...
شموله الجنح المرتبطة بالجناية - زوال هذا الارتباط وقت اعادة عرض هذه الجنح على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجناية بعد صدور قرار محكمة الجنايات بالاقتصار على نظر واقعتها يقتضى فصل المحكمة الجزئية في الجنح المسندة الى المتهمين فيها .

* اذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان مقصورا على تهمة الجناية المسندة الى المتهم الأول فقط بعد ان تخلف لدى المجنى عليها عاهة مستديمة ، ولم يشمل هذا الحكم الجنح المسندة الى المطعون ضدهم الا بحكم ارتباطها بواقعة الجناية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت اعادة عرض هذه الجنح على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجناية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجبايات بقصر نظرها للجناية فانه لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنح المسندة الى المطعون ضدهم من محكمة الجنح بعد أن زال اثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي قضت فيها محكمة الجنايات وبين الجنح المسندة الى المطعون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مخطئا في القانون - مما يتعين معه نقضه واحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

(الطعن رقم ١٤٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ س ١١ ص ٩٢٨)

١١٤ - تحديد مدى ارتباط الجنحة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات او عدم ارتباطها - موضوعي .

* تجيز المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات

إذا أحيلت إليها لجنة مرتبطة بجناية ورات قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل اللجنة وتحيلها إلى محكمة الجناح المختصة . وارتباط اللجنة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات أو عدم ارتباطها من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة . ولا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما هو متعلق منها بتلك اللجنة .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ من ١٥ ص ٢٢٩)

١١٥ - وجوب نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بأحالتها جميعا بأمر حالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بأحداها أو بضم دعاوى المتعددة إلى محكمة وحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها - ماهية الارتباط .

* يجرى نص المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه :
إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بحال جميعها بأمر حالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بأحداها « . فأوجب القانون نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بأحالتها جميعها بأمر حالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بأحداها أو بضم دعاوى المتعددة إلى محكمة واحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها . والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لفرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ، ويجب على المحكمة اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم . أما في أحوال الارتباط البسيط - حيث لا تتوافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات - فإن ضم دعاوى المتعددة جوازي لمحكمة الموضوع وتلتزم عندئذ بأن تفصل في كل منها على حدة .

(الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩ من ١٧ ص ٢٣٥)

١١٦ - الارتباط بين الجرائم - ماهيته - آثاره .

* أن القانون - بما نص عليه في المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية - قد أوجب نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بأحالتها جميعها بأمر إحالة الى المحكمة المختصة مكانا بإحداها أو بضم الدعاوى المتعددة لنظرها أمام محكمة واحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها . والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشوط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لفرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويجب على المحكمة اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالمعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم . أما في أحوال الارتباط البسيط - حيث لا تتوافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات - فإن ضم الدعاوى المتعددة جوازي لمحكمة الموضوع . وإذا كان الأصل أن تقرير الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكان البين مما إبداه الدفاع بمحضر جلسة المحاكمة وأثاره الطاعن بوجه الطعن أن قضية الجنية - التي طلب ضبها الى الجناية المنظورة أمام المحكمة ولما يفصل فيها - مقيدة ضمن متهمين آخرين - ليس من بينهما الطاعن الذي أفرجت له النيابة قضية الجناية . وهو ما لا يتوافر فيه قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم والذي يتحتم معه إحالة الدعاوى المرتبطة الى محكمة واحدة أو ضم الدعاوى المتعددة لنظرها أمامها ، فإنه لا جناح على المحكمة أن هي أعرضت عن ضم الجنية المذكورة الى الجناية المنظورة أمامها ، لما ارتأت من عدم قيام الارتباط بينهما ، ولا يثريب عليها أن هي التفتت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن ، إذ هو لا بد أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان فلا يستأهل من المحكمة ردا ، كما لا يعد هذا من المحكمة اخلافا بحق الدفاع لذلك أن الفصل بين الجريمتين ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى على الوجه الذي يكفل للطاعن استيفاء دفاعه .

(الملحق رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ ص ٢٦ ص ٨٤٤)

الفصل الثالث

طبيعة قواعد الاختصاص

١١٧ — الدفع في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم من صميم النظام العام .

* الدفع في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم من صميم النظام العام فيجوز ابداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى أمام محكمة النقض . فإذا كان المحكوم عليه قد طعن في الحكم الصادر بعدم الاختصاص وتقدم لتأييد طعنه في مادة من الفصلية اليونانية مصدقا عليها بأنه يوناني الجنسية ، كان لحكمة النقض أن تقبل الطعن وتقضى بعدم اختصاص المحاكم الوطنية بنظر الدعوى .

(طعن رقم ١٥٨٢ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٢٠)

١١٨ — اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة المكان من مسائل النظام العام .

* أنه وإن كان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة المكان من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن الدفع بعدم الاختصاص المكاني لأول مرة أمام محكمة النقض يقتضى لقبوله أن يكون مستندا إلى الوقائع الثابتة بالحكم والا يكون مستلزما تحقيقا موضوعيا فإذا كان ما أورده الحكم في بيان أسبابه لا يستفاد منه ما تنتفى معه موجبات اختصاص المحكمة بنظر الدعوى مكانا فائتارة هذا الدفع أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

(الطعن رقم ٢٥١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١٧)

١١٩ — الغرض من الدفع بعدم الاختصاص هو رد الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها .

* الغرض من الدفع بعدم الاختصاص هو رد الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها .. فإذا كانت المحكمة صاحبة الاختصاص قد باتت — عندما

ثبت صحة الدفع — غير موجودة لانتهاء ولايتها وكانت محكمة الدرجة الاولى التى يطلب الطاعن فى طعنه اعادة الدعوى اليها قد سبق أن نظرتها وفصلت فيها فاستنفذت بذلك ولايتها عليها — فكل ما يثيره الطاعن فى صدد ذلك لا يكون له وجه .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٤/٦/١٩٥٠)

١٢٠ — قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من النظام العام .

* قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من النظام العام :حيث تجوز اثاره الدفع بمخالفتها لأول مرة امام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم . واذا كان المتهم حدثا وكانت محكمة الجنائيات قد احيلت اليها الدعوى قبل العمل بقانون الاجراءات الجنائية الذى ينص فى الفقرة الاولى من المادة ٣٤٤ على أن تختص محكمة الاحداث بالفصل فى الجنائيات والجنح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ، قد نظرت الدعوى واصدرت فيها حكما فى ظل هذا القانون بعد ان أصبحت غير مختصة بنظرها ، فهذا الحكم يكون واجبا نقضه .

(الطعن رقم ١٠٨٧ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٢)

١٢١ — عدم جواز اثاره الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول

مرة امام محكمة النقض متى كان هذا الدفع يتطلب تحقيقا موضوعيا .

* اذا كان الطاعن لم يبد الدفع بعدم الاختصاص المحلى امام محكمة الموضوع ، وكان هذا الدفع يتطلب تحقيقا موضوعيا ، فلا تقبل اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٧ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٥٥)

١٢٢ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام .

* ان قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام بحيث تجوز اثاره الدفع بمخالفتها لأول مرة امام محكمة النقض متى كانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم . واذا كان الواقع في الدعوى هو ان المتهم لم يكن قد بلغ خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه الجريمة فان محكمة الاحداث تكون هي المختصة بنظر الدعوى وتكون محكمة الجناح اذ فصلت فيها بعد ان قدم لها المتهم شهادة ميلاده ، قد خالفت القانون مما يتعين معه نقض حكمها ..

(الطعن رقم ٥٥٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٥٥)

١٢٣ - الاختصاص المحلى - تعلقه بالنظام العام - شرط النسيك بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة امام محكمة النقض عند عدم استلزامه تحقيقا موضوعيا .

* اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة وان كان من مسائل النظام العام التى يجوز النسيك بها فى اية حالة كانت عليها الدعوى - الا ان الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة امام محكمة النقض مشروط بان يكون مستندا الى وقائع اثبتتها المحكمة وان لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٣٢٤)

١٢٤ - الاختصاص المحلى - نظام عام - يودى ذلك .

* اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة هو من مسائل النظام العام التى يجوز النسيك بها فى اية حالة كانت عليها الدعوى الا ان الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة امام محكمة النقض مشروط بان يكون مستندا الى وقائع اثبتتها المحكمة وان لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . ولما كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن امام محكمة الدرب الاحمر فحضر امام المحكمة فى درجتى التقاضى

ولم يدلع بعدم الاختصاص المحلى بل ترافع في موضوع الدعوى ، وكان ما أورده الحكم في أسبابه لا يستفاد منه ما ينقض معه موجب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى التى رفعت إليها من جهة مكان الجريمة فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٤ في جلسة ١٨/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٦٩)

١٢٥ - تعلق القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية

كلها من النظام العام .

* القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام . والاختصاص المكاني كذلك — بالنظر الى أن الشارع في تقريره لها سواء تعلقت بنوع المسألة المطروحة أو بشخص المتهم أو بمكان الجريمة ، قد اقام تقريره على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة، وقانون الإجراءات الجنائية اذ أشار في المادة ٣٣٢ منه الى حالات البطلان المتعلقة بالنظام العام لم يبينها بيان حصر وتحديد ، بل ضرب لها الامثال . وما جاء في الأعمال التحضيرية قولاً باعتبار البطلان المتعلق بعدم مراعاة قواعد الاختصاص المكاني من احوال البطلان النسبي لا يحاج به ولايتوم مقام مراد الشارع فيما استقنه على جهة الوجوب .

(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٦ في جلسة ٩/٥/١٩٦٦ من ١٧ ص ٥٨٧)

١٢٦ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدءى — تعلقه بالنظام

العام .

* اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من مسائل النظام العام التى يجوز التمسك بها فى اية حالة كانت عليها الدعوى ، الا ان الدفع به لأول مرة امام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً الى وقائع اثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً .

(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٦ في جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦ من ٣٧ ص ١٨٨)

١٢٧ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية - من النظام العام - اثر ذلك - احداث .

* من المقرر أن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام ، يجوز اثاره الدفع بخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب ، متى كان ذلك لمصلحة الطاعن ، وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن مستشار الاحالة قد قرر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة للمتهم غير الحدث - احوال الحدث المظنون ضده الى محكمة الجنائيات ، على الرغم من أن سنه كالثابت من شهادة ميلاده ، لم تبلغ خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجناية المستندة اليه ، فإنه يكون قد خالف القانون لتجاوزه الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى طالما أنه لم يصبح هناك مع الحدث متهم آخر في الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٥ في جلسة ١٣٦٩/١٢/١٥ من ١٠ من ١٤٢٦)

١٢٨ - الاختصاص الولائي - اثارته أمام محكمة النقض .

* الدفع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام ويجوز اثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٥ في جلسة ١٣٧٠/٢/٢٢ من ٢١ من ١٤٢٧)

١٢٩ - القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية من النظام العام - الدفع بعدم الاختصاص - جواز ابدائه لأول مرة أمام النقض .

* من المقرر أن القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر الى أن الشارع في تقديره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، وأن الدفع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام ويجوز اثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ في جلسة ١٣٧٣/٥/٢٨ من ٢٤ من ١٣٧٥)

١٣٠ - تعلق قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين بالنظام العام - أثر ذلك ؟

* من المقرر أن مؤدى قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز إثارة الدفع ومخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه ، وكانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم .

(الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/١/٢٥ ص ٢٤ من ٧٩)

١٣١ - الاختصاص الولائي - قواعده - نظام عام .

* لما كان الثابت من الاطلاع على الاوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة أحالت الدعوى الى محكمة أمن الدولة العليا لمحكمة المظنون ضده عن جرائم احراز السلاح والخزيرة بغیر ترخيص والقتل الخطأ وحبل سلاح نارى في غرح واطلاقه عيار نارى داخل قرية وطلبت معاقبته طبقا لمواد الاتهام الواردة بأمر الاحالة وعملا بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ في شأن جواز احالة جرائم السلاح والجرائم المرتبطة بها الى محاكم أمن الدولة العليا . لما كان ذلك وكان الدين من محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المظنون فيه أنه صدر من المحكمة بوصفها محكمة جنائيات شبين الكوم بدلالة ما ورد ببياجة الحكم وما تضمنته اسبابه من أن الدعوى أحيلت الى المحكمة من السيد مستشار الادلة - وهو ما يخالف الواقع الثابت بالاوراق . ولما كان من المقرر طبقا للمادة ٣٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن الدعوى الجنائية تحال الى محكمة الجنائيات بناء على أمر من مستشار الاحالة فان المحكمة اذ نظرت الدعوى وقضت فيها بذلك الوصف دون أن تحال اليها بالطريق الذى رسمه القانون فان حكمها وما بنى عليه يكون معدوم الاثر لتخلف شرط اصيل لازم لصحة اتصال المحكمة بالواقعة بما يوجب نقضه . ولا محل للقول بأن محكمة أمن الدولة

العليا هي التي اصدرت الحكم استناداً الى ان ذات الهيئة لها اختصاص الفصل في قضايا أمن الدولة العليا ذلك أنه فضلاً عما ورد بمحضر الجلسة وديباجة الحكم المطعون فيه من انها صادرة من محكمة الجنايات فقد تضمن الحكم ان الدعوى محالة من مستنثار الاحالة مما يكشف عن اعتقاد المحكمة خطأ باختصاصها بصفتها محكمة جنايات بالفصل في الدعوى وهذا الاعتقاد الخاطئ الذي تردت فيه لا يعد خطأ مادياً غير مؤثر في الحكم ، لما كان ذلك ، وكانت القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام . ألسارع في تقريره لها أتمام هذا التقرير على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة وكان الثابت ان النيابة العامة احوالت الدعوى الى محكمة أمن الدولة العليا بشيين الكوم بأمر أعلن الى المطعون ضده ، فان الاختصاص يكون مقبوعاً لهذه المحكمة مما يتعين معه أن يكون مع النقص احالة القضية اليها .

(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٣ من ٢٩ ص ٧٣٦)

اختلاس أشياء محجوزة

- الفصل الأول : اركان الجريمة
- الفرع الأول : اشياء محجوز عليها
- الفرع الثاني : اختلاسي
- الفرع الثالث : القصد الجنائي
- الفرع الرابع : تسبب الاحكام
- الفصل الثاني : جريمة المادة ٢٢٣ عقوبات
- الفصل الثالث : مسائل متنوعة

الفصل الأول

أركان الجريمة

الفرع الأول — أشياء محجوز عليها

١٣٢ — بطلان الحجز لعدم مراعاة الأوضاع القانونية الواجب اتباعها لا ينفي سوء القصد ولا يرفع المسؤولية الجنائية ^(١)

* كون الحجز قد وقع بطلال لعدم مراعاة الأوضاع القانونية الواجب اتباعها فيه لا ينفي سوء القصد ولا يرفع المسؤولية الجنائية عن المختلس ^(٢)

(الملحق رقم ١٤٤ سنة ٢٠ في جلسة ١٣٢١/١١/٢٠)

١٣٣ — عدم جواز تنفيذ الدائن لاحتياز ملك المدين الموضوع تحت الحراسة القضائية على محصولات تلك المدين مباشرة بل عليه ان ينفذ تحت يد الحارس القضائي بطريق حجز ما للمدين لدى الغير .

* لا يجوز ان كان له دين على احد ملك المدين الموضوع تحت الحراسة القضائية ان ينفذ بعينه على محصولات تلك المدين مباشرة ، بل الواجب في هذه الحالة هو ان ينفذ تحت يد الحارس القضائي بطريق حجز ما للمدين لدى الغير *saisie arrêt* واذا كان الحارس قد تصرف في ثمن محصولات في الوجوه التي عينها له حكم الحراسة فلا يمكن ان يترتب عليه بسبب هذا التصرف اية مسؤولية جنائية ، لا سيما اذا كان الحارس قد سدد بهذا الثمن ديناً ممتازاً على الارض ، وهو مال الحكومة ، لا يمكن ان يسوى به دين الدائن الحاجز ^(٣) .

(الملحق رقم ١٤١٣ سنة ٢٠ في جلسة ١٣٢٢/١١/١٤)

١٣٤ — وجوب احترام الحجز ما دام قائماً ولم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص ^(٤)

* ان الحجز ما دام قد وقع بصفة قضائية فهو واجب الاحترام

وليس لاحد الاخلال به . ومن يدعى بطلانه فطسيه أن يرفع امر ذلك للقضاء لا أن يخل بالحجز ويختلس الاشياء المحجزة فاذا اقسام على اختلاسها تجرime اختلاسها تتحقق حتيا وهي في ذاتها جريمة ضارة سواء اطلب الحاجز تمويضا عن هذا الاختلاس ام لم يطلب .

(ظن رقم ٨٥٤ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/٢/١٢)

١٣٥ — خلو الحكم من تاريخ توقيع الحجز واسم المحكمة التي التي اوقمته لا يضمن في صحته .

* اذا عنى الحكم الذي يعاقب على جريمة التهديد بذكر التاريخ الجوهرى في القضية وهو تاريخ وقوع جريمة التهديد فان خلوه من تاريخ توقيع الحجز واسم المحكمة التي اوقمته لا يضمن في صحته وان كان الاصول على كل حال أن يعنى الحكم بذكر هذه البيانات استكمالاً لبيان الواقعة عملاً بحكم المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات ، انما يكون لذكر تاريخ توقيع الحجز أهمية خاصة اذا ادعى المتهم الجهل بوجود الحجز اصلاً أو بتاريخ وقوعه .

(ظن رقم ٢٠٨٨ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/١٠/٢٠)

١٣٦ — بطلان الحجز لعدم مراعاة الاوضاع القانونية الواجب اتباعها لا ينفي سوء القصد ولا يرفع المسؤولية الجنائية .

* أن مخالفة الاجراءات المقررة للحجز أو لنزع المحجوزات لا تبطل اختلاس هذه المحجوزات بل الواجب دائماً احترام الحجز ولو كان قد وقع باطلاً .

(ظن رقم ٢٥٢ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١/٢٠)

١٣٧ — وجوب احترام الحجز ما دام قائماً ولم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص .

* أن توقيع الحجز الإداري بصورة مخالفة لتعليمات إدارية لا يتنافى

مع وقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة لان الحجز يجب دائما احترامه
 بما دام قائما ولم يقضى ببطالانه .

(طعن رقم ٥٦ سنة ٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٢٨)

**١٢٨ - الحكم بابطال المرافعة فى دعوى تثبيت الحجز لا ينسحب
 اثره على محضر الحجز التحفظى .**

* اذا اوقع المؤجر حجزا تحفظيا على زراعة المستأجر وفاء لما هو
 مستحق له من الاجرة وكلفه الحضور امام المحكمة ليسمع الحكم بالزامه
 بدفع الاجرة وتثبيت الحجز ، ثم تختلف الحاجز عن الحضور ، فطلب
 المحجوز عليه الحكم بابطال المرافعة فأجابته المحكمة الى ذلك . ثم جدد
 الحاجز دعواه فحكمت له المحكمة بالزام المدعى عليه بالاجرة وتثبيت الحجز
 التحفظى وجعله حجزا تنفيذيا فان تصرف المدعى عليه بعد ذلك فى الشيء
 المحجوز يعد اختلاسا له . والقول بان جريمة الاختلاس لا قوام لها فى
 هذه الحالة لان الحكم الذى صدر بابطال المرافعة ينسحب على الحجز
 فيهده قول غير صحيح . اذ بطلان المرافعة مقصور اثره على دعوى
 صحة الحجز وصحتها ولا يمتدداها الى محضر الحجز . وكل ما كان
 للمدعى عليه ان يتمسك به هو ان دعوى تثبيت الحجز قد جددت بعد
 الميعاد المحدد لرفعها فى القانون (المادة ٦٧٦ مرافعات) ولو ان ذلك
 سببه الدعوى التى انتهت بالحكم بابطال المرافعة . ولكن هذا الدفع
 يجب ان يكون ابداءه فى الدعوى الجنائية الجديدة ، فاذا هو لم يبد فيها
 وانتهت بالحكم بصحة الحجز قبل وقوع الاختلاس فانه لا محل للتمسك
 به بعد ذلك ..

(طعن رقم ١٦٢٠ سنة ٩ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٢٩)

**١٢٩ - شرط قيام الحجز وضع الاشياء التى حجز عليها تحت يد
 حارس للمحافظة عليها وتقديمها وقت طلبها للتنفيذ عليها .**

* يجب لتطبيق المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات ان تكون الاشياء
 المختلصة محجوزا عليها من الجهة القضائية او الادارية واول شرط لقيام

الحجز أن توضع الأشياء الى حجز عليها تحت يد حارس للمحافظة عليها وتقديمها وقت طلبها للتنفيذ عليها . ويستوى في الحارس أن يكون المالك للحجز أو غير المالك ، فإن هذه الحراسة هي المظهر الخارجي للحجز ولا يعتبر له وجود بدونها فإذا كان من أوقع الحجز محضرا كان أو صراما لم يعين وقت الحجز حارسا على ما حجز عليه ، ولم يتخذ بعد الحجز الاجراء اللازم لاقامة الحارس ، فإن هذه الأشياء طيلة بقائها من غير حارس - تعتبر غير محجوزة ، وتصرف مالكها فيها لا يقع تحت طائلة العقاب . واذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الصرافة عندما أوقع الحجز على المحصولات لم يجد من يقبل الحراسة عليها فبقيت بدون حارس حتى استلمها صاحب الأرض وفاء للآجرة المستحقة له عند المستاجر المالك للمحصولات المذكورة فذلك لا يعتبر اختلاسا معاقبا عليه .

أ نمن رقم ٣٥٢ سنة ٢٠ في جلسة ١٩٤٠/١/٨

١٤٠ - ترك المال المراد حجزه لدى صاحبه الذي لم يقبل أن يعين حارسا عليه لا يمكن مساعدته جنائيا اذا ما تصرف فيه أو عيّن به .

* أن الحجز قضائيا كان أو اداريا ، على اعتقار أنه حبس ما في حوزة الشخص من المال بوضعه تحت يد السلطة العامة التي خولسها القانون الامر به ، لا يكون له اثر في الوجود الا عند نقل المال المراد حجزه من يد حائزه وتسليمه الى جهة الاختصاص في شخص من ينصبه المأمور المكلف بالحجز حارسا ليضع هو يده عليه ، ويقوم بكل ما يكفل تنفيذ مقتضى الحجز فيه . فإذا لم يعين حارس ، وكانت الاجراءات في الحجز قد وقعت عند ترك المال المراد حجزه لدى صاحبه الذي لم يقبل أن يعين حارسا عليه ، فإن صاحب المال لا يمكن في هذه الحالة مساعدته جنائيا اذا ما تصرف فيه أو عيّن به ، لانه إنما يكون قد تصرف في ماله الخاص له الذي لم تحبس يده عنه ، فهو بذلك لا يكون معتديا على حجز قائم ، وبالتالي لا يكون معتديا على السلطة العمومية المختصة بتوقيع الحجز .

أ نمن رقم ٤٧٢ سنة ٢٠ في جلسة ١٩٤٠/١/٢٨

١٤١ - وجوب احترام الحجز ما دام قائما ولم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص .

* ان الحجز متى اوقفه موظف مختص فانه يكون مستحقا للاحترام الذي يقتضيه القانون بنصه على معاقبة كل من يتجاسر على اختلاس اشياء محجوزة وذلك على الاطلاق ولو كان الحجز مشوبا بما يبطله ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص فاذا كان المحجوز على ماله غير مدين للحجز فان ذلك لا يبرر له الاعتداء على الحجز بالتصرف في المحجوزات او العمل على عرقلة التنفيذ عليها بدلا من اتخاذ الطرق القانونية في سبيل ارجاع الامور الى نصابها الصحيح .

(ظمن رقم ٧٢٢ سنة ١٣ في جلسة ١٧/٢/١٩٤١)

١٤٢ - ترك المال المراد حجزه لدى صاحبه الذي لم يقبل ان يعين حارسا عليه لا يمكن مساطته جنائيا اذا ما تصرف فيه او عبث به .

* يجب لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات ان يكون هناك حجز قائم . والحجز قضائيا كان او اداريا — لا يتصور قيامه قانونا الا اذا كانت الاشياء قد وضعت تحت يد الحارس ليحافظ عليها ويقدمها وقت طلبها اذ ذلك هو المظهر الخارجي للحجز حتى يعتبر له وجود . واذا كان الصرافة بعد ان اوقع الحجز على زراعة المتهم طلب اليه ان يتسلمها ليكون حارسا عليها فرفض فتركها في عهده دون ان يعين عليها حارسا فان تصرفه مالمكها عليها لا عقاب عليه .

(ظمن رقم ١٢٥٠ سنة ١٢ في جلسة ١/١/١٩٤٢)

١٤٣ - وجوب احترام الحجز ما دام قائما ولم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص .

* لا يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا او اداريا ان يقع الحجز صريحا مستوفيا لكل الشرائط

القانونية ، بل يصح العقاب عليها ولو كان الحجز مشويا بما يبطله ما دام لم يقض ببطلانه قبل وقوع الاختلاس .. فيقع تحت طائلة العقاب من يختلس متاعه المحجوز عليه خطأ بسبب دين على غيره . ولا يشفع له أنه إنما أراد استرداد ماله المحجوز عليه ، فإن أخذ الإنسان حقه بنفسه غير جائز ، وأخذ المالك متاعه ، مع علمه بتوقيع الحجز عليه ، مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقضيه الحجز ، واعتداء ظاهر على السلطة التي أوقعته .

(ملحق رقم ١٨٢٢ سنة ١٢ قى جلسة ١٩٢٢/١١/٨)

١٢٤ — وجوب احترام الحجز ما دام قائما ولم يقض ببطلانه من جهة الاختصاص .

* ان القانون يوجب احترام الحجز ما دام قائما ولم يصدر حكم بإبطاله . ذلك بان الشارع قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة الى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قواها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت الحجز ، قضائية كانت أو ادارية . والغرض من العقاب عليها هو ايجاب احترام أوامر السلطة المذكورة ، ومن ثم يتعين معاقبة من يختلس متاعه المحجوز عليه ولو كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله . لأن في أخذ المالك حقه بنفسه وفي اختلاس متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقضيه الحجز واعتداء ظاهرا على السلطة التي أوقعته .. فإذا كان الحكم قد أثبت أن المتهمين ، مع علمهم بالحجز وباليوم المحدد للبيع ، قد تعمخوا تعطيل التنفيذ بمسدم تقديمهم الاشياء المحجوزة لبيعها ، وأورد الأدلة التي اعتمد عليها في ذلك ، فإنه يكون أصاب الحق إذ قضى بآدانتهم ولا يشفع لهم اعتقادهم براءة ذمتهم من الدين المحجوز من أجله لتخالفهم مع الحجز ، فإن هذا الاعتقاد لا يسوغ لهم الاعتداء على الحجز .. والتمسك به لا يلزم بالحكمة بان تحققته ما دام التخالص قبل توقيع الحجز ليس من شأنه أن ينفي جريمة الاختلاس .

(ملحق رقم ٣٠٤ سنة ١٢ قى جلسة ١٩٢٣/١/١)

١٤٥ - وجوب احترام الحجز التحفظي ولو لم يحكم بتثبيته أو لم يعلن به ذوو الشأن في الميعاد القانوني .

* أن الحجز التحفظي ، متى وقعه الموظف المختص ، يكون واجب الاحترام ولو لم يحكم بتثبيته ، أو لم يعلن به ذوو الشأن في الميعاد القانوني . وذلك ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطالته .

(طعن رقم ٥٣٦ سنة ١٣ في جلسة ١٥/٢/١٩٤٢)

١٤٦ - وجوب احترام الحجز ما دام قائما ولم يقض ببطالته من جهة الاختصاص .

* أن الادعاء ببطالان الحجز الموقع على المزروعات لتوقيعه عليها قبل الاوان لا يبرر الاعتداء على الحجز . فكل حجز واجب الاحترام ولو كان باطلا ما دام لم يقض من جهة الاختصاص ببطالته .

(طعن رقم ٦٣٠ سنة ١٣ في جلسة ١٢/٢/١٩٤٢)

١٤٧ - عدم اشتغال محضر الحجز على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين اما قرر لمصلحة المدين ولا يصح التمسك به الا له وحده .

* أن المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات حين نصت على وجوب اشتغال محضر الحجز على تنبيه جديد للمدين بدفع الا ين قد علق ذلك على شرط أن يكون الحجز حاصلا في نفس محل الدين أو بحضوره . ناذر كان الثابت بالحكم أن الحجز وقع على زراعة قطن قائمة في الفيط ، وبغير حضور المدين ، فإن التنبيه المذكور لا يكون لازما ، ويكون الحجز صحيحا . ومع ذلك فإن البطلان الناشئ عن عدم اشتغال محضر الحجز على مثل هذا التنبيه اما قرر لمصلحة المدين فلا يصح التمسك به الا له هو وحده .

(طعن رقم ٦٤٠ سنة ١٥ في جلسة ٢٤/٤/١٩٤٥)

١٤٨ - معاون الاوقاف لا صفة له قانونا في طلب الاشياء المحجوز عليها اداريا بناء على طلب وزارة الاوقاف ولا في التنفيذ عليها .

* ان معاون الاوقاف لا صفة له قانونا في طلب الاشياء المحجوز عليها اداريا بناء على طلب وزارة الاوقاف ولا في التنفيذ عليها . فإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة تبديد هذه الاشياء استنادا الى ان هذا المعاون قد توجه يوم البيع غلم يجد المحجوزات في محل حجزها، فان ادانته على هذا الاساس لا تكون صحيحة .

(طعن رقم ١٧، سنة ١٦ في جلسة ١٩٤٥/١١/٢٦)

١٤٩ - اعتقاد المتهم لاسباب مقبولة ان الحاجز تنازل عن الحجز الذي اوقعه وان الحاصلات لم تعد محجوزة يوجب الحكم بالبراءة .

* اذا كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم في اختملاس حاصلات محجوز عليها تحفظيا لعدم توافر اركان الجريمة ، اذ الحاجز لم يطلب تثبيت الحجز التحفظي ، ثم لم يطالب المتهم بايجار الاطيان المحجوز على حاصلاتها بل طالبه بريمها ، مما جعل المتهم يعتد ان الحاجز تنازل عن الحجز الذي اوقعه وان الحاصلات لم تعد محجوزة، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأدانت المتهم مع تسليمها بهذه الظروف فانها تكون قد اخطأت تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٧٦ سنة ١٦ في جلسة ١٩٤٦/٢/٤)

١٥٠ - عدم اشتغال محضر الحجز على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين اما قرر لصحة الدين ولا يصح التمسك به الا له وحده .

* ان المادة ٤ من الامر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بذكرينو ٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ اذ نصت على ان توقيع الحجز لا يمكن اجراؤه الا بعد ثمانية ايام من تاريخ حصول التنبيه بالذبح والاذار بالحجز الى صاحب العقار او الى الشخص الموجود فيه ،

بمها كانت صفتة ، فلها لم ترتب على عدم التنبيه بالدفع والانتذار بالحجز أن يكون الحجز باطلا من تلقاء نفسه ، بل أن اشتراط حصول التنبيه والانتذار انها قرر لمصلحة المدين ، فهو وحده صاحب الحق في التمسك بالبطـلان الذى ينشأ عن عدم التنبيه عليه او انتذاره بالحجز . واذا فسر صحيح القول بأن محاضر الحجز غير المسبوقـة بالتنبيه بالدفع والانتذار تعتبر كأنها لم تكن .

(طعن رقم ٢٠١ سنة ١٩ ق جلسة ١٤/٢/١٩٤٩)

١٥١ — عدم قيام الحجز الا بمساعدة المتوط به توقيع الحجز لما يحجز ومواجهة من يقتضى القانون اعلانه او من ينوب عنه .

✽ الحجز هو رفع يد واضح اليد عن الاشياء المحجوز عليها ومنعه من التصرف فيها ووضعها تحت يد حارس الى أن يجرى فيها حكم القانون بالبيع او باستقاط الحجز . وذلك يقتضى حتيا تعيين الاشياء المحجوزة واتخاذ الاجراءات القانونية التى تؤدى الى رفع يد حائزها عنها ونقل حيازتها الى الحارس المعين واعلام ذوى الشأن بذلك كله مما لا يمكن اتمامه على الوجه المطلوب الا بمشاهدة المتوط به توقيع الحجز لما يحجز ومواجهة من يقتضى القانون اعلانه او من ينوب عنه فلا يصح فى القانون أن يقع حجز دون مشاهدة ولا يصح الاعلان برسول دون مخاطبة المراد اعلانه او من يصح ثانويا تسليمه الاعلان نيابة عنه ، واذا فاذا كانت اوراق الحجز قد تضمنت على خلاف الحقيقة أن الصرافة انتقلت الى محل الحجز واعلن من قال بأعلامهم فذلك منه تزوير معاقب عليه .

(طعن رقم ٢٠١ سنة ١٩ ق جلسة ١٤/٢/١٩٤٩)

١٥٢ — معاون الاوقاف لا صفة له قانونا في طلب الاشياء المحجوز عليها اتاريا بناء على طلب وزارة الاوقاف ولا في التنفيذ عليها .

✽ مندوب وزارة الاوقاف لا صفة له بمقتضى القانون فى مباشرة بيع الاشياء المحجوزة عليها لصالح الوزارة او فى المطالبة بالمحجوز لبيعه

تنفيذا للحجز . واذن فلذا أقامت المحكمة قضاءها ببلدانة المتهم بالاختلاس على أنه لم يقدم الأشياء المحجوزة للندوب الاوقات فاتها تكون قد أقامت الادانة على غير أساس .

(طعن رقم ١٤٣، سنة ١٩ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٢)

١٥٣ - تسليم الشيء المحجوز الى الحارس ولو كان من المثليات
بنفعه من الادعاء به ذلك بجهالته وعدم تمييزه .

* متى كان الشيء المحجوز قد سلم الى الحارس فانه يتعين بهذا الحجز وبهذا التسليم ولو كان من المثليات او كانت نه نظائر لـدق الحارس فلا يحق للحارس ان يدعى بعد ذلك جهالته وعدم تمييزه . واذن فادعاء المتهم بأن محضر الحجز جاء خاليا من البيانات الدالة على المحجوز وان عنده نظائر لهذا الشيء فلم يعرفه من غيره - ذلك لا يعتد به .

(طعن رقم ١٥٧٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٩)

١٥٤ - بطلان محضر الحجز الإداري اذا لم يعين الحارس ولم
تسلم اليه الاشياء المحجوزة اداريا تسليما فعليا او حكما بعدم قبوله
الحراسة .

* مجال الاخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها هذا القانون وبهذا الحجز القضائي يصبح الشيء بمجرد امر القاضي بحجزه محتسبا على ذمة السلطة القضائية خاضعا لتصرفها طبقا لاحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة الى الحجز الإداري الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة وحدد له شروطا نص عليه فأوجب دائها لانعقاد الحجز الإداري تعيين حارس على الاشياء المحجوزة لتنتقل لمهنته بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ويصبح أمينا مسؤولا عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز ، أما اذا لم يعين الحارس ولم تسلم اليه الاشياء المحجوزة اداريا تسليما فعليا او حكما بعدم قبوله الحراسة فان الحجز الإداري

لا ينعقد ويكون العيب الذى يلحق محضره فى هذه الصورة هو عيب جوهرى يبطله ، مما لا محل معه لتطبيق أى من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٦٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/٢٨)

١٥٥ — أشياء محجوز عليها — السداد اللاحق لوقوع الجريمة — لا يؤثر فى قيامها .

* السداد الذى يحصل فى تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر فى قيامها .

(الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ س ٧ ص ٧٤)

١٥٦ — دفع المتهم بأن له شركاء فى الدين المحجوز من أجله لا تأثير له فى مسئوليته عن التبديد ما دام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس .

* أن دفع المتهم بتبديد المحجوزات بأن له شركاء فى الدين المحجوز من أجله ليس من شأنه أن يؤثر فى مسئوليته عن فعله مادام المحجوز ضده الوحيد والحارس على ما حجز عليه .

(الطعن رقم ١٣٩٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٥ س ٧ ص ٢٨١)

١٥٧ — عدم تعيين حارس للأشياء المحجوزة اداريا — عدم انعقاد الحجز الإدارى — لا محل لتطبيق أى من المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ ع — مجال المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات مقصور على الحجز القضائى .

* مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائى الذى يوقع بالشروط التى نص عليها هذا القانون وبهذا الحجز القضائى يصبح الشيء بمجرد أمر القاضى بحجزه

محتسبا على ذمة السلطة القضائية خاضعا لتصرفها طبقا لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة الى الحجز الإداري الذي نظمته الشارع بتشريعات خاصة وحدد له شروطا نص عليها فأوجب دائما لاتعقاد الحجز الإداري تعيين حارس على الأشياء المحجوزة لتنقل لعهدته بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ويصبح امينا مسئولا عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز، أما اذا لم يعين الحارس ولم تسلم اليه الأشياء المحجوزة اداريا تسليها فعليا أو حكما بعدم قبوله الحراسة فان الحجز الإداري لا ينعقد ويكون العيب الذي يلحق محضره في هذه الصورة هو عيب جوهري يبطله ، مما لا محل معه لتطبيق أي المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ س ٧ ص ٥٢٢)

١٥٨ - حكم المادة ٥١٩ مرافعات مقصور على الحجز القضائي - عدم سرية على للحجز الإداري .

* ان مجال الأخذ بحكم المادة ٥١٩ من قانون المرافعات من اعتبار الحجز كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة اشهر من تاريخ توقيعه مقصور على الحجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها القانون ولا يتعدى حكم هذه القاعدة الى الحجز الإداري الذي نظمته الشارع بتشريعات خاصة ..

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٥/٢١ س ٨ ص ٥٣٥)
(مثل هذا المبدأ مقرر في الطعن ١٠٢٨ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥)

١٥٩ - اختلاس أشياء محجوزة - م ٢٢٣ ع - عناصر الواقعة الإجرامية ؟ أشياء محجوزة حجز تحفظي - وجوب احترام الحجز التحفظي ولو لم يحكم بتثبيته أو لم يعلن به ذوو الشأن في الميعاد القانوني مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه .

* ان الحجز التحفظي الذي توقع صحيحا واجب الاحترام ولو لم يحكم بتثبيته أو لم يعلن به ذوو الشأن في الميعاد القانوني مادام لم يصدر حكم ببطلانه .

(الطعن رقم ٦١٨٠ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/١١/١٧ س ٩ ص ٨٣٧)

١٦٠ - صورة الحجز أو كونه شكلي لا يبرر الاعتداء عليه مادام لم يقض من جهة الاختصاص ببطالته .

* الدفع بأن الحجز شكلي وصوري لا يبرر الاعتداء على الحجز مادام لم يقض من جهة الاختصاص ببطالته .

(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٩/١٢/١٠ من ٢٠)

١٦١ - عدم بيان الحكم تاريخ الحجز - عدم بيان أهمية هذا القصور أمام المحكمة الاستئنافية وذكر الحكم تاريخ التبديد - لا عيب .

* لا يشترط ذكر تاريخ الحجز في الحكم الصادر بالعقوبة مادام تاريخ التبديد مذكوراً فيه ، وما دام المتهم لم يعترض لدى المحكمة الاستئنافية على ذلك ويبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في القضاء بالادانة أو البراءة .

(الطعن رقم ٢٠٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٩/٢/٢٤ من ١٠ من ٢٠٧)

١٦٢ - بطلان الحجز نتيجة سقوطه لعدم تمام إجراءات البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه يقع بقوة القانون ولا يتعلق بالنظام العام - تعلقه بمصلحة الدين - م ٥١٩ مرافعات .

* البطلان طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه لا يتعلق بالنظام العام فهو لمصلحة الدين ويستطحقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه أو إذا رد على الإجراءات بما يدل على أنه اعتبرها صحيحة عملاً بنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات . فإذا تضمنت المخالفة - المتقدمة من المتهم - قبوله استمرار الحجز والحراسة فهذا يعنى نزوله عن التمسك بسقوط الحجز الذي كان قد اكتسب الحق فيه طبقاً للفقرة الأولى من

المادة ٥١٩ من قانون المرافعات ، كما ان ثى اجلبة المتهم بالاعسار على اجراءات التنفيذ ما يدل على انه اعتبرها صحيحة فيكون الحجز قائما ومنجبا لآثاره .

(الطعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤/٢/١٩٥٩ من ١٠ ص ٢٣٠)

١٦٢ — بطلان الحجز لسقوطه عملا بنص المادة ٥١٩ مرافعات مقرر في القانون لمصلحة الدين دون الحارس .

* الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ستة اشهر من تاريخ توقيعه مقرر في القانون لمصلحة الدين دون الحارس .
(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٥٩ من ١٠ ص ٥٥٨)

١٦٤ — وجوب احترام الحجز ولو كان مشوبا بما يبطله مادام لم يقض ببطلانه — مخالفة الاجراءات المقررة للحجز أو للإبيع لا تبیح اختلاس المحجوزات .

* يجب دائما احترام الحجز — ولو كان مشوبا بما يبطله — مادام لم يقض ببطلانه ، فمخالفة الاجراءات المقررة للحجز أو لبیع المحجوزات — بفرض وقوعها — لا تبیح اختلاس هذه المحجوزات .
(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٥٩ من ١٠ ص ٥٥٨)

١٦٥ — وجوب احترام الحجز ان يقض ببطلانه — توقيع الحجز بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما رسمه القانون لا يبرر الاعتداء على اوامر السلطة التي اصدرته أو العمل على عرقلة التنفيذ .

* من المقرر ان توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا آثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص ، فتكون الحجز قد وقع بحضور شاهد واحد بدل شاهدين كما

رسمه القانون لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أصدرته أو العمل على عرقلة إجراءات التنفيذ على المحجوزات .

(المجلد رقم ١٨٠٣ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٧/١٠/٦ من ١٠ من ٧٥٨)

١٦٦ - حق الدين في بيع المحجوز إداريا نظير الأموال الأميرية
ينعدم بالحجز على ذات الحصول قضائيا - بيع المتهم المحجوزات لسداد
ثمنها للصراف لا يعفيه من المسؤولية الجنائية عن جريمة الاختلاس .

* من المقرر قانونا أن حق الدين في بيع الحصول المحجوز إداريا
نظير الأموال الأميرية ينعدم بالحجز على ذات الحصول حجزا قضائيا ،
ذلك لأن هذا الحجز الآخر يقتضي من الحارس ألا يتصرف في المحجوز
احتراما لأمر القضاء - فيكون ما ذهب إليه الحكم من أن بيع المتهم
للحاصلات المحجوزة وسداد ثمنها للصراف لا يعفيه من المسؤولية الجنائية
صحيح في القانون .

(المجلد رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٢/٨ من ١١ من ٢١٢)

١٦٧ - إعلان الدين أو تحديد يوم البيع خلال الستة أشهر
لا شأن لأيهما في انقطاع المدة المتصوص عليها في المادة ٥١٩ مرافعات
- وجوب تمام البيع في ميعاد الستة أشهر من تاريخ توقيع الحجز
إلى تمام البيع ما لم تقف الإجراءات لسبب من الأسباب التي أنشأت
إليها المادة ٥١٩ سائلة الذكر .

* يبين من نص المادة ٥١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية
أن إعلان الدين أو تحديد يوم للبيع في خلال الميعاد لا شأن لأيهما في
انقطاع المدة - وإنما مراد الشارع أن يتم البيع فعلا في خلال الستة
الأشهر محسوبة من تاريخ توقيع الحجز إلى تمام البيع اللهم إلا أن تقف
الإجراءات لسبب من الأسباب التي أشار إليها النص .

(المجلد رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/٢/٨ من ١١ من ٢١٢)

١٦٨ — ادانة المتهم عن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة عليها رغم زوال قيد الحجز باقالة المتهم من الغرامة المنفذ بها قبل حصول التبديد — خطأ.

* لا تقوم جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة عليها اذا زال قيد الحجز على المحجوز عليه قبل حصول التبديد ، ولما كانت اقالة المتهم من الغرامة السابق الحكم بها عليه هي تصرف قانوني تم به براءة ذمته من الالتزام بالوفاء بمبلغ الغرامة المنفذ بها قبل ثبوت التبديد ، فان المال المحجوز عليه يصبح خالصا للملكة ينصرف فيه كما شاء ، ويكون الحكم حين دان المتهم بجريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها قضائيا قد خالف التطبيق السليم للقانون وذلك لانتفاء المسؤولية الجنائية ..

(الطعن رقم ١٥٩٣ لسنة ٢٩ في جلسة ١٤/٣/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٢٢)

١٦٩ — تصريح الدائن للدين ببيع المحجوزات واحلال غيرها محلها لا يؤثر على قيام الحجز الذي وقع باهر السلطة القضائية .

* اتفاق المتهم مع الدائن على بيع الأشياء المحجوزة واحلال غيرها محلها ليس من شأنه أن يؤثر على الحجز الذي وقع باهر السلطة القضائية — واوامرها واجبة الاحترام — فيكون الحجز قائما لا ينهيه تصريح الدائن للدين ببيع المحجوزات على أن يقدم ضمانا للوفاء بقيمة الدين المحجوز من أجله .

(الطعن رقم ٣٠١٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١٦/٥/١٩٦٠ من ١٢ ص ٤٤٩)

١٧٠ — بطلان الحجز نتيجة سقوطه عملا بالمادة ٥١٩ مرافعات يقع بقوة القانون ولكنه مقرر لمصلحة الدين — سقوط حق الدين في الدفع به اذا نزل عنه بعد اكتسابه .

* البطلان المشار اليه في الفترة الاولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وان كان يقع بقوة القانون الا أنه مقرر لمصلحة الدين ولا يتعلق بالنظام العام ، وعلى ذلك يسقط حق الدين في الدفع به اذا نزل عنه

بعد اكتسابه طبقا لنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات — فإذا كان المتهم يسلم في أوجه طعنه بأن الحكم يبطلان الحجز قد استؤنف وانتهى الاستئناف صلحا وقبل المتهم تثبيت الحجزين ، فإن ذلك يلزم عنه صحة الإجراءات واستمرار الحجز .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٠ م (١) من ٢٢٩)

١٧١ — دفع المتهم ببطلان الحجز وبأنه قد أعفى من الرسوم المحجوز من أجلها ، وبأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل يوم البيع عدم السير في إجراءاته — دفاع جوهرى — أدالة المتهم دون الرد على هذا الدفاع — قصور .

* إذا كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ومن المفردات المضمومة أن الطاعن — وهو متهم باختلاس أشياء محجوزة — قد أسس دفاعه على بطلان الحجز لأغفائه من سداد الرسوم المحجوز من أجلها وأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل اليوم المحدد للبيع إعادة أوراق الحجز وعدم السير في إجراءات البيع ، ولكن المحكمة قضت بإدانتته دون أن تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه — مع ما يمكن أن يكون له من أثر في النتيجة — فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢١/٥/١٩٦٢ م (١) من ٤٦٧)

١٧٢ — السداد اللاحق لتوقيع الحجز — أثره .

* توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ، مادام لم يضر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .. كما أن من المقرر أن السداد الذى يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة لا يؤثر في قيامها .

(الطعن رقم ٢٧٨١ سنة ٣٢ ق جلسة ٨/١/١٩٦٢ م (١) من ١٦)

١٧٢ — الحراسة في الحجز لا تنتهي الا بانتهاء الحجز لاي سبب من الاسباب القانونية — نقل المحجوزات من مكان حجزها — ولو كان بامر من المحكمة — لا يترتب عليه انتهاء الحراسة — امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع او الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبددا .

✽ الحراسة في الحجز انما تنتهي بانتهاء الحجز لاي سبب من الاسباب كبيع الاشياء المحجوزة او الحكم في دعوى الاسترداد بملكية الاشياء المحجوزة للمسترد ، او بحكم قاضى محكمة المواد الجزئية بناء على طلب الحارس او الحاجز او المدين لاسباب توجب ذلك طبقا للمادة ٥١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . اما نقل المحجوزات من مكان حجزها لاي سبب من الاسباب — ولو كان بموجب امر من المحكمة — فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس ارشاد المحضر في يوم البيع الى مكان وجود المحجوزات اذا لم يستطع احضارها الى المكان الذى توقع فيه الحجز عليها ، وليس على المحضر ان يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك ، فامتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع او الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبددا .

(الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٤ من ١٥ ص ١٢٢)

١٧٣ — توقيع الحجز يقتضى احترامه ولو كان مشويا بالبطلان — ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .

✽ من المقرر قانونا أن توقيع الحجز يقتضى احترامه ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشويا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه — ولهذا فان كون الطاعن ليس مدينا للجهة الحاجزة لا يبسرر الاعتماد على اوامر السلطة التى أصدرته أو العمل على عرقلة التنفيذ.

(الطعن رقم ٧٣٢ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ من ١٦ ص ٦٥٧)

١٧٥ - مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو البيع لا تبیح اختلاس المحجوزات - علة تلك ؟

* ان مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات، لا تبیح اختلاس المحجوزات ، بل الواجب دائما احترام الحجز ولو كان مشوبا بما يبطله ما دام لم يقض ببطلانه .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩ س ٢٢ ص ٥٨٢)

١٧٦ - تعيين حارس على الأشياء المحجوزة - شرط لانعقاد الحجز .

* ان مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه يشترط لانعقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة ، الا اذا كان المدين أو الحائز حاضرا. كلف الحراسة ، فلا يعتد برفضه اياها . واذا كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن المحجوز عليها غير المتهم ، وقد خلا الحكم من بيان سنده في اعتبار هذا المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يمجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٢٤)

١٧٧ - نقل المحجوزات - اثره .

* ان نقل المحجوزات ولو كان بموجب امر من المحكمة ، فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس ارشاد المحضر في يوم البيع الى مكان وجود المحجوزات اذ لم يستطع احضارها الى المكان الذي توقع فيه الحجز عليها وليس على المحضر ان يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك .

(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٥٨)

١٧٨ — وجوب احترام الحجز ولو كان مشوباً بالبطلان — ما دام لم يقص بطلانه :

* من المقرر أن توقيع الحجز يقتضى احترامه ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من الجهة المختصة .
(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/٤/٧ ص ٢٦ من ٢١٨)

١٧٩ — الدفع بخلو محضر التبيين من بيان ساعة انتقال مندوب الحجز — عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض — أساس ذلك ؟

* لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يثر في دفاعه خلو محضر التبيين من بيان ساعة انتقال مندوب الحجز أو أية مطاعن أخرى عليه فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .
(الطعن رقم ١٤٩٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٥ ص ٢٧ من ٤٩)

١٨٠ — اختلاس المحجوزات — مخالفة الإجراءات لا يعنى الحارس من العقاب — الحكم ببطلان الإجراءات بعد وقوع الجريمة لا يؤثر في قيامها .

* لا يعنى الحارس من العقاب احتجاجه بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لأن ذلك لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعت أو العمل على عرقلة التنفيذ إذ أن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانوناً ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحكم ببطلان اللصق قد صدر بعد وقوع الجريمة التي دين الطاعن بها فإنه لا يجدى الطاعن منازعته في صحة إجراءات البيع ولا يشفع له أنه حكم ، من بعد وقوع الجريمة ، ببطلان تلك الإجراءات .

(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٣ ص ٢٨ من ٣٥٢)

١٨١ - الدفاع الجوهري - ماهيته - الدفع بتزوير محضر الحجز .

* من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كيمّا تلتزم المحكمة بالالتفات اليه والرد عليه أن يكون مع جوهريته جدياً لا ينفك مقدمه عن التمسك به والأصرار عليه وأن يشهد له الواقع ويسانده ، أما إذا لم يصر عليه وكان عارياً من دليله فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه اخلاقاً بحق الدفاع ولا قصوراً في حكمها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يصر أمام محكمة أول درجة على التمسك بدفاعه الخاص بتزوير محضر الحجز حتى اقفال باب المرافعة أمامها ولم يثر هذا الدفاع أمام محكمة ثلثى درجة فإنه يعد متنازلاً عنه ويضحي دفاعاً غير جدى لم يقدم دليله ولم يقصد به سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي أطمأنت إليها المحكمة وليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء لم يطلب منها أو سكوتها عن الرد عليها .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥ س ٢٨ ص ١٠٧٢)

الفرع الثاني - الاختلاس

١٨٢ - امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفى لاعتباره مبدداً ولو لم يكن قد بند الأشياء المحجوزة فعلاً .

* أن من واجب الحارس أن يقدم الشيء المحجوز إلى المحضر يوم البيع . فإذا كان هذا الشيء قد نقل من مكان الحجز لعدة من المرات وجب على الحارس أن يرشد المحضر إلى مكان وجوده أن لم يستطع احضاره إلى المكان الذى كان فيه . وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يمكن أن يتسع لمثل ذلك ولأن مهمة الإرشاد تقع على عاتق الحارس . فامتناعه عن تقديم الشيء يوم البيع أو الإرشاد عنه يكفى لاعتباره مبدداً لأن كل فعل من هذا القبيل يكون

الفرض منه وضع المراقيل في سبيل التنفيذ متى الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبديد سواء بسواء .

(الطعن رقم ٩١ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣١/١١/٣٠)

١٨٢ — تمام جريمة اختلاس المحجوزات بامتناع الحارس عن تقديم المحجوزات يوم البيع أو الارشاد عنها .

* ان جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم قانونا بعدم تقديم تلك الأشياء في اليوم المحدد للبيع بقصد منع التنفيذ القضائي ، فإذا وجد الدائن تلك الأشياء نفسها فيها بعد يوم البيع في دار الدين ووقع حجزا جديدا عليها فلا تأثير لذلك في الجريمة التي تمت أركانها ، لأنه ليس من الضروري لتكوينها أن يكون المتهم قد بدد الأشياء المحجوزة فعلا . كما أنه لا شك في حصول ضرر للدائن بتأخير وصوله إلى حقه كاملا مما اضطره إلى إعادة الحجز .

(الطعن رقم ١٥٩٦ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٢/٢٨)

١٨٤ — تصرف الحارس في الأشياء الموكولة إليه حراستها مكون لجريمة التبديد ولو لم يخطر باليوم المحدد للبيع .

* الحارس المتهم بالتبديد لا يجديهِ أن يدفع بعدم علمه بيوم البيع إلا إذا كان كل المنسوب إليه أنه قصر في تقديم الأشياء المحجوزة إلى المحضر يوم البيع ، أما إذا ثبت أنه تصرف في الأشياء الموكولة إليه حراستها فهذا الفعل في ذاته يكون لجريمة التبديد حتما ولا يهم بعد ذلك البحث فيما إذا كان هو قد أخطر باليوم المحدد للبيع أم لم يخطر .

(طعن رقم ٢٣٨٦ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٠/٢٤)

١٨٥ — امتناع الحارس على أشياء محجوز عليها من القضاء الأهلي عن تقديمها إلى المحضر بحجة أنه محجوز عليها من المحكمة المختطة يعتبر تعديدا .

* الحارس على أشياء محجوزا عليها من لقضاء الأهلي (مواش)

إذا امتنع عن تقديمها الى المحضر في اليوم المحدد لبيعها بحجة ان هذه المواشي تابعة لأرض محجوز عليها حجزا عقاريا من المحكمة المخططة وتعين هو ايضا من قبل المحكمة المخططة حارسا على تلك الأرض وما عليها من زراعة وما يتبعها من مواش وآلات زراعية الى غير ذلك من المقولات المعدة لخدمة الأرض الزراعية مما يعده القانون عقارا بالتخصيص لا يمكن بيعه، منه منفصلا عن الأرض — هذا الحارس يعتبر مبدئا في هذه الصورة ، ولا يزحزح عنه هذه الجريمة احتجاجه بمسئوليته عن تلك الأشياء أمام القضاء المخطط لأن واجبه — بصفته حارسا قضائيا مسئولاً أمام الدائن الأجنبي عن المحافظة على الأشياء الموضوعة تحت حراسته — ينتهى عند ابلاغ المحضر الأهلى ان الأشياء المطلوب منه بيعها تابعة لعقار واقع عليه حجز عقارى من المحكمة المخططة ومطالبته بذلك المحضر برفع هذا الاشكال الى الجهة المختصة بالفصل فيه لترى فيه رايها وترك المحضر بعد ذلك يتصرف بما يراه تحت مسئوليته ..

(الطعن رقم ٢٧٠٣ سنة ٢ في جلسة ١٠/٢٤ / ١٩٣٢)

١٨٦ — تهريب المحجوزات يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ — كفايته لتقييم الجريمة :

* الحارس ملزم بان يقدم الاشياء المحجوزة للمحضر يوم البيع ، اما ان يؤخرها بقصد عرقلة الاجراءات وتعطيل البيع ، ثم يظهرها من بعد ، فان هذا لا يخلبه من المسؤولية الجنائية التى لزمته بمجرد تهريب الاشياء يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ .

(طعن رقم ٢٤٢٩ سنة ٢ في جلسة ١١/٧ / ١٩٣٢)

١٨٧ — معنى الاختلاس في جريمة تبديد المحجوزات .

* ان القانون يعنى بالاختلاس في المادتين ٢٩٦ ، ٢٩٧ عقوبات «قديم» ازالة الملك لصفة الحجز عن ملكه الموضوع تحت حراسته ، وذلك باختدائه اياه وعدم تقديمه للمحضر في اليوم المحدد للبيع ، اضرارا

بالدائن الحاجز ، فكما تحقق الاخفاء وعدم التقديم للمحضر دل ذلك بذاته على قصد مضارة الدائن بتعطيل وصوله الى حقه ، وقامت جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ عتويات .

(طعن رقم ٥٥ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٥)

١٨٨ — اعتبار الحارس وهو أحد الشركاء في أرض مبددا ولو سدد نصيبه في الاموال الواقع من اجلها الحجز .

* ان ما ينتج من الاطمين المشتركة كلها أو بعضها يكون ضامنا لسداد ما يتأخر عليها من الاموال الاميرية ولا شأن للحكومة بما يقع بين الورثة من اتفاق على قسمة عرقية أو أى اتفاق آخر لا يزيل قانونا بالنسبة للحكومة حالة الاشتراك والشيوع فاذا عين أحد الشركاء في أرض حاربا على محصول حجز عليه لسداد الاموال الاميرية وكان المحصول المحجوز عليه ناتجا من جزء من الأرض يقع في نصيب هذا الحارس في الحصول المحجوز فانه يعتبر مبددا ولو كان سدد نصيبه في الاموال المتوقع من اجلها الحجز .

(طعن رقم ٨٩٤ سنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/١/٢٢)

١٨٩ — منع التنفيذ على الاشياء المحجوزة أو وضع العوائق في سبيله ولو كان ذلك في شكل حجز قضائي ضروري تتم به جريمة اختلاس المحجوزات .

* ان جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة تتم بمجرد العمل على منع التنفيذ على تلك الاشياء أو وضع العوائق في سبيله ، ولو كان ذلك في شكل اجراء ضروري لم يتخذ صفة الحجز القضائي الا ليس بستر وراء القانون .

فاذا تحاليل صاحب الاشياء المحجوزة ، باتفاقه مع آخرين على اخفائها عن الحاجز برفع دعوى صورية عنها امام المحكمة المختلطة ،

وبيعت تلك الاشياء في غيبة الحاجز تنفيذا للحكم الصادر في هذه الدعوى الصورية ، وثبت أن هذا البيع وان حصل علنا في الظاهر وعلى يد محضر الا أنه كان في الواقع بيعا صوريا حصل في غيبة الحاجز ولم يكن الغرض منه الا ضياع حقه بتبديد الاشياء المحجوزة لمصلحته ، فذلك تتوافر به اركان جريمة الاختلاس .

(ملن رقم ٧٤٨ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٢/١٥)

١٩٠ - ما يكفي لاختلاس الاشياء المحجوزة .

* ان القانون لا يشترط في اختلاس الاشياء المحجوزة أن يبيدها المتهم أو يتصرف فيها ، بل يكفي أن يثبت أنه سلبها أو نقلها أو أخفاها لعرقلة التنفيذ ولم يقدمها للمأمور المكلف ببيعها بعد حجزها .

(ملن رقم ٢٣٦٠ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١١/٢١)

١٩١ - توقيع عدة حجوز على شيء واحد واقامة حارس لكل حجز يوجب تقديم الشيء المحجوز للمحضر لبيعه تنفيذا لاي حجز فاذا اتفق الحراس فيما بينهم على عرقلة التنفيذ صحت ادانتهم في جريمة الاختلاس .

* اذا وقعت عدة حجوز على شيء واحد واقيم حارس لكل حجز من هذه الحجوز يقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للمأمور المكلف ببيعه ما دام من واجب هذا المأمور اجراء البيع وايداع الثمن بالخزنة على ذمة جميع اصحاب الحق فيه من الحاجزين ، واذا فلا يجوز للحراس الا يقدموا الشيء المحجوز عليه للمحضر لبيعه تنفيذا لاي حجز من الحجوز المختلفة الموقعة عليه والا صحت ادانتهم في جريمة الاختلاس اذا بنيت على انهم اتفقوا فيما بينهم على عرقلة التنفيذ .

(ملن رقم ١٩ سنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/١٢/٢٦)

١٩٢ - ما يكفى للقول بتبديد الأشياء المحجوزة .

* المالك المعين حارسا على الأشياء المحجوز عليها اداريا او قضائيا ملزم بمقتضى واجبه ان يقدم الأشياء للمأمور المختص بالبيع فى اليوم المحدد لذلك . فإذا هو تعمد عدم القيام بهذا الواجب ولم يقدمها للتنفيذ عليها سواء اكان ذلك باخفائه أياها فى هذا اليوم او بتصرعه فيها من قبل صبح اتخاذ هذا وحده دليلا على ادانته فى جريمة الاختلاس لتعمده به عرقلة التنفيذ أو منعه . وذلك حتى ولو كانت الأشياء المحجوزة باقية ولم تبدد بالفعل .

(أظن رقم ٦٩٥ سنة ١١ :١ ق جلسة ١٩٤١/٢/١٠)

١٩٣ - العقاب فى جريمة اختلاس المحجوزات يتناول جميع حالات الاعتداء على الحجز مع العلم به .

* ان العقاب فى جريمة اختلاس المحجوزات غير مقصور على حالة وقوع الاختلاس من المدين المحجوزا على ماله بل يتناول جميع حالات الاعتداء على الحجز مع العلم به ولو وقع ذلك ممن يتبين ان الحجز على أمواله كان بلا حق .. ذلك لان الغرض من العقاب على هذه الجريمة انما هو ايجاب احترام السلطة التى اوقعت الحجز قضائية كانت او ادارية . وفى اختلاس المالك متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذى يقتضيه الحجز واعتداء على السلطة التى اوقعته ويكون العقاب واجبا ولو كان الحجز تحفظيا لم يحكم بتثبيته فى الميعاد المقرر فى القانون طالما لم يصدر حكم ببطلانه . ثم ان وفاء الدين بعد تمام الاختلاس لا ينفى الجريمة ولا يخلى المختلس من العقاب .

(أظن رقم ٦٦١ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٢/١)

١٩٤ - الحجز الصورى على الأشياء السابق حجزها - بيع المحجوزات نفاذا للحجز الصورى - تبديد :

* ان جريمة اختلاس المحجوزات تتم بمجرد منع التنفيذ على الأشياء المحجوزة أو وضع الموائقي فى سبيله ولو كان ذلك فى شكل حجز قضائى ،

مضى كان هذا الحجز قد وقع سوريا لمنع بيع المحجوزات تنفيذاً لمقتضى الحجز ، فإذا كان الثابت أن المتهم سسخر زوجته للحجزاً على المنقولات موضوع الاختلاس ، ومنها من بيعها في غيبة الحاجزة الأولى وبغير علمها وتوصل بهذه الإجراءات السورية إلى إعاقة التنفيذ ، فإن اعتباره مختلساً لا مخالفة فيه للقانون .

(طعن رقم ٥٩ سنة ٥٠ : في جلسة ١٢/٢٥/١٩٤٤)

١٩٥ - متى تتم جريمة التبيد قبل اليوم المحدد للبيع .

* من المقرر أن جريمة الاختلاس تتم إذا نقل الحارس المحجوزات من مكان الحجز بقصد عرقلة التنفيذ حتى إذا جاء المحضر يوم البيع لم يجدها فيه لما ينطوي عليه هذا الفعل من الأضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز وللسلطة التي أوكلته ، وأذن فبني كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم نقل المحجوزات من محل الذي حجزت به إلى جهة يجهلها الدائن الحاجز دون أن يخطر بهذا النقل وأن هذا الإجراء قد وقع منه بسوء نية بقصد عرقلة التنفيذ وعدم تمكين الدائن من بيع المحجوزات - فإنه لا يجدى المتهم ما يثيره من جدل حول عدم وصول أخطار الدائن الحاجز له بتحديد اليوم الذي حدد أخيراً لبيع الأشياء المحجوزة ، وبصدد وجود الأشياء ، لأن الجريمة قد تمت بالفعل بمجرد ذلك النقل وقبل اليوم المحدد للبيع أخيراً .

(طعن رقم ٧٩ سنة ٢١ : في جلسة ٢٧/٢/١٩٥١)

١٩٦ - تعمد غياب الحارس في اليوم المحدد لبيع - أثره .

* أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديم الأشياء من أي عهدة للمكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . فإذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم عين حارساً على الأشياء المحجوزة وعلم باليوم المحدد لبيعها ، وبدلاً من أن يترقب حضور المحضر في ذلك اليوم ليقدّمها له تعمد الغياب في يوم البيع عن محل الحجز حتى لا يجده المحضر ولا يجد من يقدم له الأشياء المحجوزة لبيعها ، فهذا يكفي لسلامة حكمها بالإدانة .

(طعن رقم ٨٢٢ سنة ٢٢ : في جلسة ٨/١٠/١٩٥١)

١٩٧- تتم جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة بمجرد عدم تقديمها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ولو كان المتهم لم يتصرف فيها بالفعل .

* جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديمها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ولو كان المتهم لم يتصرف فيها بالفعل .

(الط . رقم ١١٤٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٤ من ٧ ص ٧٤)

١٩٨ - تسك المتهم بتحديد البيع ببلدة أخرى خلاف التي توقع الحجز بها وبأنه غير مكلف بنقل المحجوزات - عدم تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه في الحكم - قصور .

* متى دفع المتهم بتحديد محجوزات أمام محكمة ثاني درجة بأمر الحجز توقع ببلدة القصير وأنه تحدد للبيع بلدة القوصية مشيراً بذلك الى انه غير مكلف بنقل المحجوزات الى المكان الذي تحدد للبيع الامر الذي يجعله غير مسئول عن عدم تقديمها بهذا المكان ولم تمن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته ووجوب تحميمه والرد عليه ، فان حكمها يكون قاصراً^(١)

(الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٦ من ٧ ص ١١٨٠)

١٩٩ - تتم جريمة تبديد المحجوزات متى تصرف المحجوز عليه فيها اضاراً بالحاجز ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع .

* تتم جريمة تبديد المحجوزات متى ثبت تصرف المحجوز عليه فيها اضاراً بالحاجز ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع .

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢١ من ٧ ص ١٢٤٢)

٢٠٠ — استناد الحكم في ادانة المتهم بجريمة التبييد على مجرد عدم نقله المحجوزات الى السوق — عدم استظهاره تصرف المتهم في الاشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ — قصور .

* متى كان الحكم قد اسس قضاءه بادانة المتهم في جريمة التبييد المسندة اليه على مجرد عدم نقله المحاصيل الزراعية المحجوز عليها الى السوق في اليوم المحدد للبيع ولم يستظهر ان المتهم تصرف في الاشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ ، فانه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ من ٨ من ٧٢)

٢٠١ — اختلاس محجوزات — سلطة المحكمة في عدم سماع شهود الواقعة واخذها المتهم باعترافه .

* متى كانت المحكمة قد دانت المتهم في جريمة اختلاس اشياء محجوزة اخذا باعترافه ببيع المحصولات المحجوز عليها ، دون ان تسمع شهود الواقعة، فاتها تكون قد استعملت حقا مقررًا في المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ من ٨ من ٥٤٥)

٢٠٢ — استناد الحكم في ادانة المتهم بالتبييد الى عدم نقله المحجوزات الى السوق بناء على تعهده بذلك — خطأ .

* متى كان الحكم قد اسس قضاءه بادانة المتهم في جريمة التبييد المسندة اليه على مجرد عدم نقله المحجوز الى السوق في اليوم المحدد للبيع بناء على تعهده بذلك — وقد خلا مما يثبت تصرف الحارس في الاشياء المحجوزة — فانه يكون قد اخطأ ، ذلك ان مثل هذا التعهد — ان صح — لا يعدو ان يكون اخلافا باتفاق لا بواجب فرضه القانون فلا يكون عدم احترامه مكونا لجريمة .

(الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٢/٣ من ٣ من ١١٥)

٢٠٢ - وجوب رد الحكم على أوجه الدفاع القانونية والدفاع الموضوعي الهام - اغفال ذلك يعيب الحكم بالقصور - مثال في جريمة اختلاس أشياء محجوزة .

* إذا لم يعرض الحكمان الابتدائي والاستئنافي لبيان مقدار القمح المحجوز عليه وقيمته وبيان قيمة ما وردته المتهم لبنك التسليف عينا وماسدده للصراف نقدا قبل التاريخ المحدد للبيع أخيرا وهل مجموع ذلك يقل أو يزيد على قيمة المحصول المحجوز عليه أو يتعامل معها مع أهمية هذا البيان للوقوف على مبلغ دفاع المتهم من الصحة والذي يخلص في أنه قام بتوريد القمح المحجوز عليه للبنك كما سدد مبلغ ١٠٤ ج في اليوم المحدد للبيع وأثر هذا الدفاع في قيام جريمة التبيد أو انتفائها فإن الحكم إذ لم يكن بإيراد هذا البيان يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ريوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ١ ص ٨٣٦)

٢٠٤ - عدم التزام الحارس بتقديم المحجوز قبل اليوم المحدد للبيع .

* لا يلزم الحارس بتقديم المحجوزات قبل موعد البيع ، وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها .

(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ س ١٠ ص ٤٦٧)

٢٠٥ - عدم العثور على المحجوز قبل موعد البيع لا يفيد التصرف فيه ولا يوفر عرقلة التنفيذ .

* عدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها ، أو يفيد عرقلة التنفيذ .

(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ س ١٠ ص ٤٦٧)

٢٠٩ - عدم لزوم تحرير محضر بالاختلاس يوم حصوله - يكفى اقتناع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة - عدم ذكر مكان الحجز فى محضر التأجيل لا يؤثر فى الحكم .

* لا يشترط فى اثبات جريمة اختلاس المحجوز أن يحرر المحضر أو الصراف محضرا يثبت فيه واقعة الاختلاس فى يوم حصولها ، بل يكفى - كما هو الحال فى سائر الجرائم - أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم اليها ، وما دامت المحكمة قد اثبتت على المتهم مقارفته لجريمة التبيد ، وأنه قد قطع البرسيم المحجوز عليه أكثر من مرة ، وذكرت الأدلة التى استخلصت منها ذلك - وهى أدلة يستقيم معها ما انتهت اليه من ادانة المتهم - فإن عدم تحرير محضر التبيد ، لو عدم ذكر مكان الحجز فى محضر التأجيل لا يجدى المتهم ولا يؤثر فى سلامة الحكم .

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٥٩/٦/٨ س ١٠ ص ٦٢٢)

٢٠٧ - قيام جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة بالامتناع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ .

* لا يشترط القانون لقيام جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة أن يبددها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضرارا بالدائن الحاجز - فإذا اثبت الحكم أن الصراف انتقل الى مكان الحجز وبحث عن المحجوزات فلم يجدها وتقابل مع الحارس وطلب منه تقديمها فلم يرشده عنها ، فإن هذا يكفى لاعتباره مبددا لان كل فعل من هذا القبيل يكون الغرض منه وضع العرائيل فى سبيل التنفيذ على الشيء المحجوز عليه يأخذ حكم التبيد سواء بسواء .

(الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٦٠/٥/٣٥ س ١١ ص ١٠٦)

٢٠٨ - عدم تقديم الحارس للمحجوزات يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ تتوافر به جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة - لا ينفي المسؤولية عنه الاحتجاج بملكية الغير للمحجوزات حتى يلجأ الآخر للقضاء لالغاء الحجز .

* تتم جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الاشياء ممن هي في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما ينطوي عليه هذا الفعل من الاضرار بمصلحة الدائن الحاجز ، ومن مخالفة لواجب الاحترام لاوامر السلطة التي اوتمته - ولا يعنى الحارس من العقاب احتجازه بأن الشيء المحجوز عليه مملوك لآخر - اذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز ان يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا من الجهة المختصة بالغاء الحجز ..

(الممن رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٤٨)

٢٠٩ - تبديد الاشياء المحجوزة - متى تتحقق .

* جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها لا تتحقق الا باحتلاس المحجوزات او التصرف فيها او عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع ، والحارس غير ملزم بتقديم الاشياء المحجوز عليها قبل موعد البيع وكل ما هو منوط به هو التقدم بها يوم البيع في محل حجزها ، وعدم العثور على المحجوزات في تاريخ سابق على ميعاد البيع لا يفيد التصرف فيها او عرقلة التنفيذ عليها . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الحجز التحفظي الذي عين بمقتضاه الطاعن حارسا لما يصبح تنفيذيا وبالتالي لم تتخذ اجراءات البيع ، وكان مؤدى الدفاع الطاعن امام المحكمة الاستئنافية انه لم يتصرف في المحجوزات وانه لم يقصد من نقلها عرقلة التنفيذ عليها بدلالة اخطاره الدائن الحاجز بوعدها ونقلها الى المكان الذي نقلت اليه ، وهو دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية مما كان يقتضى من المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه . لما وقد اغفل الحكم المطعون فيه الرد على دفاع الطاعن وإقام قضاة بادانته استنادا الى أقوال المبلغ والى محضر الحجز التحفظي والمعاينة من تعيين الطاعن حارسا على المحجوزات وعدم العثور عليها في مكان الحجز

قبل يوم البيع ، وهي أدلة لا نفيذ في حد ذاتها اختلاسه للأشياء المحجوز عليها أو تصرفه فيها أو عرقلة التنفيذ عليها ، فإن الحكم يكون معيباً بالتصور في التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع بما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٥ من ١٦ إلى ٧٥)

٢١٠ — تمام جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ — لا يعنى الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه .

* تتم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء من هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوتعتته ، ولا يعنى الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه ، إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه لملكه حتى يقضى لهذا الأخير من الجهة المختصة بإلغاء الحجز .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩ من ٢٢ إلى ٥٨٢)

٢١١ — التزام الحارس قانوناً بتقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع بمحل الحجز .

* من المقرر أن الحارس ملزم قانوناً بتقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع بمحل الحجز ، ولما كان الأمر الصادر للطاعن بضم الحصول لم يصرح له بأن يودع بمنزله الحطب الناتج من زراعة القطن المحجوز عليها، وكان البين من محضر التبديد أنه لم يرشد المحضر إلى مكان وجود الحطب بمنزله كما يدعى ، بل أن المحضر قد أثبت أنه بحث عن الحطب بمحل الحجز فلم يجده وطالب به الطاعن فعمجز عن تقديمه . ومن ثم فإن ما ساقه الحكم في خصوص تبديد الحطب يكون سعيماً .

(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧١ من ٢٢ إلى ٤٠٦)

الفرع الثالث - القصد الجنائي

٢١٢ - امتناع المتهم عن تقديم الشيء المحجوز للبيع أو الارشاد عنه
يفيد توفر القصد الجنائي .

✽ قول الحارس للمحضر « ان الشيء المحجوز لا يمكن بيعه وانسه لا يسلم في بيع الشيء المحجوز مهما كان » « هذا القول يفيد توفر القصد الجنائي في جريمة التبييد لان فيه معنى الامتناع عن تقديم الشيء المحجوزا للبيع أو الارشاد عنه . »

(ملحق رقم ٨١ سنة ٤٠ في جلسة ١١/٣٠/١٩٣١)

٢١٣ - السداد اللاحق لقيام التبييد لا يعدم المسؤولية .

✽ اذا لم يقدم الحارس الاشياء المحجوز عليها يوم البيع ، وبعد ذلك سدد ما عليه من الدين ، فعدم تقديمه الاشياء المحجوزة كاف لاثبات قيام نية التبييد عنده ما دام هو لم يدع سببا مقبولا له . كحادث تهرى مثلا . اما السداد فيما بعد فلا يغير وجه المسؤولية .

(ملحق رقم ٤٠٦ سنة ٣ في جلسة ٢٨/١١/١٩٣٢)

٢١٤ - تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الاشياء
المحجوز عليها ثم تسديد باقى الدين بعد ذلك لا ينفي نية التبييد .

✽ ان تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الاشياء المحجوز عليها نظير هذا الدين ثم تسديد باقى الدين بعد ذلك لا ينفي نية التبييد الذى وقع فعلا قبل تسديد كامل الدين ولا يطفى المتهم من المسؤولية الجنائية التى توجب عليه ان يقدم الشيء المحجوز عليه او كامل الدين في اليوم المحدد للبيع .

(ملحق رقم ٨٢٢ سنة ٣ في جلسة ٤/١٢/١٩٣٢)

٢١٥ — نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية اخفائه عبق تعلق
حقهم به يتوافر به القصد الجنائي .

✽ ان ركن القصد الجنائي في جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة عليها
يعتبر متوافرا متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية اخفائه عن
تعلق حقهم به من الدائنين .

(طعن رقم ٧٧٧ سنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٤/١٦)

٢١٦ — استظهار رغبة المتهم في عرقلة التنفيذ مما يدخل في سلطان
محكمة الموضوع .

✽ ان المتفق عليه انه يكفي لاعتبار الشخص مبددا أو مخلصا في
حكم المادة ٢٩٦ أو المادة ٢٨٠ ع ان يكون قد أخفى الشيء المحجوز عليه
أو نقله من مكانه بقصد منع التنفيذ عليه أو اقامة العوائق في سبيل ذلك
التنفيذ ، واستظهار رغبة المتهم في عرقلة التنفيذ مما يدخل في سلطان
محكمة الموضوع ، اذا ما دامت هي المطالبة بالحكم في الدعوى على أساس
الوقائع المكونة لها والادلة القائمة فيها فان لها ولا شك ان تستظهر
ما بطن من خوافيها بحسب ما يؤدي اليه تقديرها وتستنتج الراى الذى
تراه اقرب الى الحقيقة بحسب اعتقادها .

(طعن رقم ٢٤ سنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٤/٣٠)

٢١٧ — استظهار رغبة المتهم في عرقلة التنفيذ مما يدخل في سلطان
محكمة الموضوع .

✽ تتم جريمة الاختلاس اذا امتنع المحجوز عليه عن تقديم المحجوزات
للبيع بقصد عرقلة التنفيذ عليها ، والفصل في توافر هذا القصد من الامور
الموضوعية يستخلصه قاضى الموضوع من كل ما يؤدي اليه .

(طعن رقم ٢٥١ سنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/١/١٠)

**٢١٨ - امتناع المتهم عن تقديم الشيء المحجوز للبيع أو الإرساء
عنه يفيد توافر القصد الجنائي .**

✽ يكفى قانونا فى جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يتعمد الجانى تعطيل التنفيذ بعدم تقديم الشيء المحجوز لبيعه ، فإذا كان المتهم مع علمه بالحجز وبالיום المحدد للبيع عرقل التنفيذ بأن عمل على عدم تقديم الشيء المحجوز لبيعه قاصدا عدم تنفيذ مقتضى الحجز فقد ثبتت عليه الجريمة وحق العقاب . ولا يخلص المتهم عن ذلك أنه كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ، فإن هذا الاعتقاد مع صحته لا يسوغ له أن يعتمد عرقلة التنفيذ وعدم تقديم الشيء المحجوز للمحضر يوم البيع ، بل عليه أن يحترم الحجز ، وله أن يرفع أشكالا فى التنفيذ لدى المحضر المكلف بالبيع لياخذ طريقه القانونى .

(طعن رقم ١٢٨٤ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٤/٤)

**٢١٩ - علم المتهم بالحجز لا يتحتم أن يكون قد حصل باعلان
رسمى بل يكفى ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق .**

✽ أنه وإن كان يجب لتوقيع العقاب فى جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يثبت علم المتهم بقيام الحجز إلا أنه لا يتحتم أن يكون هذا العلم قد حصل باعلان رسمى بل يكفى ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق .

(طعن رقم ٢٣٦٠ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١١/٢١)

**٢٢٠ - الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله بعد وقوع فعل الاختلاس
ليس من شأنه أن ينفى توافر نية الاختلاس .**

✽ أن الوفاء بكل الدين المحجوز من أجله ما دام لم يكن إلا بعد وقوع فعل الاختلاس ليس من شأنه أن ينفى توافر نية الاختلاس لدى المتهم .

(طعن رقم ٦٨٥٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١١/١٦)

٢٢١ - نية الاختلاس - ما لا يصلح لتفنيها .

* ان وجود المحجوز باقيا دون ان يحصل التصرف فيه لا ينفي نية الاختلاس اذا ثبت لدى المحكمة ان المتهم اخفاه ولم يقدمه فى اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وان المحضر بحثت عنه فى محل الحجز فلم يجده . فان ذلك مما يتوافر به فعل الاختلاس .

(طعن رقم ١٤٢٠ سنة ١٣ قى جلسة ١٩٤٣/٦/١١)

٢٢٢ - الاعلان القانونى بحصول الحجز لا يصلح دليلا قاطعا على العلم به والعكس صحيح .

* الظاهر من نصوص الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٩٨٠ الخاص بالحجز الادارى ان واضع اليد على العقار او المطلوب منه المال قد لا يكون موجودا وقت الحجز ، وقد يسلم محضر الحجز الى من ينوب عنه او من يوجد بالعقار ، ممن قد لا تربطه به رابطة ، وانه فى كل الصور التى يكون الشخص المطلوب الحجز عليه موجودا ، فانه قد لا يعلم بوقوع الحجز علما حقيقيا ، وانما استوجب القانون اعلانه على الوجه الذى رسمه ليحصل العلم الفرضى لكى يتم الحجز .. ومن ذلك يبين ان الاعلان القانونى بحصول الحجز لا يصلح دليلا قاطعا على العلم به ، بل للمحجوز عليه ان يقيم الدليل على انه لم يعلم به وان أوراق الحجز لم تصل اليه على الرغم من اعلانها على الصورة التى تقتضيهما القانون . كما ان عدم اعلانه بالاوراق لا يدل بذاته على انه لا يعلم بالحجز . والذى يخلص من ذلك ان القانون حين استوجب اعلان من ذكرهم ممن ينوبون عن واضع اليد على العقار او من يكونون موجودين به انما اراد ان يستكمل شكل الحجز ولو عن طريق مظنة قانونية اعلان اصحاب الشأن فيه ، ولكن هذه المظلة لا تغنى - اذا لم يكتف بها القاضى - عن وجوب اقامة الدليل على العلم بالحجز ، كما انه لا ينبئ قبول انكار صاحب الشأن علمه بالحجز لمجرد عدم اعلانه به ، بل يصح ان يقوم الدليل على هذا العلم من غير طريق الاعلان . فاذا كانت المحكمة قد اقامت الدليل على ان المتهم كان يعلم فى الواقع بالحجز

واستولى على المحجوز لاختلاسه فعلا يجنيه قوله انه قد ادين على أساس مله بالحجز دون ان تقيم المحكمة الدليل على ذلك من واقسع اوراق رسمية تشهد به .

(طعن رقم ٢٣٩٤ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٢٠)

٢٢٣ — تنازل الحاجز عن الحجز للسداد بعد حصول التبيد او وجود المحجوز بعد ثبوت حصول عرقلة التنفيذ لا يمنع ايها من قيام الجريمة .

* ان تنازل الحاجز عن الحجز للسداد بعد حصول التبيد او وجود المحجوز بعد ثبوت حصول عرقلة التنفيذ لا يمنع ايها من قيام الجريمة .

(طعن رقم ١١٩٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤)

٢٢٤ — الوفاء بكل الدين المحجوز من اجله بعد وقوع فعل الاختلاس ليس من شأنه ان ينفى توافر نية الاختلاس .

* ان وجود المحجوز وعدم التصرف فيه — ذلك لا ينفى توافر جريمة الاختلاس متى ثبت لدى المحكمة ان المتهم لم يقدمه في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ كما ان الوفاء بكل الدين المحجوز من اجله بعد وقوع الجريمة ليس من شأنه ان ينفى توافر نية الاختلاس لدى المتهم .

(طعن رقم ١٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٤)

٢٢٥ — امتناع المتهم عن تقديم الشيء للبيع او الارشاد عنه يفيد توافر القصد الجنائي .

* القصد الجنائي في جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة يتحقق بمجرد

أخفاء المحجوزات وعدم تقديمها في اليوم المحدد لبيعها يقصد منع التنفيذ عليها ولا يؤثر في قيام الجريمة وجود هذه الأشياء أو الوفاء بعدئذ بالبلغ المحجوز من أجله .

(طعن رقم ٣٨٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٧)

٢٢٦- تناول الحاجز عن الحجز للسداد بعد حصول التبييد بعسـد
ثبوت حصول عرقلة التنفيذ لا يمنع من قيام الجريمة .

* أن سداد الدين وتنازل الدائن عن الحجز بعد وقوع جريمة التبييد لا يحو الجريمة ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

(طعن رقم ١٢٠٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١٠/٢٠)

٢٢٧ - تقدير عذر الحارس في عدم تقديم المحجوزات يوم البيع
يخضع لسلطة قاضي الموضوع .

* تقدير عذر الحارس في عدم تقديم المحجوزات للمحضر في اليوم المحدد للبيع أمر يخضع لسلطة قاضي الموضوع دون معقب ، إلا إذا كانت الأسباب التي يبيدها لرفض العذر يستحيل التسليم بها في العقل والمنطق .

(طعن رقم ٧٥٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٥)

٢٢٨ - اعتماد الحكم على علم المتهم بتبييد الأشياء المحجوزة باليوم
المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي تغيد تأجيل
البيع - قصور .

* متى كانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على ثبوت علم المتهم بتبييد الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الأوراق التي تغيد تأجيل البيع إلى يوم آخر ، دون أن تبحث فيما إذا كان قد علم بالبيع علماً حقيقياً ، فإن هذا الامتناع وحده لا يؤدي إلى ثبوت العلم ، ويكون الحكم قاصراً ومشوباً بفساد الاستدلال .

(طعن رقم ١٥٠٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١ س ٨ ص ١٣١)

٢٢٩ — منازعة المتهم فى قيام علمه بالحجز — التزام المحكمة بتحقيق هذه المنازعة وإثبات العلم عليه .

* يشترط للمقالب على جريمة اختلاس المالك للأشياء المحجوز عليها المنصوص عليها فى المادتين ٣١٨ ، ٣٢٣ من قانون العقوبات أن يكون الجانى عالما بالحجز ، فإذا نازع فى قيام هذا العلم وجب على المحكمة أن تحقق هذه المنازعة فإن ظهر لها عدم جديتها نعين عليها إثبات العلم بادلة سائمة مؤدية إلى ادانته .

(طعن رقم ٥٥٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٥٧ س ٨ من ٧٩٢)

٢٣٠ — استناد الحكم على علم المتهم بالحجز من أقواله فى التحقيقات دون بيان مدى هذه الأقوال — قصور^(١)

* إذا كان ما ساقه الحكم ردا على دفاع المتهم بأنه لا يعلم بالحجز إلى أن أقواله فى التحقيقات تؤكد فساد هذا الدفاع ، فإن هذا الرد لا يكفى لتنفيذ دفاعه وإثبات العلم فضلا عن أنه لم يبين مدى أقوال المتهم فى التحقيقات التى يرى أنها تؤكد فساد هذا الدفاع ، فإن الحكم يكون قاصرا .

(طعن رقم ٥٥٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٢١/١٩٥٧ س ٨ من ٧٩٢)

٢٣١ — مطالبة المتهم بتقديم المحجوزات فى يوم لم يكن له به عام وعجزه عن تقديم بعضها مع ثبوت عدم تصرفه فيها لا يتحقق به القصد الجنائى .

* يتطلب القصد الجنائى فى جريمة تبديد المحجوزات فوق توغر العلم باليوم المحدد للبيع قيام نية خاصة هى نية عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإن مطالبة المتهم بتقديم المحجوزات للبيع فى يوم لم يكن له به علم سابق وعجزه عن تقديم بعضها فى ذلك اليوم مع ثبوت عدم تصرفه فيها لا يتحقق به القصد الجنائى كما يتطلبه القانون ولا يدل بذاته على انصراف نية المتهم إلى عرقلة التنفيذ .

(طعن رقم ١٥٧٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٣٠/١٩٥٧ س ٨ من ١٠١١)

٢٣٢ — ذكر الحكم أن المتهم لم يقدم المحجوزات في يوم البيع مع علمه بالحجز — تحدته بعد ذلك عن نية التبيد استقلا — لا يلزم .

* متى كان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم لم يقدم القطن المحجوز عليه في يوم البيع مع علمه بالحجز . فإن في ذلك ما يكفي لاثبات توافر نية التبيد دون حاجة بعد ذلك الى التحدث استقلا عن هذه النية .

(طعن رقم ١٨٧١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٨/٢/٢٤ س ٦ ص ١٩٢)

٢٣٣ — وجوب تحقق المحكمة من علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع الى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق .

* يشترط للمقاب على جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم ، فإذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع الى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه .

(طعن رقم ١٥٥٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٨/٢/١٧ س ٩ ص ٢٩٦)

٢٣٤ — اقتضاء براءة المتهم لعدم علمه باليوم المحدد للبيع رغم اعترافه بتصرفه فيها — خطأ .

* أن جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس الاشياء أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ ، ومن ثم فإذا كان الحكم قد قضى بالبراءة لعدم علم المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوزات مع اعترافه بتصرفه فيها فإنه يكون قد أخطأ في القاتون .

(طعن رقم ١٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٨/٢/٢٤ س ٩ ص ٢٣٧)

٢٣٥ - اختلاس اشياء محجوزة - نية عرقلة التنفيذ - صورية
اجراءات التنفيذ - تدليل فاسد على قيامها في جازب المتهمين - مثال .

* عدم اخبار الطاعنة الاولى - وهى زوجة الطاعن الثانى -
الحضر الذى باشر اجراءات الزاد الذى سار عليها بان ثمة حجزين آخرين
اوقعهما المدعى الدنى على الاشياء نفسها التى تناولها البيع ، لا يودى
فى ذاته الى انها اتفقت مع الطاعن الثانى على عرقلة التنفيذ او انها
ساهمت معه فى الاواطؤ على تسخيرها لاعاقبة التنفيذ فى شكل اجراءات
صورية .

(طمن رقم ١١٨١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٥٨ س ٩ ص ١١٤٢)

٢٣٦ - عدم العثور على المحجوزات فى موعد البيع لا يفيد التصرف
فيه ولا يوفر نية عرقلة التنفيذ .

* عدم العثور على المحجوزات فى تاريخ سابق على ميعاد البيع
لا يفيد التصرف فيها ، او يفيد عرقلة التنفيذ .

(طمن رقم ١٧٠٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢١/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٦٧)

٢٣٧ - ثبوت استيلاء الدائرة على المحجوز بغير علم الدائرس او
رضاء يتمتع معه قصد عرقلة التنفيذ .

* ما دنع به المتهم من عدم مسئوليته عن تبديد المحجوزات استنادا
الى ان الدائرة قد استولت عليها بغير علم منه او رضى هو دفع
- لو صح - لامتنع به القول بان المتهم قصد عرقلة التنفيذ ، ولما كان
ما ذكره الحكم لا يصلح ردا على هذا الدفع فان الحكم يكون مشوباً
بالتصور الموجب لنقضه .

(طمن رقم ١٥٨٧ سنة ٢٩ ق جلسة ٧/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٢١٠)

٢٣٨ — مناط النفع بجهالة يوم البيع هو وجود المحجوز وعسدم تبديده .

* محل دفع المتهم بعدم اعلانه بيوم البيع أن تكون الاشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد .

(طمن رقم ٢٠١٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٤٤٩)

(طمن رقم ١١١٨ سنة ٢٩ ق جلسة ٩/١١/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٦٢)

٢٣٩ — استناد الحكم الى اعلان المتهم بالحجز في مواجهة كاتب دائرته دون التدليل على ثبوت علم المتهم اتيقني بحصول الحجز — استدلال فاسد .

* استناد الحكم الى اعلان المتهم بالحجز في مواجهة كاتب دائرته بمقر الدائرة دون التدليل على ثبوت علم المتهم بحصول الحجز عن طريق اليقين يعيب استدلال الحكم بالفناء ، إذ مثل هذه الاعتبارات أن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فانه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

(طمن رقم ١٨٠١ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٤٩٢)

٢٤٠ — الاعلان القانوني بحصول الحجز لا يصلح دليلا قاطعا على العلم به . كذلك الشأن عند استخلاصه من ابلاغ المتهم به من الحارس بعد عودته من الخارج دون استحضار ما اذا كان هذا الابلاغ تم قبل وقوع التبديد او بعده .

* استخلاص الحكم علم المتهم بالحجز من مجرد قوله بأن الحارس ابلغه به بعد عودته من الخارج دون أن يحدد تاريخ هذا العلم ، أو أن يستجلى تاريخ وقوع التردد وهل وقع قبل ابلاغه بالحجز أو بعده ، غير سائغ ولا يؤدي الى ما رقبه الحكم عليه .

(طمن رقم ١٨٠١ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٤٩٢)

٢٤١ - دفع المتهم بعدم علمه باليوم المحدد للبيع - دفاع موضوعي
جوهرى - وجوب تناوله بالرد - اغفال ذلك - قصور .

* يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات ان يكون المتهم عالما
علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا
اليوم : قصد عرقلة التنفيذ . ومن ثم فان الدفع بعدم العلم بيوم البيع
يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من
عناصر الجريمة لا تقوم دونه ، ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد ،
والا كان حكمها قائما .

(طعن رقم ٢٤٠٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ س ١٣ ص ٤٧٦)

٢٤٢ - اختلاس أشياء محجوزة - محكمة الموضوع .

* الاصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الاشياء
المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يبره الطاعن أمام المحكمة التي
اطمأنت لما أوردته من عناصر سائفة الى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها
فى عقيدتها فى هذا الخصوص .

(طعن رقم ٢٢١٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ س ٢٢ ص ١٢١)

٢٤٣ - اختلاس محجوزات - حجز - علم به - اعلان .

* جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب لتوقع العقاب فى
جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة أن يثبت علم المتهم بقيام الحجز ، غير
أنه لا يتحتم أن يكون هذا العلم قد حصل باعلان رسمى ، بل يكفى
ثبوت حصوله بأية طريقة من الطرق .

(طعن رقم ١٨١٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ص ١٢٣٧)

٢٤٤ — شرط العقاب عن جريمة تبديد المحجوزات .

* استقر قضاء محكمة النقض على انه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ .

(طعن رقم ٦٠٤ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ من ١٩ ص ٥٨٥)

٢٤٥ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع — محله ؟ أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .

* الاصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الاشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يثره الطاعن امام محكمة الموضوع التي اطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة الى عدم وجود المحجوزات ، فلا يقبل مصادرتها في عقيدتها في هذا الخصوص .

(طعن رقم ١٧٥٧ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٩/١/١٣ من ٢٢ ص ٧٥)

٢٤٦ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع — دفاع موضوعي :

* اذا كانت المتهمة بتبديد المحجوزات لم تنهك امام محكمة اول وثاني درجة بعدم علمها بيوم البيع ، كما لم تنازع في قيام الحجز ولم تطلب ضم أصل صورة محضره ولم تتعرض لصورته المرفقة بالاوراق أو تدعى عدم مطابقتها للأصل المأخوذ عنه ، فانه لا يسوغ لها المجادلة في ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٨٥ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/١١/٤ من ٢٠ ص ١٢١٦)

٢٤٧ — العلم بيوم البيع — حكم — تسبيب .

يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا

اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى اطراحه دفاع الطاعن بعدم علمه بيوم البيع على أنه أعلن به فى ذات العنوان الذى أعلن فيه بالحكم المنفذ دون أن يعرض لمسا هو ثابت بالأوراق من أن إعلان يوم البيع قد سلم لجهة الإدارة ، وما فسرره صهر الطاعن للمحضر فى يوم البيع من أن الطاعن لا يقيم معه فى ذلك العنوان ودون أن يجرى تحقيقا للتثبت من قيام الطاعن باستلام الاخطار الذى أرسله اليه المحضر بطريق البريد . فإن الحكم يكون مشوباً بالتقصير بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٨٧٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٠/١١/١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٢٢٦)

٢٤٨ - الدفع بعدم العلم بيوم البيع - شرطه .

* الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يثره الطاعن أمام المحكمة التى اطهانت لما أوردته من عناصر سائفة الى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الخصوص .

(طعن رقم ١٢٠٠ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٤٢٨)

٢٤٩ - الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع ، وبعدم تعيين الطاعن جارسا ، وبوجود المحجوزات - من الدفع الموضوعية - وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع .

حتى كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثره فى طعنه من عدم تعيينه جارسا على المحجوزات أو عدم علمه باليوم المحدد لبيعها لعدم إعلانه به أو أنها لا تزال موجودة ولم تبدد ، وكانت هذه الأمور التى ينازع فيها لا تعدو دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ولا يسوغ إثارة الجدل فى ثنائها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن التمسك على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٤٤٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٧/١/١٩٧٢ م ٢٣ ص ٨٩)

٢٥٠ - علم المتهم باليوم المحدد للبيع ركن جوهري في جريمة اختلاس المحجوزات - وجوب ان تعرض له المحكمة لهذا وتورد الدليل على توفره ان قضت بالادانة

* لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ؛ وكانت جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة لا تتحقق بدون علم المتهم بيوم البيع ، فانه يكون لزاما على المحكمة ان تعرض لهذا الركن الجوهري فيها وتورد الدليل على توافره ان هي قضت بالادانة ، فان هي استظهرت تخلف هذا العلم في حق المتهم ، فانه لا تثريب عليها ان هي قضت بالبراءة ، مادام الدليل لم يقم لديها على ان المتهم قد تصرف في المحجوزات .

(طعن رقم ٦٠ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٨ س ٢٤ ص ٢٣٧)

٢٥١ - علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع وتعمده عدم تقييم المحجوزات شرط للعقاب في جريمة اختلاس المحجوزات .

* من المقرر انه يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها ان يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تدعيم المحجوزات في ذلك اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ولما كان يبين من مطالعة المفردات المنضمة انها حوت صورة خطاب موجه من البنك الحاجز الى المطعون ضده يخطر فيه بأن البيع تأجل ليوم محدد وخلت اوراق الدعوى مما يشير الى استلام المطعون ضده لهذا الخطاب أو علمه به ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب صحيح القانون حين قضى ببراءة المطعون ضده تاسيسا على عدم توافر عليه بيوم البيع ، ويكون النعمى في هذا الخصوص غير مستبعد .

(طعن رقم ٦٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٨ س ٢٤ ص ٢٣٧)

٢٥٢ - انتقال القائم على التنفيذ لبيع المحجوزات في غير اليوم الذي كان محددًا للبيع - مساهمة الحارس عن جريمة تبديد المحجوزات لعدم تقييمها رغم ذلك - خطأ .

* من المقرر أنه يلزم لمساهمة المتهم عن جريمة التبديد أن يكون عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع وتعهد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . ومتى كان الثابت أنه كان قد حدد لإجراء البيع يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩ ، وأن القائم على التنفيذ انتقل لمباشرته يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦٩ وأثبت وقوع التبديد استناداً إلى أنه لم يجد الطاعن الحارس ولا المحجوزات ، فإن الحكم يكون قد أخطأ - بقضائه بالادانة - في تطبيق القانون ، نظراً لانتقال القائم بالتنفيذ لمباشرته في غير اليوم المحدد له والذي ما كان يعلم به الطاعن من قبل .

(طعن رقم ١٢٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ س ٢٣ ص ٤٥٧)

٢٥٣ - محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع - وجود المحجوزات .

* أن محل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تبدد ، وهو ما لم يثّر الطاعن في أسباب طعنه .

(طعن رقم ٨١٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ س ٢٦ ص ٤٦٥)

٢٥٤ - الاعلان باليوم المحدد للبيع - ما يكفي لتعاقبه .

* متى كان الحكم قد عرض له آثاره الطاعن في شأن عدم علمه باليوم الذي تحدد للبيع ورد عليه في قوله « وحيث أن المتهم لم يدفع الاتهام إلا بقوله أن البيع قد تأجل ولم يعلم بيوم البيع الجديد وقد تبين من الاطلاع على أوراق التنفيذ أن البيع كان محددًا له يوم ١٩٧٢/٥/٣ ثم أوقف البيع لعدم وجود مشتر ثم تحدد يوم ١٩٧٢/٧/١٨ للبيع وأعلن المتهم بهذا اليوم إعلاناً صحيحاً ومن ثم يكون الادعاء بعدم علمه بيوم البيع غير صحيح » . وكان البين من مطالعة المفردات أن

المحضر قد أثبت بمحضر الاعلان عن يوم البيع الجديد انتقاله يوم ١٩٧٢/٦/٢٥ الساعة ٣ م لاعلان المراد اعلانهم ولغيب الاول والثانية وامتناع الثالث - الطاعن - عن الاستلام سيعلنوا لجهة الادارة ثم اثبت أنه في اليوم ذاته الساعة ٤ م سلم ورقة الاعلان لندوب القسم الذي وقع بورود صورها كما أثبت أنه وجه في اليوم التالي اخطارا عن ذلك وفقا لما تنص به المادتان ١٠٠ ، ١١٠ من قانون المرافعات ، فان اعلان الطاعن بيوم البيع الجديد المحدد له يوم ١٩٧٢/٧/١٨ يكون قد تم صحيحا.

(ملن رقم ٨١٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ من ٢٦ ص ٤٦٥)

٢٥٥ - تبديد - الدفع بعدم العلم بيوم البيع - قبوله - رهن بوجود المحجوزات .

* من المقرر ان محل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع ان تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .

(ملن رقم ١٢٢٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٢ من ٢٨ ص ٢٥٢)

٢٥٦ - قعود الطاعن عن التمسك امام قضاء الموضوع بعدم علمه بيوم البيع وعدم منازعته في صحة الحجز - اثره - عدم جواز التمسك بذلك امام محكمة النقض .

* ان ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم في القانون - اذ ادانه رغم عدم ثبوت علمه بالحجز وتعيينه حارسا - مردودا بأنه يبين من الرجاء الى محاضر الجلسات ان الطاعن لم يحضر امام محكمة اول درجة ، واذا مثل امام محكمة ثانية درجة لم يبد ثمة دفاعا مما يثيره بهذا الخصوص بل اقتصر على طلب البراءة واذا لم يتسك امام المحكمتين بعدم علمه بالحجز كما أنه لم ينازع في صحته فلا يسوغ له المجادلة لأول مرة امام محكمة النقض ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد في غير محله .

(ملن رقم ١٦٧٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥ من ٣٠ ص ٢١٥)

الفصل الثاني

تسييب الاحكام

٢٥٧ — عدم الاعتداد بذكر تاريخ الحجر في الحكم الصادر بمقوبة التبديد مادام تاريخ التبديد مذكورا فيه .

* لا اعتداد بذكر تاريخ الحجر في الحكم الصادر بمقوبة التبديد ما دام تاريخ التبديد مذكورا فيه وما دام الطاعن لم يترض لدى المحكمة الاستثنائية على ذلك ويبين اهية هذا القصور ووجه تأثيره في ادانته ومدمها .

(طعن رقم ٢٣٨٨ سنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١٠/٢٤)

٢٥٨ — البيانات الواجب نكرها في الحكم بالمقوبة على المتهم باختلاس اشياء محجوزة .

* الحكم الصادر بالمقوبة ، تطبيقا للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات « قديم » ، يجب أن يكون مستوفيا البيانات الخاصة بدليل توتيع الحجر، وتاريخ حصوله واليوم الذي حدد للبيع ، والجهة التي نيه على المتهم بنقل الاشياء المحجوزة اليها ، وهل هذه الجهة خارجة عن المحل الذي أوقع الحجر فيه أولا ، وإن كانت خارجة عنه فما الذي يحتم على المتهم نقل الاشياء الى المحل الذي عين بعد ذلك لاجراء البيع فيه ، حتى اذا لم توجد به عد مبددا . فاذا خلا الحكم بن هذه البيانات كان معيبا عيبا جوهريا يوجب نقضه .

(طعن رقم ٤١٢ سنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١١/٢٨)

٢٥٩ — البيانات الواجب نكرها في الحكم بالمقوبة على المتهم باختلاس اشياء محجوزة .

* الحكم الذي يعاقب على التبريد ، تطبيقا للمادتين ٢٩٦ ، ٢٩٧ من قانون العقوبات ، يجب أن يبين فيه تاريخ الحجر ، وصفة الزراعة

المحجوز عليها ان كانت محصورة او هي قائمة غير محصورة ، ويوم البيع او اليوم الذى يكون تاجل له البيع ، والدليل على علم المتهم به ذلك الدليل الذى لا يصح ان يؤخذ الا من اوراق الحجز الرسمية نفسها ، وكيفية معرفة مندوب البيع ان الزراعة بددت ، هل انتقل اليها وعينها ان كانت زرعاً قائماً غير محصور ام ماذا ، فاذا قصر الحكم فى ذلك تعين نقضه .

(طعن رقم ٤٠٥ سنة ٢ فى جلسة ١٩٢٢/١١/٢٨)

٢٦٠ — عدم اشتراط ذكر الحكم صراحة سواء نية مختلس الاشياء المحجوز عليها بل يكفى ان يكون فى عبارته ما يدل على هذا المعنى .

* لا يشترط لصحة الحكم ان يذكر فيه صراحة بسوء نية مختلس الاشياء المحجوز عليها بل يكفى ان يكون فى عبارته ما يدل على هذا المعنى فاذا اقتصر الحكم فى هذا الصدد على قوله « ان المتهم امتنع عن تقديم الشئ المحجوز عليه للحضر يوم البيع دون ابداء أى عذر » فهذا كاف فى اثبات توفر القصد الجنائى لان الامتناع على هذه الصورة يحمل فى ثناياه سوء النية ويدل على رغبة المحجوز عليه فى عرقلة التنفيذ والحيلولة بين الحاجز والحصول على حقه .

(طعن رقم ٨٩٥ سنة ٤ فى جلسة ١٩٣٤/٤/٢)

٢٦١ — سلطة المحكمة فى تقدير الاعتراف المسند الى المتهم فى غير مجلس القضاء دون تقييد بالقواعد المدنية الخاصة بالاثبات .

* للقاضى ان ياخذ باعتراف المتهم فى محضر البوليس متى اطمان الى صحته . فاذا اعتبرت المحكمة فى ادانة المتهم فى جريمة تبديد اشياء محجوزة الى ما قرره فى محضر البوليس من انه باع الحصول المحجوز لسداد دين آخر ، فلا تثريب عليها فى ذلك .

(طعن رقم ١٣١٢ سنة ٧ فى جلسة ١٩٣٧/٥/١٠)

٢٦٢ - وجوب اثبات الحكم بادانة المتهم في جريمة اختلاس المحجوزات علم المتهم بالحجز واليوم المحدد للبيع بطريق اليقين .

* يشترط في جريمة اختلاس المحجوزات أن يثبت في الحكم بالادانة علم المتهم بالحجز وباليوم المحدد للبيع ، ويجب أن يكون القول بثبوت ذلك عن طريق اليقين لا بناء على مجرد الظن والافتراض ، فإذا كان الحكم قد بنى قوله بذلك على اعتبارات نظرية بحث فانه يكون قاصرا ، إذ مثل هذه الاعتبارات أن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فانه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذه بمقتضاها .

(طعن رقم ٦٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١١/٢٤)

٢٦٣ - اثبات الحكم أن المتهم لم يقدم المحجوزات للبيع رغم عدم قيامه بوفاء المبلغ المطلوب منه كافة لتبرير الحكم بادانته .

* أن جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديمها من هي في عهده للمكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ عليها . ذلك ولو كانت الاشياء موجودة بالفعل لم يحصل تصرف فيها . فما دام الحكم قد اثبت أن المتهم لم يقدم المحجوزات للبيع رغم عدم قيامه بوفاء المبلغ المطلوب منه ، فهذا يكفي لتبرير الحكم بادانته ، ولا تكون المحكمة ملزمة بالتحديث عما يدعيه من أن الاشياء المحجوزة لازالت موجودة عنده .

(طعن رقم ١٨٢٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١١/٩)

٢٦٤ - استفاد الحكم بادانة المتهم الى أنه لم يقدم المحجوزات في السوق المعينة لبيعها - قصور .

* انه لما كان الحارس غير مكلف قانونا بأن ينقل المحجوزات من محل حجزها الى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيها ، فان الحكم اذا ادان المتهم غير مستند في ذلك الا الى أنه لم يقدم المحجوزات في السوق

ليبعها فيه يكون قد اقام قضاءه على ما ليس من شأنه ان يدل على مارتب عليه ، ويكون بالتالى خاليا من بيان الاسباب التى اقيم عليها .

(طمن رقم ٢٣٠ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٢/١)

٢٦٥ - وجوب اثبات الحاكم بادانة المتهم فى جريمة اختلاس المحجوزات - علم المتهم بالحجز واليوم المحدد للبيع بطريق اليقين .

* لا يصح ان تقام الادانة على الشك والظن بل يجب ان تؤسس على الجزم واليقين . فاذا استند الحكم فى اثبات علم المتهم بالحجز الى ما قاله من انه عمدة يجب عليه بحكم صفته هذه ان يكون ملما بكل صغيرة وكبيرة تحصل فى بلده ، وان تعيين مندوبى الحجز يكون عادة باشارة تليفونية ترسل لمركز العمدة لتبلغها اليهم ، فانه يكون قاصرا فى اسبابه . لان ما قاله من هذا ليس من شأنه ان يصلح مقدمة للنتيجة التى اقيمت عليه ، اذ لا يمكن فى العقل ان يلم كل عمدة بكل صغيرة وكبيرة تحصل فى بلده ، كما ان تعيين مندوبى الحجز اذا كان يحصل عادة باشارة تليفونية فانه يصح ايضا ان يحصل بغير هذه الطريقة .

(طمن رقم ١٤٢٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/٧)

٢٦٦ - وجوب اثبات الحكم بادانة المتهم فى جريمة اختلاس المحجوزات - علم المتهم بالحجز واليوم المحدد للبيع بطريق اليقين .

* اذا كان الحارس قد دفع عن نفسه تهمة اختلاس المحجوز بانه لم يكن يعلم بيوم البيع ومع ذلك ادانته المحكمة بمقولة ان هذه الجريمة وقعت منه ، لجرد عدم تقديمه المحجوز للحضر فى يوم البيع دون ان تثبت عليه كذبه فى دفاعه ، فان ذلك منها يكون قصورا يعيب حكمها . وهذا القصور يعيب الحكم ايضا فيما يتعلق بشريك الحارس ما دامت واتمة الاختلاس التى قصر فى بيانها مشتركة بين الاثنين .

(طمن رقم ١٥٤٨ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٠)

٢٦٧ - وجوب بيان الحكم القاضي بإدانة الحارس في وضوح أن الحارس تسلم المحجوزات بالفعل وانقطعت صلة مندوب الحجز بهما نهائيا .

* أن مسألة الحارس عن عدم تقديم المحجوزات عند طلبها منه لبيعها في نفس اليوم الذي وقع فيه الحجز عليه تقتضي - لخروجها عن المألوف عرفا والمقرر قانونا - أن يبين الحكم في وضوح أن الحارس تسلم المحجوزات بالفعل وانقطعت صلة مندوب الحجز بها نهائيا بحيث لم تعد تحت بصره ولا في متناول يده ، فإذا كان الحكم ، رغم تمسك المتهم بأنه لم تكن لديه فرصة ليقدم المحجوزات ، قد أدانته استنادا الى ما قاله من « أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضرى الحجز والتبديد الثابت بهما انه بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ توقع حجز ادارى على زراعة ذرة مملوكة للمتهم وفاء لسداد الاموال الاميرية وعين المتهم حارسا عليها وحدد للبيع يوم ٦ نوفمبر وفي هذا التاريخ لم يقدمها للبيع الخ » .
فانه لا يكون قد عنى بذلك البين ويكون قاصرا متعينا نقضه .

(طعن رقم ٣٤ سنة ١٥ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٤٤)

٢٦٨ - ادانة المدين بالإشتراك مع الحارس في اختلاس المحجوز تاسيسا على انهما لم يقدموا المحجوز يوم البيع - قصور .

* ان تقديم المحجوزات لمندوب البيع في اليوم المحدد لبيعها فيها تنفيذا لمقتضى الحجز من واجب الحارس لا المدين ، فمجرد عدم تقديمها لا يصلح دليلا على اختلاسها الا بالنسبة الى الحارس وحده . وعدم وجود المحجوزات في منزل المدين لا يصح الاستدلال به عليه في اشتراكه في الاختلاس ولا على وقوع الاختلاس ذاته متى كان الحضر قد نصب عليها حارسا تسلمها لحفظها وتقديمها يوم البيع ، مما مفاده ان وجودها انما يكون عنده لا عند المدين .. واذا فان ادانة المدين بالإشتراك مع الحارس في اختلاس المحجوز تاسيسا على انهما لم يقدموا المحجوز يوم البيع وعلى أن الحضر فتش عنه بمنزل المدين فلم يجده - ذلك يكون تصورا في بيان واقعة الاشتراك بالنسبة الى المدين وفي التلليل على ثبوتها في حقه .

(طعن رقم ٣٦ سنة ١٦ ق جلسة ٣/١٢/١٩٤٥)

٢٦٩ — عدم إمكان استخلاص القصد الجنائي لدى المتهم من الواقعة كما هي ثابتة بالحكم — قصور .

* إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم في اختلاس القصب المملوك له والمحجوز عليه إداريا نظير الإيجار المستحق عليه لوزارة الأوقاف مستفادا منه أن العرف جرى على تسلم حاصلات القصب بعد حسبه لشركة السكر ، وغير مفهوم منه أن المتهم كان قصده من تسليمه إلى الشركة اختلاس القصب المحجوز ، وغير ثابت من عبارته أن أحدا غير الحاجز قد استولى على جزء من المحجوز ذاته أو من قيمته ، فهذا الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه لعدم إمكان استخلاص القصد الجنائي لدى المتهم من الواقعة كما هي ثابتة به .

(طعن رقم ٦٨٧ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٢٦/٢/٢٥)

٢٧٠ — وجوب اثبات الحكم بإدانة المتهم في جريمة اختلاس المحجوزات — علم المتهم بالحجز واليوم المحدد للبيع بطريق اللينين .

* إذا كانت المحكمة معتبينة أن المحصولات المحجوز عليها موجودة ولم يحصل أى تصرف فيها قد أدانت المتهم في جريمة اختلاس هذه المحصولات ، على أساس أنه لم يقدمها في اليوم المحدد لبيعها مع أنه لا يكن حارسا عليها ، فإنها تكون قد أخطأت . إذ أنه كان يتعين لكى تسوغ ادانته على هذا الأساس أن تبين المحكمة في حكمها نوبت علمه باليوم المحدد للبيع أو أنه طوّل بتقديم المحجوزات في ذلك اليوم فلم يقدمها . فإذا كان حكمها خاليا من هذا البيان فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه .

(طعن رقم ٨٧٩ سنة ١٦ ، جلسة ١٩٢٦/٢/١٥)

٢٧١ — ادانة المدين بالاشتراك مع الحارس في اختلاس المحجوز تأسيسا على مجرد القول بأنه مدّين يعلم بالحجز وذو مصلحة في الاختلاس — قصور .

* لا تصح ادانة المنهم في الاشتراك في جريمة اختلاس محجوزات بناء على مجرد القول بأنه مدّين يعلم بالحجز وذو مصلحة في الاختلاس (٩)

اذ ان ذلك ليس من شأنه بذاته ان يؤدي الى ثبوت الجريمة التي تمت بتصرف الحارس وحده ببيع المحجوزات ..

(ملعن رقم ٢٢٠٣ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٦)

٢٧٢ - عدم كفاية قول الحكم ان المتهم اختلس بل يجب ان يبين الفعل الذي وقع منه ووصفه هذا الوصف .

* اذا ادانته المحكمة المتهم في جريمة اختلاس محجوزات بناء على ما قالته من انه « تبين من الاطلاع على الاوراق والتحقيقات انه وقع حجز اداري بتاريخ كذا لصالح الحكومة على كيت وكيت وغاء لمبلغ قدره كذا » وعين المتهم حارسا على المحجوزات وقد شهد الصراف بان المتهم بددها ولم يسدد .. وبما ان التهمة ثابتة قبله من التحقيقات وشهادة الصراف .. الخ « فانها لا تكون قد بينت في حكمها الواقعة المكونة للجريمة اذ لا يكفى قولها ان المتهم اختلس ، بل كان يجب ان تبين الفعل الذي وقع منه ووصفه هذا الوصف .

(ملعن رقم ٢١٩٦ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١/٦)

٢٧٣ - عدم بيان الحكم الادلة المثبتة لاختلاس المتهم الفسرق بين مقدار القمح المحجوز عليه والمقدر بمحضر الحجز ومقداره الثابت في المحضر الذي قدمه المتهم لاثبات مقدار القمح الناتج من الجرن المحجوز عليه اكتفاء بقوله ان هذا المحضر اصطنع لخدمة الدعوى - قصور .

* اذا كانت المحكمة لم تأخذ بالمحضر الذي قدمه المتهم لاثبات مقدار القمح الناتج من الجرن المحجوز عليه لكون هذا المقدار اقل من التقدير الوارد بمحضر الحجز الإداري وادانت المتهم في اختلاس الفرق بين المقدارين دون ان تبين الادلة المثبتة لهذا الاختلاس اكتفاء بقولها ان هذا المحضر قد اصطنع لخدمة الدعوى فان حكمها يكون ناقصا .

(ملعن رقم ١٣٤٦ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/٥)

٢٧٤ — استناد الحكم بإدانة المتهم الى أنه لم يقدم المحجوزات في السوق المعينة لبيعها — قصور .

✳ أن القانون لا يلزم الحارس بنقل الأشياء المحجوزة من مكان حجزها الى السوق فإذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة تبديده الحاصلات المحجوزة إداريا لم يتم الإدانة الا على أساس أنه لم يقدم هذه الحاصلات بالسوق في اليوم المحدد للبيع فإنه يكون قاصرا قصورا يعفيه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٢٤٦ سنة ١٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٤٤)

٢٧٥ — ذكر الحكم أن مندوب الحجز قد ذهب الى المتهم وطلب منه الشيء المحجوز فقرر له أنه غير موجود ، كان لبيان سوء نية المختلس .

✳ يكفي في بيان سوء نية مختلس الشيء المحجوز أن يذكر الحكم أن مندوب الحجز قد ذهب اليه وطلب منه الشيء المحجوز فقرر له أنه غير موجود .

(طعن رقم ١٥٢٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٤٩)

٢٧٦ — وجوب اثبات الحكم بإدانة المتهم في جريمة اختلاس المحجوزات — علم المتهم بالحجز واليوم المحدد للبيع بطريق اليقين .

✳ يشترط للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء لمحجوزة أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم فإذا كانت المحكمة قد اعتمدت في ثبوت هذا العلم على الاعلان الذي تسلمه شيخ البلدة في غياب المتهم واكتفت به باعتباره اجراء قانونيا كافيا للتنفيذ دون أن تبحث فيما إذا كان المتهم قد علم باليوم المحدد للبيع علما حقيقيا مع أن مثل هذا الاعلان لا يفيد بذاته ثبوت هذا العلم فإن حكمها بإدانته تأسيسا على ذلك يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٥٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٥/٥/١٩٥٠)

٢٧٧ — مجرد ملكية المتهم للمحجوزات وثبوت مديونية الحاجز لا يفي لتسبيب حكم الادانة بالتبديد.

* أن مجرد كون المتهم مالكا للشيء المحجوز ومدينا ليس من شأنه بذاته أن يؤدي الى ثبوت اشتراكه في جريمة التبديد بالاتفاق والمساعدة فإذا استند الحكم الى ذلك وحده في اثبات الاشتراك كان قاصرا قصورا يعيبه بها ويجب نقضه .

(طعن رقم ١١٠٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٠)

٢٧٨ — مجرد ملكية المتهم للمحجوزات لا يكفي لتسبيب حكم الادانة بالتبديد .

* إذا اقيمت الدعوى على متهم باشتراكه مع آخر في جريمة اختلاس اشياء محجوزة ، فبرات المحكمة الفاعل ، وهو الحارس ، وادانت الشريك ، قائلة في ادانته ان التهمة ثابتة قبله من كونه مالك المحجوزات وصاحب الأمر والنهي فيها والهيمنة عليها ، والحارس تابعه والحجز موقع بمنزله — فهذا تصور في بيان ما صدر من هذا المتهم من الاعمال المكونة للاشتراك والمبينة في القانون على سبيل الحصر ، وبذا يكون الحكم معيبا واجبا نقضه .

(طعن رقم ١٢٨٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢٦/١٩٥٠)

٢٧٩ — عدم كفاية قول المحكمة ان المتهم اختلس بل يجب ان يبين الفعل الذي وقع منه ووصفه هذا الوصف .

* الاختلاس في معنى المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات لا يقتصر على منلوله المعروف في جريمة السرقة اى انتزاع الحيازة بل يراد به كل فعل يعد عرقلة في سبيل التنفيذ . فإذا كان الحكم الذي ادان المتهم في اختلاس اشياء محجوزة — في بوانه واقعة الدعوى وفي ايراده أسباب الادانة — لم يبين كيف كان الفعل الذي وقع من المتهم معرقلا لتنفيذ مقتضى الحجز فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٦٧٠ سنة ٢٠ ق جلسة ١/٨/١٩٥١)

٢٨٠ - عدم بيان الحكم بادانة الحارس باختلاس محجوزات لصالح
وزارة الاوقاف الموظف الذى كان سيقوم باجراءات البيع ولا صفة مندوب
وزارة الاوقاف في ذلك - قصور .

* الحارس لا يلزم بتقديم المحجوز الا لمن كانت له صفة فى اجراء البيع .
فاذا ادانت المحكمة حارسا بتبديده محصولات محجوز عليها لصالح وزارة
الأوقاف دون ان تبين فى الحكم الموظف الذى كان سيقوم باجراء البيع
ولا صفة مندوب وزارة الاوقاف فى ذلك فهذا الحكم يكون قاصرا .

(طعن رقم ٣٤١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٧)

٢٨١ - ما يجب اثباته بحكم الادانة في جريمة تبديد المحجوزات .

* اذا كان المتهم باختلاس اشياء محجوزة قد دفع التهمة عن نفسه
بان المحضر لم يعلنه باليوم المحدد للبيع ، وكانت المحكمة قد اتمتت فى
قولها بثبوت علمه بيوم البيع بما قاله المحضر فى محضر التبديد من ان
اجراءات البيع قد استوفيت قانونا ولم تحقق ثبوت هذا العلم بالرجوع
الى اوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق فان حكمها يكون قاصرا
تصورا يعيبه بما يستوجب نقضه ، اذ يشترط للعقاب على جريمة اختلاس
المحجوز ان يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتمسك
عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم ..

(طعن رقم ١٤٤٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥)

٢٨٢ - ادانة المتهم بالتبديد بناء على انه عين حارسا دون ان يكون
لدى المتهم نية فى عرقلة التنفيذ - قصور .

* ان جريمة تبديد الاشياء المحجوزة لا تتحقق الا باختلاس هذه
الاشياء او بالتصرف فيها او عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع .
فاذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه انه لم تتخذ اجراءات لبيع

المحصول المحجوز وان المستأجرين من باطن الطاعن كانوا يقومون بسداد دفعات الإيجار رأسا الى وزارة الاوقاف بموجب ايصالات محررة باسم الطاعن مناوله أولئك المستأجرين وهو ما لا يكون الا لقاء استيلائهم على محصولاتهم المحجوزة ، فان الحكم اذا ادان الطاعن بالتبديد بناء على ان هذه الجريمة لا تنتفى عنه لأنه عين حارسا على الزراعة المحجوزة ومن واجبه المحافظة عليها ورد العدوان عنها أو العبث بها ، وذلك دون أن تكون لدى الطاعن نية في عرقلة التنفيذ على المحجوز — يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٢٣١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/٢٧)

٢٨٢ — ادانة المتهم اخذا باعترافه دون سماع الشهود — ذلك حق المحكمة المقرر في المادة ٢٧١ اجراءات .

* متى كانت المحكمة قد ادانت المتهم في جريمة اختلاس اشياء محجوزة اخذا باعترافه ببيع المحصولات المحجوز عليها ، دون أن تسمع شهود الواقعة ، فانها تكون قد استعملت حقا مقررا في المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٢٩٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ س ٨ ص ٥٤٥)

٢٨٤ — عدم تحقيق المحكمة — بصدد جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها — العلم باليوم المحدد للبيع من اوراق الحجز أو غير ذلك من طرق التحقيق — قصور .

* يشترط للعتاب على جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم ، فاذا لم تحقق المحكمة علم المتهم باليوم المحدد للبيع سواء بالرجوع الى اوراق الحجز أو غير ذلك من طرق التحقيق ، فان الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه .

(طعن رقم ١٥٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ س ٩ ص ٢٩٦)

٢٨٥ — اثبات علم المتهم باختلاس الأشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع — اعلانه في مواجهة شيخ البلدة — خطأ اعتباره صحيحا مع خلو الحكم مما يفيد اتباع اجراءات المادة ١٢ مرفعات وحتى تعتبر دليلا على حصوله قانونا .

* ان المادة ١٢ من قانون المرافعات قد اوجبت على المحضر في حالة عدم وجود الشخص المطلوب اعلانه في موطنه ان يسلم الورقة المطلوب اعلانها الى وكيله او خاتمه او لمن يكون ساكنا معه من اقاربه او اصهاره ، فاذا لم يجد منهم احدا او امتنع من وجده عن تسليم الصورة وجب ان يسلمها على حسب الاحوال لماور القسه او البندر او العمدة او شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، كما اوجبت على المحضر في ظرف اربع وعشرين ساعة ان يوجه الى المعلن اليه في موطنه الاصلى او المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه ان الصورة سلمت الى جهة الادارة وعليه ايضا ان يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في اصل الاعلان وصورته ، فاذا كان الحكم — من جريمة اختلاس اشياء محجوز عليها قضائيا — قد خلا مما يفيد ان هذه الاجراءات قد اتبعت ، فان المحكمة اذ عدت الاعلان في مواجهة شيخ البلد صحيحا واسست عليه ثبوت علم المتهم باليوم المحدد للبيع تكون قد اخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٤٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١٦/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٨٧)

٢٨٦ — تسبب معيب لحكم اداة في جريمة تبديد محجوزات .

* الأصل في الاحكام الجنائية ان تبنى على الحقيقات انفسوية التي تجريها المحكمة بالجلسة وتسمع فيها الشهود في مواجهة الخصوم متى كان سماعهم ممكنا ، وهي لا تكون في حل من ذلك الا برضاء المتهم او المدافع عنه صراحة او ضمنا — على انه متى تداعى الدليل المستند من التحقيقات الاولى ، فقد وجب الرجوع الى الاصل باعتباره من اصول المحاكمات الجنائية .

فاذا كانت المحكمة قد اقامت قضاءها بإدانة المتهم في جريمة اختلاس اشياء محجوزة على ما حصلته من محضر جمع استدالات مطبوع أعدت

فيه اقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصرافة ، ودون أن تتدارك هذا العيب فتتخذ من جانبها أى إجراء تكشف به عن حقيقة ما أجرى على لسان الصرافة فى محضر الضبط فى خصوص واقعة الدعوى بذاتها — فان حكمها يكون باطلا لايتناهى على اجراءات باطلة ولفساد استدلاله ، اذ أن ذلك المحضر المطبوع لا يحمل بسطة الجد ، فهو بهذه المثابة لا يصلح مأخذا لدليل سليم يجب — حين يكون الامر متعلقا بشهادة الشهود — أن يقوم على معلومات يسيدها الشاهد للمحقق عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على اقوال يسبقه اليها المحقق فخرضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتزجر به اركان الجريمة ثم ورد هذا كله فى محضر مطبوع .

(طعن رقم ٦٧٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٥٥)

٢٨٧ — تبديد المحجوزات — ما يشترط بيانه فى حكم الادانة .

* من المقرر انه وأن كان نحدث الحكم استقلالا عن قصد الاضرار بالدائن الحاجز ليس شرطا لصحة الحكم بالادانة فى جريمة تبديد المحجوزات ، ما دام انه مستفاد ضمنا من النصرف فى المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع ، الا أنه اذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتنا الحكم لا تفيد بذاتها نواثر هذا الضرر ، فانه يمنع على المحكمة أن تشير اليه صراحة فى حكمها وان تورد الدليل على توافره . ولما كان الثابت من مبنونات الحكم أن الحجز التحفظى الذى عين بمقتضاء الطاعن حارسا لما يصح تنفيذيا وبالتالي لم يكن قد حدد بعد يوم لبيع المحجوزات حتى تكون هناك ثمة عرقلة لاجراءات التنفيذ ، وكان الطاعن قد دفع بانتفاء القصد الجنائى وانتفاء نية الفسح وقدم للتدليل على حسن نيته خطاب ضمان من البنك بكامل قيمة المحجوزات والمصاريف اذا حكم فى الدعوى نهائيا بالدين وتثبيت الحجز ، وكان خطاب الضمان تمهدا من البنك بضمان تنفيذ عملية الطاعن لالتزامه بتسديد قيمة المحجوزات والمصاريف بما يحقق للمستفيد — الدائن الحاجز — المركز ذاته كما لو كان تحت يده تأمين نقدي ، فكان يتعين على المحكمة فى هذه الصورة التى لا يبين منها وجه الضرر الذى حاق بالدائن الحاجز — أن تورد نى حكمها الدليل على توافره وان

تعرض لخطاب الضمان المتقدم وتبين اثره في توافر نية الفشل لدى الطاعن أو انتفاها أما وهي لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور في التسييب .

(طعن رقم ١١٩٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣٢٢/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٦٦)

٢٨٨ - الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه - نفع جوهرى - على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سائفة - والا كان حكمها معيبا .

✽ متى كان دفاع الطاعن باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم اجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه يعد من الدفوع الجوهرية التى كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائفة ، لأنه يتجه الى نفي عنصر اساسى من عناصر الجريمة ولا يكفى لاطراحه استناد الحكم الى ما شهد به المجنى عليه فى محضر ضبط الواقعة من أن البيع اوقف بسبب دعوى استرداد رفعها ابن شقيق الطاعن ذلك أن الاحكام يجب أن تبني على الادلة التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو بما يجريه من التحقيق مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى اقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه . ولما كان الثابت أن المحكمة لم تتحقق بنفسها من واقعة وقف البيع بسبب رفع دعوى استرداد واعتمدت فى ذلك كلية على ما قرره المجنى عليه فى محضر ضبط الواقعة الذى لا يعدو فى حقيقته أن يكون مجرد قول مرسل لصاحبه يخضع لاحتمالات الصحة والاطلان والصدق والكذب الى أن يتحدد كنهه ويتحقق القاضى منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فسادة وانتاجه فى الدعوى أو عدم انتاجه . ومن ثم فان الحكم المظنون فيه يكون معيبا بما يتعين نقضه .

(طعن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣٧٠/٦/١٩٧٠ س ٢١ ص ٨٦٨)

٢٨٩ - إذا كان الحارس على الأشياء المحجوز عليها وكيلًا يسميها عن شخص آخر كان الموكل مسئولًا عن فعل الوكيل إذا قام بتبديد هذه المحجوزات .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الطاعن الأول المحكوم عليه الحارس على المحجوزات وكيل رسمي عن الطاعن الثاني المسئول عن الحقوق المدنية بمقتضى توكيل رسمي وباقرار الآخر في مذكرته المقدمة منه خلال حجز الدعوى للحكم وباقرار الطاعن الأول نفسه في تحقيقات شكوى إدارية فإن هذا الذى أثبتته الحكم تتحقق به علاقة الوكالة بما يتبعها من سلطة الإشراف والرقابة وتتحقق به مسئولية الطاعن الثاني المسئول عن الحقوق المدنية عن فعل الطاعن الأول الحارس على المحجوزات .

(طعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦٧٢/٢/١٤ س ٢٢ ص ١٧٧)

٢٩٠ - تبديد - أخذ المحكمة بمحضر الحجز ، دون التعرض لدفع المتهم بعدم علمه بالحجز وبيوم البيع - قصور وأخلال بحق الدفاع .

* لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع بأنه لم يعلم بالحجز وأنه كان مريضاً يوم توقيعه وأن ثمة خصومة بينه وبين شاهدهى محضر الحجز وقسم مستندات تبين من المفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أنها شهادة طبية تقلد مريضه وملازمته الفرائش فى المدة التى توقع خلالها الحجز بصورة رسمية من تحقيقات إدارية ثابت فيها وجود خصومة بينه وبين العمدة وشيخ الخفراء الشاهدين على محضر الحجز الذى خلا من توقيع الطاعن ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يتناول أيهما دفاع الطاعن المشار إليه . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهرى أذ يقصد به نفي الركن المعنوى للجريمة التى دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه

بالحكم المطعون فيه قد أخذ بمحضر الحجز وما دون به من بيانات. ولم يلتفت الى هذا الدفاع فلم يحصله اثباتا له أو ردا عليه ، فانه يكون مشوبا بعيب القصور والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٨٧٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٦ س ٢٨ ص ١٩٢)

٢٩١ - تبديد - اختلاس اشياء محجوزة - الاخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

✽ لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٤ التي نظرت فيها المعارضة الابتدائية ان الطاعن قد حضر وانكر التهمة واثبت ان صحة اسمه (.....) وقدم بطاقة حيازة بهذا الاسم كما قدم قسائم سداد الاموال الاميرية وايصال توريد اقطان غير ثابت به خصم مطلوبات هيئة الاصلاح الزراعى مما مفاده عدم وجود علاقة بينه وبين هيئة الاصلاح التى خصم مطلوباتها من قيمة الاطيان الموردة ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ لاعلان محرر المحضر وبهذه الجلسة حضر الطاعن ولم يحضر الشاهد فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . واذا استأنف الطاعن هذا الحكم ونظرت المحكمة الاستئنافية الدعوى بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٧٥ حضر الطاعن وتمسك بدفاعه وبانه غير المعنى بالحجز وقدم بطاقة عائلية الا ان المحكمة قضت بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٧٥ بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكمين المستأنفين والمطعون فيه المؤيد له لاسبابه انها لم يعرضا لدفاع الطاعن بانتفاء صلته بالحجز وبالأرض المحجوز على زراعتها ، وكان هذا الدفاع جوهرى فى الدعوى اذ قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فيها فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة ..

(طعن رقم ٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٧ س ٢٨ ص ٤٩٤)

٢٩٢ - تبديد - اختلاس الأشياء محجوزة - حكم - بيان مكان توقيع الحجز - ليس جوهريا .

* لا ينال من سلامة الحكم انه لم يبين مكان توقيع الحجز لما هو مقرر من أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية الواجب توافرها في الحكم بالإدانة في جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها .

(طعن رقم ٨٢٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٦ من ٢٨ من ١٠٨١)

٢٩٣ - تبديد - حكم - تسببه - اغفال ذكر اليوم المحدد للبيع رغم جوهريته - متى لا ينال من سلامة الحكم ؟

* لا يعيب الحكم انه لم يذكر تاريخ اليوم المحدد للبيع رغم كونه من البيانات الجوهرية طالما انه قد أحال في شأنه الى أوراق الحجز والتبديد وكان الطاعن لا يمارى في اشتغالها على هذا التاريخ ، ومن ثم فإن الذمى على الحكم بدعوى خلوه من تلك البيانات يكون في غير محله .

(طعن رقم ٨٢٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ من ٢٨ من ١٠٨١)

الفصل الثالث

جريمة المادة ٣٢٣ عقوبات

٢٩٤ — ملكية المتهم للأشياء المحجوز عليها لا تأثير لها متى اختلسها مع علمه بتوقيع الحجز عليها .

* سواء اكان المتهم مالكا أم غير مالك للأشياء المحجوزة فهو مستحق للعقاب متى كان الثابت في الحكم أنه اختلسها مع علمه بتوقيع الحجز عليها .

(طعن رقم ٥٦ سنة ٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨)

٢٩٥ — اعتبار فعل الاختلاس خيانة امانة اذا كان المال في حيازة المختلس ، أو سرقة اذا كانت الحيازة للغير .

* أن المادة ٦٠٠ من قانون المرافعات التى ألغيت بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٤ كانت تنص على أنه « اذا اختلس المدين المحجوز على امتعته أو غيره شيئا من الامتعة المحجوزة قضائيا أو اداريا يجازى جزاء السارق » فكانت تتناول بالعقاب كل مدين يعتدى على السلطة العمومية التى اوقعت الحجز بالعمل على عرقلة التنفيذ على ماله المحجوز بارتكابه أى فعل يؤدي الى تحقيق هذه الغاية التى رعى اليها . يستوى في ذلك أن يكون المال مسلما لغيره فعلا بمقتضى الحجز ، أو باقيا تحت يده اما بصفته حارسا عليه معيناً من مندوب الحجز أو باعتباره أمينا عليه مختارا من قبل الحارس وتحت مسؤوليته أو بأى صفة أو اعتبار آخر والشارع استبدل بالمادة المذكورة المادتين ٢٨٠ و ٢٩٧ من قانون العقوبات القديم المماثلة للمادتين ٣٢٣ و ٣٤٢ من القانون الحالى لم يقصد — كما هو ظاهر من المذكرة الإيضاحية — أن يضيق دائرة نطاق الافعال المستوجبة للعقاب في هذا الخصوص وانما أراد فقط أن يجعل النصوص التى أوردها، والتى اوجبتها طبيعة الجريمة بسبب وقوعها من المالك الذى له بحسب الاصل يتصرف فى ماله كل تصرف يشاؤه ، متفقة متسقة مع المبادئ

التي جرى عليها فقه القانون ، وهي اعتبار فعل الاختلاس خيانة أمانة إذا كان المال في حيازة المختلس ، أو سرقة إذا كانت الحيازة فيه للغير ، وأن يعاقب على مقنض هذا الأساس المالك الذي يختلس ماله المحجوز .
واذن فان نص المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات ينال المالك الذي يختلس ماله المحجوز اثناء وجوده تحت يده لأى سبب من الاسباب . اما ما جاء بهذه المادة من قولها « المالك المعين حارسا » فانه لا يقصد به — كما هو المستفاد من المذكرة الايضاحية — سوى أن يكون المحجوز موضوعا فعلا تحت يد المتهم بأية طريقة من طرق الاثبات التي تخوله حيازته مع مراعاة مقنض الحجز الواقع عليه . فالمالك الذي يتسلم ماله المحجوز عليه من الحارس ويتصرف فيه يعتبر مختلسا ويحق عليه العقاب بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٩٣٦ سنة ١٠ ق جلسة ١٥/٤/١٩٤٠)

٢٩٦ — اعتبار فعل الاختلاس خيانة أمانة إذا كان المال في حيازة المختلس ، أو سرقة إذا كانت الحيازة للغير .

* ان الشارع في صدد العقاب على جريمة اختلاس المحجوزات اورد نصين : أحدهما في باب السرقة وهو المادة ٢٢٣ التي تنص على أن اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها » . والآخر في باب خيانة الامانة وهو المادة ٣٤٢ التي تنص على أنه : « يحكم بالعقوبات الواردة في المادة السالفة (الخاصة بجريمة خيانة الامانة) على المالك المعين حارسا على اشياءه المحجوز عليها قضائيا أو اداريا اذا اختلس شيئا منها » . وما ذلك الا لانه يعد الاختلاس الواقع من المالك غير الحارس فعلا مماثلا للسرقة ، والاختلاس الواقع من المالك الحارس فعلا مماثلا لخيانة الامانة ، اذ لولا هذا لاكتفى بمادة واحدة تعاقب على جريمة اختلاس المحجوزات .

(طعن رقم ١٩٠ سنة ١٤ ق جلسة ٢٩/١١/١٩٤٣)

٢٩٧ - اختلاس الاشياء المحجوزة اذا وقع من غير الحارس يكون كالسرقة وتوقع على مرتكبها العقوبات المقررة للسرقة مع مراعاة تنويعها تبعا للظروف المشددة .

* ان المادة ٣٢٣ اذ نصت بعبارة عامة على ان اختلاس الاشياء المحجوزة يعتبر فى حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها قد أفادت ان هذا الاختلاس - اذا وقع من غير الحارس - يكون كالسرقة من كل الوجوه ، وان مختلس الاشياء المحجوزة كالسارق فى جميع الاحكام ، فتوقع عليه العقوبات المقررة للسرقة مع مراعاة تنويعها تبعا للظروف المشددة التى قد يقترن بها فعل الاختلاس ، فتشدد عليه بسبب العود . يؤيد ذلك ما جاء فى تعليمات نظارة الحقلانية على المادة ٢٨٠ من قانون سنة ١٩٠٤ الخالفة للمادة ٣٢٣ الحالية من أن النص « جـ » هذا الفعل جريمة من نوع خاص معاقبا عليها بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات .

(طعن رقم ١٩ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٣/١١/٢٩)

٢٩٨ - شروع المتهمين اثناء الليل فى اختلاس محصصول القطن الملوک لاحدهم والمحجوز لصالح آخر حالة كون احدهم يحمل سلاحا تكون جنایة معاقبا عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ و ٣٢٣ ع

* ان المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات قد نصت بصفة عامة مطلقة على ان اختلاس الاشياء المحجوزة يعتبر فى حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها ومقتضى هذا ان تعد الواقعة جنحة سرقة او جنایة سرقة تبعا للظروف التى وقعت فيها فاذا كان المتهمون قد شرعوا اثناء الليل فى اختلاس محصصول القطن الملوک لاحدهم والمحجوز لصالح آخر حالة كون احدهم يحمل سلاحا فان فعلتهم تكون جنایة معاقبا عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ و ٣٢٣ من قانون العقوبات ولا يصح العقاب عليها على أساس انها جنحة .

(طعن رقم ١٦٤٩ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥)

٢٩٩ — اثبات علم المتهم بقيام الحجز بأدلة ساقطة مؤدية هو شرط
المعقب على جريمة المقتين ٣١٨ ، ٣٢٣ عقوبات (٥)

* يشترط للمعقب على جريمة اختلاس المالك للأشياء المحجوز عليها
النصوص عليها في المادتين ٣١٨ ، ٣٢٣ من قانون العقوبات أن يكون
الجاني عالماً بالحجز ، فإذا نازع في قيام هذا العلم وجب على المحكمة
أن تحقق هذه المنازعة فإن ظهر لها عدم جديتها تمين عليها اثبات العلم
عليه بأدلة ساقطة مؤدية الى ادانته .

(لطنن رقم ٥٥٧ سنة ٢٧ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٥٧ من ٨ ص ٧٩٢)

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

٣٠٠ - انتفاع المتهم بجريمة تبديد خاصة بحجز حاصل لدفع إجرة سنة ٢٩/٣٠ الزراعية بنتائج الرسوم بقانون ٥٤ سنة ١٩٣٠ .

* انه وان كان الرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ الخاص بمنح مهلة لدفع ايجارات الاراضى الزراعية لا يسرى بنص المادة الخامسة منه الا على الدعاوى التى كانت منظورة وقت صدوره الا انه من باب أولى يسرى على التنفيذات الحاصلة قبل صدوره ما دامت متعلقة بأجرة سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية ، بحيث اذا كانت قبل صدوره قد وقعت جريمة تبديد لخاصة بحجز حاصل لدفع أجرة السنة المذكورة فلا شك أن مرتكب هذه الجريمة التى لم يكن حكم فيها بعد يحق له أن ينتفع بنتائج هذا الرسوم خصوصا اذا كان يادر من قبل صدور الرسوم الى دفع المستحق عليه .

(طعن رقم ٤٧ سنة ٢ ق طسة ١٢/١٩٣١)

٣٠١ - استعداد المتهم بالتبديد لسداد الدين المحجوز من أجله لا يعفيه قانونا من المسؤولية الجنائية .

* استعداد المتهم بالتبديد لسداد الدين المحجوز من أجله على الاثياء المتهم هو بتبديدها لا يعفيه قانونا من المسؤولية الجنائية ، مادامت الجريمة قد تمت من قبل .

(طعن رقم ٤٥ سنة ٣ ق طسة ٥/١٢/١٩٣٢)

٣٠٢ - المنشور القاضى بإلغاء الحجز الادارية ليس له بطبيعته من القوة ما يحو جريمة تبديد تحققت قبل صدوره .

* ان المنشور القاضى بإلغاء الحجز الادارية الصادر فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٣١ من ادارة الاموال المقررة ، بناء على قرار وزارة (١٠.)

المالية الصادر فى ١٣ اغسطس سنة ١٩٣١ بتقسيط السلفيات الزراعية ليس له بطبيعته من القوة القانونية ما يحو جريمة تبديد نحتت بجميع أركانها القانونية من قبل صدوره .

(ظمن رقم ٢٢٩٠ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٥)

٢٠٣ — عدم التزام الحارس بنقل الاشياء المحجوزة من محلها الى السوق او الى محل اصلح لبيعها فيه .

* ان الحارس على الاشياء المحجوزة غير مكلف قانونا بنقل هذه الاشياء من محلها الى السوق او الى محل اصلح لبيعها فيه بل كل ما عليه هو تقديم الاشياء للمحضر بمحل حجزها فى اليوم المحدد لبيعها . فاذا قرر الحارس ان الاشياء المحجوزة موجودة ولكنه امتنع عن نقلها من محلها الى محل آخر اجابة لطلب المحضر فهذا الامتناع لا يمكن اعتباره تبديدا اذ لا اختلاس فيه ما دامت الاشياء موجودة ولا عرقلة للتنفيذ لان امتناعه عن نقل تلك الاشياء من حقه .

(ظمن رقم ١١٧٤ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/١/٤)

٣٠٤ — سلطة المحكمة الجنائية ولو من تلقاء نفسها فى القضاء ببطلان اى ورقة تقدم اليها دون استعانة بخبير .

* لحكمة الموضوع ان تقضى — ولو من تلقاء نفسها — ببطلان اية ورقة تقدم اليها متى انضح لها انها مزورة . فالحكم القاضى ببطلان الورقة المقدمة من المتهم فى جريمة اختلاس اشياء محجوزة بتسلم دائننه منه جزءا من الدين وتأجيل الباقى لاجل مسمى — اذا كان مبني على ما ظهر للمحكمة من وقوع التغير المادى فى تاريخ الاجل — هو حكم سليم لا يطعن فيه عدم ادعاء الخصم بالتزوير ولا عدم استعانة المحكمة بخبير فى استبانة التزوير الذى اكتشفته ..

(ظمن رقم ٢٨٦ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١/٢٤)

٣٠٥ — عدم التزام الحارس بنقل الأشياء المحجوزة من محلها الى السوق أو الى محل اصلح ليبيعها فيه .

* حارس الأشياء المحجوزة غير مكلف قانونا بنقلها الى المكان المحدد لبيعها بل كل ما عليه من واجبات هو أن يحافظ على الشيء المحجوز ويتقدمه بمحل وجوده الى المأمور المختص في اليوم المحدد للبيع . وأذن فلا يمكن اعتبار الحارس ممتنعا عن تقديم الأشياء المحجوزة الا اذا طوّل بتقديم تلك الأشياء في مكان الحجز نفسه فامتنع عن تقديمها فيه . والتقصير الذي انطوى عليه هذا الامتناع هو الذي يصلح لان يستند اليه في ثبوت جريمة الاختلاس .

(طعن رقم ١٩١٥ سنة ٨ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٢٨)

٣٠٦ — اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة من نوع خاص قوامها في كل الاحوال الاعتداء على السلطة العمومية التي اوقعت الحجز قضائية كانت أو ادارية .

* أن النصوص التي اوردها قانون العقوبات للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة صريحة في اخذها بالجزاء على سواء المختلس المالك وغير المالك للامتعة المحجوزة وهي غير مقتصرة على وقوع الاختلاس من المدين المحجوز على امتعته فقط ، كما يستفاد ذلك بوضوح من المذكرة الايضاحية التي وضعتها وزارة الحقتانية لقانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ (مادة ٢٨٠) التي يظهر منها ان الشارع قصد الى أن يجعل من جحة اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة من نوع خاص قوامها في كل الاحوال الاعتداء على السلطة العمومية التي اوقعت الحجز قضائية كانت أو ادارية . والغرض من العقاب فيها هو ايجاب احترام أوامر السلطة المذكورة . ومن ثم يتحتم القول بوجوب عقاب من يختلس متاعه المحجوز عليه خطأ بسبب دين على شخص آخر متى كان عالما بوقوع الحجز . ولا يمكن أن يشفع له أنه لم يرد بمصلحة هذا مساعدة المسدين المحجوز على ماله ، وأنه أراد استرداد ملكه ، أو أنه لا ضرر على الدائن من هذا العمل لعدم تعلق حقه بغير مال مدينه — ذلك لأن في أخذ المالك حقه بنفسه ، وفي اختلاسه متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه

مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذى يقتضيه الحجز واعتداء ظاهرا على السلطة التى أوتعتة . ولا يقلل من قدر هذه المخالفة وهذا الاعتداء القول بانتفاء الضرر عن الدائن لان العقاب لم يشرع فى الواقع لحماية او حماية حقوقه ، بل أنه انما يشرع لحماية الحجز من حيث هو احترام للجهة العامة التى اجرتة ليكون ملزما للكافة فى شأن الاموال المحجوزة .

(طعن رقم ٢٣٦٠ سنة ٨ ق جلسة ١١/٢١/ ١٩٣٨)

٣٠٧ - عدم جواز تصرف المدين المحجوز عليه اداريا نظير الاموال فى المحجوزات لسداد الاموال الا اذا كانت المحجوزات من الحاصلات الزراعية .

* أن القانون لا يبيح للمدين المحجوز عليه اداريا نظير الاموال الامرية التصرف فى المحجوزات لسداد هذه الاموال الا اذا كانت المحجوزات من الحاصلات الزراعية .

(طعن رقم ٨ سنة ٩ ق جلسة ١١/٢٨/ ١٩٣٨)

٣٠٨ - اختلاس الاشياء التى يحجز عليها من أجل سلفة للحكومة او لبنك التسليف تتحقق به جريمة الاختلاس .

* ليس صحيحا أن الحجز الادارى لا يجوز توقيعه الا لنحصيل الضرائب فقط . فان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإنشاء بنك التسليف يقضى فى المادة السابعة منه بأن تحصيل المبالغ المطلوبة للبنك يكون بطريق الحجز الادارى طبقا لاحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ كما أنه قد صدرت قوانين أخرى بتحصيل بعض الديون بهذا الطريق وان كان اختلاس الاشياء التى يحجز عليها من أجل سلفة للحكومة او بنك التسليف تتحقق به أركان جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ ع .

(طعن رقم ٣٤ سنة ١٣ ق جلسة ١٢/٧/ ١٩٤٢)

٣٠٩ - عدم انطباق المادة الثانية من الديكريته الصادر في ١٩/١١/١٨٨٥
على المدينين لبنك التسليف الزراعى .

* ان الحق المخول بمقتضى المادة الثانية من الديكريته الصادر فى ٤
نوفمبر سنة ١٨٨٥ للمحجوز على ماله فى ان يبيع الحاصلات المحجوزة
بالشروط التى بينها هذه المادة انما هو خاص بالمولين المتأخرين فى دفع
الاموال المستحقة على اطيائهم . واذن فالمدينون لبنك التسليف الزراعى
لا حق لهم فى ذلك خصوصا وان الرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠
الخاص ببنك التسليف الزراعى ، فضلا عن أنه لم يرد فيه ما يفيد تخويل
هذا الحق للمدين المتأخر ، فان المادة الرابعة منه اباحت تحصيل الاموال
المطلوبة له بطريق الحجز الادارى طبقا للامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠ دون اشارة الى ديكريته ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ المذكور .
(طعن رقم ٣٧٤ سنة ١٠ ق جلسة ١٥/١/١٩٢٠)

٣١٠ - سلطة المحكمة الجنائية ولو من تلقاء نفسها فى القضاء
ببطلان، اى ورقة تقدم اليها دون استعانة بخبير .

* للمحكمة الجنائية ان تستبعد من ادلة الدعوى كل ورقة تقدم
لها متى اقتنعت بتزويرها . فاذا هى فى دعوى اختلاس اشياء محجوزة
قالت بانها لا تأخذ بمخالصة قدمت لها لانها مزورة فلا يصح ان ينمى عليها
انها قضت ببطلان المخالصة دون ان تكون قد رفعت دعوى بتزويرها .
(طعن رقم ١٠٤٦ سنة ١١ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٢١)

٣١١ - تحرير المضر او الصراف محضرا يشتر فيه واقعة الاختلاس
فى يوم حصولها غير لازم فى اثبات جريمة اختلاس المحجوز .

* لا حرج على المحكمة فى ان تستند فى ادانة المتهم باختلاس
الحاصلات المحجوزة اداريا الى اقوال الصراف فى التحقيق ، وما شهد بهفى
الجلسة ، من انه طلب معاينة المحجوزات يوم البيع فلم يجدها ولو لم

يعمل محضرا بذلك لانه يكفى ان تقتنع هي بحصول المعاينة بالفعل ولا شأن للحكمة النقض بها في ذلك .

(طعن رقم ١١٦ سنة ١٢ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٢١)

٣١٢ - اثبات واقعة الفعل المكون لجريمة اختلاس المحجوز خاضع للقواعد العامة .

* لا يلزم في جريمة اختلاس المحجوز ان تثبت واقعة الفعل المكون لها بمحضر يحرره موظف معين ، بل ان اثبات هذه الواقعة خاضع للقواعد العامة ، فيجوز للمحكمة ان تعتمد في ثبوتها على أى دليل او قرينة ، واذا امتن اثبتت المحكمة وقوع الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى على المتهم فانها لا تكون ملزمة بان ترد في حكمها على ما ادفع به هذا المتهم من ان محضر التبديد باطل لانه لم يحرر بمعرفة موظف له صفة الضبطية القضائية .

(طعن رقم ١٨٢٢ سنة ١٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٢٢)

٣١٣ - تحرير المحضر او الصراف محضرا يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها غير لازم في اثبات جريمة اختلاس المحجوز .

* لا يشترط في اثبات جريمة اختلاس المحجوز ان يحرر المحضر او الصراف محضرا يثبت فيه واقعة الاختلاس في يوم حصولها بل يكفى - كما هو الحال في سائر الجرائم - ان تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل او قرينة مما يقدم اليها في الدعوى فمما دامت المحكمة قد اثبتت على المتهم مقارفته للواقعة الجنائية التي ادانتها من اجلها ، وفكرت الادلة التي استخلصت منها ذلك ، فان عدم تحرير محضر عن التبديد لا يجديه .

(طعن رقم ١٨٥٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٦/١١/١٩٢٢)

٢١٤ — عدم التزام الحارس بنقل الأشياء المحجوزة من محلها إلى السوق أو إلى محل أصلح لبيعها فيه .

* أن عدم ملزومية الحارس بنقل المحجوز إلى السوق ليست علة تجنب مصاريف نقل المحجوز فقط ، فإن مطالبته بأن يذهب بالمحجوز إلى جهة أخرى غير التي حصل فيها الحجز تقتضى بطبيعة الحال أن يتحمل في ذلك ، فضلا عن المصاريف ، عناء ومشقة وغير ذلك مما لا شأن له بالحراسة ولا بواجباتها وأن فالحكم الذي يؤسس ادانة المتهم على عدم نقله المحجوزات إلى السوق ، لا يأخذ بما دفع به من أنه ليس مكلفا بذلك قائلا أن محل هذا الدفع هو أن يكون نقل المحجوزات مما يكلف الحارس مصاريف نقل يكون حكما خاطئا متعينا نقضه .

(ملعن رقم ٥٠٠ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٢/٨)

٢١٥ — جريمة اختلاس المحجوزات تتم بوقوع الفعل المكون لها .

* أن جريمة اختلاس المحجوزات ، كسائر الجرائم ، تتم بوقوع الفعل المكون لها . فتصرف الحارس في المحجوز لمنع التنفيذ عليه تقع به هذه الجريمة ، ويجب اعتباره مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية . أما المطالبة بتقديم المحجوز مع ثبوت سبق التصرف فيه من الطالب بتقديمه فذلك لا يصح عده مبدأ للسقوط بإدّام المحجوز معينا بالذات وليس من المثبتات التي يقوم بعضها مقام بعض والتي توضع على أن اختلاسها يتم بالعجز عن ردها عند المطالبة بها .

(ملعن رقم ٥١٨ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٢/٨)

٢١٦ — جواز استناد المحكمة في اثبات علم المتهم في جريمة اختلاس المحجوزات بأن الأشياء التي اختلسها محجوزة من اقوال الحارس .

* أنه لما كانت المحكمة في المواد الجنائية لها — بحسب الأصل — أن تستخلص جميع الحقائق القاتونية من أى دليل تطمئن إليه ، ولما كان

القانون ليس فيه من نص يقتضى الخروج على هذه القاعدة في صدد اثبات علم المتهم في جريمة اختلاس المحجوزات بأن الاشياء التي اختلسها محجوزة ، فانه يصح للمحكمة ان تستند الى اقوال الحراس في هذا العلم ، ولا يجوز القول بأن اثباته لا يكون الا بالكتابة .

(طعن رقم ٦٠٧ سنة ١٣ في جلسة ١٩٤٣/٢/٢٢)

٣١٧ - المدة التي ينقضى فيها الحق في اقامة الدعوى الجنائية في جريمة الاختلاس ، انما تحسب من يوم وقوع الاختلاس لا من يوم الحجز .

✽ انه لما كانت المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية تبدأ في كل جريمة من وقت وقوعها ، ولما كانت جريمة خيانة الامانة لا تختلف في ذلك عن غيرها الا من جهة ما تواضع عليه من انها اذا كانت متعنة بمثلثات فان فعل الاختلاس انما يقع بعجز المتهم عن رد الامانة عند المطالبة بها ، ولما كان اختلاس المحجوزات - حتى ما هو منه معبر في حكم خيانة الامانة - لا يصح فيه ما قالوا به في جريمة خيانة الامانة من التفريق بين المثلثات والقييمات من الاموال ، لان توقيع الحجز على مال - مهما كان نوعه مثليا او قيميا - يترتب عليه ، ويجب ان يترتب عليه ، ان يبقى هذا المال المحكى عنه في محضر الحجز بعينه على ذمة السلطة التي امرت بالحجز ، اذ الحجز في لغة القانون معناه وجوب اقساء الشيء المحجوز كما هو وبالحالة التي هو عليها وحظر تغييره ولو بمثله لنفاه ذلك مع الغرض الذي شرع الحجز من اجله - لما كان ذلك فان التصرف في المحجوز يجب دائما اعتباره مبدأ لسريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية في جريمة اختلاس المحجوز ولا دخل في هذا المقام للمطالبة التي تكون محل اعتبار في صدد جريمة خيانة الامانة اذا تعلققت بنقود او غيرها من صاحب الامانة هي في قبعتها دون ذاتها فلا يمس من وراء رد مثلها اي الاموال التي يقوم بعضها مقام بعض حيث يصدق القول بان مصلحة صاحب الامانة هي في قيمتها دون ذاتها فلا يمس من وراء رد مثلها اي ضرر ، خلافا لما هو الحال في الحجز فان المصلحة تكون متعنة بعين الشيء المحجوز كما مر القول .. واذا كانا كان التهم قد تصرف في المحجوز ، وكان تصرفه حصل خلال سنة ١٩٣٦ ، ولم تبدأ اجراءات

النحقيق فى الدعوى الا بعد مطالبته بالحجوزات فى سنة ١٩٤١ ، فان الجريمة تكون قد وقعت بذلك التصرف ، ويكون انن من الواجب عد تاريخه مبدا لمدة سقوط الدعوى العمومية .

(طعن رقم ٦١٨ سنة ١٣ فى جلسة ١٩٤٣/٢/٢٢)

٣١٨ — حق المدين فى بيع المحصول المحجوز اداريا نظير الاموال الاميرية
الاميرية ينعدم بالحجز على ذات المحصول حجزا قضائيا .

* أن حق المدين فى بيع المحصول المحجوز اداريا نظير الاموال الاميرية ينعدم بالحجز على ذات المحصول حجزا قضائيا فان هذا الحجز يقتضى من الحارس ألا يتصرف فى المحجوز لاي سبب من الاسباب .

(طعن رقم ٧٥٢ سنة ١٣ فى جلسة ١٩٤٣/٢/٢٩)

٣١٩ — عدم التزام الحارس بنقل الاشياء المحجوزة من محلها الى السوق او الى محل اصلح لبيعه فيها .

* أن الحارس غير ملزم قانونا بنقل المحجوز من محل الحجز الى اى مكان آخر يكون قد عين لبيعه فيه . وأذن فعدم قيامه بالنقل لا يصح عده امتناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ عليه مكونا للركن المادى لجريمة اختلاس الاشياء المحجوزة . ولا يقلل من هذا النظر أن يكون الحارس قد تعهد بنقل المحجوز فان مثل هذا التعهد لا يصح فى القانون اعتبار عدم احترامه مكونا لجريمة ، لانه اخلال باتفاق لا بواجب فرضه القانون .

(طعن رقم ٨٢٥ سنة ١٣ فى جلسة ١٩٤٣/٤/٥)

٣٢٠ — جريمة اختلاس المحجوزات تتم بوقوع الفعل المكون لها .

* أن تاريخ محضر الحجز ليس هو تاريخ وقوع الفعل المكون لجريمة الاختلاس .. فمتى كان وصف التهمة التى أعلن بها المتهم قد

تضمن ان الاختلاس وقع في تاريخ معين ، ولم يعترض المتهم على ذلك امام محكمة الموضوع . واخذ الحكم بهذا الوصف مثبتا أن الاختلاس وقع في التاريخ المذكور بوصف التهمة ولم يرد فيه ما يفيد انتفاء الدعوى العمومية بضى المدة ، فلا يكون للمتهم ان يتمسك امام محكمة النقض بسقوط الحق في اقامة الدعوى ، اذ ان تعيين تاريخ الجريمة متعلق بالموضوع .

(طعن رقم ١٢٤٧ سنة ١٢ قى جلسة ١٩٤٣/٥/٢٤)

٣٢١ — اعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة محله الا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق .

* ان اختلاس الاشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاختلاس . ولذا يجب ان يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ولو كان الحاجز لم يعلم بوقوع الاختلاس اذ علم المجنى عليهم ليس شرطا في تحقق الجرائم ووقوعها . واعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة محله الا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق . ولا شك ان تعيين يوم وقوع الجريمة من شأن قضاى الموضوع ، الا انه اذا كان قضاؤه في ذلك غير مستمد من الواقع الثابت في الدعوى بل مبنيا على اعتبارات قانونية صرفة فان حكمه يكون خاضعا لمراقبة محكمة النقض .

(طعن رقم ٧٧٨ سنة ١٤ قى جلسة ١٩٤٤/٣/٢٧)

٣٢٢ — الاعفاء من العقوبة المتصوص عليه في المادة ٣١٢ عقوبات لا يسرى على جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها .

* لا تسرى على جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليهما احكام المادة ٣١٢ الخاصة بالاعفاء من العقوبة .

(طعن رقم ١٤٦١ سنة ١٥ قى جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠)

٢٢٢ — المدة التى ينتقضى فيها الحق فى اقامة الدعوى الجنائية فى جريمة الاختلاس انما تحسب من يوم وقوع الاختلاس لا من يوم الحجز .

✽ المدة التى ينتقضى فيها الحق فى اقامة الدعوى الجنائية فى جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة انما تحسب من يوم وقوع الاختلاس لا من يوم الحجز .

(ملحق رقم ١٦٤٨ سنة ١٨ ق جلسة ١٠/٢٥ ١٩٤٨)

٢٢٤ — عدم التزام المحكمة الجنائية وقف الدعوى حتى يقضى فى قيمة دليل من الادلة المطروحة عليها من جهة اخرى .

✽ القاضى فى المواد الجنائية غير ملزم — بحسب الاصل — وقف الدعوى حتى يفصل فى دعوى مدنية او متعلقة بها « فاذا دفع الحارس فى دعوى اختلاس المحجوز بانه سلم المحجوز للمدين وان هذا باعه ووفى الحاجز دينه وان المدين رفع دعوى ببراءة ذمته من الدين، وطلب التأجيل حتى يفصل فى دعوى براءة الذمة ، فعرض القاضى لهذا الدفاع وفنده وادان الحارس فى جريمة الاختلاس ، فانه لا يكون قد اخطأ .

(ملحق رقم ١٦٤٢ سنة ١٨ ق جلسة ١٠/٢٥ ١٩٤٨)

٢٢٥ — عدم جواز بيع الاموال المحجوز عليها متى كان المدين قد قبل طلب تسوية ديونه شكلا امام لجنة تسوية الديون العقارية .

✽ أن المادة ١٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الذى حل محل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ بتسوية الديون العقارية قد نصت على أن « اللجنة فى أية حالة كانت عليها الاجراءات أن تقرر أن الطلب (طلب التسوية) جائز القبول وتنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويترتب على هذا النشر إيقاف بيع عقارات المدين وأمواله الاخرى حتى تفصل اللجنة نهائيا فى موضوع الطلب » . ومؤدى هذا النص أن الدائن ولو أن

له أن يوقع الحجز على أموال مدينه الذى قبل طلب تسوية ديونه شكلا وفاء لدينه ممنوع من اجراء بيع الاموال المحجوزة ، وانن فاذا كان الثابت بالحكم أن لجنة تسوية الديون العقارية قد قررت قبول طلب التسوية المقدم من المحجوز عليه من جهة الشكل وأن هذا القرار قد نشر بالوقائع الرسمية قبل الحجز ، فانه لا تصح ادانة المدين فى جريمة اختلاس هذا المحجوز على أساس ثبوت التبييد الفعلى بنصره فى المحجوز مع قيام الحجز .

(طعن رقم ١٢٢٧، سنة ١٩٨٠ فى جلسة ١٩٨٠/٥/٢٢)

٢٢٦ - اجراءات توقيع الحجز الادارى لصالح وزارة الاوقاف طبقا لاحكام المرسوم بقانون ٥٥ سنة ١٩٢٩ .

* أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٢٣ قد اجاز لوزارة الاوقاف ان يطلب توقيع الحجز طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ على أن يكون لها أن تنتدب من تشاء للحضور أثناء الحجز والبيع . وقد بين المرسوم بقانون المشار اليه هذه الاجراءات فى المادتين ٢ و ٣ وطبقا لما ورد بهاتين المادتين فانه متى كانت هذه الوزارة قد استصدرت امر ا كتابيا من المديرية بتوقيع الحجز الادارى وكان الحجز قد وقع ممن نددته المديرية لذلك ، كما أن هذا المندوب هو الذى قام باجراء البيع فى اليوم المحدد له ولم ترد وزارة الاوقاف على أن نددت من جانبها من يحضر البيع طبقا لما خوله القانون لها — فان هذه الاجراءات تكون قد تمت وفقا للقانون .

(طعن رقم ٨٤٩ سنة ٢١ فى جلسة ١٩٥١/١٠/١٢)

٢٢٧ - عدم التزام الخارس بنقل الاشياء المحجوزة من محلها الى السوق أو الى محل اصلح لبيعها فيه .

* أن الخارس غير مكلف قانونا أن ينقل المحجوز من محل الحجز الى أى مكان آخر يكون قد عين لبيعه فيه ، مما يلزم عنه أن مجرد عدم قبليه بالنقل لا يصح عده امتناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ عليه مكونا للركن المادى لجريمة الاختلاس .

(طعن رقم ١٢٥ سنة ٢٢ فى جلسة ١٩٥٢/٢/٤)

٣٢٨ - عدم التزام الحارس بنقل الأشياء المحجوزة من محلها الى السوق او الى محل اصلح لبيعها فيه .

* ان الحجز لا يلزم الحارس قانونا بنقل المحجوز من مكان انجز الى مكان آخر لبيعه فيه . واذا نادى الادانت المحكمة المتهم في جريمة تبديد المحجوزات لجرد عدم نقلها الى السوق في اليوم المحدد للبيع ، وكان حكمها بذلك خاليا مما يثبت تصرف الحارس في الاشياء المحجوزة مما لا يمكن معه عده مرتكبا لجريمة الاختلاس وكان الثابت ايضا أن المتهم لاقى بالدين المحجوز من اجله - فهذا الحكم يكون خاطئا ويتمين نقضه وتبرئة الطاعن .

(طعن رقم ٢٣٩ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٢٠)

٣٢٩ - منازعة المتهم في اصل الدين المحجوز من اجله لا تاتى لها في مسئولياته المترتبة على توقيع الحجز الذى دين بالاشتراك مع الحارس في عرقلة تنفيذه .

* ان منازعة الطاعن في اصل الدين المحجوز من اجله لا تاتى لها في مسئولياته المترتبة على توقيع الحجز الذى دين بالاشتراك مع الحارس في عرقلة تنفيذه .

(طعن رقم ٦٤٣ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٥/٢٥)

٣٣٠ - سداد المتهم للمبلغ المحجوز من اجله بعد وقوع الجريمة لا اثر له على قيامها .

* ان سداد المتهم للمبلغ المحجوز من اجله بعد وقوع الجريمة لا اثر له على قيامها .

(طعن رقم ٦٢٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١١/١)

٣٣١ - عدم التزام الصراف أو مندوب المبيع تحرير محضر خاص
بوقوع جريمة التبييد .

* القانون لا يوجب على الصراف أو مندوب البيع أن يحضر محضراً
خاصاً بوقوع جريمة التبييد التي لا تخضع لقواعد خاصة في الإثبات وإنما
يجوز إثباتها بكافة الطرق .

(ملحق رقم ٦٦٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٥)

٣٣٢ - عدم اشتراط توقيع احداً من شايف البلد لا على محضر
الحجز ولا على محضر التبييد .

* ان القانون لا يشترط توقيع أحد مشايخ البلد لا على محضر
الحجز ولا على محضر التبييد .

(ملحق رقم ١١٩٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٥٦)

٣٣٣ - سبق ارتكاب المتهم باحراز سلاح جريمة اختلاس محجوزات
المعاقب عليها بالمادة ٣٢٣ ع - عدم انطباق الظرف المشدد المنصوص
عليه في م ٢٦ / ٢ من ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص باحراز سلاح .

* أن جريمة اختلاس المحجوزات - وهي جريمة من نوع خاص
ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما أفصح
عنه ، فيكون معنى السرقة فيها حكماً لا يتجاوز دائرة الغرض الذي
فرض من أجله وترتيباً على ذلك فإنه لا محل لتطبيق ما نصت عليه
المادة ٣٢٣ عقوبات بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه
في المادة ٢٦ / ٢ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ معمدل القانون ٥٤٦
لسنة ١٩٥٤ والخاص باحراز السلاح .

(ملحق رقم ٢٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ من ١ ج ٨٤٢)

٣٣٤ - تصور وقوع الجريمة من الحارس دون المحجوز عليه المالك .

* رفع الدعوى العمومية على الحارس عن تهمة تبديد الاشياء المحجوز عليها - التي كانت تحت حراسته - لا يستتبع حتما رفعها على المدين المالك لتصور وقوع الجريمة من أحدهما دون الآخر .
(طعن رقم ١١١٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٩ س ١٠ ص ٨٦٢)

٣٣٥ - عدم جواز مصادرة المحكمة في تكوين عقبتها من الادلة السائغة .

* لا يصح للمتهم أن يصادر المحكمة فيما اطمانت اليه وعولت فيه على الادلة السائغة التي أوردتها ، فما يقوله المتهم من أن المحكمة لم تأخذ بدفاعه عن هلاك الدابتين المحجوزتين من قبل اليوم المحدد للبيع ، واطراحها للشهادتين اللتين قدمهما الى المحكمة تفيدان ذلك ، مردود بما أثبتته الحكم من أن اوصاف الدابتين المبينة بالشهادتين لا تتفق وتلك الاوصاف المبينة في محضر الحجز .
(طعن رقم ١١١٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٩ س ١٠ ص ٨٦٢)

٣٣٦ - عدم جواز اثارة الدفع بخلو محضر الحجز من تحديد ساعة للبيع لأول مرة أمام محكمة النقض .

* متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها أن الطاعن لم يثر في دفاعه خلو محضر الحجز من تحديد ساعة للبيع فلا يقبل منه اثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لانه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .
(طعن رقم ٦٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٨ س ٢٢ ص ٥٨٢)

إختلاس الألقاب والوظائف

اختلاس الاقالب والوظائف

٣٣٧ - مجرد انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تدخلا في الوظيفة .

* أن مجرد انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تدخلا في الوظيفة لما يقتضيه هذا التدخل من أعمال ايجابية تكون - بالاضافة الى ادعاء الصفة وانتحالها - الانتثات الذى قصد الشارع أن يكون محلا للعقاب ذلك هو الذى يستفاد من نص المادة ١٥٥ وتؤكدته المقارنة بين هذا النص ونص المادة ١٥٦ التالية لها . فان المادة ١٥٦ قد فرضت عقوبة اخف من العقوبة المقررة فى المادة ١٥٥ على لبس الكسى الرسمية ' وحل العلامات الخاصة بالوظائف ، واشترطت للعقاب أن يحصل ذلك علنا ، مع أن لبس السكوة او حمل الشارة هو بذاته انتحال ظاهر لصفة الموظف ، مما مفاده أن هذا الانتحال وحده ليس هو التدخل الوارد ذكره فى المادة ١٥٥ . واثن فتوقيع العقوبة الواردة بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات على من لم يقع منه اكثر من ادعائه كذبا انه مخبر يكون خطأ ، اذ هذا العمل لا عقاب عليه قانونا .

(طعن رقم ١٧٢٥ سنة ١٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٦)

٣٣٨ - انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تدخلا فيها الا اذا اقترن بمظاهر خارجية من شأنها تدعيم الاعتقاد فى صفة الجانى .

* ان انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تدخلا فيها الا اذا اقترن بعمل يعد افتثاتا عليها وهو يتحقق بالاحتتيال والمظاهر الخارجية التى يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد فى صفة الجانى وكونه صاحب الوظيفة التى انتحلها ولو لم يتم بعمل من أعمالها .

(طعن رقم ١٠٨٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥٤)

٢٣٩ - التداخل فى وظيفة عمومية - جريمة - مثال تتحقق به
اركائها .

* اذا كان الثابت من الحكم ان المبنى عليه رجل قروى من الريف
متقدم فى السن وان المتهم اعترض سبيله وانحرف به الى طريق فرعى
وزعم له انه مخبر ثم امره بابرار بطاقتة الشخصية واخراج ما يحمله
فى جيوبه من نقود واوراق فالتصاع المبنى عليه لهذا الامر اعتقاداً منه بأن
المتهم من رجال البوليس الذين لهم اتخاذ هذا الاجراء قانوناً - فان هذه
الانعمال والمظاهر ، تتحقق بها جريمة التداخل فى الوظيفة المنصوص
عليها فى المادة ١٥٥ من قانون العقوبات .

(طمى رقم ٢٩٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ من ١٢ ص ٨١٥)

اختلاس الأموال الأميرية والغدر

الفصل الاول - اختلاس الاموال الاميرية

الفرع الاول - الاختلاس .

الفرع الثاني - المال المختلس .

الفرع الثالث - صفة الجاني .

الفرع الرابع - تسبیب الاحكام .

الفصل الثاني - الاستيلاء بغير حق على مال للدولة .

الفرع الاول - الاختلاس .

الفرع الثاني - المال المختلس .

الفرع الثالث - صفة الجاني .

الفرع الرابع - تسبیب الاحكام .

الفصل الثالث - الاضرار العمدي بالمال العام .

الفصل الرابع - مسائل متنوعة .

الفصل الاول

اختلاس الاموال الاميرية

الفرع الاول - الاختلاس

٣٤٠ - الفرق بين خيانة الامة والاختلاس .

* ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٧ من قانون العقوبات هي من صور جريمة خيانة الامة المبينة في المادة ١٩٦ منه وانما الذي يميزها انما لا تقع الا من موظف عمومى او من فى حكمه على اموال فى عهده بحكم وظرفته سواء اكانت اميرية ام خصوصية ، فكل مبلغ يستلمه الصراف بوصفه صرافا يعتبر بمجرد تسلمه اياه من الاوال الاميرية سواء ادرج هذا المال فى الاوراد او الدفاتر ام لم يدرج بها ، فاذا اختلسه فعليه انطبق على المادة ٩٧ ع .

(طعن رقم ١٥٨٢ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٢/٢٨)

٣٤١ - رد المتهم مقابل ما اضاعه من المال بعد تصرفه فيه لا يؤثر فى توافر نية الاختلاس .

* يكفى لتوافر نية الاختلاس المنصوص عليه فى المادة ٩٧ من قانون العقوبات ان يثبت الحكم ان الموظف المتهم تصرف فى المال الذى بعده على اعتبار انه مملوك له . ولا يؤثر فى توافر هذه النية رد المتهم مثال ما اضاعه من المال بعد تصرفه فيه .

(طعن رقم ٥٩٢ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٢/٨)

٣٤٢ - تحقق جريمة الاختلاس بمجرد توافر اركانها القانونية ولا يؤثر فيها ما يقع من الظروف اللاحقة .

* ان جريمة الاختلاس تتحقق وتتحدد بمجرد توافر اركانها القانونية ، ولا يؤثر فى قيامها ما يلحق ذلك من ظروف . فاذا كان

الثابت أن المولين دفعوا الى محصل البلدية — بصفته مندوبا للحصول — الضرائب المستحقة عليهم للبلدية فاقتطعها ، فان هذه الضرائب أصبحت يتقاضى المحصل لها بصفته المفكورة اموالا اميرية يقع اختلاسها تحت نص المادة ٩٧ ع ، وتحصيل البلدية هذه الضرائب مرة اخرى من المولين على انفسهم لم يقوموا بسدادها لا يغير من طبيعة الجريمة التي ارتكبت فعلا ولا يقبلها من جنابة الى جنحة بالمادة ٢٩٦ ع .

(طمن رقم ٢٦٧ سنة ٧ ق جلسة ١٥/٢/١٩٣٧)

٣٤٣ — عدم ايداع الصراف الاموال المسلمة اليه قبل أن يختلسها لا تأثير له في قيام جريمة اختلاس اموال اميرية .

* ما دام المتهم قد حصل ، بصفته صرافا معينا من وزارة المالية ، اموالا من الاهالى على اعتبار أنها ضرائب مستحقة او اقتطاع بنك التسليف او اجور خفر ، فاقتطعها لنفسه ، ولم يوردها للخزانة ، وعجز عن ردها عجزا تاما ، فقد توافرت في فعلته هذه اركان جريمة اختلاس اموال اميرية . وكون الاموال المسلمة اليه لم تدخل الخزانة قبل أن يختلسها لنفسه لا تأثير له في قيام الجريمة ..

(طمن رقم ٩٥٦ سنة ٨ ق جلسة ٧/٢/١٩٣٨)

٣٤٤ — اختلاس الصراف الاموال التي سلمت اليه لتوريدها الخزانة يقع تحت نص المادة ١١٢ ع ولو كان تسليمها لم يحصل الا بهتضى ايضاات عرفية ولم تورد قيمتها في الاوراق الرسمية .

* المبالغ التي تسلم الى صراف القرية بسبب وظيفته لتوريدها الخزانة سددا للاموال الاميرية يقع اختلاسها تحت نص المادة ٩٧ ع قديمة و ١١٢ ع جديدة ولو كان تسليمها لم يحصل الا بهتضى ايضاات عرفية ولم تورد قيمتها في الاوراق الرسمية .

(طمن رقم ٨٤ سنة ٩ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٣٨)

٢٤٥ - تحقق جريمة الاختلاس بمجرد توافر أركانها القانونية ولا يؤثر فيها ما يقع من الظروف اللاحقة .

* ان الجريمة تنحدد وتتحقق بتوافر أركانها القانونية ولا يؤثر فيها ما يقع من الظروف اللاحقة . فاقترضت الحكومة من المولين مطلوباتها بعد ان كانوا قد دفعوها الى منسوب التحصيل الذي اختلسها - ذلك لا يقدم ولا يؤخر في ثبوت جنائية الاختلاس أموال الحكومة .

(طعن رقم ٦٥٢ سنة ١٥ ق جلسة ١٢/٢/١٩٤٥)

٢٤٦ - المطالبة بالمال المختلس ليست شرطا لتحقيق الجريمة .

* يكفى لقيام جريمة الاختلاس ان يضيف المختلس الشيء الذى سلم اليه الى ملكه ويتصرف فيه على اعتبار انه مملوك له ولو لم يطالب به اذ المطالبة ليست شرطا لتحقيق الجريمة . فمتى توافرت هذه الاركان حق العقاب حتى ولو رد المختلس الشيء او قيمته لان الظروف التى قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفى قيامها ولا تؤثر في كيانها .

(طعن رقم ٤٨٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٥/١/١٩٥٢)

٢٤٧ - تسوية المادة ١١٢ ع في نصها بين الاموال الاميرية والخصوصية وجعلها المبرة بتسليمها الى المتهم او وجودها في عهده بسبب وظيفته .

* ان المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد سموت في نصها بين الاموال الاميرية والخصوصية وجعلت المبرة بتسليمها الى المتهم او وجودها في عهده بسبب وظيفته . واذا كان الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة تتحقق متى كانت الاموال قد سلمت الى المتهم بصفته ولو كان لم يقيد بها في خزانته او لم يحرر عقود الزواج التى دفعت هذه الاموال رسوما عنها ..

(طعن رقم ٤٥٢ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٥٢)

٢٤٨ - تسلم مندوب حسابات ادارة الفلاح فى فحص عطاءات انشاء مركز اجتماعى بوصفه هذا تأمين من مقاولين لمقتضى ايصالات موقع عليها منه واختلاسه لها تتحقق به جنابة الاختلاس المتصوص عليها فى المادة ١١٢ ع .

✽ ان تنظيم المراكز الاجتماعية يخضع لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن تنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وقد نص فى المادة الثانية منه على ان « لوزارة شئون الاجتماعية حق الاشراف المالى والتفتيش على الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية للتثبت من ان غلة اموالها وما تجمه من اشتراكات وتبرعات يصرف فى اوجه البر او فى الاغراض الاجتماعية المحددة فى لائحة نظامها الاساسى » كما يخضع تنظيم المراكز الاجتماعية المذكورة ايضا لقرار وزير شئون الاجتماعية صادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٤٧ تنفيذا للقانون والذى « جعل ادارة الفلاح مخصصة بالاشراف على الوسائل المؤدية الى اصلاح قرية باقامة جمعيات المراكز الاجتماعية وجمعيات اصلاح الرىفى التى تعمل بارشاد موظفى الادارة وتوجيههم وجعل تسجيلها من اختصاص هذه الادارة التى تشرف عليها من النواحي الادارية والمالية والفنية » كما ان المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بشأن انشاء ديوان المحاسبة جعلت من اختصاص الديوان « مراجعة حسابات وزارة الاوقاف وحسابات الجهات ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة وحسابات مجالس المديرىات والمجالس البلدية والمحلية والقروية وكل هيئة اخرى تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة اما بطريق الاعانة او لغرض الاستثمار » ويتضح من ذلك ان تدخل ادارة الفلاح فى فحص عطاءات انشاء المراكز الاجتماعية يحصل بمقتضى الحق المخول لها فى القانون وان تشكيل لجنة فحص العطاءات يكون مستندا الى هذا الحق فاذا تسلم مندوب الحسابات فى فحص العطاءات بوصفه هذا تأمين لانشاء مركزين اجتماعيين من مقاولين . بمقتضى ايصالات وقع عليها منه ومختومة بخاتم الدولة واختلاسا شأن تسلمه للمبالغ المختلصة يكون قد تم طبقا لاختصاصه الوظيفى وبسبب الوظيفة مما تتحقق به جنابة الاختلاس المتصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات ولا يؤثر فى ذلك كون المال المختلس مالا خاصا .

٣٤٩ - تحقيق القصد الجنائي في جريمة الاختلاس بانصراف نية الحائز للمال الى المتصرف فيه .

* القصد الجنائي في جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات يتحقق بانصراف نية الحائز للمال الى المتصرف فيه .
(طعن رقم ١١٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥٥)

٣٥٠ - مجرد تسلم المال يكفي لتحقيق جريمة الاختلاس .

* ان جنائية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كانت الاموال قد سلمت الى الصراف بصفته هذه ولو لم يقيد بها في دفاتر او لم يعط وصولات لن سلموها اليه .
(طعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١/٥/١٩٥٥)

٣٥١ - جريمة اختلاس مهمات حكومية تتم بمجرد اخراج المهمات من المخزن الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها .

* ان جريمة اختلاس مهمات حكومية تتم بمجرد اخراج المهمات من المخزن الذي تحفظ فيه بنية اختلاسها .
(طعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ٧/٦/١٩٥٥)

٣٥٢ - الاختلاس المذكور في م ١١٢ ع - معناه - تصرف الحائز في الشيء المملوك للغير منتويا اضافته للملكة .

* الاختلاس المذكور في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ يعني تصرف الحائز في الشيء المملوك للغير منتويا اضافته الى ملكه . ويقع الاختلاس تامة متى وضحت نية الاختلاس في أنه يتصرف في الشيء الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه .

(طعن رقم ٦٧٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥/٦/١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٥٢)

٣٥٣ - قيام المتهم بسداد المبلغ المختلس لا يمنع من وجوب الحكم بغرامة مساوية لقيمة ما اختلس وإن كان يعفى من الحكم بالرد .

* تقضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بوجوب الحكم بعسكرة مساوية لقيمة ما اختلس ولا يؤثر في ذلك قيام المتهم بسداد المبلغ المختلس فإن ذلك يعفيه من الحكم بالرد الذي يلزم به طبقا لنص المادة المذكورة .
(طعن رقم ١٥١١ سنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ١٣٢)

٣٥٤ - النص في لائحة النقل المشترك بانذار المختلس أو منحه مهلة - لا اثر له في قيام الجريمة متى توافرت عناصرها .

* لا يؤثر في مسئولية المتهم في جنائية الاختلاس مبادرته بسداد العجز ، كما لا يفيد الاستناد الى ما ورد بلائحة النقل المشترك - وهي لائحة ادارية تنظيمية - من انذار المختلس ومنحه مهلة - لا يفيد الاستناد الى ذلك لانه ليس من شأن ما جاء بتلك اللائحة أن يؤثر في مسئولية المتهم الجنائية عن الجريمة التي ارتكبها متى توافرت عناصرها القانونية في حقّه .

(طعن رقم ١٠٤ سنة ٢٨ ق جلسة ٥/٥/١٩٥٨ س ١ ص ٤٥٠)

٣٥٥ - تتحقق جنائية الاختلاس التصوص عليها في م ١١٢ ع متى ثبت تصرف الموظف في المال الذي بمهنته على اعتبار أنه مملوك له .

* تتحقق جنائية الاختلاس التصوص عليها في المادة ١١٢: من قانون العقوبات متى ثبت أن الموظف تصرف في المال الذي بمهنته على اعتبار أنه مملوك له ولا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه .

(طعن رقم ٧٩٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٥٨ س ٩ ص ٦٩٨)

٢٥٦ - تتم جريمة الاختلاس بمجرد اخراج الموظف العمومي المهات الحكومية من المكان الذى تحفظ فيه بنية اختلاسها .

* متى كانت واقعة الدعوى كما اثبتها الحكم تخلص فى أن الطبيب شاهد المتهم وهو ممرض بالمستشفى يحمل فى يديه لفافتين فى طريقه نحو باب الخروج فاستتراب على الأمر وأمره بفتحها فوجد بداخلها بعض الأدوات والمهات الطبية ، فان جريمة الاختلاس تكون قد تمت ، ذلك أن جريمة الاختلاس تتم بمجرد اخراج الموظف او المستخدم العمومي للمهات الحكومية من المخزن او المكان الذى تحفظ فيه بنية اختلاسها .

(طمن رقم ٩١٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧٤٢)

(طمن رقم ١١٦٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ص ١٠٢)

٣٥٧ - عقوبة الغرامة النسبية فى جريمة الاختلاس - انطباقها على الجريمة التامة دون الشروع فيها .

* اعلن المشرع صراحة بليزاده المادة ٤٦ من قانون العقوبات أنه يرى عقاب الشروع فى الجريمة بعقوبة غير عقوبة الجريمة الاصلية ، ولو شاء أن يلحق بالمحكوم عليه فى الجريمة الشروع فيها عقوبة الغرامة النسبية التى يقضى بها فى حالة الجريمة التامة لنص على ذلك صراحة فى المادة ٤٦ سالفه الذكر ، ومن ثم فان جريمة الشروع فى الاختلاس لا تقتضى توقيع عقوبة الغرامة على مرتكبها ..

(طمن رقم ٩١٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧٤٢)

(طمن رقم ١٢٣٧ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)

٣٥٨ - تتم جريمة المادة ١١٢ ع بتغير نية الحائز وتحويل حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ولو لم يتم التصرف فعلا بعد تحريك الحيازة - لا اثر لذلك فى المسؤولية عن الجريمة .

* كان مراد الشارع عند وضع نص المادة ١١٢ عقوبات هو فرض العقاب على عبث الموظف بالائتمان على حفظ الشيء الذى وجد بين يديه

بمقتضى وظيفته - وهذه الصورة من الاختلاس هي صنورة خاصة من صور خيانة الأمانة - لا شبهة بينها وبين الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة - فالاختلاس هناك يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنية تملكه - أما هنا فالشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية ثم تصرف نية الحائز الى التصرف فيه على اعتبار انه مملوك له ، ومتى تغيرت هذه النية لدى الحائز وحول حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك وجبت جريمة الاختلاس تامة - وان كان التصرف لم يتم فعلا - فاذا قتل الحكم « أن المتهم وزميله بصفتها مستخدمين عموميين بإدارة البوليس الحربى بالقوات المسلحة نقلا فعلا جزءا من البطاريات - المسلمة اليهما بسبب وظيفتهما لنقلها من الدل الكبير الى ادارة البوليس الحربى بالقاهرة - والنس كالت موجودة أصلا في السيارة الى منزل شقيق المتهم الاول ، وهذا التصرف من جانب المتهمين واضح الدلالة في انهما التويا اختلاسها وتملكها والاحتفاظ بها لنفسيهما وقد كاشف أولهما الشاهد الاول بذلك وطلب اليه مشاركة أخيه في التصرف فيها واقتسام ثمنها وقد رفض هذا الشاهد العرض » . ما تاله الحكم من ذلك يكفى لثبوت التغير الطارئ على نية الحيازة ويكون الحكم صحيحا اذ وصفت الواقعة بأنها اختلاس تام لا ينفي فيها العدول بعد تمام الجريمة وتام تحقيقها المسؤولية ولا يمنع من العقاب .

(طعن رقم ١١٦٦ سنة ١٨ ق جلسة ١١/١٧/١٣٥٨ س ٩ ص ٩٢٥)

٣٥٩ - استلام كاتب التحقيق المادة المخدرة ليحرزها - استبداله بها غيرها بغير علم المحقق - فعل يتحقق فيه جنابة اختلاس حرز المادة المخدرة وجناية احراز المخدر في غير الاحوال التي بينها القانون .

* اذا كان الحكم قد اثبت بالادلة السائفة التى اوردتها - أن المتهم الاول - وهو يشغل وظيفة سكرتير نيابة - تسلم بحكم وظيفته وبصفته كاتباً للتحقيق الذى يجرى في جنابة - من المحقق المادة المخدرة لتحرizها فاختلسها بأن استبدل بها غيرها بغير علم المحقق وسلمها للمتهم الثانى الذى اسرع في الخروج بها وأخفاها ، فان هذا الفعل يتحقق فيه مظهران قانونيان : جنابة اختلاس حرز المادة المخدرة - وجناية احراز المخدر في غير الاحوال التى بينها القانون .

(طعن رقم ١١٢٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٤٩)

٣٦٠ - لا يصح تحدى المتهم فى جريمة اختلاس اموال اميرية بحد
المادة ٦٣ ع - اداء الموظف لواجبه لا يمتد الى الجريمة .

* بما يقوله الطاعن خلافا بعلته مسئوليته عن جريمة اختلاس اموال
اميرية طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات لانه انصاع لرغبة رئيس
المتهم الاول - هذا القول مردود بان فعل الاختلاس الذى اسد السب
ودانته الحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الاجرام فيه واضحة به
لا يشفع الطاعن بما يدعيه من عدم مسئوليته - بل ان اقتضاه علم
ارتكاب هذا الفعل يجعله اسوة بالمتهم الاول فى الجريمة ، فضلا عن ذلك
فان الذى يبين من الاطلاع على محضر الجلسة ان الطاعن لم يثر هذا الدافع
امام محكمة الموضوع حتى تستطيع التثبت من حقيقة الصلة التى تربط
بالمتهم الاول بصفة هذا الاخير رئيسا له .

(لمن رقم ١٧٧٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١١/٤/١٩٦٠ من ١١ ص ٢٢٧)

٣٦١ - اختلاس اموال اميرية - ما يكفى لقيام الجريمة .

* لا يشترط لقيام جنائية الاستيلاء بغير حق على مال للدولة
النصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٩
لسنة ١٩٥٣ ، صفات خاصة فى الموظف العمومى ، كالتى اشترطت
المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا أن يكون المال قد سلم اليه بسبب
وظيفته ، بل يكفى أن يكون الجانى موظفا عموميا أو من فى حكمه طبة
للمادتين ١١١ و ١١٩ من القانون سالف الذكر - وأن يكون المال الذى
استولى عليه بغير حق مملوكا للدولة .

(لمن رقم ١٩٩ سنة ٣١ ق جلسة ٢/٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٢٢٨)

٣٦٢ - جريمة اختلاس اموال اميرية - شرط قيامها .

* فرض القانون العقاب فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات علم
عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته وانصراف
نيته باعتباره حائزا له الى التصرف فيه على اعتبار انه مملوك له .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم « أمث مخازن بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي » أنه حول حيازة بعض الاسمدة التي كانت في عهده من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، فان جريمة اختلاس الاموال الاميرية المسندة اليه تكون قد تمت وأن كان التصرف في تلك الاموال المختلسة لم يتم .

(طعن رقم ٢٠٤٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ١٣ ص ٩٣)

٣٦٣ — ما يكفي لقبام جريمة الاختلاس .

* أراد الشارع عند وضع نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات فرض العقاب على عبث الموظف بالائتمان على حفظ المال أو الشيء المقوم به الذي وجد بين يديه بمقتضى وظيفته ، فهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شبيهة بينها وبين الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة — فالاختلاس في هذا الباب يتم باننزاع المال من حيازة شخص آخر خلصة أو بالقوة بنية تملكه ، أما في هذه الصورة فالشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية ، ثم تنصرف نية الحائز الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، وبني تفرقت هذه النية لدى الحائز على هذا الوضع بما قارفه من أعمال مادية — وجدت جريمة الاختلاس تامة ، ولو كان التصرف لم يتم فعلا .

(طعن رقم ٢٧٧٢ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ من ٢٢ ص ٣٢٩)

٣٦٤ — مثال لواقعة لا تتحقق معها جريمة اختلاس .

* لما كان الحكم قد أثبت — بما ساقه من أدلة سائغة اطمانت اليها المحكمة — أن المتهم الاول بما قارفه من أعمال مادية كشفت بجلاء عن أن نيته قد انصرفت فعلا الى تحويل حيازته للبنزين الذي كان في عهده من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، وتحققت بذلك جنسية اختلاس الاموال الاميرية في حقه قبل أن يسهم الطاعن بنشاطه في احتجاز البنزين المتحصل من هذه الجنابة في الوعاء الذي أعده لهذا الغرض ،

فإن وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس يجاهى التطبيق الصحيح للقانون ، ذلك بأن مؤدى ما أورده الحكم في مدوناته يكون في حق الطاعن مساهمة أصلية مستقلة عن جناية الاختلاس التي تمت فعلا وتحققت بكافة أركانها القانونية قبل أن يتدخل الطاعن بما قام به من نشاط إجرامى يمثل في الأعمال التنفيذية التي قارفها — والتي لا يصدق عليها وصف المساعدة في الأعمال المجزأة أو المنممة للجريمة ، مما يقصد به مجرد تقديم العون للفاعل الاصلى بأعمال سابقة أو معاصرة لنشاطه ويترتب عليها تحقق النتيجة الإجرامية المرجوة من ذلك التدخل — وإنما يصدق عليها وصف اخفاء أشياء متحصلة من جناية الاختلاس مع العلم بها .

(طعن رقم ٢٧٧٢ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ س ٢٢ ص ٢٢٩)

٣٦٥ — ماهية القصد الجنائى في الاختلاس .

* فرض القانون العقاب فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزا له الى النصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له. وهو معنى مركب من فعل ماضى — هو النصرف فى المال — ومن عامل ممنوى يقترب به — وهو نية اضعاء المال على ربه .

(طعن رقم ١٩٦٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦ س ١٧ ص ٤٩١)

٣٦٦ — جناية الاختلاس — قيامها — تسليم المال وضوع الاختلاس الى الجنائى بأمر من رؤسائه — كفايته لاعتباره مسئولا عنه .

* من المقرر أنه يكفى أن يكون المال موضوع الاختلاس المنصوص عنه فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات والتي يخضع الطاعن لحكمها بوصفه مستخدما بإحدى الشركات العامة طبقا للمادة ١١١ من القانون نفسه — قد سلم الى الجنائى بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولا عنه. ولما تسليم البضاعة المختلصة على الصورة التى أوردها الحكم واستغفلها من أفعال الشهود وسائر أدلة الدعوى يتلزم معه أن يكون الطاعن أمينا (١٢٩)

عليها مادام انه قد أؤتمن بسبب وظيفته على حفظها فانه اذا اختلسها عد مختلسا لاموال عامة مما نصت عليه المادة المذكورة وحق عقابه عن جناية الاختلاس بالعقوبة المخلطة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سالفه البيان . ومن ثم فان منازعة الطاعن حول حقيقة صفة كأمين للمخزن الذي جرت فيه واقعة الاختلاس ودعواه بأن لهذا المخزن أمينا آخر كان غائبا وأميना مساعدا وقع على اذن تسليم البضاعة الثالثة الذي كان تحت بصر المحكمة ، كل أولئك لا يجديهم مادام الحكم قد أثبت في حقه — أخذا بشهادة الشهود — انه كان مسئولا عن الرسالة موضوع الاختلاس بصفته من أمناء مخازن الشركة مما يوفر في حقه فضلا عن عنصر التسليم ، سبب الوظيفة صفة كأمين من أمناء الودائع .

(طعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١١٤)

٣٦٧ — ما يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس .

* يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعهده على اعتبار أنه مملوك له . ومتى ثبت ذلك في حقه فانه لا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه لان الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفي قيامها .

(طعن رقم ١٤٢١ سنة ٣٧ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠٥٠)

٣٦٨ — وجود عجز في الشيء الذي أؤتمن عليه المتهم ، لا ينفض قرين الاختلاس بمعناه القانوني .

* العجز في محتويات المخزن الذي أؤتمن عليه المتهم لا يعد قرين الاختلاس بما يتضمنه من اضافة المال الى ذمة المختلس بنية اضاعته على ربه، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذا اقتصر في التدليل على قيام الاختلاس من مجرد ضياع الشيء من المتهم دون أن يقدم لفقده تعليلا مقبولا ، وكانت

• تيمية هذا الشيء داخلة في حساب المبلغ الذى الزم المتهم برده ، فان الحكم يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(ملن رقم ٢٠٥٠ سنة ٣٧ فى جلسة ١٢/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٩٥)

٣٦٩ - تصرف الطاعن فى المال عهدته على اعتبار انه مملوك له
- اعتباره فاعلا اصليا فى جريمة الاختلاس .

* متى كان الطاعن بها قارنه من فعل ماذى قد تصرف فى المال عهدته على اعتبار انه مملوك له فانه يكون فاعلا اصليا فى جريمة اختلاس المال الامرى .

(ملن رقم ٢١٦ سنة ٢٨ فى جلسة ٢/٣/١٩٦٨ س ١٩ ص ٣١٢)

٣٧٠ - تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢
عقوبات .

* ان جنائية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان المال المختلس مسلما الى الموظف العمومى او من فى حكمه طبقا للمقتضى ١١١ ، ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته ، وبأن يضيف الجانى مال الغير الى ملكه وتتجه نيته الى اعتباره مملوكا له باى فعل يكشف عن نيته فى تملك هذا المال .

(ملن رقم ٧٥٩ سنة ٣٨ فى جلسة ١٠/٦/١٩٦٨ س ١٩ ص ٦٨٠)

٣٧١ - وجود المال تحت يد الموظف الصام او من فى حكمه -
شرط للتجريم فى حكم المادة ١١٢ عقوبات .

* من المقرر فى القانون انه لا يلزم لتجريم الاختلاس فى حكم المادة ١١٢ عقوبات سوى وجود المال تحت يد اى من الموظفين العموميين او من

في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ عقوبات ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو أن يوجد بين يديه بسبب وظيفته ، ويعتبر التسليم منتجا لآثره في اختصاص الموظف الفعليين بأهول به من رؤسائه .
 (طعن رقم ١٨٩٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ من ١٩ من ١٩٦١)

٣٧٢ - الاختلاس يقتضى إضافة المختلس لما في عهنته من مال إلى ملكه .

* أن الاختلاس يقتضى بطبيعته إضافة المختلس للمال المجهود إليه إلى ملكه بنية إضاعته على ملكه .
 (طعن رقم ١٨٩٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ من ١٩ من ١٩٦١)

٣٧٣ - تسليم المال إلى الموظف العام بسبب وظيفته لا بمناسبتها - شرط لقيام جنائية الاختلاس .

* أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لا تتحقق إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفة استنادا إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستندا من القوانين واللوائح فلا قيام لهذه الجريمة إلا إذا حاز الموظف المال المختلس بمقتضى وظيفته لا بمناسبتها فحسب .

(طعن رقم ١٦٢٣ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١١ من ١٩ من ١٩٦١)

٣٧٤ - ما يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ عقوبات .

* جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات سوى وجود الشيء تحت يد الموظف العمومي أو من في حكمه طبقا للمادة ١١١ من القانون المذكور ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو أن يوجد بين يديه بسبب

وظيفته ، كما يستوى أن يكون الشيء المختلس مالا عاما مملوكا للدولة ،
او مالا خاصا مملوكا لاحد الافراد لان العبرة هي بتسليم المال للجسائي
ووجوده في عهده بسبب وظيفته .

(طعن رقم ٢١٧١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢ من ٢٢ ص ٢١٢)

٢٧٥ - المال المختلس - المال العام والمال الخاص .

* من المقرر أن جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من
قانون العقوبات تتحقق متى كان الشيء المختلس مسلما الى الموظف
العمومي أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون
بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا عاما مملوكا للدولة أو مالا
خاصا مملوكا للأفراد ، لان العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في
عهده بسبب وظيفته .

(طعن رقم ٢٠٣٣ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ من ٢٢ ص ٢٦١)

٢٧٦ - اختلاس - ما يكفي للتدليل على قيامه .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بأدلة منتجة
أنه اختلس مادتى البتركس والسيفين من عبواتها التي كان يضع فيها
مكان ما يختلسه منها أحجارا وترابا ، وعين مبلغ ما اختلسه ، وحدد
قيمته ردا الى شهادة الخبراء مما له أصله التأت في التحقيق
الذى أجرته المحكمة في الجلسة ، ولا ينسازع الطاعن في شيء
منه فلا يجديهِ المجادلة في تعيين مقدار ما داخله الغش
وما لم يداخله ما دام هو يسلم في طعنه بما أثبتته الحكم تعيينا لمقدار
ما اختلس بأنه إذ أن الحكم اتخذ من ضبطه يقوم بالغش في مادتي
ال ... موضوع العجز دليلا على اختلاسه للقدر الناقص في عهده .

(طعن رقم ٢٠٣٣ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ من ٢٢ ص ٣٦١)

٣٧٧ — مناط العقاب على الاختلاس — وقت تسلم المال .

* ان المادة ١١٢ من قانون العقوبات اذ عسقت الموظف العمومي المأمور بالحصول بعقوبة الجنائية المغلظة الواردة فيها ، اذا اختلس مالا سلم اليه بمقتضى وظيفته وبصفته هذه ، فقد دلت على أن العبرة في تحقق الجنائية هي بالوقت الذي سلم اليه فيه المال على هذا الأساس ، فاذا كان قد تسلمه اثناء قيامه بالخدمة في جهة معينة ، ثم نقل منها ، فاختلس ما كان قد حصل بصفته الوظيفية المذكورة ، كان فعله جنائية مغلظة في الحالين بنص المادة المشار اليها ، الا اذا كانت يد المتهم قد تغيرت بعد ذلك من كونه 'مينا' اما الى كونه امينا خاصا فلا يندرج فعله نندد تحت هذا الوصف.

(لمن رقم ١٢٣٨ سنة ٣٩ في جلسة ١٩٦٩/١١/٢ س ٢٠ من ١٢١٢)

٣٧٨ — ما يلزم لتجريم الاختلاس .

* من المقرر في القانون انه لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ عقوبات سوى وجود المال تحت يد اى من الموظفين العموميين او من في حكمهم ، يستوى في ذلك ان يكون قد سلم اليه تسليما ماديا او ان يوجد بين يديه بسبب وظيفته . ويعتبر التسليم منتجا لاثره في اختصاص الموظف متى كان مأمورا به من رؤسائه ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله في حدود الاختصاص المقرر لوظيفته.

(لمن رقم ١٢٣٠ سنة ٣٩ في جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ من ١٤٨٤)

٣٧٩ — مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي — لا يكفي بذاته ان يكون دليلا على حصول الاختلاس .

* من المقرر ان مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن ان يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز ان يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية او لسبب آخر .

(لمن رقم ١٤٢٩ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ س ٢٤ من ١١٤)

٣٨٠ - ركن الاختلاس - استخلاصه من الالة المطروحة -
تقديري .

* من المقرر ان لحكمة الموضوع ان تستخلص من مجموع الالة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدي اليه اقتناعها مادام استخلاصها سائفا ومستندا الى دلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت بأدلة سائغة ان أمين المخزن لم يقصد بتسليم الواسمير الى الطاعن النخلي عن ملكيتها او حيازتها بل كان ذلك توصلا لضبطه بها شرع في سرقته ، فان مذهب اليه الحكم من نواغر ركن الاختلاس يكون صحيحا في القانون ، ويكون ما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قالة الخطأ في تطبيق القانون في غير محله ..

(طعن رقم ١٥٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ س ٢٤ ص ٤٩٢)

٣٨١ - مجرد الامتناع عن رد المال المختلس - بسبب وجود حساب معلق - لا يتحقق به أركان جريمة الاختلاس .

* من المقرر ان مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لوجود حساب معلق لا يتحقق به جريمة الاختلاس . ومتى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعا الى وجود حساب بين الطرفين فعلى المحكمة ان تقوم بفحص هذا الحساب وتصفيته وان تستجلى حقيقة كل ما قد يتقدم به المتهم من ادلة أو براهين على عدم اثتغال ذمته ، وذلك حتى تستطيع ان تحكم في موضوع التهمة المرفوعة امامها بالادانة أو بالبراءة .

(طعن رقم ١٦٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٨ س ٢٤ ص ٦٦١)

٣٨٢ - اختلاف جريمة الاختلاس المنصوص عليها بالمادة ١١٢ عقوبات في اركانها وعناصرها عن جريمة تسهيل الاستيلاء على مال للدولة أو احدى الشركات المساهمة المنصوص عليها بالمادة ١١٣ عقوبات .

* الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات تختلف في اركانها وعناصرها عن جريمة التسهيل للغير الاستيلاء بغير حق على

مال للدولة او احدى الشركات المساهمة المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من ذلك القانون — لما كان ذلك — وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بوصف انه بصفته موظفا عموميا من مأمورى التحصيل رئيس حسابات وصراف فرع الشركة العامة للإنشاءات بأسوان اخذت مبلغ ٢٢٩٦٦ ج و ٩٨٣ م من المبالغ المسلمة اليه بسبب وظيفته . وطأبت النيابة العامة عقابه طبقا للمواد ٤٠ ، ٤١ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات وقضى الحكم المطعون فيه بعمد اعمال المادة ٣٢ من هذا القانون بمعاقبته بالاشتغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبعزله من وظيفته وبإلزامه برد مبلغ ٢٠٩٣٧ ج و ٣٣٧ م وأورد فى اسبابه انه ثبت للحكمة ان الطاعن اخطئ ٢٢٨٣٧ ج و ٣٣٧ م من المبالغ المسلمة اليه وسهل لآخر الاستيلاء بغير حق على مبلغ ٧٠٠٠ ج من مال الشركة وعاقبه بالنسبة لهذه الواقعة الاخيرة بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات مثبتا فى مدوناته ان الحكمة لا ترى حاجة للفت نظر الدفاع اليها طالما انها كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة دون اضافة أية عناصر أخرى — فان التعديل الذى أجرته الحكمة فى التهمة ليس مجرد تغيير فى وصف الافعال المسندة الى الطاعن فى امر الاحالة مما تلك محكمة الجنائيات اجراءه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة وانما هو تعديل فى التهمة نفسها باضافة واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى اصلا ولم ترد فى امر الاحالة لا تملكه الا فى اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى وبشرط تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على هذا التعديل الجديد اذا طلب ذلك .. واذا كان ذلك . وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة من مرافعة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذى رفعت به الدعوى الجنائية بداءة دون ان تعزل الحكمة التهمة فى مواجهته او تلفت نظر الدفاع كى يعد دفاعه على اساسه ، فان الحكمة تكون قد اخلت بحقه فى الدفاع بما يعيب حكمها ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٧٠ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ من ٢٥ من ٣٢٢)

٢٨٣ — اختلاس الموظف المال المؤتمن عليه — صورة من صور خيانة الامانة . تمامه بالتصرف نيته الى التصرف فيه على انه مملوك له ولو لم يتم التصرف فيه بالفعل — ولو لم يكن المال قد سلم له تسليمها ماديا بل تسليمها معنويا ٣

* يبين من الرجوع الى اصل تشريع المادة ١١٢ من قانون العقوبات

المعدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣ ، وهي المقابلة للمادة ١٠٠ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣ ، والمادة ٩٧ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ ، والمادة ١١٢ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ ، أن هذا النص ظل على أصله من اشتراط أن تكون الاشياء مسلمة الى الموظف بسبب وظيفته ، وقد جاءت الصيغة الفرنسية لهذا الركن بعبارة :
Qui etaient ent e ses mains en vertu de ses fonctions

بما يعنى أن يكون الشيء بين يدي الموظف بمقتضى وظيفته ، وهو التعبير نفسه الذى استعمله المشرع الفرنسى عند صياغة المادة ١٦٩ من قانون العقوبات التى اخذت عنها المادة ١١٢ من قانون العقوبات المصرى ، وأن هذا التعبير من الشارع لآية على أنه لم يكن مراده عند وضع النص أن يجعل الاختلاس مقصورا على الحالة التى يكون فيها الشيء قد سلم الى الموظف تسليما ماديا ، وإنما أراد أن يجمع الى هذه الصورة الحالات التى يكون فيها عمل الموظف قد اقتضى وجود الشيء بين يديه ، وفرض العقاب على عبث الموظف بالائتمان على حفظ الشيء ، وهى صورة خاصة من صور خيانه الامانة لا شبه بينها وبين الاختلاس الذى نص عليه الشارع فى باب السرقة ، ذلك بأن الاختلاس فى هذه الحالة الاخيرة هو انتزاع المال من الحيازة بنية تملكه أما هنا فان الشيء فى حيازة الجانى بصفة قانونية ثم تنصرف نيته الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، فمتى وقع هذا التغيير فى نية الحائز استحالت الحيازة الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك وتوافرت جريمة الاختلاس تامة ، وإن كان هذا التصرف لم يتم فعلا . واذ كان ذلك وكان الشارع عند استبدال النص الحالى للمادة ١١٢ بالنص السابق ، لم يجعله مقصورا — كما كانت الحال فى النص السابق — على مأمورى التحصيل والمندوبين له أو الائماء على الودائع أو الصيارفة الموطنين بحساب النقود ، بل اطلق حكم النص ليشمل كل موظف عام يخلطس مالا مما تحت يده متى كان مسلما اليه بسبب وظيفته ، وهذا التعبير الأخير هو الذى كان مستقرا عند صياغة هذه المادة منذ أول وضعها ، وجاءت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ أنه رأى فى صياغة المواد الجديدة ما انتهت اليه لجنة تعديل قانون العقوبات فى مشروعها مع اضافة مواد أخرى يستكمل بها ما فات اللجنة استكمالها من نواحي النقص وتعديل بعض المواد الأخرى من مشروع اللجنة ليلانم روح العهد الحاضر وتحقيق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والامتناد والمحافظة على أموال الدولة وعدم التفريط فيها. فان تاويل التسليم المشار

اليه فى النص بالاخذ المادى وحده ، فيه تطبيق المدى الذى يشمل له لتطبيقه ، وهو ما لا يتفق مع الاتجاه الذى أفصح عنه المشرع فى المذكرة الايضاحية ولا مع ما قصده عند وضع النص من أن تجريم الاختلاس والمقالب عليه لا يستلزم — كما هو مبين فيما سبق — سوى وجود الشيء فى حفظ الموظف الذى عهد اليه به ، يستوى فى ذلك أن يكون قد سلم اليه تسليما ماديا أو أن يكون بين يديه بمقتضى وظيفته ولا يسع محكمة الاقتض وهو تعرض لتفسير المادة ١١٢ الا أن تشير كما سلف القول الى أن الاختلاس المذكور فى تلك المادة — باعتباره صورة خاصة من صور خيانة الامانة — يقع تاما متى وضحت نية الحائز فى أنه يتصرف فى الشيء الموكل بحفظه تصرف الملك لحرمان صاحبه منه .

(طعن رقم ٥٥٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢ من ٢٥ ص ٥٤٦)

الفرع الثانى — المال المختلس

٣٨٤ — امتداد كل نص قانونى شرع لحماية اموال الحكومة أو الدولة الى اموال مجالس المديرية والمجالس البلدية .

✽ لا فرق بين اموال الدولة بصفتها سلطة عامة مركزية وبين اموال مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها بصفتها سلطات خاصة محلية من حيث حماية القانون بهيئة واحدة لكل منهما اذ اموال الفريتين هى فى الجبله اموال الدولة ومخصصة للمنافع العامة فى الدولة .. ومجرد تمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية واستقلالها باموالها لتتفق فى المصالح العامة المحلية وعدم ضمان الحكومة المركزية لها فى نتائج تصرفاتها لا شيء من ذلك ينافى وصف كون اموال تلك الهيئات هى جزءا من اموال الدولة سمحت السلطات العليا فى الدولة لتلك الهيئات بجبايته واستبقته فى يدها لتنفق فى المصالح العامة المحلية . واذا نكل نص قانونى شرع لحماية اموال الحكومة أو الدولة يجب أن يمتد حكمه الى اموال تلك الهيئات . فالموظف الذى يدخل فى ذمته شيئا منها ينطبق عقابه على المادة ١٠٣ ع .

(طعن رقم ١٦٨٧ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٦/٦)

٢٨٥ - اعتبار الاموال التى يتسلمها الصراف من الاهالى لتوريدها الى خزانة الحكومة من الاموال الاميرية بمجرد تسليمها له .

* ان اختلاس الصراف للاموال المسلمة اليه بسبب وظيفته يعد دائما جنائية بمقتضى المادة ٩٧ من قانون العقوبات . فالمبالغ التى يتسلمها من الاهالى لتوريدها الى خزانة الحكومة ، سدادا للضرائب وغيرها مما هو مستحق لها ، تعتبر بمجرد تسليمها له من الاموال الاميرية ، ولو لم يحصل قيدها فى الدفاتر وتوريدها للخزانة . واثمان البذور المستحقة لبنك التسليف الزراعى ، وان كانت من الاموال الخصوصية ، فان اختلاسه اياها يعد جنائية ما دامت لم تسلم اليه الا بحكم وظيفته .

(طعن رقم ٢٤٥ سنة ٧ ق جلسة ١١/١/١٩٣٧)

٢٨٦ - الاموال المعاقب على اختلاسها بمقتضى المادة ١١٢ ع يستوى فيها ان تكون اميرية او غير اميرية وانما الذى يهم ان تكون قد سلمت للامور المختص بسبب وظيفته .

* الاموال المعاقب على اختلاسها بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات يستوى فيها ان تكون اميرية او غير اميرية وانما الذى يهم هو ان تكون قد سلمت للامور المختص بسبب وظيفته فاذا كلف مدير المطبعة الاميرية احد الموظفين فيها بتحصيل ثمن الاشياء التى تبيعها المطبعة ، وقام هذا الموظف بما كلف به ، ثم اختلس بعض الاموال التى حصلها ، فانه يستحق العقاب طبقا للمادة المذكورة . وذلك لانه ان لم يكن من مأبورى التحصيل فهو مندوب له ، ولان الاموال التى اختلسها - عمومية كانت او خصوصية - لم تسلم اليه الا بسبب وظيفته .

(طعن رقم ١٠٩٨ سنة ١١ ق جلسة ٢١/٢/١٩٤١)

٢٨٧ - الاموال المعاقب على اختلاسها بمقتضى المادة ١١٢ ع يستوى فيها ان تكون اميرية او غير اميرية وانما الذى يهم ان تكون قد سلمت للامور المختص بسبب وظيفته .

* ان جنائية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ ع تتحقق متى

كانت الاموال قد سلمت الى المتهم بصفته ولو كان لم يقيدها في دفاتر او لم يعط وصولات لمن سلموها اليه ، او كانت الحكومة حصلتها مرة اخرى من هؤلاء على اساس انها لم تصل خزانتها . ذلك بان المادة المذكورة تأخذ بالمقاب « كل من تجارى من مأمورى التحصيل .. الخ على اختلاس او اخفاء شيء من الاموال الاميرية او الخصوصية التى فى عهده ... الخ او اختلس شيئا من الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته ... الخ » . وهى بنصها هذا قد سوت بين الاموال الاميرية او بين الخصوصية ، وجعلت العبرة بتسليمهم الى المتهم او وجودها فى عهده بسبب وظيفته .
(طن رقم ١٧٦٨ سنة ١٦ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٦)

٢٨٨ — اعتبار الاموال التى يتسلمها الصراف من الاهالى لتوريدها الى خزانة الحكومة من الاموال الاميرية بمجرد تسليمها له .

* ان كل مبلغ يتسلمه الصراف لتوريده فى الاموال الاميرية يعتبر بمجرد تسلمه اياه من الاموال الاميرية ..
(طن رقم ١٢٧ سنة ٢٥ ق جلسة ٢١/٥/١٩٥٥)

٢٨٩ — اعتبار المال الذى يتسلمه مأمور التحصيل لتوريده بمسواء كان خاصا او عاما من الاموال الاميرية .

* كل مبلغ يتسلمه مأمور التحصيل لتوريده فى الاموال الاميرية سواء كان خاصا ام عاما يعتبر بمجرد تسليمه اياه من الاموال الاميرية .
(طن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥/٤/١٩٥٧ من ٨ ص ١١٨)

٢٩٠ — عدم تفرقة نص م ١١٢ ع بين الاموال الاديرية والاموال الخصوصية حتى سلمت الاموال للمتهم ووجدت فى عهده بسبب وظيفته .

* نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات صريح فى عدم التفرقة بين الاموال الاميرية والاموال الخصوصية ، وجعل العبرة بتسليم الاموال

الى المتهم ووجودها في معهته بسبب وظيفته — فلما كان الحكم حين ادين المتهم « معلون المحطة » — في جريمة الاختلاس — قد اثبت ان الاختساب الى اختطافها كانت قد سلمت اليه بسبب وظيفته ، فلا يكون الحكم قد اخل بحق المتهم في الدفاع — اذ هو لم يتحر صفة هذه الاختساب — هل في مملوكة للحكومة ام للانفراد .

(لمن رقم ٨٨٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢١ من ١٠ ص ٧٠١)

٢٩١ — منشور بنك التسليف رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥١ في احتساب نسبة العجز في القمح المسلم — لا محل للتحدي به متى اثبت الحكم وقوع اختلاس من امين شؤنة بنك التسليف في « لوتات » المهيئة عين صافي المقدار المختلس .

* اذا اثبت الحكم باذلة منطقية ان اختلاس القمح المسلم للمتهم بصفته امينا لشؤنة بنك التسليف وقع في اربعة « لوتات » وعين صافي المقدار المختلس ، فلا محل للبحث في مدى تطبيق المنشور رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥١ الصادر من بنك التسليف — في احتساب مقدار العجز — يستوى في ذلك ان يكون هذا المنشور قد قصد من اصداره ضبط قواعد حساب الوزن بين الحكومة وبين البنك — كما قرر الحكم — او انه يتضمن قواعد عامة تسري في حق موظفي البنك ومستخفيه ، كما يذهب المتهم .

(لمن رقم ٩٤١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٦ من ١٠ ص ٧١١)

٢٩٢ — انطبق نص م ١١٢ ع على اختلاس القمح المسلم الى المتهم بصفته امين شؤنة بنك التسليف ولصاحب الحكومة — يستوى في ذلك ان يكون القمح من محصول سنة ١٩٥٤ او من السنوات السابقة المدينة بالقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن .

* اذا كان ما استلمه المتهم من القمح تم بصفته امينا لشؤنة بنك التسليف ولصاحب الحكومة ، فيكون اختلاسه مما تطبق عليه المادة ١١٢

من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ — يستوى في ذلك أن يكون الفصح الذي سلم للبتهم من محصول سنة ١٩٥٤ أو من السنوات السابقة المبينة بالقرارات الوزارية صادرة في هذا الشأن .
(ملحق رقم ١٤١ سنة ٢٩ في جلسة ١٠/١٠/١٩٥٩ من ١٠ ص ٧٦١)

٢٩٢ — اختلاس الأموال الأميرية — ما يشترط في المال المختلس .

* لا يشترط في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون المال المختلس مالا أميريا ، بل يكفي أن يكون مملوكا للأفراد متى كان قد سلم للموظف بسبب وظيفته .
(ملحق رقم ٥٠٢ سنة ٣١ في جلسة ٢٦/٦/١٩٦١ من ١٢ ص ٧٣٢)

٢٩٤ — الخطابات التي تسلم الى طواف البريد — اختلاسها .

* الخطابات التي يسلمها أصحابها الى طواف البريد بسبب وظيفته، هي من الأوراق المشار إليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات لما لها من القيمة الاعتبارية ، ذلك أن عبارة « الأموال أو الأوراق أو الامتعة أو غيرها » الواردة بالمادة المذكورة قد صيغت بالفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية .
(ملحق رقم ١٦٦١ سنة ٣١ في جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ من ١٢ ص ٢١٥)

٢٩٥ — ما يشترط في المال المختلس .

* لا يلزم لتجريم الاختلاس في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ سوى وجود الشيء تحت يد أي موظف أو مستخدم عوامي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١

المسئلة بالقانون المشار اليه وبالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ — يستوى
فى ذلك أن يكون قد سلم اليه تسليما ماديا أو أن يوجد بين يديه بسبب
وظيفته ..

(ملعن رقم ١٠٤ سنة ٣٧ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٤٠٠)

٣٩٦ — استيلاء على أموال الدولة — متى يعتبر المال قد دخل
فى ملك الدولة .

* لا يعتبر المال قد دخل فى ملك الدولة الا اذا كان قد آل اليها
بسبب صحيح ناقل للملك وتسلمه من الغير موظف مختص بتسليمه على
مقتضى وظيفته .

(ملعن رقم ١٧٧٦ سنة ٣٧ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠٥٥)

٣٩٧ — اختلاس أموال اميرية — ما يكفى لقيامه .

* متى كان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن بوصفه أمين شونة
بنك التسليف ومكلفا بمقتضى وظيفته استلام ما يرد للشونة من محاصيل
لحساب الحكومة وإبقائها فى عهده الى أن يتم طلبها والتصرف فيها
وهو من الامناء على الودائع المشار اليهم فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات
قد أثبت فى دفاتر الشونة قيام المتهم الثانى بتوريد ثمانية عشر طنا من
الكسب منها عشرة حمولة مقطورة سيارة هذا المتهم وأدخلها بذلك فى ذمة
الحكومة وأصبحت فى عهده فالحا تعتبر من الاموال الاميرية ويقع اختلاسها
تحت نص المادة ١١٢ ولو لم تدخل الشونة فعلا .

(ملعن رقم ٢١٦ سنة ٣٨ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢١٢)

٣٩٨ — تحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/١١٢ عقوبات
إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات عمل المتهم ويدخل فى اختصاصه
الوظيفى .

* الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات

لا تتحقق الا اذا كان تسليم المال المختلس من مقتنيات العمل ويدخل فى اختصاص المتهم الوظيفى استنادا الى نظام مقرر او امر ادارى صادر من يملكه او مستندا من القوانين واللوائح يستوى فى ذلك ان يكون المال اميريا و ملوكا لاحد الافراد لان العبرة هى بتسليم المال للجائى ووجوده فى عهده بسبب وظيفته .

(طعن رقم ٢٨٤ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٩٢)

٣٩٩ - متى تتحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات ؟

* تتحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى كان المال المختلس مسلما الى الموظف العمومى او من فى حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته ، يستوى فى ذلك ان يكون المال اميريا او ملوكا لاحد الافراد ، لان العبرة هى بتسليم المال للجائى ووجوده فى عهده بسبب وظيفته ، ولما كان المنهم الاول لا يجادل فى انه موظف بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابزة وقد اثبت الحكم قبله انه قام بغير حق وبوصفه مديرا للمنشأتين التابعتين لهذه المؤسسة بصرف مبالغ من اموالها المودعة بالبنوك والسلفة اليه قانونا بصفته الى المتهم الثانى بمقتضى شيكات ، وذلك بنية اختلاس هذه الاموال ، فان النعى على الحكم بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٧٧٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٩ س ٢٢ ص ١٠٨)

٤٠٠ - اركان جريمة المادة ١١٢ عقوبات ؟

* متى كان الثابت ان قيام مأمور الضرائب ومندوب الحجز بايقاع الحجز على سيارة المول وانفاذ البيع وتحصيل ثمن المبيع انما حصل على مقتضى الحق الخول لمصلحة الضرائب بمقتضى القانون . فان تسلم الطاعنين الاول بصفته مأمور الضرائب والثانى بصفته مندوب الحجز

حصيلة بيع السيارة المحجوزة انما يحصل طبقا لاختصاصهما الوطنيين وبسبب الوظيفة ، فاذا قبضا لنفسيهما جزءا من ثمنها بنية اضاعته على مالكه ايا كان ، غناهما يكونا قد ارتكبا جنائية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢/ ١ ، ٢ من قانون العقوبات . ولا يؤثر فى ذلك أن يكون المال المختلس مالا خاصا مادام لم يسلم البهنا الا على مقتضى الوظيفة .

(طعن رقم ٢١٧١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢ س ٢٢ ص ٢١٢)

(طعن رقم ١٨٤٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٠ س ١٨ ص ١٠١)

٤٠١ - المنازعة فى مقدار الخلف المختلس - لأول مرة امام النقض - غير جائز .

* اذا كان الطاعن لم ينزع امام محكمة الموضوع فى مفردات المبلغ المتهم باختلاسه عن مدة عمله كصراف بالجهة التى نقل منها ، فليس له ان يردى هذا النعى لأول مرة امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٢٨ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢ س ٢٠ ص ١٢١٢)

٤٠٢ - اركان جريمة المادة ١١٢ عقوبات - تحققها ، يكون تسلم المال المختلس من مقتضيات عمل الموظف ويدخل فى اختصاصه الوظيفى سواء كان المال اميريا او مملوكا لاحدا الافراد .

* من المقرر أن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات لا تتحقق الا اذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل فى اختصاص المتهم الوظيفى استنادا الى نظام مقرر او امر ادارى صادر ممن يملكه ، ومستندا من القوانين واللوائح ويستوى فى ذلك أن يكون المال اميريا او مملوكا لاحد الافراد لان العبرة هى بتسليم المال للجائى ووجوده فى عهده بسبب وظيفته .

(طعن رقم ٥٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٥ س ٢٢ ص ١٨٦)

(١٣)

٤٠٣ — جنابة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات — تحققها — متى كان المال المختلس مسلما الى الموظف العمومى بسبب وظيفته — سواء كان المال أميريا او مملوكا لاحد الافراد .

* من المقرر أن جنابة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات — والتي دين الطاعن بارتكابها — تتحقق متى كان المال المختلس مسلما الى الموظف العمومى بسبب وظيفته يستوى فى ذلك أن يكون المال أميريا او مملوكا لاحد الافراد ، لان العبرة هى بتسليم المال لاجائى ووجوده فى عهده بسبب وظيفته .

(طعن رقم ٣١٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٣ من ٦٨٧)

الفرع الثالث — صفة الجانى

٤٠٣ م — سريان حكم المادة ١١٢ ع (٩٧ ع قديم) على مساعدى الصيارف ولو لم يصدر امر من المدير او من المالية بندهم لتادية عمل الصراف .

* أن حكم المادة ٩٧ ع كما يسرى على الصيارف فانه يسرى أيضا على مساعدتهم . واذا فلا يصح الاحتجاج لمصلحة مساعد الصراف المختلس بأنه لم يصدر له امر كتابى من المدير او من المالية بنده لتادية عمل الصراف ولا بأنه لم يقدم الضمان المالى الذى اوجب القانون، المالى تقدمه مما يجعل اعتباره كصراف اعتبارا غير صحيح بل هو — مادام موظفا معهودا اليه بحساب النقود — مسئول جنائيا بمقتضى المادة ٩٧ ع عما يكون تحت يده من الاموال اذا هو ارتكب أية جريمة من الجرائم المشار إليها فى تلك المادة .

(طعن رقم ١٢٨٤ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٥/٢٥)

٤٠٤ — اعتبار الموظف من الأمناء على كل ما يتسلمه بسبب وظيفته
 مهما كانت طريقة تسلمه إياه .

* ليس للمتهم (وهو كونسابل) أن يدفع بعدم انطباق المادة ١١٢ من قانون العقوبات عليه بقوله أن المال المتهم باختلاس مال خاص وأن حصوله عليه إنما كان بناء على تنقيش باطل أجراه هـ مع عدم صدور إذن به من النيابة ، وذلك لأن بطلان التنقيش ليس من حق من أجراه أن يتمسك به ، بل ذلك من حق من وقع عليه التنقيش وحده ، ولأن النقود مادامت قد وصلت إليه بوصف أنه من مأموري الضبطية القضائية فإن يده عليها بهذه الصفة تكون يد أمانة فاجترأه على اختلاسها يجعله خاضعا لحكم المادة ١١٢ على اعتبار أنه من الأمناء على كل ما يتسلمه بسبب وظيفته مهما كانت طريقة تسلمه إياه .

(طعن رقم ٨٨٧ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٢/٢٥)

٤٠٥ — اعتبار الصول الذي من مقتضى عمله فتح المظاريف المسجلة التي تحوى اذون صرف بدل السفر للعساكر من الأمناء على الودائع في حكم المادة ١١٢ ع .

* متى كان الحكم قد اثبت أن المتهم بوصف كونه صول بلوكات النظام ورئيس مكتب رئاسة البلوكات المذكورة من مقتضى عمله فتح المظاريف المسجلة الواردة من وزارة الداخلية والتي حوى اذون صرف بدل السفر للعساكر ورصد هذه الاذون في دفتر خاص والتأشير عليها وعرضها على القومندان فهو يكون آمينا على هذه الاوراق من وقت تسلمها حتى يعرضها على رئيسه ويتولى تسليمها لذويها . وما دام أنه قد أوتين بسبب وظيفته على حفظها فهو يعتبر في القانون آمينا على الودائع . فإذا هو اختلسها حق عليه العقاب بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات وكان عمله جناية اختلاس لا جنحة .

(طعن رقم ١٢٦٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٩/١١/٢٢)

٤٠٦ - اختلاس سائق احدى سيارات الجيش البنزين من خزان السيارة يقع تحت نص المادة م ٣٤١ عقوبات .

* أن المادة ١٢١ من قانون العقوبات انما تعاقب الاشخاص الذين عربتهم وهم مأمورو التحصيل أو المسدوبون له والامناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود أو أمتعة اذا تجاروا على اختلاس أو اخفاء شيء من الاموال التي في عهدهم أو الاوراق أو الامتعة المسلوة اليهم بسبب وظيفتهم ، وءساء محكمة القضا مستقر على أن الاشخاص المشار اليهم في هذه المادة هم وحدهم الذين تنطبق عليهم دون غيرهم من الموظفين وبناء على هذا فانه اذا كانت واقعة الدعوى هي أن الطاعن وهو اوماشي بسلام الدفاعية يشتغل سائقا لاحدى سيارات الجيش قد شوهد يحتل بنزينا من خزان السيارة ، فهذا الاختلاس يقع تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، إذ الطاعن بوصفه جنديا من جنود الجيش مكلف بقيادة احدى السيارات لا يمكن اعتباره أمينا على نقود تلك السيارة ، إذ هذا الوقود لم يسلم اليه لحفظه باعتباره أمينا عليه بل لاستعماله في امر معين هو ادارة محرك السيارة .

(طعن رقم ٨٦٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١)

٤٠٧ - اعتبار المتهم المكلف بمقتضى اللوائح يتسلم ما يرد للخزن من مخدرات والقيام بحفظها من الامناء على الودائع في حكم المادة ١١٢ ع ولو كان في ذلك مخالفة لقانون المخدرات .

* اذا كان المتهم يقوم فعلا بمهمة الامن على المخزن ، وكان مكلفا بمقتضى اللوائح بتسليم ما يرد للمخزن من مخدرات ويقوم بحفظها وتبقى في عهده الى أن يتم طلبها والتصرف فيها ، فهو من الامناء على الودائع المعرف عنهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات . ولا يفكر من صفته الحقيقية هذه مخالفة قانون المخدرات الذي يمنع وجودها الا في عهدة الطبيب أو الصيدلى .

(طعن رقم ١٠٣١ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٦)

٤٠٨ - سريان حكم م ١١٢ ع على كل موظف او مستخدم عمومي اختلاس ما لا تحت يده سلم اليه بسبب وظيفته .

* اطلق الشارع حكم نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ ليشمل كل موظف او مستخدم عمومي يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مملوكا اليه بسبب وظيفته .

(طعن رقم ٦٧٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٥ من ٧ ص ٨٥٣)

٤٠٩ - لا يشترط في مامورى التحصيل والامناء على الودائع المذكورين في م ١١٢ ع ان يكونوا من الموظفين المثبتين .

* لا يشترط في مامورى التحصيل والامناء على الودائع المذكورين في المادة ١١٢ عقوبات ان يكونوا من الموظفين المثبتين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين ، ومن ثم فان المتهم يعتبر من مامورى التحصيل على اساس انه مساعد مخزنجى بمصلحة السكة الحديد ومنوط به حساب النقود .

(طعن رقم ١٥١٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١ من ٨ ص ١٢٣)

٤١٠ - اعتبار كاتب قيودات مامورية الضرائب بالنسبة الى الاوراق التى يتسلمها بمقتضى عمله من الامناء على الودائع في حكم م ١١٢ ع قبل تعديلها ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

* متى كان من مقتضى عمل الموظف بوصف كونه كاتب قيودات مامورية الضرائب فتح المطارييف المسجلة الواردة الى المامورية من المولين ، والتي تحوى اذنون البريد ، ورصد هذه الاذنون في دفتر خاص ، وارسالها الى الادارة المحلية ، فانه يكون امينا على هذه الاوراق من وقت تسلمها حتى يرصدها في الدفاتر ويتولى ارسالها الى الجهة الرئيسية له ، وبذلك يعتبر في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ امينا على الودائع ..

(طعن رقم ٣٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ من ٨ ص ١٩٤)

٤١١ - عدم اشتراط نذب كتابى رسمى الموظف لاعتباره من مامورى التحصيل .

* لا يشترط لكى يعتبر الشخص من مامورى التحصيل المشار اليهم فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يندب بأمر كتابى رسمى بل يكفى عند توزيع الاعمال فى المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل .
(طعن رقم ٢٧٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٥/٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٤١٨)

٤١٢ - مجال تطبيق م ١١٢ ع معدلة بـ ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومى يختلس مالا تحت يده ومسلما اليه بسبب وظيفته سواء كان تسلمها ماديا ووجد بين يديه بمقتضى وظيفته .

* أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومى يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس مسلما بسبب وظيفته ، ولا يستلزم تطبيق هذه المادة سوى وجود الشيء فى حفظ الموظف أو المستخدم الذى عهد اليه به يستوى فى ذلك أن يكون قد سلم اليه تسليما ماديا أو وجد بين يديه بمقتضى وظيفته .

(طعن رقم ٥٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٥/٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٣٩٩)
(وطن رقم ٦٧٠ سنة ٢٦ ق جلسة ٥/٦/١٩٥٦ س ٧ ص ٨٥٢)

٤١٣ - اعتبار المكلف بخدمة عامة فى حكم الموظف العمومى - م ١١١ و ١١٩ ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

* متى كان المتهم قد تسلم الخبز بوصف كونه باشجاويش الكتبية، لياشر توزيعه على الجنود ، فانه يكون هو المتسلط بحكم مركزه على ما يوزعه ويكون وقت وقوع الاختلاس المسند اليه مكلفا بخدمة عمومية عهد بها اليه ، ومن ثم فان الحكم اذ دانه بالمادتين ١١١ و ١١٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا لا خطأ فيه .

(طعن رقم ٨٢٥ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٧ س ٨ ص ٨٢٥)

٤١٤ — تحقق جريمة المادة ١١٢ ع متى كان المال المختلس قد سلم الى المتهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك فى دفاتره .

✽ تتحقق جنائية الاختلاس المعاقب عليها بالمادة ١١٢ عقوبات المدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ متى كان الماس المختلس مسلما الى المتهم بسبب وظيفته ولو لم يثبت ذلك فى دفاتره .

(لمن رقم ١٥٧٨ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٥٧ س ٨ ص ١٠١٩)

٤١٥ — مندوب التحصيل فى حكم المادة ١١٢ ع هو من يوكل اليه عادة او عرضا تحصيل الاموال .

✽ من المقرر ان مندوب التحصيل يشمل كل شخص يوكل اليه عادة او عرضا تحصيل الاموال ، فاذا اختلسها وكانت قد سلمت اليه بسبب وظيفته فانه يكون مرتكبا الجريمة المشار اليها فى المادة ١١٢ عقوبات قبل تعذيلها بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ ، ومن ثم فاذا كان المتهم حين ارتكب جريمة الاختلاس كان يعمل كاتباً بجلسة محكمة الجنح وان المبلغ الذى اختلسه قد وصل الى يده بسبب وظيفته ، فانه ليس بالازم بعد ذلك ان يدلل الحكم على انه ممن ورد ذكرهم بالمادة ١١٢ عقوبات .

(لمن رقم ١٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٣١)

٤١٦ — خضوع جندي الجيش وهو من المكلفين بخدمة عامة لحكم م ١١٢ ع عند اختلاسه مالا عاما ام خاصا سلم اليه بسبب وظيفته .

✽ مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف او مستخدم عمومى يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم اليه بسبب وظيفته ، واذا كانت الخدمة العسكرية هى من الخدمات العامة بالقوات المسلحة فان المتهم — بوصفه جنديا فى الجيش — يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة

يخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات ويصبح مسئولاً عما نحت يديه من أموال سلمت اليه بسبب وظيفته يستوى في ذلك أن يكون مالا علما أم لا .

(طعن رقم ١١٦٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٧/١١/١٩٥٨ س ٩ ص ١٢٥)

٤١٧ — اعتبار أمين شؤنة بنك التسليف في استلامه حصصة الحكومة من القمح في حكم الموظفين ويقوم بخدمة عامة — هو في ذلك من الامناء على الودائع .

* أمين شؤنة بنك التسليف في أداء ما كلف به — طبقا للقوانين التمييزية — انما يقوم بخدمة عامة تجعله في حكم الموظفين طبقا للمادتين ١١١ ، ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، فضلا عن ذلك فان الامين المذكور — في ظل القوانين والقرارات الصادرة بتنظيم التموين والاستيلاء على حصة الحكومة من القمح في بعض السنين وفقا للأوضاع التي رسمتها تلك التشريعات — مكاف باسئلام ما يرد للشؤنة من محصول القمح وان يبقيه في عهده الى أن يتم طلبه والتصرف فيه فهو بلا ريب من الامناء على الودائع المشار اليهم في المادة ١١٢ من ذلك القانون .

(طعن رقم ٩٤١ سنة ٢٩ ق جلسة ٦/١٠/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٦١)

٤١٨ — تسلم المال المختلس — شرطه — ان يكون من مقتنيات العمل ودخوله في اختصاص المتهم الوظيفي استنادا الى نظام مقرر أو امر ادارى صادر ممن يملكه أو مستندا من القوانين واللوائح — عدم استظهار الحكم أن من عمل المتهم واختصاصه الوظيفي تفتيش نزلاء الحجز بقسم البوليس وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة — يعيب الحكم بالقصور .

* لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات الا اذا كان تسلم المال المختلس من مقتنيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي استنادا الى نظام مقرر ، أو أمر ادارى

صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين واللوائح — فإذا كان الحكم قد اورد في أسبابه أن المتهم منوط به الإشراف على السجن ، والمجنى عليه لم يصدر أمر قانوني بإيداعه سجن القسم حتى يسوغ للمتهم تفتيشه بل اودع الحجز بناء على أمر الضابط المنوب حتى يحضر ضابط المباحث ويفصل في أمره ، وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كان من عمل المتهم واختصاصه الوظيفي تفديش نزلاء الحجز بالقسم وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا لللائحة الموضوعة لهذا الغرض ، فالحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٨ س ١١ ص ٢٢٤)

٤١٩ — الأمين على الودائع هو كل شخص من ذوى الصفة العمومية أؤتمن بسبب وظيفته أو عمله على مال — لا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الامانات والودائع — يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهده التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي أو اداري .

✽ يراد بالامناء على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية أؤتمن بسبب وظيفته أو عمله على مال ، ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الامانات والودائع وانما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ، أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه مما تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهده التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي أو اداري — فإذا كان الثابت من الحكم أن المتهم وهو قائم بخدمة عامة بالمدرسة قد تسلم بموجب إيصال موقع عليه منه بصفته أميناً لمخزن المدرسة ووقع على هذا الإيصال أعضاء لجنة التمويل بها ، وقد اعترف المتهم بتوقيعه على الإيصال ، كما شهد الشهود بأن مخزن المدرسة في عهده ، فإن الحكم اذ اعتبره من الامناء على الودائع يكون صحيحا في القسائون .

(طعن رقم ١٢١٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٥ س ١١ ص ٧٢٧)

٤٢٠ - تسليم الشيء المختلس الى جاني - يكفي ان يكون ذلك بناء على امر من رؤسائه - تلازم تسليم المال الى المتهم مع كونه امينا عليه في بعض الصور .

* يكفي ان يكون المال موضوع جنائية الاختلاس المنصوص عنها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد سلم الى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسؤولا عنه - ولما كان تسليم المال الى المتهم على الصورة التي اثيرها الحكم يتلزم معه ان يكون امينا عليه ، فانه اذا اختلسه يعد مختلسا لاموال اميرية مما نصت عليه المادة المذكورة .

(طعن رقم ١٢٧٣ سنة ٣٠ ق جلسة ١٠/١/١٩٦٠ ص ١١ ص ٧٣٦)

٤٢١ - ما يكفي لاعتبار الموظف من ماموري التحصيل :

* لا يشترط لكي يعتبر الشخص من ماموري التحصيل المشار اليهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ان يندب بأمر كتابي - بل يكفي عند توزيع الاعمال في المصلحة الحكومية ان يقوم الموظف بسليته التحصيل ..

(طعن رقم ٢٤١٢ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ٢٥١)

٤٢٢ - صفة مامور التحصيل - متى تتحقق .

* تتحقق صفة مامور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف حاصلا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة ، سواء كان تكليفه بهذا التحصيل بمقتضى قانون او قرار او لائحة او مرسوم او تعليم او تكليف كتابي او شفوي ، بل يكفي عند توزيع الاعمال في المصلحة الحكومية ان يقوم الموظف بعملية التحصيل ، وفي قبليه بذلك وتسليمه دفاتر قسائم التحصيل ما يكسبه هذه الصفة ، مادام لم يدع بأنه اقحم نفسه على العمل وأنه قام به متطفلا او متفضلا او فضوليا سواء بتهاون من رؤسائه او زملائه او باعفاء منهم .

(طعن رقم ١٩٦٢ سنة ٣٠ ق جلسة ٤/٤/١٩٦١ ص ١٢ ص ٤٢٨)

٤٢٣ — مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات .

* مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف عمومي أو من في حكمه — طبقا للمادة ١١١ من هذا القانون — يختلس مالا مما تحت يده ، متى كان تسليم المال له حاصلًا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم — وهو طواف بريد — أنه تسلم من المجنى عليه الرسوم المستحقة عن الخطابات المسجلة التي سلموها اليه لتصديرها ، فاختلس لنفسه هذه الرسوم التي سلمت اليه بسبب وظيفته ولم يتم بتوريدها لحساب الخزنة ، فان الحكم يكون قد دلل على توافر أركان جريمة الاختلاس المنصوص عليها في تلك المادة وطبق القانون على الواقعة تطبيقًا سليما .

(طعن رقم ١٦٦١ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ من ١٢ ص ٢١٥)

٤٢٤ — مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي — ومن في حكمهم من نصت عليهم المادة ١١١ عقوبات المعدلة بالقانون سالف الذكر وبالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ — يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم اليه بسبب وظيفته . ولما كان المنهم الأول بوصفه جنديا في القوات المسلحة يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة ويخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات ، فإنه يصبح مسئولًا عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت اليه بسبب وظيفته .

(طعن رقم ٢٧٧٢ سنة ٣٢ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٦٢ من ٢٢ ص ٢٢٩)

٤٢٥ — مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات المعدلة — شموله كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ المعدلة — يختلس مالا مما تحت يده ، متى كان المال المختلس قد سلم اليه بسبب وظيفته .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ المعدلة بالقانون المشار اليه وبالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ — يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم اليه بسبب وظيفته . ويتم الاختلاس في هذه الصورة متى انصرفت نية الجاني الى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية على اعتباره مملوك له ، وان لم يتم التصرف فعلا فيه . وهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الامانة لا شبهة بينها وبين الاختلاس المنصوص عليه في المادتين ٣١٧ ، ٣١٨ من قانون العقوبات والذي يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بغية تملكه .

(مل رقم ٢٢٧ سنة ٣٦ في جلسة ٢٠/١/١٩٦٦ س ١٧ ص ٨٤٦)

٤٢٦ — ما يكفي لتأثير استيلاء الموظف على مال مملوك للدولة .

* يكفي لتأثير استيلاء الموظف على مال مملوك للدولة بآداباره جنائية على مجرد توافر صفة العمومية في الجاني وكونه موظفا عاما أو من في حكمه بصرف النظر عن الاختصاص الذي يخوله الاتصال بالمسئول موضوع الاستيلاء .

(ملن رقم ٨٧٩ سنة ٣٧ في جلسة ١٢/١/١٩٦٧ س ٨١ ص ٨٠٢)

٤٢٧ — اتجاه المشرع الى التوسع في تحديد ملول الموظف العام .

* أن قانون العقوبات اذ عاقب بمقتضى المادة ١١٢ الموظف العام أو من في حكمه اذا اختلس شيئا مسلما اليه بحكم وظيفته ، فقد دل على اتجاهه

الى التوسع فى تحديد مطلول الموظف العام فى جريمة الاختلاس وأراد — على ما عدته المادة ١١١ منه — معاقبة جميع فئات العائلين فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو المحتملة بها حكما مهما تنوعت اشكالها وأيا كانت درجة الموظف أو من فى حكمه فى سلم الوظيفة ، وأيا كان نوع العمل المكلف به ، لا فرق بين الدائم وغير الدائم ولا بين ذى الحق فى المعاش ومن لا حق له فيه . ولما كان البند السادس من هذه المادة المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نص على أنه يعد فى حكم الموظفين أعضاء مجالس الإدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، فإن الطاعين بحكم كونهما خفيين فى شركة تابعة للقطاع العام الملوك للدولة يعدان فى حكم الموظفين العموميين .

(ملن رقم ٧٥٩ سنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٨ س ١٩ ص ٦٨٠)

٢٢٨ — صفة الجانى أو صفة الوظيفة هي الركن المفترض فى جنابة الاختلاس — عدم لزوم التحدث عنها فى الحكم .

* ان صفة الجانى أو صفة الوظيفة بالمعنى الواسع الذى أخذ به تانون العقوبات هي الركن المفترض فى جنابة الاختلاس تقوم بقيامها فى المتصف بها ، ولا يشترط أن يثبت الحكم توافر العلم بها لدى الجانى كما يكون مستاهلا للعقاب ، اعتبارا بأن الشخص يصرف بالضرورة ما يتصف به من صفات .

(ملن رقم ٧٥٩ سنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٨ س ١٩ ص ٦٨٠)

٢٢٩ — كفاية اثبات الحكم صفة الوظيفة بالطاعين وقت ارتكابهما جريمة الاختلاس المسندة اليهما .

* متى اثبت الحكم الطعون فيه على الطاعين قيام صفة الوظيفة بهما وقت ارتكاب جريمة الاختلاس المسندة اليهما فهذا حسبه ليبرا من دعوى القصور فى البيان . واذا كان يبين فوق ذلك من الاطّلاع على

المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لظعن ان الطاعن الاول اقر
في تحقيقات النيابة انه يعمل بالتبعية للمقاو الذي يعمل لدى الحكومة
بعد ان امنت شركته ، وان الطاعن الثاني اقر بأنه يعمل بالقطاع العام
مع المقاو الذي يعمل أيضا بهذا القطاع ، فان ما نزعنا به من دعوى
الجهل بالوظيفة لا يشهد له الواقع أو يساتده بل يكذبه باقرارهما ،
وتكون المحكمة في حل اذا التفتت عنه لكونه ظاهر الفساد والاطلان .
(طعن رقم ٧٥٩ سنة ٣٨ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٨ م ١٩ ص ٦٨٠)

٤٣٠ - العامل بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز - في حكم الموظف العام .

* جرى قضا محكمة النقض على ان مجال تطبيق المادة ١١٢ من
قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف
أو مستخدم عمومي ومن في حكمه ممن نصت عليهم المادة ١١١ من
قانون العقوبات يختلس مالا تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم
اليه بسبب وظيفة ويتم الاختلاس في هذه الصورة متى انصرفت نية
الجانبي الى التصرف فيما يجوز بصفة قانونية من مال سلم اليه او وجد
في عهده بسببوظيفته واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه عد التهم
الاول باعتباره موظفا بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز في
حكم الموظفين العموميين وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ١١١ والمادة ١١٩
من قانون العقوبات وطبق في حقه المادة ١١٢ من هذا القانون ، فانه
يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(طعن رقم ٧٧٧ سنة ٣٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩ م ٢٢ ص ١٠٨)

٤٣١ - العقاب على جريمة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك
للدولة او لاحدى الهيئات العامة - شموله جميع قسّات العاملين في
الحكومة والجهات التابعة لها فعلا والملاحقة بها حكما - ايا كانت درجة
الموظف او من في حكمه - وايا كان نوع العمل المكلف به - الخفير في
شركة تابعة للقطاع العام اعتباره في حكم الموظفين العموميين - ولو
كان عقده محدد المدة .

* متى كانت المادة ١١٩ من قانون العقوبات قد نصت على انه

« يعد موظفون عموميون في تطبيق أحكام هذا الباب الأشخاص المشار اليهم في المادة ١١١ من هذا القانون » . وكانت المادة ١١١ من القانون ذاته قد نصت في بندها السادس على أن يعد في حكم الموظفين العموميين أعضاء مجالس إدارة ومخبرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت » . وكان قانون العقوبات إذ عاقب بمقتضى المادة ١١٣ منه الموظف العام أو من في حكمه إذا استولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو لإحدى الهيئات العامة ، فقد أراذ على ما عدته المادة ١١١ منه معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا والمحقة بها حكما أيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه في سلم الوظيفة وأيا كان نوع العمل المكلف به . ولما كان الطاعن بحكم كونه خفيا في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعد في حكم الموظفين العموميين ، يستوى في ذلك أن يكون عقد عمله محدد المدة أو غير محدد لها ، فإن النعمى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

(طعن رقم ٤٠٤ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ص ٦٧٨)

الفرع الرابع - تسييب الأحكام

٤٣٢ - توفر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس متى ثبت أن المتهم قد تصرف في المال الذي بمعدهته على اعتبار أنه مملوك له .

* يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عنها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بمعدهته على اعتبار أنه مملوك له . ولا يؤثر في ذلك دفعه مقال المال الذي تصرف فيه . فإذا كان المتهم قد اعترف في التحقيق بأنه إنما تصرف في المبالغ التي حصلها في شؤون الخاصة لضيق ذات يده واعتمد الحكم على ذلك في ثبوت القصد الجنائي عليه فلا غبار على الحكم .

(طعن رقم ١٨١٤ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/١٠/٢٧)

٤٣٣ - مثال لتسبيب معيب فى جريمة اختلاس .

* لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات الا اذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل فى اختصاص المتهم الوظيفى استنادا الى نظام مقرر او امر ادارى صادر ممن يملكه او مستمدا من القوانين واللوائح . فاذا كان ما اورده الحكم فى هذا الصدد لا يتوافر به التدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراعية صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(طعن رقم ١٩٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢ ص ١٣ ص ٢٣)

٤٣٤ - اثبات جريمة الاختلاس - حكم - تسبيب .

* لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة ، بل يكفى كىا هو الحال فى سائر الجرائم بحسب الاصل أن تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل او قرينة تقدم اليها مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة . ومن ثم فان القرار المطعون فيه يكون قد اخطأ فيما استلزمه من تطبيق قواعد الاثبات المقررة فى القانون المدنى على الواقعة المادية المكونة لجريمة الاختلاس المسندة الى المطعون ضده وفيما رتبته على هذا النظر من قبول الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة لتجاوز قيمة المال المدعى باختلاسه لنصاب الاثبات بها ، الا أنه وقد عول بصفة اساسية فى قضائه بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المنهم على عناصر موضوعية خلص فيها الى اطراح اقوال شهود الاثبات بما لقاضى الموضوع من سلطة تقدير الادلة ، وكانت الدعوى قد خلت من ادلة اخرى غير شهادة هؤلاء الشهود ، فان ذلك الخطأ القانونى الذى جنح اليه القرار المطعون فيه يكون غير ذى اثر ، طالما أنه قد احاط بالدعوى وادلتها وخلص فى تقدير سائغ الى أن الادلة القائمة فى الدعوى يحيطها الشك ولا تكفى لاحالة المطعون ضده للمحاكمة .

(طعن رقم ١٩٧٢ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢ ص ١٨ ص ٤١)

٤٣٥ - الحكم برد المبلغ المختلس - يقتضى تحديده .

* الحكم برد المبلغ المختلس - على اعتبار أنه عقوبة من العقوبات المقررة قانونا للجريمة التى دين الطاعن بارتكابها - يقتضى من الحكم تحديده .. ومن ثم فإن الحكم المضمن فيه بسكوته عن بيان مقدار المبلغ الذى قضى برده يكون قد جهل احدى العقوبات التى أوقعها مما يقتضى نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٨٩٠ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢ من ١٨ ص ٢٥)

٤٣٦ - لا يشترط فى الحكم التحدث استقلا عن ملكية المال موضوع الاختلاس .

* التحدث استقلا عن ملكية المال موضوع الاختلاس ليس شرطا لازما لصحة الحكم بالإدانة ، ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما ينحقق فيه سلامة التطبيق القانونى الذى خلص اليه ، وما دامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة حتى يلتزم الحكم بمواجهتها .

(طعن رقم ١٠٤ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٣ من ١٨ ص ٤٠٠)

٤٣٧ - ما يكفى لتسبب حكم الادانة بجريمة الاختلاس .

* لما كان الحكم قد دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من شواهد ، وأثبت فى حقه التصرف فى الكسب الذى أؤتمن عليه تصرف الملك له ، فإن ذلك حسبه بيانا لجناية الاختلاس كما هى معرفة فى القانون بركيها المادى والمعنوى .

(طعن رقم ١٨٩٢ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٣ من ١٨ ص ١٢٩٥)

٤٣٨ - عدم استظهار الحكم ان المال المختلس كان فى عهده المتهم أو سلم اليه بسبب وظيفته - قصور .

* اذا كان الحكم المضمن فيه لم يستظهر ان الاشياء المختلسة قد أودعت عهدة المتهم أو سلمت اليه بسبب وظيفته بل اكتفى فى معرض (١٤)

تحصيله لواقعة الدعوى بذكر أن المتهم يشغل وظيفة مساعد بمبنى قسم السفريات بهيئة البريد المحفوظة به الرسائل المختلسة وإن المتهم اعترف بأنه اختلس الرسائل من قسم الصناديق قبل ختم طوابيعها ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يتوافر به التلليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة والذي لا تقوم جريمة المادة ١/١١٢ عقوبات الا بتوافره مما يعيب الحكم بالقصور .

(طعن رقم ٤٨٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٩٢)

٤٣٩ - متى يكون الحكم معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

* إذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من تدخل حسابه الشخصى كميل للذك مع عهده كرئيس ومفوض للجمعية ، وهو دفاع جوهرى من شأنه - لو صح - أن يرفع المسئولية الجنائية أو يغير الراى فيها يقضى به من رد وغرامة ، بحسب ما يتضح أن كان المبلغ المتبقى كله أو بعضه ديناً ، مما يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته وأن تعرض للمستندات التى قدمها المتهم تأييداً لدفاعه وتقول كلمتها فيها ، وإذا كان ما أورده الحكم رداً على دفاع المتهم لا يتوافر به التلليل المشار اليه فيما تقدم ، على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة الذى لا تقوم الجريمة التى دين بها المتهم الا بتوافره ، فإنه يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٦٠١ سنة ٨٣ ق جلسة ١٤/٥/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٥٩)

٤٤٠ - تحصيل الحكم فى مدوناته ما يبدل على ملكية الشيء

المختلس - كفايته للتلليل على الملكية .

* إذا كانت مدونات الحكم تكشف عن أن الإطار المختلس هو لحدى السيارات المملوكة للشركة الجنى عليها وأن هذه الشركة من شركات القطاع العام وأن الإطار نفسه يحل رقبا مسلسلا وقد انتزع

من السيارة رقم ١٢٤ ، فان في ذلك ما يكفي لمواجهة ما اثاره الطاعن في شأن عدم توافر الدليل على ملكية الشركة الجنى عليها للاطلس المختلس .

(طعن رقم ١٩٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٩ ص ٢٢ من ٧٢٢)

٤٤١ - كفاية ايراد الحكم لوقائع وظروف تدل على توافر القصد الجنائي .

* لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس بل يكفي ان يكون فيها أورده من وقائع وظروف مايدلل على قيامه ، ومن ثم فان رمى الحكم بالقصور بقالة انه لم يبين ان الاستيلاء على الاطاراتها كان مصحوباً بنية تملكه ، سيكون على غير أساس .

(طعن رقم ١٩٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٩ ص ٢٢ من ٧٢٢)

٤٤٢ - جناية الاختلاس - اركانها - مثال لتسبب غير معيب على توافرها .

* متى كان يبين من الحكم المطعون فيه انه دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من شواهد واثبت في حقه انه تصرف في الزيت الذي أؤتمن عليه تصرف المالك فان ذلك حسبه بيانا لجناية الاختلاس تامة كما هي معرفة به في القانون برتكبها المادى والمعزى ، ولا عليه ان اتخذ من ضبط الطاعن في غير الطريق المباشر المؤدى لوجهته مخالفاً السير المرسوم له قرينة يعزز بها ما لديه من أدلة . ولا جناح على المحكمة ان هي بعد ان اثبتت اختلاس الطاعن لثمانية وخمسين لتراً من السيارات وافراغها في عربة المتهم الثالث استخلصت من ذلك ان جريمة الاختلاس قد تم وقوعها وتكاملت أركانها وصحت نسبتها اليه ، ولا يقدح في هذا ان يكون ما بقى بالمسيارة

من زيت يربو على ما اثبت في سجلاتها علما انتهت المحكمة الى ان السيارة حملت بما يزيد عن المقرر ، وما دلم أن واقع الدعوى — حسبما حصلته — أن الزيت قد تسرب فعلا وأن ما ضبط منه مماثل في النوع لما حملت السيارة به .

(ملعن رقم ١٢٣٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٢٩/١٩٦٦ س ٢٠ ص ١٤٨٤)

٤٤٣ — جريمة المادة ١١٣ مكررا عقوبات — أركانها — وجوب انصراف نية المتهم الى التصرف في المال المأتمن عليه على اعتبار أنه مملوك له — مثال لتسبب معيب .

* فرض القانون العقاب في المادة ١١٣ مكررا عقوبات على عبث الموظف أو من في حكمه بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزا له الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له وهو معنى مركب من فعل مادي هو التصرف في المال ومن عامل معنوي يقرن به وهو نية اضرار المال على ربه . ولما كان الحكم لمطمعون فيه لم يبين مؤدى نتيجة تقرير اللجنة التي تولت فحص أعمال الطاعن والميعاد الذي قام فيه الأخير بالسداد وما اذا كان تصرفه في كسبه يشكل تصرفا في الشيء المسلم اليه لغير مستحقيه مع سداد ثمنه فلا يعد اختلاسا مادام هذا التصرف لم يكن على اساس أن الجاني يتصرف فيها يملك وبنية اضرار المال على صاحبه لم يشكل اختلاسا قام الطاعن بسداد قيمته بعد اكتشاف الجريمة الامر الذي يعجز محكمة الاقض عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور في البيان بما يستوجب نقضه .

(ملعن رقم ١٥٠٣ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢٧٠)

٤٤٤ — مثال لطلب لا يلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه مرادة .

* متى كان طلب الدفاع ضم ميزانية بنك التسليف عن سنة ١٩٦٦ أو ندب خبر للاطلاع عليها ليس من شأنه أن ينفي الاختلاس الواقع فعلا

وقد قامت عليه الأدلة من عناصر أخرى نها أصلها الثابت بالاوراق ومن بينها اعتراف الطاعن نفسه أمام الشاهد الأول ، ومادام أن الطاعن لم يقصد من وراء هذا الطلب الا اثرة الشبهة في الأدلة القائمة التي عولت عليها المحكمة وليس من شأنه ، بفرض قيامها أن تذهب بصلاحياتها للاثبات ، فان مثل هذا الطلب في مثل هذه الظروف لا يعتبر من الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بتنفيذها أو الرد عليه صراحة .

(طعن رقم ٤٥٧ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٦ من ٢٢ ص ٤٤٠)

٤٤٥ — نية الاختلاس — التحدث عنها استقلالا غير لازم — شرط ذلك ؟ اذا كانت الواقعة كما اثبتتها الحكم تفيد قصد المتهم اضافة ما اختلسه الى ملكه .

* من المقرر انه لا يزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن نية الاختلاس ما دامت الواقعة الجنائية التي اثبتتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قد قصد بفعلة اضافة ما اختلسه الى ملكه .

(طعن رقم ٧٧١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٢ من ٢٢ ص ٧٣٨)

(طعن رقم ٣٣٥ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧ من ٢٢ ص ٤٧٦)

٤٤٦ — دفاع الطاعن بأن المضبوطات مستهلكة وليست في عهده — دفاع جوهرى في جريمة المادة ١١٢ عقوبات لما يترتب على ثبوت صحته من اثر على تكيف الواقعة وحقيقة وصفها القانونى — انفصال تحقيق هذا الدفاع — قصور .

* اذا كان الحكم لم يعرض بالرد على دفاع الطاعن من أن المضبوطات جميعها مستهلكة وغير واردة في عهده وأنه ليس امينا عليها ولا منوطا به حفظها وهو دفاع جوهرى في خصوص واقعة الدعوى لما يترتب على ثبوت صحته من اثر على تكيف الواقعة وحقيقة وصفها القانونى . وكان ما أورده الحكم من تمهول المهندس شاهد الإثبات من أنه عين المضبوطات وأن بعضا من قطع غيار السيارات تدخل في عهده المتهمين والبعض الآخر مرجع وانها والاخشاب المضبوطة مملوكة للهيئة

العامة للسد العالي ولا مثل لها فى الاسواق . غانه با شابه من تجهيل لا يصلح ردا على هذا الدفاع لانه غير قاطع فى الدلالة على ان المهمات المضبوطة بالذات كانت واردة فى عهد الطاعن وزميله ودون بيان لماهية ما سعى منها بالمرتجع وايضاح أسلوب حفظه وعلاقة الطاعن الوظيفية به مما لايسوغ به اطراح دفاع الطاعن فى هذا الشأن بالنظر لما اشار به من ان المضبوطات جميعها مستهلكة وانها غير واردة فى عهده وهو ما قصر الحكم فى تمحيصه وتقسيه عن طريق تحقيق يجريه بلوغا لغاية الامر فيه مما يعيبه بالقصور فى التسبب الذى يوجب نقضه والاحالة بالنسبة لهذا الطاعن والطاعن الثانى الذى لم يقدم اسبابا لطعنه لاتصال وجه الطعن به وكذلك بالنسبة الى الطاعن الثالث الذى دين بجريمة الاشتراك فى الاختلاس نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة .

(طعن رقم ٥٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٥ س ٢٢ ص ٢٨٦)

٤٤٧ — جنابة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات — تحققها متى كان المال مسلما الى الموظف العام او من فى حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من هذا القانون بسبب وظيفته وبأن يضيفه الى ملكه وتنتج نيته الى اعتباره مملوكا له — مثال لتسبب سائق .

* تتحقق جنابة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات متى كان المال المختلس مسلما الى الموظف العمومى او من فى حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته ، وبأن يضيف الجانى مال الغير الى ملكه وتنتج نيته الى اعتباره مملوكا له باى فعل يكشف عن نيته فى تملك هذا المال . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت بيانا لواقعة الدعوى ما حصله ان الطاعن بصفته موظفا عوميا (ماذون) قام بعقد العديد من الزيجات دون ان يثبت عقودها بدفاتر شهادات الزواج الرسمية بغية لاختلاس رسومها وانه لم يتم برد هذه الرسوم الا فى خلال التحقيق وبعد ان تتابعته الشكاوى المقدمة فى حقه ، واورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن ادلة مستمدة من اقوال شهود الاثبات وهى ادلة سائفة لها معينها الصحيح من الاوراق وتؤدى الى ما رتب عليها ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن الذى اسسه على انتفاء نية الاختلاس لديه نظرا لصاله الرسوم وطول امد تحصيلها

وأطرحه في قوله « وحيث أن تعمد المتهم عدم إثبات عقود الزواج التي اتهم باختلاس رسومها في دفاتر الماثونية وسكوته على ذلك مدة طويلة وعدم تحركه لرد الرسوم إلا في ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٥ بعد أن قطع التحقيق ضده بشأنها شوطا بعيدا رغم أن بعض هذه العقود قد عقد في عام ١٩٥٧ ، وإصراره في كافة مراحل تحقيق الدعوى على أنه لم يعتقد هذه العقود ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنه اتنوى اختلاس هذه الرسوم وتملكها والاحتفاظ بها لنفسه بعد تحصيلها . ولا يؤثر في مسؤوليته عن جناية الاختلاس قيامه برد المبلغ المختلس بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٦٥ لأن هذا الرد ليس من شأنه أن يؤثر في مسؤولية المتهم الجنائية عن جريمة الاختلاس التي ارتكبها وتوافرت عناصرها القانونية في حقه » .
 أما دعوى الإخلال بحق الدفاع والقصور في الرد على انتفاء نية الاختلاس لا يكون لهما محل .

(ملن رقم ١١٠٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١١/٢٠/١٩٧٢ س ٢٢ من ١٢٦٥)

٤٤٨ - استناد الحكم في أدانة الطاعن الثاني بالاشتراك مع الأول في الاختلاس - إلى تقريرى لجنتى الجرد دون ايران فعوى ما استدلل به منهما - قصور :

* متى كان دفاع الطاعن الثاني قام على ان المهمات المضبوطة بسيارته ملك لآخر ، وكان البين أن تقريرى الجرد لم يرد بهما ما يفيد أن المهمات التي ضبطت بسيارة الطاعن الثاني هي من الاصناف التي كانت في عهدة الطاعن الاول كما لم يذكر أحد من أعضاء لجنتى الجرد في التحقيقات شيئا عن ذلك ، وكان الحكم قد استند في أدانة الطاعن الثاني الى ما تضمنه تقريرى اللجنتين جون أيضا ح او تفصيل لفحوى ما استدلل به منها ، فانه يكون معريا بالقصور . ولا يفنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من دلة اخرى ، اذ الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

(ملن رقم ١٤٢٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٢٣/١٩٧٢ س ٢٤ من ١١٤)

٤٤٩ - عدم بيان الحكم فى وضوح وتفصيل - الادوات والمهمات التى دان الطاعن باختلاسها اكتفاء منه بالإحالة على استئيد تقرير لجنة الجرد دون ذكرها وتفصيلاتها - قصور .

* متى كان الحكم لم يبين بوضوح وتفصيل الادوات والمهمات المقول باختلاسها وكانت احوالة الحكم على الاستئيد التى تضمنها تقريرى الجرد دون أن يعنى بذكرها ، تفصيلاتها فان ذلك لا يكفى فى بيان اسباب الحكم الصادر بالادانة لخلوه مما يكشف عن وجه اعتماده على هذين التقريرين اللذين استنبطت منهما المحكمة معتقدها فى الدعوى على أساسه مما يصم الحكم بالقصور .

(طعن رقم ١٤٢٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٩ س ٢٤ ص ١١٤)

٤٥٠ - عدم لزوم تحدث الحكم استقلالا عن نية الاختلاس .

* لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن نية الاختلاس مادامت الواقعة الجنائية التى تلبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قد قصد بفعله اضافة ما اختلسه الى ملكه .

(طعن رقم ١١٣٢ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٤ ص ١٢٧٢)

٤٥١ - كفاية ايراد الحكم ما يدل على تحقق قصد الاختلاس .

* من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن توافر القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس ، بل يكفى أن يكون فيما اورده من وقائع وظروف ما يدل على هياحه .

(طعن رقم ٥٥٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢ س ٢٥ ص ٥٤٦)

٤٥٢ — تصرف الموظف في المال للعمود اليه به ، كمالك ، يتوافر به القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٢ عقوبات ، دون ايجاب تحدث الحكم عن هذا القصد استقلا مادام قد اورد من وقائع الدعوى وظروفها — ما يدل عليه .

* يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ان يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بمعهته على اعتبار انه مملوك له ، كما انه لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلا عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفى ان يكون فيها اورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه — كما هو الحال في الدعوى المطروحة ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في استظهار قصد الاختلاس يكون في غير محله .

(طعن رقم ٦١٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٨٦٦)

الفصل الثاني

الاستيلاء بغير حق على مال للدولة

الفرع الاول - الاختلاس

٤٥٣ - اخفاء سبلك في معمل كلية الهندسة قطعة من الرصاص ومحاولة الخروج بها - اعتبار الواقعة جنائية اختلاس بالمادة ١١٢ او ١١٣ بحسب الاحوال .

* متى كان الثابت بالحكم ان المتهم يعمل سبلكا في معامل كلية الهندسة بجامعة القاهرة وانه احتجز اثناء عمله قطعة من الرصاص اخفاها في ملابسه ولم يخر بذلك احدا من زملائه في العمل او رؤسائه فيه ثم حاول الخروج بها من باب الكلية فسيطه الحارس ، فان الوصف الصحيح للواقعة انها جنائية معاقب عليها بالتطبيق للمادة ١١٢ او المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ حسبما يبين من بحث الظروف التي يعمل فيها المتهم وظروف وضع الرصاص المختلس في معامل الكلية .

(طعن رقم ١٢٦١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢/١٧/١٩٥٧ س ٨ ص ٩٩٦)

٤٥٤ - يكفى في جريمة الاختلاس في حكم م ١١٣ ع المعدلة بـ ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ان تمتد يد الموظف بغير حق الى مال الدولة ولو اذ لم يكن في حيازته .

* لا يشترط لتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ان يكون الشيء المختلس في حيازة الموظف ، بل يكفي ان تمتد يده بغير حق الى مال للدولة ، ولو لم يكن في حيازة الموظف .

(طعن رقم ١١٦٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٢٠)

٤٥٥ — استيلاء على مال للدولة بغير حق — جريمة — اركانها .

* اذ نصت المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال للدولة أو لاحدى الهيئات العامة أو الشركات أو المنشآت اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما ، أو سهل ذلك لغيره » فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن جنائية الاستيلاء على مال الدولة بغير حق تقتضى وجود المال في ملك الدولة عنصرا من عناصر زمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه أية كان بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة .

(طعن رقم ١٧٧٦ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠٥٥)

٤٥٦ — جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة — تمامها

بمجرد اخراج الموظف العمومي أو المستخدم للمال من المكان الذى يحفظ فيه بنية تملكه .

* تتم جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة بمجرد اخراج الموظف العمومي أو المستخدم للمال من المكان الذى يحفظ فيه بنية تملكه . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم قد دلت على أن النحاس والادوات موضوع الجريمة ضبطت مخبأة في ماكينة السيارة قيادة الطاعن عند خروجه من باب الشركة ، فإن الجريمة تكون قد تمت .

(طعن رقم ١٦٠٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٦٠)

٤٥٧ — مثال لجريمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعنين — وهما من الموظفين العموميين — قد استمرا ، رغم وفاة والدتهما في صرف المعاش الذى كان يستحقا لها من وزارة الخزانة ودائهما — ضمن مادائهما به — بجريمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق وأورد على ثبوتها في

حقهما أدلة مستمدة من اعتراف المتهم الثاني وأقوال مندوبى شياخات تسمى أول وثاني طنطا وفتش صحة مركز طنطا وأقارب المتهمين وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ونتيجة الإطلاع على دفترى وفيات محلة منوف وقسم طنطا — فإن الأدلة التى أوردها الحكم تكون سائغة ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها .

(ملعن رقم ٢٠١٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ من ٢٢ ص ٢٥٦)

٤٥٨ — متى تتحقق جناية الاستيلاء على المال بغير حق المنصوص عليها فى المادة ١١٣ مكررا عقوبات .

* جناية الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه فى المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه ، ولا مراء فى أن ما أتياه الطاعن للحصول على الطلف المستولى عليه من اصطناع المحررات المزورة قد انطوى على حيلة توصل بها الى الاستيلاء عليه وحرمان الجمعية المجنى عليها منه ، ولم يكن أداء الثمن — فى خصوص واقعة الدعوى — الا وسيلة للوصول الى الاستيلاء على الطلف بغير حق .

(ملعن رقم ٦٥٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ من ٢٢ ص ٧٤٨)

٤٥٩ — جريمة الاستيلاء على مال للدولة بغير حق — أركانها .

* لا تقع جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لاحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما الا اذا انصرفت نية الجانى وقت الاستيلاء الى تملكه . واذ كان ذلك وكان الحكم قد قصر فى استظهار هذه النية فانه يكون معينا بالقصور .

(ملعن رقم ١٣٧٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ ص ١١٥٧)

٤٦٠ — مثال لتطبيق نص المادة ١١٣ عقوبات .

* إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الجناة الثلاثة الأول قد استلموا المال المختلس — الذرة الصفراء — بسبب وظيفتهم وبصفتهم موظفين في المشروع « الجمعية التعاونية » وذلك بساء على التفويض الصادر لأولهم من مجلس إدارة الجمعية باستلام كمية الذرة — وهو ما لم يجادلوا فيه بأسباب الطعن — فإنه يتحقق بنفسهم لها بسبب الوظيفة جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات كما هي معرفة به في القانون ، ولا ينال من ذلك أن يكون الطاعن الأول قد دفع الثمن من ماله — بفرض صحة زعمه — مادام أنه أبرم عقد الشراء لأبصفته أصيلا وإنما نائباً عن الجمعية التعاونية المجنى عليها ، مما يترتب عليه أن تنصرف آثار عقد البيع بما فيه نقل ملكية المبيع لها ، أما أمر الثمن فإنه يسوى فيما بعد بين دافعه والمشتري الأصلي طبقاً لطبيعة العلاقة بينهما .

(طعن رقم ٢١٣ سنة ٤٠ ق جلسة ١٦/٢/١٩٧٠ ص ٢١ ص ١٠٢)

٤٦١ — جنائية الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ عقوبات — تحققها بمجرد الحصول عليه خلسة أو غفوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه — مثال .

* لما كانت جنائية الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو غفوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه — وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مجمله أن المحكوم عليه الأول كان بوصفه مندوباً للبيع في الشركة يحتجز لنفسه نوعاً من الإقمشة تنتجها الشركة بأن يعمل على خلق أسماء وهوية لعملاء يطلبون ذلك النوع من القماش ويستطعن بحررات اتفق مع مجهول على التوقيع عليها بأسماء هؤلاء العملاء بما يفيد استلامها ثم يقوم بمعاونة الطاعنين — الحمالين بالشركة — ونقل الإقمشة المستولى عليها إلى منزله مع عملها بعمله غير المشروع مقابل مبالغ من الرشوة كانوا يتقاضونها منه وقد ترتب على ذلك استيلائه على مبلغ ٦٦٠٠ ج و ٥٥٧ م للشركة. فلما لامرأه في أن ما اتاه المحكوم عليه الأول

على النحو آتف الذكر للحصول على الاقمشة قد انطوى على حيلة توصل بها الى الاستيلاء على الاقمشة بغير حق فان ما أورده الحكم من وقائع الدعوى تتوافر به كاتفة العناصر القانونية لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لاحدى الشركات التى تساهم الدولة فى مالها التى دان الطاعنين بتسهيل اركانها للمحكوم عليه الاول بما بضحي معه بمعامها فى هذا الشأن غير مسديد .

(طعن رقم ٩٢٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤ س ٢٥ من ٦٧٤)

٤٦٢ — الاستيلاء على مال الدولة بغير حق — جريمة — اركانها .

* ان جنائية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق متى استولى الموظف العام — او من فى حكمه — على مال للدولة او لاحدى الهيئات او المؤسسات العامة او الشركات او المنشآت اذا كانت الدولة او احدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بقتزاعه منها خلسة او حيلة او عنوة بنسبة تملكه واضاعة المال على ربه ، ولا يشترط لقيام هذه الجريمة ما يشترط فى جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من ذلك القانون من ان يكون المال مسلما للموظف بسبب الوظيفة واذ كان مؤدى ما اثبتته الحكم المطعون فيه ان الطاعن — وهو مساعد معمل بالمجموعة الصحية — استولى بغير حق على كميات من مواد المعونة الاجنبية التى آلت الى الدولة بسبب صحيح ناقل للملك قاصدا حرمانها منها ، وكان الطاعن لا يجدد صفته التى اثبتتها الحكم من كونه موظفا عاما ، كما لا ينزاع فى طعنه فيما أورده الحكم بشأن ملكية الدولة للمال المستولى عليه ، فان ما وقع من الطاعن تتوافر به — بهذه المثابة — الاركان القانونية لجناية الاستيلاء المنصوص عليها فى المادة ١١٣ سالفة الذكر التى دانه الحكم بها .

(طعن رقم ١٢٤١ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٧٥ س ١٦ من ٧٦٥)

الفرع الثاني - المال المختلس

٤٦٣ - استيلاء موظف عمومي بغير حق على شجرة مملوكة لمصلحة البلديات يكون جنائية الاختلاس المنصوص عليها في م ١١٢ ع .

* متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما حصله ان رجل البولس شاهد سقوط شجرة مملوكة لمصلحة البلديات على الطريق فأبلغ بذلك وأثناء عودته الى مكان الشجرة لم يجدها وأبصرها فوق عربة يقودها المتهم الاول ويركب على العربة ويجوز الشجرة المتهم الثاني « وهو جاويش بالبلدية » فان الواقعة على هذه الصورة وهي استيلاء موظف عمومي بغير حق على شجرة مملوكة لمصلحة البلديات تكون جنائية الاختلاس المنصوص عليه في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، فإذا كانت القضية قد استؤنفت من النيابة العامة ضد المتهمين فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

(طعن رقم ٢٢١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩/٥/١٩٥٨ س ٩ من ٥٥٢)

٤٦٤ - سرقة موظف عمومي التيسار الكهربائي الذي تنتجه وتوزعه ادارة الكهرباء والغاز - انطباق المادة ١١٣ عقوبات .

* اذا كان الثابت من الأوراق ان المتهم موظف عمومي بسلح الصيانة، وأن السرقة وقعت على مال مملوك للدولة - وهو التيار الكهربائي الذي تنتجه وتوزعه ادارة الكهرباء والغاز - وكانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الغيابي الابتدائي بأدائه والحكم الصادر في المعارضة ببراعته من التهمة المسندة اليه ، فان القضاء من المحكمة الاستئنافية باعتبار الواقعة جنحة ومعاينة المتهم على هذا الاساس يعد خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم مع إحالة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية لتعيد نظرها . مستهدية بالقواعد المنصوص عليها في المادتين ٤١٤ ، ٤١٥ من قانون الإجراءات الجنائية، على اعتبار أن الواقعة جنائية تنطبق عليها المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

(طعن رقم ٨٨١ سنة ٢٩ ق جلسة ٢/٦/١٩٥٩ س ١٠ من ٦١٦)

٤٦٥ - اختلاس الاموال الاميرية - اهلاك الدولة الخاصة -
اموال هيئة قناة السويس .

* لما كان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ قد نص صراحة على أن جميع ممتلكات الشركة المالية لقناة السويس قد أصبحت ملكا خالصا للدولة من تاريخ صدور هذا القانون في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ، وظلت الدولة تباشر ادارة هذا المرفق العام من تاريخ صدور قانون التأميم حتى عهدت بذلك الى « الهيئة العامة لقناة السويس » التي انشئت بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ وهي من الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة التي تقوم على ادارة مرفق عام ، لما كان ذلك فان ما يقول به الطاعن من أن اموال هذه الهيئة ليست اموالا عامة مستندا في ذلك الى ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ من أن اموال هذه الهيئة تعتبر اموالا خاصة - هذا القول غير سديد لان الشارع اذ وصف اموال الهيئة بأنها اموال خاصة إنما قصد به اهلاك الدولة الخاصة *Domaine Privé de l'état* تمييزا لها من اموال الدولة العامة *Domaine Publie de l'état* ، وهي في الحالتين من اموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها ما نص عليه في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص باختلاس الاموال الاميرية والفيدر .

(ملحق رقم ١٣٩٦ سنة ٢٠ في جلسة ١٧/١/١٩٦٧ س ١٢ من ١٠٤)

٤٦٦ - اختلاس اموال اميرية - تسهيل الاستيلاء عليها .

* اذا كان الثابت أن المال المستولى عليه بغير حق هو قيمة الفرق بين ما وردته المتهم الثالث بالفعل وبين ما التزم بتوريده للدولة ، فان ما يثيره المتهم الثاني بشأن ملكية هذا المال للمتهم الثالث غير سديد ، سيما وقد أثبت الحكم استيلاء المتهم الثالث على قيمة المبيع كاملا من مال الدولة - وهو لا يستحق سوى قيمة ما ورد به بالفعل منه ، ويكون الفرق مالا خالصا لها سهل المتهم الثاني للمتهم الثالث الاستيلاء عليه بغير حق بما تتوافر معه جريمة تسهيل الاستيلاء على مال الدولة ، وهي مرادفة

لجريمة الاستيلاء التي دين المتهم الثاني على أساسها في التجريم والعقاب
بنص المادة ١١٣ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٩٧٧ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ من ١٢ ص ١٩١)

٤٦٧ - اختلاس أموال الهيئة العامة للأصلاح اسزراعى
- طبيعته .

* متى كان البين من مدونات الحكم أن المواد المختلطة مال عام
مملوك للهيئة العامة للأصلاح الزراعى ، أما دور الجمعيات التعاونية
فمقتصر على الإشراف على توزيعها ، فإنه لا وجه لما زعمه الطاعن من
أنها مال خاص للجمعيات التعاونية .

(طعن رقم ٢٠٢٣ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٧ من ٢٢ ص ٢٦١)

٤٦٨ - كفاية مساهمة الدولة في مال الشركة بنصيب ما لدخولها
في عداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات المعدلة -
مثال في ضم شركة خاصة للقطاع العام - احتفاظ الشركة بشخصيتها
المعنوية بعد ضمها الى القطاع العام - لا يمنع أن تكون أموالها من
أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة ١١٣ عقوبات .

* متى كان الطاعن لا ينزاع في أسباب طعنه في أن الشركة التي
كان يعمل بها وأنهم بالاستيلاء على الفزل منها كانت أصلاً شركة خاصة
ثم ضمت الى القطاع العام - وهو ما أوضحه الحكم المطعون فيه - فإن
في ذلك ما يكفى لبيان أن الدولة ساهمت في مالها بنصيب ما . ومن ثم
فهى تدخل في عداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون
العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أما ما تله الطاعن من
أن الشركة بقيت لها شخصيتها المعنوية بعد ضمها الى القطاع العام فإن
ذلك لا يمنع أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها
بالمادة سالفه الذكر .

(طعن رقم ٢٣٥ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٧ من ٢٢ ص ٢٧٦)

٤٦٩ - جنابة الاستيلاء - اقتضاؤها وجود المال فى ملك الدولة
 لا تكتفى الجهات المذكورة فى المادة ١١٢ عقوبات عنصرا من عناصر
 ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من فى حكمه بانتزاعه منها خلسة
 أو حيلة أو عنوة - عدم دخول المال فى ملك الجهة الا اذا كان قد آل
 اليها بسبب صحيح ناقل للملكية - على المحكمة أن تحسم أمر ملكية
 الدولة أو من فى حكمها للمال وخاصة عند المنازعة فيه .

* اذ نصت المادة ١١٢ من قانون العقوبات على انه : « يعاقب
 بالاشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومى استولى بغير حق على مال
 للدولة أو لحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت
 اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما
 أو سهل ذلك لغيره . . » فقد دلت على أن جنابة الاستيلاء تقتضى
 وجود المال فى ملك الدولة أو احدى الجهات المذكورة عنصرا من عناصر
 ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من فى حكمه بانتزاعه منها خلسة
 أو حيلة أو عنوة ولا يعتبر المال أيا كان الوصف الذى يصدق عليه قد
 دخل فى ملك الجهة الا اذا كان قد آل اليها بسبب صحيح ناقل للملك ..
 ومن ثم فان ملكية الدولة أو ما فى حكمها للمال يجب على المحكمة أن
 تحسم أمره وخاصة عند المنازعة فيه . ولما كان ما دفع به الحكم دفاع
 الطاعن من وصف المستند المقدم لنفى الملك عن المؤسسة بأنه عرقى
 لا يصلح ردا ، مادام صادرا من الجهة صاحبة الشأن منتجا فى الامر
 المراد اثباته وهى المرجع الوحيد فى هذا الخصوص ، لان حقيقة المستند
 من العرفية أو الرسمية لا يصح أن يحجب القاضى عن تحررى الواقع
 والحكم على مقتضاه اذ هو لا يتقيد فى اصول الاستدلال بطرق مخصوصة
 فى الاثبات الا ما استنتاه الشارع بنص صريح ، وجريمة الاستيلاء ليست من
 هذه المستثنيات ، ومن ثم كان خليقا بالحكمة أن تحقق دفاع الطاعن بلوغا
 الى غاية الامر فيه أو ترد بما يفيقه ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون
 معيبا بما يبطله ووجب نقضه .

٤٧٠ - عبارة « الأموال والأوراق والامتعة أو غيرها » الواردة بالمادة ١١٢ مكرر عقوبات يدخل فى مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال ومتكون له قيمة أدبية أو اعتبارية - مثال .

✽ عبارة « الأموال أو الأوراق أو الامتعة أو غيرها » الواردة بالمادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات صيغت بالفاظ عامة يدخل فى مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية - لما كان ذلك - وكانت مستندات المجنى عليه المودعة ببلغه - على فرض صحة ما أثاره الطاعن فى شأنها من أنها عبارة عن صور لأوراق عرفية - هى مما ينطبق عليه وصف الأوراق المشار إليها فى المادة المذكورة لما لها من قيمة ذاتية باعتبارها من الأوراق فضلا عن إمكان استعمالها والانتفاع بها بدلالة تقديمها من المجنى عليه لجهات الاختصاص كسند يشهد على ملكيته ، كما أن الطاعن لا يمارى فى أنه قد حصل على صور منها قدمها فى دعواه المدنية كسند لدفاعه مما يؤكد ما لها من قيمة . فان مجادلة الطاعن فى هذا الخصوص تكون على غير أساس .

(ملعن رقم ٢٠٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ س ٢٥ ص ٢٤٨)

الفرع الثالث - صفة الجانى

٤٧١ - لا تشترط المادة ١١٢ ع صفات خاصة فى الموظف العمومى كما تفعل المادة ١١٢ ع - شمول نص م ١١٣ ع جميع صور المال .

✽ متى كانت الواقعة الثابتة فى الحكم أن المذم وهو عامل بمصلحة السكة الحديد استولى بغير حق على أدوات مملوكة للمصلحة قبيتها خمسة وعشرون جنيتها ، فان الواقعة على هذه الصورة تكون جنائية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وهى استيلاء موظف عمومى « أو من فى حكمه » بغير حق على مال مملوك للدولة ، إذ لا يشترط لتوافر هذه الجريمة صفات خاصة فى الموظف العمومى كما اشترطت المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا يكون المال قد سلم إلى الجانى بسبب وظيفته بل يكفى لتوافرها أن يكون الجانى موظفا عموميا « أو من فى حكمه »

وأن يكون المال الذى استولى عليه بغير حق مملوكا للدولة وذلك بخلاف النص القديم للمادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون المذكور اذ كان يقتصر على عقاب من يأخذ نقودا للحكومة دون صور المال الأخرى كاوراق الحكومة وسندات وأمتعتها ثم جاء النص الجديد للمادة ١١٣ من قانون العقوبات واختار لفظ المال فشمّل بذلك النقود وغيرها من جميع صور المال .

(طعن رقم ١١١٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١١/٣/١٩٥٨ س ٩ ص ٨٧١)

٤٧٢ — سريان حكم المادة ١/١١٢ مكرر عقوبات على العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد — ولو كانت تخضع لإشراف الدولة .

✽ استهدف الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وأموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها مادامت تلك أموالها مفردة أو تساهم فى مالها بنصيب ما — أما الجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد — فهى وحدها التى يسرى عليها حكم المادة ١١٢ مكرر من قانون العقوبات ولو كانت تخضع لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة مادام الإشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد الى حد المساهمة فى رأس مالها .

(طعن رقم ١٧٨٧ سنة ٣٧ ق جلسة ١/٢٣/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٠١ - ١٠٢)

٤٧٣ — شروط تحقق جنابة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١/١١٣ مكرر عقوبات .

✽ جنابة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١/١١٣ مكررا من قانون العقوبات لا تتحقق الا اذا كان الجانى من الموظفين فى المشروعة الخاصة المبينة فى القانون بيان حصر — سواء كان عضوا بمجلس الإدارة أو مديرا أو مستخدما — وأن يكون تسلمه المال المختلس من مقتضيات

عمله ويدخل في اختصاصه الوظيفة استنادا الى نظم مقرر او امر ادارى صادر من يملكه او مستهدا من التوائين او اللوائح ، اما اذا كان الجاني قد استلم المال بصفته عميلا للبنك — لا بصفته موظفا في المشروع — فانه يكون مديننا بهذا المال فحسب ولا تتحقق بتسليمه له ، جنائية الاختلاس كما هي معروفة به في القانون .

(طعن رقم ٦٠١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٤/٥/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٥٨)

٤٧٤ - . سريان المادة ١١٢ مكررا عقوبات على كل عضو مجلس إدارة أو مديرا أو مستخدم في المشروعات الخاصة الواردة بها حصرا ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأية صفة .

* ان المادة ١١٢ مكررا من قانون العقوبات التي اضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لتوافق تطور المجتمع الجديد ولتوائم مقتضيه ، انما تنطبق على كل عضو مجلس إدارة أو مدير أو مستخدم في مشروعات خاصة وردت فيها على سبيل الحصر ولا تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بأية صفة كانت ، ومن ثم فان المؤسسات العامة تخرج بطبيعة تكوينها عن نطاق تطبيق هذه المادة لان هذه المؤسسات بحسب الاصل اجهزة ادارية لها شخصية اعتبارية مستقلة تفصلها الدولة لتباشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العام ، وتتبع في ادارتها اساليب القانون العام وتتمتع في ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها .

(طعن رقم ١٧٧٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٩ س ٢٢ ص ١٠٨)

٤٧٥ - جنائية الاستيلاء على مال الدولة — شرطها — موظف عام .

* اذ عاقب قانون العقوبات بمقتضى المادة ١١٢ الموظف العام أو من في حكمه اذا استولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو لأحدى الهيئات العامة ، فقد أراد على ما عدهته المادة ١١١ منه معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو للمحققة بها حكمها

ايا كانت درجة الموظف او من فى حكمه فى سلم الوظيفة وايا كان نسوع العمل المكلف به . ولما كان الطاعن بحكم كونه عاملا فى شركة تابعة للقطاع العام الملوك للدولة يعد فى حكم الموظفين العموميين، فلان النعى على الحكم بالخطأ فى القانون اذ اسبغ على الفعل المسنة اليه وصف الجناية فى حين انه جنحة سرقة يكون على غير اساس .

(طعن رقم ٨٧٢ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ من ١١٥٢)

٢٧٦ - جنابه الاختلاس فى حكم المادة ١/١١٢ عقوبات - اركانها .

* تتوافر اركان جنابة الاسنيلاء المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات متى استولى الموظف العمومى او من فى حكمه بغير حق على مال للدولة او لاحدى الهيئات او المؤسسات العامة او الشركات او المنشآت التى تساهم فيها الدولة او احدى الهيئات العامة ولو لم يكن هذا المال فى حيازته او لم يكن الجانى من العاملين فى تلك الجهات .

(طعن رقم ٨١١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٠/١١/١٩٦٩ س ٢٠ من ١٢٢٠)

٢٧٧ - متى تتحقق جريمة الاختلاس فى حكم المادة ١١٢ مكررا عقوبات .

* تتحقق جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ مكررا من قانون العقوبات اذا كان الجانى من الموظفين فى الشروعات الخاصة المبينة فى القانون بيان حصر - سواء كان عضوا بـ مجلس الادارة او مديرا او مستخدما - وان يكون قد تسلم المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل فى اختصاصه الوظيفى استنادا الى نظام مقرر او امر ادارى صادر من يملكه او مستهدا من القوانين او اللوائح .

(طعن رقم ٢١٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ س ٢١ من ٤٠٢)

الفرع الرابع - تسبيب الاحكام

٤٧٨ - جريمة المادة ١١٣ عقوبات - يكفى لتحقيقها - ان يستولى الموظف بغير حق على مال للدولة - قاصدا حرمانها منه - ولو لم يكن هذا المال فى حيازته .

* يكفى لتحقيق الاركان القانونية للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٣ عقوبات ان يستولى الموظف بغير حق على مال للدولة قاصدا حرمانها منه ولو لم يكن هذا المال فى حيازته . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ثبوت تهمة الاختلاس فى حق الطاعن « من استيلائه على كامل مرتبه فى حين انه كان يقوم بتحرير استثمارات للمحال التجارية بقيمة الاقتساط المستحقة فى ذمته خصما من حساب الامانات المتنوعة الخاصة بالموظفين وبذلك يكون قد ادخل فى ذمته المبلغ المختلس بنية الفسح قاصدا بذلك حرمان الحكومة من هذا المال وهو ما تتحقق به اركان جريمة اختلاس الاموال «الاميرية» هذا الذى انتهى اليه الحكم صحيح فى التدليل على توافر الاركان القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ويكون النemy عليه بالخطأ فى تطبيق القانون غير سديد .

(طعن رقم ٢٥٥٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦٢ من ١٢ ص ٢٨٠)

٤٧٩ - استيلاء على اموال الدولة - تسبيب عيب - مثال .

* اذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن وكونه موظفا وكون وظيفته قد طوعت له تسلم المال المستولى عليه وكون هذا المال قد آل الى ملك الدولة بسبب صحيح مع انه من الواجب طبقا للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتوافر به اركان الجريمة التى دان المتهم عنها ، فان الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٧٧٦ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٠٥٥)

٤٨٠ — معاقبة المتهم بعقوبة غير تلك المقررة للجناية المسندة اليه
— يعيب الحكم — مثال في اختلاس .

* اذا كان الحكم قد ساءل المتهم عن جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣/١ مكرر من قانون العقوبات وانزل به عقوبة الاشغل الشاقة لمدة خمس سنين وهي عقوبة غير مقررة في القانون لظك الجناية وانما تدخل في نطاق عقوبة جناية الاختلاس المنصوص عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات ، بحيث لا يعرف ان كانت المحكمة قد دائته بالجناية التي اشارت اليها في نهلية حكمها او بالجناية التي تنبى عنها العقوبة التي اصدرتها ، فان ذلك يصم الحكم بالتصور .

(طعن رقم ١٧٨٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢٢/١/١٩٦٨ م ١٩ م ١٠٢)

٤٨١ — التحدث استقلالا عن ملكية المال موضوع جريمة الاستيلاء
— غير لازم — مادامت تلك الملكية لم تكن محل ممانعة .

* التحدث استقلالا عن ملكية المال ليس شرطا لازما لصحة الحكم بالادانة في جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، مادامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما يحقق به سلامة التطبيق القانوني الذي خلص اليه ، ومادامت تلك الملكية على ما هو حاصل في الدعوى لم تكن محل ممانعة حتى يلتزم الحكم بمواجهتها .

(طعن رقم ١٦٠٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٦٨ م ١٩ م ٨٦٠)

٤٨٢ — جناية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق — اركانها .

* اذ نصت المادة ١١٢ من قانون العقوبات على انه : « يعاقب بالاستغلال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي استولى بغير حق على مال للدولة او لاحدى الهيئات العامة او الشركات او المنشآت اذا كانت الدولة او احدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما او سهل ذلك

لغيره » . فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أن جنسية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق تقتضي وجود المال في ملك الدولة عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام — أو من في حكمه — بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو غوة . ولا يعتبر المال — أيا كان وصفه الذي يصدق عليه في القانون — قد دخل في ملك الدولة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح نقل للملك وهو ما خلا الحكم من استظهاره ومن ثم يكون قاصر الأيان واجب النقض والاحالة .

(طعن رقم ١٣١١ سنة ٢٨ في جلسة ١١/١١/١٩٦٨ من ١٩ ص ٩٥١)

٤٨٣ — خلو الحكم مما يدل على ملكية الدولة أو إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ عقوبات للمال الذي دان الطاعن بالاستيلاء عليه — قصور .

* متى كان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتبر أموال المعينة الأجنبية التي دان الطاعن بالاستيلاء عليها مملوكة للدولة بالرغم من أن مدوناته قد دخلت مما يدل على توافر هذه الملكية وهي إحدى الأركان القانونية للجريمة — فإنه يكون معيبا بالقصور مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقرير برأى في شأن ماثاره الطاعن من دعوى الخطأ في القانون .

(طعن رقم ٨١١ سنة ٢٩ في جلسة ١٠/١١/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٢٢٠)

٤٨٤ — توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة .

* لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلا عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت المنصوص عليها في المادة ١١٣ فقرة أولى من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ بل يكفي أن يكون غيما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

(طعن رقم ١٥٢٦ سنة ٢٩ في جلسة ١٥/١٢/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٤١١)

٤٨٥ - ابداء المتهم دفاعا مؤداه انه لم يكن موظفا بالشركة المجنى عليها وقت ارتكاب جريمة الاستيلاء - دفاع جوهري - على المحكمة تمحيصه والرد عليه والا كان حكمها مشوبا بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

* متى كان الدفاع الموقوف من الطاعن من انه وقت ارتكاب جريمة الاستيلاء لم يكن موظفا بالشركة المجنى عليها بعد - في صورة الدعوى المطروحة - دفاعا هاما ومؤثرا في مصيرها لما يترتب عليه من اثر في تحديد مسئولية الطاعن الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في اطراحه لهذا الدفاع على مجرد التعرض لنصوص قرار وزير الصحة الرقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٣ وتفسيره لدلولها دون أن يعنى بتمحيص ماقرره الطاعن في هذا الشأن من أن اللجان التي شكلها رئيس مجلس ادارة المؤسسة التابعة لها الشركة المجنى عليها تنفيذا لهذا القرار استفتت عنه ولم تلحظه من بين من تم إلحاقهم بالشركة وهي واقعة كان يمكن للبحث حتى يستقيم قضاؤها أن توقف على مبلغ صحتها لو انها قامت بتحقيقها ، كما انه لم يعن بالرد على ما سرده الطاعن من ادلة تسند دعواه من أن لم يكن موظفا عاما وقت الحادث وبالاخص ما أشار اليه في مرافعته الشفوية من انه حين قبض عليه لم يصدر قرار بإيقافه عن العمل بالشركة وبانه لدى رفعه دعوى تعويض ضد الشركة امام محكمة العمال دفع ممثل الحكومة بعدم احقيته في التعويض لانه لم يكن موظفا بالشركة ولا يوجد عقد يدل على ذلك . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع بما يعنيه ويستوجب نقضه ..

(طعن رقم ٥٤٦ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٧ س ٢١ ص ٨٢٢)

الفصل الثالث

الاضرار المبدى بالمال العام

٤٨٦ — جريمة المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات — أركانها : خطأ جسيم ، وضرر جسيم ، ورابطة سببية .

* تدل المراحل التشريعية التى مر بها نص المادة ١١٦ مكرر (ب) من قانون العقوبات المستحدثة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وأعماله التحضيرية على أن أعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر أركان ثلاثة — هى : خطأ جسيم ، وضرر جسيم ، ورابطة سببية بين ركلى الخطأ الجسيم والضرر الجسيم .

(طعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦ من ١٧ من ١٩٦١)

٤٨٧ — الضرر فى جريمة المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات — ماهيته .

* الضرر فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرر (ب) من قانون العقوبات هو الاثر الخارجى للاهمال الجسيم المعاتب عليه : وشروطه — أن يكون جسيما بدوره . وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لتقاضى الموضوع لاختلاف مقدار الجسامة فى كل حالة عن غيرها تبعها لاعتبارات مادية عديدة . كما يشترط فى الضرر أن يكون محققا ، ذلك أنه أحد أركان الجريمة ولا يؤثم مسلك إذا كان أحد أركان الجريمة ناقدا . كذلك فإنه يشترط أن يكون ماديا بحيث يلحق أموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته ، أو أموال أو مصالح الأئراد المعهود بها الى تلك الجهة — والمراد بالصلحة فى هذا المقام — المصلحة المادية — أى المنفعة التى يمكن تقويمها بالمال . فذلك أن الشارع لم يتجه الى ادخال المصالح الادبية للأفراد فى نطاق الحماية المقررة فى هذه المادة وهى ترعى أساسا الاموال العامة والمصالح القومية والاقتصادية للبلاد — سعيا وراء بناء مجتمع جديد — أما انعطاف حمايته

الى اموال الافراد او مصالحهم المادية المهود بها الى جهة عامة فذلك لان نشاط هذه الاموال انها يتصل بخطة التنمية الاقتصادية والتنظيم الجديد للمجتمع .. وبذلك يستوى ان تكون صورة الضرر انتقاص مال او منفعة او تشييع ربح محقق .

(طعن رقم ١٩٦٣ سنة ٢٥ قى جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦ من ١٧ ص ٤٩١)

٤٨٨ — لا مصلحة للطاعن فى اثارة عدم توافر اركان الجناية التى حوكم بها طالما ان العقوبة المقررة لـ الجناية التى يسلم بقيامها فى حقه .

* لا جدوى للطاعن مما يثيره بشأن عدم توافر الجناية المنصوص عنها فى المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات وان الواقعة لا تسدو ان تكون جنحة التبديد المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات مادام ان العقوبة المقررة بها وهى الحبس ستة شهور مقررة فى القانون لجنحة التبديد .

(طعن رقم ٢٠٦١ سنة ٢٧ قى جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ من ١٩ ص ٢٠٢)

٤٨٩ — جريمة الاخلال العهدى فى تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذى يترتب عليه ضرر جسيم والغش فى تنفيذ تلك العقود المنصوص عليهما فى المادة ١١٦ مكررا (١) عقوبات — ايكالهما : وقوع الاخلال او الغش فى تنفيذ عقد من العقود التى اوردها المادة المذكورة على سبيل الحصر وان يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة او احدى الجهات الاخرى التى اشارت اليها المادة سالفة الذكر .

* نصت المادة ١١٦ مكررا (١) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على انه : « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل من اخل عمدا فى تنفيذ كل او بعض الالتزامات التى يفرضها عليه عقد مقاوله او نقل او توريد او التزام او اشغال عامة ارتبط

بها مع الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت إذا حكمت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت وترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب أي غش في تنفيذ العقد . وبين من سياق النص أنه اشترط لقيام أي من الجريمتين اللتين تضمنهما وهما الإخلال العمدي في تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذي يترتب عليه ضرر جسيم والغش في تنفيذ تلك العقود أن يقع الإخلال أو الغش في تنفيذ عقد من العقود التي أوردتها المادة على سبيل الحصر ، وأن يكون التعاقد مرتبطاً به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التي أشارت إليها المادة المذكورة . وقد انصحت المذكرة الإيضاحية للقانون سالف البيان عن علة التجريم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث توافر تلك العناصر بالثبوت من طبيعة العلاقة بين المطعون ضده والجهة التي تم التوريد إليها مع ما لذلك من أثر في اسباب التكيف الصحيح على واقعة الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صال إثباتها الحكم ، مما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٩٨٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢١ س ٢٢ ص ١٩٤)

٤٩٠ - أركان جريمة المادة ١١٦ مكرر (١) عقوبات - عـ

تحققها مع قيام الاحتمال على أي وجه .

* يبين من نص المادة ١١٦ مكرراً (١) من قانون العقوبات ومن مقارنته بنص المادة ١١٥ من القانون المذكور ومن المذكرة الإيضاحية المصاحبة له أن جريمة المادة ١١٦ المذكورة تتطلب لقيامها تحقق الضرر سواء في الواقع أو في قصد الفاعل ، وأن مجرد الاحتمال على أي وجه ولو كان راجحاً لا تتوافر به تلك الجريمة في أي من ركنيها والترجيح بين المصالح المتعارضة - مصلحة الشركة التي يديرها الطاعن - في التمسك بإيقاع الغرامة التهديدية ، ومصلحتها في سر عملها وانتظامه ، واختيار أخف الأمرين وأهون الضررين ، لا يتحقق به الضرر المقصود في القانون أو التصد الاعتباري للملابس للفعل المادي المكون للجريمة ، ومن ثم فإن

الحكم المطعون فيه إذ خاض في تقريراته دون التفتت الى ما يشهد من مدوناته لحقيقة الواقع المطابق لتصحيح القانون وعلى الاخص شهادة الوزير المختص ونحوى المذكرة المقدمة منه ، يكون معيبا .

(طعن رقم ١٢٧٥ سنة ٣٩ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ من ١٠٥٦)

٩١ — **خلو الحكم من بيان مادة العقاب التي انزل حكمها —**
يبطله — مثال على عدم اشارة الحكم الى المادة ١١٨ عقوبات — اساس
ذلك ؟

✽ لئن كان الحكم المطعون فيه قد اثار الى نص المادة ١١٦ من قانون العقوبات التي تضمنت جريمة الحصول على ربح من توريدات متعلقة باحدى شركات المؤسسات العامة ، الا انه قد خلا من ذكر نص القانون الذي انزل بهوجبه عقوبات الغرامة والعزل ورد المبالغ المختلصة ، وهو نص المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، ومن ثم فانه يكون باطلا ، ولا يعصمه من عيب البطلان أن يكون قد اثار في ديباجته الى المادة ١١٨ المذكورة والتي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، او اثباته في منطوقه الاطلاع على مواد الاتهام ، مادام أنه لم يفصح عن اخذه بالمادة المشار اليها .

(طعن رقم ٧٤٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٤/٦/١٩٧٠ س ٢١ من ٨٧١)

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

٤٩٢ — الغرامة التي يحكم بها على المختلس هي من الغرامات النسبية .

✽ ان الغرامة التي نصت عليها المادة ٩٧ عقوبات هي من الغرامات النسبية التي اشارت اليها المادة ٤٤ عقوبات . وهي مؤسسة على قاعدة تخالف قاعدة الغرامات المتروك تقديرها للقاضي فهذه تكون مسئولية كل متهم فيها مرتبطة بدرجة ادانته حسب تعيين القاضي لا بحسب عدد المشتركين معه في الفعل او حسب عمرهم ، بينما تلك تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التي تحققت او كان يراى تحققها بواسطة ارتكاب الجريمة او تقدر بمبلغ ما يعين بالوجه المتقدم أهمية الجريمة . فكل انسان اتى عملا يجعله مسئولا للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزما بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذي كان يحق للحكومة ان تحصله ومؤدى هذا ان الشارع انما عني بأن يضمن للحكومة ان تحصل من المتهمين جميعا مائلا بصفة غرامة يساوى المبلغ المختلس لا اكثر ولا اقل ولهذا اوجب التضامن فيه على المحكوم عليهم ما لم ينص على خلاف ذلك ، فاذا تخطت المحكمة هذه القاعدة بتعديدها للغرامة وايضاها كلها على كل واحد من المتهمين فان حكمها بهذا لا يمتشى مع القصد الذي رعى اليه الشارع . ولحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ وجعل الغرامة المقررة بها مبلغا واحدا يلزم به جميع المتهمين بالتضامن .

آ لمن رقم ٢٩٣ سنة ١ ق جلسة ١٩٣١/١١/٩

٤٩٣ — عدم انطباق المادة ١٠٣ ع قديم على حالة الموظف الذى يأخذ شيئا من نقود الحكومة قاصدا مجرد الانتفاع به وقتيا ورده من بعد .

✽ ان الشارع فى المادة ١٠٣ ع لم يرد بقوله « باى كيفية كانت » ان تكون هذه العبارة وصفا للوجه الذى عليه اخذ الموظف النقود بل هي

وصف للوسيلة التى توصل بها لاختذ النقود . كما انه لم يرد بعبارة « لمصلحة نفسه » الواردة فى المادة عينها أن يكون معناها شاملا للاخذ مع نية الرد بل أن يكون قاصرا على الاخذ مع نية الإضاعة على المالك . واذن فلا تنطبق هذه المادة على حالة الموظف الذى يأخذ شيئا من نقود الحكومة قاصدا مجرد الانتفاع به وقتيا ورده من بعد .

(طعن رقم ٨٠ سنة ١ ق جلسة ١٩٣٢/٤/٤)

٤٩٤ - المقصود بلفظ « الموظف » الوارد فى المادة ١١٨ عمومات المقابلة للمادة ١٠٣ م قومه .

* أن لفظ « موظف » الوارد بالمادة ١٠٣ ع ليست معيده بأية صفة أخرى كما هو الحال فى المواد السابقة على المادة المذكورة بل هى تشمل جميع فئات موظفى الحكومة لا فرق بين الدائمين منهم وغير الدائمين ولا بين ذوى الحق فى المعاش ومن لا حق لهم فيه . والقصد من هذا التعميم هو بلا ريب حماية مال الدولة من أن يعيث به أحد من التابعين لها سواء بأخذه لنفسه أو بتسهيل سلبه على الغير .

(طعن رقم ١٢١١ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/١٠/٢٢)

٤٩٥ - جواز ادعاء الحكومة بصفتها مجنيا عليها بحق مدنى للمطالبة بالمصاريف التى تكبدتها بسبب فعلة المتهم للحصول على المبلغ المختلس .

* أن ما تنضى به المادة ٩٧ ع من وجوب الحكم على المختلس برد ما اختلسه ويدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك لا تمنع الحكومة بصفتها مجنيا عليها من الادعاء بحق مدنى للمطالبة بالمصاريف التى تكبدتها بسبب فعلة المتهم للحصول على المبلغ المختلس ولا يمنع من الحكم لها بهذه الطلبات بعد التثبت من صحتها لأن الغرامة التى نصت عليها تلك المادة هى عقوبة جنائية أما المصاريف المطلوبة فهى من قبيل التعويض المدنى . ومن ثم فلا

غبار على الحكم اذا قضى للحكومة على المتهم بقيمة ما تكبدته من المصاريف طبقا للمستندات التى قدمتها .

(طعن رقم ١٢٨٤ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٥)

٤٩٦ — سلطة محكمة الموضوع فى اضافة افعال اختلاس اخرى ظهرت لها من التحقيق مادامت هذه الاعمال قد وقعت تحت تأثير ذات التصميم الجنائى بشرط تنبيه المتهم الى هذه الاضافة .

* ان اختلاس الاموال اذا وقع بانفعال متتابعة بناء على تصميم واحد عد من الجرائم المتتالية (delits Succésif) وكان جريمة واحدة يشمل الحكم فيها كل افعال الاختلاس المقررة قبل المحاكمة حتى ما كان منها لم يعرض على المحكمة . ومن مقتضى ذلك ان يكون لمحاكمة الموضوع ان تضيف الى افعال الاختلاس القائمة بها الدعوى افعال اختلاس اخرى ظهرت لها من التحقيق مادامت هذه الاعمال قد وقعت تحت تأثير ذات التصميم الجنائى . وذلك بشرط ان ينبه المتهم الى هذه الاضافة . ولها بالتالى ان توقع على المتهم العقوبات الاصابة والتبعية المقررة مساتونا لمجموع افعال الاختلاس التى اثبتت وقوعها منه ، ما رفعت به الدعوى فى الاصل وما ظهر اثناء المحاكمة .

(طعن رقم ٨٤ سنة ٩ ق جلسة ١٩٣٨/٢/٢٦)

٤٩٧ — اعتبار رسوم دفعة بطاقات التموين من نفود الحكومة واختلاسها من الموظف يعد ادخالا لى الزمة محاقبا عليه بالمادة ١١٨ ع .

* ان رسوم دفعة بطاقات التموين مقرر تحصيلها بالمادة ١٢ من قرار وزير التموين رقم ٢٤ الصادر بتاريخ ٨ اغسطس سنة ١٩٤٠ . وهذا القرار مبنى على امر الحاكم العسكري رقم ٧٦ الصادر بتاريخ ٨ اغسطس سنة ١٩٤٠ . بمقتضى السلطة المخولة له بالرسوم الصادر فى اول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية . فهذه

الرسوم تعتبر من نقود الحكومة ، واختلاسها من الموظف يعد اختلاساً في الذمة معاقباً عليه بالمادة ١١٨ ع .»

(طعن رقم ١٦٢٢ سنة ٦٢ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٤٢)

٤٩٨ - اعتبار كاتب أحد المزارع التابعة لوزارة الزراعة والمكلف بتقيد العمال الذين يعملون يومياً في الدفاتر المخصصة لذلك هو من تعينهم المادة ١١٨ باعتباره كلفاً بخدمة عامة .

* أن المادة ١١٨ من قانون العقوبات اذ نصت بصفة عامة على عقاب « كل موظف أدخل في ذمته نقوداً للحكومة ... الخ » قد دلت على أن الشارع أراد أن يتناول بالعقاب كل شخص مكلف بخدمة عامة مهما كانت درجته ونوع العمل المكلف به ، ولو كان غير داخل في هيئة العمل . فكاتب أحد المزارع التابعة لوزارة الزراعة المكلف بتقيد العمال الذين يعملون في المزرعة يومياً في الدفاتر المخصصة لذلك هو من الموظفين الذين تعينهم المادة ١١٨ المذكورة .

(طعن رقم ٩٣٦ سنة ١٦ ق جلسة ١٣/٥/١٩٤٦)

٤٩٩ - الغرامة التي يحكم بها على المختلس هي من الغرامات النسبية .

* أن المستفاد من عبارة المادة ٤٤ من قانون العقوبات وعباراة تعليقات وزارة الحقاتية عليها أن الشارع إنما عني بالنص على الغرامة النسبية ليضمن للدولة أن تحصل من المتهمين جميعهم مبلغاً بصفة غرامة يساوى المبلغ المختلس الخ .. لا أكثر ولا أقل . وهذا واضح أيضاً من استقراء النصوص الواردة في باب اختلاس الأموال الأميرية والغدر (م ١١٢ وما بعدها) فأنها قد ربطت تلك الغرامة بما يجب رده . وأبرزت المادة ١١٥ هذا الربط على نحو لا يدع مجالاً لأي شك ، اذ نصت عبارتها الفرنسية بالزام الجاني بمبلغ مساوٍ لضعف ما استفاده برد نصفه لمستحقه ويؤخذ النصف الآخر غرامة . واذن فالواجب في الغرامة النسبية أن

يحكم بها على المتهمين معا بحيث لا يستطيع التنفيذ عليهم جميعا بكثر من مقدارها . اما ايجب هذه الغرامة كلها على كل واحد منهم فغير سديد .

(طمن رقم ٢٩٨ سنة ١٧ ق جلسة ١١/٢/١٩٢٧)

٥٠٠ - انطباق المادة ١١٨ ع على الموظفين العموميين دون المكلفين

بخدمة عامة .

* يجب للمعاقب بمقتضى المادة ١١٨ من قانون العقوبات ان يكون المتهم موظفا عموميا ولا يكفى ان يكون مكلف . بخدمة عامة فانه لو كان المشرع اراد ذلك لفكره صراحة كما فعل فى نصوص اخرى كالمادة ١٠٤ واذن فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان كاتب شونة بنك التسليف سلم بعض الافراد استمارات وتصاريح مزورة تتضمن توريدهم القمح المستحق عليهم للحكومة الى شونة البنك وتمكثوا بذلك من صرف ثمن هذا القمح من نقود الحكومة ، فهذه الواقعة لا تعتبر الا جنحة لان هذا الكاتب ليس من الموظفين العموميين والاستمارات المزورة (رقم ٢ قمح مصلحة الاموال المقررة) لا تعد من الاوراق الاميرية اذ هى صادرة من أمين شونة البنك ولم يحررها موظف عمومى مختص بتحريرها .

(طمن رقم ١٥٩٢ سنة ١٨ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٢٩)

٥٠١ - الفرق بين الجريمتين المنصوص عليها فى المادة ١١٢ ع

و ١١٨ ع .

* متى كان الثابت مما اورده الحكم عن وظيفة المتهم والطريقة التى تمكن بواسطتها من اختلاس المبالغ التى ادخلها فى ذمته انه لم يكن الا موظفا كتابيا بحسابات الحكمدارية ، ولم يكن بمقتضى عمله صراما او مساعدا للصراف او منتدبا للصرف مستندا هذه الصفة من القوانين او اللوائح او منوطا بها رسميا من رئيس او اية جهة حكومية مختصة بل كان الثابت انه تدخل فى عمل صيارف الخزانة واقحم نفسه فيها هو

خارج عن نطاق اعمال وظيفته تهونا من هؤلاء الصيارف أو تفاضيا منهم عنه ، فانه لا يمكن أن تضفى عليه صفة الصراف أو مساعده مهما استطال به الزمن وهو موغل في هذه الفوضى . واذا فالمادة المنطبقة على فعلته هي المادة ١١٨ من قانون العقوبات التي تعاقب كل موظف انحرف في ذمته بآية كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل ، لا المادة ١١٢ التي يطلب القانون لتطبيقها أن تكون الاشياء المخطئة قد اودعت في عهدة الموظف المختلس أو سلمت اليه بسبب وظيفته ، والتي روعى في تغليظ العقاب فيها اخلال الموظف الامرى بواجب الامانة في حفظ الاشياء التي وضعت في عهده وهو غير الحاصل في هذه الصورة . واذا فلا يصح القضاء على هذا المتهم بعقوبتي الغرامة وبرد المبالغ المخطئة

(طعن رقم ١٣٦٦ سنة ٦٩ في جلسة ١٩٥٠/٢/٢)

٥٠٢ - عدم جواز الزام المتهم المختلس بالرد والغرامة عن الوقائع التي سقط الحق في اقامة الدعوى الجنائية عنها بعضى المدة .

✳ اذا كانت بعض وقائع التزوير والاختلاس المرفوعة عنها الدعوى — كما يبين من الحكم المطعون فيه — قد مضى عليها أكثر من خمس عشرة سنة من وقت وقوعها الى يوم نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر ١٩٥١ الذى استقر قضاء هذه المحكمة على اعتباره موعدا لتطبيق هذا القانون فيها هو اصلح للمتهم من نصوصه مما يترتب عليه سقوط الدعوى الجنائية بالنسبة الى هذه الوقائع فانه مادام الوقائع الاخرى التي اوردتها المحكمة في حكمها لم ينقض عليها المدة المستطة للدعوى والمحكمة قد طبقت في حق الطاعن المادة ٣١ من قانون العقوبات وقضت عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الرد والغرامة ، يتعين نقض هذا الحكم فيها قضى به من الرد والغرامة عن الوقائع جميعها والحكم على الطاعن برد المبالغ التي اختلسها عن الحوادث التي وقعت خلال الخمس عشرة سنة السابقة على ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ وحدها مع الزامه بغرامة مساوية لها .

(طعن رقم ٢٥٣ سنة ٦٢ في جلسة ١٩٥٢/٥/٢٠)

٥٠٢ - اختلاس كاتب السجن مبلغ ضمان الإفراج الذى تساماه من مفرج عنه يكون الجريمة المتصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات .

* أن مبلغ ضمان الإفراج الذى يستلمه كاتب السجن من مفرج عنه يعتبر بلا شك مالا للحكومة ، لانه وأن كان المفروض أن الموظف المذكور يستلمه من صاحبه لإيداعه إمارات إلا أن هذا المبلغ يفقد صفته الخصوصية بمجرد تسليمه من صاحبه الى هذا الموظف ويصبح مملوكا للحكومة حتى يرد لصاحبه اذا حصل الرد فاذا ادخل الموظف المشار اليه فى ذمته هذه النقود بنية القش قاصدا بذلك حرمان الحكومة من بعض اموالها فان هذا الفعل يكون الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ١١٨ من قانون العقوبات لا جنحة تبديد .

(ملحق رقم ٢٤٦٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٤/١)

٥٠٤ - جواز اثبات الاختلاس واثبات حقيقة الامر فيه والكشف عما يستتره بجميع الطرق مهما كانت قيمة عقد القرض الذى أبرم لاختفائه .

* فضلا عن قاعدة عدم جواز اثبات ما يخالف الكتابة بنحر الكتابة لا تسرى بين طرفى العقد اذا كان هناك غش أو تدليس فانه اذا توافما متهم باختلاس أموال أميرية مع من سلمه هذه الاموال ، وحرراً عقد تعرض لاختفاء جريمة اختلاس وقعت فعلا فما فعلاه من ذلك لا يعتبر من باب اولى حجة على النيابة العامة بوصفها ممثلة للهيئة الاجتماعية التى تضار بهذا التدليس ولا يمنعها من اثبات الحقيقة بكانه الطرق الشان فى ذلك شأن ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الاتفاق على جعل ما لا يعاقب عليه جنائيا من الإخلال بتنفيذ العقود المدنية فى متناول قانون العقوبات هو تدليس مخالف لقواعد النظام والاداب العامة يجوز اثبات حقيقة الامر فيه والكشف عما يستتره بجميع الطرق بها فيها البيئة والقرائن مهما كانت قيمة العقد .

(ملحق رقم ١٢٧ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٢١)

٥٠٥ - الغرامة التي يحكم بها على المختلس هي من الغرامات النسبية .

* أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون المذكور، ويحكم بها على المتهمين مما بحيث لا يستطيع التنفيذ عليهم جيبعا بأكثر من مقدارها .

(طعن رقم ٤٣٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٧)

٥٠٦ - الغرامة المتصوص عليها في م ١٨ ق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ غرامة نسبية .

* الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من قانون العقوبات وأن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه .

(طعن رقم ٦٧٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٥ م ٧ ص ٨٥٢)

٥٠٧ - العقوبة الواجبة التطبيق على المتهم بالاختلاس - م ١١٨ ع - وجوب الحكم بالعزل في هذه الجريمة .

* منى قضت المحكمة على المتهم بالاختلاس بعقوبة السجن وتغريمه مبلغا يساوى ما اختلسه واغفلت الحكم بالعزل فان قضاءها يكون مخالفا لنص المادة ١١٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ الذي ربط الحد الأدنى للغرامة بخمسمائة جنيه كما أوجب الحكم بالعزل ، ومن ثم يتمين تصحيح هذا الخطأ والقضاء بالعزل وبجعل الغرامة ٥٠٠ جنيه بدلا من الغرامة المقررة بها .

(طعن رقم ١٠٥٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ م ٧ ص ١٢٠٣)

٥٠٨ - عدم جواز الحكم بالغرامة النسبية في حالة الشروع في جرائم اختلاس الأموال الاميرية - م ٤٦ ، ١١٨ ع ٠

* من المسلم به في منطق القانون انه لا عقوبة بغير نص ، ولم نصص المادة ٤٦ من قانون العقوبات - التي طبقها المحكمة - على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حالة الجريمة النسابة في جرائم الاختلاس ، والحكمة في ذلك ظاهرة ، وهي ان تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة النسابة على اساس ما اختلسه الجاني او استولى عليه من مال او منفعة او ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات . اما في حالة الشروع ، فان تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

(طعن رقم ١١٦٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٢٠)
(طعن رقم ١٢٣٧ سنة ٣٠ ق جلسة ١٠/٣١/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٣٦)

٥٠٩ - اقحام المتهم نفسه فيها هو خارج عن نطاق وظيفته التي لا تقتضي تحصيل الرسوم المختلصة يحول دون انتصافه بصفة مأمور التحصيل او مندوبه مهما استطل بال الزمن - وجوب معاقبته في هذه الحالة بالمادة ١١٨ ع قبل تعديلها - لا يحكم عليه في هذه الحالة بالعزل والغرامة والرد ولو كانت تهمة اختلاس ورقة متعلقة بالحكومة من بين المتهم التي ادين بها المتهم .

* يتطلب القانون لتطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات ان تكون الاشياء المختلصة قد اودعت في عهدة الموظف المختلس او سبت اليه بسبب وظيفته - فاذا كان الثابت مما اورده الحكم عن وظيفة المتهم الاول والطريقة التي تمكن بواسطتها من اختلاس ببالغ التي ادخلها في ذمته انه لم يكن لا موظفا كتابيا بحسابات البنية ولم يكن من مقتضيات عمله تحصيل الرسوم المختلصة من الشركة او مستمدا صفة التحصيل هذه من القوانين او اللوائح او منوطا بها رسميا من رؤسائه او اية جهة حكومية مختصة ، بل اقحم نفسه فيها هو خارج عن نطاق اعمال وظيفته ، فلا يمكن ان تضفى عليه صفة مأمور التحصيل او المندوب له مهما استطل بال الزمن وهو موغل في غيبه ، وتكون المادة المنطبقة على فعلته هي المادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم

٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي نعتب كل موظف أدخل في ذمته بآية كيفية كانت تقودا للحكومة أو سهل غيره ارتكب جريمة من هذا القبيل لا المادة ١١٢ التي أعطتها الحكم في حته . وإذا غلبت القضاة بعقوبة العزل والعرامة ورد المبالغ المختلصة التي لم يرد لها ذكر في المادة ١١٨ قبل التعديل المشار إليه . ولا يغير من هذا النظر أن من بين الذم التي أدين بها المتهم الأول جريمة اختلاس ورقة بالحكومة حالة كونه الحافظ لها ، ذلك أن هذه الواقعة تدرج تحت حكم المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات لا تحت حكم المادة ١١٢ من قانون المذكور ، ولما كانت عقوبة الاشغال الشاقة المقررة بها محمولة على المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٤ ، ١/٤٠ ، ٢ ، ٣ ، ٤١ من قانون العقوبات — وهي التي طبقها الحكم على الطاعنين بوصفها عقوبة الجريمة الأشد ليكون الحكم سديدا من هذه الناحية بعد استبعاد عقوبة العزل والرد والغرامة التي يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا فيها قضى به منها وذلك بالنسبة الى كلا الطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(طعن رقم ١٨٠٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢١٢)

٥١٠ — اختلاس أموال أميرية — عقوبة .

* متى كانت الحكمة قد دانت المظنون ضدهما عن تهمة اختلاس الأموال الاميرية المسندة الى الاول والاشتراك فيه المسندة الى الثاني ، وأغلقت الحكم بعزل أولهما وهو — كما ورد بالحكم المظنون فيه — من المكلفين بخدمة عامة ، كما أغلقت الحكم على المظنون ضدهما بالغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، فانها تكون قد خالفت القانون بما يتعين معه نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع العقوبة طبقا للقانون .

(طعن رقم ٢٤٢٥ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٦١ س ١٢ ص ٤٩١)

٥١١ — اختلاس أموال أميرية — غرامة نسبية — تضامن المتهمين .

* الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات — وأن كان الشارع قد ربط لها حداً أعلى لا يقل عن خمسمائة جنيه — إلا أنها

من الغرامات النسبية التي اشارت اليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر ، وهو ما من شأنه ان يكون المتهمون متضامنين في الالتزام بهذا ما لم يخص الحكم كلا منهم بنصيب منها .

(ملحق رقم ١١٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ٥٢٨)

٥١٢ - اختلاس - عقوبة - اشتراك .

* متى كانت العقوبة التي اعمالها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها المنطبقة على المادتين ٤٤ مكررا ، ١/١١٢ من قانون العقوبات - مع اعمال المادة ١٧ التي عملته بها الحكم - وهو الوصف القانوني الصحيح لما اثبتته الحكم في حق الطاعن ، والذي يتعين ادانته به عملا بحكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض - بغير حاجة الى نقض الحكم المطعون فيه ، فالله لا جدوى للطاعن مما ينهه على الحكم من تصور في التدليل على اتفاقه مع المتهم الاول على ارتكاب جنابة الاختلاس ، اذ ان ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها وابعائه نشاطا مستقلا عن نشاط المتهم الآخر يبعد بینه وبين وصف الاشتراك في جريمته .

(ملحق رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢ من ٢٢٩)

٥١٣ - عدم جواز الحكم بالغرامة النسبية في حالة الشروع في جواز اختلاس الاموال الاميرية - المادتان ٤٦ ، ١١٨ عقوبات .

* شرعية العقاب تقضي بان لا عقوبة بغير نص - ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات التي طوقتها المحكمة على عقوبة الغرامة النسبية التي يحكم بها في حال الجريمة التالية في جرائم الاختلاس والحكمة من ذلك ظاهرة وهي ان تلك الغرامة يمكن تطبيقها في الجريمة التالية على اساس ما اخطسه الجاني او استولى عليه من مال او منفعة او ربح

وفتا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات — أما في حالة التشروع فان تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة .

(طعن رقم ٣٦٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٠/٥/١٩٦٥، ص ١٦، ح ٦٧٢)

٥١٤ — الاستيلاء على مال الدولة — عقوبة — رافعة .

* متى كان الحكم قد علل المتهم — بجناية الاستيلاء على مال للدولة — بالرافعة ، وقضى عليه بالحبس ولم يؤقت مدة العزل القضي بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، فانه يتمتع على محكمة النقض ان تصحح هذا الخطأ وان تعمل نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض وتنفذ الحكم لصالح الطاعن نقضا جزئيا وتصححه بتوقيت مدة العزل .

(طعن رقم ١٩١٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١/٢٢/١٩٦٧، ص ١٨، ح ٩١)

٥١٥ — اختلاس — عقوبة — رد .

* تنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على انه : « فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد من ١١٢ الى ١١٦ يحكم على الجاني بالعزل والسرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه او استولى عليه من مال او منفعة او ربح على ان لا تقل الغرامة عن خمسمائة جنيه » . والبيان ان جزاء الرد يدور مع وجبه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه . ولما كان الثابت من مدونات الحكم نفسه ان الطاعن رد ما اختلسه في اليوم السابق على محاكمته ، فلان الحكم اذ قضى بالرد يكون معيبا بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من الرد .

(طعن رقم ٨٧١ سنة ٣٧ ق جلسة ٥/٢٢/١٩٦٧، ص ١٨، ح ٧٠٢)

٥١٦ - معاقبة المتهم بعقوبة مقررة لاي من جنايتي الاختلاس والاستيلاء المنصوص عليهما في المادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات - عدم توافر مصلحته في التمسك بتطبيق المادة الاخيرة دون الاولى على ما أسند اليه .

* لا مصلحة للمتهم في التمسك بتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات على الواقعة المسندة اليه جون المادة ١١٢ من ذات القانون ، لكون العقوبة المقررة بها عليه مقررة في القانون لاي من جنايتي الاختلاس والاستيلاء المنصوص عليهما في المادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات .

(طعن رقم ١٨٦٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٣١)

٥١٧ - صفة الموظف العام او من في حكمه - ركن في جنايتي الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة او ما في حكمه - وجوب استظهار الحكم لهذه الصفة .

* أن تحقق صفة الموظف العام او من في حكمه ركن من أركان جنايتي الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو ما في حكمه - المنصوص عليهما في المادتين ١١٢ و ١/١١٣ من قانون العقوبات . ويتى كان الحكم لم يستظهر هذه الصفة في الطاعن ، فانه يكون معيباً بالتقصير في البيان .

(طعن رقم ١٦٢٣ سنة ٢٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٦١)

٥١٨ - الشروع في حكم المادة ٥٥ عقوبات - ماهيته - مثال لشروع في جناية استيلاء على مال للدولة بغير حق .

* الشروع في حكم المادة ٥٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة اذا اوقف أو خُلب اثره لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها . فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتباره

شارعا في ارتكاب جريمة أن يأتي فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادي لها ومؤديا اليه حالا . ولما كان الثابت في الحكم أن الطاعن أحضر « الموتورات » الثلاثة الى جوار فتحة سور المصنع الذي يعمل به تمهيدا لخراجها من تلك الفتحة وأنه انتوى سرقتها بعلالة وعده لخفير المصنع باعطائه جزءا من ثمن بيعها وانقذه جنيتها على سبيل الرشوة لقاء معاونته في انتمام جريمتها ، فانه يكون بذلك قد دخل فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا الى ارتكاب الجريمة ، وبالتالي فان ما ارتكبه سابقا على ضبطه يعد شروعا في جنابة الاستيلاء على المال المملوك للدولة المسندة اليه ، ويكون الحكم اذ دانه بهذا الوصف بريئا من قالة الخطا في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٢١٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٨ م ١٩ م ١٩٥٢)

٥١٩ - جريمة الاختلاس - وصف التهمة - مثال .

✽ متى كان ما ينعاه الطاعن من ان الحكم دانه عن واقعة لم ترد بامر الاحالة - وهي اخفاء الثلاثة اطلتان - مردودا بأنه فضلا عن ان الثابت من مراجعة المفردات ان تلك الكمية من الشمع كانت محلا للتحقيق في الدعوى بما دل عليه تساؤل الطاعن والمتهمين الآخرين لها في اعترافاتهم ، وتناول النيابة العامة لها لدى سؤالها مدير حسابات الشركة الذي قرر في شأنها بان اجولة الرسالة كانت ممزقة وجرى عليها الاختلاس ، ومفاد ذلك - في غير لبس - ان النيابة العامة حين اشارت في وصفها للتهمة الى ان الاختلاس وقع على كمية الشمع المينة بالحضر قد قامت الدعوى عن اختلاس الاطنان الثلاثة الى جانب الاطنان الخمسة ، يؤيد هذا النظر ان المدافع عن الطاعن قد عرض في مرافعته للاطنان الثلاثة واعتبرها « كنسة » لا يجرى عليها عليه بانها مسروقة ثم راح يناقش في طعنه انحسار ركن العلم عن الجريمة بشأن هذه الكمية ، على انه لا جدوى من هذا النعي لمادمت واقعة الخمسة اطلان كافية وحدها لتبرير العقوبة المحكوم بها .

(طعن رقم ١٨٥١ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٦٩ م ٢٢ م ٢٧٧)

٥٢٠ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات — طبيعتها ؟ وجوب القضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا — وبالتضامن عند تعدد الجناة .

* أن الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي اشارت اليها المادة ٤٤ من هذا القانون وأن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه يقضى بها على كل من ساهم في الجريمة — فاعلا كان أو شريكا — فإذا تعدد الجناة كانوا جميعا متضامنين في الالتزام بها .

(ملن رقم ١٩٩ سنة ٢٩ في جلسة ١٩/٥/١٩٦٩ من ٢٢ من ٧٣٢)

٥٢١ — خطأ الحكم في اعتبار الجمعية التعاونية الزراعية المملوكة للأفراد ذات نفع عام وفي عد امدادها بالقروض من جانب الدولة .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد قام على تقارير قانونية خاطئة ، سواء حين اعتبر الجمعية الجنى عليها ذات نفع عام أو حين عد امدادها بالقروض أو اشراف الاصلاح الزراعى عليها مؤذنا بالتطبيق حكم المادة ١/١١٣ من قانون العقوبات على الطاعن بوصفه سكرتير مجلس ادارتها أو اعتبار الطاعن من المكلفين بخدمة عمومية ، وكان التطبيق الصحيح للقانون على هدى ما سلف بيانه هو أن المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات بما نصت عليه في فقرتها الاولى من أنه « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل عضو بمجلس ادارة احدى الشركات المساهمة أو احدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للاوضاع المقررة قانونا أو احدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام وكذلك كل مدير أو مستخدم في احدىها اخطئ أمولا أو أوراما أو أمتعة أو غيرها مسلمة اليه بسبب وظيفته أو استولى بغير حق على مالها أو سهل ذلك لغيره » هي التي ينطبق حكمها على واقعة الدعوى على ما صار اليه مؤدى ما حصله الحكم عنها ، وإن كان الطاعن لم ينأزء من سلامة هذا النظر ، وكانت العقوبة الموقعة عليه تتخلل في الحدود المقررة لتلك المادة ، فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره من نعى

بشان خطأ الحكم فى تكليف المركز القسطنى للجمعية أو لمركزه فيها
وانحسار الوظيفة العامة عنه وهو المسلم بأنه سكرتير مجلس ادارتها .

(طعن رقم ٦٥٠ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٩ من ٢٢ ص ٧٤٨)

٥٢٢ - شروط تمام جريمة اختلاس أموال أميرية .

* يتم الاختلاس بمجرد تصرف (الموظف فى المال المجهود اليه تصرف
الملك له بنية اضرارته عليه .

(طعن رقم ١٢٢٠ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٩ من ٢٠ ص ٤٨٤)

٥٢٣ - الحد الأدنى للفرامة طبقا للمادة ١١٨ عقوبات خمسمائة جنيه حتى لو قتل المال المختلس عن هذا الحد .

* وضعت المادة ١١٨ من قانون العقوبات حدا أدنى للفرامة
لا يقل عن خمسمائة جنيه حتى لو قتل المال المختلس عن هذا الحد .

(طعن رقم ١١٤٤ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٢ من ٢٣ ص ١٤٢٦)

٥٢٤ - جريمة الشروع فى الاستيلاء بغير حق على مال مملوك القطاع العام - الخطأ فى تطبيق القانون - أثره .

* متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما
تتوافر به جريمة الشروع فى الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لاحدى
شركات القطاع العام ، وأثبتها فى حقه ، عايله بالرأفة وقضى بمعاقبته
بالحبس لمدة سنتين ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بمزله
مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه ، وذلك اعمالا
لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات التى تسوى بين حالتى الجريمة التامة
والشروع فى هذا الخصوص . أما وهى لم تفعل فقد جأ حكما مضموبا

بمعيب الخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاملة المظنون ضده بالعزل لمدة أربع سنوات بالإضافة الى عقوبة الحبس المقتضى بها .

(ملن رقم ٤٠٤ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ من ٢٤ ص ٦٧٨)

٥٢٥ — استيلاء على مال إحدى الشركات المملوكة للدولة — ليس لهذه الجريمة طريق خاص للاثبات .

✳ لما كان القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الشركة أو الاضرار الممدى بمصالحها أو النزوير في محرراتها طريقاً خاصاً ، وكان الحكم المظنون فيه عول على اقوال شهود الاثبات وما خلص اليه تقرير لجنة الفحص وما ثبت للمحكمة من اطلاعها على مستندات الصرف في ثبوت الاتهام وادانة الطاعنين ، وكان من المقرر ان تقدير ادلة الدعوى من اطلاعات محكمة الموضوع فلا يعيبه الالتفات عن أى دفاع موضوعى ..

(ملن رقم ١٥٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١ من ٢٨ ص ٥٦٩)

اخفاء أشياء مسروقة أو متحصلة من جنابة أو جنحة

الفصل الأول — جريمة اخفاء أشياء مسروقة

الفرع الأول — فعل الاخفاء

الفرع الثانى — محل الجريمة

الفرع الثالث — القصد الجنائى

الفرع الرابع — تسبیب الاحكام

الفرع الخامس — مسائل متنوعة

الفصل الثانى — جريمة اخفاء أشياء متحصلة عن جنابة أو جنحة

الفصل الأول

جريمة اخفاء اشياء مسروقة

الفرع الاول - فعل الاخفاء

٥٢٦ - توسط المتهم في عرض اشياء مسروقة للبيع بغير ان تكون يده قد وصلت الى هذه الاشياء لا يعد اخفاء لها .

* أن جريمة اخفاء الاشياء المسروقة لا تتحقق الا بتوافر عنصرين :
اخفاء شيء متحصل من طريق السرقة ، وعلم الجاني بمصدر هذا الشيء .
ولا يتحقق العنصر الاول الا بتسليم الجاني الشيء أو حجزه أو حيازته فعلا .
فتوسط المتهم في عرض اشياء مسروقة للبيع بغير ان تكون يده قد وصلت الى هذه الاشياء لا يعد اخفاء لها لعدم توافر العنصر المادي للجريمة .

(طعن رقم ٢٣٣٤ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١١/٢٨)

٥٢٧ - مجرد تسليم المسروق يكفي لتوافر الاخفاء .

* مجرد تسليم المسروق يكفي لتوافر الاخفاء ، متى كان مقرونا بعلم المتسلم بأنه مسروق .

(طعن رقم ١٢٠٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٤)

٥٢٨ - أركان جريمة اخفاء الاشياء المسروقة .

* أن جريمة اخفاء الاشياء المسروقة تتكون من :

١ - فعل الاخفاء وهو يتحقق بتسليم الشيء المسروق ودخوله في حيازة المتسلم .

٢ - وكون المتسلم متحصلا من طريق السرقة .

٣ - وعلم المتهم بأن الشيء مسروق وأنه متحصل من طريق السرقة .

(طعن رقم ١٤٣٧ سنة ١٢ في جلسة ١٥/٦/١٩٤٢)

٥٢٩ - مجرد علم المتهم بأن شيئا مسروقا موجود في منزله لا تكفى لاعتباره مخفيا متى كان هو لا شأن له بوجوده فيه .

* أن جريمة اخفاء الاثياء المسروقة لا يتحقق ركبتها المادى الا اذا اتى الجانى فعلا ماديا ايجابيا يدخل به الشيء المسروق فى حيازته . فمجرد علم المتهم بأن شيئا مسروقا موجود فى منزله لا يكفى لاعتماده مخفيا له متى كان هو لا شأن له بوجوده فيه وكان غيره من سكان المنزل هم السذين عملوا على ذلك .

(طعن رقم ١٦٢٧ سنة ١٢ في جلسة ٢٢/٦/١٩٤٢)

٥٣٠ - فعل الاخفاء الذى تتكون منه جريمة اخفاء اشياء مسروقة لا يتصور وقوعه الا بعد وقوع السرقة .

* أن فعل الاخفاء الذى تتكون منه جريمة اخفاء الاثياء المسروقة لا يتصور وقوعه الا بعد وقوع السرقة ، والقانون لم يبين وقتا يجب أن يكون وقوعه فيه لكى يكون محاقبا عليه ، ولذلك فان التول بان الاخفاء لم يكن معاصر للسرقة لا وجه له ..

(طعن رقم ٢٠٩ سنة ١٢ في جلسة ٢٢/٦/١٩٤٢)

٥٣١ - حيازة المتهم بالاخفاء الشيء المسروق بلا مقابل او وقوعه خفية وسرا غير لازم لتوفر فعل الاخفاء .

* لا يشترط فى جريمة اخفاء المسروق أن يكون الفعل المكون لها قد وقع سرا فى غير علانية ، او أن يكون مرتكبها قد وصلت يده الي المسروقي

بغير ثمن أو مقابل ، وأذن فلا يجدى المتهم أن يكون قد اشترى الأشياء المسروقة جهارا أمام الناس ما دام هو حين اشتراها كان عالما بسرقتها .
(ملعن رقم ١٢٢٨ سنة ١٣ ق جلسة ١٤/٥/١٩٤٢)

٥٢٢ — ما يكفى لقيام جريمة اخفاء المسروق .

* لا يشترط فى جريمة اخفاء المسروق أن يكون قد جاء الى حيازة المتهم بلا مقابل ، أو أن يكون فعل الاخفاء قد وقع خفية وسرا ، فمن يشترى المسروق نهارا جهارا مع علمه بسرخته يكون مخفيا له .
(ملعن رقم ١٤٥٩ سنة ١٣ ق جلسة ١٤/٦/١٩٤٢)

٥٢٣ — عدم اشتراط وقوع فعل الاخفاء على ذات المسروق بل يكفى أن يقع على أى شئ يكون قد جاء عن طريق السرقة .

* لا يشترط فى جريمة اخفاء المسروق أن يكون فعل الاخفاء قد وقع على ذات المسروق بل يكفى أن يقع على أى شئ يكون قد جاء عن طريق السرقة ، فمن يستولى على جزء من ثمن المسروق مع علمه بسرخته يكون مخفيا لمسروق .

(ملعن رقم ١٤٥٩ سنة ١٣ ق جلسة ١٤/٦/١٩٤٢)

٥٢٤ — تحقق الركن المادى فى جريمة الاخفاء اذا اتى الجانى فعلا ماديا ايجابيا يدخل به الشئ المسروق فى حيازته .

* أن جريمة اخفاء المسروقات لا يتحقق ركنها المادى الا اذا اتى الجانى فعلا ماديا ايجابيا يدخل به الشئ المسروق فى حيازته ، فمجرد توسط المتهم فى رد المسروق مقابل جعل تقاضاه لا يكفى لاعتباره مخفيا له ، ما دام لم يثبت أنه كان فى حيازته ، كما أن وجود الجاموستين المسروقتين فى ضيعة المتهم وضبطهما مع ابنه لدى خروجه بهما من الضيعة لا يكفى ، متى كان

هو لا شأن له بوجودهما فيها وكان غيره من سكان الضيعة هم الذين ملأوا على ذلك .

(ملحق رقم ١١ لسنة ١٤ في جلسة ١٢/٢٧/١٩٤٢)

٥٣٥ - عدم اشتراط الحيازة بنية التملك لتوفر الركن المادي لجريمة الاخفاء .

* ان الركن المادي لجريمة اخفاء الاشياء المسروقة يتحقق بحيازة المخفى للمسروق . والحيازة تكفي مهما كان سببها . فمجرد مرتكباً للجريمة من حاز المسروق سواء اكان ذلك بطريق الشراء أو الوديعة أو الهبة أو المعاوضة أو الاجارة أو غير ذلك . وليس يشترط ان تكون الحيازة بنية التملك .

(ملحق رقم ٥٥ لسنة ١٤ في جلسة ١/٥/١٩٤٤)

٥٣٦ - المقصود بفعل الاخفاء .

* ان الاخفاء في جريمة اخفاء الاشياء المسروقة ليس معناه ان يبعد المتهم الشيء عن انظار الناس او يضعه في مكان بعيد عن متناولهم ، كما هو مفهوم الكلمة لغة بل المقصود به في اصطلاح القانون في هذا المقام هو فقط الاحتياز والاتصال المادي مهما كانت صفته ، أي ولو كان ملنا وعلى مراءى من الكافة ومهما كان سببه ، أي ولو كان عن طريق الشراء ولو بثمن المثل ، وسواء اكان بين المتهم وبين السارق علاقة أم لم تكن ، واثنان معاقبة المتهم من اجل جريمة اخفاء المسروق لا يقدح فيها كونه اشترى الشيء المسروق ممن يتجر فيه وبثمن مناسب .

(ملحق رقم ١٢٥ لسنة ٢٥ في جلسة ١/٨/١٩٤٥)

٥٣٧ - تحقق فعل الاخفاء بكل اتصال فعلى بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه .

* ان فعل الاخفاء ، كما هو معروفاً به في القانون يتحقق بكل اتصال فعلى بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه ، ومهما كانت ظروف

رئائه أو مكانه أو سائر أحواله . فإذا كانت الواقعة أن المتهمين أخذوا سيارة سرقوها وعرضوها على شخص شراءها فقبل إذا هم ذهبوا بها إلى مكان ما . فوافقوه وساروا بها إلى هذا المكان وهو معهم ، فإنه بهذا يكون قد شارك سائر المتهمين في حيازة السيارة المسروقة ، وخصوصا إذا كان هو فعلا عن ذلك ، قد زود السيارة بالوقود . وادعى أنه هو المالك لها عند ما فاجأه الخفير داخل السيارة مع زملائه .

(ملحق رقم ١١٠٢٤ سنة ١٣٠٥ في جلسة ١٤/٥/١٩٢٥)

٥٣٨ - متى يتحقق الركن المادي لجريمة الاختفاء ؟

* أن الركن المادي في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة لا يتحقق إلا باتيان الجاني فعلا ماديا ايجابيا يدخل به المسروق في حيازته .

(ملحق رقم ٢٢٩٢ سنة ١٣٠٤ في جلسة ٨/٢/١٩٥٠)

٥٣٩ - المقصود بفعل الاختفاء .

* لا يشترط في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة أن يكون الجاني قد أخفاها في مكان بعيد عن الانتظار وعن متناول الناس ، ولا أن تحصل هذه الحيازة بغير طريق الشراء أو بغير قصد التملك ما دام هو حين حازها كان عسالمًا بسرقتها .

(ملحق رقم ٢٢٤٧ سنة ١٣٠٣ في جلسة ١٨/١/١٩٥٤)

٥٤٠ - ركن الاختفاء يتوفر باتصال يد المتهم اتصالا ماديا بالشيء المسروق واخفائه في المكان الذي أراد اخفائه فيه .

* إذا استظهر الحكم أن المتهم اتصلت يده اتصالا ماديا بالشيء المسروق واخفائه في المكان الذي أراد اخفائه فيه فهذا يكفي بتوفر ركن الاختفاء على ما هو معرف به في القانون .

(ملحق رقم ١٢٥٧ سنة ١٣٠٥ في جلسة ٢٤/١/١٩٦٥ من ٧ ص ١٠٨)

٥٤١ — صورة واقعة يتحقق فيها ركن الحيابة — شراء المتهم للاسلاك المسروقة التي وجدت في حيازته. يتحقق به. ركن الحيابة .

* متى اثبت الحكم في حق المتهم انه اشترى الاسلاك المسروقة التي وجدت في حيازته ، ولانه اقر بذلك ، فقد تحقق ركن الحيابة على ما هو معرف به في القانون .

(طعن رقم ٤٤٨ سنة ٢٧ ق. جلسة ١٠/٦/١٣٥٧ من ٨ ص ٦٢٧)

٥٤٢ — الاخفاء يتحقق بوقوع فعل ايجابى من الجاني تدخل به بتحصيلات الجريمة في حيازته — وجود الجاني في مكان الاخفاء او في محل دخله المخفى وضبط فيه لا يكفي لتوافر ركن الاخفاء .

* لا تتحقق جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جنابة او جنحة الا اذا وقع من الجاني فعل ايجابى تدخل به بتحصيلات الجريمة في حيازته ، اما وجوده في مكان الاخفاء او في محل دخله المخفى وضبطا فيه ، فلا يكفي لاعتباره مخفيا لشيء يحوزه غيره ودون ان يصل الى يده .

(طعن رقم ٤٦٦ سنة ٢٧ ق. جلسة ١٧/٦/١٣٥٧ من ٨ ص ٦٦٥)

٥٤٣ — تدليل الحكم على توافر جريمة اخفاء الاشياء المسروقة بضميرها وهما اخفاء شيء متحصل عن طريق السرقة وعلم المتهم بمصدر هذا الشيء — لا عيب .

* اذا قال الحكم في معرض بيانه واقعة اخفاء المتهم الثالث اشياء مسروقة ، « ان المتهم الثالث وان اكرر واقعة ابتياعه لبعض المبروقات ، فقد اقر انه اخذها من المتهمين الآخرين على سبيل الرهن ، وهذا الاقرار يدحضه قوله انه يحترف الوساطة (قومسيونجى) في بيع الحلى وهو عمل لا يمت لعنابة الرهن بأية صلة ، فضلا عن انه لا يدير محلا معبدا لذلك ، وعليه بالسرقة مستفاد من بخس الثمن المدفوع ، خاصة وانه يقر بان « المروحة الكهربائية » تساوى من الثمن خمسة وثلاثين جنيها ، كما جاء على لسانه في التحقيقات ، ومن اعترافه بسابقة زهن — هي على

أنذى أوردته الحكم يدل على توافر جريمة اخفاء الاشياء المسروقة بعنصرها،
الامسح شراء بعض الاحذية القديمة من المتهمين المذكورين « فان هذا
وهما اخفاء شيء متحصل عن طريق السرقة ، وعام المتهم بمصدر هذا
الشيء .

(ملعن رقم ١٠١٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٨، س.٩، ص ٨٦٢)

٥٤٤ — وضع يد الجاني على الاشياء المسروقة على سبيل التملك
والاختصاص — شراء المسروق من سارقه وضبطه وهو فى طريقه الى
متجر مخفيه ، ولو لم يصل اليه — توافر فعل الاخفاء .

✽ يكفى أن يقوم الدليل — فى جريمة اخفاء الاشياء المسروقة — على ان
الجاني قد وضع يده على الاشياء المسروقة على سبيل التملك والاختصاص —
فاذا دلل الحكم فى منطق شديد على أن المتهم قد اشترى القطن المضبوط
من الفاعلين الاصليين فى جريمة السرقة وأن هذا القطن قد ضبط وهو فى
طريقه الى متجر المتهم محملا على عربة نقل يلاحظها ابن المتهم وبتكليف
منه ، فتكون هذه الاطمان المسروقة قد دخلت فى حيازة المتهم ووضع يده
— ولو لم تصل الى متجره فعلا — ويكون الركن المادى للجريمة قد ثبت
فى حقه ، ولا محل للنقل بعدم توافره .

(ملعن رقم ١٢٨٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٠، ص ١١ من ٧٥)

٥٤٥ — اخفاء اشياء مسروقة — ما يشترط لقيام الجريمة .

✽ فعل الاخفاء كما هو معرف به فى القانون انها يتحقق بكل اتصال
فعلى بالمال المسروق مهما كان سببه او الغرض منه ومهما كانت ظروف
زمانه او مكانه او سائر احواله ، فمجرد اسلام الجاني للشيء المسروق
مع علمه بسرقة يكفى لتوفر عنصر الاخفاء ولا يشترط فى ذلك أن تكون
الحيازة بنية التملك .

(ملعن رقم ١٢٨٩ سنة ٣٠ ق جلسة ١٧/١/١٩٦١، ص ٢ من ٩٨)

٥٤٦ — جريمة اخفاء مسروقات — ركنها المادي .

* اذا كان الحكم قد استظهر أن الطاعن قد اتصلت يده اتصالاً مادياً بالآلات المسروقة بتسلطها من المتهم الاول (السارق) ودفع جزءاً من الثمن اليه ، فهو يكفي لتوفر ركن الاخفاء على ما هو معرف به في القانون .
(طعن رقم ٢٥٨ سنة ٣ ق جلسة ٢٧/١/١٩٦٢ من ١٢ ص ٨٨)

٥٤٧ — لا يلزم لاعتبار الجاني مخفياً لشيء مسروق أن يكون محرراً له احرازاً مادياً :

* لا يشترط لاعتبار الجاني مخفياً لشيء مسروق أن يكون محرراً له احرازاً مادياً ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن تتصل يده به ويكون مسيطراًه ببسوطا عليه ولو لم يكن في حوزته الفعلية .
(طعن رقم ٦٦٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨ من ١٩ ص ٦٠٤)

٥٤٨ — شروط اعتبار الجاني مخفياً لشيء مسروق .

* لا يشترط لاعتبار الجاني مخفياً لشيء مسروق أن يكون محرراً له مادياً ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن تتصل يده به ، ويكون مسيطراًه ببسوطا عليه ، ولو لم يكن في حوزته الفعلية .
(طعن رقم ١٥٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٧/١٩٦٨ من ٢٠ ص ١٢٩٤)

٥٤٩ — اخفاء اشياء مسروقة — ما يكفي لتحقيق ركن الاخفاء .

* متى كان الحكم استظهر أن الطاعنين من الثاني الى الرابع قد حضروا الى منزل الطاعن الاول في الساعة الثالثة من صباح يوم الحادث لشراء الاسلاك التليفونية المسروقة وأن هذه الاسلاك قد ضبطت بعد أن تم نقلها بمعرفة الطاعنين الى السيارة التي كانت تنتظرهم خارج المنزل ، فانه

يكون قد أستظهر أن الطاعنين قد اتصلت أيديهم اتصالا ماديا بالمضبوطات المسروقة وانهم اخفوها في السيارة وهو ما يكفي ليتحقق به ركن الاخفاء في حتمهم على ما هو معرف به في القانون ، اذ يكفي مجرد تسلم المسروقات لتوافر هذه الركن ولا يشترط أن يكون احتجازه له بنية تملكه .

(ملعن رقم ١٢٨٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٢/٧/١٩٧٥ بين ٢٦ ص ٨٢١)

٥٥٠ - ما يكفي لتحقيق ركن اخفاء المسروق .

* لما كان الحكم قد حصل دفاع الطاعن بأنه تسلم المسروقات من المتهم الاول للتفكير في شرائها ثم اطرحه بما يبرر رفضه - على ما سلف ببيانه - فإنه قد أستظهر أن الطاعن قد اتصلت يده اتصالا ماديا بالمضبوطات وأنه اخفاها لديه وهو ما يتحقق به ركن الاخفاء في حقه على ما هو معرف به في القانون ، اذ يكفي مجرد تسلم المسروق لتوافر هذا الركن ، ولا يشترط أن يكون احتجازه بنية تملكه .

(ملعن رقم ٤٨٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٠/٩/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٦٧٧)

الفرع الثاني - محل الجريمة (الشيء المسروق)

٥٥١ - عدم تحقق جريمة اخفاء المسروق الا اذا كانت الاشياء المخفاة متحصلة عن جريمة سرقة .

* أن جريمة اخفاء المسروق لا تتحقق الا اذا كانت الاشياء المخفاة متحصلة عن جريمة سرقة ، فاذا كانت المحكمة قد نفت عن احدى المتهم بالاخفاء سرقة الشيء معتبرة أن نقله اياه الى داره هو عمل برىء ، ومع ذلك عاقبت هذا المتهم على اخفائه ذلك الشيء فانها تكون قد اخطأت .

(ملعن رقم ٢٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٤)

٥٥٢ — عدم تحقق جريمة اخفاء المروق الا اذا كانت الاشياء المخفاء متحصلة عن جريمة سرقة .

* اذا قدم المتهم للمحاكمة بأنه اخفى بعض الزجاجات المرسومة والمبددة المطوكة لشركة من شركات المياه الغازية فبرانه المحكمة على اساس ان الزجاجات المضبوطة لديه ليست متحصلة من جريمة سرقة او تبديد اخذه في ذلك بدفاعه القائم على أن الشركة تتقاضى من عملائها مبلغا من النقود مقابل كل زجاجة لا ترد اليها . وأن الزجاجات لذلك تتداول في السوق . وأن تسليم الشركة الزجاجات لعملائها ليس على سبيل الوديعة ولا عارية الاستعمال كما هو المفهوم من الاقرار الذي تأخذه عليهم ، فان حكما بذلك لا يكون مخطئا .

(لمن رقم ٨٨ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٢/٢٦)

٥٥٣ — توافر جريمة الاخفاء سواء كانت الاشياء المخفأة متحصلة من سرقة او جريمة عثور على أشياء فاقدة بنية تملكها .

* يستوى لتوفير جريمة الاخفاء أن تكون الأشياء المخفأة متحصلة من جريمة سرقة او من جريمة عثور على أشياء فاقدة بنية تملكها ما دامت قد توافرت لدى العاثر على الشيء الضائع نية امتلاكه سواء اكانت هذه النية مقارنة للعثور على الشيء أو لاحقة عليه .

(لمن رقم ١٠٢٤ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١٢/١٨ من ٧ من ١٢٧٤)

٥٥٤ — اخفاء شيء مسروق ايا كان قدره — يتحقق به الركن المادي في جريمة اخفاء أشياء مسروقة .

* يكفى لتوافر الركن المادي في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة ، اخفاء شيء مسروق ايا ما كان قدره .

(لمن رقم ١٨٥١ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٥/٤/٢٤ من ٢٢ من ٢٧٧)

الفرع الثالث - القصد الجنائي

٥٥٥ - علم مخفى الشيء المسروق بأنه مسروق ركن أساسى من أركان جريمة الاختفاء .

* علم مخفى الشيء المسروق بأنه مسروق ركن أساسى من أركان جريمة الاختفاء المنصوص عليها فى المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات « قديم » .
(طعن رقم ٢ سنة ٢ ق جلسة ١٤/١١/١٩٣٢)

٥٥٦ - علم المتهم بأن الشيء الذى يخفيه مسروق كافى لتوفر القصد الجنائى بغض النظر عن الباعث الذى يكون قد دفعه الى الجريمة .

* يكفى قانونا لتوافر القصد الجنائى فى جريمة اخفاء الأشياء المسروقة أن يكون المتهم عالما بأن الشيء الذى يخفيه مسروق بغض النظر عن الباعث الذى يكون قد دفعه الى الجريمة . فمتى اثبت الحكم على المتهم أنه حاز المسروق مع علمه بسرقة فلا يجنبه ما يدعيه من أنه لم يقصد غشاً أو اضراراً بالغير .

(طعن رقم ٧٠٩ سنة ١٢ ق جلسة ٢/٢/١٩٤٣)

٥٥٧ - استتار المخفى على حيازة الشيء المسروق بعد أن اتضح له أنها متحصلة من طريق السرقة تتحقق به الجريمة ولو لم يكن عالماً بذلك من قبل .

* أن جريمة اخفاء الأشياء المسروقة تتحقق متى استمر المخفى على حيازتها بعد أن اتضح له أنها متحصلة من طريق السرقة ولو لم يكن عالماً بذلك من قبل .

(طعن رقم ٢٤٢٧ سنة ٢٣ ق جلسة ٢/٨/١٩٥٤)

٥٥٨ — ركن العلم بالسرقة — التحدث عنه صراحة على استقلال —
غير لازم ما دامت الواقعة تفيد توافره ..

* عدم تحدث الحكم (بالادانة في جريمة اخفاء اشياء مسروقة) صراحة
وعلى استقلال عن علم المتهم بالسرقة لا يعيبه ما دامت الواقعة الجنائية
التي اثبتها الحكم تفيد بذاتها توفر ركن العلم بالسرقة .

(طعن رقم ٢٢٥٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢١/١/١٩٥٦ س ٧ من ١٠٨)

٥٥٩ — وجوب شمول الحكم بالادانة ما يفيد وقوع الجريمة مصدر
الاشياء المخفاة وعلم المخفي بوقوعها .

* يلزم لتوافر جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة أن يشتمل
الحكم على ما يفيد وقوع الجريمة مصدر الاشياء المخفاة وعلى ثبوت عام
المخفي بوقوعها .

(طعن رقم ٥١٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٨/١٩٥٧ س ٨ من ٧٧٢)

٥٦٠ — ركن العلم — مسألة نفسية — تبينها من ظروف الدعوى .

* ركن العلم — في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة — مسألة
نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب ، بل للمحكمة أن تبينها من
ظروف الدعوى .

(طعن رقم ٢٨ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٢ س ٢٢ من ٦٧٠)

٥٦١ — اخفاء اشياء مسروقة — ركن العلم فيها .

* ركن العلم في جريمة اخفاء اشياء متحصلة من سرقة مسألة نفسية
لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب بل للمحكمة أن تبينها من ظروف
الدعوى .

(طعن رقم ٦٨٠٢ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٦٧ س ٢٨ من ٢٦٠)

٥٦٢ — اخفاء اشياء متحصلة من جريمة — عقوبة .

* استلزم القانون لتوقيع العقوبة المخلطة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات أن يعلم انجاني بالظروف المشددة للجريمة التي كانت مصدرا للمال الذي يخفيه ، أما اذا امتفى علمه بتلك الظروف المشددة فيجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة سالفه الذكر .

(طعن رقم ٢٤٠ سنة ٣٧ في جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥ س ١٨ ص ٥١٧)

٥٦٣ — العلم بالسرقة لا يستلزم حتما العلم بالظروف المشددة التي اقترنت بها ؟

* العلم بالسرقة لا يستلزم حتما العلم بالظروف المشددة التي اقترنت بها .

(طعن رقم ٦٣٦ سنة ٣٨ في جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ص ٦٠٤)

٥٦٤ — ركن العلم في جريمة اخفاء الاشياء المسروقة — جواز استخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها .

* العلم في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لحكمة الموضوع أن تثبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها .

(طعن رقم ٦٣٦ سنة ٣٨ في جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ص ٦٠٢)

٥٦٥ — العلم في جريمة اخفاء مسروقات — طبيعته .

* من المقرر أن العلم في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة

سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من اقوال الشهود ، بل لحكمة الموضوع
أن تبيينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها .

(طعن رقم ١٥٧٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٦ س ٢٠ ص ١٢٩٤)

٥٦٦ — ركن العلم فى جريمة اخفاء اشياء مسروقة — ماهيته ؟ كيفية
الاستدلال عليه ؟

* أن ركن العلم فى جريمة اخفاء اشياء مسروقة ، مسألة نفسية ،
لا تستفاد من اقوال الشهود فحسب ، بل للمحكمة أن تبيينها من ظروف
الدعوى وما توحى به ملابساتها ، كما أن فعل الاخفاء يتحقق بكل اتصال
فعلى بالمال المختلس ، مهما كان سببه أو الغرض منه ، ومهما كانت ظروف
زمانه أو مكانه أو سائر احواله . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى
باستدلال سائغ الى أن المضبوطات كانت بحمل الطاعن وأنه عمد الى نقلها
من محله الى مكان آخر عندما شعر باتكشاف أمره فإن ما أورده الحكم
من ذلك يكفى لقيام فعل الاخفاء وركن العلم فى حقه ، ويكون ما ينعماء الطاعن
فى هذا الصدد لا محل له .

(طعن رقم ١١٢٥ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٠٥٠)

٥٦٧ — العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة
نفسية — لا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادامت
الوقائع كما أثبتتها تفيد توافره .

* العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة
نفسية لا تستفاد فقط من اقوال الشهود بل لحكمة الموضوع أن تبيينها من
ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها ، ولا يشترط أن يتحدث عنه الحكم
صراحة وعلى استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد بذاتها توافره فإن
الزمى على الحكم بقصوره فى التدليل على توافر هذا العلم يكون فى غير
محله ، ولا يعدو ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن أن يكون جدلا موضوعيا
فى تقدير الأدلة التى اطبانت اليها محكمة الموضوع مما لا تقبل اثارته أمام
محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٩٩ سنة ٤١ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٢ س ٢٢ ص ٢٦٢٠)

٥٦٨ - العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المسروقة - مسألة نفسية لحكمة الموضوع استخلاصها من اقوال الشهود ومن ظروف الدعوى وملابساتها .

* العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المسروقة او المنحصلة عن جريمة بعينها عن بيئة بظروفها المشددة لا يخرج عن كونه مسألة نفسية لا نستفاد فقط من اقوال الشهود واعترافات المتهمين بل لحكمة الموضوع ان ننسبها من ظروف الواقعة وما توحى به ملابساتها .

(طعن رقم ١٠٠٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ من ٢٤ ص ١١٧٦)
(طعن رقم ٩٢٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ من ٢٣ ص ١٢٤٠)
(طعن رقم ١٠٧٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠ من ٢٣ ص ١١٠٥)

٥٦٩ - ماهية العلم فى جريمة اخفاء اشياء مسروقة - كيفية الاستدلال عليه .

* ان العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المسروقة مساله نفسية لا تستفاد فقط من اقوال الشهود ، بل لحكمة الموضوع ان تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها ، وكان الحكم قد استخلص توافر هذا العلم لدى الطاعن استخلاصا سائفا ودلل على ثبوته فى حقه تدليلا كافيا لحمل قضائه ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة التى اطمنت اليها محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٨١١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٧ من ٢٧ ص ٢٩٤)

٥٧٠ - اخفاء اشياء مسروقة - قصد جنائى - حكم - تفسيره .

* لما كان من المقرر ان العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من اقوال الشهود بل لحكمة الموضوع ان تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها ولا يشترط ان يتحدث الحكم عنه صراحة على استقلال ما دامت الوقائع كما اثبتتها الحكم بتفيد بذاتها توافره ، وكان ما أورده الحكم فيها تقدم ، بمقام التلويل

على ثبوت ركن العلم في حق الطاعن سابقا وكافيا لحمل قضائه فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير صحيح .

(طعن رقم ٤٨٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٨ م ٢٩ من ٦٧٧)
(طعن رقم ١٢٠٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٦/١/١٩٧٧ م ٢٨ من ٧٧)

الفرع الرابع — تسبيب الاحكام

٥٧١ — وجوب بيان علم المتهم بالسرقة وايراد الأدلة على ذلك في الحكم بالادانة نفي جريمة اخفاء اشياء مسروقة .

* يجب لصحة الحكم بالادانة في جريمة اخفاء المسروقات بيان علم المتهم بالسرقة وايراد الأدلة على ذلك . فاذا كان الحكم مع انافضته في الأدلة التي تثبت ان الاشياء التي ضبطت عند المتهم باخفائها مسروقة لم يتحدث بتاتا عن علم المتهم بالسرقة، فانه يكون قاصرا في بيان الواقعة التي ادان الطاعن من اجلها .

(طعن رقم ١٥٥٠ سنة ١٤ ق جلسة ٢٠/١/١٩٤٤)

٥٧٢ — وجوب اثبات الحكم على المتهم علمه بان الاشياء التي وجدت عنده لابد ان تكون قد تحصلت عن سرقة لا عن طريق آخر غير السرقة .

* اذا كان الحكم حين ادان المتهم في جريمة اخفاء الشيء المسروق (مصباح) مع علمه بسرقة قد اكتفى في صدر رده على ما دفع به المتهم من انتفاء علمه بالسرقة بقوله « اما ما دفع به محامي المتهم من نفي العلم عنه فان فيما قررته محكمة اول درجة ما يكفي للاقتناع بانه عالم ان هذا المصباح مسروق او على الاقل انه ليس لن باعه او سلمه اليه » فذلك يكون من القصور المخل . اذ ان ما قاله المحكمة ليس فيه ما يقطع بان المتهم حين احتاز المسروق كان يعلم بسرقة ، بل هي قد افترضت في حقه علمه فقط بان المصباح لم يكن مملوكا لمن سلمه اليه . والواجب في جريمة اخفاء الاشياء المسروقة ان يثبت الحكم على المتهم علمه بان الاشياء التي وجدت عنده لابد ان تكون قد تحصلت عن سرقة لا عن طريق آخر غير السرقة .

(طعن رقم ١٢٨٥ سنة ١٤ ق جلسة ٢٠/١/١٩٤٤)

٥٧٣ — تصور الحكم بادانة المتهم باخفاء اشيائه مسروقة اذا كان غير واضح الدلالة على أن الاشياء مسروقة في الواقع .

* يجب لتحقيق جريمة اخفاء الاشياء المسروقة أن تكون الاشياء التي اخفيت متحصلة عن سرقة لا عن أى سبيل آخر ولو جريمة فاذا كان ما أوردته المحكمة في حكمها غير واضح الدلالة على أن الاشياء مسروقة في الواقع فلا تصح ادانة المتهم في جريمة اخفاء تلك الأشياء .

(ملعن رقم ١٥٢١ سنة ١٤ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٤)

٥٧٤ — وجوب بيان علم المتهم بالسرقة وإيراد الأدلة على ذلك في الحكم بالادانة في جريمة اخفاء اشيائه مسروقة .

* لا يكفى في الدلالة على علم المتهم بأن الاشياء مسروقة تول المحكمة انها تبينت ذلك من تصرفات المتهم من حيث وضعه للشيء في منزل ليس منزله ، ومن أن الشخص الذي ادمى انه كلفه حفظ هذا الشيء — بفرض صحة ذلك — جندى في الجيش ويبعد أن يكون مالكاً له .

(ملعن رقم ١٥٢١ سنة ١٤ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٤)

٥٧٥ — استدلال الحكم على علم المتهمين بالسرقة بنقل عام مجهل لا يعرف اذا كان يصدق عليهم جميعاً أو لا يصدق إلا على بعضهم — قصور .

* متى كانت حوادث السرقة محل الدعوى ارتكبت من عدة متهمين على مجنى عليهم متعددين في اوقات مختلطة وأماكن مختلفة وكان ما أسد الى كل من المتهمين في جريمة الاخفاء هو أنه اشترى بعض المسروقات من بعض المتهمين بالسرقة ، فإنه اذا كان لا يصح أن يسأل أى من أولئك عن فعل غيره ما دام لم يكن على اتفاق معه ، يكون من الواجب على المحكمة ، وهى تبحث مسؤولية المتهمين بالاخفاء ، أن تحقق موقف كل منهم واحداً واحداً ، فتبين في حكمها الشيء المسروق الذي اخفاه والدليل على علمه بسرقة ، فاذا

هى لم تفعل بل اعتبرتهم جلبة مخفين للمنزوعات واستدلت على عليهم
بالسرقة بخليل علم مجهول لا يعرف اذا كان يصدق عليهم جميعا او لا يصدق
الا على بعضهم فقط ، فانها تكون قد أخطأت بتقصيرها فى بيان الأسباب
التي أقامت عليها الادانة .

(طعن رقم ٤٨٤ سنة ١٥ ق جلسة ١٢/٢/١٩٤٥)

٥٧٦ - وجود بيان علم المتهم بالسرقة وإيران الأدلة على ذلك هى
الحكم بالادانة فى جريمة اخفاء أشياء مسروقة .

* يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة اخفاء الأشياء المسروقة ان
يبين علم المتهم بالسرقة ويورد الأدلة التى يعتمد عليها فى صحة هذا البيان ،
ولا يكفى ان تقول المحكمة ان المتهم كان يعلم بان الأشياء التى وجدت عنده
غير مملوكة لمن سلمها اليه ، اذ هذا لا يفيد علمه بان هذه الأشياء لابد
ان تكون قد تحصلت عن السرقة دون غيرها من الطرق المختلفة المشروعة
وغير المشروعة .

(طعن رقم ٣٩٦ سنة ١٦ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٤٦)

٥٧٧ - استناد الحكم فى علم المتهم بان الأشياء التى وجدت عنده
مسروقة من وجود علامة الجيش البريطانى عليها على الرغم من ان المتهم
قدم خطابا من البحرية البريطانية التى يتعامل معها يتضمن انها تيركت هذه
الأشياء لديه - قصور .

* اذا كان المتهم فى جريمة اخفاء أشياء مسروقة من متعلقات الجيش
البريطانى قد اقام دفاعه امامها على ان هذه الأشياء ليست مسروقة بل
هى من متعلقات البحرية البريطانية التى يعاملها ، وانها قد تركتها عنده ،
واستدل على صحة دفاعه هذا بصورة كتابين البحرية تطلب فيه الى
البوليس تسليمه هو هذه الأشياء ، فلا يكفى لادانته ان يقول للمحكمة
فى حكمها ان علمه بان الأشياء التى وجدت عنده مسروقة مستفاد من
وجود علامة الجيش البريطانى عليها .

(طعن رقم ١٨٥٤ سنة ١٦ ق جلسة ١٤/١/١٩٤٧)

٥٧٨ — شراء الشيء المسروق بثمن يقل عن ثمن المثل لا يكفى بذاته لان يستخلص منه الحكم العلم بالسرقة .

✽ يجب للادانة فى جريمة اخفاء الاشياء المسروقة ان يبين الحكم الدليل الصحيح على علم المتهم بأن الاشياء التى وجدت عنده متحصلة عن سرقة والا كانت التهمة غير وافية البيان ، واذا كان الحكم قد اكتفى فى صدد بيان التليل على علم المتهم بالسرقة بقوله « ان الثمن الذى اشترى به يقل عن ثمن المثل » — وكان هذا وحده — مع بيان فرق الثمن — لا يكفى بذاته لان يستخلص منه العلم بالسرقة ، فانه يكون واجبا نقضه .

(ملعن رقم ١٢٨٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٤/١٠/١٩١٧)

٥٧٩ — تدليل الحكم على المتهم بالسرقة بانه اقدم على شرائه من شخص مجهول ومن عدم مبادرته الى رده بمجرد علمه بانه مسروق — قصور .

اذا كانت المحكمة لم تدلل على علم المتهم بأن الاشياء التى ادانته باخفائها مسروقة الا بما ذكرته من اقدامه على شرائها من شخصين غير معلومين له ومن عدم مبادرته الى ردها بمجرد علمه بانها مسروقة ، فان حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه اذ ان ما ذكرته من ذلك لا يؤدى الى ما انتهت اليه من ثبوت علم المتهم بأن الاشياء المسروقة .

(ملعن رقم ١٢٠١ سنة ١٩ ق جلسة ٦/٢/١٩٥٠)

٥٨٠ — كفاية استناد الحكم فى اثبات علم المتهم بالاخفاء بان ما ضبط عنده مسروق وانه اشتراه بثمن بخس من شخص لا يتجر فى مله .

اذا كانت المحكمة قد بنت قولها بعلم المتهم فى الاخفاء بأن الاتمثة التى ضبطت عنده ، مسروقة على ما اعترف به من شرائه هذه الاتمثة

بأنه نزل كثيرا عن قيمتها الحقيقية من شخص له اتصال به وليس ممن يتجرون في مثل هذه الامتعة ذلك يكتفى ، ولا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٥٠)

٥٨١ - كون الأشياء المضبوطة في جريمة الاخفاء لا تباع في السوق لا يدل بذاته على علم المتهم بأن تلك الأشياء متحصلة عن سرقة .

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة اخفاء أشياء مسروقة (مضخات حريق) باتية قولها بعلم المتهم بأن هذه الأشياء مسروقة على أنها مما لا يباع في الأسواق ، فهذا منها تصور يستوجب نقض حكمها إذ أن ما قالته من ذلك لا يدل على أن المتهم كان يعلم أن تلك الأشياء متحصلة من سرقة .

(طعن رقم ١٥٦٩ سنة ١٩ ق جلسة ٢١/٢/١٩٥٠)

٥٨٢ - وجوب بيان الحكم الفعل الإيجابي الذي قام به المتهم لادخال المسروقات في حيازته .

* إذا كانت محكمة أول درجة قد دانت المتهم في جريمة اخفاء أشياء مسروقة (حمارين) وبينت الواقعة في أن المتهم طلب من المجنى عليه حلوانا مقابل رد الحمارين ولما سلم المبلغ وجد الحمارين في الصباح مطلقتين خلف مباني العزبة ، وكان الحكم الاستثنائي قد أضاف لذلك قوله أن استيلاء المتهم على الطوان وإعادة الحمارين المسروقين للمجنى عليه فيه الدليل القاطع على أنه أتى قطعاً فعلاً مائياً ايجابياً أدخل به المسروقات في حيازته - فإن هذا الحكم يكون قاصراً في بيان فعل الاخفاء ، إذ أنه لم يبين ما إذا كان المتهم قد أتى فعلاً غير ما أئنه عليه الحكم الاستثنائي ، وكما أن ما قاله ذلك الحكم ليس فيه الفعل الإيجابي الذي قال بوجوده الحكم المأمون فيه .

(طعن رقم ١٣٥٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٥٠)

٥٨٢ — وجوبه بيان علم المتهم بالسرقة وإيراد الأدلة على ذلك في الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء أشياء مسروقة :

* إذا كان الطاعن متهما بأن أخفى سجادة سرقها آخر من مجنى عليه معين وتمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن السجادة التي بيعت إليه ليست هي المدمى بسرقتها من ذلك المجنى عليه فادانته المحكمة دون أن تتعرض لما تمسك به من ذلك ، وكان ما أورده من أدلة على علمه بأن السجادة التي بيعت له مسروقة غير واضح للدلالة على توفر هذا الركن كان حكمها قصرا متعينا نقضه .

(طعن رقم ٥٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٥١)

٥٨٤ — قصور الحكم بإدانة المتهم بإخفاء أشياء مسروقة إذا كان غير واضح الدلالة على أن الأشياء مسروقة في الواقع :

* أن من أركان جريمة إخفاء شيء مسروق أن يكون الشيء قد سرق . وإن غُتِي كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إخفاء مستند مسروق مع علمه بسرقة ، دون أن يبين الأدلة على أن المستند كان قد سرق فعلا ، فانه يكون قاصرا عن بيان توافر العناصر القانونية لجريمة الإخفاء متعينا نقضه .

(طعن رقم ١٠٥٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٠/٢/١٩٥٢)

٥٨٥ — عدم استظهار الحكم علم المتهم بأن ما ضبط عنده كان مسروقا — قصور .

* أن من أركان جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يعلم المتهم بأن ما يخفيه متحصل من السرقة ، فإذا كان الطاعن قد أقام دفاعه على أنه لم يكن يعلم بأن ما ضبط بمنزله مسروق ، وكان الحكم المطعون فيه مع تنويعه بهذا الدفاع قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يستظهر علم الطاعن بأن ما ضبط عنده كان مسروقا فانه يكون مثنويا بالقصور متعينا نقضه .

(طعن رقم ٦٠٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٨/٥/١٩٥٢)

٨٥٦ - واقعة اخفاء ادوات مدرسية يتحقق فيها ركن العلم بالسرقة .

* يكفى للتدليل على علم المتهم بسرقة الادوات المدرسية التى ضبطت معه ان يقول الحكم « ان المتهم ضبط فى الخامسة صباحا يحمل كتبا تبين انها مسروقة من مدرسة .. وليس فى الأوراق ما يقطع بسرقة ايها من المدرسة المذكورة . ومن ثم كان ادعاؤه بفرض صحته من بيع الفرائش له هذه الكتب والاتفاق على تسلمها فى الرابعة صباحا لما يقطع بعلمه بسرقة هذه الكتب وعدم الحصول عليها بطريق مشروع ، الامر الذى تنتفى معه جريئة السرقة من جانب المتهم لعدم ثبوتها من باب القطع والجزم وثبوت تهم الاخفاء فى جانبه لثبوت أن الكتب التى كان يحملها مسروقة ، وان ظروف استلامها وما قرره العسكرية من كثرة تلفته وماورد على لسانه من انه يحملها لناظر المدرسة ، ثم القول انه اشتراها لبيعتها لحاجته لما يقطع بعلمه بسرقتها » ..

(طعن رقم ٩٧٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٠/٤)

٥٨٧ - عدم رد الحكم على دفاع المتهم الذى من شأنه لو صح ان يهدم ما اعتمد عليه فى قوله بالعلم بالسرقة - قصور .

* اذا كانت المحكمة فى قضائها بادانة المتهم فى اخفاء اشياء مسروقة قد اتبعت قولها بعلمه بالسرقة على ما قام لديها من انه كان يعرض هذه الأشياء للبيع بثمن بخس ، وكان الدفاع قد قدم مواتير للمحكمة لاثبات أن الثمن الذى عرض الأشياء للبيع به هو الثمن الجارى فى الأسواق ، ومع ذلك لم تعرض المحكمة لهذا الدفع ، فذلك يكون قصورا فى الاسباب يستوجب نقض الحكم ، لان هذا الدفع من شأنه لو صح ان يهدم ما اعتمدت عليه فى قولها بالعلم بالسرقة .

(طعن رقم ٢٥٧ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٥٥/١/٢٢)

٥٨٨ - واقعة اخفاء مونتوسيكال يتوافر فيها ركن العلم بالسرقة .

* اذا كان الحكم اذ تعرض لركن العلم بالسرقة قال « ان ضبط اجزاء المونتوسيكال (السروقي) مفرقة بحمل المتهمين وبها علاماتها المميزة

التي تعرف عليها المجنى عليه ومحلولتهما اخفاء معانها بنسبتها الى موتوسكيل آخر يقطع بعلمها بالسرقة وفوق ذلك فقد حاول المتهم المعارض منذ بدأ التحقيق اخفاء مصدر اجزاء الموتوسكيل كي لا تفضح سرقة مكان ان تضارب مع أخيه الاول وانفضح امرهما ، فان ما قاله الحكم من ذلك سائغ ومعقول ومؤد الى النتيجة التي انتهى اليها من توافر ركن العلم بالسرقة .

(طعن رقم ٦٢٢ سنة ٢٥ في جلسة ١١/١١/١٩٥٥)

٥٨٩ - كفاية استخلاص المحكمة ثبوت علم المتهمين بالسرقة في جريمة اخفاء دراجة من ثرائها من شخص لا يتجر في بثلها دون ان يحصل منه على ورقة مباحة .

* اذا كان الحكم قد تحدث عن ركن العلم بالسرقة لدى المتهمين فقال " وحيث ان المتهمين لم يقدموا ما يدل على من باعهم الدراجة وعلمهما بالسرقة ثابت من قيامهما بالشراء من شخص لا يتجر في مثل هذه الأشياء ولم يحصلوا منه على « ورقة مباحة » فان الدليل الذي استخلصته المحكمة على علم المتهمين بالسرقة يؤدي الى ما رتبته عليه .

(طعن رقم ٥٢٤ سنة ٢٥ في جلسة ١١/١١/١٩٥٥)

٥٩٠ - اخفاء أشياء مسروقة - حكم - تسببه . تسبب غير معيب .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه ببراءة المظنون ضده من تهمة اخفاء الماشية المسروقة على أنه كان مجرد وسيط في رد هذه الماشية لصاحبها دون ان ينال نصيبا من المبلغ المنوع لردّها ، مما مؤداه ان حيازته لها وهو في سبيل ردّها للمجنى عليه هي حيازة تسامت منذ نشأت لحساب المجنى عليه ، ومن ثم فان يده عن الشيء المسروق هي يد المالك بما ينتفى به قصد الاخفاء كما هو معرف به في القانون . ولما كان ما استخلصه الحكم هو محضر تقدير لا محل لمناقشته امام محكمة

التقص ، فان النعى على الحكم بالخطأ فى القانون والتصور فى التسبب يكون فى غير محله ويتمين رفض الطعن موضوعا .

(طعن رقم ٢٨٢٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٥/١٣٦٢ س ٢٢ ج ٢٣١)

٥٩١ — اعتبار الجانى مخفيا لشيء مسروق — جريمة — ما يكفى لقيامها — حكم — تسييه :

* من المقرر انه لا يشترط لاعتبار الجانى مخفيا لشيء مسروق ان يكون محرزا له احرازاً ماديا بحيث بل يكفى لاعتباره كذلك ان تتصل يده به وان يكون سلطانه ببسوطا عليه ولو لم يكن فى حوزته الفعلية . ولا يلزم من القانون ان يتحدث الحكم استقلا عن ذلك الركن بل يكفى ان يكون نيا اورده من وقائع وظروف مايدل على قيامه . اذ ان هذا الركن مسألة نفسية لاستفاد فقط من اقوال الشهود بل لحكمة الموضوع ان تثبينها من ظروف الدعوى وما نوحى به ملابساتها وادبياتها .

(طعن رقم ١٣٦١ سنة ٢٥ ق جلسة ٢/١/١٣٦٦ س ١٧ ج ١)

٥٩٢ — وجوب تضمين حكم الادانة فى جريمة اخفاء الاشياء المسروقة ما يوفر علم المتهم بالسرقة .

* يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة اخفاء الاشياء المسروقة ان يتضمن ما يوفر علم المتهم بالسرقة :

(طعن رقم ١٧٥٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٢/٢/١٣٦٦ س ١٧ ج ١٨٥)

٥٩٣ — يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة ان يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق انه كان يعلم علم اليقين ان المال لا بد متحصل من جريمة سرقة .

* ان الواجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مكررا من قانون

العقوبات ان يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق انه كان يعلم علم اليقين ان المال لابد متحصل من جريمة السرقة . ولما كان الحكم قد رتب على ما يبين من شواهد ان الطاعن كان في حالة شك كبير سواء من امر المال المسروق ، او من امر المتهم الذي باعه . ومن ثم فان تأسيسه بناء على الشواهد ذاتها لعل له الاكيد بالسرقة ، انما هو تناقض في التسريب لايعرف معه اى الامرين قصد وعلى ايهما اعتمد في ادانته للطاعن . ولا يكفي في التذليل على توافر القصد الجنائي في هذا المقام ان يورد الحكم ان الطاعن اشترى الغزل المسروق بغير اذن من الشركة المالكة له وبلا فاتورة وباتل من ثمن المثل . خصوصا اذا كان قد اثبت على لسان الطاعن ان البائع له الذي انتحل لديه صفة مندوب الشركة وعده بهما ، وانه هو نفسه كان يجهل الحقيقة في شأن الغزل المسروق ، وخصوصا ايضا اذا كان الحكم لم يورد الدليل المعتبر في هذا الشأن على ثمن المثل . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون ممييا بما يبطله ويوجب نقضه ..

(طعن رقم ٤٦٠ سنة ٣٦ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦٦ س ١٧ من ٤٤٢)

٥٩٤ - تعيين الجناية التي تخلفت عنها الاشياء موضوع جريمة الاخفاء على وجه اليقين هو مناط العقاب بمقتضى المادة ٢/٤٤ مكرر عقوبات .

* ان تعيين الجناية التي تخلفت عنها الاشياء موضوع جريمة الاخفاء على وجه اليقين هو مناط العقاب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات ، ولا يكفي في هذا الصدد مطلق القول بان المتهم اشترى الاشياء موضوع جريمة الاخفاء مع علمه بانها مملوكة للدولة لان حاصل هذا القول مجردا هو اعتبار تلك الاشياء متحصلة من جنسية ويكون اخفاؤها جنحة منطبقة على الفقرة الاولى من المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين او يورد في اسبابه ما يدل به على توافر علم المظنون ضده بالظروف المحددة التي احاطت بالجريمة التي تحصلت منها الاشياء المخطئة وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات ، فانه يكون مشوبا بالفسور .

(طعن رقم ١٢٤١ سنة ٣٦ ق جلسة ٥/٤/١٩٦٦ س ١٧ من ١١٩٥)

٥٩٥ — ركن العلم في جريمة اخفاء اشياء مسروقة — عدم لزوم
تحدث الحكم عنه صراحة واستقلالاً .

* لا يشترط أن يحدث الحكم صراحة وعلى استتلال عن ركن
العلم في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة ما دامت الوقائع كما
اثبتتها تنيد بذاتها توفره .

(طعن رقم ٦٣٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨ من ١٩ ص ٦٠٤)

٥٩٦ — تضمين الحكم الثمن الحقيقي للمسروقات المخفاة — غير
لازم .

* ليس لازماً على المحكمة أن تضمن حكمها الثمن الحقيقي للأشياء
المسروقة ، وإنما يكفي أن تكون قد قدرت — استناداً الى قرائن
مقبولة — أنها بيعت للمتهم بثمن بخس يقل عن قيمتها الحقيقية .

(طعن رقم ٢٥٧٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٢٩٤)

٥٩٧ — على الحكم الصادر بالادانة في جريمة اخفاء اشياء مسروقة
أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق ما يوفر عليه بالسرقة .

* من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة اخفاء
الأشياء المتحصلة من سرقة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق
ما يوفر عليه بالسرقة . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم
الطعون فيه قد اقتصر في ادانة الطاعن بقوله : « ان التهمة مثبتة قبل
التهم من ضبط الخروف في منزله وتوافر ركن العلم لديه بأنه متحصل
من جريمة سرقة » وكان ما أورده الحكم قاصر البيلان في استظهار ركن
العلم ، ومن ثم يكون معيباً بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٢٢٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٦/١١/١٩٧٠ من ٢١ ص ١١٠٨)

٥٩٨ — ركن العلم فى جريمة اخفاء اشياء متحصلة من سرقة .
اثباته ؟ تحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال — غير لازم .

* العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية . لا تستفاد فقط من اقوال الشهود ، بل لحكمة الموضوع أن تثبتها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها . ولا تشترط أن يتحدث عنه الحكم صراحة وعلى استقلال ، ما دامت الوقائع كما اثبتها تفيد بذاتها توفره . فان النعى على الحكم بقصوره فى التظليل على توفّر هذا العلم يكون فى غير محله ، ولا يعدو ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن أن يكون جدلا موضوعياً فى تقدير الأدلة التى اطّاعت اليها محكمة الموضوع .

(ملحق رقم ٣٧٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٢ ص ٤٣٥)

٥٩٩ — وجوب اشتمال الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة اخفاء اشياء متحصلة من سرقة على ما يوفر علم المتهم بالسرقة علم اليقين — عدم لزوم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن هذا الركن — مثال لتسبيب معيب .

* من المقرر أنه وإن كان لا يشترط أن يتحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن ركن العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة ما دامت الوقائع ، كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توفره إلا أنه يجب أن يتضمن حكم الإدانة فى تلك الجريمة ما يوفر علم المتهم بالسرقة علم اليقين . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه اثبت توافر ركن العلم بالسرقة فى حق الطاعن لجرد توسطه فى بيع الاشياء المسروقة بين المتهم الاول السارق ومشترى المروقات ، مع أن ذلك لا يفيد حتماً وعلى وجه اللزوم توافر علم الطاعن اليقيني بأن الآلة التى توسط فى بيعها متحصلة من جريمة سرقة ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى البيان والتفصيل فى الاستدلال مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(ملحق رقم ٤٦٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٢ ص ٤٧٥)

٦٠٠ - مثال لتسبب معيب في جريمة اخفاء جرار متحصل من سرقة .

* الواجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات ان يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق ، انه كان يعلم علم اليقين ان المال لايد متحصل من جريمة سرقة او ان تكون الوقائع كما اثبتتها الحكم تنفيذ بذاتها توافر هذا العلم وان يستخلصها استخلاصا سائفا كافيا لحمل قضائه . اما كان ذلك ، فان الذي اورده الحكم المطعون فيه قاصر البيان في استظهار ركن العلم ذلك ان سبق اشتغال الطاعن في البلدة التي وقع الحادث بدارتها وعدم حصوله على رخصة الجرار عند تحريره المناينة التي سلم الحكم بصحتها وتحريات الباحث لا تكفي للقطع بتوافر العلم اليقيني لدى الطاعن بـان الجرار متحصل من جريمة سرقة كما ان الحكم لم يورد الدليل على ثمن المثل حتى يمكن الاستدلال بما دفع في هذا الصدد ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٣٢/١٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٧٢ من ٢٢ من ١٣٥٦)

٦٠١ - جريمة اخفاء مسروقات - حكم - تسببه .

* لما كان ما اورده الحكم من اقوال الضابط في شأن علم الطاعنين جميعا بان المضبوطات متحصلة من سرقات سابقة وما استخلصه من اقوال مهندس التليفونات عن وصف الاسلاك المضبوطة وتداولها في السوق له ماخذه الصحيح من الاوراق على ما يبين من المفردات المضمومة فانه ينحسر عنه قالة الخطأ في الاسناد او الفساد في الاستدلال .

(طعن رقم ١٢٨٥ سنة ٤٥ ق جلسة ٧/١٢/١٩٧٥ من ٢٦ من ٨٢١)

الفرع الخامس - مسائل متنوعة

٦٠٢ - جريمة اخفاء الشيء المسروق مع العلم بسرقة هي جريمة مستمرة لا تنقطع الا بخروج الشيء المسروق من حيازة مخفيه .

* ان جريمة اخفاء الشيء المسروق مع العلم بسرقة هي جريمة مستمرة لا تنقطع الا بخروج الشيء المسروق من حيازة مخفيه فاذا اثبت الحكم ان السرقة وقعت في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٩ وأن المتهم باع الشيء المسروق في ١٢ ديسمبر ١٩٣٢ وأن التبليغ بضبطه حصل في ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ فإن الجريمة تعتبر مازالت قائمة لان مدة سقوطها لا تبدأ الا من تاريخ البيع .

(طعن رقم ٢٨ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٢٠)

٦٠٣ - استقلال جريمة السرقة عن جريمة الاخفاء .

* أن القاتلون لا يعتبر اخفاء الاشياء المسروقة جريمة اشتراك في السرقة وانما اعتبره جريمة قائمة بذاتها . وبناء على ذلك فان تاريخ هذه الجريمة لا شأن له بيوم السرقة بل هو لا يكون الا من يوم الاخفاء ، أى من يوم تسلم المتهم الشيء المسروق ، فهذا اليوم هو الذى يجب ان يكون مبدأ لمدة سقوط الدعوى .

(طعن رقم ١٤٣٧ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٢/٦/١٥)

٦٠٤ - عدم ضبط المسروق لدى المتهم بالاخفاء ليس من شملته ان ينفى عنه الجريمة .

* ان عدم ضبط المسروق لدى المتهم باخفائه ليس من شأنه ان ينفى عنه الجريمة ، لانه يكفى ان تكون الحكمة قد اقتضت بأن هذا المسروق كان في حيازته فعلا اذ القاتلون لا يشترط في جريمة الاخفاء ان يكون الدليل عليها ضبط المسروق لدى المتهم .

(طعن رقم ٧٠٩ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٢٣/٢/٢٢)

٦٠٥ — ظهور فاعل السرقة أو رفع الدعوى عليه ليس بضروري لصحة معاقبة المخفى .

* أن ظهور فاعل السرقة أو رفع الدعوى عليه ليس بضروري لصحة معاقبة المخفى متى ثبت أنه أخفى ما سرقه غيره وهو عاظم بحقيقة الامر فيه . فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي أوردتها أن الشيء المضبوط لدى المتهم مسروق ، وأن المتهم أخفاه مع علمه بسرقة ، ثم عاقبته بمقتضى المادتين ٣١٨ و ٣٢٢ فقرة أولى من قانون العقوبات فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

(ملحق رقم ٩٣٨ سنة ١٣ ق جلسة ١٢/٤/١٩٢٣)

٦٠٦ — العقوبة الواجبة التطبيق على جريمة الاخفاء طبقاً لنص المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات .

* أن نص المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات يجرى بأن « كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جنائية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالسجن مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين ، وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة » وأذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم باخفاء أشياء مسروقة متحصلة من جنائية قتل بالظروف التي أورد بيانها استناداً إلى أدلة واعتبارات من شأنها أن تؤدي إليها ثم أخذه بالرأفة وطبق لمصلحته المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزل بالعقوبة إلى الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات — فإنه لا يقبل من هذا المتهم الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(ملحق رقم ٢٨١ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٥٠)

٦٠٧ — المقصود بالشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني .

* أن القانون يشترط في الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون

الغنى ، ان يتجر فيه حقيقة ، ولا يكفى ان يظهر البائع بمظهر التاجر او يعتقد المشتري انه يتعامل مع تاجر .

(طعن رقم ١٠٣٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١١/١/١٩٥٥)

٦٠٨ - معاقبة المتهم بالحبس لمدة ستة شهور لجريمة سرقة - التمسك بان الواقعة المسندة للاثم جريمة اخفاء اشياء مسروقة - انعدام المصلحة في ذلك .

* لا مصلحة للطاعن فيما يثيره ان الواقعة المسندة اليه تكون جريمة اخفاء اشياء مسروقة مع علمه بسرقتها - لا سرقة مادامت العقوبة المقررة بها وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور - تدخل ايضا في الحدود المقررة قانونا لعقوبة جريمة اخفاء الاشياء المسروقة المنطبقة على المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

(نطن رقم ٢٢٧ سنة ٢٦ ق جلسة ٥/١/١٩٥٦ س ٧ ص ٦٧٧)

٦٠٩ - رفع الدعوى على المتهم باعتباره سارقا والقضاء ببرائته - جواز رفع الدعوى من جديد باعتباره مخفيا .

* اذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا للاشياء المضبوطة وحكم ببرائته ، فانه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفيا لها لاختلاف الواقعتين ، ويسنوى الامر اذا ما اعتذر المتهم في القضية الاولى شريكا في السرقة .

(طعن رقم ٤٤٨ سنة ٢٧ ق جلسة ١٠/١/١٩٥٧ س ٨ ص ٦٢٧)

٦١٠ - ثبوت التهمة بالسرقة - وادانة المتهم الآخر بالاختفاء - لا تعارض - الجريمة تان تختلفان في طبيعة ومقومات كل منهما .

* جريمة اخفاء المسروقات جريمة مستقلة عن السرقة وتختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الاخرى . وعلى ذلك فان القضاء نهائيا (١٩)

— من محكمة أول درجة — ببراءة المتهم بالسرقة لا يتعارض مع ما أنتهى إليه الحكم المطعون فيه من ادانة الطاعن بجريمة اخفاء المسروقات بعدد أن تحققت المحكمة بالأدلة الساتفة التى اوردتها من حيازته للمسروقات مع علمه بانها متحصلة من جريمة سرقة .

(طعن رقم ١١٢٩ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٢ س ١٢ ص ٦٨١)

٦١١ — استغلال السرقة عن اخفاء المسروق .

* لا يعتبر اخفاء الاشياء المسروقة اشفراكا فى السرقة ولا مساهمة فيها ، وانما يعتبره القانون جريمة قلاية بذاتها منفصلة عن السرقة ، ومن ثم فهما جريمتان مستقلتان بأركانتهما وطبيعتهما .

(طعن رقم ٢٠٢٢ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٩/١/١٩٦٢ س ٢٢ ص ٤٢)

٦١٢ — اخفاء اشياء مسروقة — وصف التهمة .

* الاصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم . واذا كانت الواقعة المرغوة بها الدعوى تتضمن اتصال المتهم بالاشياء المسروقة وعلمه بسرقتها ، فلان الوصف الذى نزلت اليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت الطاعن مرتكبا لجريمة اخفاء اشياء متحصلة من جريمة سرقة، هذا التعديل لا يجاقى النطق السليم فى شيء ولا يعطى الطاعن حقا فى اثاره دعوى الاخلال بالدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة بتبني المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل فى الوصف متى كانت واقعة السرقة تتضمن واقعة الاخفاء .

(طعن رقم ١٨٧٢ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٥/١/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٠١)

٦١٣ - اخفاء الاشياء المسروقة - جريمة مستقلة .

* لا يعتبر القانون اخفاء الاشياء المسروقة اشتركا في السرقة ولا مساهمة فيها ، وانما يعتبر جريمة قائمة بذاتها او منفصلة عن السرقة . ومن ثم فهما جريمتان مستقلتان بأركانها وطبيعتهما وتعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الاخفاء واحدا ولو كان موضوعه اشياء متحصلة من سرقات متعددة . ولما كان الحكم المطعون فيه وان اثبت ان وقائع الاخفاء المستندة الى الطاعن قد تعددت الا انه لا يبين من مدونات هذا الحكم أن الوقائع المذكورة قد تعددت بقدر عدد ما وقع من المتهم الاول من سرقات . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بادانة الطاعن على اساس ان وقائع الاخفاء التي ارتكبها قد تعددت بقدر عدد هذه السرقات ووقع عليه عقوبة مستقلة عن العقوبات التي وقعت عليه عن الوقائع الأخرى يكون مشوبا بقصور يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٩ سنة ٣٥ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٦٥ س ١٦ من ٢٦٧)

٦١٤ - اخفاء اشياء مسروقة - عقوبة - اعفاء .

* حكم المادة ٤٨ من قانون العقوبات منبت الصلة بجريمة اخفاء الاشياء المختلسة والتي لم يقرر القانون ثمة حالات للاعفاء منها .

(طعن رقم ١٦٤ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩/٦/١٩٦٧ س ٨١ من ٨٥٣)

٦١٥ - العقوبة المقررة للجريمة المتصوص عليها في المادة ١/٤٤

مكرر عقوبات هي الحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين - قضاء الحكم المطعون فيه بالفرامة - مخالف للقانون .

* جرى نص المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات بأنه « كل من اخفى اشياء مسروقة او متحصلة من جنسية او جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين . واذا كان الجاني يطم بأن

الاشياء التى يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها اشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضدها بجريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة سرقة مع علمها بذلك وقضى عليها بالفراغة تطبيقا لنص الفقرة الاولى من المادة سالفه الذكر يكون قد خالف القانون واخطا فى تطبيقه بما يوجب نقضه ونصحيحه .

(ملعن رقم ٥٠٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٢٢ ص ٦٠٨)

٦١٦ - قصر عقاب المخفى لاشياء مختلصة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٤ ككرر عقوبات بعقوبة جنائية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات وحدها دون غيرها مما نصت عليه المادة ١١٨ عقوبات . عللة لك ؟ استقلال جريمتى الاختلاس والاخفاء كل عن الاخرى .

* تعاقب الفترة الثانية من المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات المخفى لاشياء مختلصة مع علمه بذلك بعقوبة جنائية الاختلاس . واذا كانت كل من جريمتى الاختلاس والاخفاء مستقلة عن الاخرى فان احوالة هذه المادة ١١٢ من القانون ذاته فى شأن العقاب لا تنصرف الا الى العقوبة الواردة فى هذه المادة الاخيرة دون غيرها مما نصت عليه المادة ١١٨ من هذا القانون والتى اراد الشارع ائزالتها بالموظف العمومى او من فى حكمه لاعتبارات متعلقة بطبيعة جنائية الاختلاس ذاتها وبصفته فاعلها ، فمتى كان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضدها - وهما غير موظفين - بجريمة اخفاء اشياء متحصلة من جنائية اختلاس وعاقبهما بعقوبة الجنائية الواردة بالمادة ١١٢ مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور ولم يحكم عليهما بالفراغة بالنسبة التى نصت عليها المادة ١١٨ اقامته يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(ملعن رقم ٥٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ ص ٢٢ ص ٤٩٢)

٦١٧ - اخفاء اشياء مسروقة - جريمة - اركانها .

* من المقرر ان القانون لا يعتبر اخفاء الاشياء المسروقة اشتراكا فى السرقة ولا مساهمة فيها وانما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة

عن السرقة : وإن تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وتامع إخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة — لما كان ذلك — وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحكمة أن ما أورده الطاعن بوجه طعنه من ناهية تبسكه بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الجنحة ٢٨٣٥ سنة ١٩٦٩ المعجزة استنادا الى أنه اشترى جميع المنقولات من المتهم الاول دفعة واحدة — صحيح — والتفت الحكم عن الرد عليه على الرغم من أنه متعلق بالنتظام العام ومن ثم فإن قضاءه بالنسبة لهذا الطاعن يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٩٢ سنة ٤٤ فى جلسة ١٩٧٤/٣/٢١ من ٢٥ من ٢٤٠)

٦١٨ — العقوبة فى جريمة الإخفاء — ظروف مشددة — عدم الإخذ بها — أثره .

* متى كان الثابت أن الطاعن الاول قد قضى بحبسـه سنة مع الشغل فإنه لا جدوى له من تعيب الحكم بالقصور فى بيان علمه بالظرف المشدد الذى أحاط بالجريمة التى تحصلت منها الأشياء التى أخفاها مادام أنه توقع عليه العقوبة المقررة لجريمة الإخفاء مجردة من هذا الظرف .

(طعن رقم ١٢٨٥ سنة ٤٥ فى جلسة ١٩٧٥/١٢/٧ من ٢٦ من ٨٢)

الفصل الثاني

جريمة اخفاء اشياء متحصلة من جنائية او جنحة

٦١٩ - تبرئة المتهم من تهمة اخفاء سلاح نارى متحصل من جنسية قتل مقترن لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع ادانته بتهمة احراز السلاح - استقلال عناصر الجريمتين كل منهما عن الاخرى .

* تبرئة المتهم من تهمة اخفاء سلاح نارى مع علمه بانه متحصل من جنسية قتل عمد مقترن بجنائية احراز سلاح وذخيرة لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع ادانته بتهمة احراز السلاح - لاستقلال كل من الجريمتين عن الاخرى فى عناصرها .

(طعن رقم ١٠٠٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/٧/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٥٦)

٦٢٠ - ما يكفى للعقاب على اخفاء الاشياء المتحصلة من جنسية او جنحة .

* يكفى للعقاب على اخفاء الاشياء المتحصلة من جنسية او جنحة ان تثبت الحيازة مهما كان سببها ولا يشترط فيها توافر نية التملك .

(طعن رقم ٢٣٩٤ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٢٨٤)

٦٢١ - اخفاء اشياء متحصلة من جريمة خيانة الامانة - ركن العلم .

* ركن العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة خيانة الامانة مسألة نفسية لا تستفاد من اقوال الشهود فحسب بل للمحكمة ان تبينها من ظروف الدعوى .

(طعن رقم ٥٠ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٨/٦/١٩٦٥ س ١٦ ص ٥٢٤)

٦٢٢ — جرية اخفاء اوراق نقد متحصلة من جنابة اختلاس — رافة —
عقوبة — وجوب توقيت عقوبة العزل .

* متى كان الثابت ان الحكم المطعون فيه عايل المتهم بجريمة اخفاء اوراق النقد المتحصلة من جنابة اختلاس — بالرافة فحكم عليه بالعبس — فقد كان من التمعين عملا بنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات توقيت عقوبة العزل — لما وان الحكم لم يفعل — فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون خطأ يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة العزل ..

(لطن رقم ١٦٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ من ١٨ من ٨٥٢)

٦٢٣ — وجوب استظهار الحكم ان المتهم باخفاء اشياء متحصلة من جنابة ، كان يعلم يقينا بهذه الجنابة . علة ذلك .

* اذا كانت المحكمة لم تستظهر العلة بين واقعة شراء المتهم للعربة والداية وتصرفه فيهما على الوجه الذي قالت به واقتنعت بحصوله ، وبين جنابة قتل الجنى عليه التي وقعت بقصد تمويه السرقة ، كما لم نورد في حكمها دليلا على ان المتهم حين اقسم على الشراء في الظروف المريبة التي ذكرتها ، كان عالما علميا يقينيا بأن ما اشتراه متحصل عن تلك الجنابة بالذات محيطا بما لابسها من الظروف ، هذا انظم الذي هو مذات العقاب بمقتضى المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات ، فانه لا يكفى في هذا الصعد ما اورده الحكم من عبارات مرسله غير واضحة الدلالة على المراد منها ولا تؤدي بطريق اللزوم الى تعيين الجنابة التي تخلفت عنها الاشياء المخفاة ، لان حاصل هذا القول مجردا ، هو اعتبار تلك الاشياء متحصلة من جنابة — لم يثبت من الحكم تحقق علم المظنون ضده بها — ويكون اخفاؤها جنحة منطبقة على الفقرة الاولى من المادة ٤٤ المشر اليها .

(لطن رقم ١٧٨٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١٩ من ٢١ من ٢٨١)

٦٢٤ - ركن العلم فى جريمة اخفاء اشياء متحصلة من جريمة .

* لما كان ركن العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة مسئلة نفسية للمحكمة ان تثبينها من ظروف الدعوى ، فان الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه يسوغ به التليل على توافر علم الطاعن الرابع بالظروف التى احاطت بالجريمة التى تحصلت منها الاشياء المختلسة ، وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات ، ولا يعدو ما يثيره الطاعن الرابع ان يكون جدلا موضوعيا حول الادلة التى اطمانت اليها المحكمة ، هذا الى انه لا جدوى له من تعيب الحكم باسناداه له علمه بالظرف المشدد الذى احاط بالجريمة التى تحصلت منها الاشياء التى اخفاها ، ما دام انه آخذها بالعقوبة المقررة قانونا للجريمة المسندة اليه مجردة من هذا الظرف .

(طعن رقم ٢١٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٧٠ م ٢١ م ٤٠٢)

٦٢٥ - اختلاف جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جنائية أو جنحة عن الجريمة المتحصلة منها فى الطبيعة والمقومات .

* من المقرر ان جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جنائية أو جنحة انما هى جريمة قائمة بذاتها منفصلة عن الجريمة المتحصلة منها وتختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الاخرى ، فلا يعتبر الاخفاء اشتراكا فى الجريمة أو مساهمة فيها ولا يتصور وقوعهما من شخص واحد ويجوز ان يكون فعل الاخفاء واحدا وموضوعه اشياء متحصلة من جرائم عدة .

(طعن رقم ١٥٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٧٢ م ٢٢ م ٤٩٢)

٦٢٦ - جريمة اخفاء اشياء - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير ائالة الدعوى .

* لا عبرة بما يثيره الطاعن من ان المتهم الاول فى اعترافه قد نفى منه العلم بمصدر الاشياء التى دين باخفائها لان ذلك لا يقيد المحكمة

بما لها من سلطة مطلقة في تقدير أدلة الدعوى والاخذ منها بما تطمئن اليه
 وأطراح ما عداه وفي أن تستخلص العلم بالجريمة وظروفها من قرائن
 الأحوال في الدعوى .

(طعن رقم ١٠٠٦ سنة ٤٣ في جلسة ١٩٧٢/١٢/٩ من ٢٤ من ١١٧٦)

٦٢٧ - العلم في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من السرقة .

* من المقرر أن العلم في جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة
 سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من اقوال الشهود بل لحكمه الموضوع
 أن تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملبساتها ولا يشترط أن
 يتحدث الحكم عنه صراحة على استقلال ما دامت الوقائع كما اثبتها الحكم
 تفيد بذاتها توافره وكان ما أورده الحكم في مقام التدليل على ثبوت ركن
 العلم في حق الطاعنين سائغ وكاف لحمل قضائه فأن ما يثيره الطاعنون
 في هذا الشأن يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٢٨٥ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٥/١٢/٧ من ٢٦ من ٨٢١)

ارتباط

الفصل الاول — حالات الارتباط .

الفصل الثاني — تقدير قيام الارتباط .

الفصل الثالث — آثار الارتباط .

الفصل الاول

حالات الارتباط

٦٢٨ - انطبق م ٣٢ ع - وجوب تطبيق عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد - طلب الحكم بانقضاء المخالفة المرتبطة بها بمضى المدة لا جنوى منه .

* طلب الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمخالفة بمضى المدة لا جنوى منه مادام هناك محل لتطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات مما يقتضاه ان توقع على الطامن عقوبة واحدة هي عقوبة الجندة بوصفها العقوبة الأشد.

(طعن رقم ١٢٥٦ و ١٢٥٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ٢٥٠)

٦٢٩ - تطبيق المادة ٣٢ ع في جريمة العود للاستتباب وجريمة السرقة التي تكونها - لا محل له لانه يتعذر اعتبارهما فعلا واحدا، أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة .

* اذا كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين اركان جريمة العود للاستتباب ، الا ان هذه الجريمة لا تزال في باقى اركانها مستقلة عن جريمة السرقة بحيث يتعذر اعتبارهما فعلا واحدا يمكن وصفه قانونا بوصف قانوني واحد أو عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة وكل فعل منها يكون جريمة مستقلة ومن ثم فلا يكون هناك محل لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ..

(طعن رقم ٢١٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٣ س ٧ ص ٦١٥)

٦٣٠ - جريمة السرقة مستقلة عن جريمة العود للاستتباب وإن كان الفعل المادى في الجريمة الاولى يدخل على نوع ما في اركان الجريمة الثانية - لا محل لتطبيق م ٣٢ ع .

* ان الفعل المادى الذى يكون جريمة العود للاستتباب ومثاله الظاهر

— ارتكاب جريمة سرقة — وأن كان يدخل على نوع ما فى تكوين اركان جريمة العود للاشتباه الا ان هذه الجريمة لاتزال فى باقى أركانها مستقلة عن الجريمة الاولى — كما أن المشروع بما أورده فى المادتين ٥ و ١/٦ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ قد دل على انه لا يبريد الاخذ فى الجريمتين بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(وطن رقم ٢٩٧ سنة ٢٦ فى جلسة ١٩٥٦/٤/٢٢ من ٧ ص ٦١٨)

(وطن رقم ٢٩٥ سنة ٢٦ فى بنس الجلسة)

(وطن رقم ٤٣٠ سنة ٢٧ فى جلسة ١٩٥٧/٦/٤)

٦٢١ — وجوب توقع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة او الجرائم الاخرى التى يرتكبها المشتبه فيه — رفع الدعوى الجنائية عن الاشتباه فى قرار واحد مع الجريمة الجديدة او بقرار على حدة — لا يؤثر — لا محل لتطبيق م ٣٢ ع .

* حالة الاشتباه تقتضى دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة او الجرائم الاخرى التى يرتكبها المشتبه فيه وذلك اخذا بعموم القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من قانون العقوبات يستوى فى ذلك ان توقع الدعوى الجنائية عن الاشتباه فى قرار واحد مع الجريمة الجديدة او بقرار على حدة ولا محل لسريان حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى هذه الحالة والتول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل نصوص العقاب الذى فرضه الشارع لجرائم الاشتباه وانحراف عن الفاية التى تغيها من هذه النصوص .

(وطن رقم ٢٩٨ سنة ٢٦ فى جلسة ١٩٥٦/٤/٢٢ من ٧ ص ٦٢٢)

(وطن رقم ٨٢٠ سنة ٢٥ فى جلسة ١٩٥٦/٤/٦ من ٧ ص ٤٨١)

(وطن رقم ٤٣٠ سنة ٢٧ فى جلسة ١٩٥٧/٦/٢)

(وطن رقم ١٧٥٩ سنة ٢٧ فى جلسة ١٩٥٨/٢/٢ من ٩ ص ١٢٢)

٦٢٢ — استخلاص المحكمة نشوء جريمتي احراز مسدس بغير ترخيص والتقل الخطأ من فعلين مستقلين وعدم توافر شروط م ١/٣٢ .
— مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع .

* متى استخلصت المحكمة في منطق سليم أن جريمة احراز مسدس بغير ترخيص وقتل الجنى عليه خطأ نشأتا عن فعلين مستقلين عن بعضهما مما يوجب تعدد العقوبات بتوقيع عقوبة عن كل جريمة من هاتين الجريمتين لعدم توافر شروط الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فان تقدير توافر شروط هذه المادة أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع .

(ملعن رقم ٨٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ س ٧ ص ٧٨٤)

٦٢٣ — جريمتا احداث جرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص —
فعل واحد كون الجريمتين — وجوب تطبيق م ١/٣٢ ع والحكم بالعقوبة الاشد .

* متى كان الحكم قد قضى بعقوبتين مختلفتين عن جريمتي احداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص مع وجوب تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة الاشد ، لان الفعل الواحد كون الجريمتين ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(ملعن رقم ١١٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٨ س ٨ ص ٦٦٥)

٦٢٤ — تطبيق م ٢٢ ع على جريمة الاشباه او الصود اليه مع الجريمة الاخرى التي يرتكبها المشتبه فيه — خطأ .

* استقر قضاء هذه المحكمة على أن حالة الاشباه او المود لتلك الحالة تستوجب دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الاخرى التي يرتكبها المشتبه فيه ، يستوى في ذلك أن تقام عليه الدعوى الجنائية عن الجريمتين معا أو عن كل جريمة منهما على حدة ، ولا وجه لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في هذه الحالة .

(ملعن رقم ٢٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٤ س ٨ ص ٦١٩)

٦٢٥ - ارتكب المتهم جريمة احداث الجرح ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص بفعل واحد هو الحقن - وجوب اعتبار الجريمة الاشد وهي احداث جرح والحكم بمقوبتها دون غيرها .

* متى كانت جريمة احداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعتا بفعل واحد - هو اجراء عملية الحقن - وان تعددت اوصافه القانونية - فان ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بمقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهى هنا عقوبة احداث الجرح .

(طعن رقم ٢٨٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧)

٦٢٦ - اصدار المنهم عدة شيكات لصالح شخص واحد فى يوم واحد وعن معاملة واحدة وجعل استحقاق كل منها فى تاريخ معين - نشاط اجرامى واحد يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة - وجوب اعمال نص م ٢٢ ع .

* متى كانت الوقائع كما اثبتتها الحكمان ان المتهم اصدر عدة شيكات لصالح شخص واحد فى يوم واحد وعن معاملة واحدة وأنه جعل استحقاق كل منها فى تاريخ معين ، وكان ما ثبت بالحكمين من ذلك قاطع فى ان ما وقع من المتهم اثما كان ولابد نشاط اجرامى واحد يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعا ، فانه يتمين اعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن الواقعين .

(طعن رقم ٢٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ س ٩ ص ٥٨٢)

٦٢٧ - تميز حالة التشرد عن وصف الاشتباه - لا ارتباط بينهما الا اذا ثبت ان تشرد المتهم قد دفعه للجرام .

* التشرد حالة تعلق بالشخص اذا لم يزاوِل وسيلة مشروعة للتعيش ولم يكن صاحب حرفة او صناعة فى حين ان الاشتباه صفة تلاحق

بالشخص وينشئها بمسلكه الإجرامى ، وكلا الحاليتين متميز عن الآخر بمبعث الأول التعميل ومبعث الثانى الاحكام الدالة على المسلك الإجرامى ، وليس هناك ارتباط بينهما الا ان يثبت ان التعميل دفع الى الاجرام او ان الاجرام ادى الى التعميل .

(طعن رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٥٨ من ٩ ص ١١٢٠)

٦٢٨ — توافر الارتباط غير القابل للتجزئة بين جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعلن وجريمة بيعها بسعر يزيد عليه — عدم أعمال حكم م ٢/٣٢ ع — خطأ فى القانون يوجب تصحيحه من محكمة النقض .

* اذا كان ما اورده الحكم فى بيان واقعة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعلن وبيعه اياها بسعر يزيد عليه يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لان الجريمتين وقمنا لغرض واحد وكاتتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدها ، فان الحكم اذ قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المستدتين الى الطاعن يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .

(طعن رقم ١٧٠١ سنة ٢٨ ق جلسة ١/٢٠/١٩٥٩ من ١٠ ص ٦٧)

٦٢٩ — نظرية العقوبة المبررة — شروط تطبيقها — لا مجال لانطباقها اذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم عن تهمة مقبول بارتباطها ارتباطا لا يقبل التجزئة بتهمة اخرى عقوبتها اشد دين المتهم بها — علة لذلك — مثال .

* لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن لان المتهم دين بالجريمة الثانية « حيازة السلاح النشارى بدون ترخيص » والعقوبة المقررة لها اشد من عقوبة الجريمة الاولى « الشروع فى قتل المجنى عليه » موضوع الطعن (والتي قضى ببراءة المتهم منها)

— لا محل لذلك لأنه فى حالة ثبوت قيام المسؤولية فى حق المتهم عن الجريمة الاولى يقتضى الحال أن تتولى محكمة الموضوع بحث ما اذا كان وجود البندقية والذخيرة فى حيازة المتهم بغير ترخيص ، قبل نشوء الجريمة الاولى وقبل تفكيره فى استخدامها فى ارتكاب هذه الجريمة . يتوافر به الارتباط الحتمى المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لوحدة الغرض الجنائى فى الجريمتين ولانهما ترتبطان ببعضهما ارتباطا لا يتجزأ أو لا يتوافر .

(طعن رقم ١٧٦٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥١/١/٢٦ من ١٠ ص ٨٣)

٦٤٠ — العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لسا عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الحب الى العقوبات التكميلية التى يجب توقيعها مع عقوبة الجريمة الاشد .

* الاصل أن العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لسا عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الحب الى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طبيعتها فكرة رد الشئ الى اصله أو التعميؤ المدنى للخرانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس ، والتى هى فى واقع امرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم اخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الاشد .

(طعن رقم ١٧٧٣ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥١/٢/٢٧ من ١٠ ص ٢٢٨)

٦٤١ — عقوبة الغرامة المقررة فى م ٤/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ذات صبغة عقابية بحسب — لا يقضى بها مع عقوبة الجريمة الاشد — م ٢/٢٣ ع .

* عقوبة الغرامة المقررة بالمادة ٤/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بالإضافة الى العقوبة المقررة

الحرية لجريمة احرار الخيرة ذات طبيعة عقابية بحتة ، فلا يجوز القضاء بها مع عقوبة جريمة احرار السلاح وهي الجريمة الاشد التي دين المتهم بها طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات التي اعلمها الحكم في حقه .

(طعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٨٦)

٦٤٢ - جريمة السرقة مستقلة عن جريمة التهريب الجرمي فكل اركانها متميزة عن الاخرى .

* جريمة السرقة مستقلة تماما عن جريمة التهريب الجرمي ، فكل اركانها القانونية التي تميزها عن الاخرى ، والا اثر لما انتهت اليه المحكمة من براءة المتهم في واقعة السرقة على جريمة التهريب الجرمي التي توافرت شرائطها قبله .

(طعن رقم ١٢٨٥ سنة ٢٩ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٢٩)

٦٤٣ - عقوبة التعدد الحقيقي مع الارتباط غير القابل للتجزئة - تحديد عقوبة الجريمة الاشد - الجريمة ذات العقوبة المفردة بالمقارنة بالشروع في الجريمة التي يترخص فيها للمحكمة النزول بالعقوبة الى نصف الحد الاقصى المقرر للجريمة التامة او النزول منها الى العقوبة التالية .

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم في الجرائم الثلاث المنسوبة اليه وهي جريمة احرار السلاح الناري الوارد ذكره في القسم الثاني من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ وجريمة احرار الخيرة ، وجريمة الشروع في القتل العمد ، وطبق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وقضى بعقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة المقررة لجريمة احرار السلاح المسندة الى المتهم طبقا للمادة ٢٦ من قانون الاسلحة والذخائر المعدلة بالقانون ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وهي عقوبة مفردة ليس للقاضي أن يستبدل بها غيرها الا في حالة المسادة ١٧ من قانون العقوبات - ولم تر المحكمة تطبيقها - وهو اذ اوقفها في حدها الاقصى

يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، وتكون هذه العقوبة هي العقوبة الأشد باعتبار الرخصة التي خولها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة الشروع في القتل العمد من إمكان النزول بعقوبتها الى نصف الحد الأقصى او النزول منها الى العقوبة التالية وهي السجن — عملاً بالمادة ٤٦ من قانون العقوبات ..

(طعن رقم ١٣٥٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١١/١/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٩)

٦٤٤ — واقعة روبر صحيفة دعوى مدنية تغاير واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى .

* واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير عقد البيع موضوع هذه الدعوى ، اذ لكل منهما ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها المخايرة التي يمتنع معها القول بوحدة الواقعة في الدعويين .

(طعن رقم ٤٨٧ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٧/٦/١٩٦٠ س ١١ ص ٦٠٠)

٦٤٥ — تبرئة المتهم من تهمة اخفاء سلاح نارى متحصل من جنسية قتل لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع ادانته بتهمة احراز السلاح — استقلال عناصر الجريمة كل منهما عن الاخرى .

* تبرئة المتهم من تهمة اخفاء سلاح نارى مع علمه بانه متحصل من جنسية قتل عمد مقترن بجنسية احراز سلاح وذخيرة لعدم توافر الدليل على علمه بذلك لا يتعارض مع ادانته بتهمة احراز السلاح — لاستقلال كل من الجريمة عن الاخرى في عناصرها .

(طعن رقم ١٠٠٩ سنة ٣٠ ق جلسة ٧/١١/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٥٦)

٦٤٦ — طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية اخرى مرتبطة — محكمة الموضوع .

* مجرد طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية اخرى مرتبطة بغير

بيان وجه الارتباط ودون الدفع بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو
 مما لا تلزم المحكمة بإجلبته أو الرد عليه .

(طعن رقم ١٥١٣ سنة ٢٠ ق جلسة ١٦٦١/١/٢ من ١٢ ص ٢٨)

٦٤٧ — تأجيل القضية لنظرها مع أخرى لا يفيد حكماً قيام ارتباط
 بينهما .

* أجابة الدفاع الى ما طلب من تأجيل القضية لنظرها مع قضية
 أخرى لا يفيد حكماً قيام ارتباط بينهما كالذى اشارت اليه المادة ٣٢ من
 قانون العقوبات ، ولا يدل بيقين على اقتناع المحكمة بتوافره .

(طعن رقم ١٥١٣ سنة ٢٠ ق جلسة ١٦٦١/١/٢ من ١٢ ص ٢٨)

٦٤٨ — ارتباط بين الجرائم — معناه — مثال .

* لما كان ما اورده الحكم المطعون فيه من بيان الواقعة يتحقق
 فيه معنى الارتباط الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون
 العقوبات لان الجريمتين وقعتا لغرض واحد كانتا مرتبطتين مع بعضهما
 ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم
 بالعقوبة المقررة لاشدهما — لما كان ذلك وكان الحكم قد قضى بمقتضى
 مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين للطاعن فانه يكون قد اخطأ
 فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٢٦٦٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٦٦١/٢/١٣ من ١٢ ص ٢٢٠)

٦٤٩ — ارتباط الجرائم — محللتها — سلاح — قتل عمد .

* اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت جرائم مرتبطة
 ببعضها البعض لغرض واحد — ذلك الارتباط الذى قصده الشارع فى
 المادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت احدى هذه الجرائم داخلة فى

الجنايات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - أبا ما كانت العقوبة المقررة لها بالمقياس إلى الجرائم الأخرى - جازاً للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . ومن ثم يكون ما خاض فيه الطاعنون في خصوص ما أسبوه بالجريمة التابعة والجريمة المتبوعة واعتبار جريمة احراز السلاح تابعة لجريمة القتل ومندمجة فيها - ما خاضوا فيه من ذلك - يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضعه .

(لمن رقم ٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦١، من ١٢ من ٤٤٢)

٦٥٠ - احراز سلاح ونخيرة بدون ترخيص - قتل عمد - ارتباط - مؤداه .

* متى كانت جريمة احراز السلاح والنخيرة بغیر ترخيص اللتين دين المتهم « الطاعن » بهما مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجريمة الشروع في القتل عمداً التي قضى الحكم المطعون فيه ببراءته منها ، مما يقتضي اعتبارهما كلها جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لاشدها طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات - واذا كان الحكم بالبراءة قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة لما قضى به في التهم جميعاً واعادة الدعوى الى المحكمة التي اصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

(لمن رقم ٨٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٠/١/١٩٦٢، من ١٣ من ١٠)

٦٥١ - قتل عمد - احراز سلاح ونخيرة - ارتباط - وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً لادانة المتهم .

* وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً لادانة المتهم ، ما دام القاضي - بما له من حرية في تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن

التي معرض عليه — قد أنتهى الى الادانة التي رسخت في يقينه نتيجة استخلاص سائغ من واقعة الدعوى وادلة الثبوت فيها .

فاذا كان الحكم المطعون فيه — بعد ان اثبت تهمة القتل العمد في حق المتهم « الطاعن » وانها حصلت بمقتوف نارى — خلص الى ثبوت تهمة احرار السلاح والذخيرة في حقه ايضا استنتاجا من ان قتل المجنى عليه نتج عن اضافته بمقتوف نارى اطلقه عليه المتهم من بندقيته ، وهو استنتاج لازم في منطق العقل ، فان ما ينعاه هذا الاخير على الحكم من انه دانه بجريمتي احرار السلاح والذخيرة رغم انه لم يضبط لديه شيء منها ، يكون على غير اساس .

(ملحق رقم ٢٤٨٨ ، سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ من ١٢ ص ٧٤)

٦٥٢ — جريمة السرقة — جريمة اخفاء اشياء مسروقة — جريمتان مستقلتان — اختلاف طبيعة ومقومات كل منهما — تعذر قيامهما من شخص واحد — اثر ذلك .

* جريمة السرقة واخفاء الاشياء المسروقة جريمتان مستقلتان تختلف طبيعة كل منهما عن طبيعة الاخرى ومقوماتها ، وهما لذلك لا ينصـور وقوعهما من شخص واحد . ومن ثم فان عقاب متهم عن جريمة السرقة يمتنع معه عقابه عن جريمة الاخفاء ، والعلة في ذلك ان وجود المروق في حازة سارقه انما هو اثر من ثار السرقة ونتيجة لبيعته لها .

ومنى كان ذلك فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان « لجريمة الاخفاء افعالا وعناصر مستقلة عن جريمة السرقة وانه ليس هناك ما يمنع قانونا من توجيه تهمة الاخفاء الى السارق متى ارتكب افعالا تالية لفعل السرقة تمكن بمقتضاها من اخفاء المرسوقات وهو عالم بالطبع بسرقتها مما يتعين معه في هذه الحالة معاقبته بالمعقوبة الاشد المقررة لجريمة السرقة عملا بالمادة ٣٢ عقوبات لارتباط الجريمتين بوحدة الفرض » — ما ذهب اليه الحكم من ذلك غير صحيح في القانون .

(ملحق رقم ٨٣٦ ، سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ من ١٢ ص ٧٠)

٦٥٣ - احرار الاسلحة والذخائر - مولد مخدرة - ارتباط - أثره .

* الارتباط الوارد بالفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يمكن ان ينصرف الى غير المعنى الذى نص عليه فى المادة ٢٢ من قانون العقوبات ، بمعنى انه اذا كَوْن الفعل جرائم متعددة او ارتكبت عدة جرائم لغرض واحدة ومرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة وكانت احدى تلك الجرائم من الجنائيات المنصوص عليها فى هذه الفقرة فان باقى الجرائم المرتبطة بها خضع لقاعدة جواز تقديمها من النيابة العامة مباشرة الى محكمة الجنائيات ، اما مجرد الارتباط الزمنى بين جريمتين فانه لا يوفر الارتباط كما هو معرف به فى المادة ٢٢ من قانون العقوبات . ومن ثم فان غرفة الاتهام اذ امرت بعدم اختصاصها بنظر جنائية احرار المخدر لجرد قيام ارتباط زمنى بينها وبين جنائيات احرار الاسلحة والذخائر تكون قد اخطأت ، اذ لا سبيل الى تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة احرار المخدر الا عن طريق تقديمها الى غرفة الاتهام .

(ملحق رقم ٢٢٠٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١١٢/٢/١٩٦٢ س ١٤ ص ١١٢)

٦٥٤ - مناط الارتباط فى حكم المادة ٢٢ عقوبات - ان تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم تسقط بالتقادم .

* مناط الارتباط فى حكم المادة ٢٢ عقوبات ان تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر عليها التقادم . اما اذا كانت احدى الجرائم المرتبطة قد سقطت بمضى المدة فانه لا يكون ثمة محل لاعمال حكم تلك المادة . الا انه متى كان الحكم المطعون فيه قد اعمل حكم المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات ولم يوقع على الطاعن الا عقوبة واحدة هى المقررة للجريمة موضوع التهمة الاولى التى لم تسقط بمضى المدة باعتبارها الجريمة الاشد ، فانه لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم بانه لم يحقق الدفع بانقضاء الدعوى بمضى المدة بالنسبة للجريمتين الاخرين المرتبطتين لانعدام مصلحة الطاعن فى التمسك بذلك .

(ملحق رقم ٢٠٠٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٤ ص ١٤٨)

٦٥٥ - مناط الارتباط - قيام الجرائم المرتبطة - حالات الاعفاء من المسؤولية او من العقاب (١)

* مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على احداها حكم من الاحكام المعفية من المسؤولية او من العقاب ، لان تملك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة المقرر لها اشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يعنى المحكمة من التصدي لها والتدليل على نسبتها الى المتهم ، بحيث اذا لم تر امكان هذه النسبة تمين عليها تبرئته منها .

(ملحق رقم ٦٨٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٢ ، ص ١٤ من ٦٢٨)

٦٥٦ - الارتباط - تقديره موضوعي - تكييف عناصره بمسألة قانونية .

* جرى قضاء محكمة النقض على أنه وان كان الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بينها ، فان ذلك يكون من الاخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض - لانه وان كان تقدير عناصر الدعوى من الامور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا ان تكييف تلك العناصر وانزال حكم القانون الصحيح عليها هو مما يخضع لرقابة محكمة النقض . ولما كان ما اورده الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى لا يتوافر فيه اى ارتباط بين جريمتي الرشوة والاختلاس اللتين دان المتهم بهما ، بل يكشف عن تمام الاستغلال بينهما بما يمتنع معه تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، فانه اذ انتهى الحكم بالرغم من ذلك الى قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين استنادا منه الى ما اورده من ثبوت وحدة الغرض الاجرامى الذى يمثّل على حد قوله في « السعى الى المال الحرام باى طريق » يكون منطويا على فهم خاطيء لمعنى الغرض في ملول المادة المذكورة فضلا عن اغفال الالتفات الى ما يستلزمه النص من عدم قبليّة الجرائم المرتبطة للتجزئة (٢).

(ملحق رقم ٢٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٢ ، ص ١٤ من ٧٦٢)

٦٥٧ - ارتباط بين جريمتين - مثال :

* متى كانت الوقائع كما اثبتتها الحكم ان الطاعن اصدر الشيكين لصالح شخصين مختلفين في تاريخين مختلفين وعن معاملتين مختلفتين وهو ما يفيد ان ما وقع منه لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمتين اللتين ارتكبهما مما لا محل معه لاعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٧٠٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٢/١١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥٨)

٦٨٥ - الارتباط - مناطه - خطة جنائية واحدة - رقابة محكمة النقض .

مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة اعمال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارح بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة . وقد جرى قضاء محكمة النقض على انه وان كان الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بينها ، فان ذلك يكون من الاخطاء القانونية في تكييف الارتباط الذي تحدثت عناصره في الحكم ويستوجب تدخل محكمة النقض لانتزاع حكم القسانون على الوجه الصحيح . ولما كان ما اورده الحكم المطعون فيه عن قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جريمتي عدم تحرير عقد عمل لكل عامل وعدم انشاء ملف خاص لكل منهم لا يحل تضاده ، ذلك بان تعود صاحب العمل عن تحرير عقد للعمل اثنا هو عمل مستقل تمام الاستقلال عن جريمة اخلاعه بما اوجبه القانون عليه من افراد ملف خاص لكل عامل ، ولا يوجد ثبت ارتباط بين هاتين الجريمتين في مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على الوجه المشار اليه فيما سلف ، الامر الذي يشكل خطأ في التكييف القانوني للوقائع كما اثبتتها الحكم بما يستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة الى الطمعون ضده .

(طعن رقم ٤٧٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٥ من ١٦ ص ٦٨٢)

٦٥٩ - مناط تطبيق المادة ٢/٢٢ عقوبات .

* مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات .
أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أعمال كمل بعضها
بعضا فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم
الوارد في هذه الفقرة .

(طعن رقم ٢٠٧٥ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ من ١٨ من ٢٧٤)

(طعن رقم ١٥٠٤ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٩ من ١٧ من ٢٩٥)

٦٦٠ - مناط قيام الارتباط - مالميس كذلك - مثال .

* مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون العقوبات أن
تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أعمال مكمل بعضها
البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم
الوارد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة . ولما كانت جريمتا تعزير
عامل دون الحصول على شهادة تقيظ من مكتب القوى العاملة وعدم الإبلاغ
عن الوظائف الخالية - المستدان إلى المظنون ضده - غير متلازمتين فقد
تقع أحدهما دون أن تقوم الأخرى ، فإن ما انتهى إليه الحكم المظنون
فيه من عدم قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين يكون سديدا لا مخالفة
فيه للقانون .

(طعن رقم ٢١٥١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٦ من ١٨ من ٢٠٥)

٦٦١ - مثال لا يتحقق معه الارتباط - عمل .

* مناط تطبيق المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم
قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أعمال مكمل بعضها البعض فتكونت
منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في
الفقرة الثانية من المادة ٢٢ المذكورة . ولما كان ما أوردته الحكم المظنون
فيه في منظومة من قيام الارتباط بين جرائم تعود لصاحب العمل من تحرير

عقد العمل ، وتشغيله العمال دون شهادة قيد من مكتب العمل ، وعدم اعلائه عن لائحة العمل بكان ظاهر ، وعدم انشائه اسماءات طبية لعماله ، وعدم اتمسكه سجلا لاموال الغرامات ، وعدم ارساله البيان النصف السنوى لمكتب العمل - لا يحمل قضاءه لان كلا منها انما هو عمل مستقل تمام الاستقلال عن الآخر ، فانه لا يوجد ثبت ارتباط بينها .

(طعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣٧٧/١١/١٨ من ١١٦٨)

٦٦٢ - اغتات الحكم لوقائع الدعوى بما ينبىء عن الارتباط بين تهمة الضرب والسرور فى السرقة وارتكابهما لغرض واحد واغفاله التحدث عن تهمة الضرب على استقلال لا يوجب نقضه مادام قد انتهى الى معاقبة المتهم بعقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الاشد .

* اذا كانت وقائع الدعوى كما اثبتتها الحكم تنبىء بذاتها عن الارتباط القائم بين تهمة الضرب والسرور فى السرقة ليلا مع حمل سلاح المسندتين الى التهم وانهما ارتكبتا لغرض واحد فان اغفال الحكم التحدث عن تهمة الضرب على استقلال لا يوجب نقضه مادام انه قد انتهى الى معاقبة المتهم بعقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الاشد وهو ما كان سينتهى اليه حتيا فى واقعة الدعوى عملا بنص المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣٧١/١٢/١٣ من ٢٢ ص ٧٥٥)

٦٦٣ - الارتباط المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات - مناطه ؟ انتظام الجرائم فى خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكملة لبعضها تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية - مثال لاعمال مستقلة فى جرائم قانون العمل .

* لما كانت كل من الجرائم المسندة الى المطعون ضده وهى : استخدامه عاملين دون ان يكونا حاصلين على شهادة قيد من مكتب الترخيم التابع لوزارة العمل وتعموده عن اخطار ذلك المكتب عن الوظائف الخسالية وعدم تحرير عقود عمل وعدم انشائه ملف عمل لكل عامل وعدم توفيره وسائل الاسعاف الطبية وعدم اعداده سجلا لقيد اموال الغرامات وعدم

اعطائه لجازات لهذين العاملين فى المواسم والاعياد - انما هى عمل مستقل تمام الاستقلال عن الآخر فله لا يوجد ثمة ارتباط بينها . ذلك لان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملية لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عنها الشارع فى الفترة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة وهو ما لا يتوافر فى الدعوى المطروحة ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد وفر الارتباط بينها ، فله يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٢٤٠ سنة ٤١ فى جلسة ١٢/٢٦/١٩٧١ من ٢٢ ص ٨١٨)

٦٦٤ - الدفع بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ، ودعوى أخرى منظورة فى الجلسة ذاتها - دفاع جوهرى - على المحكمة أن تعرض له فى حكمها .

* متى كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أثار بالجلسة دفاعا مؤداه قيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى مماثلة منظورة بذات الجلسة التى جرت فيها محاكمته وتمسك بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات استنادا الى وحدة النشاط الاجرامى الا ان المحكمة قضت فى الدعوى بعقوبة مستقلة دون ان تعرض لهذا الدفاع كى تتبين حقيقة الامر فيه مع أنه دفاع جوهرى لو تحقق قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالتصور .

(طعن رقم ٨٧ سنة ٤٢ فى جلسة ١٣/٢/١٩٧٢ من ٢٢ ص ٣٧٦)

٦٦٥ - ارتباط - دفاع - حكم - تسبب كفا .

* لا يجدى الطاعن ما ينمى على الحكم من أنه لم يمحى دفاعه فى شأن جريمة الاستحصال بغير حق على خاتم احدى المصالح الحكومية واستعماله مادام الحكم قد دأبه بالجرائم الثلاث مطبقا للارتباط المادة ٣٢ من

قانون العقوبات وتضى بمعلتيه بمقوية الجريمة الاشد وهي الاشتراك في تزوير محرز رسمي موضوع الجريمة الاولى .

(طعن رقم ٥٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ من ٢٢ ص ١٤٠)

٦٦٦ — عدم تحقق اركان الارتباط — القول بعكس ذلك — خطأ .

* لما كانت تهمة ممارسة حرفة عريجي بدون رخصة وتهمة عدم تيد البيانات المقررة عن عربات النقل والصندوق بالمديرية او المحافظة لا ترتبطان بتهمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لاهدي وسائل النقل البرية والتسبب خطأ في اصابة شخص المسندتين الى المظعون ضده لان كل منهما لا تمثل ركن الخطأ فيها ولم تنشأ الجريمتان عن فعل واحد ولا ترتبط اى منهما بالآخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة فان أعمال حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات في خصوصهما لا يكون صحيحا في القانون .. لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المظعون فيه قد خالف هذا النظر واكنى بتغريم المظعون ضده خمسة جنيهاً عن الجرائم الاربع فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه (بتأييد الحكم المستأنف .

(طعن رقم ١٦٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢ من ٢٤ ص ١١١٧)

٦٦٧ — قيام الارتباط بين جريمتي التهريب الجرمي والاستيراد — لا يوجب انقضاء الدعوى الجنائية عن اى منها تبعا لانقضائها بالنسبة الاخرى — ولا يقتضى انسحاب اثر التصالح في واحدة منهما الى الاخرى .

* من المقرر ان مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم تجر على احدها حكم من الاحكام المعفية من المسؤولية او العقاب لان تملك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة الاخرى لا يفقدها كيماتها ولا يحول دون تصدي المحكمة لها والتليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونهياً

— ومن ثم فإن دعوى قيام الارتباط بين كل من جريمة الشروع فى التهريب الجبرى (موضوع الدعوى المطروحة) وبين الجريمة الاستمرارية (التى لم ترفع بها الدعوى لتصلح مدير عام الاستيراد عنها) لا توجب البتة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عن اى منهما تبعاً لانقضائها بالنسبة للجريمة الاخرى للتصلح ولا تقتضى بدهاء انسحاب اثر الصالح فى الجريمة الثانية الى هذه الجريمة .

(طعن رقم ٢٥٠٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٢ س ٢٤ ص ٢٠١)

٦٦٨ — الارتباط بين الجرائم — ماهيته — ما ليس كذلك .

* من المقرر أن مناط الارتباط فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على احداها حكم من الاحكام المفعلة من المسؤولية أو العقاب ، لان تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانونى الى الجريمة المقرر لها اشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونهياً ؛ لما كان ذلك ، فانه لا محل لاعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة فى احدى التهم أو سقوطها أو انقضائها كما هو الشأن فى خصوص واقعة الدعوى المطروحة ومن ثم فلا محل للقول بانقضاء الدعوى بالنسبة لجريمة الاستيراد موضوع التهمة الثانية ترتيباً على انقضاء الدعوى فى جريمة الشروع فى التهريب الجبرى موضوع التهمة الاولى ذات العقوبة الاخف المرتبطة بها ، لان مجال البحث فى الارتباط انما يكون عند قيام المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتبطة .

(طعن رقم ٦٢٤ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٧/٤/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٥٨)

٦٦٩ — الارتباط — ما يكفى لنفى قيامه .

* لما كان ما يثيره الطاعن الثانى بشأن التأخير الذى وقعت فيه جريمة السرقة ، وما يترتب على ذلك من قيام الارتباط بين الجريمتين اللتين

دين بهما ، مردودا (أولا) بأن خطأ الحكم في تحديد تاريخ الواقعة لا يؤثر في سلامته طالما ان هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون فيهما ومادام الطاعن لم يدع ان الدعوى الجنائية قد انتقضت بمضي المدة ، ومردودا (ثانيا) بأن تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يتطلب توافر شرطين (اولهما) وحدة الغرض . (والثاني) عدم التقابلية للتجزئة ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بها ينفي توافر هذين الشرطين فانه لا يكون ثمة محل لاثارة الارتباط .

(طعن رقم ١٢٤٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١١/٣٠/١٣٧٥ م ٢٦ م ٧٩٢)

٦٧٠ - ارتباط - سرقة - تعدي على موظف عام .

* ان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة اعمال ممكنة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها المشرع بالحكم الوارد بالفترة المشار اليها ، كما ان الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكانت الوقائع كما اثبتتها الحكم تفيد ان ما وقع من الطاعن من استعماله القوة ضد الخفير النظامي لمنعه من أداء واجبه في القبض عليه بعد ارتكابه جريمة الشروع في السرقة باكره واقتياده الى مخفر الشرطة للإبلاغ عن الواقعة مما لا يوفر وحده النشاط الاجرامي بين الجريمتين اللتين دين بهما ولا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بينهما ، فان الحكم المطعون فيه اذا اوقع على الطاعن عقوبة مدققة عن كل من هاتين الجريمتين لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(طعن رقم ١٢٠٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١١/٢/١٣٧٧ م ٢٨ م ٤٢٦)

٦٧١ - ارتباط الجرائم - قتل - سرقة .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن بشأن انطباق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بقوله : « وحيث انه عن الطلب الخاص

بتطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات فانه لما كان الثابت من الاوراق ان الجنائية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٢ بباب الشعرية والتي حكم فيها على المتهمين كانت سابقة بمدة على الجنائية الحالية ومختلفة موضوعا فمن ثم لا يمكن القول ان الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بمدة افعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منهما مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالمادة ٢/٣٢ عقوبات بل ان في حصول الجريمتين في تاريخ وامكان وظروف مختلفة هو ما يعتبر بذاته ان ما وقع من المتهمين في كل جريمة لم يكن وليد نشاط اجرامى واحد وبذلك لا يتحقق الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجريمة وموضوع الدعوى مما يكون معه هذا الطلب على غير اساس سليم فتعين رفضه . وهذا الذى اوردته الحكم يتفق في جلته وصحيح القانون ذلك ان الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات تنص على انه اذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم ، فتطبيق هذا النص يتطلب توافر شرطين اولهما وحدة الغرض والثاني عدم القابلية للتجزئة . لما كان ذلك ، وكان لا يصح القول بوحدة الواقعة فيهما يخص بالافعال المسندة الى الطاعن الا اذا اتحد الحق الممتدى عليه فاذا اخطت بنا . السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحدة الغرض . ولما كان حق المعتدى عليه في الجنائية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٢ بباب الشعرية هو قتل بقصد السرقة يختلف اختلافا بينا على الحق الممتدى عليه في الجنائية موضوع الطعن وهو شروع في سرقة (.....) بالاكره فان النعم في هذا الخصوص يكون غير مستند ..

(لمن رقم ١١٥٣ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٨ س ٢٨ ص ٥٤٧)

٦٧٢ - ارتباط - عقوبة - تطبيقها - سلاح - مواد مخدرة .

* ان ضبط سلاح نارى وذخيرته مع المطمون ضده في الوقت الذي ضبط فيه محرزا المخدر لا يجعل هذه الجريمة الاخيرة مرتبطة بجنايتى احرارز السلاح النارى والذخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ذلك ان جريمة احرارز المخدر هي في واقع الامر جريمة مستقلة عن هاتين الجنايتين مما يوجب تعدد العقوبات

٣٢٢

وتوقيع عقوبة مستقلة عن الفعلين . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل في حق المطعون ضده الفتي حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة جريمة احراز المسدس باعتبارها الجريمة الأشد دون جريمة احراز المخفر التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، مما يستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اطلاعات محكمة الموضوع فإنه يتمين أن يكون مع النقض الإحالة .»

(طعن رقم ٢٠٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ س ٢٨ ص ٦٨٤)

الفصل الثاني

تقدير قيام الارتباط

٦٧٣ - تقدير توافر الشروط المقررة فى م ٢٢ ع - موضوعى -
اثبات الحكم وقائع دعوى على نحو يوجب تطبيق المادة المذكورة - عدم
تطبيقها يقضى تدخل محكمة النقض وتطبيقها القانون على الوجه
الصحيح .

* انه وان كان تقدير توفر الشروط المقررة فى المادة ٢٢ من قانون
المعتوبات او عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها لها ان
تقرر فيه ما تراه استنادا الى الاسباب التى من شأنها ان تؤدى الى
ما تنتهى اليه ، الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم توجب
تطبيق المادة المذكورة فان عدم تطبيقها يكون من الاخطاء التى تقتضى تدخل
محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

(طعن رقم ١٢٥٧ سنة ٢٥ فى جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ من ٧ ص ٢٥٠)

٦٧٤ - الارتباط المقصود بالمادة ٢٢ ع - مناطه : ان يتصل
الحكمة بالدعوى الثانية وان تكون الدعوى الاولى مطروحة امامها .

* الارتباط الذى يترتب عليه تطبيق المادة ٢٢ من قانون المعتوبات
انما يكون فى حالة اتصال المحكمة بالدعوى الثانية ، وان تكون مطروحة
امامها مع الدعوى الحالية .

(طعن رقم ٧٠٣ سنة ٢٦ فى جلسة ١٩٥٦/٢/١١ من ٧ ص ٨٧٥)

٦٧٥ - ارتباط الجنحة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات
- تقديره - موضوعى .

* ارتباط الجنحة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات من الامور
الموضوعية التى تخضع لتقدير المحكمة ، ولا يضر التهم بذلك فى دناعه

مادام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما يتعلق منها بالجثة .

(ملن رقم ٧٠٩ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ من ٧ من ١٢٧)

٦٧٦ — حق محكمة الجنايات في فصل الجثة قبل تحقيقها عن الجناية واحالتها الى محكمة الجنج .

* اجازت المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات اذا احيلت جثة مرتبطة بجناية ورات قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجثة وتحيلها الى المحكمة الجزئية ..

(ملن رقم ٧٠٩ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ من ٧ من ١٢٧)

٦٧٧ — فصل المحكمة الجثة عن الجناية دون اعتراض من الدفاع — اثرته أمام محكمة النقض — غير جائز .

* الارتباط بين الجرائم الذي يسوغ نظرها معا أمر متعلق بالموضوع فإذا فصلت محكمة الجنايات الجثة عن الجناية ، ولم يعترض الدفاع عن التهم فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(ملن رقم ١٠٦٢ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ من ٧ من ١٢٠٦)

٦٧٨ — تقدير توفر الشروط المقررة في م ٣٢ ع — موضوعي — عدم تطبيق حكم هذه المادة خطأ يقتضي تدخل محكمة النقض .

* أن تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما اثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنفسها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن التهم

أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائما مما يقتضى اعتبارهما جريمة واحدة عملا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٦٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ من ٩ ص ٥٩)

٦٧٩ - ارتباط القتل بجنحة - الفصل في قيام الارتباط السببي المشار اليه في م ٣/٢٣٤ ع أو عدم قيامه أمر موضوعي يستقل به قاضي الدعوى .

* قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الارتباط السببي المشار اليه في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة هو فصل في مسألة موضوعية يستقل به قاضي الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع ولا يعقب عليه فيه من محكمة النقض - فإذا كان الحكم بحسب ما استظهرته المحكمة لم ير قيام ارتباط بين جنائية الشروع في القتل وبين جنائية السرقة باكراه ، فإن ما يثيره المتهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٠٦٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ من ١١ ص ٢٢)

٦٨٠ - ارتباط بسيط بين جنائية وجنحة - صدور قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى في الجنائية - زوال الارتباط - وجوب فصل المحكمة الجزئية في الجنحة عند إعادة طرحها عليها ، ثم من سبق صدور حكم فيها بعدم اختصاصها بواقعة الجنائية المرتبطة .

* إذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص قاصرا على التهمة المستندة الى التهم الاول فقط بعد أن أصبحت جنائية تخلف العامة لدى المجنى عليه فيها ، ولم يشمل هذا الحكم تهمة الجنحة المستندتين الى التهمين الثاني والثالث الا بحكم ارتباطهما بواقعة الجنائية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت إعادة عرضهما على المحكمة الجزئية منفصلتين عن الجنائية المذكورة بعد صدور قرار رئيس

النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، فإنه لم يكن هناك ما يحول دون الفصل فيهما من محكمة الجنح بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي تقرر فيها بالأوجه لاقامة الدعوى ، بالنسبة الى المتهم الاول ، وبين تهمة الجنحة المسندتين الى المتهمين الثاني والثالث ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم قبول الدعوى لسابقة فيها : « مخطئا في القانون » .

(طعن رقم ٣٦٤ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠ من ١١ ص ٥٩٥)

٦٨١ - الارتباط غير القابل للتجزئة - الاعتداد به - عند الحكم بالمعقوبة عن الجريمة الأشد دون البراءة .

* الارتباط الذي نتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٣٢ من قانون المعقوبات في فقرتها الثانية ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالمعقوبة دون البراءة .

(طعن رقم ٤٨٧ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ من ١١ ص ٦٠٠)

٦٨٢ - زوال الارتباط بين الجناية والجنحة وقت اعادة عرض هذه الجنحة على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجناية التي تقرر من محكمة الجنائيات بالاعتصار على نظر واقعتها يقتضى فصل المحكمة الجزئية في الجنحة المسندة الى المتهمين فيها - الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - خطأ في القانون .

* إذا كان الحكم السابق مسدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان مقصوراً على تهمة الجناية المسندة الى المتهم الاول فقط بعد أن تخلت لدى الجنى عليها عامة مستديمة ، ولم يشمل هذا الحكم الجنح المسندة الى المطعون ضدهم الا بحكم ارتباطها بواقعة الجناية ، وكان هذا الارتباط قد زال وقت اعادة عرض هذه الجنح على المحكمة

الجزئية منفصلة عن الجنائية المذكورة بعدد مستنوز قرار محكمة الجنائيات بقصر نظرها للجنائية ، فانه لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنب المستند الى المطعون ضدهم من محكمة الجنب بعد ان زال اثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجنائية التي قضت فيها محكمة الجنائيات وبين الجنب المستند الى المطعون ضدهم ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مخطئا في القانون — مما يتعين معه نقضه واحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

(ملن رقم ١٤٥٥ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٠ ملن ١٢ ملن ١٢٨)

٦٨٢ — تقدير توافر الارتباط — محكمة الموضوع — عدم تطبيق احكام الارتباط رغم وجوب تطبيقها — حكمه .

* تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات او عدم توافرها امر داخل في سلطة قاضي الموضوع له ان يقرر فيه ما يراه استنادا الى الاسباب التي من شأنها ان تؤدي الى ما انتهى اليه ، الا انه متى كانت وقائع الدعوى — كما اثبتتها الحكم المطعون فيه — توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها ، فان عدم تطبيقها يكون من الاخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

(ملن رقم ٢٢٢ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٦١ ملن ١٢ ملن ٥٥٤)

٦٨٤ — تقدير توافر الارتباط — محكمة الموضوع .

* استقر قضاء محكمة النقض على ان تقدير توافر الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو من سلطة محكمة الموضوع ، ما لم تكن الوقائع كما اثبتتها الحكم دالة على توافر شروط انطباق هذه المادة . فاذا كانت وقائع الدعوى كما اثبتتها الحكم المطعون فيه لا تنبئ بذاتها عن تحقق الارتباط بين موضوعي التهمتين الاوليين (وهو قيام الطاعن بطلب مادة الاغنيون الى مصر وحيازته لها بعد ورودها) وبين

موضوع التهمة الثالثة (وهو حيازته مادة مخدرة أخرى هي الحشيش بقصد التعاطي) ، فان الحكم يكون ——— جديدا فيما ذهب اليه من توقيع عقوبة مستقلة عن التهمة الأخيرة .

(طعن رقم ١٧٤٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٣٦٦ من ١٢ عن ٦٧١)

٦٨٥ — متهم بجناية وجنة أمام محكمة الجنابات — تقدير الارتباط بين الجريمتين — مسألة موضوعية — اثر ذلك .

* ارتباط الجناة بالجناية المحالة الى محكمة الجنابات هو من الامور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنابات استنادا الى حكم المادة ٢٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي اجازت لمحكمة الجنابات اذا احيلت اليها جنة مرتبطة بجناية — ورات قبل تحقيقها ان لا وجه لهذا الارتباط — ان تفصل الجناة وتحيلها الى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها ، وهي اذ تقرر ذلك غير ملزمة ببيان الاسباب التي بنت عليها قرارها بفصل الجناة عن الجناية .

(طعن رقم ٦٦٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/١٢/١٣٦٦ من ١٢ عن ٨٨٤)

٦٨٦ — الخطأ في تكييف علاقة الارتباط — رقابة محكمة النقض — تهريب جبركي .

* من المقرر انه وان كان الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانونا مع ما انتهت اليه من عدم توافر الارتباط فان ذلك يكون من الاخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط والتي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح .. ولما كانت عبارة الحكم تنفيذ ان جريمتي السرقة والتهريب الجبركي قد انتظمهما فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة الغرض فجعلت منهما وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة لها اثرها في توقيع العقاب على مرتكبها مما كان يقتضى اعمال حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والاكتفاء بالعقوبة المقررة

لأشدها . وكانت جريمة الصرقة وسى الجريفة الأشد قد سبق الحكم فيها فقد كان ينبغي مراعاة ذلك عند الحكم فى جريمة التهريب الجبرى المرتبطة بها والاقتصار على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة اذ هى عقوبات نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التى تقتضيها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ اذ عاقب الطاعن فى جريمة التهريب الجبرى بعقوبة الغرامة - وهى عقوبة أصلية تخيرية مع عقوبة الحبس - الى جانب العقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ مما يستوجب نقض الحكم نقضا جزئيا والغاء عقوبة الغرامة المقتضى بها .

(ملعن رقم ٧٠٨ سنة ٢٢ فى جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢ من ١٤ إلى ١٤٠)

٦٨٧ - ضم القضايا للارتباط - موضوعى - جرائم السلاح .

* الاصل ان طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة يخضع لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها فى هذا الشأن ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم لا تؤدي الى النتيجة التى انتهت اليها المحكمة - ولما كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه ان الدفاع عن الطاعن طلب تأجيل نظر دعوى احراز السلاح وذخيرته حتى يفصل فى تهمة جنحة قتل المجنى عليه خطأ وانكر حيازته السلاح المستعمل فى الحادث الذى لم يضبط الا ان المحكمة قررت نظر الدعوى دون ان تجيب هذا الطلب ، وكان مؤدى ما تقدم به المدافع عن الطاعن هو دفع بقيام الارتباط بين الجنابة المطروحة على المحكمة والجنحة التى تنظرها محكمة الجنح . وكان الحكم قد انتهى الى مسائلة الطاعن بجريمة احراز السلاح النارى المششخن وذخيرته بغير ترخيص ودائه بهما - بغض النظر عن عدم ضبط السلاح - استنادا الى اقوال المجنى عليه فى جريمة القتل الخطأ متخذاً من اصابته دليلاً على صلاحية السلاح وصحة نسبة احرازه الى الطاعن دون ان يستجيب الى ما طلبه هذا الأخير استكمالاً لدفاعه ، وهو ما يخل به ويصم استدلال الحكم بالقصور الذى يبطلة ويستوجب نقض الحكم والاحالة .

(ملعن رقم ١٨٢٢ سنة ٢٤ فى جلسة ٢٢/٢/١٩٦٥ من ١٦ إلى ٢٧٨)

٦٨٨ — الارتباط بين الجرائم — مسألة موضوعية .

* الأصل أن الارتباط بين الجرائم من المسائل الموضوعية التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ٣٦٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١١١/٢/١٩٦٥ ، ص ١٦ ح ٧٩٥)

٦٨٩ — تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها — موضوعي — كون الوقائع ، كما أثبتتها المحكمة ، تستوجب أعمال حكم تلك المادة — عدم تطبيقها يعتبر من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض — مثال بين جريمتي تبديد وتسليم سلاح .

* من المقرر أنه وإن كان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمرا داخلا في سلطة قاضي الموضوع، له أن يقرر فيه ما يراه استنادا إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما أنتهى إليه إلا أنه متى كانت واقعة الدعوى — كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه — تستوجب أعمال أحكام تلك المادة فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض بتطبيق القانون على وجهه الصحيح استنادا إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من بيان لواقعة الدعوى يتحقق به معنى الارتباط الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ أن عبارة الحكم تفيد أن جريمتي التبديد وتسليم السلاح في صورة الدعوى قد انتظمها فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة الغرض فشكلت منهما وحدة قانونية لها اثرها في توقيع العقاب على مرتكبها وهو ما كان يقتضي أعمال أحكام تلك المادة واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما وهي جريمة التبديد . ولما كان الحكم قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إلى الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .. ولما كان تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأي تقدير موضوعي — بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت اسناد الواقعتين اللتين دألت الطاعن بهما ، فإنه يمتنع نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحة والإكتفاء بالعقوبة التي قضى بها

الدم من جريمة التبذير باعتبارها الجريمة الأشد ومعضبة الطاعن بها وحدها عن الجريمتين عملاً بأحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(ملن رقم ١٧٦٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٥ س ١٩ ص ٩١٦)

٦٩٠ - تقرير الارتباط بين الجرائم - موضوعي - كواب الوقائع كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها - اعتبار ذلك من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم - مثال .

* جرى قضاء محكمة النقض على أنه وأن كان الأصل أن تقرير الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت الوقائع كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم والتي تعيبه بالخطأ في تطبيق القانون . ولما كان ما أورده الحكم الملمون فيه من واقعة الدعوى في كل من الجنائيتين المضمومتين لا يتوافر فيه أي ارتباط بين جريمتي القتل اللتين دان المحكوم عليهما . بل كشف عن استقلال كل من الجريمتين عن الأخرى ، ذلك بأن الجريمة الأولى وقعت في تاريخ معين بناء على اتفاق المتهمين مع المجنى عليه في الجريمة الثانية على قتل شقيقة المجنى عليه الأول لقاء جعل يتقاضونه ، أما الجريمة الثانية فقد اقترفها المتهمون في تاريخ لاحق بقتل المجنى عليه الثاني وزوجته لأنه لم ينقدهم باقي أجرهم عن ارتكاب جريمة القتل الأولى ، فالغرض الإجرامي من اقتراف كل من الجريمتين يختلف عن الآخر ، فضلاً عن تباین كل من الجريمتين من حيث شخص المجنى عليه وزمان ومكان وسبب ارتكاب كل منهما ، فكان لزاماً على المحكمة - وقد أمرت بضم الدعويين - أن تفصل في كل منهما على حدة . أما وهي لم تفصل وقضت بارتباط الجرائم في الدعويين ارتباطاً لا يقبل التجزئة وباعتبارها كلها جريمة واحدة وحكمت بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، فإن حكمها يكون معيباً بالبطالان في الإجراءات فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون .

(ملن رقم ١٥٠٤ سنة ٢٥ ق جلسة ٢/٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ٢٩٥)

٦٩١ - عدم تطبيق احكام الارتباط حال وجوبها - اثره .

* الفصل في قيام الارتباط بين الجرائم وان يكن مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع استنادا الى الاسباب التي من شأنها أن تؤدي الى ما انتهت اليه ، الا انه اذا كانت وقائع الدعوى - كما صار اثباتها في الحكم - توجب تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، فان عدم تطبيقها يكون من الاخطاء القانونية في تكييف الارتباط الذي حددت عناصره في الحكم ، ويستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(طعن رقم ٢٠٧٥ ، سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ من ١٨ من ٢٧٤)

٦٩٢ - الارتباط بين الجثة والجناية - تقديره .

* تقدير ارتباط الجثة بالجناية من الامور التي تخضع لتقدير المحكمة .

(طعن رقم ١٤٢٧١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ من ١٨ من ٥١٥)

٦٩٣ - الخطأ في تطبيق قواعد الارتباط - مثال في جرائم العمل .

* جرى قضاء محكمة النقض على انه وان كان الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بينها ، فان ذلك يكون من الاخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم والتي يستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها . . ولما كان ما اورده الحكم المطعون فيه من قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جريمة عدم انشاء صاحب العمل ملقا لكل عامل يقضن البيانات المقررة ، وجريمة عدم منح صاحب المل لعماله اجازات المواسم والاعيداء ، لا يحل قضاءه ، ذلك ان سياق نص المقتضىين ١/٦٢ و ١/٦٩ من القانون رقم ٩١

لسنة ١٩٥٩ فى شأن قانون العمل يدل على أن اخلال صاحب العمل بواجب امساك ملف خاص بكل عامل واثبات البيانات التى اشارت اليها المادة ١/٦٩ فيه أمر مستقل تماما ولا علاقة له بعموده عن منح عماله اجازات الاعياد ، وبالتالي لا يكون هناك ثمت ارتباط بين هاتين الجريمتين فى مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على الوجه المشار اليه فيما سلف ، الامر الذى يشكل خطأ فى التكيف القانونى للوقائع كما اثبتها الحكم مما يستوجب نقضه وتصحيحه .

(طعن رقم ١٧٦١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٢ ص ٧٧)

٦٩٤ - خطأ الحكم فى تقدير قيام الارتباط - اعتباره من الاخطاء القانونية التى تستوجب تدخل محكمة النقض لتصحيحه .

* من المقرر أنه وان كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما اوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قسارونا مع ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فان ذلك منه يكون من قبيل الاخطاء القانونية التى تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل من تهتمى عدم تقديم انفار مقاومة دودة القطن وعدم التواجد بالزراعة أثناء المقاومة على الرغم من قيام الارتباط بينهما فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون واعتبار جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما .

(طعن رقم ١٧٦٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٢ ص ١٢)

٦٩٥ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم - موضوعى .

* الأصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . ولما كانت الوقائع كما اثبتها الحكم

المطعون فيه ان الطاعنين وباقى المتهمين ارتكبوا جريمتي نصب على شخصين مختلفين وفى تاريخين ومكانين مختلفين وبوسائل متغايرة وهو ما يفيد ان ما وقع منهم نى كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامى واحد فلا يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجريمتين .

(طعن رقم ٨٥٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٢ من ٢٢ ص ١٢٢)

٦٩٦ — لا ارتباط بين جريمة قيادة سيارة بدون رخصة قيادة وبين جريمتي قتل خطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر .

* جرى قضاء محكمة النقض على انه وان كان الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بينها ، فان ذلك يكون من الأخطاء القانونية فى تكيف علاقة الارتباط التى تحدثت عناصرها فى الحكم والتى تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن أساس الارتباط بين جرائم القتل الخطأ ، وقيادة سيارة بدون رخصة قيادة ، وبحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر التى دان المطعون ضده بها ، وكانت تهمة قيادة السيارة بدون رخصة قيادة ليست مرتبطة بالتهمتين الأخرتين المسندتين اليه لانه لا يمثل ركن الخطأ فيهما ولم تنشأ الجريمتان عن فعل واحد ولا ترتبط أى منهما بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة الامر الذى يشكل الخطأ فى التكيف القانوني .

(طعن رقم ٢٥٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/١٨ من ٢٢ ص ٥٥٢)

٦٩٧ — ارتباط القضايا وطلب ضمها لا يجوز اثارته امام محكمة النقض مادام قد اغفلها الطاعن امام درجتي التقاضى .

* متى كان البين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة فى درجتي التقاضى ان الطاعن لم يطلب الى المحكمة ضم القضايا الى بقول

بوجود ارتباط بينها وبين واقعة الدعوى المطروحة ، فإنه لا يقبل منه أن
يثير دعوى الارتباط لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٦٢٧، سنة ٤٢ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٢ من ٢٢ ص ١٧٢)

**٦٩٨ — لا يجوز إثارة موضوع ارتباط الدعوى بأخرى لأول مرة
أمام محكمة النقض .**

* متى كان الطاعن لم يطلب — نى درجتى التقاضى — ضم
القضايا التى يقول بوجود ارتباط بينها وبين الواقعة موضوع الطعن المطروح
ليصدر فيها جميعها حكم واحد ، وهو لا داعى فى طعنه أن القضايا
التي أشار إليها فى طعنه — ملتصقة التقرير بضم
الطعون المرفوعة عنها الى الطعن الحالى — كانت
أمام المحكمة مع الدعوى الحالية فى جلسة واحدة أو أنها كانت تحت
نظر تلك المحكمة وقت أن أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يقبل منه
أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوع
لا يصح أن تطالب هذه المحكمة بإجرائه .

(طعن رقم ١٦٢٥، سنة ٤١ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٢ من ٢٢ ص ١٦٨)

**٦٩٩ — الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل
فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .**

* من المقرر أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون
المعوقات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال
مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى
عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة المشار إليها . ولما كان الأصل
أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل فى حدود السلطة
التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكانت الوقائع كما أثبتها الحكم المطعون فيه،
وعلى ما يسلم به الطاعن فى طعنه ، تشير الى أن السرقات التى قارفها
الطاعن هو وشريكاه قد وقعت على أشخاص مختلفين وفى تواريخ وأمكنة

وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته ان ما وقع منهم فى كل جريمة لم يكن وليد نشاط اجرامى واحد ، فان ذلك لا يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجريمة موضوع الدعوى الحالية وبين الجرائم الاخرى موضوع الدعوى المشار اليها بأسباب الطعن ، التى كانت منظورة معها فى الجلسة نفسها التى صدر فيها الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١٦٣٧ سنة ٤١ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١٧٢)

٧٠٠ — الارتباط بين الجرائم — تقديره — فى الاصل محكمة الموضوع — هل ذلك ؟

* انه وان كان الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها ، فان ذلك يكون من قبيل الاخطاء القانونية التى تستوجب تدخل محكمة النقض لاتزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(طعن رقم ٢٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٨٥٥)

٧٠١ — الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع — الا اذا كانت الوقائع كما اوردها الحكم لا تتفق مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط — توقيعه عقوبة واحدة عنها — خطأ فى القانون .

* جرى قضاء محكمة النقض بأنه وان كان الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق وحكم القانون مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط وتوقيعه عقوبة واحدة عنها فان ذلك منه يكون من قبيل الاخطاء القانونية التى تستوجب تدخل محكمة النقض لاتزال حكم القانون على وجهه الصحيح ،

ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في ان المطعون ضده أخرج من جيبه مسدسا ليريه الجالسين معه في القهى وعبت يده به فانطلق منه مقنوفة نأرى أصاب المجنى عليه في مقتل بغير تصد منه ، وكان مؤدى ذلك أن جريمتي احراز المسدس والخبرة قد نشأتا عن فعل واحد يختلف عن الفعل الذي نشأت عنه جريمة القتل الخطأ وهو فعل الاطلاق المستقل تماما عن فعل الاحراز ما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفعلين ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل في حق المطعون ضده حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة احراز المسدس دون جريمة القتل الخطأ التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها وكان الحكم قد خلا من بيان ما يحمل قضاءه في هذا الشأن فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(ملعن رقم ٦٠٢٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١ ص ٢٢ من ١٤٧٦)

٧٠٢ - ايراد الحكم للوقائع بما لا يتفق قانونا مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بينها - خطأ قانوني في تكييف علاقة الارتباط يستوجب تدخل محكمة النقض . مثال الخطأ في جريمتي اصابة خطأ واحراز سلاح ونخسرة .

*جـرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الاصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تنفق قانونا مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الاخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لاتزال حكم القانون اله حج عليها .

(ملعن رقم ٨٦٩٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٧ ص ١٤ من ٤٢)

٧٠٣ - تحقق معنى الارتباط بين جريمتي اقامة جهاز اشعة واستعمال الاشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك - مجازية الحكم المطعون فيه هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون .

* أنه وإن كان الاصل أن تقدير الارتباط بين الجرائم مما يدخل في

حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما صار اثباتها في الحكم توجب تطبيق تلك المادة فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء القانونية التي تقتضى تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان الثابت من مدونات الحكيم المطعون فيها أن الطاعن اعترف بجريمتي اقامة جهاز اشعة واستعمال الاشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك ، فإن ذلك ما يثبت به معنى الارتباط بين هاتين الجريمتين ، وكان الثابت أن الدعويين المشار اليهما لم يكن قد صدر فيهما حكم بات بل كان نظر الاستئناف المرفوع فيهما أمام هيئة ، حدة وفي تاريخ واحد ، فإنه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تدر بضمهما معا وأن تصدر فيهما حكما واحدا ، أما وهي لم تفعل واوتعت على الطاعن بمقتضى الحكيم المطعون فيهما عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين المسندتين اليه ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون — واذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القسانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقض الحكيم المطعون فيها نقضا جزئيا . وتصحيحهما بضم قضيتهما وجعل الغرامة المحكوم بها خمسة جنيهات عنهما وذلك بالإضافة الى عقوبتي الغلق والنشر المتضى بهما .

(طعن رقم ٢٨٥ سنة ٤٣ في جلسة ١٣٧٣/٦/٤ س ٢٤ ص ٧٠٦)

٧٠٤ — مناط تطبيق حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات .

✽ لما كان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم المسندة الى المتهم ناشئة عن فعل واحد وأن تكون هذه الجرائم قد وقعت لغرض واحد وارتبطت ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه وأن كان الاصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا أنه متى كانت وقائع الدعوى بما اوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهي اليه من قيام الارتباط بينها فإن ذلك يكون من الأخطاء

القانونية في تكيف علاقة الارتباط التي تحدثت عناصرها في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها .

(ملن رقم ١٩٤٤ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ س ٢٤ ص ١١١٧)

٧٠٥ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم - موضوعي - مادام مستلزما .

✽ انه وان كان الاصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بينها ، فان ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية في تكيف علاقة الارتباط التي حددت عناصره في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى في أن المظعون ضده خرج من منزله يحمل مسدسا واطلق منه عدة اعمرة نارية للارهاب في المشاجرة التي نشبت بين المجنى عليه وآخر فاصابت احداها خطأ المجنى عليه دون ان يعتمد اصابته ، وكان مؤدى ذلك أن جريمتي احراز المسدس والذخيرة قد نشأتا عن فعل واحد يختلف عن الفعل الذي نشأت عنه جريمة الاصابة الخطأ وهو فعل الاطلاق المستقل تماما عن فعل الاحراز بما ينتنى معه قيام ثمة ارتباط بينهما في مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ ن قانون العقوبات ومما يوجب تعدد العقوبات ، وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفعلين . واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، واعمل في حق المظعون ضده حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة ووقع عليه عقوبة الجريمة الأشد ، وهي جريمة احراز المسدس دون جريمة الاصابة الخطأ التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها ، فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ الذي اتبنى عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعي ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث صحة ثبوت اسناد التهمة ماديا الى المظعون ضده ، فانه يتمتع بتصحيح الحكم المطعون فيه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة الاصابة الخطأ موضوع الجريمة الفالئة بالاضافة الى باقي العقوبات المحكوم بها عن الجريمتين الاولتين .

(ملن رقم ١٩٨٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ س ٢٧ ص ٢٤٤)

٧٠٦ - كفاية اثبات الحكم بما يسوغه - عدم قيام ارتباط بين
تجهتين احراز الطاعن مخدرات وتسهيل تعاظم مخدرات .

* استقر قضاء محكمة النقض - على ان تقدير توافر الارتباط
المخصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو من سطة محكمة
الموضوع ما لم تكن الوقائع كما اثبتتها الحكم دالة على توافر شروط انطباق
هذه المادة ، وكانت وقائع الدعوى كما اثبتها المظعون فيه لا تنبئ بذاتها
عن تحقيق الارتباط بين الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، فان الحكم
يكون بمنأى عن الخلا في تطبيق القانون فيما ذهب اليه من توقيع عقوبة
مستقلة عن كل من الجريمتين .

(طعن رقم ١٦٠٨ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٦/٣/١٤ من ٢٧ الى ٦٥)

٧٠٧ - توقيع عقوبة واحدة - عن جرائم غير مرتبطة - خطأ في
القانون .

* جرى قضاء محكمة النقض على انه وان كان الاصل ان تقدير
الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة
الموضوع ، الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اوردها الحكم المظعون فيه
لا تتفق وحكم القانون معها انتهى اليه من قيام الارتباط وتوقيعه عقوبة
واحدة عنها ، فان ذلك يكون منه من قبيل الاخطاء القانونية التي يستوجب
تدخل محكمة النقض لانتزاع حكم القانون على وجهه الصحيح .

(طعن رقم ٢٦١ سنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٦/١/٦ من ٢٧ الى ٦٠٢)

٧٠٨ - تقدير توافر الارتباط - موضوعي - طالما يتفق وقائع
الدعوى .

* الاصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في
حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع الدعوى
كما اوردها الحكم المظعون فيه لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من عدم
قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منهما فان ذلك

يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(طعن رقم ١٨٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١٥/١١/١٣٧٦ ص ٢٧ من ١٠٥)

٧٠٩ - الارتباط بين الجرائم - تقديره - موضوعي .

* من المقرر أنه وإن كان الأمر في تقدير الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما صار اثباتها في الحكم توجب تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء القانونية التي تقتضي تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، وإذا كان مناط تطبيق المادة المذكورة أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أعمال مكجلة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في هذه المادة ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اقترف جريمة اصدار شيك بدون رصيد ثم اقترف جريمة تزوير محرر عرني - يتضمن مخالصة بقيمة الشيك - واستعمل ذلك المحرر المزور ، فإن في ذلك ما يتحقق به معنى الارتباط بين هذه الجرائم جميعا مما كان لازمه أن يصدر حكم الادانة فيها بعقوبة الجريمة الأشد ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الذي أوقع على الطاعن عقوبتين مستقلتين عن الجرائم الثلاث المسندة اليه ، فإنه يكون دأخفا في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٥٧٤ سنة ٤٧ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٧٧ ص ٢٨ من ٨٩٧)

الفصل الثالث

أثار الارتباط

٧١٠ — طعن لا مصلحة منه — لا جدوى من إثارته — مثال في جريمة شروع في قتل وسرقة بحمل سلاح .

* إذا كان الطعن واردا على إحدى الجريمتين اللتين دين بهما المتهم وهي جريمة الشرع في القتل دون جريمة السرقة بحمل سلاح وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة ودلت عليها ولم توقع على المتهم سوى عقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت تلك العقوبة مقررة في القانون لأي الجريمتين — فانه لا تكون للمتهم مصلحة فيما يشهده بشأن جريمة الشرع في القتل .

(طعن رقم ١١٢٥ سنة ١٩٢٥ ق جلسة ١٩٢٥/١/٢٤ من ٧ من ٦٨)

٧١١ — فعل واحد كون خالفة وجنحة ، أو ارتباط الجنحة والمخالفة ارتباطا لا يقبل التجزئة — الحكم الصادر في المخالفة يصح أن يكون محلا للطعن بالنقض الذي يرفع عنها وعن الجنحة معا .

* النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المخالفة محله الطعن الموجه الى الحكم الذي يصدر في المخالفة وحدها ، أما إذا كون الفعل جرائم متممة مما يصح وصفه في القانون بأكثر من وصف ، مخالفة وجنحة في وقت واحد ، أو كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة فان الحكم الصادر في المخالفة يصح أن يكون محلا للطعن الذي يرفع عنها وعن الجنحة معا ..

(طعن رقم ١٢٥٧ سنة ١٩٢٥ ق جلسة ١٩٢٥/٢/٢٢ من ٧ من ٢٥٠)

٧١٢ — ادانة المتهم بمقوية تدخل في نطاق م ٩٨ ١ عقوبات التي اثبت الحكم مقارفة المتهم اياها — التعمى بقصور الحكم بشئان الجريمة الاخرى وهى جريمة الترويج مع ما اثبته الحكم من تطبيق م ٢٢ — ٢٢ لا جدوى من اثارته .

* لا جدوى للمتهم فيما يثيره بشأن جريمة الترويج لمبادئ الشيوعية من قصور ما دام الحكم المطعون فيه أجرى في حقه تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عنها في المادة ٩٨ ١ عقوبات التي اثبت الحكم مقارفة للمتهم اياها مادامت اسبابه واقعية في خصوصها ولا قصور فيها .

(طعن رقم ٢٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ من ٧ ص ٧٧٩)

٧١٣ — وقوع فعل من المتهم كون جريمتي البلاغ الكاذب والقذف المرفوعة بهما الدعوى — اغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف وكفاية حكمها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب الذي عوقب المتهم عليها — لا عيب .

* متى كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جريمتي البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه ، وكانت العقوبة المقررة لكلا الجريمتين واحدة ، فان اغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف لا يعيب حكمها ما دامت اسبابه واقعية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها .

(طعن رقم ٦٩٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١٢ من ٧ ص ٨٦٥)

٧١٤ — نقض الحكم بالنسبة لجناية الشروع في القتل يقتضى نقضه بالنسبة لما قضى به في الجنبعة المنسوبة للمتهم بسبب الارتباط .

* نقض الحكم بالنسبة لجناية الشروع في القتل يقتضى نقضه بالنسبة لما قضى به في الجنبعة المنسوبة للمتهم وذلك بسبب ما بين

الجريمتين من الارتباط لوقوع أحدهما في أعقاب الأخرى ونتيجة لها مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون الاعادة بالنسبة اليهما معا .

(طعن رقم ٧٢٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٥٦، س ٧ من ١٥٦)

٧١٥ — ارتباط الجنحة بالجنابة ارتباطا لا يقبل التجزئة — حق المتهم في عدم توقع عقوبة الجنحة عليه في هذه الحالة .

* ارتباط الجنحة بالجنابة المحالة الى محكمة الجنابات يجعل من حق المتهم الا توقع عليه محكمة الجنح عقوبة من الجنحة اذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجنابة التي عوقب عليها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(طعن رقم ١٥٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٥٦، س ٧ من ١٢٩٩)

٧١٦ — ادانة الشاهد في الحكم المنقوض بشهادة الزور — استفاضة من نقض الحكم ونقضه بالنسبة له ايضا للارتباط الوثيق بين الجريمتين .

* متى كان الحكم المنقوض قد دان الشاهد بشهادة الزور ومن الجائز عند اعادة المحاكمة ان يعدل هذا الشاهد عما سبق له ابدائه من اقوال كما ان من الجائز ان يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة من تقدير الهيئة الاولى لها ، فان نقض الحكم بالنسبة للطاعنين يستفيد منه حتا المحكوم عليه بشهادة الزور للارتباط الوثيق القائم بين الجريمتين ويقتضى نقض الحكم بالنسبة له ايضا .

(طعن رقم ١٢٢٢ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٥٧، س ٨ من ٨٢)

٧١٧ — معاقبة المتهم عن تهمة القتل العمد دون السرقة للارتباط — انتمى عليه بالقصور في الحكم ببيان وقعة السرقة — انعدام المصلحة فيه .

* لا مصلحة للمتهم فيها يثمه بشأن قصور الحكم في بيان واقعة السرقة وذكر مؤدى الدليل عنها ملاكمت المحكمة لم تغايبه الا عن تهمة

القتل العمد مع سبق الاصرار للارتباط بين التهمتين عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(ملحق رقم ١٥١٧ سنة ٢٦ ق: جلسة ١١/١/١٣٥٧ من ٨ من ١٤٤)

٧١٨ - انزال عقوبة واحدة على المتهم عن جريمتي الشروع في القتل العمد - مجادلته في الوصف القانوني لفعل الاعتداء الذي وقع منه على الجاني عليه الثاني - لا مصلحة .

* لا جدوى للمتهم في جريمتي الشروع في قتل الجاني عليها وولدها في شأن الوصف القانوني لفعل الاعتداء الذي وقع منه على الطفل الجاني عليه الثاني ما دامت المحكمة قد أنزلت به عقوبة واحدة عن جنايتي الشروع في القتل العمد المسندتين اليه وهي العقوبة المقررة للجريمة الاولى وذلك تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(ملحق رقم ٤١٠ سنة ٢٧ ق: جلسة ٢٧/٥/١٩٥٧ من ٨ من ٥٥٠)

٧١٩ - خطأ الحكم في ادانة المتهم بجريمة التزوير - تطبيق المحكمة م ٣٢ ع وبخول العقوبة المقررة بها في نطاق عقوبة الجريمة الأشد التي ثبتت في حقه وهي جريمة الاختلاس - لا مصلحة في نقض الحكم .

* متى كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذا دان المتهم بجريمة التزوير في محرر رسمي ، فإنه لا مصلحة للمتهم في نقض الحكم على هذا الأساس ما دام أن العقوبة المقررة بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات هي جريمة اختلاس الأموال الأميرية التي ثبتت في حقه وكانت المحكمة قد طبقت في شأن المتهم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(ملحق رقم ٥٠٠ سنة ٢٧ ق: جلسة ٢٧/٥/١٩٥٧ من ٨ من ٧٤٧)

٧٢٠ — قصر المتهم دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعى على تهمة الجنية — تطبيق الحكم م ٣٢ ع وتوقيع العقوبة الأشد وهى المقررة لجناية الشروع فى القتل — نعمه على الحكم عدم تعرضه لحالة الدفاع الشرعى — لا مصلحة .

* متى كان المتهم قد قصر دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس على تهمة الجنية التى نسبت اليه ، وكان الحكم قد طبق المادة ٣٢ عقوبات وأوقع عليه العقوبة الأشد وهى المقررة لجناية الشروع فى القتل ، فإنه لا جدوى من التمسك أمام محكمة النقض بعدم تعرض الحكم لما دفع به من أنه فى حالة دفاع شرعى عن النفس ولم يرد عليه .

(طعن رقم ١٥٧٨، سنة ٢٧، قأ جلسة ١٣٥٨/٢/٤ من ٩ من ١١٢٧)

٧٢١ — الحكم بعقوبة واحدة فى تهم متعددة بناء على الارتباط المنصوص عليه فى م ٢/٣٢ ع — لا جدوى من التمسك ببطالان الإجراءات بالنسبة لأحدى هذه الجرائم .

* لا جدوى للطاعن فيما ينهاه على المحكمة من عدم اطلاعها على المحررات المطعون فيها بالتزوير ، إذ أن الحكم المطعون فيه قد دانه بتهمة التبيد والإشتراك فى التزوير ، والحد الأقصى لكل من الجريمتين واحد وهو الحبس لمدة ثلاث سنوات ، والمحكمة لم تحكم عليه إلا بعقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات فلا مصلحة للطاعن اذن من طعنه .

(طعن رقم ١٣٣٧- سنة ٢٨ قأ جلسة ١٣٥٨/١٢/٢٠ من ٩ من ١١٤٨)

٧٢٢ — لا مصلحة للمتهم فى التمسك بعدم قبول دعوى الزنا لعدم تقديم شكوى الجنى عليه معاداة المتهم بالإشتراك فى جريمة تزوير محرر رسمى والحكم عليه بعقوبة الجريمة الأشد .

* لا مصلحة للمتهم من التمسك بعدم قبول دعوى الزنا — بفرض عدم تقديم شكوى الجنى عليه فى شأنها — مادامت المحكمة قد انتهت

بجريمة الاشتراك في تزوير المحرر وأوتعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد ..

(ملعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٢/٨/١٩٥٩ م ١٠ من ١٩٩٢)

٧٢٢ — قيد حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية امر استثنائي لا يتوسع فيه سواء بالنسبة الى الجريمة التي اشترط فيها القانون ضرورة تقديم شكوى او بالنسبة لشخص المتهم دون الجرائم الاخرى المرتبطة بها التي لا تلزم فيها شكوى .

✽ قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية امر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على اضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، او بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الاخرى المرتبطة بها وانني لانتزم فيها الشكوى — ولما كانت جريمة الاشتراك في تزوير عقد الزواج — التي دين المتهم بها مستقلة في ركنها المادي عن جريمة الزنا التي اتهم بها ، فلا ضرر على النيابة العامة ان هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية ورفعها تحقيقاً لرسالتها ، ولا محل لقياس هذه الحالة بما سبق ان جرى عليه قضاء محكمة النقض في بعض احكامها في شأن التعدد الصوري للجرائم — كما هو الحال بالنسبة الى جريمة دخول البيت بقصد ارتكاب جريمة الزنا فيه .

(ملعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٢/٨/١٩٥٩ م ١٠ من ١٩٩٢)

٧٢٤ — قاضي التحقيق ولايته عينية — تقيده بالجريمة المندوب لها الا في حالة الارتباط غير القابل للتجزئة — تقرير قيام هذا الارتباط من شأن محكمة الموضوع وحدها .

✽ الاصل ان قاضي التحقيق ولايته عينية in rem فليس له ان يباشر التحقيق الا في نطاق الجريمة المعينة التي طلب منه تحقيقها دون ان يتعدى ذلك وقائع اخرى ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط

به تحقيقه ارتباطا لا يقبل التجزئة — فلذا كان الحكم قد انتهى — للأسباب السائفة التي أوردتها — الى قيام هذا الارتباط ، فلا تجوز المجادلة في هذه النتيجة التي هي من شأن محكمة الموضوع وحدها .^{١٠}

(طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣٨٥/١٢/١٢ من ١٠ من ١٠٥٥)

٧٢٥ — سلطة النيابة في رفع الجناية الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور امامها مباشرة بالنسبة للجنايات المنصوص عنها في م ٣/٢١٤ أ ج والجرائم الأخرى المرتبطة بها طبقا لنص م ٣٢ ع .

* استحدث الشارع فيما أوردته في الفترة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام استثناء من الأصل العام المبين في الفترة الثانية من المادة المذكورة حكما آخر — فأجاز للنسبة العامة رفع الجنايات المنصوص عليها في هذه المادة وعما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى شملها التحقيق أمر تكليف واحد أمام محكمة الجنايات رأسا .

(طعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٨٥/٣/١٦ من ١١ من ٢٤٢)

٧٢٦ — الإحالة في جنابات المادة ٣/٢١٤ أ ج المضافة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — خضوعها لقواعد الجرح فيما يتعلق بأحالتها الى محاكم الجنايات — معنى كلمة ارتباط المشار إليها في النص هو المعنى المشار إليه بنص م ٣٢ ع

* القاعدة العامة انه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها — فانه يجب أن تعد تعبيرا صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أيا كان الباعث على ذلك ، ولما كان التعبير بكلمة « الارتباط » وإيراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد في الفترة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — ولما قام مقام تطبيق القانون الجنائي — لا يمكن أن ينصرف الى غير المعنى الذي قصده الشارع

وارسند عنه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات — ولم تشر مذكرة القانون الايضاحية بكلمة ما يمكن أن تجعل لها معنى جديدا يخالف المعنى الذى يتلائم مع هذه القاعدة العامة ، مما مفاده أنه اذا كـون الفعل الواحد جرائم متعددة ، أو وقعت عدة جرائم مرتبطة ببعضها لغرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم جنائية داخلية فى الجنائيات المنصوص عليها فى المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة أيا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس الى الجرائم الأخرى — جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم الحضور أمامها مباشرة — هذا هو المعنى الذى قصدت اليه المادة ٢١٤ وهو الاستفادة من سياق النص وعبارته وهو الذى كان قائما فى ذهن الشارع حين أجرى هذا التعديل وما يجب أن يجرى عليه العمل باعتباره التفسير الصحيح للقانون، ويكون ما خاض فيه المتهم وما سماه بالجريمة التابعة والجريمة المتبوعة — واعتبار الجريمة الخادمة تابعة اذا كانت عقوبتها أخف من عقوبة الجريمة الأصلية أو مساوية لها — واعتبارها متبوعة اذا كانت عقوبتها اشد — ما خاض فيه ألتهم من ذلك لا يستقيم مع عبارة النص ولا غرض واضعه — فاذا كان الحكم قد اثبت أن احرارز السلاح كان بقصد ارتكاب جريمتى القتل وان الارتباط بالمعنى المفهوم قانونا قائم بين الجرائم وبعضها . فان النيابة اذا رفعت الدعوى برمتها الى محكمة الجنائيات مباشرة بطريق التكليف بالحضور تكون قد تصرفت فى حدود حقها ولم تتجاوز الحد المقرر لها فى القانون .

(وطن رقم ١٠٠٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٥/٣/١٩٦٠ من ١١ حر ٢٤٢)

(وطن رقم ١٥٧٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٤/١٩٦٠)

(وطن رقم ١١٢٥ سنة ٢٩ ق جلسة ٩/٥/١٩٦٠)

(وطن رقم ١٧٤٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠)

٧٢٧ — حق المتهم فى الاتوقع عليه محكمة الجنج عقوبة عن الجندة عند ارتباطها بالفعل المكون للجنائية ارتباطا لا يقبل التجزئة أو أنها لم ترتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكمة .

* ارتباط الجندة بالجنائية المحالة الى محكمة الجنائيات يجعل من حق المتهم الا توقع عليه محكمة الجنج عقوبة عن الجندة اذا تبين من

التحقيق الذى تجرى أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية المطروحة امام محكمة الجنايات ارتباطا لا يقبل التجزئة ، او انها لم ترتبط بها وحسب عنها امام تلك المحكمة .

(لطن رقم ١٤٥٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١٦/٢٠/١٩٦٠ س ١١ ص ١٢٨)

٧٢٨ — ارتباط جرمى الفاعل والشريك — اثره — استفادة الشريك بالتبعية من الدفاع الجوهرى للفاعل الذى لو صح لانتهت مسؤوليته .

* اذا كان الطاعن — وهو المتهم بالاشتراك فى تبديد سيارته المحجوز عليها — لم يبد امام محكمة الموضوع ما ابداه الفاعل الاصلى من أن السيارة التى حجز عليها فى الطريق العام كانت موجودة بالجراج ولم تبدد — الا انه نظرا لارتباط جرمينه بجريمة الفاعل الاصلى (الحارس على السيارة المحجوزة) فانه اى الشريك يستفيد منها بالتبعية من دفاع هذا الاخير الذى لو صح لانتهت مسؤوليته وبالتالي تنتفى مسؤولية الطاعن. اذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم تعرض لهذا الدفاع الجوهرى فان حكمها يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه بالنسبة للطاعن دون الحارس الذى لم يستأنف الحكم الابتدائى الصادر ضده .

(لطن رقم ١٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦١ س ١٢ ص ٤١١)

٧٢٩ — ارتباط الجرائم — اثره .

* اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت جرائم مرتبطة ببعضها لغرض واحد ، وكنت احدى تلك الجرائم جنائية داخلية فى الجنايات المنصوص عليها فى المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة — ايا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس الى الجرائم الاخرى — جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور امامها مباشرة ، ويستوى الحال لو وقعت احدى الجريمتين من عدة اشخاص ارتكب واحد منهم او اكثر الجريمة التى توجد حالة الارتباط ، فانه يجوز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة

الجنايات بالطريق المباشر دون تجزئة الدعوى واحالة أحد المتهمين الى محكمة الجنايات مباشرة والباقيين الى غرفة الاتهام ، وذلك لوحدة الواقعة وقيام الارتباط بين الجميع وتأمينا لحسن سير العدالة .

(طعن رقم ١٩٥٧ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٦ س ١٢ ص ١٧٤)

٧٣٠ - الحق المخول للنيابة العامة فى المادة ٣/٢١٤ اجراءات - اساسه .

* استقر قضاء محكمة النقض على أساس الحق المخول للنيابة العامة فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية انما هو قيام الارتباط بين احدى الجنايات المنصوص عليها فى تلك المادة وبين الجرائم الاخرى التى تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معرف به فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

فإذا كان الثابت مما اورده الحكم المطعون فيه ان ضبط السلاح النارى وفخيرته بمنزل المتهم فى الوقت الذى ضبط فيه محرزا مخدرا ، لا يجعل هذه الجريمة الاخيرة مرتبطة بجنايتى احراز السلاح والنخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود فى المادة ٣٢ سالف الذكر ، لان جريمة احراز المخدر هى فى واقع الامر جريمة مستقلة عن هاتين الجنايتين ، فانه لا سبيل الى تحريك الدعوى بالنسبة لها الا بالطريق المعتاد وهو تقديمها الى غرفة الاتهام . ومن ثم فان النيابة اذ احالت المتهم « الطاعن » مباشرة الى محكمة الجنايات عن هذه التهم جميعها ، فدانته الحكم المطعون فيه عنها وانزل عليه عقوبة الجريمة الاشد وهى المقررة قانونا لجريمة احراز المخدر بقصد الاتجار ، فانه يكون مشروبا بالبطلان متعينا نقضه ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية عن تهمة احراز المخدر وباعادة الدعوى بالنسبة لتهمتى احراز السلاح النارى وفخيرته الى محكمة الجنايات لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

(طعن رقم ٥٤٤٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ س ١٢ ص ٨٢)

٧٢١ - ادانة المتهم امام محكمة الجنائيات - حقه فى اثارة مسألة الارتباط امام محكمة الجنح - وعند ثبوت هذا الارتباط : لا يجوز أن توقع عليه الا عقوبة واحدة .

* رفع الدعوى عن جريمة الجنحة امام محكمة الجنح لا يسلب المتهم فيها حقه فى ابداء دفاعه عند نظر الدعوى امامها فى شأن الارتباط الذى يدعيه بينها وبين الجنائية التى سبقت محاكمته وادانته من اجلها امام محكمة الجنائيات ، كما يكون من حقه - اذا تبين لمحكمة الجنح من التحقيق الذى تجريه أن الجنحة مرتبطة بالفعل المكون لتلك الجنائية ارتباطا لا يقبل التجزئة - ألا توقع عليه الا عقوبة واحدة ..

(ملن رقم ١٦٨ سنة ٣١ قى جلسة ١٦٦٢/٤/٢ من ١٢ من ١٧٢)

٧٢٢ - جرائم مرتبطة - العقوبة الاشد - طعن - مصلحة .

* لا مصلحة للطاعن فيما اثاره فى طعنه بشأن تعدد التهم التى اسندها اليه الحكم ، ذلك بأنه اعتبر الجرائم المسندة اليه جميعا مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة فى حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم وهى جنائية الاستيلاء على مال الدولة ، والتى لا مطعن للطاعن عليها .

(ملن رقم ١٦٨ سنة ٣٦ قى جلسة ١٦٦٧/١/٢٣ من ١٨ من ٩١)

٧٢٣ - جرائم مرتبطة - حكم - طعن - نطاق الطعن .

* من المقرر انه اذا كانت الجريمتان المسندتان الى المتهم قد ارتكبتا لغرض واحد وكانت كل منهما مرتبطة بالآخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة ونصت المحكمة فيهما بحكم واحد ، فان الطعن فى هذا الحكم - وان اقتصر على احدى الجريمتين - يتناول حتما ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية حتى يمكن ازالة حكم القانون فى هذه الحالة بتوقيع عقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الاشد ، ولا يحول دون ذلك أن تكون احدى هاتين الجريمتين مخالفة ، وذلك بأن النص على عدم جواز

الطعن بطريق النقض في احكام المخالفات مردد الطعن الوجه الى المخالفة
وحدعا ، اما اذا كانت المخالفة مرتبطة بجنحة فانها يصح ان تكون محلا
للطعن الذي يرغم عنها وعن جريمة الجنحة معا .

(طعن رقم ١٩٨٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٢٥)

٧٣٤ - اعمال الحكم المادة ٣٢/٢ عقوبات للارتباط بين جرائم الضرب
واحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعنين بها وتوقيعه
عليها عقوبة تدخل في حدود العقوبات المقررة لاثد الجرائم الثلاث -
لا مصلحة لهما فيما اثاراه تعيبا للحكم في شأن جنحة الضرب .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بجنحة احداث
جروح عمدا بالمجنى عليهم اعجزت بعضهم عن اشفائهم الشخصية مدة
تزيد عن العشرين يوما وجناية احراز اسلحة نارية غير مششخنة ونخالر
بدون ترخيص ، واعمل في حقهما المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات للارتباط
وانزل بكل منهما عقوبة واحدة وهي عقوبة الجريمة الاشد ، وكانت
العقوبة الموقعة عليهما وهي الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة
وتغريمهما خمسمائة جنيه عن التهم الثلاث المسندة اليهما ، داخلية في
حدود العقوبات المقررة لجناية احراز سلاح ناري غير مششخن والتي لم
يثر الطاعنان شيئا بشأنها باوجه الطعن ، فلا مصلحة لهما فيما اثاراه
تعيبا للحكم في شأن جنحة الضرب مما يضمن معه رخص الطعن في
الشق الخاص بالدعوى الجنائية .

(طعن رقم ٦٢٧ سنة ٤٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٠ س ٢١ ص ٧٩٨)

٧٣٥ - جرائم مرتبطة - وجوب الاكتفاء بتوقيع العقوبة الاشد -
مخالفة ذلك - نقض .

* لما كان الحكم المطعون فيه بعد ان اثبت في حق الطاعن اقترانه
جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد واحراز سلاح ناري غير
مششخن وذخيرته ووجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط
(٢٢)

الجريمتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وقد جرى منطوقه خطأ بتفريم الطاعن مبلغ خمسة جنيهات عن احرار السلاح ، فانه يتعين نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الغرامة ، وتصحيحه بالغائها اكتفاء بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة التى قضى بها والمقررة للجريمة الاشد وهى جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد .

(طعن رقم ١٦٢٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٤ من ٢٢ ص ٩٠)

٧٣٦ - الآية الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها من جرائم دون ان يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية .

* الاصل ان العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها من جرائم ، دون ان يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية ، التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء الى اصله او التعويض المدنى للخرافة ، او كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس ، والتى هى فى واقع امرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بظك الجريمة من جرائم اخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الاشد اذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وهو على ما يبين من المفردات المضمومة مبلغ ثلاثمائة جنيه ، فانه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون ، بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بذلك التعويض بالاضافة الى العقوبات المقضى بها .

(طعن رقم ٣ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢١ من ٢٢ ص ٢٥٩)

٧٣٧ - المادة ١٨٢ اجراءات جنائية لا توجب ضم قضية الجنحة الى الجناية الا اذا كان ارتباطها غير قابل للتجزئة وشمل التحقيق وقائع القضيتين معا .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد اقدم قضاءه برفض الدفعين

ببطلان قرار النيابة العامة بفصل الجنائية عن الجنحتين وبعدم جواز نظر الدعوى بحالتها استنادا الى عدم اختصاص المحكمة بالنظر في صحة او بطلان قرار الاحالة الصادر من النيابة وكان للطاعن ملء لسانه لم يفصل في الجنحتين بعد ان يدفع امام محكمة الجنح بعدم جواز نظرهما اذ تحقق شرط الارتباط غير القابل للتجزئة . وما انتهى اليه الحكم من ذاك صحيح في القانون ذلك بان المادة ١٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا توجب الضم الا اذا كان الارتباط غير قابل للتجزئة وشمل التحقيق وقائع القضيةين معا وهو ما لم يدعيه الطاعن ويدلل عليه فضلا عن ان فصل الجنحتين المسندتين اليه عن الجنائية لا يترتب عليه ان يضر في دفاعه ملء لسانه له ان يناقش امام محكمة الجنائيات ادلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما تعلق منها بالجنحتين ، كما يكون من حقه الا توقع عليه محكمة الجنح عقوبة عن الجنحتين اذا ما تبين من التحقيق الذي تجرته انها مرتبطتان بالفعل المكون للجنائية التي عوقب عليها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(ملعن رقم ١٩٧٧ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ س ٢٢ ص ٢٨٧)

٧٣٨ - العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها دون ان يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية .

* الاصل ان العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها من جرائم ، دون ان يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء الى اصله او التعويض المدنى للحرانة ، او كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع امرها عقوبات نوعية يراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بذلك الجريمة من جرائم اخرى ، والحكم بهما مع عقوبة الجريمة الاشد ، واذا كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه اذ عمل حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات واغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(ملعن رقم ١٩٥٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٩ س ٢٢ ص ٢٢٥)

٧٣٩ - الخطأ في تطبيق القانون الذي لا يخضع لأي تفسير موضوعي يوجب نقض الحكم وتصحيحه وفق القانون بتوقع عقوبة مستقلة عن جريمة القتل الخطأ التي أخطأ الحكم في اعتبارها مرتبطة بجريمتي احراز سلاح ونخبة وأوقع عنها عقوبة الجريمة الأشد .

* إذا كان الخطأ في تطبيق القانون الذي انبنى عليه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي لمادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة . ديا إلى المظنون ضده ، فانه يتعين نقض الحكم المظنون فيه وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة القتل الخطأ موضوع التهمة الثالثة التي أخطأ الحكم في اعتبارها جريمة مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجريمتي احراز سلاح مششخن واحراز ذخائر له بغير ترخيص وأعمل في حق المظنون ضده حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عنها عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة احراز المسدس دون جريمة القتل الخطأ التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها .

(طعن رقم ١٠٩٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١ س ٢٣ من ١٤٧٦)

٧٤٠ - ارتباط - حكم - طعن - المصلحة في الطعن

* إذا كان الحكم المظنون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعنتين جبيماً مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهي جريمة اللص - التي لا مطن للطاعنتين عليها فانه لا يكون لهما مصلحة في نعيهما بشأن تهمة الضرب التي اسندها الحكم لهما .

(طعن رقم ٢٠٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ س ٢٥ من ٢١٧)

٧٤١ - عقوبة الجريمة الأشد - تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من الجرائم المرتبطة دون التكميلية - أساس ذلك .

* الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها

من جرائمهم ان يمتد هذا الجنب الى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء الى اصله او التعويض المدني للخزانة او كانت ذات طبيعة ومثالية كالمصادرة ومراقبة البوليس التي هي من واقع امرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الاشد ، لما كان ذلك ، وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض عن الخسارة المنصوص عليها في المادة ١٦٤ من قانون العقوبات ، فان الحكم المظنون فيه اذ اغفل القضاء بالزام المظنون ضده بالتعويض عن الخسارة اعمالا لنص المادة سائلة البيان يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الجلسة رقم ١٢٢، سنة ٤٤ ق جلسة ١٦/١٢/١٣٧٤ من ٢٥ من ٨٦٢)

٧٤٢ - جرائم مرتبطة - العقوبة الاشد - توقيعها - انعدام المصلحة في الطعن غير المنتج .

* لا مصلحة للطاعنة من النعمى على الحكم في خصوص ادانتها من جريمة استيراد الذهب على خلاف القانون بقصد الاتجار فيه مادام الحكم قد اعتبر الجرائم المسندة اليها مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات . ووقع عليها عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونا لاشد تلك الجرائم وهي جنحة استيراد الذهب من الخارج على خلاف الاحكام المقررة في شأن السلع الممنوعة المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ والقرار الوزاري رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ موضوع التهمة الاولى ، والتي يكفى لتوافرها خرق الحظر المفروض على استيراد الذهب في ذاته بغض النظر عن توافر قصد الاتجار فيه او عدم توافره .

(طعن رقم ١١٠٤ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٦/١٠/١٣٧٥ من ٢٦ من ٦٢٠)

٧٤٢ - توقيع الحكم عقوبتين عن جريمتين غير مرتبطتين دون تخصيص عقوبة لكل منهما - لا خطأ طالما أن العقوبتين مقررتان لكل منهما وأن القدر المحكوم به يتسع للعقاب على كل من الجريمتين معا على استقلال .

* لما كان يبين من منطوق ومدونات الحكم المطمعون فيه انه اذ قضى بادانة المطمعون ضده بجرائم احرازه سلاحا ناريا غير مششخن وذخائر مما تستعمل فى ذلك السلاح بغير ترخيص واصابة خطأ وحمل سلاح نارى فى الحياح واطلاق اميرة نارية داخل الترى ، وقضى بمعاقبته عن هذه الجرائم بالحبس ستة شهور والغرامة عشرة جنيهات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة ، لم يؤسس قضاءه على وحدة الفرض ونوافر الارتباط غير القابل للتجزئة بين جريمة الاصصابة الخطأ وباقى الجرائم وانما هو قد وضع فى اعتباره انتفاء وحدة الارض والارتباط بين جريمة الاصصابة الخطأ وباقى الجرائم ، آية ذلك انه لم يضمن مدوناته نصريحا بأعماله حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولا آية اشارة الى دعائى هذه الاعمال أو أن ما اوقع من عقاب كان على جريمة احراز السلاح وحدها بوصفها الجريمة ذات العقوبة الاشد . ومن ثم فان نعى النيابة الطاعنة على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون هو نعى على الحكم بما ليس فيه . وفوق ذلك ، فلما كانت عقوبات الحبس والغرامة المقضى بهما مقررتين لكل من جريمتى احراز السلاح دون ترخيص والاصابة الخطأ على حد سواء بعد أن عاملت المحكمة المطمعون ضده بالرأفة طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وكان كل من هاتين العقوبتين بالقدر المقضى به لم ينزل الى الحد الأدنى ، وكلاهما أسباب الحكم ليس فيها ما يدل على أن المحكمة كانت فى حرج من السزول بالعقوبة عن القدر الذى قضت به مما لزومه انها قصدت توقيع هاتين العقوبتين بالتدر الذى اوقعته والذى يتسع للعقاب على كل من جريمتى الاصابة الخطأ واحراز السلاح النارى معا على استقلال ، فيكون رميها بالخطأ فى تطبيق القانون على غير اساس متعين الفرض .

(طعن رقم ١٨٢٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٢ ص ٢٧ بحج ٢٤٨)

٧٤٤ - تحقق الارتباط بين جريمة القتل الخطأ وباقي التهم المسندة الى المتهم - عدم لزوم التحدث عن كل من هذه التهم استقلا - طالما قد اوقع الحكم عقوبة الجريمة الاشد .

* لما كانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم تنبئ بذاتها عن الارتباط القائم بين جريمة القتل الخطأ وباقي التهم الثلاث المسندة الى الطاعن - مخالفته لاشارة المرور ، وقيادته سيارة دون أن يهدى السير عند الاقتراب من ملتقى الطرق ، وقيادته سيارته بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر - فان اغفال الحكم التحدث عن احسدى هذه التهم الثلاث على استقلال لا يوجب نقضه ما دام انه قد انتهى الى معاقبة المتهم بعقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الاشد القتل الخطأ .

(طعن رقم ٨٨٦ سنة ٤٦ في جلسة ١٣/٢٧/١٣٧٦، س ٢٧، ص ١٠٠٤)

٧٤٥ - ارتباط الجرائم - ما يرتبه من نتائج .

* لا مصلحة للطاعن في نعيه بشأن نهمة احرار المخدر التي اسندها الحكم اليه ، ذاك بأنه اعتبر الجريمةين المسندتين اليه مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، واعتبرهما جريمة واحدة واوقع عليه العقوبة المقررة لاشدها وهي جريمة مقاومة موظف عمومي من المنوط بهم تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(طعن رقم ١٠٤٨، سنة ٤٥ في جلسة ١٧/٢٥/١٩٧٩، س ٣٠، ص ٨٤٥)

أسباب الإباحة وموانع العقاب

الفصل الاول - الأسباب الشخصية التي تعدم المسؤولية .

الفرع الاول - الإكراه وحالة الضرورة .

الفرع الثاني - الجنون والعمالة العقلية .

الفرع الثالث - الغيوبة والسكر .

الفصل الثاني - الأسباب العينية التي تعدم المسؤولية .

الفرع الاول - استعمال حق مقرر بمقتضى القانون .

الفرع الثاني - ارتكاب الموظف عملاً تنفيذاً لما أوت به القوانين .

الفصل الثالث - الدفاع الشرعى .

الفرع الاول - شروط الدفاع الشرعى .

الفرع الثاني - قيود الدفاع الشرعى .

الفرع الثالث - تجاوز حد الدفاع الشرعى .

الفرع الرابع - تقدير حالة الدفاع الشرعى .

الفرع الخامس - تسبب الاحكام .

الفرع السادس - مسائل متنوعة .

الفصل الاول

الاسباب الشخصية التي تعدم المسؤولية

الفرع الاول - الاكراه وحالة الضرورة

٧٤٦ - لا مسؤولية على المتهم ولا على المسئول عن الحق المدني متى كانت الواقعة ناشئة عن حادث قهري لا يد للمتهم فيه ولا في قدرته منعه .

* متى كانت الواقعة ناشئة عن حادث قهري ، لا يد للمتهم فيه ولا في قدرته منعه فلا مسؤولية عليه ولا على المسئول عن الحق المدني، بل لايهما ان يطلب من المحكمة تحقيق ما يزعمه من وقوع هذا الحادث القهري وللحكمة ان ترفض هذا الطلب متى رأت انه غير جدي ، وان العناصر الموجودة لديها في التحقيق تدل على عدم الاحتمية فيه .
(ملعن رقم ٢ سنة ٢ في جلسة ١٩٣٢/١١/١٤)

٧٤٧ - عدم جواز اعتذار المتهم القاصر عن جريمة ارتكباها بانه كان مكرها على ارتكباها بامر والده .

* للاعتفاء من العقوبة المؤسسية على الاكراه شروط خاصة منصوص عليها في المادة ٥٦ ع لا يقوم صغر السن وحده مقامها فلا يجوز للمتهم قاصر ان يعتذر عن جريمة ارتكباها بانه كان مكرها على ارتكباها بامر والده .

(ملعن رقم ٢٨٢ سنة ٥ في جلسة ١٩٣٥/١/٢١)

٧٤٨ - موانع العقاب - حالة الضرورة - ماهيتها :

* حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تخطيط بشخص وتدفعه الى الجريمة بضرورة وقاية نفسه او غيره من خطر جسيم على

النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ، ولم يكن لارادته دخل في حلوله . ومن المسلم أنه ليس للإنسان أن يرتكب أمرا محرما ثم يقارن جريمة في سبيل النجاة مما أحدثه بيده — ولما كان الثابت من الحكم أن الطاعن إنما قدم الرشوة ليتخلص من جريمة الاختفاء التي ارتكبها فإن من الدفاع الذي يستند إليه الطاعن من أنه كان في حالة ضرورة الجأته إلى دفع الرشوة تخلصا من خطر القبض عليه هو دفاع قانوني ظاهر البطالان لا يستأهل ردا .

(ملعن رقم ٢٦١٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٣/٢/١٣٦١ من ١٢ من ٢٢٠)

٧٤٩ — حالة الضرورة — ما يشترط فيها .

* يشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به . ولما كان فرار الطاعن من مركز الشرطة لم يكن لبسوغ له أن ينطلق في الطريق فيدفع المارين تلك الدفعة التي ألقت بالمجنى عليه في طريق السيارة ، خاصة وأن الطاعن لا يدعى أن المجنى عليه حاول منعه أو الإمساك به ولم يرد بالأوراق ولا بمعونسات الحكم أو تقرير أسباب الطعن شيء من ذلك . ومن ثم فإن دفاعه بقيام حالة الضرورة في هذه الصورة إنما يكون دفاعا قانونيا لا يستأهل من المحكمة ردا .

(ملعن رقم ١١٧ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٠/٢/١٣٦٢ من ١٥ من ٢٢١)

٧٥٠ — حالة الضرورة — ماهيتها .

* الأصل في القانون أن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقلية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في حلوله .

(ملعن رقم ١٣٦٧ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٨/٢/١٣٦٧ من ١٨ من ١٣٦٦)

٧٥١ - إثارة الدفع بحالة الضرورة أمام النفذ لأول مرة - غير مقبول .

* متى كان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المتهم اثار أنه كان في حالة ضرورة الجائنه الى ارتكاب ما نسب اليه من جرائم ، فإنه لا تقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النفذ .

(طعن رقم ١٩٦٢ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٩/١/٦ من ٢٠ ص ٢٤)

٧٥٢ - حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية - يناطها ؟

* الأصل أن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقلية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ، فليس للمرء أن يرتكب أمراً محرماً ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه .

(طعن رقم ١٩٦٢ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٩/١/٦ من ٢٠ ص ٢٤)

٧٥٣ - عدم صلاحية علاقة الزوجية للقول بتوافر حالة الضرورة .

* العلاقة الزوجية في ذاتها لا تصلح سنداً للقول بقياس حالة الضرورة للمجته الى ارتكاب الجرائم أو خرق محارم القانون .

(طعن رقم ٨٠٢ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/١٠/١٢ من ٢٠ ص ١٠٢٧)

٧٥٤ - تقدير توافر الإكراه أو الضرورة - موضوعي .

* الفصل في الواقع الذي يتوافر به الإكراه أو الضرورة هو من الموضوع ، يستقل به قاضيه بغير معقب .

(طعن رقم ٨٠٢ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٩/١٠/١٢ من ٢٠ ص ١٠٢٧)

٧٥٥ — حالة الضرورة المانعة من المسؤولية — شرط ذلك — مثال .

* انه يشترط لتوافر حالة الضرورة أو حالة الاكراه الادبي التي تمنع المسؤولية الجنائية ، أن يثبت أن الجاني قد أراح الخالص من شر محيق به ، وأنه كان يبغى دفع مضرة لا يبررها القانون ، ولا يتصور أن يكون الطعن في حكم صادر ضد مصلحة الدولة بالطرق القانونية المقررة للطعن في الاحكام ، عملاً جازماً يتفياً المتهم منه أو الخالص منه ، باقتراف جريمة .

(طعن رقم ١٥٨٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٨/١/١٩٧٠ س ١٢ ص ٩٤)

٧٥٦ — اعتبار التهديد بالوضع تحت الحراسة وأبلولة الأرض للاصلاح الزراعى حالة ضرورة معفية من العقاب — تقرير قانونى خاطيء — حالة الضرورة تستلزم أن يكون الخطر يهدد النفس .

* اذا كان الحكم قد ذهب الى أن تهديد المظنون ضدهم بالوضع تحت الحراسة وأبلولة أرضهم للاصلاح الزراعى يعد حالة ضرورة معفية من العقاب مع أنه انصب على المال فحسب ، فإنه يكون قد انحطى على تقرير قانونى خاطيء لان حالة الضرورة تستلزم أن يكون الخطر مما يهدد النفس .

(طعن رقم ١٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٧٢ س ٢٢ ص ٤٧٩)

٧٥٧ — حالة الضرورة — مناط قيامها — الخطر الذى يهدد النفس دون المال .

* من المقرر أن حالة الضرورة لا تتوافر إلا اذا وجد خطر يهدد النفس ولا تتوافر اذا كان الخطر يهدد المال فحسب .

(طعن رقم ١١٢٧ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٠٩)

٧٥٨ — البقع بقيام حالة الضرورة — عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة التقض — أسس ذلك ؟ طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم .

* لما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعنين اثارا دفاعا مؤداه انهما كانا فى حالة ضرورة الجائهما الى ارتكاب ما اسند اليهما من جرائم اذا كانا يلتزمان بأمر المحكوم عليه الاو بوصفه رئيسهما فانه لا يقبل منهما اثارة هذا الدفاع لأول مرة امام محكمة التقض . فضلا عن انه مردود بما هو مقرر من ان طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم وانه ليس على الرؤوس ان يطيع الامر الصادر اليه من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه .

(طعن رقم ٩٢٧ سنة ٤٤ فى جلسة ١٢/١٠/١٩٧٤ من ٢٥ من ٦٧٤)

٧٥٩ — حالة الضرورة — الخطأ فى فهم ماهيتها — اثره .

* لما كان الحكم قد انطوى فيما ذهب اليه من امتداد الضرورة المعفية من العقاب الى حالة الخطر الذى يهدد المال — على فهم خاطيء لاحكام حالة الضرورة وشروطها ، فانه يكون قد تردى فى خطأ تطبيق القانون فوق ما شابه من قصور وتساك فى الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١١٣٢ سنة ٤٥ فى جلسة ٢/١١/١٩٧٥ من ٢٦ من ٦٧٥)

٧٦٠ — حالة الضرورة المستقطة للمسئولية — ماهيتها .

* من المقرر ان حالة الضرورة التى تستقط المسئولية هى التى تحيط بشخص وتدفعه الى الجريمة ضرورة وقاية نفسه او غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به او بغيره ولم يكن لارافته دخل فى حله . ويشترط فى حالة الضرورة التى تستقط المسئولية الجنائية ان تكون الجريمة التى ارتكبها المتهم هى الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تساد فى قضائه

بالمشاع مسؤولية المظعون ضده الى انه لجا الى اقامة البناء بدون ترخيص
 لضرورة وقاية نفسه وماله بسبب اُخرج عن ارادته لا يد له فيه ولا في
 قدرته منعه ، وهو تهدم البناء بسبب هبوط الامطار ، فان هذا الذي
 اتخذه الحكم اساسا لقضائه ينفي المسؤولية الجنائية لا يصلح في ذاته
 سببا للقول بقيام حالة الضرورة الملجئة الى ارتكاب جريمة اقامة البناء
 بدون ترخيص وبان اعادة البناء كانت الوسيلة الوحيدة لدفع خطر حال
 على النفس او وشيك الوقوع ، واذا كان الحكم قد اتخذ من واقعة تهدم
 البناء على هذا النحو ذريعة للقول بقيام حالة الضرورة التي تسقط
 المسؤولية الجنائية ، فقد كان يتعين عليه أن يستظهر الصلة بين واقعة
 تهدم البناء بسبب هطول الامطار والضرورة التي جاءت المظعون ضده
 الى اقامته على خلاف احكام القانون ، وان يستجلى هذا الامر ويستظهره
 بأدلة سائفة للوقوف على ما اذا كانت الجريمة التي ارتكبها المظعون
 ضده هي الوسيلة الوحيدة لدفع خطر جسيم على النفس على وشك
 الوقوع به او بغيره ولم يكن لارادته دخل في حوله ، او انه كان في
 وسعه أن يتجنب ارتكابها بالتجاء الى وسائل أخرى يتمكن بها من وقاية
 نفسه او غيره من ذلك الخطر الجسيم الحال بفرض قيامه ، مما قصر
 الحكم في بيانه .

(طعن رقم ١١٣٣ سنة ٤٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٥ س ٢٦ من ٦٧٥)

٧٦١ - حادث قهري - ما يشترط لقيامه .

* يشترط لتوافر حالة الحادث القهري الا تكون للجاني يد في
 حصول الضرر او في قدرته على منعه . واذا كان ذلك ، وكانت المحكمة
 قد اطمانت الى توافر الخطأ في حق الطامن وأوردت صورة الخطأ الذي
 وقع منه وربت عليه مسؤوليته فان في ذلك ما ينتفي معه القول بحصول
 الواقعة عن حادث قهري ، ومن ثم فان ما ينعاه على الحكم المظعون فيه
 في هذا الخصوص يكون غير سندية .

(طعن رقم ٧٤٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٦ من ٣٠ من ٨٢١)

٧٦٢ - الدفع بحالة الضرورة - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام
القاضي .

* متى كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة ان
الطاعن اثار دفاعا مؤداه أنه كان في حالة ضرورة الجائنه الى ارتكاب
الجريمة المسندة اليه ، فانه لا يقبل منه اثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(طعن رقم ٧٦٨ سنة ٤٩ ق جلسة ١٣٧٩/١٢/٢ من ٢٠ من ٨٦٩)

الفرع الثاني - الجنون والمعاة العقلية

٧٦٣ - الإشارة عرضا الى ان المتهم كان بحالة غير طبيعية طلبا
لمرض المتهم على اخصائى لفحص قواه العقلية .

* اذا كان الدفاع عن المتهم قد اقتصر في مراعاته على الإشارة
عرضا الى ان المتهم كان بحالة غير طبيعية فذلك لا يعتبر طلبا لعرض
المتهم على اخصائى لفحص قواه العقلية بل هو يفتيد ترك الامر للمحكمة
تقديره كما ترى فاذا كان الظاهر مما أورده الحكم ان المحكمة قد استخلصت
ان المتهم اقترفت جرمه وهو حافظ لشموره واختياره ، وردت على
ما تمسك به الدفاع من جهة حالته العقلية . ولم نأخذ به بناء على
ما تحققه من ان المتهم ارتكب جريمة باحكام وتدبير ، وأنه ام يعترف الا بعد
ان قويت حوله الشبهات وضاعت في وجه السبيل ، على ذلك ما يكفي
لسلامة الحكم . وليست المحكمة ملزمة بأن تستعين برأى اخصائى مادامت
هى من جانبها لا ترى أنها فى حاجة الى ذلك .

(طعن رقم ٢١٢ سنة ٢٠ ق ١٩٢٠/٤/٢٢)

٧٦٤ - العبرة في تقدير شعور المتهم واختياره لتقدير مسئوليته
الجنائية هى بما تكون عليه حالته العقلية وقت ارتكاب الجريمة لا بما
كانت عليه قبل ذلك .

* ان العبرة في تقدير شعور المتهم واختياره لتقرير مسئوليته
(٢٢)

الجنائية هي بما تكون عليه حالته العقلية وقت ارتكاب الجريمة لا بما قد كانت عليه قبل ذلك . فإذا كان الدفاع قد استند الى أن المتهم غير مسئول لأنه كان قد أصيب منذ سنوات بالجنون وقدم شهادة من أحد الأطباء دالة على ذلك ، ورأت المحكمة من اجابات المتهم في التحقيق الذي أجرى عقب المحاكمة مباشرة أنه كان يسلم العقل وقت ارتكاب الجريمة ثم قالت ان الشهادة الطبية المقدمة لا تتعارض مع ما رآه من ذلك لأنها فضلا عن صدورهما من غير أخصائي وعن حادث وقع قبل تحريره بسنوات - لا تحل بذاتها على أن المتهم كان وقت اقترافيه الجريمة في حالة جنون فذلك باعتباره تقديرا للوقائع المعروضة على المحكمة يجب ان يترك أمره لها وحدها ولا يصح إذن الزامها بالاستعانة فيه برأى مني .

(طعن رقم ٩١٨ سنة ١٠ في جلسة ١٢/٥/١٩٤٠)

٧٦٥ - عدم انطباق المادة ٦٢ عقوبات في حالة الجرائم التي يجب فيها توفر قصد جنائي خاص لدى المتهم .

* ان المادة ٦٢ من قانون العقوبات لا تنطبق في حالة الجرائم التي يجب فيها توفر قصد جنائي خاص لدى المتهم اذ لا يتصور في هذه الحالة اكتناء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراسات قانونية ، فان القصد الجنائي باعتباره واقعة يجب أن يكون ثبوته بناء على حقيقة الواقع .

(طعن رقم ٧٣٢ سنة ١٦ في جلسة ١٢/٥/١٩٤٦)

٧٧٦ - وجوب تثبيت المحكمة من أن المتهم لم يكن مجنوناً وقت ارتكاب الحادث ولا تطلبه هو بإقامة الدليل على جنونه .

* لا يحق لمحكمة الموضوع أن تستند في اثبات عدم جنون المتهم الى القول بأنه لم يقدم دليلاً ، بل أن من واجبيها في هذه الحالة أن تثبت هي من أنه لم يكن مجنوناً وقت ارتكاب الحادث ولا تطلبه هو

بإقامة الدليل على دعواه كذلك لا يصح الاعتماد على أن من يدعى الجنون لم يبد أنه مجنون في الوقت المناسب أثناء المحاكمة لأن ذلك لا يصح الاستدلال به إلا في حق من لم يطعن في سلامة عقله .

(طعن رقم ١٩٥٢ سنة ١٨ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٤٨)

٧٦٧ - أصابة المتهم بالعتلية الطفلية لا تمنع من مساءلته عن احرار المخبر ما دام يدرك أن المادة التي وجدت معه هي حشيش يعاقب القانون على احراره .

* إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن مظاهر سلوكه الخارجى، كما وصفها الطبيب الشرعى ، تفيد أنه غير مسئول إذ قرر الطبيب أنه مصاب بالعتلية الطفلية التي لم تنضج بعد بما يتكافأ وظروفا الحياة الاجتماعية والنفسية وكذا الاضطراب العصبى ، وكان الحكم قد عاقبه على أساس ما أثبتته الطبيب الشرعى من أنه لم يوجد بعقله عاهة تفقده الشعور والاختيار في ارتكابه فعله ، وكان تفسير الطبيب الشرعى يبرز ما انتهى إليه الحكم من أن المتهم كان يدرك أن المادة التي وجدت معه هي حشيش يعاقب القانون على احراره فان عقله لا يكون قد بنى على أساس خاطئ .

(طعن رقم ١٨٨١ سنة ١٨ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٤٨)

٧٦٨ - صحة الحكم إذا لم تلاحظ المحكمة على المتهم أنه مجنون وكان المدافعون عنه لم يثيروا شيئا في صدد هذا أمامها .

* إذا كانت المحكمة لم تلاحظ على المتهم أن به جنونا أو عاهة بعقله ، وكان المدافعون عنه لم يثيروا شيئا في صدد هذا أمامها وكانت جميع الأوراق المقدمة منه في طعنه على الحكم لا تفيد أنه كان وقت المحاكمة مصابا في عقله ، فلا يكون ثمة وجه للمساس بالحكم الصادر بإدانته هذا المتهم .

(طعن رقم ٢١٧٢ سنة ١٨ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٤٩)

٧٦٩ - عدم اعتبار الحالة المرضية المعروفة باسم الشخصية
السيكوباتية جنونا .

* أن الجنون أو العاهة في العقل اللذين أشارت اليهما المادة ٦٢
من قانون العقوبات دون غيرها ورتبت عليهما الاعفاء من العقاب هما
اللذين يجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور أو الاختيار
في عمله ، أما المصاب بالحالة المرضية المعروفة باسم الشخصية
السيكوباتية فإنه لا يعتبر في عرف القانون مجنونا .

(طعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٦/٢٠)

٧٧٠ - الجنون أو عاهة العقل المعفيان من المسؤولية هما اللذان
يجعلان الجاني وقت الجريمة فاقدا للشعور أو الاختيار - تقدير الجنون
أو العاهة العقلية - موضوعي .

* أن الجنون أو العاهة في العقل اللذان أشارت اليهما المادة ٦٢
من قانون العقوبات ورتبت عليهما الاعفاء من المسؤولية ، هما اللذان
يجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور أو الاختيار فيما
يعمل ، وتقدير ذلك أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع
دون معقب عليه .

(طعن رقم ٥١٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٩ من ٩ ص ٦٢٤)

٧٧١ - تقدير الجنون أو العاهة في العقل - أمر يتعلق بوقائع
الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع دون معقب عليه .

* أن الجنون أو العاهة في العقل اللذان أشارت اليهما المادة ٦٢
من قانون العقوبات ورتبت عليهما الاعفاء من المسؤولية ، هما اللذان
يجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور أو الاختيار فيما
يعمل ، وتقدير ذلك أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع
دون معقب عليه .

(طعن رقم ٥١٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٩ من ٩ ص ٦٢٤)

٧٧٢ — لا تعتبر الإصابة بالذرن والإرهاق في العمل فقدا للشعور
في حكم المادة ٦٢ ع .

* يشترط لاندغام المسؤولية الجنائية أن يكون المتهم فاقد الشعور
أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل طبقا للأحوال المشار إليها في المادة ٦٢.
من قانون العقوبات ، أما الإصابة المرضية بالذرن والإرهاق في العمل
فليس من الأحوال المنصوص عليها في تلك المادة .

(ملن رقم ٧٤٦ سنة ٤٨ في جلسة ١٢/١/١٣٥٨، ص ٨ من ٦٩٨)

٧٧٣ — طلب نديب طبيب نفساني لإبداء الرأي في حالة المتهم
العقلية لا تلزم المحكمة بإجابته — متى تبينت من عناصر الدعوى ولأسباب
سائفة أن الجاني وقت الجريمة كان في تمام الشعور والإدراك .

* لا تلزم محكمة الموضوع بندب خبير إذا هي رأت أن ما طلبه
الدفاع عن المتهم من استطلاع رأي طبيب نفساني لا يستند إلى أساس
جدي لأسباب سائفة أوردتها — فإذا تناول الحكم دفاع المتهم من أنه
كان في حالة فقد فيها شعوره وإدراكه واختياره وقت ارتكاب الحادث
ورد عليه بقوله : « ... أن تصرفات المتهم قبل الحادث وبعده ووقت
الحادث كلها كانت تدل على ثباته وعقله وعلمه بما يفعل وفعل ولم يكن
لديه انحراف ، فلم يثبت أو يطم أي دليل على أنه كان في حالة جنون أو
عاهة عقلية أفقدته شعوره واختياره ، بل كان تفكيره الإرادي والشعوري
قائما — من كيفية ذهنيه لاه وعدم ذكر ذلك لاحد ولا حيله على القتل
واتخاذ الطرق التي تمنع من أن يوجه إليه اتهام أو اشتباه — من
طريقة صعوده المنزل ودخوله فيه ارتكابه الحادث وبعده ومن مخاطبة
زوجته وحديثه معها ومصاحبتها ومسح بصلاته وغسل أداة القتل والبحث
عما كان يريد أخذه من نقود ومصوغات وأوراق ، ثم يعد كشفه الجثة من
تصويره الواقعي والقائم الشبهات على سارق مجهول أمام المحقق الأول
ولصديقه الذي رافقه واقتراض النقود في اليوم التالي ، كل ذلك يقطع
في تمام شعوره وإدراكه بما يفعل وارتكبه ، ... » — فلا تكون المحكمة
بعد ذلك في حاجة إلى أن تستعين برأي طبيب في الأمراض العقلية أو
النفسية في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما يوشح فيها من تحقيقات .

(ملن رقم ١٠٩٦ سنة ٤٣ في جلسة ١٧/١١/١٣٥٣، ص ١٠ من ٨٦٦)

٧٧٤ - مسؤولية جنائية - موانع العقاب - الدفع باختلال عقل المتهم - ما يجب على المحكمة .

* تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالنصل فيها ، إلا أنه يتعين أن يكون قضاؤها سليماً أن تعين خبيراً للبت في هذه الحالة وجوداً وعدمها لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسؤولية المتهم ، فإن لم تفصل كان عليها أن تبين في القليل الأسباب التي تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب ببياناً كافياً . ذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن نواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه ، فإذا هي لم تفعل شيئاً من ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بعيب القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٩١٣ سنة ٣١ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٦١ من ١٢ ص ٩٢١)

٧٧٥ - موانع العقاب - المرض النفسي - حكمة .

* المصاب بالحالة المعروفة باسم « الشخصية السيكوبتية » وإن عد من الناحية العلمية مريضاً مرضاً نفسياً - إلا أنه لا يعتبر في عرف القانون مصاباً بجنون أو عاهة في العقل مما يصح معه اعتباره فاقداً الشعور أو الاختيار في عمله .

(طعن رقم ٢٣١٢ سنة ٣١ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦١ من ١٢ ص ٩٤٢)

٧٧٦ - موانع العقاب - الحالة المرضية للمتهم - خبرة .

* من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما يطلبه من تدب خبير لتقدير حالة المتهم العقلية ، مادامت قد استبانت سلامة عقله من موقعه في التحقيق ومن حالته النفسية ومن أجاباته على ما وجهته إليه من الأسئلة ، ذلك أن تقدير حالة المتهم التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة .

(طعن رقم ٢٣١٢ سنة ٣١ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦١ من ١٢ ص ٩٤٢)

٧٧٧ — مسئولية جنائية — الاعفاء منها — تقدير حالة المتهم العقلية أمر يتعلق بوقائع الدعوى .

* تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا يعقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة . فإذا كانت المحكمة قد ردت على عدم مسئولية الطاعن ، استنادا إلى الشهادة الطبية المقدمة منه ، بأنها لا تطمئن إلى صحته لما استبان لها من تصرفات المتهم ومسلكه في ادوار التحقيق وطريقة تأويله لأقواله فيه من أنه كان مبتعسا بقسواء العقلية في وقت ارتكاب الحادث وخلصت من ذلك إلى مسئوليته من الفعل الذي وقع منه فانه لا يصح مجادلته في ذلك .

(طعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢٠٤ جلسة ١٠/٤/١٩٦٢ ، ص ١٢ ، ج ٢٢٢)

٧٧٨ — الحالات النفسية — ليست من حالات موانع العقاب في التشريع المصري — الجنون والعاهة في العقل دون غيرها ، هما اللذان يجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور والاختيار في عمله .

* إذا كان مما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الصورة التي تارف بها جريمته إنما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عن عمله ، وطلب إحالته إلى معهد نفساني لفحصه ، وكان مؤدى هذا الدفاع أن النفس شيء آخر يتميز تنافيا عن العقل وأن أمراضا - تصيبها فتكون أمراضا نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية - وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن ناقش حالة المتهم العقلية ونفى عنه أصابته بأي مرض عقلي - قد رد على هذا الدفاع بأن التشريع الجنائي المصري لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها وكل ما في الأمر أن قانون العقوبات قد نص في المادة ٦٢ منه على أنه لا عقاب على من يكون ناقدا للشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل أما لجنون أو عاهة في العقل ، وبالتالي فإن هاتين الحالتين اللتين أشارت إليهما هذه المادة دون غيرها ورتبت عليهما الاعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور والاختيار في عمله ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى .

يفصل فيه قضى الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب
سائفة — كما هو الحال في واقعة الدعوى — فإن انتهى على الحكم
بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب يكون في غير محلة .

(طعن رقم ٩٠٦ سنة ٢٢ في جلسة ١٦/١٠/١٩٦٢ ص ١٢ ح ٦٤٠)

٧٧٩ — المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في
العقل وتتعهد به ١١. غولية الجنائية قانونا : هو الذي من شأنه أن يعدم
الشعور والإدراك — سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد
الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سببا لانعدام المسؤولية .

* من المقرر أن الحالات النفسية ليست في الأصل من حالات
موانع العقاب كالجنون والمأهولة في العقل اللذين يجعلان الجاني فاقدا
الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الجريمة وفقا لنص المادة ٦٢
من قانون العقوبات . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المرض
العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتتعهد به المسؤولية
الجنائية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك
أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره
وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية .

(طعن رقم ٤٨٦ سنة ٢٤ في جلسة ٢٨/٦/١٩٦٤ ص ١٥ ح ٥١٦)

٧٨٠ — تقدير حالة المتهم العقلية — حكم — نسبيته .

* تقدير حالة المتهم العقلية وأن كان من المسائل الموضوعية التي
تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين
في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاءها في هذه المسألة بيانا كافيا
لا أجمال فيه ، وليس لها أن تستند في إثبات عدم إصابة المتهم بمرض
عقلي إلى أنه لم يقدم دليلا تثق به بل أن من واجبها في هذه الحالة أن

تتطلب هي من أنه لم يكن مصابه بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل وان
تقيم قضاءها بذلك على أسباب سالفة .

(طعن رقم ١٣٠٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٥)

**٧٨١ — الجنون والعاهة العقلية وحدهما — هما مناط الإعفاء
من العقاب وفق المادة ٦٢ عقوبات .**

* مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في
عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً على
ما تنص به المادة ٦٢ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة في العقل
دون غيرهما . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة
سائغة سلامة ادراك الطاعن وقت ارتكابه للجرائم التي دین بها وقت
اعترافه بارتكابها في التحقيقات فإن النعمى عليه في هذا الصدد لا يكون
له محل .

(طعن رقم ٨١٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٦/٦/١٩٦٦ س ٢٠ ص ١١٢)

**٧٨٢ — مناط الإعفاء من العقاب في مجال تطبيق المادة ٦٢
عقوبات : أن يكون مرجعه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها .**

* أن مناط الإعفاء من العقاب في مجال تطبيق المادة ٦٢ من قانون
العقوبات أن يكون مرجعه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها بما
يجمل الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقد الشعور والاختيار في عمله ،
وهو ما لا يندرج تحته ما يثيره الطاعن في وجه طعنه من عدم سلامة
أرادته وأدراكه .

(طعن رقم ١٣٥٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٢٢)

**٧٨٣ — الجنون أو عاهة العقل دون غيرها هما مناط الإعفاء من
العقاب عملاً بالمادة ٦٢ عقوبات .**

* مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله

وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا — على ما تقتضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرها .

(طعن رقم ٢٤٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦٦٨/٢/٢٥ من ١٢٠ من ٢٥١)

٧٨٤ — الجنون والعاهة العقلية وحدهما هما مناط الاعفاء من المسؤولية — وجود الجانى فى حالة من حالات الاثارة والاستفزاز — لا يتحقق بها العذر المعفى من العقاب — الدفع بها لا يصدو أن يكون مؤننا بتوفر عذر قضائى مخفف — لمحكمة الموضوع مطلق تقدير اعماله أو اطراحه — لا يعيب الحكم عدم الرد على هذا الدفاع الظاهر البطلان .

* مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجانى شعوره واختياره فى عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا — على ما تقتضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرها . فمتى كان المستفاد من دفاع الطاعن امام المحكمة هو انه كان فى حالة من حالات الاثارة والاستفزاز تملكته والجاته الى غفلته دون أن يكون متمالكا ادراكه فان ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسؤوليته لا يتحقق به الجنون أو العاهة فى العقل — وهما مناط الاعفاء من المسؤولية ، ولا يعد فى صحيح القانون عذرا معنيا من العقاب ، بل هو دفاع لا يصدو أن يكون مؤننا بتوفر عذر قضائى مخفف يرجع مطلق الامر فى اعماله أو اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليهما من محكمة النقض . ومن ثم فانه لا يعيب الحكم اذ هو دان الطاعن على سند من الادلة السائفة التى اوردتها دون أن يرد على هذا الدفاع على استقلال لظهور بطلانه .

(طعن رقم ٧١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٢/١٢ من ٢٢ من ٢٤٠)

٧٨٥ — تبرئة المتهم من جناية عاهة بسبب عاهة فى عقله ، دون الامر بحجزه فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية تطبيقا للمادة ٢٤٢ لإجراءات — خطأ فى تطبيق القانون .

* تنص المادة ٢٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقوانين

رغم ١٠٧ سنة ١٩٦٢ على أنه « إذا صدر أمر بان لا وجه لاعتلة الدعوى أو حكم ببراءة المتهم وكان ذلك بسبب عاهة في عقله تضر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن تضر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم بالافراج عنه وذلك بعد الاطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة وإجراء ما تراه لازماً لتثبت من أن المتهم قد عاد إلى رشده » . وإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق المطعون ضده جنائية الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة أنهى إلى تبرئته منها بسبب عاهة في عقله وقت ارتكابها ولم يأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية تطبيقاً لما توجبه المادة سالفه الذكر ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .

(طعن رقم ١١٢٢ سنة ٤٢ في جلسة ٢٠/٢/١٣٧٢ من ٢٣ من ٤٤٥)

٧٨٦ - تقدير حالة المتهم العقلية - موضوعي .

* من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يتصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب طالما أنه يقيمه على أسس سليمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في منطق سليم وبأدلة سائغة سلامة أدراك الطاعن وقت اقترافه الجريمة وقت اعترافه بارتكابها ورد على ما تمسك به الدفاع بشأن حالة الطاعن العقلية ، ولم ير الأخذ به وإجابته بناء على ما تحققه المحكمة من أن الطاعن وقت ارتكابه الحادث كان حافظاً لشعوره واختياره وهي غير ملزمة بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ١١٠٢٢ سنة ٤٤ في جلسة ١٢/١/١٣٧٥ من ٢٦ من ٢٣)

٧٨٧ - المرض العقلي الذي تنعيل به المسؤولية - ماهيته .

* من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتتعلم به المسؤولية قانوناً على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون

المقوبات هو ذلك المرض الذى من شأنه ان يعدم الشعور والادراك اما
سائر الامراض والاحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وادراكه ،
فلا تعد سببا لاتعدام المسؤولية .

(طعن رقم ٨١ سنة ٤٥ فى جلسة ١٣٧٥/٢/٢٦ من ٢٦ ص ٢٠٧)

٧٨٨ - تقرير حالة المتهم العقلية - امر موضوعى .

* الاصل ان تقدر حالة المتهم العقلية من الامور الموضوعية التى
تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، مادامت تقدم تقديرها على اسباب
سائفة ، وهى لا تلتزم بالالتجاء الى اهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل
الفنية البحتة التى يتعذر عليها ان تشق طريقها فيها .

(طعن رقم ٨١ سنة ٤٥ فى جلسة ١٣٧٥/٢/٢٦ من ٢٦ ص ٢٠٧)

٧٨٩ - متى يجب ايداع المتهم ، احدى المحال المعدة للامراض العقلية .

* لما كانت لمادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على انه « اذا صدر امر بان لا وجه لاقامة
الدعوى او حكم ببراءة المتهم وكان ذلك بسبب عاهة فى عقله تأمر الجهة
التي اصدرت الامر او الحكم اذا كانت الواقعة جنائية او جنحة عقوبتها
الحبس بحجز المتهم فى احد المحال المعدة للامراض العقلية الى ان تأمر
الجهة التي اصدرت الامر او الحكم بالافراج عنه ، وذلك بعد الاطلاع على
تقرير مدير المحل وسماع اقوال النيابة العامة ، واجراء ما تراه للثبوت
من ان المتهم قد عاد الى رشده » . واذا كان الحكم المطعون فيه على
الرغم من قضائه ببراءة المظنون ضده من التهم المسندة اليه بسبب عاهة
فى عقله لم يأمر بحجزه فى احد المحال المعدة للامراض العقلية ، تطبيتا
لما توجبه المادة سائفة الفكر ، فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون
بما يوجب تصليحه والقضاء بحجز المظنون ضده فى احد المحال المعدة

للأعراض العقلية الى أن تلزم محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم بالانسراج عنه .

(طعن رقم ٦٣٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١١/٧/١٩٧٦ من ٢٧ من ٨٥٥)

٧٩٠ - تقدير حالة المتهم العقلية - مسألة موضوعية - وجوب

تعيين خبير للبت فيها - مخالفة ذلك - قصور .

* من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليما أن تعين خبيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسؤولية المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تبين في القليل الأسباب التي تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب بيانا كافيا وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول من الجرم الذي وقّع منه فإذا هي لم تفعل شيئا من ذلك فإن حكما يكون مشوبا بعيب التصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع مما يبطله .

(طعن رقم ١٦٦ سنة ٤٧ ق جلسة ٥/٢٢/١٩٧٧ من ٢٨ من ٦٤٢)

٧٩١ - أسباب الإباحة - الدفع بتصنع الجنون وبقصور التقرير

الطبي - متى يكون جوهريا .

* متى كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات مستشار الاحالة والمفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعنين قد نازع في تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية بعدم مسؤولية الطعون ضده عن الانفعال المسند اليه ، على أساس أن الطعون ضده يتصنع الجنون وأنه يدرس الطب ويعلم الكثير عن الفحص الطبي العقلي والنفس وذلك بدليل انساق اجاباته في محاضر التحقيق وتمسكه الدائم والمستمر بأنه كان في حالة دفاع شرعي ، الامر الذي لم يفتن اليه واضع التقرير ، وأنه فضلا عن ذلك فإن مدونات التقرير جاءت متناقضة وقاصرة ، إذ بينما يقول

محيرة على أقوال المطعون ضده التي سمعها منه بشأن ظروفه الاسرية الاجتماعية والدراسية والتي جاءت مفسدة وتدل على الذكاء فقد انتهى الى انعدام مسؤوليته ، كما أن التقرير لم يبين كيفية فحص الحمضون ضده ومراقبته فلم يوضح عدد المرات التي تم فيها ذلك الفحص وتلك المراقبة والاسلوب الذي اتبع في هذا الشأن ، وانتهى المدافع عن الطاعنين الى طلب نذب خبراء آخرين لفحص المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان امر رئيس النيابة — مؤيدا لاسبابه بالامر المطعون فيه — قد أسس على دعامة واحدة هي تقرير دار الاستشفاء للصحة النفسية ، وكان الدفع بتصنع المطعون ضده الجنون وبقصور التقرير المذكور يمد دافعا جوهريا في خصوص الدعوى المطروحة لتعلقه بتحقيق مسؤوليته عن الحادث ، فإن القرار المطعون فيه اذ لم يفتن الى هذا الدفاع ويعطيه حقه ويعنى بتحقيقه بل سكت عنه ارادا له وردا عليه، يكون معيبا بها يوجب نقضه والاحالة ، وذلك بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٠٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٣/٦/١٩٧٧ ص ٢٨ من ٧٨٢)

٧٩٢ — الدفع بعدم سلامة عقل المتهم — سلطة محكمة الموضوع في تقدير القوة التليلية لعناصر الدعوى .

✽ متى كان ما اورده الحكم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن ذلك بأنه انتهى في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون الى ان المرض الذي يدعيه الطاعن على فرض ثبوته لا يؤثر على سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسؤوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه . وكان من المقرر ان للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التليلية لعناصر الدعوى المطروحة امامها ، وانها الخبير الاعلى في كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها او بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها ، وهي في ذلك ليست ملزمة باعادة الهمة الى الخبير او باعادة مناقشته مادام استنادها الى الراى الذى انتهت اليه هو استناد سليم لا يجافى النطق وانعانون وهو الامر الذى لم يخطئ الحكم المطعون فيه في تقديره ، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها بما اطاعت اليه من مجلة وعناصر في الدعوى الشائعة ولها

بأخذها الصحيح من الأوراق ، وكان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقاتها
 فإن ما يثيره الطاعنون ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة لا تجوز
 إثارته أمام محكمة النقض ..

(طعن رقم ٦٢٨٣ سنة ٤٩ فى جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ س ٣٠ من ٩٩٤)

الفرع الثالث - الفيضية والسكر

٧٩٢ - لا تأثير فى مسئولية الجانى الجنائية اذا كان قد تعاطى
 الخمر ببعض اختياره .

* متى تحققت محكمة الموضوع ان الجانى قد تعاطى الخمر ببعض
 اختياره فليس يسكره فى هذه الحالة تأثير ما فى مسئوليته الجنائية .

(طعن رقم ١٦٢٧ سنة ٤ فى جلسة ١٩٧٩/١/٢٩)

٧٩٤ - الفيضية المانعة من العقاب هى التى تكون ناشئة عن مادة
 مخدرة يكون المتهم قد تناولها قهرا عنه أو على غير علم منه بها .

* ان الفيضية المانعة من العقاب هى التى تكون ناشئة عن مادة
 مخدرة يكون المتهم قد تناولها قهرا عنه أو على غير علم منه بها . أما
 اذا كان قد تعاطاها مخدرا عن علم بتحقيقه أمره فبأنه يكون مسئولاً عن
 الجرائم التى تقع منه وهى تحت تأثيرها مهما كانت ملائمتها لتأويله
 أيها .

(طعن رقم ٥٢٣ سنة ١٠ فى جلسة ١٩٨٠/٢/١٢)

٧٩٥ - عدم جواز إثارة انعدام مسئولية المتهم الجنائية بسبب
 سكره لأول مرة أمام محكمة النقض .

* اذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن المتهم
 لم يثر جدلاً حول انعدام مسئوليته الجنائية بسبب سكره ، وكانت المحكمة

من جانبها لم تر أن حالة السكر التي أشارت إليها مستوجبة انعقاد المسؤولية على أساس أن المتهم لم يكن معها فاقد الشعور أو الاختيار في عمله ، فلا يقبل من المتهم المجادلة في هذا الشأن أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٠٧ سنة ١٦ ق جلسة ١٢/٢/١٩٤٦)

٧٩٦ - ونحوب رد الحكم بإدانة المتهم على دفاعه بأنه بسبب سكره لم يكن مسئولاً عما صدر منه .

* إذا كان الدفاع عن المتهم بالشروع في قتل قد تمسك بأنه بسبب السكر لم يكن مسئولاً عما صدر منه ، فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع مكتفية في تنفيذه بقولها أنها لا تعول عليه ، فهذا يجعل حكمها قاصراً ، إذ كان يتعين عليها أن تحصر هذا الدفاع وتبين الأسباب التي تستند إليها في عدم الأخذ به لانه دفاع هام من شأنه لو صح أن يرفع عن المتهم المسؤولية الجنائية .

(طعن رقم ٧٧ سنة ١٦ ق جلسة ١٤/١/١٩٤٦)

٧٩٧ - السكران متى كان فاقد الشعور أو الاختيار في عمله فلا يصح أن يقال عنه أنه كانت لديه نية القتل .

* السكران متى كان فاقد الشعور أو الاختيار في عمله فلا يصح أن يقال عنه أنه كانت لديه نية القتل . وذلك سواء أكان قد أخذ السكر بعلمه ورضاه أم كان قد أخذه قهراً عنه أو على غير علم منه مادام السكر قد أفقده شعوره واختياره . ومثل هذا الشخص لا تصح معاقبته على القتل العمد إلا إذا كان قد انتوى القتل ثم أخذ السكر ليكون مشجعاً له على تنفيذ نيته .

(طعن رقم ٧٣٢ سنة ١٦ ق جلسة ١٢/٥/١٩٤٦)

٧٩٨ - قول المتهم انه كان ثملا لا يفيد انه كان فاقد الشعور والاختيار في عمله ولا يلزم التحدث في الحكم عن مدى تأثير السكر في مسؤوليته .

* الغيبوبة الناشئة عن السكر لا تعفى من العقاب الا اذا اخذ الجاني السكر تهرا عنه أو على غير علم منه به ، فاذا كان الحكم الذى ادان المتهم فى جريمة احداث عاهة لم يذكر انه كان فى حالة سكر شديد بل ذكر انه كان ثملا مما لا يفيد انه كان فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله ، وكان المتهم لم يثر امام المحكمة شيئا فى هذا السدد فلا يحق له ان يطالبها بالتحدث عن مدى تأثير السكر فى مسؤوليته مادامت هى قد اقتنعت بمسؤوليته جنائيا عما وقع منه .

(طعن رقم ١٨ سنة ١٨ فى جلسة ١٩٤٨/٢/٢)

٧٩٩ - السكران ولو شرب باختياره لا يمكن ان يسأل عن القتل العمد اذا كان السكر قد ذهب بادراكه وارادته .

* قد استقر قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة ٦٢ من قانون العقوبات على ان السكران ولو شرب باختياره لا يمكن ان يسأل عن القتل العمد لما تستلزمه هذه الجريمة من قصد جنائى خاص يجب ان يتحقق قيامه بالفعل عند المتهم ويجب ان تستدل المحكمة على قيامه فى حكمها ، وهو ما لا سبيل اليه اذا كان السكر قد ذهب بادراك المتهم وارادته .

(طعن رقم ٧٢١ سنة ١٧ فى جلسة ١٩٤٧/٤/٢١)

٨٠٠ - السكران متى كان فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله فلا يصح ان يقال عنه انه كانت لديه نية القتل .

* انه لما كانت الغيبوبة الملتمة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هى التى تكون ناشئة عن عققر مخررة تناولها الجاني تهرا عنه أو على غير علم منه بتحقيق أمرها كان مفهوم ذلك ان (٢٥)

من يتناول مادة مخدرة مختاراً وعن علم بحقيقة امرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها . فالمقاتون في هذه الحالة يجرى عليه حكم المدرك التام الإدراك ، ما يتبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه ، الا أنه لما كانت هناك بعض جرائم يتطلب القانون فيها ثبوت تصد جنائي خاص فانه لا يمكن القول باكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد بافتراضات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الادلة المستمدة من حقيقة الواقع . فلذا كان الحكم قد استبعد نية القتل لدى المتهم فيما وقع منه من ادائه عياراً ناريّاً على المجنى عليه ادى الى وفاته واعتبر الحايطة ضريباً افصى الى الموت فانه لا يكون قد اخطأ .

(طعن رقم ٥٧٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٦/١٩٥٠)

تعليق : مذهب القضاء في تحديد مسئولية السكران باختياره انسه يسأل عن كل جرائمه (نقض ٢٩/١٠/١٩٣٤ ، نقض ١٢/٢/١٩٤٣) ، ولكن القضاء اورد - كما في الحكم محل التعليق - تحفظاً على مذهبه مؤداه انه اذا كان القانون يتطلب في الجريمة قصداً خاصاً - كالقتل العمد أو التزوير أو السرقة فان السكران باختياره لا يسأل عنها ، وانما يسأل عن جريمة اخرى تقوم بالقصد العام ان كان لمثل هذه الجريمة وجود في القانون ، فان لم يكن لها وجود فلا يسأل جنائياً على الإطلاق .

وهذا التحفظ يفقر الى السند القانوني ويناقض المبدأ الذي يرد عليه . فالتسليم بمسئولية السكران باختياره عن كل جريمة يرتكبها سواء اكانت عمدية أم غير عمدية اساسه أن الشارع قد افترض توافر الإرادة المعبرة قانوناً لديمواجرى عليها حكم الإرادة المتوافرة لدى « المدرك التام الإدراك » ، فان سلمنا بذلك كلن متعيناً الاعتصاف لهذه الإرادة بكل قيمتها ، ومن ذلك صلاحيتها لان يقوم بها القصد الخاص . وليس ثمة فارق بين القصد العام والقصد الخاص من حيث جوهر كل منهما . (انظر للذكورة آمل عبد الرحيم عثمان ، السكر والمسئولية الجنائية ، مجلة القضاء ، العدد السابع - يونيه ١٩٧٢ ص ٩٩) ، اذ لابد فيها من ارادة معتبرة قانوناً متجهة الى نتيجة إجرامية ، وكل الفارق بينهما أن القصد الخاص يقتضي أن تتجه هذه الإرادة الى واقعة ليست من مباديات الجريمة في حين يقتضي القصد العام بمجرد اتجاهها الى النتيجة الإجرامية،

وهذا الفارق يتعلق بمدى اتجاه الإرادة وكيفيته ولكنه لا يمس جوهر التصدد ، فهو من نوعية واحد .

(راجع هذا الرأي بالتفصيل في : القسم العام من شرح قانون العقوبات للدكتور محمود نجيب حسنى — ١٩٧٧ ص ٥٧٧ و ٥٧٨) .

٨٠١ — عدم إثارة انعدام مسئولية المتهم الجنائية بسبب سكره لأول مرة أمام محكمة النقض .

* إذا كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فاقد الشعور وقت مقارفة الجريمة حتى كان يتعين عليها أن تحقق هذا الدفاع وتفصل فيه موضوعاً وكان الحكم لا يبين منه أن المتهم كان فاقد الشعور بفعل السكر فلا يكون له أن يثير ذلك لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٢٢ سنة ٢٠ في جلسة ١١/١٢/١٩٥٠)

٨٠٢ — الفيضية أو حالة السكر الإضطرابى — حكم السكر عن علم واختيار — م ٦٢ ع والمصدر التاريخى لها — افتراض القانون توافر القصد الجنائى العام منه دون الخاص فيها يقارفه المتهم من جرائم .

* الأصل أن الفيضية المانعة من المسئولية — على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات — هي التي تكون ناشئة عن عواقم مخدرة تناولها الجنائى تهرأ عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها ، وانهوم ذلك أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختلراً وعن علم بحدة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها ، فالقانون في هذه الحالة يجري عليه حكم المدرك التام الإدراك ، مما يبنى عليه توافر القصد الجنائى لديه ، إلا أنه لما كانت هناك بعض الجرائم يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائى خاص لدى المتهم ، فإنه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وافتراضات قانونية ، بل يجب التحقق من قيامه من الأدلة المستندة من حقيقة الواقع ، وهذا ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في تفسيرها للمادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وهو المعول عليه في القانون الهندي الذي أخذت عنه المادة المذكورة .

(طعن رقم ٦٢٦ سنة ٢٩ في جلسة ٢٠/١/١٩٥٩ م ١٠ م ٢٤٢)

٨٠٣ - شروط الغيبوبة الماتعة من المسؤولية ؟

* الاصل ان الغيبوبة الماتعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات على التى تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجانى قهرا عنه او على غير علم منه بحقيقة امرها بحيث تفقده الشعور والاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل .

(طعن رقم ٣٠٦ سنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٢٥)

٨٠٤ - تناول المواد المخدرة او المسكرة اختيارا او عن علم بحقيقة امرها - لا يؤثر فى توافر القصد الجنائى العام .

* يجرى القانون حكم المدرك التام الادراك على من يتناول مادة مخدرة او مسكرة مختارا او عن علم بحقيقة امرها ، مما يبنى عايد توافر القصد الجنائى لديه فى الجرائم ذات القصد العام ومن ثم فانه يكون مسئولا عن الجرائم التى تقع منه وهو تحت تأثيرها .

(طعن رقم ١٧٧٢ سنة ٣٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٤)

٨٠٥ - الغيبوبة الماتعة من المسؤولية - ماهيتها ؟

* ان الاصل - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان الغيبوبة الماتعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هى التى تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجانى قهرا عنه او على غير علم منه بحقيقة امرها .

(طعن رقم ١٧٧٢ سنة ٣٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٤)

الفصل الثاني

الاسباب العينية التي تعدم المسؤولية

الفرع الاول - استعمال حق مقرر بمقتضى القانون

٨٠٦ - التاديب المباح شرعا للوالد لا يجوز ان يتعدى الضرب البسيط الذى لا يترك اثرا ولا ينشأ عنه مرض .

* التاديب المباح شرعا لا يجوز ان يتعدى الضرب البسيط الذى لا يحدث كسرا أو جرحا ولا يترك اثرا ولا ينشأ عنه مرض . فإذا ربط والد ابنته بحبل ربطا محكما فى عضبيها أحدث عندها غفريسا سببت وفاتها فهذا تعذيب شنيع يقع تحت طائلة المادة ٢٠٠ فقرة أولى ع .
(طعن رقم ١٦٧١ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٦)

٨٠٧ - ضرب الزوج زوجته واحداه بها اثر جروح يخرج عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة .

* ان حق الزوج فى تاديب زوجته مبين بالمادة ٢٠٩ من قانون الاحكام الشرعية فى الاحوال الشخصية التى نصها « يباح للزوج تاديب المرأة تاديبا خفيفا على كل معصية لم يرد فى شأنها حق مقرر . ولا يجوز له أصلا ان يضربها ضربا فاحشا ولو بحق » وقد قالوا: ان حد الضرب الفاحش الذى تشير اليه المادة هو الذى يؤثر فى الجسم ويغير لون الجلد فإذا ضرب زوج زوجته فاحدث بها سحجينة فى ظاهر الخنصر وسحجا آخر فى الصدر فهذا القدر كلف لاعتبار ما تح منه خارجا عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوحيا للمعقب عملا بالمادة ٢٠٦ عقوبات .

(طعن رقم ١٧٨ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/١٨)

٨٠٨ - تجاوز الوالد حدود التاديب المباح وجب عقابه بجريمة الضرب العمد

* ان انتفاء المسؤولية الجنائية عن الوالد الذى يضرب ابنه فى

الحدود المعقولة تأديبا له لا يرجع الى انتفاء القصد الجنائي عنده لسلامة نية وابتنائه الخير لابنه ، بل يرجع الى الإباحة القانونية المنصوص عنها في المادة ٦١ ع (٥٥ من قانون العقوبات القديم) التي تقضى بأن حكم القانون لا يسرى على كل فعل يرتكب بسلامة نية عملا بحق مقرر قانونا . ولذلك فإذا تجاوزوا الوالد حدود التأديب المباح حق عليه العقاب المقرر لجريمة الضرب العفوا .

(طعن رقم ١٥ لسنة ٨ في جلسة ١٩٢٨/٣/٢٨)

٨٠٩ - حدود تأديب المدرس للطلاب .

* ان المادة ٣٧ من المرسوم يقانون الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣١ باعتبار اللائحة الداخلية للمعاهد الدينية قد نصت على منع التأديب الجسماني منعا باتا . فلا يصح إذن التمسك بأحكام الشريعة في صدد وسائل التأديب . ومع ذلك فإنه إذا صح للمدرس بتلك المعاهد (مدرس بالأزهر) أن يؤدب أحد الطلبة جسمانيا فإن هذا ليس بمعناه أنه لا يعاقب اذا هو تخطى في ذلك الحدود المقبولة مطلقا .

(طعن رقم ١١١ سنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/١/٥)

٨١٠ - وضع المتهم قيда حديدا في رجله ابنته عند غيابه ملاحظا في ذلك الا يمنحها عن الحركة بداخل المنزل والا يؤلم بدنها لا تجاوزا فيه لحدود حق التأديب المخول له قانونا .

* اذا كان الولي قد رأى في سبيل حمل ابنته القاصرة على اطاعة اوامره التي لا يبنى من ورائها الا تهذيب اخلاقها وتقويم سلوكها ان يضع في رجلها قيدا حديدا عند غيابه عن المنزل ، ملاحظا في ذلك الا يمنحها عن الحركة بداخل المنزل والا يؤلم بدنها ، فذلك لا يتجاوز فيه لحدود حق التأديب المخول له قانونا .

(طعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٢/١/٤)

٨١١ — احتفاظ المبلغ بجسم الجريمة الذى يحظر القانون حيازته أو احرازه لتقديمه الى السلطة — استعمال الحق لا عقاب م ٦٠ ع .

* يقتضى التبليغ عن الجرائم فى بعض صور الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه الى السلطة العامة وقد يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو احرازه الا أن الاحتفاظ به فى هذه الحالة مهما طال امده لا يغير طبيعته ما دام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وأن كان فى ظاهره يتسم بطابع الجريمة وذلك عملا بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٨٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٧ من ٨ ص ٢٢٨)

٨١٢ — اباحة عمل الطبيب والصيدلى مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للاصول العلمية المقررة .

* اباحة عمل الطبيب أو الصيدلى مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للاصول العلمية المقررة ، فإذا فرط أحدهما فى اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تممه الفصل ونتيجته ، أو تقصيره وعدم تحرزه فى أداء عمله .

(طعن رقم ١٣٢٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/١/١٩٥٩ من ١٠ ص ٨٢)

٨١٣ — استعمال الحق سبب من اسباب اباحة الجرائم .
م ٦٠ ع — شرط ذلك أن يكون استعمال الحق بمقتضى قانون وبحسن نية — أداء الواجب هو من صور استعمال الحق — مثا .

* توتيع الحجز على زراعة قمح المتهم يفرض عليه واجب احترام هذا الحجز والحفاظة على المحجوز وعدم التصرف فيه على أى وجه ، وهو فى أدائه لهذا الواجب انما يستعمل حقا مقرر له بمقتضى القانون ، فإن أنطوى هذا الاستعمال على ارتكاب فعل يحرمه القانون ارتفعت عنه صفة التجريم عملا بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات ، هذا الا اذا ثبت سوء نيته — كما اذا كان الحجز الموقع على القمح قد اصطنع اصطناعا — فانه فى هذه الحالة لا يتمتع بالاباحة المقررة فى القانون —

ماذا كان مفاد ما اورده الحكم ان القمح المحجوز عليه والذي ورده ناظر زراعة المتهم الى بنك التسليف هو بقية القمح الناتج من التقاوى المنتقاة التي حصل عليها المتهم وان ثمة عذرا تهربا حال دون وفائه بالتزامه ، هو توقيع حجز ادارى على محصول هذه التقاوى المنتقاة ، فان هذا الذى اورده الحكم صحيح فى القانون .

(طعن رقم ١٣٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٢/١٣٥٩ س ١٠ ص ٢٠٤)

٨١٤ - حتى نشر الإجراءات القضائية - اقتصره على اجراءات المحاكمة العلنية والى حكم الذى تصدر علنا دون اجراءات التحقيق الابتدائى او الاولى او الادارى - عدم امتداد هذا الحق الى ما يجرى فى الجلسات غير العلنية او الجلسات التى قرر القانون او المحكمة الحد من علنيتهما .

* دل الشارع بما نص عليه فى المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العقوبات ان حصانة النشر مقصورة على الاجراءات القضائية العلنية والاحكام التى تصدر علنا ، وان هذه الحصانة لا تمتد الى ما يجرى فى الجلسات غير العلنية ، ولا الى ما يجرى فى الجلسات التى قرر القانون او المحكمة الحد من علنيتهما ، كما انها مقصورة على اجراءات المحاكمة ، ولا تمتد الى التحقيق الابتدائى ولا الى التحقيقات الاولى او الادارية ، لان هذه كلها ليست علنية اذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات او ما يقال فيها او يتخذ فى شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام واحالة على المحاكمة فاما ينشر ذلك على مسؤوليته ، ويجوز محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من كذب وسب واهانة .

(طعن رقم ١٣٦٣ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/٢/١٣٥٩ س ١٠ ص ٢٤٨)

٨١٥ - تحريم فعل الاسقاط يحول دون اعتباره مرتبطا بحق .

* المادة ٦٠ من قانون العقوبات انما تبيح الانفعال الذى ترتكب عملا بحق قرره القانون بصفة عامة ، وتحريم الشارع للاسقاط يحول دون اعتبار هذا الفعل مرتبطا بحق وانما يجعل منه اذا وقعت جريمة يستحق جانبها العقاب الذى فرضه الشارع لفعلته ، فلا يكون مقبولا ما عرض

التي المتهمة في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن الشريعة الإسلامية
تبيح إجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور وأن المادة ٦٠ من
المعقوبات تبيح ما يبيحه الشريعة .

(طعن رقم ١١٩٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٥٩ م ١٠ م ٩٥٢)

٨١٦ — اباحة إسقاط الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة أشهر
مجرد اجتهد انتقسم حوله رأى الفقهاء .

* اباحت الشريعة الإسلامية إجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره
أربعة شهور ليس أصلاً ثابتاً في أدلتها المتفق عليها ، وإنما هو اجتهد
للفقهاء انتقسم حوله الرأي فيما بينهم .

(طعن رقم ١١٩٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٥٩ م ١٠ م ٩٥٢)

٨١٧ — استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس
القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء
متأخراً .

* أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس
القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء
متأخراً لأن المحكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم
حقه في أن يدلى بما يمن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم
المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى
الصواب .

(طعن رقم ٥٢٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٩ م ٢٠ م ٧٠٦)

٨١٨ - تأديب مدرسة بالتعليم الابتدائي لتلميذها بالضرب -
محظور - المادة ١٨ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٦ - تطاير جزء
من آلة الاعتداء أثناء الضرب - أصابتها عين المجنى عليه بعاهة - وجوب
مساواة المدرسة بالمادة ٢٤٥ عقوبات - مخالفة القرار المطعون فيه لهذا
النظر - وجوب نقضه وإعادة الدعوى الى مستشار الاحالة للسيرة فيها
على اساس ما تقدم .

* ان المادة ١٨ من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن التعليم
الابتدائي - الذي حدثت الواقعة في ظله - تنص على أن (العقوبات
البدنية ممنوعة) ومن ثم فانه لا يحق للمدرسة المطعون ضدها ان تؤيب
احدا بالضرب ، فان فعلت كان فعلها مؤثما وتساءل عن نتائجه . واذ كان
ما تقدم وكانت الواقعة كما حصلها القرار المطعون فيه تخلص في أن
المطعون ضدها تعمدت ضرب أحد التلاميذ فتطاير فتطاير جزء من آلة الاعتداء
وأصاب عين المجنى عليه وتخلفت لديه من هذه الإصابة عاهة مستديمة ، هي
فقد أبصار العين ، فان ركن العمد يكون متوفرا . ذلك أنه من المقرر ان الخطأ
في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي
الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد ، لانه انما قصد الضرب وتعمره ، والعمد
يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه ، لما كان ما تقدم ،
فان الواقعة المسندة الى المطعون ضدها تكون جنائية الضرب الذي تخلفت
عنه عاهة مستديمة الامر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون
العقوبات ، ويكون القرار المطعون فيه اذ خالف هذا النظر متمين النقض
وإعادة القضية الى مستشار الاحالة للسيرة فيها على هذا الأساس .

(ملحق رقم ٢٤١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٠ من ٢١ من ١١٥٧)

٨١٩ - حق التأديب كسبب لإبالة فعل الإيذاء الخفيف .

* من المقرر أن التأديب من مقتضاه إبالة الإيذاء ، ولكن لا يجوز
أن يتعدى الإيذاء الخفيف ، فإذا تجاوز الزوج هذا الحد ، فأحدث أذى
بجسم زوجته ، كان معاقبا عليه قانونا ، حتى ولو كان الأثر السذبي
حدث بجسم الزوجة لم يزد عن سحجات بسيطة . لما كان ذلك ، وكان
الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد اعتدى بالضرب

على زوجته وأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وكان البين من هذا التقرير - المرفق بالمفردات المضمومة - أن المجنى عليها كدمات بالخذل الإيسر فإن هذا كاف لاعتبار ماوقع منه خارجا عن حدود حقنه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجباً للمقابلة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . وإذا خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١١٣٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٥ من ٢٦ من ٦٧٢)

٨٢٠ - مدى حق التأديب المباح - الدفع بحق التأديب - دفع

موضوعي :

* أن ما يدعيه الطاعن من توليه أمر المجنى عليها ، فضلا عن انه لا تقبل اثارته امام هذه المحكمة لما هو ثابت من محضر جلسة المحاكمة من انه لم يسبق له التمسك بهذا الدفاع الموضوعى امام محكمة الموضوع، فانه - بفرض صحته - لا يجديه لما هو مقرر شرعا من أن التأديب المباح لا يجوز أن يتعدى الضرب البسيط الذى لا يحدث كسرا أو جرحا ولا يترك اثرا ولا ينشأ عنه مرض .

(طعن رقم ١٢٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٥/٥/١٩٧٧ من ٢٨ من ٥٦٦)

الفرع الثانى - ارتكاب الموظف عملا تنفيذا لما أمرت به القوانين

٨٢١ - مظهر التثبت والتحرى اللذين يتطلبهما القانون فى الحالة

النصوص عليها فى المادة ٦٣ عقوبات .

* أن مظهر التثبت والتحرى اللذين يتطلبهما القانون فى الحالة المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات هو الا يلجأ الموظف الى استخدام سلاحه ضدا من يشكبه فى أمرهم الا بعد التيقن من أن لشبهته محلا واستنفاد وسائل الإزهاق والتهديد التى قد تعينه على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة الى استعمال سلاحه .

(طعن رقم ٢٤٢٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٢)

٨٢٢ - شروط تطبيق المادة ٦٣ عقوبات .

* أن المادة ٥٨ ع «قديم» تشترط لتبرير الفعل الواقع من الموظف فوق أنه يكون حسن النية وجوب تحريره وتثبته من ضرورة التجاذه الى ما وقع منه ووجوب اعتقاده مشروعية عمله اعتقاداً مبنية على أسباب معقولة . فإذا كان المفهوم مما اثبتته الحكم المطعون فيه أن ما وقع من المتهم كان عن طيش ولم يكن منبهاً عن أسباب معقولة فلا يحق له التمسك بهذه المادة .

(طعن رقم ٨٢٩ سنة ٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٢٥)

٨٢٣ - طاعة الرئيس لا ينبغي بأية حال أن تمتد الى ارتكاب

الجرائم .

* الاصل انه ليس على رؤوس أن يطيع الامر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يطمح هو أن القانون يعاقب عليه ، فان طاعة الرئيس لا ينبغي بأية حال أن تمتد الى ارتكاب الجرائم .

(طعن رقم ٩٣٦ سنة ١٦ ق جلسة ١٣/٥/١٩٢٦)

٨٢٤ - التعيين طبقاً للاوضاع القانونية في وظيفة بديوان الخاصة

الملكية السابق - تنظيمه على غرار المصالح الاميرية وتطبيق نفس الانظمة واللوائح التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميها - حقهم في الافادة من الاعفاء الوارد في م ٦٣ ع .

* متى كان المتهم قد عين طبقاً للاوضاع القانونية في وظيفة بديوان الخاصة الملكية السابق الذي نظم على غرار المصالح الاميرية وطبق على موظفيها ومستخدميها نفس الانظمة واللوائح التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميها سواء بسواء ، فإنه يكون في هذا القدر من الكفالية ما يخوله الحق في الافادة من الاعفاء الوارد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٩٥٠ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٥٦ س ٧ من ١٣٣١)

٨٢٥ — شرط الإعفاء الوارد فى م ٦٣ ع — قيام الموظف بالفعل بحسن نية بعد التثبت والتحرى واعتقاده لأسباب معقولة مشروعية هذا الفعل .

* أورد الشارع المادة ٦٣ من قانون العقوبات ليجعل فى حكمها حصانة للموظفين العموميين حتى لا يتخرجوا فى أداء واجباتهم و يتردجوا فى مباشرتهم لهذه الواجبات خشية الوقوع فى المسؤولية الجنائية وقد جعل الشارع أساسه لمنع تلك المسؤولية أن يكون الموظف فيما قام به حسن النية ومن أنه قام أيضا بما ينبئ من وسائل التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذى قام به وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة ومن ثم فإذا كان المتهم يعمل فى ظروف تجعله يعتقد أنه وهو يقوم بخدمة الملك السابق فى الوظيفة المخصصة له إنما كان يباشر عملا له صبغته الرسمية وأرتكب فعلا ينهى عنه القانون تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيسه الذى تجب عليه طاعته فإنه لا يكون مسئولًا على أى الأحوال .

(ملن رقم ١٠٩٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٥ س ٧ ص ١٢٢١)

٨٢٦ — مناط تطبيق م ١/٦٣ ع صدور أمر من رئيس تجب طاعته — لا يغنى عن ذلك اعتقاد الموظف صدور الأمر .

* أن المادة ٦٣ من قانون العقوبات فى فقرتها الأولى لا تنطبق إلا إذا ثبت صدور أمر من رئيس وجبت طاعته — ولا يغنى اعتقاد الموظف بصور الأمر عن حقيقة صدور أمره . والتثبت من صدور الأمر لا يغنى عنه لتوافر حسن النية ..

(ملن رقم ١٤١٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ س ٨ ص ٧٦)

٨٢٧ — لا يقل ادعاء المتهم عدم مسئوليته عن ارتكاب جريمة اختلاس أموال إمبرية تنفيذا لرغبة رئيسه — فعل الاختلاس عمل غير مشروع ونية الإجرام فيه واضحة .

* ما يقوله الطاعن خلافا بعدم مسئوليته عن جريمة اختلاس أموال

أمرية طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات لأنه انصاع لرغبة رئيسه المتهم الأول . هذا القول مردود بأن فعل الاختلاس الذي أسند إليه ودانته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الإجرام فيه واضحة بما لا يشفع للطاعن فيما يدعيه من عدم مسؤوليته — بل أن اقدامه على ارتكاب هذا الفعل يجعله أسوأ بالمتهم الأول في الجريمة ، فضلا عن ذلك فالذى يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن القاء الجنى عليه بعض التراب نحو المعتدين على والده لا يعد اعتداء يبرر الدفاع .

(طعن رقم ١٥٢٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦٥٨/٢/١٧ س ٩ ص ٢٨٩)

٨٢٨ — مسؤولية جنائية — طاعة الرئيس .

* من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال الى ارتكاب الجرائم ، وأنه ليس على مرسوم أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه .

(طعن رقم ٣٦٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ص ٦٢٨)

٨٢٩ — طاعة الرؤس لرئيسه لا تكون فى أمر من الامور التى يحرمها القانون .

* من المقرر أن طاعة الرؤس لرئيسه لا تكون فى أمر من الامور التى يحرمها القانون . وقد جعل القانون أساسا فى المادة ٦٣ من قانون العقوبات لنزع مسؤولية الموظف الجنائية — أن يكون فيها قام به حسن الذمة ، وأنه قام أيضا بما ينبغى له من وسائل الثبوت والتحرى وأنه كان معتد مشروعية الفعل الذى قام به اطاعة لأمر رئيسه وأن اعتداده كان مبنيا على أسباب معقولة .

(طعن رقم ٢٠٤٠ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ س ١٥ ص ٣١٤)

٨٣٠ — إباحة فعل الطبيب — أساسه .

* الأصل أن أى مساس بجسم الجنى عليه يحرمه قانون العقوبات وقانون مزاوله مهنة الطب . وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب

حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد والاضاع التى نظمتهما القوانين واللوائح ، وهذه الاجازة هى اساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا ..

(طعن رقم ١٩٢٧ سنة ٣٧ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٥٥)

٨٢١ - احكام المادة ٦٣ عقوبات - لا يستفيد منها الا الموظف والمستخدم العام - عدم سريان احكامها على موظفى وعمال الشركات التابعة للمؤسسات القطن .

* الاحكام التى تتضمنها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام : ومن ثم لا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وان كانت العلاقة بينه وبين من اصدر الامر تفرض عليه طاعته ، وأذ كان ذلك وكان الواضح من سياق نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتاميم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة فى الجمهورية العربية المتحدة واخضاعها لاشراف المؤسسة المصرية العامة للقطن وما دل عليه قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن اعادة تنظيم الشركات التابعة للمؤسسات المصرية العامة للقطن وما تلاها من قرارات جمهورية ، ان الشارع احتفظ لهذه الشركات بشكلها القانونى واستمرارها فى مزاوله نشاطها ، مما مؤداه عدم اعتبار موظفى وعمال هذه الشركات من الموظفين والمستخدمين العامين فى حكم المادة ١/٦٣ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٩٢٧ سنة ٣٨ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٠٨٧)

٨٢٢ - القول بارتكاب الجرم اتصياغا لرغبة الرؤساء - غير - جائز - وجوب مسائلة المرموس .

* لا يسوغ من التهم القول بامضطاراه الى ارتكاب الجرم اتصياغا لرغبة رؤسائه فى العمل حتى يتسفروا على ما ارتكبه ما دام ان افعال الاختلاس والتزوير والاستعمال التى اتاها من قبل عمدا واتجهت اليها ارائته واستمر موقفا فى ارتكابها وانتهت المحكة الى ادانته بها - هى

اعمال غير مشروعة ونية الاجرام فيها واضحة مما لا يشفع للمتهم ما يدعيه من عدم مسئوليته .

(طعن رقم ١٩١٣ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ من ٢٠ ص ٢٤)

٨٣٢ — عدم امتداد طاعة الرئيس لمروعسه الى ارتكاب الجرائم —
الدفع القانوني الظاهر البطلان — لا يستاهل ردا .

* من المقرر ان طاعة الرئيس لا تمتد باى حال الى ارتكاب الجرائم وانه ليس على مروعس ان يطيع الامر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من هذا الشأن لا يعدو ان يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يستاهل من المحكمة ردا .

(طعن رقم ١٩١٣ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ من ٢٠ ص ٢٤)

٨٣٤ — طاعة الرئيس — لا تمتد بحال الى ارتكاب الجرائم .

* من المقرر ان طاعة الرئيس لا تمتد باى حال الى ارتكاب الجرائم وانه ليس على مروعس ان يطيع الامر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو ان القانون يعاقب عليه متى كان فعل الاختلاس واشترك الطاعن فيه الذي اسند اليه ودانته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الاجرام فيه واضحة فلا يشفع للطاعن ما يدعيه من عدم مسئوليته طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٩٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ من ٢٢ ص ٢٨٨)

٨٣٥ — المادة ٦٢ عقوبات — اقتصار احكامها على الموظف العام —
لا يستفيد منها سواء ولو كانت العلاقة بينه وبين مصدر الامر تقضى عليه طاعته .

* الاحكام التي تتضمنها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاضعة

بالموظف العام فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وان كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الأمر تقضى عليه طاعته .

(طعن رقم ١٣٢١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢١ س ٢٤ ص ٧٨)

٨٣٦ - إباحة عمل الطبيب - شرطها مطابقة ما يجريه للأصول العلمية المقررة - التفريط في اتباع هذه الأصول أو مخالفتها يوفر المسؤولية الجنائية .

* من المقرر أن إباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة فإذا فرط في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمد الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في إدارته عمله .

(طعن رقم ١٥٦٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ص ١٨٠)

٨٣٧ - مسؤولية جنائية - موانع المسؤولية - أسباب الإباحة - شرط تطبيقها .

* أن المادة ٦٣ من قانون العقوبات إذ نصت بأنه لا جريمة إذا وقع الفعل من الموظف تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه متى حسنت نيته قد أوجب عليه - فوق ذلك - أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد شروعيته اعتقاداً مبنياً على أسباب معقولة .

(طعن رقم ٦١٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ س ٢٨ ص ١٤)

٨٣٨ - مسؤولية - تنفيذ أمر الرئيس - شرط الإباحة .

* الأحكام التي تضمنتها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام ، ومن ثم فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - حتى وإن كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الأمر تقضى عليه الطاعة كما أنه ليس لرؤوس أن يطيع الأمر الصادر من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه .

(طعن رقم ٧٤٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٢ س ٣٠ ص ٨٢١)

الفصل الثالث

الدفاع الشرعي

الفرع الأول - شروط الدفاع الشرعي

٨٣٩ - وجوب اعتقاد المتهم على الأقل وجود خطر على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله وأن يكون لهذا الاعتقاد بسبب معقول .

* يشترط لقيام حق الدفاع الشرعي أن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله وأن يكون لهذا الاعتقاد بسبب معقول .

(طعن رقم ٢٤٢٠ سنة ٢ ق جلسة ١٠/١/١٩٣٢)

٨٤٠ - وجوب كون الاعتداء حالا أو على وشك الحلول .

* يشترط قانونا لتبرير الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء حالا أو على وشك الحصول . فلا دفاع بعد زوال الاعتداء .. فتمت أثبتت المحكمة في حكمها أن المتهم إنما ارتكب جريمة بعد انقطاع الاعتداء على رجالة فلا يكون إذن في حالة دفاع شرعي عن غيره .. ولا يلتفت لقوله أن الواقعة كلها حصلت في وقت واحد لتعلق هذا بالموضوع الذي تملك المحكمة وحدها حق تقديره بدون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض :

(طعن رقم ١٦٢٨ سنة ٣ ق جلسة ١٥/٥/١٩٣٣)

٨٤١ - لا دفاع بعد زوال الاعتداء .

* أن الدفاع الشرعي لم يشرع للخصاص والانتقام وإنما شرع لمنع التعدي من ارتكابه . فالتعدي فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم كان يغازل فتاة فاستجارت بالمجنى عليه فعنف المتهم على مسلكه معها وضربه بعضها ، فاستل المتهم بعد ذلك مدية وطعن المجنى عليه بها ، فليس في ذلك ما يثبت أن المتهم كان في حالة دفاع عن النفس

٤٠٣

بل فيه ما يفيد أن ما وقع منه ، بعد أن كان المجنى عليه قد كف عن ضربه ولم يعد ثم محل للخوف منه ، إنما كان انتقاما .

(ظن رقم ١١٥ سنة ٢ في جلسة ١٢/٢٦/١٩٢٨)

٨٤٢ — وجوب كون فعل الضرب لرد الاعتداء لا مقصودا لذاته .

* إذا كانت ظروف الواقعة كما اثبتتها المحكمة في حكمها تدل على أن المتهمين قد تعدى كل منهما على الآخر وهدده بالقتل ثم نفذ كل في غريبه فان مسارعة أحدهما الى التنفيذ وسبقه فيه لا تجعل الآخر في حالة دفاع شرعي عن نفسه .

(ظن رقم ١٦٥٦ سنة ٩ في جلسة ١١/٢٧/١٩٢٩)

٨٤٣ — الأحوال التي تصح المداخلة عنها باستعمال القوة .

* أن القانون يشترط في الفقرة الأولى من المادة ٢٤٦ عقوبات لإباحة استعمال القوة دفاعا عن النفس أن يكون استعمالها لازما لدفع كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم منصوصا عليها في قانون العقوبات . ويشترط في الفقرة الثانية لإباحة استعمال القوة دفاعا عن المال أن يكون استعمالها لازما لرد كبل . فمسل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب : الثاني (الحريق عمدا) والثامن (السرقة والاغتصاب) والثالث عشر (التخريب والتعيب والافتلات) والرابع عشر (انتهاك حرمة ملك الغير) من الكتاب الثاني ، وكذلك في المادة ٣٨٧ فقرة أولى (الدخول في أرض مهيأة للزراعة) وفي المادة ٣٨٩ فقرة أولى وثلاثة (ابتلاع المتغولات ورعى المواشي بأرض الغير) من قانون العقوبات . فإذا كان كل ما وقع من المجنى عليه هوأنه حاول حل بقرة المتهم من الساقية ليتمكن من إدارتها لرى أطباشه فان اعتداء المتهم عليه لرده عن ذلك لا يعتبر دفاعا شرعيا عن حقه في إدارة الساقية لأنها لرى أرضه لان هذا الحق ليس بما تصح المداخلة عنه باستعمال القوة .

(ظن رقم ١٦٥٥ سنة ٨ في جلسة ١١/٢٧/١٩٢٩)

٨٤٤ — عدم اشتراط حصول اعتداء بالفعل على النفس أو المال لقيام حالة الدفاع الشرعى .

* لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى . وأذن فنقول الحكم أن المجنى عليه لم ينفذ أى عمل من أعمال الاعتداء على النفس أو المال لا يصلح رداً لنفى ما يتمسك به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى .

(طعن رقم ٢٠ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٢٠/٢/١١)

٨٤٥ — تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع يجب أن يكون مبنياً على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه .

* يجب فى الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبنياً على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه . فإذا كانت المحكمة حين نفت قيام حق الدفاع الشرعى لم تجعل أساس ذلك تقديرها فى لفعل الاعتداء الذى يدعى المتهم وقوعه وقوعه عليه ، دون نظر إلى تقديره هو فى هذا الظرف : بل قالت أنه مادام القانون لا يبيح القتل العمد إلا إذا كان التخوف من حدوث الموت أو جراح بالغة مبنياً على أسباب معقولة فهى تملك أن تراقب تقدير المتهم لترى ما إذا كان مقبولا وتسوغه البداهة بالنظر إلى ظروف الحادث وعناصره المختلفة ، وأنها لا تجد فى ظروف الحادث ما يدل على أن المعتدى كان ينوى متبعة الاعتداء ، وأن رداً الاعتداء — وهو تافه فى ذاته إذ هو لم يزد على ضرب المتهم بعضاً علم ، كزاعمة — باطلاق النار فى مقتل لا يكون دفاعاً عادياً وإنما يكون مقابلة للاعتداء باعتداء أشد ، فإن هذا الذى قالت لا يأخذ عليها فيه .

(طعن رقم ١٣٤٨ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٢٠/١٠/٨)

٨٤٦ — تقدير فعل الاعتداء يكون اعتبارياً بالنسبة للشخص الذى نوجىء بفعل الاعتداء فى ظروفه الحرجة وملايساته الحقيقية .

* يكفي فى الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى

استوجب عنده الدفاع مبنياً على أسباب جائرة ومقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه من الأفعال التي رأى هو — وقت العدولان الذي صدره — أنها هي اللازمة لردّه . فإذا جاء تقدير المحكمة مخالفاً لتقديره هو فإن ذلك لا يسوغ العقاب . إذ التقدير هنا لا يتصور أبداً إلا أن يكون اعتبارياً بالنسبة للشخص الذي فوجيء بفعل الاعتداء في ظروفه الحرجة وملابساته الدقيقة التي كان هو وحده دون غيره المحيوط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير على الفور في كيفية الخروج من مأزقها بما لا يصحح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المطمئن الذي كان يستحيل عليه وقتئذ وهو في حالته التي كان فيها .»

(طعن رقم ٢٨٦ سنة ١٩٨١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١١)

٨٤٧ — تقرير حق الدفاع الشرعي عن المال لرد كل فعل يمس بجرمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير .

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم بغناها أن المجنى عليه في جنائية ضرب نشأ عنه عاهرة دخل عنوة أرض المتهم وترك ماثبته ترعى الزرع القائم فيها وأن المتهم لم يضربه إلا لردّه عن ماله حين ناجاه على هذه الحال فهذه الواقعة يكون فيها المتهم في حالة دفاع شرعي إذ أن القانون صريح (المادة ١٤٦ ع) في تقرير حق الدفاع الشرعي عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير أو يكون مخالفة لما نص عليه في المادتين ١/١٨٧ و ١/٣٨٩ و ٣ .

(طعن رقم ٦٨٤ سنة ١٩٨١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١١)

٨٤٨ — إمكان الركون الى الاحتفاء برجال السلطة العامة يقتضى أن يكون هناك لدى المتهم من الوقت ما يكفي لاتخاذ هذا الإجراء .

* أن القانون وإن كان قد نص على أنه لا وجود لحق الدفاع الشرعي متى كان في الامكان الركون الى الاحتفاء برجال السلطة إلا أن ذلك يقتضى أن يكون هناك لدى المتهم من الوقت ما يكفي لاتخاذ هذا الإجراء حتى لا يكون من مقتضى المطالبة به تمطيل تلحق المقرر في

القانون ملءات جميع احوال الدفاع الشرعى غن المال يتصور لنها كلها
امكان ترك المعتدى ينفذ عدوانه حتى يستعان عليه برجال الحكومة .

(طعن رقم ٦٨٤ سنة ١٣٤٣ ق جلسة ١٣٤٣/٢/٢)

٨٤٩ - وجوب كون الاعتداء حالا او على وشك الطول .

* يشترط فى الدفاع الشرعى ان يكون الاعتداء الذى يرمى المتهم
الى دفعه حالا او وشيك الوقوع فاذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يبقى
لهذا الحق وجود ، وتحديد ذلك يختلف باختلاف الجرائم وظروف ارتكابها
ففى الحريق العمد تنتهى حالة الدفاع الشرعى بانتهاء الجانى من وضع
النار فعلا فى المال المراد احراقه . واذا كانت الواقعة الثابتة
بالحكم هى ان المجنى عليه وضع النار فى قش القصب الملاصق للمنزل
المتهم ثم اتصلت النار بهذا المنزل وأن المتهم لم ير المجنى عليه الا وهو
يفر بعد ان وضع النار الى جهة زراعة القصب المملوكة له ، فادلىق
عليه عيارا ناريا اودى بحياته واستخلصت المحكمة من ذلك ان المتهم اذ
قتل المجنى عليه لم يكن فى حالة دفاع شرعى فهذا منها سائغ وليس
فيه مخالفة للقانون .

(طعن رقم ٥٢٥ سنة ١٣٤١ ق جلسة ١٣٤١/٢/٢)

٨٥٠ - انتهاء حالة الدفاع الشرعى فى الحريق بانتهاء الجانى من وضع النار فعلا فى المال المراد احراقه .

* يشترط فى الدفاع الشرعى ان يكون الاعتداء الذى يرمى المتهم
الى دفعه حالا او وشيك الوقوع . فاذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يبقى
لهذا الحق وجود . وتحديد ذلك يختلف باختلاف الجرائم وظروف ارتكابها
ففى الحريق العمد تنتهى حالة الدفاع الشرعى بانتهاء الجانى من وضع
النار فعلا فى المال المراد احراقه . واذا كانت الواقعة الثابتة
بالحكم هى ان المجنى عليه وضع النار فى قش القصب الملاصق للمنزل
المتهم ثم اتصلت النار بهذا المنزل وأن المتهم لم ير المجنى عليه وهو يفر

بعد أن وضع النار الى جهة زراعة القصب الملوكة له فاطلق عليه عيارا ناريًا اودى بحياته واستغلضت المحكمة من ذلك ان التهم اذ تقس المجنى عليه لم يكن في حالة دفاع شرعى فهذا مقها نتائج وليس فيه مخالفة للقانون .

(طعن رقم ١٢٥ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٣/٢)

٨٥١ — قصر احوال الدفاع الشرعى عن المال على الجرائم الواردة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ عقوبات .

* ان الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات الا اذا كان ما ارتكبه المجنى عليه مكونا لجريمة من الجرائم المشار اليها فى هذا النص .. وان فاذا كان الفعل المرتكب لا يعتبر جريمة من تلك الجرائم فلا يكون للمتهم ان يتمسك بحق الدفاع الشرعى عن ماله . ولذلك فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المجنى عليه وجد المتهم قد حال بين المال وبين زراعته فقتلها واراد المجنى عليه ان يفتح السد الحائل فضربه المتهم بهراوة غليظة ضربة نشأت عنها عاهة مستتية فهذا التهم لا يكون في حالة دفاع شرعى عن المال تبيح له استعمال القوة اللازمة لرد ما وقع من عدوان ..

(طعن رقم ٤٢٨ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٣/١٠)

٨٥٢ — قصر احوال الدفاع الشرعى عن المال على الجرائم الواردة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ عقوبات .

* ان حق الدفاع الشرعى عن المال لا يبيح كما هو مقتضى المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات فقرة ثنية — استعمال القوة الا لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها على سبيل الحصر فى الابواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر وفى المادتين ٣٨٧/١ و ٣٨٩/١ و ٣ من قانون العقوبات . ومن ثم فكل فعل لا يدخل فى عداد هذه الجرائم لا يجوز دفعه بالقوة ، فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى

ان المجنى عليها في اليوم السابق للواقعة بعد أن اتقيا سدا لمنع الفرق من أرضهما حضر المتهم في يوم الواقعة لهنم السد كي يتفادى هو الآخر فرق أرضه فحضر المجنى عليها لمنعها فاطلق عليها سلاحا ناريا متصدا قتلها ، فان هذا المتهم يكون معتدبا لان اطلاقه النار لم يكن لدفع فعل من الاعمال التي تبيح الدفاع الشرعى .

(طعن رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٤١ ق جلسة ١٣٤١/٤/٢٨)

٨٥٢ — تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عليه الدفاع يجب ان يكون مبنيا على ايجاب مقبولة من شأنها ان تبرر ما وقع منه .

* لا يشترط في القانون لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع اعتداء على النفس او المال بالفعل ، بل يكفي أن يكون قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الاعتداء . وتقدير المدافع أن الفعل يستوجب الدفاع يكفي فيه أن يكون مبنيا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر فلك . ومبادئ العبرة في التقدير بما يراه المدافع في ظروفه التي يكون فيها ، فان رأى المحكمة وهي تصدر الحكم في الدعوى يجب الا يحسب نه حساب في ذلك . وانن نقول الحكم بأن المتهم لم يصيب لا هو ولا احد من الاهالى بأية اصابة ، وان قصد المسلح المجنى عليهم من اطلاق العيار وتصويب البندقية اليه مجرد التهديد — هذا القول ، على اطلاقه ، لا يصح سببا لنفي ما تمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى . اذ هو لو كان اعتقد في الظروف التي كان فيها أن العيار الذي اطلق كان مقصودا به اصابته او اصابة أحد من كانوا معه بمحل الواقعة لكان اعتقاده له ما يبرره ولكن ذلك كافيا في تبرير الفعل الذي وقع منه .

(طعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ١٩٤١ ق جلسة ١٣٤٢/١٢/٢٨)

٨٥٤ — اطلاق خفر مقنوقين حين اعتقد ان المتجهرين من فريق المجنى عليهم كانوا متفجرين للاعتداء على الفريق الآخر قاصدا تفريقهم وكان اعتقاده مبنيا على أسباب معقولة فان فعلته لا تكون مستوجبة العقاب .

* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم تنبئ أن المتهم (وهو خفر) لم

يطلق المختونين الثلثين الا حين اعتقد ان المتجهرين من فريق المجنى عليهم كانوا متحيزين للاعتداء على الفريق الآخر ، والا قاصدا تفريقهم والحيولة بينهم وبين تنفيذ مقصدهم . وكان اعتقاده مبنيا على اسباب معقولة ، ولم يكن قد خالف واجبات وظيفته او تجاوزا فيما وقع منه الحدود التي يقتضيها الموقف فان فعلته لا تكون مستوجبة للعقاب . ولا يفر من هذا النظر ما قد يقال من انه اساء التقدير بعدم استطلاعهم رأى العمدة وشيخ الخبراء فى اطلاق المياريين ، اذ هو من حقه ، حتى باعتباره من الافراد ان يدفع خطر كل اعتداء يكون على وشك الوقوع بكل ما من شأنه ان يحول دون وقوعه ثم هو من واجبه بصفة كونه خفيا مكلفا بالعمل على صيانة الامن ، ان يعمل على منع الجرائم فى الحدود المرسومة لذلك .

(ملحق رقم ٦٧١ سنة ١٣ قى جلسة ١٩٢٣/٤/٥)

٨٥٥ - وجوب كون فعل الضرب لرد الاعتداء لا مقصودا لذاته .

✽ اذا كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة هي انه عني اثر النزاع الذي حصل بين المتهم ونخصه انتوى كل منهما الاعتداء على الآخر ، وبعد ذلك اتفد مقصده بضرب غريمه ، فان كلا منهما يكون فى هذه الحالة معتديا اذ كلاهما حين اوقع فعل الضرب كان قاصدا الضرب لذاته لا ليرد به ضربه موجها اليه ، فكلاهما معاتب على فعلته بلا تفريق بين من بدا منهما بالعدوان ومن لم يبدأ اذ أن حق الدفاع الشرعى يكون منتفيا .

(ملحق رقم ٩٢٣ سنة ١٣ قى جلسة ١٩٢٣/٤/١٢)

٨٥٦ - قيام حالة الدفاع الشرعى تقتضى وقوع فعل ايجابى يخشى

منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى .

✽ يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون قد وقع فعل ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى .

وافرن فإذا كان الثابت بالحكم ان المتهم قد يادر الى إطلاق النار على الجنى عليه اذ رآه بين الاشجار ، دون ان يكون قد صدر منه أو من غيره اى فعل مستوجب للدفاع ، فلا يصح القول بأن هذا المتهم كان وقتئذ فى حالة دفاع شرعى عن النفس أو المال . ومع انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعى لا يصح اعتبار المتهم متجاوزا حق الدفاع اذ لا يصح القول بتجاوز الحق الا مع قيام الحق .

(لخص رقم ١٣٧٠ سنة ١٣ فى جلسة ١٨/١٠/١٩٤٢)

٨٥٧ - لا دفاع بعد زوال الاعتداء .

* انه يشترط فى الدفاع الشرعى ان يكون الاعتداء الذى يرمى المتهم الى دفعه حالا أو وشيك الوجود . فإذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يكون لهذا الحق وجود ، لان الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وانما شرع لمنع المعتدى من ايقاع فعل التعدى . فإذا كان الثابت بالحكم ان المتهم انهال على الجنى عليه ضربا بالبلطة حتى مات ، وذلك بعد ان كان قد سقط على الارض على اثر ضربة بالعصا من المتهم الثانى ، وأنه تبادى فى الاعتداء عليه بغير مبرر رغم محاولة أخيه منعه عنه ، فان المتهم اذ اقدم على قتل للجنى عليه بعد ان زال كل خطر من جانبه ولم يعد ثمة محل للتخوف منه ، لا يكون فى حالة دفاع شرعى وليس فى تبرئة المتهم الثانى (أخيه) على اعتبار أنه كان فى حالة دفاع شرعى مع نفى هذه الحالة عنه هو اى تناقض ، مادام الثابت ان هذا المتهم الثانى لم يضرب الجنى عليه الا عندما فاجأه فى منزله يسرق ولما تكن قد عطلت قوة مقاومته على خلافا ما فعل أخوه .

(لخص رقم ١٥٠٠ سنة ١٣ فى جلسة ٢٥/١٠/١٩٤٢)

٨٥٨ - قيام حالة الدفاع ولو كان الاعتداء وهيبا متى كانت الظروف والالاسات تلقى فى روع المدافع ان هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجها اليه .

* ان القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون الاعتداء حقيقيا بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء

وهي ، أى لا أصل له فى الواقع وحقيقة الامر متى كانت الظروف والملايسات تلقى فى روع المدافع أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجها اليه .

(طعن رقم ٤٠ سنة ١٥ ، قى جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥)

٨٥٩ - وجوب استخدام القوة بالقدر اللازم لرد الاعتداء .

* لا يشترط بصفة مطلقة فى الدفاع الشرعى أن تكون الوسيلة التى يسلكها المدافع لرد الاعتداء عنه قد استخدمت بالقدر اللازم . فان النظر الى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه ، وعلى أساس كون ما وقع من سلكها مبررا تبريرا تاما او جزئيا ، فإذا كان ما وقع منه مبررا تبريرا تاما فقد حقت برأئته ، وإلا فإنه يعد متجاوزا حدود حقه فى الدفاع ، ويعامل على هذا الأساس فيعاقب بعقوبة مخففة باعتباره معذورا .

(طعن رقم ٤٠ سنة ١٥ ، قى جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥)

٨٦٠ - لا دفاع بعد زوال الاعتداء .

* ان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لدفع العدوان . فمتى كانت الواقعة ، كما هى ثابتة بالحكم ، أن المتهم على اثر أن اعتدى عليه الجنى عليه بالفاس قد تمكن من انتزاعها منه فصار أعزل لا يستطيع متابعة اعتدائه ، ثم ضربه هو بالفاس ، فان هذا منه يعد اعتداء معاقبا عليه ، ولا يصح فى القانون عده دفاعا .

(طعن رقم ١٢٢٨ سنة ١٥ ، قى جلسة ١٩٤٥/٦/١١)

٨٦١ - أمكن الركون الى الإحتباء برجال السلطة العامة يقتضى

أن يكون هناك لدى المتهم من الوقت ما يكفى لاتخاذ هذا الاجراء .

* إن تحريم حق الدفاع عن المال عند إمكان الرجوع الى السلطة

العامة للاستعانة بها في المحافظة عليه محله أن يكون هناك من ظروف الزمان وغيره ما يسمح بالرجوع الى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل . والقول بغير ذلك مؤد الى تعطيل النص القانوني الصريح الذي يخول حق الدفاع لرد أعمال التعدي تعميلا تاما .

(طعن رقم ٨٦٢ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/٥/٢٧)

٨٦٢ — حق الدفاع مباح قانونا عن نفس الانسان أو عن نفس غيره اطلاقا .

* اذا كان المتهم قد تمسك بأنه حين اوقع فعل الضرب بالمجنى عليه انما كان في حالة من حالات الدفاع الشرعي عن النفس فان رد المحكمة عليه بقولها أن المجنى عليه لم يكن يقصده هو بفعل الضرب الذي كان ينوي اقامه بل كان يقصد اخاه ، لا يكون سديدا ، لان حق الدفاع مباح قانونا عن نفس الانسان أو عن نفس غيره اطلاقا ..

(طعن رقم ١٥٠٦ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٠/١)

٨٦٢ — وجوب اعتقاد المتهم على الأقل وجود خطر على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب معقول .

* أن الشارع اذ نص في المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على تبرير القتل لدفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة ، فقد دل بذلك على أنه لا يلزم في الفعل المتخوف منه المسوغ للدفاع الشرعي بصفة عامة أن يكون خطره حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنيا على أسباب معقولة ، وأن المحاكم الذي يشترط في العمل المسوغ لحق الدفاع الشرعي أن يكون خطرا في الواقع ولا يكفي بها توهمه المتهم فيه يكون قد أخطأ في تأويل القانون .

(طعن رقم ١٨٨٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٠/٧)

تعليق : ينتهي الحكم محل التعليق الى صحة القول بغياض حالة الدفاع الشرعى ولو كان الاعتداء وهيبا متى كانت الظروف والالابسات تلقى فى روع المدافع أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجها اليه وطالما كان الاعتقاد بقيام الخطر والوهى مستندا الى اسباب معقولة . وينتقد الاستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى هذه النظرة : ذلك ان اسباب الاباحة ذات طبيعة موضوعية ، ويقتضى ذلك أن تتوافر حقيقة حتى تنتج اثرها ، ولا يفنى عن توافرها مجرد توهم ذلك . وإذا قلنا ان اسباب الاباحة يتعين أن تتوافر حقيقة فإن ذلك يعنى أن كل شروطها ينبغى أن تكون مجتمعة . وإذا كان القانون يستلزم الخطر كشرط لقيام الدفاع الشرعى، فمقتضى ذلك أن الخطر ينبغى أن يوجد فعلا ، فإن كان وهيبا فمعنى ذلك أنه لا وجود له الا فى مخيلة المدافع ، فإن ثبت على هذا النحو انتفاؤه فلا محل للقول بقيام الدفاع الشرعى . ولكن هذا الاعتقاد يعنى وجود غلط منسوب على الوقائع التى يقوم الدفاع الشرعى عليها ، وهذا الغلط ينبغى التصدي الجنائى ، وإذا بنى الاعتقاد على اسباب معقولة فهو يبنى الخطأ غير العمدى كذلك فلا يكون محل للمسئولية الجنائية وان كان الفعل فى ذاته غير مشروع ، والحقيقة أن الخطر الوهيب ، لا يعدو غير أن يكون صورة « للغلط فى الاباحة » . (شرح قانون العقوبات — القسم العام — ١٩٧٧ ص ٢٠٣) .

٨٦٤ — عدم جواز التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يمتدى أو يحاول الاعتداء فعلا على المدافع أو غيره .

* الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستقرار عليه ، فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يمتدى أو يحاول الاعتداء فعلا على المدافع أو غيره . فإذا كان المتهم حين تمسك بحالة الدفاع الشرعى قد قرر هو نفسه أن مجهولا كان يمتدى عليه فاعتدى هو على المجنى عايه دفاعا عن نفسه فهذا القول من جانبه لا يقتضى ردا من الحكم ، لان حكم القانون فى هذه الصورة أنها ليست من الدفاع الشرعى .

(ملحق رقم ٧٥٠ سنة ١٩٨٠ : ق جلسة ١٨/٥/١٩٨٨)

٨٦٥ - امكان الركوب الى الاحتواء برجال السلطة العامة يقتضى
أن يكون هناك لدى المتهم من الوقت ما يكفى لاتخاذ هذا الإجراء .

* اذا كانت المحكمة ، فى سبيل نفيها قيام حالة الدفاع انشعى ،
قد قالت أن فريق المتهم كان فى وسعهم أن يلجأوا الى رجال السلطة
العامة لدفع تعرض فريق المجنى عليه لهم فى المقار الذى تحت يدهم ،
دون أن يكون لقولها هذا من سند يبرره فى الحكم بل جاء هذا القول
منها بسوقا على صورة عامة مطلقة لا تجعل لأصحاب اليد على المقارات
أن يتمتعوا بحقهم الشرعى فى الدافعة عن ماله ، فهذا منها يخالف
القانون الذى نصه أن هذا الحق لا يسقط الا اذا كان من الممكن الركوب
فى الوقت المناسب الى الاحتواء برجال السلطة العامة .

(لطن رقم ٥٧٥ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٢٩/٤/٤)

٨٦٦ - الاعتداء مهما كانت درجته يبرر الدفاع الشرعى .

* ذا كان المحامى عن المتهمين قد تمسك بأنهما كانا فى حالة دفاع
شرعى عن النفس اذ هاجمهما المجنى عليهم فى أرضهما وهم يحملون
عصيا واسلحة ، واستدل على ذلك بأقوال شهود ذكرهم فى التحقيق ،
ومع هذا قضت المحكمة بالإدانة دون أن تقول فى ذلك أكثر من « انها
لا ترى الأخذ بهذا الدفاع لأن الاعتداء الذى وقع عليهما بسيط وكان
فى وسعهما الابتعاد عنه » فتحكمها يكون مميها بما يستوجب نقضه ،
اذ أن الاعتداء مهما كانت درجته يبرر الدفاع الشرعى ، والقول بأن
المتهمين كان فى وسعهما الابتعاد عن الاعتداء الذى بدأ عليهما لم
يعزز بما يبرره لا من ناحية الوقائع ولا من ناحية القانون .

(لطن رقم ٤٨٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٢٩/٤/٤)

٨٦٧ - وجوب اعتقاد المتهم على الاقل وجود خطر على نفسه او
ماله او على نفس غيره او ماله وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب معقول .

* ان الشارع اذ نص فى المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على

إباحة القتل العمد لدفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا الخوف أسباب معقولة ، قد دل بذلك على أنه لا يلزم في الفعل المتخوف منه المسوغ للدفاع الشرعي بصفة عامة أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتماد المتهم بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنيا على أسباب معقولة . ومتى كان الامر كذلك وكان الحكم قد بنى على تقرير أن الجنى عليهما ومن معهما لم يكونوا يقصدون القتل ، وأن سلاحهم كان أضعف من سلاح المتهم ، وأستوجب نوق ذلك ما لم يوجب القانون من البدء بإطلاق الأعيرة النارية في الهواء ثم على الإقدام فانه يكون قد جاء مخالفا للقانون مما يقتضى نقضه .

الطعن رقم ١٨٦٦ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/١/٩

٨٦٨ - عدم اشتراط حصول اعتداء بالفعل على النفس او المال لقيام حالة الدفاع الشرعى .

* أن القانون لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يقع بالفعل اعتداء على النفس أو على المال بل يكفي لقيامها أن يقع فعل يذئ منه حصول هذا الاعتداء . والعبارة في هذا هي بتقدير المدافع في الظروف التى كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبنيا على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرره . فإذا كانت المحكمة قد نفتت قام هذه الحالة بناء على حكمها هي على موقف الجائى نتيجة تفكيرها الهادئ المطمئن فان حكمها يكون معيبا .

الطعن رقم ١٩٢٤ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٦

٨٦٩ - لا دفاع بعد زوال الاعتداء .

* أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل الاعتداء أو من الاستمرار فيه . فإذا كان الثابت أن المتهم إنما حضر بعد انتهاء الاعتداء على والته فوجدوها ملقاة على الأرض فعندئذ لا يكون لحق الدفاع الشرعى وجود .

الطعن رقم ٣٢٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٢٧

٨٧٠ — قيام حالة الدفاع ولو كان الاعتداء وهيبا متى كانت الظروف والملايسات تلقى فى روع المدافع أن هناك اعتداء جديا حقيقيا موجها اليه .

* انه لما كان القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حقيقيا بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهيبا متى كانت الظروف والملايسات تلقى فى روع المدافع أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجها اليه ركن لا يشترط كذلك بصفة مطلقة فى الدفاع الشرعى أن تكون الوسيلة التى يسلها المدافع لرد الاعتداء عنه قد استخدمت بالقدر اللازم ، وكان النظر الى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون الا بعدد نشوء الحق وقيامه وعلى أساس كون ما وقع من سلوكها مبرر تبريرا تاما أو جزئيا فان كان ما وقع مبررا تبريرا تاما فقد وجبت براءته والا فانه يكون متجاوزا حدود حقه فى الدفاع وعوقب على أساس ذلك بعقوبة مخففة باعتباره معذورا لما كان ذلك كله كذلك وكان ما قاله الحكم فى نفي حالة الدفاع الشرعى عن النفس التى دفع بها الطاعن يشير الى احتمال قيام هذه الحالة أو على الأقل الى احتمال قيام حالة التجاوز فيه فهذا الحكم يكون مشوبا بالتصور متعينا نقضه .

(طعن رقم ٦٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/٩)

٨٧١ — ثبوت أن المتهم هو الذى بدأ المجنى عليه بالعُدوان ينسفى توفر حالة الدفاع الشرعى .

* اذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم هو الذى بدأ المجنى عليه بالعُدوان بأن مر بجمله فى أرض المجنى عليه بغير رضاه فلما حاول هذا اقتناع المتهم باتخاذ طريق آخر منعا للضرر عن ملكه وحدث بينهما بسبب ذلك مناقشة وتماسك أم يكن من المتهم الا أن ضرب المجنى عليه على راسه بفأس كان يحملها ، فهذه الواقعة لا تتوافر فيها حالة الدفاع الشرعى .

(طعن رقم ٣٩٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/١٢)

٨٧٢ — نفى حالة الدفاع الشرعى بمقولة انه كان فى مقدور المجنى عليه الهرب — خطأ .

* ان القانون لا يمكن ان يطلب الانسان بالهرب عند تخوف الاعتداء عليه لما فى ذلك الجبن الذى لا تقره الكرامة الانسانية . واذن فالحكم الذى ينفى ما دافع به المتهم من انه كان فى حالة دفاع شرعى بمقولة انه كان فى مقدوره ان يهرب ويتجنب وقوع اعتداء منه او عليه — هذا الحكم يكون مؤسسا على الخطأ فى تطبيق القانون متعينا نقضه .
(طعن رقم ٤١٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/٦)

٨٧٢ — حق الدفاع الشرعى قد ينشأ ولو لم يسفر التحدى عن اية اصابات متى تم بصورة يخشى منها الموت أو جراح بالغة .

* ان حق الدفاع الشرعى قد ينشأ ولو لم يسفر التحدى عن اية اصابات متى تم بصورة يخشى منها الموت أو جراح بالغة ، اذا كان لهذا التخوف اسباب معقولة .

(طعن رقم ١٢١٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٢١)

٨٧٤ — الاعتداء الذى يبيح الدفاع لا يستلزم قدرا معيناً من الجسامة .

* ان القانون اذ قرر حق الدفاع الشرعى وجعله حقا يبيح دافع كل اعتداء على نفس المدافع أو على غيره ، لم يشترط فى الاعتداء الذى يبيح الدفاع قدرا معيناً من الجسامة .

(طعن رقم ١٩٤٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/١/١١)

٨٧٥ — عدم تناسب فعل الدفاع مع فعل الاعتداء لا ينظر اليه الا عند تقدير ما اذا كانت القوة التى استعملت لدفع التحدى زاحمت عن الحد الضرورى أو لم تزدا عليه .

* أن عدم تناسب فعل الدفاع مع فعل الاعتداء لا ينظر اليه الا

عند تقدير ما اذا كانت القوة التي استعملت لدفع التعدي زادت على الحد الضروري أو لم تزد عليه .

(ملن رقم ٢٤٤٧ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٥/٢/٢٦)

٨٧٦ — حق الدفاع الشرعى قد ينشأ ولو لم يسفر التعدى عن اية اصابات حتى تم بصورة يخشى منها الموت أو جراح بالغة .

* ان حق دفاع الشرعى عن النفس أو عن الغير قد ينشأ ولو لم يقع اعتداء بالفعل ممن وقع عليه الضرب استعمالا لحق الدفاع مادام انه من فريق المعتدين بل يكفى أن يكون قد وقع فعل خشى منه المدافع لاسباب معقولة ان يقع هذا الاعتداء . والعبرة فى تقدير ذلك هى بما يراه المدافع فى الظروف التى كان فيها .

(ملن رقم ٤٤١ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٥/٦/٢٠)

٨٧٧ — شروط الدفاع الشرعى — وقوع فعل ايجابى يخشى منه المتهم على النفس أو المال وأن يكون ذلك راجعا لاسباب مقبولة .

* يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة ، وأن يكون المتهم قد اعتقد على الاقل وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله ، وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب مقبول .

(ملن رقم ١١٦٨ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/١/٢١ س ٧ ص ١١٨)

٨٧٨ — حق الدفاع الشرعى شرع لرد العدوان — انتزاع المتهم سلاح خصمه — مبالاة الاعتداء عليه بعد تجرده من السلاح — ذلك اعتداء معاقب عليه وليس دفاعا شرعيا .

* حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وانما

شرع لرد العدوان فإذا كان المتهم قد تمكن من انتزاع المومي من يد خصمه نصار أعزلا من السلاح لا يستطيع به اعتداء فإن ما يقع منه بعد انتزاع السلاح من موالاة طعن المجنى عليه به ، هو اعتداء معلق عليه ولا يصح في القانون اعتباره دفاعا شرعيا .

(طعن رقم ١١٢٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٦ س ٧ ص ٥٥)

٨٧٩ — حالة الدفاع الشرعي لا تتوافر الا دفاعا لعدوان .

* لا تقوم حالة الدفاع الشرعي الا اذا ثبت أن اعتداء مدعيها كان دفاعا لعدوان وقع عليه .

(طعن رقم ٢٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ س ٧ ص ٢٥٦)

٨٨٠ — حق الدفاع الشرعي عن النفس — شرع لرد أي اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .

* حق الدفاع الشرعي عن نفس شرع لرد أي اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .

(طعن رقم ١٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ س ٧ ص ٤٥١)

٨٨١ — تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجبه ، عنده الدفاع — وجوب أن يكون بنييا على أسباب معقولة — حق المحكمة في مراعاة هذا التقدير .

* يجب لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع بنييا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لترى ما اذا كان مقبولا وتسوغه البداهة بالنظر الى ظروف الحادث وعناصره المختلفة .

(طعن رقم ٥٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٩٦٢)

٨٨٢ — الدفاع الشرعى — نزاع على رى — المدافعة باستعمال القوة لا تصح .

* إذا كان كل ما وقع من المجنى عليه حسب أقوال المتهم هو محاولة تغيير مجرى مياه لمنعه من رى أطيانه .. فإن اعتداء المتهم لردده عن ذلك لا يعتبر دفاعا شرعيا عن المال إذ ليس النزاع على الرى مما تصح المدافعة عنه قانونا باستعمال القوة .

(طعن رقم ١٣٧٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٤/٥/١٩٥٦ من ٧ ص ٧١٢)

٨٨٣ — صورة واقعة لا تتحقق فيها حالة الدفاع الشرعى .

* متى ثبت أن المتهم اعتدى على الطريق الموصل للملك أخيه المجنى عليه بأن أقام به حجرة خشبية وأن المجنى عليه ذهب اليه طالبا إزالة هذه الحجرة فوقعت مشادة منعه فيها المجنى عليه أخاه الذى تناول شيئا وصفه المجنى عليه بأنه قطعة من حديد وضربه بها على رأسه أكثر من مرة ووصفه الشهود بأنه قتيقاب وقد تخلفا عن هذا الاعتداء إصابات مصحوبة بكسرين شريخين بالجدارية اليسرى ، فإن هذه الواقعة لا تتوفر بها حالة الدفاع الشرعى ولا ترشح لقيامها .

(طعن رقم ٤٦٩ سنة ٢٦ ق جلسة ٢١/٥/١٩٥٦ من ٧ ص ٧٥٥)

٨٨٤ — بساطة الإصابات التى بالمتهم نتيجة اعتداء المجنى عليه لا تنفى توافر حالة الدفاع الشرعى .

* بساطة الإصابات التى تحصل بالمتهم نتيجة اعتداء المجنى عليه لا تنفى أن المجنى عليه هو البادئ بالمعدوان .

(طعن رقم ٧٢٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١/١١/١٩٥٦ من ٧ ص ١٥٦)

٨٨٥ — لا يشترط لقيام الدفاع الشرعى وقوع اعتداء فعلا .

* لا يشترط لقيام الدفاع الشرعى وقوع اعتداء فعلا وإنما يكفي

لتبليبه تخوف المتهم من سول اعتداء عليه اذا كان لهذا التخوف اسباب معقولة .

(طعن رقم ٨٢٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٥٦ س ٧ ص ١٠٦)

٨٨٦ — عدم التناسب بين فعل الاعتداء وفعل الدفاع — لا ينظر اليه الا عند تقدير ما اذا كانت القوة المستعملة زادت عن الحد الضروري .

* عدم التناسب بين فعل الاعتداء وفعل الدفاع لا ينظر اليه الا لمناسبة تقدير ما اذا كانت القوة التي استعملت لدفع التعدي زادت عن الحد الضروري الذي استلزمه القانون ، ومدى هذه الزيادة في مسئولية المتهم عن الاعتداء الذي وقع منه .

(طعن رقم ٧٢٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١١/١١/١٩٥٦ س ٧ ص ١٥٦)

٨٨٧ — اعتداء كل من المتهمين على الآخر بقصد الضرب في ذاته — انتفاء حالة الدفاع الشرعي .

* متى كان كل من المتهمين معتديا لانه حين اوقع فعل الضرب كان قاصدا الضرب في ذاته لا ليرد ضريبا موجه الى فريقه فان حالة الدفاع الشرعي تكون منتفية ويعاقب كل منهم على فعلته بلا تفريق بين من بدأ منهم بالمعتول ومن لم يبدأ .

(طعن رقم ٨٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٥٤)

تعليق : اذا كانت محكمة النقض في الحكم محل التعليق قد قررت أن نية الاعتداء والانتقام تنفي الدفاع الشرعي ، فان ذلك لا يعني انها تتطلب نية الدفاع لاباحة فعل الدفاع ، وانما كل ما تقرره المحكمة هو أن الدفاع الشرعي لا محل له اذا لم يكن ثمة اعتداء حدد المتهم فحاول رده ولكنه بدأ بالاعتداء مريدا الانتقام والايذاء . وتخلص من ذلك الى أن القانون لا يشترط لاباحة فعل الدفاع أن تتوافر نية

الدفاع ، فاسباب الاباحة ذات طبيعة موضوعية ، فان ثاولرت لهما
فمروطها ماعلا انتجت اثرها دون الاعتداء بالحالة النفسية لمن يستفيد
منها . ومن باب اولى فانه لا يحول دون الاحتجاج بالدفاع الشرعى ان
تتوافر لدى المدافع — الى جانب نية الدفاع — نية اخرى كما لو ابتغى
وقاية حقه وابتنى فى الوقت نفسه التخلص من عدوه .

(الدكتور محمود نجيب حسنى — شرح قانون العقوبات — القسم
العام — ١٩٧٧ ص ٢١٢) .

٨٨٨ — تزجر نية الاعتداء لا الدفاع من حضور المتهم الى مكان
المعركة حاملا سلاحا — غير لائق .

* حضور المتهم الى مكان المعركة حاملا سلاحا لا يستلزم حتما
القول بأنه هو الذى بدأ باطلاق النار . وانه كان منتويا الاعتداء لا
الدفاع .

(المحرر رقم ٨٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ من ٨ ص ٢٦٢)

٨٨٩ — انعدام التناسب بين الجنى عليه والمتهم — عدم نفيه حق
الدفاع الشرعى .

* مجرد انعدام التناسب بين اعتداء الجنى عليهما او احدهما
لبساطته وبين ما وقع من المتهمين لجسماته لا ينتفى به حق الدفاع
الشرعى كما هو معرف به فى القانون .

(المحرر رقم ١٧٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ من ٨ ص ٢٥٨)

٨٩٠ — تخوف المتهم من حصول اعتداء عليه اذا كان لهذا التخوف
اسباب معقولة — كفايته لقيام الدفاع الشرعى .

* لا يشترط لقيام حق الدفاع الشرعى ان يقع على المدافع اعتداء

على النفس بالفعل ، بل يكفى أن يكون قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الاعتداء . والعبرة في ذلك هي بتقدير المدافع في الظروف التي كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبنيا على أسباب مقبولة تسوغ هذا التقدير ..

(طعن رقم ١١٧٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ من ٨ ص ٢٥٨)

٨٩١ — اعتراف المتهم بالجريمة ليس شرطا لقيام حالة الدفاع

الشرعي .

* متى كان الحكم قد دان المتهم وأسس ذلك على عدم توافر حالة الدفاع الشرعي لديه مكتفيا بالقول أن دافع المتهم لا يتفق مع انكاره الاعتداء على المجنى عليه ، دون أن يتصدى لمناقشة ما ذكره محامى المتهم في هذا الصدد ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في البيان ، ذلك أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي الاعتراف بالجريمة حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

(طعن رقم ٤٠٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١١ من ٨ ص ٨٨٧)

٨٩٢ — صورة واقعة لا يتوافر فيها ما يبرر الدفاع الشرعي .

* أن القاء المجنى عليه بعض التراب نحو المعتدين على والده لا يعد اعتداء يبرر الدفاع .

(طعن رقم ١٥٢٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٧ من ٩ ص ٢٨٩)

٨٩٣ — الفعل المتخوف منه الذى يسوغ الدفاع الشرعي — يكفى

اعتقاد المتهم لأسباب معقولة بهذا التخوف .

* لا يلزم في الفعل المتخوف منه والذى يسوغ حالة الدفاع الشرعي بصفة عامة أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته بل يكفى أن يبدو

كذلك فى اعتقاد المدافع وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنيًا على أسباب معقولة .

(لحن رقم ٥٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٢٩٨)

٨٩٤ — شروط توافر حالة الدفاع الشرعى — انتفاء قيامه إذا توافرت لدى المتهم نية الانتقام من الجنى عليه — مثال .

✽ إذا كان ثابت من الحكم أن المتهم كانت لديه نية الانتقام من الجنى عليه وأنه باذر الجنى عليه وطمعته بالسكين بمجرد أن وقع نظره عليه دون أن يكون قد صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فأبسك به الجنى عليه وبالسكين ولم يدعه حتى سقط على الأرض سويًا وحضر الشهود وانتزعوا السكين منهما ، فإن هذا الذى أثبتته الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هو معرفت به فى القانون .

(لحن رقم ١٠٠٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/١٤ من ٩ ص ٧٩٢)

٨٩٥ — انتفاء حق الدفاع بصرف النظر عن بدأ بالعدوان عند انقواء كل فريق من المتهمين الاعتداء على الفريق الآخر وتنفيذ كل من الفريقين مقصده .

✽ لم يشرع الدفاع الشرعى للتصاص والانتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من أيقاع فعل التعدى ، فإذا كانت الواقعة كما استخلصها الحكم هى أنه على أثر النزاع الذى قام بين المتهمين بسبب نزول الأغنام فى الزراعة تجمع أهل الفريقين وأنتوى كل فريق الاعتداء على الفريق الآخر فانفذ كل من الفريقين مقصده ضرب الفريق الآخر ، فإن كلا من أهل الفريقين يكون فى هذه الحالة معتديا إذ أن كلا من انصار الفريقين وقت أن أنزل الضرب بالفريق الآخر كان قاصدا الضرب لذاته لا ليرد به ضربا موجها اليه — بلا تفريق بين من بدأ بالعدوان ومن لم يبدأ إذ أن حق الدفاع الشرعى فى هذه الحالة يكون منتفيا .

(لحن رقم ١٢٢٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١٠ من ٩ ص ١٠٠١)

٨٩٦ — عدم أدعاء المتهم بوجود عدوان حال أو وشيك الوقوع عليه من الجنى عليه — لا قيام لحق الدفاع الشرعى .

* يشترط فى حق الدفاع الشرعى عن النفس أن يكون استعماله موجها الى مصدر الخطر لمنع وقوعه ، فإذا كان الطامع لا يدعى أن عدوانا حالا بادره به الجنى عليه ، أو كان وشيك الوقوع عليه منه حتى يباح له رده عنه ، فإن حق الدفاع الشرعى لا يكون له وجود .

(ملحق رقم ١٢٥٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١٦/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٩٥)

٨٩٧ — لزوم استعمال القوة لدفع الاعتداء يقتضى أن تكون القوة هى الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذه الغاية .

* ليس لحق الدفاع الشرعى وجود متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب الى الاحتباء برجال السلطة ، فإذا كان التصوير الذى أخذ به الحكم المطعون فيه وأسمى عليه قضاءه يبنى فى ظاهره بأنه كان فى مقدور المتهم — وقد عاد الى قريته ليحمل سلاحه ويطارده به الشبح — أن يحتوى رجال السلطة العامة لدفع العدوان الذى توهمه ، فكان يتمتع على المحكمة أن تستجلى هذا الامر وتستظهره بأدلة سائلة للوقوف على ما اذا كانت القوة التى استخدمها المتهم فى دفع العدوان هى الوسيلة الوحيدة لبلوغ تلك الغاية ، أو أنه كان فى وسعه أن يتجنب استخدامها باستعمال وسائل أخرى كالالتجاء الى رجال السلطة للاحتباء بهم ، أما ولم يمرض الحكم لهذا البيان ، فانه يكون قاصرا تصورا يعيبه ويستوجب نقضا .

(ملحق رقم ١١٧٦٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١٦/١٩٥٨ س ١٠ ص ٨٢)

٨٩٨ — لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى حصول الاعتداء الحقيقى متى تم بصورة يخشى منها الموت أو إخراج بالغة .

* لا يوجب القاتون بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حقيقيا بل قد ينشأ ولو لم يسفر التعدى عن أية أصابات

بقى تم بصورة خشى منها الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا الشخص أسباب معقولة .

(طعن رقم ١٩٩٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ م ١٠ من ١٩٨)

٨٩٩ - شروط نشوء حق الدفاع الشرعى - وقوع فعل ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى - صورة واقعة ينتفى بها هذا الشرط .

* يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى، سواء وقع الاعتداء بالفعل ، أو بغير من المجنى عليه يادرة اعتداء تجعل المتهم يعتقد - لأسباب معقولة - وجود خطر حال على نفسه أو ماله ، أو على نفس غيره أو ماله - فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قد بادر الى إطلاق النار على المجنى عليه اذ رآه يمر امام حقله ليلا ولم يصل صوته الى مسعاه عندما ناداه مستفسرا عن شخصيته ، وكان المجنى عليه وقت اصابته فى حقله هو وبمعيدا عن زراعة المتهم ، ودون أن يكون قد صدر من المجنى عليه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فلا يسوغ القول بأن المتهم كان وقتئذ فى حالة دفاع شرعى عن نفسه أو ماله .

(طعن رقم ١٢٥٢ سنة ٢٩ ق جلسة ٥/١/١٩٦٠ م ١١ من ١٧)

٩٠٠ - أسباب الإباحة - الدفاع الشرعى - ما لا يعد كذلك .

* الأصل أن العبرة فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى ومقتضياته هى بما يراه المدافع فى الظروف المحيطة به ، بشرط أن يكون تقديره مبنيا على أسباب مقبولة تبرره ، فإذا كان الثابت أن المتهم قد تمكن من انتزاع الطوامة من يد المجنى عليه فحصر أعزل من السلاح لا يستطيع به اعتداء ، فإن ما وقع منه بعد انتزاعه السلاح من موالة طعن المجنى عليه إنما هو اعتداء معاقب عليه ولا يصح فى الغالب اعتباره دفاعا شرعيا .

(طعن رقم ٢٤ سنة ٣٤ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦١ م ١٢ من ٤٠٥)

٩٠١ - التمسك بحالة دفاع شرعى - عدم اشتراط ايراده بصريح لفظه - يكفى الاستدلال عليه بن أقوال المتهم وتاكّد حصوله .

* لا يشترط فى التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس ايراده بصريح لفظه .. فإذا كان المدافع عن المتهم قد تمسك بأن هذا الأخير لم يكن معتديا وأنه على فرض صحة ما أسند اليه فهو إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه ، فإن مفاد ذلك تمسكه بخيام تلك الحادثة .

(طعن رقم ٦٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ م ١٢ ص ١٢٧)

٩٠٢ - ما تنفى به حالة الدفاع الشرعى - مثال .

* إذا كان مفاد ما أورده الحكم أن كلا من المجنى عليه والمتهم كانا يقصدان الاعتداء وابتغاء الضرب من كل منهما بالأخر ، فإن ذلك مما تنفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال ، بغض النظر عن البادى منهما بالاعتداء .

(طعن رقم ١٦٨٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩/٢/١٩٦٢ م ١٢ ص ٢٥٢)

٩٠٣ - حالة الدفاع الثعى - قياها : حصول اعتداء بالفعل على النفس أو المال - غير لازم - يكفى أن يصدر من المجنى عليه فعل يشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى - لا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته - يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره - متى كان ذلك مبنيا على أسباب مقبولة - تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته - أمر اعتبارى - مناطه : الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة تتطلب منه معالجة موقفة على الفور والخروج من مأزقه - لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطنئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملايسات .

* لا يشترط لتقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى

عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى . ولا يلزم فى الفعل المخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً فى ذاته ، بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنياً على اسباب مقبولة ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يتجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفة على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المترن المطنن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملايسات ..

(طعن رقم ٨٢٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٦٤ س ١٥ من ١٨٧)

٩٠٤ - تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها - موضوعي - لحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها - ما دام استدلالها سافها .

* من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى - لحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ما دام استدلالها سليماً يؤدي الى ما انتهى اليه .

(طعن رقم ١٤٤ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٦٤ س ١٥ من ٢٢٩)

٩٠٥ - حالة الدفاع الشرعى - قيامها : الاعتراف بالجريمة - غير ضرورى :

* استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الاعتراف بالجريمة .

(طعن رقم ٤٨٢ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٦/١١/١٩٦٤ س ١٥ من ٦٢٤)

٩٠٦ - حصول اعتداء بالفعل على النفس أو المال - غير لازم لقيام حالة الدفاع الشرعى - كفية صدور فعل من المجنى عليه يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى .

* الاصل انه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال، بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه ان يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى ان يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط ان يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنيا على اسباب مقبولة ، وتفسير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب ان يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى احاطت بالمدايع و قد رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التكثير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات .

(طعن رقم ١٨٢٢ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ من ١٧ من ١٣١٤)

٩٠٧ - النزاع على الرى ليس من بين الاعمال التى تبيح حق الافاع الشرعى عن المال - المادة ٢/٢٤٦ عقوبات .

* حق الدفاع الشرعى عن المال وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات لا يبيح استعمال القوة الا لرد فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الابواب الثامى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من الكتاب الثالث من هذا القانون وفى المادة ٣٨٧ فقرة اولى والمادة ٣٨٩ فقرة اولى وثلاثة . ولما كان النزاع على الرى ليس من بين هذه الافعال فانه لا جدوى مما ثيره الطاعن من ان الحكم لم يبين مسنده القاطع فيما انتهى اليه من ان لجميع الملاك الذين اشترؤا من الملكة السابقة حق الانتفاع بالسقى من المسورة المخلقة منها والواقعة تبسل أرضه .

(طعن رقم ١٩٧٢ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ من ١٩ من ٨٧)

٩٠٨ - ثبوت أن أصابت التهم لاحقة للاعتداء الواقع منه على
على المجنى عليه - عدم توفر حالة الدفاع الشرعى عن النفس .

* متى كانت الواقعة كما اثبتها الحكم أن أصابات المنهم كانت
لاحقة للاعتداء الذى وقع منه على المجنى عليه وأنه لم يكن يقصد رد
اعتداء وقع عليه أو توهم وقوعه من المجنى عليه بل أنه كان البادئ
بالاعتداء ، فإن ما انتهت اليه المحكمة من نفى حالة الدفاع الشرعى عن
النفس يكون مطابقا للقانون ، ولا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كان
المتهم قد تجاوز حدود هذا الحق ، إذ لا يصح القول بتجاوز الحق إلا
مع قيامه .

(طعن رقم ١٩٧٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ من ٨٧)

٩٠٩ - صدور فعل يخشى منه المتهم حسب تصويره واعتقاده وقوع
جريمة مما يجوز فيها الدفاع الشرعى - كفايته لقيام هذا الحق .

* لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل
امتداء على النفس أو المال ، بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى
عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها
الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا
فى ذاته ، بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط أن
يكون لهذا التخوف أسباب معقولة .

(طعن رقم ٢٠٢٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ من ١٤٤)

٩١٠ - كفاية أن يكون الفعل المتخوف منه خطرا حقيقيا فى اعتقاد
المتهم وتصوره .

* لا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته
بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وفى تصوره ، بشرط أن يكون
هذا التصور وذلك الاعتقاد مبنيا على أسباب مقبولة - وهو ما قصر

الحكم في استظهاره — مما يعيبه بالقصور في الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس ..

(طعن رقم ١١٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ من ١٩ ص ٧٦٦)

٩١١ — قيام حالة الدفاع الشرعي لا يستلزم استمرار المجنى عليه في الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء على النفس بالفعل .

* لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يستمر المجنى عليه في الاعتداء على المتهم أو أن يحصل بالفعل اعتداء على النفس ، ومن ثم فإن قول الحكم بأن الاعتداء على الطاعنين لم يكن مستمرا لا يصلح سببا لنفي ما تمسك به الطاعنان من أنهما كانا في حالة دفاع شرعي عن نفسيهما إزاء اعتداء المجنى عليهما ثم مطارتهما ومحاولة اللحاق بهما .

(طعن رقم ١١٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ من ١٩ ص ٧٦٦)

٩١٢ — لا توارث في أسباب الإباحة — مثال .

* أن الإباحة إنما تستند بالنسبة إلى كل من يلوذ بها من حكم القانون لا من توارث سببها بين الوالد وولده ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه متى كان قد ذكر صفة الطاعن ، وكان لخطار والده عن السلاح — بفرض حصوله — لا يعفيه هو من هذا الواجب متى آل إليه ، وكان الطاعن لم يطلب — فضلا عن ذلك — إلى محكمة الموضوع تحقيق شيء مما يدعيه في طعنه ، فليس له أن يثير ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ١٣٦٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ من ١٩ ص ٩١٦)

٩١٣ — حالة الدفاع الشرعي — شرط قيامها ؟

* الأصل أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر

من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم ونصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب مقبولة .

(طعن رقم ٢٢٥٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢١ من ٢٠ ص ٢٠)

٩١٤ - العبرة فى قيام حالة الدفاع الشرعى - هى باعتماد المزم أو تصور - متى أقيم ذلك على أسباب مقبولة - متى يقضى بنقض الحكم لطاعن وغيره من الطاعنين .

* يكفى لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم ونصوره ، بشرط أن يكون الاعتقاد أو التصور مبنيا على أسباب مقبولة ، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى ، المناط فيه الحالة النفسية التي تخالف ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة ودقيقة تتطلب منه معالجة موقفة على الفسور والخروج من مأزقه ، مما لا يصلح معه محاسبته على مقتضى "التنكير الهادئ المتزن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بالخاطر والملايسات ، وهو ما قصر الحكم فى استظهاره مما يميزه بالقصور فى الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس . لما كان ما تقدم ، وكان لا يصلح فى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى ما نبين بعد الحادث من إطلاق جميع طلقات سلاح المجنى عليه ، فإنه يتمنى نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الرابع والى باقى الطاعنين لوجدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(طعن رقم ٨٨٨ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٢ من ٢٠ ص ١٦٠)

٩١٥ - ما ينتفى معه موجب الدفاع الشرعى .

* من المقرر أنه متى اثبت الحكم التعبير الجريمة سواء بتوانر سبق الامر أو اعتماد الاتفاق السابق على ارتكابها ، أو التحيل لارتكابها ،

انتفى حتما بموجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا على عدوان
حال ، دون الاسلاس له واعمال الخطة فى انفاذه .

(طعن رقم ٦١٤ سنة ٣٩ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٤١٥)

**٩١٦ - الدفاع الشرعى عن المال لا يكفى الرد على الدفع به
القول يخلو الاوراق بما يثبت ملكية الطاعن للأرض التى دخلها المجنى
عليه - على المحكمة ان تعنى بتحقيق وضع اليد - قوموها عن ذلك .**

* اباحت المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات حق الدفاع الشرعى عن
المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة فى باب انتهاك حرمة
ملك الغير . واذا كان المتهم قد تمسك امام المحكمة وعلى ما يبين من
محضر الجلسات ومدونات الحكم بأنه انما لجأ الى القوة لرد المجنى عليه
عن أرضه التى فى حيازته بعد أن دخلها عنوة لمنعه من الانتفاع بها ،
وكان الحكم قد اشار عند تحصيله للواقعة الى أن المجنى عليه تصدى
للمطاعن لما تعرض له فى إقامة المباني فى تلك الأرض وشرع فى ازالة
ما اقيم منها منهاهما اياه ان الأرض قد اشتراها ووالده من مالهما الاصلى
ويضع اليد عليها فإنه لا يكفى للرد على هذا الدفاع قول الحكم أنه
لا يوجد فى الاوراق ما يثبت جدية ادعاء الطاعن بملكية الأرض التى دخلها
المجنى عليه او وضع يده عليها . اذا كان لزاما على المحكمة ان تعنى
بتحقيق ذلك لمعرفة وأضع اليد الحقيقى على الأرض وهو ما يتغير به وجه
الرأى فى الدعوى اذا يترتب على ثبوته أو انتفائه توافر أو عدم توافر
حالة الدفاع الشرعى عن المال ، أما وأن المحكمة لم تفضل فقد بات حكمها
منطويا على الاخلال بحق الدفاع والقصور فى البيان .

(طعن رقم ١٠٧٠ سنة ٤١ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٨٢٢)

**٩١٧ - حق الدفاع الشرعى شرع لمنع المعتدى من التصدى او
الاستمرار فيه لا وجود لحق الدفاع الشرعى اذا كان الاعتداء قد انتهى
- حق الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام .**

* من المقرر ان حق الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وانما شرع
(٢٨)

لنفع المعتدى من ابقاء فعل التعدى او الاستمرار فيه بحيث اذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يكون لحق الدفاع الشرعى وجود .

(طعن رقم ١٣٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ س ٢٢ ص ٤٦٩)

٩١٨ - قيام رجال الشرطة بالاشراف على ازالة رجال المجلس القروى للتعدي بناء على قرار من الجهة صاحبة الشأن لا يبيح استعمال القوة ضدهم بدعوى اعتبار ما وقع منهم اعتداء يبيح استعمال القوة اللازمة لردّه .

* قضى التمديل المدخل على المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بمقتضى القانون رقم ٢٩ سنة ١٩٥٩ بحظر التعدى على اراضى الحكومة وتخويل الجهات المختصة حق ازالة التعديات بالطريق الادارى بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة .

واذ كان الحكم قد اثبت ان ما قام به رجال الشرطة بحكم وظيفتهم لم يتعد الاشراف على قيام رجال المجلس القروى بازالة التعدى الواقع على ارض مصلحة الاملاك تنفيذاً لقرار صادر بهذا الخصوص سلم به المدافع عن الطاعنين على ما هو ثابت بمحضر جلسة المحاكمة ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن ان ما قاله الحكم من ان ازالة التعدى كانت تنفيذاً لامر اصدرته النيابة العامة له مأخذ صحيح فى الاوراق ، مما كان سندّه من واقع الدعوى قرار اتخذه تفتيش الاملاك المختص باجراء تلك الازالة وفقاً للحق المخول له قانوناً بمقتضى المادة ٩٧٠ المعدلة سالفة البيان بحسب ما ارتآه بوصفه الجهة صاحبة الشأن بعد ان رفض تأجير الارض للمعتدين عليها . لما كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعنون بقالة الخطأ فى الاسناد وبدعوى خطأ الحكم فى عدم اعتبار ما وقع من رجال الشرطة اعتداء يبيح استعمال القوة اللازمة لردّه يكون على غير اساس .

(طعن رقم ٢٠٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٢ ص ٨٦٦)

٩١٩ — حق الدفاع الشرعى عن النفس — شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .

* أن حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ، ومن ثم فانه كان لزاما على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه وأى الاعتداءين كان الاسبق لان التشاجر بين فريقين اما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنفى فيه مظنة الدفاع الشرعى عن النفس ولما أن يكون مباداة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر الذى تصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس ..

(طعن رقم ٢٤٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ ص ٦٠٦)

٩٢٠ — حق الدفاع الشرعى عن المال — ينشأ كلما وجد اعتداء او خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة فى المادة ٢/٢٤٦ عقوبات — ومنها جرائم منع الحياة بالقوة .

* من المقرر أن حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء او خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، ومنها جرائم منع الحياة بالقوة . ومن ثم فانه كان يتعين على المحكمة أن تبحث فمين له الحياة الفعلية على الارض المتنازع عليها حتى اذا كانت للطاعن وكان المجنى عليه وشقيقه هما اللذان بدأ بالعدوان بقصد منع حياة الطاعن لها بالقوة فانه يكون للطاعن الحق فى استعمال القوة اللازمة لرد هذا العدوان .

(طعن رقم ٢٤٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ ص ٦٠٦)

٩٢١ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال — عدم اشتراط ايراده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة — ككفاية أن يكون الدفاع المبدى بجلسة المحاكمة مفاده التمسك به .

* لا يشترط فى التمسك بقيام الدفاع الشرعى عن النفس والمال

ايراده بصريح لفظه بعبارة المألوفة ، ولما كان الدفاع عن الطاعن قد اثار فى مرافعته انه « ثبت ان كشكاً مقاماً وان عائلة المجنى عليه اقتحمت الكشك واعتدت علينا وان عضو الاتحاد الاشتراكى انتقل الى مكان الحدث مع طرفى النزاع واثبت ان الكشك مقام فعلاً ولايمسى ان كان مقاماً من يومين او شهرين » فان ذلك مفاده التمسك بقيام الدفاع الشرعى عن النفس والمسال .

(طعن رقم ٢٤٥ سنة ٢٢ قى جلسة ٢٤/٤/١٩٧٢ س ٢٢ ص ٦٠٦)

٩٢٢ — الدفاع الشرعى حق لم يشرع لمعاقبة ممتد على اعتدائه وانما شرع لدفع العدوان — مثال لتسييب سائغ لانتهاء حالة الدفاع الشرعى .

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن القائم على انه كان فى حالة دفاع شرعى بان هذا الحق لم يشرع لمعاقبة ممتد على اعتدائه وانما شرع لدفع العدوان وأنه يفرض ان المطواه للمجنى عليه وقد انتزعها الطاعن منه فقد صار أعزل لا يستطيع الاعتداء بها او متابعة اعتدائه ولا يصح فى القانون اعتبار الطاعن فى حالة دفاع شرعى اذا ما انتهال على المجنى عليه طعنه بالمطواه المذكورة طالما انه قد جرده منها، فلان ما أورده الحكم فيما تقدم صحيح فى القانون ويكتفى فى تبرير مسأ انتهى اليه من انتهاء حالة الدفاع الشرعى .

(طعن رقم ٩٩٤ سنة ٤٢ قى جلسة ١٠/١٢/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١٣٥٠)

٩٢٣ — عدم تمسك المدافع عن الطاعن أمام المحكمة بتوافر حالة الدفاع الشرعى — اثره — عدم جواز اثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض — طالما كانت واقعة الدعوى على نحو ما أوردها الحكم المطعون فيه لا ترشح لقيامها .

* اذا كان لا يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد الواقعة على نحو يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى كما لم يثبت أن المدافع عن

الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بتوافرها فلتة لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ..

(طعن رقم ١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠/٢/١٣٧٤ من ٢٥ ص ١٠٣)

٩٢٤ - حالة الدفاع الشرعى - يكفى لقيامها صدور فعل من المجنى عليه يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى - استتار المجنى عليه فى الاعتداء أو حصول اعتداء بالفعل - ليس بشرط .

* من المقرر أن قيام حالة الدفاع الشرعى لا يستلزم استتار المجنى عليه فى الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء بالفعل بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى .

(طعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٨/٢/١٣٧٤ من ٢٥ ص ١٦٤)

٩٢٥ - الفعل المتخوف منه الذى تقوم به حالة الدفاع الشرعى - لا يلزم فيه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته - كفاية أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره مادام للخوف أسباب مقبولة - على ذلك ؟

* لا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته ، بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب مقبولة ، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومتنفيذه أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدايع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الملابسات .

(طعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٨/٢/١٣٧٤ من ٢٥ ص ١٦٤)

٩٢٦ - الدفاع الشرعى عن المال - قصره على الحالات المبينة حصراً فى المادة ٢/٢٤٦ عقوبات - وأن يكون استعمال القوة لازماً لرد الاعتداء - الاعتداء على مجرى مياه - ليس من بين تلك الحالات .

* من المقرر أن الدفاع عن المال لا يجوز ، بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ ، من قانون العقوبات إلا إذا كان ما ارتكبه من وقع عليه الاعتداء مكوناً لجريمة من الجرائم المبينة على سبيل الحصر بهذا النص ، وأن يكون استعمال القوة لازماً لرد هذا الفعل . وإنفاذاً كان الفعل ارتكب لا يدخل فى عداد تلك الجرائم فلا يكون لمن وقع منه الاعتداء أن يتسكك بحالة الدفاع الشرعى عنه . والله الذى تبيح له استعمال القوة اللازمة لرد ما راع من عدوان . ولما كان ما نسبته الطاعن الى الجنى عليه من حاولته الاعتداء على مجرى مياه تروى أطرافه بالقبائله بعض الأثرية فيها - لو صح - لا يتوافر به حقه فى الدفاع الشرعى عن المال ، إذ ليس ذلك مما تصح المدافعة عنه فتكونا باستعمال القوة .

(طعن رقم ٢٧٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٤/٨ من ٢٥ من ٢٥٥)

٩٢٧ - التسكك بحق الدفاع الشرعى - فى دفع فعل مشروع -
لا يمتنع - مثال ٢

* لما كان لا قيام لحق الدفاع الشرعى مقابل دفع اعتداء مشروع ، وكان ما وقع من رجلى الشرطة على ما تنهأ اليه الحكم - ليس فيه ما يخلف التاتون ، فإن الخطر الناشئ عنه يكون مشروعاً ولا تتوافر معه مبررات الدفاع الشرعى .

(طعن رقم ٥٧٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٦/١ من ٢٥ من ٥٦٨)

٩٢٨ - أسباب الإبطاء - القول بحصول الواقعة عن جانيه قهرى - رهن بالأى يكون للجاني يد فى حصول الضرر أو الأى يكون فى قدرته منعه .

* لما كان الحكم الابتدائى قد استظهر خطأ الطاعن فى قوله بما

مؤداه أنه كان يتعين على المتهم وقد استتبعه الخطر ولم يتأكد من حالة الطريق أمامه نتيجة عدم وضوح الرؤية بسبب استعمال السيارة النقل القادمة في مواجهته للنور المبهر أن يهتديء من سرعة سيارته. وإذ لم يتمثل ذلك وفوجيء بحرية النقل أمامه. واصطدم بها فإن ذلك مما يؤمر الخطأ في جانبه ثم أضاف الحكم المطعون فيه ، ردا على ما دفع به الطاعن من توافر القوة القاهرة ، قوله « أن الثابت من التحقيقات ومن المعاينة عدم وجود آثار غرائل للسيارة على الطريق مما يقطع بأن المتهم لم يتخذ أى إجراء لتفادى الاصطدام بحرية الكارو ولا يعفيه من ذلك قوله أن هذه الحربة لم تكن تحمل مصباحا خلفيا إذ أن أنوار السيارة التى يقودها كثيلة برؤية الحربة الكارو على مسافة بعيدة يستطيع معها السيطرة على سيارته ، كما أن الطريق يسمح بمرور سيارتين فى اتجاهين مضادين رغم وجود حربة الكارو . . » ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ، فى هذا الشأن كاف ونائب فى استظهار ركن الخطأ فى جانب الطاعن وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى لا يكون للجاني يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه فإذا اطمأنت المحكمة الى توافر الخطأ فى حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذى وقع منه وزفت عليه مسئوليته فإن فى ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى .

(طعن رقم ١٠٠٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٣/٢/١٩٧٧ س ٢٨ من ٢٣٧)

٩٢٩ - دفاع شرعى - ثبوت التدبير للجريمة - ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى .

* من المقرر أنه متى اثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار أو اعتقاد الاتفاق على ايقاعها أو التحيل لارتكابها انتفى حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا جالا لعدوان جبال دون الاسلاس له . وأعمال الخطة فى انفاذه ، لهذا ، ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء ، وهو ما انتهى اليه الحكم بغير معتق لأنما ينما الطاعنان فى هذا الخصوص يكون غير تسديد .

(طعن رقم ٢٥٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٣/٢/١٩٧٧ س ٢٨ من ١٠٧٦)

٩٢٠ - الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء - الوقائع التى يستتبع منها قيام هذه الحالة أو انتفاؤها - موضوعى .

* من المقرر ان الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وتقدير الوقائع المؤدية الى قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها من الامور الموضوعية التى تستل محكمة الموضوع بالفصل فيها . مادام استدلالها سائفة .

(طعن رقم ٨٨٤ سنة ٤٦ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٩١٥)

٩٣١ - مثال لتحقيق حالة الدفاع الشرعى .

* ذكر المتهم بالتحقيقات وبالجلسة انه كان بمسكه فى فجر ليلة الحادث واسترعى انتباهه مرور دراجة بخارية يقودها وبعد فترة وجيزة طرق سمعه صوت كسر قفل غاطل ثانية حيث شاهد المجنى عليه أمام باب متجر المواجه لمسكه وعن يمينه ويساره آخران يبادلانه الاشارات وكان أحدهما يحمل بندقية ، واعتقادا منه ان صاحبى المجنى عليه هما و اللذان قضى ببرائتهما من جناية شروع فى سرقة لصمم كساية الادلة وثلاثتهم من الاشقياء المعروئين ، خشى ان يواجههم واستغاث فكان جوابه اطفاء نور الشارع حيث ساد الظلام المكان ، واذا اعتقد أن ذلك من تبيرهم بهدف انجاز السرقة أطلق من مسدسه الرخص به أربع مقنونات صوب مكان الحادث دفاعا عن المال ، فاصاب المجنى عليه مقنوفان منها ولوديا بحياته ولاذ زميلاه بالفرار . تتحقق به حالة الدفاع الشرعى وان التهم وهو مخوف بهذه الظروف والملايسات ، وتوعده فى ظلمة فجر مواجهة ثلاثة من اللصوص مدججين بالسلاح ، يكون محقه فيها خالط نفسه واعتقده ، وما بدر منه للحيلولة دون السرقة وردهم عنها باطلاق الاذيرة النارية صوبهم دفاعا عن المال حتى بالقتل العمد غير معاتب عليه حسبما تقضى به المادتان ٢٤٥ ، ٢/٢٥٠ من قانون العقوبات ، إذ أن ما قارفه المجنى عليه وزميلاه هو جنائية شروع فى السرقة المعاتب عليها بالمادة ٣١٦ ع .

|| طعن رقم ٦٥٧ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٣٠٥)

٩٣٢ — ما يكفى لقيام حالة الدفاع الشرعى .

* يكفى فى الدفاع الشرعى ان يكون تقدير المتهم للعمل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبنيا على اسباب جائره ومقبولة من شأنها ان تبرر ما وقع من الاعمال التى رأى هو — وقت العدوان السذى قدره — انها هى اللازمة لردّه ، اذ لا يتصور التقدير فى هذا المقام الا ان يكون اعتباريا بالنسبة للشخص الذى فوجئ بفعل الاعتداء فى ظروفه الحرجة وملابساته الدقيقة التى كان هو وحده دون غيره الحوط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير على الفور فى كيمية الخروج من مأزقها مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المطمئن الذى كسب يستحيل عليه وقتئذ وهو فى حالته التى كان فيها .

(طعن رقم ٦٥٧ سنة ٢٧ قى جلسة ٢٠/٣/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٠٥)

٩٣٣ — ثبوت التدبير للجريمة — اثره — انتفاء موجب الدفاع الشرعى — اساس ذلك ؟

* من المقرر انه متى اثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار أو اعتقاد الاتفاق السابق على ايقاعها أو التحيل لارتكابها انتفى عنها موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا على عدوان حال دون الاسلاسله واعمال الخطة فى انفاذه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت وقوع الجريمة من الطاعنين بناء على اتفاق سابق بينهما على الاعتداء على المجنى عليه فانه تتسفى بالضرورة حالة الدفاع الشرعى .

(طعن رقم ٢٠٥٦ سنة ٤٨ قى جلسة ٤/٣/١٩٧٩ س ٢٠ ص ٢٢٥)

الفرع الثانى — قيود الدفاع الشرعى

٩٣٤ — احوال الدفاع الشرعى عن المال التى تبيح القتل المهدد .

* ان المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات تنص على ان حق الدفء الشرعى عن المال لا يجوز ان يبيح القتل المهدد الا انما كان مقصودا به دفع احد

الامور الآتية : أولا — وثانيا — وثالثا — الدخول ليلا فى منزل مسكون أو فى أحد ملحقاته . ورابعا — فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف اسباب معقولة . فاذا كان الثابت بالحكم أن المجنى عليه تسلق جدار منزل المتهم ليلا ليدخل فيه ، وأن المتهم حين شاهده على هذه الحالة وهو فوق السطح اطلق عليه المذنوب النارى بقصد قتله . فانه لما كان الاقتحام على تسلق جدار المنزل تتوفر فيه بلا شك جميع معانى الدخول فى المنزل ، ثم لما كان النص المتقدم ذكره لا يشترط فى عبارة صريحة أن يكون الدخول بقصد ارتكاب جريمة أو فعل آخر من افعال الاعتداء ، وهذا مفادة بالبداية أن القانون يعتبر أن دخول المنازل ليلا بطوك الطريقة يحمل بذاته قرينة الاجرام بحيث يصح لصاحب الدار ان يعده اعتداء على المال أو النفس أو فعلا يتخوف منه الاذى ويحق له رده كما ترد سائر الاعتداءات ما لم يقد الدليل على أنه كان يعلم حق العلم أن الدخول الذى يقول بأنه كان يريد به قد كان فى نظره بريئا خاليا من فكرة الاجرام — لما كان ذلك كله كذلك فان الحكم بادانة هذا المتهم فى جنابة الشروع فى القتل من غير أن تنفذ المحكمة دفاعه على ضوء ما تقدم يكون قد شابه القصور فى بيان الاسباب التى بنى عليها .

(طعن رقم ٤٠ سنة ١٥ ق جلسة ١٢/٢٥ ١٩٤٤)

٩٣٥ — حق الدفاع الشرعى يكون جائزا اذا كان الموظف قد تعدى حدود وظيفته وكان سيء النية فى ذلك .

* ان المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات اذ نصت على أنه لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة احد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته الا اذا خيف أن ينشأ من افعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول » اذ نصت على ذلك فقد دلت على أن حق الدفاع الشرعى يكون جائزا اذا كان الموظف قد تعدى حدود وظيفته وكان سيء النية فى ذلك . واذا كان ذلك الحكم قد اذان المتهم فى جريمة التعمدى على رجال البوليس ومقاتلتهم ، بعد أن كان قد أثبت فى واقعة الدعوى أن المتهم اتما فعل ذلك ليهلك من ايديهم الشخص الذى كانوا قد قبضوا عليه بغير حق ولا مسوغ قانونى ، وذلك دون أن يتحدث

في صراحة من أن رجال البوليس كانوا حسنى النية في هذا القبض الذي وقع منهم مخالفا للقانون ؛ ويورد الأدلة والاعتبارات التي تدعم ما يقول به في هذا الخصوص ، فله يكون قد أخطأ ، إذ العتاب في هذه الحالة لا يكون صحيحا إلا عند توافر حسن النية لدى رجال البوليس .

(ملحق رقم ١٠٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٥/١٤)

٩٣٦ - حق الدفاع الشرعى لا يتناقض مع ارتكاب المدافع القتل الممد بل أنه بواجب في الأحوال التي نص عليها القانون .

* أن حق الدفاع الشرعى لا يقتصر مع ارتكاب المدافع القتل الممد بل أنه يبيحه في الأحوال التي نص عليها القانون .

(ملحق رقم ١٤٨٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٢١)

٩٣٧ - محل تطبيق المادة ٢٤٨ عقوبات هي أن يكون العمل الذي يقوم به الموظف داخلا في اختصاصه .

* أنه وإن كانت المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات تنص على أن حق الدفاع الشرعى « لا يبيح مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته ... » إلخ ، إلا أن محل تطبيق هذه المادة كما يؤخذ من عبارتها ومن المصادر التشريعية التي أخذت منها - أن يكون العمل الذي يقوم به الموظف داخلا في اختصاصه .. فإن المادة تتكلم عن العمل الذي يقوم به الموظف « بناء على واجبات وظيفته » والمادة ٩٦ من قانون العقوبات الهنذى التي أخذت هذه المادة عنها تشي على منجاء في شرح المفسرين لها - إلى الأعمال التي تدخل في اختصاص الموظف ، كان يقضى بمأمور الضبطية القضائية على متهم بقتلى أمر بالقبض باطل من حيث الشكل ، أو أن يقضى بحسن نية على شخص غير الذي عين في أمر القبض ، أو أن يشاهد وقوع فعل يظنه بحسن نية جريمة تبيح القبض فيقبض على مرتكبه ، ففي هذه الأحوال وما شكلها لا يجوز مقاومة مأمور الضبطية القضائية لأن القبض على المتهمين هو من أعمال وظيفته . أم إذا كان العمل خارجا أصلا عن اختصاص الموظف فلا محل لتطبيق النص كان يقضى

بأمور الضبطية القضائية على شاهد لأرغابه على الحضور للادلاء بمعلوماته
أما به لأن القبض على الشاهد ليس داخلًا في اختصاصه أصلاً ، وأذن
فإنما كتبت أعمال الاعتداء المسندة إلى المتهم قد وقعت في أثناء قيام رجال
البوليس وموظفي وزارة الأوقاف بهدم جدار ابنه بالأرض المتنازع عليها
بينه وبين وزارة الأوقاف فإنه إذا كان الهدم مما لا يدخل في اختصاص
أولئك الموظفين لا يكون ثمة مانع يمنع المتهم من دفع عدوانهم . ولا يغير
من ذلك أن يكون قد صدر أمر بالهدم من النيابة العمومية لأن النيابة
هي الأخرى لا تلك بحسب اختصاصها إصدار مثل هذا الأمر إذا الهدم لا يجوز
إلا بحكم قضائي ولا طاعة لرئيس على رؤوس في معصية القانون — ورجال
البوليس وهم ينفذون أمر النيابة لا يمكن أن يكون لهم أكثر مما للنسبة
نفسها وأذن فإذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنه لم يرتكب
ما ارتكبه إلا دفاعاً عن ماله فإنه يكون لزاماً على المحكمة أن تبحث
هذا الدفع فتبين هل كان المتهم واضحاً يده على الأرض المتنازع عليها
واقام ابنية عليها وهل كان في ظروف تبرر ما ارتكبه أم أنه قد تجاوز
الحد اللازم للدفاع ، فإذا هي أغفلت بحث هذا الدفع وقضت بالإدانة
فإن حكمها يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها .

(طعن رقم ٢٠٣٨ سنة ١٥ في جلسة ١٠/٢٢/١٩٥٤)

٩٣٨ — أسباب الإباحة — الدفاع الشرعي .

لم يشرع حق الدفاع الشرعي لمعاقبة معتد على اعتدائه ، وإنما
شرع لرد العدوان أو أن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر
حال على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله . ولا قيام لهذا الحق
مقابل دفع اعتداء مشروع ، كما يستعمل حقاً مقترراً بمقتضى القانون في
الحدود التي رسمها ، ومن ذلك الحق المخول لأفراد الناس لمباشرة القبض
على متهم شوهد متلبساً بجناية أو جنحة ، مما يجسور فيها الحبس
الاحتياطي — كما يجري بذلك نص المادة ٣٧ من قانون الإجراءات
الجنائية — لتسليمه إلى أقرب رجال السلطة المحلية .

(طعن رقم ١٧٥ سنة ٢١ في جلسة ١٤/٤/١٩٦١ من ١٢ من ٥٠٠)

٩٣٩ - حق الدفاع الشرعى - يقوم لرد العدوان ، وليس لمعاقبة الممتدى - مثال .

* حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه ، وإنما شرع لرد العدوان . فإذا كان الحكم المطمون فيه قد اثبت بالادلة السانفة التى اوردها أن المتهم الثانى فى الدعوى كان قد انتهى من اعتدائه على الطاعن ، وأن الحاضرين كانوا قد أمسكوا به وحاولوا دون مواصلته الاعتداء على الطاعن فإن ما يقع من اعتداء من هذا الأخير على المتهم سالف الذكر بعد أن كف عن الاعتداء ، هو اعتداء معاقب عليه ، ولا يصح فى القانون اعتباره دفاعا شرعيا .

(طعن رقم ١٢٥٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٢ س ١٢ ص ٧٠٠)

٩٤٠ - حق الدفاع الشرعى عن النفس شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .

* حق الدفاع الشرعى عن النفس شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .

(طعن رقم ١٨٢٢ سنة ٣٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٢١٤)

٩٤١ - حق الدفاع الشرعى شرع لرد العدوان .

* حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان .

(طعن رقم ٢٤٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٥٢)

٩٤٢ - متى يبيح الدفاع الشرعى عن المال القتل العمد ؟

* يبيح حق الدفاع عن المال وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٠ عقوبات القتل العمد مادام المقصود منه منع الدخول ليلا فى منزل مسكون أو فى ملحقاته .

(طعن رقم ١٢٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٧٥)

الفرع الثالث - تجاوز حق الدفاع الشرعى

٩٤٢ - تجاوز الدفاع الشرعى لا يكون له وجود الا حيث تكون حالة الدفاع الشرعى قد توافرت .

* من الخطأ أن تعاليل المحكمة المتهم بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات على اعتبار أنه تجاوز حق الدفاع الشرعى بعد قولها باتنفاء هذا الحق لان تجاوز حدود الحق لا يتصور مع انعدام ذات الحق .

لاطن رقم ٩٢٥ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٢/٣)

٩٤٤ - قتل المتهم المجرى عليه المعتدى على ماله حيث لا يكون القتل مباحا لا يمكن معه القول بأنه لم يكن اصلا فى حالة دفاع بل يعتبر متجاوزا حدود الدفاع .

* اذا كانت الواقعة التى اثبتتها الحكم هى ان القتل واثنين معه سرفوا ليلا قضبانا من الحديد ، وان المتهم بوصفه خفيا بالمزينة التى حصلت فيها السرقة فاجأهم عقب الحادثة على مقربة من مكانها يحملون المسروق للهرب به فاطلق عليهم مقنونة ناريا من بندقيته الامرية فاصاب القنيل ، فهذه الواقعة وان كانت بمقتضى القانون لا تبيح للمتهم أن يرتكب جناية القتل العمد ، اذ السرقة التى قصد الى منع المنهين من الفرار على اثر وقوعها بما حصلوه منها ليست من السرقات التى يعدها القانون جنائية ، الا أنه لا شك فى أنها باعتبارها مجرد جنحة تبيح له بمقتضى النص العام الذى جاءت به المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات أن يرتكب فى سبيل تحقيق الغرض الذى رعى اليه أى فعل من افعال الضرب والجرح يكون اقل جسامة من فعل القتل . واذن فان هذا المتهم حين ارتكب فعله لا يصح عده معتبلا الا بالقدر الذى تجاوز به حقه فى الدفاع بارتكابه فعلا من افعال القوة اكثرت مما كان له أن يفعل لرد الاعتداء . واذا كان الاستفاد مما أورده الحكم أن هذا المتهم انما كان حسن النية معتقدا أن القانون يخوله ارتكاب ما ارتكبه وأن ما ارتكبه هو السبيل الوحيد لضبط اللصوص والحصول منهم على المال المسروق فانه كان يصح ان يعده الحكم معذورا ويقضى عليه بالحبس مدة لا تتقص عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على ثلاث سنين بدلا من العقوبة المقررة

للبينة وذلك طبقا للمادة ٢٥١ من قانون العقوبات . ولكن بما ان الحكمة لم تعامله بمقتضى هذا النص لا بناء على أنها لم تر من ظروف الدعوى أن تعدده معذورا مع توافر الشروط القانونية في حقه بل بناء على أساس خاطيء هو أنها لم تعتبره أصلا في حالة دفاع شرعى حتى كان يقال أنه تعداه فإنه يكون من المتمعن وضعه للامور في نصيبها الصحيح نقض هذا الحكم في تلك الحدود وعد المتهم معذورا والحكم عليه طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة .

(طعن رقم ١١٥٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/١)

٩٤٥ — قتل المتهم المجنى عليه المعتدى على والده حيث لا يكون القتل مباحا لا يمكن معه القول بأنه لم يكن أصلا في حالة دفاع بل يعتبر متجاوزا حدود الدفاع .

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يطلق المتذوف النار الذي أصاب به المجنى عليه إلا حين رآه عند الفجر في زراعته يسرق منها ، فهذا ، متى كانت الإصابة غير مميتة مما يسوغ القول بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن المال . فإذا كان الحكم قد نقي هذه الحالة ولم يقل في ذلك إلا « أن شروط الدفاع الشرعى عن المال الذى يبيح القتل غير متوفرة » فإنه يكون قد أخطأ ، لأن الفعل الذى وقع من المتهم على المجنى عليه لم ينتج عنه قتل ، ولأن من يكون في حالة من حالات الدفاع الشرعى ثم يقتل المعتدى حيث لا يكون القتل مباحا له لا يصح في منطق القانون القول بأنه لم يكن أصلا في حالة دفاع شرعى بل كلما يمكن أن يوجه إليه هو تجاوز حدود حقه في الدفاع ، ثم مداسيته على ذلك باعتبار أنه كان معذورا فيما وقع منه أو غير معذور . فإذا كان الحكم لم يتعرض لذلك وهو يتحدث عن دفاع المتهم فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضا .

(طعن رقم ٢٨٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١/١٨)

٩٤٦ — عقوبة من يتجاوز حدود الدفاع الشرعى .

* إذا كانت الحكمة قد اعتبرت المتهم متجاوزا حدود الدفاع الشرعى

بحسن نية ، ومع ذلك غائبا أوقعت عليه - بناء على المادة ١٧ - عقوبة الحبس بدلا من عقوبة الاشغال الشاقة او السجن المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ لجريدة الضرب المفضي الى الموت التي وقعت منه ، فلا يصح من المتهم أن ينعى عليها بأنها أخطأت في حقه . فان كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ الخاصة بتجاوز حد الدفاع هو الا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الاقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت . وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات الا اذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظرا لما استبانت من أن التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبة الى ما دون هذا الحد فعندئذ ، وعندئذ فقط يكون عليها أن تعده معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة لا يجوز أن تكون اربعا وعشرين ساعة .

(طعن رقم ٢٢١ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٥)

٩٤٧ - تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه الا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعي .

* أن حق الدفاع الشرعي قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته ، وتناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه الا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعي ، فإذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التناسب حققت البراءة للمدافع ، وأن زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد المتهم متجاوزا حق الدفاع وحق عليه العقاب بالشروط الواردة في القانون ، وأذن فإذا كان كل ما قالته المحكمة في حكمها لا يعدو التحدث عن عدم التناسب بين الفعلين ، ما وقع من المتهم وما وقع من غريمه ، وليس فيه ما ينفي قيام حالة الدفاع الشرعي، فانه يكون قاصر البيان في الرد على ما تمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي .

(طعن رقم ٦٩٨ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٢٧/٤/٧)

٩٤٨ — تجاوز الدفاع الشرعى لا يكون له وجود الا حيث تكون حالة الدفاع الشرعى قد توافرت .

* متى كان ما تآلته المحكمة فى تنفيذ دفاع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس من شأنه أن ينفى قيام تلك الحالة لديه فان ذلك لا يدع مجالاً لما يثيره فى طعنه على الحكم من جهة اعتباره متجاوزاً حدود الدفاع ، اذ أن ذلك لا يكون له محل الا عند ثبوت قيام تلك الحالة .

(طعن رقم ٢٠٥٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/٧/١٩٥٠)

٩٤٩ — تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه الا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى .

* أن حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته . وتناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه الا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى فإذا ثبت قيام هذه الحالة ونحقق ذلك التناسب حقت البراءة للمدافع ، وإن زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد المتهم متجاوزاً. حق الدفاع وحق عليه العقاب فى الحدود المبينة فى القانون . فإذا كان ما أورده الحكم لا يعدو التحدث عن عدم التناسب بين الفعلين ، ما وقع من الطاعن وما وقع من غريمه، وليس فيه ما يؤدى الى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى حسبما فى محددة فيما سبق بيانه فانه يكون قاصراً قصوراً يمهيه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٥٥ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٤/١٢/١٩٥١)

٩٥٠ — تجاوز الدفاع الشرعى لا يكون له وجود الا حيث تكون حالة الدفاع الشرعى قد توافرت .

* مادامت المحكمة قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى فلا يكون هناك وجه له يشكو منه المتهم من عدم بحثها فى أمر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى اذ التجاوز لا يكون له وجود الا حيث تكون حالة الدفاع الشرعى قد توافرت .

(طعن رقم ٣٦٨ سنة ٢٥ ق جلسة ٥/١٢/١٩٥٥)

٩٥١ - تحليل الحكم تدليلاً سليماً على توافر نية القتل في حق المتهم بعد نفي قيام حالة الدفاع الشرعى التى دفع بها - لا عيب .

* إذا قال الحكم حين عرض لنية القتل « انها ثابتة قبل المتهم من استعماله في اقتراح جريمته آلة من شأنها أحداث الموت « بندقية » ، وقد أطلقتها من مسافة قريبة - ثلاثة أمتار - على مقتل من المجنى عليه هو رأسه ، مدفوعاً الى ذلك بحنقه عليه لاعتقاده أنه كان يسرق وهسو سبب يكفى في عرف بعض النفوس المستهترّة المنهورة لازهاق الروح » ثم قال الحكم ، « على دفع المتهم بقيام حنة الدفاع الشرعى » ان الثابت من مجموع أقوال الخفرين والمتهم نفسه ان المجنى عليه حين ضبط كان أعزلاً ولم يحاول الهرب بنفسه ولا بالمسروقات ولم يكن هناك ما يدعوا المتهم للاعتقاد بوجود أى خطر حال على النفس والمال يجعله في حالة دفاع شرعى » فان هذا الذى قاله الحكم رداً على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ليس فيه تعرض لنية القتل بما ينفى توافرها وتعارض لما أثبتته الحكم في شأنها بما يؤدي الى قيامها لدى المتهم .

(طعن رقم ١١٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ س ٥ من ١٩٦١)

٩٥٢ - قول الحكم ان الطرفين يتنازعان وضع اليد على الارض لا يصلح رداً على تمسك المتهم بأنه إنما لجأ الى استعمال القوة لرد المجنى عليه عن أرضه التى دخلها عنوة وتقديمه حكماً صادراً لصالح والده باعادة وضع يده على الارض - صدور أمر من البوليس للطرفين قبل الحادث بعدم دخول الارض غير مؤثر - وجوب بحث الحييزة الفعلية للأرض .

* إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأنه إنما لجأ الى القوة لرد المجنى عليه عن أرضه بعد أن دخلها عنوة لمنعه من الانتفاع منها وقدم حكماً صادراً لصالح والده باعادة وضع يده عليها ، فلا يكفى للرد على هذا الدفاع قول الحكم ان الطرفين يتنازعان وضع اليد على الارض، وكان لزاماً على المحكمة أن تبحث فيما له الحييزة الفعلية على الأرض المتنازع عليها ، حتى إذا كانت للمتهم وكان المجنى عليه هو الذى دخلها بقصد منع حييزة المتهم لها بالقوة فانه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ، ويكون للمتهم الحق في

استعمال القوة اللازمة طبقا للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات — فإذا هي لم تفعل ذلك يكون حكمها خاطئا ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد صدر أمر من جهة البوليس للطرفين — تبيل الحادث — بعدم دخول الأرض ، لأن هذا الأمر ليس من شأنه أن يغير مركزا الخصوم في الدعوى ، ولأن المعبرة في المواد الجنائية هي بالحقائق الثابتة فعلا لا بالاحتمال والفروض .

(طعن رقم ١٩٢٠ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٩/٢/١١٦ من ١٠ من ١٩٨)

٩٥٣ — تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى يوجب مسئولية المتهم عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته .

* متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى فانه يكون مسئولا عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحا في القانون .

(طعن رقم ٢٩٢ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٥٩/٤/٦ من ١٠ من ٤١٥)

٩٥٤ — لا محل للكلام عن تجاوز حدود الحق الا مع افتراض قيام هذا الحق فعلا .

* لا يصح القول بتجاوز حدود حق الدفاع الشرعى الا اذا وجد الحق ذاته .

(طعن رقم ٢٢٥٢ سنة ٢٩ في جلسة ١٩٦٠/١/٨ من ١٢ من ١٧)

٩٥٥ — تجاوز حدود الدفاع الشرعى — تقدير ذلك .

* اذا كان الحكم لم يوازن بين الاعتداء الذى وقع على المتهمه — والذي خول لها حق الدفاع الشرعى — وبين ما اتته هي في سبيل هذا الدفاع ، فانه اذا دأبها بتهمة أحداث الملهمة المستندية واعتبرها

مجاوزة حدود حق الدفاع الشرعى دون أن يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى وملابساتها والتقارير الطبية ، فإنه يكون تاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(لطن رقم ٨٢٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٦١ من ١٢ ص ٩٩٦)

٩٥٦ — تجاوز حدود الدفاع الشرعى — متى يكون البحث فيه .

* البحث في تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد أن ينشأ الحق في ذاته .

(لطن رقم ٥٢٤ سنة ٢١ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٩٠٥)

٩٥٧ — تجاوز حق الدفاع الشرعى — نفى توافر هذا العنصر القانونى في جنابة العاهة ومعاينة المتهم بالحبس — الطعن بالنقض — لا مصلحة فيه : مادامت العقوبة تدخل في نطاق المادة ٢٥١ عقوبات .

* النعى على الحكم المطعون فيه بأنه خالف القانون اذ لم يلتزم بما ارتأته غرفة الاتهام — حين أحالت الدعوى الى محكمة الجنج — من قيام عذر تجاوز حق الدفاع الشرعى لديه ، مردود بأنه فضلاً عن أن قرار الغرفة في هذا الشأن لا يلزم محكمة الموضوع ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في هذا الخصوص طالما أن العقوبة التي أنزلها الحكم عليه — وهى الحبس — تدخل في نطاق ما نصت عليه المادة ٢٥١ عقوبات في صدد العقوبة المقررة لجناية العاهة المستديبة عند اقترانها بعذر تجاوز حق الدفاع الشرعى .

(لطن رقم ٦٢٥٠ سنة ٢٢ ق جلسة ٥/١١/١٩٦٢ من ١٢ ص ٧٠٠)

٩٥٨ — لا ارتباط بين تطبيق كل من المادتين ١٧ و ٢٥١ عقوبات — مفاد ذلك .

* لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة

بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالمعذر القانونى المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى - وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو الا تبليغ العقوبة الموقعة الحد الاقصى المقرر للجريمة التى وقعت وفى حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها فى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات الا اذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظرا لما استنبأته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بالعقوبة الى ما دون الحد فعندئذ فقط يكون عليها أن تعد المتهم معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل الى الحد الأدنى . ولما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعى وأعلنت فى حقه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فإن ما تريدت به من اضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافلا ولا جدوى للطاعن من التحدى بالظروف المخففة التى تنص عليها تلك المادة .

(طعن رقم ٨٠٨ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ من ١٧ ص ٥٨٦)

٩٥٩ - متى يكون البحث فى تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى .

* البحث فى تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه .

(طعن رقم ١١٧٧ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٢ من ٢٢ ص ٢٨٧)

٩٦٠ - البحث فى تجاوز حدود الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد ان ينشأ الحق فى ذاته - لا على المحكمة التفاتها عما أناره الطاعن بشأن تجاوز هذا الحق مادامت قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى بأسباب كافية وسائفة .

* اذا كانت محكمة الموضوع - بما لها من سلطة فى تقدير الوقائع التى يستتج منها حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها لتعلق ذلك بموضوع الدعوى - قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى بأسباب كافية وسائفة ، وكان البحث فى تجاوز حدود الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد

أن ينشأ الحق في ذاته ، فلا على المحكمة أن هي التفتت عما اثاره الطاعن امامها بشأن تجاوز هذا الحق .

(طعن رقم ٨٩٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/١٢/١٠ من ٢٢ من ١٤٠٠)

٩٦١ — بحث تجاوز حق الدفاع الشرعى — لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه .

* أن ما استرد اليه الطاعن من اثاره تجاوزه حق الدفاع الشرعى مردود بان البحث في تجاوز حيود حق الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يذكر أن عدوانا وقع على الطاعن فإنه لا يكون قد قام حق له في الدفاع يسوغ البحث في مدى مناسبة ضربه للمجنى عليه كرد على هذا العدوان .

(طعن رقم ٧٣٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٣٧٧/١٢/٥ من ٢٨ من ١٠٤٢)

٩٦٢ — تقدير تجاوز الدفاع الشرعى بنية سليمة — موضوعى .

* من المقرر أن تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، لتقرير ما اذا كان المدافع قد التزم حدود الدفاع الشرعى فلا جريمة فيما اتاه طبقا لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات ، أم أنه تعدى حدوده — بنية سليمة — فيعمل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون ، انما هو من الامور الموضوعية البحتة التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها — وفق الوقائع المعروضة عليها — بخير محقق ، مادامت النتيجة التى ائتمت اليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التى اثبتتها فى حكمها . واذا كان ما اثبتته الحكم من أن الطاعن طعن المجنى عليهما بالمدية فى اكثر من موضع باكثر من طعنة رغم انها لم يكونا يحملان اية اسلحة من أى نوع — من شأنه أن يؤدى الى ما ارتآه الحكم من أن الوسيلة التى سلكها الطاعن لرد الاعتداء الواقع عليه من المجنى عليهما لم تكن لتتناسب مع هذا الاعتداء بل انها زادت عن الحد الضرورى والقدر اللازم لردّه ، فإن هذا حسب الحكم لاعتبار الطاعن قد تعدى — بنية سليمة — حدود

حق الدفاع الشرعى ، ومن ثم فإن ما يعنيه الطاعن على الحكم من قصور لا يعدو — فى حقيقته — أن يكون جدلا فى تحصيل محكمة الموضوع فهم الواقع فى الدعوى فى حدود سلطتها التقديرية وفى ضوء الفهم الصحيح للقانون ، وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٧٧٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٨/١٢/١٣٧٧ ط ٢٨ ص ١٠٦٢)

الفرع الرابع — تقدير حالة الدفاع الشرعى

٩٦٢ — تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى
— موضوعى .

* تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو عدم قيامها هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفضل فيها .

(لا طعن رقم ١٢٢٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٤/٢/١٩٥٦ ص ٧ من ١٧٨)

٩٦٤ — لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فى تقديرها قيام حالة الدفاع الشرعى لأسباب سائفة .

* قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية بحتة ، لمحكمة الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديها من الأدلة والظروف اثباتا ونفيا، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك مادامت الأدلة التى تواردها توصل عقلا الى النتيجة التى تنتهى اليها .

(لا طعن رقم ٤٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩/٣/١٩٥٦ ص ٧ من ٢٨٢)

٩٦٥ — مفاجأة شخص أثناء سيره وسط المزروعات فى ليلة مظلمة وفى مكان بعيد عن العمران بطلق نارى نحوه — اعتباره فى حالة الدفاع الشرعى .

* مفاجأة شخص أثناء سيره وسط المزروعات فى ليلة مظلمة يستحيل معها الرؤية وفى مكان يئأى من العمران بطلق نارى نحوه — هو

فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة — يبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي تصل إلى يد المدافع ويعتبر في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيه مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات ..

(طعن رقم ٨٦٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٢٠/١٣٥٦ م ٧ من ١١١٢)

٩٦٦ — تقارير القوة اللازمة لرد الاعتداء من شأن محكمة الموضوع — استخلاص المحكمة نتيجة تخالف ما أثبتته في حكمها — سلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص .

* تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت هذه القوة تدخل في حدود الدفاع الشرعى أو تتجاوزه هو من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها ما ينفي التجاوز ، ولكنها مع ذلك استخلصت نتيجة تخالف هذه الحقيقة . فعندئذ يكون لمحكمة النقض بها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون ، أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع تلك الحقيقة ، وما يقضى به المنطق والقانون .

(طعن رقم ٤٥٨ سنة ٢٧ ق جلسة ١١/٦/١٣٥٧ م ٨ من ٦٦١)

٩٦٧ — وجود المتهم في حالة دفاع شرعى — استخلاص الحكم ما يخالف هذه الحقيقة — حتى محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص .

* تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع — إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى — كما أثبتتها المحكمة — تدل بغير شك على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى ، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة ، فإنه يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون .

(طعن رقم ٨٦٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٠/٢٠/١٣٥٦ م ٧ من ١١١٢)

٩٦٨ - دفاع شرعى - حالة الضرورة - تقدير قيامها :موضوعى -
عدم التزام الحكم بالتحدث عن كل ركن من أركانها فى عبارة مستقلة .

* أن تقدير الوثائق المؤدية لقيام حالتى الدفاع الشرعى والضرورة أو عدم قيامها من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، ولا يشترط فى القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حالة الضرورة وحالة الدفاع الشرعى فى عبارة مستقلة ، بل يكفى أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملابسات طبقا للواقعة .

(طعن رقم ٥ سنة ٢٨ قى جلسة ١٤٠٨/٢/٢٤ من ١ ص ٢٢٧)

٩٦٩ - دفاع شرعى ، حالة الضرورة - تقدير قيامها -
موضوعى - عدم التزام الحكم بالتحدث عن كل ركن من أركانها فى
عبارة مستقلة .

* أن تقدير الوثائق المؤدية لقيام حالتى الدفاع الشرعى والضرورة أو عدم قيامها من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، ولا يشترط فى القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حالة الضرورة وحالة الدفاع الشرعى فى عبارة مستقلة ، بل يكفى أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملابسات طبقا للواقعة .

(طعن رقم ٥ سنة ٢٨ قى جلسة ١٤٠٨/٢/٢٤ من ٨ ص ٢٢٧)

٩٧٠ - مناط تقدير ظروف الدفاع الشرعى حالة المتهم النفسية وقت
الجريمة .

* أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى المنبسط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة حقيقة تتطلب منه معالجة موقته على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطنن الذى كان يتمتع عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملابسات .

(طعن رقم ٥ سنة ٢٨ قى جلسة ١٤٠٨/٤/٨ من ٨ ص ٢٩٨)

٩٧١ - قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها - تقديرها موضوعى .

* ان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها .

(طعن رقم ٢٠٠٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٤/١٠/١٤٥٨ من ٢٢ من ١٩٢)

٩٧٢ - تقدير حلول الخطر امر اعتبارى ينظر فيه الى شخص المدافع وظروفه الخاصة التى احاطت به فى الحالة التى وجد فيها .

* تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته امر اعتبارى يجب ان يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى احاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التنكير الهادى البعيد من تلك الملابسات - فاذا قال الحكم ان المجنى عليه لم يكن يحمل عصا ولم يضرب المتهم بها ، هذا القول ، على اطلاقه لا يصلح سببا لنفى ما تمسك به المتهم من انه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، امام مطاردة المجنى عليه له والقائه أرضا ومحاولته للحاق به رغم ما يحمله المتهم من سلاح .

(طعن رقم ٢٣٩٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ من ١٠ من ١٩٨)

٩٧٣ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى - موضوعى .

* تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى . للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها . كما ان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه ، وانما شرع لرد العدوان . واذا كان مؤدى ما اورده الحكم فى بيانته لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى ان الطاعن كان منتويا العدوان على المجنى عليه فبادره الى الاعتداء دون ان يصدر من الاخير أى فعل مستوجب للدفاع فأمسك به المجنى عليه ولم يدهم حتى سقط معا على الارض حيث سدد

الطاعن الى المجنى عليه عدة طعنات من سلاح حاد أصابه في مواضع مختلفة من جسمه ولا حيل بينهما وانتهى تماسكهما عاجل الطاعن المجنى عليه بالسكين في صدره وهرب . وما أثبتته الحكم من وثائق على هذا النحو من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته عليه من نفي حالة الدفاع الشرعي^(١)

(طعن رقم ٢٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٢/١٠/١٣٦٤ م ١٥ م ١٧٢)

٩٧٤ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي او انتفاؤها - تعلقه بموضوع الدعوى - لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها - شرط ذلك : أن يكون استدلالها سليما .

* من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم استدلالا سليما يؤدي منطقيا الى ما انتهى اليه . فإذا كان الحكم قد اعتمد في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس التي تمسك الطاعن بها في دفاعه على مجرد اشتراكه في شجار قام بينه وبين آخر ، وهو استدلال فاسد ، ذلك أن الشجار ليس من شأنه في ذاته أن يجعل كل من اشترك فيه مستوجبا للمعاقب بلا قيد ولا شرط ، اذا قد يكون التشاجر بين فريقي أصله اعتداء وقع من فريق وأن الفريق الآخر الممتدى عليه إنما كان يرد الاعتداء ونفي هذه الحالة يخول القانون للممتدى عليه دفع الاعتداء الواقع عليه . وكان ما وقع فيه الحكم المطعون فيه من فساد في الاستدلال على نفي قيام حالة الدفاع الشرعي قد حال دون تحقيق محكمة الموضوع لما دفع به الطاعن من قيام تلك الحالة الامر الذي جعل الحكم مشويا أيضا بالتصور مما يطمئن معه نفسه والاحالة^(٢)

(طعن رقم ١٦٠٧ سنة ٢٤ ق جلسة ١٦/١٠/١٣٦٤ م ٢٥ م ٦٨٤)

٩٧٥ - الدفاع الشرعي - هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء - تقدير التناسب بين القوة وبين الاعتداء - موضوعي .

* الدفاع الشرعي هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وتحديد

التناسب بين تلك القوة وبين الاعتداء الذى يهدد المدافع أمر موضوعي
تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب الوقائع المعروضة عليها متى بنت
تضادها في ذلك على أسباب سليمة .»

(طعن رقم ٨٠٨ سنة ٣٦ في جلسة ١٠/٥/١٣٦٦ من ١٧ من ١٩٨٦)

٩٧٦ — تقدير الوقائع التي يستنتج منها حالة الدفاع الشرعي
او انتفاؤها — موضوعي .»

* من المقرر ان تقدير الوقائع التي يستنتج منها حالة الدفاع
الشرعي او انتفاؤها تستقل به محكمة الموضوع مادام استدلالتها تؤدي
الى النتيجة التي تخلص اليها .»

(طعن رقم ٦٤٨ سنة ٣٦ في جلسة ١٠/١/١٣٦٦ من ١٧ من ١٩٦٢)

٩٧٧ — التشاجر بين فريقين : اما ان يكون اعتداء من كليهما ليس
لهم من مدافع فتنتفي مظنة الدفاع الشرعي ، او يكون مباداة بعدوان
فريق وردا له من الفريق الآخر فتصدق في حقه حالة الدفاع الشرعي —
على محكمة الموضوع تبين واقع الحال في ذلك .»

* التشاجر بين فريقين اما ان يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من
مدافع ، حيث تنتفي مظنة الدفاع الشرعي عن النفس ، واما ان يكون
مباداة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر فتصدق في حقه حالة الدفاع
الشرعي عن النفس . ومن ثم يتمين على محكمة الموضوع ان تبين واقع
الحال في ذلك والبادئ بالعدوان من الفريقين حتى تستطيع محكمة التقض
مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .
فاذا تنكبت المحكمة ذلك ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب
نقضه والاحالة .»

(طعن رقم ٥٢٢٢ سنة ٣٦ في جلسة ٢٤/١٠/١٣٦٦ من ١٧ من ١٩٨٠)

٩٧٨ - تقدير الوقائع المؤدية الى قيام حالة الدفاع الشرعى - موضوعي .

* الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وتقدير الوقائع المؤدية الى قيام حالة الدفاع الشرعى او نفيها من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، ويجب لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبنيا على اسباب معقولة من شأنها ان تبرر ما وقع منه ، ومن حق المحكمة ان تراقب هذا التقدير لترى ما اذا كان مقبولا نسوغة البدهاة بالنظر الى ظروف الحادث وعناصره المختلفة .

(ملخّن رقم ١٥٧٢ سنة ٣٧ فى جلسة ١٢/١/١٩٦٨ من ١٩ من ٨٦)

٩٧٩ - مرد تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته للحالة النفسية التى تخالف المتمسك به .

* تقدر ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته امر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالف ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجمله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذى كان يتمتع عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملابسات .

(ملخّن رقم ٢٠٢٢ سنة ٣٧ فى جلسة ٥/٢/١٩٦٨ من ٢٩ من ١٢٢)

٩٨٠ - تقدير وائع المسؤولية الناشئة عن فقدان الشعور - موضوعي .

* تقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة فيما يتعلق بفقدان الشعور او التمتع به ، والفصل فى امتناع مسؤوليته تاسيسا على وجوده فى حالة سكر وقت الحادث امر يتعلق بوقائع الدعوى يقتدره قاضى الموضوع دون معقب عليه [١]

(ملخّن رقم ٢٠٦ سنة ٢٨ فى جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ من ١٣ من ٢٢٥)

٩٨١ - تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته .

* أن تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري يجب أن يتخذ وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي احاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا تصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملبسات^(١)

(لـ طعن رقم ٦١٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢٤/٦/١٩٦٨ س ١٩ ص ٧٦٦)

٩٨٢ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء - موضوعي .

* من المقرر أنه وإن كان تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كانت هذه القوة تخطئ في حدود حق الدفاع الشرعي أو تتجاوزه هو من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي وما ينفى هذا التجاوز ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة ، فإنه عدتاً يكون لمحكمة التقص بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل .
وتصحح هذا الاستخلاص الخاطئ بما يتفق وتلك الحقيقة وما يقطع به المنطق والقانون .

(لـ طعن رقم ٦٢٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٧٥)

٩٨٣ - تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري - وجوب اتجاهه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي احاطت بالدافع وقت رد العدوان .

* تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري يجب أن ينتج وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي احاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملبسات . ولما كان قول الحكم أن المجنى عليه لم يكن - وقت الاعتداء عليه - يحمل عساً وأن الطاعن لم تحث به أصابعه . هذا القول على إطلاقه لا يصلح سبباً لنفي ما تمسك به

الطامن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن عرضه ايلم مراودة المجنى عليه له من نفسه وامساكه بملابسه وصدره ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى البيان مما يمتين معه نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٢٢٥٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٢ من ٢٠ من ٢٢٠)

٩٨٤ - تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها - موضوعى - شرط ذلك : ان يكون استدلال الحكم سليما .

* من المقرر انه وان كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى - لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب الا ان ذلك مشروط بان يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى منطقيا الى ما انتهى اليه .

(طعن رقم ٢٢٥٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ من ٢٠ من ٢٢٠)

٩٨٥ - تقدير الوقائع اللازمة لقيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها - موضوعى - شرط ذلك .

* تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بتفسير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها . واذا كان ذلك ، وكان يؤدى ما اورده الحكم من شأنه ان يؤدى الى ما رتب عليه من نفي حالة الدفاع الشرعى ، كان ما ينمائه الطامن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون مقبولا ، ومن ناحية اخرى فان مجرد قيام المجنى عليه بقطع البرسيم المتفق بينه وبين الطامن على شرائه - بقرض انه لم يكن قد دفع ثمنه - لا يكون جريمة تبيح للطامن حق الدفاع الشرعى من ماله .

(طعن رقم ٦٤٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٦ من ٢٠ من ٨٦٥)

٩٨٦ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها - موضوعى - شرط ذلك ؟ استدلال الحكم على نفي حالة الدفاع الشرعى الى تعدد اصابات المجنى عليه وشذتها ، والى اطلاق جميع طلقات مسدسه - استدلال معيب - اساس ذلك ؟

* لئن كان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى لحكمة الموضوع الفصل فيه ، الا ان ذلك مشروط بان يكون استدلال الحكم لا عيب فيه ، ويؤدى منطقيا الى ما انتهى اليه . واذ كان ما تقدم ، وكان الثابت من واقعة الدعوى كما اوردها الحكم الملعون فيه ان المجنى عليه ومن معه خرجوا من مكمنهم يطلقون الاميرة النارية من الاسلحة التي كانوا يحملونها جميعا - لا المجنى عليه وحده - على الطاعن الرابع وعائلته ، وكان الحكم قد استدل على نفي حالة الدفاع الشرعى الى ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية من تعدد اصابات المجنى عليه وشذتها فضلا عملا تبين من فحص مسدس المجنى عليه - عقب الحادث - ان طلقاته الست قد اطلقت جميعها - وهو ما لا يؤدى الى حكم العقل والمنطق الى ما رتبته عليه ، ذلك ان تعدد الاصابات وشذتها وانتشارها بجثة المجنى عليه لا يفيد بذاته انها لم تكن لرد اعتداء متخوف منه فى وقت كان المجنى عليه يحمل سلاحا والطاعن يحمل عصا .

٩. نحن رقم ٨٨٨ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٣ من ٢٠ ص ١٦٠ (

٩٨٧ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها - موضوعى .

* تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، للحكمة الفصل فيه بقدر معقب ، متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها . واذ كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم من أدلة منتجاً فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانه الى ما انتهت اليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، تأسيساً على أن ما وقع من رجلى الشرطة ، اجراء مشروع

لم يتعد الاستيقاظ بما يزيل دواعي الشبهة ومن أنهما لم يخرجيا عن حدود القانون ، بما لا تتوافق معه مبررات الدفاع الشرعى ، فإن نعى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد ..

(لطن رقم ٨٢٨ سنة ٢٩ قى جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ من ١٠٧٨)

٩٨٨ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى - مثال لتسبب سائق قى التدليل على انتفاء حالة الدفاع الشرعى عن المال .

* الاصل ان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ولحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب مادام استدلالها سليما ويؤدى الى ما انتهت اليه ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه عرض للدفاع الطاعن المبني على انه كان فى حالة دفاع شرعى عن مال البنك الذى يقوم على حراسته وأطرحه بقوله : « أن المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات لا ترى المحكمة وبحق مجالا لتطبيقها فى نطاق هذه الدعوى لان ملأ تطبيق هذه المادة أن يكون قد وقع فعل ايجابى يخشى منه وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى سواء وقع الاعتداء بالعض او بدر من الجنى عليه باذرة اعتداء يجعل المتهم يعتقد لاسباب معقولة وجود خطر حائل على نفسه او ماله او نفس غيره او ماله ، اما أن يكون الجنى عليه قد تخلى عن الفرار التى كان قد حبسها وحاول الفرار من الشونة متخذاً طريق خروجه من فتحة السلك التى بسور الشونة مبطحا على بطنه فيطلق عليه المتهم عياره النارى الذى لا شك انه موقر انه لن يصيبه الا فى مقتل لان الوضع الذى كان عليه الجنى عليه عند خروجه من الكوة التى بالسلك بسور الشونة لا تسمح الا بمثل الاصابات القاتلة التى تحدثت عنها الصفة التشريحية وقد قتال المتهم نفسه انه ما له ولاطلاق اعيرة بقصد الارهاب اما هو اراد فريسته وهو الجنى عليه فكانه اراده حيا او ميتا مع العلم بان الدفاع الشرعى لم يشرع للقصاص والانتقام وانما شرع لمنع الاعتداء وأن هذا الاعتداء تد عدل عنه الجنى عليه وترك ما ينوى سرقة » فان هذا الذى أورده الحكم فيما تقدم سائق ويكفى لتبرير ما انتهى اليه من انتفاء حالة الدفاع الشرعى .

(لطن رقم ٦٢٥ سنة ٤٢ قى جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ من ٢٢ من ١٢١٦)

٩٨٩ - حالة الدفاع الشرعى - تقديرها .

* من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عاينها ما دام استدلالتها سليما يؤدى الى ما انتهى اليه . ولما كان ما ساقه الحكم من ادلة منتجا فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه من رفض الدفع لقيام حالة الدفاع الشرعى تأسيسا على ان اصابات الطاعن لم يكن مردها الى المجنى عاين وانها حدثت من التعدى الحاصل . فجميع افراد الفريقين على ما شهد به الشاهد الذى اطمأنت المحكمة الى اقواله ، وكان ما يردده الطاعن من ان المجنى عليه هو الذى بدأ بالتهامك به وأن الشاهد أمك به فقيسد حركته مما اتاح للمجنى عليه فرصة ضربه بالحزام لا يعمد ان يكون جسدا فى مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب ومساسا بما هو مقرر من حق المحكمة فى تحصيل اقوال الشاهد وتفهم سياقاتها واستشفاف مراميها ، فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن ينحل فى الواقع الى جدل فى سلطة محكمة الموضوع فى استنباط معتقدها بما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(ملعن رقم ٢٢٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ س ٢٤ ص ٥٧٥)

٩٩٠ - دفاع شرعى - تقدير الدليل على قيامه - مسألة

موضوعية - رقابة محكمة النقض .

* تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو عدم قيامها هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بحسب ما يقوم لديها من الادلة والظروف اثباتا ونفيا دون رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ما دامت الادلة التى توردها توصل عقلا الى النتيجة التى تاتى اليها .

(ملعن رقم ١١٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠ س ٢٤ ص ١٢٩٢)

٩٩١ — الوقائع التي يستنتج منها قيام الدفاع الشرعى أو انتفاؤه —
تقدها محكمة الموضوع — الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة المعتدى
وأما لرد العدوان — مثال لتسبب سائق لنفى الدفاع الشرعى .

* من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتبها عنها . كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان . وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى — وهو ما لا ينزع الطاعن فى صحته اسناد الحكم بشأنه — أن الطاعن الاول قد طعن المجنى عليه بالمطواة مور رؤيته له وهو يغادر مسكنه بعدان كان الاخير واشقاؤه قد اطلقوا بعض محتوياته دون أن ييدر من ايهم بإفرا اعتداء عليه فان ما قارنه الطاعن من تعدى يكون من قبيل القصاص والانتقام بما تثبتى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو المال كما هى معرفة به فى القانون .

(طعن رقم ٧٦٣ سنة ٤٣ ق جلسة ١٣٧٤/١/١٥ من ٢٥ من ٣٦)

٩٩٢ — الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها — تسفل محكمة الموضوع بتقديرها .

* أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الا ان فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتبها عليها .

(لا طعن رقم ٣٧٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٤/٨ من ٢٥ من ٣٩٥)

٩٩٣ — تقدير الوقائع المكونة لحالة الدفاع الشرعى — موضوعى .

* من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتبها عليها ، وكان حق

الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت انه كان يعتدى او يحاول فعلا على المدافع او غيره ، واذا كان مؤدى ما أورده الحكم فيها تقدم ، من أن الطاعن لم يكن فى حالة دفاع شرعى عن النفس بل كان معتديا وحين أوقع فعل الضرب كان قاصدا الحاق الاذى بغيره لا دفع اعتداء وقع عليه ، صحيحا فى القانون ومن شأنه أن يؤدى الى ما رتبته عليه من نفس حالة الدفاع الشرعى ، فان ما ينهيه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(ملحق رقم ٢٠٨٩ لسنة ٤٥ فى جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٠ من ٢٦ ص ٦١٥)

٩٩٤ - حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة - تقدير قيام أو انتفاء حالة الدفاع الشرعى - موضوعي .

* لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سابقا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، لما كان ذلك ، وكفت المحكمة قد حصلت الواقعة بقولها أنه ، « بسبب خلاف نشب بين المتهم والمجنى عليه حول الصد الفاصل بين أرضهما وعلى اثر مشادة كلامية قام الاول (الطاعن) بضرب الثانى بفأس على رأسه وصدره عمدا وأحدث به الإصابات الموصوفتين بتقرير الصفة التشرحية وقد أدى ذلك الى موته » . وقد خلت محونات الحكم كما خلت أقوال شهود الواقعة التى استند إليها فى الإدانة - على ما يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للظن - مما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معيب مادام استدلالها سليما يؤدى الى ما انتهى اليه كما هو الحال فى الدعوى فان ما ينهيه الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له أساس وهو لا يعدو أن يكون جدلا فى الموضوع مما لا يقبل أكثرته أمام محكمة النقض .

(ملحق رقم ٨٩٢ لسنة ٤٦ فى جلسة ١٩٧٧/١/١٦ من ٢٨ ص ٧٢)

٩٩٥ - دفاع شرعى - محكمة الموضوع - سلطتها فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى .

* من المقرر أن تقدير الوقائع المؤدية الى قيام حالة الدفاع الشرعى او الى انتفاؤها وتقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء - لتقرير ما اذا كان المدافع قد التزم حدود هذا الدفاع فلا جريمة فيما .انه طبقا لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات ، أم انه تعدى حدوده بنية سلبية فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون ، كل ذلك من الامور الموضوعية البحتة التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ، مادامت النتيجة التى انتهت اليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التى اثبتتها فى حكمها ، واذا كان البين من مدونات الحكم المطمون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وأنت بكافة الظروف والملابسات التى كانت الطاعة مخوفة بها وقت وقوعها - عن بصر وبصيرة ، وكانت الأدلة التى استند الحكم اليها من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها من اعتبار الطاعة قد تعدت بنية سلبية حدود حق الدفاع الشرعى عن المال اثناء استعمالها اياه تأسيسا على أن الوسيلة التى سلكتها - بطعنها المجنى عليها بالسكين فى صدرها - لم تكن لتتناسب ، فى تلك الظروف والملابسات ، مع الاعتداء الواقع - نهارا - على حيازتها الفعلية للشقة التى تسكنها ، بما فى ذلك قيام المجنى عليها بجديها لمحاولة اخراجها منها ، بل انها زادت عن الحد الضرورى والقدر اللازم لرد هذا الاعتداء ، فان ما تميمه الطاعة على الحكم لا يعدو - فى حقيقته - أن يكون مجادلة فى تحصيل محكمة الموضوع فهم الواقع فى الدعوى فى حدود سلطتها التقديرية وفى ضوء الفهم الصحيح للقانون ، وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(ملخ من رقم ١٢٠٥٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١٢/٣/١٣٧٧ ، من ٢٨ من ١٢٨)

٩٩٦ - دفاع شرعى - تقدير المتهم لظروف الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع الشرعى - حق المحكمة فى مراقبة هذا التقدير .

* لما كان يبين من هذا الذى أورده الحكم أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه اذ فوجئ بالتجهرين يطلقون النار على

مسكه قاصدين اقتحامه والاعتداء عليه وهو نمل يتخوف ان يحدث منه الموت او جراح بالغة وهذا التخوف مبنى على اسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي تصل الى يد المدافع وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته امر اعتبارى يجب ان يتجه وجهة شخصية تراعى فيه مختلف الظروف الدقيقة التي احاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات ولذلك فمن تخوف الطاعن فى هذه الحالة يكون مبنيًا على اسباب معقولة تبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي استخدمها مما يضمن معه اعتباره فى حالة دفاع شرعى من نه ه .

(ملعن رقم ١١٢٣ سنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٧/١/٢٢ من ٢٨ من ١٧٦)

٩٩٧ - دفاع شرعى - تقدير قيام حالته - موضوعى - شرط ذلك .

* تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا كان ذلك يدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى او يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اثبتتها الحكم تدل بغير شك على ان الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة كما هو الحال فى هذه الدعوى فانه يكون من حق محكمة النقض ان تتدخل وتمسح هذا الاستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون .

(ملعن رقم ١١٢٣ سنة ٤٦ ق جلسة ١٣٧٧/١/٢٢ من ٢٨ من ١٧٦)

٩٩٨ - تقدير توافر حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها - موضوعى .

* من المقرر ان تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتب عليها .

(ملعن رقم ٧٣٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٣٧٧/١/٢٢ من ٢٨ من ١٣٦)

٩٩٩ - تقدير الوقائع التي يستتج منها حالة الدفاع الشرعى
او انتفاؤها - أمر موضوعى .

* من المقرر ان تقدير الوقائع التي يستتج منها حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى والمحكمة الفصل فيه بغیر معقب منى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها - لما كان ذلك وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوع استعرض بفعل القتل او الضرب لمن لم يثبت انه كان يعتدى او يحاول الاعتداء فعلا على نفس المدافع او غيره ، وكان البين مما اثبتته الحكم للطعن فيه بمجونه ان المجنى عليه الثانى بعد ان علم بمقتل والده تعقب قاتليه - الطاعنين الاول والثانى - الى زراعة والدهما الطاعن الثالث وما ان شاهده الاخر حتى تصدى له وعاجله بضربة عصا على جبهته لاعاقته وشل حركته ثم واصل الاعتداء عليه بالآلة صلبة ذات طرف مدبب قطعته فى مقدم صدره وظهره ووجهه ، ليقتله ولم يتركه الا بعد ان اجزأ عليه محققا ما استهدفه من اعتدائه ، وكان مؤدى ما اوردته الحكم فيما تقدم ان الطاعن الثالث هو الذى باذر بالاعتداء على المجنى عليه الثانى بقصد قتله دون ان يصدر من الاخر أى فعل يستوجب الدفاع ، فان هذا الذى اوردته الحكم سائق ويكفى لتبرير ما انتهى اليه من نفي حالة الدفاع الشرعى ، ولا تثريب على الحكم ان هو قد رد على دفاع الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى ففهاها فى مساق تبليغه على توافر قصد القتل لديه ذلك بان القانون لم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة وظروفها ولم يتطلب السرد على هذا الدفاع استقلا .

لا ظن رقم ١٢٨٨٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٠/٧/١٣٧٥ س ٣٠ ص ٦٥١

الفرع الخامس - تسبيب الاحكام بالنسبة الى الدفاع الشرعى

١٠٠٠ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع بدون رقابة عليها من محكمة النقض .

* الدفاع الشرعى هو حالة تقوم فى الواقع على أمور موضوعية بحجة لقاضى الموضوع وحده سلطة بحثها وتقرير ما يقوم عليها من الادلة فيثبتها او ينفيها بدون ان يكون لقاضائه

معقب من رقابة محكمة النقض إلا أنه في حالة وجود تناقض ظاهر بين موجب الوقائع والظروف المادية التي يثبتها وبين النتيجة القانونية التي يستخلصها منها فإن لمحكمة النقض أن تتدخل ، لأن وجود مثل هذا التناقض هو في الواقع من باب الخطأ في تطبيق القانون على الوقائع ومن شأنه أن يصيب الحكم .

(لمن رقم ٢٣٨٥ سنة ٢ في جلسة ١٠/١٠/١٩٢٢)

١٠٠١ - ذا الحكم الذي يستلزم من أحد رجال الحفظ قبل اطلاق العيار على الجنى عليه التحري والتروى واطلاق عيار للارهاب متى كان الثابت أن الجنى عليه لص يحاول الفرار .

* إذا كان الحكم قد أورد الواقعة بما يتضمن أن ثلاثة أشخاص سرقوا قنحا من منزل مجاور للزراع ، وساروا في الطريق الموصل للزراع ، فأبصر بهم الخفير ورأى اثنين منهم فزاع هاريين في الزراع ولم يدركهما وأن ثالثهم كان يحمل زكية من القمح المسروق ، فناداه مرتين فلم يجبه ، بل ألقى الزكية على الأرض وحاول الفرار مثل زميله اللذين افلتا وأنسا في الزراع بعد أن ألقيا على حافتهما ما كان متهما من القمح ، فعندئذ ارتكز الخفير على ركبتيه وأطلق عليه عيارا ناريما في الجزء الأسفل من جسمه أصابه في ساقه من الخلف ، ولم يكن بين المكان الذي أصيب الجنى عليه فيه وبين الزراع سوى خمسة عشر مترا على أكبر تقدير وقد توفى هذا السارق بسبب تلك الإصابة ، وكانت المحكمة قد دانت المتهم بامتهاره قاتلا عمداً وأخذته بحكم المادتين ١٩٨ فقرة أولى و ١٧ من قانون العقوبات بالجس مع الشغل لمدة سنتين والزامه بأن يدفع للبدعية بالحق المدني — وهي والددة الجنى عليه — مبلغ ٢٥ جنيتها قولا منها بأنه لم يتحر ولم يتروى في اطلاق النار على الجنى عليه قبل أن يطلق أول طلقة في الهواء على سبيل الارهاب كما تقتضى بذلك التعديلات ، فإن هذا الذي انتهت اليه المحكمة في حكمها يخالف المقدمة التي حصلت في بياناتها لواقعة الدعوى لأن تلك التعديلات تشير الى أن المتهم كان معذورا فيما فعله من المبالغة الى اطلاق النار على الجنى عليه الذي يعتقد أنه لص قبل اتخاذ خطوة التهديد بالاطلاق في الهواء حتى لا يفلت منه . قبل أن يجهز بنقضه لاطلاقها لثاني مرة وإلى أنه مع معقولة سبب اعتقاده صار على موجب هذا الاعتقاد يتروى ويحذر وأنه محق

فيما طلبه من اعتباره معذورا وفق المادة ٥٨ من قانون العقوبات مما يتمين معه نقض الحكم وبراءة الخبير مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية .

(ملحق رقم ١٤٣٥، سنة ٢، في جلسة ١٩٣٢/١١/٧)

١٠٠٢ - تقرير قيام حالة الدفاع الشرعي مسألة موضوعية .

* حالة الدفاع الشرعي هي مسألة موضوعية بحثة لقاضي الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الأدلة والظروف اثباتا أو نفيا ولا رقابة لحكمة النقض عليه في ذلك اللهم الا اذا كانت هذه الأدلة والظروف لا حقيقة لها بالرة أو أنها في حد ذاتها لا توصل عقلا الى نتيجة التي انتهى الحكم اليها .

(ملحق رقم ١٤٣٥، سنة ٢، في جلسة ١٩٣٢/١١/٧)

١٠٠٣ - تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعي يوجب اعترافه بما وقع منه والا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه .

* يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعي ان يكون معترفا بما وقع منه وان يبين الظروف التي الجأت الى هذا الذي وقع منه ومن الذي اعتدى عليه أو على ماله أو خشي اعتدائه عليه أو على ماله اعتداء يجيز ذلك الدفاع الشرعي فلذا كان المتهم نفسه قد انكر بقاء ما أسند اليه ودار دفاع محاميه على هذا الإنكار فان ما جاء على لسان المحامي عرضا وعلى سبيل الفرض والاحتياط من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي لا يعتبر دفعا جديا تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه . ولا يقبل من المتهم الطعن في الحكم الصادر عليه بمقولة أنه اغفل الرد على هذا الدفع .

(ملحق رقم ١٤٣٤، سنة ٢، في جلسة ١٩٣٢/١١/٧)

١٠٠٤ - تقرير قيام حالة الدفاع الشرعي مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع بدون رقابة عليها من محكمة النقض .

* تقرير أن المتهم كان في حالة دفاع ضروري لرد الاعتداء أو غير

ضرورى مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع الفصل فيها بدون رقابة عليها من ذلك من محكمة النقض اللهم الا اذا كانت الوقائع التى تثبتها المحكمة فى حكمها دالة بذاتها على تحقق معنى الدفاع الشرعى قانونا وانها فى القول بعدم قبله اخطأت فى فهم هذا المعنى .

(ملحق رقم ١٢٣٧، سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣/٥/١)

١٠٠٥ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية .

* ان مسألة الدفاع الشرعى هى مسألة موضوعية داخل تقديرها — مبدئيا — تحت سلطة قاضى الموضوع ان وجودا وان عدما وليس لمحكمة النقض التدخل فى هذا التقدير اللهم الا اذا تبين ان النتيجة التى وصل اليها قاضى الموضوع لا تتفق منطقيا وما اثبته الحكم من المقدمات والوقائع .

(ملحق رقم ١٦٦٤، سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢)

١٠٠٦ - تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى يوجب اعترافه بما وقع منه والا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه .

* يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعى ان يكون معترفا بما وقع منه وان يبين الظروف التى الجاته الى هذا الذى وقع منه اذ مما لا شك فيه ان انكار المتهم ما اسند اليه وتمسكه فى آن واحد بحالة الدفاع الشرعى امران متناقضان ينفلى احدهما الآخر نفيًا صريحًا .

(ملحق رقم ٤٢، سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٤/١/٢)

١٠٠٧ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع بدون رقابة عليها من محكمة النقض .

* تقدير وقائع الاعتراضات من شأن قاضى الموضوع وحده ولا رقابة

لحكمة النفس عليه في ذلك بل هي تأخذ بتغييره قضية نسلمة بما دام هذا التدبير لا يتأخر عقلا مع الوقائع الموضوعية التي أثبتتها في حكمه .

(طعن رقم ٥٢٨ سنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٢/٥)

١٠٠٨ - تمسك المتهم بحالة الدفاع يوجب اعترافه بما وقع منه والا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه .

* ان محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تبين في حكمها الاسباب التي جرت بها الى رفض ما يتمسك به المتهم من حالة الدفاع الشرعي الا اذا كان قد دفع بهذه الحالة تبريرا لفعل يعترف بأنه صدر منه ولكن في سبيل الدفاع عن النفس أو المال . أما اذا أثير المتهم صدور هذا الفعل منه أصلا وتمسك في آن واحد بحالة الدفاع الشرعي من باب الافتراض والاحتياط فإن هذا التعارض بين الموقعين يجيز لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى على أساس ما تستبينه هي من وقائعها وظروفها مع استبعاد فكرة الدفاع عن النفس ولا تكون عتقذ ملزمة بالرد عليها .

(طعن رقم ١٧٧ سنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٢/٥)

١٠٠٩ - تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعي يوجب اعترافه بما وقع منه والا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه .

* لا نزاع في أنه يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعي ان يكون معتقدا صراحة بما وقع منه وأن يبين الظروف التي إلهته الى هذا الذي وقع منه ، ونوع الاعتداء الذي وقع عليه وهل كان على شخصه أو على ماله وهل هو مما يجيز ذلك الدفاع الشرعي . فإذا كان المتهم نفسه قد أثير بثنائا ما أسند اليه ودار دفاع محامية على هذا الإتيار فإن ما جاء على لسان المحامي عوضا وعلى سبيل الفرض والاحتياط من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي لا يعتبر دفعا جديا تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه . ولا يعقل من المتهم في مثل هذه الحالة الطعن على الحكم الصادر عليه بمقولة أنه اغفل الرد على هذا الدفع .

(طعن رقم ٨٩ سنة ٤ ق جلسة ١٩٢٤/٢/١٢)

١٠١٠ - تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى بوجوب اعترافه بما وقع منه والا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه .

* التمسك بحق الدفاع الشرعى الذى يستوجب من قبل القضاء الموضوعى رداً خاصاً يقتضى أن يكون الجاني معترفاً بالجريمة الواقعة منه اعترافاً صريحاً لا لبس فيه ، وتمسكاً فى الوقت ذاته بأن غريزة الدفاع عن النفس أو المال هى التى دفعتة الى اقتصراف ما صدر منه . أما اذا كان المتهم لم يتمسك بحالة الدفاع الا من باب الفرض الجبلى فان المحكمة تكون فى حل من أن لا ترد على هذا الدفع استئثالا اكتفاء باستعراض الوقائع الدالة على ما ثبت لديها واستخلاص ما تراه منها لمعالجة المتهم بمقتضاه .

(ملحق رقم ١٦٦٦ سنة ٤ فى جلسة ١٠/١٠/١٩٣٤)

١٠١١ - عدم افصاح المحكمة عن رأيها فى حالة الدفاع التى استظهرتها فى الحكم يزعزع الاساس القانونى الذى بنى عليه حكمها .

* اذا كان الظاهر من الحكم أن ما اقتضت به محكمة الموضوع فى الحادثة هو أن المتهم اتما اطلق العيار على المجنى عليه فأرداه قتيلاً لما أن هم باقتحام منزله واقسم يميناً ليخزجن النساء منه ومع ذلك طبقت المحكمة على المتهم المادة ١٩٨ فقرة أولى وعاقبته بالاستغلال الشاقة لمدة عشر سنوات ولم تقل مع تصويرها الحادثة على هذه الصورة التى لو كانت تمت فى الواقع لكأنت انتهكتا حرمة ملك الغير معاتباً عليه قانوناً بالمادة ٣٢٣ ع وهو من الجرائم التى تجيز استعمال حق الدفاع الشرعى لم تقل هل كان لهذا الدفاع أو لم يكن له فى نظرها تأثير فى تقدير الجزاء فان عدم افصاح المحكمة عن رأيها فى حالة الدفاع التى استظهرتها فى الحكم يزعزع الاساس القانونى الذى بنى عليه حكمها ويتمين من أجل ذلك نقضه .

(ملحق رقم ٨٤٤ سنة ٥ فى جلسة ١٢/٤/١٩٣٥)

١٠١٢ - تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى بوجوب اعترافه بما وقع منه والا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه .

* ان التمسك بطرق الدفاع الشرعى عن النفس لا يستقيم الا مع

الاعتراف بالحادثة وتبيان الظروف التي دفعت الفاعل الى ارتكاب ما اتساه دفاعا عن نفسه او نفس غيره او عن ماله او مال غيره فالذا ظل المتهم منكرا ما وقع منه لم يبق للدفاع الشرعى أساس يقوم عليه الا فى حالة ما اذا كانت ظروف الواقعة نفسها ناطقة بوجود حالة الدفاع عن النفس او المال وعندئذ يجوز للمحامى عن المتهم ان يلفت المحكة الى هذه الظروف بل يكون للمحكمة ان تستظهر هذه الظروف من تلقاء نفسها وتبنى عليها حكمها .

(طعن رقم ٨٧٠ سنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٤/٨)

١٠١٣ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية .

* الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء . وتقدير تلك القوة امر موضوعى تقصّل فيه محكمة الموضوع بحسب الوقائع المعروضة عليها ، فلها ان تقرر ما اذا كان المتهم اثناء استعمال حقه الدفاع الشرعى قد تعدى بنية سلبية حدود هذا الدفاع وكان فى حدوده فاذا ما ثبت لها انه تجاوزه بنية سلبية كان لها ان تعدّه معذور . وتعامل طبقا للمادة ٢٥١ ع .

(طعن رقم ٨٧٦ سنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٥/٦)

١٠١٤ - عدم رد الحكم صراحة على تسكك المتهم بحق الدفاع الشرعى - قصور .

* الدفع بحالة الدفاع الشرعى يجب ان تتناوله محكمة الموضوع بشئ من العناية والتحصيل فان رأت شروط الدفاع الشرعى متوافرة قضت ببراءة المتهم وان رأت غير ذلك حكمت بما يوجب العقاب ثم انه يجب ان يشتمل الحكم على بيان ان المتهم تسكك بهذا الدفع وعلى بيان ما انتهى اليه رأى المحكمة فيه وأسباب رفضه ان لم تزل له محلا لها اغفال الدفع جبلة واحدة فيعتبر اخلاا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم .

* طعن رقم ٣٦٣ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٥/١٢/٢٣

١٠١٥ - عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى - قصور .

* التمسك بحق الدفاع الشرعى هو من الدفوع الجوهرية الواجب الرد عليها فى الحكم والا كان معيبا واجبا نقضه . فإذا اعترف المتهم أمام المحكمة بالتجريمة المسندة اليه ، وهى أنه عض المجنى عليه فى سبابته فنشأ عن ذلك عاهة مستديمة ، وطلب براءته لأنه لم يرتكبها ، إلا دفاعا عن نفسه إذ أن المجنى عليه (وهو عمدة) قد قبض على أخيه وجبسه بالقوة وأمر بإدخال المتهم معه ، فثار لذلك ، وأراد التخلص منه ، فعضه ، فلا شك فى أن مؤدى هذا الدفاع أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن أخيه لدفع فعل يعتبر قانونا جريمة على النفس وهو القبض عليهما ، وهذا الدفاع يجب على المحكمة أن تحققه ، وأن ترد عليه فى حكمها إذا هى لم تر الإخذأ به ، فإن لم تفعل كان حكمها معيبا متعيبا نقضه .

(طعن رقم ٢١١ سنة ٧ ق جلسة ١٢/٢٨ / ١٩٢٦)

١٠١٦ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع .

* إذا استظهرت المحكمة من وقائع الدعوى ان المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ولم تكن هذه الوقائع متجافية مع النتيجة التى استخلصتها المحكمة ، فلا معقب عليها فى ذلك .

(طعن رقم ٢١٢ سنة ٧ ق جلسة ٢/١ / ١٩٢٧)

١٠١٧ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع بدون رقابة عليها من محكمة النقض .

* إذا استخلصت محكمة الموضوع من وقائع الدعوى وظرونها ان المتهم (وهو شيخ خفر) قد تجاوزا حد الدفاع الشرعى ، وأنه لم يَنْ

حسن النية في ذلك ، ودلت على ما استخلصته بأدلة مؤيدة اليه ،
فلا شأن لمحكمة النقض معها .

(تلخ رقم ٨٥٢ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٤/٥)

**١٠١٨ - الدفاع الشرعي من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز
اثرتها لأول مرة أمام محكمة النقض .**

* الدفاع الشرعي من المسائل الموضوعية التي يجب اليهك بها
لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثرتها لأول مرة لدى محكمة النقض إلا
إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع
الشرعي كما عرفت القانون ، ففي هذه الصورة تتدخل محكمة النقض ، إذ
مهما يكن المتهم قد قصر في دفاعه لدى محكمة الموضوع فإن ذلك لا يغير
شيئا من طبيعة حقيقة فعله ، ولا يؤثر في تكييف القانون لهذا الفعل .

(طعن رقم ٤٣ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠)

**١٠١٩ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي مسألة موضوعية من
اختصاص محكمة الموضوع بدون رقابة عليها من محكمة النقض .**

* أن تقدير الوقائع المؤدية الى قيام حالة الدفاع الشرعي أو الى
نفيتها متعلق بالموضوع . وللمحكمة الفصل فيه ولا معقب عليها إذا كانت
تلك الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها . فإذا نفى الحكم قيام
حالة الدفاع الشرعي لم ثبت لدى المحكمة من أن كلا من الفريقين
المتضاربين حينما اشتبك في المضاربة كانت عنده نية الاعتداء على الفريق
الأخر فلا تجوز اثاره الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض .

(تلخ رقم ١٣٢٣ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٦/٦)

**١٠٢٠ - تبسك المتهم بحالة الدفاع الشرعي يوجب اعتراقه بما وقع
منه والا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه .**

* الحكم الصادر بالإدانة على جنابة أحداث عامة بمستديمة أو في

غيرها من جرائم الامتداد على النفس اذا لم يتعرض الى السكلام عن الدفاع الشرعى ولم يعامل المتهم على مقتضى احكامه فلا يقبل الطعن فيه بحجة قيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم فى الواقع متى كان المتهم لم يعترف بالجريمة اعترافا يتضمن انه كان فى حالة دفاع شرعى والدفاع عنه لم يتسكك امام المحكمة بقيام هذه الحالة ، ومتى كانت وقائع الدعوى — حسبما اثبتته الحكم بناء على ما حصلته المحكمة من التحقيق الذى اجرته — خالبا مما يفيد توافر ثبوت اية حالة من احوال الدفاع الشرعى كما عرّفه القانون .

(طعن رقم ٦٢ سنة ٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨)

١٠٢١ — تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى يوجب اعترافه بما وقع منه والا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه .

* ان طلب المتهم معالته على مقتضى قيام حالة من احوال الدفاع الشرعى عن النفس او المال لديه يجب — لكى يتعين الرد عليه صراحة فى الحكم — ان يكون مصحوبا بتسليمه بوقوع فعل الاعتداء منه على الجنى عليه والا عد من قبيل المناقشات الجدلية التى يثيرها الدفاع اثناء المرافعة والنسب لا تقتضى ردا صريحا بل يكفى ردا عليها القضاء بادانة المتهم (طعن رقم ١١٣ سنة ٩ ق جلسة ٢٣/١/١٩٣٩)

١٠٢٢ — عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى — قصور .

* اذا بنت المحكمة ادانة المتهم فى جريمة ضرب نشأت عنه عاهة على اعتراف صادر منه ، وكان هذا الاعتراف — كما هو ثابت بحضور الجلسة — يتضمن انه وقت مقارفته فعل الضرب كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ، ومع ذلك لم تتحدث المحكمة فى حكمها عن هذه الحالة ، كان حكمها مشوباً بالقصور ، لان اعتراف المتهم على الصورة المذكورة فيه تمسك بحق الدفاع الشرعى الواجب الرد عليه صراحة فى الحكم .

(طعن رقم ٦٧٢ سنة ٩ ق جلسة ٨/٥/١٩٣٩)

١٠٢٣ - تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى يوجب اعترافه بـ
 وقع منه والا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه .

* أنه وإن كان يجب على المحكمة عندما يتمسك المتهم أمامها بقيام
 حالة الدفاع الشرعى أن تعنى بهذا الدفع وتقر له فى حكمها ردا خاصا،
 إلا أن ذلك محله أن يكون دفع المتهم بذلك جديا مقترنا بتسليم منه أو من
 المدافع عنه بأنه ارتكب فعل التعدى وأنه لم يرتكبه إلا بناء على ما خوله
 القانون من الحق فى الدفاع عن نفسه أو عن ماله .

(طعن رقم ١٦٧٨ سنة ٩ ق جلسة ١١/٦/ ١٩٣٩)

١٠٢٤ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية من
 اختصاص محكمة الموضوع بدون رقابة عليها من محكمة النقض .

* أن حق قاضى الدعوى فى تقدير ما إذا كان من استعمل القوة
 للدفاع عن المال كان فى إمكانه أن يركن فى الوقت المناسب الى رجال
 السلطة ، وفى تقدير ما إذا كان ممكنا له أن يمنع الاعتداء الواقع على
 المال بطريقة أخرى غير القوة - هو على حسب ما يؤخذ من نص المادتين
 ٢٤٦ ، ٢٤٧ عقوبات - مما يدخل فى سلطته المطلقة لتعلمه بتحصيل
 فهم الواقع فى الدعوى . فيكفى لسلامة الحكم أن تبين محكمة الموضوع
 فيه واقعة التعدى على المال وظروفه وواقعة دفاعه بالقوة ، وتوضح
 كيف كان صاحب المال فى مقدوره دفع الاعتداء بالإنجاء للسلطة وبأخذ
 آلات الاعتداء من المعتدى لفصل من ذلك الى القول بأن ارتكاب صاحب
 المال للجناية التى وقعت منه لم يكن له مبرر .

(طعن رقم ٩ سنة ١٠ ق جلسة ١٢/٤/ ١٩٣٩)

١٠٢٥ - عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع
 الشرعى - قصور .

* إذا دنع المتهمون بأنهم وقع منهم لم يكونوا معتدين وأنما
 كانوا فى حالة دفاع شرعى تبيح لهم فى سبيل رد الاعتداء الواقع عليهم

ارتكاب الفعل الذي قدموا للمحاكمة من أجله فإن ذلك يقتضى من المحكمة إذا لم تأخذ به أن ترد عليه صراحة فى حكمها فإذا هى أدانتهم ولم تتحدث عنه كان حكمها معيبا بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٨٤ سنة ١٠ قى جلسة ٢٨/١٠/١٩٤٠)

١٠٢٦ - تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى يوجب اعترافه بما وقع منه والا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه .

* أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى يجب ، لمطالبة المحكمة بالرد عليه فى حكمها ، أن يكون صريحا مقرونا بالتسليم من جانب المتهم بوقوع الفعل منه وبأن وقوعه انما كان لدفع فعل يخشى منه على النفس أو المال فإذا كان الظاهر من محضر جلسة المحكمة أن المتهم قد أنكر الفعل المسند اليه ، وأن محاميه لم يقل بوقوعه منه بل أسس دفاعه على أنه لم يرتكب الحادثة ، وكل ما قاله لينفى عنه وقوع أى اعتداء هو أن الجنى عليه كان متفوقا عليه فى القوة ، فهذا ليس فيه تبسك . بقيام حالة الدفاع الشرعى ، واذن فالمحكمة مع إيرادها الواقعة بسببها استخلصته من التحيقات ، وخلصها مما أوردته الى أدانة المتهم ، لم تكن لازمة بالتحدث عن قيام تلك الحالة .

(طعن رقم ١٤٧٠ سنة ١١ قى جلسة ١٦/١/١٩٤١)

١٠٢٧ - تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى يوجب اعترافه بما وقع منه والا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه .

* أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى يقتضى التسليم من جانب المتهم بوقوع الاعتداء ، وبأن الالتجاء اليه انما كان لضرورة اقتضاها الدفاع عن النفس أو المال . فإذا كان المتهم قد أنكر التهمة المسندة اليه ، ولم يكن فى دفاع محاميه ما يفيد التسليم بوقوع الاعتداء منه الا من باب الاستراض فقط ، فليس فى هذا ما يفيد أنه تمسك بقيام حاله الدفاع الشرعى بطريقة جدية تقتضى من المحكمة أن ترد لها ردا .

(طعن رقم ١٥٤٣ سنة ١١ قى جلسة ٢٣/٦/١٩٤١)

١٠٢٨ - الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التى لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض .

* الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارها لأول مرة لدى محكمة النقض . الا أنه اذا كانت الوقائع الثابتة فى الحكم بالادانة دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى ، كما عرفه القضاة ، فإن محكمة النقض يكون لها أن تتدخل على أساس ما لها من الحق فى تكييف الواقعة ، كما هى ثابتة بالحكم على الوجه الصحيح .

(طعن رقم ٤٦١ سنة ١٩٤٤ ق جلسة ١٩٤٤/٢/٢١)

١٠٢٩ - عدم تحدث المحكمة من تلقاء نفسها عن حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى بما يثبتها أو ينفيها - قصور .

* اذا ما تبينت المحكمة من ظروف الدعوى والادلة القائمة فيها ان المتهم كان فى حالة دفاع شرعى فانه يكون عليها أن تعمله على هذا الأساس ولو كان هو أو المدافع عنه قد رأى مصلحته فى الدفاع بتحقيق باتكار ارتكاب الواقعة بتماما .. أما القول بأن المتهم لا يجوز أن يعد فى حالة من حالات الدفاع الشرعى الا اذا كان معترفا بالفعل الذى وقع منه فمحل عند مطالبة المتهم المحكمة بأن تتحدث صراحة فى حكمها عن حالة الدفاع الشرعى ، فإن هذه المطالبة لا تقبل منه الا اذا كان هو قد تمسك أمامها فى دفاعه بأنه حين ارتكب الفعل المسند اليه إنما كان يستعمل حقه فى الدفاع الشرعى ولكن ما دامت المحكمة هى التى استظهرت من تحقيقها حالة الدفاع الشرعى واقتضت بوجودها فلا يمكن أن يحول دون معالمتها للمتهم على مقتضى ما رأت أى حائل من عدم اعتراف المتهم أو عدم تمسك الدفاع عنه بقيام تلك الحالة .

(طعن رقم ١٩٣١ سنة ١٩٤٢ ق جلسة ١٩٤٢/١١/٩)

١٠٣٠ - عدم تحدث المحكمة من تلقاء نفسها عن حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى بما يثبتها أو ينفيها - قصور .

* اذا كانت أدلة الإدانة كما فكرتها المحكمة فى حكمها تفيد أن

المتهم لم يوقع فعل الضرب على الجنى عليه الا بعد ان بداه هذا بالضرب ، فان عدم تحدث المحكمة — ولو من تلقاء نفسها — عن حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى بما يثبتها أو ينفيها يكون قصورا مبطلا للحكم ولا يغنى عن ذلك قولها بأنه لا محل لهذا البحث لان المتهم ينكر التهمة ، أو أن هذه الحالة منتفية لان المتهم أصيب فى شجار زج بنفسه فيه . ذلك لان المحكمة وهى مطلوب منها أن تفصل فى دعوى جنائية لا يمكن فى القانون أن تكون مقيدة بمسلك المتهم فى دفاعه واعترافه بالتهمة أو انكاره اياها ، ولا الشجار ليس من شأنه فى ذاته أن يجعل كل من اشتركوا فيه مستوجبين للعقاب بلا قيد ولا شرط ، اذ ليس من شك فى أن الشجار يبدأ باعتداء يخول المعتدى عليه حق الدفاع الشرعى متى اعتقد أن المعتدى سوف لا يكتف عن التهادى فى الاعتداء ، ومتى التزم هو فى دفاعه الحدود المرسومة له فى القانون .

(ظمن رقم ٢٢٧٢ سنة ١٢ فى جلسة ١٢/٢٨/١٩٤٢)

١٠٣١ — عديم التزام المحكمة التحدث فى حكمها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعى مادامت لم تر بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة .

* اذا كان المتهم لم يتمسك امام المحكمة بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عندما ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه فلا يحق له أن يطالب المحكمة بأن تتحدث فى حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لديه مادامت هى من جانبها لم تر بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة .

(ظمن رقم ٢٥ سنة ١٢ فى جلسة ١٢/٢/١٩٤٢)

١٠٣٢ — نفى حق الدفاع الشرعى عن المتهم الذى ضرب السارق لحله ان يكون ثابتا أن الاصابات لم تحدث الا بعد أن سقط على الأرض وصار عاجزا عن الحركة .

* اذا كان كل ما استند اليه الحكم فى نفى موجب الدفاع الشرعى هو قوله أن الجنى عليه القى الفول الذى كان قد سرقه من آخرين من الحقل ليلا عندما فاجاه صاحب الحقل وزميله فى الحراسة: وأن هذين لم

يتبين سلاحا ظاهرا معه ، وانهما كان في وسعهما ، وهما اثنان ، ان يشلا حركته دون حاجة الى الحاق اى اذى به ، وانه بعد ترك الفول المبرق لم يبق هناك خطر على المال وكذلك لم يكن ثمة شر يخشى منه الا على النفس ، وأن ضرب المجنى عليه حتى سقط والامان في ايذانه بعد سقوطه — ذلك لا يمكن تأويله الا بأنه كان انتقاما لا دفاعا مشروعاً ، فان هذا الحكم يكون قاصراً في بيان الاسباب التي اقيم عليها . لانه باذات السرقة قد حصلت ليلاً من أكثر من شخصين ومالهم عدم تبين صاحب الحقل، وزميله سلاحا ظاهراً مع المجنى عليه لا ينفي احتمال انه كان يحمل سلاحاً فان صاحب الحقل يكون في هذه الظروف لديه اسباب معقولة تبيح له استعمال القوة اللازمة للدفاع عن نفسه وماله وضبط السارق الذي وجد متلبساً بالجريمة بعد فرار زملائه . اما ما قاله الحكم عن الضرب وتكراره وتخلف العاهة عند السارق فمحله ان يكون ثابتاً ان الاصابة التي احدثت العاهة به لم تحدث الا بعد ان سقط على الارض وصار عاجزاً عن الحركة . ومالهم ان ما اورده الحكم في هذا الصدد ليس فيه ما يدل على ذلك فانه يكون قاصراً ايضاً من هذه الناحية .. وخصوصاً اذا كان ما وجد بالسارق من الاصابات عداً العاهة هو فقط — كما اثبتته الحكم ذاته — جرحاً رضياً بالساق اليسرى وتسليخات بالساعد .

(ملحق رقم ١٥٠١ : سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٢/١١/٨)

١٠٣٣ — تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى بمسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع بدون رقابة عليها من محكمة النقض .

* انه وان كان لمحكمة الموضوع ان تقدر قيام حالة الدفاع الشرعى او عدم قيامها دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض الا انه اذا كانت النتيجة التي انتهت اليها لا تتفق منطقياً مع ما اثبتته من مقدمات ووقائع فان حكمها يكون خاطئاً . فاذا كانت المحكمة قد صورت الحادث ، كما ثبت لها ، بأن المتهم قتل المجنى عليه بعد ان ضربه هذا ضربتين بعصا على فراخه وكففة وقبل ان يحضر انصار القتل ويضربوه ، ثم انتهت من ذلك الى القول بأن المتهم حين ارتكب القتل انما كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه فانها تكون مخطئة . اذ الواقعة كما اثبتتها ان صح انها صالحة لاثبات ان المتهم كان في خطيئة جسيم فانها غير صالحة لاثبات

أن هذا الخطر لم يكن في وسعه دفعه بوسيلة أخرى دون القتل كشر
 المسدس على المجنى عليه أو إطلاق عيار منه في الهواء أرماء له أو
 أصابته به في غير مقتل منه . وخصوصا إذا كان المتهم لم يتمسك بأنه
 كان في حالة خوف من أن يلاحقه المجنى عليه بضربة أو ضربات أخرى،
 وإنما كان مدار دفاعه أنه ضرب من أشخاص متعددين كانوا يطاردونه فلم
 ير وسيلة للنجاة بنفسه منهم سوى إطلاق النار فاستبعدت المحكمة هذا
 الدفع ، وثابت أن الشجار إنما كان بين المتهم والمجنى عليه وحدهما ،
 ولم يحضره الا شاهد واحد لم يكن مناصرا لأي منهما ، وأن المجنى عليه
 كان لا يحمل إلا عصا (زقة) والمتهم يحمل مسدسا محشوا بالرصاص ..
 (طعن رقم ٢٠٢٤ سنة ١٣ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٢)

١٠٣٤ — تمسك المتهم بأنه لجأ الى القوة لرد المجنى عليه عن أرضه
 بعد أن دخلها عنوة يوجب على المحكمة أن تبحث فيما له الحياة الفعلية
 على الأرض المتنازع عليها .

✽ أنه لما كان القانون قرر في المادة ٢٤٦ عقوبات حق الدفاع
 الشرعي عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب
 انتهاك حرمة ملك الغير ، فإنه إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام
 محكمة الدرجة الأولى بأنه إنما لجأ الى القوة لرد المجنى عليه عن
 أرضه بعد أن دخلها عنوة لمنعه من زراعتها ، وأخذت المحكمة بهذا الدفاع
 وقضت ببرأته ، ثم أمام المحكمة الاستئنافية تمسك بذلك أيضا ، ولكنها
 ادانته بمقتولة أن النزاع بين الطرفين يقوم على زراعة أرض يدعى كل
 منهما أنه صاحب الحق في زراعتها فذلك لا يكفي . وكان الواجب على
 هذه المحكمة أن تبحث فيما له الحياة الفعلية على الأرض المتنازع عليها،
 حتى إذا كان للمتهم ، وكان المجنى عليه هو الذي دخلها بقصد منع
 حيازته بالقوة ، فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة
 ٣٦٩ ع ويكون للمتهم الحق في استئصال القوة اللازمة لردده طبقا
 للمادة ٢٤٦ ع .

(طعن رقم ٣٤٤ سنة ١٤ ق جلسة ١١/١/١٩٤٤)

١٠٢٥ - عدم التزام الحكم بالتحدث عن "دفاع الشرعى صراحة او ضمنا اذا اصر المتهم على انكار التهمة وسكت محاميه عن التمسك بالدفاع الشرعى .

* الحكم الصادر بالإدانة لا يصح الطعن فيه بالقصور لعدم تعرضه للكلام عن الدفاع الشرعى صراحة او ضمنا ، او عدم بحثه واقعة من الوقائع التى تتصل بتوافر هذه الحالة لدى المتهم ، الا اذا كان المتهم قد تمسك امام المحكمة بقيام هذا الحق . فاذا كان المتهم اصر على انكار التهمة المسندة اليه ، ودفعها بأنه لم يكن فى مكان الحادث وقت حصوله ، وسكت محاميه عن التمسك بالدفاع الشرعى ، فان الحكم اذا لم يتحدث عن هذه الحالة وما يتصل بها من الوقائع لا يكون قد شابه اى تصور .

(طعن رقم ٤٦١ سنة ١٤٠٤ ق جلسة ١٩٤٤/٢/٢١)

١٠٢٦ - قصور الحكم الذى لم يعين الضربة التى احصلت الوفاة متى كانت احدى هذه الضربات بناء على حق الدفاع الشرعى .

* اذا كان الثابت بالحكم يستفاد منه ان المحكمة رأت ان اول ضربة اوقعتها المتهم برأس المجنى عليه كانت بناء على حق مقرر له كالدفاع الشرعى ، ومع ذلك اخذته على ما قالت انه ثبت لديها من انه ضرب المجنى عليه عبدا بالاتحاد وراضة على رأسه ووجهه فاحدث به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد قتله ولكن الضرب افضى إلى موته ، وكان فى ذلك متجاوزا حق الدفاع الشرعى وذلك دون ان تعين الضربة الاولى التى اوقعتها المتهم على رأس المجنى عليه ، هل هى الضربة التى ادت إلى الوفاة ام هى احدى الضريبتين الآخرين اللتين لم يكن لهما دخل فيها ، فانه مع احتمال ان تكون الضربة الاولى هى التى ادت إلى الوفاة ، ومع وجوب الا يؤخذ المتهم الا عن الضريبتين اللتين تجاوز بهما حدود حق الدفاع ، لا تصح ادانته فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت ، بل يتعين استبعاد الضربة التى ادت إلى الوفاة واعتبار الضريبتين الآخرين فقط .

(طعن رقم ٥٧٠ سنة ١٤٠٤ ق جلسة ١٩٤٤/٤/١٠)

١٠٣٧ - نفى الحكم حالة الدفاع الشرعى عن المتهم الاول تكون
صالحة لنفى هذه الحالة عن المتهم الآخر مادامت الظروف التى وقعت فيها
الجريمة المنسوبة الى كل منهما واحدة .

* اذا كانت الظروف التى وقعت فيها جنائية القتل المسندة الى احد
المتهمين هى - على ما هو مبين بالحكم - بعينها الظروف التى وقعت
فيها جنائية الشروع فى القتل المسندتان الى متهم آخر ، فان الاسباب
التي أوردها هذا الحكم لنفى حالة الدفاع الشرعى عن المتهم الاول تكون
صالحة لنفى هذه الحالة من المتهم الآخر .

(طعن رقم ٩٧٠ سنة ٦٤ فى جلسة ١٩٤٤/٥/٨)

١٠٣٨ - قصور الحكم الذى لم يعين الضربة التى احدثت الوفاة
منى كانت احدى هذه الضربات بناء على حق الدفاع الشرعى .

* اذا كان الحكم قد قال ان ضربة واحدة من الضربات التى اوقعها
المتهم كانت تكفى لشل حركة المجنى عليه ورد اعتدائه ، فانه - اى
الحكم - يكون قد افاد ان المتهم كان فى حالة دفاع شرعى تبرر الضربة
الاولى ، وان الضربات الاخرى التى تلته لم يكن لها من مبرر ، ومادام
الحكم لم يعين هذه الضربة التى يحتل ان تكون هى التى تسببت عنها
الوفاة ، ولما كان المتهم يجب ان يستفيد من كل شك ، فانه كان يصح
القول بأن المتهم ما كان يستاهل أية عقوبة عن الضربة التى سببت الوفاة
لو لم يكن الحكم قد اثبت ان هناك ضربات اخرى لم يكن لها مبرر
والعقوبة التى اوقعها مما يجوز ان يحكم به جزاءه على تلك الضربات
الاخرى وحدها ..

(طعن رقم ٣٢١ سنة ٥٠ : ق جلسة ١٩٤٥/٢/٥)

١٠٣٩ - عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع
الشرعى - قصور .

* متى كان الحكم قد ذكر ان قتل المجنى عليه قد يكون سببه

اعتاد المتهم ان المجنى عليه كان وقت قتله يحاول قتل ابن اخته ،
فذلك يقتضى من المحكمة لادانة المتهم على اساس انه معتد ، ان تتحدث
صراحة عن نفي قيام حالة الدفاع الشرعى لديه فى ذلك الظرف ،
والا كان حكمها قاصرا . ولا يغير من الامر شيئا ان تكون المحكمة قد
اوردت فى حكمها باعنا آخر للجريمة مادامت هى قد ذكرت هذا الباعث
على سبيل الاحتمال فقط ولم تنف الباعث الاول ، ومادام المتهم يجب
قتلنا ان يستفيد من كل شك لا يستطاع رفعه .

(ملحق رقم ١٨٦ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١/٢١)

١٠٤٠ — عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع
الشرعى — قصور .

* اذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بانه كان فى حالة دفاع
شرعى عن نفسه وعن نفس اخيه الذى اصيب بضربة شديدة ، وان
فريق المجنى عليه وقد كانوا خمسة مسلحين بالعصى هم الذين بدأوا
بالمعدوان ، فانه يتعين على المحكمة ، ان لم تر الاخذ بهذا وهومن اوجه
الدفاع المهمة ، ان تتحدث عنه وترد عليه بما يفسده ، والا كان حكمها
بالادانة قاصرا قصورا يوجب نقضه .

(ملحق رقم ١٧٠ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١/٢١)

١٠٤١ — عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع
الشرعى — قصور .

* اذا كان الحكم فى سبيل نفيه قيام حالة الدفاع الشرعى قد
اكتفى بقوله ان الثابت من تفصيلات الحادث (التى بينها) ان مشاجرة
قامت بين الفريقين (للسبب الذى ذكره) فاخذ الفريقان يتبادلان الضربات ،
وانه فى هذه الحالة لا يمكن القول بأن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى
يبيح الاعتداء الذى وقع منه وكان نتيجة للمشاجرة التى قامت بين
الفريقين ، فهذا يكون قصورا ، اذ ان ما ذكره الحكم من ذلك ليس من

شأنه ان ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى ، لان التشاجر بين فريقين قد يكون صلة اعتداء وقع من فريق ، وان الفريق المعتدى عليه انما كان يرد الاعتداء ، وفى هذه الحالة يكون الفريق المعتدى واجبا عقابه ، والفريق المعتدى عليه مدافعا واجبا أن يعامل بمقتضى الاحكام المقررة فى القانون للدفاع الشرعى .

(ملحق رقم ١١٤ سنة ١٦ فى جلسة ١٢/٣/١٩٢٦)

١٠٤٢ — تحدث الحكم عن حق الدفاع يقتضى بيان ما اذا كان ما وقع من المتهم اعتداء لا اصل له ام كان اعتداء زاد فى جسامته على ما اباح القانون استعماله .

* اذا كانت المحكمة مع تسليمها فى الحكم بأن المجنى عليه كان وقت ان اطلق عليه العيار يسرق القطن الذى يقوم المتهم على حراسته ، قد ادانت المتهم فى القتل المصد بمقولة انه اذ سدد سلاحه الى كبد المجنى عليه قد تعدى الحد الذى كانت تدعو اليه ظروف الحال ، ولم تتحدث عن حق المتهم فى دفع الاعتداء على المال الذى كان موكولا اليه حراسته ومدى ما يخوله اياه هذا الحق من استعمال القوة فى الظروف التى اشارت اليها ، ولم تبين ما وقع منه من اعمال القوة ، وهل كان ما وقع من ذلك اعتداء لا اصل له ام كالى اعتداء زاد فى جسامته على ما اباح القانون استعماله ، فان حكمها يكون قاصر البيان متعبنا نقضه .

(ملحق رقم ١١٤ سنة ١٧ فى جلسة ١٠/٧/١٩٢٧)

١٠٤٣ — تحدث الحكم عن حق الدفاع يقتضى بيان ما اذا كان ما وقع من المتهم اعتداء لا اصل له ام كان اعتداء زاد فى جسامته على ما اتاح القانون استعماله .

* ان حق الدفاع عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع او على نفس غيره فاذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى ، وكانت المحكمة فى صدد ردها عليه لم تنف وقوع الاعتداء على

والده بل قالت أن هذا الاعتداء لم يكن مما يصح رده بحقتل دون أن تعرض الى مساطة المدافع عن تجاوز حدود حقه في الدفاع فان حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

(ملعن رقم ١٥٠٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١٣٨٨/١/٤)

١٠٤٤ - نفى الحكم حالة الدفاع الشرعى الذى تمسك به المتهم استنادا الى أنه كان فى استطاعته الاحتماء داخل داره ليتفادى اعتدده الجنى عليه - قصور .

* اذا كان المتهم قد تمسك بانه كان فى حالة دفاع شرعى اذ الواقعة هى أن الجنى عليه ابتدره بالسب ثم حاول تسلق جدار بيته صاعدا اليه ليمتدى عليه فقد خففه هو بحجر لمنعه من الوصول اليه . وكانت المحكمة - مع تسليمها بهذه الواقعة - قد ادانته بمقولة أنه كان فى استطاعته الاحتماء داخل داره ليتفادى اعتداء الجنى عليه ، فهذا بنها قصور اذ كان عليها أن تعرض فى حكمها لما قاله المتهم من محاولة الجنى عليه ايقاع الاذى به وتسلق جدار بيته لارتكاب جريمة فيه ، فان البيوت مما يصح فى القانون أن يتعلق بها حق الدفاع الشرعى .

(ملعن رقم ١٦٣٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٣٨٨/١٢/٢٠)

١٠٤٥ - عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى - قصور .

* اذا كان الحكم - فى صدد رده على ما تمسك به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه - قد قال ان الجنى عليه كان ممسكا بالمتهم فسهل لابنه ضرب المتهم بقطعة من حديد ، فاعتدى المتهم على الجنى عليه ، ثم ذكر ان حق المتهم فى الدفاع قد انتهى بانتهاء ما وقع عليه من عدوان ، وذلك دون أن يبين الظروف التى استخلصت منها المحكمة كك للجنى عليه وابنه عن الاعتداء على المتهم ، وهل كان الجنى عليه وقت أن أوقع المتهم فعل الضرب لا يزال ممسكا به أم لا فهذا قصور فى الحكم يستوجب نقضه .

(ملعن رقم ٦٢٥٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٣٨٨/١٢/١٣)

١٠٤٦ - عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى - قصور .

✳ إذا كان الحكم بعد أن بين أن المتهم وإخاه تصدا الى زراعتهما فأبصر الاخ المجنى عليه يجمع قطناً من غيطهما فأسرع نحوه وأمسك به ثم طوقه بخرأعه لينعه من المقاومة أو الهرب ، وكانت بيده سكين أصابت اخا المتهم فى يده ، وعندئذ تقدم المتهم وضرب المجنى عليه بعضاً على رأسه فأحدث به الإصابة التى تخلفت عنها العاهة - إذا كان الحكم بعد ذلك قد قال - فى صدد نفى ما تمسك به المتهم من أنه انما ضربه تحت تأثير الخوف من أن يفلت من أخيه ليضربهما بالسكين ويأخذ القطن الذى كان قد جمعه ، انه لم يكن لهذا التعدى مبرر ما دام اخو المتهم قد أمسك بالمجنى عليه وانعدمت بذلك مقاومته ، فهذا منه قصور يستوجب نقضه ، اذ ذلك الرد لا يتناول ما اثاره المتهم من أنه كان يعتقد وقت أن أوقع فعل الضرب بالمجنى عليه أنه انما يحاول الافلات من أخيه ليعاود ضربه بالسكين لا ليهرب منهما .

(طعن رقم ٢١٦٢ سنة ١٨ ق جلسة ١٢/٢٨ ١٩٤٨)

١٠٤٧ - نفى الحكم حق الدفاع استنادا الى انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليه لضألته وبين فعل المتهم لجسامته - قصور .

✳ ان حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته ، فالنظر فى تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا يكون الا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى ، فإذا ثبت قيامها وتحقق التناسب بين فعل الدفاع والاعتداء حققت البراءة للدفاع وأن زاد الفعل على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة لعدم وجود هذ التناسب عد المتهم متجاوزا حدود الدفاع وخففت العقوبة بالشروط الواردة فى القانون . وأذن فإذا كانت المحكمة قد اعتمدت فى نفى قيام حالة الدفاع الشرعى على مجرد انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليه لضألته وبين فعل المتهم لجسامته فإن حكمها يكون قاصرا اذ أن ذلك ليس فيه ما ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى كما هو معرف به فى القانون .

(طعن رقم ١٩٢٥ سنة ١٥ ق جلسة ١/٢٥ ١٩٥٠)

١٠٤٨ - عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى - قصور .

* إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بثلاث نهم ضرب وكان الدفاع عنه قد تمسك فى مرافعته فى احدى النهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه أو على الأقل متجاوزا حد هذا الدفاع وكان الواضح من بيان الواقعة حسبما اثبتتها المحكمة انها مشاجرة قامت بين فريقتين وأن المحكمة اعتبرت ما وقع من المتهم جريمة واحدة ثم اثباتته دون أن تشير الى دفاعه ، فإن حكمها يكون قاصرا إذ أن اعتبارها ما وقع منه جريمة واحدة يحتفل معه أن يتأثر به مركزه فى الادانة اذا صح انسه كان فى حالة دفاع شرعى ولو أنه فى تمسكه بهذا الدفع قد قصره على تهمة واحدة من النهم الثلاث التى كانت مسندة اليه .

(طعن رقم ١٥٨٥ سنة ١٩ فى جلسة ١٩٥٠/٢/٦)

١٠٤٩ - نفى الحكم حق الدفاع استنادا الى انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليه لفضالته وبين فعل المتهم لجسامته - قصور .

* إذا نفت المحكمة قيام حالة الدفاع الشرعى لبساطة الاعتداء الواقع على المتهم وأنه كان فى استطاعته الالتجاء الى رجال السلطة العمومية الذين كانوا على مقربة منه فإن حكمها يكون قاصرا إذ أن بساطة الاعتداء لا تصح على إطلاقها سببا لانتفاء تلك الدالة بل يجب الرجوع فى ذلك الى تقدير المدافع نفسه فى الظروف التى كان فيها فإذا ما تبين أنه وقت العدوان قد قدر أن الفعل يستوجب الدفاع وكان تقديره مبنيا على أسباب جائزة ومقبولة قامت حالة الدفاع الشرعى .. وكذلك لا يصلح سببا لانتفاء القول بإمكان احتماء المتهم برجال السلطة فإن ذلك يقتضى أن يكون لدى المتهم من الوقت ما يكفى لاتخاذ هذا الاجراء دون أن يترتب على ذلك تعطيل للحق ذاته المقرر فى القانون وما دامت المحكمة لم تستظهر كنه هذا الامكان وكيفية مع ما ذكرته عن ظروف الحادث فهذا منها تصور يستوجب نقض حكمها .

(طعن رقم ١٨٩٢ سنة ١٩ فى جلسة ١٩٥٠/٢/٢٧)

١٠٥٠ - عدم تحدث المحكمة من تلقاء نفسها عن حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى بما يثبتها أو ينفيها - قصور .

* إذا كان ما أوردته المحكمة عن واقعة الدعوى مفيدا ان المتهمين لم يطعنوا الجنى عليه بأشخاص الا عقب اصابة اخيهما باصابة خطيرة بالرأس ، فذلك كان يقتضيها ان تبحث فى قيام حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى على هذه الصورة ، فثبتت قيامها أو تنفيه ولو كان المتهمان لم يدفعا بذلك .

(طعن رقم ٦ سنة ٢٠ فى جلسة ١٩٥٠/٥/٢)

١٠٥١ - عدم رد الحكم صراحة على تبرئ المتهم بحق الدفاع الشرعى - قصور .

* إذا كان المتهم قد تبرأ امام محكمة الدرجة الثانية بأنه كان فى حالة دفاع شرعى فانه يكون من المتعين على هذه المحكمة اذا لم تأخذ بهذا الدفاع ان ترد عليه بما ينفى تلك الحالة لديه ، أما اذا عى أبدت الحكم الصادر بادانته لاسبابه وأغلقت الاشارة الى دفاعه فان حكمها يكون قاصرا متعينا تقضه .

(طعن رقم ٤٢٠ سنة ٢٠ فى جلسة ١٩٥٠/١٠/١٦)

١٠٥٢ - ذكر الحكم ان المتهمين قد بيتوا التية على ارتكاب الجرم يتضمن الرد على دفاع المتهمين باتهم كانوا فى حالة دفاع شرعى .

* اذا كانت المحكمة قد اثبتت ان المتهمين قد بيتوا التية على ارتكاب الجرم ونفذوا هذه التية بأن ضربوا الجنى عليه عمدا مع سبق الاصرار فأحدثوا به الاصابات الميئنة بالتقارير الطبية فانه يكون بذلك قد ردت على دفاع المتهمين من انهم كانوا فى حالة دفاع شرعى وخلصت الى تنفيذده مما لا يصح معه النعى على الحكم بالقصور ..

(طعن رقم ١٠٣٢ سنة ٢٠ فى جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٣)

١٠٥٣ - عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى - قصور .

* اذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى، مستندا فى ذلك الى وقائع ذكرها، ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن ترد على هذا الدفاع ، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(لاطن رقم ١٠٦٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/٧/١٩٥٠)

١٠٥٤ - عدم اشتراط اعتراف المتهم بالجريمة لقيام حالة الدفاع الشرعى .

* أنه وإن كان لا يشترط لاعتبار المتهم فى حالة دفاع شرعى أن يكون قد اعترف بالواقعة أو أن يتمسك فى دفاعه امام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى لديه وقت مقارفته للحدث ، كما أن الثانون لا يوجب بصفة مطلقة أن يكون الاعتداء حقيقيا ، بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهميا أى لا أمل له فى الواقع وحقيقة الامر متى كانت الظروف والملابسات تلقى فى روع المدّعى أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجها اليه ، إلا أنه متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تنبئ أن المتهم لم يكن يقصد رد اعتداء وقع عليه أو توهم وقوعه من الجنى عليه ، بل أنه كان هو البادى بالاعتداء على أحد اقارب الجنى عليه - فإن ما انتهت اليه المحكمة من نفي حالة الدفاع الشرعى يكون مطابقا للقانون ولا يكون هناك محل للبحث فيها إذا كان قد تجاوز حدود هذا الحق ، إذ لا يصح القول بتجاوز الحق الا مع قيامه .

(لاطن رقم ١٠٦٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١/٢٢/١٩٥١)

١٠٥٥ - عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى - قصور .

* متى كان الثابت بمحضر جلسة المحكمة أن الدفاع عن الطامع تمسك فى مرافعته بأنه قبيح وقع منه لم يكن معتديا وإنما كان فى صدد

رد الاعتداء الواقع عليه من الجنى عليه وولديه . ومع ذلك قضت المحكمة بادانته دون أن ترد على هذا الدفاع — فحكمتها يكون قاصرا تصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٣٧، سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/٦)

١٠٥٦ — مجرد قول الحكم بأن الحالة لم تكن تستلزم اطلاق الاعرة لعدم وجود ما يتخوف منه لا يصلح ردا لنفى ما تمسك به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال .

* انه لما كان للمتهم فى القانون الحق فى استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء طبقا للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات اذا ما دخل الجنى عليه ارضا فى حيازته بقصد منع حيازته بالقوة . فان مجرد القول فى الحكم بأن الحال لم تكن تستلزم اطلاق الاعرة لعدم وجود ما يتخوف منه لا يصلح ردا لنفى ما تمسك به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال .

ونقض الحكم لهذا السبب بالنسبة الى هذا الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة الى باقى الطاعنين لوحدة الواقعة التى اتهموا جميعهم فيها ، بما يقتضاه أن تكون اعادة المحاكمة بالنسبة اليهم جميعا تحقيقا لحسن سير العدالة .

(طعن رقم ٨٠، سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٢/٢٧)

١٠٥٧ — عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحقوق الدفاع الشرعى — قصور .

* متى كان الثابت فى محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قال انه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال ، وكان الحكم قد تحدث عن الشق الاول من هذا الدفاع واغفل الشق الثانى ، فان حكمتها يكون قاصر البيان واجبا نقضه إذ أن ذلك دفاع جوهرى كان على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه .

(طعن رقم ١٧٨٥، سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/٢/١٩)

١٠٥٨ — عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع
الشرعى — قصور .

* إذا كان الثابت فى محضر الجلسة أن محامى الطاعن قال إن المجرى عليه وأخاه حضرا اليه بالأرض التى فى حيازته والتى يتنازعون على زراعتها لمنع حيازته واعتدى عليه ثانيهما وأنه إذا ما رد هذا الاعتداء فإنه يكون فى حالة دفاع شرعى ، وكانت المحكمة قد أدانت المتهم دون أن تتحدث عن هذا الدفاع الذى كان يقتضى منها إذا لم تر الأخذ به أن ترد عليه صراحة فى حكمها فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(أ تطن رقم ٢٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥١)

١٠٥٩ — عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع
الشرعى — قصور .

* إذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن محامى الطاعن تمسك فى مرافعته بأن المجرى عليهم هم الذين بدأوا الطاعن بالاعتداء وأنه إذا كان قد رد هذا الاعتداء فإنه يكون فى حالة دفاع شرعى عن النفس تعفيه من العقاب ، فإنه ، كان من المتعين على المحكمة أن تم تأخذ بهذا الدفاع الجوهرى أن ترد عليه بما يفنده فإن لم تفعل وقضت بادانة الطاعن دون أن تشير الى هذا الدفاع فإن حكمها يكون قاصرا البين متعينا نقضه .

(أ تطن رقم ٢٣ سنة ٢١ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٥١)

١٠٦٠ — ذكر الحكم أن المتهمين قد بينوا التلبس على ارتكاب الجرم
ينضمم الرد على دفاع المتهمين بأنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى .

* إذا كان المستفاد من بيانات الحكم أن الطاعن وغرماء كانوا أطرافا فى معركة تبادلوا فيها الاعتداء للضفائى التى بينهم ورأت محكمة الموضوع أن كلا منهم كان معتدبا يريد الحاق الأذى بغيره لا دفع اعتداء
(٢٣٢)

وقع على نفسه ، فلا محل انن للتحديث فى حكمها عن الدفاع الشرعى
وفىما ذكرته ما يكفى للرد على ما دفع به الطاعن من انه كان فى حالة
دفاع شرعى .

(طعن رقم ١٤١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٧)

١٠٦١ — نفى الحكم قيام حالة الدفاع الشرعى عن والدة المتهم
ليس فيه ما ينفى حتما قيام هذه الحالة بالنسبة اليه .

* اذا كان المتهم قد تمسك بانه كان فى حالة دفاع شرعى عن
نفسه . وكان الحكم حين تعرض لهذا الدفاع فنده باعتباره مقصورا على
التمسك بالدفاع عن والدة المتهم ولم يتعرض لنفى قيام حالة الدفاع
الشرعى عن نفسه — فان الحكم يكون قاصرا ، اذ ان ما نفى به قيام
حالة الدفاع الشرعى عن والدة المتهم ليس فيه ما ينفى حتما قيام هذه
الحالة بالنسبة اليه .

(طعن رقم ٣٦٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/٢٢)

١٠٦٢ — عديم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحقوق الدفاع
الشرعى — قصور .

* اذا كانت المحكمة بعد ان اثبتت ان المجنى عليه دخل الحديقة
التي يحرسها المتهم ليلا وشرع فى السرقة منها قد نفت صدور فعل من
المجنى عليه يستوجب الدفاع الشرعى من المتهم ، ورتبت على ما قالته
من قرار المجنى عليه ابتعاد خطره ، دون ان تبين فى حكمها انها وزنت
الظروف التى وجد فيها المتهم بفعل المجنى عليه وهل كان مجرد شروع
هذا الاخير فى الفرار كاتيا لان يعيد الى المتهم طمأنينته الى ان الخطر
قد زال مع ان المجنى عليه كان لا يزال فى الحديقة وكان الوقت
مظلماً — فان حكمها بذلك يكون مشويا بفساد الاستدلال متعينا نقضه .

(طعن رقم ٢٠٢٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١١/٥)

١٠٦٣ — عدم رد الحكم صراحة على تماسك المتهم بحق الدفاع
الشرعى — قصور .

* إذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس فأدانت المحكمة مقتصرة على القوة بأن الاعتداء تبديل بين الطرفين ولم تشر الى هذا الدفاع وترد عليه بما يفنده — كان حكمها ناقصا معينا نقضه .

(طعن رقم ٨٦٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١١/١٩)

١٠٦٤ — عدم رد الحكم صراحة على تماسك المتهم بحق الدفاع
الشرعى — قصور .

* إذا كانت الواقعة — كما أثبتتها الحكم — هى ان المجنى عليه هو الذى بدأ بجل جاموسة والد الطاعن من الساقية المشتركة بينهما ليروى هو راضه ، ونشأ عن ذلك تماسك بينه وبين والد الطاعن فحضر الاخير واعتدى على المجنى عليه . ومع ذلك قضى الحكم بادانة الطاعن دون أن يستقصى ما دفع به من أنه كان فى حالة دفاع شرعى ويرد عليه ويحقق ما اذا كان للمجنى عليه حق فى تعرضه لوالد الطاعن فى ادارة الساقية وحل ماشيته منها رغبا منه لاستعمالها فى رى أرضه هو مما ترتب عليه تماسكها ووقوع الحادث — فهذا يكون قصورا يستوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ٩٤١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/١٧)

١٠٦٥ — عدم رد الحكم صراحة على تماسك المتهم بحق الدفاع
الشرعى — قصور .

* إذا كانت المحكمة فى ردها على ما دفع به المتهم الثانى من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه قد اقتصرت على القول بأن كلا من المتهمين اعتدى على الآخر مما أدى الى اصابتهم باصابات تسدل على الاعتداء المتبادل وليس كما يدعى المتهم الثانى أنها وليدة دفاع عن النفس، وذلك من غير أن تبين مما استخلصت أن الاعتداء كنن متبادلا وتوفق بين

ذلك وبين ما سبق أن ذكرته من أن الأول وفريقه كانوا متربصين للطاعن الثاني مما جعلها تدين الأول بجريمة أحداث العاهة المستديمة مع سبق الإصرار ، فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

(طعن رقم ١١٧٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٢)

١٠٦٦ — عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى — قصور .

* متى كان يبين من الإطلاع على محضر الجلسة أن المتهم تمسك فى دفاعه بأنه كان فى حالة دفاع شرعى ، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن ترد على ذلك فى حكمها بما ينفى قيام هذه الحالة لديه وقت أن قارف الجريمة التى دانتها بها ، فإذا هى دانتها دون أن تشير الى هذا الدفاع فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٧٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٢)

١٠٦٧ — عدم اشتراط اعتراف المتهم بالجريمة لقيام حالة الدفاع الشرعى .

* أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الاعتراف بالجريمة .

(طعن رقم ١٢٠٦ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٧/١/١٩٥٢)

١٠٦٨ — عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى — قصور .

* إذا كان الحكم حين دان الطاعن بتهمة أحداث العاهة قد أسس ذلك على عدم توافر حالة الدفاع الشرعى لديه ، وأغفل الإشارة الى الاصابات التى حدثت بالطاعن والتى أتهم فى أحداثها الجنى عليه ووالده

ولم يرد بشيء على ما ذكره محلى الطاعن في مراقبته من أن المجنى عليه ووالده ذهباً الى زراعة الطاعن بقصد الاعتداء ، واعتدب عليه بالفعل ، ولم يتعرض الحكم لاستظهار الصلة بين هذا الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه ، واثّر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعى مكتفياً بالقول انه لم يثبت أن الطاعن أراد من ضربه أن يرد ضرباً موجهاً اليه ، دون أن يتصدى لمناقشته ما ذكره محلى الطاعن في هذا الصدد — متى كان ذلك ناته يكون قاصراً واجبا نقضه .

(ملعن رقم ١٢٠٥، سنة ٢٢ ق جلسة ١٦٠٢/١/٢٧)

١٠٦٩ — عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى — قصور .

* متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثانى دفع امام المحكمة بأنه لم يكن متجبراً هو وباشى الطاعنين وانما كانوا منجمعين على مقربة من ديارهم وأنه لو صح وقوع اعتداء من جانبهم فانهم كانوا في حالة دفاع شرعى ، وكان الحكم قد قضى ببراءته من تهمة جناية الشروع في القتل المسندة اليه لعدم ثبوتها كما براه من تهمة التجمع بناء على أن المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ الخاص بالعمو الشامل يشملها ، ولانقضاء الدعوى العمومية في هذه الجريمة بالتقادم — ولكنه قضى بالزامه بالتعويض الدنى للمجنى عليه في الشروع في القتل على اساس أن واقعة التدبّر ثابتة قبل الطاعن المذكور في موضوعها ولأن انقضاء الدعوى الجنائية فيها لمسبب من الاسباب الخاصة بها لا نأثير له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها والتي تبقى قائمة ولا تنقضى الا بمضى المدة المقررة لها في القانون الدنى — وذلك من غير أن يفصل الحكم فيما دفسع به من أنه كان في حالة دفاع شرعى أو يرد عليه بما يفنده مع أنه دفاع مهم من شأنه لو ناقشته المحكمة وصح في نظرها أن يؤثر في مسؤوليته الجنائية والمدنية فإن الحكم يكون قاصراً واجبا نقضه .

(ملعن رقم ١٢٠٥، سنة ٢٢ ق جلسة ١٦٠٢/٢/١٧)

١٠٧٠ تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى مسئلة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع بدون رقابة عليها من محكمة النقض .

* متى كانت المحكمة قد رأت أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ثم وازنت بين الاعتداء الواقع عليه والذى خول له حق الدفاع الشرعى وبين ما اتاه فى سبيل هذا الدفاع . رأت أنه قد تجاوز حدود ذلك الدفاع ، متى كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة فى حكمها ليست من الأحوال التى نص القانون على أنها تبيح القتل العمد فى سبيل الدفاع الشرعى ، وكانت المحكمة قد أقامت حكمها على أسباب سائغة تتفق مع الوقائع التى أثبتتها — فإنه لا يصح مجادلتها فيما انتهت إليه فى حدود سلطتها التقديرية وفى ضوء الفهم الصحيح للقانون .

(طعن رقم ١٢٣٧ سنة ٢٣ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٢)

١٠٧١ — عدم رد الحكم صراحة على تبسك المتهم بحق الدفاع الشرعى — قصور

* إذا كان ما رد به الحكم على دفاع الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى ، قد استند فيه الى عدم اتباع التعليمات الخاصة برجال الحفظ الذى يقتضيها واجب التثبت والتحرى ، فإن ما قاله الحكم لا يكفى للرد على دفاع الطاعن اذ يحتمل معه أن يكون فى حالة تجاوز حدود الدفاع .

(طعن رقم ١٤٨٨ سنة ٢٣ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٢)

١٠٧٢ — عدم رد الحكم صراحة على تبسك المتهم بحق الدفاع الشرعى — قصور .

* إذا كان الحكم حين تعرض لدفاع الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه رد عليه بقوله « أن الطاعن هو الذى سمى للشر وبدأ بالعدوان وأنه ثبت للمحكمة من شهادة الشهود كذب هذا الدفاع ، كما أن المحكمة ترى من الصعب تصور شخص يعتدى عليه

٥٠٣

بطلقين ناريتين ويكون له من الشجاعة وهو في مثل موقف المتهم أن يهجم على ضاربه ويكيل له ضربات بالسكين مثل التي شوهدت بالمتهم الاول »
— فان ما أورده الحكم يكفى لنفي هذه الحالة .

(طعن رقم ٦٥٣ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٧/٦)

١٠٧٢ — نفى الحكم قيام حالة الدفاع الشرعى حين بدأ الحادث وكان الحادث وحدة غير قابلة للتجزئة فانه يتضمن نفى حالة الدفاع عن زملائه من المتهمين .

* اذا كان منطق الحكم هو أن الحادث كان وحدة غير قابلة للتجزئة فانه اذا ما نفى قيام الدفاع الشرعى عن بدأ الحادث معه من المتهمين وأثبت نية الاعتداء عليه ، وعلى زملائه ، فقد انتفت حالة الدفاع عن المتهمين جميعا .

(طعن رقم ٨٥٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٠/٥)

١٠٧٤ — انتهاء الحكم الى أن المتهم هو الذى يبادر !لجنى عليه بالاعتداء ينفى حالة الدفاع الشرعى .

* اذا كان الحكم قد عرض لدفاع المتهم وفنده بأنه هو الذى يبادر الجنى عليه وطمعته بالسكين فهاج ذلك الخفاء الموجودين في بيت العمدة فاحاطوا به ، وانهالوا عليه ضربا ، ولم يدعوه حتى سقط على الارض . وتمكنوا بذلك من انتزاع السكين من يده — فان هذا 'لذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هي معرفة في القانون .

(طعن رقم ١٥٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٠/٥)

١٠٧٥ — نفى الحكم الواقعة التي يستفاد منها المتهم للتمسك بحق الدفاع ينطوى على انتفاء قيام حالة الدفاع .

* اذا كانت المحكمة قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعى التي تمسك

بها المتهم بقولها « انه يسقوط ما يدعيه المتهم من انه ضبط المجنى عليه يسرق عنيا فلا محل لما يتمسك به الدفاع عن المذكور من اعتباره في حالة دفاع شرعى » فان هذا الرد سائغ وكاف لنفى قيام تلك الحالة ، اذ مادامت المحكمة قد حصلت من ظروف الدعوى ان واقعة سرقة العنب وهى اساس الدنع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، هى واقعة مختلفة ولا اصل لها ، فان ذلك ينطوى على انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعى بجميع الصور المبينة في القانون ..

(ملحق رقم ١١٤٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/١٥)

١٠٧٦ - عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى - قصور .

* اذا كان الحكم اذ نفي قيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم قد اقتصر على القول بان الاعتداء الذى وقع عليه قد تخلف عنه اصابات بسيطة لا تحتاج لعلاج ، ولم يتعرض لاستظهار الصلة بين الاعتداء الذى وقع على المتهم والذى وقع منه واى الاعتدائين كان الاسبق وائر ذلك في قيام او عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم ، فانه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

(ملحق رقم ١٢١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٢١)

١٠٧٧ - عدم تحديث المحكمة من تلقاء نفسها عن حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى بما يثبتها او ينفيها - قصور .

* اذا كان الحكم في تلخيصه لواقعة الدعوى قد قال ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ومع ذلك دان الطاعن بجريمة ضرب المجنى عليه واحداث عاهة به ، دون ان ينفى قيام تلك الحالة او يتناولها بالتحميم ليبين وجه الراى فيها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، فان الحكم يكون قاصر البيان ويتعين نقضه .

(ملحق رقم ٢٠٧٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/١/١٠)

١٠٧٨ - نفى الحكم حق الدفاع استنادا الى انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليه لضالته وبين فعل المتهم لجسماته - قصور .

* اذا كان كل ما اورده الحكم فى نفى حالة الدفاع الشرعى لا يعدو التحدث عن عدم تناسب عدد المعتدين من كل فريق ويكون فريق المتهمين اقوى من خصمهما وقوله ان الاعتداء لم يكن مفاجئا ، بل حصل على اثر مشادة ، فان هذا الذى قاله الحكم لا يصلح ردا تنفى به حالة الدفاع الشرعى وبالتالي يكون الحكم قاصر البيان مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١/١/١٩٥٥)

١٠٧٩ - عدم تحدث المحكمة عن تلقاء نفسها عن حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى بما يثبتها او نفيها - قصور .

* اذا كان تصوير المحكمة للواقعة يفيد ان المتهم لم يعتد على المجنى عليها الا على اثر العدوان الذى حصل على زوجته اللتين كانتا تستقيشان فقد كان يتعين على المحكمة مع هذا التصوير ان تبحث فى قيام حالة الدفاع الشرعى من عدمه ولو لم يكن المتهم قد دفع صراحة بذلك ، فاذا هى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢١٨٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩/١/١٩٥٥)

١٠٨٠ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع بدون رقابة عليها من محكمة النقض .

* ان تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى او نفيها هو من الامور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .

(طعن رقم ٢٤٤٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٥٥)

١٠٨١ - عدم تصوير الحكم حقيقة الحالة التي كان عليها المتهم
- الذي تمسك بحق الدفاع - والمجنى عليه وقت وقوع الحادث
- قصور .

* إذا كان الحكم رغم ما اثبتته فعلا عن المتهم ورغم ما قاله
الدفاع عنه من انه ضرب ، لم يتحدث عن اصلية المتهم التي وصفها
الكشف الطبي، ولم يبين علاقة هذه الاصابة بالاعتداء الذي وقع على المجنى
عليه منه والذي دأبته به المحكمة ، فان الحكم يكون قد قصر عن تصوير
حقيقة الحالة التي كان عليها المتهم والمجنى عليه وقت وقوع الحادث
الامر الذي لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون
ويستوجب نقض الحكم .

(ملعن رقم ٥٧٢ سنة ٢٥ في جلسة ١٩/١١/١٩٥٥)

١٠٨٢ - عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع
الشرعى - قصور .

* إذا كان المدافع عن المتهم قد تمسك فى دفاعه بأنه لم يكن
معتديا وإنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه فان هذا الدفع
يعتبر جوهرى من شأنه لو صح ان يهدم التهمة او يؤثر فى مسئولية المتهم
فاذا قضى الحكم عليه بالعقوبة واغفل المتحدث عن الدفع المذكور فانه
يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(ملعن رقم ٧٤٤ سنة ٢٥ في جلسة ٢٨/١١/١٩٥٥)

١٠٨٣ - تحدث الحكم عن ركن من أركان حق الدفاع الشرعى
فى عبارة مستقلة - غير لازم .

* لا يشترط فى القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان
حق الدفاع الشرعى ، فى عبارة مستقلة ، بل يكفى أن يكون مستفادا من
الظروف والملابسات حسب الواقعة الثابتة فى الحكم .

(ملعن رقم ١٦٢٤ سنة ٢٥ في جلسة ٢٥/١/١٩٥٦ س ٧ ص ٨٥)

١٠٨٤ — ايراد الحكم من الوقائع ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى — التزام الحكم ببحت حالة الدفاع الشرعى ولو لم يدفع المتهم بقيامها والا كان حكما قاصرا .

✽ اذا كان ما اورده الحكم يفيد ان المجنى عليه توجه على رأس فريق من أنصاره الى مكان الجدار الذى كان المتهم يجرى اقامته وتمرضوا له وهدموا جزءا منه واعندى المجنى عليه وزميله على المتهم اعتداء وصفه الحكم بالقسوة وأثبت الكشف الطبى انه فى مقتل وخطر ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تبحث حالة الدفاع الشرعى فتثبت قيامها أو تنفيها مادامت الوقائع كما اوردها الحكم ترشح لها ولو لم يدفع المتهم بقيامها ، فإذا لم يفعل كان حكما مشويا بالقصور .

(ملن رقم ٧٩٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٥٦ س ٧ ص ١٠٤٠)

(وطن رقم ١٢٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٢/١٩٥٨ س ٢ ص ٢٥٥)

١٠٨٥ — حق الدفاع الشرعى — لا وجود له متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة — مثال لتسبب معيب .

✽ ليس لحق الدفاع الشرعى وجود متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة ، فإذا كان التصوير الذى أخذ به الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه ينبئ فى ظاهره بأنه كان فى مقدور المتهم — وقد عاد الى قريته ليحمل سلاحه ويطارد به الشبح — أن يحتضن برجال السلطة العامة لدفع العجوان الذى توهمه ، فكان يتعين على المحكمة أن تستجلى هذا الامر وتستظهره بأدلة سائغة للتوفيق على ما اذا كانت القوة التى استخدمها المتهم فى دفع العدوان هى الوسيلة الوحيدة لبلوغ تلك الغاية ، أو أنه كان فى وسعه أن يتجنب استخدامها باستعمال وسائل أخرى كالالتجاء الى رجال السلطة للاحتماء بهم ، أما ولم يعرض الحكم لهذا البيان ، فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(ملن رقم ١٧٦١ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٥٦ س ١٠ ص ٨٢)

١٠٨٦ — بيان الحكم لما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى — اذاعة
للمتهم بجريمة القتل دون تقى قيام تلك الحالة او تناولها بالتمحيص —
تصور .

* متى كان ما قاله الحكم يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ولكنه
دان المتهم بجريمة قتل المجنى عليها وذلك من غير أن ينفى قيام تلك
الحالة ، ومن غير أن يتناولها بالتمحيص ليبين وجه الرأى فيها ، فإنه
يكون قاصر البيان .

(طعن رقم ٧٩٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٥٦ ، من ٧ ص ١٠٤٠)

١٠٨٧ — وجود المتهم فى حالة دفاع شرعى — استخلاص الحكم
ما يخالف هذه الحقيقة — حق محكمة النقض فى تصحيح هذا
الاستخلاص .

* تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما اذا كان ذلك يدخل فى
حدود حق الدفاع الشرعى او يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع
— الا انه متى كانت وقائع الدعوى — كما اثبتتها الحکم — تدل بغير شك
على أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى ، ولكنها استخلصت ما يخالف
هذه الحقيقة ، فإنه يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحح هذا
الاستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون .

(طعن رقم ٨٦٧ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٥٦ س ٧ ص ١١١٢)

(وطعن رقم ١١٢٧ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٨/١/١٩٥٧ س ٨ ص ٥٦)

(وطعن رقم ٤٥٨ سنة ٢٧ ق جلسة ١١/٦/١٩٥٧ س ٨ ص ٦٦١)

١٠٨٨ — اباتة المتهم دون الرد على ما دفع به من أنه كان فى
حالة دفاع شرعى عن نفسه — تصور .

* متى كان الحكم قد اثبت أن المتهم عند ضبطه كان مصابا ثم
قضى بادانته دون أن يرد على ما دفع به من أنه كان فى حالة دفاع

شرعى عن نفسه ، وهو من الدفوع الجوهرية ، فانه يكون قاصرا
تصورا يعيبه .

(طمن رقم ١٣٤٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧ من ٨ من ١٩)

١٠٨٩ — ادانة المتهم دون الرد على ما دفع به من انه كان فى
حالة دفاع شرعى عن نفسه — قصور .

* متى كان الحكم قد اثبت أن المتهم عند ضبطه كان مصابا ثم
قضى بادانته دون أن يرد على ما دفع به من انه كان فى حالة دفاع
شرعى عن نفسه ، وهو من الدفوع الجوهرية ، فانه يكون قاصرا قصورا
يعيبه .

(طمن رقم ١٣٤٥ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧ من ٨ من ١٩)

١٠٩٠ — اثبات المحكمة فى حكمها ما يدل على أن المتهم كان فى
حالة دفاع شرعى — استخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة — سلطة محكمة
النقض فى تصحيح هذا الاستخلاص .

* متى كانت المحكمة قد اثبتت فى حكمها من الوقائع ما يدل على
أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى ولكنها استخلصت ما يخالف هذه
الحقيقة ، فانه عندئذ يكون لمحكمة النقض أن تصحح هذا الاستخلاص
بما يقضى به المنطق والقانون .

(طمن رقم ١١٣٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ من ٨ من ٦٥)

١٠٩١ — انكار الحكم فى بعض اسبابه حق المتهم فى الدفاع
الشرعى ونكره فى موضع آخر أن المتهم فى حل من الذود عن ماله —
اضطراب يعيب الحكم .

* متى كان الحكم قد انكر على المتهم فى بعض اسبابه حق الدفاع

الشرعى الذى يبيح القتل فى قوله أن السارقين كانوا فى طريقهم الى الهرب من المنزل ، اذا به فى موضع آخر من هذه الاسباب يقول أن المتهم كان فى حل من الذود عن ماله اذ كانت جريمة السرقة فى دور التنفيذ والسارق لم يفادر مكانها ، ومقتضى هذا القول الاخير وموضعه فى القانون انه كان يحق للمتهم أن يذهب فى استعمال حق الدفاع الشرعى الى أبعد حدوده عملا بنص المادة ٣/٢٥٠ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد جاء مضطرب الاسباب مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٨٩١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٥ س ٩ ص ٢٠٢)

١٠٩٢ — انكار الحكم فى بعض اسبابه حق المتهم فى الدفاع الشرعى ونكره فى موضع آخر أن المتهم فى حل من الذود عن ماله — قصور .

* متى كان الحكم قد انكر على المتهم فى بعض اسبابه حق الدفاع الشرعى الذى يبيح القتل فى قوله أن السارقين كانوا فى طريقهم الى الهرب من المنزل ، اذا به فى موضع آخر من هذه الاسباب يقول أن المتهم كان فى حل من الذود عن ماله اذ كانت جريمة السرقة فى دور التنفيذ والسارق لم يفادر مكانها ، ومقتضى هذا القول الاخير وموضعه فى القانون انه كان يحق للمتهم أن يذهب فى استعمال حق الدفاع الشرعى الى أبعد حدوده عملا بنص المادة ٣/٢٥٠ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد جاء مضطرب الاسباب مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٨٩٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٥ س ٩ ص ٢٠٢)

١٠٩٣ — ايراد الحكم من الوقائع ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى — التزام الحكم ببحت حالة الدفاع الشرعى ولو لم يدفع المتهم بقيامها .

* اذا كان ما أورده الحكم يفيد أن المجنى عليه توجه على رأس فريق من انصاره الى مكان الجدار الذى كان المتهم بجري أقدامه وتعرضوا له وهدموا جزءا منه واعتدى المجنى عليه وزميله على المتهم اعتداء وصفه الحكم بالقسوة وأثبت الكشف الطبى أنه فى مقتل وخطير ، فقد كان لزاما

على المحكمة ان تبحث حالة الدفاع الشرعى فتثبت قيامها او تنفيها مادامت الوقائع كما اوردها الحكم ترشح لها ولو لم يدفع التهم بقيامها ، فاذا لم تفعل كان حكمها مشويا بالقصور .

(طعن رقم ١٢٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٢/١٣٥٨ من ٩ ص ٢٠٥)

١٠٩٤ - ابداء التهم بجلسة المحاكمة ما يتضمن معنى الإشارة الى قيام حالة الدفاع الشرعى - عدم مناقشة الحكم هذا الدفاع على وجه سليم - قصور .

* متى كان ما ابداه الدفاع عن التهم بجلسة المحاكمة يتضمن معنى الإشارة الى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وان كان - لمصلحة قدرها - لم ير ابداء الدفع بعبارة المألوفة ، وكانت اسباب الحكم فوق ذلك ترشح لقيام هذه الحالة ، ولكن الحكم لم يناقش هذا الدفاع على وجه سليم ليثبت قيام حالة الدفاع الشرعى او ينفيها ، فانه يكون قاصرا بمعينا نقضه .

(طعن رقم ٦٤ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/٤/١٣٥٨ من ٩ ص ٤٢٢)

١٠٩٥ - ابداء التهم بجلسة المحاكمة ما يتضمن معنى الإشارة الى قيام حالة الدفاع الشرعى - عدم مناقشة الحكم هذا الدفاع على وجه سليم - قصور .

* متى كان ما ابداه الدفاع عن التهم بجلسة المحاكمة يتضمن معنى الإشارة الى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وان كان - لمصلحة قدرها - لم ير ابداء الدفع بعبارة المألوفة ، وكانت اسباب الحكم فوق ذلك ترشح لقيام هذه الحالة ، ولكن الحكم لم يناقش هذا الدفاع على وجه سليم ليثبت قيام حالة الدفاع الشرعى او ينفيها ، فانه يكون قاصرا بمعينا نقضه .

(طعن رقم ٦٤ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٨/٤/١٣٥٨ من ٩ ص ٤٢٢)

١٠٩٦ — التزام المحكمة بالرد على قيام حالة الدفاع الشرعى متى كان تمسك المتهم بذلك جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما اثبتها الحكم ترشح لقيامها .

* يجب لطالبة المحكمة بالرد فى حكمها على قيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تمسك المتهم بقيام هذه الحالة جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما اثبتها الحكم ترشح لقيامها .

(طعن رقم ٦٠٠٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٥٨ من ٩ ص ٧٩٢)

١٠٩٧ — عدم مناقشة الحكم أو رده على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى — قصور .

* متى كان الدفاع عن المتهمين قد تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بادنتهما دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، مع أنه من الدفع الجوهري التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها — فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوب بالقصور الذى يميزه .

(طعن رقم ٢٤١٩ سنة ٣٠ ق جلسة ٦/٢/١٩٦١ من ١٢ ص ٣٠١)

١٠٩٨ — دفاع شرعى — فهم خاطيء لماهيته — مثال — اثر ذلك .

* لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن حضر الى مكان الحادث بعد أن استقرت حيازة الحجرة بسبب النزاع له ، وكانت الوثائق كما اوردها الحكم تفيد أن المجنى عليه ومن معه قد حاولوا ادخال امتعتهم الى هذه الحجرة ، بما يؤدى اليه ذلك من منع حيازة الطاعن لها بالقوة ، ومع ذلك فقد أقام الحكم قضاءه برفض الدفع بصفة أساسية على أنه كان آخرى بالطاعن وهو محام أن يلجأ الى رجال السلطة العامة لحماية يده ، فحمله بصفته واجبا لم يفرضه القاتون على غيره ، ووضع قاعدة يترتب عليها كما يبدو من ظاهرها — تعطيل حق الدفاع الشرعى عن المال كما هو معرفته به فى القاتون ، بما رآه . من الزام مدعى هذا

الحق بأن يتخلى عن استعماله لرد ما يقع من اعتداء حفاظاً على ماله اكتفاء بالعمل على استرداده بعد ضياعه مما لا يقره القانون ، وإذا كان الحكم قد أوجب على الطاعن أن يلجأ إلى رجال الشرطة ، فكان عليه أن يبين أن ظروف الزمن كانت تسمح بأن يكون الانتجاء إلى رجال الشرطة هو سبيل صالح لرد الاعتداء قبل تمامه ، مما قصر الحكم في بيانه .. ولما كان الحكم قد أنطوى فيما ذهب إليه على فهم خاطيء لنظرية الدفاع الشرعى عن المال فوق ما شابه من قصور، فإنه يتعين نقض الحكم بغض النظر عما أورده من أسباب أخرى لنفى حسالة الدفاع الشرعى ، لما يمكن أن يحمّله هذا الخطأ من التأثير على عقيدة المحكمة فيما انتهت إليه .

(ملن رقم ٢١٦ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٩ س ١٤ ص ٢٢٢)

١٠٩٩ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء - رقابة محكمة النقض .

* تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنها متى كانت قد أثبتت في حكمها من الوقائع ما يدل على أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى ، وهو ما انتهت إليه في تكييفها لمركزه من الناحية القانونية ، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء بإيجابها على الطاعن البدء بإطلاق النار للارهاب دون سند من القانون - فإنه يكون لمحكمة النقض أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً وتصحح هذا الاستخلاص الخاطيء ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

(ملن رقم ٥٧٧ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٤ س ١٤ ص ٥٥٩)

١١٠٠ - تحديث الحكم استقلالاً عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعى - غير لازم .

* لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان

الدفاع الشرعى فى عبارة مستقلة بل يكفى ان يكون ذلك مستقادا من الظروف والملايسات طبقا للواقعة التى اثبتتها الحكم .

(ملعن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٤ فى جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ من ١٥ من ٦٩٨)

١١٠١ - حق الدفاع الشرعى عن المال - متى ينشأ : كلما وجد اعتداء او خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى اوردتها المادة ٢/٢٤٦ عقوبات ومنها جرائم الاتلاف - لا يلزم ان يكون الاعتداء حقيقيا : نشوء هذا الحق ولو لم يسفر التمردى عن اى اثر على الشخص او المال طالما كان لهذا التخوف اسبابا معقولة .

* حالة الدفاع الشرعى عن المال تنشأ كلما وجد اعتداء او خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى اوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها جرائم الاتلاف . ولا يوجب القانون بصفة مطلقة لقيام تلك الحالة ان يكون الاعتداء حقيقيا بل قد ينشأ ولو لم يسفر التمردى عن اى اثر على الشخص او المال طالما كان لهذا التخوف اسبابا معقولة - وتقدير ظروف الدفاع ومقتضياته امر اعقابى يجب ان يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى احاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الملايسات - فاذا قال الحكم فيها استخلصه من ظروف الواقعة ان المتهم « الطاعن » ظن - دون برر - ان المجنى عليه حين نزل ليفك الشباك المتشابهة بشباكه - انما نزل ليسزق شبابه - هذا القول المقتضب من الحكم على اطلاقه ودون سقوه الاسانيد السائغة لا يصلح سببا لنفى ما اثاره الدفاع عن المتهم بالجلسة من انه كان يدافع عن غزله - شباك صيده - وما رددته الحكم فى استخلاصه للصورة التى ارسمت فى ذهن المحكمة لواقعة الدعوى من انه قد استبان للمحكمة من استقراء الاوراق ومما دار بالجلسة ان المجنى عليه نزل من قارب صيده الى شاطئ النيل وحاول فك شبابه التى اختلطت بشباك المتهم بفعل تيار المياه فظن المتهم ان المجنى عليه نزل ليسزق شبابه فاسرع اليه وضربه بقطعة من الخشب على راسه ، هذا الاستخلاص - الذى انتهى اليه الحكم واثبته فى مدوناته بحسب البادى من نص عبارات الحكم يشير الى انه قد استكمل لحالة الدفاع الشرعى عن

المثل عذاصره ، وكون الحكم المطعون فيه قد ذكر فى سياق ذلك عبارة — بدون مبرر — فان تلك العبارة لا تصلح ردا كافيا وسائغا لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن المال ، وكان يتعين على المحكمة ان تستجلى هذا الامر وتستظهره بأدلة سائغة يتسنى معها لمحكمته النقض مراتبة صحة تطبيق حكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان ويتعين نقضه .

(ملعن رقم ٢٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٥ ص ١٦ ص ٢٦٢)

١١٠٢ — تمسك الدفاع عن الطاعن بطلب تحقيق واقعة اصابته — اطراح الحكم هذا الدفاع بقالة ان واقعة اصابة الطاعن مستقلة عن واقعة اصابة الجنى عليه ولا شأن لها بها استنادا الى ان النيابة العامة امرت بنسخ صورة من الاوراق خصصتها للواقعة المذكورة — عدم كفاية ذلك لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس .

* متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن تمسك بطلب تحقيق واقعة اصابته ، وكان الحكم قد استند فى اطراحه لما اثاره الدفاع فى خصوص هذه الواقعة الى ما قاله من انها واقعة مستقلة عن واقعة اصابة الجنى عليه ولا شأن لها بها ، دون ان يورد اسبابا تبرر ما استخلصه من ذلك سوى ما اثار اليه من ان النيابة العامة قد امرت بنسخ صورة من الاوراق خصصتها للواقعة المذكورة ، فان هذا القول المقتضب من الحكم على اطلاعه لا يصلح سندا لاطراح ما اثاره الدفاع فى هذا الخصوص ، ولا يكفى لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، ذلك بان فصل واقعة اصابة الطاعن عن الواقعة المسندة اليه ليس من شأنه ان يحول دون تحقيق الدعوى برمتها — بما فيه الواقعة التى فصلت — على الوجه الذى يكتل استيفاء دفاع الطاعن ، ومن حق المحكمة بل من واجبها ان تعرض لها بوصفها عنصر من عناصر الادلة المعروضة عليها فى صدد الحالة التى يدعيها الطاعن لتقول كلمتها فى حقيقتها بما لا يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها .

(ملعن رقم ١٨٢٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٥ ص ١٧ ص ١٢١٤)

١١٠٣ - اطراح الحكم لدفاع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى دون تظلم لما يظهر ذلك الدفاع من وقائع - يعيه .

* متى كان الثابت من اقوال المجنى عليه في محضر الاستدلال انه اقر بأنه أمسك الطاعن ومزق له قميصه ، حتى حضر المتهم الثانى وخلصه من يده واثبتت للجنينة العلة انها نظرت قميص الطماعن فوجدته محلول العرى فاقدا بعض ازراره مصداقا لما قال به المذكور من ان المجنى عليه أمسك به وجذبه من قميصه ، وكفى الحكم المطعون فيه قد اقتطع هذا الجراء الثابت من قول المجنى عليه ، واهدر مناظرة النيابة لتبص الطاعن وبنى على ذلك اطراح دفاعه بأنه كان في حالة دفاع شرعى من النفس ، فان ذلك مما يعيه .

(طعن رقم ٢٠٣٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ من ١٩ ص ١٤٤)

١١٠٤ - حق الدفاع الشرعى عن المال شرع لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير .

* ابحاث المادة ٢٤٦ . من قانون العقوبات حق الدفاع عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير . ولما كان الطاعنان قد تمسكا امام المحكمة بأنهما انما لجأ الى القوة لرد المجنى عليهما عن ارضهما حين دخلها عنوة لمنع انتفاعهما بها ، وكان الحكم قد اشار الى تحقيق شبح البلد في هذا الشأن وما اسفر عنه من حيازة الطاعنين للارض المتنازع عليها ، كما سلم بمعاودة المجنى عليهما الدخول فيها عصرا حيث وقع الحادث ، فانه لا يكتفى للرد على هذا الدفاع قول الحكم ان التحقيق الادارى لا يتطسع بحيازة الطاعنين للارض حيازة فعلية وحقائقه اذ كان لزاما على المحكمة ان تبحث فيما له الحيازة الفعلية على الارض المتنازع عليها حتى اذا كلفت للطاعنين ، وكان المجنى عليهما هما اللذان دخلها بقصد منع حيازة الطاعنين لها بالقوة فانهما يكونان قد ارتكبا الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ويكون للطاعنين الصق في استعمال القوة اللازمة طبقا للمادة ٢٤٦ من ذلك القانون . اما وهى لم تفعل فقد قام حكمها على خطأ يعيه .

(طعن رقم ١١٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ من ١٩ ص ٧٦٥)

١١٠٥ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى - دفع جوهرى -
على المحكمة مناقشته والرد عليه .

* الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدنو الجوهرية التى
ينبى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها . ولما كان يبين
من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تمسك
بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وكان الحكم المطعون فيه قد
قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، فإن الحكم
المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٢٢١ سنة ٢٢٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧٤١)

١١٠٦ - وجوب تحقيق المحكمة ما اثاره الدفاع عن التهم بأنه كان
فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، أو الرد عليه ، والا كان حكمها
مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

* متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة
الاستثنائية أن المدافع عن الطاعن دفع بأن هذا الأخير كان فى حالة
دفاع شرعى عن نفسه مستندا الى أن شهود الاثبات اجتمعوا على أن
المجنى عليه هو الذى اعتدى عليه أولا وأن الماديات قد ايدت ذلك لوجود
تزيقات بملابس الطاعن ، وكان هذا الدفاع من شأنه - لو صح - أن
يؤثر فى مسئولية الطاعن ، ومن ثم فلاه كان من المتعين على المحكمة
أن تحققة أو ترد عليه ، لما وهى لم تفعل بل اكتفت بإعتناق أسباب
الحكم المستأنف وإشارت الى أنها تضمنت الرد الكافى على ما اثاره
الدفاع فى صدد الدفاع الشرعى على الرغم من خلوه من ذلك اليأسان
فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق اندفاع
ما يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٨٥٢ سنة ٢٢٩ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٦٥٢)

١١٠٧ - استخلاص المحكمة من واقعة الدعوى ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى - عليها أن تعرض لهذه الحالة وتقول كلمتها فيها والا كان حكمها معيبا بالتصور .

* متى كان البادى مما استخلصه الحكم من واقعة الدعوى أن الطاعن ظن أن المجنى عليه قد قدم يبنى الاعتداء عليه فعاجله بضربة عصا على راسه ، وكان هذا الاستخلاص الذى انتهى اليه الحكم يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ، فانه كان يتمين على المحكمة أن تعرض لهذه الحالة وتقول كلمتها فيها ، واذا هى لم تفعل ذلك ، فان حكمها المطمون فيه يكون معيبا بالتصور بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٨٧٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢٢/١/١٣٦٥ س ٢٠ ص ٩٥٨)

١١٠٨ - مثال لتسبيب معيب فى نفي حالة الدفاع الشرعى .

* متى كان الحكم المطمون فيه بنى قضاءه بالزام الطاعنين بالتعويض على ثبوت وقوع الفعل الضار منها وهو أحداث الجبروح بالمدعى بالحق المدنى وأطرح دفاعهما بقيام حالة الدفاع الشرعى عن مال زوجة أولهما وهو ملكيتها لحصول القتل الذى كان المجنى عليهم يقومون بحصاده ، استنادا الى أنه كان فى استطاعة الطاعنين الالتجاء الى رجال السلطة العامة ، فان ما قرره الحكم من ذلك لا يصلح على إطلاقه سببا لنفى حالة الدفاع الشرعى لأن الأمر فى هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع الى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل ، وهو ما أمسك الحكم عن استظهاره والقول بغير ذلك مؤد الى تعطيل النص الصريح الذى يخول حق الدفاع لرد أفعال التعدى على المال تعطيلاً تاماً ، مما لازمه أنه كان يتمين على المحكمة أن تبحث فيما له ملكية القتل الذى كان بجري جنينه للتحقق من قيام أو عدم قيام المجنى عليهم بسرقة ، لما لذلك من اثره فى ثبوت أو انتفاء حق الدفاع الشرعى عن المال طبقاً للفترة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، وما يترتب على ذلك من مسئولية أو عدم مسئولية الطاعنين عن التعويض المطالب به طبقاً للمادة ١٦٦ من القانون المدنى .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون ناقص البيان فيما قضى به من تعويض مما يتعين معه نقضه في خصوصه والاحالة .

رقم ٦٢٧ سنة ٤٠ ق جلسة ١٦/١/١٣٧٠ س ٢١ ص ٧١٨ ؛

١١٠٩ - مثال لتسبب معيب في أثبات قيام حالة الدفاع الشرعى .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتد في اثبات قيام حالة الدفاع الشرعى الى ما قاله - استنادا الى ما شهد به شاهدا الاثبات - من ان المطعون ضده (المتهم) حضر الى مكان الحادث اثر سماعه استغاثة زميله ولما علم منهما بانهما شاهدا في الظلام اشخاصا يسرقون اخشاب الجمعية التعاونية القائمين بحراستها اطلق عيارا ناريا اتبعه باخر اصاب الجنى عليه (الطاعن) في حين ان الثابت من اقوال هذين الشاهدين حسبما حصله الحكم ان المطعون ضده (المتهم) حين اطلق العيار الاول للإرهاب تبكى من كانوا يحملون الاخشاب من الفرار بينما بقى الجنى عليه في مكانه واستغفر منه على شخصيته فاجابه بأنه خفي الزراعة فاطلق عيارا ثانيا اصابه . واذ كان الحكم قد اقتطع هذا الجزء الثابت من اقوال الشاهدين التي اسس عليها قوله بتوفر حالة الدفاع الشرعى ولم يعرض لدلالة الوقائع التي اسقطها والثابتة في التحقيق ولم يقسطها حقها ايرادا لها وردا عليها لما تبنىء عنه في ظاهرها في انتفاء حالة الدفاع الشرعى بوقوع الطاعن (الجنى عليه) اثر اطلاق العيار الاول وقرار باقى الجناة وزوال الداعى لمعاودة اطلاق النار فبان الحكم المطعون فيه يكون ناقص البيان مما يستوجب نقضه في خصوص ما قضى به في الدعوى الميئنة والاحالة .

(ملخ رقم ١٢٤ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٦/٢/١٣٧٢ س ٢٢ ص ٤٦٦)

١١١٠ - تقدير الوقائع - التى يستنتج منها حالة قيام حالة الدفاع الشرعى او لانتفاؤها - تفصل فيه محكمة الموضوع بلا معقب - شرط ذلك - مثال لتسبب سائق في نفي حالة الدفاع الشرعى .

* تقدير الوقائع التى يستنتج منها حالة قيام حالة الدفاع الشرعى أو

انتفوها . متعلق بموضوع الدعوى . للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتبها عليها . ولما كُنَّ الثابتات من الحكم ان المتهم كانت لديه نية الانتقام من المجنى عليه للاعتداء الذى وقع على والده فى المشاجرة السابقة على الحادث وأنه باذر المجنى عليه وأطلق عليه العيار من المدفع الرشاش بمجرد ان وقع نظره عليه دون ان يكون قد صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فسقط المجنى عليه ارضاً بسبب أصابته ، فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون .

(ملعن رقم ٢٥٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٢ ص ٦١٤)

١١١١ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى - من الدفاع الجوهرية - وجوب مناقشته فى الحكم والردا عليه - علة ذلك ؟ اغفال ذلك - غيب .

* من المقرر ان الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفاع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها اذ انه من شأن هذا الدفع - لو صح - أن يؤثر فى مسئولية الطاعن . ولما كان الحكم قد قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه بما يلغى دلائله فإنه يكون مشوباً بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(ملعن رقم ٢٤٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٢ ص ٦٠٦)

١١١٢ - حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعالجة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان - مثال لاستخلاص سائر الدلائل على انتفاء حالة الدفاع الشرعى .

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى بقوله أن الثابتات من أقوال الشهود التى اطاعتت اليها المحكمة أن المجنى عليه وابنه يعد أن اعتديا على أخ المتهم كان المتهم قد توجه الى الجرن الذى يبعد عن الحادث بنحو عشرين متراً وأحضر فأساً عابداً بها واعتدى بها على المجنى عليه بأن ضربه بها على

رأسه وظهره ، ومن ثم فإن المتهم عندما ضرب المجنى عليه لم يكن يرد عدوانا يقع على أخيه أو يخشى حصول عدوان عليه وإنما كان معتدبا على المجنى عليه انتقاما منه لسابقة تعديه وابنه على أخ المتهم ولم يكن مدافعا ، وبذلك فإن الدفع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن أخيه يكون متعيئا اطراحه . ولما كان ما حصله الحكم من اقوال الشاهد لا يناقض ما أورده الطاعن فى أسباب طعنه من أنه بعد ان تملك المجنى عليه وابنه مع شقيق الطاعن أسرع الطاعن الى الجرن واحضر ناسا فاخذ الشاهد يحول بينه وبين الاشتراك فى المشاجرة حوالى ثلث ساعة ، وبعد أن أصيب أخوه دفعة الطاعن ثم جرى نحو المجنى عليه واعتدى عليه بالفأس — مما مؤداه صحة ما حصله الحكم من أن اعتداء الطاعن على المجنى عليه كان انتقاما لما وقع من اعتداء على أخيه وبعد انتهائه ذلك الاعتداء — وإذا كان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان فإن ما أثبتته الحكم فيها تقدم يكون سائغا وكافيا لتبرير ما انتهى اليه من نفي قيام حالة الدفاع الشرعى .

(ملعن رقم ١٥٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠ من ٢٢ من ١٦٢)

١١١٣ — خطأ الحكم فى التسوية بين حالة السيكوباتية ومرض الفصام فى قيام المسؤولية الجنائية لا يعيبه — ما دام ما تزود اليه من ذلك لم يكن له اثر فى منطقة أو فى النتيجة التى انتهت اليها من خلل الطاعن من الامراض العقلية المؤثرة فى مسؤوليته أيا كانت مسبباتها .

* لا يعيب الحكم خطؤه فى التسوية بين حالة السيكوباتية ومرض الفصام من حيث اثر كل منها فى قيام المسؤولية الجنائية ما دام أن الثابت من مطالعة الحكم أن ما تزود اليه فى هذا الصدد لم يكن له من اثر فى منطقه أو فى النتيجة التى انتهت اليها وأنه لم يورده الا بعد أن كان قد فرغ وخلص — فى منطق سائغ واستنادا الى دليل فى يكمى وحده لحمل قضائه — الى خلل الطاعن من الامراض العقلية المؤثرة فى مسؤوليته أيا كانت مسبباتها والى أنه قد ارتكب جريمة باختيلاره وهو فى كامل شعوره وإدراكه وأطرح فى حدود سلطته التقديرية مسألة أصابته بمرض الفصام .

(ملعن رقم ٢٤٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ من ٢٤ من ٥٨٦)

١١١٤ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى
او انتفاؤها - موضوعى بشرط سلامة الاستدلال - مثال لتسيب مهيب
فى التدليل على انتفاء قيامها .

* لما كان من المقرر ان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة
الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لحكمة الموضوع
الفضل فيها بلا معقب عليها ، الا ان ذلك مشروط بأن يكون استدلال
الحكم استدلالا سليما يؤدي منطقيا الى ما انتهى اليه . لما كان ذلك ، واذ
كان الطاعن قد تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفسه ونفس
غيره ، فقد عرض الحكم لهذا الدفاع واطرحه تأسيسا على ما قرره من
انه لم يثبت من التحقيقات ان احدا قد اعتدى على الطاعن او دخل
عليه المسجد وانه هو الذى غادر المسجد حين سمع بالمشاجرة ، وعاد
وحصل على البندقية واطلق العيارين حين شاهد اقاربه مصابين وان فى
مصاحبة الطاعن لابن عمه الذى يحمل سلاحا مرخصا له بحثا ووجود
باقى اقاربه خارج المسجد دليلا على انتواء الطاعن التحرش بفريق المجنى
عليه ، وانه لم يثبت من التحقيقات ان خطرا داهيا اصاب الطاعن ولم
يكن فى مكنه درؤه الا بهذه الوسيلة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من
تحصيل الحكم لواقعة الدعوى ان فريق المجنى عليه كان هو البادئ
بالعدوان على فريق الطاعن الذى اصاب بعض افراده ، وان الطاعن لما
شاهد ما يلحق بذوى قرباه من اعتداء اخذ السلاح من ابن عمه واطلق
عيارين فى اتجاه فريق المجنى عليه ، وكان مجرد حضور الطاعن الى
مكان الحادث ومعه ابن عمه وهو يحمل سلاحا مرخصا لا يستلزم حتما
القول بانه كان مقتويا التحرش والعدوان على فريق المجنى عليه ، وكان
يكفى لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون قد بدر من المجنى عليه فعل
يخشى منه المنهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ،
ويكفى ان يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم بشرط ان يكون هذا الاعتقاد مبنيا
على اسباب مقبولة ، لما كان ذلك ، وكان ما استدلت به الحكم على
انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعى هو بما لا يسوغ حمل قضائه فى هذا
الشان فقد بات معينا بما يستوجب نقضه والاحالة الى المحكمة المختصة

١١١٥ — مجرد القول بأن الطاعة والمجنى عليها كلاهما يبدأ بالتعدي لا يفيد الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يستوجب من المحكمة ردًا .

* إذا كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعة لم تتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى وما ورد على نسان الدفاع عنها من أن الطاعة والمجنى عليها « كلاهما بدأ بالتعدي » لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ولا يعد دفعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد ، فإنه لا يقبل من الطاعة اثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٠٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢٢٢)

١١١٦ — دفاع شرعى — ضرورة التمسك به .

* لما كان بين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس كما أن الواقعة كما اثبتتها الحكم لا ترشح لقيام هذه الحالة ، فان دعوى التمسك فى التسبب بقالة أن الحكم لم يعرض لبحث حالة الدفاع الشرعى تكون غير مقبولة ..

(طعن رقم ١٧٢٩ سنة ٤٤ ق جلسة ٥/١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٥)

١١١٧ — اغفال الحكم التعرض للاصابات التى استند اليها الطاعن تبريرا لقيام حالة الدفاع الشرعى — وهدى صلتها بقيام هذا الحق — يعيب الحكم .

* متى كان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة تحقيقا للطعن أن الطاعن قد وجدت به عدة اصابات اثبتتها الكشف الطبى الواقع عليه — وكان الحكم المطعون فيه — رغم ايراد دفاع الطاعن الذى تفيا منه الاستدلال على نوافر حالة الدفاع الشرعى لديه — لم يتحدث عن الاصابات التى وصفها الكشف الطبى ويبين علاقتها بالاعتداء الذى وقع من الطاعن على المجنى عليها (الذى دأته به المحكمة) — فإن

الحكم يكون قد قصر عن تصوير حقيقة الحالة التي كان عليها الطاعن والمجنى عليهما وقت وقوع الحادث الامر الذي لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون .

(ملحق رقم ١٦٠٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢٧ من ٢٧ ص ١٥٩)

١١١٨ - حق الدفاع الشرعى عن النفس - شرع لرد الاعتداء على نفس المدافع او غيره - تقدير قيامه - العبرة فيه بالظروف المحيطة بالدافع وقت رد العدوان - محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن هذه الظروف - لا تصح .

✽ لما كان المدافع عن الطاعن تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ، مستشهدا فى ذلك بما اثبتته مفتش الصحة من اصابات به وبالحكوم عليه الآخر . ويبين من المفردات - انى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من اوجه الطعن - ان مفتش الصحة اوقع الكشف الطبى على كل من الطاعن والحكوم عليه الآخر واثبت أن بهما عدة اصابات يجوز حدوثها بالنسبة للاول نتيجة تماسك بالايدي وضرب بكف اليد وتصادم بجسم صلب راضى ، ويجوز حدوثها بالنسبة للآخر نتيجة تصادم بجسم صلب راضى كعصا او ما اشبه - لما كان ذلك وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد اى اعتداء على نفس المدافع او على نفس غيره، وتقدير مقتضياته امر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف التى احاطت بالدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الظروف، وكان الحكم المطعون فيه اذ عرض للرد على دفاع الطاعن ق: اقتصر فى نفي حالة الدفاع الشرعى على قول مقتضب هو أن الطاعن والحكوم عليه الآخر أقدموا على الاعتداء قاصدين الضرب فى ذاته لا ليردا ضربا موجها اليهما حسبما كشفت عنه التحقيقات ، دون أن يعرض لاصابات الطاعن التى جعل منها ركيزة لدفاعه والمؤيدة بالكشف الطبى الموقع عليه لاستظهار ظروف حدوثها ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجنى عليه التى دين بها . وذلك للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفائها ، فانه يكون مشوبا بالقصور يستوجب نقضه .

(ملحق رقم ١٢٩٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧١/٢/٨ من ٢٧ ص ١٧١)

١١١٩ — طلب المتهم برأئته استنادا الى أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن شقيقته — تعرض الحكم لحالة الدفاع الشرعى عن نفس المتهم دون التعرض لحالة الدفاع الشرعى عن شقيقته — قصور .

* لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن طلب برأئته استنادا الى أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن شقيقته . وكان البين من مدونات الحكم أنه استخلص واتعة الاعتداء بها مجمله ان مشاجرة نشبت بين الطاعن والجنى عليه بسبب اعتداء الأخير بالضرب على زوجته شقيقة الطاعن فلم على اثرها الطاعن بطعن الجنى عليه فى رأسه وحصل دفاع الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه لدراء اعتداء الجنى عليه وقد اطرحها الحكم استنادا الى أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وان الثابت من اقوال الشاهد أنه بعد فض تماسك الجنى عليه والطاعن جرى الأخير وجاء بعد فترة حاملا سكيناً طعن بها الجنى عليه . لما كان ذلك، وكان الحكم قد حصل دفاع الطاعن على أنه كان فى حالة دفاع عن نفسه فقط ولم يورد ما أبده من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن شقيقته على ما هو ثابت بمحضر الجلسة ، بل استطاع كلية دفع الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن شقيقته ولم يسقطه حقه ايرادا له وردا عليه مع أنه دفاع جوهري لما يترتب على ثبوته من تغيير وجه الراى فى الدعوى فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٥٤٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١٤/١١/١٩٧٦ م ٢٧ م ٨٧٤)

١١٢٠ — ما لا يعيب الحكم فى نطاق التذليل — العبرة بالمعنى وليس بالالفاظ والمباني .

* لا يتحد فى سلامة الحكم ما سطره فى مقام نفي قيام حالة الدفاع الشرعى من القول بأن الطاعن يكون « متجاوزا لحد الدفاع » اذ يبين من السياق الذى تخللته هذه العبارة — على ما سلف بيانه — أنها تعني أن ما اقترغه الطاعن لا يعطل فى نطاق وحدود ما ينهض به

حق الدفاع الشرعى ولا تعنى تجاوز هذا الحق ، بل هى ترديد لما ساقه الحكم من قبل ومن بعد من انتفاء حالة الدفاع الشرعى ، ومن ثم فإن صياغتها على النحو المشار اليه لم يكن بذى اثر على عقيدة المحكمة التى تقوم على المعانى لا الانفاظ واللباتى ، طالما كان المعنى المقصود منها هو انتفاء قيام حق الدفاع الشرعى لا تجاوزه .

(ملعن رقم ٧٢٩ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨ س ٢٨ من ١٠٢٦)

١١٢١ - دفاع شرعى - حكم - مثال لتسبيب قاصر .

* متى كان الثابت بالاوراق ان النيابة العامة كانت قد نسبت ايضا الى المجنى عليه وشقيقه انهما فى تاريخ الحادث ضربا الطاعن فاحدثنا به اصابات اعجزته عن اشغاله الشخصية لمدة تزيد عن عشرين يوما ، وطلبت من المحكمة عقابها بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات ، وقد قررت المحكمة فصل هذه الجنحة من جنائية اسناد العامة المسندة للطاعن واحالتها الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها - وكان ما قاله الحكم لا يصلح ردا لنفى ما آثاره الطاعن من انه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وماله ، ذلك ان الحكم حين افصح عن اقتناعه بعدم صحة هذا الدفاع بمقولة انه لم يتايد باى دليل قد اغفل كلية الاشارة الى الاصابات التى حدثت بالطاعن والتى اتهم باحداثها المجنى عليه وشقيقه ولم يرد بشيء على ما ذكره محامى الطاعن فى مرافعته من أن هذين الاخيرين كانا يحاولان اقتلاع شجرة قائمة فى ملكه وحين تصدى لمنعها اعتديا عليه بالضرب فاحدثا به اصابات اعجزته عن اشغاله الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما مما ادى الى وقوع الحادث ، كما لم يتعرض الحكم لاستظهار الصلة بين هذا الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه واى الاعتدائين كان الاسبق واثروا ذلك فى قيام او عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لديه - فان الحكم يكون قاصر البيان .

(ملعن رقم ١٤٤٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٨ س ٢٩ من ١٧٦٦)

١١٢٢ - التفات المحكمة عن دفع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى
لديه - قصور وأخلل بحق الدفاع - لا يغنى عنه مؤاخذته عن فعل
القتل العمد المسند اليه على أنه قتل خطأ - أساس ذلك ؟

* لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن
تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لديه ، غير أن
الحكم المطعون فيه قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفاع
مبيناً وجه الرأى فيه ، مع أنه من الدفوع الجوهرية التى تلزم المحكمة
بأن تناقشها فى حكمها وترد عليها ، ولا يرفع عنها هذا الالتزام أنها
اعتبرت الفعل المسند للطاعن جريمة غير عمدية - قتل خطأ - واستبعدت
وصف جنابة القتل العمد الوارد بأمر الإحالة ، ذلك بأن تكييف المحكمة
للواقعة لا يلزم المتهم فى دفاعه الذى لم يبتغيه مجرداً وإنما استهدف به
النجاة من العقاب .

(طعن رقم ١٩٨٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١ س ٣٠ من ٤١٦)

١١٢٣ - اطراح الحكم دفاع الطاعنين بتوافر حق الدفاع الشرعى
من جانبهما بقالة أن ثانيهما لم يعترف بالجريمة وانهما لم يكونا مستهدفين
لاى اعتداء رغم ما أسند الى متهم آخر من الشروع فى قتل أولهما
ودون أن يستظهر الصلة بين هذا الاعتداء والاعتداء الذى وقع من الطاعنين
الثانى على المجنى عليها - قصور .

* لما كان مفاد ما أورده الحكم أنه اعتمد فى نفي حالة الدفاع
الشرعى على ما قرره من أن المتهم لم يعترف بالجريمة وما أضافه الى
ذلك من أن الطاعنين وقت اعتدائهما على المجنى عليهما لم يكونا مستهدفين
لاى اعتداء . وإذا كان المقرر أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى
الاعتراف بالجريمة ، وكان الحكم - بالرغم من أن الدعوى المطروحة
أسند فيها لمتهم آخر الشروع فى قتل الطاعن الأول بإطلاق عيار نارى
عليه أصابه - لم يستظهر حقيقة الواقعة لبيان الصلة بين الاعتداء الذى
وقع على الطاعن الأول والاعتداء الذى وقع منه والطاعن الثانى على
المجنى عليه ، وأى الاعتدائين كان الأسبق حتى يبين ما إذا كان لهما أو
ليهما حق فى استعمال القوة اللازمة لرد العدوان ، مكتفياً بالقول

بأنهما وقت اعتدائهما على المجنى عليها لم يكونا مسنهدين لاي اعتداء دون أن ينصدي لمناقشة ما ذكره محامي الطاعنين في هذا الصدد فإنه (ملعن رقم ١٧١٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٥/٤/١٣٧٩ س ٣٠ من ٤٧٧) يكون مشوباً بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

١١٢٤ - دفاع شرعى - ما يجب على المحكمة استظهاره عند تحقيقه .

✽ لما كان البين مما أورده الحكم فيها تقدم أنه لسم يوازن بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن وعلى ولديه - والذى خول له حق الدفاع الشرعى - وبين ما أتاه هو فى سبيل هذا الدفاع فإنه إذ داته بتهمة القتل العمد واعتبره متجاوزاً حدود حق الدفاع الشرعى دون أن يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى وملابساتها، كما أن الحكم لم يستظهر توافر نية القتل بإيراد الإبرة التى استخلصت منها المحكمة أن الطاعن حين ارتكب الفعل المادى المسند اليه - وهو اطلاق الميار النارى الثانى الذى اصاب المجنى عليه - كان فى الواقع يقصد ازهاق روحه وهو العنصر الخاص الذى تتميز به جناية القتل العمد قانوناً عن غيرها من جرائم التعدى على النفس - لما كان ذلك - فإن الحكم يكون قائم البيان بما يوجب نقضه .

(ملعن رقم ١١٥٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٣/١٢/١٣٧٩ س ٣٠ من ٩٢٩)

الفرع السادس - مسائل متنوعة

١١٢٥ - تعذر معرفة من الذى بدأ العدوان بسبب انكار المتهم التهمة - لا يصح أن يبنى عليه حتماً القول بأنه لابد أن يكون هو المعتدى

✽ إذا كانت المحكمة حين عرضت لما تمسك به فريق من المتهمين من أنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى قد قالت أن هذه الحالة غير قائمة لا بالنسبة لهذا الفريق ولا بالنسبة الى الفريق الآخر ، ونلذك على اساس أنها لم توفق الى معرفة ايهما كان المعتدى وايهما كان المعتدى

عليه ، فانها تكون قد اخطأت اذا ادانت هذا الفريق لانها بعد ان قالت ما يفهم منه انه كان ثمة معتد ومدافع كان عليها الا تقضى بآية عقوبة . فان الادانة بناء على مجرد الشك فى صحة الدفاع تتنافى مع ما يجب من عدم اقامة الادانة الا على اساس يقينى .

(طعن رقم ٥٢ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٢٥/١/١٥)

١١٢٦ - تعذر معرفة من الذى بدأ العدوان بسبب انكار المتهم
التهمة لا يصح ان يبنى عليه حتما القول بانه لابد ان يكون هو المعتدى .

* ان تعذر معرفة من الذى بدأ العدوان بسبب انكار المتهم التهمة لا يصح ان يبنى عليه حتما القول بانه لابد ان يكون هو المعتدى ولا يبرر وحده الاخذ باقوال مريق المجنى عليه ، لان العبرة فى المواد الجنائية هى بالحقائق الصرف لا بالاحتمالات والفروض المجردة .

(طعن رقم ٧٥ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٢٩/٤/٤)

١١٢٧ - اثبات توفر نية القتل لدبى المتهم لا ينفى قيام حاله الدفاع
الشرعى .

* ان اثبات توفر نية القتل لدى المتهم لا ينفى قيام حاله الدفاع الشرعى . فاذا كانت المحكمة قد اكدت فى تنفيذ ما دفع به المتهم من قيام هذه الحالة باثبات توفر نية القتل لديه فهذا يعيب حكما .

(طعن رقم ١٩٢٤ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٦)

١١٢٨ - جواز اعتداء شسخص على غيره وإن يعتدى عليه من
آخر دون ان يكون احدهما فى حالة دفاع شرعى .

* ليس فى القانون ولا فى المنطق ما يحول دون ان يعتدى شخص

على غيره وإن يعتدى عليه من آخر بغيره يترتب على ذلك لزوم أن يكون أحدهما في حالة دفاع شرعي .

(طعن رقم ١٢٥٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢)

١١٢٩ - لحكمة الموضع القضاء بقيام حالة الدفاع الشرعي متى توافرت مقوماته ولو لم يدفع بها التوهم أو انكر التهمة .

* من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تقضى بقتناع حالة الدفاع الشرعي متى توافرت مقوماته ، ولو لم يدفع به التهم ، أو كان قد أنكر التهمة .

(طعن رقم ١١١٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ من ٧ ص ٥٥)

١١٣٠ - تحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة غير لازم .

* لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي ، في عبارة مستقلة بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً من الظروف والملابسات حسب الواقعة الثابتة في الحكم .

(طعن رقم ١١٢٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ من ٧ ص ٨٥)

١١٣١ - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي لا يشترط فيه إirاده بلفظه .

* التمسك بحالة الدفاع الشرعي عن النفس والمال لا يشترط فيه قانوناً إirاده بلفظه . وإذاً فإذا كان التهم قد تمسك في مرافعته بأنه لم يكن معتدياً وأنه على قرض صحة ما أسند إليه ، فهو إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه وفريقه فمفاد ذلك التمسك بحالة الدفاع الشرعي .

(طعن رقم ١٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ من ٧ ص ٤٤٩)

١١٣٢ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى - الواقعة كما اثبتها الحكم لا تتوفر فيها حالة الدفاع الشرعى - اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض - لا يقبل .

✽ متى كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكان مؤدى ما أورده الحكم لا يتوافر به حالة الدفاع الشرعى ولا يرشح لقيام هذه الحالة فإنه لا يعجل من المتهم أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤٦٩ سنة ٢٦ ق جلسة ١١٥٦/٥/٢١ من ٧ ص ٧٥٥)

١١٣٣ - قول المتهم بأنه لذيكن معتديا وانما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه - مفاده التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس.

✽ لا يشترط فى التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس ايراده بلفظه بل يكفى أن يكون المتهم أو المدافع عنه قد تمسك بأنه لم يكن معتديا وأنه انما كان يريد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه وفريقه مما مفاده التمسك بقيام تلك الحالة .

(طعن رقم ٨٦١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٠ من ٧ ص ١١٠٩)

١١٣٤ - جواز تمسك المتهم بحقه فى الدفاع الشرعى أمام محكمة الموضوع رغم سكوته عن اثارته فى التحقيق .

✽ سكوت المتهم فى التحقيق عن اثاره حقه فى الدفاع الشرعى لا يمنعه من التمسك بهذا الحق أمام محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٧٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ من ٨ ص ٣٥٨)

١١٣٥ - موانع العقاب - الاستعزاز ليس كذلك .

✽ الأصل أن الاستعزاز لا يبعد متى صحيح القانون عذراً معنياً من

العقاب ، بل هو لا يعنو أن يكون ظرماً قضائياً مخففاً يترك أمر تقديره
لحكمة الموضوع .

(طعن رقم ٢٣١٣ سنة ٢١ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٦١ من ١٢ ص ١٢٢)

١١٣٦ - دفاع شرعى - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير قيام
حالته - شرطه الاستدلال السليم .

* من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع
الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لحكمة الموضوع الفصل
فيها بلا معقب عليها ، الا أن ذلك مشروط بأن يكرن استدلال الحكم
سليماً يؤدي الى ما انتهى اليه ..

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتقد فى نفي حالة الدفاع الشرعى
الذى تمسك بها المتهمان فى دفاعهما على ما قرره من أنهما حضرا الى
مكان الحادث مسلحين واستدل بذلك على أن كـ لا منهما ذهب، مهاجماً
وليس مدافعاً ، فإن الحكم يكون مشوباً بفساد الاستدلال لأن مجرد حضور
المتهم الى مكان الحادث حاملاً سلاحاً لا يستلزم حتماً القول بأنه كان
منتوياً الاعتداء لا الدفاع .

(طعن رقم ٩٨٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢ من ١٢ ص ١٢٢)

١١٣٧ - دفاع شرعى - ماهيته - شروط توافره .

* من المقرر أن حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كما وجد
اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة
الثانية من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات ، ومنها جرائم منع الحيازة
بالقوة ، وكانت القوة اللازمة لدفع هذا الخطر ، وتقدير ظروف الدفاع
الشرعى ومتنزياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى
فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالدافع وقت رد المدعان ،
مما لا تصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك
اللازمات ، كما أن إمكان الرجوع الى السلطة العامة للاستعانة بها فى

المحافظة على الحق لا يصلح على إطلاعه سبباً لنفى قيام حق الدفاع الشرعى بل أن الأمر فى هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع الى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفصل .

(ملحق رقم ٢١٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢ س ١٤ ص ٢٢٢)

١١٣٨ — أباحت المادة ٢٤٨ عقوبات مقاومة رجل الضبط القضائى اذا ما تجاوز القانون — حتى مع توافر حسن النية — اذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة — مثال .

* أباح القانون فى المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة رجل الضبط القضائى اذا ما تجاوز القانون — حتى مع توافر حسن النية — اذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وقد أجرى تفتيش المطعون ضدها الثانية بالامساك بيدها اليسرى وجذبها عنوة من صدرها اذ كانت تخفى فيه المخدر محدثاً بجسمها العديد من الإصابات يكون قد جاوز حدود وظيمته مما يجعل المطعون ضدها الثانية فى حالة تببيع لها مقاومة استعمالا لحق الدفاع الشرعى عن النفس وانتهى من ذلك الى القضاء بتبرئتها من تهمة التعمدى على الضابط . فان النemy على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس متعين الرفض .

(ملحق رقم ٦٩٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٦٨)

١١٣٩ — التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى — متى تلتزم المحكمة بالرد عليه ؟

* التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى — يجب حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه — أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة . فإذا كان قد ورد على لسان الدفاع أن

المجنى عليه هو الذى بدأ بالمدوان مع انكار الطاعنين وتووع الاعضاء
منهما فان ذلك لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يعتبر دفعا
جديا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

(ملن رقم ٤٧٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٦٤ من ١٥ من ٦١٥)

١١٤٠ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها - مسألة
موضوعية - لحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معتب متى كان استدلالها
سليما .

* تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او
انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى . ولحكمة الموضوع وحدها الفصل فيها
بلا معتب متى كان استدلال الحكم سليما ويؤدى الى ما تنتهى اليه .
ولما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين وأطرح فى منلق سانع دعواهما
انهما كانا فى حالة دفاع شرعى - وخلص الى ان الطاعن الاول هو الذى
بدأ بالمدوان - ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين معاودة الجدل فيما خلصت
اليه المحكمة فى هذا الشأن .

(ملن رقم ٢٠١٤ سنة ٢٤ ق جلسة ٢١/٥/١٩٦٥ من ١٦ من ٥٢٢)

١١٤١ - الدفاع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة
النقض - غير مقبول - مادامت الدعوى كما اثبتها الحكم لا تتوافر فيها
تلك الحالة ولا ترشح لقيادها .

* لا يقبل الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة
النقض بما دامت واقعة الدعوى كما اثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها
تلك الحالة ولا ترشح لقيادها .

(ملن رقم ٨٥٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦١ من ١٧ من ٨٠٦)

١١٤٢ - الالتجاء الى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق - وجوب توفر الظروف الترشية وغيرها التي تسمح بالرجوع الى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل .

* يمكن الرجوع الى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق لا يصلح على اطلاقه سببا لنفي قيام حالة الدفاع الشرعي بل ان الامر في هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع الى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل ، والقول بغير ذلك مؤد الى تعطيل النص الصريح الذي يخول حق الدفاع لرد افعال التعدي على المال تعطيلاً تاماً .

(طعن رقم ١١٧٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٤/٦/١٩٦٤ م ١٩ ص ٧٦٦)

١١٤٣ - المدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي - من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لنفي مهتمة الموضوع - اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - شرطه ؟ أن تدل الوقائع الثابتة بالحكم ، بذاتها ، على تحقق حالة الدفاع الشرعي او ترشح لقيامها .

* الاصل ان الدفاع الشرعي من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون او ترشح لقيامها . ولما كانت واقعة الدعوى كما اثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يتمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ، وما ورد على لسان الدفاع عنه لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ولا يعد دفعا جديا يلزم المحكمة ان تعرض له بالرد ، فانه لا يقبل من الطاعن اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٠٤٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٣٦٦/٢/١٩٦٦ م ٢٠ ص ٢٦٦)

١١٤٤ - المدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي - شرط اثارته أمام محكمة النقض .

* ان مؤدي ما يثيره الطاعن في طعنه من أن عائلة الجاني عليه

اقتحمت أرض عائلته وأبتدأت بالمعدوان وإن المجنى عليه أسهم فى الشجار الذى صيب فيه الطاعن — أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ، وإذا كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أنه لم يدفع بقيام هذه الحالة كما أن واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا يتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٧٠٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٠ من ٢١ من ٥٧)

١١٤٥ — تقدير وقائع قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفائها من اختصاصات قاضى الموضوع .

* من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ولحكمة الموضوع الفصل فيها بلا محقب ما دام استدلالها سليماً يؤدي الى ما انتهت اليه .

(طعن رقم ١٩٧٧ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٧٢ من ٢٠ من ٢٨٧)

١١٤٦ — تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها — موضوعى .

* من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، لحكمة الموضوع الفصل فيه بلا محقب عليها ، ما دام استدلالها سليماً يؤدي الى ما انتهى اليه .

(طعن رقم ١٩٧ سنة ٤١ ق جلسة ١١/١٠/١٩٧١ من ٢٢ من ٥٢٠)

١١٤٧ — التمسك بقيام الدفاع الشرعى — الذى يوجب على المحكمة الرد عليه — يجب أن يكون جدياً وصريحاً — أو أن ترشح الواقعة كما أثبتها الحكم لقيامه .

* من المقرر أن التمسك بقيام الدفاع الشرعى يجب — حتى تلتزم

المحكمة بالرد عليه — أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الوثيقة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة. ولما كان كل ما قاله الدفاع يصدد حالة الدفاع الشرعى قوله « وقد تتوافر احتياطيا ظروف اندفاع الشرعى » دون أن يبين أساس هذا القول من واقع الأوراق وظروفه ومبناه ، فإنه لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يفيد دفعا جديا تلتزم المحكمة بالرد عليه ولا يحق للطاعن أن يطلب المحكمة أن تتحدث فى حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لديه ما دامت هى لم تر من جانبها ، بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة .

(ظن رقم ٢٥٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ ص ٦١٤)

١١٤٨ — قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها — تفصل فيها محكمة الموضوع بلا معقب ما دام استخلاصها سائفا — عدم جواز مجادلتها فى ذلك أمام محكمة النقض .

* الاصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى وللمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ما دام استدلالها سليما يؤدى الى ما انتهى اليه . ومتى كان النعمى لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض فإنه يتمين رفضه .

(ظن رقم ٤٢٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ص ٨٥٥)

١١٤٩ — دفاع شرعى — الدليل عليه — سلطة محكمة الموضوع :

* أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها . ولما كان الثابت من الحكم أن الطاعن تشاجر مع المجنى عليه يوم الحوادث وبعد فض المناجرة ، ولما أراد المجنى عليه الاتصاف طعنه الطاعن بسكين فى

نراعه الإيهن فأحدث به الإصابة التي نشأت عنها العاعة ، فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون .

(ملعن رقم ١١٥٤ سنة ٤٢ فى جلسة ١٢/٢١/١٩٧٣ من ٢٤ من ١٣٠٥)

١١٥٠ - دفاع شرعى - قيام الدليل عليه - السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

* من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى يجب - حتى نلزم المحكمة بالرد عليه - أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة، وكان ما ورد على لسان الطاعن « أنا مضروب أربع سكاكين » لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يفيد دفعا جديا حتى نلزم المحكمة بالرد عليه فلا يحق للطاعن أن يطالب المحكمة بأن تتحدث فى حكمها بأدائته من انتفاء هذه الحالة لديه ما دامت لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة .

(ملعن رقم ١١٥٤ سنة ٤٢ فى جلسة ١٢/٢١/١٩٧٣ من ٢٤ من ١٣٠٥)

١١٥١ - تقدير قيام حالة افتناع الشرعى أو انتفائها - موضوعى ما دام سائفا - مثال .

* لما كانت المحكمة قد نفت أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى بقولها « هذا وليس بالأوراق ما يدل على أن - الطاعن - كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ضد اعتداء صادر منه من الجنى عليه الاول بل أنه قرر فى أقواله أنه كان قد انتزع السكين الذى كان الأخير يبنى أن يعتدى عليه بها - أن صح هذا الزعم منه - وبذا فإنه يكون قد اعتدى على الجنى عليه المذكور انتقاما منه بعد أن كان قد زال خطر اعتداء الأخير عليه وبعد أن صار أعزل من السلاح لا يستطيع به اعتداء وهو ما ينفى قيام حق الدفاع الشرعى الذى لم يشرع للتصاير أو الإنتقام » وإذا كان هذا الذى أورده المحكمة يسوغ به نفي حالة الدفاع الشرعى .

(ملعن رقم ١٨٦٦ سنة ٤٢ فى جلسة ١٢/٢١/١٩٧٣ من ٢٧ من ١٣٢٨)

١١٥٢ — تقدير ظرف الدفاع الشرعى ومقتضياته امر اعتبارى —
المناط فيه الحالة النفسية التى يكون فيها المدافع — عدم جواز محاسبته
على اساس التفكير الهادى بعيدا عن ظروف الحادث .

* من المقرر انه يكفى لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون صدر فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يلزم فى الفعل المخوف منه ان يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى ان يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط ان يكون هذا الاعتقاد او التصور مبنيا على اسباب معقولة وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته امر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالف ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجية ودقيقة تتطلب منه معالجة موقته على الفور والخروج من مأزقه ما لا يصلح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى المتزن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه المخاطر والملاسات .

(طعن رقم ٥٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٦ م ٢٧ م ١٩٨)

١١٥٣ — تقدير المتهم ظروف الاعتداء الاى برر لديه قيام حالة الدفاع الشرعى — موضوعى .

* يجب لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون تقدير المتهم لفصل الاعتداء الذى استوجب ضده هذا الدفاع مبنيا على اسباب معقولة من شأنها ان تبرر ما وقع منه — ومن حق المحكمة ان تراقب هذا التقدير لترى ما اذا كان مقبولا تسوغه البداهة بالنظر الى ظروف الحادث وعناصره المختلفة .

(طعن رقم ٨٨٤ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٦ م ٢٧ م ١٩٥)

١١٥٤ — الدفاع الشرعى عن المال لا يبيع استعمال القوة الا لرد فعل يكون جريمة من الجرائم الواردة حصرا بالمادة ٢٤١ عقوبات — النزاع على الرى ليس من هذه الجرائم .

* الدفاع الشرعى عن المال وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون :

المقبوبات لا يبيح استعمال القوة الا لرد نعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الابواب الثامى « الحريق عمدا » والثامن « السرقة والاغتصاب » والثالث عشر « التخريب والتعيبب والاتلاف » والرابع عشر « انتهاك حرمة ملك الضر » ، من الكتاب الثالث - الجنائيات والجنح التى تحصل لاحاد النفس - من هذا القانون وفى المادة ٣٨٧ فقرة اولى الدخول او المرور بغير حق فى ارض مهينة للزراعة او مبدور فيها زرع او محصول « والمادة ٣٨٩ فقرة اولى « التسبب عمدا فى اتلاف منقول للغير » وثالثة - رعى بغير حق مواشى او تركها ترعى فى ارض بها محصول او فى بستان - والنزاع على الرى ليس من بين هذه الافعال .

(طعن رقم ٨٨٤ سنة ٤٦ فى جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٦ س ٢٧ من ١٩٥٠)

١١٥٥ - اسباب الاباحة - التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى -

لا يشترط ابراده بصريح لفظه وعباراته المألوفة .

* لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمه ان المدافع عن الطاعن قرر بان هذا الاخير كان يرفع الاعتداء الذى وقع عليه وعلى ابنته والذى كانت المجنى عليها هى البادئة به واشترك فيه آخرون وقد نشأ عن هذا الاعتداء على كليهما حدوث اصاباتهما الجسمية المتعددة الموضحة بالتقارير الطبية ، كما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان من بين مرفقاتها تقريرين طبيين أحدهما يتضمن نتيجة الكشف الطبى على الطاعن وانه وجد مصابا بكدمات بالظهر وكدمة تحت العين اليسرى واخرى على الجبهة وكدمة ناتجة عن غصة آيمية فى الساعد الايسر والفخذ الايمن ، ويتضمن التقرير الثانى نتيجة الكشف الطبى على ابنة الطاعن وانه وجدت مصابة بجرح قطعى قاطع للجلد والعضلات بأوسط الساعد الايسر مع نزيف شديد ولم يكن سؤالها ممكنا عند توقيع الكشف عليها . لما كان ذلك ، وكان ما أبداه المدافع بجلسة المحاكمة مفاده التمسك بقيام الدفاع الشرعى عن النفس الذى لا يشترط فى التمسك به ابراده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد اى اعتداء على نفس المدافع او على نفس غيره . لما كان ذلك ، فانه كان لزاما على المحكمة ان تستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن وابنته والاعتداء الذى وقع منه واى الاعتدائين كان الاسبق لان التشاجر

بين فريقين إما أن يكون مباداة بعدوان فريق رداً على الفريق الآخر الذى تصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ناداة الطاعن دون أن يعرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى أو يرد عليه بما يفقده مع أنه من النفع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها لآ أنه من شأن هذا الدفع — لو صح — أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ، وفى اغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشوباً بما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١١٢٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ من ٢٨ من ١٧٢)

١١٥٦ — دفاع شرعى — التمسك به — ضرورة أن يكون ذلك جدياً وصريحاً .

* أن ما يثيره الطاعن من اغفال الحكم بحث حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها مردود بأن البين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أنه جاء خلواً من تمسك الطاعن أو المدافع عنه بقيام هذه الحالة . ولما كان من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى — يجب حتى يلتزم المحكمة بالرد عليه — أن يكون جدياً وصريحاً أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها المحكمة ترشح لقيام هذه الحالة ، ومن ثم فلا يسوغ للطاعن ، طالبة المحكمة بأن تتحدث فى حكمها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعى لئنه . وقسم أمسك هو عن طالب ذلك منها ، وكانت المحكمة لم تر من جانبها بد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة ، بل أثبت الحكم فى مدوناته أن الطاعن كان لديه نية الانتقام من المجنى عليه لمناقبته أخويه فى منصب العمودية وأنه يجر المجنى عليه طعنًا ببطواه بمجرد أن ظفر به وهو مترصد له دون أن يكون قد صدر منه أى فعل مستوجب للدفاع الشرعى فهذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون .

(طعن رقم ٢٢١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٦ من ٢٨ من ٧١٢)

١١٥٧ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى - ما يشترط فيه .

* من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى وإن كان لا يشترط فيه إirاده بلفظه ، إلا أنه يجب أن يكون صريحا وجديا . وإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن كل ما أثاره المدافع عن الطاعن هو أن الأخير رأى واحدا من اثنين من الشبان بهم بالامساك بزوجه فأراد بإطلاق النار انتهاء الوضع وتفريق الجمع ، وهو ما لا يفصح عن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن الزوجة - كما هى معرفة به فى التاتون - ولا يعتبر طلبا جديدا بتحقيقها وكانت الواقعة - حسبما سجلها الحكم لا ترشح لقيام تلك الحالة ، فانه يعيب الحكم فى هذا الخصوص يكون غير مقبول .

(طعن رقم ٦٣٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١١٧/١١/٦ س ٢٨ ص ٦٠٢)

١١٥٨ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى - ما يشترط فيه -

تقدير قيام هذه الحالة - موضوعى .

* من المقرر أن التمسك بحالة الدفاع الشرعى يجب - متى يلتزم الحكم بالرد عليه - أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة . لما كان ذلك ، وكان ما ورد على لسان المدافع عن الطاعن لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يقيد دفعا جديا حتى يلتزم المحكمة بالرد عليه فلا يحق للطاعن أن ينمى على المحكمة بأنها لم تتحدث فى حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لعمية مادامت هى لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة - لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائم التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها ، وكان الثابت من الحكم أن المجنى عليه استصدر حكما بطرد الطاعن من مسكنه مما أثار حفيظة هذا الأخير وأنه فى ليلة الحادث ذهب الى المنزل لرؤية ولديه اللذين تركهما فى رعاية والده فرأى المجنى عليه مستغرقا فى النوم على عريّة أمام المنزل فصمم على الانتقام منه بقتله وأحضر مطواة حادة طولها نحو ١٥ سنتيمترا وفاجأه مسددا اليه عدة طلعات فى

أماكن مختلفة بالمصدر والبطن والساعد الأيسر فأحدثت به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبى والتي كانت تودى بحياته لولا تداركه بالعلاج ، فإن هذا الذى حصله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون .

(طعن رقم ٦٩٢ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٧٧ من ٢٨ من ١٩٩٢)

١١٥٩ - متى يصح إثارة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة النقض ؟

* الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ٧٣٧ سنة ٤٧ ق جلسة ٥/١٢/١٩٧٧ من ٢٨ من ١٠٤٢)

١١٦٠ - جريمة - سبق الإصرار - دفاع شرعى .

* أثبات الحكم التدبير للجريمة بتوافر سبق الإصرار أو التحيل .. لارتكابها ينتضى به حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حاسما لعدوان حائل دون الأسلاسل له وأعمال الخطأ فى ارتكابه .

(طعن رقم ١٣٣٤ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٧٨ من ٢٩ من ٢٠٧)

١١٦١ - المعارضة فى الوفاء بقيمة الشيك - ملء بيانات الشيك على خلاف الواقع - لا يوفر حالة الدفاع الشرعى .

* لا يجدى الطاعن تسانده الى أن المدعية بالحقوق الدنية قد بلغت

بيانات الشيكات على خلاف الواقع بما كان يتمين معه ان تمتد اليها اسباب الاباحة ، اذ ان هذه الحالة لا تدخل في حالات الاستثناء التي تدرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بطرؤف والنصب والتبديد وايضا الحصول عليه بطريق التهديد - فحالة الضياع وما في حكمها هي التي ابيع فيها للساحب ان يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بميلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد استنادا الى سبب من اسباب الاباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الاخرى التي لا بد لخصيتها من دعوى ولا تصلح مجرد سببا للاباحة .

(طعن رقم ٤٥٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٣٠/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٦١)

١١٦٢ - التشاجر بين فريقين - متى يوفر حالة الدفاع الشرعى .

* من المقرر ان التشاجر بين فريقين اما ان يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع ، حيث تقتضى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس ، واما ان يكون مباداة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر فتصدق في حقه حالة الدفاع عن النفس او المال .

(طعن رقم ١٤٤٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٧٦)

١١٦٣ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى - موضوعى - اثاره

لاول مرة امام التقضى مشروطة بان ترشح مدونات الحكم لقيامه - اثبات الحكم توالف سبق الاصرار في حق الطاعن - اثره - انتفاء وجوب الدفاع الشرعى في جانبه - انسفس فلک ؟

* الاصل في الدفاع الشرعى انه من الدفعوع الموضوعية التي يجب المنك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لاول مرة امام محكمة التقضى الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون او ترشح لقيامها . وا كانت الواقعة

كما اثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محضر الجلسة الأخيرة للمحكمة أن الطاعنين لم يتمسكا صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى فانه لا يقبل منهما إثارة هذا الدفاع أمام محكمة النقض . ولا يغير من ذلك ما ورد على لسان المدافع عن الطاعن الاول بجلسته ١٩٧٤/٤/٢٩ أمام هيئة أخرى من أنه : «ضربه لرد الاعتداء الواقع عليه » لما هو مقرر من أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع الا اذا كان من قدمه قد اصر عليه ، واذا كان الطاعنان لم يتمسكا أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى وأسدرت الحكم المطعون فيه بقيام حالة الدفاع الشرعى فلا يكون لهما أن يطالبا هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها ، هذا فضلا عما اثبتته الحكم المطعون فيه في حق الطاعنين من التدبير للجريمة بتوفر سبق الإصرار لديهما على ابقاعها مما ينتفى معه حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا لعدوان حال دون الأسلاس له وأعمال الخطة في انسافذه ، لهذا ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام من الفراء بل لكف الاعتداء ومن لم يكون ممنى الطاعنين في هذا الصدد لا محل له .

(ملن رقم ١٨٨٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٨/٢/١٩٧٩ ص ٢٠ ص ٣٦٢)

١١٦٤ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى - موضوعى - ما دام سائفا - مثال لتسبب غير سائق في نفى قيام حالة الدفاع الشرعى .

* من المقرر انه وان كان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى لحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معتب ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكمفى هذا الشأن سليما لا عيب فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسدل على انتفاء حالة الدفاع الشرعى بتعدد أصابات المجنى عليه وجسامتها وانتشارها بجسمه مع أن ذلك لا يدل بذاته على أن الطاعن لم يكن يرد اعتداء متخوفا منه لانه لا يشترط بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى أن تكون الوسيلة التى اخذ بها المدافع قد استخدمت بالقدر اللازم لرد الاعتداء عنه وانما يكون النظر على الوسيلة في هذه الناحية بعد نشوء الحق وقيلاه ، بحيث اذا ما تبين بعد ذلك أن المدافع لم يتجاوز حدود حقه في الدفاع تضي له بالبراءة ، والا عوقب - اذا كانت القوة التى استعملت لدفع

التدعى قد زادت على الغدر الضرورى — بمقوبة مخفية باعتباره موقورا .
 وكما الحكم — فضلا عما تقدم — بالرغم مما اثبتته من أن دفاع الطاعن
 قائم على أن الجنى عليه قد دخل حقيقته برود أن يرعى بها أغذابه ، ثم
 يسقط حقيقته الواقعة وكان لزاما عليه أن يفعل إذ لو صح أن الجنى
 عليه زعى اغناما له بغير حق أو تركها فى بستان الطاعن لكان الأخير فى
 حالة دفاع شرعى عن المال وفقا لصريح نص الفقرة الثانية من المادة
 ٢٢٦ من قانون العقوبات التى أباحت هذا الحق لرد كل فعل يعتبر جريمة
 من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب المشار إليها أو يكون مخالفة لما
 نص عليه فى المادتين ١/٢٨٧ و ١/٣٨٩ من هذا القانون . هذا إلى
 أن الحكم لم يلق بالآلى ما أوردته على لسان الطاعن من أنه كان يريد
 العدوان الذى بداه به الجنى عليه وهو ضربه بعضا على رأسه ودفعه
 فى عينه مع أهمية بيان واقع الحال فى ذلك لاثبات قيام حالة الدفاع
 الشرعى عن النفس أو نفيها ، وكل ذلك مما يعيب الحكم المطعون عليه
 بالاضطرار فى الرد على ما دفع به الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى
 النفس والمال ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٣٩٩/٤/٢١ من ٢٧ ص ٢٨٩)

١١٦٥ — الدفاع الشرعى — دفع موضوعى — متى يترك التمسك
 به لأول مرة أمام النقض .

* الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب
 التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة
 النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة
 الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها — نأ كان ذلك —
 وكانت واقعة للدعوى كما اثبتها الحكم المطعون فيه لا تتواءم فيها تلك
 الحالة ولا ترشح لقيامها ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن
 الطاعن لم يتمكن ضاحا بقيام حالة الدفاع الشرعى ، فإنه لا يقبل
 إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣٩٩/١١/٢١ من ٢٠ ص ٨٤٥)

١١٦٦ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى - اثره لأول مرة أمام
النقض - شرط جواز ذلك .

* من المقرر أن الأصل في الدفاع الشرعى أنه متى الدفع الموضوعية
التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز أن ترتبها لأول مرة
أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوثائق الثابتة بالحكم دالة بداتها على
تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون ، أو ترشح لقيامها . ولما
كانت واقعة الدعوى كما اثبتها الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم
المطمون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من
محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع
الشرعى ، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة
النقض .

(طعن رقم ٧٦٨ سنة ٢٩ قى جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ سى ٢٠ من ٨٦٩)

استئناف

- الفصل الاول — اجراءات الاستئناف .
- الفرع الاول — التقرير بالاستئناف .
- الفرع الثاني — ميعاد الاستئناف .
- الفصل الثاني — الخصوم والصفة في الاستئناف .
- الفصل الثالث — حالات الاستئناف .
- الفصل الرابع — استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية .
- الفرع الاول — استئناف النيابة .
- الفرع الثاني — استئناف المتهم .
- الفصل الخامس — استئناف الاحكام الصادرة من الدعوى المدنية .
- الفصل السادس — جواز الاستئناف .
- الفرع الاول — ما يجوز استئنافه من احكام .
- الفرع الثاني — ما لا يجوز استئنافه من احكام .
- الفرع الثالث — استئناف الاحكام الغيابية .
- الفرع الرابع — استئناف الاحكام باعتبار المعارضة كان لم تكن .
- الفصل السابع — نظر الاستئناف .
- الفرع الاول — تقرير التلخيص .
- الفرع الثاني — نظر الاستئناف وتحقيقه .
- الفصل الثامن — آثار الاستئناف .
- الفرع الاول — الأثر الفاعل للاستئناف .
- الفرع الثاني — التصدي .
- الفصل التاسع — سقوط الاستئناف .
- الفصل العاشر — الحكم في الاستئناف .
- الفرع الاول — بالنسبة الى الشكل .
- الفرع الثاني — بالنسبة الى الموضوع .
- الفرع الثالث — بالنسبة الى العقوبة .
- الفرع الرابع — تسبیب الاحكام .
- الفرع الخامس — مسائل متنوعة .

الفصل اول

اجزاءات الاستئناف

الفرع الاول - التقرير بالاستئناف

١١٦٧ - علم قبول تجاوز ميعاد الاستئناف بعلّة المرض مادام التقرير بالاستئناف ليس محتوما فيه أن يباشره بنفسه ومادام التوكيل فيه جائزا .

بأن مواعيد الاستئناف لا هوادة فيها . ولا يقبل الاعذار عن تجاوزها بعلّة المرض مادام التقرير بالاستئناف ليس محتوما فيه أن يباشره المستأنف بشخصه ومادام التوكيل فيه جائزا ومادام المريض في وسعه هذا التوكيل .

(طعن رقم ١٨٥٢ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٦/١٨)

١١٦٨ - تلشيع النيابة على الزول أو على ملف القضية أو في الحكم في المرسى للرئاسة برغبة استئناف حكم معين غير كاف لاعتبار هذا الاستئناف قائما .

١. * أن الدليل القانوني على حصول الاستئناف هو التقرير الذي يحرره موظف قلم الكتاب مبينا فيه حضور صاحب الشأن أمامه وطلابه اثبات رفع الاستئناف عن الحكم الذي يتظلم منه . فإذا لم يتبع الكاتب هذا الوضع الذي رسمه القانون في المادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات يكون الإجراء مقبوضا ولا اثر له ولا يقضى عن ذلك ما يكون قد اثبت به من البيانات الأخرى التي تدل على نية رفع الاستئناف . فالتلشيع من النيابة على الزول أو على ملف القضية أو في الحكم المرسى للرئاسة

برغبة استئناف حكم معين غير كاف لاعتبار هذا الاستئناف قائما .

(طعن رقم ٢٥٦٦ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٢/٢٥)

١١٦٩ - استنفاد المحكمة في عدم قبول استئناف المتهم شكلا الى
أن مرضه لا يمنعه من أن يوكل غيره في التقرير بالاستئناف - خطأ .

* الطعن في المواد الجنائية منوط بالخصوص اتفهم ، فإذا كان
الخصم قد منعه عذر قهري عن أن يطعن في الحكم فإن ميعاد الطعن
يحت حتى يزول العذر ، ولا يصح في هذه الحالة محاسبة على
أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن . وإن فإذا كان
الظاهر من الحكم أنه لم يعتبر مرض المتهم عذرا كافيا لتأخره عن رفع
الاستئناف بناء على أنه كان في استطاعته أن يوكل محاميا عنه لرفعه
في الميعاد فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون .

(طعن رقم ١٥٥ سنة ١٢ ق جلسة ١٦/٢/١٤٢٢)

١١٧٠ - حق الاستئناف للمتهم يستعمله بنفسه أو بواسطة وكيل
عنه إذا شاء .

* أن القانون لم يوجب على المتهم أن يوكل عنه محاميا أو غيره
في استئناف الحكم الصادر عليه ، بل أنه أعطى حقا الاستئناف للمتهم
يستعمله بنفسه أو بواسطة وكيل عنه إذا شاء . ولهذا فإنه إذا أثبت أنه
لم يستطع لعذر مقبول الذهاب الى قلم الكتاب ليقرر فيه بالاستئناف فلا
تصح محاسبته على أساس أنه كان ينبغي عليه قبل فوات الميعاد أن يوكل
من يعهد اليه بالاستئناف نيابة عنه ، بل يتعين في هذه الحالة - مادام
العذر الذي استحال معه الذهاب الى قلم الكتاب قائما - قبول الاستئناف
منه متى كان قد حصل على اثر زوال العذر مباشرة . وإن فإذا
ما احدى المتهم عذر منه عن الذهاب الى قلم الكتاب ليقرر بالاستئناف ،
فوكّل عنه محاميا في ذلك ، فإن تأخر المصالحى عن التقرير بالاستئناف
الى ما بعد فوات الميعاد ، أو صدم تقريره به عقب توكيله مباشرة إذا
كان الميعاد قد انقضى قبل ذلك ، لا يصح اعتبار أنها كأنه حاصل من
الموكل ، وذلك مادام عذر الموكل قائما بالفعل ، إذ نفرض من التوكيل
إنما هو مجرد التقرير بالاستئناف نيابة عن الموكل ، ولذلك لا يصح أن
يكون له اثر فيما للموكل من الحق في امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة له
حتى يزول عذره .

(طعن رقم ٧٢٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٢/٢/١٤٢٢)

١١٧١ - جواز استئناف المتهم بواسطة أى شخص آخر يوكله لهذا
الفرض محاميا أو غير محام .

* الاستئناف فى المواد الجنائية حق منوط بشخص الخصم يستعمله
بنفسه أو بواسطة أى شخص آخر - محاميا أو غير محام - يوكله لهذا
الفرض اذا شاء . اما ما جاء بالمادة ٢٤ من قانون المحاماة رقم ١٣٥ لسنة
١٩٣٩ من أن حق الحضور من الخصوم أمام المحاكم مقصور على المحامين
ومن تاذن لهم المحكمة من بعض الاقارب فإنه لا يقصد به الا الحضور
للمرافعة وابداء الطلبات بالجلسة . وأما ما جاء بها بعد ذلك من أنه
لا يجوز تقديم صحف الاستئناف الا اذا كان موقعا عليها من أحد المحامين
فإنه خاص بالاستئناف فى المواد المدنية فقط . إذ هذا الاستئناف هو
الذى يوجب القانون أن يكون بصحف مستقلة على أسباب وبيانات
لا يطلع بها سوى المحامين . بخلاف الاستئناف فى المواد الجنائية فإن
القانون لا يوجب أكثر من التقرير به فى قلم الكتاب . وأذن فإذا قرر
وكيل محام باستئناف الحكم الصادر ضد المتهم بناء على توكيل يبيع له
ذلك فتمتضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا بمقولة أنه رفع من غير
ذى صفة فإنها تكون قد أخطأت .

(طعن رقم ٥٤٤ سنة ١٢ فى جلسة ١٩٤٢/٢/١)

١١٧٢ - استناد المحكمة فى عدم قبول استئناف المتهم شكلا الى
أن مرضه لا يمنعه من أن يوكل غيره فى التقرير بالاستئناف - خطأ .

* أن القانون إذ خول المتهم أن يستأنف الحكم الذى يصدر ضده
فإنه إنما خوله هذا الحق لاستعمله هو بنفسه أو بواسطة وكيل عنه اذا
شاء . وأذن فإذا طرأ على المتهم عذر قهرى منعه من الذهاب بنفسه فى
الميعاد القانونى الى قلم كتاب المحكمة ليقرر فيه بالاستئناف فلا تصح
محاسبته عن الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم على أساس أنه كان
من المتعين عليه فى هذه الحالة أن يوكل عنه من يختاره ليذهب الى قلم
الكتاب بالنيابة عنه وذلك لان التوكيل أمر اختيارى لا يصح أن يلزم به
أحد ، فإذا لم يشأ المتهم أن يوكل غيره فلا يصح أن يترتب على ذلك
أى جزاء تغلر به مصلحته . وأذن فمن الخطأ أن تقضى المحكمة بعدم

قبول الاستئناف شكلا بمقتضى أن المتهم وأن كان مريضاً لا يتسوى على الذهاب بنفسه إلى قلم الكتاب إلا أنه كان عليه أن يؤكف غيره في التقرير بالاستئناف .

(طعن رقم ٨٦٤ سنة ١٩١٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩١٢)

١١٧٢ - كفاية النص في التوكيل على أن للمحامي الحق في استئناف أي حكم يصدر ضد الموكل .

* مادام التوكيل الذي قرر المحامي الاستئناف بمقتضاه قد نص فيه صراحة على أن له استئناف أي حكم يصدر ضد الموكل فإن هذا يكفي قانوناً في تخويله الاستئناف في كل دعوى ولا يلزم أن تكون الدعوى معينة بالذات في سند التوكيل .

(طعن رقم ٦٤٠ سنة ١٩١٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩١٢)

١١٧٤ - استناد المحكمة في عدم قبول استئناف المتهم شكلاً إلى أن مرضه لا يمنعه من أن يوكل غيره في التقرير بالاستئناف - خطأ .

* الطعن في الأحكام الجنائية من شأن الخصوم أنفسهم وإذا هم وكلوا فيه غيرهم وجب قبول الإجراء بناءً على هذا التوكيل فذلك مرجعه الرغبة في تيسير السبيل لهم . وهذا لا يصح معه بآية حال من الأحوال اعتبار وكيل الغير عنهم ولو في الظروف الاستثنائية الخاصة واجبا عليهم . وخصوصاً أن هذا الوجوب قد يكون من ورائه الوقوف بالإجراءات المرسومة للمحاكمة الجنائية في أول الطريق أو في إثباتها قبل الوصول إلى الفرض المنشود على حين أن الملحوظ فيها هو تضييق الحقيقة الخاصة بتحقيقاً لمصلحة الجماعة حتى لا يذان برىء أو يفلت من العقاب جان . فإن التوكيل قد يعتبر لامتحانات خارجة عن إرادة الخصم كعدم قبول عرض التوكيل منه أصلاً أو طلب مقابل منه ليس في وسعه أن يقوم به . وأذن فالحكم الذي يقضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلاً بمقتضى أنه حتى لو صح أنه مريض كان في استطاعته أن يستأنف بتوكيل في المعتاد القانوني دون أن يعرض للشهادة الطبية المقترحة منه في هذا

تبرير تأخيرها عن التقرير بالاستئناف يكون قد أخطأ . إذ كان الواجب تحقيق هذا العذر حتى اذا ما اطاعت المحكمة الى ان المتهم كان مريضاً حتى اليوم الذى حصل فيه تقرير الاستئناف كان عليها ان تقبل استئنافه والا حكمت بعدم قبوله على أساس أنه لا عذر له في التأخير .
(ملعن رقم ٦٧٠ سنة ١٩٠٥ في جلسة ١٩/٢/١٩٢٥)

١١٧٥ - استناد المحكمة في عدم قبول استئناف المتهم شكلاً الى أن مرضه لا يمنعه من أن يوكل غيره في التقرير بالاستئناف - خطأ .

* المحكوم عليه غير ملزم بعمل تقرير الاستئناف في تلم الكتاب بوكيل عنه أو في ذات اليوم الذي صدر فيه الحكم ، بل إن من حقه أن يعمل التقرير بنفسه وفي أى وقت شاء . غير متجاوز الاجل المحدد بالقاتون . فإذا هو مريض في اثناء هذا الاجل مرضاً يقعه من الانتقال الى تلم الكتاب فهذا المرض يعتبر من قبيل القوة القاهرة التي يجب أن يكون لها اعتبار عند حساب الاجل . واذن فإذا تمسك المحكوم عليه بأنه كان مريضاً في المدة التي يرفع فيها الاستئناف مستنداً في ذلك الى شهادة طبية قدمها ، فإنه يكون على المحكمة أن تبحث هذه الشهادة وتقدر قيمتها كدليل على المرض المدعى وجبرامته وتاريخه ثم تعرض لمعزاه في التأخير في تقرير الاستئناف على أساس ما يظهر لها . فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(ملعن رقم ١٧٦٥ سنة ١٩٠٦ في جلسة ١٤/١/١٩٢٦)

١١٧٦ - عدم قبول التقرير بالاستئناف عن المتهم من المحامي الموكل عن والده المتهم معه .

* اذا كان الذي قرر بالاستئناف عن المتهم هو المحامي الموكل عن والده المتهم معه ، فهذا الاستئناف لا يقبل ولو كان توكيل الوالد للمحامي موقعا عليه منه عن نفسه وبصفته ولياً على ابنه البالغ ولا يصحح هذا

الاستئناف حضور الابن جلسة المرافعة مقرا هذا التوكيل ، كما لا يشفع في ذلك مرضه وعدم استطاعته عمل التوكيل مادام هو لم يرفع استئنافه على حسب الاصول اثر زوال المرض .

(طعن رقم ٢٠٠ سنة ١٩ في جلسة ١٩٢٩/٥/١)

١١٧٧ — اعتبار الاستئناف قائما بمجرد التقرير به بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه .

* أن المادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن طلب الاستئناف يكون بتقرير في قلم الكاتب واذن فانه يكتفى أن يحضر طالب الاستئناف في قلم الكاتب ويقرره أمام الكاتب المختص شفاهاً برغبته في رفعه ، فيقوم هذا بتدوين هذه الرغبة في تقرير يوقع عليه هو . وبمجرد تحرير هذا التقرير يعتبر الاستئناف قائماً بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه . واذن فمن الخطأ في تطبيق القانون أن تعتبر المحكمة الاستئناف المرفوع من النيابة غير قائم لعدم التوقيع على تقرير الاستئناف من لاهد وكلاء النائب العام .

(طعن رقم ١٧١٦ سنة ١٩ في جلسة ١٩٢٩/١٢/٢٦)

١١٧٨ — استناد المحكمة في عدم قبول استئناف المتهم شكلاً الى أن مرضه لا يمنعه من أن يوكل غيره في التقرير بالاستئناف — خطأ .

* اذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهم شكلاً مع دفاعه بأنه كان مريضاً في الفترة التالية لصدور الحكم وتقديمه شهادة مرضية قاتلة أنه على فرض صحة دفاعه فقد كان في وسعه أن يستأنف بتوكيل لمحامي — فانها تكون قد أخطأت في قولها هذا لان هذا التكليف الذي كلفته به لا سند له من القانون .

(طعن رقم ٦١٤ سنة ١٩ في جلسة ١٩٣٢/٥/١٨)

١١٧٩ - فقد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوباً بعدم قبول الاستئناف شكلاً .

* أن فقد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوباً بعدم قبول الاستئناف شكلاً . فإذا كان جدول النيابة مؤشراً به بحصول الاستئناف فإن ذلك يعتبر دليلاً على التقرير به طبقاً للشكل المقرر في القانون أخذاً بما استقر عليه العمل .

(طعن رقم ١١٤٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٤٥٨ م ٩ من ١٠٦٠)

١١٨٠ - عدم استلزام توقيع الطاعن على تقرير الاستئناف .

* التقرير بالطعن ما هو الا عمل اجرائي يباشره موظف مختص بتحريره هو الكاتب المعين لتحرير التقرير به ، فحتى اذنت الكاتب رغبة الطاعن في الطعن فانه يكفي لصحة التقرير التوقيع عليه من الكاتب المختص بتحريره ، فيكون الحكم الاستئنائي اذ قضى ببطالان تقرير الاستئناف استناداً الى انه غير موقع عليه باضاء من قرر بالاستئناف غير صحيح في القانون .

(طعن رقم ١٨٦١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٣٥٩ م ١٠ من ١٧٩)

١١٨١ - لا يترتب الاستئناف بأي شكل آخر خلاف التقرير به في قلم الكتاب .

* لا يترتب الاستئناف قانوناً الا على التقرير به .

(طعن رقم ١٣٢١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/١/١٣٥٩ م ٢٠ من ٢٠٠)

١١٨٢ - تدليل سائق على عدم وجود تقرير استئناف النيابة حين الفصل في استئناف التهم .

* اذا كان بين من الاوراق ان ما اكتبه الحكم المطعون فيه

— وصفاً للبيانات التي تضمنها تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة — يطابق الواقع ، إذ أنه يستدل على تصحيح في اسم المتهم الذي كان في الأصل .. فجعل .. ، كما استدل على تصحيح في رقم القضية بالاستئناف وفي تاريخ الجلسة المحددة لنظر الاستئناف وورد بالتقرير أن الاستئناف ينظر أمام الدائرة الثالثة في حين أن الحكم صدر من الدائرة الرابعة ، فإن هذا الظاهر يؤيد ما حصلته المحكمة الاستئنافية ويؤدي إلى ما انتهت إليه في حكمها من أن تقرير استئناف النيابة لم يكن موجوداً بل إنه القضية حين الفصل في استئناف المتهم .

(طعن رقم ١٣٢١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٩ س ١٠ ص ٣٠٠)

١١٨٣ — التقرير بالاستئناف — تاريخ حصوله — الخطأ المادي — اخره .

* أنه وإن كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به ، إلا أنه متى كان قد أثبت بها تاريخ لا يطابق الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ المادي فإنه لا يعتد به إذ العبرة بالتاريخ الحقيقي الذي قرر فيه المحكوم عليه بالاستئناف . فإذا كان الثابت من الأوراق أن تقرير الاستئناف المرفوع من المتهمه : « الطلعنة » يحجل رقماً مسلسلًا يسبق الرقم الذي يحمله تقرير الاستئناف المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية الذي قضى بقبول استئنافه شكلاً لرفعه في الميعاد القانوني ، فإن المحكمة إذ قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المتهمه شكلاً بمقولة أن التقرير به حصل في ١٠/٣/١٩٦٢ في حين أن التقرير يحمل الرقم السابق مباشرة على تقرير الاستئناف المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية الذي صدر منه في ١٠/١/١٩٦٢ (أي في اليفاد) فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه لعدم تعرضه لتلك الواقعة وتحقيتها مع ما لها من أثر على شكل الاستئناف .

(طعن رقم ٢٩٥٥ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٤ س ١٤ ص ١٤٤)

١١٨٤ — الطعن بالاستئناف — عمل اجرائي — ما يكفي فيه .

من المقرر أن الطعن بطريق الاستئناف أن هو إلا عمل اجرائي

لم يخطر القاتون لرغبة سوى افصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم وبالشكل الذي ارتآه التاتون وهو التقرير به في قلم ككتاب المحكمة التي اصدرت الحكم في خلال الاجل الذي حدده في المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، فتمنى حضر طالب الاستئناف في قلم الكتاب وقرض امام الكاتب المختص شفاهها برغبته في رفعه وتم - هذا الاخير بتدوين تلك الرغبة في التقرير المعد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه هو قاتن الاستئناف بعد قائلما قاتونا بصرف النظر عن التوقيع عليه من المترز او عدم توقيعه ويرتب على هذا الاجراء دخول الطعن في حوزة المحكمة الاستئنائية واتصالها به ، ولما كان الحكم قد اثبت قيام الدليل على حصول الاستئناف من النيابة العامة بالاوضاع التي نص عليها القانون واطرح ما قدمه الطاعن من اوراق مستمدة من جداول قيد القضايا بنبابة المحكمة التي اصدرت الحكم المستأنف تأسيسا على ان هذه الجداول لا شأن لها بالاثبات التقرير بالاستئناف على الوجه الذي حددته القوانين . وهو استخلاص سائع يحمل قضاء الحكم في هذا الشأن ، فانه لا جدوى للطاعن من النعمى على الحكم التفاته عن طلب ضم ملف تقارير الاستئناف طالما ان المحكمة قد واجهت اساتيد دفاعه واطمانت الى سلامة طعن النيابة بالاستئناف وحصوله في الميعاد القانوني .

(طعن رقم ٢٩٤٣ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٤ من ١٢ من ٧٢٩)

١١٨٥ - متى يجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية الى محكمة اول درجة ؟

* لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية ان تفيق القضية الى محكمة اول درجة الا اذا قضت هذه الاخيرة بغيم الاحتصاص او بتبطل دفع فرضي يرتب عليه منع السنيخ في الدعوى اما في حالة بطلان الاجراءات او بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان تصحح هذا البطلان وتضخم في الدعوى . ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد اخطأت بعبادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في المعارضة على الرغم من استنفاد المحكمة الاخيرة ولايتها بالتفصل في موضوعها . فان قضاء محكمة الدرجة الاولى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يكون صحيحا في القانون .

(طعن رقم ١١٦٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٤ من ٦٥ من ١٢٢)

١١٨٦ - المحكمة الاستئنافية مكلفة بتحصيل الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها وتطبيق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد - شرط ذلك .

* من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وبشرط ألا يترتب على ذلك أساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده . ومن ثم فإنه كان يتمين على المحكمة وقد بان لها بحق أن الوصف الصحيح نواقمة الدعوى هو أن المظنون ضدها حرضت الفير على ارتكاب الدمار - وكانت مقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديد أشد ، أن تنبه المظنون ضدها لهذا الوصف وتوقع عليها العقاب بشرط ألا يزيد في مقداره عن العقوبة المقررة بها ابتدائياً ، أما وهي لم تفعل ويرانوما بمقالة أنها لا تستطيع زيادة العقوبة بما يتفق والوصف الجديد ، فقد غدا حكمها معيباً بالخطأ في القانون مستوجباً نقضه .

(طمو رقم ٢٣٢ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ من ١٥ من ٧٣٨)

١١٨٧ - اجازة الطعن بالاستئناف - القانون الذي يعتمد به .

* من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانوناً عاماً بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية ويتمين الرجوع اليه لسد ما يوجد في القانون الآخر من نغص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تحدد القانون الذي يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه ، وكان الأصل في القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعقبه إلى القانون الساري وقت صدوره وذلك أخذاً بقاعدة عدم جريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها فقد كان الشارع حريصاً على تقرير هذه القاعدة فيما سنه من قوانين ، ونص في المادة الأولى من قانون المرافعات على أنه « تسري قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى

أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك : ١ - القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد انقضاء باب المرافعة في الدعوى ٢ - القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ٣ - القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق . وقد جرى قضاء محكمة النقض تأكيداً لهذه القواعد على أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن . ولما كان الحكم المستأنف قد صدر في ظل المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وقبل تاريخ نشر القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت قد قيدت حق الاستئناف بالقيود الواردة بها فاتها هي التي تنظم طريق الطعن بالاستئناف في ذلك الحكم . ولا وجه لما يتحدى به الطاعن من تمسكه بقاعدة سريان القانون الاصلاح (أى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢) المقرر بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ذلك أن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية ، أما القواعد الإجرائية فاتها تسري من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان الطاعن قد بنى استئنافه على جميع الأوجه التي ضمنها تقرير الأسباب المقدم منه بالطعن على الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم وغيرها ومن بينها ما نصناه على هذا الحكم من بطلان لحصول تغيير فيه بعد النطق به . وكانت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - وهي التي كانت قائمة وقت صدور الحكم المستأنف - تجيز الاستئناف بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون وتاويلها وكان هذا الخطأ يؤخذ بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٢٠ من ذلك القانون (المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩) في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على الدفع ببطلان الحكم المستأنف لحصول تغيير فيه بعد النطق به وعلى أوجه الدفاع الأخرى التي أثارها الطاعن في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف ، وكانت المحكمة بقضائها بعدم جواز الاستئناف قد حجبت نفسها عن تناول ما تمسك به الطاعن أمامها ولم تقل كلمتها فيه ولا يتحد في ذلك ما أشارت إليه من أن الحكم المستأنف استوفى البيانات التي أوجبتها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك أن اشتغال الحكم عليها يفرض صحته لا يعفيه مما قد

يعنيه من قولة الإطلان والقصور والنفساد في الاستدلال والخطأ في
الاسناد وغيرها مما يخل بضمائم تسييب الاحكام .

(طعن رقم ١٢١١ سنة ٢٤ في جلسة ١٢/١/١٣٦٤ م. ١٥ من ٧٧٤)

١١٨٨ - حكم باطل - استئنافه - واجب محكمة الاستئناف .

* نصت المادة ١/٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية على انه « اذا
حكمت محكمة اول درجة في الموضوع ورات المحكمة الاستئنافية ان هناك
بطلانا في الاجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى » .
فيتعين على محكمة ثانی درجة وقد رأت أن هناك بطلانا في الحكم
الابتدائي يمس ذاتيته ويفقده عنصرا من مقومات وجوده وخلو ديباجته من
تعيين المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ صدوره
والإشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه ان تصحح هذا البطلان
وتقضى في الدعوى من جديد ، أما وقد تنكبت هذا السبيل وقضت بتأييد
الحكم المستأنف رغم انعدامه فانها تكون قد جانبت التطبيق الصليم للقانون
مما يعيب حكمها بما يبطله ويستوجب نقضه . ولا يغير من الامر شيئا
أن يكون الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسبابا مستقلة لوروده
بؤيد المدوم .

(طعن رقم ١٩٢٢ سنة ٢٤ في جلسة ٢/٨/١٩٦٥ م ١٦ من ٢٢)

١١٨٩ - تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرفه حدود ما استؤنف من أجزاء الحكم .

* تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرفه حدود ما استؤنف بالمثل
من أجزاء الحكم .

(طعن رقم ٦٢٥ سنة ٢٦ في جلسة ٦/٦/١٩٦٦ م ١٧ من ٧٤٧)

١١٩٠ - التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل - حق للمحكوم عليه - مؤدى ذلك .

* التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل هو حق خوله القانون للمحكوم

عليه ، فلا يصح أن يؤخذ حجة عليه إذا رأى عدم استعماله والتقرير بالاستئناف بشخصه . ولما كانت المحكمة — بما قررتها خطأ من أنه كان في وسع الطاعن أن يقرر بالاستئناف بواسطة وكيل — قد حجبت نفسها عن تحميم عذر مرضه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦٧/١/٢٣ من ١٨ ص ٨٠)

١١٩١ — تواجد المتهم بالسجن — لا يعد عذراً يحول بينه وبين رفع الاستئناف في الميعاد .

* مجرد تقييد حرية المتهم وتواجده بالسجن لا يعتبر عذراً يحصل بينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني ما دام أن نظام السجون يمكنه من التقرير بوجود الدفاتر المعدة لهذا الغرض .

(طعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣٦٧/١١/٢٠ من ١٨ ص ١١٣٣)

١١٩٢ — حجية ورقة التقرير بالاستئناف — بيانات .

* تعتبر ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في حدود اثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به .

(طعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣٦٦/٥/٦ من ١٩ ص ٥٣٣)

١١٩٣ — تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم — نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه .

* من المقرر أن تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم ، وأن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه ، ومن ثم فإن حكم محكمة أول درجة في شقه القاضى ببراءة المتهم

الخامس يظل قائما طالما ان النيابة العامة لم تستأنفه فقد اصبح نهائيا وحاز حجية الشيء المقضى فيه ، ويكون الحكم الاستثنائى فيما قضى به من بطلان الحكم الابتدائى قاصرا على المستأنفين دون غيرهم .

(طعن رقم ٨٥٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٢ س ٢٢ ص ١٢٢)

١١٩٤ — ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها بصدد اثبات بياناته ، الا اذ حصل سهو او خطأ فتكون العبرة بحقيقة الواقع — مثال .

✻ انه وان كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها فى صدد اثبات بياناتها ومن بينها صفة من تقدم للتقرير به ، الا انه متى كان ما أثبت بها لا يطابق الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ المادى ، فانه لا يعتمد به اذ العبرة بحقيقة الواقع . ولما كان الثابت من ملف المفردات والدفتر الخاص بتبدي استئنافات النيابة والذي يحتوى على اصل لكل تقرير وسورة منه ترفق بلفظ القضية ، ان المقرر بأصل التقرير هو وكيل النيابة وهو نفسه الذى وقع تحت البيان الخاص بالمقرر فى اصل التقرير . ومؤثرته ، فان هذا الاستئناف يكون حاصلًا من النيابة ويعتمد قائما قانونا وبترتب على التقرير به دخول الطعن فى حوزة المحكمة الاستئنائية واتصالها به ، فان المحكمة اذ قضت باعتبار ان استئناف النيابة هذا غير قائم لجرد الخطأ المادى الذى وقع فيه الكاتب المختص باثباته فى صورة تقرير الاستئناف ان المقرر به هو المحكوم عليه ، فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه . واذا اعتبر الحكم ان استئناف النيابة حصل من المحكوم عليه على خلاف الواقع فانه يكون قد حجب به هذا التقرير الخاطيء عن بحث شكل هذا الاستئناف ومصدره وأسبابه بما يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

(طعن رقم ٢٩ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/٥ س ٢٢ ص ٢٤٢)

١١٩٥ — قيام عذر قهرى دافع المحكوم عليه عن التقرير بالاستئناف فى الموعد المحدد قانونا . وجوب التقرير بالاستئناف فى اليوم التالى مباشرة لزوال المانع — مثال .

✻ لا تشفع للطاعن فى تجاوز ميعاد التقرير بالاستئناف الشهادة

الرضية المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية والمؤرخة في ٢٢ يناير سنة ١٩٧١ (في اليوم التالي ليوم صدور الحكم المستأنف) والتي تلزمه بالاعتكاف لمدة عشرة أيام تنتهي في ٣١ يناير سنة ١٩٧١ اذا كان عليه ان يبادر في اليوم التالي مباشرة بالتقرير بالاستئناف فور زوال المانع .

(طعن رقم ٤٠٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٢ من ٨٢١)

١١٩٦ - تقرير الطاعن بالاستئناف بنفسه يفيد علمه بالجلسة المحددة لنظره .

* اذا كان الطاعن قد قرر بالاستئناف بنفسه ووقع باضائه على تقرير الاستئناف بما يفيد علمه بالجلسة المحددة لنظر استئنافه - وهو ما يقوم مقام الاعلان - فان ما يثيره من بطلان بدموى عدم اعلانه لذلك الجلسة يكون غير سديد .

(طعن رقم ١١٤٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠ من ٢٤ من ١٢٨٢)

١١٩٧ - استئناف - التقرير به - نطاقه - استئناف النيابة - لا يتخصص بسببه ولكن بموضوعه .

* لما كان الاستئناف - بنص المادة ٤٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية - يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي اصدر الحكم المستأنف فان هذا التقرير يكون هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من اجزاء الحكم ، وكان من المقرر ان استئناف النيابة العامة وان كان لا يتخصص بسببه الا انه يحدد حتما بموضوعه ، فلا تتصل المحكمة الاستئنافية بغير الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف مهما شايب ما لم يطرح من الموضوعات الاخرى من عيب ، وكان البين من تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة - المرفق بالمفردات المضمومة - انه جاء قاصرا على ما قضى به الحكم المستأنف في الجريمة الثانية وحدها مما لازمه قصره في موضوعه على هذا النطاق وذلك للدلالة الصريحة للقيد الذي وضعته النيابة العامة في تقريرها وعدم امكان صرفه الى

ما قضى به من الجريمة الأولى ومن ثم فإن تعرض المحكمة الاستثنائية للجريمة الأولى بتشديد العقوبة المقضى بها عنها إنما هو تصد لواقعته لم تتصل بها بموجب تقرير الاستئناف وقضاء بما لم تطلبه النيابة العامة — وهي الخصم المستأنف — مما يعيب حكمها .

(طعن رقم ١١٦، سنة ٤٧، ق جلسة ١٥/٥/١٩٧٧، ص ٢٨ من ٥٨٦)

١١٩٨ — المرض كسبب في التأخير في التقرير بالاستئناف يتعين على الحكم أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه فإذا أغفل الرد عليه يكون الحكم المطعون فيه معيباً بالقصور في البيان وينطوى على إخلال بحق الدفاع .

* من المقرر أن المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تشبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها والتخلف بالتالي — إذا ما استطاعت مدته — عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانوناً ، مما يتعين معه على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد خون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه المدافع عن الطاعن تبريراً لتأخره في التقرير بالاستئناف ولا للشهادة المرضية التي قدمها لاثبات صحة ذلك العذر والتفت عذر وأغفل الرد عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في البيان ومنطوياً على إخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة — ولا يغير من ذلك أن مسودة الحكم تضمنت الإشارة إلى عذر المرض المدعى به والرد على الشهادة الطبية وعدم الاعتداد بها ، لما هو مقرر من أن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، أما المسودة فهي لا تعدو أن تكون ورقة لتخصير الحكم لا تغني عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئاً .

(طعن رقم ١٦٢، سنة ٤٨، ق جلسة ٢٥/١/١٩٧٦، ص ٣٠ من ١٦٤)

١١٩٩ - استئناف - عذر - وجوب التعرض له - مخالفة ذلك - قصور .

✳ إذا كان المرض من الإعذار القانونية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة والتخلف بالتالى - إذا ما استطلعت مدته - عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه على الحكم إذا ملقاه عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات وجود شهادة طبية مرفقة بتقرير الاستئناف مع طلب مقدم من الطاعن لوكيل النيابة مؤشرا عليه بتمكين الطاعن من الاستئناف وقد أثبت بها أن الطاعن كان مريضا ولزم الفراش وأن الطبيب الذى حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر فى هذا العلاج فى الفترة التى حددت الشهادة مبداءها ونهايتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون أن يعرض للشهادة الطبية التى قدمها الطاعن لاثبات صحة ذلك العذر تبريرا لتأخره فى التقرير بالاستئناف ولم يحقق هذا الدفاع ويعنى بتحقيقه بل التفتت عنه وأغلغل الرد عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالتصور فى البيان ومنطويا على إخلال بحق الطاعن فى الدفاع .

(طعن رقم ٤٥ سنة ٤٥ قى جلسة ١٩٧٥/١/٤ ، من ٢٠ ص ١٦٢٢)

الفرع الثانى - ميعاد الاستئناف

١٢٠٠ - القوة القاهرة تمنع من سريان مدة الاستئناف المقررة قانونا .

✳ إذا كان المتهم لم يعلم بأيام جلسات المحاكمة بطريقة الاعلام القانونية ، أو كان بعد اعلانه بهذه الطريقة قد حالت ظروف قهرية دون حضوره ، ثم استأنف ولو بعد الميعاد وأثبت للمحكمة الاستئنافية ما يدعيه من ذلك ، وجب عليها أن تقبل استئنافه شكلا وتتصرف بما يقضى به القانون .

(طعن رقم ٢٠٢ ، رقم سنة ٢ قى جلسة ١٩٧٢/١١/٢٨)

١٢٠١ - ضرورة المعارضة غير مقبولة - أثره - بداية ميعاد الاستئناف .

* أن غرض الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات هو أنه كلما أصبحت المعارضة غير مقبولة سواء لاتقضاء ميعادها أو لان الأحكام فى ذاتها غير قابلة لها ، ابتدا ميعاد الاستئناف .

(طعن رقم ٤٠٢ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨)

١٢٠٢ - ميعاد استئناف الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ بالنسبة للمتهم من يوم صدوره بلا حاجة الى اعلانه .

* الحكم الغيابى الصادر فى المعارضة ، سواء فى موضوعها او باعتبارها كان لم تكن ، لا يمكن أن يكون محلا لمعارضة أخرى ، فالمعارضة فيه غير مقبولة من يوم صدوره . وعلا بنص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات يكن القول بلا حرج بأن ميعاد استئنافه يجب أن يبتدىء بالنسبة للمتهم من يوم صدوره بلا حاجة الى اعلانه ، وهذا هو المتعين الاخذ به .

(طعن رقم ٤٠٢ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨)

١٢٠٣ - ميعاد استئناف الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ بالنسبة للمتهم من يوم صدوره بلا حاجة الى اعلانه .

* الاحكام الغيابية الصادرة فى المعارضة سواء فى موضوعها او باعتبارها كان لم تكن يبدأ ميعاد استئناف المتهم لها من تاريخ صدورها ولا حاجة الى اعلانها اليل حتى يبدأ هذا الميعاد كما هو الشأن فى الحكم الغيابى الاول القابل للمعارضة .

(طعن رقم ٢٠٦١ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/٢/٢٠)

١٢٠٤ - جهل المتهم بصدور الحكم الابتدائي عليه يجعل استئنافه مقبولا شكلا ولو كان حاصلًا بعد الميعاد .

* ان حق المعارضة والاستئناف والطعن بطريق النقض هو من الحقوق الاساسية لخصوم الدعاوى الجنائية وسقوط هذا الحق بمضى المواعيد التي قررها القانون للاخذ بها هو سقوط يقوم على اساس العلم بصدور الحكم المراد الطعن فيه علما حقيقيا أو حكيا .. فان امتنع هذا العلم الحقيقي أو الحكمي كان اسقاط هذا الحق امرا لا يقره القسانون ولا العدل . وفكرة تحقق هذا العلم لدى من يكونون محبوسين في الدعاوى هي اساس العادة المتبعة لدى النيابة العمومية في استحضار هؤلاء المحبوسين يوم جلسة الحكم عليهم ليسمعوا هذا الحكم وليعلموه ولينكوا بذلك من الاخذ بحقهم القانوني في الطعن فيه اذا ارادوا . فاذا ثبت ان المتهم كان يوم صدور الحكم الابتدائي عليه محبوسا ولم تستحضره النيابة من السجن حتى يعلم بهذا الحكم علما مباشرا كما انه لم يكن في استطاعته ان يعرف اذا كان قد صدر حكم عليه في ذلك اليوم او ان الحكم ارجىء ليوم آخر وثبت ايضا ان النيابة لم تعلنه او لم تخطر يوم صدور الحكم بما يفيد صدوره وبدل على مضمونه فمن غير القبول قانونا ان يحرم مثل هذا المحكوم عليه من حقه في الاستئناف على ما عليه حاله من الجهل بصدور الحكم الابتدائي عليه ويكون من المتعين التقرير بقبول استئنافه شكلا ولو كان حاصلًا بعد الميعاد .

(طعن رقم ١٨٢٨ سنة ٢ ق جلسة ١٩/١/١٩٢٢)

١٢٠٥ - عدم احتساب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الاستئناف .

* لا يحسب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الاستئناف فان القواعد العامة تقضى بعدم احتساب هذا اليوم ضمن المواعيد المقررة للاعلان سواء اكان ذلك الاعلان في مواد مدنية أم مواد جنائية ولم تشذ المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات عن هذه القاعدة لان ما ورد بها من ان ميعاد الاستئناف يبتدىء من يوم صدور الحكم لا يقصد به احتساب هذا اليوم ضمن ميعاد الاستئناف بل يقصد منه ان هذا الميعاد لا يتوقف سريانه على اعلان الحكم ويستثنى من ذلك حالة صدور الحكم غيابيا فان ميعاد

الاستئناف لا يبتدىء فى هذه الحالة بالنسبة للمتهم الا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة كما جاء فى هذه المادة نفسها .

(ملحق رقم ١١١٢ سنة ٥ ق جلسة ١٣/٥/١٩٢٥)

١٢٠٦ - القوة القاهرة تمنع من سريان مدة الاستئناف المقررة قانونا .

* القوة القاهرة تمنع من سريان مدة الاستئناف المقررة قانونا .
فيقبل شكلا الاستئناف المرفوع بعد الميعاد القانونى متى ثبت ان المستأنف كان مسجوناً وان قوة القاهرة خارجة عن ارادته بمنعته عن الحضور للمحكمة فى اليوم الذى حدد لنظر معارضته ومن العلم بصحح حكم فيها فلم يتمكن من استئنافه فى الميعاد القانونى .

(ملحق رقم ٨٠٢ سنة ٦ ق جلسة ١٢/٢/١٩٣٦)

١٢٠٧ - حبس المحكوم عليه لا يمنعه من رفع استئنافه فى الميعاد ما دام نظام السجون يمكنه من ذلك .

* يجب على كل محكوم عليه ان يرفع استئنافه عن الحكم الصادر ضده فى الميعاد القانونى . ولا يشفع له فى مخالفة ذلك ان يكون مسجوناً ، ما دام نظام السجون يمكنه من ذلك بوجود الدفاتر المعسدة لهذا الغرض فيها .

(ملحق رقم ١٠٠٠ سنة ٧ ق جلسة ٨/٢/١٩٣٧)

١٢٠٨ - ميعاد استئناف الحكم الحضورى يبدأ من تاريخ النطق به ولو لم يحضر المتهم جلسة صدوره .

* متى كانت محكمة المتهم قد تمت واجبهت لابق الحكم الممسائر

عليه يكون حضوريا ، ولو لم يحضر جلسات تأجيل النطق بالحكم أو جلسة صدوره . وميعاد استئناف هذا الحكم يبدأ من تاريخ النطق به .

(ظن رقم ١٨٨٥ لسنة ٧ في جلسة ١٩٣٧/٢/٢٢)

١٢٠٩ - ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة يبدأ بالنسبة للمتهم من يوم صدوره بلا حاجة الى اعلانه .

* ان المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات تنص على ان ميعاد الاستئناف يبتدىء من يوم صدور الحكم الا في حالة صدوره غيابيا فلا يبتدىء ، فيما يتعلق بالمتهم ، الا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة ، فاذا كان الحكم الغيابي صادرا في معارضة فهو لعدم جواز المعارضة فيه ، يبدأ بميعاد استئنافه من يوم صدوره ، ولا ضرورة اذن لاعلانه .

(ظن رقم ١٤٧٤ لسنة ٧ في جلسة ١٩٣٧/٦/١٤)

١٢١٠ - امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة للمتهم الذي لم يحضر الجلسة التي اجلت منها القضية للجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف اذا لم يكن قد اعلن بهذه الجلسة الاخيرة .

* اذا لم يكن المتهم حاضرا الجلسة التي اجلت منها القضية للجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف القاضي بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، ولم يكن قد اعلن بهذه الجلسة الاخيرة ، ولا يوجد بالاوراق ما يفيد عليه بصور ذلك الحكم ، ففي هذه الصورة يكون ميعاد الاستئناف بالنسبة له غير مقيدا بهيدا ما لسريته .

(ظن رقم ١٩٤٤ لسنة ٧ في جلسة ١٩٣٧/١١/٨)

١٢١١ - متى يبدأ ميعاد استئناف الحكم الفيابى الصادر فى المعارضة .

* الحكم الفيابى الصادر فى المعارضة يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره ، لا من يوم اعلانه .

لخ طعن رقم ٤٤٠ سنة ٨ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٣٧ (

١٢١٢ - عدم اعلان ائمتهم اعلانا صحيحا بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة يجعل ميعاد الاستئناف لا يبدأ الا من تاريخ العلم به رسميا .

* اذا كان المعارض قد اعلنه قلم الكتاب - وقت أن قرر بالمعارضة - أن معارضته ستنتظر فى يوم معين ، ثم جاءه اعلان بالحكم الفيابى الصادر ضده وعليه اشارة من قلم الكتاب نفسه بأن المعارضة حدد لنظرها يوم آخر لاحق لليوم الاول المحدد فى تقرير المعارضة وظهر أن الاعلان قد وصل المعارض قبل حلول هذا اليوم ، ثم نظرت المعارضة بمعية فى اليوم المحدد لها اولا ولم يحضر المعارض فحكمت المحكمة باعتبارها كأنها لم تكن فلا يجوز احتساب ميعاد استئناف هذا الحكم من تاريخ صدوره ، لان المحكوم عليه مجهل صدوره بسبب اعلانه رسميا بما يقيد تعديل يوم الجلسة الى يوم آخر .

لخ طعن رقم ٤٧٠ سنة ٨ ق جلسة ٢/٧/١٩٣٨ (

١٢١٣ - ميعاد استئناف الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ بالنسبة للتمهم من يوم صدوره بلا حاجة الى اعلانه .

* أن ميعاد استئناف المحكوم عليه للحكم الفيابى الصادر ضده فى المعارضة ، سواء فى موضوع الدعوى أو باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، يبدأ من يوم صدور هذا الحكم لا من يوم اعلانه ذلك لان نص المادتين ١٥٤ فقرة أولى و ١٧٧ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات يوجب سريان ميعاد استئناف الحكم الذى لا تقبل فيه المعارضة من تاريخ

صدوره لا من يوم اعلانه للمحكوم عليه وهذا هو قصد الشارع الذي انصح عنه في قانون تحقيق الجنايات الذي صدر في سنة ١٩٢٧ للعمل به امام المحاكم المختلطة .

(طعن رقم ١٩١٧ سنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/١٠/٣١)

١٢١٤ ديعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة يبدأ بالنسبة للمتهم من يوم صدوره بلا حاجة الى اعلانه .

* انه لما كانت المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات تنص على ان ميعاد استئناف الحكم يبدأ من يوم صدوره الا اذا صدر غيابيا فان الميعاد لا يتبدىء بالنسبة للمتهم الا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة . ولما كان الحكم الذي يصدر في المعارضة سواء اكان صادرا باعتبارها كائنا لم تكن ام بتأييد الحكم المعارض فيه لا تجوز فيه المعارضة فان هذا الحكم يكون استئنافه من حيث الميعاد خاضعا لحكم القاعدة الاصلية فيبدأ من تاريخ صدوره لا من يوم اعلانه .

(طعن رقم ٣٦٧ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١/٢٩)

١٢١٥ — عدم اعلان المتهم اعلانا صحيحا بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يجعل ميعاد الاستئناف لا يبدأ الا من تاريخ العلم به رسميا .

* الاصل ان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى في غيبة المتهم المعارض بتأييد الحكم المعارض فيه يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره الا اذا كان المحكوم عليه لم يعلن اعلانا صحيحا بالجلسة التي صدر هذا الحكم فيها ففي هذه الحالة لا يمكن ان يبدأ ميعاد الاستئناف الا من تاريخ العلم به رسميا ، وبناء على ذلك اذا دفع المتهم لدى المحكمة الاستئنافية بأنه لم يعلن بجلسة المعارضة في محل اقامته بل كان اعلانه الى النيابة فانه يتعين عليها ان تبحث هذا الدفع حتى اذا ثبتت صحته قبلت الاستئناف شكلا على اساس ان ميعاده لا يبدأ من تاريخ الحكم في المعارضة ، فاذا هي لم تقبل الاستئناف وكان لم تبحث ذلك لمن حكمها يكون معيبا متعينا نقضا .

(طعن رقم ٧٤٢ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٢/٢٤)

١٢١٦ - عدم اعلان المتهم اعلانا صحيحا بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يجعل ميعاد الاستئناف لا يبدأ الا من تاريخ العلم به رسميا .

✽ انه وان كان الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الابتدائي الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم صدور الحكم الا ان ذلك محله ان يكون المحكوم عليه على علم بالجلسة التي صدر الحكم فيها ، وان يكون عدم حضوره امام المحكمة راجعا الى سبب غير مقبول . أما اذا كان المحكوم عليه لا علم له بيوم الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته في المعارضة المرفوعة منه ، او كان قد منعه مانع قهري من الحضور امام المحكمة ، فانه لا يصح ان يفترض في حقه علمه بالحكم ومحاسبته على هذا الاساس ، بل يجب ان يظل باب الاستئناف مفتوحا امامه حتى يعلن بالحكم ، او يعلم به بأي طريق رسمي آخر ، فعندئذ يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة له .

(طعن رقم ٦٦٧٠ سنة ٦٢ في جلسة ١٢٧/٤/١٩٤٢)

١٢١٧ - عدم اعلان المتهم اعلانا صحيحا بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يجعل ميعاد الاستئناف لا يبدأ الا من تاريخ العلم به رسميا .

✽ انه وان كان ميعاد استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم النطق به الا انه يشترط لذلك ان يكون هذا الحكم قد صدر بعد اعلان المعارض اعلانا قانونيا بيوم الجلسة ، وان يكون المعارض قد تخلف عن الحضور فيها بغير عذر مقبول حتى يصح ان يفترض في حقه علمه بصدور الحكم عليه أما اذا كان لم يعلن بيوم الجلسة او كان عدم حضوره فيها راجعا الى عذر قهري ، فانه يجب لسريان ميعاد الاستئناف في حقه ان يعلن بالحكم الذي صدر في معارضته ، ولا يبدأ ميعاد استئنافه الا من يوم اعلانه به . واذن فاذا كانت المحكمة الاستئنافية قد حاسبت المسانقة على أساس ان ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صدور الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن لا من يوم اعلانه به ، ولم تبين تدعيما لقضائها بذلك انه كان معلنا اعلانا

قانونيا بالجلسة التي صدر فيها الحكم وانه لم يكن لديه عذر قهرى منعه من الحضور ، فانها تكون بذلك قد قصرت فى بيان الاسباب التى بنيت عليها قضائها .

(طعن رقم ١٢٣٤ سنة ١٢ فى جلسة ١٩٤٢/٦/١)

١٢١٨ — ميعاد استئناف المتهم الذى اعلن بجلسته المعارضة للنيابة لا يبدأ الا من تاريخ اعلان المحكوم عليه بالحكم الصادر عليه غيابيا .

* لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كانها لم تكن الا اذا كان المعارض قد اعلن بالجلسة التى حددت لنظر معارضته اعلانا صحيحا لشخصه او فى محل اقامته ، اما اعلانه للنيابة فلا يصح ان ينبنى عليه الحكم بذلك . واثن فاذا قضى الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا على اساس ان ميعاده ابقدا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كانها لم تكن ، فى حين انه اثبت ان اعلان المعارض بالجلسة كان للنيابة ولم يكن لشخصه او فى محل اقامته ، فانه يكون قد اخطأ فى قضائه ، اذا ان ميعاد الاستئناف فى هذه الحالة لا يبدأ الا من تاريخ اعلان المحكوم عليه بالحكم الصادر عليه غيابيا .

(طعن رقم ١٢١١ سنة ١٢ فى جلسة ١٩٤٢/٦/٨)

١٢١٩ — عدم اعلان المتهم اعلانا صحيحا بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة يجعل ميعاد الاستئناف لا يبدأ الا من تاريخ العلم به رسميا .

* ان ميعاد استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كانها لم تكن لا يبدأ من تاريخ صدوره الا اذا كان هذا الحكم قد صدر بعد ان اعلن المعارض بجلسته المعارضة اعلانا صحيحا ، وتخلف عن حضور الجلسة ، وكان تخلفه غير راجع الى اسباب لا دخل لارادته فيها . فان المعارض يعتبر فى هذه الحالة عالما بصدور الحكم عليه ، وتصح محاسبته عن بدء ميعاد الاستئناف من يوم صدور الحكم اما اذا كان المعارض لم يعان

بالجلسة التي حددت لنظر معارضته ، أو كان قد أعلن بها وتخلت عن حضورها لاسباب قهرية ، فلا يصح ان يفترض في حقه علمه بالحكم الصادر في المعارضة ، وبالتالي لا تسوغ محاسبته على ميعاد الاستئناف من يوم صدور هذا الحكم . واذا كان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، والحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف المرفوع عنه شكلا ، كلاهما خال من بيان ان المتهم اعان بالجلسة التي كانت محددة لنظر معارضته وقضى فيها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، فان محاسبته على ان ميعاد استئنافه بدأ من يوم صدوره لا يكون لها من سبب في البيانات الواردة بالحكم ، ويكون هذا الحكم متعيينا نقضه لقصوره .

(طعن رقم ١٩٠٣ سنة ١٢ في جلسة ١١/٢/١٩٤٢)

١٢٢٠ - جهل المتهم بصور الحكم الابتدائي عليه يجعل استئنافه مقبولا شكلا ولو كان حاصلًا بعد الميعاد .

* اذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك امام المحكمة في صدد هدم تقريره بالاستئناف في الميعاد القانوني محسوبًا من يوم صدور الحكم المستأنف عليه بأنه كان مريضًا فقط ، بل تمسك أيضا وبصفة أصلية بأنه ما كان يعلم بصور ذلك الحكم في اليوم الذي صدر فيه لان القضية لم تنظر في اليوم الذي كان محددًا لنظرها بل أجلت اداريا ولم يعلن هو بعد ذلك للحضور في اليوم الذي عين لنظرها ، واستدل على ما قاله من ذلك بما اثبتته وكيل النيابة في رول النيابة عن القضية في الجلسة التي حصل فيها التاجيل ، فانه لما كان هذا الدفاع مهما اذ هو لو صح لما جازت محاسبة المتهم على أساس ان ميعاد استئنافه يبدأ من وقت صدور الحكم عليه في يوم كان يجهله بل يكون واجبا قانونا محاسبته على أساس ان الميعاد لا يبدأ في حقه الا من يوم علمه رسميا بصور الحكم المستأنف - لما كان ذلك كان من الضروري ان يرد الحكم على هذا الدفاع ، فاذا هو لم يرد عليه ، ثم قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبًا من يوم صدور الحكم المستأنف ، فانه يكون قد جاء قاصرا في بيان الاسباب قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٩٣١ سنة ١٢ في جلسة ٤/١٢/١٩٤٣)

١٢٢١ — ميعاد استئناف الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ بالنسبة للمتهم من يوم صدوره بلا حاجة الى اعلانه .

* ان الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الصادر باعتراف المعارضة كانها لم تكن يبدأ من يوم صدور الحكم الا اذا ثبت ان المحكوم عليه لم يكن على علم بالجلسة التى صدر فيها فاذا كان المحكوم عليه يسلم فى طعنه بان الجلسة التى كانت قد عينت لنظر معارضته عند تقريره بالمعارضة هى جلسة كذا ، ولم يكن قد دفع امام المحكمة الاستثنائية بأنه كان بجهل تاريخ الجلسة ، فان الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم يكون غير مقبول شكلاً ، ويكون الحكم القاضى بذلك صحيحاً .

(طعن رقم ١٢٦٠ سنة ١٤ قى جلسة ١٩٢٤/٦/٥)

١٢٢٢ — ميعاد استئناف المتهم الذى اعلن بجلسته المعارضة للنباية لا يبدأ الا من تاريخ اعلان المحكوم عليه بالحكم الصادر عليه غيابياً .

* ان الاصل ان الحكم الصادر فى المعارضة ، ولو فى غيبة المعارض ، يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره ، الا ان ذلك محله ان يكون المحكوم عليه قد اعلن اعلاناً صحيحاً للجلسة التى صدر فيها الحكم ، فعندئذ يصح فى حقه القول انه علم بالحكم حقيقة او اعتباراً اما اذا كان لم يعلن فان ميعاد استئنافه لا يصح ان يبدأ الا من يوم عليه رسمياً بالحكم . فاذا كان الثابت ان المتهم لم يعلن بالجلسة التى نظرت فيها المعارضة فى محل اقامته ، وانما كان الاعلان للنباية فقط ، فانه اذا كان اعلان المتهم فى النباية لا يصح ان يترتب عليه اثر الا جواز الحكم عليه غيابياً على اعتبار ان له ان يعارض فى الحكم الذى يصدر فى غيبته فتتاح له بذلك فرصة تدارك ما فاتته — اذا كان ذلك كذلك فانه يكون من الخطأ القضاء بعدم قبول الاستئناف المرفوع من هذا المتهم شكلاً على اساس انه رفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم .

(طعن رقم ٢٦٩ سنة ١٥ قى جلسة ١٩٢٥/١/٢٢)
(٣٧)

١٢٢٢ — ميعاد استئناف الحكم الحضورى يبدأ من تاريخ النطق به ولو لم يحضر المتهم جلسة صدوره .

* مادام أول تأجيل للحكم فى الدعوى كان فى حاضرة المتهم فإنه يكون عليه بلا حاجة الى اعلان ، ان يتتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولا يقبل منه ادعاؤه بأنه تعقب الجلسات التى نطق فيها بقرارات التأجيل ، ولم يقف بالتالى على الجلسة الأخيرة التى صدر فيها الحكم ، فإن شأنه يكون شأن من يوجه اليه الاعلان ليحضر الجلسة . ثم يهمل العمل على مقتضاه ، وأن كان ذلك المتهم اذا استأنف بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم فاستئنافه لا يكون مقبولاً شكلاً .

(طعن رقم ٩٣ سنة ١٥ فى جلسة ١٩٢٥/٢/٥)

١٢٢٤ — ميعاد استئناف المتهم الذى اعلن بجلسته المعارضة للنيابة لا يبدأ الا من تاريخ اعلان المحكوم عليه بالحكم الصادر عليه غيابياً .

* متى كان اعلان المعارض لحضور الجلسة التى حددت لنظر المعارضة المرفوعة منه لم يكن لشخصه او فى محل اقامته فان الحكم الصادر عليه غيابياً فى المعارضة لا يكون صحيحاً . وميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ من يوم صدوره ، كما هو الشأن بالنسبة الى سائر الاحكام التى تصدر فى المعارضة حضورياً او غيابياً . وذلك لانه مادام المحكوم عليه لم يكن قد علم بالحكم ولا بيوم صدوره لعدم اعلانه بالجلسة فإنه يجب الا يحاسب الا على أساس علمه رسمياً بصدور الحكم . وأن كان المتهم قد أعلن فى مواجهة وكيل النيابة فان الحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الذى صدر عليه غيابياً فى المعارضة على أساس انه رفع بعد الميعاد المقرر للاستئناف محسوباً من يوم صدور الحكم ، يكون قد اخطأ .

(طعن رقم ١١٠٠ سنة ١٥ فى جلسة ١٩٢٥/٥/٢٨)

١٢٢٥ — بدء ميعاد الاستئناف من يوم صدور الحكم الحضورى
قوامه علم المحكوم عليه بطريق قانونى بصدر ذلك الحكم .

* انه وان كان صحيحا ان المتهم من واجبه عند تأجيل الدعوى
فى مواجهته الى يوم معين للظن بالحكم فيها ان يتبعها فيعتبر الحكم
عند النطق به صادرا بحضوره ، الا ان هذا محله ان يكون المتهم فى
مقدوره ان يتبع سير دعواه ويعلم اولا فاول بما جرى او يجرى فيها ،
فاذا حال بينه وبين ذلك مانع قهرى كالمرض أو التجنيد ، فلا يصح
افتراض عليه بالحكم يرم صدوره ومحاسبته على هذا الاساس بالنسبة
الى ميعاد الاستئناف . لان النص على ان ميعاد الاستئناف يبدأ من يوم
صدور الحكم الحضورى قوامه علم المحكوم عليه بطريق قانونى بصدر
ذلك الحكم . فاذا كان المتهم قد تمسك بأنه لم يعلم بالتاريخ الذى صدر
فيه الحكم المستأنف لانه كان مريضا بمستشفى الجيش فقضت المحكمة
بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد شكلا دون ان تعمل على
تحقيق هذا الدفاع الذى لو صح لكان له اثر ظاهر فى قبول الاستئناف
فانها تكون قد اخطأت .

(طعن رقم ١٦٤ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٢٦/٥/٢١)

١٢٢٦ — عدم اخذ المحكمة بالدليل الذى قدمه المحكوم عليه لاثبات
انه كان مريضا فلم يستأنف فى الميعاد كاف للرد على ما تمسك به .

* متى كانت المحكمة قد تعرضت للدليل الذى قدمه المحكوم عليه
لاثبات انه كان مريضا فلم يستطع ان يقرر بالاستئناف فى الميعاد فلم
تأخذ به ولم تعتبر بما اعتذر به فذلك منها يكفى فى الرد على
ما تمسك به .

(طعن رقم ١١٤٥ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٢٨/٦/١٤)

١٢٢٧ — امتداد ميعاد الاستئناف اذا كان اليوم الاخير عطلة .

* اذا كان الحكم قد صدر فى ٨ من اكتوبر وكانت النيابة قد قررت
استئنافه بتوكيل من النائب العمومى فى يوم ٩ من نوفمبر ، وكان ذلك

على اثر انقضاء عطلة عيد الاضحى ويوم الجمعة التالى لها ، فالاستئناف يكون قد رفع فى الميعاد .

(طعن رقم ١٥٨٦ سنة ١٨ ق جلسة ١١/١٠/١٩٢٨)

١٢٢٨ - عدم مريان ميعاد الاستئناف فى حق المتهم الذى وجد عذر يمنعه من حضور جلسة المرافضة الا من تاريخ اعلانه او علمه به رسميا .

* اذا كان المستأنف - كما جاء فى الحكم القاضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع منه شكلا - محجوزا فى الحجر الصحى فى اليوم الذى صدر فيه الحكم فى معارضته فى الحكم الابتدائى باعتبارها كانها لم تكن قوا الحجز يكون مائما قهريا له حال دون حضوره الجلسة فى اليوم المذكور وعليه بالحكم الذى صدر فيها ، فميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ الا من يوم علمه رسميا بصدره ، ولا تصح محاسبته على اساس يوم صدوره .

(طعن رقم ١٦٠٠ سنة ١٨ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٢٨)

١٢٢٩ - التزام المحكمة بالرد على دفاع المتهم لتأخره فى التقرير بالاستئناف .

* اذا كانت الشهادة التى قدمها المتهم لاثبات مرضه الذى قال انه يمنعه من الانتقال للتقرير بالاستئناف قد جاء فيها انه كان يعالج من الحمى الروماتيزمية من كذا الى كذا وانه مضى الغالب من هذه المدة ملازما الفراش ونصح بالا يقوم الا بالتدريج وان يكون متمهلا فى ذلك ، وكانت المحكمة قد قالت فى صدد تقرير عدم اخذها بهذه الشهادة ان ثمة توكيلا صدر من المتهم لوالده من محكمة كذا الشرعية ، وهذه المحكمة مقرها ببلدته ، بتاريخ كذا (فى اثناء مدة المرض الواردة بالشهادة) مما يدل على ان مرضه لم يكن من شأنه ان يقعه عن الحركة واتخاذ ما يلزم لرفع الاستئناف فى الميعاد ، فهذا الذى قالته المحكمة لا يكفى للقول بان مرضه لم يكن من شأنه ان يمنعه عن السفر من بلدته الى مقر المحكمة للتقرير

بالاستئناف ، لان تنقله فى حدود بلدته لا يدل على انه كان فى مكانه الانتقال منها الى بلد آخر بعيد عنها .

(ملحق رقم ١٩١٢ سنة ١٨ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩١٨)

١٢٢٠ — ادعاء النيابة وقوع خطأ مآدى فى تاريخ التقرير بالاستئناف بالصورة المرفقة وقضاء المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا دون رد — قصور .

* اذا ادعت النيابة وقوع خطأ مآدى فى تاريخ التقرير بالاستئناف بصورة تقرير الاستئناف المودعة ملف القضية ، وأجلت المحكمة القضية مرتين لضم اصل دفتر التقرير بالاستئناف الخاص بالتقرير المودع ، ثم قضت بعد ذلك بعدم قبول الاستئناف شكلا ولم تذكر فى حكمها شيئا عن الخطأ المدعى فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(ملحق رقم ١٦٠ سنة ١٩ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩١٩)

١٢٢١ — ادعاء النيابة وقوع خطأ مآدى فى تاريخ التقرير بالاستئناف بالصورة المرفقة وقضاء المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا دون رد — قصور .

* اذا قضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف المرفوع من النيابة شكلا بمقولة أنه رفع بعد الميعاد على أساس أن التقرير به حصل فى يوم كذا على الرغم مما هو ثابت فى المذكرة التى حررت بالاسباب والمرفقة بالتقرير من أن تاريخها فى يوم كذا. (فى الميعاد) ، وكان التقرير بالاستئناف قد ذكر فيه يوم الاسبوع الذى حصل فيه بجواب يوم الشهر ، وكان التاريخ الذى قالت المحكمة أن الاستئناف رفع فيه لا يتفق ويوم الاسبوع المذكور ، فان حكمها يكون معيبا لعدم تعرضه لهذا الخلاف وتحقيقه وتبين أثره فى الحقيقة القانونية التى انتهت اليها .

(ملحق رقم ٨٣٧ سنة ١٩ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٢٩)

١٢٣٢ - ميعاد استئناف الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ بالنسبة للمتهم من يوم صدوره بلا حاجة الى اعلانه .

* اذا كان المتهم قد استأنف الحكم القاضى بعدم قبول المعارضة المرفوعة منه فى يوم صدوره غضى بعدم قبول هذا الاستئناف شكلا بمقولة ان الحكم المعارض فيه اعلن للمتهم فلم يعارض فيه الا بعد فوات ميعاد الثلاثة الايام المنصوص عليها فى المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات ، واستئناف الحكم الغيابى يبدأ بالنسبة الى المتهم من اليوم الذى تعتبر فيه المعارضة غير جائزة القبول طبقا للمادة الاخيرة من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات فكان لزاما على المتهم لكى يسكون استئنافه مقبولا ان يستأنف الحكم الغيابى الصادر ضده فى ظرف عشرة ايام تبدا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة . فذلك يكون خطأ اذ ان ما قالته المحكمة من ذلك يبين منه انها اعبرت الاستئناف واردا على الحكم الغيابى مع ان الواقع ان المتهم انما استأنف الحكم الحضورى الصادر فى المعارضة ، واذا كان استئنافه آياه فى يوم صدوره فانه يكون مقبولا شكلا .

(ملعن رقم ١٨٧١ سنة ١٩ قى جلسة ١٩٥٠/١/٩)

١٢٣٣ - سفر المتهم خارج القطر لا يعتبر حادثا قهريا يمنعه من الاستئناف فى الميعاد .

* متى كان الطاعن مسلما على طعنه بأن سفره خارج القطر اتما كان فى شئون عمله المعتاد فلا يقبل منه ان يتذرع لعدم تقريره الاستئناف فى الميعاد بهذا السفر باعتباره حادثا قهريا .

(ملعن رقم ١٢ سنة ٢٠ قى جلسة ١٩٥١/٢/٥)

١٢٣٤ - عدم احتساب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الاستئناف .

* لما كان القانون فى المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات قد اعطى لمن له حق الاستئناف ان يستأنف الحكم الابتدائى فى ميعاد قدره عشرة ايام من يوم صدوره فلان اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح ان يحسب ضمن هذا الميعاد .

(ملعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٠ قى جلسة ١٩٥١/٢/١٣)

١٢٢٥ - استئناف رئيس النيابة بتوكيل من المحامى العام بعد انقضاء العشرة أيام المحدودة فى القانون يكون صحيحا .

* ان المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء قد نصت على ان يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عنها فى القوانين ، واذن فالاستئناف الذى يرفعه رئيس النيابة بتوكيل من المحامى العام بعد انقضاء العشرة الايام المحددة فى القانون يكون صحيحا .

(طعن رقم ٧٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٣٠١/١٢/١٧)

١٢٢٦ - ميعاد استئناف المحامى العام للاحكام هو ثلاثين يوما من وقت صدورها .

* ان المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء تقضى بان يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين ، فللمحامى العام ما للنائب العام من حق فى استئناف الاحكام الصادرة فى مواد الجنب فى مدى ثلاثين يوما من وقت صدورها طبقا للمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات .

(طعن رقم ٤١٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٣٠١/١٢/٢٥)

١٢٢٧ - ميعاد استئناف الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ بالنسبة للمتهم من يوم صدوره بلا حاجة الى اعلانه .

* ان المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان يحصل الاستئناف بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم فى ظرف عشرة ايام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى او الحكم الصادر فى المعارضة او من تاريخ انقضائه الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم الفيلىبى او من تاريخ الحكم باعتبارها . كان لم

تكن . فلذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقديمه بعد الميعاد ، ولم تعدد بما دفع به الطاعن بالجلسة من انه كان غائبا بالقاهرة وقت صدور الحكم باعتبار معارضته كائنا لم تكن ، فانه يكون قد اصاب ، ولا على المحكمة اذا هي لم تلفت الى عذر زعم الطاعن انه ابداه في عريضة قدمها الى النيابة وقت تقريره بالاستئناف ما دام انه لم يبد هذا العذر للمحكمة بالجلسة .

(طعن رقم ١٢٠٠ سنة ٢٢ في جلسة ١٥/١٢/١٩٥٢)

(وطعن رقم ١٢٠١ سنة ٢٢ في)

١٢٢٨ - عدم سريان ميعاد الاستئناف في حق المتهم الذي منعه عذر من حضور جلسة المعارضة الا من تاريخ اعلانه او عليه به رسميا .

* ما دامت المحكمة قد اُسست قضاءها بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني على افتراض صحة العذر الذي ابداه الطاعن استنادا الى الشهادة المرضية التي قدمها ، والتي تقول انه كان مريضا من يوم سابق على يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ، فان ميعاد الاستئناف لا يسرى في حق الطاعن الا من تاريخ اعلانه او عليه به رسميا ، وما دام انه لم يعلن او يثبت علمه رسميا بصدور الحكم - فان استئنائه يكون مقبولا شكلا .

واذن فاذا كانت واقعة الدعوى محل هذا الاستئناف قد أصبحت غير معاقبة عليها ، فانه يكون من المتعين مع قبول الطعن القضاء ببسراءة الطاعن .

(طعن رقم ١٧١ سنة ٢٢ في جلسة ١٢/١/١٩٥٢)

١٢٢٩ - عدم قبول اعتذار المتهم الذي استأنف بعد الميعاد بجهله للقانون .

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة

كان لم تكن من محكمة أول درجة ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستثنائية ان الطاعن اعترف من تخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد بأنه لا يعرف المواعيد ، وكان الحكم قد رد عليه بأنه لا عذر له بالجهل بالقانون ، وأخذه بناء على ذلك بتخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد ، فانه لا يكون مخطئا في القانون . ولا يقبل من الطاعن الالغاء في طعنه لأول مرة بمرضه في اليوم الذي كان محددا لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الاولى .

(طعن رقم ٤٤٨ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٥٢/٤/١٠)

١٢٤٠ - عدم سريان ميعاد الاستئناف في حق المتهم الذي وجد عذر منعه من حضور جلسة المعارضة الا من تاريخ اعلانه او علمه به رسميا .

* لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا كان عدم حضور المعارض بجلسة المعارضة راجعا لعذر قهري وفي هذه الحالة لا يبدأ ميعاد استئناف الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن الا من يوم علم المحكوم عليه به رسميا لا من تاريخ صدوره . وأذن فهمي كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستثنائية ان الطاعن عندما سئل من سبب عدم استئنافه الحكم في الميعاد قرر أنه كان مريضا بالمستشفى وعولج به عشرين يوما ثم تردد على عيادته الخارجية اياما أخرى ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن دون أن يعنى يبحث ما اذا كان عدم حضور المعارض بجلسة المعارضة راجعا حقيقة لمانع المرض ام لا . فان الحكم يكون قاصرا بنفيا على ذلك في تأويل القانون .

(طعن رقم ٢١٧ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٤/٢١)

١٢٤١ - ميعاد استئناف الحكم المعتبر حضوريا لا يبدأ بالنسبة للمحكوم عليه الا من تاريخ اعلانه به .

* ان قانون الاجراءات الجنائية قدفرق في مبدأ ميعاد الاستئناف بين

الإحكام فيمنها نص في المادة ٤٠٦ منه على أن يبدأ ميعاد استئناف الأحكام الخضورية أو الصادرة في المعارضة من تاريخ النطق بها فإنه قد قضى في المادة ٤٠٧ على أن الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة خضورية طبقا للمواد ٢٢٨ - ٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه بها ولما كان لا محل للتأويل والاجتهاد حيث يكون النص صريحا فإن ميعاد استئناف الحكم المعتبر خضوريا لا يبدأ بالنسبة للمحكوم عليه إلا من تاريخ إعلانه به بغض النظر عما إذا كان قد علم عن طريق آخر غير الاعلان بصدور الحكم . وأذن فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر ميعاد استئناف الحكم المعتبر خضوريا ساريا في حق الطاعنين من تاريخ تقريرهم بالمعارضة فيه يكون مخطئا .

(ملعن رقم ٢٢٩ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٤/٧/٥)

١٢٤٢ - الجهل بميعاد الاستئناف - لا يصلح عذرا .

* اعتذار المستأنف بجهله بميعاد الاستئناف لا يصلح عذرا .

(ملعن رقم ٦٢ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٤/٢ من ٧ من ١٩٥٧)

١٢٤٣ - ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن .

* ميعاد الاستئناف طبقا لنص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ، ولا محل للاحتجاج بأن الحكم الفيافي لم يعلن للمتهم ما دام قد ثبت أنه عارض فعلا في هذا الحكم .

(ملعن رقم ٢٢٤ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٥/٢ من ٧ من ١٩٥٧)

(ملعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٦ في جلسة الجلسة)

١٢٤٤ - عدم دباورة الاستئناف الى رفع الاستئناف بمجرد زوال
المانع - عدم قبوله شكلا .

* اذا طرأ على المحكوم عليه مانع قهرى منعه من رفع الاستئناف
فى موعده محسوبا من اليوم المقرر لبدئه ، كان عليه بمجرد زوال المانع
ان يبادر على الفور الى رفعه ، ومن ثم اذا كان المتهم لم يقرر
بالاستئناف الا فى يوم ٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ فى حين ان حالة
المرض التى يعانيتها قد زالت عنه طبقا للشهادة التى قدمها فى آخر يناير
سنة ١٩٥٤ ، فان استئنافه يكون بعد الميعاد .

(طعن رقم ٤٥٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٥٧ س ٨ من ٧٨٢)

١٢٤٥ - اعلان المتهم بجلسة المعارضة فى مواجهة النيابة - اعتبار
الحكمة الاستئنافية مبدأ سريان ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم
فى المعارضة دون بحث تاريخ علم المتهم بالحكم - خطأ .

* اذا كان المتهم قد اعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة فى
مواجهة النيابة لعدم الاهتداء الى عنوانه وكان الحكم الاستئنافى لم يبحث
تاريخ علم المتهم بالحكم الصادر فى المعارضة حتى يجعل منه مبدأ لسريان
ميعاد الاستئناف بل اتخذ من تاريخ صدور الحكم المستأنف مبدأ لهذا
الميعاد فانه يكون قد أخطأ .

(طعن رقم ١٢٢٥ سنة ٢٧ ق جلسة ٢/١٢/١٩٥٧ س ٨ من ٩٥٩)

١٢٤٦ - وجود مانع قهرى حال بين المعارض وبين حضور جلسة
المعارضة - عدم سريان ميعاد الاستئناف الا من يوم اعلان علمه رسميا
بصدور الحكم .

* ان انخراط المعارض فى خدمة البوليس منذ اليوم الذى نظرت
فيه المعارضة وترحيله من جهة الى اخرى يعد مانعا قهريا حال بينه وبين
حضور الجلسة والعلم بصدور الحكم الذى صدر فيها ، وينبئ على ذلك

أن ميعاد الاستئناف لا يسرى بالنسبة اليه الا من يوم اعلانه او علمه رسميا بصدور الحكم .

(طعن رقم ١٧١٥ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ من ٩ من ٥٨)

١٢٤٧ - الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا -
قصر الطعن عليه وحده - اعتبار الحكم الابتدائي حائزا لقوة الشيء
المحكوم فيه اذا تبين أن الاستئناف رفع بعد الميعاد .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الغيابي بعدم
قبول الاستئناف شكلا - فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض
لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه - اذا
ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد ،
ولا يجوز لحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه
لصدور تشريع لاحق يجمل الواقعة غير معاقب عليها .

(طعن رقم ١١٧ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ من ٩ من ٢٧٨)

١٢٤٨ - أضراب الامة في يوم الجزائر - اعتباره عطلة وامتداد
ميعاد الاستئناف الى اليوم التالي .

* متى كان الحكم المستأنف قد صدر في ١٨/١٠/١٩٥٦ وكسنت
اليوم العاشر لميعاد الاستئناف هو يوم ٢٨/١٠/١٩٥٦ الذي وافق يوم
عطلة بلغت حد الرسمية حيث اضربت الامة المصرية بموافقة حكومتها
مشاركة لشعور أبناء الجزائر وتعطل العمل في دواوين الحكومة فان المنهم
اذ استأنف الحكم في يوم ٢٩/١٠/١٩٥٦ أي في اليوم التالي لعطلة يوم
الجزائر فان استئنافه يكون قد صادف الميعاد القانوني .

(طعن رقم ١٥٢ سنة ٨٢ في جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ من ٩ من ٤٢١)

١٢٤٩ — يبدأ ميعاد استئناف الحكم الصادر بثبوت الحكم الغيابي من تاريخ النطق بالحكم — تقرير الاستئناف في حقيقته منصب على الحكم الغيابي الذي أتمج فيه .

* متى كانت المحكمة قد قضت في الدعوى غيابيا ثم أعادت نظرها مرة أخرى كطلب النيابة لاستبعادها من الرول لعدم سداد الرسم ولكن المحكمة حكمت في المرة الثانية حضوريا بثبوت الحكم الغيابي الذي أغفلته المحكمة فلم يعلن للمحكوم عليه فإن ميعاد الاستئناف يكون طبقا للمادة ١٤٠٦ ج هو عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضوري ويكون التقرير بالاستئناف في حقيقته منسباً على الحكم الغيابي الذي أتمج فيه .

(طعن رقم ١٨٥٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٠ من ٩ ص ٦٢٢)

١٢٥٠ — امتناع تطبيق حكم م ٢٣٩ أ ج عند حضور المتهم بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت فيها للحكم الا عند الادعاء بالمانع القهري الذي حال دون حضور هذه الجلسة .

* ان حضور الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت فيها للحكم يمنع معه تطبيق حكم المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يغير من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم ما دام لم يدع ان غيابه عنها كان المانع قهري فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرمعة بعد الميعاد محسوباً من يوم النطق بالحكم المستأنف فإنه يكون قد صدر صحيحاً .

(طعن رقم ١٠٧٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٧ من ٩ ص ٦٢٢)

١٢٥١ — احتساب ميعاد استئناف قرار قاضي التحقيق الصادر في غيبة الخصم من تاريخ اعلانه رسمياً به — لا يكفي مجرد العلم بالامر .

* نصت المادة ١٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية على ان استئنافاً

الاورام الصادرة من قاضي التحقيق بالا وجه لاقلمة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتّاب في ميعاد ثلاثة ايام من تاريخ صدور الامر ، أو التبليغ ، أو الاعلان حسب الاحوال ، وقد صرحت المذكرة الإيضاحية لهذا النص بأن الشارع قد وحد الميعاد بالنسبة لجميع الخصوم فجعل بدء الموعد من تاريخ صدور الامر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منهم ، أو من تاريخ تبليغه للنيابة العامة ، أو اعلانه للخصوم اذا لم يصدر في مواجهتهم ، أو بالنسبة لمن صدر في غير مواجهته منهم ومن ذلك يتضح أن الميعاد المذكور في المادة ١٦٥ لا يسرى في حق الخصم الغائب — سواء كان مقبما أو مدعيا بالحقوق المدنية أو مجنيا عليه — إلا من تاريخ اعلانه رسميا بالامر ، ولا يكتفى في سريان هذا الميعاد العلم بالامر الصادر من قاضي التحقيق .

(ظمن رقم ٢١٥٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٦/٥/١٩٥٩ س ١٠ من ٥٧٦)

١٢٥٢ — يبدأ ميعاد استئناف الاحكام المحضورية من تاريخ المصدور — حضور المتهم الجلسة التي ابدى فيها دفاعه وصدور القرار بتأجيل النطق بالحكم في الدعوى لأول مرة في حضوره — الحكم في هذه الحالة حضوري .

* اذا كان الثابت ان محاكمة المتهم امام محكمة اول درجة قد تمت بحضوره بجلسة معينة ، وفيها ابدى دفاعه ، ثم صدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته ، فان الحكم الصادر في الدعوى يكون حضوريا — حتى ولو لم يحضر المتهم جلسة النطق به ، ويسرى ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك لان واجب المتهم بقضى عليه يتتبع سير الدعوى من جلسة الى اخرى حتى يصدر الحكم فيها .

(ظمن رقم ١٣٠٣ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٨/١٢/١٩٥٩ س ١٠ من ١٠٦٨)

١٢٥٣ — تقدير كفاية عذر المستأنف في عدم التقرير بالاستئناف في الميعاد — امر موضوعي الا اذا كانت علة الرفض غير مستساغة عقلا .

* تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المستأنف في عدم التقرير

باستثناءه في الميعاد من حق قاضي الموضوع ، فلهي قدر القاضي العذر ورفضه فلا تعقيب عليه من محكمة النقض الا اذا كانت غلبة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلا .

(طعن رقم ١٢٠٢ سنة ٢٩ في جلسة ١٢/٢٨ / ١٩٥٩ م ١٠ من ١٠٦٨)

١٢٥٤ - ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة يبدأ من تاريخ صدوره لافتراض علم الطاعن به في هذا التاريخ بطلان الاعلان الخاص بالجلسة التي صدر فيها - تراخي بداية الميعاد الى جلسة العلم رسميا بصور الحكم .

* عليه احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على اساس ان يوم صدوره يعد مبدءا له ، هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فاذا ما انتهت هذه العلة لبطلان الاعلان الخاص بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصور الحكم .

(طعن رقم ١٥٥٥ سنة ٢٥ في جلسة ٢٦/٤ / ١٩٦٠ م ١١ من ٢٦٢)

١٢٥٥ - الميعاد المقرر للاستئناف : تعلقه بالنظام العام - للمحكمة ان تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى .

* الميعاد المقرر لرفع الاستئناف من الامور المتعلقة بالنظام العام ؛ وللمحكمة ان تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى . فاذا كانت المحكمة عند نظرها الاستئناف قد استمعت الى دفاع المتهم وناقشته فيه ثم اجلت الدعوى لضم اصل محضر الحجز تحقيقا لدفاعه من غير ان تفصل في امر الاستئناف من حيث الشكل فان ذلك منها لا يعتبر فصلا ضميا في شكل الاستئناف ولا يمنعها قانونا عند اصدار حكمها من ان تنظر في شكل الاستئناف وان تقضى بعدم قبوله شكلا لما تبين من ان تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانوني .

(طعن رقم ١٥٠٣ سنة ٢٤ في جلسة ٢٧/٤ / ١٩٦٢ م ١٥ من ٢٦٦)

١٢٥٦ - ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى : لا يبدأ الا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه .

* ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى وفقا للمادة ٢٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا يبدأ الا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه . فاذا كان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان الطاعن لم يعلن بهذا الحكم فان الحكم الفياىى الاستئنافى - المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد اخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعنيه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا .

(طعن رقم ١٢٠ سنة ٢٤ قى جلسة ١٢/٥/١٩٦٤ س ١٥ خى ٢٣٦)

١٢٥٧ - الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الابتدائى الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن - متى يبدأ - من يوم صدوره - محل ذلك .

* الاصل ان الميعاد المقرر لاستئناف الحكم الابتدائى الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يبدأ من يوم صدوره ، الا ان ذلك محله ان يكون المحكوم عليه على علم بالجلسة التى صدر الحكم فيها وان يكون عدم حضوره امام المحكمة راجعا الى سبب غير مقبول ، اما اذا كان المحكوم عليه لا علم له بيوم الجلسة التى صدر فيها الحكم عليه فى غيبته فى المعارضة المرفوعة منه او كان قد منعه مانع قهرى من الحضور امام المحكمة فانه لا يصح ان يفترض فى حقه علة بالحكم ومحاسبته على هذا الاساس ، بل يجب ان يظل باب الاستئناف مفتوحا امامه حتى يعلن بالحكم او يعلم به باى طريق رسمى آخر فمعدئذ يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة له . فاذا كان الثابت من مدونات الحكم ان المتهم وان لم يعلن بجلسة المعارضة ولا بالحكم الصادر فيها باعتبارها كأنها لم تكن الا انه قد علم به علما رسميا عندما شرع فى تنفيذه ضده وقبله دون ان يستأنفه فى الميعاد المقرر قانونا وبذلك يكون هذا الحكم قد اصبحت نهائيا حائزا لقوة الامر المقضى ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم نهائية الحكم المشار اليه ورتب على ذلك استبعاد الطرف المشدد المنصوص عليه فى المادتين

٧ د ، ٣/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ يكون قد اخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه .

(لمن رقم ٤٢٤ سنة ٣٤ جلسة ١٢/١٠/١٩٦٤ من ١٥ من ٥٨٤)

١٢٥٨ — بداية ميعاد الطعن بالاستئناف — تفرقة .

✽ فرق قانون الاجراءات الجنائية بين الاحكام بشأن بدء سريان ميعاد الاستئناف فنص في المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد استئناف الاحكام الحضورية والاحكام الغيابية التي يجوز المعارضة فيها واعتبر هذا الميعاد ساريا من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم الغيابى ، ونص فى المادة ٤٠٧ على الاحكام الصادرة فى الغيبة والمعتبرة حضوريا واعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها . ذلك بان هذه الاحكام على ما يبين من التقارير البرلمانية والمذكورة الابضاحية لقانون الاجراءات الجنائية — غيابية فى حقيقتها وغاية ما هناك انها غير قابلة للمعارضة فوجب القانون أن يكون بدء ميعادها من تاريخ اعلان المتهم بها . ولما كان القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملقاة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة قد نص فى المادة ٢١ على انه « لا يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالخالفه لاحكام هذا القانون او القرارات المنفذة له بطريق المعارضة » واذ كان الحكم الابتدائى الغيابى الصادر بالتطبيق لاحكام هذا القانون لا يقبل المعارضة وان حاز استئنافه فانه يخرج من عداد الاحكام القياسية المنصوص عليها فى المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات التى تقتصر على تلك التى يجوز المعارضة فيها وبسرى بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة أو الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن وانما يبدأ استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه به لذلك بما نص عليه فى المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر فى غيبة المتهم والمعتبر حضوريا ، اذ ان كلامه هذين الحكمين غامض فى حقيقته لا يقبل المعارضة وان جاز استئنافه امالاما فى موعاد الخلع . ولما كان

يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان الحكم الغيابي الابتدائي الصادر بادانة المطعون ضدها لم يملن اليها بعد فان استئناف المطعون ضدها لهذا الحكم - وان كانت قد قررت به قبل سريان مواعيد استئنافه بالاعلان - يكون صحيحا وفى موعده القانونى . ولا يغير من الامر ان تكون المطعون ضدها قد علمت بمساور الحكم عن طريق رفع المعارضة فيه ، اذ من المقرر انه متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء معين كان هذا الشكل هو الدليل القانونى على حصول هذا الاجراء ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه او يؤدى المراد منه . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الاستئناف شكلا يكون صحيحا فى القانون .

(طعن رقم ١١٨٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٢٩)

١٢٥٩ الاستئناف الفرعى - مبادئه - الحكمة منه .

ينص الماده ٤٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية على انه : « اذا استأنف أحد الخصوم فى مدة العشرة الايام المقررة ، يبتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى النصوص خمسة ايام من تاريخ انتهائ العشرة الايام المذكورة » . وهو نص مستحدث اخذ فيه الشارع بفكرة الاستئناف الفرعى جريا على ما سارت عليه كثير من التشريعات كالقانون الفرنسى وقانون تحقيق الجنايات المخلد لما فى ذلك من حكمة ظاهرة افصح عنها الشارع فى المذكرة الايضاحية رقم ٢ المرافقة لقانون الاجراءات الجنائية (على الماده ٤٣٥ التى أصبحت ٤٠٩) بقوله : « ... فقد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية الشهر ايام وبذلك ينفجى خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف ازاء سكوت خصمه عنه فمن العدل ان تتاح له فرصة ليستأنف اذا اراد صونا لمصلحه ... وعلى ذلك اذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد لميعاد بالنسبة للنيابة والدعى بالحقوق المدنية خمسة ايام اخرى . وعنى عن البيان ان الاستئناف الفرعى لايجوز الا اذا كان الاستئناف الاصلى مرفوعا فى ميعاد العشرة الايام . » ولا يشترط لاعتداد الميعاد ان يحمل الاستئناف الاصلى فى نهاية المدة المقررة للتقرير به ذلك لان نص هذه الماده عام لا يفرق بين ان يكون الاستئناف الاصلى قد تم فى نهاية المدة او فى خلالها . ولما كانت النيابة

العامة قد استأنفت الحكم المستأنف فرعياً في ميعاد الخمسة الأيام التالية للعشرة الأيام المحددة للاستئناف الاصلى والذي قررت فيه المتهم بالاستئناف فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلاً لانها لم تقرر به الا في اليوم الحادى عشر من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه ، بالقضاء بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة العامة شكلاً واحالة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية للفصل في موضوع الاستئناف مشكلة من هيئة اخرى .

(طعن رقم ٢٠٥٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٤/١٩٦٥ من ١٦ من ٢٧٧)

١٢٦٠ — استئناف — رفعه بعد الميعاد — اعتذار الطاعن بانه يجهل الميعاد القانونى — رفض المحكمة دفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً — صحيح .

* اذ كان الطاعن علل تخلفه عن رفع الاستئناف فى الميعاد بانه يجهل الميعاد القانونى . وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بانه لا عذر له بالجهل بالقانون واخذ بناء على ذلك بتخلفه عن رفع الاستئناف فى الميعاد القانونى محسوباً من يوم صدور الحكم الحضورى المستأنف ، وهو نظر صائب فى القانون . فان ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون سديداً .

(طعن رقم ٢٢٨٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٥ من ١٦ من ٢٠٦)

١٢٦١ — استئناف — وجوب رفعه فى وعده القانونى . طرود عذر قهرى — وجوب رفعه بمجرد زوال المانع .

* من المقرر انه اذا حال عذر قهرى دون التقرير بالطعن فى الميعاد الذى حدده القانون امتد هذا الميعاد الى ما بعد زوال المانع . الا انه يجب البلاغة الى التقرير به فور زواله مباشرة .

(طعن رقم ١٢٨٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٥ من ١٦ من ٢٠٦)

١٢٦٢ - الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن - لا يصح اذا كان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة راجعا الى عذر قهري - ميعاد استئناف هذا الحكم .

* لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن اذا كان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة راجعا الى عذر قهري . ولما كان الحكم قد سلم في مدوناته بقيام هذا العذر ، الا انه افترض علم المحكوم عليه بالحكم اثر زوال المرض وحاسبه على عدم التقرير بالاستئناف في خلال عشرة ايام من زوال المرض وهو تقرير خاطيء اذ فاته انه في هذه الحالة يبدأ ميعاد الاستئناف من يوم علم المحكوم عليه رسميا بالحكم لا من يوم صدوره . فاذا تبين ان الطاعن لم يعلم بهذا الحكم بوجه رسمي حتى يوم التقرير بالاستئناف ، يكون الحكم المطعون فيه اذ قضي بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد مخطئا في القانون .

(طعن رقم ١٩٩٩ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ من ١٧ من ٢٦٢)

١٢٦٣ - ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة - بداية - تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة - تفرقة .

* جرى قضاء محكمة النقض على انه وان كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره ، الا ان محل ذلك ان يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي حددت لنظر معارضته راجعا الى اسباب لارادته دخل فيها ، فاذا كانت هذه الاسباب تهرية ولا شأن لارادته فيها ، فان ميعاد الطعن لا يبدأ قى حقه الا من اليوم الذي يعلم فيه رسميا بالحكم وانه اذا تقدم المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم حضور الجلسة ، فانه يكون لزاما على المحكمة ان تعنى بالرد عليه . فاذا كان بين من مطالعة محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ان الطعون ضده قرر اهام المحكمة انه كان محبوسا يوم صدور الحكم المستأنف وانه لذلك لم يستطع ان يستأنف في الميعاد ، فانه كان يتعين على المحكمة ان تحقق هذا الدفوع وتعنى بتجسيسه ، اما وقد التفتت عنه واغفلت الرد عليه وقضت بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى

الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في البيان ، منطوقاً على إخلال بحق المطعون ضده في الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

(ملعن رقم ١٢٦٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٢٢/١٩٦٧ م ١٨ م ١٠١٥)

١٢٦٤ - ثبوت أن المتهم - حسب المدين بالشهادة الرسمية الصادرة من النيابة - قد قرر بالاستئناف خلال الإجل القانوني - القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً - خطأ .

* متى كان الثابت من الشهادة الرسمية الصادرة من النيابة العامة والمرقعة بأسباب الطعن أن المتهم قرر بالاستئناف في ١١/٦/١٩٦٦ لا في ١٢/٦/١٩٦٦ مما مفاده أنه قرر به خلال الإجل القانوني الذي حددته الفترة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب على خلاف الواقع إلى أن المتهم لم يقرر بالاستئناف إلا في ١٢/٦/١٩٦٦ ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً لتقديره بعد الميعاد ، يكون قد أخطأ في الإسناد خطأ جره إلى الخطأ في تطبيق القانون .

(ملعن رقم ٢١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٤/١٥/١٩٦٨ م ١٣ م ٤٤٧ م ٤٤٨)

١٢٦٥ - استئناف - التقرير به - معياده .

* نصت المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن لمن له حق الاستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائي في ميعاد قدره عشرة أيام من يوم صدوره . واليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد .

(ملعن رقم ١١٧٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١/٢/١٩٦٩ م ٢٠ م ١٢٥٤)

١٢٦٦ — المرض من الاعذار المبررة للتأخير فى التقرير بالاستئناف
فى الميعاد الثانوى . تقدير هذا العذر أمر موكل الى محكمة الموضوع
بشرط ان يكون تسببها سائفا .

* متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن
شكلا للتقرير به بعد الميعاد ورد على دفاعه — القائل بأنه كان نزى —
مستشفى الروضة بالقاهرة فى المدة من ٨ مايو سنة ١٩٦٩ حتى ٢٤
يوليه سنة ١٩٦٩ محالا اليها من جهة عمله — بانسه ثبت للمحكمة ان
الطاعن قد مثل أمام الموقع بامورية توثيق الزيتون لعمل توكيل خلال الفترة
السابقة مما يقض بكنب دعواه بمرضه خلالها ، وكان ما أورده الحكم
لا يصلح ردا على دفاع الطاعن ولا يسيغ رفض المحكمة منحه اجلا لاثبات
عذره فى التقرير بالاستئناف بعد الميعاد ، ذلك ان نقل الطاعن فى حدود
مدينة القاهرة خلال فترة مرضه لا يكتفى وحده للتدليل على انه كان بمكتبته
الانتقال منها الى بلده آخر بعيد عنها هو أسوان وهو مقر المحكمة التى
يجب التقرير بالاستئناف فيها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر
البيان مستوجبا نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١١٤٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/٨/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٠٦٦)

١٢٦٧ — تقويم الاستئناف الى الدائرة المختصة بنظره فى خلال
ثلاثين يوما من تقديمه — اجراء تنظيمى — لا بطلان عليه خالفه .

* وان نصت المادة ٤١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، على ان
يقدم الاستئناف فى مدة ثلاثين يوما على الاكثر الى الدائرة المختصة بنظره
الا ان ذلك ليس الا من قبيل الاحكام التنظيمية التى لا يترتب البطلان
على مخالفتها ..

(طعن رقم ١١٨٧ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ١١١٨)

١٢٦٨ — مواعيد الطعن في الأحكام — من النظام العام — جواز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى — إثارة أي دفع بشأنها أمام النقض — مشروط بأن يكون مستنداً إلى مدونات الحكم — وأن لا يتطلب تحقيقاً موضوعياً .

* لئن كان ميعاد الاستئناف — كمثل مواعيد الطعن في الأحكام — من النظام العام ، ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ، مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع انتهت بالحكم ، وأن لا تقتضي تحقيقاً موضوعياً ، وإذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من أي دفاع للطاعن يبرر به في التفسير بالاستئناف تأخره في الموعد المقرر قانوناً ، فإن ما يثيره في هذا الشأن من عدم اعلانه بجلاسة المعارضة ومن مرضه في تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون غير مقبول ، ولا يجوز النحدي بأنه أبدى هذا الدفاع ولكنه لم يثبت في محضر الجلسة ، إذ كان عليه — ما دام أن هذا الدفاع يومه تدوينه — أن يطلب صراحة إثباته في محضر الجلسة .

(ملن رقم ١١٨٧ ، سنة ٤٠ في جامة ١١/٢٢ ، ١٩٧٠/١١ من ١١ ص ١١٨)

١٢٦٩ — ميعاد استئناف الحكم بحضور أو الحكم الفيدي الجائز المعارضة فيه — يبدأ من تاريخ التمسك بالحكم الصادر في المعارضة أو الحكم باعتبارها كان لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة .

* فرق قانون الإجراءات الجنائية بين الأحكام بصدد سريان ميعاد الاستئناف فنص في المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد استئناف الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية التي تجوز المعارضة فيها واعتبر هذا الميعاد سارياً من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر في المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الفيدي ، ونص في المادة ٤٠٧ على الأحكام المصادرة في الغيبة والمعتبرة حضورية واعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم

من تاريخ اعلانه بها ، ذلك بأن هذه الاحكام — على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية — غيابية فى حقيقتها ، وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة ، فلو يجب القانون أن يكون بدء ميعاد استئنافها من تاريخ اعلان المتهم بها ، وإذ كان ذلك وكان القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المطلقة للراحة والمضرة بالصحة — المطبق على واقعة الدعوى — قد نص فى المادة ٢١ منه على أنه لا يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو التقرارات المنفذة له ، بطريق المعارضة ، وإذ كان الحكم الابتدائى الغيابى الصادر بالتطبيق لهذا القانون ، لايقبل المعارضة وإنجاز استئنافه ، فإنه يخرج من عداد الاحكام الغيابية المنصوص عليها فى المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإلى تقتصر على تلك التى يجوز المعارضة فيها ، ويسرى بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة أو الصادر باعتسار المعارضة كان لم تكن ، وإنما يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه به ، أخذاً بما نص عليه فى المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر فى غيبة المتهم والمعتبر حضورياً ، إذ أن كلا من هذين الحكيم غيابى فى حقيقتيه لا يقبل المعارضة وأن جاز استئنافه اطلاقاً فى مواد الجفج .

(طعن رقم ١٢٠١ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٧٠ س ٣١ ص ١١٤٢)

١٢٧٠ — علم الطاعن بصثور الحكم الغيابى — عدم اعتباره بهجريا
لميعاد استئنافه ، ما دام لم يعلن به .

* متى كان يبين أن الحكم الغيابى الابتدائى الصادر بادانة المطعون ضده والمقصود بالاستئناف أصلاً ، لم يعلن اليه بعد ، فإن استئناف المطعون ضده لهذا الحكم — وإن كان قد قرر به قبل سريان مواعيد استئنافه بالاعلان — يكون صحيحاً وفى موعده القانونى ، ولا يفسر من الأمر أن يكون المطعون ضده قد علم بصثور الحكم عن طريق رفع المعارضة فيه ، إذ من المقرر أنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً لإجراء معين ، كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانونى على حصول هذا

الاجراء ، ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه او يؤدي المراد منه .

(طعن رقم ١٢٠١ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/٢٣/١٣٧٠ من ٢٤ من ١١٤٢)

مستخلص

١٢٧١ — الميعاد المقرر لرفع الاستئناف — تعلقه بالنظام العام .

* من المستقر عليه في قضاء النقض ان الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الامور المتعلقة بالنظام العام . واذ كان الحكم المطعون فيه رغم اشتغاله على بيانات دالة بذاتها على ان المطعون ضده قد قرر بالاستئناف بعد فوات ميعاد العشرة ايام المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية فانه انتهى الى قبوله شكلا دون ان تورد المحكمة الاسباب التي حدثت بها الى ذلك ودون ان تعرض لفحوى الشهادة المرضية التي تعلل بها المطعون ضده كعذر مبرر لتجاوز ميعاد الاستئناف حتى يتسنى لمحكمة النقض مراعاة صلاحيتها لتسوية ما قضت به في هذا الصدد ، فان حكمها يكون قد جاء مشويا بالقصور بها يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٢٧٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٦/١/١٣٧٢ من ٢٢ من ٦٥)

١٢٧٢ — تعلق ميعاد الاستئناف بالنظام العام — جواز اثره لاول مرة امام النقض ما دام لا يقتضي تحقيقا موضوعيا .

* من المقرر ان ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن في الاحكام — من النظام العام ويجوز التمسك به في اية حالة كالت عليها الدعوى فيجوز اثاره الدفع بشأنه لاول مرة امام محكمة النقض ما دام الفصل فيه لا يقتضي تحقيقا موضوعيا .

(طعن رقم ٧٢٥ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٠/١٠/١٣٧٢ من ٢٢ من ٣٠٣٢)

١٢٧٣ — ميعاد الاستئناف — عشرة أيام من تاريخ الحكم — المادة ٤٠٦ اجراءات — حق الشكوى بالاستئناف خلال ثلاثين يوما — مقصور على النائب العام والمحامي العام في دائرة اختصاصه — دون غيرهما من أعضاء النيابة العامة — تقرير وكيل النيابة بالاستئناف خلال الاجل الاخير بغير توكيل من النائب العام أو المحامي العام المختص — اثره : تمام الاستئناف بعد الميعاد .

* ان الميعاد المقرر للتقرير بالظعن بالاستئناف وفقا للمادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية هو عشرة أيام ، وللنائب العام — أو المحامي العام في دائرة اختصاصه — ان يستأنف الحكم في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم . ولما كان الحكم الابتدائي قد صدر في ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٠ وتم التقرير بالظعن فيه بالاستئناف في ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٠ ، وكان الثابت ان الذي قرر بالاستئناف هو وكيل النيابة بغير توكيل من النائب العام أو المحامي العام المختص فان استئناف النيابة العامة يكون قد تم بعد الميعاد المقرر في القانون ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول استئنافها شكلا قد اخطأ في تطبيق القانون .

(ظعن رقم ٧٢٩ سنة ٤٢ في جلسة ١٠/٢٠/١٩٧٢ ص ٢٢ من ١٠٩٢)

١٢٧٤ — ميعاد استئناف الحكم الضرورى الاعتبارى — لا يسدا بالنسبة الى المحكوم عليه الا من تاريخ اعلانه به .

* متى كان الحكم الصادر من محكمة اول درجة قد صدر حضوريا اعتباريا فهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة الى المحكوم عليه — وفقا لما تقضى به المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية — الا من تاريخ اعلانه به بغض النظر عما اذا كان قد علم من طريق آخر بصدور الحكم . ولما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المحكوم عليه لم يعلن بهذا الحكم الا في ذات اليوم الذى قرر فيه باستئنافه ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا — محتسبا بميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف — يكون قد اخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف

شكلا . ولما كان هذا الخطأ الثانوى قد حجب محكمة الموضوع عن بحث موضوع الاستئناف ، فانه يتمين أن يكون مع النقص الاحالة .

(طعن رقم ١١٨٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٤ من ٢٢)

١٢٧٥ — ميعاد الاستئناف من النظام العام — جواز التمسك به فى اية حالة كانت عليها الدعوى — الدفع بنسائه لأول مرة أمام النقص شرطه أن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الأحكام وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

✽ لما كان ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن فى الاحكام من النظام العام ويجوز التمسك به فى اية حالة كانت عليها الدعوى الا ان اثاره اى دفع بنسائه لأول مرة أمام محكمة النقص مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا ، واذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من اى دفاع للطاعن يبرر تأخره فى التقرير بالاستئناف فى الموعد المقرر قانونا ، فان ما يثيره فى هذا الشأن من مرضه فى تاريخ جلسة المرافعة (فى الحكم الابتدائى) التى صدر فيها الحكم برفضها يكون غير مقبول .

(طعن رقم ١٢٢٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٤ من ٢٤ من ٨٤)

١٢٧٦ — وجود شهادة طبية بمواف الدعوى تفيد مرض الطاعن لا تحمل تأييدا وغير مصالة فى الأوراق وغير دؤش عليها من رئيس الهيئة او كاتب الجلسة وام يشر اليها الطاعن بجلسته المحاكمة — لا وجه للنعى بها على المحاكمة بانها اسقطت النظر فى عذر الطاعن فى التقرير بالاستئناف بعد الجعابا .

✽ اذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يتقدم بأى عذر ليبرر تقريره بالاستئناف بعد الميعاد وقرر بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أنه لا يعرف لذلك سببا ، الا أنه وجد صدر فيه الدعوى شهادة طبية لا تحمل تاريخا صادرة من طبيب تفيد مرض

الطاعن وحاجته للراحة التامة لمدة شهرين — من تساريخ الحكم فى المعارضة الابتدائية — وهذه الشهادة غير معلاة فى الاوراق وغير مؤشـر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب الجلسة ولم يشر اليها الطاعن بـجلسة المحاكمة ، مما يقطع بانها لم توضع تحت نظر المحكمة عند نظر الاستئناف ولم يحتج بدلائلها على قيام عذر الطاعن فى التقرير بالاستئناف بعدد الميعاد ، ومن ثم فلا وجه للنـعى على المحكمة بانها اسقطت النظر فى عذر لم يطرح عليها أو فى دليل لم يقدم اليها .

(طعن رقم ١٤٧١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١١ س ٢٤ ص ١٦٤)

١٢٧٧ — حضور المتهم جلسة من جلسات المحاكمة — شأنه ان يكون الحكم حضوريا فى حقه ويبدأ موعد استئنافه على هذا الاساس .

* من المقرر انه متى كان اول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ فى حضرة المتهم — الطاعن — فانه يكون عليه بلا حاجة الى اعلان ان يتتبع سيرها من جلسة الى أخرى ما دامت الجلسات متلاحقة — كما هى الحال فى هذه الدعوى — ويكون الطاعن اذ استأنف الحكم بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم فان استئنافه يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٢٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٨ س ٢٢ ص ٢٤٦)

١٢٧٨ — تقدير كفاية عذر المستأنف فى عدم التقرير بالاستئناف فى الميعاد — من حق قاضى الموضوع بغير معقب — ما لم تكن اسباب رفض العذر غير سائفة — مثال لتسبيب سائغ .

* من المقرر ان تقدير كفاية العذر الذى يستند اليه المستأنف فى عدم التقرير باستئنافه فى الميعاد من حق قاضى الموضوع ، فمتى انتهى الى رفضه فلا معقب عليه من محكمة النقض الا اذا كانت علة الرفض غير سائفة . ولما كان للمحكمة ان لا تصدق دفاع المتهم الذى يبديه امامها غير مؤيد ببـليل ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن فى قوله: « حيث ان محكمة اول درجة قضت فى ١٩٧١/٦/٥ باعتبار المعارضة

كان لم تكن واستأنفت المتهم في ٥ يناير سنة ١٩٧٢ ومن ثم فإن استئناف غير مقبول شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، ولا يقدح في ذلك قول المتهم بأنه كان مريضا إذ لم يقدم دليلا على ذلك ولو كان صادقا فيما قرره لأعد لذلك الدليل حتى يكون تحت بصر المحكمة ورقابتها عند مثوله أمامها في الجلسة الاستئنافية » . وكانت المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى ، او الحكم الصادر في المعارضة او من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم النهائي او من تاريخ الحكم باعتبارها كان لم تكن » . فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب في قضائه بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن .

(طعن رقم ٧٧٦ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩/١١/١٩٧٢ س ٢٤ ص ١٠٩)

١٢٧٩ — التذرع في مجاوزة ميعاد ايداع اسباب الطعن ببطلان اعلان الطاعن بالجلسة التي صدر فيها الحكم — لا يجدى بفرض صحته — مادام قد انقضت دلت ثبوت عاهه رسميا بالحكم في تاريخ التقرير بالطعن وبين ايداع الاسباب مدة تزيد على الاعداد القانونى — وجوب القضاء بهم قبول الطعن شكلا .

* متى كان الحكم المطعون فيه صدر في ٧ من فبراير سنة ١٩٧٠ بعدم جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافية ، فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بالنقض في ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ وأودع اسبابه في ١٨ من مارس سنة ١٩٧١ ، متجاوزا بذلك — في التقرير بالطعن وايداع الاسباب — الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولا يجدي ما يتعلل به من أنه لم يعلن اعلانا صحيحا بالجلسة التي صدر بها الحكم المطعون فيه ، إذ أنه بفرض صحة ما يدعيه فإنه قد ثبت علمه رسميا بالحكم المطعون فيه في تاريخ تقريره بشخصه بالطعن فيه بالنقض في ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ . ولذا كانت اسباب

الطعن لم تودع الا في ١٨ من مارس سنة ١٩٧١ ، فانه يكون قد تجاوز
في ايداعها الميعاد المقرر في القانون . ومن ثم فانه يتعين الحكم بعدم
قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ٩٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٨ س ٢٥ من ٧٧)

١٢٨٠ - صدور قرار حجز الدعوى للحكم في حاضرة الطاعن
ومحامييه - يوجب عليه تتبع صدور الحكم بلا حاجة الى اعلان - وميعاد
استئناف الحكم في هذه الحالة يبدأ من تاريخ صدور الحكم .

* متى كان قرار حجز القضية للحكم قد اتخذ في حاضرة المتهم
- الطاعن - ومحامييه فانه يكون عليه بلا حاجة الى اعلان ان يتتبع
صدور الحكم فيها ويكون الطاعن اذ استأنف الحكم متجاوزا بذلك الميعاد
القانوني محسوبا من يوم صدور ذلك الحكم ، فان استئنافه يكون غير
مقبول شكلا .

(طعن رقم ٩١٣ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٧ س ٢٥ من ٦٤٣)

١٢٨١ - بداية ميعاد الاستئناف - الاعلان الذي يعتد به .

* جرى قضاء هذه المحكمة على انه متى اوجب القانون الاعلان
لاتخاذ اجراء او بدء ميعاد ، فان اى طريقة اخرى لا تقوم مقامه ، ولما
كان يبين من مدونات الحكم الاستئنافي المطعون فيه ان الطاعن لم يعلن قبل
تاريخ تقريره بالاستئناف فانه وقد حاسب الحكم المطعون فيه الطاعن على
عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة ايام من تاريخ صدور الحكم المستأنف
يكون قد اخطأ صحيح القانون بما يتعين معه نقضه والقضاء بقبول
الاستئناف شكلا . ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن بحث
موضوع الاستئناف فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

(طعن رقم ١٢٠٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٠ س ٢٦ من ١٠٧)

١٢٨٢ — مواعيد الطعن من النظام العام — التمسك بها أمام
النقض لأول مرة — وشروط بأن تحوله مقررات الحكم .

* ان ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن فى الاحكام — من
النظام العلم ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، الا
ان اثاره اى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون
مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا . واذ خلا
الحكم ومحضر الجلسة من اى دفاع للطاعن يبرر به تأخره فى التقرير
بالاستئناف فى الموعد المقرر قانونا ، وكان هذا الدفاع يقتضى تحقيقا
موضوعيا مما تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض ، فان ما يثريه الطاعن
فى شأن عذر مرضه تبريرا للتأخر فى التقرير بالاستئناف فى الميعاد
يكون غير مقبول .

(طعن رقم ٢٦٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦ س ٢٧ من ١٠٦)

١٢٨٣ — ميعاد الاستئناف من النظام العام — جواز التمسك به
أمام محكمة النقض لأول مرة — ما دام لا يتطلب تحقيقا موضوعيا .

* ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن فى الاحكام — من النظام
العام يجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى الا ان اثارته
لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا .
واذ كان كل من الحكم ومحضر الجلسة قد خلا من اى دفاع للطاعن يبرر
تأخره فى التقرير بالاستئناف فى الموعد المقرر قانونا ، فان ما يثريه فى
اسباب طعنه عن مرضه فى تاريخ جلسة المداخلة الابتدائية التى صدر
فيها الحكم برفضها يكون غير مقبول ، ولا يجوز له التحدى بأنه سبق
ان ابدى هذا الدفاع ولكنه لم يدون فى محضر الجلسة ، اذ كان عليه
— ما دام يرى أن هذا الدفاع يبرره — أن يطلب صراحة اثباته فى محضر
الجلسة .

(طعن رقم ٨١٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ س ٢٧ من ٢٠٦٥)

(طعن رقم ٧١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٠ س ٢٧ من ١٠٧٢٥)

١٢٨٤ — استئناف الحكم الغيابي — ميعاد — بداية .

* أن المشرع بما نص عليه في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نص على تحديد ميعاد استئناف الحكم الغيابي بحصوله في ظرف عشرة أيام من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة ، أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن ، وكان من المقرر أن الطعن بالاستئناف هو حق مقرر للمحكوم عليه متعلق بالنظام العام . لا يجوز حرمانه منه إلا بنص خاص في القانون ، وكان القانون قد خلا من مثل هذا النص فيما يتعلق باستئناف الأحكام الغيابية ومن ثم يكون استئناف المطعون ضدها للحكم الغيابي الابتدائي رغم سبق معارضتها فيه وصدور الحكم باعتبار معارضتها كأن لم تكن صحيحا في القانون طالما أنه قد رُفع في الميعاد مستوفيا لشروطه القانونية .

(طعن رقم ١٠٨٩ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٤ س ٢٨ من ١٣٥)

١٢٨٥ — الحكم الصادر في المعارضة — ميعاد استئنافه — متى

يبدأ ؟

* الأصل أن ميعاد استئناف الحكم الصادر في المعارضة يبدأ — كالحكم الحضورى — من يوم صدوره وكان الحكم المستأنف الذى قضى باعتماد المعارضة كأن لم تكن سليما لا شائبة عليه فان المحكمة الاستئنافية اذ احتسبت مبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بصريح نص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تكون قد التزمت صحيح القانون ..

(طعن رقم ١٣٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٠ س ٢٨ من ٦٥٨)

١٢٨٦ — عدم جواز احتساب اليوم الصادر فيه الحكم ضمن الميعاد

المقرر للاستئناف .

أن المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت « لمن له حق الاستئناف أن يستأنف الحكم الابتدائي في ميعاد قدره عشرة أيام من يوم

صدره « فإن اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .»

(طعن رقم ٦٧٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٤/١١/١٩٧٧ س ٢٨ من ١٩٧٧)

١٢٨٧ - استئناف - إيعاده - نظام علم - نقض .

* من المقرر أن ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الاحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً ، وإذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من أى دفاع الطاعن يبرر به تأخره في التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر قانوناً على الرغم من حضوره بجلسة المعارضة الاستئنافية فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ١٢٦٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢/١٢/١٩٧٨ س ٢٩ من ٨٦٤)

١٢٨٨ - إيعاد رفع الاستئناف - نظام عام - الحكم في شكل

الاستئناف .

* من المقرر أن الميعاد المقرر لرفع الاستئناف من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، وللمحكمة أن تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى. ولما كان ما يثيره الطاعن من أنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية ألا تقتضى برفض معارضته قبل تنفيذ قرارها السابق بإعلان المجنى عليه وتكليفه بتقديم سند الإثبات ، هذا القول إنما يكون محل اعتبار إذا كان الاستئناف المتقدم منه جائزاً ومقبولاً حتى يقضى للمحكمة الاستئنافية أن تتصل عن طريقه بالموضوع وتجري فيه ما تراه من أوجه التحقيق .

وإذن فإذا كانت المحكمة عند نظرها المعارضة الاستئنافية عن حكم صدر بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، قد أجلت الدعوى لإعلان المجنى عليه وتكليفه بتقديم سند الإثبات تحقيقاً لمنازعة التهم في شأنه من (٣٩).

غير أن تكون قد فصّلت في أحد الاستئناف من حيث الشكل ، فإن ذلك منها لا يعتبر فصلاً ضمناً في شكل الاستئناف ولا يمنعها قانوناً عند إصدار حكمها من النظر من جديد في شكل الاستئناف وأن نقضى بتأييد الحكم المعارض فيه فيما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلاً بعد أن ثبت أن تأريخ التقرير به قد جاوز الأبعاد القانونية — ولا جناح على المحكمة في هذه الحالة أن تقي عدلت عن قرارها السابق بإعلان المجنى عليه لثباته بعد أن انغلق أمامها سبيل التصدي للوضوع بعودة المتهم عن رفع الاستئناف خلال الميعاد المقرر في القانون .

(طعن رقم ١٢٩٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٧/١٩٧٨ س ٢٩ من ٨٨٢)

١٢٨٩ — ميعاد الطعن بالاستئناف — انقضاؤه — سقوط الحق في الطعن — نيابة عامة .

✽ لما كان يبين من الإطلاع على الأوراق والمستندات المضمومة أن الحكم الابتدائي صدر بتاريخ ٣١ مارس ١٩٧٥ ، وأن وكيل النيابة قرر بالطعن فيه بالاستئناف في ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٥ دون أن يكون موكلاً في ذلك من النائب العام أو المحامي العام ، ولما كان الميعاد المقرر للتقرير بالطعن بالاستئناف وفقاً للمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو عشرة أيام ، وللنائب العام — أو المحامي العام في دائرة اختصاصه — أن يستأنف الحكم في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم ، وكان ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن في الأحكام — من الأنظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى فيجوز إثارة الدفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مادام الفصل فيه لا يقتضي تحقيقاً موضوعياً — كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، وكان الثابت أن الذي قرر بالاستئناف هو وكيل النيابة بغير توكيل من النائب العام أو المحامي العام المختص ، فإن استئناف النيابة العامة يكون قد تم بمعد الميعاد المقرر في القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول استئنافها شكلاً قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه فيما قضى به في هذا الخصوص وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلاً .

(طعن رقم ٧٨٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢/١٣/١٩٧٨ س ٣٠ من ٩٢٤)

الفصل الثاني

الخصوم والصفة في الاستئناف

١٢٩٠ — عدم استفادة أحد المتهمين في صدد الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد من استئناف النيابة بالنسبة إلى المتهمين الآخرين معه .

✽ لا سند في القانون للقول بأن أحد المتهمين يستفيد — في صدد الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد — من استئناف النيابة بالنسبة إلى المتهمين الآخرين معه .

(ظن رقم ١١٤٥ سنة ١٨ ق جلسة ١٢/٦/١٩٢٨)

١٢٩١ — الاستئناف المرفوع من غير المتهم في الحكم الصادر ضده في المعارضة يوجب على المحكمة الاستئنائية القضاء بالغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة .

✽ إذا صدر حكم غيابي على متهم بإدانته في تدينه فاستأنفت النيابة هذا الحكم وعارض فيه شخص غير المحكوم عليه فقضت المحكمة بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة ثم عارض هذا الشخص نفسه مرة أخرى في الحكم ذاته فتضى في هذه المعارضة بقبولها شكلاً وبرفضها وبتأييد الحكم الغيابي فاستأنف المعارض هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنائية بتأييد الحكم المستأنف وإيقاف التصل في استئناف النيابة حتى يعلن المتهم الحقيقي بالحكم الغيابي المستأنف منها وأصبحت المحكمة قضاءها بذلك على أن المستأنف ليس هو المحكوم عليه الحقيقي في القضية التي لا يزال الحكم فيها غيابياً بالنسبة إليه فإن حكمها يكون مخالفاً للواقع متناقضاً إذ كان يتعين عليها وقد اعتبرت المستأنف المائل أمامها ليس هو المتهم الحقيقي أن تقضى تبعاً لذلك بالغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة منه لرفعها من غير ذي صفة كما فعلت في المعارضة الأولى حتى يكون قضاؤها متسقاً ومتشعباً مع ما قضت به من وقف الفصل في استئناف النيابة حتى يعلن الحكم الغيابي للمتهم الحقيقي . أما وقد قضت بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالإدانة فأنها

تكون قد تناقضت ويتمين نقض حكمها . ويكون لحكمة النقض — على أساس أن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه قاطعة بأن المعارض ليس هو المتهم الحقيقي — أن تقضى بقبول الاستئناف شكلا وفى موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذى صفة وذلك بما لها من سلطة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما هى ثابتة بالحكم .

(ملن رقم ١٠ سنة ٢٠ جلسة ٢١/٢/١٩٥٠)

١٢٩٢ — رفع الاستئناف عن غير المتهم الحقيقي الذى أقيمت عليه الدعوى — وجوب القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفضه من غير ذى صفة .

* متى كان الاستئناف المطروح أمام المحكمة للفصل فيه ليس مرفوعا من المتهم الحقيقي الذى أقيمت عليه الدعوى فينبغى على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفضه من غير ذى صفة .

(ملن رقم ٨٢٨ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٥٦ س ٧ ص ١٠٧١)

١٢٩٣ — ارتكاب مجهول للحادث بعد انتحاله أسم آخر وصدر الحكم الغيابى ضد صاحب الاسم المتحلل يقتضى الحكم بعدم قبول المعارضة من هذا الأخير لانقضاء صفته فى رفعها .

* يتمين على المحكمة — وقد اعتبرت أن من ارتكب الحادث ليس هو المحكوم عليه غيابيا الذى عارض فى الحكم الغيابى الابتدائى واستأنفه ومثل أمام الهيئة الاستئنافية — ، بل هو شخص مجهول تسمى باسمه ، أن تقضى تبعا لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة منه لرفعها من غير ذى صفة .

(ملن رقم ١٨٦٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٦ س ١٠ ص ١٨١)

١٢٩٤ — اطلاق المادة ١/٤.٠٢ ج المعدلة بالقانون ١.٧ لسنة ١٩٦٢ — حق الاستئناف في الجنع لكل من المتهم والنيابة .

* تنص المادة ١/٤.٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١.٧ لسنة ١٩٦٢ على انه « يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة ان يستأنف الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في موائد الجنع ... » ومفاد هذا النص هو اطلاق حق الاستئناف في الجنع لكل من المتهم والنيابة . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز استئناف المتهم استنادا الى أن محكمة اول درجة قضت بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهاات يكون قد اخطأ طريقه الى صحيح القانون بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٢٧١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٨ من ٢١ ص ١٠٧٦)

الفصل الثالث

حالات الاستئناف

١٢٩٥ - معنى الخطأ فى تطبيق القانون المتصوص عليه فى الفقرة
الاخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات .

* ان الشارع اذ نص فى الفقرة الاخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون
الاجراءات الجنائية على أنه « فيما عدا الاحوال السابقة لا يجوز رفع
الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة :لا بسبب خطأ فى تطبيق
نصوص القانون أو فى تأويلها » لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصورا
على الحالة الاولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ، وانما قصد الخطأ فى
تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث
المشار اليها فى تلك المدة ذلك بانه من غير المقبول أن ينفلق باب الطعن
فى الحكم بطريق الاستئناف فى الاحوال المشار اليها فى الفقرتين الثانية
والثالثة من المادة ٤٢٠ المشار اليها ، بينما يبقى الطعن فيها بطريق
القضاء جائزا ، ولا يوجد مسوغ أو حكمة تشريعية للفرقة بين الحالتين
ومن ثم يجب التسوية بين الحالتين الثلاث المشار اليها .

(طعن رقم ١١٤٨ . سنة ٢٤ . فى جلسة ١١٥٤/١٢/٢)

١٢٩٦ - الاستئناف الفرعى غير جائز بمقتضى قانون تحقيق
الجنائيات .

* الاستئناف الفرعى غير جائز بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات
فلا يسوغ إذن القول بانه فى حالة استئناف النيابة يجب قبول استئناف
المتهم ولو رفع بعد الميعاد قياسا على الاستئناف الفرعى فى المواد
المنبثقة .

(طعن رقم ٦٩ سنة ١٥ فى جلسة ١١٩٤/١/١٥)

١٢٩٧ - المقصود بحالة الخطأ في القانون المنصوص عليها في
الفقرة الأخيرة من م ٤٠٢ أ ج - جواز استئناف الحكم بإطلاقه لعدم
إشارته لنص القانون الذي حكم بموجبه .

* لم يقصد الشارع من نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من
قانون الإجراءات الجنائية أن يكون الاستئناف مقصوراً فقط على الحالة
الأولى من حالات الطعن بطريق النسخ المنصوص عليها في الفقرة الأولى
من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص
القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاثة المشار إليها في تلك
المادة . فإذا كان ما يتعاه المتهم على الحكم المستأنف هو بطلانه لعدم
إشارته لنص القانون الذي حكم بموجبه فإن الحكم المطعون فيه الذي
قضى بعدم جواز استئنافه يكون قد أخطأ في القانون مما يتعين معه
نقضه .

(طعن رقم ٨١٨ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٥٦ س ٧ من ١٠٦١)

١٢٩٨ - اقتضار حالة استئناف الحكم بإطلاقه على النيابة العامة
والمتهم وحدهما دون المدعى بالحقوق المدنية .

* يبين من نصوص المواد ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠ من قانون الإجراءات
الجنائية أن هذا القانون عرض لحالة البطلان الذي يلحق الإجراءات أو
يلحق الحكم وخص المتهم والنيابة العامة وحدهما باستئناف الأحكام التي
تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعى بالحقوق المدنية ، ومن ذلك ما يكون
قد لحق الحكم الابتدائي من بطلان بسبب عثم تبادل المذكرات والرد
عليه .

(طعن رقم ١١٣٣ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ س ١٠ من ٢٠٤)

١٢٩٩ - استئناف - حالاته - حق المتهم - حق النيابة .

* العبارات التي استعملها الشارع في المادة ٤٠٢ من قانون
الإجراءات الجنائية سواء في فترتها الأولى أو الثانية صريحة في التفرقة

يبين مناطق حق المتهم في الاستئناف والذي جعله المشرع تابعاً لمقتدار العقوبة المحكوم بها ، وبين حق النيابة السّذي علّقه على ما تبديه من طلبات . والتميز بمباراة « اذا طلبت النيابة الحكم . . . » انما ينصرف الى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء اكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكليف بالحضور او ابدته شفاهاً بالجلسة ، وسواء في ذلك اكانت ابدته في مواجهة المتهم او في غيبته بجلّسة اعلن لها ، ما دام الطلب تقدّم وجه الخطاب فيه الى المحكمة .

(طعن رقم ٧٦٩ سنة ٢١ ق جلسة ٤/١٢/١٩٦١ م ١٢ ص ٩٤٧)

الفصل الرابع

استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية

الفرع الاول - استئناف النيابة

١٢٠٠ - عدم تقيد النيابة بأسباب استئنافها بالجلسة .

* ان بناء النيابة استئنافها على أسباب ما لا يقيدها بتلك الأسباب عند المراجعة فى الدعوى . فاذا هى استأنفت الحكم لعدم ورود صحيفة سوابق المتهم لاحتمال ان يتبين منها عند ورودها ان المتهم عائد فذلك لا يمنعها من ان تطلب تشديد العقوبة حتى ولو انضح من صحيفة السوابق عدم وجود سوابق للمتهم .

(طعن رقم ١٤٨٠ سنة ٦ ق جلسة ١٥/١/١٩٣٦)

١٢٠١ - استئناف النيابة لا تأثر له فى الدعوى المدنية .

* ان استئناف النيابة لا يصح قانونا ان يتعدى الدعوى الجنائية ولا يمكن ان يكون له تأثر فى الدعوى المدنية . فاذا كان النسابت ان النيابة ، دون المدعى بالحقوق المدنية ، هى التى استأنفت الحكم الابتدائى فلا يجوز للحكمة الاستئنافية ان تحكم للمدعى بتمويض على المتهم ، لانه ما دام لم يرفع استئنافا فان الحكم الابتدائى يصير نهائيا بالنسبة اليه .

(طعن رقم ٤٢ سنة ٥ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٤٤)

١٢٠٢ - حق النيابة فى استئناف الحكم الصادر فى المعارضة اذا

قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها غيابيا .

* ان الاصل قانونا ان الاحكام الصادرة فى مواد الجنب تكون قابلة للاستئناف من المحكوم عليه ومن النيابة . فاذا كانت النيابة قد فوتت الميعاد الذى يجوز لها فيه استئناف الحكم الغيابى فان هذا لا يترتب

عليه إلا أن المحكمة يكون متمتعاً عليها أن تشدد العقوبة المقررة بها في هذا الحكم ولكنه لا يترتب عليه منع النيابة من استئناف الحكم الذي صدر فيها بعد متى المعارضة إذا ما قضى بتخفيف العقوبة المحكوم بها غيابياً ولو من طريق وقف تنفيذها فإن وزن العقوبة لا يكون بنوعها ومقدارها فحسب بل أينما بتنفيذها أو عدم تنفيذها إذ وقف التنفيذ باعتباره من صميم عمل الثاني حين يصدر الحكم داخل في تقدير أثر العقوبة في الزجر فهو إذن عنصر من عناصرها التي تراعى عند إيقاعها . وإذن فإذا كان الحكم الغيابي غير مأثور فيه بوقف تنفيذ العقوبة فإن قضاء المحكمة بناء على معارضة المحكوم عليه بوقف التنفيذ يعتبر بلا شك تعديلاً للمتبعة إلى أخف . أما القول بأن الأمر بوقف التنفيذ من أطراف القاضي رآه من مصدر فلا يصح لأحد أن يتظلم منه فمردود بأن وقف تنفيذ العقوبة هو — كما مر القول — عنصر من العناصر التي تراعى في تقديرها رتت إيقاعها كما هو انسان في مدتها . وإذن فللنيابة أن تستأنف الحكم الصادر متى المعارضة ولو كان لم يخالف الحكم الغيابي إلا في أنه أمر بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها في الحكم الغيابي . ولكن لا يكون للمحكمة الاستئنافية بناء على هذا الاستئناف أكثر من أن تلغى وقف التنفيذ كي لا تتجاوز العقوبة ما كان مقصياً به في الحكم الذي لم تستأنفه النيابة .

(طعن رقم ٣٠٧ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٥)

١٣٠٧ — مستأنف النيابة الحكم الصادر في المعارضة دون الحكم الغيابي لا يجوز للمحكمة الاستئنافية القضاء بعدم اختصاصها على أساس الواقعة جنائية .

* إذا كان الحكم الابتدائي قد صدر غيابياً بحسب المتهم ستة شهور مع الشغل ولم تستأنفه النيابة بل استأنفت الحكم الصادر في المعارضة بتحويله إلى أخف فإن المحكمة الاستئنافية لا يكون لها ، بمقتضى القانون ، أن تحكم — بناء على هذا الاستئناف — بعدم اختصاصها على أساس أن الواقعة جنائية أو أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابياً .

(طعن رقم ٦٥٣ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/١٢)

١٢٠٤ - حق النيابة في استئناف الحكم الصادر في الدعوى ولو كانت قد أمرت بحفظها لاي سبب من الأسباب .

* ليس للنياية العمومية أن تتنازل عن الدعوى العمومية فانها أوتبنت عليها لمصلحة الجماعة - وأذن فلها أن تستأنف الحكم الصادر في الدعوى حتى ولو كانت قد أمرت بحفظها لاي سبب من الأسباب أو كان قد بدا منها انها موافقة على هذا الحكم .

(طعن رقم ٤٩٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/٢/٢٤)

١٣٠٥ - عدم تنازل النيابة نكث في ظل قانون تحقيق الجنايات بصور قانون الإجراءات .

* أن قانون الإجراءات الجنائية انما يعز مفعوله اعتباراً من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ فالحكم الصادر من محكمة الجناح بتاريخ ١٢ من نوفمبر من السنة المذكورة يكون قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات ، ويكون للنياية وفقاً لاحكام ذلك القانون أن تستأنفه ولو كان لم يقض الا بغرامة قدرها مائة قرش اذ هي لها بمقتضاه أن تستأنف أي حكم صادر في مواد الجناح . وأذن يكون الحكم الصادر بعدم جواز استئنافه من النيابة بمقولة أن النيابة لم تطلب الا الحكم بالغرامة والمناريف خاطئاً متعيناً نقضه .

(طعن رقم ١٠٢١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٨)

١٣٠٦ - استنفاد المتهم من استئناف النيابة محله أن يكون هذا الاستئناف مقبولا شكلا .

* أن حق كل من المتهم والنيابة العامة في استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح هو حق خاص بكل منهما ، ولاستعمال كل من الحقين شروطه الخاصة مما لا سبيل معه للمتهم الى ان يباشر حق النيابة فيه سواء اكان ذلك

عن طريق رفعه ام عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعتم حق النيابة فيه ، وليس للمتهم أن يتذرع في تحدته عن حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، فإن استفادة المتهم من استئناف النيابة محله أن يكون هذا الاستئناف مقبولا شكلا ، وعندئذ تكون للمحكمة الاستئنافية حرية التقدير التي خولتها لها المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بأن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعمله سواء ضد المتهم أو لمصلحته .

(طعن رقم ١٠٢٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٨)

١٣٠٧ - حق النيابة في الاستئناف منوط بما تبديه من طلبات .

* أنه يبين من نص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية والمواد ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ أن المشرع قد بين على سبيل الحصر الاحوال التي يجوز فيها الاستئناف في مواد المخالفات والجناح وأن ما عدا ذلك من الاحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في هذه المواد لا يجوز استئنافه . والعبارات التي استعملها الشارع في المادة ٤٠٢ سواء في فقرتها الاولى أو الثانية صريحة في التفرقة بين منطاط حق المتهم في الاستئناف والذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة « في الاستئناف » الذي علقه على ما تبديه من طلبات ، والتعبير بعبارة « اذا طلبت الحكم » انما ينصرف الى ما تطلبه النيابة في الوقع من المحكمة سواء اكان هذا الطلب قد ضمته ورقة التكليف بالحضور أو لبدته شفويا بالجلسة . وأذن فغير صحيح القول بأن للنسابة أن تستأنف الحكم الصادر في أية جنحة يزيد الحد الاقصى للفرامة المقررة لها على خمسة جنيهات مهما نقص مقدار الفرامة المحكوم بها .

(طعن رقم ٨١١ و ١٨٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٨)

(وطعن رقم ١١٠٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/٣٠)

(وطعن رقم ٨٨٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/١)

١٣٠٨ - المقصود من عبارة طلب النيابة كما قصده المشرع في المادة ٤٠٢ اجراءات .

* أن قانون الاجراءات الجنائية قد بين في المادة ٢/٤٠٢ على

١٢٤

سبيل الحصر الاحوال التي يجوز فيها الاستئناف من النيابة ، وواضح من نص هذه الفقرة أن حق النيابة في الاستئناف لا يرد الا اذا كانت النيابة قد طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف ، أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات ولم يحكم بها طلبته ، أو حكم بالبراءة وما عدا ذلك من الاحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد المخالفات والجناح فانه لا يجوز لها استئنافه . واذن غبتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت من النيابة ضد المتهم لحاكمته بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات فقضت المحكمة الجزئية بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل ، فان هذا الحكم يكون قضاء بما طلبته النيابة في حدود المادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، ويكون استئنافها له غير جائز قانونا .

(طعن رقم ١٠٩٤ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٣/٢/٢)

١٣٠٩ - عدم تآثر استئناف النيابة الذي تم في ظل قانون تحقيق الجنايات بصور قانون الاجراءات .

* متى كانت النيابة قد قررت بالاستئناف في ظل قانون تحقيق الجنايات ، فانه لا يكون لصور قانون الاجراءات الجنائية تأثير على استئنافها الذي قررت به صحيحا حسب نصوص قانون تحقيق الجنايات فاذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز الاستئناف تطبيقا للمادة ٢/٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٠٩٥ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٣/٢/٢)

١٣١٠ - عدم تآثر استئناف النيابة الذي تم في ظل قانون تحقيق الجنايات بصور قانون الاجراءات .

* اذا كانت النيابة العامة قد استأننت حكم محكمة اول درجة قبل العمل بقانون الاجراءات الجنائية في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى الذي كان يطلق حق النيابة في استئناف الاحكام الصادرة في

مواد الجنع ، فلا يجوز التحدى فى صدد قبوله بقانون الإجراءات الجنائية الذى عمل به من بعد ، اذ القاعدة ان كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا .

(طعن رقم ٥٠٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٠)

١٣١١ - المقصود من عبارة طلب النيابة كما قصده المشرع فى المادة ٤٠٢ اجراءات .

* أن قضاء محكمة النقض باجازه استئناف الاحكام الصادرة بانذار المتهم متى كان عائدا ، ميثاق تطبيق التواعد العامة للاستئناف فى غير الحالة المخصوص عليها فى المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ التى تحل على النقرة الاولى من المادة الثانية دون الفقرة الثانية . وببعضى قانون تحقيق الجنايات الملقى كان حق النيابة فى استئناف الاحكام الصادرة فى الجنع غير مقيد ، اما وقد وضع قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٤٠٢ منه (قبل تعديلا بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢) فهدا على حق النيابة فى استئناف الاحكام الصادرة فى الجنع والمخالفات ، وجعله منوطا بطلباتها امام محكمة اول درجة ، فانه يتعين مراعاة هذه التقيود . واذا كانت النيابة قد طلبت من المحكمة الجزئية عقوب المتهم طبقا للنقرة الاولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ دون أن تضم صحيفة سوابق المتهم للاوراق اى تبين لها ان المتهم عائد ، فاقبعت المحكمة عقوبة الانذار التى اجاز لها القانون فى المادة الثالثة من ذلك المرسوم بقانون توقيعها بدلا من العقوبة المنصوص عليها فى النقرة الاولى من المادة الثانية ، فان حكمها يكون غير قابل الطعن . ولا يجوز للنياة أن تتحدى امام المحكمة الاستئنافية بأن المتهم عائد فتطبق عليه النقرة الثانية لا الاولى ما دامت هى لم يسبق لها ابداء ذلك امام المحكمة الجزئية ولم تطلب اليها تطبيق عقوبة العود .

(طعن رقم ٢١٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١٢)

١٣١٢ - المقصود من عبارة طلب النيابة كما قصده المشرع في المادة ٤٠٢ إجراءات .

* ان المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد بينت على سبيل الحصر الاحوال التي يجوز فيها للنيابة استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح ، والطلب الذي علق عليه هذه المادة جواز الاستئناف انما هو ما تطلبه النيابة مراعاة في الجلسة او في ورقة التكليف بالحضور اما مجرد طلب النيابة تطبيق نص القانون على واقعة الدعوى فلا يحق المعنى المقصود من عبارة الطلب كما قصده الشارع .

(طعن رقم ٦٨ سنة ٢٣ في جلسة ١٩٥٢/٤/٢٨)

١٣١٣ - المقصود من عبارة طلب النيابة كما قصده المشرع في المادة ٤٠٢ إجراءات .

* متى كانت النيابة قد طلبت من محكمة اول درجة مساءلة المدعى ضده بمقتضى المواد ٤٥ ، ٤٧ ، ١/٣١٧ ، ٣٢١ من قانون العقوبات دون تحديد لمقدار العقوبة التي تطلب توقيها عليه ودون طلب تطبيق مواد المود ، وكانت المحكمة قد حكمت على المظمن ضده بالسجن شهرين مع الشغل اى بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المود التي طلبت النيابة تطبيقها فهذا الحكم لا يجوز استئنافه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على عدم جواز استئناف النيابة مادام قد قضى بالعقوبة التي طلبتها .

(طعن رقم ٦١ سنة ٢٣ في جلسة ١٩٥٢/٥/١١)

١٣١٤ - المقصود من عبارة طلب النيابة كما قصده المشرع في المادة ٤٠٢ إجراءات .

* اذا كانت النيابة قد طلبت من المحكمة تطبيق مادة منصوص فيها على عقوبة الحبس دون أن تحدد التدر الذي تطلبه من هذه العقوبة

تحديدا صريحا ، وتضت المحكمة بالحبس في حدود العقوبة المقررة بهذه المادة فلا يجوز للنيابة من بعد ان تستأنف هذا الحكم ، لان المحكمة تكون في هذه الحالة قد حكمت بما طلبته النيابة .

(طعن رقم ٢٨ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٥/١١)

١٣١٥ - المقصود من عبارة طلب النيابة كما قصده المشرع في

المادة ٤٠٢ إجراءات .

* اذا كانت النيابة قد طلبت معاقبة المتهم بالمادتين ٧ و ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ فانها تعتبر بذلك انها طلبت الحكم عليه بالحد الأدنى المقرر بالمادة ٢٤ وهو الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ، فاذا كانت المحكمة مع ذلك قد حكمت على المتهم بغرامة مائة قرش ، فهذا الحكم يكون جائزا استثنائه ، اذ الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن الاحكام الجنائية الصادرة من المحكمة الجزئية في الجنع في حالة ما اذا طلبت الحكم بغرامة تزيد على الخمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم او لم يحكم بما طلبته .

(طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩٥٢/٥/٢٦)

١٣١٦ - المقصود من عبارة طلب النيابة كما قصده المشرع في

المادة ٤٠٢ إجراءات .

* ان المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه يجوز استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في الجنع من النيابة العامة اذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف او بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم او لم يحكم بما طلبته . فاذا كانت النيابة قد قصرت طلباتها في جلسة المحاكمة وفي اعلان الدعوى على معاقبة المظنون ضده بمقتضى المادة ١٣٣ من قانون

العقوبات دون ان تطلب عقوبة الحبس بالذات أو أن تطلب الحكم بغرامة تزيد على الخمسة جنيهات ، ثم قضت المحكمة ببراءته ، فاستأنفت النيابة، فقضت المحكمة الاستئنافية بجواز الاستئناف المرفوع من النيابة ، فهذه الحكم يكون خاطئا ، إذ أن المادة ١٣٣ تنص على عقوبة الحبس الذي لا تتجاوز مدته ستة اشهر أو الغرامة التي لا تزيد على العشرين جنيها . وهذه العقوبة تدخل في نطاقها الغرامة ببلغ خمسة جنيهات أو ما دونها، وإذن فإن أحد الشرطين اللذين أوجبهما القانون لجواز استئناف النيابة يكون متخلفا .

§ نمن رقم ٦٥٤ سنة ٢٢ في جلسة ١٢٥٢/٥/٢٦

١٣١٧ - المقصود من عبارة طلب النيابة كما قصده المشرع في المادة ٤٠٢ إجراءات

* متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم لأنه تسبب من غير قصد في قتل المجنى عليه ، وكانت النيابة قد طلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، متى كان ذلك وكانت هذه المادة تنص على عقوبة الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه . وكانت النيابة لم تطلب في ورقة تكليف المتهم بالحضور ولا أمام المحكمة توقيع عقوبة الحبس أو عقوبة الغرامة التي تزيد على خمسة جنيهات وهو ما شرطه الشرار لجواز الاستئناف في المادة ٢/٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية، بل اكتفت بطلب تطبيق تلك المادة وهي لا تنص على عقوبة الحبس وجوبا ولا حد أدنى للغرامة يزيد على النصاب القانوني للاستئناف — فإن من شأن ذلك أن النيابة العامة لا تكون قد طلبت توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة التي تزيد على خمسة جنيهات ، ويكون استئنافها لحكم محكمة أول درجة الخاضع بالبراءة لغير جائز .

§ نمن رقم ٢٢٥٧ سنة ٢٢ في جلسة ١٢٥٢/٥/٢٦

١٣١٨ - حق النيابة في الاستئناف منوط بما تبديه من طلبات

* استقر قضاء هذه المحكمة على أن حق النيابة في الاستئناف منوط بما تبديه من طلبات ، فإذا كانت عقوبة الجريمة المقررة بشأنها

§ ٤٥٤

الدعوى هي الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه وقضت المحكمة بالبراءة ، فان استئناف النيابة لهذا الحكم لا يكون جائزا الا اذا كانت قد طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات .

٥٢٢ رقم سنة ٢٤ في جلسة ١٠/٤/١٩٥٤ (

١٣١٩ - شرط قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم الاختصاص ان يكون استئناف النيابة جائزا ومقبولا .

* ان القول بأنه يتمين على المحكمة الاستئنافية - والمتهم مائذ - ان يقضى اما بعدم اختصاصها ، واما طبقا لما جاء بالمادتين ١٤ و ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية تأسيسا على ما تكشف لها من مراجعة صحيفة سوابق المتهم - هذا القول انما يكون محل اعتبار اذا كان استئناف النيابة جائزا ومقبولا حتى يتسنى للمحكمة الموضوعية ان تتصل من طريق استئنافها بالموضوع .

٦٢ رقم سنة ٢٣ في جلسة ١١/٥/١٩٥٣ (

١٣٢٠ - المقصود من عبارة طلب النيابة كما قصده المشرع في المادة ٤٠٢ إجراءات .

٣٣٦ من قانون العقوبات والحكم عليه بأقصى العقوبة وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في هاتين المادتين هو الحبس والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيها فان الاستئناف المرفوع من النيابة حائلا وفقا للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

٧٥ رقم سنة ٢٤ في جلسة ١٧/٥/١٩٥٤ (

١٣٢١ - عدم جواز استئناف النيابة الحكم الصادر من محكمة أول درجة استنادا الى أن سوابق المتهم لم ترد مادام الحكم قد أجابها الى طلباتها .

* لا يجوز للنيبة استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة استنادا الى سوابق المتهم لم ترد مادام الحكم قد أجابها الى طلباتها وأوقع العقوبة في حدود المواد التي طلبت تطبيقها في حق المتهم .

لا لمن رقم ٢٤٢٢ سنة ٢٣ في جلسة ١٩٥٤/٧/٢ ؟

١٣٢٢ - طلب النيابة تطبيق أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة التي أعلن المتهم بها « م ٢٤٢ ع » هذا لا يعتبر طلبا جديدا - حصوله في غيبة المتهم - جائزا - الحكم بعدم جواز استئناف النيابة لعدم إعلان المتهم بذلك - خطأ .

* طلب توقيع أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة المطلوب تطبيقها لا يعتبر طلبا جديدا مما يجب أن يتم في مواجهة المتهم أو أن يعلن به في حالة غيابه لانه يدخل في نطاق المادة المطلوب تطبيقها والتي أعلن بها . واذن متى كانت النيابة قد طلبت في غيبة المتهم الحكم عليه بأقصى العقوبة الواردة بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات السابق إعلانه بها فقصت المحكمة بتفريم المتهم مائة قرش فإن المحكمة الاستئنافية تكون قد أخطأت إذ قضت بعدم جواز استئناف النيابة الذي تم صحيحا وفقا لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

لا لمن رقم ٥٦ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ مع ٧ ع ٤٥٤ ؟

١٣٢٣ - طلب النيابة تطبيق أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة التي أعلن المتهم بها « م ٢٤٢ ع » - هذا لا يعتبر طلبا جديدا - حصوله في غيبة المتهم - جائز - الحكم بعدم جواز استئناف النيابة لعدم إعلان المتهم بذلك الطلب - خطأ .

* طلب توقيع أقصى العقوبة المنصوص عليها في المادة المطلوب

تطبيقها لا تعتبر طلبا جديدا مما يجب أن يتم في مواجهة المتهم أو أن يعلن به في حالة غيابه لأنه يدخل في نطاق المادة المطلوب تطبيقها والتي أعلن بها . وأن امتى كانت النيابة قد طلبت في غيبة المتهم الحكم عليه بأقصى العقوبة الواردة بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات السابق إعلانه بها فقضت المحكمة بتفريم المتهم مائة قرش فإن المحكمة الاستئنافية تكون قد أخطأت إذ قضت بعدم جواز استئناف النيابة الذي تم صحيحا وفقا لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٥٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ من ٧ من ٤٥٤)

١٣٢٤ — القول بعدم قبول استئناف النيابة لارتضاءها الحكم الابتدائي — لا أساس له .

* حق النيابة في الاستئناف مطلق مباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ويكون على غير أساس ما يثيره المتهم من عدم قبول استئناف النيابة لارتضاءها الحكم الابتدائي .

(طعن رقم ١٣٩٣ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٠ من ٧ ص ٥٣٨)

١٣٢٥ — طلب النيابة بالجلسة توقيع أقصى العقوبة في جريمة تبديد — إبداء هذا الطلب في غيبة المتهم ودخوله في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالحضور — الحكم بحبس المتهم شهرا وهو دون ما طلبته النيابة — جواز الاستئناف الذي يرفع من النيابة عن هذا الحكم .

* متى كانت النيابة العامة قد حددت بالجلسة القدر الذي تطلبه من العقوبة تحديدا صريحا بأن طلبت الحكم بأقصى العقوبة فإن إبداء هذا الطلب في غيبة المتهم لا يعتبر طلبا جديدا يستلزم إعلانا جديدا ما دام يدخل في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالحضور التي أعلن بها المتهم فإذا قضت المحكمة في هذه الحالة في جريمة التبديد المسندة للمتهم بحبسه شهرا وهو دون ما طلبته النيابة فإن استئنافها يكون جائزا أعمالا

لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك لعدم الحكم بما طلبته النيابة .

(ملن رقم ٢٢٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٠ من ٧ من ٦٧٥)

١٣٢٦ — طلب النيابة بالجلسة توقيع أقصى العقوبة في جريمة تبديد — ابداء هذا الطلب في غيبة المتهم ودخوله في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالحضور — الحكم بحبس المتهم شهرا وهو دون ما طلبته النيابة — جواز الاستئناف الذي يرفع من النيابة عن هذا الحكم .

* متى كانت النيابة العامة قد حددت بالجلسة القدر الذي تطلبه من العقوبة تحديدا صريحا بأن طلبت الحكم بأقصى العقوبة فإن ابداء هذا الطلب في غيبة المتهم لا يعتبر طلبا جديدا يستلزم اعلانا جديدا ما دام يدخل في نطاق المواد الواردة في ورقة التكليف بالحضور التي اعلن بها المتهم فاذا قضت المحكمة في هذه الحالة في جريمة التبديد المسندة للمتهم بحبسه شهرا وهو دون ما طلبته النيابة فإن استئنافها يكون جائزا اعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك لعدم الحكم بما طلبته النيابة .

(ملن رقم ٢٢٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٠ من ٧ من ٦٧٥)

١٣٢٧ — طلب النيابة تطبيق نص يقضى فضلا عن الحبس او الغرامة بالمصادرة والاغلاق ونشر الحكم وجوبا — جواز استئناف النيابة الحكم القاضي ببراءة المتهم .

* متى كان نص القانون الذي طلبت النيابة تطبيقه على الواقعة يقضى فضلا عن الحبس او الغرامة بالمصادرة والاغلاق ونشر الحكم وجوبا وحكم ببراءة المتهم فإن استئناف النيابة جائز طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(ملن رقم ٣٦٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ من ٨ من ١٢٥)

١٣٢٨ - استئناف النيابة - طلبها توقيع أقصى العقوبة - شرط
الاعتداد بهذا الطلب هو إبداءه بجلسة أعلن لها اتهم أو حضرها .

* إذا كان طلب النيابة الحكم بأقصى العقوبة قد حصل بجلسة لم
يعلن لها الاتهام ولم يحضرها فإنه لا يعتد بهذا الطلب عليهما - فإذا
كانت محكمة أول درجة قد حكمت بحبس المتهمين في حدود مادة الاتهام
المطلوبة ، فإنها تكون قد أجابت النيابة الى طلباتها وبالتالي يكون استئنافها
غير جائز ويكون ما انتهى اليه الحكم من ذلك صحيحا في القانون .

(ملعن رقم ١٣١٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٢/٢/١٣٥٩، س ١٠ ص ١١٦)

١٣٢٩ - طلب النيابة توقيع أقصى العقوبة - شرط الاعتداد بهذا
الطلب - هو إبداءه بجلسة أعلن لها الاتهم أو حضرها .

* إذا كان طلب النيابة الحكم بأقصى العقوبة قد حصل بجلسة
لم يعلن لها الاتهام ولم يحضرها فإنه لا يعتد بهذا الطلب عليهما -
فإذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بحبس المتهمين في حدود مادة
الاتهام المطلوبة ، فإنها تكون قد أجابت النيابة الى طلباتها وبالتالي يكون
استئنافها غير جائز ويكون ما انتهى اليه الحكم من ذلك صحيحا في
القانون .

(ملعن رقم ١٣١٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٢/٢/١٣٥٩، س ١٠ ص ١٦١)

١٣٣٠ - لا يجوز نظر استئناف النيابة إذا كان الحكم ما زال
قابلا للمعارضة .

* لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الاستئناف المرفوع من
النيابة ما دام الحكم المستأنف ما زال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم ،
لان سلطة المحكمة في هذه الحالة تكون معلقة على مصر تلك المعارضة
أو على انقضاء ميعادها وميعاد الاستئناف - فإذا كان الثابت أن التهم
قد أعلن بالحكم الفيضي الصادر من محكمة أول درجة فعارض فيه ،

وكان ذلك الاعلان والتقرير بالمعارضة حاصلًا — بعد الحكم الاستثنائي — فان المحكمة الاستثنائية ما كان لها ان تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الغيابي الابتدائي ما دام المتهم قد عارض فيه ولم يفصل في هذه المعارضة بعد — اما وقد فصلت في هذا الاستئناف وتابعت السير في الدعوى بعد الحكم الاستثنائي الغيابي ، فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون ، وكان لزاما عليها ايقاف النظر في الاستئناف حتى تثبت مما تم في شأن الحكم الغيابي الابتدائي الصادر ضد المتهم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم وتطبيق القانون بايقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة ضد المتهم حتى يفصل في المعارضة المقدمة منه لئلم محكمة اول درجة .

(طعن رقم ١٥١٧ : سنة ٣٠ في جلسة ١٦/١/١٩٦١ من ١٢ من ١٣٦٥)

١٣٣١ — استئناف النيابة — مناط جوازه .

* اذا كانت النيابة العامة قد طلبت معاقبة المتهم بالمادتين ١٣ و ١٩ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجاري ، فانها تعتبر بذلك انها طلبت الحكم عليه على الاقل بعقوبة الغرامة في حدها الأدنى المنصوص عليه في المادة ١٩ وهو عشرة جنيهات ، ويمكن استئنافها حكم البراءة الصادر من محكمة اول درجة جائزا طبقا للمادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثانية .

(طعن رقم ١٣٠٣ : سنة ٣٠ في جلسة ١٧/١/١٩٦١ من ١٢ من ١٣٦١)

١٣٣٢ — استفادة المتهم من استئناف النيابة — شرطه : ان يكون

استئنافها مقبولا شكلا .

* لكل من النيابة العامة والمتهم حقه في استئناف الاحكام المستعجلة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح وهو حقه خاص بكل منهما . ولاستعمال كل من الحقين شروطه الخاصة بما لا يستلزم

معه للمتهم أن يباشر حق النيابة فيه سواء كان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعدم حق النيابة فيه .

فإذا كان الطعن مرفوعا من المتهم وحده وواردا على ما قضى به الحكم المظنون فيه من عدم جواز استئناف النيابة فإن الطعن لا يكون مقبولا ، ذلك أنه ليس للمتهم أن ينذر عن حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، إذ أن استفادة المتهم من استئناف النيابة لا تكون إلا حين يكون استئنافها مقبولا وعندئذ تكون للمحكمة الاستئنافية حرية التقدير التي خولتها لها المادة ١٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، بأن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته .

(طعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦٢ ، س ١٢ ، ص ٦٤٨)

١٢٢٢ - استئناف النيابة للحكم الغيابي - وجوب إيقاف الفصل في هذا الاستئناف حتى ينقضي ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها .

* من المقرر أنه إذا استأنفت النيابة الحكم وكان ميعاد المعارضة لازال متدا أمام المحكوم عليه غيابيا - فيتعين إيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضي ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها . وترتبط على هذا الأصل يكون الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي القاضي بالمعقوبة قبل الفصل في المعارضة التي رفعت عنه من المحكوم عليهم غيابيا - مميّا بالبطلان ، إلا أنه لما كان هذا الحكم قد قضى ببراءة المحكوم عليهم غيابيا وقد أصبح نهائيا بعدم الطعن عليه فإنه ينتج أثره القانوني وتنتهي به الدعوى الجنائية عملا بنص المادة ٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية وتكون لذلك المعارضة التي رفعت من المحكوم عليهم غيابيا أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع ويترتب على ذلك سقوطها إذا كان الحكم الغيابي - المعارض فيه - غير قائم عند نظر المعارضة بعد أن ألغاه الحكم الصادر من محكمة ثانية درجة بناء على استئناف النيابة - لما كان ذلك ، فإنه كان من التعمين على المحكمة الاستئنافية - وقد عرض عليها الاستئناف الذي رفع من

المتهم عن الحكم المعارض فيه أن تضع الأمور في نصابها وتقضى وفقاً للقانون بأن تبحث في مدى قيام هذا الحكم قانوناً بعد إذ سقطت المعارضة المرفوعة عنه بتبرئة المتهم استثنائياً حتى يتحقق لها جواز استئنافه وذلك قبل أن تنتقل إلى البحث في شكل الاستئناف ، إذ أن النظر في جواز الطعن يسبق الفصل في شكله ، مما كان يقتضى منها بعد استعراض أطوار الدعوى أن تسجل سقوط المعارضة المرفوعة من ذلك المتهم .

(طعن رقم ٢٨١٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ من ١٥ من ٢٤)

١٢٣٤ — عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بإدانة المتهم — استئنافها الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم والقاضي ببراءته — ليس للمحكمة الاستئنافية إذا ما رأت أدانته المتهم أن تقضى عليه بعقوبة تزيد عن العقوبة المحكوم عليه بها غيابياً — علة ذلك .

* متى كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بحبس الطاعن أسبوعاً واحداً مع الشغل ، وإنما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها الطاعن وقضى فيها ببراءته ، فإنه ما كان يسوغ للمحكمة الاستئنافية — وقد اتجهت إلى أدانة الطاعن — أن تقضى بحبسه خمسة عشر يوماً مع الشغل وهي مدة تجاوز مدة الحبس المحكوم عليه بها غيابياً ، لأنها بذلك تكون قد سوات مركزه وهو ما لا يجوز، إذ لا يصح أن يضار المعارض بناء على المعارضة التي رفعها. ومن ثم فمحكمة النقض أعمالاً للرخصة التي خولها القانون لها بالمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن نقضاً جزئياً وأن تصححه بحبسه أسبوعاً واحداً مع الشغل .

(طعن رقم ٤٧٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ من ١٥ من ٢٤)

١٢٣٥ — استئناف النيابة العامة وأن كان لا يتخصص بسببه إلا أنه يتحدد حتماً بموضوعه .

* من المقرر أن استئناف النيابة العامة ، وأن كان لا يتخصص بسببه ، إلا أنه يتحدد حتماً بموضوعه ، فلا تشمل المحكمة الاستئنافية

بغير الموضوع الذى طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف ، مهما شأنا ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب الخطأ فى القانون . فإذا كان البين من تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة أنه جاء لعللة الثبوت فيها لم يثبت لدى محكمة أول درجة من وقائع الدعوى التى قضى فيها بالبراءة — مما لازمه قصره فى موضوعه على هذا النطاق وذلك للدلالة الصريحة للتقيد الذى وضعته النيابة العامة فى تقريرها وعدم إمكان صرفه الى ما قضى فيه بالإدانة من النهم ، دون أن يقدح فى هذا النظر أن يكون تحديد استئناف النيابة فى موضوعه قد سبق لعللة الثبوت مساق السبب ، لأن العبرة بالحقائق والمعانى لا بالألفاظ والنبأى — فإن تعرض المحكمة الاستئنافية للتهمة الثانية الموجهة الى المتهم بالغاء وقف التنفيذ ولو وقع القضاء به مخالفا للقانون ، إنما هو تصد لواقعة لم تتصل بها بموجب تقرير الاستئناف وقضاء بما لم تطلبه النيابة العامة المستأنفة ، مما يعيب حكمها ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه . .

(طعن رقم ١٢٤ سنة ١٣٦٠ فى جلسة ١٣٦٠/١٢/١٠ ص ١٧ من ٧٤٧)

١٣٣٦ — قضاء المحكمة الاستئنافية نهائيا فى الاستئناف المرفوع من النيابة بتأيينا الحكم المستأنف القاضى بحبس المتهم شهرا مع الشغل ، ثم قضاؤها فى استئناف المتهم بوقف تنفيذ هذه العقوبة — خطأ فى تطبيق القانون .

* متى كان الثابت أنه قد صدر من المحكمة الاستئنافية حكمان متناقضان نهائيان على المطعون ضده فى دعوى واحدة أحدهما بجبسه شهرا مع الشغل والآخر بوقف تنفيذ هذه العقوبة وهو ما ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون نشأ عن تجزئة المحكمة للدعوى الواحدة بالفصل مرة فى استئناف النيابة وأخرى فى استئناف المتهم . وكان تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لاي تقدير موضوعى اذ قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضده ، فانه يتعين وفقا للادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكمين المطعون فيهما والحكم بمقتضى القانون .

(لا طعن رقم ١٢٥٠ سنة ١٣٦٠ فى جلسة ١٣٦٠/١٢/١٠ ص ١٧ من ١٢٨٥)

١٣٣٧ - استئناف - نظره والحكم فيه بما يجوز استئنافه من الأحكام .

* حق النيابة في الاستئناف مطلق مباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ، ولها كسائر الخصوم في الدعوى الجنائية أن تستأنف مثل هذا الحكم ولو كان استئنافها لمصلحة المتهم . ومتى كان ذلك ، وكان الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم حكما قائما بذاته ، فللنيابة حق الطعن عليه اذا ما رأت وجها لذلك ، وغاية الامر أن استئنافها يكون مقصورا على هذا الحكم لا تخول المحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه الا اذا كانت النيابة قد استأنفته أيضا ، ومن ثم فإن المحكمة الاستئنافية اذ قضت بعدم قبول استئناف النيابة للحكم المذكور - يكون حكمها معينا - اذ كان على المحكمة المذكورة أن تتعرض للحكم المستأنف وتعمل على تصحيح ما قد يكون قد وقع فيه من أخطاء .

(طعن رقم ١١٣٨ سنة ٢٧ ق جلسة ١٣/١٠/١٣٦٧ ص ١٨ من ١٤٠)

١٣٣٨ - استئناف النيابة للحكم الغيابي - متى يسقط .

* من المقرر قانونا أن استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي يسقط اذا لفتى هذا الحكم أو عدم في المعارضة - لانه بإلغاء الحكم الغيابي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحدث اندماج بين هذين الحكمين بل يعتبر الحكم الآخر وكأنه وحده الصادر في الدعوى والذي يصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالاستئناف . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول استئناف النيابة شكلا على الرغم من تعديله في المعارضة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٣٦٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٣/١٠/١٣٦٧ ص ١٨ من ١٠٠٨)

١٣٣٩ - استئناف النيابة للحكم الغيابي - شرط نظره .

* لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة العامة ما دام الحكم المستأنف ما زال قابلا للمعارضة فيه من

المتهم ، لان سسلطة المحكمة تكون معلقة على مصير المعارضة او على انقضاء ميعادها ، كما ان استئناف النيابة يكون معلقا كذلك على تأييده او الغائه او تعديله . فاذا كان الثابت ان المتهم لم يعلن بعد بالحكم الغيابي الصادر من محكمة اول درجة ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد نظرت الاستئناف المقدم من النيابة وقضت في موضوعه ، فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون بها يتعين معه نقض الحكم وتطبيق القانون بايقاف النظر في الاستئناف المرفوع من النيابة .

(طعن رقم ١٧٥٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٣٨٠/١٢/٢٥ من ٢٠ من ١٤١٥)

١٣٤٠ - استئناف النيابة لا يتخصص لسببه - نقله الدعوى الجنائية برمتها لمصلحة اطرافها جميعا الى محكمة ثاني درجة - عدم تقيد هذه المحكمة بما تضعه النيابة في تقرير استئنافها او تبدييه في الجلسة من الطلبات .

* لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة العامة باى قيد الا اذا نص في التقرير على انه عن واقعة معينة دون اخرى من الوقائع محل المحاكمة . فاستئناف النيابة لا يتخصص لسببه وانما هو ينقل الدعوى برمتها الى محكمة ثاني درجة لمصلحة اطراف الدعوى جميعا فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتتصل بها بما يخول النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضعه النيابة في تقرير استئنافها او تبدييه في الجلسة من الطلبات .

(طعن رقم ٥٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٢/٦ من ٢٢ من ٢١٦)

الفرع الثاني - استئناف المتهم

١٣٤١ - الاستئناف المرفوع من المتهم وحده يمنح المحكمة الاستئنافية من الحكم بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنائية .

* ان المادة ١٨٩ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات صريحة في انه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية اذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم

يُوحده أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية .
 فإذا قضت المحكمة في مثل هذه الحالة بعدم الاختصاص فإن حكمها يكون خاطئاً . وإذا كان هذا الحكم من شأنه أن ينهى الخصومة أمام جهة الحكم ، لأن الدعوى من اختصاص محكمة الجنح وحدها ، ومحكمة الجنايات لا اختصاص لها بنظرها على مقتضى القانون بغض النظر عن حقيقة وصدقها ، فإنه يكون من المتعين قبول هذا الطعن ونقض الحكم .

(ل طعن رقم ١١٢٥ سنة ١٢٥ في جلسة ١٩١٥/٦/١٢)

١٣٤٢ - الاستئناف المرفوع من المتهم وحده يمنع المحكمة الاستئنافية من الحكم بعدم اختصاص لكون الواقعة جنائية .

* محكمة الجنح المستأنفة ممنوعة بنص المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنايات من أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية متى كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده . ومعنى هذا أنها ليس لها أن تحكم بعدم الاختصاص إلا إذا كان هناك استئناف مرفوع من النيابة العمومية . وإذا كان ذلك مقررًا بصفة عامة مطلقة فإنه لا يكون للمتهم أن ينعى على المحكمة الاستئنافية أنها لم تجبه إلى طلبه الحكم بعدم الاختصاص لكون سوابقه تجعل الواقعة من اختصاص محكمة الجنايات مادام أنه ليس ثمة استئناف مرفوع من النيابة .

(ل طعن رقم ١٩٢ سنة ١٦ في جلسة ١٩٢٦/١/٢٨)

١٣٤٣ - الاستئناف المرفوع من المتهم وحده يمنع المحكمة الاستئنافية من الحكم بعدم اختصاص لكون الواقعة جنائية .

* إذا رفعت الدعوى على المتهم أمام محكمة الجنح لدخوله منزلاً بقصد ارتكاب جريمة فيه فقضت هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الفعل الذي ارتكبه المتهم يكون جنائية هناك عرض ، ثم لما صار هذا الحكم نهائياً أعادت النيابة التحقيق وقدمت للمتهم لقاضى الاحالة بجناية هناك العرض ، فأمر بإحالة القضية إلى

محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ، نقضت هذه باعتبار الواقعة جنحة دخول منزل ، فاستأنف التهم وحده ، نقضت المحكمة الاستئنافية بعدم الاختصاص مؤسسة قضاءها على أن الحكم الأول الصادر بعدم الاختصاص يحول دون إعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنح . فهذا خطأ ، إذ كان الواجب على محكمة الجنح أن تنظر الدعوى على اعتبار أنها جنابة يحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وهذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلأن الاستئناف كان مرفوعاً من التهم وحده ، وبمقتضى المادة ١٨٩ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات لم يكن يصح الحكم بغير الاختصاص .

(طعن رقم ١٤٣٠ سنة ١١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٢/٤)

١٣٤٤ — حق التهم في استئناف الدعوى العمومية لا يثاثر بالتعويض المقضى به في الدعوى المدنية .

* أن الشارع قد أراد من الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يجعل الحق في الاستئناف بالنسبة للدعوى العمومية تابعاً للعقوبة وحدها وفي الحدود التي نصت عليها تلك المادة غير متأثر بالتعويض المقضى به في الدعوى المدنية .

(طعن رقم ٧٨٠ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٦/١)

١٣٤٥ — الاستئناف المرفوع من التهم وحده يمنع المحكمة الاستئنافية من الحكم بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنابة .

* أن المادة ٣/٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف » . وإن فمى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على التهم لارتكابه جريمة سرقة ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه سنة مع الشغل والنفاذ تطبيقاً للمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، فليستأنف المحكوم عليه هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية

قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا الى ما قالته من ان سوابق التهم المدونة بتذكرته تجعله ملزما في حكم الساتين ١/٤٩ ، ٥١ من قانون العقوبات - متى كان ذلك فان ما قضت به المحكمة يكون مخالفا لنص المادة ٢/٤١٧ سالفة الذكر ويتمين نقض الحكم .

(ملحق رقم ١٤٩٢ سنة ٢٢ في جلسة ١٢/١٢/١٩٥٢)

١٢٢٦ - الاحوال التي يجوز فيها للتهم استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية هي غير الاحوال التي يجوز فيها استئناف الدعوى المدنية وحدها .

* ان قانون الاجراءات الجنائية قد افرد المادة ٤٠٢ منه لبيان الاحوال التي يجوز فيها استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية في الجرح والخالفات كلها خص المادة ٤٠٣ منه لبيان الاحوال التي يجوز فيها استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجرح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسؤول عنها ومن التهم فيها يختص بالحقوق المدنية وحدها ، ويبين من ذلك ان الاحوال التي يجوز فيها للتهم استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية هي غير الاحوال التي يجوز له فيها استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية وحدها لاختلاف نصيب الاحكام في كل من الدعويين وان استئناف الحكم الذي يصدر عليه بغير الغرامة والمصاريف منوط بقوله بان يكون الحكم بذلك صادرا عليه في الدعوى الجنائية اي بعقوبة اخرى اصلية او تكميلية غير الغرامة والمصاريف لا بالتعويض في الدعوى المدنية .

(ملحق رقم ١٤٧١ سنة ٢٢ في جلسة ١٥/١٢/١٩٥٢)

١٢٤٧ - جواز استئناف التهم بسبب الخطأ في تطبيق نصوص القانون او في تأويلها .

* اذا كان التهم المحكوم بتفريمه خمسة جنهات قد استند في الاستئناف المرفوع منه عن هذا الحكم الى الخطأ في تطبيق القانون ،

ومع ذلك قضت المحكمة الاستثنائية بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت الاستئناف من المتهم إذا كان محكوما عليه بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات ، فإنها تكون قد أخطأت خطأ يستوجب نقض حكمها ، ذلك بأن الشارع قد أضاف في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ الى المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية فقرة أخيرة نصها « وفيما عدا الأحوال السابقة لايجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة الا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها »

(لظن رقم ٢٢٢ سنة ٢٥ في جلسة ٢٠/٥/١٩٥٥)

١٣٤٨ - استئناف المتهم بسبب الخطأ في تطبيق القانون - مثال .

* توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات عند تسليم الاعلان للمور القسم ، أن يخطر المحضر المعلن اليه بخطاب موصى عليه بخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الإدارة ، وترتب المادة ٢٤ من هذا القانون البطلان على مخالفة ذلك . فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أعلن بالحضور أمام محكمة الجنح مخاطبا مع الضابط المنوب في القسم دون أن يثبت في الاعلان أنه أخطر بذلك بخطاب موصى عليه ، فإن اعلانه بذلك الجلسة التي صدر فيها الحكم الابتدائي يكون قد وقع باطلا مخالفا للقانون ، ومن ثم فإن الحكم الاستثنائي المطعون فيه - إذ قضى بعدم جواز استئناف المتهم - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لمخالفته نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز رفع الاستئناف من المتهم بسبب الخطأ في تطبيق القانون بغض النظر عن مقدار العقوبة المحكوم بها عليه .

(ظن رقم ٦٤٢ سنة ٢٢ في جلسة ٢٦/١٢/١٩٦١ من ١٢ من ١٩٥٧)

١٣٤٩ - حق كل من المتهم والنيابة في الاستئناف - مناطه .

* أن عبارات المادة ٤٠٢/١ ، ٢ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ صريحة في التفرقة بين مناط

حق المتهم في الاستئناف والذي جعله المشرع تابعا لمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علقه على ما تبديه من طلبات . والتعبير بعبارة « اذا طلبت النيابة الحكم » انما ينصرف الى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء اكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكليف بالحضور او ابدته شفاهها بالجلسة مادام الطلب قد وجه الخطاب فيه الى المحكمة وسواء في ذلك اكانت ابدته في مواجهة المتهم او في غيبته بجلسة اعلن لها ، ويستوى كذلك ان تم في الجلسة ان يكون قد ابدى قبل ان تبدأ المحكمة في التحقيق وقبل النداء على الخصوم او بعد ذلك مادام المتهم قد اعلن بتلك الجلسة .

(ملن رم ١٦٦ سنة ٢٢ في جلسة ١٦/١/١٩٦٤ من ١٥ من ٢)

١٣٥٠ — حق المتهم في الاستئناف رهن به مقدار العقوبة المحكوم بها — حق النيابة — معلق على ما تبديه من طلبات للمحكمة .

* العبارات التي صاغ بها المشرع نص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية بفقرتها الاولى والثانية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ صريحة في التفرقة بين مناط حق المتهم في الاستئناف والذي جعله المشرع رهنا بمقدار العقوبة المحكوم بها وبين حق النيابة الذي علقه على ما تبديه من طلبات . والتعبير بعبارة « اذا طلبت النيابة الحكم » انما ينصرف الى ما تطلبه في الواقع من المحكمة ، سواء تم ابدؤه شفاهها بالجلسة او تضمنته ورقة التكليف بالحضور وسواء اكان في مواجهة المتهم او في غيبته بجلسة اعلن لها مادام الطلب قد وجه الخطاب فيه الى المحكمة . فاذا كان يبين من الاوراق ان النيابة العامة قد اقامت الدعوى الجنائية ضد المتهم وطلبت انزال حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لما اسندته اليها من انها بددت نفودا سلّمت اليها على سبيل الوكالة اضرارا بالجنى عليه ، وكانت هذه المادة تنص على عقوبة الحبس دهن غيرها فتكون بذلك قد طلبت توقيع هذه العقوبة عليها وهو ما يكفي قانونا لتبارس النيابة حتما في الاستئناف اذا صدر الحكم بالبراءة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذا قضى بعدم

جواز الاستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيح هذا الخطأ والتضاء بجواز الاستئناف .

(طعن رقم ٢٠٢٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ من ١٥ ص ١٤٦)

١٣٥١ - استئناف الحكم - اثره - إعادة طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعا من المتهم وحده - لهذه المحكمة اعطاء الوقائع السابق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح - لها تثير تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحديدها بشرط ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده - مثال .

* من المقرر ان الاستئناف ولو كان مرفوعا من المتهم وحده يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . فيكون لها أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على الثاني الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تثير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحديدها وكل ما عليها ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده . ولما كان الخطأ المسند الى الطاعن ، كما ورد بوصف التهمة التي وجهتها اليه النيابة العامة هو الرعونة وعدم مراعاة اللوائح بقيادة العربية بكيفية ينجم عنها الخطر وكانت محكمة اول درجة قد استظهرت في حقه انه قاد العربية على يسار الطريق دون أن يتخذ الحيطة اللازمة ودون أن ينبه السائرين في الطريق . ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وحددت في بيان واضح عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن بكونه لم يلتزم الجانب الايمن من الطريق ولم يتخذ الحيطة الواجبة أثناء قيادته للعربية ولم ينبه السائرين بالطريق ، وهي عناصر كانت مطروحة على محكمة الدرجة الاولى . فانها لا تكون قد خالفت القانون أو أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

(طعن رقم ٢٠١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ من ١٦ ص ١٥١)

١٣٥٢ - استئناف المتهم وحده الحكم الابتدائي - طعن النيابة العامة بعد ذلك في الحكم الاستئنافي - وجوب أعمال إعادة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه - مثال .

* متى كان الملعون ضده هو وحده الذي استأنف الحكم الابتدائي بما لا يجوز معه أن يضار بطعنه ، فإنه يتعين عند نقض الحكم الاستئنافي الملعون فيه للخطأ في تطبيق القانون تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .
(طعن رقم ١٠٧٧ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ من ٢٢ ص ٨٢٩)

١٣٥٣ - الطاعن لا يضار بطعنه - الاستئناف المرنوع من غير النيابة العامة - وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديل له لصالحه رافع الاستئناف .

* من المقرر أن الطاعن لا يضار بطعنه أصلاً لما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرنوعاً من غير النيابة العامة فليس بالحكمة إلا أن تؤسد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف . ولما كان الثابت في هذه الدعوى أنها رفعت على المتهم أمام محكمة الجنب لانتهائه بارتكاب جنحة شروع في سرقة ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه سنتين مع الشغل والنفاذ ، فاستأنف المحكوم عليه وحده وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استناداً إلى ما قالته من أن سوابق المتهم المبينة بصحيفة حالته الجنائية تجعله عائداً في حكم المادتين ٤٩ ، ٥١ من قانون العقوبات ، فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم الملعون فيه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب الحكمة عن نظر موضوع الاستئناف فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(طعن رقم ١٣٥٣ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ من ٣٤ ص ٤٩٠)

الفصل الخامس

استئناف الاحكام الصادرة فى الدعوى المدنية

١٣٥٤ — تقدير نصاب الاستئناف فى الدعوى المدنية .

✽ ان الممول عليه فى تقدير نصاب الدعوى عند تعدد الطلبات او المدعين فيها هو السند الذى رفعت الدعوى بناء عليه . فاذا كان السند واحدا كان الممول عليه — سواء فى تحديد الاختصاص او فى معرفة ما اذا كان الحكم قابلا للاستئناف او غير قابل — هو المبلغ المدعى به بنمايه . واذا كان المدعيان بالحق المدنى يطالبان المتهمين متضامنين بتعويض قدره ٢٥ جنيها عما اصابهما من الضرر الناشئ عن الجرائم التى وقعت عليهما ، فان السند الذى يرتكبان عليه فى دعواهما يكون واحدا ويجب اذن تقدير قيمة الدعوى باعتبار المبلغ الذى يطالبان به كله بغير بحث فى مقدار نصيب كل منهما فيه . ولا يغير من ذلك ان دعوى كل منهما تحتاج الى البحث فى عنصر خاص به وهو الضرر الذى اصابه هو من تلك الافعال الجنائية لان المقصود بالسند ثابوتا ليس الا السبب الذى تتولد عنه المسؤولية وحق المطالبة بمشترك فيه جميع من اضررت بهم تلك الافعال . اما الضرر الذى اصاب كلا منهما بالفعل فانه وان كان متصلا بالسبب المذكور لا يلتفت اليه لانه فرع عن هذا الاصل المشترك ويختلف بالنسبة لكل منهم .

(طعن رقم ٨٦٤ سنة ١٥ قى جلسة ١٩٢٠/٤/٢٢)

١٣٥٥ — تقدير نصاب الاستئناف فى الدعوى المدنية .

✽ اذا طلب مدعون بالحق المدنى متعددون الحكم بالزام متهمين متعددين بان يدفعوا لهم متضامنين مبلغا معيناً تعويضاً عن الضرر الذى اصابهم من جرائم وقعت عليهم من المتهمين سوياً فى زمان واحد ومكان واحد فانهم يرفعهم الدعوى على هذه الصورة — يكون لهم حق استئناف الحكم ما دام المبلغ الذى طلبوه يزيد على نصاب الاستئناف بغض النظر عن نصيب كل منهم . وذلك لان المبلغ انما كان طلبه على اساس انه

تعويض عن ضرر ناشئ عن سبب واحد هو الأفعال الجنائية التي وقعت من المدعى عليهم . واذن فإن التخصيص — الذى يكون المدعون قد أجروه فيما بينهم فى الدعوى لا يكون له تأثير على حقهم فى الاستئناف اذ العبرة فى هذه الحالة هى بجموع الانصبة مادام مرجعها جميعا الى سبب واحد .

(ملعن رقم ١٣٣١ سنة ١٠ ق جلسة ١٣٤٠/١/٢)

١٣٥٦ — تقدير نصاب الاستئناف فى الدعوى المدنية .

✽ أن المادة ٣٠ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية تنص على أنه « اذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمايه بغير الفات الى نصيب كل من المدعين فيه » واذن فإن رفعت الدعوى بمقتضى سندات مختلفة فيكون التقدير باعتبار نصيب كل من المدعين فى المبلغ المطالب به والسندات تكون مختلفة متى كانت لا تطابق فى أى عنصر من عناصرها أو جزئية من جزئياتها ، ولو كان مصدر الالتزام فيها واحدا . واذن فالدعوى التى ترفع من عدة اشخاص بطلب تعويض الضرر الذى لحقتهم من جريمة واحدة أو من فعل ضار واحد تكون فى الحقيقة مؤسسة على سندات مختلفة بالنسبة الى كل واحد من المدعين فيها . وذلك لانه وان كان مصدر الالتزام واحدا بالنسبة اليهم جميعا فإن الأساس القانونى للمطالبة ليس هو الفعل الضار وحده بل هو هذا الفعل والضرر الذى وقع على كل من المضرورين . ولما كان هذا الضرر يتفاوت ويختلف باختلاف الاشخاص فإن كلا من المدعين يعد يستند فى دعواه الى سند خاص به ، ويجب اذن تقدير دعواه باعتبار نصيبه وحده . واذن فاذا كان المدعون ستة والدعوى مرفوعة منهم بطلب مائة جنيه دون تعيين نصيب كل منهم فى هذا المبلغ ، فإنه ازاء هذا التجهيل لابد لمعرفة نصيب كل منهم من قسمة هذا المبلغ على عددهم ، واذا كان نصيب كل منهم بالقسمة يدخل فى النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فإن الاستئناف المرفوع منهم عن الحكم القاضى يرفض دعواهم هذه لا يكون مقبولا شكلا .

(ملعن رقم ٢٠٢ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢١)

١٣٥٧ - تقدير نصاب الاستئناف في الدعوى المدنية .

* لما كان القانون صريحا في أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز إلا إذا زاد المبلغ الذي يطالب به على النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائيا ، وكانت دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائما بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها الطلب بأنه مؤقت ، وكان ما جاء في المادة ٣٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية من أنه « إذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءا من دين متنازع فيه لا تتجاوز قيمة هذا المبلغ (أي النصاب) فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه » لا يمكن أن ينطبق على هذه الحالة ، فإن الحكم الذي يقبل استئناف المدعى عن مبلغ جنيه واحد لكونه وصف بأنه تعويض مؤقت يكون مخطئا .

(ملعن رقم ٢٨٩ سنة ١٨ في جلسة ١٩٤٨/٦/٨)

١٣٥٨ - تقدير نصاب الاستئناف في الدعوى المدنية .

* لما كان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد والصادر بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٦ قد نص في المادة الخامسة منه على وجوب العمل به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وكان هذا القانون قد جعل بمقتضى المادة ٤٦ منه للقاضي الجزئي اختصاصا نهائيا في دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيا ، وكانت المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنائيات صريحة في أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية لا يجوز إلا إذا زاد المبلغ الذي يطالب به على النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائيا ، فإنه متى كان الواقع في الدعوى هو أن المدعى بالحقوق المدنية تدخل في الدعوى الجنائية طالبا الحكم على المتهم بأن يدفع له تعديضا قدره ٢١ جنيا فتضمنت محكمة الدرجة الأولى في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ - بعد صدور قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد ببراءة المزمع ورثش للدعوى المدنية فلم تستأنف النيابة واستأنف المدعى بالحقبة المدنية ، ومع ذلك قنست المحكمة بقبول

استئنافه — فانها تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون مما يتعين معه
نقض الحكم .

(طعن رقم ١٦٠٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/١)

١٣٥٩ — تقدير نصاب الاستئناف فى الدعوى المدنية .

* ان مما تنص عليه المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات فى المسواد المدنية والتجارية ان تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف على وفق احكام المواد ١٤/٣٠ ، والمادة ٤٢ نص على انه « اذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد او اكثر على واحد او اكثر بمقتضى سبب قانونى واحد كان التقرير باعتبار قيمة المدعى به بتمامه بغير التفات الى نصيب كل منهم فيه » . واذن فاذا كان الثابت بالحكم ان المدعى واحد وان المدعى عليهم متعددون وان السبب الذى يستند اليه المدعى فى طلب التعويض هو الجريمة ، وان المدعى عليهم وان كان قد نسب الى بعضهم تزوير الشهادة الادارية والى بعض الاشترك فى هذا التزوير والى بعض استعمال الشهادة المزورة مما لا يغير من وحدة السبب ، وهو جريمة التزوير ، ومن وحدة الضرر الواقع منهم جميعا على المدعى ، فانه لا يجوز فى هذه الحالة تقسيم المبلغ المطلوب على المدعى عليهم عند تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف ، فاذا كان هذا المبلغ ستين جنيها وهو ما يجاوز النصاب النهائى للقاضى الجزئى جاز استئناف الحكم ، وكان الحكم القاضى بعدم جواز الاستئناف فى هذه الصورة يدعوى اختلاف السبب فى ظروف الواقعة غير صحيح .

(طعن رقم ١٥٠٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢٧)

١٣٦٠ — تقدير نصاب الاستئناف فى الدعوى المدنية .

* ان حق الخصوم فى ان يعدلوا طلباتهم أو ان يتقدموا بطلبات جديدة فى المذكرات التى يعلنها بعضهم لبعض انما يجوز اذا كانت هذه المذكرات فى لثناء المرافعة ، وتصريح المحكمة بتقديم مذكرات لمن يشاء

بعد ائفال يئب المرافعة لا ١مكن اعتباره استمرارا للمرافعة ، ما دامت المحكمة لم تحدث فيه موعدا لكل منهم ليقيم مذكرته حتى تتاح الفرصة للآخر فى أن يرد عليه وأن يكون المدعى عليه آخر من يتكلم ، مما مفاده أن هذه المذكرات لا يمكن أن تعدو كونها توضيحا للمتطلبات التى أبديت قبل انتهاء المرافعة . واذن فتعديل المدعى المدنى مطالبته بطلبه الحكم بمبلغ واحد وخمسين جنيها فى مذكرة قدمها على هذه الصورة بعد حجز القضية للحكم يكون عديم الأثر فى رفع قيمة الدعوى الى النصاب الجائز استثنائه .

(طعن رقم ١٦٣٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٣/١/١٩٥٢)

١٣٦١- تقدير نصاب الاستئناف فى الدعوى المدنية .

* أن قضاء محكمة النقض مستقر على أن دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائما بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها الطلب بأنه مؤقت . واذن فالحكم الذى يقضى بعدم جواز الاستئناف المقدم من المدعى بالحقوق المدنية عن الحكم يرفض دعواه المتضمنة طلب قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(طعن رقم ٢٤٠ سنة ٢٤ ق جلسة ٨/١٢/١٩٥٥)

١٣٦٢- قصر الاستئناف على الدعوى المدنية دون الجنائية اذا كان

المدعى بالحق المدنى هو المستأنف وحده .

* اذا حكم ببراءة المتهم من التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه واستأنفه المدعى بالحق المدنى وحده فلا يجوز للمحكمة أن تنظر الاستئناف بالنسبة للدعوى الجنائية لان اتصالها بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئناف النيابة .

(طعن رقم ١٣٢١ سنة ١٠ ق جلسة ٢/٦/١٩٤٠)

١٣٦٢ - أثر استئناف المدعى المدنى للحكم الصادر بعدم قبول الدعوى المباشرة بعد تحريك النيابة للدعوى العمومية .

* الاصل فى الدعوى العمومية موكول امرها الى النيابة تحريكها كما تشاء ، اما حق المدعى المدنى فى ذلك فقد ورد على سبيل الاستثناء .
وانن فلا يؤثر فى حق النيابة ما يؤثر فى حقه هو او ما يعترضه . فاذا رفعت الدعوى مباشرة من المدعى باحق المدنى ثم اقامت النيابة الدعوى العمومية بالجلسة امام محكمة الدرجة الاولى وكان ذلك قبل ان يبدى التهم الدفع الذى تمسك به بعدم قبول الدعوى المباشرة واقتصرت المحكمة الابتدائية فى حكمها فى الدعوى على قبول هذا الدفع فان الدعوى العمومية تكون باقية على حالها مرفوعة من النيابة فاذا استأنف المدعى المدنى الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى فقتضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافه واعادة القضية لمحكمة الجرح للفصل فى الدعوى فان المحكمة يكون عليها ان تنظر ايضا الدعوى المقامة من النيابة ولا يمنع من ذلك الحكم السابق صدوره لعدم تعرضه لهذه الدعوى .

(طعن رقم ١١٤٢ سنة ١٠ قى جلسة ١٢/٦/١٩٤٠)

١٣٦٤ - الحكم النهائى الصادر بالبراءة فى الجريمة لا يقيد المحكمة الاستئنافية وهى تنصل فى الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى من جهة ثبوت الفعل .

* الحكم النهائى الصادر بالبراءة فى الجريمة من محكمة اول درجة لا يقيد المحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية من جهة ثبوت الفعل بل ان من واجب هذه المحكمة ان تتعرض له من حيث وقوعه وصحة نسبته الى المدعى عليه لترتب على ذلك اثاره القانونية .

(طعن رقم ١٧٥٢ سنة ١٨ قى جلسة ٢/٢/١٩٤٩)

١٣٦٥ - واجب المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف الدعوى المدنية المحكوم برفضها مع براءة المتهم .

* من واجب المحكمة الاستئنافية ، وهى تنظر فى الاستئناف المرفوع

أمامها عن الدعوى المدنية المحكوم فيها ابتدائيا بالرفض مع براءة المتهم ،
أن تقدر ثبوت الواقعة المطروحة أمامها سوء كانت المحكمة الابتدائية قد
عرضت لها أم لم تكن ، بل أن من واجبها أن تتحرى ما فات المحكمة
الابتدائية وتعرض له فخلل أن يكون له أثر فى قضائها .

(طعن رقم ١٨٧٢ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/٣/٢)

١٣٦٦ - حق المدعى المدنى فى استئناف حكم البراءة - نطاقه - الدعوى المدنية .

* للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر بالبراءة فيما
يتعلق بحقوقه المدنية ، وحقه فى هذا مستقل عن حق النيابة العامة وعن
حق المتهم فى الاستئناف ، لا يقيد فيه إلا التيد الوارد بالمادة ١٧٦ من
قانون تحقيق الجنايات خاصة بالنصب ، ومن ثم فإن له أن يستأنف
الحكم الصادر برضى دعواه المدنية ولو كان قد قضى ببراءة المتهم ونم
تستأنف النيابة ومتى رفع هذا الاستئناف كان مقبولا وكان على المحكمة
بمقتضى القانون أن تقول كلمتها فى دعواه ويكون قولها صحيحا ولو كانت
جريمة . ولا يؤثر فى هذا كون الحكم الصادر فى الدعوى العمومية قد
أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، لأن هذا الحكم لا يكون
ملزما للمحكمة وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية
وحدها إذ الدعويان وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع
فى أحدهما يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية
الحكم الجنائى .

(طعن رقم ١٣٦٥ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٠/١/٣٠)

١٣٦٧ - الحكم النهائى الصادر بالبراءة فى الجريمة لا يقيد المحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدنى من جهة ثبوت الفعل .

* إن القانون إذ خول المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم
بمحكمة أول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية قد قصد إلى تحويل الجريمة

الاستثنائية وهي تفصل في هذا الاستئناف أن يتعرض لواقعة الدعوى ويناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة مما يقتضيه أن تنصدي لتلك الواقعة وتفصل فيها من حيث توافر أركان الجريمة وثبوتها في حق المستأنف وعليه ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين معا أمام محكمة أول درجة وما دام المدعى بالحقوق المدنية قد استمر في السير في دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت الحكم الابتدائي حائزا لقوة الشيء المقضي فيه لعدم استئناف النيابة له بحيث يمنع عليها وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تنصدي لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم المستأنف عليه في الدعوى المدنية — فأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

لا طعن رقم ١٦٦٢ سنة ٢٠ في جلسة ١٠/١/١٩٥١

١٣٦٨ — الحكم النهائي الصادر بالبراءة في الجريمة لا يقيد المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية من جهة ثبوت الفعل .

* الحكم الصادر بالبراءة ورفض دعوى التعويض لا يقيد المحكمة الاستئنافية وهي تقضي في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الإيعوى المدنية وحدها ولو صار الحكم في الدعوى العمومية نهائيا لعدم استئنافه من النيابة لأن القاتلون قد خول المدعى بالحقوق المدنية في المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات أن يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالنسبة إلى حقوقه المدنية دون أن يقيده من ذلك بقيد سوى النصاب الجائز استئنافه .

لا طعن رقم ٨٨٦ سنة ٢٢ في جلسة ٢٤/١٠/١٩٥١

١٣٦٩ — الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة لا يلزم المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية عن الدعوى المدنية .

* الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة لا يلزم المحكمة الاستئنافية

وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية عن الدعوى المدنية على أساس أن هذا الحكم قد صار نهائيا فيما يخص بالدعوى الجنائية لعدم استئنائه من المتهم فيها أو من النيابة حتى لا يتعطل الحق المقرر بالقانون لكل من الخصوم في الدعوى الواحدة في الطعن على الحكم بالطرق المرسومة جبيهما ، مما يلزم عنه أن يكون نظر الدعوى عند الطعن عليه من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسلك الباقي في صدده فإن مسلك هؤلاء خاص بهم وحدهم ولا يمكن أن يضار به غيرهم .

(طعن رقم ٢١٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/١٥)

١٢٧٠ - عدم استئناف المدعى الأدنى الحكم الصادر برفض دعواه المدنية يمنع المحكمة الاستئنافية من إلزام استئناف بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

* إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى برفض الدعوى المدنية ولم يستأنف المدعي بالحقوق المدنية هذا الحكم ، ومع ذلك قضت المحكمة الاستئنافية بإلزام المتهمة بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، فإن حكمها يكون في غير محله ، إذ لم يكن معروضا عليها سوى الاستئناف المرفوع من الطاعنة عن الحكم الصادر في الدعوى الصورية .

(طعن رقم ٣٦٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٤)

١٢٧١ - خطأ المحكمة الاستئنافية إذا قضت للمدعى الأدنى بما لم يطلبه .

* إذا كان المدعى قد أتم دعواه المدنية ابتداء طالبا الحكم له بقرش دون أن يذكر أنه طلب مؤقت ، فقضى له ابتدائيا بما طلب ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت له على الطاعن في الاستئناف المرفوع اليها منه وحده بتعويض قدره قرش واحد مؤقتا - فإن حكمها يكون مخطئا بقضائه للمدعى الأدنى بما لم يطلبه .

(طعن رقم ٤١٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٢٥)

١٣٧٢ - صدور الحكم برفض تدخل المسئول عن الحق الممننى
 خصما منضميا في ظل قانون تحقيق الجنايات يقتضى رفض تدخله في
 الاستئناف ولو بعد صدور قانون الاجراءات .

* لما كان نص الفقرة الثانية من المادة ٤١٢ من قانون المرافعات
 قد جاء استثناء من الحكم الوارد في الفقرة الاولى من تلك المادة الذي
 لا يجوز في الاستئناف الدخول من ام يكن خصما في الدعوى الصادر
 فيها الحكم المستأنف وكلفت المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون
 المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من احكامه وردت في
 قانون الاجراءات الجنائية او عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة
 من التواعد العامة الواردة في قانون المرافعات - لما كان ذلك ، وكان
 الحكم يرفض تدخل المسئولة عن الحقوق المدنية خصما منضميا الى المنهم
 قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات القديم ، الذي لم يكن به نص
 مماثل لنص المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية الذي استحدثه
 الشارع واجاز به للمسئول عن الحقوق المدنية ان يدخل من تلقاء نفسه
 في الدعوى الجنائية في اية حاسبة كانت عليها - فان ما قضت به
 المحكمة من رفض طلب تدخل المسئول عن الحقوق المدنية لاول مرة بعد
 نفى الحكم الاول هو قضاء سليم مطابق للقانون .

(طعن رقم ١٣١٤ سنة ٢٢ في جلسة ١٦/١٠/١٩٥٢)

١٣٧٣ - تقدير قيمة الدعوى في حادثة تصدد المدعين متنبيا عن
 فعل ضار واحدا بقيمة الدعوى به بقبامه بغير التفات الى نصيب كل منهم
 متى كانت هذه الطلبات يجزئها سبب قانوني واحد .

* تقدر قيمة الدعوى ، اذا تعدد المدعون او المدعى عليهم ، بقيمة
 المدعى به بقبامه بغير التفات الى نصيب كل منهم بشرط ان ترفع الدعوى
 بمقتضى سبب قانوني واحد فاذا طلب المجنى عليهم في جريمة ضرب
 مبلغ ٥٠ جنبيها تعويضا عن هذا العمل الضار فانه يجوز استئناف الحكم
 الذي يصدر في دعوى التعويض هذه .

(طعن رقم ٦١٢٠ سنة ٢٥ في جلسة ١٦/١٠/١٩٦٦ ص ٧ من ٥٧)

١٣٧٤ - حكم صادر بعد الاستئصال عن الحق المدني في دعوى
مخفية بإقامة عليه تيمنا لدعوى الجنائية بتعويض لا يزيد على النصاب
النهائي الذي يحكم فيه التقاضي الجزئي - استئناف هذا الحكم من المحكوم
عليه المذكور أو طعنه فيه بطريق النقض - غير جائز .

* لا يجوز للمستأصل عن الحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر
ضده في الدعوى المدنية المخددة عليه بالنسبة للدعوى الجنائية متى كان
التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي
نهائيا وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

(طعن رقم ١٢٦٣ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٤/٣ من ٧ ص ٤٨٥)

١٣٧٥ - رفع الدعوى المدنية بالتبعية للأدعوى الجنائية - المطالبة
بتعويضات لا تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا -
استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية - غير جائز .

* المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا يجيز للمدعى
بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة
بالتبعية للدعوى الجنائية إذا كانت التعويضات المطلوبة لا تزيد على
النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا .

(طعن رقم ١٧٥ سنة ٢٦ في جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ من ٧ ص ٥٦١)

١٣٧٦ - الاستئناف من المدعى المدني تأسيسا على بطلان الحكم
أو الإجراءات في حكم غير جائز استئنافه لقلة النصاب - غير جائز .

* بينت المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية الحالات التي
يجوز فيها للمتهم والنيابة العامة رفع الاستئناف ، ثم نصت على أنه
فيما عدا هذه الأحوال لا يجوز الاستئناف من المتهم أو النيابة إلا بسبب
خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وقد فسرت محكمة النقض الخطأ
في القانون الوارد في المادة ٤٠٢ إجراءات بمعناه الواسع بحيث يشمل
أيضا وقوع بطلان في الإجراءات أو الحكم . ويبين من نص المادة سالفه

الذكر والمادتين ٤٠٣ ، ٤٢٠ أن قانون الإجراءات الجنائية عرض للخالة البطلان الذي يلحق الإجراءات أو يلحق الحكم ، وخص المتهم والنيابة العامة وحدهما باستئناف الأحكام التي تصدر مشسوبة بالبطلان دون المدعى بالحق المدني ، ومن ثم فإذا كان الاستئناف قد رفع من المدعى بالحق المدني عن تعويض يقل عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، فإن استئنافه يكون غير جائز قانوناً ولا يغير من ذلك ما طرأ أثناء نظر الاستئناف ولم يكن في حساب المدعى بالحق المدني وقت رفعه الاستئناف من عدم أيداع الحكم الابتدائي أو التوقيع عليه في الميعاد القانوني مما يلحق به البطلان إذ يشترط لجواز الدفع ببطلان الحكم أن يكون لجديه حق استئناف الحكم ابتداء .

(طعن رقم ٣٩٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ ص ٨ من ٦٧٦)

(و طعن رقم ١٩٩٩ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦)

١٣٧٧ — يجوز للمتهم استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية بغیر تقيد بنصاب معين متى كان نه أن يستأنف الحكم الجنائي .

* يشترط لصحة استئناف المتهم الحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية بغیر تقيد بنصاب معين أن يكون استئنافه للحكم الجنائي جائزاً ، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز استئناف المتهم المرفوع عن الحكم الصادر بتفريجه خمسمائة قرش وبالزامه بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحاً لا مخالفاً فيه للقانون .

(طعن رقم ١٨٢٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ ص ٩ من ١٥٧)

١٣٧٨ — استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر اثره على الدعوى المدنية ولا يتعداه الى الدعوى الجنائية — اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون الا عن طريق استئناف النيابة العامة والمتهم .

* يقتصر اثر استئناف المدعى بالحقوق المدنية على الدعوى المدنية ولا يتعداه الى موضوع الدعوى الجنائية — حتي ولو كان هو الذي

حركها — لان اتصال الحكمة الاستثنائية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئناف النية والمهم .

(ملن رقم ١٩٩١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٠٤)

١٣٧٩ — تتوافر صفة الادعى بالحقوق المدنية في الطعن على الحكم باوجه متعلقة بالدعوى الجنائية عند تجاوز طلباته النصاب الذي يفصل فيه القاضي الجزئي نهائيا وكان في ذلك مساس بحقوقه المدنية .

* لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم باوجه متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا وانطوى العيب الذي شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية — فاذا كان استئناف المتهم للحكم الصادر في الدعوى المدنية قد بنى على أن التعويضات المطلوبة تزيد من النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، فلا صفة للمدعى بالحقوق المدنية فيما يثبته في طعنه بشأن عدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية .

(ملن رقم ٧٢٦ سنة ٢٩ ق جلسة ٢/١١/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٢٤)

١٣٨٠ — للمحكمة الاستئنائية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية ان تتعرض لواقعة الدعوى تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة امام محكمة اول درجة — لا يؤثر في ذلك : كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه — علة ذلك ؟

* اذ خول القانون المدعى بالحقوق المدنية ان يستأنف حكم محكمة اول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية قد قصد الى تضييق المحكمة الاستئنائية وهي تفصل في هذا الاستئناف ان تتعرض لواقعة الدعوى وتناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة امام محكمة اول درجة ، مما يقتضاه ان تنص على ان تلك الواقعة وتصل فيهما من حيث توافر الخطأ

والضرر وربطة السببية بينهما في حق المتهم « المستأنف عليه » وما دامت الدعويان المدنية والجنائية كلتاهما مرفوعتين أمام محكمة أول درجة، وما دامت الدعية بالحقوق المدنية قد استمرت في السير في دعواها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة . ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحائزاً قوة الشيء المحكوم فيه ، إلا أنه لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لأن الدعويين وأن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع يختلف في كل منهما عنه في الأخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استئنافياً ، إنما يشترط قيام هذا التلازم عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما .

(طعن رقم ١٧١٨ سنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٤/٢/٢ من ١٥ ص ١١٠)

١٣٨١ - حق الاستئناف المقرر للدعوى المدنية - استقلاله عن الحق المقرر للنزاع العامة والمتهم - نتيجة ذلك .

* أن حق الاستئناف المقرر للدعوى بالحقوق المدنية بالمادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هو حق مستقل عن حق النيابة العامة والمتهم ، فعلى المحكمة الاستئنافية - بناء على استئناف ذلك المدعى - أن تبحث أركان الجريمة وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم ، بغض أن يكون حكمها هي نفسها الصادر في الدعوى الجنائية ، حائلاً دون ذلك ، لأن الدعويين الجنائية والمدنية وأن نشأتا عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كليهما مختلف مما لا يسيغ المسك بقوة الأمر المقضي ، والا لمعطل حق الاستئناف المقرر للدعوى بالحقوق المدنية ولمعطلت وظيفة محكمة الجناح المستأنفة في شأنه إذا ما نظر استئنافه على استقلال في جلسة لاحقة لتلك التي سبق أن فصل فيها في استئناف النيابة العامة ، إذ قد لا يتعد ميعاد الاستئناف في بدايته أو في مداه - وفق المادتين ٤٠٦ و ٤٠٧ من ذلك القانون بالنسبة إلى المتهم أو النيابة العامة أو النائب العام ، وقد لا يتعد تاريخ الجلسة الذي تحدد في تقرير الاستئناف وفق المادة ٤٠٨ وقد لا يتعد تاريخ تقديم الاستئناف إلى الدائرة المختصة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٢١٢ سنة ٤٥ في جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ من ٢٦ ص ٢٨٠)

١٣٨٢ - الحكم استثنائيا بإلغاء الحكم الابتدائي القاضي برفض
الدعوى المدنية التابعة - وجوب صدوره بإجماع الآراء - مخالفة
لذلك - بطلان - الحكم الاستثنائي .

* أن قضاء محكمة النقض جرى على أن حكم النقرة الثانية من
المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضا على استئناف الدعوى
بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم
ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه ، متى كان
الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية المرفوعة
عليه من المدعى بالحقوق المدنية كما هو الحال في هذه الدعوى - فانه
لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها
استثنائيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في
الدعوى الجنائية ، نظرا للطبيعة بين الدعويين من جهة ،
ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى . لما
كان ذلك ، وكان منطوق الحكم المطعون فيه جاء خلوا بما يفتق صدوره
بالإجماع كما خلا رول الجلسة الموقع عليه من رئيس الهيئة وكذلك
محضرها من اثبات صدور الحكم بالإجماع لمقتضى ما نص في المحضر ، وكان
الشارع إذا استوجب انعقاد الإجماع معاصرا لصنوع الحكم في الاستئناف
بتشديد العقوبة المحكوم بها أو بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة إنما دلّ على
اتجاه مراده إلى أن يكون الإجماع معاصرا لصنوع الحكم وليس تابعا له
لأن ذلك هو ما يتحقق به حكمة تشريعه . ومن ثم فإن النص على إجماع
الآراء قرين النطق بالحكم بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو برفض الدعوى
المدنية شرط لازم لصحة صدور الحكم بالإلغاء والقضاء بالإدانة أو
بالتعويض . وإذا كانت العبرة فيما تقضي به الأحكام هي بما ينطق به
القاضي بالجلسة العلنية عقب سماع الدعوى ، فانه لا يمكن أن تنقض
أسباب الحكم ما يفيد انعقاد الإجماع مادام لم يثبت بورقة الحكم أن تلك
الأسباب قد ثبتت علنا بجلسته النطق به مع المتطوع وهو ما خلا الحكم من
الدلالة عليه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لتخلف
شرط من شروط صحته وبتمين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم
الاستثنائي .

١٢٨٣ - مجرد سؤال المحكمة الاستئنافية المدعى بالحقوق المدنية لا يفيد أنها فصلت في شكل الاستئناف .

* مجرة: منول الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية بجلسة المحاكمة وبسؤال المحكمة الآخر عن تخالسه مع الطاعن لا يفيد أنها فصلت ضمناً في شكل الاستئناف .

(من ق م ٨٩٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٦: ص ٢٧ من ١٠١٥)

١٢٨٤ - استئناف المدعى بالحقوق المدنية - نطاقه - نهائية الحكم الجنائي .

* للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقها المدنية أن تتعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكل حرية كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة مادامت الدعويان المدنية والجنائية كائناً مرفوعتين أمام محكمة أول درجة، وماذا كانت المدعية بالحقوق المدنية قد استمرت في السير في دعواها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة ولا يؤثر في هذا الأمر كون لحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائياً وحائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه إذ لا يكون ملزماً للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، ذلك أن الدعويين وأن كائناً ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في أحدهما يختلف عنه في الأخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي . كما أنه من المقرر كذلك أن الحكم بالتمويض غير مرتبط حتى بالحكم بالعقوبة ويجوز الحكم به حتى في حالة القضاء بالبراءة عند توافر شروط ذلك كما هي الحال في الدعوى الماثلة . لما كان ذلك ، وكانت واقعة زراعة المعارض للدخان في مساحة ستة عشر قمرطاً قد ثبتت في حقه مما اثبتته مقتضى الإنتاج في محضر ضبط الواقعة ومن اعترافه على التفصيل المار فكره . ولا يدرا عنه المسؤولية ما تفرع به من أنه كان يجهل حكم القانون الذي يؤثم زراعة التبغ لما هو مقرر من أن الجهل بالقانون ليس بعذر ، وحيث أنه وقد ثبت لهذه المحكمة قيام المعارض بزراعة شجيرات الدخان في مساحة ستة عشر قمرطاً ، فإن الدعوى المدنية المقامة ضده من مصلحة الجهل بك بطلانها

بتمويض قدره ٢٤٠٠ ج وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تكون على أساس تسليم من الواقع والقانون ، اذ يقضى حكمها بالزام التاعلين والشركاء متضامنين باداء تعويض لمصلحة الجمارك بواقع مائة وخمسين جنيها من كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه التبغ . ونحيث أنه لما تقدم من اسباب وللاسباب الاخرى التي بنى عليها الحكم المعارض فيه والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، يكون ذلك الحكم في محله ويتعين لذلك تأييده مع الزام المعارض المصروفات المدفوعة عملا بالمادة ١٠/٣١ من قانون الاجراءات الجنائية .

٥ طعن رقم ٧٠٨ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٥٢٢)

١٣٨٥ — عدم جواز استئناف الحكم من المدعى المدني متى كان التعويض في حدود النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي .

* متى كانت الدعوى المدنية مقامة أصلا من الطاعن وأخرى أمام المحكمة الجزئية بالمطالبة ببلغ إجمالي قدره واحد وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، وقد قضى الحكم الابتدائي — الذي قبله — بهذا المبلغ لهما دون تعيين نصيب كل منهما فيه ، ومن ثم يتعين لمعرفة نصيب الطاعن قسمة المبلغ بينهما بالتساوي ، ولا يلتفت الى مجموعه في تقدير قيمة دعوى الطاعن مادام الثابت أن تلك المطالبة انما تتضمن دعويين مستقلتين خصوصا وموضوعا وسببا (أولاهما) موضوعها تعويض الطاعن عن الاضرار الناشئة عن الاشتراك في جريمتي سرقة منقولات من محله واتلاف أبوابه (وأخراهما) وهي التي قضى فيها (استئنافيا) بعدم الاختصاص — موضوعها تعويض جدة الطاعن عن الاضرار الناشئة عن الاعتداء على حقها في استغلال محلها المغاير لحل الطاعن واغتصابه وسرقة ما به من منقولات . لما كان ما تقدم ، فانه لا يجوز للطاعن — من بعد — أن يطعن في الشق من الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية برفض دعواه المدنية ، لان التعويض المؤقت المطالب به فيها — والذي كان قد قضى به ابتدائيا له عن نفسه وارتضاه — يدخل في النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، وهو خمسون جنيها طبقا للمادة ٤٢ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ١٢٨٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١/٤/١٩٧٩ س ٢٠ ص ٦٥)

١٣٨٦ - لا يجوز للمسئول عن الحقوق المدنية أن يستأنف الحكم خلال الخمسة أيام التالية لاستئناف أحد الخصوم التي يمتد ميعاد الاستئناف إليها إذ أن خصم المتهم هو النيابة والمدعى بالحقوق المدنية وليس المسئول عن الحقوق المدنية الذي يسأل عن جبر الضرر مع المتهم على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه .

✽ تنص المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على انه « اذا استأنف أحد الخصوم في مدة العشرة الايام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة ايام من تاريخ انتهاء العشرة الايام المذكورة » وقد جاء بالمذكورة الايضاحية المرافقة لقانون الإجراءات الجنائية تطبيقا على نص المادة ٤٣٥ التي أصبحت المادة ٤٠٩ - « انه قد يستأنف أحد الخصوم في نهاية العشرة ايام وبذلك يفاجئ خصمه الذي يكون قد امتنع عن الاستئناف ازاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف اذا اراد صونا لصالحه . . . وعلى ذلك اذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة ايام اخرى - لما كان ذلك - فان القول بان من حق المسئول عن الحقوق المدنية أن يستأنفه في الخمسة ايام التالية لانتهاء العشرة ايام المقررة قانونا لاستئناف المتهم لا يتفق وضحيج القانون، إذ أن خصم المتهم هو النيابة والمدعى بالحقوق المدنية وليس المسئول عن الحقوق المدنية الذي يسأل مع المتهم عن جبر الضرر على أساس أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لصلحة الضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن مع التابع .

(طعن تم ٦٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٥ من ٣٠ من ١٧)

الفصل السادس

جواز الاستئناف

الفرع الاول - ما يجوز استئنافه من احكام

١٢٨٧ - جواز استئناف الحكم الصادر باتقضاء الخصومة في الدعوى المدنية بناء على محضر صلح قدمه المتهم ونازعت المدعية بالحق المدنى في حقيقته .

* اذا كان الثابت بمحضر الجلسة وبالحكم المطعون فيه ان المتهمين تمسكوا بعدم قبول الدعوى المدنية استنادا الى حصول صلح فيها فنازعت المدعية المدنية في صحة هذا الدفاع وتمسكت من جانبها ببطلان الصلح واصرت على قيام دعواها فقضت محكمة اول درجة باتقضاء الخصومة في الدعوى المدنية ، فاستأنفت المدعية هذا الحكم ، ومحكمة اول درجة لم تعتبره حكما بل اعتبرته مجرد اثبات تنازل المدعية عن دعواها فقضت بعدم جواز الاستئناف وابقت الفصل في قيمة عقد الصلح واثرت عدم تصديق المحكمة الحسبية على ما اشتمل عليه بشأن نصيب القصر في قيامه او بطلانه للمحكمة المدنية فهذا يكون خطأ في القانون لان محضر الصلح لم يعرض على محكمة الجنب من المتهمين الا كدليل يؤيد الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وهو دفع كان يتعين على المحكمة ان تفصل فيه حتى اذا ما اصدرت في شأنه حكما كان ذلك الحكم قابلا للاستئناف وما دام الحكم الابتدائي قد صدر بانتهاء الخصومة استنادا الى محضر الصلح على الرغم من المنازعة في صحته فانه يكون من حق المدعية ان تستأنفه واذا تنكب الحكم المطعون فيه ذلك واعتبر ان المدعية بالحق المدنى قد تنازلت عن دعواها في حين ان تنازلا لم يصدر عنها امام المحكمة فانه يكون معيبا متعينا نقضا (١)

١ لا تطبق رقم ٤٨٠ منلة ١٤٠١/١٤/١٤٠١ ()

١٢٨٨ - الحكم الصادر بانذار المتهم لا يكون جائزا لاستئنافه الا حيث يكون للقاضي ان يحكم به .

* ان محكمة النقض سبق ان قررت ان المادة السابعة من القانون

رغم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أذ حوت القاضي أن يصدر حكما غير قابل للطعن بانذار المتهم فان محل ذلك أن تكون الفقرة الأولى من المادة السادسة هي المنطبقة على واقعة الدعوى أى عندما يكون للقاضي الخيار بين توقيع عقوبة المراقبة أو استبدال الانذار بها . أما فى حالة العود المنصوص عليها فى الفقرة الثانية فانه لا يجوز للقاضي أن يحكم بالانذار فان فعل فان حكمه يكون مخالفا للقانون ، ويكون استئنافه جائزا . واذ كانت المادة السابعة قد اتت فى أحوال الاشتباه بذات احكام المادة الثالثة المتعلقة بالتشدد ، فان الحكم الصادر بانذار المتهم لا يكون جائزا . وممتعا استئنافه الا حيث يكون للقاضي أن يحكم به ، أى فى حدود المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية اما حيث تكون الحالة من أحوال العود فانه لا يجوز له أن يحكم بالانذار ، بل يجب تطبيق الفقرة الثانية ، واذن فاذا كانت النيابة قد طلبت معاقبة المطعون ضده بالفقرة الثانية التى تقضى بأن العقوبة فى حالة العود تكون هى الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات ولم يحكم بما طلبت فان الحكم يكون قابلا للاستئناف طبقا لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

(ملحق رقم ١٢٠ سنة ١٣٠٢ فى جلسة ١٣٠٢/٤/٢٨)

١٣٨٩ — استئناف الاوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام — جوازه بالنسبة لاوامر قاضى التحقيق دون النيابة .

* جواز استئناف الاوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام بمقتضى بنص المادة ١٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أوامر قاضى التحقيق دون النيابة .

(ملحق رقم ١٢٠ سنة ١٣٠٢ فى جلسة ١٣٠٢/٤/٢٠ من ٧ من ١٣٨٩)

(ملحق رقم ١٢٠ سنة ١٣٠٢ فى نفس الجلسة)

الفرع الثاني — ما لا يجوز استئنافه من أحكام

١٣٩٠ — عدم جواز استئناف الحكم الصادر بأشبات تنازل المدعى عن دعواه المدنية .

* لا يجوز استئناف الحكم الصادر بأشبات تنازل المدعى عن دعواه المدنية ما دام أنه مقر بصحة رواية المحكمة لحدوث هذا التنازل .

فإذا اثبتت المحكمة في حكمها تنازل الوصي بصفته عن دعواه المدنية فأشبات هذا التنازل ليس حكما بصحة الصلح الذي قدم الوصي ورقته للمحكمة ولا بصحة التنازل عن الحق الناشئة عنه الدعوى حتى يجوز له استئنافه بحجة أن المجلس الحسبي لم يأذن بالصلح ، وإنما هو وقرر اعتماد الصلح بل اقتضت في حكمها على مجرد اثبات هذا التنازل ، ومثل هذا الإثبات ليس من قبيل الأحكام التي تستأنف لأن المحكمة لم تقرر اعتماد الصلح بل اقتضت في حكمها على مجرد اثبات هذا التنازل ، فهي في عملها تركت باب الطعن في الصلح مفتوحا للسمى في إبطاله لدى جهة الاختصاص المدنية . .

وإذا عين المجلس الحسبي وصيا للخصومة فليس له أن يدخل في الدعوى المحكمة الاستئنافية لأن دخوله لا يكون استمرارا لاستئناف صحيح حصل طبق القانون من الوصي الأول بل يكون استمرارا لاستئناف غير جائز .

(طعن رقم ٤٨ سنة ١٠٢٢ ق جلسة ١٠٢٢/١/٢٥)

١٣٩١ — عدم جواز استئناف الحكم الصادر بالتأديب الجسماني من الحديث .

* أن المادة ٢٤٣ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن المتهم الحديث السن المحكوم عليه بالتأديب الجسماني هو الذي منع وحده من استئناف هذا الحكم . وأما حق النيابة العامة في استئنافه فهو باق لها بموجب المبادئ العامة من جهة ولعدم وجود نص يحرمها منه من جهة أخرى .

(طعن رقم ٥٠ لسنة ١٠٢٢ ق جلسة ١٣٩٦/٢/٢٢)

١٣٩٢ - عدم جواز استئناف الحكم الصادر بالتأديب الجسماني من الحدث .

* أن الاحكام الصادرة على الصغير بتأديبه جسمانيا او بتسليمه لاهله هي احكام صادرة بعقوبات قررهما القانون وان كان قد اقتص بها المجرمين الاحداث لما ارتآه من انها اكثر ملائمة لآحوالهم واعظم اثرا في تقويهم . واذا كان القانون لم ينص على هذه الاحكام في باب المود ولم يعبرها من السوابق التي تجيز تشديد العقوبة ، فان ذلك لا يفقدها صفتها المذكورة ، بل ان كل ما اراده من ذلك هو الا تكون عقبة في مستقبل هؤلاء الاحداث . وهذه الاحكام ، من حيث جواز استئنافها ، خاضعة للقاعدة العامة التي قررهما قانون تحقيق الجنائيات في المادة ١٧٥ باستثناء واحد هو ما اشارت اليه المادة ٢٤٣ من منع المجرم الصغير من استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني . وهذا الاستثناء لا يصح التوسع فيه ، بل يجب حصره في الدائرة الضيقة المرسومة له وهي منع الصغير وحده من حق استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني فقط . اما حق النيابة في استئناف تلك الاحكام جميعها فحق ثابت قانونا وغير مقيد بأي قيد .

(ملحق رقم ٥٦ سنة ٨ ق جلسة ١٣٧٧/١٢/٢٠)

١٣٩٣ - عدم جواز استئناف الحكم الصادر بكل طلبات الخصوم .

* لا تصح مطالبة الخصم باستئناف الحكم بسبب وجود خطأ في اسبابه متى كان الحكم قد قضى له بكل طلباته ، فان استئنافه في هذه الحالة لا يكون مقبولا منه لعدم المصلحة .

(ملحق رقم ٧٠٥ سنة ١٣ ق جلسة ١٣٤٢/٥/١٦)

١٣٩٤ - عدم جواز استئناف الحكم القاضي بتفريم المتهم خمسة وعشرين قرشا عن شغله الطريق العلم بدون رخصة وبإزالته بان يدفع للمجلس البلدي ٢٥ جنيها .

* متى كان الحكم الابتدائي قد قضى بتفريم المتهم خمسة وعشرين

قرشياً عن شغل الطريق العام بدون رخصة وبإلزامه بأن يدفع للجلس
بلدى المتصورة مبلغ ٢٥ جنيتها و ١٦٠ ملياً والمصاريف المدنية ، وكان
يبين من الحكم انه قضى بهذا المبلغ باعتباره تعويضاً عن الضرر الذى
توكل القانون تقديره فى حالة ثبوت الواقعة لدى المحكمة ، فان ما يقونه
الطاعن من أن هذا التعويض عقوبة تبعية مما يجعل الحكم بها مع الغرامة
قابلاً للاستئناف طبقاً للمادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية مسردود
بانه وان كان القانون قد راعى فى تقدير هذا التعويض نوعاً من الجزاء
الا ان ذلك لا يغير من طبيعته باعتباره تعويضاً ، ولذا فانه يخضع فى
جواز استئنافه لحكم المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية التى
لا تجيز استئنافه الا اذا كان المبلغ المطلوب يزيد على النصاب الذى يحكم
فيه القاضى الجزئى نهائياً ، ويكون الحكم المطعون فيه صحيحاً فيما قضى
به من عدم جواز استئناف الحكم الصادر من محكمة اول درجة فى
شقيه الجنائى والمدنى على أساس أن الغرامة المحكوم بها لا تزيد على
خمس جنيهاً ، وان مبلغ التعويض المطلوب لا يزيد على النصاب
النهائى للقاضى الجزئى .

(طعن رقم ٦٢٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٣٥٢/٧/١)

١٢٩٥ - عدم جواز استئناف المتهم الاحكام الصادرة فى جرائم
الجلسات من المحاكم الاستئنافية او المحاكم الابتدائية او محاكم
الجنائيات . م ٤٠٢ ج ٠

مؤدى نص المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية عدم جواز
استئناف الاحكام الصادرة فى جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية او
المحاكم المدنية الابتدائية او محاكم الجنائيات ، فاذا كان الحكم قد قضى بعدم
جواز استئناف المتهم للحكم الصادر ضده من المحكمة الابتدائية المدنية فى
جريمة امانة وقعت عليها فان الحكم يكون صحيحاً لم يخالف القانون فى
شيه .

(طعن رقم ٦٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٣٥٦/٤/٢ م ٧ ق ١٦٠)

١٣٩٦ - عدم ثبوت نص م ٢٤١ ج بين احكام الدرجة الاولى التي لا يجوز استئنافها وبين احكام نافي درجة غير القابلة للاستئناف بطبيعتها .

* ان عبارة نص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية الذي يشترط فيما يشترط لقبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى ان يكون استئنافه غير جائز لم تفرق في الحكم بين احكام الدرجة الاولى التي لا يجوز استئنافها وبين احكام ثانى درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها .

(طعن رقم ١٨٠٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٣/٢/١٠ ص ١١٤ ك)

١٣٩٧ - اشتباه - الحكم بالانذار بالسلوك المستقيم - عدم جواز الطعن فيه .

* الشارع اذ اجاز للقاضى فى الفقرة الاولى من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتبردين والمشتبه فيهم - بدلا من وضع المشتبه فيه غير العائد تحت مراقبة البوليس ان يصدر حكما غير قابل للطعن فيه ينادره بان يسلك سلوكا مستقيما - انما دل على انه منى ارنات المحكمة الاكتفاء بانذار المشتبه فيه كان تقديرها في ذلك نهائيا من ناحية الوقائع والظروف التى بنى عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قبل استئناف المطعون ضده للحكم الذى صدر بانذاره ثم تصدى لمناقشة وقائع الدعوى وظروفها وقضى في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف بالبراءة ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه قانونا والحكم بعدم جواز الاستئناف .

(طعن رقم ١٤٤٥ سنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦٧/١/١٦ ص ٥٨ ط ٧٥ ك)

الفرع الثالث - استئناف الاحكام الغيابية

١٣٩٨ - استئناف التنبية للحكم الغيابى يظل قائما اذا تايّد هذا الحكم بعد المعارضة فيه .

* ان المفهوم من نصوص القانون المصرى الخاصة بقيمة ونطاق الاستئناف المرفوع من التنبية العلبة عن الاحكام الغيابية ان المعارضة

فى الحكم الغيابى لا تسقط الحكم بل تجعله معلقا الى أن يفصل فيها .
 فإذا صدر الحكم بتأييد الحكم المعارض فيه كان هذا التأييد ايذانا بعدم
 تفرير مركز الخصوم وباتصال القضاء الاول بالثانى واتحادهما معا وكان
 استئناف النيابة اذن للحكم الاول الذى تأيد بالثانى استئنافا قائما لم
 يسقط ومنصبا على الحكم الثانى بطريق التبعية واللزوم ولم يكن على
 النيابة أن تجرده . أما اذا حصل الغاء الحكم المعارض فيه أو تمديده
 فيتعين على النيابة أن تجدد استئنافها لأن هذا الحكم قد استبدل به
 حكم آخر يجب أن يكون هو محل الاستئناف ولا يمكن أن ينسحب عليه
 استئناف الحكم الغيابى .

(لطن رقم ٩٧٩ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١/٤)

**١٣٩٩ - استئناف النيابة للحكم الغيابى يظل قائما اذا تأيد هذا
 الحكم بعد المعارضة فيه .**

* أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن استئناف النيابة
 للحكم الغيابى يظل قائما اذا تأيد هذا الحكم بعد المعارضة فيه . أما
 اذا عدل الحكم أو قضى بالبراءة وجب تجديد الاستئناف اذا رأت النيابة
 لزوما لذلك .

(لطن رقم ٥٥ سنة ٥ ق جلسة ١٩٣٤/١٢/٢٤)

**١٤٠٠ - عدم جواز فصل المحكمة الاستئنافية فى الاستئناف المرفوع
 من النيابة عن الحكم الغيابى طالما كانت المعارضة فيه جائزة من المتهم .**

* لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تفصل فى الاستئناف المرفوع
 من النيابة عن الحكم الغيابى طالما كانت المعارضة فيه جائزة من المتهم،
 فان سلطة المحكمة الاستئنافية فى هذه الحالة تكون مطلقة حتى يفصل
 فى المعارضة ان كانت رفعت ، أو حتى يمضى ميعاد الاستئناف ان كانت
 لم ترفع . فإذا صدر حكم غيابى من محكمة الدرجة الاولى بمقالب المتهم،

تاستثنى النيابة وعرض فيه المتهم ، فلا يجب على المحكمة الاستثنائية أن توقف النظر على الاستئناف حتى يفصل في المعارضة والا كان حكمها في موضوع الاستئناف باطلا متعيينا نقضه .

(طعن رقم ٥٤٢ سنة ١٠ جلسة ١٢/٢/١٩٤٠)

١٤٠١ — عدم جواز فصل المحكمة الاستثنائية في استئناف النيابة للحكم الغيابي مادامت المعارضة المرفوعة من المتهم لم يفصل فيها .

* مادامت المعارضة المرفوعة من المتهم من الحكم الابتدائي الغيابي الصادر عليه لم يفصل فيها فلا يجوز للمحكمة الاستثنائية أن تنظر الدعوى بناء على استئناف النيابة هذا الحكم ، سواء أكلن بالنسبة لتقدير الكفالة أم بالنسبة للموضوع ، بل يجب في هذه الحالة أن يوقف الفصل في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة فإذا هي فصلت في الاستئناف فالحال تكون قد أحرمت المتهم من حق المعارضة في الحكم الابتدائي وأضاعت عليه درجة من درجات التقاضي ، ويتعين إذن نقض حكمها برمتها .

(طعن رقم ٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٧/١١/١٩٤١)

١٤٠٢ — استئناف النيابة للحكم الغيابي يسقط من تلقاء نفسه متى قضى بتعديل هذا الحكم في المعارضة .

* أن استئناف النيابة للحكم الغيابي يسقط من تلقاء نفسه وبطبيعة الحال متى قضى بتعديل هذا الحكم من الجهة المختصة بالفصل في المعارضة . وعلى النيابة إذا كالت لعينها بعد ذلك وجه للتظلم من الحكم أن ترفع عنه استئنافا جهيدا ، وليس لها أن تتمسك بالاستئناف الأول .

(طعن رقم ١٢٦٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٤/٦/١٩٤٢)

١٤٠٣ - عدم جواز فصل المحكمة الاستئنافية في الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الغيابي طالما كانت المعارضة فيه جائزة من المتهم .

* أن المحكمة الاستئنافية لا يجوز لها أن تنظر الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية مادام الحكم المستأنف قابلاً للمعارضة من جانب المتهم لأن اتصالها بالدعوى معلق على مصر تلك المعارضة . فعليها إذا ما قدم إليها الاستئناف في هذه الحالة أن تقف النظر فيه حتى يفصل في المعارضة أو ينقضى ميعادها ثم ميعاد الاستئناف المقرر لسائر الخصوم .
(ملحق رقم ٤٣٢ سنة ١٤ في جلسة ١٩٤٤/٢/١٤)

١٤٠٤ - استئناف النيابة للحكم الغيابي يشمل الحكم الذي يصدر في المعارضة فيه .

* استئناف النيابة للحكم الغيابي يشمل الحكم الذي يصدر في المعارضة فيه سواء بتأييده أو باعتباره المعارضة كأنها لم تكن .
(ملحق رقم ٢٤٦٧ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠)

١٤٠٥ - عدم جواز فصل المحكمة الاستئنافية في استئناف النيابة للحكم الغيابي مادامت المعارضة المرفوعة من المتهم لم يفصل فيها .

* الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية ضد المتهم المحكوم عليه غيابياً لا يصح أن تفصل فيه المحكمة مادامت المعارضة فيه من المحكوم عليه جائزة على مقتضى القانون بمرأعة الأوضاع العادية المرسومة لها .
وإن ماذا قضت المحكمة الاستئنافية بإدانة المتهم وشددت العقوبة عليه بناء على هذا الاستئناف رغم معارضة المحكوم عليه وعدم الفصل فيها من محكمة الدرجة الأولى ، فحكمها يكون مخطئاً ، إذ كان الواجب عليها أن توقف الفصل في الاستئناف حتى يتم الفصل في المعارضة .

(ملحق رقم ١٨٠٨ سنة ١٦ في جلسة ١٩٤٦/١٠/٢٨)

١٤٠٦ - الحكم الصادر في المعارضة بوقف تنفيذ العقوبة يكون قد عدل العقوبة بالتخفيف ويسقط استئناف النيابة للحكم الغيابي .

* من المقرر قانوناً أن استئناف النيابة للحكم الغيابي يسقط إذا عدل هذا الحكم في المعارضة بما لم تستأنف النيابة هذا الحكم من جديد، وإن اتصل المحكمة بالاستئناف الأول - وانسحب استئناف النيابة للحكم الغيابي على الحكم الصادر في المعارضة بطريق التخصيص ولا يلزم لا يكون إلا إذا كان الحكم في المعارضة صادراً بالتأييد أو باعتبارها كظنها لم تكن، فإذا كان الحكم الصادر في المعارضة قد قضى بوقف تنفيذ العقوبة فإنه يكون قد عدلها بالتخفيف ، إذ أن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تعبير العقوبة له أثره في كيانها ، وكانت النيابة لم تستأنف هذا الحكم فإنه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقوبة على المتهم على أساس أن استئناف النيابة للحكم الغيابي قائم .

(طعن رقم ٤٠٢ سنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢)

١٤٠٧ - استئناف النيابة للحكم الغيابي - متى يسقط .

* يسقط استئناف النيابة للحكم الغيابي بصدد الحكم في المعارضة الذي قضى بتخفيف العقوبة المقضى بها غيابياً بإيقاف تنفيذها لأن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تعبير العقوبة وله أثر في كيانها .

(طعن رقم ٩٩٢ سنة ٢١ في جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ من ٢٦٠)

١٤٠٨ - على المحكمة الاستئنافية إذا رأت القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة والا كان باطلاً .

* المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في

المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تفكر في تحكما أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، لأن الحكم في المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . ولما كان يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من المطعون ضدها والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة ، وذلك لفخلفة شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، مما يتعين معه نقضه وإلغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المطعون ضدها .

(طعن رقم ٤٧٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٠ من ١٧ ح ٧٠٥)

١٤٠٩ — إلغاء الحكم الغيابي الاستثنائي بالحكم الصادر في المعارضة الاستثنائية — يجعل هذا الحكم الأخير هو القائم وحده — لأن النعي وارداً على الحكم الغيابي الملقى — عدم قبوله .

* لما كان إلغاء الحكم الغيابي الاستثنائي بالحكم المطعون فيه لا يدع أي سبيل لاندماج بين هذين الحكمين بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر من محكمة آخر درجة . لما كان ذلك ، وكان ما ينعماه الطاعن إنما ينصرف إلى الحكم الغيابي الاستثنائي دون الحكم المطعون فيه والذي انصب عليه الطعن بطريق النقض ، وكان لا يجوز الطعن بطريق النقض إلا في الحكم النهائي الصادر من محكمة آخر درجة فإن ما ينعماه الطاعن في طعنه على الحكم الغيابي يكون غير مقبول ومن ثم تمين رفض طعنه موضوعا .

(طعن رقم ٨١٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ من ٢٧ ح ١٠١٨)

١٤١٠ - استئناف الحكم الفيابى - نزول عن حق المعارضة - بمؤدى نلسك .

* استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائى الصادر ضده غيابيا يفيد أنه تجاوز عن استعمال حقه فى المعارضة اكتفاء منه باللجوء الى طريق الاستئناف . لما كان ذلك ، فإنه ما كان على المحكمة الاستئنافية ان تلتفت لما اذا كان الحكم المستأنف هو حكم قابل للمعارضة من عدمه او ان تستجلى موافقة الطاعن عن النزول عن هذا الطريق من طريق الطعن ، خاصة وان دفاعه لديها قد انحصر فى عدم قيامه بالبيع يوم الحادث وطلب استعمال الرافعة معه ولم يثر لديها شيئا مما يثيره بطعنه بما لا يقبل معه اثرته لاول مرة امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢ س ٣٠ ص ٥٢١)

الفرع الرابع - استئناف الاحكام الصادرة باعتبار المعارضة كان لم تكن

١٤١١ - انتهاء المحكمة الاستئنافية الى خطأ الحكم باعتبار المعارضة كان ام تكن يوجب عليها الفاؤه واعادة القضية لقاضى المعارضة لانظر موضوعها .

* حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن هو حكم قائم بذاته مختلفا اختلافا كليا عن الحكم الفيابى المعارض فيه . اذ ٥- الحكم الفيابى انما يقضى فى الموضوع بعد بحثه . اما حكم اعتبار المعارضة كأم لم تكن فيصدره القاضى بدون اى بحث فى الموضوع بل لجرد ان المعارض لم يحضر فى الجلسة ، فهو فى الحقيقة عقاب للمعارض المهمل يحرمه من حقه فى نظر معارضته امام قاضيه ، ويؤذن بأن هذا القاضى قد فرغ قضاؤه من جهة موضوع الدعوى والمناقشة فيه ، وبأن المعارض ان كانت له ظلامة من جهة الحكم الفيابى السابق صدوره فليرفع أمره بشأنه للسلطة العليا ، وحق المعارضة فى الحكم الفيابى هو حق عادى أصيل والحكم بالحرمان منه وهو حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن قد يكون خاطئا منحوز الصادر فى حقه هذا الحكم التظلم منه للسلطة العليا بطريق الاستئناف أو بالنقض بحسب الإجمال ، ومتى اتضح خطأه كان

من التمتعين الفائز وإعادة القضية لقاضي المعارضة لنظر موضوعها فإذا اقتصر التقرير المحرر بقلم الكتاب سواء بالاستئناف أو بالطنن بطريق النقض على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فهذا الحكم وحده هو الذي يكون قد استؤنف أو طعن فيه بطريق النقض ، ولا يمكن أن يطرح هذا التقرير على المحكمة الاستئنافية أو على محكمة النقض الحكم الغيابي الاصلى الذي حصلت فيه المعارضة لان طبيعة الحكمين ليست واحدة . وللمحكوم عليه الحق في ثمر تظلمه على حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن حتى اذا ما أدلى للمحكمة العليا بخطأ هذا الحكم كان له الحق في إعادة نظر معارضته لدى القاضي الذي حرمه منها ولا يفترض على هذا الرأي بان العمل به ربما يفوت على المستأنف أو الطاعن بطريق النقض مواعيد الطعن في الحكم الغيابي . اذ ما على المستأنف والطاعن بطريق النقض - اذا اراد الاحتياط لنفسه - سوى أن يذكر في تقرير الاستئناف أو تقرير الطعن بطريق النقض أنه يستأنف الحكم الغيابي الصادر في الموضوع . أو يطعن فيه بطريق النقض ، أو أنه يستأنف الحكمين الغيابي والصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن معا أو أنه يطعن فيهما معا بالنقض .

الطنن رقم ٤٢ سنة ١ ق جلسة ١٩٣٢/١/٢٥

١٤١٢ - استئناف حكم المعارضة كان لم تكن أو الطعن فيه بطريق النقض لا يطرح أمام المحكمة العليا إلا هذا الحكم بالذات .

* استئناف حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن أو الطعن فيه بطريق النقض لا يطرح أمام المحكمة العليا إلا هذا الحكم بالذات ولا يمكن بأي حال أن ينصرف الى الحكم الغيابي الصادر قبله في موضوع الدعوى .
الطنن رقم ٥٢٢ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٢/١٥

١٤١٣ - استئناف حكم المعارضة كان لم تكن والطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي الاول .

* أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن والطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي الاول .

الطنن رقم ٥٨٨ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٥/٣/٤

١٤١٤. - وقوع الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن باطلا لوجود عذر قهري منع المعارض عن الحضور يوجب على المحكمة الاستثنائية إلغاء وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة .

* أن المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات اذا كانت ، بمباراة مطبقة ، قد رتب الحكم باعتبار المعارضة كانها لم تكن ، على عدم حضور المعارض ، فإن العلة الاساسية في ذلك هي أن الشارع اراد توقيع جزاء على المعارض الذي لا يهتم بمعارضته ولا يتبعها . فالمعارض الذي يحضر ، سواء تقدم بدفاع أو لم يتقدم ، ثم يخلف يجب ان يقضى له في موضوع دعواه ، لعدم استحقاقه لذلك الجزاء . واذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة الاستثنائية ببيان الحكم الابتدائي القاضي باعتبار معارضته كانها لم تكن لانه حضر في بعض الجلسات التي كانت محددة لنظر المعارضة فرفضت المحكمة هذا الدفع وقضت في موضوع الدعوى فانها تكون قد اخطأت ، اذ كان الواجب عليها أن تحكم ببيان الحكم الابتدائي وتعيد الدعوى الى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لا أن تعرض في موضوع الدعوى فتفوت على المتهم درجة من درجات التقاضي .

(ملحق رقم ١٩٢١ سنة ١٢ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٢٢)

١٤١٥ - انتهاء المحكمة الاستثنائية الى خطأ الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يوجب عليها الغاوة وإعادة القضية لقاضي المعارضه لنظر موضوعها .

* انه لما كان الحكم باعتبار المعارضة كانها لم تكن لا يجوز بمقتضى القانون اذا كان عدم حضور المعارض الجلسة راجعا لسبب قهري لا دخل لارادته فيه ، ولما كان هذا الحكم لا تتعرض فيه المحكمة لموضوع الدعوى واثلة الثبوت القائمة فيها ، فإن المحكمة الاستثنائية ، اذا ما تبين لها أن محكمة الدرجة الاولى حكمت في المعارضة المرفوعة من المتهم باعتبارها كان لم تكن مع انه كان معتقلا ولا يستطيع حضور الجلسة التي جددت له ، يكون واجبا عليها القضاء بإلغاء الحكم المستأنف

للخطا الذى وقع فيه وباعادة القضية لمحكمة الدرجة الاولى لنظر موضوع الدعوى بناء على المعارضة وذلك فى حضرة المعارض او فى غيابه اذا تخلف عن الحضور ولم يكن تظلمه لعذر تهرى .

(ملن رقم ١٩٤ سنة ١٦ فى جلسة ١٩٤٦/١/٢٨)

١٤١٦ - حجب المحكمة الاستئنافية نفسها عن موضوع الدعوى بمقولة ان الاستئناف المطروح عليها انما ينصب على الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن خطأ فى القانون .

* الاصل فى المحاكمات الجنائية ان تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجر به المحكمة بنفسها فى الجلسة وتسمع فيه الشهود فى مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكنا . فاذا كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة اول وثانى درجة ان المحكمة لم تجر تحقيقا ما وأن الطاعن طلب الى محكمة ثانى درجة استدعاء الشهود وطلب الملف الخاص به فلم تجبه الى طلبه وحجبت نفسها عن نظره موضوع الدعوى بمقولة ان الاستئناف المطروح عليها انما ينصب فقط على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن امام محكمة اول درجة - وهذا خطأ فى القانون - فان حكمها يكون قدبنى على اجراءات باطلة واخلاق بحق الدفاع .

(ملن رقم ٣٩٢ سنة ٢٠ فى جلسة ١٩٥١/٢/١٣)

١٤١٧ - استئناف حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابى .

* ان استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابى .

(ملن رقم ٧ سنة ٢٥ فى جلسة ١٩٥٥/٢/١٤)

١٤١٨ - استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الفيابي .

* أن قضاء محكمة النقض مستقر على أن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، يشمل كذلك الحكم الفيابي ، لأن كلا الحكيمين متداخلان ومتدمجان أحدهما في الآخر مما يلزم عنه أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته للفصل فيه .

(طعن رقم ١٥١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/٢)

١٤١٩ - البطلان في الإجراءات أو في الحكم - وجوب تصدى محكمة الاستئناف للحكم في الدعوى .

* متى كانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل في الدعوى واستنفدت ولايتها بنظرها - بالحكم الصادر في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه - وكانت المادة ١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ، ورات المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم ، تصحيح البطلان وتحكم في الدعوى » . لما كان ذلك ، فإن المحكمة الاستئنافية - إذ قضت بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم بالرغم من سابقة فصلها في موضوعها - تكون قد خالفت القانون ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الاستئنافية عن الحكم في موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(طعن رقم ٢١٨٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٤ س ١٤ ص ٦٤)

١٤٢٠ - استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بالنقض - شموله الحكم الفيابي الأول .

* جرى قضاء محكمة النقض على أن استئناف الحكم الصادر

باعتبار المعارضة كأن لم تكن والظعن فيه بطريق النقص يشمل كل منهما الحكم الغيابي الأول .

(ظعن رقم ١٢٥٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٥ من ١٦ ص ١٢)

١٤٢١ - استئناف المحكوم عليه الحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا -
أفادته أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه باللجوء
الى طريق الاستئناف .

* من المقرر أن استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر
ضده غيابيا يفيد أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه
باللجوء الى طريق الاستئناف . ومن ثم فإنه ما كان على المحكمة
الاستئنافية أن تلتفت لما إذا كان الحكم المستأنف قابلا للمعارضة من
عدمه أو أن تستجلى موافقة الطاعن على النزول عن هذا الطريق من
طرق الظعن ، وخاصة أن دفاعه لديها قد انحصر في مجرد طلب معاملته
بزيد من الرافعة ولم يثر لنتيها شيئا مما يثيره بطعنه بها لا يقبل معه
اثارته لأول مرة أمام محكمة النقص .

(ظعن رقم ٢٠١١ سنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٦/١٩٦٥ من ١٦ ص ٥٧٠)

١٤٢٢ - الظعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم يكن
- ثبوته الحكم الغيابي المعارض فيه - خلو الحكم من تاريخ إصداره
- بطلان .

* جرى قضاء هذه المحكمة على أن استئناف الحكم الصادر باعتبار
المعارضة كأن لم تكن وكذا الظعن فيه بطريق النقص يشمل كل منهما
الحكم الغيابي المعارض فيه . لما كان ذلك، وكان يبين من الأوراق أن الحكم
المستأنف الصادر في المعارضة قد خلا من بيان تاريخ إصداره ولا عبرة
للتاريخ المؤشر به عليه ما دام أنه جاء مجهلا إذ اقتصر على اليوم والشهر
دون السنة ، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدي الى
بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن

تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدتها عنصراً من مسمومات وجودها قانوناً لانها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى اقيم عليها ، فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فان الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ، ويكون الحكم الغيابى الاستثنائى وان — استوفيت بياناته — قد صدر باطلاً لانه ايد الحكم المستأنف فى منطوقه واخذ بأسبابه ولم ينشئ لنفسه اسباباً جديدة قائمة بذاته ، كما لا يرفع هذا العوار ان يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ اصدار الحكم المستأنف الباطل ، لانه اذا كان الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الدعاية الا انه من المستقر عليه ان الحكم يجب ان يكون مستكملاً بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل نكلة ما نقص فيه من بيانات جوهرية باى دليل غير مستمد منه او باى طريق من طرق الاثبات ، ولكل ذى شأن ان يتمسك بهذا البطلان امام محكمة النقض عند ايداع الاسباب التى بنى عليها .

(طعن رقم ١٩٥٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٦ س ٢٠ ص ٢٩)

الفصل السابع

نظر الاستئناف امام المحكمة الاستئنافية

الفرع الاول - تقرير التلخيص

١٤٢٣ - قراءة القاضى المنتدب الملخص الذى كان قد اعده القاضى
المنسحب لا شائبة فيه .

* ان غرض الشارع من تلاوة تقرير التلخيص هو ان تلم الهيئة
قبل سماع المرافعة فى القضية وقبل المداولة فيها بمجمل وقائع الدعوى
وما جرياتها من واقع التقرير الذى يكون قد اعده أحد التضاة قبل
الجلسة . ولم يشترط القانون ان يتلى التقرير حتما بواسطة القاضى
الذى اعده لتعذر ذلك فى بعض الاحوال فاذا طلب رد احدى القضايا
وندبت المحكمة قاضيا آخر ليكمل الهيئة فقرأ القاضى المنتدب الملخص الذى
كان اعده القاضى المنسحب فلا شائبة فى ذلك .

(طعن رقم ٢٠٣٦ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٥/٢/٤)

١٤٢٤ - عدم اشتراط تلاوة القاضى المقرر التلخيص بنفسه بل
يكفى ان تحصل تلاوته بحضوره .

* ان كل ما اوجبه القانون فى المادة ١٨٥ من قانون تحقيق
الجنايات هو ان يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف
تقريراً عن القضية وان يتلى هذا التقرير عند البدء فى نظرها ولم يفرض
القانون على القاضى المقرر تلاوته بنفسه بل يكفى ان تحصل تلاوته
بحضوره .

(طعن رقم ٢٠٣٧ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٥/١٢/٢)

١٤٢٥ - كفاية اشتمال التقرير على عناصر الدعوى لتلم المحكمة
بوقائع القضية وظروفها .

* ان قانون تحقيق الجنايات لم يرسم شكلا معينا للتقرير الذى

يقدمه أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم على الاستئناف ، ويكفي قانونا ان يكون هذا التقرير مشتملا على عناصر الدعوى لتتم المحكمة بوقائع القضية وظروفها .

|| ملحق رقم ١٨٩٧ سنة ٦ ق جلسة ١١/١١/١٩٣٦ (

١٤٢٦ - قراءة القاضي المنتخب الملخص الذي كان قد اعده القاضي المنسحب لا شائبة فيه .

* ان القانون يوجب ان يتلو اخذ اعضاء الهيئة الاستئنافية في الجلسة تقريراً بما حوته اوراق الدعوى . وهذا وإن كان يقتضى حتماً ان يطلع هذا العضو على ملف الدعوى ويلم بكل ما فيه الا انه لا يقتضى بالضرورة ان يكون هو بشخصه الذى حرر عبارات التقرير .

فاذا كان بعد ان اطلع على الدعوى قد وجد فيها تقريراً وضعه زميل له فالفاه مستوفياً لكل ما يجب ان يتضمنه التقرير فلا حرج عليه قانوناً ان يتخذ هذا التقرير كأنه من وضعه وإن يتلوه بالجلسة على هذا الاعتبار .

(ملحق رقم ١٠٣١ مسلة ٩ ق جلسة ٥/٢٩/١٩٣٩)

١٤٢٧ - لا ضرورة لعمل تقرير آخر ما دامت الهيئة قد قامت بأكملها بعد تلاوة التقرير بعمل تحقیقات تكميلية أخرى .

* ان الغرض الذى يرمى اليه الشارع من ايجاب تلاوة تقرير عن القضية من احد قضاة الهيئة الاستئنافية هو ان يحيط القاضي الملخص باقى الهيئة بما تضمنته اوراق القضية حتى يكون القضاة الذين يصدرون الحكم على بينة من وقائع الدعوى وظروفها . واذاً فإذا كانت الهيئة قد قامت بأكملها بعد تلاوة التقرير بعمل تحقیقات تكميلية أخرى فلا يكون هناك والهيئة محيطة بكل ما جرى في الدعوى ، من ضرورة لعمل تقرير آخر لمجرد تلاوته عليها في الجلسة .

|| ملحق رقم ٨٧٠١ سنة ٩ ق جلسة ١١/١١/١٩٣٦ (

١٤٢٨ - مجرد عدم الإشارة في تقرير التلخيص إلى واقعة من وقائع الدعوى لا يترتب عليه أي بطلان .

* ان مجرد عدم الإشارة في تقرير التلخيص الى واقعة من وقائع الدعوى كعدم سؤال المتهم في التحقيقات الأولية لا يترتب عليه أي بطلان اذ عدم ذكر هذه الواقعة يفيد أن القاضى الملخص لم ير أهمية لذكرها . فاذا كان المتهم يرى ان من مصلحته ان تلم المحكمة بهذه الواقعة فإنه يجب عليه هو ان يوضحها في دفاعه الذى يتقدم به اليها .

(طعن رقم ١٧٠٠ سنة ٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٣٩)

١٤٢٩ - عدم اشتراط تحرير تقرير القاضى الملخص بخطه .

* ان القانون لا يشترط ان يكون تقرير القاضى الملخص محررا بخطه بل كل ما يتطلبه هو ان يكون القاضى قد اطلع على أوراق الدعوى والم بوقائمه وبما تم فيها وقدم تقريره بعد ذلك . واذن فاذا هو وجد بعد مراجعة القضية تقريرا كافيا عنها قد وضعه من قبل زميل له فلا حرج عليه في ان يتخذ لنفسه ويتلوه بالجلسة .

(طعن رقم ٧٤٨ سنة ١١ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٤١)

١٤٣٠ - تحرير تقرير التلخيص على غلاف الدعوى لا يعيب

الحكم .

* ان كل ما اوجبه القانون في المادة ١٨٥ تحقيق الجنايات هو ان يقدم اخذ أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا عن القضية ، ولم يحتم ان تكون كتابة هذا التقرير بشكل خاص أو في ورقة معينة . واذن فلا يعيب الحكم أن يكون تقرير التلخيص قد حرر على غلاف الدعوى .

(طعن رقم ١٢٧ سنة ٥ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٣٩)

١٤٣١ - عدم جواز المجادلة في تلاوة تقرير التلخيص ما دام
الثابت في الحكم أو محضر الجلسة أنه قد تلى بالجلسة .

* ما دام الثابت في الحكم أن تقريراً بتلخيص القضية قد تلى في
الجلسة ، ولم يكن في محضر الجلسة ما يدل على عكس ذلك ، فلا تقبل
المجادلة في هذا الأمر .

(ملحق رقم ١١٢٥ سنة ١٤١٤ ق جلسة ١٣٤٢/١٢/٢٨)

١٤٣٢ - فتح باب المرافعة في الدعوى وتغيير الهيئة يوجب تلاوة
التقرير من جديد .

* أن الشارع إذ أوجب في المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات
أن يقدم أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية المنوط بها الحكم في القضية
تقريراً عنها إنما قصد بذلك أن يلم القضاة بموضوع الدعوى المعروضة
عليهم وبما تم فيها من تحقیقات وما اتخذ من إجراءات حتى يكونوا
مستعدين لنهم ما يدلى به الخصوم فيها من أقوال وتسهل عليهم مراجعة
أصل أوراق الدعوى قبل إصدار حكمهم . ومن ثم فإذا قررت المحكمة
بعد تلاوة التقرير ، فتح باب المرافعة في الدعوى ، لای سبب من
الاسباب ، وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة ، فإن تلاوة
التقرير من جديد تكون واجبة ، والا فإن المحكمة يكون قد أغفلت إجراء
من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(ملحق رقم ١١٥٨ سنة ١٤١٤ ق جلسة ١٣٤٢/١٢/٢٠)

١٤٣٣ - كفاية إثبات تلاوة تقرير التلخيص أو الإشارة الى حصول
ذلك في الحكم ولو لم يذكر ذلك في محضر الجلسة .

* يكفي في إثبات تلاوة تقرير التلخيص الإشارة الى حصول ذلك
في الحكم ولو كان محضر الجلسة لم يرد فيه شيء من ذلك ، وخصوصاً
أن الأصل هو صحة الإجراءات .

(ملحق رقم ١١٧٠ سنة ١٤١٧ ق جلسة ١٣٤٧/١/٢١)

١٤٣٤ - مجرد عدم الإشارة في تقرير التلخيص الى واقعة من
وقائع الدعوى لا يترتب عليه اى بطلان .

* ان القاضي الملخص يضمن تقريره حاصل الدعوى وما جرى فيها.
فاذا رأى المتهم انه اغفل شيئاً يهمه فانه هو يوضحه في دفاعه ولكن
لا يكون له ان ينعى على الحكم ان التقرير لم يكن شاملاً .

(طعن رقم ١٤٨٣ سنة سنة ١٧ ق جلسة ١٠/١١/١٩٤٧)

١٤٣٥ - جواز تلاوة القاضي الملخص التقرير الذى وضعه احد
اعضاء الهيئة التى اصدرت الحكم الذى نقض بعد ان اقر ما فيه .

* لا حرج على القاضي الملخص فى ان يتلو التقرير الذى وضعه
احد اعضاء الهيئة التى اصدرت الحكم الذى نقض بعد ان اقر ما فيه
واعتبره من وضعه .

(طعن رقم ١٤٩١ سنة ١٧ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧)

١٤٣٦ - قراءة القاضي المنتخب الملخص الذى كان قد اعده القاضي
المنسحب لا شائبة فيه .

* ما دام الثابت بالحكم ان رئيس الجلسة تلا تقرير التلخيص
فلا يقدح فى صحة هذا الاجراء ما يدعيه المتهم من ان هذا التقرير كان
من عمل هيئة سابقة غير التى اصدرت الحكم ، بل ان ما يدعيه من ذلك
على فرض صحته لا يدل على ان القاضي الذى تلا التقرير لم يدرس
القضية بنفسه ولا يمنع ان القاضي بعد ان درس القضية رأى ان التقرير
المشار اليه يكفى فى التعبير عما استخلصه هو من دراسته .

(طعن رقم ١٥٣ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٥٠)

١٤٣٧ — عدم جواز المجادلة في تلاوة تقرير التلخيص ما دام القاضى فى الحكم أو محضر الجلسة أنه قد تلى بالجلسة .

* أن ما أوجبه القانون فى المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موثقاً عليه منه وأن يتلى هذا التقرير فى الجلسة ، فإذا كان الثابت فى محضر الجلسة أن عضو اليمين تلا التقرير وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت خلاف ذلك فلا تقبل منه إثارة الجدل فى هذا الصدد .

(طعن رقم ١٠٦١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥١/٢/٢)

١٤٣٨ — قراءة القاضى المنتدب الملخص الذى كان قد أعده القاضى المسحب لا شائبة فيه .

* أن القانون لم يجعل للتقرير الذى أوجب تلاوته شكلاً خاصاً يترتب على مخالفته نتيجة تلحق بالحكم الصادر فى الدعوى ، فليس ثمة ما يمنع عضو الهيئة التى تسمع الدعوى من أن يتخذ تقرير تلخيص عنها وضعه عضو هيئة سابقة تقريراً له هو .

(طعن رقم ١٠٣٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١١/٥)

١٤٣٩ — خطأ الحكم فى بيان اسم القاضى الذى تلا تقرير التلخيص لا يؤثر فى صحة الحكم .

* متى كان الثابت من الحكم أن تقرير التلخيص قد تلى فعلاً بالجلسة ، وكان الطاعن لا يدعى أن الإجراءات قد خولفت ، فلا يؤثر فى صحة الحكم خطؤه فى بيان اسم القاضى الذى تلا تقرير التلخيص .

(طعن رقم ١٦٢٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١٧)

١٤٤٠ — عدم توقيع القاضى المقرر على التقرير لا يبطله .

* أن عدم التوقيع على تقرير التلخيص من القاضى المنخص لا يبطله .

(ظمن رقم ١٠٦١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٢)

١٤٤١ — عدم توقيع القاضى المقرر على التقرير لا يبطله .

* أنه وإن كانت المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد استلزمت توقيع المقرر على التقرير إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من هذا التوقيع ، وما دام غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(ظمن رقم ٦١٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٥/١٨)

١٤٤٢ — تحرير تقرير التلخيص على غلاف الدعوى لا يعيب

الحكم .

* أن ما أوجبه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤١٢ منه هو أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه ، ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي ، وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت ، ولم يحتم القانون كتابة التقرير بشكل خاص أو في ورقة معينة . وإذن فلا يترتب على تحريره بوجه ملف الدعوى أى بطلان .

(ظمن رقم ٥٥٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٠/٢٠)

١٤٤٣ — تقرير التلخيص الذى نصت عليه المادة ٤١١ ج —

تأجيل القضية بعد تلاوته — تغيير الهيئة — وجوب تلاوته من جديد —
ذلك إجراء جوهرى لازم لصحة الحكم .

إذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه في المادة

٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية ، تأجيل القضية لاي سبب من الاسباب وفى الجلسة التى حددت لنظرها تغيرت الهيئة فان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فان المحكمة تكون قد اغفلت اجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(طعن رقم ١٢٥٦ سنة ٢٥ قى جلسة ٢١/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ٢٤٧)

١٤٤٤ — تقرير التلخيص الذى نصت عليه م ٤١١ أ ج . تأجيل القضية بعد تلاوته — تغير الهيئة — وجوب تلاوته من جديد .

* اذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه فى المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، تأجيل القضية لاي سبب من الاسباب وفى الجلسة التى حددت لنظرها تغيرت الهيئة فان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فان المحكمة تكون قد اغفلت اجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(طعن رقم ١٢٥٦ سنة ٢٥ قى جلسة ٢١/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ٢٤٧)

١٤٤٥ — اثبات عكس الثابت محضر الجلسة والحكم بشأن تلاوة التلخيص والتطرق بالحكم بجلسة علنية — لا يقبل الا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير .

* متى بان من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قد قام بتلاوته أحد أعضاء الهيئة التى نظرت الدعوى ، وأن الحكم قد نطق به فى جلسة علنية ، فلا يقبل من المتهم اثبات عكس ذلك الا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير .

(طعن رقم ٢٢٤ سنة ٢٦ قى جلسة ١/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٧٠١)

١٤٤٦ — الاكتفاء فى قرار التلخيص بالقدر الذى يتطلبه الفصل فى شكل الاستئناف — لا خطأ .

* ذكر البيانات الواردة فى المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية بتقرير التلخيص واجب اذا اتصلت المحكمة بموضوع الدعوى . أما اذا

كانت بصدد الفصل في الشروط الشكلية الواجب توافرها لقبول الاستئناف
فليس ثمة ما يمنع من أن يكتب في قرار التلخيص بالقدر الذي يتطلبه
الفصل في شكل الاستئناف .

(طعن رقم ٨٢٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٩١)

**١٤٤٧ — الاكتفاء في قرار التلخيص بالقدر الذي يتطلبه الفصل
في شكل الاستئناف — لا خطأ .**

* ذكر البيانات الواردة في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية
بتقرير التلخيص واجب إذا اتصلت المحكمة بموضوع الدعوى . أما إذا
كانت بصدد الفصل في الشروط الشكلية الواجب توافرها لقبول
الاستئناف فليس ثمة ما يمنع من أن يكتب في قرار التلخيص بالقدر
الذي يتطلبه الفصل في شكل الاستئناف .

(طعن رقم ٨٢٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٩١)

**١٤٤٨ — تقرير التلخيص — عدم جواز الاعتراض لأول مرة أمام
محكمة النقض على ما ورد في التقرير من قصور أو مخالفة الثابت في
الأوراق .**

* متى كان المتهم لم يعترض على ما ورد في التقرير الذي تلاه
أحد أعضاء الهيئة ، فليس له من بعد أن يعيب على هذا التقرير القصور
ومخالفته للثابت في الأوراق .

(طعن رقم ٨٧ سنة ٢٧ ق جلسة ٢/١٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٤٧)

١٤٤٩ — وجوب عيب أو خطأ في تقرير التلخيص — لا بطلان .

* تقرير التلخيص المشار اليه في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات
الجنائية الذي يتلوه القاضي على زملائه بالجلسة ، إن هو إلا مجرد

بيان يتيح للقضاة الاثام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وبما تم فيها من التحقيقات والاجراءات ولم يرتب القانون على ما قد يشوب التقرير من عيب أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر فى الدعوى .

(طعن رقم ٨٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٧ من ٨ ص ٢٤٧)

١٤٥٠ — خلو تقرير التلخيص من الاشارة الى احدى وقائع الدعوى

لا يرتب البطلان .

* خلو تقرير التلخيص من الاشارة الى واقعة من وقائع الدعوى لا يرتب عليه أى بطلان ، وعلى المتهم اذا رأى من مصلحته ان تلم المحكمة بهذه الواقعة ان يوضحها فى دفاعه الذى يتقدم به اليها .

(طعن رقم ٢١٥٩ سنة ٢٨ ق جلسة ١٤/٤/١٩٥٩ من ٧ ص ٤٣٤)

١٤٥١ — خلو تقرير التلخيص من الاشارة الى احدى وقائع الدعوى

لا يرتب البطلان .

* خلو تقرير التلخيص من الاشارة الى واقعة من وقائع الدعوى لا يرتب عليه أى بطلان ، وعلى المتهم اذا رأى من مصلحته ان تلم المحكمة بهذه الواقعة ان يوضحها فى دفاعه الذى يتقدم به اليها .

(طعن رقم ٢١٥٩ سنة ٢٨ ق جلسة ١٤/٤/١٩٥٩ من ١٠ ص ٤٣٤)

١٤٥٢ — ورود البيان المتعلق بتلاوة تقرير التلخيص بنبياجة الحكم

المطبوعة عند التوقيع على الحكم من رئيس الدائرة وكتابتها — لا يقدر فى سلامة الاجراءات .

* ما رسبه القانون فى المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات فى الجلسة فلا يترتب على مخالفته البطلان — فاذا كان الثابت من محضر الجلسة أن تقرير التلخيص قد

تلى بها ولم يعترض المتهم على تلاوته بعد دفاعه ، وكان غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة احد أعضاء الهيئة ، فانه لايجوز اثاره الجدل فى ذلك امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٠٤٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٥ س ١١ ص ١٠٦)

١٤٥٢ — تلاوة التقرير من بعد سماع دفاع المتهم دون اعتراض منه — لا بطلان .

* ما رسمه القاتون فى المادة ١١١ من قانون الاجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات فى الجلسة فلا يترتب على مخالفتها البطلان — فاذا كان الثابت من محضر الجلسة أن تقرير التلخيص قد تلى بها ولم يعترض المتهم على تلاوته بعد دفاعه ، وكان غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة ، فانه لا تجوز اثاره الجدل فى ذلك امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٠٤٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٥ س ١١ ص ١٠٦)

١٤٥٤ — تلاوة التقرير من بعد سماع دفاع المتهم — لا بطلان .

* لا يقدح فى سلامة الاجراءات أن يكون اثبات تلاوة تقرير التلخيص قد ورد فى ديباجة الحكم المطبوعة ، ما دام أن رئيس الدائرة التى اصدرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، بما يفيد اقراره ما ورد به من بيانات .

(طعن رقم ١٠٠٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٩ س ١١ ص ٧١١)

١٤٥٥ — ثبوت قيام رئيس الدائرة بتلاوة تقرير التلخيص بالجلسة التى صدر فيها الحكم — لا يقدح فى صحة هذا الاجراء أن يكون التقرير من وضع هيئة اخرى غير تلك التى فصلت فى الدعوى : علة ذلك ؟

* متى كان الثابت من محضر الجلسة والحكم أن رئيس الدائرة قام بتلاوة تقرير التلخيص بالجلسة التى صدر فيها الحكم ، فانه لا يقدح

فى صحة هذا الاجراء ان يكون التقرير من وضع هيئة اخرى غير تلك التى فصلت فى الدعوى ، اذ فى تلاوة المقرر لهذا التقرير ما يفيد انه وقد اطلع على اوراق الدعوى رأى ان ما أشتتل عليه التقرير من عناصر ووقائع كاف للتعبير عما استخلصة من جانبها وانه لم يجد داعيا لوضع تقرير آخر .

(طعن رقم ٢٠٨١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣ من ١٥ ص ٢٠٦)

١٤٥٦ — تقرير التلخيص — عدم ترتيب القانون على ما يشوبه من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر فى الدعوى .

* تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية — مجرد بيان يتيح لاجراءات الهيئة الايام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر فى الدعوى . ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعنين لم يعترضوا على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز لهما من بعد النعى على التقرير بالتقصير لأول مرة امام محكمة النقض ، اذ كان عليهما ان رايان ان التقرير قد أغفل الإشارة الى واقعة تهمهما ان يوضحها فى دفاعهما .

(طعن رقم ٢٠٨١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٣ من ١٥ ص ٢٠٦)

١٤٥٧ — محكمة استئنافية — الاجراءات امامها — تقرير التلخيص .

* البين من نص المادتين ٤١١ ، ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ان المحكمة الاستئنافية انما تحكم فى الاصل من واقع الاوراق ولا تلزم قانونا بسماع شهود او باجراء تحقيق الا ما ترى لزوما له استيفاء لنقص فيه او استجابة لدفاع جوهرى ابداه الخصم الذى انعتقت الخصومة الجنائية لمحاكمته ويقابل هذا الحق وأوجب على المحكمة الاستئنافية هو ان يضع احد اعضائها تقريراً مستوفياً يتلى فى الجلسة ، وهو الاجراء الوحيد الذى يشهد بتحقيق شفوية المرافعة فى المحكمة الاستئنافية .

(طعن رقم ١٩٧٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ من ١٧ ص ٢١١)

١٤٥٨ - خلو تقرير التلخيص من توقيع المقرر - لا يرتب عليه بطلان .

* لا جدوى من النعى بأن تقرير التلخيص خلو من توقيع القاضي الذي تلاه ذلك أن المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية وأن استلزم توقيع المقرر على التقرير إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من التوقيع .

(طعن رقم ٦٥٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢ س ١٩ ص ٦٤٦)

١٤٥٩ - كون تقرير التلخيص الذي تلاه عضو الدائرة التي أصدرت الحكم عن عمل هيئة سابقة لا يدل على أن القاضي الذي تلاه لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه .

* متى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة وبالحكم المطعون فيه أن عضو يمين الدائرة التي أصدرت الحكم قد تلا تقرير التلخيص ، فلا يندح في محلة ذلك الاجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التي فصلت في الدعوى إذ أن ما يدعيه من ذلك - على فرض صحته - لا يدل على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أن القاضي بعد أن درس القضية رأى أن التقرير المذكور يكفى في التعبير عما استخلصه هو من دراسة . .

(طعن رقم ٦٥٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢ س ١٩ ص ٦٤٦)

١٤٦٠ - تقرير التلخيص - ماهيته .

* أن تقرير التلخيص وفقاً للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، مجرد بيان يبيح لأعضاء الهيئة الالام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ، ولم يرتب القانون البطلان جزاء على ما يشوب التقرير من نقض أو خطأ . وإذ كان ما تقدم ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على

ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور
لاول مرة أمام محكمة النقض اذا ان عليه اذا رأى ان التقرير قد اغفل
واقعة تهمه ان يوضحها فى دفاعه ، ومن ثم فان ما يثيره فى هذا الصدد
لا يكون له من وجه ولا يعتد به .

(طعن رقم ٨١٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٤٧)

١٤٦١ - الخلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن تلا تقرير التلخيص .

* متى كان يبين من محضر الجلسة والحكم ان تقرير التلخيص
قام بتلاوته أحد أعضاء الهيئة التى نظرت الدعوى — فلا يعيب الحكم
ما يشير اليه الطاعن من وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم فيمن
تلا التقرير من أعضاء المحكمة ، ما دام الثابت ان التقرير قد تلى فعلا .

(طعن رقم ١٢٢٤ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٥/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢٢)

١٤٦٢ - ثبوت تلاوة تقرير التلخيص — لا محل للنعى بالبطلان .

* متى كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان السيد
رئيس الجلسة قد تلا تقرير التلخيص ، وكان ما يتطلبه قانون الاجراءات
الجناائية فى المادة ٢٧١ منه ، من سؤال المتهم عن الفعل المسند اليه ،
هو من قبل تنظيم الاجراءات فى الجلسة ولا يترتب البطلان على
مخالفته ، فان النعى بالبطلان فى الاجراءات لا يكون له محل .

(طعن رقم ١١٨٧ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١١١٨)

١٤٦٣ - تقرير التلخيص — الحكم يكمل محضر الجلسة فى اثبات حصوله .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان الحكم يكمل محضر الجلسة
فى اثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

(طعن رقم ١٨٨٩ سنة ٤٠ ق جلسة ٢١/١/١٩٧١ س ٢٢ ص ١٢٢)

١٤٦٤ — عدم ترتيب البطلان على ما يشوب تقرير التلخيص من نقص او خطأ .

* تقرير التلخيص وفقا للمادة {١١} من قانون الإجراءات الجنائية هو مجرد بيان يتيح لاعضاء الهيئة الالام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها، وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ، ولم يرتب القانون البطلان جزاء على ما يشوب التقرير من نقص او خطأ .

(طعن رقم ١٥٩ سنة ٤١ ق جلسة ١٠/٣/١٩٧١ س ٢٢ ص ٥١٧)

١٤٦٥ — الجدل حول ما تضمنه تقرير التلخيص وتلاوته بعدم ابداء الدفاع — غير جائز لأول مرة أمام محكمة النقض .

* متى كان البين من محضر الجلسة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير ولا على تلاوته بعد ابداء دفاعه ، ومن ثم فلا يجوز له اثاره الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٥٩ سنة ٤١ ق جلسة ١٠/٣/١٩٧١ س ٢٢ ص ٥١٧)

١٤٦٦ — تضمن محضر الجلسة تلاوة تقرير التلخيص لا يجوز الادعاء بها يخالفه الا بالطعن بالتزوير .

* من المقرر أن الاصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بها يخالف ما اثبت منها سواء في محضر الجلسة أو في الحكم الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله الطاعن واذا كان البين من الاطلاع على الاوراق أن محضر الجلسة تضمن اثبات أن السيد عضو اليسار تلا تقرير التلخيص وبعد أن انتهت المحكمة من سماع شهادة الشهود حجزت الدعوى للحكم لجلسة محددة وبها صدر الحكم المطعون فيه ، فإن ما يجادل فيه الطاعن من خلو محضر جلسة المحاكمة من اثبات تلاوة تقرير التلخيص يكون غير قويوم ولا يعتد به .

(طعن رقم ٤٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٥/١٢/١٩٧٢ س ٢٢ ص ٦٩٦)

١٤٦٧ — اغفال تلاوة تقرير التلخيص — بطلان .

* أوجب القانون في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية ان يضع احد اعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت ، وأوجب تلاوته قبل اى اجراء آخر ، حتى يلم القضاة بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولتيسير مراجعة الأوراق قبل اصدار الحكم ، والا فان المحكمة تكون قد اغفلت اجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ، واذا كان يبين من محضرى جلسـتى المعارضة الاستئنافية ومن الحكم المطعون فيه انها خلّت جيمعها مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص . فان الحكم المطعون فيه يكون باطلاً نتيجة هذا البطلان في الإجراءات ، وليس ينفى الحكم عن هذا الاجراء ويعصمه من هذا البطلان سبق تلاوة تقرير التلخيص ابان المحاكمة الاستئنافية الغيابية ، ذلك لان المعارضة الحكم الغيابى من شأنها ان تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض مما يستلزم اعادة الإجراءات ، ومن ثم يكون الحكم متعيناً نقضه .

(ملن رقم ٢٠٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٠ س ٢١ من ٢١٧)

١٤٦٨ — اثبات تلاوة تقرير التلخيص في محضر الجلسة — عدم جواز جرده الا بالطعن بالتزوير .

* لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه ان تقرير التلخيص جـُـرت تلاوته بمعرفة السيد رئيس الدائرة ومن ثم ، لا يقبل من بعد ، ادعاء الطاعن بعدم تلاوته ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير في محضر الجلسة المثبت به حصول التلاوة .

(ملن رقم ١٤٩٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٥ س ٢٧ من ٤٩)

١٤٦٩ — ورود خطأ بتقرير التلخيص — لا بطلان — علة ذلك ؟

* تقرير التلخيص وفقاً للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو مجرد بيان يتيح لـاعضاء الهيئة الالام بمجمل الدعوى وظروفها وماتم

فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون البطالان جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ .

(طعن رقم ٤٧١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٧١٥)

١٤٧٠ - تقرير التلخيص - شرط الكتابة - بطلان .

* من المقرر في قضاء النقض أن المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أوجبت أن يضع أحد أعضاء الدائرة التلخيص بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه وأن يشتمل هذا التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت وأن يتلى هذا التقرير ، فقضى ذلك بطلان التلخيص على أن هذا التقرير يكون موضوعاً بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها ، فعدم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تقصيراً في إجراء من الإجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله ، ولا يغني عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي فإن هذا عمل غير جدي لا يغني عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابي يصح أن يعول عليه القاضيان الآخريان في تفهم الدعوى .

(طعن رقم ١٨٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٠٧)

١٤٧١ - تقرير التلخيص - عدم وجوده - مفاده .

* منى كانت ورقة التقرير غير موجوده فعلا فلا يصح في هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض قولا بأن الحكم ما دام ثابتاً فيه أن هذا الإجراء قد استوفى فلا سبيل لجحده إلا بالطعن بالتزوير ما دام أن ورقة التقرير غير موجودة فعلا . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة المفردات بعد ضمها أن أوراق الدعوى قد خلت من تقرير التلخيص ، فقد وجب القول بأن المحكمة الاستئنافية قد قصرت في اتخاذ إجراء من الإجراءات الجوهرية مما يعيب حكمها بما يبطله .

(طعن رقم ١٨٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٠٧)

١٤٧٢ — اتقى على تقرير التلخيص بالقصور — نقض .

* لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يمترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة امام محكمة النقض اذا كان عليه ان رأى ان التقرير قد أغفل الإشارة الى واقعة نهمة ، ان يوضحها فى دفاعه ومن ثم فلا وجه لما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد .

(ملعن رقم ٥٠٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٩٩)

١٤٧٣ — اثبات الحكم — تلاوة تقرير التلخيص — كفايته لمصلحة هذا الاجراء — واو كان التقرير من عمل هيئة سابقة — أساسى ذلك .

* لما كان الحكم قد اثبت تلاوة تقرير التلخيص ، فلا يستدح فى صحة الاجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التى فصلت فى الدعوى اذ ان ما يدعيه من ذلك — على فرض صحته — لا يدل على أن القاضى الذى تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع ان القاضى بعد ان درس القضية رأى ان التقرير المذكور يكفى فى التعبير عما استخلصه هو من الدراسة ، ومن ثم يكون النعى بالبطلان فى الاجراءات فى غير محله .

(ملعن رقم ٤٨١ سنة ٤٩ ق جلسة ٨/٤/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٤٥٧)

الفرع الثانى — نظر الاستئناف وتحقيقه

١٤٧٤ — المحكمة الاستئنافية أنها تحكم بحسب الأصل بناء على اطلاعها على الاوراق .

* ان المحكمة الاستئنافية انها تحكم — بحسب الأصل — بناء على اطلاعها على الاوراق وهى ليست ملزمة بسماع شهود لا ترى ان الدعوى فى حاجة الى سماعهم . واذن فلا يصح أن ينعى عليها أنها اعتمدت على

تقرير خبير فنى لم تسمعه ولم يحلف اليمين ، ما دام المتهم لم يكن قد تمسك أمام محكمة الدرجة الاولى بضرورة سماعه ، وما دام الراى الذى يديه الخبر فى التحقيقات الابتدائية ، دون حلف يمين ، لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات فى الدعوى ، للمحكمة الجنائية أن تبحثه وتقدره ، مظه فى ذلك مثل شهادة الشهود وعناصر الاستدلال الاخرى التى تطرح أمامها على بساط البحث .

(طعن رقم ١٧٨٦ سنة ١٣ ق جلسة ١١/١٢/١٩٤٣)

١٤٧٥ - المحكمة الاستئنافية إنما تحكم بحسب الاصل بناء على اطلاعها على الاوراق .

* المحكمة الاستئنافية تحكم - بحسب الاصل - بناء على اوراق القضية دون أن تجرى أى تحقيق فيها الا ما ترى هى لزومه لتتويرها، فإذا كان المتهم قد دفع لديها ببطلان التفتيش لحصوله قبل صدور الاذن به من النيابة وطلب اليها سماع شهود لاثبات هذه الواقعة ، ولم يكن قد طلب ذلك الى محكمة الدرجة الاولى ، فرأت أن فى اوراق الدعوى ما يدل على أن هذا الدفع فى غير محله فلا يصح للمتهم أن ينمى عليها عدم سماعها شهوده على مدعاه .

(طعن رقم ٢٠٩ سنة ١٤ ق جلسة ١/٣/١٩٤٤)

١٤٧٦ - صدور الحكم الابتدائى بناء على اقوال الشهود فى التحقيقات وبدون أى تحقيق فى الجلسة يوجب على محكمة الدرجة الثانية أن تجيب المتهم الى ما يطلبه من سماع الشهود .

* انه وان كان الاصل ان المحكمة الاستئنافية غير ملزمة قانونا بإجابة طلبات التحقيق التى تقدم اليها الا انه اذا كان الحكم الابتدائى قد صدر بناء على اقوال الشهود فى التحقيقات الاولى وبدون أى تحقيق بالجلسة فانه يكون على محكمة الدرجة الثانية أن تجيب المتهم الى ما يطلبه من سماع الشهود والا كان حكمها باطلا . ولا يقلل من ذلك أن

تكون المحكمة قد اذنت للمتهم في اعلان شاهده فلم يتم له ذلك متى كان هو قد بين لها انه عمل كل ما في وسعه ولم يوفق ، بسبب تهريب الشاهدة من تسلل الاعلان ، وقدم اليها الدليل على ذلك مصرأ على سماعه .

(طعن رقم ٨٧٢ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٤/٢)

(وطن رقم ٢٤١ سنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/١/٢)

١٤٧٧ — المحكمة الاستئنافية انما تحكم بحسب الاصل بناء على

اطلاعها على الاوراق .

* انه لما كانت المحكمة الاستئنافية تقضى بناء على الاوراق من واقع الادلة التي سمعت امام محكمة اول درجة ، ولا تلزم بسماع الدليل، فانها اذا سمعت الشاهد في جلسة ، ثم تغيب أحد الاعضاء الذين سمعوه وحل محله قاض آخر ، يكون لها أن تعتمد على تلك الشهادة ولو أن العضو الجديد لم يسمعها .

(طعن رقم ٢٥٦٦ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١٠/١١)

١٤٧٨ — المحكمة الاستئنافية غير مكلفة بحسب الاصل بسماع

شهود .

* اذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد فلم تجبه الى ذلك قائلة أن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تستند الى ما جاء في الاوراق مادام انها كانت معروضة على المتهم وعلى الدفاع عنه وانه مادام المتهم لم يتمسك بضرورة سماع اقوال هذا الشاهد امام محكمة اول درجة ، فان لها أن تعتمد على اقواله بمحض ضبط الواقعة، وان المتهم مادام لم يتمسك امام محكمة اول درجة بسماع من لم يحضر من الشهود فلا يكون له أن يطلب سماعهم امامها هي ، وان في اقوال من سمع امام تلك المحكمة مضافا اليها ما ورد في التحقيق ما يكفي لثبوت التهمة — اذا كان الامر كذلك فانه لا يصح النعى على الحكم لهذا السبب إذ لا مخالفة فيه للقانون .

(طعن رقم ٨٨٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٠)

١٤٧٩ - التزام المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود الذين عولت محكمة أول درجة على أقوالهم دون أن تسمعهم متى تمسك المتهم بذلك .

* إذا كانت محكمة العرجة الأولى لم تسمع الشهود الذين عولت في إدانة المتهم على أقوالهم رغم طلب المتهم سماعهم ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم الابتدائي بناء على الأسباب التي قام عليها دون أن تسمع سوى بعضهم رغمًا من تمسك المتهم بسماع الباقين ، ولم ترد في حكمها على ما جاء بمذكرته في هذا الشأن - فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه . ونقض هذا الحكم بالنسبة الى هذا المتهم الطاعن يستفيد منه الطاعن الآخر الذي قرر الطعن في الميعاد ولم يقدم أسباب طعنه على الحكم بعد ختمه وذلك لوحدة الواقعة التي دين الاثنان فيها .

(طعن رقم ٣٦٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥٠)

١٤٨٠ - سلطة المحكمة الاستئنافية في اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق إذا هي رأت لزوماً لذلك لاستظهار وجه الحق في الدعوى .

* ليس في القانون ما يمنع المحكمة الاستئنافية - وهي مفصل في الدعوى - من اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق إذا هي رأت لزوماً لذلك لاستظهار وجه الحق في الدعوى ، ولو كان هذا بعد نقض الحكم بناء على طعن المتهم ، أو كان المتهم وحده هو المستأنف مادامت لم تسوى مركزه بالعقوبة التي قضت بها عليه .

(طعن رقم ٢١٥ سنة ٢١ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٥١)

١٤٨١ - المحكمة الاستئنافية إنما تحكم بحسب الاصل بناء على اطلاعها على الأوراق .

* إذا كان الظاهر من محاضر الجلسات أن شهود الإثبات في الدعوى لم يحضروا الجلسة الأخيرة أمام محكمة أول درجة فأمرت

المحكمة بتلاوة اقوالهم ثم سمعت من حضر من شهود النفى ثم ترفع المتهم دون أن يتمسك بحضور الشهود الغائبين وسماعهم فى مواجهته ثم لما حجزت القضية للحكم ورخص للمتهم فى تقديم مذكرة بدفاعة لم يطلب فى هذه المذكرة شيئا عن الشهود فان اجراءات المحكمة الابتدائية تكون صحيحة ، واذا كانت المحكمة الاستئنافية بعد ذلك قد رفضت طلب المتهم سماع شهود الاثبات فانها لا تكون مخطئة اذ هى بحسب الاصل تحكم بناء على اوراق القضية دون ان تجرى تحقيقا فيها الا ما ترى هى لزوما له .

(طعن رقم ١٠٧٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١١/١٩)

١٤٨٢ — المحكمة الاستئنافية انما تحكم بحسب الاصل بناء على
اطلاعها على الاوراق .

* المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بان تسمع من الشهود الا ما ترى هى لزوما لسماعهم ، واذا فاذ كانت المحكمة الابتدائية قد سمعت شاهد الاثبات الذى حضر وظلت اقوال الشاهد الغائب وكذلك سمعت شاهد النفى الذى اعلنه المتهم واكتفى المدافع عنه بذلك وتراجع فى الدعوى دون ان يتمسك بسماع شهود آخرين . ثم لما استأنف المتهم الحكم لم يتمسك امام المحكمة الاستئنافية بسماع شهود فلا يكون له من بعد ان ينعى على المحكمة انها اخلت بحقه فى الدفاع .

(طعن رقم ١١٩٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢/١/٨)

١٤٨٣ — المحكمة الاستئنافية انما تحكم بحسب الاصل بناء على
اطلاعها على الاوراق .

* ان المحكمة الاستئنافية انما تحكم فى الاصل فى الدعوى على مقتضى الاوراق وليست ملزمة باجراء تحقيق الا ما ترى هى لزوما له ، او ما تستكمل به النقض فى اجراءات المحكمة امام محكمة اول درجة واذا فمتى كان الثابت من محاضر الجلسات ان محكمة اول درجة قد سمعت

شاهدى الإثبات فى الدعوى فى جلسة المحاكمة التى تظلت فيها الطائر عن الحضور بغير عذر مقبول مع حضوره فى الجلسة السابقة ، مما حدا بها الى اعتبار الحكم حضوريا عملا بنص المادة ٢٣٩ من قوانين الإجراءات الجنائية ، وكان الطاعن لم يطلب سماع الشهود أمام المحكمة الاستثنائية وقصر دفاعه على موضوع الدعوى ، فانه لا يكون له من بعد أن ينمى على محكمة أول درجة سماع شاهدى الإثبات فى غيبته ولا أن ينمى على المحكمة الاستثنائية عدم اعادة سماعها فى مواجهته .

(طعن رقم ١٤١٣ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/١٢/٢٢)

١٤٨٤ — المحكمة الاستثنائية انما تحكم بحسب الاصل بنسأ على اطلاعها على الاوراق .

* لما كان الاصل فى المحاكمات الجنائية ان المحكمة الاستثنائية انما تحكم فى الاصل بناء على الاوراق ولا تجرى من التحقيق الا ما ترى هى لزوم اجرائه ، وكانت المحكمة قد بينت أنها اقتنعت للاسباب التى اوردتها بأن المتهم انما يدعى المرض ادعاء توصل الى التهرب من المحاكمة ، وكانت قد سمعت بالجلسة الاخيرة شهادة من حضر من الشهود ولم يكن فى القائلين ما يلزمها بأجابة ما طلبه المتهم من اعادة القضية للمرافعة بعد أن افسحت له بناء على طلب محاميه ليقدم مذكرة بدفاعه — فانه يكون فى غير محله النعى عليها بأنها أخلت بحق المتهم فى الدفاع .

(طعن رقم ٥٣١ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٤/١٢)

١٤٨٥ — حكم باطل صدر من محكمة أول درجة — التزام المحكمة الاستثنائية بتصحيح البطلان والحكم فى الدعوى دون اعادة القضية الى محكمة أول درجة — عدم التزامها بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد لتعلق البطلان بالحكم دون اجراءات المحاكمة .

* اذا رأت المحكمة الاستثنائية أن هناك بطلانا فى الاجراءات او الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى الموضوع فلا تملك أن تقتصر

على إلغاء الحكم وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد بل تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى ، وذلك وفقا لما تقضى به المادة ١/٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية عند نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة من جديد ، اذ أن البطلان انما ينصب على الحكم الابتدائى ولا يتعمدها الى اجراءات المحاكمة التى تمت وفقا للقانون طالما أن محكمة الدرجة الاولى كانت مختصة بنظر الدعوى ، وكانت الدعوى قد رفعت امامها على وجه صحيح .

(طعن رقم ١٢٩٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٠/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٨ هـ)

١٤٨٦ — الدفع بعدم اعلان المتهم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف — سقوطه بعدم الاعتراض عليه بجلسة المعارضة .

* أن حق المتهم فى الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف يسقط اعمالا لنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات اذا لم يعترض عليه بجلسة المعارضة .

(طعن رقم ١١٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥٦ م ٧ ص ٥٧٠ هـ)

١٤٨٧ — قيام محكمة أول درجة بسماع من حضر من شهود الإثبات — عدم طلب المتهم استدعاء الجنى عليه لسماع أقواله — التمسى امام المحكمة الاستئنافية بعدم سماع الجنى عليه — لا محل له مادامت هذه المحكمة لم تر ما يدعو الى ذلك .

* تحكم المحكمة الاستئنافية — بحسب الاصل — على مقتضى الاوراق فى الدعوى دون أن تجرى اى تحقيق فيها الا ما ترى من لزوم التحقيق او ما تستكمل به النقض فى الاجراءات المحاكمة امام محكمة أول درجة ، فإذا كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة، قد حققت شفوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود الإثبات ولم يطلب منها المتهم استدعاء الجنى عليه لسماع أقواله ، فليس له أن يشعى على

المحكمة الاستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دامت هي لم تر ما يدعى إلى ذلك .

(طعن رقم ٢٢٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ١٧٧)

١٤٨٨ — عدم اجابة المحكمة الاستئنافية المتهم الى تأجيل الدعوى لسماع شاهدين — تحقق شفوية المرافعة امام محكمة الدرجة الاولى — لا اخلال بحق الدفاع .

* الاصل ان المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الاوراق ما لم تر هي لزوما لاجراء تحقيق معين او سماع شهادة شهود ولذا فان المحكمة اذ لم تجب المتهم الى تأجيل الدعوى لسماع الشاهدين اللذين طلب الدفاع سماعهما لا تكون قد خالفت القانون او اخلت بحق المتهم في الدفاع ما دامت محكمة الدرجة الاولى قد حققت شفوية المرافعة ولم يطلب اليها الدفاع سماع شهود آخرين في الدعوى .

(طعن رقم ٧٠٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ من ٧ ص ١٢٢)

١٤٨٩ — التمويل في ادانة المتهم ابتدائيا على اقوال شاهد الاثبات في التحقيق وفي جلسة المحكمة الغيابية — التزام المحكمة الاستئنافية باجابة طلب المتهم سماع هذا الشاهد في حضوره .

* الاصل في المحاكمات الجنائية ان تبني على ما تجر به المحكمة بنفسها من تحقيق علني بالجلسة ، فاذا كان الحكم المستأنف قد اخذ بأسباب الحكم الابتدائي وكان الحكم المذكور قد عول في ادانة المتهم على اقوال شاهد الاثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة الغيابية دون ان يسأل في مواجهة المتهم فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تستكمل هذا النقض في الاجراءات باجابة المتهم الى ما طلبه من سماع اقوال شاهد الاثبات في حضوره .

(طعن رقم ٧٥٨ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ من ٧ ص ١٩٩)

١٤٩٠ - وجوب سماع المحكمة الاستئنافية للشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وعليها استيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق .

* الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً ، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتسنوئى كل نقص آخر في إجراءات التحقيق عبلاً بنص المادة ٣١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا أسست المحكمة قضاءها بإدانة المتهم على ما ورد على لسان المجنى عليه دون أن تسمع شهادته في أى من الدرجتين ، فإن حكمها يكون باطلاً لخلاله بحق المتهم في الدفاع .

(طعن رقم ٥١٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٠/٧/١٩٥٧ من ٨ ص ٧٥٤)

١٤٩١ - سماع محكمة أول درجة الشهود في أحوال الحكم الحضورى الاعتبارى - عدم التزام المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود .

* أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على المحكمة في أحوال الحكم الحضورى الاعتبارى أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضراً ، ومن ثم فإنها باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقاً في دعوى لسامع الشاهد الذي حضر أمامها فلا تريب علم المحكمة الاستئنافية إذا لم تسمع من جانبها شهوداً مكتفية بالتحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة .

(طعن رقم ٥٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٥٨ من ٩ ص ٥٥٦)

١٤٩٢ - سماع محكمة أول درجة الشهود في أحوال الحكم الحضورى الاعتبارى . عدم التزام المحكمة الاستئنافية بسماع هؤلاء الشهود .

* أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات
(٤٥)

الجنائية على المحكمة في احوال الحكم الحضورى الاعتبارى ان تحقق الدعوى امامها كما لو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فاذا باشرت محكمة اول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذى حضر امامها فلا تتريب على المحكمة الاستئنافية اذا هى لم تسمع من جانبها شهودا مكثية بالتحقيق الذى اجرته محكمة اول درجة .

(طعن رقم ٥٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٠ من ٩ ص ٥٥٦)

١٤٩٣ — جواز استناد الحكم الاستئنافى الى اقوال شهود سئلوا في تحقيق البوليس بعد الحكم ابتدائيا في الدعوى عند طرح هذا التحقيق بالجلسة وعدم مطالبة الطاعن بسؤالهم وتحقق شفوية المرافعة امام محكمة اول درجة .

* لقاضى الموضوع في المواد الجنائية الحرية في تكوين اقتناعه من الادلة المطروحة امامه ، كما ان له ان يعتمد على اى دليل منها يستخلص منه ما هو مؤد اليه فاذا كانت اقوال الشهود الذين استند اليهم الحكم الاستئنافى مطروحة على بساط البحث وقد اتيح للخصوم الاطلاع عليها ومناقشتها في الجلسة ولم يطلب المدعى بالحقوق المدنية الى المحكمة الاستئنافية استدعاء هؤلاء الشهود لمناقشتهم ، فانه لا يصح له ان ينمى على المحكمة انها استندت في حكمها الى اقوال وردت في تحقيق البوليس — بناء على شكوى قدمها المتهم بتبديد عتد — بعد احالة الدعوى الى المحكمة والحكم فيها ابتدائيا مادامت قد حققت شفوية المرافعة امام محكمة الدرجة الاولى بسماع شهود الاثبات في الدعوى .

(طعن رقم ٩٤٣ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٦ من ٩ ص ٧٥٤)

١٤٩٤ — جواز استناد الحكم الاستئنافى الى اقوال شهود سئلوا في تحقيق البوليس بعد الحكم ابتدائيا في الدعوى عند طرح هذا التحقيق بالجلسة وعدم مطالبة الطاعن بسؤالهم وتحقق شفوية المرافعة امام محكمة اول درجة .

* لقاضى الموضوع في المواد الجنائية الحرية في تكوين اقتناعه

V.V

من الأدلة المطروحة أمامه ، كما أن له أن يعتمد على أى دليل منها يستخلص منه ما هو مؤد إليه ناذاً كانت أقوال الشهود الذين استند اليهم الحكم الاستثنائي مطروحة على بساط البحث وقد أتيح للخصوم الاطلاع عليها ومناقشتها فى الجلسة ولم يطلب المدعى بالحقن المدنية الى المحكمة الاستثنائية استدعاء هؤلاء الشهود لمناقشتهم ، فانه لا يصح له أن ينمى على المحكمة أنها استندت فى حكمها الى أقوال وردت فى تحقيق البوليس — بناء على شكوى قدمها المتهم بتبديد عقد — بعد إحالة الدعوى الى المحكمة والحكم فيها ابتدائياً مادامت قد حققت شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الاولى بسماع شهود الإثبات فى الدعوى .

(طعن رقم ١٤٣ سنة ٢٨ قى جلسة ١٠/١٠/١٩٥٨ س ٩ ص ٧٥٤)

١٤٩٥ — عدم التزام المحكمة الاستثنائية بالتحقيق عند تنازل المتهم أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات وإنشاء حاجة محكمة ثانية درجة الى اتخاذ هذا الاجراء — م ٢٨٩ اجراءات معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

* اذا كانت المحاكمة بدرجتيها قد جرت فى ظل المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات ، وكانت محكمة ثانية درجة انما تقضى على مقتضى الاوراق — وهى لا تسمع من شهود الإثبات الا من ترى لزوماً لسماعهم ، فانه لا يحق للمتهم أن ينمى بطلان اجراءات المحاكمة .

(طعن رقم ٦٧٣ سنة ٢٠ قى جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٠ س ٦٢ ص ٩٥٤)

(وطعن رقم ٦٧٣ سنة ٢٠ قى جلسة ١٠/١/١٩٦١)

(وطعن رقم ١٥٦٢ سنة ٢٠ قى جلسة ٩/١/١٩٦١)

١٤٩٦ — سماع الشهود — أمام المحكمة الاستثنائية — غير ملزم ؟
الا ان يكون لتحقيق دفاع جوهرى .

* من المقرر قانوناً ان المحكمة الاستثنائية تقضى على مقتضى

الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود إلا أن يكون ذلك لتحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . فإذا كانت محاضر الجلسات قد خلت فى درجتى التقاضى من أى ادعاء بحصول محو بالصورة فى تاريخ تحرير الشيك ومن أى طلب لدعوة المجنى عليه لمناقشته فى ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد رخصت للمتهم « الطاعن » بتقديم مذكرة فى أجل حددته فلم يقدمها فى الأجل المضروب فإن قضاءها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولأن الطاعن لم يأت بجديد فى دفاعه يكون صحيحا لا يشوبه القصور ولا الإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ١٠١٦ سنة ٢١ ق جلسة ١١/١٦٦٢ س ١٢ ص ٥٢١)

١٤٩٧ — المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها محكمة بالجلسة فى حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكنا — المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها — عدم التزامها بسماع الشهود — إلا إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى .

* الأصل أن المحاكمات الجنائية تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة بالجلسة فى حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكنا ، كما أنه من المقرر أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود إلا أنه يتعين عليها سماعهم إذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة الأولى . فإذا كان الثابت أن الطاعن تمسك لدى محكمة أول درجة بسماع أقوال المجنى عليه — فى حضوره — بعد أن عارض فى الحكم الغيابى الصادر ضده ، ثم أصر أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الطلب موضحا أنه يقصد به مناقشة الشاهد فى واقعة الدعوى وبينا أن مخالفة قد صدرت منه — عن المنقولات موضوع جريمة التبيد — فلاه كان من التعيين على هذه المحكمة الأخيرة اجابة هذا الطلب الذى كشف الطاعن عن أهميته فى تحقيق دفاع جوهرى . أما وهو لم تفعل ولم تبين علة أطراحه وقضت بتأييد الحكم المستأنف الذى

محول في ادانة الطاعن على اقوال المجنى عليه في محضر ضبط الواقعة فانها تكون قد اخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١١٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/١/٨ من ١٥ من ٤٧٢)

١٤٩٨ - ما يجب على المحكمة الاستئنافية لتحقيق الدعوى .

* الاصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة وانما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الاوراق المعروضة عليها الا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل أن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ١/٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها او بواسطة احد القضاة تدببه الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة ويستوفى كل نقص آخر في اجراءات التحقيق .

(طعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٠ من ١٥ من ٧٦٥)

١٤٩٩ - الاصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة - حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع .

* انه وان كانت المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة وانما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الاوراق المعروضة عليها - الا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل أن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها او بواسطة احد القضاة تدببه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة وتستوفى كل نقص في اجراءات التحقيق .

(طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣ من ١٧ من ١٨٥)

١٥٠٠ — محكمة ثاني درجة تحكم في الاصل على مقتضى
الاوراق — هي لا تجرى من التحقيق الا ما ترى لزوما لاجرائه .

* محكمة ثاني درجة انما تحكم في الاصل على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيق الا ما ترى لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة . ولما كان يبين من محاضر جلسات محكمة الدرجة الثانية ومن المفردات ان الطاعن او المدافع عنه لم يطلب — في تلك الجلسات او في المذكرة المرخص له في تقديمها — سماع شهادة محرر المحضر ، مما يعد معه الطاعن نازلا عن سماع شهادته ، فان المحكمة لا تكون مخطئة ان هي عولت على ما اثبتته في محضره دون سماعه ما دام ان ما جاء في ذلك المحضر كان مطروحا على بساط البحث في الجلسة ، ولا يؤثر في ذلك ان تكون المحكمة قد قررت من تلقاء نفسها سماع شهادة محرر المحضر ثم عدلت عن تنفيذ قرارها لانه لا يعد قرارا تحضيريا منها في صدد تجهيز الدعوى وجميع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(طعن رقم ٢٨٢ ، سنة ٣٦ ق جلسة ١٣٦٦/٥/٢١ ، س ١٧ من ٧٢٦)

١٥٠١ — المحكمة الاستئنافية لا تجرى في الاصل تحقيقا في الجلسة وانما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الاوراق المعروضة عليها — حقا في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها حق الدفاع .

* من المقرر ان المحكمة الاستئنافية لا تجرى في الاصل تحقيقا في الجلسة وانما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الاوراق المعروضة عليها ، الا ان حقا في ذلك مقيد بوجوب مراعاة حق الاتباع ، بل ان القانون يوجب عليها — طبقا لنص المادة ١١٣/١ من قانون الاجراءات الجنائية — ان تسمع بنفسها او بواسطة احد القضاة تبديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة وتستوفي كل نقص آخر في اجراءات التحقيق ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بادانة الطاعن بجريمتي الاشتراك في تزوير محررين عريين واستعمالهما —

ضمن ما استند اليه - إلى ترجيح التقرير الإستشاري المقدم من المدعى بالحقوق المدنية الذي انتهى إلى تزوير التوقيعين على المحررين ببيلمي الذكر ، على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذي خلص إلى صحة هذين التوقيعين ، وكان الطاعن قد تقدم للمحكمة الاستئنافية - بناء على نصريح منها - بتقرير من خبير استشاري انتهى فيه إلى صحة التوقيعين المنسوبين إلى المدعى بالحقوق المدنية ، وكان الطاعن قد تمسك باستدعاء الخبراء الثلاثة لمناقشتهم أو ندب خبير آخر مرجح . ولما كان إبداء الطلب على هذا النحو يجعله بمثابة طلب جازم عند الاتجاه إلى القضاء بغير البراءة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف أخذ بأسبابه بغير أن يجيب الطاعن إلى طلبه أو يعرض له بالرد يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور في البيان مما يتعين معه نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٤٤٥ سنة ٣٦ ق جلسة ١٠/١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٠٤٩)

١٥٠٢ - محكمة ثاني درجة - الإجراءات امامها - الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره .

* الأصل ان المحكمة الاستئنافية لا تلزم بإجراء في تحقيق الجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق ، إلا ان هذا الأصل مقيد بما يجب عليها من مراعاة حقوق الدفاع طبقا لما فرضته المادة ١٣/١ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الثابت من مراجعة الأوراق ان الدفاع عن الطاعن تمسك في مذكرته التي قدمها إلى المحكمة الاستئنافية بدفاعه المبين في وجه الطعن من انه لم يخف عن مصلحة الضرائب أن له مخزنا بالجرم ، بل قدم لها عقد إيجار اطلع عليه مأمور الضرائب ، كما تمسك في مذكرته الختامية التي قدمها بالجلسة التي صدر فيها الحكم بضرورة ضم الملف الفردي لتحقيق دفاعه ، وقد أجلت المحكمة الدعوى مرارا لضمه ، غير أنها قضت في الدعوى دون تنفيذ ذلك . ولما كان هذا الدفاع جوهريا لتعلقه بالواتمة ، وكونه - إذا صح - منتجا منها ، فقد كان من المتعين على المحكمة أن تحققة بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو تزده عليه بما ينبغي ، أما وهي لم تفعل ، فأنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في

الدفاع . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٨٩٩، سنة ٣٦ في جلسة ١٣٧/٢/٧ من ١٨ من ١٧٨)

١٥٠٣ - سماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية .

* انه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق إلا أن حقتها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل أن القانون يوجب طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن نسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ونستوفي كل نقض في إجراءات التحقيق ثم تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن إلى طلب إعلان شهود الإثبات وعرضه عليهم بعد أن أنكر الهمّة على أساس أنه ليس المقصود بالإتهام ولم يبرر رفضه بما يستقيم به قضاؤه والتفت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن بصدد الإعلام الشرعي (الذي قدمه لنفي الصلة بينه وبين بعض من ورد في الأوراق أنهم ينتسبون إلى المنسهم الحقيقي) في المنكرة المتدبة منه التي أصر فيها على هذا الدفاع مكتفيا بتأييد حكم محكمة أول درجة لأسبابه ، فإنه يكون قاصر البيان مخللا بحقوق الدفاع .

(طعن رقم ١١٤ سنة ٣٧ في جلسة ١٣٧/٢/١٣ من ١٨ من ١٩٧)

١٥٠٤ - محكمة ثاني درجة - شهود .

* محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، ولا يؤثر في ذلك أن تكون قد أجلت الدعوى من تلقاء نفسها لإعلان بعض الشهود ثم منعت عن ذلك لأن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى بجمع

الإدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم .
توجب حتما العمل على تنفيذ صونا لهذه الحقوق .

(طعن رقم ٢٠٨٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٣٦٧/٢/٢٧ من ١٨ من ٢٨٧)

١٥٠٥ - التحقيق الواجب على المحكمة الاستئنافية إجراؤه .

* الأصل أن المحكمة الاستئنافية انما تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة وهى ليست ملزمة بإجراء تحقيق الا ما تستكمل به النقص الذى شاب إجراءات المحاكمة امام محكمة أول درجة او ما ترى هى لزوما لإجرائه .

(طعن رقم ٢٢٠٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧ من ٢٢ من ٤٥٨)

١٥٠٦ - سماع محكمة ثانى درجة للشهود - شرط وجوبه .

* الأصل أن محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لإجرائه ، وما دامت لم تر من جانبها حاجة الى سماع الشهود نظرا لما ارتأته من وضوح الواقعة المطروحة عليها ، وكان الطاعن قد عد متنازلا عن سماعهم بتصرفه بما يدل على ذلك امام محكمة أول درجة فضلا عن أن الطاعن لم يتمسك امام المحكمة الاستئنافية ، بسماع الشهود ، الامر الذى يفقد طلبه فى هذا الخصوص خصائص الطلب الجازم الذى تلزم المحكمة بإجابته ، حتى ولو أنه انه سبق أن أبداه فى جلسة سابقة .

(طعن رقم ١٥٨٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤ من ٢٠ من ١٣٢١)

١٥٠٧ - ساطة محكمة الاستئناف فى توثيق أقوال شهود .

* المحكمة الاستئنافية انما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لإجرائه . ولما كانت المحكمة المطعون فى حكمها قد سمعت أقوال شهود الإثبات وأقوال شاهدى النفى اللذين حضرا ، وكانت محكمة أول درجة قد سمعت أقوال شاهدة النفى الثلاثة فلم تكن هناك ثمة حاجة لإعادة

سؤالها مرة أخرى أمام محكمة ثانية درجة ، وكان الثابت من مطالعة
الفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن لم
يعمل شاهد النفي الثاني للحضور لجلسة المرافعة الأخيرة
التي حُجِّزَتْ فيها القضية للحكم رغم أن المحكمة الاستئنافية
صرحت له بالجلسة السابقة بإعلان شهود نفي ، فإن ما يثيره الطاعن
في شأن الإخلال بحقه في الدفاع لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٧٨٢ سنة ٣٩ ق جلسة ١٣٨٠/٢/٨ من ٢١ من ٢٢٨)

١٥٠٨ - صدور الحكم على المستأنف من محكمة أول درجة
حضورياً اعتبارياً على أساس أنه أعلن لشخصه - دون سماع
الشهود - طلبه من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود - عليها
استيفاء ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق
الدعوى كما لو كان المتهم حاضراً - مخالفة ذلك بطلان وإخلال بحق
الدفاع .

✽ إذا كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن حكم محكمة أول درجة
صدر حضورياً اعتبارياً بإدانة الطاعن على أساس أنه أعلن لشخصه ،
دون أن تسمع شهود الإثبات ، فاستأنف وطلب من المحكمة الاستئنافية
سماع الشهود ، فأجلت الدعوى عدة مرات لهذا السبب ، ثم أصدرت
حكمها قبل سماع الشهود رغم أصرار الطاعن على طلب سماعهم ، وكانت
المادة ١/٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية تقضي بأنه في الأحوال التي
يعتبر فيها الحكم حضورياً ، يجب على المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها
كما لو كان الخصم حاضراً ، كما أن المادة ١/٤١٣ من القانون المذكور
نص على أنه تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة
تدبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ،
وتستوفى كل نقص آخر في التحقيق ، فإنه كسأن يتعين على المحكمة
الاستئنافية أن تستوفى ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق
الدعوى كما لو كان المتهم حاضراً ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون
باطلاً لإخلاله بحق الطاعن في الدفاع بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٦ سنة ٤٠ ق جلسة ١٣٨٠/٢/٨ من ٢١ من ٢٢٨)

١٥٠٩ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية بإجراء تحقيق إلا ما ترى
هى لزومه لتنويرها - مثال لإجراءات سليمة .

* المحكمة الاستئنافية إنما تحكم بحسب الأصل بسناء على أوراق
الدعوى دون أن تجرى أى تحقيق فيها إلا ما ترى هى لزومه لتنويرها .
ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة قد حققت الخطأ فى الاسم وثبتتها
من أقوال محرر المحضر أن الطاعنة هى المقصودة بأمر التفتيش وأن
مسلكتها معين فيه على وجه التحديد ولم تطلب الطاعنة بعد ذلك سماع
شهود نفى فى هذا الصدد ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فترأت أن فى أوراق
الدعوى ما يدل على أن هذا الدفاع فى غير محله ، ومن ثم لم تتر
لزوما لإجراء تحقيق فى شأنه ، فاتها لا تكون قد خالفت القانون أو
أخلت بحق الطاعنة فى الدفاع .

(طعن رقم ٧٥٦ سنة ٢٠ ق جلسة ١٥/٦/١٩٧٠ س ٢١ ص ٨١٢)

١٥١٠ - نظر الاستئناف - تخلف المتهم وعدم اشارة الدفاع عنه
الى عذر التخلف - أثر ذلك .

* متى كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ،
أن الطاعن لم يحضر وحضر عنه محام لم يشر الى عذر المرض السدى
يشره الطاعن فى طعنه كعلة لتخلفه عن الحضور بالجلسة المحددة لأظر
معارضته ، فإن محكمة النقض لا تطعن الى صدق ما ذهب اليه الطاعن
وتطرح الشهادة المرضية المقدمة منه ويكون منعاه فى هذا الشأن على
غير أساسى .

(طعن رقم ٨٨١ سنة ٢٠ ق جلسة ٢١/١/١٩٧١ س ٢٢ ص ١٢٢)

١٥١١ - التنازل عن سماع الشاهد أمام أول درجة - وعسدم
التمسك بسماع شهود أمام محكمة ثانية درجة - النعى على المحكمة
عدم إجرائها تحقيقا لم يطلب منها - غير جائز .

* أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المحلة بالقانون

رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول المحكمة الاستئناف من سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ولما كانت المحكمة الاستئنافية انما تقضى بعد الاطلاع على الاوراق وهى لا تسمع من شهود الاثبات الا من ترى لزوما لسماعهم ، وكان الثابت بمحضر جلسة محكمة اول درجة ان المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شهادة ضابط .

(طعن رقم ٦٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦ من ٢٢ ص ٧١٢)

١٥١٢ محكمة ثانى درجة — اذا لم تر من جانبها حاجة الى سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة وكان دفاع الطاعن قد سكت عن التمسك بسماعهم امامها — لا اخلال بحق الدفاع .

* من المقرر ان محكمة ثانى درجة تحكم فى الاصل على مقتضى الاوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولا تنازح الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة الدرجة الاولى فلذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم ، وكان الدفاع عن الطاعن ترفع امام محكمة ثانى درجة طالبا البراءة دون ان يشير الى طلب استدعاء المهندس الفنى لمناقشته ولم يبد من الطلبات سوى تأييد حكم البراءة الصادر من محكمة اول درجة ، فان الطاعن يعد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به امام محكمة ثانى درجة ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بمقولة انه اخل بحقه فى الدفاع غير سديد اذ انه لا يجوز للطاعن ان ينعى على المحكمة تمعدها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولا يقبل منه ان يؤثر هذا الدفاع الموضوعى لاول مرة امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢ من ٢٢ ص ٥٠٦)

١٥١٣ — محكمة ثانى درجة تحكم فى الاصل على مقتضى الاوراق — استخلاص الحكم ان حيازة الفعلة كانت للهجنى عليه — النعى عليه بعدم تحقيق دفاع الطاعن فى حيازته الفعلة للعقار غير سديد ،

* لما كان الاصل ان محكمة ثانى درجة ، انما تحكم على مقتضى

الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لأجرائه ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما استخلصه الحكم من أوراق الدعوى من أن الحيازة الفعلية كانت للجنى عليه المظنون ضده في عام ١٩٦٩ — أطراح دفاعه في هذا الخصوص فان النemy على المحكمة بأنها لم تقم بتحقيق دفاع الطاعن في خصوصية حيازته الفعلية للمقتار وانها لم تخرج من يده لا يكون مقيدا .

(طعن رقم ٩٢١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩/١١/١٩٧٢ من ٢٢ من ١٢٤٥)

١٥١٤ — التمي على محكمة ثاني درجة عدم اجرائها تحقيق لسم يطلب منها — غير جائز — مثال في شيك بدون رصيد .

* الاصل أن محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لأجرائه . ولما كان الطاعن لم يطلب سماع أقوال شقيقه وانما اقتصر الحاضر عنه على القول بأنه لا علاقة للطاعن بتلك الدعوى فرأت المحكمة من تلقاء نفسها مناقشة الجنى عليه الذي قرر أن شقيق الطاعن كان صرافا للجمعية التعاونية لموظفي الإعلام واكتشف عجزا في عهده فقدم الشيكين موضوع الدعوى وفاء لهذا العجز (وهما صادرين من الطاعن لصالح المبدعي بالحقوق المدنية) ، واذ تقدم بالشيكين للبنك تبين أن ليس لها مقابل وفاء ، واثرت ذلك اصدرت المحكمة حكمها المظنون فيه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة اجراء أى تحقيق في الدعوى ولم تر المحكمة من جانبها ما يدعو لسماع أقوال شقيقه ، فلا يجوز للطاعن أن يثير نعيه في هذا الشأن لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٠٧٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٢ من ٢٢ من ١٢٤٩)

١٥١٥ — التمي على المحكمة الاستئنافية عدم سماعها ما لم تسمعه محكمة أول درجة من المصادقات التليفونية المسجلة في غير محبته شرطه .

* متى كان القدر الذي سمعته محكمة أول درجة من المصادقات

التليفونية المسجلة وأقرت به الطاعة الاولى كائنا وقاطعا في الدلالة على أن هذه الأخيرة دأبت على تقديم الطاعنة الثانية وغيرها من النساء لأن يرغب في اثباتهن من الرجال وأنها تتقاضى قدرا من المال مقابل ذلك، فلان النعى على الحم بدعوى القصور (لعدم سماع محكمة ثانية درجة ما لم تسمعه محكمة الدرجة الاولى من الحادثات المسجلة) يكون في غير محله .

(طعن رقم ١٢٧٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٨ س ٢٤ ص ٥٤)

١٥١٦ — محكمة ثانية درجة لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لأجرائه . ابدأ الطاعن ادفاعه دون طلب إجراء تحقيق . ليس له النعى على المحكمة الاخلال بحقه في الدفاع .

* الاصل أن محكمة الدرجة الثانية انما تحكم على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لأجرائه ، واذ كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الطاعن أبدى دفاعه دون أن يطلب إجراء أى تحقيق أو سماع شهود فليس له أن ينعى على المحكمة الاخلال بحقه في الدفاع بعودها عن إجراء سكت هو من المطالبة بتنفيذه .

(طعن رقم ٤٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٤ س ٢٤ ص ٢٩٢)

١٥١٧ — حق المحكمة الاستئنافية في عدم إجراء تحقيق — ما يقيد به — مراعاة مقتضيات الدفاع .

* انه وان كان الاصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا وتحكم على مقتضى الاوراق الا أن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع بل أن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تدببه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص في إجراءات التحقيق ثم تورد في حكمها ما يدل على أنها

واجهت الدعوى وألت بها على وجه يفصح عن أنها غلطت إليها ووازنت بينهما .

(طعن رقم ٧٨٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢/١٦/١٩٧٢ من ٢٤ من ١٢٢٨)
(طعن رقم ١٢٤١ سنة ٤٢ ق جلسة ٦/٢/١٩٧٢ من ٢٤ من ٦٦٦)

١٥١٨ - سقوط حق المتهم في طلب سماع أقوال الشهود بعدم التمسك به أمام محكمة أول درجة .

* لما كان يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة ان المدافع عن الطاعن لم يطلب سماع احد من شهود الاثبات أو النفي - بعد أن سمعت المحكمة شهادة المجنى عليه - بل ترفع في موضوع الدعوى وانتهى الى طلب البراءة ، كما يبين من محاضر جلسات المحكمة أمام محكمة الدرجة الثانية ان الحاضر مع الطاعن طلب - بعد أن قامت المحكمة بمناقشة أقوال المجنى عليه - الزام المجنى عليه بتقديم الدفتر الاخير الموجود لديه وبعد أن شرح ظروف الدعوى انتهى في مرافعته الى القول بأنه سبق أن طلب إعلان عاملين بمحل المجنى عليه - لما كان ذلك - وكان من المقرر ان نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧، يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى في ذلك ان يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصريح المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه وان محكمة ثاني درجة اتما تحكم على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجرائه أو لاستكمال نقص في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة - لما كان ذلك - وكان المدافع عن الطاعن وان أبدى طلب سماع أقوال الشهود أمام المحكمة الاستئنافية - فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن ما يشره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٧٩٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١١/١٩/١٩٧٥ من ٢٦ من ٦٥)

١٥١٩ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية بالرد على دفاع لم يشر امامها .

* متى كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة بتبرئتها

ان الطامن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه عن عدم عليه بحضر الحجز أو عدم امتناعه عن التوقيع عليه أو عن بطلانه ، وكانت هذه الامور التي ينزاع فيها لا يعدو دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها امام محكمة الموضوع لانها تتطلب تحققتا ولا يسوغ القارة الجدل في ثبوتها لأول مرة امام محكمة النقض . لما كانت المحكمة الاستئنافية غير مطالبة بالرد على دفاع لم يثر امامها ، فان النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مفيد .

(طمن رقم ٢٦٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٧ س ٢٦ ص ٢١٨)

١٥٢٠ - محكمة ثاني درجة - الاجراءات امامها .

* متى كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان محكمة اول درجة حققت شفرية المرافعة بسماع شهادة المجنى عليه ، وكان الاصل ان محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الاوراق ولا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، فان النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(طمن رقم ١٣٢١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢ س ٢٦ ص ٨٦١)

١٥٢١ - محكمة ثاني درجة تحكم على مقتضى الاوراق - عدم قيامها باجراء تحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه - حق محكمة الموضوع في الاعراض عن اوجه الدفاع - متى وضحت الواقعة لديها او كان وجه الدفاع ابدى - غير منتج - بشرط بيان الدالة .

* لما كان يبين من محاضر جلسات محكمة اول درجة ان المدافع عن الطامن لم يطلب سماع شهادة المهندس الفني ، وكانت محكمة ثاني درجة انما تحكم في الاصل على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة فلذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم وكان المدافع عن الطامن وان ابدى طلب سماع الشاهد امام المحكمة الاستئنافية فانه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به امام

محكمة أول درجة . واذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الطلب وأطرحه لما ثبت لدى المحكمة من المعاينة من أن التلفيات قد حدثت بسيارة الطاعن بعد اصطدامها بالسيارة الأخرى وأن وقوعها بعد ذلك على يمين الطريق متصور مع طبائع الأمور ، وكان المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة وهو ما أوضحت في حكمها ما يستقيم به أطراح ذلك الدفاع ، فإن منى الطاعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون غير مسديد .

(طعن رقم ١٨٠٩ سنة ٤٥ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٦ س ٢٧ من ٢١٥)

١٥٢٢ — محكمة ثاني درجة — تحكم في الاصل على مقتضى الأوراق — لها أن تجري من التحقيقات ما ترى لازماً لإجرائه

* محكمة الدرجة الثانية وإن كانت تحكم في الاصل على مقتضى الأوراق إلا أن لها أن تجري من التحقيقات ما ترى لزوماً لإجرائه واستكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه ، واذ ما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أمام محكمة أول درجة أن المدعى بالحقوق المدنية قد تمسك بسماع شهادة ... إلا أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب فعاود التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية التي أجابته إلى طلبه واستمعت إلى شاهده فلا جناح عليها في ذلك ولا تثريب عليها أن هي عولت من بعد على شهادته لما هو مقرر من أن القانون قد جعل من سلطة قاضي الموضوع أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بيئة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه .

(طعن رقم ٨٢٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٧٦ س ٢٧ من ٩٣٤)

١٥٢٣ — محكمة ثاني درجة — سلطتها في إجراء التحقيق .

* الاصل أن محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تلتزم بإجراء تحقيق إلا ما نالت محكمة أول درجة إجراؤه أو ما ترى هي لزوماً لإجرائه ، واذ كان الثابت من الاطلاع على محاضر (٤٦)

جلسات محكمة الدرجة الاولى انها سمعت شهادة كبير مهندسى مرور اسكندرية وناقشته فيما اثره الطاعن بشأن مجائية الحادث وقد اشترك الدفاع عنه فى المناقشة ومن ثم لا تكون محكمة الدرجة الثانية ملزمة باجابة طلب اعادة مناقشة الخبر او الرد عليه ملامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر لزوما لذلك .

(طعن رقم ١٦٤٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢ من ٢٩ ص ٢٢٢)

١٥٢٤ - التحقيق امام المحكمة الاستئنافية .

* ان محكمة ثانى درجة ان تحكم على مقتضى الاوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هى لزوما لاجرائه ، فلا محل من بعد للنعى على المحكمة تعودها عن سماع شهود الاثبات الذين تنازل المدافع عن سماعهم دون اعتراض من جانب الطاعنين .

(طعن رقم ٤٥٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢ من ٢٩ ص ٦٥٤)

١٥٢٥ - النفات المحكمة الاستئنافية - عن طلب المستأنف -

سماع شهود لم يتمسك بسماعهم امام محكمة اول درجة - لا اخلاص -
اساسى ذلك ؟

* متى كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة اول درجة ان الطاعن لم يطلب سماع أحد من الشهود ، وكان من المقرر ان نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك - يستوى فى هذا الشأن ان يكون القبول صريحا او ضمنيا ، بقصر المتهم او المدافع عنه بما يدل عليه - وان محكمة ثانى درجة انها تحكم فى الاصل على مقتضى الاوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هى لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة ، فاذا لم تر من جانبها حلجة الى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعن وان ابدى طلب سماع اقوال الشهود امام المحكمة الاستئنافية ، فانه يعتبر متنازلات عنه . سبب سكوته عن التمسك به امام محكمة اول درجة .

(طعن رقم ١٦٩٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٨ من ٢٠ ص ٢٢٦)

الفصل الثامن

آثار الاستئناف

الفرع الأول — الأثر الناقل للاستئناف

١٥٢٦ — حصول استئناف النيابة يلزم عنه حتما اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى المستأنف حكمها في حدود هذا الاستئناف .

* أن مجرد حصول الاستئناف من النيابة يلزم عنه حتما اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى المستأنف حكمها في حدود هذا الاستئناف . ومتى اتصلت بها كان لها مطلق الحرية في نظر الدعوى من جميع وجوهها ، وفي التصرف فيها كأنها لم تقدم من بادئ الأمر إلا إليها ، طبقا لما تراه من الدواعي والمقتضيات دون أن تقتيد بأي قيد تضعه النيابة في تقرير الاستئناف ، سواء وقت الإدلاء به لقلم الكتاب أو بعد هذا الإدلاء . وكل قيد يوضع في هذا التقرير لا يعتد به ، ولا تأثير له فيها وجب للمحكمة من حق نظر الدعوى من كل وجوهها والتصرف فيها بكامل الحرية . حتى القيد الذي يكون ظاهرا مفهوما أنه يجعل الاستئناف مطلقا على شرط فاسخ لا يقيد المحكمة في شيء ولو تحقق هذا الشرط ، بل يكون الاستئناف مع ذلك صحيحا منتجا أثره ، والشرط غير معتبر لاخلاله بموجب الاستئناف . إنما تقتيد المحكمة بما ورد في تقرير الاستئناف في صورتين : صورة ما إذا تعددت التهم المحكوم فيها وقصر الاستئناف على الحكم الصادر في بعضها دون الصنادق في البعض ، وصورة ما إذا تعدد المتهمون وقصر الاستئناف على بعضهم دون البعض . ووجه التقيد هو أن الاستئناف لا ينقل للمحكمة الاستئنافية سوى الموضوع المستأنف حكمه ، ولا يبيع لها التعرض لغير المستأنف عليه من التهمين . (ملن رم ٢٤٤٠ سنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١١/٧)

١٥٢٧ — استئناف النيابة يخول للمحكمة الاستئنافية الاتصال بالموضوع المستأنف كله رغم ما تضعه النيابة من قيود في تقرير الاستئناف أو تبذره من طلبات بالجلسة .

* أن الاستئناف الذي ترعاه النيابة العامة عن الحكم يترتب عليه

نقل الموضوع برمته الى المحكمة الاستئنافية فتصل هذه المحكمة به اتصالا يخولها النظر من جميع نواحيه دون أن تكون مقيدة في ذلك بما تضعه النيابة في تقرير الاستئناف أو تبديه في الجلسة من الطلبات . فإذا كانت النيابة قد اقتصرت في تقرير الاستئناف على طلب الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية وحالة الأوراق الى النيابة العسكرية فإن المحكمة الاستئنافية إذا رأت أنها مختصة لا يقيد بها ما ورد في ذلك التقرير ، ولا يجد من سلطتها المطلقة في نظر الموضوع من كل نواحيه والحكم فيه طبقا لما تراه هي من حدود القانون . واذن فلا تثريب عليها إذا هي شددت العقوبة المحكوم بها ابتدائيا .

(طعن رقم ١٢٠٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٢/٥/٤)

١٥٢٨ — الاستئناف لو كان مرفوعا من المتهم وحده يوجب على المحكمة الاستئنافية إعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي وصفها القانوني الصحيح على ألا توجه أفعالا جديدة ولا تشدد عليه العقوبة .

* أن الاستئناف ، ولو كان مرفوعا من المتهم وحده ، يعيد طرح الدعوى برمته على محكمة الدرجة الثانية ، فيكون لها أن تعطى الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي وصفها القانوني الصحيح . وكل ما عليها ألا توجه أفعالا جديدة على المتهم ولا تشدد عليه العقوبة إذا كان هو المستأنف وحده . فإذا كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة الابتدائية هي أن المتهم وجد داخل منزل المجنى عليه ليلا مختفيا عن أعين من لهم الحق في إخراجه ، وكان المتهم قد ترفع على هذا الأساس ولم يعترض عليه ، فلا يقبل من هذا المتهم النعى على المحكمة الاستئنافية أنها طبقت عليه المادة ٣٧١ ع دون المادة ٣٧٠ التي طلبت النيابة العمامة تطبيقها ، مادامت هي لم توجه اليه أفعالا جديدة ولم تشدد عليه العقاب .

(طعن رقم ٧١٩ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٢٤/٥/١٥)

١٥٢٩ — استئناف النيابة للحكم يترتب عليه طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى سواء ما فصلت فيه محكمة أول درجة وما لم تفصل فيه .

* إذا كان الحكم الابتدائي الذي برا المتهم من تهمة القتل الخطأ

قد تناول بالبحث جميع أوجه الخطأ التي نسبت الى المتهم بعد أن نبهه اليها وسئل عنها في الجلسة فلا يقبل من المتهم أن ينمى على المحكمة الاستثنائية التي ادانته في هذه الجريمة أنها اخلت بحقه في الدفاع اذ هي لم تلفته الى بعض هذه الواجه . وذلك لان الاستئناف المرفوع من النيابة يترتب عليه طرح جميع الوقائع التي سبق عرضها على محكمة الدرجة الاولى على محكمة الدرجة الثانية لتقديرها وتفصل فيها على حسب ما يترأى لها .

لا طعن رقم ٦٩٦ سنة ١٦ ق جلسة ١٢/٥/١٩٢٦)

١٥٣٠ - استئناف النيابة للحكم يترتب عليه طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى سواء ما فصلت فيه محكمة اول درجة او ما لم تفصل فيه .

✽ أنه لما كان ضم تهمة الى اخرى لنظرهما معا والفصل فيهما بحكم واحد ، سواء اكان ذلك بسبب الارتباط بينهما أم بسبب عدم التجزئة ، يترتب عليه نتائج قانونية معروفة ، فان المصلحة في استئناف الحكم الذي يفصل على خلاف مقتضى القانون بين التهمتين الواجب ضم احدهما الى الاخرى تكون ظاهرة ومحقة . واذا كانت محكمة الدرجة الاولى قد اغفلت بلا حق الفصل في تهمة السرقة الى الاشتباه التي طلب منها الفصل فيها مع تهمة السرقة للارتباط الوثيق بينهما ، ثم استأنفت النيابة هذا الحكم بالنسبة الى تهمة السرقة فقتضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف لانعدام موضوعه بمقولة ان التهمتين وان ضمتهما قضية واحدة فان كلا منهما مستقلة عن الاخرى ، وتهمة السرقة لم يصدر في شأنها حكم ، فهذا الحكم يكون خاطئاً ، اذ ان استئناف النيابة للحكم يترتب عليه طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة الدرجة الاولى ، على محكمة الدرجة الثانية للفصل فيها ، سواء في ذلك ما فصلت فيه محكمة الدرجة الاولى وما لم تفصل فيه . ولا يشفع للمحكمة في هذا الخطأ قولها أنه لا يوجد ما يمنع النيابة من أن تعيد القضية الى محكمة الدرجة الاولى للفصل في التهمة التي لم يفصل فيها ، لان امكن اعادة نظر دعوى السرقة امام محكمة الدرجة الاولى مرة اخرى شيء والعمل على تحقيق المصلحة المرجوة من

ضم هذه التهمة الى تهمة السرقة والسر في اجراءات المحكمة عنهما في دعوى موحدة شيء آخر . ولان عدم صدور حكم في تهمة العود بعد ان نظرتها المحكمة وسمعت أدلتها ليس من شأنه قانونا ان يحصل دون استئناف الحكم الصادر في الدعوى كما قدمت الى المحكمة بغية توحيد سير الاجراءات في صدد التهمتين المضمومة احداها الى الاخرى . على ان الاستئناف في هذه الحالة يصح القول عنه بأنه نظلم من الحكم الذي صدر على صورة من شأنها الفصل بين تهمتين واجب ضمهما .

(المحرر رقم ٧٥٠ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٢٦/٥/٢١)

١٥٢١ - الاستئناف يعيد الدعوى بجميع وقائمه امام محكمة الاستئناف ويطرحها على بساط البحث بكامل اجرائها .

* الاستئناف يعيد الدعوى بجميع وقائمه امام محكمة الاستئناف ويطرحها على بساط البحث بكامل اجرائها ، فليس على المحكمة الاستئنافية ان تلفت التهم الى اى دفاع متعلق بوقائع الدعوى .

(المحرر رقم ١٦٨٢ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٢٨/١١/٢)

١٥٢٢ - تقيد المحكمة الاستئنافية بالوقائع التي سبق طرحها على القاضى الابتدائى دون الدفوع وطرق الدفاع .

* المحكمة الاستئنافية وإن كانت مقيدة بالوقائع التي سبق طرحها على القاضى الابتدائى غير مقيدة بالنسبة الى الدفوع وطرق الدفاع فيها أن تعرض لجميع ما يعرض الخصوم تاييدا للتهمة او دفعا لها ولو كان جديداً، فإذا كانت محكمة اول درجة قد قصرت بحثها على القرابة كمنع من الاستحصال على كسبية ثم جاءت المحكمة الاستئنافية وازافت الى ذلك حالة الاضطراب من جانب المدعى بسبب القيود المفروضة على تداول السلعة المدعى بتبديدها والظروف التي تمت فيها الوديعة لقيام الاحكام العرفية والتخوف منها من جانب المتهم بالتبديد وهو عمدة فانها لا تكون قد خالفت القانون .

(المحرر رقم ١٢٢٥ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/١/٢٠)

١٥٣٣ - استئناف النيابة يخول للمحكمة الاستئنافية الاتصال بالموضوع المستأنف حكمه رغم ما تضمنه النيابة من قيود فى تقرير الاستئناف أو تبديه من طلبات بالجلسة .

* المحكمة غير مقيدة بما تستند اليه النيابة فى تقرير الاستئناف أو تبديه فى جلسة المرافعة من الطلبات ، بل انه يترتب على رفع الاستئناف من النيابة نقل موضوع الدعوى برمته الى المحكمة الاستئنافية، واتصال هذه المحكمة به اتصالا يخولها النظر فيه من جميع نواحيه والحكم فيه طبقا لما تراه فى حدود القانون وأذن فلا تثريب عليها اذ هى رأت الغاء وقف تنفيذ العقوبة المحكوم به ابتدائيا ولو كانت النيابة لم تطلب اليها ذاك فى تقريرها بل اقتصرت على طلب القضاء باسهار الحكم الذى اغفلته محكمة الدرجة الاولى .

(طعن رقم ١٧١٣ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٦/١٩٥٠)

١٥٣٤ - نطاق استئناف النيابة العامة .

* ان استئناف النيابة يعيد طرح الدعوى الجنائية امام المحكمة الاستئنافية ، فاذا كانت المحكمة الاستئنافية بعد ان قضت بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن شكلا لم تتعرض لموضوع الدعوى بالنسبة اليه وقضت بقبول استئناف النيابة عن هذا الحكم واستئناف متهم آخر معه شكلا وبالغاء الحكم بالنسبة اليه وبرأته فان حكمها يكون مخالفا للقانون .

(طعن رقم ١٤٥٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٨/٢/١٩٥٢)

١٥٣٥ - استئناف النيابة يخول للمحكمة الاستئنافية الاتصال بالموضوع المستأنف حكمه رغم ما تضمنه النيابة من قيود فى تقرير الاستئناف أو تبديه من طلبات بالجلسة .

* ان استئناف النيابة يترتب عليه نقل موضوع الدعوى برمته الى المحكمة الاستئنافية واتصال هذه المحكمة به اتصالا يخولها النظر فيه من

جميع نواحيه والحكم فيه طبقاً لما تراه في حدود القانون غير مقيدة في ذلك بأي قيد تضعه النيابة في تقرير الاستئناف أو طلب تبديله في جلسة المرافعة . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تقض بنشر الحكم الصادر على المتهم في جريعتين على نفقته ، وكانت النيابة قد استأنفت الحكم لعدم ورود صحيفة السوابق ، وطلبت أمام المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف ، فذلك لا يمنع المحكمة الاستئنافية من أن تقضى بالنشر . فضلاً عن ذلك فإنه لما كان النشر عقوبة تكميلية كان للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها مع العقوبة الأصلية عند قيام مسوغاتها ولو لم تطلب النيابة ذلك .

(نحن رقم ٢٣٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/٣١)

١٥٣٦ — الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافع الاستئناف .

* ان الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافع الاستئناف . فإذا كان حكم محكمة الدرجة الأولى قد ألزم الطاعن بفرق العلوة لكنه جهلها فجاء الحكم الاستئنافي ومصلها ، فإنه لا يكون قد خرج على هذه القاعدة ولم يتصد الى واقعة جديدة ، بل انه يكون قد حقق مصلحة الطاعن في عدم تكبده مؤونة المقاضاة مستقبلاً في سبيل تحديد قيمة العلوة المقضى بها .

(طعن رقم ٩٠٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٢/١٠)

١٥٣٧ — لا يقيد استئناف النيابة الا ما نص في التقرير به من وقائع — استئناف النيابة ينقل الدعوى برمتها لمصلحة اطرافها جميعاً فيما يتعلق بالدعوى الجنائية .

* لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة بأي قيد الا اذا نص في التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة ، وهذا الاستئناف لا يتخصص بسببه وانما

هو ينقل الدعوى برمتها الى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة اطراف الدعوى جميعا فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتتصل بها اتصالا يخولها النظر فيها من جميع نواحيها غير متيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديه في الجلسة من الطلبات .

(ملعن رقم ١٣٩٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٦ من ٧ ص ٢٩٧)

١٥٣٨ - تعديل محكمة اول درجة تاريخ الواقعة دون أن تلفت نظر الدفاع - علم المتهم بذلك ورافعه على اسلمه امام المحكمة الاستئنافية - لا بطلان .

* تعديل محكمة اول درجة لتاريخ الواقعة دون أن تلفت اليه الدفاع عن المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام المتهم قد علم بهذا التعديل ورافع امام محكمة الاستئناف على هذا الاساس . لان وظيفة المحكمة الاستئنافية انما هي اعادة النظر في الدعوى والصالح ما قد يكون وقع في المحاكمة الابتدائية من اخطاء .

(ملعن رقم ١١٩٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ من ٧ ص ٢٤٠)

١٥٣٩ - مجال تطبيق المحكمة الاستئنافية للمادة ٤١٤ ا ج الا يكون قد صدر حكم بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظرها .

* المادة ٤١٤ من قانون الاجراءات الجنائية انما تطبق في الحالة التي تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لا بعد أن يكون قد صدر حكم انتهائى بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظرها .

(ملعن رقم ٩٩٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ ص ٤٠٥)

١٥٤٠ - المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح خطأ الحكم المستأنف .

* المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح

ما قد يقع فى الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من خطأ —
فمن حقها بل من واجبها وتذلل الموضوع برمته اليها أن ترجع الأمور
الى نصابها الصحيح وتفصل فى موضوع الدعوى بناء على ما تراه هى
من واقع أوراقها والأدلة القائمة فيها .

(طعن رقم ١٥١٤، سنة ٢٦ فى جلسة ١١/٢/١٩٥٧ من ٨ ص ١٤٠)

١٥٤١ — سلطة محكمة ثانى درجة فى رد حالة الاستباه التى لحقت بالمتهم الى تاريخ بدئها .

* فى وسع محكمة ثانى درجة أن ترد حالة الاستباه التى لحقت
بالمتهم الى تاريخ بدئها وتحكم فى الدعوى بما يطابق القانون ، وليس
فى هذا اساءة الى مركز المتهم القانونى ولا يمس حقوق المتهم المكتسبة
بمنطوق حكم محكمة أول درجة كما لا يعد فى حكم القانون تغييرا لوصف
التهمة مما يستوجب قانونا لغت نظر الدفاع اليه فى الجلسة .

(طعن رقم ١٥٠٦، سنة ٢٦ فى جلسة ٥/٢/١٩٥٧ من ٨ ص ٢٠٨)

١٥٤٢ — استئناف الحكم الابتدائى على اساس تعديل التهمة من تبديد الى نصب — الاستئناف ينصب على التعديل الوارد به .

* متى كان المتهم حين استئناف الحكم الابتدائى الصادر بادانته على
ساس التعديل الذى أجرته محكمة أول درجة فى التهمة من تبديد الى
نصب ، فانه يكون على علم بهذا التعديل ويكون استئناف الحكم الابتدائى
منصبا على هذا التعديل الوارد به ولا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر
به مادام أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أى تعديل فى التهمة .

(طعن رقم ٤٢٠، سنة ٢٧ فى جلسة ٢/٦/١٩٥٧ من ٨ ص ٥٨٦)

١٥٤٢ — استئناف النيابة يطرح موضوع الدعوى الجنائية من جميع نواحيه — للمحكمة الاستئنافية ترخيص الواقعة المطروحة بجميع كيفياتها وأوصافها القانونية غير مقيدة بطلبات النيابة .

* يترتب على رفع الاستئناف من النيابة العمومية أن تتصل المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى الجنائية اتصالاً يخولها النظر فيه من جميع نواحيه ، وهي مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة عليها والتي صح اتصالها بها وذلك بجميع كيفياتها وأوصافها القانونية وأن تنزل عليها حكم القانون الصحيح غير مقيدة في ذلك بطلبات النيابة .

(طعن رقم ١٨٤٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٧/٢/١٩٥٨ من ٩ ص ١٨٠)

١٥٤٤ — إعلان المتهم بورقة التكليف بالحضور بتهمة حيازة سنج غير مضبوطة — ادانته أمام محكمة أول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط استنادا الى محضر ضبط الواقعة وتقرير المعاييرة وقرار المتهم — لا اخلاص بحق الدفاع .

* متى كان الحكم الابتدائي قد استند في ادانة المتهم الى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعاييرة وقرار المتهم بضبط الميزان لديه الامر الذي يفيد ادانته عن حيازة الميزان وليس « السنج » كما ورد خطأ بورقة التكليف بالحضور وعارض المتهم في هذا الحكم ثم استأنفه ، فانه يكون على علم بحقيقة التهمة المسندة اليه ويكون استئنافه في الواقع منصبا عليها .

(طعن رقم ٢٠٢٩ سنة ٢٧ ق جلسة ٨/٢/١٩٥٨ من ٩ ص ٣٦٧)

١٥٤٥ — تعيد المحكمة الاستئنافية بما جاء بتقرير الاستئناف وبالواقع التي طرحت على المحكمة الجزئية — ليس لمحكمة ثاني درجة ان تنتظر في واقعة جديدة لم تعرض على المحكمة الجزئية ولم نقل كلمتها فيها — بخالفة ذلك لاحكام تتعلق بالنظام العام .

* تتصل محكمة ثاني درجة بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف —

نهي تنقيدها بما جاء به وبالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية —
 فإذا دانت المحكمة الاستئنافية المتهم في واقعة تخلف عن واقعة المتهم
 الأخرى ولم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها — فإن هذا
 منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقاً للقانون وفيه حرمان للمتهم من
 درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة أساس من التحقيقات ، وهذا
 لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفاً للأحكام المطلقة بالنظام العام
 ولا يصححه قبول المتهم له ، ففضاؤها على تلك الصورة باطل .

(طعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٥٩ م ١٠ ص ٤٠)

١٥٤٦ — عدم جواز تعديل المحكمة الاستئنافية التهمة على أساس
 وقائع غير التي رفعت بها الدعوى .

* يمنع على محكمة الاستئناف منعا باتا أن تعدل التهمة المسندة
 إلى المتهم وتقييمها على أساس من الوقائع غير التي رفعت بها الدعوى
 عليه — فإذا كان الفعل الذي نسبته النيابة للمتهم ورفعت من أجله
 الدعوى لدى المحكمة الجزئية وحكم فيه من تلك المحكمة لا يشمل سوى
 عدم تقديمه إقراراً قبل شروعه في صناعة الدخان ، وكانت مسألة وجود
 الدخان في محل مملوك لغير المتهم ، إنما وردت في الحكم بينا للبائع
 على التفتيش ، ولم نقل النيابة أن المتهم قام بصناعة الدخان فعلاً ، ولم
 نقل النيابة أن المتهم قُتل بصناعة الدخان فعلاً ، ولم
 ترفع عنها الدعوى فلا تجوز — والوقائع منفصلة ومستقلة بعضها عن
 بعض — أن يوجه إلى المتهم أمام محكمة ثاني درجة أية تهمة على أساسها .

(طعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢/٢/١٩٥٩ م ١٢ ص ٢٧٩)

١٥٤٧ — عدم جواز محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة
 عن واقعة لم تعرض على محكمة الدرجة الأولى — تعلق ذلك بالنظام
 العام .

* لا يجوز محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة

لهم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الاولى ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يعد مخالفاً للاحكام المتعلقة بالنظام العام .

(طعن رقم ٢١٦٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٩/٢/٢ من ١٠ ص ٢٧٩)

١٥٤٨ — سلطة المحكمة الاستئنافية فى تكيف واقعة الدعوى التى سبق طرحها امام محكمة اول درجة — التكيف القانونى الصريح وبيان عناصر التهمة وتحديدها بشرط عدم اضافة فعل جديد او تشديد العقوبة .

✽ الاصل ان الاستئناف — ولو كان مرفوعاً من المتهم وحده — يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها ان تعطى الوقائع التى سبق طرحها على القاضى الابتدائى وصفها القانونى الصحيح وان تغير فى تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحديدها وكل ما عليها هو الا توجه افعالا جديدة الى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده — فاذا كانت محكمة اول درجة قد قصرت بحثها فى تناول ما وقع من المتهم من خطأ على قيادته السيارة بسرعة وعدم احتياطه ومراعاته اللوائح ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية واضافت الى ذلك عنصرا آخر كان مطروحا على محكمة الدرجة الاولى وهو قيادته السيارة وهى غير مستوفاة شروط الامن والمناة فتاتها لا تكون قد خالفت القانون .

(طعن رقم ٤٨٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٦٥٩/٤/٢٠ من ١٠ ص ٢٥١)

(طعن رقم ١٠٠٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٦٥٩/٦/٢٩ من ١٠ ص ٧١١)

١٥٤٩ — لا يتعارض مع تقيد محكمة اول درجة او ثانى درجة بواقعة الدعوى — تغيير الوصف القانونى للفعل المسند الى المتهم دون اضافة فعل جديد .

✽ لا يقدح فى سلامة الحكم المطعون فيه ان يكون الحكم الابتدائى — وهو فى معرض تحييصه للواقعة المطروحة — قد استبعد عنها جريمة التهديد حين رأى ان تهمة النصب اكثر انطباقا عليها ، ذلك ان

قضاءه في الامر لا يعدو مجرد الاخذ بوصف معين للواقعة واطراح وصف آخر لها ، فهو قضاء لم يحز قوة الامر المقضي به نظرا الى استثنائه من جانب المتهم ، ولا يحرم المحكمة الاستثنائية حقها في أن ترد الواقعة — بعد تحييصها — الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(طعن رقم ١٠٠٨ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/٦/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧١١)

١٥٥٠ — للمحكمة الاستثنائية اعطاء الوقائع الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه للمتهم افعالا جديدة أو أن تشدد العقوبة المقضى عليه بها حتى لو كان هو المستأنف .

* استئناف الحكم الابتدائي — المرفوع من المتهم وحده — يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التي تملك اعطاء الوقائع الثابتة بالحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح ، دون أن توجه الى المتهم افعالا جديدة أو أن تشدد عليه العقوبة المقضى عليه بها .

(طعن رقم ١٠٠٨ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/٦/١٩٥٩ س ١٠ ص ٧١١)

١٥٥١ — ساطة المحكمة الاستثنائية في اعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح — عدم تقيد المحكمة بوصف الواقعة المعطى لها من النيابة أو المدعى بالحق المدني مادامت لم تسند للمتهم افعالا جديدة .

* استئناف المدعى بالحق المدني وحده وأن كان ينصرف الى الدعوى المدنية فحسب دون الجنائية الا أنه يعيد طرح الواقعة — بوصفها منشا النفل الضار للمؤثم قانونا — على محكمة الدرجة الثانية التي تملك اعطاء الوقائع الثابتة في الحكم الابتدائي الوصف القانوني الصحيح دون أن توجه الى المتهم افعالا جديدة غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تعطيه النيابة أو المدعى بالحق المدني عند تحريك دعواه مباشرة امام المحاكم الجنائية .

(طعن رقم ٢٠٤٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٧٧)

١٥٥٢ — قول الحكم الصادر فى استئناف الدعوى المدنية وحدها
ان النيابة طلبت معاقبة المتهم — هو خطأ مادى لا يمس سلامة الحكم .

* ما اورده الحكم من أن النيابة طلبت معاقبة الطاعن ب مواد الاتهام
هو تزيد لا اثر له على سلامة الحكم مادام الاستئناف كان مقصورا على
الدعوى المدنية وحدها .

(طعن رقم ١٢٤٩ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٠ من ١١ ص ٧٥١)

١٥٥٣ — تحديد الاستئناف بما اسؤنف فعلا فى تقرير الاستئناف .

* الواجب أن تتقيد المحكمة الاستئنافية بالوجه الذى أقيم عليه
الاستئناف فإذا أغفلته ولم تلتفت اليه كان حكمها معيبا .

(طعن رقم ٦٦٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٥/١١/١٩٦٠ من ١١ ص ٧٩٢)

١٥٥٤ — تخطى المحكمة الاستئنافية الحكم بعدم قبول المعارضة
الذى انصب عليه الاستئناف نتيجة اضطرابها وعدم تفهيمها حقيقة الواقعة
المطروحة عليها — وجوب نقض الحكم والاحالة .

* إذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم
الفيلبى الاستئنافى لأسبابه انه تخطى الحكم الصادر بعدم قبول
المعارضة — وهو الحكم الذى انصب عليه الاستئناف أصلا ، فإن محكمة
النقض لا تستطيع ازاء هذا الخطأ والاضطراب البساذى فى الحكم أن
تراقب صحة التطبيق القانونى مما يتعين معه نقض الحكم واحالة القضية
الى محكمة ثانى درجة لهدى رأيها فيما شاب الحكم المعارض فيه من
خطأ جارتها هى فيه .

(طعن رقم ٦٦٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٥/١١/١٩٦٠ من ١١ ص ٧٩٢)

١٥٥٥ — استئناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كان لم تكن يطرح الموضوع برمته للفصل فيه — عدم جواز الفناء الحكم المستأنف والقضاء بعدم الاختصاص لان الواقعة جنائية بناء على استئناف المتهم وحده لان المتهم لا يساء بطعنه .

* استئناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كان لم تكن يشمل كذلك الحكم الفيلى — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — نظرا الى أن كلا الحكيمين متداخلان ومندمجان أحدهما في الآخر — مما يلزم عنه أن استئناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كان لم تكن يطرح امام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته للفصل فيه . ومقتضى ذلك أنه كان على المحكمة الاستئنافية أن تطبق نص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية — في فقرتها الثالثة — أما وقد قضت بعدم اختصاصها على اعتبار أن الواقعة جنائية ، فانها بذلك سوات مركز رافع الاستئناف ، وخالفت ما نص عليه القانون في المادة المذكورة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم . ولما كانت المحكمة قد قصرت بحثها على الاختصاص دون أن تتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها — حتى كانت محكمة النقض تستطيع تطبيق القانون عليها ، فانه يتعين احالة الادعى الى محكمة الموضوع لتفصل فيما من جديد .

(وطن رقم ١٣٧٥ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠ س ١١ ص ٨٤١)

(وطن رقم ١٤٩٣ سنة ٢٣ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٥٢)

(وطن رقم ٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٤/٣/١٩٥٥)

(وطن رقم ١٥١ سنة ٢٥ ق جلسة ٢/٥/١٩٥٥)

١٥٥٦ — استئناف المدعى بالحق المدني وحده — أثره الناقل — إعادة طرح الواقعة على المحكمة الاستئنافية — تعديل وصف التهمة .

* من المقرر قانونا أن استئناف المدعى بالحق المدني وحده وأن كان ينصرف الى الدعوى المدنية فحسب ، باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم — إلا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ الفعل الضار المؤثم قانونا على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها تحييص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن

تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، وكل ما عليها من قيد إلا توجه أفعالا جديدة الى المتهم . ومن ثم فله من حق المحكمة الاستثنائية في هذه الحالة ، أن تعدل وصف التهمة — التي هي أساس الحكم بالتعويض — من الإصابة الخطأ المنطبقة على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات الى القتل الخطأ المنطبق على المادة ٢٣٨ اذا ما تحقق لديها أن وفاة المجنى عليه نشأت عن الإصابة الخطأ — والمحكمة في هذه الحالة لا تعتبر أنها قد وجهت الى المدعى عليه « المتهم » فعلا جديدا ، ذلك لأن الوفاة إنما هي نتيجة للإصابة التي حدثت بخطئة والتي أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية عليه من أجلها ودانته الحكم المستأنف بها . ولا يؤثر على حق المحكمة الاستثنائية في ذلك كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائية وحاز قوة الشيء المقضي ، لأن هذا الحكم لا يكون ملزم للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، إذ الدعويان وإن كانتا نائستين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في أحدهما يخلط في الأخرى .

(طعن رقم ٦٠٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦١ من ١٢ ص ٩١٢)

١٥٥٧ — استئناف النيابة العامة ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم والنيابة — المحكمة الاستثنائية تأييد الحكم المستأنف أو الغاؤه أو تعديله لمصلحة المتهم أو ضده .

* من المقرر في تفسير المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن استئناف أي طرف من أطراف الدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو وحده ، عدا استئناف النيابة العامة فإنه ينقل النزاع كله ، فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم والنيابة فتتصل به — متى استوفى شرائطه القانونية — اتصالا يخلوها النظر فيه من جميع نواحيه ، وحينئذ يحق للمحكمة الاستثنائية أن تؤيد الحكم المستأنف أو تلغيه أو تعمله لمصلحة المتهم أو ضده . ومن ثم يجوز للمحكوم عليه أن يعارض في الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستثنائية غيابيا طبقا لما هو مقرر في المادة ٣٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي أطلقت للمتهم الحق في المعارضة في الاحكام القياضية الصادرة في مواد المخالفات والجناح ،

سواء كانت صادرة من محكمة أول درجة أو من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة أو بناء على استئنافه هو .

(طعن رقم ١٢٣٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١١/٧/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٠٨٦)

١٥٥٨ — استئناف المتهم يعيد طرح النزاع لمصلحته هو فحسب — استئناف النيابة عليه بنقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصاحبتها والمتهم .

* من المقرر فى تفسير المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن استئناف أى طرف من أطراف الدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو ، عدا استئناف النيابة العامة فإنه ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم والنيابة العامة فتتصل به — متى استوفى شرائطه القانونية — اتصالاً يخولها النظر فيه من جميع نواحيه . وحينئذ يحق للمحكمة الاستئنافية أن تؤيد الحكم المستأنف أو تلغيه أو تعدله لمصلحة المتهم أو ضده . ولما كان يبين من مطالعة الأوراق أن كلا من النيابة العامة والمحكوم عليه (الطاعن) قد طعنا فى الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالاستئناف وقبلت محكمة الدرجة الثانية استئناف النيابة العامة فطرحت الدعوى برمتها عليها وانفسخ المجال أمام الطاعن فى أن يبدى ما شاء له من أوجه دفاع بعد أن مثل أمامها وصدر الحكم عليه حضورياً . ومن ثم فإن ما ينص عليه الطاعن على الحكم المطعون فيه — بأنه إذ قضى بعدم قبول استئنافه شكلاً لرفعه بعد الميعاد قد شابه القصور ذلك بأنه لم يعرض للشهادة الرضوية المقدمة منه التى تفيد عذره فى التخلف عن الطعن بالاستئناف فى الموعد المقرر — لا يترتب مسوى أمر نظرى ولا يعتبر من المصالح المعتبرة التى توجب نقض الحكم .

(طعن رقم ١٨٨٨ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٣/٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٥٠)

١٥٥٩ — استئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الغيابى الابتدائى .

* من المقرر أن استئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها

يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الغلبي الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكيم . فغالباً ما يغفل الحكم الاستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى وقضى بوقف تنفيذ عقوبة الغلق وهو ما لم يكن مطروحاً ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه . ولما كان الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها قد طبق القانون تطبيقاً سليماً ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والعرض بتأييد الحكم المستأنف .

(ملعن رقم ٦٤٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ س ٢١ ص ٧٥٢)

١٥٦٠ - الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التي لها اسباب الوصف القانوني الصحيح على الوقائع التي سبق طرحها على محكمة أول درجة - كل ما عليها ألا توجه إلى المتهم أفعالاً جديدة أو أن تشدد عليه العقوبة إذا كان هو المستأنف وحده .

* من المقرر أن الاستئناف يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ، فيكون لها أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على محكمة أول درجة وصفها القانوني الصحيح ، وكل ما عليها ألا توجه أفعالاً جديدة إلى المتهم أو ، أن تشدد عليه العقوبة إذا كان هو المستأنف وحده . ولما كانت واقعة السرقة المرفوعة بها الدعوى تتضمن اتصال الطاعنين بالأشياء المسروقة مع علمهما بسرقتها ، وكانت المحكمة فيما ذهبت إليه قد اقبلت حكماً على الواقعة المادية ذاتها التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى - وهو ما لم ينازع فيه الطاعنان - فإن التعديل الذي أجرته المحكمة في وصف التهمة حين اعتبرت الطاعنين مرتكبين لجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة لا يعطى للطاعنين حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتبني الطاعنين أو الدافع عنهما إلى ما أجرته من تعديل في الوصف مادامت واقعة السرقة تتضمن واقعة الإخفاء . ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

(ملعن رقم ٢٧٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٦ س ٢٢ ص ٤٣٥)

١٥٦١ — إجراءات المحاكمة — الاستئناف يعيد طرح الدعوى برهنتها على محكمة الدرجة الثانية ولو كان مرفوعا من المتهم وحده — عليها أن تحصى الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد — شرط ذلك ؟

* من المقرر أن الاستئناف — ولو كان مرفوعا من المتهم وحده — يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التى يتعين عليها أن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة عليها ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تنفر بشرط ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم ولا تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده .

(طعن رقم ٦٦٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦ س ٢٢ ص ٦٩٧)

١٥٦٢ — نطاق استئناف المتهم — معنى حضور المدعى الدنى .

* من المقرر أن الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية فى حدود مصلحة رافع الاستئناف ، وأن استئناف المتهم وحده انساب يحصل لمصلحته الخاصة ، وأن حضور المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية — اذا لم يكن قد استأنف الحكم الصادر فى الادعوى المدنية — لا يكون الا للمطالبة بتأييد الحكم الصادر له بالتعويض .

(طعن رقم ٩٨٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٧ س ٢٥ ص ٦٤٨)

الفرع الثانى — التصدى

١٥٦٣ — استئناف الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى يوجب على المحكمة الاستئنافية — اذا رأت أن الواقعة جنحة — إلغاء الحكم وإعادة القضية الى المحكمة الجزئية للنصل فى موضوعها .

* ليس للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لنظر موضوع الدعوى قبل

أن تفصل فيه محكمة الدرجة الاولى ، لان في هذا التصدي حرمانا للمتهم من إحدى درجتي التقاضي ، فلذا هي فعلت فاعلا تخل بحق الدفاع أخلافاً يستوجب نقض حكمها .

فلذا حكمت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لان الواقعة جنائية فاستأنفت النيابة والمتهم هذا الحكم ، ثم رأت المحكمة الاستئنافية أن الواقعة جنحة ، فيجب أن يقتصر حكمها على إلغاء الحكم الابتدائي مع إعادة القضية الى المحكمة الجزئية للفصل في موضوعها .

(لا ظمن رقم ٨٥٥ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/٢/١)

١٥٦٤ - قضاء محكمة اول درجة بعدم جواز الاثبات بالبينة
لا يجوز للمحكمة الاستئنافية اذا رأت جواز الاثبات بالبينة أن تعيد
الدعوى الى تلك المحكمة .

* اذا قضت محكمة الدرجة الاولى بعدم جواز الاثبات بالبينة ، ثم حكمت ببراءة المتهم مع رفض الدعوى المدنية قبله ، فانها تكون قد استنفدت كل سلطتها في الدعوى . ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية ، اذا رأت جواز الاثبات بالبينة أن تعيد الدعوى الى تلك المحكمة ، بل يجب عليها هي أن تسمعها وتفصل في موضوعها .

(لا ظمن رقم ١٧٩٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١١/٢)

١٥٦٥ - حكم المحكمة الجزئية بسقوط الدعوى العمومية يوجب على
المحكمة الاستئنافية اذا رأت إلغاء هذا الحكم أن تنظر في موضوعها .

* اذا حكمت المحكمة الجزئية بسقوط الدعوى العمومية ، ثم استأنفت النيابة هذا الحكم ، فإليه يقع على المحكمة الاستئنافية ، اذا رأت إلغاء هذا الحكم ، أن تنظر الدعوى وتتصل في موضوعها فان هذا الحكم هو في الواقع وحقيقة الامر حكم صادر في موضوع الدعوى ، اذ أن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاتهامه الدعوى العمومية عليه .

ولا يجوز بدال للمحكمة الاستئنافية ان تتخطى عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الاولى بعد ان استنفذت هذه كل ما لها من سلطة فيها . وهى حين تفصل فى الموضوع فى هذه الحالة اتما تفعل ذلك بناء على ذات الاستئناف المرفوع امامها عن — الحكم الابتدائى . ولا يصح القول منها بانها تصدت لموضوع لم يكن داخلا فى الاستئناف بل ان تخليها يعتبر امتناعا منها عن الفصل فى هذا الاستئناف .

(طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٤)

١٥٦٦ — تبين المحكمة الاستئنافية بطلان اعلان الدعوى المباشرة امام محكمة اول درجة ينم عنها من التصدى لموضوع الدعوى والفصل فيه .

* انه لما كان رفع الدعوى المباشرة على المتهم امام المحكمة يجب ان يحصل بناء على تكليفه بالحضور من قبل احد اعضاء النيابة العمومية او من قبل المدعى بالحقوق المدنية كما تقضى المادة ٥١٧ من قانون تحقيق الجنايات — كان من الواجب ان تكون ورقة التكليف بالحضور صحيحة كما يترتب عليها اثرها القانونى وهو اتصال المحكمة بالدعوى . فاذا كان المتهم لم يحضر ، وكان لم يعلن اصلا او كان اعلانه باطلا فلا يحق للمحكمة ان تتعرض للدعوى فان هى فعلت كان حكمها باطلا .

واذا كان المتهم لم يعارض فى الحكم الغيابى الابتدائى الذى شابه هذا البطلان فانه يحق له ان يتمسك به امام المحكمة الاستئنافية وفى هذه الحالة لا يجوز لهذه المحكمة اذا تبينت صحة الدفع ان تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه على اعتبار ان محكمة الدرجة الاولى قد استنفذت سلطتها فيه بالحكم الغيابى الصادر فيها اذ محل هذا ان تكون محكمة الدرجة الاولى مختصة بنظر الدعوى وان تكون الدعوى رفعت امامها على الوجه الصحيح بل يجب عليها اى المحكمة الاستئنافية ان تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم الغيابى . واذا كان المتهم قد تمسك امام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائى الصادر عليه غيابيا لعدم اعلانه بالحضور ففصلت المحكمة فى الدعوى دون ان ترد على هذا الدفاع وتغند فاتها تكون قد اخطأت .

(طعن رقم ١٢٩٤ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٠/١٤)

١٥٦٧ - قضاء محكمة اول درجة بعدم جواز اثبات بالبينة لا يجوز للمحكمة الاستئنافية اذا رأت جواز الاثبات بالبينة ان تعيد الدعوى الى تلك المحكمة .

✳ اذا دفع المضمم عدم جواز اثبات واقعة التبديد بالبينة لزيادة قيمة الشيء المدعى بتدبيره على الحد الجائز اثباته بهذا الطريق ، وتمسك المدعى بالحقوق المدنية بجواز الاثبات لوجود مانع من الاستحصال على كتابة مثبتة لحقه . فقضت محكمة اول درجة ببراءة المضمم وبرفض الدعوى المدنية ، فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية فقضت المحكمة الاستئنافية بالفاء الحكم الابتدائي وقالت بوجود المانع ويجوز سماع الشهود وبعدم ان سمعتهم قضت فى الدعوى فلا خطأ منها فى ذلك ، فان محكمة اول درجة قد استنفذت ولايتها بالحكم الذى اصدرته فلا سبيل لاعادة القضية اليها مرة ثانية .

(ملحق رقم ١٣٩٥ سنة ١٣ فى جلسة ٢٠/١/١٩٥٠)

١٥٦٨ - قضاء محكمة اول درجة بىطلان التفتيش وبراءة المضمم بوجوب على المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت عدم صحة رايها فى صدد التفتيش ان تفصل فى الدعوى .

✳ اذا كان المضمم قد دفع بىطلان التفتيش أمام محكمة الدرجة الاولى فقبلت هذا الدفع وبرأته فاستأنفت النيابة فقضت المحكمة الاستئنافية برفض الدفع وفى موضوع الدعوى بالإدانة فانها لا تكون قد أخطأت ، اذ الاستئناف المرفوع من النيابة بنقل الدعوى برمتها بالحالة التى كانت عليها الى محكمة الدرجة الثانية كى تعيد النظر فيها بجميع عناصرها ، والدفع بىطلان القبض والتفتيش ليس من الدفوع الفرعية التى تقتضى من المحكمة الفصل فيها قبل نظر الموضوع ، بل هو لتعلقه باجراء من اجراءات التحقيق فى الدعوى - دفع موضوعى لا يسوغ للمحاكم القضاء فيه بصحة القبض والتفتيش او بىطلانهما استقلالا ، بل كل ما لها ان تأخذ بالدليل المستمد منهما فى حالة صدورهما فى الحدود التى رسمها القانون او ان تلتفت عن هذا الدليل فى حالة بطلانهما لصدورهما بالمخالفة لتلك الحدود .

(ملحق رقم ٥٥٢ سنة ٢٠ فى جلسة ١٧/٥/١٩٥٠)

(ملحق رقم ٢٢٣ سنة ١٨ فى جلسة ٢٣/٢/١٩٤٨)

(ملحق رقم ٧٠٦ سنة ١٦ فى جلسة ١/٤/١٩٤٦)

١٥٦٩ - عدم جواز تصدى المحكمة الاستئنافية الجنائية لموضوع
الدعوى قبل أن تقول محكمة الدرجة الاولى كلمتها فيه .

* ليس للمحكمة الاستئنافية الجنائية أن تصدى لموضوع الدعوى
قبل أن تقول محكمة الدرجة الاولى كلمتها عليه لان ذلك يحرم المتهم من
احدى درجتى التقاضى وليس فى قانون تحقيق الجنايات نص يبيحه .
(طعن رقم ٨٧٣ سنة ٥ ق جلسة ١٩٥٢/٤/٢٥)

١٥٧٠ - قبول المحكمة الاستئنافية الدفع ببطالان الحكم الابتدائى
لعدم ختمه فى الميعاد يوجب عليها أن تقضى فى موضوعها .

* اذا كانت الدعوى قد قضى فيها من محكمة اول درجة ، ثم لما
استأنف المحكوم عليه الحكم قضت المحكمة الاستئنافية ببطالان الحكم
المستأنف واعادة الاوراق الى محكمة اول درجة للفصل فيها مجددا ، فلما
قدمت القضية الى هذه المحكمة قررت اعادتها بحالتها الى محكمة الجنج
المستأنفة لنظرها بمعرفتها فقضت هذه فيها ، فالطعن فى هذا الحكم
بمقولة انه صدر من محكمة لا ولاية لها على الدعوى غير صائب . ذلك
ان المحكمة الاستئنافية حين قضت اول مرة ببطالان الحكم المستأنف قد
اخطأت فيها امرت به من اعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل
فيها اذ هذه المحكمة كانت قد استنفذت ولايتها عليها بالقضاء فى موضوعها.
ما يعتبر تخليا من المحكمة الاستئنافية عن واجبها فى نظر الدعوى
وتصحیح البطالان الذى لحق بالحكم المستأنف ، ولكن بما ان المحكمة
الاستئنافية بهيئة اخرى قد عادت الى نظر الدعوى والحكم فيها بمعد ان
اعادتها اليها محكمة الدرجة الاولى بحالتها - فاتها تكون قد قضت على
ما قام فى الواقع بين الحكمتين من تنازع سلطى فى الاختصاص مثاره
ما راته كل من الحكمتين من اختصاص الاخرى دونها بالحكم فى الدعوى.
وما نطقت به المحكمة الاستئنافية من ذلك هو ما كان الامر منتظما اليه بالتطبيق
لقواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم .

(طعن رقم ١١٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٢٥)

(طعن رقم ٢٠٠ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٢/٢١)

١٥٧١ - إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى المباشرة بوجوب عليها إعادة القضية لمحكمة أول درجة لتحكم في موضوعها .

* متى كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ان الطاعن تهسك أمام المحكمة الاستئنافية بما قضى به الحكم الابتدائي من عدم قبول الدعوى المباشرة وكان الحكم المطعون فيه قد النى الحكم الابتدائي وقضى بقبول الدعوى ، فانه كان يتمين على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتحكم في موضوعها تطبيقا لنص المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا أن تتعرض للموضوع وتصل فيه وذلك حتى لا يحرم الطاعن من الانتفاع باحدى درجتى التقاضى .

(طعن رقم ٥٦٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/٢٢)

١٥٧٢ - حكم باطل صدر من محكمة أول درجة - التزام المحكمة الاستئنافية بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى دون إعادة القضية الى محكمة أول درجة - عدم التزامها بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد - م ١/١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

* اذا رأت المحكمة الاستئنافية ان هناك بطلانا في الإجراءات أو في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك ان تقتصر على إلغاء الحكم وإغلاق القضية الى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، وذلك وفقا لما تقضى به المادة ١/١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية عند نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد ، اذ ان البطلان اتى ينصب على الحكم الابتدائي ولا يتعداه الى إجراءات المحكمة التي تمت وفقا للقانون طالما ان محكمة الدرجة الاولى كانت مختصة بنظر الدعوى ، وكانت الدعوى قد رفعت أمامها على وجه صحيح .

(طعن رقم ١٢٣٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٠ م ٧ من ٥٧٨)

١٥٧٣ - استئناف - عدم تقديم المتهم للتنفيذ قبل جلسة سابقة لم ينظر فيها - تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها - عدم سقوط استئنافه .

* متى تقدم المتهم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها استئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة مادامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه تلك الجلسة .

(طعن رقم ١٥١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ من ٧ ص ٦٩٢)

* ١٥٧٤ - حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم - التزام المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحم في الدعوى - إعادة القضية لمحكمة أول درجة إذا قضت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع يترتب عليه منع السر في الدعوى .

* لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو قبول دفع فرعى يترتب عليه منع السر في الدعوى ، أما حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد أوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(طعن رقم ٨٤١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ من ٧ ص ١٠٤٩)

١٥٧٥ - حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم - التزام المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى - عدم جواز إعادة القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا كانت قد قضت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى .

* لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص .

أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى ، أما حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد أوجب الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم فى الدعوى .

(طعن رقم ٨٤١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٢ من ٧ ص ١٠٤٩)

(وطعن رقم ٤١٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢)

(وطعن رقم ١٢٢٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٢)

(وطعن رقم ١٣٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٤)

١٥٧٦ - متى يجوز للمحكمة الاستئنافية اعادة القضية لمحكمة اول درجة ؟ م ٢/١٤٩ ج ١ - مثال .

* اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بالغاء الحكم المستأنف واعادة الاوراق لمحكمة اول درجة لنظر معارضة المتهم وأسست قضاءها على أن محكمة اول درجة حكمت فى الدعوى دون أن تسمع دفاع المتهم فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ذلك أن اعادة القضية لمحكمة اول درجة غير جائز الا فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم يتمين نقض الحكم .

(طعن رقم ٩٠٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢ من ٧ ص ١١٢٤)

١٥٧٧ - لا يجوز للمحكمة الاستئنافية اعادة القضية لمحكمة اول درجة الا فى الحالتين المنصوص عليهما فى المادة ٤١٩/٢ ج ١ - مثال .

* اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بالغاء الحكم المستأنف واعادة الاوراق لمحكمة اول درجة لنظر معارضة المتهم وأسست قضاءها على أن محكمة اول درجة حكمت فى الدعوى دون أن تسمع دفاع المتهم فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ذلك أن اعادة القضية لمحكمة

أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المتخصص عليهما في الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم يمتنع نقض الحكم .
(طعن رقم ٩٠٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٦ ص ٧ من ١١٤٤)

١٥٧٨ — المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية تصحيح ما قد يقع من خطأ في الحكم المستأنف بعد نقل الموضوع برمته .

✽ المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح ما قد يقع في الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من خطأ — فمن حقها بل من واجبها وقد نقل الموضوع برمته إليها أن ترجع الأمور إلى نصابها الصحيح وتفصل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه هي من واقع أوراقها والأدلة القائمة فيها ..

(طعن رقم ١٥٤٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٧ ص ٨ من ١٤٠)

١٥٧٩ — لا تقتزم المحكمة الاستئنافية باعادة القضية لمحكمة أول درجة في حالة بطلان الاجراءات او بطلان الحكم — التزامها باعادة القضية في حالة الحكم من محكمة أول درجة بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السر في الدعوى .

✽ لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية ان تعيد القضية لمحكمة أول درجة إلا اذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السر في الدعوى ، أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(طعن رقم ٤١٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٧ ص ٨ من ٥٨١)

١٥٨٠ - تأجيل المحكمة الاستئنافية نظر الدعوى لا يحول دون
القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا .

* لا يحول تأجيل نظر الدعوى دون القضاء بعدم قبول الاستئناف
شكلا لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من
حصول الاستئناف وفقا للقانون قبل النظر فى موضوعه .

(طعن رقم ٥٢٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٥٧ س ٨ ص ٧٨٢)

١٥٨١ - يجب على المحكمة الاستئنافية اعادة القضية لمحكمة اول
درجة فى حالة بطلان الاجراءات او بطلان الحكم .

* لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية ان تعيد القضية
لمحكمة اول درجة الا اذا كان الحكم الصادر من هذه المحكمة الاخيرة
قائما بعدم الاختصاص او يقبل دفع فرعى يترتب عليه منع السير
فى الدعوى ، اما اذا وقع فى الاجراءات بطلان فان المحكمة الاستئنافية
بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية تصحح
البطلان وتحكم فى الدعوى .

(طعن رقم ١٢٢٤ سنة ٢٧ ق جلسة ٣/١٢/١٩٥٧ س ٨ ص ١٥٥)

١٥٨٢ - استئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة - عدم
تجاوزه ما قضى به فى المعارضة - تصدى المحكمة لموضوع الدعوى -
غير جائز .

* ان الطعن بالاستئناف المرفوع من المتهم فى الحكم الصادر بعدم
جواز المعارضة ، لا يصح قانونا ان يتجاوز ما قضى به فى المعارضة ،
ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه
وهو لم يكن مطروحا عليها .

(طعن رقم ١٧٥٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٤/٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٢٥)

١٥٨٢ - يجب على المحكمة الاستثنائية إعادة القضية الى محكمة اول درجة فى حالة حكم المحكمة الاخيرة بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى .

* لم يوجب الشارع على المحكمة الاستثنائية ان تعيد القضية لمحكمة اول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الاخيرة بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى ، اما فى حالة بطلان الاجراءات او بطلان الحكم فقد خول الشارع بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات ان تصحح هذا البطلان وتحكم فى الدعوى .

(طعن رقم ١٣٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٨/٢/٢٤ ص ٩ ص ٢٣٩)

١٥٨٤ - على المحكمة الاستثنائية تصحيح كل بطلان فى الاجراءات او فى الحكم والحكم فى الدعوى وليس لها إعادة القضية الى محكمة اول درجة طبقا للمادة ٤١٩ ج الا فى حالة الحكم بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى .

* اوجب الشارع على المحكمة الاستثنائية فى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان تصحح كل بطلان مادي فى الاجراءات او فى الحكم المستأنف وتحكم فى الدعوى ولم يجز لها ان تعيد القضية لمحكمة اول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الاخيرة بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى وحكمت المحكمة الاستثنائية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة او برفض الدفع الفرعى وبنظر الدعوى .

(طعن رقم ٢٠٣٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٣٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ٣٦٧)

١٥٨٥ - يجب على المحكمة الاستثنائية إعادة القضية الى محكمة اول درجة فى حالة حكم المحكمة الاخيرة بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى .

* اوجب الشارع على المحكمة الاستثنائية فى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان تصحح كل بطلان مادي فى الاجراءات او فى الحكم

المستأنف وتحكم في الدعوى ولم يجر لها ان تعيد القضية لمحكمة اول درجة الا اذا قضت هذه المحكمة الاخيرة بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بالغاء الحكم وباختصاص المحكمة او برفض الدفع الفرعى وينظر الدعوى .

(طعن رقم ٢٠٣٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ من ٩ ص ٣٦٧)

١٥٨٦ — حكم حضوري اعتباري صادر في دعوى وجائز استئنافه قانونا — القضاء خطأ من محكمة اول درجة بقبول معارضة المتهم شكلا — استنفاد المحكمة ولايتها بالفصل في المعارضة — استئناف الحكم الحضوري الاعتباري — التمس على الحكم الاستئنافي برفضه اعادة الدعوى الى محكمة اول درجة — لا محل له .

✽ لا تقبل المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية فاذا كان الثابت ان الحكم الحضوري الاعتباري الصادر في الدعوى من الاحكام الجائز استئنافها قانونا وكان المحكوم عليه قد عارض في هذا الحكم فانه يتمتع على محكمة اول درجة ان تقضى بعدم قبول معارضته فاذا كانت قد اخطأت وحكمت بقبولها شكلا فان هذا الحكم لا يكسب المحكوم عليه حقا لانه صدر بالمخالفة لما يقضى به القانون فان كان المحكوم عليه قد استأنف الحكم الحضوري الاعتباري ايضا وكانت المحكمة قد قضت فعلا في معارضته واستنفدت ولايتها فان القول بتفويت درجة من درجات التقاضي عليه والتمس على الحكم الاستئنافي برفضه اعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل في المعارضة لا يكون له محل .

(طعن رقم ٥٦١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١ من ٩ ص ٦٢٧)

١٥٨٧ — حكم حضوري اعتباري صادر في الدعوى وجائز استئنافه
قانون — القضاء خطأ من محكمة أول درجة بقبول معارضة المتهم شكلاً —
استنفاد المحكمة ولايتها بالفصل في المعارضة — استئناف الحكم الحضوري
الاعتباري — النemy على الحكم الاستئنافي برفضه اعادة الدعوى الى
محكمة أول درجة — لا محل له .

✽ لا تقبل المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري الا اذا اثبت
المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم
وكان استئنافه غير جائز اعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من
قانون الاجراءات الجنائية فاذا كان الثابت ان الحكم الحضوري الاعتباري
الصادر في الدعوى من الاحكام الجائز استئنافها قانوناً وكان المحكوم
عليه قد عارض في هذا الحكم فانه يتعين على محكمة أول درجة
ان تقضى بعدم قبول معارضته فاذا كانت قد اخطأت وحكمت بقبولها شكلاً
فان هذا الحكم لا يكسب المحكوم عليه حقاً لانه صدر بالمخالفة لما يقضى
به القانون فان كان المحكوم عليه قد استأنف الحكم الحضوري الاعتباري
ايضاً وكالات المحكمة قد فصلت فعلاً في معارضته واستنفدت ولايتها فان
القول بتفويت درجة من درجات التقاضي عليه والنemy على الحكم
الاستئنافي برفضه اعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في
المعارضة لا يكون له محل .

(طعن رقم ٥٦١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٣٥٨/٦/٩ س ٩ ص ٦٢٧)

١٥٨٨ — التقيد بما جاء بتقرير الاستئناف وبالوقائع التي طرحت
على المحكمة الجزئية — ليس لمحكمة ثلثي درجة ان تنظر في واقعة جديدة
ام تعرض على المحكمة الجزئية ولم تقل فيها كلمتها .

✽ تتصل محكمة ثلثي درجة بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف —
فهي تتقيد بما جاء به وبالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية —
فاذا دانت المحكمة الاستئنافية المتهم في واقعة تختلف عن واقعة التهم
الاخرى ولم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها — فان هذا
منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقاً للقانون وفيه حرمان للمتهم
من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة أسس من التحقيقات ،

وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجته يعد مخالفا للحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول المتهم له ، نقضاً لها على تلك الصورة باطل .

(طعن رقم ٢١٦٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٩/٢/٢ من ١٠ ص ٢٧٦)

١٥٨٩ - عدم جواز محاكمة المتهم أمام محكمة الاستئناف مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة أول درجة .

* لا يجوز محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجته يعد مخالفا للحكام المتعلقة بالنظام العام .

(طعن رقم ٢١٦٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٩/٢/٢ من ٢٠ ص ٢٧٦)

١٥٩٠ - تهمة صناعة الدخان بغير الترخيص واقعة جديدة تغاير تهمة عدم تقديم اقرار قبل الشروع في صناعته التي كانت محل محاكمة للتهمة أمام محكمة أول درجة .

* يمتنع على محكمة الاستئناف منعا باتا أن تعدل التهمة المسندة الى المتهم وتقييمها على أساس من الوقائع غير التي رفعت بها الدعوى عليه - فإذا كان الفعل الذي نسبته النيابة للمتهم ورفعت من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية وحكم فيه من تلك المحكمة لا يشمل سوى عدم تقديمه اقرارا قبل شروعه في صناعة الدخان ، وكانت مسألة وجود الدخان في محل مملوك لغير المتهم ، إنما وردت في الحكم بيانا للباغت على التفتيش ، ولم تقل النيابة أن المتهم قام بصناعة الدخان فعلا ، ولم ترفع عنها الدعوى ، فلا تجوز - والوقائع منفصلة ومستقلة بعضها عن بعض - أن يوجه الى المتهم أمام محكمة ثلث درجة اية تهمة على أساسها .

(طعن رقم ٢١٦٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦٥٩/٢/٢ من ٢٠ ص ٢٧٦)
(٤٨)

١٥٩١ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان عملاً بالمادة ٤١٩ إجراءات قاصرة على حكم محكمة أول درجة ولا يمتد إلى الحكم الاستئنافي .

✽ سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان عملاً بالمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية قاصرة على حكم محكمة أول درجة ، ولا يجوز أن تمتد إلى الحكم الذي تصدره هي لما ينطوي عليه هذا من افتئات على حجية الأحكام .

(ملن رقم ١٧١ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ س ١٠ ص ٢٢٧)

١٥٩٢ - عند إلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة في موضوع المعارضة بالتأييد لبطلان فيه أو في الإجراءات - على المحكمة الاستئنافية تصحيح البطلان والحكم في الدعوى .

✽ تستند محكمة أول درجة ولايتها في الدعوى بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد ، فإذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم فعليها - وفقاً للمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى - أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى .

(ملن رقم ٢١٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ س ١٠ ص ٢٧٥)

١٥٩٣ - عند إلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بسقوط الدعوى الجنائية بهيئة ائمة ليس للمحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة بعد أن استنفذت ولايتها .

✽ الحكم بسقوط الدعوى الجنائية بهيئة المدة هو في الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، إذ أن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تتخلى عن نظر الموضوع وترد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفذت هذه كل ما لها من سلطة فيها .

(ملن رقم ٢٢٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٠ س ١٠ ص ٢٧٧)

١٥٩٤ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة .

* الحكم بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة هو فى الواقع وحقيقة الامر حكم صادر فى موضوع الدعوى اذ أن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاتامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستثنائية أن تتخلى عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الاولى بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها .

(طعن رقم ٢٢٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٦٠ ص ٣٧٧)

١٥٩٥ - مناط اعمال حكم م ١/٤١٩ . ج أن تكون الدعوى باخلة فى ولاية المحكمة ورفعت اليها على وجه صحيح - انعدام اتصال المحكمة بالدعوى وفقا للقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ لاس للمحكمة عند رفع الامر اليها أن تتصدى لموضوع الدعوى واتبا نقف عند حد القضاء ببطالان الحكم المستأنف .

* الأصل أنه اذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع وراى المحكمة الاستثنائية أن هناك بطلانا فى الاجراءات او فى الحكم الابتدائى تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى عملا بالفقرة الاولى من المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ورفعت اليها على وجه صحيح - فإذا كانت الدعوى قد اقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانونا ، وعلى خلاف ما تقتضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هى لم تلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات ممدوم الاثر ، ولا تلك المحكمة الاستثنائية عند رفع الامر اليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه، بل يتعين عليها أن تقتصر حكما على القضاء ببطالان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها ، الى أن تتوفر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها .

(طعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٢٠ ص ٢٥١)

١٥٩٦ — إقامة الدعوى ضد المتهم من لا يملك رفعها — لا تملك المحكمة الاستثنائية التصدى للموضوع .

✳ الأصل أنه اذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع ورأت المحكمة الاستثنائية أن هناك بطلانا فى الإجراءات أو فى الحكم الابتدائى تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى عملا بالفترة الاولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ورفضت إليها على وجه صحيح — فإذا كانت الدعوى قد أثبتت على المتهم من لا يملك رفعها قانونا ، وعلى خلاف ما تقتضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات مسدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستثنائية عد رفع الأمر إليها أن تصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها ، إلا أن تتوفر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها .

(طعن رقم ٤٨٩ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ س ١٠ ص ٤٥١)

١٥٩٧ — محكمة الاستئناف تغيير الوصف القانونى للفعل المسند الى المتهم دون اضافة فعل جديد .

✳ استئناف الحكم الابتدائى ولو كان مرفوعا من المتهم وحده — يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية التى تملك اعطاء الوقائع الثابتة بالحكم الابتدائى الوصف القانونى الصحيح ، دون أن توجه الى المتهم افعالا جديدة أو أن تشدد عليه العقوبة المقررة عليه بها .

(طعن رقم ٢٠٠٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٤ س ٦٠ ص ٧١١)

١٥٩٨ - استئناف - تصدى - مثال .

* إذا كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالفصل موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية - وقد ألغت الحكم المستأنف - أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية - أما وهي لم تفعل واقتصرت على الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لاستنفاد ولاية محكمة أول درجة عليها لسابقة قضائها في الموضوع ، فإن حكمها هذا يكون معيباً متعيناً نقضه .

(طعن رقم ٣٢٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ من ١٢ ص ٥٩٤)

١٥٩٩ - قضاء محكمة أول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية (القتل الخطأ) بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة له ، وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية - تأسيساً قضاءها بالبراءة على عدم ثبوت الخطأ في حق المطعون ضده (المتهم) - انطواء هذا القضاء ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها - استئناف المدعية بالحق المدني لهذا الحكم - إحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أول درجة - لا طائل منه - لاحتية القضاء برفضها - على محكمة ثانية درجة التصدي لها والفصل في موضوعها .

* يجري نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن ينفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوقي المدنية قبل المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فمعتذرت تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف » . ولما كان الثابت أن الدعوى الجنائية قد فصل فيها من محكمة أول درجة بالبراءة بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة له ، فإن الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة لا يكون له سند من نص المادة سالفة الذكر ، ويكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون ، وكان يتعين طبقاً للتقاعداً

العامة وقد تضمنت محكمة ثانية درجة بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم اختصاصها أن تقضى في الوقت ذاته بإعادة القضية إليها لتقول كلمتها في الدعوى المدنية ولا تملك محكمة أول درجة حينئذ أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المدنية لانتفاء عله ذلك لسبق الفصل في الدعوى الجنائية بحكم نهائي من قبل ما يستحيل معه أن يترتب على الفصل في التعويضات أرجاء الفصل فيها على ما يجري به حكم المادة ٣٠٩ . غير أنه لما كان قضاء محكمة أول درجة بالبراءة لعدم ثبوت الخطأ في حق المطعون ضده أنها ينطوي ضمنها على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع خطأ من المتهم — المطعون ضده — أنها يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ، ويكون حكم محكمة أول درجة إذ قضى في منطوقه بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية قد أقام قضاءه على أسباب لها حجيتها في الدعوى الجنائية إذ هي وثيقة الصلة بمنطوق الحكم الجنائي والفصل فيها ضروري لقيام هذا الحكم وهي عجم ثبوت ركن الخطأ في حق المتهم وهي أسباب تؤدي إلى رفض الدعوى المدنية . ولما كان استئناف هذا الحكم قد نقل إلى محكمة ثانية درجة موضوع الدعوى المدنية التي لم يعد هناك طائل من وراء أعادتها إلى محكمة أول درجة لتحيتها القضاء برفضها إذا ما أعيدت إليها . ولذلك فإنه كان ينبغي على محكمة ثانية درجة أن تنصدي لها وتفصل في موضوعها إما وهي لم تفعل وتخلت عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية فإن النعي على حكمها بالخطأ في القانون والاخلال بحق الدفاع يكون سديدا .

(طعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢ من ١٧ حزيران ١٩٦٨)

١٦٠٠ — معارضة المتهم أمام محكمة أول درجة في الحكم الصادر منها ضده — قضاء هذه المحكمة بعدم قبول المعارضة — انتهاء المحكمة الاستثنائية إلى بطلان الحكم المعارض فيه أمام محكمة أول درجة — عليها إحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة .

✽ تنص المادة ١١٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع وراث المحكمة الاستثنائية أن هناك بطلانا في الإجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . »

ما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى بنظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها . « . ولما كانت محكمة أول درجة قد قضت في المعارضة المرفوعة من المطعون ضدها عن الحكم الصادر منها بعدم قبولها الأمر الذي منع عليها السير في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه على رغم من قضائه بإبطال الحكم المعارض فيه أمام محكمة أول درجة إلا أنه لم يقض بإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة بل قضى في موضوع الدعوى وموت بذلك على المطعون ضدها إحدى درجتى التقاضى فانه يكون معيبا بالخطأ في القانون بها يستوجب نقضه والاحالة الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة المرفوعة من المطعون ضدها .

(ملحق رقم ١٧٧٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ ص ١٧ من ٢٢٢)

١٦٠١ - تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بإحالتها الى المحكمة المدنية المختصة رقم صيرورة القضاء برفضها نهائيا بعدم الظعن عليه من المدعية بالحقوق المدنية - مخالف للقانون .

* من المقرر أن نطاق الاستئناف يحدد بصفة رافعة . ومن ثم فان استئناف النيابة العامة وهى لا صفة لها في التحفظ إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينتقل النزاع أمام المحاكم الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها ، طبقا لقاعدة الإثر النسبى للطعن . ولما كانت الدعوى المدنية قد انحصرت في الأمر فيها برفضها ، وصيرورة هذا القضاء نهائيا بعدم الظعن عليه . من يملكه وهى المدعية بالحقوق المدنية وحدها ، فان تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بإحالتها الى المحكمة المدنية المختصة ؛ يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه ، وفصلا فيها لم ينتقل اليها . ولم يطرح عليها ما هو مخالف للقانون . ويكون الحكم المطعون فيه معيبا من هذه الناحية بها يتعين معه القضاء بنقضه وتسميحه بإلغاء ما قضى به من إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة .

(ملحق رقم ٧٢٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٢ ص ١٧ من ٨٠٢)

١٦٠٢ - احوال التي يوجب فيها الشارع على المحكمة الاستثنائية اعادة القضية الى محكمة اول درجة - ليس من بينها حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم - على المحكمة في هذه الحالة تصحيح البطلان والحكم في الدعوى - لا ينال من ذلك عدم فصل محكمة اول درجة في الدفوع المبداة من المتهمين عند فصلها في الموضوع .

* من المقرر أن الشارع لم يوجب على المحكمة الاستثنائية ان تميد القضية الى محكمة اول درجة الا اذا قضت هذه الاخيرة بعدم الاختصاص أو بتبطل نفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى . اما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستثنائية بمتنفي الماده ١٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية ان تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

ولما كان الثابت أن محكمة اول درجة قد استنفذت ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى بادانة الطاعنين فان المحكمة الاستثنائية اذا صححت البطلان الذي عاب الحكم المستأنف وحكمت في موضوع الدعوى فانها لا تكون قد اخطأت في تطبيق القانون ، ولا ينال من هذا النظر أن محكمة اول درجة لم تفصل في الدفوع ، فهذا لا يوجب على المحكمة الاستثنائية ان تميد الدعوى الى محكمة اول درجة التي فصلت في الموضوع مما يجعل هذه الدفوع معروضة مع موضوع الدعوى على المحكمة الاستثنائية .
(طعن رقم ٨٥٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٣٢٢/١/١٩٦١ ، ص ٢٢ من ١٩٤)

١٦٠٣ - ما يجب على محكمة الاستئناف اذا تبينت بطلاناً في الاجراءات أو في الحكم .

* متى كانت محكمة اول درجة قد استنفذت ولايتها على الدعوى بالحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فما كان يصح لها من بعد عند اعادة القضية اليها خطأ من المحكمة الاستئنافية صاحبة الولاية عليها أن تفصل فيها ، وكان من المتعين على المحكمة الاستئنافية وقد اتصلت بالدعوى من جديد ، أن تنقض بالنقض الحكم المستأنف ويعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة اول درجة لسبق

الفضل فيها ، وأن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة لسبق الفصل فيها وبمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية ، نظرا لأن الاستئناف مرفوع من المتهم وحده ولا يسوغ تشديد العقوبة المفضى بها من محكمة أول درجة .

(طعن رقم ٨٩٢ سنة ٣٩ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٤٢٠)

(طعن رقم ٨٥٣ سنة ٣٩ ق جلسة ١٦/٢٣/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٩٤٤)

١٦٠٤ - استئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة - انتقاره
على هذا الحكم الشكلى فحسب . عدم جواز التصدى حال نظره للحكم
الغيايى الصادر فى الموضوع .

* أن استئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها ، يقتصر
فى موضوعه على هذا الحكم وحده باعتباره حكما شكليا قائما بذاته ،
دون أن ينصرف اثر الاستئناف الى الحكم الغيايى الابتدائى لاختلاف طبيعة
كل من الحكيمين ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ أغفل الفصل فى شكل
المعارضة وتتصدى لموضوع الدعوى ، يكون قد أخطأ صحيح القانون ، اذ
كان من المتعين فى هذه الحالة أن ينصب قضاؤه على شكل المعارضة
فحسب أما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه وإعادة الدعوى الى محكمة
أول درجة لنظر المعارضة عملا بنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات
الجنائية . واذا كان ما تقدم فإنه يتمين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء
بتأييد الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها لانه طبق القانون
تطبيقا سليما .

(طعن رقم ٩٨٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ٩٥٧)

(طعن رقم ١٤٠٦ سنة ٣٧ ق جلسة ١١/٦/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠٧٩)

١٦٠٥ - النعى على المحكمة الاستئنائية نظرها الدعوى بعد حكم ابتدائي غير موقع دن القاضى مصدره لتفريتها احدى درجات النقاضى على المنهم - غير مستديد .

* لما كانت المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت تحرير الحكم باسبابه والتوقيع عليه من القاضى الذى اصدره وقضت ببطلان الحكم اذا حصل مانع للقاضى ولم يكن قد كتب الاسباب بخطه او اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ما لم يكن صادرا بالبراءة ، فان قول الطاعن - بانعدام الحكم الابتدائى لعدم التوقيع عليه من القاضى الذى اصدره وخطا محكمة ثانى درجة فى التصدى للموضوع لما ينطوى عليه ذلك من تفويت احدى درجات النقاضى على المنهم - غير مستديد ، وتكون المحكمة الاستئنائية قد اصابته نطرت موضوع الدعوى وقضت فيها - بحكمها المطعون فيه - نزولا منها على حكم الفقرة الاولى من المادة ١١٩ من ذلك القانون .

(طعن رقم ١١ سنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٣/٢/٤ من ٢٤ من ٢٧٩)

١٦٠٦ استئنائية محكمة اول درجة ولايتها بالفصل فى الموضوع - وقوع بطلان فى الاجراءات امامها - على المحكمة الاستئنائية تصحيح البطلان والحكم فى الموضوع - قضائها باعادة الدعوى الى محكمة اول درجة - خطأ .

* اذا كانت الحال فى الدعوى الماثلة ان محكمة اول درجة قد قضت فى المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فانها تكون قد قضت فى الموضوع واستنفدت ولايتها ، فكان لازما على المحكمة الاستئنائية اعبالا لصريح حكم الفقرة الاولى من المادة ١١٩ من قانون الاجراءات الجنائية - وقد استتبت ما اوردته بحكمها المطعون فيه من بطلان فى الاجراءات امام محكمة اول درجة - ان تصحح هى البطلان وتحكم فى الدعوى اما وانها اعملت حكم الفترة الاخرى من المادة سالفة الذكر - فى غير حالاتها - وقضت باعادة الدعوى لمحكمة اول درجة لنظر المعارضة

من جديد ، فإن حكمها يكون قد انبنى على خطأ فى التطبيق ويتمين لذلك تصحيحه واعادة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية للحكم فى موضوعها .

(ملعن رقم ٥٦٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٧٤/٦/٣ س ٤٥ ص ٥٦٤)

١٦٠٧ - واجب محكمة الاستئناف فى تصحيح البطلان الذى يشوب حكم اول درجة والتصدى للدعوى - شرطه .

* لما كان يبين من الاطلاع على الاوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهمه لعرضاها للبيع لبها مفشوشا مع علمها بذلك . ومحكمة جناح قسم شبين الكوم فضت حضوريا بايداع المتهمه احدى المؤسسات الاجتماعية ، استأنفت المتهمه ، ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وباعادة الاوراق الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها - استنادا الى أن الحكم المستأنف قد صدر من محكمة لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل فى الدعوى لان المتهمه حدث وكان يتمين أن تجرى محاكمتها امام محكمة مشكلة من قاضى يعاونه خبران من الاختصاصيين احدهما على الاقل من النساء وفق ما تنص عليه المادة ٢٨ من قانون الاحداث رقم ٣١ سنة ٧٤ المعمول به اعتبارا من ١٦/٥/١٩٧٤ ، لما كان ذلك ، وهنا الذى اوردته الحكم واسس عليه قضاءه هو فى واقعه قضاء بعدم اختصاص محكمة الجناح العادية بنظر الدعوى لخروجها عن ولايتها لان المتهمه حدث كان يتمين أن تجرى محاكمتها امام محكمة الاحداث المختصة وفقا لنص المادة ٢٩ من القانون ٣١ سنة ١٩٧٤ فى شأن الاحداث الذى جرت المحاكمة فى ظله ، ذلك أن الشارع اذ نص فى المادة المذكورة على أنه « تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر فى امر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف » فقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينمقد لمحكمة الاحداث وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها - لما كان ذلك - وكانت قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص التهمين متعلقة بلاظام العام ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المتهمه الملمعون ضدها حدث لم تتجاوز الرابعة

عشرة من عمرها وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة في ظل قانون الاحداث الجديد الذي سبق صدوره واقعة الدعوى وانطبقت عليها احكامه لم تقدمها النيابة العامة لحكمة الاحداث المختصة وحدها بمحاكمتها بل قلمتها الى محكمة الجنح العادية « محكمة جنح قسم شبين الكوم المشكلة من قاضي فرد قضي في الدعوى دون ان تكون له ولاية الفصل فيها فان محكمة ثانى درجة اذ قضت بلغاء الحكم المستأنف لانتعدام ولاية القاضي الذي أصدره وبإعادة الاوراق الى النيابة لاجراء شئونها فيها فانها تكون قد التزمت صحيح القانون » ولا محل لما ذهب اليه النيابة الطاعنة من انه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية ان تصحح البطلان الذي شاب حكم محكمة اول درجة وتتصدى للفصل في الدعوى عملا بالمادة ١/٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية — لان ذلك محله ان يكون لمحكمة اول درجة ولاية الفصل في الدعوى ابتداءً واذا كانت ولايتها منحسرة عن الحكم في الدعوى فان قضاءها فيها — ولو بعقوبات مقررة للاحداث — يكون في هذه الحالة معدوم الاثر قانونا ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الامر اليها ان تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها ان يقتصر حكمها على القضاء بلغاء الحكم المستأنف على نحو ما فعل الحكم المطعون فيه لان القول بغير ذلك معناه اجازة محاكمة المتهم امام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لانتفاء تلك محكمة الدرجة الاولى محاكمتها عنها لخروجها عن دائرة ولايتها ، فضلا عن ان ذلك يكون منها قضاء فيها لم تنصل به المحكمة طبقا للقانون ، علاوة على ما فيه من حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضي . وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا لاحكام المنعقدة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان الاختصاص بمحاكمة المتهم — المطعون ضدها — ينعتد لمحكمة الاحداث وحدها على ما سلف بيانه ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى في قضائه الى الغاء الحكم المستأنف وبإعادة الاوراق الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها وفق ما توجيهه المادة ١٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يكون قد خالف القانون في شيء مما ينحسر عنه دعوى الخطأ في تطبيقه .

١٦٠٨ - خلو الحكم المستأنف من توقيع القاضى وبيان الهيئة -
ليس مما يوجب على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية الى محكمة اول
درجة .

نصت المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية فى الفقرة الاولى
منها على انه : « اذا حكمت محكمة اول درجة فى الموضوع ، ورات
المحكمة الاستئنافية ان هناك بطلانا فى الاجراءات او فى الحكم ، تصحح
البطلان وتحكم فى الدعوى » ، وجرى نص الفقرة الثانية من ذات المادة
بانه : « اما اذا حكمت بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب
عليه منع السر فى الدعوى ، وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم
وباختصاص المحكمة او برفض الدفع الفرعى وينظر الدعوى ، يجب عليها
ان تعيد القضية لمحكمة اول درجة للحكم فى موضوعها » ، مما يفاده
ان إعادة القضية لمحكمة اول درجة غير جائزة الا فى الحالتين المنصوص
عليهما فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، ولما كان الحكم المطعون
فيه قد قضى باعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها من جديد
استنادا الى خلو الحكم المستأنف من توقيع القاضى ومن بيان الهيئة التى
أصدرته ، وكانت محكمة اول درجة قد سبق لها الفصل فى الدعوى
واستنفدت ولايتها بنظرها بالحكم الذى أصدرته بادانة المتهم ، فانه كان
يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تنظر الدعوى وتحكم فى موضوعها .
اما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون
بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الاستئنافية
عن الحكم فى موضوع الدعوى ، فانه يتعين أن يكون مع النقص
الاحالة .

(طعن رقم ٧٤١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٣/١١/١٩٧٩ ص ٢٤ من ١٩٦)

الفصل التاسع

سقوط الاستئناف

١٦٠٩ - عدم جواز الحكم بسقوط استئناف المتهم لعدم تقديمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة ، وإدامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة .

* أن قانون الإجراءات الجنائية يقضى بسقوط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة ، لا بمجرد استئنافه الحكم الصادر عليه ، وأذن لماذا كان الطاعن قد تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها استئنافه فسلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقديمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة ، وإدامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة . وهي إذ أجلت نظر الاستئناف الى جلسة أخرى فإن هذه الجلسة الأخيرة تكون هي وحدها التي تصح مساءلته عن تخلفه عن التقدم للتنفيذ قبلها .

(طعن رقم ٢٢ سنة ١٩٥٢/١/١)

١٦١٠ - تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة لا يكون إلا عندها يكون ذلك التنفيذ واجبا عليه قانونا .

* أن البداهة القانونية تقضى بأن ما اشترطته المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول الاستئناف من تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة لا يكون إلا عندها يكون ذلك التنفيذ واجبا عليه قانونا ، وهو لا يتحقق في حالة الخطأ في الأمر بالنفاذ ، مادام المحكوم عليه قد استأنف الحكم .

(طعن رقم ١١٠٥ سنة ١٩٥٢/١٢/٢)

١٦١١ - تقدم المستأنف للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته يوم الجلسة لا يسقط استئنافه .

* أن المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه

« يسقط الاستئناف المرفوع من المتهمة المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جعلت سقوط الاستئناف منوطاً بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ولم توجب أن يكون ذلك قبل يوم الجلسة فأعادت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته من يوم الجلسة مادام التنفيذ عليه كان قد أصبح أمراً واقعاً قبل نظر الاستئناف .

(طعن رقم ٢١٦٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٢)

١٦١٢ — عدم تقدم المتهم للتنفيذ قبل جلسة سابقة لم ينظر فيها استئنافه — تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها — عدم سقوط استئنافه .

* متى تقدم المتهم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها استئنافه فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة مادامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة .

(طعن رقم ٥١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٦٩٢)

١٦١٣ — التزام المحكمة الاستئنافية بالنظر قبل الحكم بسقوط الاستئناف فيها إذا كان النفاذ واجباً أم لا .

* يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر أول ما تنظر وقبل الحكم بسقوط الاستئناف فيها إذا كان النفاذ واجباً ، فإذا كان غير واجب فإنه يتعين عليها أن تعجل الاستئناف وتفصل في الدعوى ، ومن ثم فإذا تبين أن الكفالة التي دفعها المحكوم عليه المستأنف حين الإفراج عنه من النيابة — وهي تعادل الكفالة المحكوم بها لوقت التنفيذ — لا زالت باقية بالخزانة إلى الآن على ذمة المتهم ولم تدفع النيابة العامة أن احتلالاً بشروط هذه الكفالة فوقع أو أن لها حقاً عليها ، فإن الحكم إذا قضى بسقوط الاستئناف مع ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٢٧٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٥ س ٨ ص ٧١٤)

١٦١٤ - سقوط الاستئناف - عدم اشتراط تنفيذ الحكم فعلا قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف تسليم المتهم نفسه الى قوة الحرس قبل الجلسة - كفايته - م ١٢ ١ ج .

* يبين من ظاهرة نص المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية انه لا يشترط أن يكون المستأنف قد بدأ فعلا في تنفيذ الحكم وحرر أمر التنفيذ تهيدا لايداعه السجن طبقا للمادة ٤٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، بل يكفي أن يكون قد تقدم للتنفيذ أي أن يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما اذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله اجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ومن ثم فاذا سلم المتهم نفسه قبل الجلسة الى قوة الحرس، فإنه يعتبر أنه قد قدم نفسه الى هيئة مختصة وقام بالالتزام الواجب عليه طبقا للمادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

(ملن رقم ١٥١٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٥٧ س ٨ ص ١٩٢)

١٦١٥ - استئناف - اجراءات نظرة بالجلسة - سقوطه عملا بـ م ١٢ ١ ج - التقدم لتنفيذ حكم مشمول بالنفاذ - وقت حصاؤه - أو وقت النداء على القضية في يوم الجلسة - عدم اشتراط تنفيذ الحكم فعلا قبل الجلسة - كفاية وقوعه - العبارة في ذلك بضرورة التنفيذ امرا واقعا بمنول المتهم امام المحكمة الاستئنافية قبل نظر استئنافه - تقرير الحكم غير ذلك خطأ في القانون .

* المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على انه : « يستط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » قد جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فانابت بذلك الا يستط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة مادام التنفيذ عليه قد اصبح امرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ولما كان لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تهيدا لايداع المتهم السجن طبقا للمادة ٤٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، بل يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة

المهمة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بها اذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله اجراءات التنفيذ قبل الجلسة او بعدها ، فان المتهم اذا مثل امام المحكمة الاستئنافية للفصل فى موضوع استئنائه عن حكم مشمول بالنفاذ ، يكون التنفيذ عليه قد اصبح امرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ويكون الحكم اذا قضى بسقوط استئناف المتهم رغم تقدمه فى يوم الجلسة ومثوله امام المحكمة قبل نظر استئنائه — مخطئا فى القانون ويتمين لذلك نقضه .

(طعن رقم ١٧٣٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٦٦٠/٢/٢ س ١١ ص ١٣٩)

١٦١٦ — استئناف النيابة للحكم الغيابى — متى يسقط .

* من المقرر قانونا ان استئناف النيابة للحكم الغيابى يسقط اذا عدل بهذا الحكم او التفى فى المعارضة . ولما كان الحكم الابتدائى قد قضى غيابيا بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة اسبوعين وكانت النيابة العامة قد استأنفت هذا الحكم كما عارض فيه المتهم ايضا وقضى فى معارضته بالغاء الحكم المعارض فيه واحالة الدعوى الى محكمة الاحداث ، فانه كان من المتعين على محكمة ثانى درجة ان تقضى بسقوط استئناف النيابة ، اما وقد انتهت الى القضاء بالقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم فانها تكون قد جانبت التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم بالنسبة الى المتهم المذكور وتصحيحه بالقضاء بسقوط استئناف النيابة العامة المرفوع منها ضده .

(طعن رقم ١٢٦٤ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١١ س ١٦ ص ٣١)

١٦١٧ — سقوط استئناف المحكوم عليه بمقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة — مناطه ان يكون عالما بالجلسة — لا يفنى عن هذا العلم علم وكيله .

* لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بمقوبة مقيدة للحرية (٤٩)

واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة . ويجب لى يسأل المحكوم عليه عن عدم تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف ان يكون عالما بتاريخ هذه الجلسة أما بتوقيعه بنفسه على تقرير الاستئناف بما يفيد هذا العلم او باعلانه به ولا يغنى عن اعلانه علم وكيله الذى قرر بالاستئناف نيابة عنه لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الاصيل الذى لم يكن حاضرا وقت التقرير بالاستئناف .
(طعن رقم ٧٨١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٩ س ٢٧ ص ١٢٦)

١٦١٨ - الحكم بسقوط الاستئناف المقام من المحكوم عليه بمقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ - مناطه - عدم تقديمه للتنفيذ حتى وقت الأداء على قضيته - اساس ذلك ؟

✽ تنص المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه ، يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بمقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة . بما مفاده انها جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ولا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت الأداء على قضيته فى يوم الجلسة مدام التنفيذ عليه أصبح امرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان يحكى أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهينة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بها اذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله اجراءات التنفيذ قبل الجلسة او بعدها ، فان المَطعون ضدها اذا مثلت امام المحكمة الاستئنافية للفصل فى استئنافها عن حكم مشمول بالنفاذ يكون التنفيذ عليها قد أصبح امرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى فى موضوع استئنافها قد أصاب صحيح القانون .

(طعن رقم ٥٠٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/١٥ س ٢٩ ص ٦٩٢)

الفصل العاشر

الحكم فى الاستئناف

الفرع الاول - بالنسبة الى الشكل

١٦١٩ - استنفاد المحكمة سلطتها بالنسبة لشكل الاستئناف متى
قضت بقبوله - م ٢٢١ و ٢٢٢ .

* الحكم الغيابى يبدأ ميعاد استئنافه - على مقتضى المادة ١٧٧
من قانون تحقيق الجنائيات - من تاريخ اليوم الذى تكون فيه المعارضة
غير مقبولة (اى بعد مضى ثلاثة ايام من تاريخ اعلانه دون حصول
معارضة فيه) لا من تاريخ القضاء بعدم قبول المعارضة التى رفعت فيه
بعد الميعاد . ولكن اذا استؤنف هذا الحكم بعد الميعاد القانونى
-- محسوباً كما تقدم - وقضت محكمة الاستئناف خطأ بقبوله شكلاً على
اعتبار ان ميعاد الاستئناف يبدأ من يوم صدور الحكم فى المعارضة بعدم
قبولها وفصلت فى موضوع الدعوى ، ولم تطعن النيابة بطريق النقض
فى الحكم الاستئنافى لما وقع فيه من الخطأ القانونى وطعن فيه المحكوم
عليه وحده وقبل طعنه فى الموضوع فلا ينقض هذا الحكم الا فيما قضى
به فى موضوع الاستئناف فقط ، اما من ناحية قضائيه بقبول الاستئناف
شكلاً فيجب احترامه لأنه قد حاز نهائياً قوة الشيء المقضى به .

(طعن رقم ٢٠ سنة ٩ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٣٨)

١٦٢٠ - تدارك المحكمة الاستئنافية الخطأ الشكلى فى الحكم
المستأنف قبل نظر الموضوع يجعل هذا الحكم صحيحاً فى شكله .

* المقصود من عرض الاحكام على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح
ما قد يقع من محكمة اول درجة من أخطاء فيها . فإذا كان الخطأ شكلياً
وتداركته المحكمة قبل نظر الموضوع أصبح الحكم صحيحاً فى شكله .
واذن فإذا كان التهم قد دافع أمام المحكمة الاستئنافية بطلان محضر
الجلسة والحكم الابتدائى لعدم التوقيع عليهما من القاضى ، فاعادت
المحكمة الاستئنافية الاوراق الى المحكمة الابتدائية لتدارك هذا النقص ،

وبعد أن تم التوقيع قضت برفض الدفع وبتأييد الحكم الابتدائي فذلك لا يعيب حكمها متى كان الثابت أنه في التاريخ الذي صدر فيه كان الحكم الابتدائي من حيث الشكل مستوفيا لجميع شرائط الصحة التي يقتضها القانون . وليس من شأن إرسال أوراق الدعوى الى المحكمة المختصة بنظر الاستئناف عقب التقرير به وقبل توقيع القاضي على الحكم أن يغير من ذلك مادام هذا التوقيع قد تم قبل الفصل في الاستئناف ومادات العبرة في كل ما يتعلق بالحكم الاستئنافي هي بالوقت الذي صدر فيه .

(طعن رقم ١١٧٦ سنة ١٨ ق جلسة ١٤/٦/١٩٤٨)

١٦٢١ - سلطة المحكمة الاستئنافية في الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا ولو لم تطلب النيابة ذلك .

* أن الخطأ في اثبات طلبات النيابة بالحكم ليس من شأنه الاضرار بالنتهم ، اذ ان المحكمة لا تتقيد بهذه الطلبات ولها أن تحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا ولو لم تطلب النيابة ذلك .

(طعن رقم ١٢٠١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٥٢)

١٦٢٢ - استفاد المحكمة سلطتها بالنسبة أشكل الاستئناف حتى قضت بقبوله .

* متى كان يبين من الاطلاع على اوراق الدعوى أن النيابة عند نظر الاستئناف المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر في المعارضة من محكمة أول درجة ، قد دفعت بعدم قبوله لرفعه بعد اليمين ، فقضت المحكمة حضوريا بقبول استئناف الطاعن شكلا وفي الموضوع بتأجيل القضية لجلسة أخرى لسماع شهود الدعوى ولإثبات المدعى بالحق المدني ذلك لما تبين لها من أن الطاعن عند نظر المعارضة امام محكمة أول درجة كان محبوبا على ذمة قضية أخرى ، الا انها عادت بعدئذ وحكمت في جلسة أخرى بعدم قبول الاستئناف شكلا - متي كان ذلك فاني

هذا الحكم الاخير يكون باطلا ، لان المحكمة بحكمها الاول الصادر بقبول الاستئناف شكلا قد استنفدت سلطتها بالنسبة لشكل الاستئناف .

(طعن رقم ٤٢٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١١/٥/١٩٥٢)

١٦٢٣ — تأجيل نظر الدعوى لا يحول دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا .

* تأجيل نظر الدعوى لا يحول دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقيق من حصول الاستئناف وفقا للقانون قبل النظر في موضوعه .

(طعن رقم ٦٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٦ من ٧ ص ٤٥٧)

(طعن رقم ٥٤٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٥٧)

١٦٢٤ — فقد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوبا بعدم قبول الاستئناف شكلا .

* ان فقد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوبا بعدم قبول الاستئناف شكلا ، فاذا كان جدول النيابة مؤشرا بحصول الاستئناف فان ذلك يعتبر دليلا على التقرير به طبقا للشكل المقرر في القانون اخذا بما استقر عليه العمل .

(طعن رقم ١١٤٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٨/١٢/١٩٥٨ من ٩ ص ١٠٦٠)

١٦٢٥ — حجية الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة فيما تضمنه من حصول التقرير بالاستئناف — سلطة محكمة الموضوع في الركون الى مضمون هذه الشهادة — اذا برئت من الطعن — بغير حاجة للاطلاع على الجدول في قبول الاستئناف .

* اذا اطاعت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية الى قيمة

الشهادة المستخرجة من واقع جدول النيابة واعتبرت ان لها حجية فيها تضمنته من حصول التقرير بالاستئناف من النيابة ومن المدعى المدنى ووجدت فيها بحق غناء عن الاطلاع على الجدول — مدامت قد برئت من الطعن — فان الحكم يكون قد اصلب فيما انتهى اليه من قبول الاستئناف .

(طعن رقم ١١٤٦، سنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٨/١٩٥٨ من ٩ ص ١٠٦٠)

١٦٢٦ — تعلق ميعاد الاستئناف بالنظام العام — تأجيل الدعوى ومناقشة دفاع المتهم لا يعد فصلا ضميا في شكل الاستئناف .

* الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الامور المتعلقة بالنظام العام والمحكمة ان تفصل فيه في أية حالة كانت عليها الدعوى — فاذا كانت المحكمة عند نظرها الاستئناف قد استمعت الى دفاع المتهم وناقشته ، ثم أجلت الدعوى لسماع الشهود من غير ان تكون قد فصلت في أمر الاستئناف من حيث الشكل ، فان ذلك منها لا يعتبر فصلا ضميا في شكل الاستئناف ولا يمنعها قانونا عند اصدار حكمها ان تنظر في شكل الاستئناف وان تقضى بعدم قبوله لما تبين من ان تاريخ التقرير به قد جاوز الميعاد القانونى .

(طعن رقم ١٢٣٧، سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٨/١٩٦٠ من ١١ ص ١٠٠)

١٦٢٧ — قضاء الحكم خطأ بعدم جواز الاستئناف — حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن بحث الموضوع — وجوب القضاء بنقض الحكم والاحالة .

* متى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد اخطأ في تطبيق القانون ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث الموضوع ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٢١٢٦، سنة ٢٨ ق جلسة ٥/٥/١٩٦٦ من ٢٢ ص ٦٢٧)

١٦٢٨ - على المحكمة الاستثنائية أن تتحقق من صحة تاريخ صدور الحكم المستأنف وتقول كلمتها في شأنه قبل البت في شكل الاستئناف من حيث الشكل ، مادام ذلك التاريخ محل خلاف ، والا كان حكمها باطلا .

* منى كانت ورقة الحكم الابتدائي قد خلت من تاريخ صدوره ، وأنه وإن كان يبين من الاطلاع على المفردات المنضمة أنه أثبت في جدول « رول » قاضي محكمة أول درجة أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ١٢ يونية ١٩٦٩ إلا أنه أثبت في تقرير الاستئناف أن الحكم المذكور صدر بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٦٩ الأمر الذي كان يتعين معه على المحكمة أن تتحقق من صحة تاريخ صدور ذلك الحكم وتقول كلمتها في شأنه قبل البت في الاستئناف من حيث الشكل مادام لذلك التاريخ اثره في قبول أو عدم قبول الاستئناف شكلا ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣٧٠/١١/٦ من ٢١ إلى ١٠٨٨)

١٦٢٩ - قضاء الحكم الاستثنائي غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد - على المحكمة عند نظر المعارضة فيه أن تفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقتت عند هذا الحد ، وإن رأت أنه خاطيء الفته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى .

* متى كان الحكم المعارض فيه لم يقض الا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض الى الموضوع ، فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند نظر المعارضة أن تفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقتت عند هذا الحد ، وإن رأت أنه خاطيء الفته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى ، وفي هذه الحالة فقط يكون لها أن تعرض للمقوبة فتعتلها في مصلحة المعارض . أما اذا هي قضت بالبراءة متوهمة أن الحكم المعارض فيه صادر في موضوع الدعوى ، فإن حكمها يكون

باطلا بتعينا نقضه وإعادة القضية الى المحكمة التي أصدرته لنظر المعارضة فيه من جديد .

(طعن رقم ٥٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ١١/٨/١٩٧١ س ٢٢ ص ٦٢٩)

١٦٣٠ - قضاء الحكم الاستثنائي قضاء صحيحا بعدم قبول الاستئناف شكلا . لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب - علة ذلك أنه حاز قوة الامر المقضى .

✽ إذا كان ما أثاره الطاعن في طعنه واردا على الحكم الابتدائي - الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى - دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وقضاؤه في ذلك سليم ، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب سواء ما تعلق ببيانات الحكم أو لاية أسباب أخرى، لأنه حاز قوة الامر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

(طعن رقم ١٢٢٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١/٢١/١٩٧٢ س ٢٤ ص ٨٤)

١٦٣١ - الحكم في شكل الاستئناف - لا يقبل الطعن فيه بأي وجه خاصة بالموضوع .

✽ متى كان الحكم المطعون فيه لم يفصل الا في شكل الاستئناف بعدم قبوله ، فلا يقبل الطعن فيه بآية اوجه خاصة بالموضوع لان هذه الاوجه لا تكون موجهة الا الى حكم محكمة الدرجة الاولى ، وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب بعد أن حاز قوة الامر المقضى .

(طعن رقم ١٢٩٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٧/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٨٨٢)

الفرع الثاني - بالنسبة الى الموضوع

١٦٣٢ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تعديل وصف الأفعال
المسندة للمحكوم عليه ابتدائيا دون تغيير هذه الأفعال وانتهائه بهم
جديدة .

* ان المحكمة الاستئنافية وان كانت تملك تعديل وصف الأفعال
المسندة للمحكوم عليهم ابتدائيا فانها لا تملك تغيير هذه الأفعال واتهامهم
بتهم جديدة لما في ذلك من الأضرار بهم بتقويت إحدى درجات التقاضى
عليهم . واذا كان الفعل الذى نسبته النيابة للمتهم ورفعت من
أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية وحكم فيه من تلك المحكمة لا يشمل
سوى وقائع تزوير ، وكانت مسألة الاختلاس قد ذكرت في صيغة التهمة
بيانا للبائع على التزوير ولم نقل النيابة ان الاختلاس قد وقع فعلا
ولا انها ترفع عنه الدعوى ، الا ان المحكمة الاستئنافية عدلت وصف
التهمة في أسباب حكمها وفي منطوقه وازافت تهمة الاختلاس فان هذا
التعديل من جانبها يكون غير صحيح لان وقائع التزوير التى وردت في
التهمة في الحكم الجزئى المعتمدة أسبابه من المحكمة الاستئنافية هي
وقائع منفصلة قائم بذاتها لا يمكن قطعا ان توصف بأنها اختلاس .

(ملحق رقم ٢٤١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٣٢/١١/٢٠)

١٦٣٣ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تفصيل الواقعة تفصيلا
يزيل ما بها من غموض ويحدد مبدأها ومنتهأها .

* ان الذى يتمتع على محكمة الاستئناف فعله هو توجيه واقعة
جديدة بدل أخرى او إضافة واقعة على الوقائع التى دار عليه التحقيق
وحكم المتهم من أجلها أمام المحكمة الابتدائية لان ذلك يترتب عليه حرمان
المتهم من درجة من درجات التقاضى أما تفصيل الواقعة أمام محكمة
الاستئناف تفصيلا يزيل ما بها من غموض ويحدد مبدأها ومنتهأها فلا
يأخذ عليه من الوجهة القانونية .

(ملحق رقم ٢٠٨٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٣٣/١٢/٢٧)

١٦٢٤ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تأييد الحكم استنادا الى الأدلة التي كانت مطروحة على محكمة أول درجة ولم تر الاخذ بها .

* الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر عليه ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها امام محكمة الدرجة الاولى الى المحكمة الاستئنافية لتعيد النظر فيها بكامل حريتها في تقدير عناصرها ، غير متقيدة بشيء الا بمقدار العقوبة الذي يعتبر في حالة استئناف المتهم وحده حدا أقصى لا يجوز للمحكمة ان تتعداه . وللنيابة أيضا في هذه الحالة أن تستند امام المحكمة الاستئنافية في طلب تأييد الحكم الى كل الأدلة التي كان يجوز لها الاستناد اليها في ادانة المتهم لسدى محكمة الدرجة الاولى حتى ما كان منها قد استندت اليه فعلا ورفضته تلك المحكمة كما ان للمحكمة الاستئنافية من تلقاء نفسها أن تستخلص من وقائع الدعوى أدلة أخرى غير التي ذكرها الحكم المستأنف وتعتمدها في تأييد ادانة المتهم .

وعلى ذلك فاذا دفع المتهم امام محكمة الدرجة الاولى ببطلان محضر التفتيش الذي اجراه ضابط البوليس فقبلت دفعه ، وقضت ببطلان هذا المحضر ، ومع ذلك ادانت المتهم استنادا الى أدلة أخرى ، فاستأنف المتهم الحكم دون النيابة ، ورات محكمة الدرجة الثانية أن محضر التفتيش صحيح فاعتمدته دليلا من أدلة الإدانة ، فلا مخالفة منها في ذلك للقانون ، ولا شريب عليها اذا هي نصت على صحة محضر التفتيش في حكمها .

(ظعن رقم ٥٤٢ سنة ٧ في جلسة ١٣٢٧/٤/٥)

١٦٢٥ - الحكم بإبطال المرافعة في الاستئناف يترتب عليه ازالة اثر ورقة الاستئناف العلنة وما تلاها من إجراءات المرافعة دون تقرير الاستئناف .

* الحكم بإبطال المرافعة في الاستئناف يترتب عليه ، طبقا لقواعد المرافعات الجنية ، ازالة اثر ورقة الاستئناف العلنة وما تلاها من إجراءات المرافعة . فاذا اصدرت محكمة الجناح الاستئنافية خطأ حكمها

بإسأل المرافعة في الدعوى انرفوعة امامها ، ولم يطعن في هذا الحكم بطريق النقض وصار بذلك واجب الاحترام ، فان هذا الحكم لا يتناول الا اوراق الاجراءات الحاصلة لدى المحكمة الاستئنافية ، ولا يتناول تقرير الاستئناف بل يبقى هذا التقرير قائما رغم زوال اثر اجراءات المحاكمة الاستئنافية . ذلك لان هذا التقرير يكتب في قلم كتاب محكمة الدرجة الاولى ، فهو اذن مستقل عن اوراق الاجراءات الحاصلة امام المحكمة الاستئنافية ومنفصل عنها كل الانفصال ، وهو كذلك مغاير كل المغايرة لعريضة الاستئناف الملغية التي يحررها المستأنف ، ثم انه لا يعلن الى احد من الخصوم لانهم لا يعلنون الا بتاريخ الجلسة التي تحدد لنظر الاستئناف . واذا فللمستأنف الذي صدر ضده حكم بإبطال المرافعة ، على خلاف القانون ، أن يحدد دعواه بناء على تقرير الاستئناف الحاصل منه ، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تعتبر هذا الاستئناف قائما وتنتظر فيه . ولا يمنع من ذلك عدم طعنه بطريق النقض في حكم ابطال المرافعة ، لان هذا الحكم وان كان قبلا بذاته للطعن بطريق النقض الا انه لا لزوم لاتخاذ سبيل هذا الطعن مادام اثر حكم ابطال المرافعة لا يتناول — كما سلف — تقرير الاستئناف .

١ طعن رقم ١٥٨٢ سنة ٧ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٣٧)

١٦٣٦ — سلطة المحكمة الاستئنافية في تعديل وصف الافعال المسندة للمحكوم عليه ابتدائيا دون تغيير هذه الافعال وانها بهتهم جديدة .

* اذا عدلت النيابة أثناء المحاكمة الابتدائية وصف التهمة التي رفعت بها الدعوى على المتهم وترافع المتهم على مقتضى التعديل واقتره المحكمة بأن فصلت في الدعوى على اساسه ، فان الوصف الاول يعتبر أنه قد استبعد ولا وجود له ، وتبنى المحكمة الاستئنافية على الوصف الجديد الذي صغر على اساسه الحكم المستأنف .»

فاذا كان الثابت ان النيابة العامة تقدمت المتهم للمحاكمة بتهمة انه « تخلف عن الحضور للكشف الطبي للقرعة بغون عذر شرعي » ثم طلبت بالجلسة تعديل وصف التهمة على اساس ان المتهم « حاول بطريق

الفش اسقط اسمه من كشوف القرعة ليتحصل على معافاته من الخدمة العسكرية بأن املى خطأ كشف عائلة يؤخذ منه انه اكبر اولاد امه « ودافع المتهم عن نفسه في هذه التهمة الاخرى ثم قضت المحكمة بادانته فيها ، فلما استأنف هذا الحكم فصلت المحكمة الاستئنافية في التهمة التي استبعدت بالحكم الابتدائي ، وبرأته منها ، واغفلت الفصل في التهمة الاخرى التي ادين فيها ، وحفظت للنياحة الحق في رفعها بدعوى مستقلة على اعتبار انها لم توجه للمتهم الا امامها . فان المحكمة الاستئنافية اذ فعلت ذلك تكون قد تجاوزت سلطتها بأن فصلت في تهمة لم تكن معروضة عليها وتخلت في الوقت نفسه عن الفصل في تهمة امامها بصفة قانونية ، ويكون حكمها الذي اصدرته على اساس هذا الخطأ حكما مميها متعينا نقضه .

(ملحق رقم ١٨٣٦ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٦/٢٠)

١٦٣٧ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تعديل وصف الافعال المسندة

للمحكوم عليه ابتدائيا دون تغيير هذه الافعال وانتهامه بتهمة جديدة .

✽ انه وان كان نص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات جاء قاصرا على تخويل محكمة الجنايات حق تطبيق الاحكام الواردة بها فان ذلك لا يمنع المحاكم الجنائية الاخرى من تطبيق تلك الاحكام لانها جاءت مقرررة لقواعد عامة في اجراءات المحاكمة . فاذا كانت الافعال التي اتخذتها النيابة اساسا لرفع الدعوى على المتهم واعتبرتها مكونة لجريمة السرقة وهي مساوئته في رد المواشي المسروقة ورده اياها فعلا مقابل جعل اخذه من صاحبها وكانت هذه الافعال هي التي تناولها الدفاع بالناقشة في مرافعته بجلسات المحاكمة والتي اعتبرتها المحكمة الاستئنافية مكونة لجريمة اخفاء المواشي المسروقة التي ادانت المتهم فيها فان المحكمة اذ عدلت الوصف ، ملتزمة بحدود الافعال والوقائع التي رفعت بها الدعوى والتي كانت مطروحة على بساط البحث اثناء المحاكمة لا تكون قد اخطأت في شيء اذ هي ليست ملزمة قانونا بلفت الدفاع الى التعديل الذي اجرته مادامت لم توقع عقوبة اشد من العقوبة المقررة للجريمة الواردة في الوصف الاول الذي اعلن به المتهم .

(ملحق رقم ٢٨٥ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٨/٢/١٣)

١٦٣٨ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تغيير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت نظر الدفاع مادامت الواقعة التي اتخذتها أساسا للوصف الجديد هي نفس الوقائع المطروحة أمام محكمة أول درجة وبشرط ألا تحكم على المتهم بعقوبة أشد .

* للمحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت الدفاع مادامت الوقائع المادية التي اتخذتها أساسا للوصف الجديد هي نفس الوقائع التي نسبت إلى المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى ولكنها يجب عليها في ذلك ألا تحكم على المتهم بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها في القانون للجريمة الموصوفة بالوصف الأول .
(ملحق رقم ٩٤٠ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٤/٨)

١٦٣٩ - عدم جواز تعديل المحكمة الاستئنافية التهمة المسندة إلى المتهم وإقامتها على أساس من الوقائع غير التي رفعت بها الدعوى .

* المحكمة الاستئنافية ممنوعة منعا باتا من تعديل التهمة المسندة إلى المتهم وتقييمها على أساس من الوقائع غير التي رفعت بها الدعوى عليه .

(ملحق رقم ١٢٦١ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٦/٢)

١٦٤٠ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تعديل وصف الأفعال المسندة للمحكوم عليه ابتدائيا دون تغيير هذه الأفعال واتهامه بتهمة جديدة .

* يتربع على الاستئناف المرفوع من أحد الخصوم طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى لتكون محل تقديرها عند نظر الاستئناف . والمحكمة الاستئنافية وإن كانت ترتبط بالوقائع التي أوردتها محكمة أول درجة إلا أن لها ، إذا ما رأت أن هذه المحكمة أخطأت أو استبدلت بواقعة الدعوى واقعة أخرى ، أن ترجع الأمور إلى نصابها ، وتفصل في الموضوع الذي

رفعت به الدعوى وليس فيها تجريبه من ذلك تسوى لمركز المستأنف مادام منطوق الحكم لم يمس به يضره . وأذن فإذا كانت الدعوى مرفوعة على المتهم بأنه بدد عقد بيع كان مودعا عنده اضرارا بالمشتري فقضت المحكمة الابتدائية ببراءته بناء على ما استخلصته من أن العقد المودع لم يكن عقد بيع بل هو عقد تبرع منه ومن أخوته رجعوا عنه وقضت مع ذلك بالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغا على سبيل التعويض ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فخالفت محكمة الدرجة الاولى واعتبرت أن العقد بيع وأن المتهم اختلسه ، وقضت بالتعويض على هذا الأساس مع أن الحكم الابتدائي لم يكن قد استؤنف الا من المتهم وحده فانها لا تكون قد اخطأت في ذلك . اذ الواقعة التى جعلتها أساسا لحكمها هى ذات الواقعة التى كانت الدعوى مرفوعة بها ، ولان استئناف احد الخصوم يطرح موضوع الدعوى من جديد على المحكمة الاستئنافية .

(طعن رقم ٧٠٥ سنة ١٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٢٢)

١٦٤١ - عدم جواز تعديل المحكمة الاستئنافية التهمة المسندة الى

المتهم واقامتها على أساس من الوقائع غير التى رفعت بها الدعوى .

* اذا كانت الجريمة التى رفعت بها الدعوى على المتهم هى اشتراكه فى التزوير فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية - اذا رأت أن الدعوى العمومية فيما يتعلق بهذه الجريمة قد أنقضت بمضى المدة - أن تعمل التهمة فتعتبر المتهم شريكا فى جريمة استعمال الورقة الزورة ، ذلك لانه بغض النظر عن أن الاستعمال يعتبر من النتائج المحتملة للتزوير أو لا يعتبر ، فإن واقعة الاستعمال ذاتها والاشتراك فيه ، لكونها لم ترفع بها الدعوى على المتهم ، لا يجوز أن توجه اليه امام محكمة الدرجة الثانية اية تهمة على أساسها ولو بناء على قبوله ، فان ذلك يكون معناه اجازة محاكمة المتهم امام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الاولى ، وهذا ، لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته ، يعد مخالفا للحكم المتعلق بالنظام العام ، ولا يصححه قبول المتهم له .

(طعن رقم ٩٥٤ سنة ١٢ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٢٢)

* انه وان كان لا يجوز للمحكمة ان تغير وصف التهمة بان تسند للمتهم اتفالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه الا ان التغير المحذور هو الذي يقع في الافعال المؤسسة عليها التهمة ، اما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو ان يلم المتهم بموضوع الاتهام ، كتاريخ الجريمة ومحل وقوعها وكيفية ارتكابها واسم الجنى عليه وتعيين الشيء الذي وقعت عليه الجريمة الخ ، فان للمحكمة ان تعدل وتغير فيها كما تشاء مادامت فيما تجريه من ذلك لا تخل بحق المتهم في الدفاع .

وحق تعديل التفصيلات الواردة في بيان التهمة على الوجه المتقدم ليس مقصورا على محاكم الدرجة الاولى ، بل للمحاكم الاستثنائية ايضا ان تجربة في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى رفع الاستئناف اليها ، لان استئناف الحكم يطرح موضوع الدعوى امام المحكمة الاستئنافية من جديد ، ويحولها نفس السلطة المخولة لمحكمة الدرجة الاولى ، وتغير هذه التفصيلات ، ومع عدم المساس بأصل التهمة ، لا يعدو ان يكون من قبيل الادلة الجديدة التي يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تأخذ بها لاول مرة ولا يصح عده من الطلبات الجديدة التي لا يجوز بمقتضى القواعد العامة ، قبولها في الاستئناف .

فاذا كانت الدعوى قد رفعت من النيابة على المتهم بأنه كان يقود سيارته ولم يكن ينبه بالبول فصدم المجنى عليه فقتله ، وقضت محكمة الدرجة الاولى ، ببراءته ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فقضت بادانته في جريمة القتل الخطأ بحجة انه تسبب في قتل المجنى عليه لعدم دوراته (لفة) حول الميدان كما تقتضي بذلك قواعد المرور ، فانها لا تكون قد أجرت اى تعديل في واقعة الفعل الجنائي المرفوعة بها الدعوى وهي بتسبب المتهم في قتل المجنى عليه بغير قصد ولا عمد ، وانما هي قد اخذت بدليل جديد اتفقت بصحته فآخذت المتهم على مقتضاه ومادام ان الدفاع قد تناول في مرافعته بحث هذا الدليل فلا يكون للمتهم ان ينعم على المحكمة انها اخطأت في التصديق الذي أجرته او انها آخذت بحقه في الدفاع .

١٦٤٣ - سلطة المحكمة الاستثنائية في تغيير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت نظر الدفاع مادامت الواقعة التي اتخذتها أساسا للوصف الجديد هي نفس الوقائع المطروحة أمام محكمة أول درجة وبشرط ألا تحكم على المتهم بعقوبة أشد .

✽ للمحكمة الاستثنائية أن تغير وصف التهمة المطروحة دون لفت نظر الدفاع ، وإن تغير في اعتبار المتهم فاعلا أو شريكا ، مادامت لم تستند في ذلك إلا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفضت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة .

(ملن رقم ١٢٤٩ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٢٩)

١٦٤٤ - سلطة المحكمة الاستثنائية في تغيير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت نظر الدفاع مادامت الواقعة التي اتخذتها أساسا للوصف الجديد هي نفس الوقائع المطروحة أمام محكمة أول درجة وبشرط ألا تطعم على المتهم بعقوبة أشد .

✽ إذا كان وصف التهمة ، كما رفضت بها الدعوى العمومية ، واضحا فيه أن المتهم اسند اليه أنه حصل على أموال النقابة الزراعية المودعة في بنك مصر بطريقة تقديم شيكات مزورة اتخذ بها العامل المختص وسله تلك الأموال بناء عليها ، فإنه لما كانت هذه الأنفصال تشتمل على جميع العناصر القانونية المكونة لجريمة النصب لا يكون على المحكمة الاستثنائية جناح إذا هي غرت وصفها القانوني من اخلاص الى نصب ولم تحكم بعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة المرفوعة بها الدعوى .

(ملن رقم ١٤٨٠ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥)

١٦٤٥ - سلطة المحكمة الاستثنائية في تغيير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت نظر الدفاع مادامت الواقعة التي اتخذتها أساسا للوصف الجديد هي نفس الوقائع المطروحة أمام محكمة أول درجة وبشرط ألا تحكم على المتهم بعقوبة أشد .

✽ للمحكمة الاستثنائية أن تغير وصف التهمة المطروحة عليها دون

لفت الدفاع اذا كانت الواقعة التى اتخذتها اساسا للوصف الجديد هى نفس الواقعة التى كانت مطروحة على محكمة اول درجة ، وبشرط الا تحكم بعقوبة اشد من العقوبة المنصوص عليها فى القانون للجريمة موصوفة بالوصف الاول . فاذا كانت محكمة الدرجة الاولى قد قضت بادانة المتهم فى جريمة السب المرفوعة بها الدعوى عليه طبقا للمادة ١٨٥ ع على اعتبار ان السب وجه الى المجنى عليه بسبب اداء وظيفته ، والمحكمة الاستئنافية رأت ان السب الوارد ذكره فى الحكم الابتدائى لا صلة له بوظيفة المجنى عليه وانما وجه اليه بصفته الشخصية ، فاعتبرت الواقعة منطبقة على المادة ٣٠٦ ع وقضت بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من عقوبة ، فلا يكون عليها جناح فى تعديلها الوصف على هذا النحو دون لفت الدفاع الى ذلك .

(طعن رقم ١٤٧ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/١٥)

١٦٤٦ - سلطة المحكمة الاستئنافية فى تأييد الحكم استنادا الى الادلة التى كانت مطروحة على محكمة اول درجة ولم ترى الاخذ بها .

* الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر بادانته بنقل الدعوى برمتها بالحالة التى كانت عليها امام محكمة اول درجة الى المحكمة الاستئنافية لتعيد النظر فيها وتقدر عناصرها بكامل حريتها دون ان تكون مقيدة بشئ الا فيما يختص بمقدار العقوبة اذا لم يكن ثمة استئناف من النيابة فلمحكمة الاستئنافية اذن ان تستند فى تأييد الحكم الى الادلة التى كانت مطروحة على محكمة الدرجة الاولى ولم تر الاخذ بها بل حتى لو كانت اصدرت فى شأنها حكما خلاصا واذن فلا خطأ اذا ما عولت المحكمة الاستئنافية فى ادانة المتهم على ما أسفر عنه التفتيش الذى رأت صحته بعد ان كانت محكمة الدرجة الاولى قد قضت ببطلانه واستبعدت بناء على ذلك الدليل المستند منه .

(طعن رقم ٩٩ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/١/١٥)

١٦٤٧ - التزام المحكمة الاستئنافية بالفصل فى موضوع الدعوى بناء على ما تراه هى من واقع أوراقها والادلة القائمة فيها .

* انه لما كان يترتب على الاستئناف المرفوع من المتهم طرح

جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة أول درجة على المحكمة الاستئنافية لتكون محل تقديرها عند نظر الاستئناف حتى اذا ما رأت أن محكمة أول درجة اخطأت فى التقدير من حقها بل من واجبها أن ترجع الأمور الى نصابها الصحيح وتفصل فى موضوع الدعوى بناء على ما تراه هى من واقع أوراقها والأدلة القائمة فيها - لما كان ذلك فإن المحكمة الاستئنافية اذا قالت فى واقعة اهانة هيئة المحكمة فى عبارة مطبقة أن محكمة أول درجة هى وحدها صاحبة التقدير الصحيح والتفسير السليم للفعل الذى وقع من المتهم فى حقها تكون قد اخطأت . إذ كان الواجب أن تصدر هى ذلك الفعل وتقول كلمها فيه على هدى الوقائع والأدلة المطروحة عليها وفيها ما قالته محكمة أول درجة . وخصوصاً اذا كانت هذه المحكمة قد عاقبت المتهم دون أن توجه اليه تهمة الاهانة وتسمع دفاعه عن الإيذاء والابتسامة للذين عدتهما اهانة .

(طعن رقم ٩٤ سنة ١٥ قى جلسة ١٩٤٥/٢/٥)

١٦٤٨ - سلطة المحكمة الاستئنافية فى تغيير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت نظر الدفاع مادامت الواقعة التى اتخذتها أساساً للوصف الجديد هى نفس الوقائع المطروحة أمام محكمة أول درجة وبشرط ألا تحكم على المتهم بعقوبة أشد .

✽ اذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى واثبت الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم الاستئنافية تقوم على وجود المسروق فى حيازة المتهم مع علمه بسرقة وكانت محكمة الدرجة الاولى قد كيفت هذه الواقعة بأنها سرقة ، والمحكمة الاستئنافية كيفتها بأنها اخفاء اشياء مسروقة ، فهذا الخلاف فى الوصف القانونى دون أى تغيير فى ذات الواقعة لا يعتبر تعديلاً مما تلزم المحكمة تنبيه الدفاع اليه ، إذ الدفاع هو الذى عليه أن يتناول الأوصاف التى يمكن أن توصف بها الواقعة .

(طعن رقم ٥٥ سنة ١٥ قى جلسة ١٩٤٥/٢/١)

١٦٤٩ - استئناف النيابة الحكم الصادر على المتهم بجريمة سرقة باعتباره دغفيا لا ينقص من سلطة المحكمة الاستئنافية فى تقدير الواقعة المعروضة عليها والحكم فيها على اساس ما ترى هى أنه هو الحاصل فى أمرها .

* اذا كان الحكم الابتدائى الصادر فى واقعة السرقة ببراءة المتهمين بها لعدم ثبوت وقوع فعل السرقة من مال المجنى عليه المعين فى وصف التهمة هو الذى قضى بادانة المتهم باخفاء الاشياء المروضة مع علمه بسرقتها ، فان استئناف النيابة هذا الحكم بالنسبة الى هذا المتهم ، دون المتهمين فى السرقة ، لا يمكن قانونا أن ينتقض من سلطة المحكمة الاستئنافية فى تقدير الواقعة المعروضة عليها والحكم فيها على اساس ما ترى هى أنه هو الحاصل من أمرها ولو جاء قضائها متعارضا مع القضاء الابتدائى الذى صار انتهائيا بالنسبة الى من لم يرفع ضدهم استئناف . وهذا التعارض لا يصح بحال النظر اليه من ناحية مخالفة قوة الشيء المحكوم فيه . لأنه انما كان ضرورة اقتضاها استكمال المحكمة الاستئنافية حقها المقرر بالقانون فى الفصل فى الاستئناف المرفوع أمامها على اعتبار واقعة الدعوى كما كانت معروضة على محكمة الدرجة الاولى .

(طعن رقم ١١٤٥ سنة ١٥ ق جلسة ١٠/٨/١٩٤٥)

١٦٥٠ - سلطة المحكمة الاستئنافية فى تغيير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت نظر الدفاع مادامت الواقعة التى اتخذتها اساسا للوصف الجديد هى نفس الوقائع المطروحة امام محكمة اول درجة وبشرط ألا تحكم على المتهم بعقوبة اشد .

* اذا كانت المحكمة الاستئنافية حين اعتبرت السبب المرفوعة به الدعوى مناسباً بالعرض لم تستند الى التهم وقائع غير المرفوعة بها الدعوى عليه فلا يصح النعى عليها بأنها لم تلتفت الدفاع الى ذلك اذ هى انما اعطت الواقعة التى عاقبته من اجلها محكمة الدرجة الاولى وصفها الصحيح ، وهذا من سلطتها - بمقتضى القانون - أن تجريه فى الحكم .

(طعن رقم ٤٩٣ سنة ١٧ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٤٧)

١٦٥١ — استئناف التهم لا يمنع المحكمة من اضافة مادة العود على
الا تشدد العقوبة المحكوم بها .

* لا يقدح في حكم المحكمة الاستئنافية انها — مع عدم استئناف النيابة
الحكم الابتدائي — قد اضافت مادة العود الى المواد التي عاقبت المتهم
بها محكمة الدرجة الاولى لمادات لم تشدد العقوبة المحكوم بها عليه ولم
ترتب على ذلك اى اثر .

(طعن رقم ٢١٩٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٢٨/١/٢٠)

١٦٥٢ — سلطة المحكمة الاستئنافية فى تعديل وصف الأفعال
المسندة للمحكوم عليه ابتدائيا دون تغيير هذه الأفعال واتهامه بتهمة
جديدة .

* اذا رفعت النيابة الدعوى على المتهم بأنه عرض للبيع مياها
غازية تحمل بيانات تخالف الحقيقة طالبة عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٢٦
و ٢٧ و ٢٣ / ٢ ، ٣ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩
فقضت محكمة اول درجة بدانته عملا بالواد سالفة الذكر فاستأنف المحكوم
عليه فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد واستظهرت من ذات الوقائع
التي اوردها الحكم المستأنف توافر جريمة حيازة منتجات عليها علامة
موضوعة بغير حق وطبقت عليه حكم الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ فانها
لا تكون قد اخطأت اذ الوقائع التي طرحت أمام محكمة اول درجة هي بذاتها
التي تناولها الحكم المستأنف ، وهي لم تضاف اليها شيئا ولا تثريب عليها
فيما افصحت عنه وفصلته عن واقعة عاقبته من اجلها محكمة اول درجة .

(طعن رقم ١٢٠٢ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٢٩/١٢/١٢)

١٦٥٣ — وصف النيابة التهمة خطأ بانها حالة اشتباه مع انها
حالة عود الاشتباه ، وجب على المحكمة الاستئنافية أن تصحح الوصف
القانونى لهذه الحالة بشرط لانت نظر الدفاع .

* اذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه بلته فى حالة اشتباه ثم حكم

عليه بعد ذلك بالحبس في سرقة فانه يكون في حالة عود للاستنباه ، فإذا كانت النيابة قد قدمت هذا المتهم الى المحكمة الابتدائية ووصفت هذه الحالة خطأ بأنها حالة اشتباه فاصدرت المحكمة حكماً غيابياً بوضعه تحت المراقبة لمدة شهرين فلم يعارض ولم يستأنف واستأنفت النيابة طالبة تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بناء على ان المتهم عائد للاستنباه فقضت المحكمة الاستئنافية ببراءته تولا منها بان استئناف النيابة قد انطوى على توجيه تهمة جديدة لم تعرض على المحكمة الابتدائية ولذلك فهي لا تستطيع الفصل فيها كي لا يحرم المتهم من درجة من درجات التقاضي وان التهمة المعلن بها وهي تهمة الاشتباه قد سبق الفصل فيها بحكم سابق في قضية أخرى فانها تكون قد اخطأت اذ الموضوع المطروح امام المحكمة الاستئنافية بمقتضى استئناف النيابة لا ينطوى على واقعة جديدة بل هو مقدم لمحاكمة على حالة عالقة به تدل عليها صحيفة سوابقه المقدمة للمحكمة الابتدائية والاستئنافية وصفتها النيابة خطأ بانها حالة اشتباه مع انها في صحيح القانون حالة عود للاستنباه بل لقد كان من واجب المحكمة الاستئنافية ان تصحح الوصف القانوني لهذه الحالة حتى ولو لم تلفتها اليه النيابة في اسباب استئنافها بشرط ان تلفت نظر المتهم الى الوصف الجديد وهذا الشرط هو الذي يحول دون قيام محكمة النقض بتطبيق القانون على الوجه الصحيح والحكم على مقتضاه ويضطر ما الى احالة القضية الى المحكمة الاستئنافية بهيئة أخرى للفصل فيها مجدداً بعد سماع دفاع المتهم .

الإعلان رقم ٣٤٨ سنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/٥/١٠

١٦٥٤ — استظهار المحكمة الاستئنافية في جريمة قتل خطأ أن ركن الخطأ هو الإسراع وعدم تنبيه الجاني عليه بالزمارة ليس فيه إضافة جديدة الى التهمة التي رفعت بها الدعوى امام محكمة اول درجة .

✽ اذا استظهرت المحكمة الاستئنافية في جريمة قتل خطأ أن ركن الخطأ هو الإسراع وعدم تنبيه الجاني عليه بالزمارة فذلك ليس فيه إضافة جديدة الى التهمة التي رفعت بها الدعوى امام محكمة اول درجة

وهي قيادة الطاعن للسيارة بحالة ينجم عنها الخطر بل هو بيان وتحديد لعناصر تلك التهمة .

(ملحق رقم ٣٥٢، سنة ٢١، ق جلسة ١٩٥١/٥/٨)

١٦٥٥ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تعديل وصف الأفعال المسندة للمحكوم عليه ابتدائيا دون تغيير هذه الأفعال وإنهاءه بنهم جديدة .

✽ إذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن بأنه بوصفه صاحب مصنع تصرف في الزيت المخصص للمصنع لإنتاج السمن في غير الغرض المخصص له ، فأدانت محكمة الدرجة الأولى بجريمة عدم انتظام القيد بسجل المصنع ، فأستأنف واستأنفت النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وأدانت الطاعن على أساس الجريمة التي كانت مرفوعة بها الدعوى أصلا ، فأنها لا تكون قد أخطأت مادام الحكم الابتدائي حين عدل وصف التهمة لم يستند الى وقائع غير التي رفعت بها الدعوى .

(ملحق رقم ١٦٧، سنة ١١، ق جلسة ١٩٥٢/١/٤)

١٦٥٦ - تعديل المحكمة الاستئنافية تاريخ واقعة التبييد المسندة الى المتهم لا يعتبر قضاء منها في واقعة لم ترفع بها الدعوى .

✽ متى كان الثابت بمحضر الحجز الإداري أن الحجز وقع في ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ ، وحدد للبيع يوم ١٩٥١/٦/٢٧ وأن المراف أبلغ عن وقوع التبييد بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٧ ، وذكر أن ذلك التاريخ نفسه هو الذي كان محددًا للبيع ، وأثبت على ذلك أن جعلت النيابة هذا اليوم تاريخًا للتبييد ، ولكن محكمة ثاني درجة عدلت تاريخ الواقعة الى اليوم الذي كان محددًا للبيع ، وهو الذي طوّل الحارس فيه بتقديم ما في عهده من المحجوزات ، فلم يفعل — فذلك لا يعد قضاء من المحكمة في واقعة لم ترفع بها الدعوى ، بل هو أخذ بما تبين للمحكمة من الأوراق .

(ملحق رقم ١٢٨٨، سنة ٢٢، ق جلسة ١٩٥٢/٥/٢٦)

١٦٥٧ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تغيير وصف التهمة المطروحة عليها دون لفت نظر الدفاع مادامت الواقعة التي اتخذتها أساسا للوصف الجديد هي نفس الوقائع المطروحة أمام محكمة أول درجة وبشرط ألا تحكم على المتهم بعقوبة أشد .

* إذا كانت محكمة أول درجة قد دانت الطاعنة بجريمة إدارة مسكنها للدعارة ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد غيرت الوصف القانوني للواقعة التي أثبتتها الحكم الابتدائي دون أن تضيف إليها شيئا من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إليها ، ودانتها بجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة ، وعاقبتها بعقوبة أخف من التي كان محكوما عليها بها - فإن المحكمة لا تكون قد أخلت في شيء بدفاع الطاعنة .

(ظن رقم ٧٥٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/٢٠)

١٦٥٨ - التزام المحكمة الاستئنافية بالفصل في الواقعة التي رفعت بها الدعوى على أساس الوصف القانوني الصحيح الذي ينطبق عليها .

* إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست حكمها ببراءة المتهم على ما قالته من أن الواقعة المنسوبة إليه أن صحت فأنها تكون جريمة خيانة الأمانة لا جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى ، وأنها لا تملك تعديل الوصف والا لفوتت على المتهم درجة من درجات التقاضي ، فإن ما قالته ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه مادامت الواقعة المطروحة أمام المحكمة الاستئنافية هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فأنه كان متعينا عليها أن تفصل فيها على أساس الوصف القانوني الصحيح الذي ينطبق عليها .

(ظن رقم ١٢٠٦ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/٢٠)

١٦٥٩ - الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية لا يكون ملزما للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها .

* الحكم في الدعوى العمومية بالبراءة لا يكون ملزما للمحكمة

الاستثنائية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها لان الدعويين وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا ان الموضوع يختلف في كل منهما عن الاخرى مما لا يمكن القول معه بضرورة التلازم بينهما عند الفصل في الدعوى المدنية استثنائيا — انما يشترط قيام هذا التلازم بين الدعويين عند بدء اتصال القضاء الجنائي بهما .

(طعن رقم ١٥١٢ - سنة ٢٦ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٧: من ٨ ص ١٣٧)

١٦٦٠ — الحكم بالفناء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية دون اعلان ادعى المدنى للحضور امام المحكمة الاستئنافية — بطلان الحكم — م ٤٠٨ ج .

* متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدنى وقضى بالفناء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق المدنى للحضور امام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمح دفاعه في الدعوى اعمالا لنص المادة ٤٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، فان الحكم يكون قد بنى على مخالفة اجراء مهم من اجراءات المحاكمة مما يبطله .

(طعن رقم ١٣٧٣ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٥٧: من ٨ ص ١٨٣)

١٦٦١ — قضاء محكمة اول درجة ببراءة المتهم استنادا الى صدور القانون ٩ لسنة ١٩٥٦ الذى اعفى من العقاب حتى يتقضى اجل معين حدده — الحكم استثنائيا بعد انتهاء هذا الاجل بالتأييد — لا خطأ — الدعوى المطروحة لا تشمل الواقعة الجديدة .

* متى كانت محكمة اول درجة قد قضت ببراءة المتهم في جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول التمح استنادا الى صدور القانون رقم ٩ سنة ١٩٥٦ الذى مد اجل التوريد او دفع البذل النقدي لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٥٦ وقضت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المهلة التى حددها القانون سالف الذكر بالتأييد ، فانها لا تكون قد اخطأت . اذ ان

مؤد، ذلك القانون أن الفعل أصبح مغفياً من العقاب فيما مضى وحتى انتضاء الاجل المنصوص عليه فيه ولا تبدأ المسؤولية الجنائية إلا بعد انتضاءها في حالة عدم التوريد أو عدم دفع البذل النقدي ، ولما كانت الدعوى العمومية كما رفعت لا تشمل هذه الواقعة الجديدة فلا يكون هناك من سبيل أمام المحكمة الاستئنافية إلا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف .

(طعن رقم ٣٦١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ من ٨ ص ٥١٤)

(والطعن رقم ٣٦٢ و ٣٦٣ سنة ٢٧ ق بنفس في الجلسة)

١٦٦٢ — الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية باعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في المعارضة من جديد ليس حكماً منهيًا للخصومة أو مانعاً من السير في الدعوى .

* الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية باعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في المعارضة من جديد لا يعد حكماً منهيًا للخصومة أو مانعاً من السير في الدعوى ، فالطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

(طعن رقم ١٦٧١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ من ١٠ ص ١٠٨)

١٦٦٣ — عدم جواز تجزئة الدعوى الواحدة بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم — اثر مخالفة ذلك : يوجب الحكمين ويوجب نقضهما .

* إذا كان يبين من مطالعة الاوراق انه قد صدر من المحكمة الاستئنافية حكمان نهائيان متعارضان في دعوى واحدة أحدهما باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، والآخر بإلغاء الحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة اول درجة لنظر معارضة المتهم من جديد ، وهذا خطأ في تطبيق القانون نشأ عن تجزئة الدعوى الواحدة بالفصل مرة في استئناف

النيابة وأخرى في استئناف المتهم ، فإن ذلك مما يعيب الحكمين ويستوجب نقضها .

(طعن رقم ١٨٢٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ص ٢١٩)

١٦٦٤ - الترام المحكمة الاستئنافية في تحديد الواقعة واسباغ الوصف الصحيح ولو كان هو الأشد بشرط عدم الاساءة لمركز المتهم المستأنف وحده - بمرأعة ضمانات المادة ٣٠٨ أ ج من وجوب تنبيه المتهم الى تغيير الوصف القانوني ومنحه اجلا لتحضير دفاعه اذا طلب - عدم تنبيه المتهم الى تغيير وصف التهمة بن تهمة النصب التي عاقبته عنها محكمة اول درجة الى تهمة السرقة - اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .

* من المقرر أن المحكمة الاستئنافية وإن كان لها - بل عليها - أن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير - بشرط ألا يترتب على ذلك اساءة لمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده إلا أنها تلتزم في هذا الصدد بمرأعة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم الى تغيير الوصف القانوني للفعل المسند اليه ومنحه اجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك . ولما كان يبين من مطالعة محاضر الجلسات أن المحكمة الاستئنافية لم تنبه المتهم الطاعن الى التغيير الذي أجرته في وصف التهمة باسنادها اليه تهمة السرقة بدلا من تهمة النصب التي قضت محكمة اول درجة بمعاقبته عنها ، فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع ويكون حكمها معيبا من هذه الناحية .

(طعن رقم ٣٢٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ س ٢٢ ص ٧١١)

١٦٦٥ - أثبات الحكم - في ديباجته - ان النيابة العامة استأنفت حكم اول درجة - وطرح استئنافها مع استئناف الطاعنتين - القضاء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف - وعاد ان المحكمة نظرت الاستئنافين معا وقضت برفضهما موضوعا - انتهى بأنها أغفلت الفصل في استئناف النيابة العامة - في غير محله .

* متى كان يبين من مطالعة ديباجة الحكم المطعون فيه ان النيابة العامة استأنفت حكم محكمة اول درجة ، وقد طرح استئنافها مع استئناف الطاعنتين نقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بما مفاده ان المحكمة نظرت الاستئنافين معا وقضت برفضهما موضوعا ، فان ما تثيره الطاعنتان (من ان محكمة ثاني درجة اغفلت الفصل في استئناف النيابة مما ينبىء عن انها لم تحط احاطة كافية بأوراق الدعوى ووقائعها واطراف الاستئناف المطروح عليها) لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٢٧٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١/٨ من ٢٤ ص ٥٤)

الفرع الثالث - بالنسبة الى العقوبة

١٦٦٦ - استئناف النيابة الحكم الصادر في المعارضة ببراءة المتهم لا يجيز للمحكمة الاستئنافية توقيع عقوبة اشد من العقوبة المقررى بها غيابيا .

* اذا حكم على متهم غيابيا بعقوبة وعارض في الحكم ولم تستأنف النيابة ثم حكم بالغائه وبراءة المتهم فاستأنفت النيابة حكم البراءة فليس للمحكمة الاستئنافية ان تشدد العقوبة التي كان مقضيا بها غيابيا . لان عدم استئناف النيابة للحكم الغيابي الابتدائي يجعل هذا الحكم نهائيا في حقها بالنسبة للدانة ومقدار العقوبة بحيث لو عارض فيه المتهم وتأييد فلا وجه لها في استئناف الحكم الصادر بتأييده لانه لم يسلبها شيئا مما حصلت عليه بالحكم الغيابي وقتعت به . اما اذا النى ويرى المتهم او اذا عدل بتخفيف العقوبة فلها ان تستأنف كما تصل الى ادانة المتهم ومعاقبته متى حد القدر الذى كان نهائيا في حقها وهو القدر الوارد بالحكم

الغيايى وكل تصرف من المحكمة الاستئنافية تتجاوز فيه هذا الحد يكون تصرفا خاطئا لانه ، من جهة ، يناهى قوة الشيء المحكوم به فى حق النيابة العامة والمكسوب للتهمة ، ومن جهة أخرى ، فيه ازالة الضرر بالتهمة بسبب مسامحة هو لجر مصلحة لنفسه ، اذا لولا معارضته فى الحكم الغيايى لما توصلت النيابة الى رفع الامر للمحكمة الاستئنافية ولاصبح الحكم الغيايى نهائيا فى حقه وحققها معا .

(ظمن رقم ٢٩٥ سنة ١ ق جلسة ١١/٢/ ١٩٢١)

١٦٦٧ - استبعاد ظرف «شدد لا يمنع المحكمة الاستئنافية من تأييد العقوبة المقررة بها ابتدائيا» .

* للمحكمة الاستئنافية ، فى حالة استبعاد ظرف مشدد كسبق الاصرار الذى اعتبرته محكمة الدرجة الاولى ، أن تؤيد العقوبة المقررة بها ابتدائيا ، ولو كان الاستئناف من التهمة وحده ، مادامت هذه العقوبة داخلة فى نطاق المواد التى طبقها عليه .

(لا ظمن رقم ٢٤٢٢ سنة ٢ ق جلسة ١١/٧/ ١٩٢٠)

١٦٦٨ - استئناف التهمة وحده لا يجيز للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقاب عليه - م ٢٥٢ - ٢٥٤ .

* استئناف التهمة وحده انما يحصل لمصلحته الخاصة ، فلا يسوغ معه للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقاب عليه ، مهما لاحظت فى الحكم المستأنف من الخطا الظاهر فى تقدير الوقائع أو فى تطبيق القانون ومهما اصلحت من هذا الخطا . واستئناف النيابة انما يحصل للمصلحة العامة التى تعنى بعدم تثمين البرىء وبمجازاة كل ائيم بما يستحق وفق درجة اجرامه .

(لا ظمن رقم ٢٤٤٠ سنة ٢ ق جلسة ١١/٧/ ١٩٢٢)

١٦٦٩ - استئناف المتهم وحده لا يجيز للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقاب عليه .

* استئناف المتهم وحده انما يحصل لمصلحته الخاصة فلا يسوغ معه للمحكمة الاستئنافية أن تشدد عليه العقاب مهما لاحظت في الحكم المسأنف من الخطأ في تقدير الوقائع أو في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٤٢٤ سنة ٣ ق جلسة ١٩٢٢/٤/٢٤)

١٦٧٠ - ساطة المحكمة الاستئنافية في إبقاء العقوبة المحكوم بها ابتدائيا على حالها مادامت المادة التي طبقتها على المتهم تتسع لها .

* للمحكمة الاستئنافية ، مهما استبعدت من الظروف وأوجه الاتهام التي أخذت بها المحكمة الاولى ، أن تبقى العقوبة المحكوم بها ابتدائيا على حالها ، مادامت المادة التي طبقتها على المتهم أو التهمة التي استبعدتها تتسع لمثل هذه العقوبة .

(طعن رقم ٥٥٢ سنة ٣ ق جلسة ١٩٢٢/١٢/٥)

١٦٧١ - سلطة المحكمة الاستئنافية بإيقاف تنفيذ عقوبة قضى بها ابتدائيا بغير ايقاف ونفذت فعلا على المحكوم عليه .

* لا مانع قانونا من الحكم في الاستئناف بإيقاف تنفيذ عقوبة قضت بها محكمة الدرجة الاولى بغير ايقاف ونفذت فعلا على المحكوم عليه ذلك بان الحكم بإيقاف التنفيذ لا تقتصر فائدته على تلك الثمرة العاجلة التي يستفيد بها المحكوم عليه عقب صدور الحكم مباشرة وهي تعليق تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها عليه وإنما يتعدى اثر الحكم الى ابعد من ذلك فقد نصت المادة ٥٣ ع على انه اذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا ولم يرتكب جنابة أو جنحة حكم عليه من اجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية ففان الحكم الموقوف تنفيذه يعتبر كأن لم يكن . والمفقق عليه ان هذا يعتبر بمثابة رد اعتبار بقوة القانون لا يحتاج

الشخص بعده الى طلب رد اعتباره اليه من السلطة القضائية عملاً
 بأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بل لمجرد مضي الخمس سنين على
 الوجه المشروط فى المادة ٥٣ سالفه الذكر تسقط العقوبة التى كان
 تنفيذها معلقاً ويؤول كل ما ترتب عليها من وجوده انعدام الاهلية والحرمان
 من الحقوق سواء فى ذلك ما كان مقرراً فى قانون العقوبات كعقوبة
 تبعية وما نص عليه فى قوانين خاصة كقانون الانتخاب . فمن حكم
 عليه بعقوبة مما نص عليه فى المادة الرابعة من قانون الانتخاب وكان
 الحكم مأموراً فيه بايقاف التنفيذ طبقاً للمادة ٥٢ ع وفى المحكوم عليه
 بالشروط المنصوص عليها فى المادة ٥٣ ع فإنه يصبح بقوة القانون فى
 حل من أن يتمتع بحق الانتخاب شأنه فى ذلك شأن من لم يحكم عليه
 أصلاً وكذلك لا يعتبر الحكم المذكور سابقة فى العود ولا يذكر فى
 الشهادات التى تصدر من قلم السوابق .

(طمن رقم ٥٥ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٢/٥)

١٦٧٢ — انتهاء المحكمة الاستئنافية الى أن التهمتين الموجهتين الى
 المتهم المستأنف وحده مرتبطتان يوجب عليها ألا تقضى عليه إلا بأحدى
 العقوبتين المقتضى بهما ابتدائياً .

✽ اذا تضت محكمة الدرجة الاولى على متهم بالحبس ثلاثة شهور
 مع الشغل عن كل تهمة من التهمتين المسندتين اليه فاستأنف المتهم
 وحده هذا الحكم فزات المحكمة الاستئنافية أن هاتين التهمتين مرتبطتان
 احدهما بالآخرى وطبقت المادة ٣٢ ع فإنه يتعين عليها ألا تقضى
 عليه إلا بأحدى العقوبتين المقتضى بهما ابتدائياً اما أن تضم هاتين العقوبتين
 وتجعل من مجموعهما عقوبة واحدة توقعها على المتهم فهذا خطأ فى
 تطبيق القانون .

(طمن رقم ٣٨٥ سنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/١/٢١)

١٦٧٣ — سلطة المحكمة الاستئنافية فى تشديد العقوبة دون أن
 تكون ملزمة بإبداء الاسباب .

✽ تقدير العقوبة امر موضوعى من حق محكمة الموضوع الفصل

فيما تراه تبعاً لظروف الدعوى ولا مانع من أن تكون وجهة نظر المحكمة الاستئنافية مخالفة لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى فيما يتعلق بتقدير هذه الظروف فإذا رأت المحكمة الاستئنافية خوفاً لما ذهب إليه محكمة الدرجة الأولى أن المتهم غير جدير بالشفقة فإن لها ذلك دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب التي حدثت بها إلى مخالفة محكمة الدرجة الأولى في وجهة نظرها .

(طعن رقم ١٣٠٠ سنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٥/٢٠)

١٦٧٤ — خطأ المحكمة الابتدائية في العقوبة الواجبة التطبيق لصالح المتهم واستئناف المتهم وحده يوجب على المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف .

* أن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ توجب المراقبة الخاصة كلما وجد الشخص المشتبه فيه في إحدى الحالات المبينة بهذه المادة . وكون المراقبة خاصة لا يخرجها عن كونها مراقبة . فالحكم بالمراقبة دون النص على تعطلها في مكان خاص لا يعتبر حكماً بعقوبة لم تقره قانوناً وأذن فإذا حكم ابتدائياً بوضع شخص تحت مراقبة البوليس فقط لمدة كذا وكان القانون يقضى في هذه الحالة بالمراقبة الخاصة أى بالمراقبة في مكان يعينه وزير الداخلية ولم تستأنف النيابة واستأنف المتهم وحده فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تطفى الحكم الابتدائي وتبرئ المتهم بدعوى أن ذلك الحكم لم يقض بالمراقبة الخاصة التي نصت عليها المادة التاسعة السابقة الذكر وإنما قضى بنوع آخر من المراقبة لم يقرره القانون لهذه الحالة بل الواجب أن تؤيد المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي مادامت النيابة لم تستأنفه وإلا كان حكمها واجب النقص .

(طعن رقم ٨٦٢ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/٢/٢٤)

١٦٧٥ — التزام المحكمة الاستئنافية بتحديد مدة المراقبة إذا أغفل الحكم المستأنف ذلك .

* من واجب القاضى أن يحدد مدة العقوبة التى يقضى بها إلا إذا

مضى القانون بخلاف ذلك ، وليس فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم نص من هذا القبيل . واذن فإذا كان الحكم الابتدائى قد قضى بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس — بعد انقضاء مدة الحبس — فى الجهة التى يعينها وزير الداخلية فى الديار المصرية ولم يعين أجلا لهذه المراقبة فاستأنف المتهم وحده فلا يكون للمحكمة الاستئنافية أن تؤيد هذا الحكم خشية أن يكون فى تصحيحها إيذاء بتحديد مدة المراقبة أساءة لمركز المتهم الذى استأنف الحكم دون النيابة لاحتمال أن وزير الداخلية قد يرى إبقاءه تحت المراقبة مدة أقل من المدة التى تقدرها هى ، لا يكون للمحكمة الاستئنافية ذلك بل يجب عليها أن تصحح الحكم بتحديد مدة المراقبة لاختصاصها هى دون سواها بذلك .

(طعن رقم ١٢٧٥ سنة ٦ ق جلسة ١٩٢٦/٤)

١٦٧٦ — طلب النيابة فى المعارضة المرفوعة من المتهم فى الحكم الغيابى الذى استأنفته تأييده لا يمنع المحكمة من تشديد العقاب .

* إن استئناف النيابة الحكم الغيابى الصادر ضد المتهم ثم طلبها بعد ذلك فى المعارضة المرفوعة منه على هذا الحكم تأييده — ذلك لا يمنع المحكمة من تشديد العقاب على المتهم .

(طعن رقم ٦٩٣ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٢٧/٢/٢٤)

١٦٧٧ — عدم جواز الحكم بعقوبة تزيد على العقوبة المقررة لمحكمة المركز فى استئناف مرفوع عن حكم صادر منها .

* ليس للمحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى استئناف مرفوع عن حكم صادر من محكمة المركز أن تحكم بعقوبة تزيد على العقوبة التى لهذه المحكمة أن تحكم بها وهى — فى المادة ٢ من قانون محاكم المراكز — الحبس الذى لا يزيد على ثلاثة أشهر .

(طعن رقم ١٨١٣ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٢٧/٦/١٦)

١٦٧٨ - استئناف النيابة الحكم الصادر فى المعارضة لا يخلو المحكمة الاستئنافية ان تتجاوز العقوبة التى قضى بها الحكم الفيلىبى المعارض فيه الا اذا كانت النيابة قد استأنفته هو ايضا .

✽ للنسبة العمومية ، كسائر الخصوم فى الدعوى الجنائية ، ان تستأنف أى حكم جائز استئنافه ولو كان استئنافها لمصلحة المتهم ، ولما كان الحكم الصادر فى المعارضة حكما قائما بذاته فالنسبة حق الطعن عليه اذا ما رأت وجبا لذلك . وغاية الامر ان استئنافها يكون مقصورا على هذا الحكم فلا يخلو المحكمة الاستئنافية ان تتجاوز العقوبة التى قضى بها الحكم الفيلىبى المعارض فيه الا اذا كتبت النيابة قد استأنفته هو ايضا واذن فاذا استأنفت النيابة الحكم الصادر برفض المعارضة وتأييد الحكم الفيلىبى ، فانه يكون على المحكمة الاستئنافية ان تتعرض لهذا الحكم وتعمل على تصحيح ما قد يكون وقع فيه من اخطاء ، فاذا هى لم تفعل وقضت بعدم قبول الاستئناف بمقولة ان النيابة مادامت لم تستأنف فى الميعاد الحكم الصادر فى غياب المتهم فلا يجوز لها ان تستأنف الحكم الصادر فى المعارضة فانها تكون قد اخطأت .

(طعن رقم ٦٤٢ سنة ١٨ ق جلسة ١٩/٤/١٩٢٨)

١٦٧٩ - سلطة المحكمة الاستئنافية فى تشديد العقوبة دون ان تكون ملزمة بإبداء اسباب .

✽ متى كانت العقوبة التى قضى بها الحكم لا تتعدى حدود النص الذى يعاقب على الجريمة التى اذان المتهم فيها ، أو كانت المحكمة لم تقلل بانها شددت العقوبة عليه بسبب العود ، وكان لا يصح فى القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية بأى قيد الا اذا نص فى التقرير به على انه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة أو عن متهم دون آخر من المتهمين فى الدعوى ، فان النعى على الحكم الاستئنافية بأنه شدد العقوبة المقضى بها ابتدائيا مع خلو ملف الدعوى من سوابق للتهم واستئناف النيابة لم يكن الا لاحتمال وجود سوابق له ، ذلك لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ٨٢٥ سنة ١٩ ق جلسة ٢٣/٥/١٩٢٩)

١٦٨٠ — بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتشديد العقوبة أو بإلغاء البراءة إذا لم يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة .

✽ ان المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فللمحكمة ان تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته ، ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا بإجماع آراء قضاة المحكمة » واذن فإذا كان الحكم قد قضي بتشديد العقوبة بإلغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا دون أن ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة فإنه يكون باطلا فيما قضي به من التشديد لتخلف شرطه صحة الحكم به وفقا للقانون .

(طعن رقم ٤٧٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٤/١/١٩٥٢)

١٦٨١ — بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتشديد العقوبة أو بإلغاء البراءة إذا لم يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة .

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقتضيه المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فهذا الحكم يصبح باطلا فيما قضي به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، واذ كان لمحكمة النقض — طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية — أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذ تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يتعين نقض هذا الحكم وتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة من غير حاجة للتعرض لوجه الطعن الأخرى المقدمة من الطاعن .

(طعن رقم ٨٢٧ سنة ٢٢ ق جلسة ٢١/١/١٩٥٢)

١٦٨٢ — بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتشديد العقوبة أو بإلغاء البراءة إذا لم يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة .

* الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم صادر من محكمة أول درجة ببراءة المتهم دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقتضيه المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، هو حكم باطل فيما قضى به من إلغاء البراءة ، ولحكمه النقض — طبقا للمادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقضه من تلقاء نفسها لما هو ثابت فيه من إبتناؤه على مخالفة القانون .

(طعن رقم ١٠٢٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/١)

١٦٨٣ — بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتشديد العقوبة أو بإلغاء البراءة إذا لم يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإنذار المتهم بأن يسلك سلوكا مستقيما ويوضعه تحت مراقبة البوليس الخاصة ، دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقتضيه المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية — فإنه يكون باطلا فيما قضى به من تشديد العقوبة على الطاعن لتخلف شرط صحة الحكم من المحكمة الاستئنافية بهذا التشديد وفقا للقانون واذ كان الحكمه النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه منى علم مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتاويله ، فإنه يتعين نقض هذا الحكم ، وتأييد الحكم المستأنف الصادر بإنذار الطاعن ولا يبقى بعدئذ محل الا لنظر ما كان من أوجه الطعن واردا على الحكم المستأنف .

(طعن رقم ٨٦٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١/١)

١٦٨٤ — بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتشديد العقوبة أو بإلغاء البراءة إذا لم يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة .

* إذا كانت محكمة ثاني درجة قد شددت العقوبة على المتهم

بالأمر ينشر الحكم الصادر بادانته فى جريمة غش اغذية ، دون أن تشير فى حكمها الى أن قضاءها بهذا التشديد كان باجماع الآراء طبقا لنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فان حكمها فيها يتعلق بهذا التشديد يكون باطلا لعدم اقترانه بالنص على صدوره باجماع الآراء ، ويحق لمحكمة النقض امعالا للقانون وتطبيقا للمادة ٢٥ من قانون الإجراءات نقض الحكم فيما قضى به من تشديد العقوبة .

(طعن رقم ١٢٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٢/٢)

١٦٨٥ - بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتشديد العقوبة أو بإلغاء البراءة اذا لم يذكر فيه أنه صدر باجماع آراء القضاة .

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه قد اُضيف الى الغرامة التى حكمت بها محكمة اول درجة غرامة أخرى توازى ثمن كمية البضاعة المصدرة بدون ترخيص وكان هذا الحكم قد خلا من النص على أن صدوره كان باجماع الآراء طبقا للمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وهو ما جرى قضاء هذه المحكمة باعتباره شرطا لصحة القضاء بتشديد العقوبة ، فانه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من هذا التشديد وتأييد الحكم المستأنف تطبيقا للمادة ٢٥ / ٢ من قانون الإجراءات .

(طعن رقم ١٣٠٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٢/٢٤)

١٦٨٦ - بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتشديد العقوبة أو بإلغاء البراءة اذا لم يذكر فيه أنه صدر باجماع آراء القضاة .

✽ اذا كان الحكم قد صدر من المحكمة الاستئنافية بتشديد عقوبة الغرامة المحكوم بها من محكمة اول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر باجماع آراء القضاة خلافا لما تقتضى به المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز تشديد العقوبة المحكوم بها اذا كان الاستئناف

مرفوعاً من النيابة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، فإن هذا الحكم يصبح باطلاً فيما قضى به من تشديد العقوبة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد. وفقاً للقانون ، ويكون لمحكمه النقض طبقاً لنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم تلقاء نفسها .

(ملحق رقم ١٢٦٦ لسنة ١٩٤٧ في جلسة ١٩٥٢/٢/٢)

١٦٨٧ - استئناف النيابة الحكم الصادر في المعارضة لا يخول المحكمة الاستثنائية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه إلا إذا كانت النيابة قد استأنفته هو أيضاً .

* متى كان الحكم الابتدائي قد صدر غيابياً بحبس الطاعن لمدة أربعة أشهر مع الشغل وكانت النيابة لم تستأنف هذا الحكم بل استأنفت الحكم الصادر في المعارضة الذي قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها غيابياً ، فإن لمحكمه الاستثنائية لا يكون لها بناء على هذا الاستئناف أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابياً وهي حبس الطاعن أربعة أشهر مع الشغل ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف وحبس الطاعن ستة أشهر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لهذا السبب نقضه فيما زاد على عقوبة الحبس لمدة أربعة أشهر المحكوم بها غيابياً من محكمة الدرجة الأولى .

(ملحق رقم ١٢٤٧ لسنة ١٩٤٧ في جلسة ١٩٥٢/٢/١٢)

١٦٨٨ - تشديد الحكم الغيابي الاستثنائي العقوبة دون نص على أنه صدر بإجماع الآراء لا يصححه صدور الحكم في المعارضة بإجماع الآراء .

* أن المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز تعديل الحكم المستأنف بتشديد العقوبة على المتهم إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة والنص في الحكم أو في محضر الجلسة على توافر إجماع آراء القضاة شرط لازم لصحة الحكم بحيث إذا لم يرد النص على ذلك يفسر الحكم . فإذا كان الحكم الغيابي الصادر من المحكمة

الاستثنائية قد خلا من النص على صدور باجماع الآراء ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد هذا الحكم الباطل وحاول تصحيح البطلان الذي لحقه بأن نص على أن صدره هو كان باجماع آراء القضاة فهذا يكون مخالفا لنص المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات التي نص على أنه لا يجوز بأى حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، واذن يكون هذا اندم معنا نتضه مع تأييد الحكم المسانف عملا بالمادة ٢/٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٨٤٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٧/١)

١٦/٨٩ -- بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستثنائية في المعارضة بتأييد النظم النيابي الصادر بالتشديد أو إلغاء البراءة إذا لم يذكر فيه أنه صدر باجماع الآراء .

* متى كان الحكم النيابي الاستثنائي الصادر قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية قد قضى بتشديد العقوبة على الطاعن ، فلما عارض فيه قضى بالحكم المطعون فيه بتأييد باريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ دون أن يذكر فيه أنه صدر باجماع آراء القضاة على خلاف ما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعمول به وقت صدره — من الحكم يكون قد صدر باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم النيابي الاستثنائي في خصوص تشديد العقوبة المحكوم بها من محكمة أول درجة، اذ المعارضة من شأنها أن تعيد القضية الى حالتها الاولى ، وتطرح الخصومة من جديد في حدود مصلحة المعارض فاذا رأت المحكمة الاستثنائية أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم النيابي الصادر بالتشديد، فانه يشترط لصحة حكمها بذلك أن يكون صادرا باجماع آراء قضاةها ، اذ أن هذا في حقيقته قضاء منها — بعد العمل بقانون الإجراءات — بتشديد العقوبة المحكوم بها من محكمة أول درجة .

(طعن رقم ١٤٤٢ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/١٥)

١٦٩٠ - بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالتشديد أو إلغاء البراءة إذا لم يذكر فيه أنه صدر بإجماع الآراء .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خوفاً لما تنقضي به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن من شأن ذلك أن يصيح الحكم باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون ، ولا يكفي في ذلك أن الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد ذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، إذ أن حكمها في المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

(ملحق رقم ٢٤١ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٨)

١٦٩١ - بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالتشديد أو إلغاء البراءة إذا لم يذكر فيه أنه صدر بإجماع الآراء .

* لما كانت المعارضة تعيد القضية إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم الغيابي في حدود مصلحة المعارض فإن من شأن ذلك أنه يجب لصحة الحكم الذي يصدر فيها بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي ، الذي قضى بإجماع آراء القضاة بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بالبراءة ، أن يكون كذلك صادراً بإجماع آراء قضاة المحكمة التي نظرت المعارضة إذ هو في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بالبراءة ، فإذا هي لم تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء قضاة المحكمة فإن حكمها يكون باطلاً لتخلف شرط صحة الحكم بإلغاء البراءة .

(ملحق رقم ٧٣ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٢/١١)

١٦٩٢ - بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالتشديد أو إلغاء البراءة إذا لم يفكر فيه أنه صدر بإجماع الآراء .

✽ إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنائي المعارض فيه الذي ألغى حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقتضيه المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه « إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة » ، فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلا فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون . ولا يمنع من ذلك أن الحكم الغيابي الاستئنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد صدر أصلا في ظل قانون تحقيق الجنايات الذي لم يكن يشترط إجماع آراء القضاة سواء في حالة تشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا أو في حالة إلغاء البراءة ، ذلك أن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى لمصلحة المعارض فإذا رأت المحكمة أن نقض في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يتعين أن يصدر حكمها بإجماع آراء القضاة وفقا للمادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٢٨ سنة ٢٤ ق لجة ١٠/٥/١٩٥٤)

١٦٩٣ - تشديد الحكم الغيابي الاستئنائي العقوبة دون نص على أنه صدر بإجماع الآراء ، ويجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر المعارضة أن تؤيد الحكم المستأنف .

✽ لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد اشترط في الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عدم جواز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان الحكم الغيابي الاستئنائي لتخلف هذا الشرط ، وكان المتهم هو الذي قرر بالطعن في ذلك الحكم بالمعارضة ولا يجوز بأية حال

أن يضار بناء على المعارضة المرفوعة منه حسبما تقضى به المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية — لما كان ذلك ، وكان مقتضى الجمع بين حكمي المادتين ٤٠١ و ١٧ من ذلك القانون يجعل النص على أن التشديد كان باجماع الآراء واجبا لصحة الحكم الغيابي بناء على استئناف النيابة والحكم الصادر في معارضة المتهم في ذلك الحكم ، ومن ثم فإنه لا يكون أمام المحكمة الاستئنافية وهي تقضى في المعارضة الا أن تؤيد الحكم المستأنف مادام الحكم الغيابي الاستئنافي لم يصدر بالاجماع .

(طعن رقم ٥٤٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١٧/٥/١٩٥٤)

١٦٩٤ — عدم جواز إلغاء الحكم الصادر ابتدائيا برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استثنائيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة .

* أن المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بأنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء القضاة ، يسرى حكمها على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الذي قضى برفض دعواه المدنية بنسأ على تبرئة المتهم سواء استأنفت معه النيابة الحكم الابتدائي أو لم تستأنف ، فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر ابتدائيا برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استثنائيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الشأن في الحكم صادر بالبراءة عند استئناف. وذلك نظرا لارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية .

(طعن رقم ٦٠٦٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٤)

١٦٩٥ — بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالتشديد أو إلغاء البراءة اذا لم يذكر فيه أنه صدر باجماع الآراء .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر

بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، خلافا لما تنص عليه المادة ١٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن من شأن ذلك على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بأجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تنقض في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ولأن الحكم في المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة ، ولما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

(طعن رقم ٢٤٨١ سنة ٢٤ في جلسة ١٧/٥/١٩٥٥)

١٩٩٦ - بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتشديد العقوبة أو بإلغاء البراءة إذا لم يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الذي ألغى حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة دون أن يذكر في أي الحكيمن أنه صدر بإجماع آراء قضاة المحكمة خلافا لما تنص عليه المادة ١٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم المطعون فيه باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الذي ألغى حكم البراءة وأن يصبح الحكم الغيابي الاستثنائي أيضا باطلا لتخلف شرط صحة ما قضى به وفقا للقانون وبالتالي يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

(طعن رقم ٤٩ سنة ٢٥ في جلسة ١٧/٥/١٩٥٥)

١٦٩٧ - استئناف المتهم وحده لا يجيز للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقوب عليه .

* لا يصح في القانون تشديد العقوبة المقررة بها من محكمة أول درجة إذا كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده دون النيابة حتى لا يضر باستئنائه وذلك وفقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٦٧٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٢/١١/١٩٥٥)

١٦٩٨ - إجماع آراء القضاة على أن الحكم قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة وذلك عند إلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها - تخرج عن هذه القاعدة أوامر قاضي التحقيق .

* أن إجماع آراء القضاة على الحكم - المنصوص على ضرورة توفره في الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، أنها هو قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية ، والتي يكون موضوعها طلب إلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها فيخرج عن نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق التي تستأنف أمام غرفة الاتهام ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للطعن ببطالان الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإلغاء الأمر الذي صدر من قاضي التحقيق بالأوامر لاقامة الدعوى لعدم النص في هذا الأمر على صدوره بإجماع آراء القضاة .

(طعن رقم ٣٢٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٠/٤/١٩٥٦ ص ٧ م ٥٢٦)

١٦٩٩ - قضاء المحكمة الاستئنافية غيابياً بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائياً - معارضة المتهم في هذا الحكم الغيابي - الحكم فيها بالتأييد - عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع آراء القضاة - بطلانه .

* إذا رأت المحكمة الاستئنافية أن تقضي في المعارضة بتأييد الحكم

الغالبى الصادر بتشديد العقوبة، فله من المتعين عليها أن تذكر في حكمائه صدر بلجاع آراء القضاة ، ويصبح الحكم باطلا فيما قضى به اذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون .

(طعن رقم ١٣٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥٦ : من ٧ من ٥٧٠)

١٧٠٠ - استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم - وجوب صدور الحكم في هذا الاستئناف بلجاع آراء القضاة - سريان حكم م ٤١٧ آج في هذه الحالة أيضا .

* جري قضاء هذه المحكمة على أن حكم المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بأنه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا بلجاع آراء القضاة - يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه .

(طعن رقم ٨٢٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٥٦ : من ٧ من ٦٢٦)

١٧٠١ - إصدار الأحكام الاستئنافية بإلغاء البراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها - شرط الإجماع - نطقه - قصره على حالة الخلاف في تقرير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة - تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع علة ذلك - قصره على الطعن بالاستئناف ودون الطعن بالقضى .

* يستبين من المذكرة الإيضاحية للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية في غرضها المدنية ، ومن تقرير اللجنة التي شكلت للتسويق بين مشروع قانون الإجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينهما

وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والادلة وأن تكون هذه الوقائع والادلة كائنة في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التناسب بين هذه المسئولية ومدار العقوبة — وكل ذلك في حدود القانون إثارة من الشارع لمصلحة المتهم — ويشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض الذي يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه ، وأن المذكرة الايضاحية قد أفصحت في بيانها لعل التشريع عن أن ترجيح رأى قاضى محكمة أول درجة في حالة عدم توافر الإجماع مرجعه الى أنه هو الذى أجرى التحقيق فى الدعوى وسمع الشهود بنفسه ، وهو ما يوحى بأن اشتراط اجماع القضاة مقصور على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والادلة وتقدير العقوبة — أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع ، بل لا يتصور أن يكون الإجماع ألا لتمكين القانون وأجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة الى تجاوز حدوده .

(طعن رقم ١٥٥٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١ ص ١١ ص ٢٠١)

١٧٠٢ — حكم — أصدره — استئناف — دعوى مدنية .

✽ أن مسلك المشرع في تقرير قاعدة اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو الفناء حكم البراءة — التي هي استثناء من القاعدة العامة التي رسمها لإصدار الأحكام بأغلبية الآراء — وإبراده إياها في المادة ٤١٧ في فقرتها الثانية مكمل للفترة الأولى الخاصة بالاستئناف المرفوع من النيابة العامة وحدها ، ظاهر الدلالة في قصرها على حالة تسوء مركز المتهم في خصوص الواقعة الجنائية وحدها ، أو عندما يتصل التعويض المدنى المطالب به في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية — بثبوت تلك الواقعة الجنائية للعللة ذاتها التي يقوم عليها ذلك الاستثناء — سواء استأنفت النيابة العامة الحكم أم لم تستأنفه — فلا ينسحب حكمها على الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة إذا ما تعلق الأمر بتسوء مركز المتهم في الدعوى المدنية المستقلة بناء على الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية بغية زيادة مبلغ التعويض المقضى به ابتدائياً بعد أن تحققت نسبية الواقعة

الجنائية الى المتهم ، مما لا يصح معه اعمال حكم القياس بالتسوية بين هذه الحالة الاخيرة التى لم يرد حكم الاجماع بشأنها وبين حالة استئناف النيابة العامة التى ورد النص على حكمه فى صدرها وحدها لاختلاف العلة فى الحالتين .

(طعن رقم ١٢٢ سنة ٢٣ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣ س ٢٢ ص ١٦٧)

١٧٠٣ - محكمة الاستئناف - تشديد العقوبة او الغاء البراءة - شرط ذلك .

✽ انه وان نصت الفقرة الثانية من المادة ١٧٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية على انه لا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة ، الا انه يستبين من المذكرة الايضاحية لهذه المادة ومن تقرير اللجنة التى شكلت للتسيق بين مشروعى قانونى الاجراءات الجنائية والمرافعات ان مراد الشارع من النص على وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة او الغاء حكم البراءة انما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة اول درجة فى تقدير الوقائع والادلة ، وان تكون هذه الوقائع والادلة كافية فى تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة او اقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك فى حدود القانون واشاراً من الشارع لمصلحة المتهم ، يشهد لذلك ان حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض الذى يقصد منه العصمة من مخالفة القانون او الخطأ فى تطبيقه . لما كان ذلك ، وكانت المذكرة الايضاحية قد انصحت فى بياتها لعل التشريع عن ان ترجيح رأى قاضى محكمة اول درجة فى حالة عدم توافق الاجماع مرجعه الى انه هو الذى اجرى التحقيق فى الدعوى وسمع الشهود بنفسه وهو ما يوحى بان اشتراط اجماع القضاة قاصر على حالة الخوف فى تقدير الوقائع والادلة وتقدير العقوبة ، اما النظر فى استواء حكم القانون فلا يصح ان يرد عليه خلافاً ، والمصير الى تطبيقه علم وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع بل لا يتصور ان يكون الاجماع الا لتكوين القانون واجراء احكامه لا ان يكون تريعة الى تجاوز حدوده او اغفال حكم من احكامه . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام المطعون ضدها بتقديم الرسومات

الهندسية بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ يكون قد أعمل حكم القانون وهو في ذلك لم يشدد العقوبة بالمعنى الذي رعى إليه المشرع من سن القاعدة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما قد صحح قانونيا وقع فيه الحكم المستأنف ويكون النعمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

(طعن رقم ١٨٧٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٥ من ١٩ ص ١٤٤)

١٧٠٤ - للمحكمة الاستئنافية إذا ألغت عقوبة الحبس أن تبدلها مهما قلت مدتها بالفرامة مهما بلغ قدرها - ليس في ذلك تشديد للعقوبة إذا كان هو المستأنف وحده .

* من المقرر قانونا أنه يجوز للمحكمة الاستئنافية إذا ألغت عقوبة الحبس - في حالة استئناف التهم وحده - أن تبدلها مهما قلت مدتها بالفرامة مهما بلغ قدرها - وليس في ذلك تشديد للعقوبة - لأن العبرة بنوع العقوبة في ترتيب العقوبات .

(طعن رقم ١١٨٧ سنة ٣٥ ق جلسة ٨/٢/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٠٦)

١٧٠٥ - اشتراط إجماع آراء قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة - استواء حكم القانون لا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع - مثال .

* من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقدير مسئولية التهم واستحقاقه للعقوبة ، أو اتهامه بالتناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون وإلزاما من الشارع

لمصلحة المتهم — فاشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة أما النظر في استواء حكم القانون من المادة ٤١٧، من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو قد صحح قانونيا وقع فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع بل لا يتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو أغفال حكم من أحكامه . وإذا ما كان الحكم الغيابي الاستثنائي قد أعمل حكم القانون فيما قضى به بالنسبة إلى الجرائم الثلاث الأولى المسندة إلى المتهم ، وذلك بتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل من هذه الجرائم — تصحيحا للخطأ القانوني الذي وقعت فيه محكمة أول درجة بتوقيعها عقوبة واحدة ، فإنه لا يكون قد شدد العقوبة بالمعنى الذي رعى إليه المشرع من سن القاعدة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يكون الحكم الصادر في المعارضة إذ قضى بإلغاء الحكم الغيابي الاستثنائي لعدم النص فيه على أنه قد صدر بإجماع الآراء قد أخطأ في تطبيق القانون .

(ملن رقم ١٩٢٩ سنة ٣٥ في جلسة ٢١/٢/١٩٦٦ س ١٧ من ١٦٩)

١٧٠٦ — الحكم بالعقوبة — استئناف — ما يقيد محكمة الاستئناف بالنسبة للعقوبة .

* لما كان الحكم المستأنف قد قضى بتفريم المطعون ضده (المتهم) خمسة جنيهاً عن الجريمة الأولى (الجرح الخطأ) وهي تدخل في نطاق الغرامة الجائز توقيعها عن هذه الجريمة — وعشرة جنيهاً عن الجريمتين الأخريين (ترك الكلب في الطريق دون مقود أو كمامة وعدم قيد بالسجل الخاص) ، وكان المحكوم عليه هو الذي استأنف وحده ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف وتفريم المطعون ضده عشرة جنيهاً عن الجرائم الثلاث معاً الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الجريمتين الأوليين ومعتبراً الثانية هي صاحبة العقوبة الأشد من الأولى في حين أن العكس هو الصحيح ، مما كان يقضى القضاء بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى أعمالاً للفقرة آتية الفكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتصحيحه

على أن لا يجاوز حد العقوبة ذلك الحد الذي قضى به الحكم المستأنف وذلك بتفريم المَطعون ضده خمسة جنبيها عن التهمتين الاوليين وعشرة جنبيها عن التهمة الثالثة .

(طعن رقم ١٢٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٦ س ١٧ ص ٥٢٥)

١٧٠٧ - لا يصح أن يضار المتهم من استئنافه - مثال .

* لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده. ولما كانت العقوبة المقررة بالمحكمة الابتدائية لم تتضمن الزام المَطعون ضده أداء بعض الرسوم المستحقة عن الترخيص بالنسبة الى جريمة اقامة البناء بدون ترخيص على الرغم من وجوب ذلك طبقا لما تقضى به المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، الا انه لما كانت النيابة العامة قد سككت عن استئناف ذلك الحكم ، فانه ما كان للمحكمة الاستئنافية - وقد انتهت الى ادانة المَطعون ضده بذلك الجريمة - أن تصحح هذا الخطأ .

(طعن رقم ١٤٠ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ٤٢٩)

١٧٠٨ - المتهم لا يضار بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .

* متى كان البين من حكم محكمة اول درجة انه لم ير الجمع بين العقوبة المقررة للحرية وبين الغرامة الاصلية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ - وهي عقوبة اختيارية - بل اكتفى بعقوبة الحبس ، وكانت الغرامة الاضافية التي حكم بها ابتدائيا على الطاعن ولم ير الحكم المَطعون فيه القضاء بها انما تمثل بدل مصادرة حسبما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون المشار اليه ويقضى بها وجوبا في حالة عدم ضبط المبالغ محل الدعوى وقد انصح الحكم الابتدائي عن القضاء بها على هذا الاعتبار . ومن ثم فما كان يسوغ للحكم المَطعون فيه أن

(لا)

يفلظ العقاب على الطاعن — حين أن الاستئناف مرفوع منه وحده ، ولا يجوز أن يضار بطعنه فيقضى عليه فضلا عن عقوبة الحبس السابق الحكم بها ابتدائية بغرامة أصلية مبتدأة هي مبلغ ألف جنيه مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة الغرامة المقررة بها .

(ملن رقم ٢٢٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٢٨/٤/١٩٦٨ س ١٩٦٨/٤/١٩٦٨ من ١٩٦٨/٤/١٩٦٨)

١٧٠٩ — اقتصار قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه على العقوبة والتعويض — خروج اتعاب المحاماة عنها .

✽ قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه لا تعدى العقوبة المحكوم بها عليه او التعويض القضى بالزامه به ، بحيث لا يجوز الحكم بعقوبة اشد من العقوبة التى قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للحكمة أن تتجاوز فى تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة بالمبلغ الذى كان قد قدر فى الحكم المتقوض ، لما اتصاف المحاماة بان تقديرها يرجع الى ما تبيته المحكمة من الجهد الذى بذله المحامي فى الدعوى وما تكبده المحكوم عليه من اتعاب لمحاميه ، والاخر فى هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها ، ومن ثم فلا تثيرب عليها فى تقديرها اتعابا للمحاماة تزيد عن تلك السابق تقديرها بالحكم السابق نقضه .

(ملن رقم ١٠٢٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٢٨/١/١٩٦٩ س ٢٢ من ٢٨)

١٧١٠ — النص فى كل من حكم الغيابى الاستثنائى والحكم الصادر فى المعارضة فى ذلك الحكم على ان تشديد العقوبة كان باجماع الآراء — واجب لصحة كل من الحكمين .

✽ ان مقتضى الجمع بين حكمى المسائلتين ٤٠١ و ٤١٧ من قانون الاجراءات ، يجعل النص على ان تشديد العقوبة كان باجماع الآراء ، واجبا لصحة كل من الحكم الغيابى الاستثنائى الصادر بناء على استئناف النيابة والحكم الصادر فى معارضة المتهم فى ذلك الحكم ، واذا كان ذلك ،



وكان الحكم الفيلىبى الاستثنائى الذى انفى القضاء ببراءة المتهم وقضى بادلته لم يصدر بالاجماع ، فانه لا يكون امام المحكمة الاستئنافية وهى تقضى فى المعارضة الا ان تقضى بتأييد الحكم المستأنف ، ومن ثم فان الحكم الاستئنافى وقد قضى على خلاف ذلك بتأييد الحكم الفيلىبى الاستثنافى يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، مما يحق معه لمحكمة النقض ان تنقض الحكم المطعون فيه وتؤيد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المتهم ، وذلك عملاً لنص المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

(ملحق رقم ٢٠١٥ ، سنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٢/١٩٦٩ ، ص ٢٢٠)

١٧١١ - اشتراط اجماع القضاة فى حالة الغاء حكم البراءة او تشديد العقوبة - قصره على حالات الخلاف فى تقدير الوقائع والعقوبة - النظر فى استواء حكم القانون - لا يتطلب اجماعاً .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان مراد الشارع من النص فى المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة او الغاء حكم البراءة ، انما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة اول درجة فى تقدير الوقائع والادلة ، وان تكون هذه الوقائع والادلة كافية فى تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة ، او اقامة التناسب بين هذه المسئولية وتقدير العقوبة ، وكل ذلك فى حدود القانون ايثاراً من الشارع لمصلحة المتهم ، فاشتراط اجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والادلة وتقدير العقوبة ، اما النظر فى استواء حكم القانون فلا يصح ان يرد عليه خلاف والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع ، بل لا يتصور ان يكون اجماع ذريعة الى تجاوز حدود القانون او اغفال حكم من احكامه ، ومن ثم فانه اذا كان حكم محكمة اول درجة قد طبق نصوماً لمغاة واعمل الحكم المطعون فيه النصوص التى تصرى على واقعه ، فانه يكون قد اقتصر على تطبيق القانون تطبيقاً سليماً ، ولا يشترط لذلك اجماع قضاة المحكمة .

(ملحق رقم ٤٤٤ ، سنة ٤٠ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٠ ، ص ٢١٠)

١٧١٢ - المحكمة الاستئنافية - تفيدها بقاعدة أن الطاعن لا يضار بظمنه - مؤدى ذلك .

* متى كان الثابت أن الدعوى الجائنية أقيمت على المظعون ضده بتهمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ، بمقتضى محكمة أول درجة غيابيا بحسبه ثلاثة أشهر عن التهمين بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات ، معارض وقضى فى معارضته بالتأييد ، فاستأنف وحده ، وقضت محكمة ثانية درجة غيابيا بالتأييد ، معارض وقضى الحكم المظعون فيه فى المعارض الاستئنافية بتعديل العقوبة الى الحبس مدة شهر واحد ، وكانت عقوبة جريمة القتل الخطأ وهى الجريمة الأشد التى دين بها المظعون ضده طبقاً لنص المادة ١/٢٣٨ ، عقوبات هى الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التى لا تتجاوز مائتى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكان الحكم المظعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانوناً على النحو المار بيانه ، فيكون بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون . ولما كانت النيابة العامة لم تستأنف حكم محكمة أول درجة الذى قضى بحبس المظعون ضده ثلاثة أشهر ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية - وهى مقيدة بقاعدة أن الطاعن لا يضار بظمنه - أن تقضى بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى المعارض فيه .

(ظمن رقم ١٥٣٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٨/١/١٣٧١ س ٢٢، ج ٧٥)

١٧١٣ - اقتصار الحكم الاستئنافى على تعديل العقوبة المقضى بها دون يائه الواقعة المستوجبة للعقوبة والأسباب التى بنى عليها ودون الإحالة فى ذلك الى الحكم المستأنف - خطأ - المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات - مثال .

* متى كان الحكم المظعون فيه قد اقتصر على إيراد الأسباب التى أقامت عليها النيابة العامة وهى خطأ الحكم المستأنف فى تطبيق القانون وانتمى الى تعديل ذلك الحكم فيمسا قضى به من مقسوبة دون أن يشتمل على بيان للواقعة المستوجبة للعقوبة ودون أن يورد الأسباب التى اعتمد عليها فيما انتهى اليه من ثبوت التهمين اللتين دان الطاعن بهما ودون أن يحيل فى هذه الخة وص الى أسباب الحكم المستأنف ، فإنه يكون بذلك

قد اغفل بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها كما اغفل ايراد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الادانة مخالفاً في ذلك حكم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والاسباب التي ينشأ عليها . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٤٤١ سنة ٤١ ق جلسة ١٧/١/١٩٧٢ من ٢٢ من ٨٦)

١٧١٤ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الفيابي الاستثنائي الصادر بإلغاء الحكم بالإدانة الصادر من محكمة أول درجة - وجوب صدوره بإجماع الآراء - والنص فيه على ذلك - لا يفنى عن ذلك ؛ ان يكون الحكم الفيابي الاستثنائي قد صدر بإجماع الآراء - علة ذلك ؟

* متى كان يبين من الأوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الفيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطعن والمحكوم عليه الآخر والغاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون ان يذكر انه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تقتضيه المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية فان من شأن ذلك كما جرى عليه قضاء محكمة البنقض ان يصبح الحكم المذكور باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم الفيابي الاستثنائي الغاضي بإلغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وقتئذ للقانون ولا يخفى في ذلك ان يكون الحكم الفيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لان المعارضة في الحكم الفيابي من شأنها ان تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة ان تقتضي في المعارضة بتأييد الحكم الفيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة، فانه يكون من المتعين عليها ان تذكر في حكمها انه صدر بإجماع آراء القضاة ولان الحكم في المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الفيابي الاستثنائي الا انه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

(طعن رقم ٥٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٢ من ٢٢ من ٢١٢)

١٧١٥ - استئناف - نظره والحكم فيه - عقوبة - نقض -
 حالات الطعن - الخطأ في تطبيق القانون .

* من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصالها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وبشرط ألا يترتب على ذلك إساءة بمركز المتهم إذا كان هو المستأنف وحده . لما كان ذلك ، وكانت التلبات العامة قد أقيمت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه فك الاختتام الموضوعية على محله بناءً على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٤٧ و ١/١٥٠ من قانون العقوبات وقد دأته محكمة أول درجة بمقتضى ماقتى الاتهام وأوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة أسبوعين ، وإذا استأنف المطعون ضده الحكم الابتدائي قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها الطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكفاء بتفريم المتهم خمسة جنيتها ، وأورد الحكم المطعون فيه في مدوناته « أنه بسؤال المتهم بمحضر الضبط قرر بأنه كان معينا حارساً على الجمع وأنه هو الذي قام بفتح المحل . وأن قلم المحكمة قد جرى خطأ على القضاء باستبدال عقوبة الغرامة بدلاً من عقوبة الحبس رغم تعيين المتهم حارساً مما كان يتعين معه القضاء بعقوبة الحبس ... » فإنه كان يتعين على المحكمة وقد بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى أن المطعون ضده فك الاختتام الموضوعية على محله حالة كونه الحارس نفسه ، وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديد أشد ، أن تنبه المطعون ضده لهذا الوصف وتوقع عليه العقاب بشرط ألا يزيد في مقداره عن العقوبة المقررة بها ابتدائياً . أما وهي لم تفعل وقضت بتعديل الحكم المستأنف والاكفاء بتفريم المطعون ضده خمسة جنيتها ، فقد غداً حكمها معيباً بالخطأ في تطبيق القانون مستوجباً نقضه . ولما كتبت المحكمة لم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ ، مما يتعين معه أن يكون مع نقض الإحالة .

(طعن رقم ٨٤٠ سنة ٤٨ في جلسة ١١/٢٢/١٣٧٨ من ٢٢ من ١٣٦)

١٧١٦ - اقتصار قاعدة اجماع الآراء عند التشديد أو الفاء البراءة على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والادلة وتقدير العقوبة - الفناء الحكم برفض الدعوى والقضاء بالالزام - استنادا الى ثبوت الخطأ - وجوب ان يصدر بالاجماع - القضاء ببطالان الحكم المستأنف - تطبيقا لفهم سوى في القانون - عدم تطلبه الاجماع .

✽ من المقرر ان مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو الفاء حكم البراءة انما هو مقصور على حالات الخلاف بينهما وبين محكمة اول درجة في تقدير الوقائع والادلة وأن تكون هذه الوقائع والادلة كافية في تقدير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون ايثارا من الشارع لمصلحة المتهم فاشترط اجماع القضاة قاضر على حالة الخلاف في تقرير الوقائع والادلة وتقدير العقوبة . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد ان انتهى الى بطلان حكم محكمة اول درجة الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المخنية قضى في موضوع الدعوى بادانته والزامه بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض المقضى به - تأسيسا على ثبوت الخطأ في جانبه واهماله في اغلاق باب الترام وتركه مفتوحا عند مبارحة المحطة مما ادى الى وقوع الحادث مما مؤداه اختلاف المحكمة الاستئنافية مع محكمة اول درجة في تقدير الوقائع والادلة الامر الذي كان يتعين معه صدور حكمها باجماع آراء القضاة تطبيقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وان كان القانون لا يستوجب النص على الاجماع عند الحكم بالبطلان باعتبار ان تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع الا ان الحكم المطعون فيه قد تضمن الى جانب بطلان حكم محكمة اول درجة لخلو الأوراق منه القضاء بادانة المتهم بعد ان قضت محكمة اول درجة ببراءته وهو ما يستوجب بصريح النص شرط الاجماع ، وكان الحكم المطعون فيه قد افتقد شرط صدوره باجماع آراء القضاة الذين أصدروه فانه يكون باطلا لاختلاف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقضه بالنسبة للدعوى المدنية والقضاء برفضها والزام رافعتها المصروفات .

١٧١٧ - لا يجوز ان يضار المتهم باستئنافه .

* لما كان الاستئناف المقبول شكلا الذي طرح امام محكمة ثانی درجة - بالنسبة للدعوى الجنائية - هو الاستئناف المرفوع من المتهم وحده فلا يصح في القانون أن يغلظ العقاب عليه ، اذ لا يجوز أن يضار باستئنافه ، وبذا يكون القضاء بتشديد العقوبة المقضى عليه بها ابتدائيا مخالفا للقانون ، مما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه فيما قضى به من ذلك - بالقضاء بقبول استئناف المتهم ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

(طعن رقم ٧٨٥ سنة ٤٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧٥ : من ٣٠ من ٨٢٤)

الفرع الرابع - تسبيب الاحكام

١٧١٨ - الفاء الحكم الاستئنافي الحكم الابتدائي مستندا الى

اسباب مردها وقائع غير صحيحة - قصور .

* اذا كان الحكم الاستئنافي قد الفى الحكم الابتدائي مستندا الى اسباب مردها وقائع غير صحيحة لمناقضتها لما هو ثابت في الاوراق التي اعتمدها المحكمة ولكنها نقلت عنها نقلا غير صحيح فهذه الاسباب تعتبر في حكم المدومة ويعتبر الحكم المشتغل عليها كانه حكم غير مسبب ويكون الحكم الابتدائي الذي الفى باتيا بقوته المستمدة من اسبابه الصحيحة للوقائع .

(طعن رقم ٢٤٠٣ سنة ٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٩٣٢)

١٧١٩ - سكوت المحكمة الاستئنافية عن الرد على الشهود الذين

سمعتهم يفيد ضمنا انها لم تقم وزنا لها .

* اذا سمعت المحكمة الاستئنافية شهودا لم يسمعو امام المحكمة الجزئية ، ثم ايدت الحكم المستأنف لاسبابه ، دون أن ترد على شهادة

هؤلاء الشهود ، فسكوتها عن الرد عليها يفيد ضمنيا أنها لم تقم وزنا لها ، لأنها لم تأت بجديد يستدعى تعديل الوقت أو يقتضى الرد من جانب المحكمة .

(طعن رقم ٩٩ سنة ٣ ق جلسة ١٤/١١/١٩٣٢)

١٧٢٠ - القصور المعيب فى الحكم الاستثنائى لعدم بيانه على اعتباره الحادثة تبديدا لا نصبا لا يعفيه مادام قد ابقى العقوبة المقتضى بها على حالها .

* إذا اعتبر قاضى الدرجة الاولى ما وقع من متهم نصبا منطبقا على المادة ٢٩٣ ع « قديم » ورات المحكمة الاستثنائية ان الوقائع المذكورة بأسباب الحكم الجزئى صحيحة وانها تفيد التبديد لا مجرد النصب وأيدت الحكم الجزئى لاسبابه ما عدا ما ذكرته فى آخر منطوق حكمها من ان ما وقع من المتهم ينطبق على المادة ٢٩٦ ع فاغفال هذه المحكمة الاستثنائية فى أسباب حكمها ذكر بيان خاص لعل اعتبارها الحادثة تبديدا لا نصبا وان كان من القصور المعيب الا انه لا ينقض الحكم مادامت هى قد أثبتت العقوبة المقتضى بها على حالها . اذ لا شك فى ان للمحكمة فى حكمها بالعقوبة تغيير وصف الوقائع المرفوعة بها الدعوى مادامت لا تنزل بالمتهم عقابا أشد من عقاب جريمته على وصفها الاول .

(طعن رقم ٩٥٩ سنة ٣ ق جلسة ٢٣/١/١٩٣٣)

١٧٢١ - عدم التزام المحكمة الاستثنائية بالرد تفصيلا على أسباب الحكم الابتدائى الا اذا هى ألغت البراءة .

* يجب على المحكمة الاستثنائية اذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت اليه محكمة الدرجة الاولى ، فى التبرئة من أسباب والا كان حكمها بالإلغاء ناقصا جوهريا موجبا لنقضه . فإذ كانت محكمة الدرجة الاولى قد عرضت لتقرير الخبر القاتل بتزوير ورقة ما ولم تعمل عليه موضحا الأسباب التى دعتها الى عدم الاطمئنان اليه

ثم استعرضت وقائع الدعوى وظرونها لتتعرف ما اذا كانت هذه الورقة مزورة حقيقة أم لا وانتهت من ذلك الى القول بأن الورقة صحيحة وبرات المتهم ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فندبت خيرا آخر قرر أيضا أن الورقة مزورة فالفت الحكم الابتدائي استنادا الى رأى هذا الخبير الاخير الذى جاء رايه موافقا لرأى الخبير الاول ضاربة صفحا عن الأدلة الأخرى التى اعتمدت عليها محكمة الدرجة الاولى وأسست عليها حكمها بالبراءة فلم تشر اليها بشيء ما لا تصريحاً ولا تلميحاً فلا شك أن حكم المحكمة الاستئنافية يكون قائماً على غير أساس ويتعين نقضه .

(طعن رقم ١٨٠٦ سنة ٥ ق لسة ١٨/١١/١٩٣٥)

١٧٢٢ — عدم التزام المحكمة الاستئنافية بالرد تفصيلا على أسباب الحكم الابتدائي الا اذا هى الفت البراءة .

* أن المحكمة الاستئنافية لا تلزم بالرد تفصيلا على أسباب الحكم الابتدائي الا اذا هى ذات الادانة بعد الحكم ابتدائيا بالبراءة أما اذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بالادانة ورات هى أن تقضى بالتبرئة ففى هذه الحالة يكفى أن يشتمل الحكم الاستئنائي بصورة ما على مايدل على عدم اقتناع المحكمة الاستئنافية بالادانة السابق القضاء بها .

(طعن رقم ٣٨ سنة ٦ ق جلسة ١٢/١/١٩٣٥)

١٧٢٣ — جواز احالة المحكمة الاستئنافية فى ذكر وقائع الدعوى كلها او بعضها الى ما ورد بالحكم الابتدائي .

* لا جناح على المحكمة الاستئنافية اذا هى احوالت فى ذكر وقائع الدعوى كلها او بعضها الى ما ورد بالحكم الابتدائي حتى فى حالة مخالفتها فى النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الاولى مادام التناظر منتظما بين ما عولت عليه هى من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الاولى .

(طعن رقم ٢٠٩٢ سنة ٦ ق جلسة ٢/١١/١٩٣٦)

١٧٢٤ - تأييد الحكم المستأنف القاضى بالمعقوبة دون ائساره
الحكم الى اخذه بأسباب الحكم الابتدائى أو ايراد اسباب أخرى -
قصور .

* إذا أيدت المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف فيما قضى به من
العقوبة دون أن تشير الى أخذها بأسباب هذا الحكم أو تورد هي
أسبابا أخرى لقضائها بالتأييد فتحكمها يكون خاليا من الاسباب متعينا
نقضية .

(طعن رقم ١٩٨٢، سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/١١/٢٢)

١٧٢٥ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية بالرد تفصيلا على اسباب
الحكم الابتدائى الا اذا هي الفت البراءة .

* إذا كان الحكم الابتدائى الصادر ببراءة المتهم مؤسسا على أن
الاعتراف الصادر منه لدى البوليس - وهو الدليل الوحيد على أدنته -
قد صدر بالإكراه تحت تأثير ما وقع عليه من الضرب الذى أثبتته الكشف
الطبى ، ثم جاء الحكم الاستئنافى فادان الطاعن اعتمادا على هذا الاعتراف
وحده بمقولة أنه صدر من المتهم مختارا دون أن يرد على ما جاء بالحكم
المستأنف من أدلة الإكراه ، فهذا قصور يعينه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٢ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٧/١١/٢٩)

١٧٢٦ - كفاية الرد اجمالا قى الحكم الاستئنافى القاضى بالبراءة
على ما استندت اليه محكمة أول درجة .

* يتكفى فى الاحكام القاضية بالبراءة المؤسسة على تقدير الوقائع
أن تكون الاسباب التى اقتنعت بها المحكمة مؤدية عقلا الى البراءة .
فإذا كان حكم البراءة صادرا من محكمة استئنافية الفاء لحكم ابتدائى
فيتكفى مع ما تقدم أن يكون فى اسبابه الرد اجمالا على ما استندت
اليه محكمة الدرجة الاولى دون حاجة الى الرد على كل جزئية من
جزئيات الحكم الابتدائى .

(طعن رقم ١٣ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٧/١١/١٣)

١٧٢٧ - اغفال الحكم الاستثنائي الذي أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الإشارة الى المادة المنطبقة مع اغفال الحكم الابتدائي هذه المادة - يبطله .

* ان اغفال الحكم الاستثنائي الذي أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الإشارة الى النص القانوني الذي قضى بموجبه مع اغفال الحكم الابتدائي هذا النص كذلك يبطله قانونا . ولا يغنى عن ذلك ما جاء فى الحكم فى مقام بيان مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها . ولكن اذا كان الحكم قد اشار الى نصوص على انها هى المنطبقة على الواقعة الجنائية التي اثبتتها فى حين ان هذه النصوص لم تكن هى المنطبقة فى الواقع ، فغنى هذه الحالة يكون لحكمة النقض - بما لها من سلطة تصحيح التطبيق القانوني - ان تكتفى ببيان المادة المنطبقة على الواقعة الثابتة بالحكم .

(طعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١/١٢)

١٧٢٨ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية بالرد تفصيلا على اسباب الحكم الابتدائي الا اذا هى الفت البراءة .

* يشترط لقيام الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ان يكون المتهم قد دخل مسكنا فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة او ارتكاب جريمة فيه فاذا لم يثبت ان الدخول كان لغرض من هذين فلا تطبق المادة . واذا كان الحكم الابتدائي بعدد ان استمرض وقائع الدعوى قد انتهى الى القضاء ببراءة المتهم ورفيقه على اساس انه دخل المنزل لمقابلة امراء ساقطة غير متزوجة لارتكاب معها الفحشاء ، وهذا لا عقاب عليه قانونا ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فقصت بالغاء هذا الحكم ، وادانت المتهمين دون ان تتناول فى حكمها بحث الدفاع الذى تمسكا به وتناقش اسباب البراءة ، مقتصرة على قولها انه يؤخذ من ظروف الحادث ومن دخول المتهمين فى ساعة متأخرة من الليل منزل المجنى عليها انها دخلاه بقصد ارتكاب جريمة فيه لم تتمين ماهيتها، مع ان هذه الظروف كما تصلح اساسا لما قالت هى به تصلح كذلك لتأييد الدفاع ، ومع ان الثابت ان المنزل لم يكن خاصا بسكنى تلك الجنى



عليها بل هو عمارة تحتوى على عدة مساكن تسكن هي الدور الرابع
منها الامر الذى كان يقتضى التعرض الى حال باقى السكان فى سبيل
تحجيص اقوال المتهمين - فان هذا الحكم يكون قاصرا فى بيان الاسباب
التي بنى عليها .

(طعن رقم ١٤٤٨ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/٨)

١٧٢٩ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية بالرد تفصيلا على اسباب
الحكم الابتدائي الا اذا هي الفت البراءة .

* اذا بنيت محكمة الدرجة الثانية بسا فيه الكفاية الادلة التي
اقتنعت منها بادانة المتهم ، وكانت هذه الادلة تقوم على شهادة الشهود
الذين لم تر محكمة الدرجة الاولى الاخذ بأقوالهم ، فان تعويل المحكمة
الاستئنافية على تلك الاقوال بعد ان اطمانت اليها واعتقدت صحتها ،
يتضمن بذاته الرد على حكم البراءة الصادر من محكمة الدرجة الاولى .
اذ تصديق الشاهد أو عدم تصديقه مناطه اطمئنان المحكمة واستقرار
مقيدتها ولا اسباب له غير ذلك .

(طعن رقم ١٩٠٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١١/٢)

١٧٣٠ - جواز استناد المحكمة الاستئنافية فى تأييد الحكم المستأنف
الى الاسباب التي بنى عليها .

* اذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للاسباب التي
بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الاسباب فى
حكمها . واذن فانه يكفى ان تحيل عليها . والاحالة على الاسباب تقوم
مقام ايرادها وبيانها ، وتدل على ان المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة
منهم .

(طعن رقم ٢٨٨ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٢/١١/١٨)

١٧٢١ - التزام المحكمة الاستئنافية بالرد على دفاع المتهم الذى تمسك به أمامها .

✽ إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يرتكب أية مخالفة فيما أقامه من بناء لانه لم يتجاوز فيه الارتفاع المسموح به قانونا ، وطلب الى المحكمة تعيين خبير لتبين الحقيقة فرفضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائى لاسبابه دون ان تضيف اليها اسبابا أخرى ، وكان هذا الحكم لم يقل فى ادانة الطاعن الا ان التهمة ثابتة من المحضر الذى حرره مهندس التنظيم فان الحكم الاستئنائى يكون قاصر البيان لعدم رده على دفاع المتهم الذى لو صح لتأثرت به ادانته ، ان المادة ٥ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الذى عوقب بمقتضاه تجيز فى الحالات التى ذكرتها تجاوز الارتفاعات المقررة فى المادة الثالثة المنسوب اليه مخالفتها بالتعذر المبين فيها .

(ملحق رقم ٥٢٢ سنة ١٣ ق جلسة ١٥/٢/١٣٤٢)

١٧٢٢ - صحة الحكم الاستئنافية الذى ايد الحكم الابتدائى لاسبابه مادام قد تدارك خلو الحكم الابتدائى من البيانات الواجب ذكرها .

✽ إذا كان الحكم لابتدائى خاليا من البيانات الواجب ذكرها فى الأحكام ، وكان الحكم الاستئنافية قد تدارك ذلك وقال فى الوقت ذاته انه يؤيد الحكم الابتدائى لاسبابه ، فانه يكون صحيحا ، وتكون الاحالة على الاسباب مقصودا بها الورقة الموقع عليها من القاضى وكاتب المحكمة وان كانت لا تصح تسميتها حكما .

(ملحق رقم ٤٤٣ سنة ١٣ ق جلسة ٧/٢/١٣٤٢)

١٧٢٣ - صحة الحكم الاستئنافية الذى ايد الحكم الابتدائى لاسبابه مادام قد تدارك خلو الحكم الابتدائى من البيانات الواجب ذكرها .

✽ إذا كان الحكم الابتدائى غير متوج باسم الملك لهذا لا يعيب

الحكم الاستثنائي الذي أخذ بأسبابه مادام قد استوفى هذا البيان ، لان الاحكام النهائية هي وحدها التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ٧٥٨ سنة ١٤ ق جلسة ١٤/٦/١٩٤٤)

١٧٣٤ - عدم تحدث الحكم الاستثنائي الصادر بالإدانة عن أدلة البراءة المبني عليها الحكم الابتدائي لا يعفيه مادام قد أورد الأدلة التي استند اليها .

* متى كان الحكم الصادر بالإدانة قد ذكر الأدلة التي استند اليها في قضائه وأورد مؤدى كل منها فلا يعفيه الا يكون قد تحدث عن أدلة البراءة المبني عليها الحكم الابتدائي ، مادامت هذه الأدلة ليست الا مجرد أقوال شهود مما يكفي فيه قانونا أن يكون الرد عليها بأن المحكمة لم تر الاخذ بها مستفادة من القضاء بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت القائمة في الدعوى .

(طعن رقم ١٤٥٨ سنة ١٤ ق جلسة ١٠/١١/١٩٤٤)

١٧٣٥ - عدم تحدث الحكم الاستثنائي عن تاريخ جريمة النسب او توفر ركن العلانية فيها لا يعفيه مادام قد اقتصر على الدعوى المدنية .

* متى كان الحكم الاستثنائي قد تضمن الرد على أسباب البراءة التي أوردتها محكمة الدرجة الاولى وفندها بالأدلة التي ذكرها ، ثم بين واقعة السبب بما يدل على ان الطاعنة قد وقع منها الفعل الضار المستوجب للتعويض الذي قضى به عليها ، فانه يكون سليما ولو كان لم يتحدث عن تاريخ الجريمة او توافر ركن العلانية فيها ، لانه انما اقتصر على الدعوى المدنية ولم يقض بعقوبة حتى تكون المحكمة مطالبة ببينان جميع العناصر القانونية للجريمة .

(طعن رقم ١٤٨٨ سنة ١٤ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٤٥)

١٧٣٦ — عدم التزام المحكمة الاستثنائية بالرد تفصيلا على اسباب الحكم الابتدائي الا اذا هي الفت البراءة .

✽ اذا كانت المحكمة الاستثنائية قد ذكرت ان البنسك الذي يديره المتهم وهمى ولا مال له دون ان تورد الدليل الذي استخلصت منه ذلك ، كما ذكرت انه نصب حباله فاخذ اموال الناس بالباطل غشا وخدعا دون ان تعين الدليل الذى قالت انها استمدته من القضايا الاخرى التى اشارت اليها وتبين وجه استدلالها ، فى هذا الخصوص ، ثم قضت بإلغاء الحكم الابتدائي التاضى بالبراءة لعدم وقوع طرق احتيالية دون أن ترد ردا كافيا على الاسباب التى اعتم عليها فان حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(طعن رقم ٧٧٠ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/٤/٢٨)

١٧٣٧ — عدم التزام المحكمة الاستثنائية بالرد تفصيلا على اسباب الحكم الابتدائي الا اذا هي الفت البراءة .

✽ اذا كان الحكم الاستثنائي الذى الغى الحكم الابتدائي وادان المتهم فى جريمة القتل الخطأ قد اعتمد ، فيما اعتمد ، على المعاينة التى اجراها المحقق دون أن يتحدث عن التفسير الذى جاء على لسانه بصدها امام محكمة الدرجة الاولى لما لاحظته من غموضها فانه يكون معيبا بالقصور متمينا نقضه .

(طعن رقم ٢١٨٠ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١/١٧)

١٧٣٨ — جواز استناد المحكمة الاستثنائية فى تأييد الحكم المستأنف الى الاسباب التى بنى عليها .

✽ اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي للاسباب التى بنى عليها ، وكان الحكم الابتدائي قد تعرض لما أبداه الطاعن من دفوع ورد عليها بما يبرر عدم الاخذ بها ، وكان محضر الجلسة الاستثنائية

خُلُو مما يثبت أن الطاعن — كما يدعى — قد تقدم بطلب صريح باعسارن
شهود نفى ، فانه لا يكون ثمة وجه لما ينعاه على هذا الحكم من القصور .

(طعن رقم ٢٩٨ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١)

١٧٣٩ — عدم تعرض الحكم الاستثنائي للرد على الاوراق المقدمة
لا يعيبه مادامت غير مؤدية بذاتها الى ثبوت التهمة .

✽ اذا كان الحكم الابتدائي قد تعرض لادلة الثبوت وغنّدها فان عدم
تعرض المحكمة الاستثنائية للرد على الاوراق المقدمة لها لا يعيب الحكم
مادامت هذه الاوراق غير مؤدية بذاتها الى ثبوت التهمة . اذ ان في
اغفال المحكمة التحدث عنها ما يفيد ضمنا انها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن
معه الى ادانة المتهمين وليس على المحكمة في حالة القضاء بالبراء ان
ترد على كل دليل من ادلة الاتهام بل يكفي ان يكون الرد عليها
مستفادا من حكمها بالبراءة استنادا الى ما اطمانت اليه من ادلة .

(طعن رقم ٢٩٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/١)

١٧٤٠ — جواز استناد المحكمة الاستثنائية في تأييد الحكم المستأنف
الى الاسباب التي بنى عليها .

✽ متى كان حكم محكمة الدرجة الاولى الصادر في المعارضة والذي
أيده الحكم المطعون فيه لاسبابه قد قضى برفض هذه المعارضة وتأييد
الحكم الغيابي المعارض فيه فتأثلا في ذلك « أن الحكم المعارض فيه قد
جاء صحيحا لاسبابه في قضائه باادانة المتهم ويتعين القضاء بتأييده » —
فهذا معناه ان الحكم المذكور قد اعتمد في قضائه على اسباب الحكم
الغيابي ويكون الحكم الاستثنائي المطعون فيه اذ قال « أن الحكم
المستأنف في محله للاسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة »
قد اعتمد بدوره على اسباب الحكم الغيابي المثار اليه .

(طعن رقم ٧٢٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٦/١٢)

١٧٤١ - عدم تحديث الحكم الاستثنائي الصادر بالادانة عن أدلة البراءة المبنى عليها الحكم الابتدائي لا يعيبه مادام قد أورد الأدلة التي استند إليها .

* متى كان الحكم الاستثنائي قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت الجريمة قبل المتهم وكانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها - فهذا يكفي للرد على أدلة البراءة التي أوردها الحكم الابتدائي .

(طعن رقم ٤٧٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٥٠)

١٧٤٢ - جواز استناد المحكمة الاستئنافية في تأييد الحكم المستأنف إلى الأسباب التي بنى عليها .

* إذا كان المتهم لم يتقدم بدفاع جديد يختلف في جوهره عن الدفاع الذي تقدم به أمام محكمة الدرجة الأولى وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تعرض لذلك الدفاع وفنده لاعتبارات سديدة ذكرها ، فلا وجه للنعي على هذا الحكم بالتصور .

(طعن رقم ١١٢٩ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٥٠)

١٧٤٣ - جواز استناد المحكمة الاستئنافية في تأييد الحكم المستأنف إلى الأسباب التي بنى عليها .

* من حق المحكمة الاستئنافية أن تقول بصلاحية الحكم الابتدائي وأن تأخذ بأسبابه ، وفي هذه الحالة تكون قد جعلت من أسباب الحكم الابتدائي أسباباً لحكمها .

(طعن رقم ١٢٣٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥١)

١٧٤٤ - كفاية الرد إجمالا في الحكم الاستثنائي القاضى بالبراءة على ما استندت اليه محكمة أول درجة .

* يكفى لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون قد اشتغل على ما يدل على عدم اقتناع المحكمة الاستثنائية بالادانة السابق القضاء بها .

(طعن رقم ٥٦٦ سنة ١٠ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥١)

١٧٤٥ - سكوت المحكمة الاستثنائية عن الرد على الشهود الذين سمعهم يفيد ضمنا أنها لم تقم وزنا لها .

* أن سكوت المحكمة الاستثنائية عن الإشارة الى اقوال الشهود الذين سمعهم وقضاءها بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه يفيد ضمنا أنها لم تر فيها شهودا به امامها ما يقنعها بغير ما اقتضت به محكمة أول درجة .

(طعن رقم ٤٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ٤/١٢/١٩٥١)

١٧٤٦ - جواز استناد المحكمة الاستثنائية في تأييد الحكم المستأنف الى الاسباب التي بنى عليها .

* ليس ما يمنع المحكمة الاستثنائية أن هي رأت كفاية الاسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف من أن تتخذها اسبابا لحكمها وتعتبر عندئذ اسباب الحكم المستأنف اسبابا لحكمها . وأن فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قال « أن الحكم المستأنف في مطلبه للاسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة بالنسبة الى ثبوت التهمة » فانه يكون مسببا تسببا كافيا .

(طعن رقم ١٨٤ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٥٢)

١٧٤٧ - سكوت المحكمة الاستثنائية عن الرد على الشهود الذين سمعهم يفيد ضمنا أنها لم تقم وزنا لها .

* لا يضير حكم المحكمة الاستثنائية أنها بعد أن استجابت الى طلب

سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم وسمعتهم فعلا قسدت قضت بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه ، اذ ان مفاد ذلك هو ان التحقيق الذى أجرته لم ينتج جديدا فى الدعوى يجعلها ترى غير ما رآه محكمة اول درجة او يستحق تعليقا او تعقيدا من جانبها .

(طعن رقم ٣٦٣ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٧)

١٧٤٨ — جواز استناد المحكمة الاستئنافية فى تأييد الحكم المستأنف الى الاسباب التى بنى عليها .

* انه لما كانت المعارضة فى الحكم الفيابى تعيد الدعوى الى حالتها فان المحكمة الاستئنافية اذ تنظر فى المعارضة المرفوعة عن الحكم الفيابى الصادر منها انما هى فى الواقع تنظر فى الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائى فلا يكون ثمة ما يمنعها ، وهى تقضى فى هذه المعارضة بتأييد حكمها الفيابى الصادر بتأييد الحكم الابتدائى ، من أن تجعل اسباب هذا الحكم اسبابا لحكمها وان تحيل فى بيان واقعة الدعوى عليها ؛

(طعن رقم ٨٩٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٢/١١/٣)

١٧٤٩ — كفاية الرد أجمالا فى الحكم الاستئنافى القاضى بالبراءة على ما استندت اليه محكمة اول درجة .

* ان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب فى المادة ٣١٠ منه ان يشتمل الحكم — سواء اكان صادرا بالادانة او البراءة — على الاسباب التى بنى عليها مما يوجب على المحكمة الاستئنافية — اذا هى قضت بالفاء حكم ابتدائى ولو كان صادرا بالادانة ورات هى تبرئة المتهم — أن تبين فى حكمها الاسباب التى جعلتها ترى عكس ما رآه محكمة اول درجة ، واذا كان الحكم المستأنف قد اورد اسبابا يصح فى العقل ان تؤدى الى الادانة فيجب على المحكمة الاستئنافية أن ترد على تلك الاسباب بما يفتى على الاقل انها فطنت اليها ووزنتها ولم تقتنع بها او تطمئن اليها او رأتها غير صالحة للاستدلال بها على المتهم .

(طعن رقم ١٠٢٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٢٤)

١٧٥٠ - عدم التزام المحكمة الاستثنائية بالرد تفصيلا على أسباب الحكم الابتدائي إلا إذا هي الفت البراءة .

* يكفى لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون مشتملا على الأسباب التى تفيد عدم اقتناع المحكمة الاستثنائية بأدلة الثبوت التى أخذت بها محكمة أول درجة .

(طعن رقم ٢٤٠٧ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٨)

١٧٥١ - بطلان الحكم الاستثنائى القاضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه إذا تبين أن أسباب الحكم المستأنف تتعلق بواقعة أخرى .

* إذا كانت المحكمة الاستثنائية قد قضت بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به وكان يبين من مراجعة الحكم الابتدائى أن أسبابه تتعلق بواقعة أخرى لا شأن لها بالحكم عليها ولا بالواقعة المسندة اليه ، فإن الحكم يكون فى واقعه غير قائم على أسباب باطلا متعينا نقضه .

(طعن رقم ١٥١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٢)

١٧٥٢ - عدم إشارة الحكم الاستثنائى الصادر بتأييد الحكم الابتدائى لمسئله الى ما أسفرت عنه المعاينة التى رأت هيئة سابقة اجراءها التحقق من كيفية وقوع الحادث - قصور .

* لما كان من واجب المحكمة الاستثنائية أن تعيد نظر الدعوى وتفصل فى موضوعها بعقيدتها هى حسبما يبين لها من دراستها وتحقيقها وكانت المحكمة اذ أيدت الحكم المستأنف قد فعلت ذلك لجُرد ما رآته من أن الأسباب التى بنى عليها حكم محكمة أول درجة من شأنها أن تؤدى الى ما انتهى اليه الحكم المستأنف ولم تشر الى ما أسفرت عنه المعاينة التى رأت هيئة سابقة اجراءها بقصد التحقق من كيفية وقوع الحادث والمتسبب فيه إلا بما قالته من أنه ليس فى المعاينة التى أجرتها المحكمة ولا فى مناقشة الخبراء الفنيين ما يغير وجه الراى فى النتيجة التى انتهى اليها

الحكم المستأنف ، لما كان ذلك ، فإن حكمها يكون قاصرا عن بيان الأدلة التي عولت عليها قصورا يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢١٨٩ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٢٠)

١٧٥٣ - جواز استناد المحكمة الاستئنافية في تأييد الحكم المستأنف إلى الأسباب التي بنى عليها .

* لا مانع من أن يتخذ الحكم الاستئنافية أسباب الحكم الابتدائي أسبابا لما قضى به ، وعندئذ تكون هذه كأنها جزء من الحكم الاستئنافية .

(طعن رقم ٨٦٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٠/٤)

١٧٥٤ - جواز استناد المحكمة الاستئنافية في تأييد الحكم المستأنف إلى الأسباب التي بنى عليها .

* إذا نص الحكم الاستئنافية على أنه يؤيد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها فإنه يكون قد أقام قضاءه على تلك الأسباب ، ويكون القول بخلوه من الأسباب غير سديد .

(طعن رقم ٩٧٣ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٠/٤)

١٧٥٥ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية بالرد على أوجه الدفاع التي أبداهها المتهم أمام محكمة أول درجة مادام لم يردده في الاستئناف .

* لا مصلحة للمتهم فيما ينعاه على الحكم من أنه نسب له ترديد دفاع معين أمام المحكمة الاستئنافية في حين أنه لم يتسكك بهذا الدفاع في الاستئناف ، إذ ليس مما يعيب الحكم أن يتعرض لدفاع أبداه المتهم أمام محكمة أول درجة ، وأن لم يردده بعد ذلك في الاستئناف .

(طعن رقم ٨٩٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٠/١١)

١٧٥٦ — جواز استناد المحكمة الاستئنافية في تأييد الحكم المستأنف الى الاسباب التي بنى عليها .

✽ اذا كان الحكم الابتدائي قد اشار اشارة صريحة الى نصوص القانون التي عاقب المتهم بموجبها ، وكان الحكم الاستئنافي قد احال على الحكم الابتدائي وايده للاسباب التي بنى عليها ، فان هذه الحالة تشمل فيما تشمله مواد العقاب .

(ملعن رقم ١٠٩٤ سنة ٢٤ في جلسة ١٥/١١/١٩٥٤)

١٧٥٧ — التزام المحكمة الاستئنافية بالرد على دفاع المتهم بوجود خطأ في تطبيق القانون في الحكم المستأنف .

✽ اذا كان الحكم اذ قضى بعدم جواز الاستئناف قال « ان الحكم المستأنف قضى بتغريم المتهم خمسمائة قرش وقد استأنفه بظنه ان هناك خطأ في تطبيق القانون ، وأنه بمراجعة الاوراق والحكم المستأنف تبين عدم وجود أى خطأ الامر الذى يصبح معه استئناف المتهم قسراً جائزاً » فان ما أورده الحكم من ذلك لا يبين منه وجه الخطأ في القانون الذى استند اليه المتهم في رفع الاستئناف ، ولا كيف بان للمحكمة عدم وجود خطأ في الحكم المستأنف مما لا يمكن معه لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، ومن ثم يكون الحكم قاصراً تصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(ملعن رقم ٢١٢٩ سنة ٢٤ في جلسة ٢/١٢/١٩٥٤)

١٧٥٨ — جواز ايراد الحكم الاستئنافي اسباباً جديدة لقضائه بتأييد الحكم المستأنف وتقريره بعد ذلك انه يأخذ بأسباب الحكم المستأنف .

✽ اذا كان الحكم الاستئنافي قد أورد اسباباً جديدة لقضائه بتأييد الحكم الابتدائي ، وكانت هذه الاسباب كافية لحمل قضائه ، فانه اذا قرر بعد ذلك انه يأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة له فان ذلك يكون بمثابة انه يأخذ بها فيها لا يتناقض مع الاسباب الجديدة .

(ملعن رقم ٤٨٠ سنة ٢٥ في جلسة ٢٠/١/١٩٥٥)

١٩٥٩ — جواز استناد المحكمة الاستئنافية في تأييد الحكم المستأنف الى الأسباب التي بنى عليها .

* إذا كان الحكم الابتدائي أشار الى نصوص القانون التي ماقب المنهم بموجبها وكان الحكم الاستئنافي قد أحال على الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه فإن هذه الحالة تشمل فيما تشمله مواد العقاب .

(طعن رقم ٦٦٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١١/٧/١٩٥٥)

١٧٦٠ — بطلان الحكم الاستئنافي اذا أخذ بأسباب الحكم المستأنف الخالي من البيانات الجوهرية .

* أن بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ، والهيئة التي أصدرته ، وتاريخ الجلسة التي صدر فيها وأسماء المتهمين في الدعوى ورقمها ووصف التهمة المسندة اليهم ، هي من البيانات الجوهرية وخلو الحكم منها يجعله كأنه لا وجود له ، فإذا أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب هذا الحكم فإنه يكون باطلا أيضا لاستناده الى أسباب حكم لا وجود له قانونا .

(طعن رقم ٦٦١ سنة ٢٥ ق جلسة ١١/٧/١٩٥٥)

١٧٦١ — عدم صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة — تأييده استئنافيا — عدم أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي — انشأؤه أسبابا جديدة كاملة لقضائه — صدور هذا الحكم الأخير متوجا باسم الأمة — لا بطلان .

* إذا كان الحكم الاستئنافي إذ أيد الحكم الابتدائي — الذي لم يصدر باسم الأمة — لم يأخذ بأسبابه وإنما انشأ لقضائه أسبابا جديدة كاملة وصدر متوجا باسم الأمة مصححا بذلك البطلان في الإجراءات الذي شاب حكم محكمة أول درجة على مقتضى ما تقتضيه المادة ١٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية — فإن النعى على الحكم الاستئنافي بالبطلان لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٢٥٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ٣٠٣)

١٧٦٢ — اتخاذ المحكمة الاستئنافية أسباب الحكم المستأنف أسبابا لحكها — جائز .

* ليس ثمة ما يمنع المحكمة الاستئنافية أن هي رأت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف من أن تتخذها أسبابا لحكها ، وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسبابا لحكها .

(طعن رقم ٤٨ سنة ٢٦ قى جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ حتى ٤٢٦)

١٧٦٣ — عدم ذكر الحكم الاستئنافية شيئا عن بيان الإصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وأنها هي التي أدت الى وفاة المجنى عليه — قصور .

* إذا لم يذكر الحكم الابتدائي شيئا عن بيان الإصابات التي أحدثها التصادم ونوعها وكيف انتهت الى أن هذه الإصابات هي التي أدت الى وفاة المجنى عليه وكان الحكم الاستئنافية قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذا بأسبابه — قد خلا من هذا البيان — فلا يكون قاصرا قصورا يعيبه .

(طعن رقم ٧١٨ سنة ٢٦ قى جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ من ٧ حتى ٨٢٩)

١٧٦٤ — قضاء المحكمة الاستئنافية بادانة المتهم المحكوم ببراءته ابتدائيا دون أن تسمع شهادة الصراف — استفادها الى ان الصراف شهد أمام محكمة أول درجة بمثل ما شهد به فى قضية أخرى — عدم إشارة الحكم الى اطلاع المحكمة على اقوال الصراف فى تلك القضية ولا ماهية الصلة بين القضيتين — قصور .

* متى كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بادانة المتهم الذى كان محكوما ببراءته من محكمة أول درجة دون أن تسمع شهادة الصراف مبسطة الى أن الصراف شهد أمام محكمة أول درجة بمثل ما شهد به فى قضية أخرى دون أن تطلع على اقوال الصراف فى تلك القضية التى استمدت منها الدليل الوحيد الذى عولت عليه ، ولم تبين كذلك ماهية الصلة بين القضيتين ولا كيف تناول الصراف فى شهادته فى القضية

الأخرى موضوع القضية الحالية وكان لا يظهر من الأوراق أن المحكمة نظرت القضيتين معا كما لا يظهر منها وجه الارتباط بينهما ، فإن الحكم يكون قاصرا ١٠٠

(طعن رقم ٨٦٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١١/٤/١٣٥٧ س ٨ ج ٨٥٦)

١٧٦٥ — أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي — خلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية — بطلان الحكم الاستثنائي .

* متى كان الحكم الاستثنائي قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي — الذى خلا من بيان المحكمة التى صدر منها والهيئة التى أصدرته وتاريخ الجلسة التى صدر فيها واسم المتهم فى الدعوى ورقمها — ولم ينشئ أسبابا لقضائه ، فانه يكون باطلا لاستناده الى أسباب حكم لا وجود له .

(طعن رقم ١٥٦٥ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٠/١٢/١٣٥٧ س ٨ ج ١٠٠٧)

١٧٦٦ — أخذ الحكم الاستثنائي بما جاء بالحكم المستأنف المتضمن المواد التى طبقت — كفايته .

* متى كانت المحكمة الاستئنافية قد بينت مواد الاتهام بصدر حكمها وأخذت بما جاء بحكم أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير إشارة صريحة الى المواد التى طبقت فإن النعى على الحكم بأنه لم يشر الى المواد التى طبقتها يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٢٨٧ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٨/٥/١٣٥٨ س ٩ ج ٥٦٢)

١٧٦٧ — عدم ذكر الحكم الاستثنائي مادة العقاب — بيان مواد الاتهام فى الحكم الابتدائي — تأييد الحكم الاستثنائي له دون نكرها — لا عيب .

* اذا كان الحكم خاليا صلبه من نكر المواد التى طبقتها المحكمة

ولكنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب الأخرى التى أوردها، وكان الحكم الابتدائي قد سجل فى صلبه انه يطبق على المتهم المواد التى طلبتها النيابة فلا يصح نقضه اذ ان اخذه بأسباب الحكم الابتدائي — فيه ما يتضمن بذاته المواد التى عوقب المتهم بها .

(ملعن رقم ٩١٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٢ من ٩ من ٧٠٦)

١٧٦٨ — تحرير الحكم الاستثنائي الذى ايد الحكم الابتدائي لأسبابه على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه — علة ذلك ؟

* تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، مادام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بأسبابه ، مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثانية درجة .

(ملعن رقم ١٨٨٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١ من ١٠ من ١٧٥)

١٧٦٩ — وجوب ابداء المحكمة الاستئنافية رأيها فيما ورد بالشهادة المرضية التى يستند اليها المتهم فى اثبات مرضه — قصور الحكم عند اقتضائه على مناقشة البرقية التى سبق ارسالها من المتهم معلناً بها مرضه .

* على المحكمة وهى تنظر معارضة المتهم فى الحكم الحضئورى الاعتبارى الصادر فى الاستئناف ان تبدي رأيها فيما ورد بالشهادة المرضية التى يستند اليها فى اثبات مرضه وعما اذا كانت تصلح بذاتها مبرراً للتخلف — أما وهى لم تفعل واحال الحكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها على الأسباب التى ذكرها الحكم الصادر فى الاستئناف — وهى أسباب قاصرة لاقتصارها على البرقية التى اصدرها المتهم يعتذر عن التخلف لمرضه — ولم يكن قد قدم الشهادة ، فان حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(ملعن رقم ٦٦٧ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٢ من ١١ من ٦٥٥)

١٧٧٠ - استئناف - عقوبة - آثار الاستئناف .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى على المتهم - وهو المستأنف دون النيابة العامة - بالغرامة عشرة جنيهات عن التهمتين بدلا من الغرامة خمسة جنيهات على كل تهمة التي قضت بها محكمة أول درجة ، وذلك على الرغم مما أثبتته الحكم من ارتباط الجريمتين ارتباطا لا يقبل التجزئة وأعماله لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٣٦٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ من ١٢ ص ٦٢٤)

١٧٧١ - الحكم الاستئنافي - تسببيه - ما يشترط فيه .

* متى كان الحكم المطعون فيه ، وإن استوفى بياناته ، إلا أنه لم ينشئ لتفصيله أسبابا بل اقتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائي الباطل قانونا ، فإنه يكون باطلا .

(طعن رقم ٥٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ من ١٢ ص ٨٢٠)

١٧٧٢ - الاستئناف المرفوع من النيابة العامة - إحالة الحكم

الاستئنافي في خصوص وقائع الدعوى وحدها إلى الحكم المستأنف - استطراده بعد ذلك إلى مناقشة أسباب استئناف النيابة وانتهائه إلى تعديل الحكم المستأنف - عدم إيراد أسباب ثبوت التهمة ، ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف - ذلك يبطل الحكم .

* إذا كان الحكم الاستئنافي « المطعون فيه » قد أحال على الحكم المستأنف في خصوص واقعة الدعوى وحدها ، ثم عرض الحكم إلى الأسباب التي أقامت عليها النيابة استئنافها وهي خطأ الحكم المستأنف في تطبيق القانون ، وأنهى إلى تعديل ذلك الحكم فيما قضى به من عقوبة دون أن يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما أنتهى إليه من ثبوت التهمتين اللتين دان الطاعة بهما ، ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب

الحكم المستأنف ، فانه بذلك يكون قد اغفل أيراد الاسباب التى بنى عليها مخالفات حكم المادة ٣١٠ اجراءات مما يطله ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٠٠ سنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٢٢/١٩٦٢ س ١٣ ص ٦٥٧)

١٧٧٢ - الاخلال بحق الدفاع - ما يوفره - بطلان .

* متى كان الثابت ان المحكمة الاستئنافية قررت بالجلسة السابقة على اصدار الحكم تأجيل الدعوى لضم قضية طلب المدافع عن الطاعن ضمها وصرحت بتقديم مذكرات الى ما قبل هذه الجلسة بأسبوع ، وبالجلسة الاخيرة اصدرت الحكم المطعون فيه دون ان يثبت فى المحضر النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم . وكان الحكم بعد أن عرض لما طلبه الدفاع عن الطاعن من طلب الضم انتهى الى أن المحكمة قررت التأجيل مع ضم القضية المطلوبة والنصريح بتقديم مذكرات الى ما قبل الجلسة بأسبوع ، وأثبت الاطلاع على القضية المضمومة ثم عرج الى المذكرة التى قدمها الدفاع عن الطاعن قبل الجلسة الاخيرة ورأى استبعادها لورودها بعد الميعاد . ولما كانت اجراءات المحاكمة لم تكن قد استوفيت قانونا اذ لم تتح المحكمة للطاعن فرصة ابداء دفاعه ، وكان من المتعين عليها أن تسمعه أو تعرض لدفاعه المكتوب الذى حوته مذكرته المصرح له بتقديمها دون أن تعطل استبعادها بتجاوزه الاجل الذى حددته لايداعها طالما انها لم تكن قد اصدرت قرارها باقتال باب المرافعة عملا بالمادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية بل أن قرارها بالتأجيل للجلسة التى صدر فيها الحكم لم يكن الا من قبيل تجهيز الدعوى للحكم - ومن ثم فان النعى على الحكم بانطوائه على بطلان فى الاجراءات واخلال بحق الدفاع يكون مسديدا ويتعين نقضه .

(طعن رقم ٢٩١ سنة ٣٢ ق جلسة ١٠/١٧/١٩٦٢ س ١٤ ص ٥٣٦)

١٧٧٤ - الاخذ باسباب الحكم الابتدائى - مفاده .

* من المقرر انه اذا كان الحكم الاستئنافى قد أورد أسبابا جديدة لقضائه فانه اذ قرر بعد ذلك أن يأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب

مكيلة لحكمه فان ذلك يكون مفاده انه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع
الاسباب التي انشأها لنفسه .

(ملن رقم ١١٠٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٢، سج ١٤، ص ١١٠٢٢)

١٧٧٥ — عدم التزام المحكمة بالإشارة الى اقوال شهود النفي
مادامت لم تستند اليها في قضائها — قضاؤها بالإدانة استنادا الى أدلة
النبوت — دلالة — عدم اطمئنانها الى اقوال شهود النفي واطراحها .

* من المقرر ان المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الاوراق
المطروحة عليها دون ان تكون ملزمة بسماع الشهود ، الا انه يتعين عليها
سماعهم اذا كان القصد من ذلك تحقيق دفاع جوهرى اغلظته محكمة
الدرجة الاولى . ولما كان الثابت ان الطاعن تمسك لدى محكمة اول درجة
بسماع اقوال شهود الإثبات في مرحلة المعارضة امامها ، ثم اصر امام
المحكمة الابتدائية على هذا الطلب ، وكان ذلك بقصد مناقشتهم في واقعة
تصلبه السند بحالته من الحيل تسديدا للدين له عليه ، فسحبت المحكمة
بعض هؤلاء الشهود دون البعض الآخر بعد ان كشف الطاعن عن اهمية
سماعهم في تحقيق ذلك الدفاع الذي قد يتغير به وجه الراى في الدعوى
ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يبطله ويتعين معه نقضه والاحالة .

(ملن رقم ١٦٣٦ سنة ٣٥ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٦٥، ص ١٦ ص ٨٨٥)

١٧٧٦ — احوالة الحكم المطعون فيه في منطوقه الى منطوق الحكم
المستأنف الباطل لخلوه من تاريخ اصداره — بطلانه هو الآخر ، ولو كان
مستوفيا لشرائط صحته ومستكملا ما فات الحكم المستأنف من نقص في
بياناته ومنشئا لقضائه اسبابا خاصة به .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان ورقة الحكم من الاوراق
الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصداره والا يطلت لفقدتها عنصرا من
مكونات وجودها قانونا . واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي
يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الاسباب التي

أقبر عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه بما في ذلك المنطوق الذي هو في واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التي تستخلص منه وبدونه لا يقوم للحكم قائمة ، وذلك لما هو مقرر من أن الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ احال منطوقه الى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه لخلوه من تاريخ اصداره قد انصرف اثره الى باطل ، وما بنى على باطل فهو باطل ، وكان لا يعصم الحكم المطعون فيه استيفاءه لشرائط صحته واستكمال ما غات الحكم المستأنف من نقص في بياناته الجوهرية وانشاءه لقضائه اسبابا خاصة به مادام انه احال الى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي الى استطالة البطلان الى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه .

(ملن رقم ٤٤٩ سنة ٢٦ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٦ ، س ١٧ ص ٧٨٢)

١٧٧٧ - تسبيب الحكم الاستثنائي - كفاية الاحالة الى اسباب الحكم الابتدائي - شرط ذلك .

* من المقرر انه اذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للاسباب التي بنى عليها ، فليس في القانون ما يلزمها بأن تبيد ذكر تلك الاسباب في حكمها ، بل يكفي ان نحيل عليها اذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام ايرادها وبيانها وتسدل على ان المحكمة قد اعتبرت ان كانها صادرة منها .

(ملن رقم ٢٢٠٦ سنة ٣٧ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٦٧ ، س ١٨ ص ١٢٨٠)

١٧٧٨ - تسبيب الحكم الاستثنائي - الاخذ باسباب الحكم المستأنف .

* من المقرر انه اذا كان الحكم الاستثنائي قد اورد اسبابا جديدة لقضائه واخذ باسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه ، فان ذلك يكون مغاذه انه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الاسباب التي انشأها لنفسه .

(ملن رقم ٢٨٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٨/٤/١٩٦٨ ، س ١٩ ص ٤٠٢)

١٧٧٩ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية في حالة الحكم بالبراءة
بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف الصادر بالادانة أو كل دليل من
أدلة الاتهام .

* من المقرر أنه متى كونت المحكمة الاستئنافية عقيدتها ببراءة المتهم
بعد الحكم ابتدائياً بادانته فليس عليها بعد أن اقتنعت بذلك أن تلتزم بالرد
على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام مادام قضاؤها
قد بنى على أساس سليم .

(طعن رقم ٢٨٠ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٦٢)

١٧٨٠ - كفاية الأخذ بأسباب الحكم المستأنف الذي أشار إلى واد
الاتهام وخلص إلى تطبيقها في حق المتهم ، بيانا لنص القانون الذي
عوقب المتهم بمقتضاه .

* إذا كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مادتي
الاتهام اللتين طلبت النيابة العامة تطبيقهما في حق الطاعن وخلص إلى
معاقبته طبقاً لهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعتق أسباب الحكم
المستأنف ، فإن ذلك يكفي بيسالنا لنص القانون الذي عوقب الطاعن
بمقتضاه .

(طعن رقم ٦٥٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢/٦/١٩٦٨ س ١٩ ص ٦٤٦)

١٧٨٦ - على محكمة ثاني درجة عند إلغاء حكم صادر بالبراءة أن
تفقد ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى والا كان حكمها معيباً .

* من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر
بالبراءة أن تفقد ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب والا كان
حكمها بالإلغاء ناقصاً نقصاً جوهرياً موجباً لنقضه .

(طعن رقم ١٢٧٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٨/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٦٦)

١٧٨٢ — متى يعتبر تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه اطراحا للدفاع
المقدم لمحكمة ثانية درجة ؟

* متى كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه ان المذكرة التي تقدمها
امام المحكمة الاستئنافية — ولم تعرض هذه المحكمة لما دون بها — انما
تردد ما سبق ان اثاره من دفاع امام محكمة اول درجة ، وكان الحكم
الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل هذا الدفاع ورد
عليه بها يكفي لدحضه ، فان تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي
لأسبابه يفيد اطراح المحكمة لهذا الدفاع .

(طعن رقم ٩٠٩ سنة ٣٩ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٢٦٦)

١٧٨٣ — عدم التزام المحكمة الاستئنافية عند القضاء بالبراءة ورفض
الدعوى المدنية بالرد على كل دليل من ادلة الاتهام ، مادام قضاؤها
سائفا .

* من المقرر انه متى كونت المحكمة الاستئنافية عقيدتها ببراءة المتهم
ورفض الدعوى المدنية بعد الحكم ابتدائيا بادانته ، فلاس عليها بعد ان
اقتنعت بذلك ان تلتزم بالرد على كل دليل من ادلة الاتهام مادام قضاؤها
قد بنى على أساس سليم .

(طعن رقم ٨٣٣ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٦٩ من ٢٠ ص ١٠٩٧)

١٧٨٤ — افساح المحكمة الاستئنافية اجالا للدفاع — تقصيره في
ايراد دفاعه حتى تمام المرافعة — ليس له النعى على الحكم الاستئنائي .

* اذا كان الطاعن لم يوجه طعنا الى الحكم الابتدائي عند نظر
الدعوى استئنافية ، ولم يثر أمر طلب مناقشة المدعى بالحق المدني امامها
حتى تمت المرافعة ، فليس له ان ينعى على الحكم الاستئنائي خطأ بعد
ان افسحت له المحكمة المجال لاستيفاء دفاعه فتصر في ابدائه حتى تمت
المرافعة ، وليس له ان يثير طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة امام
محكمة النقض .

(طعن رقم ١٩٤٩ سنة ٣٩ ق جلسة ١٢/٤/١٩٧٠ من ٢١ ص ٥٦٢)

١٧٨٥ — الاصل ان المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وإنما تبنى قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وتستخلصه من الأوراق — حقها في ذلك مقيد برجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع .

✽ الاصل ان المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وإنما تبنى قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها الا ان حقها في هذا النطاق مقيد برجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل ان القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ١٣٤ من قانون الإجراءات الجزائية ان تسمع — بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك — الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . ولما كانت محكمة الدرجة الثانية قد قضت في الدعوى غير مستجيبة الى ما طلبه الطاعن بشأن عرضه على المتهمات بحجة أنه لم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة مع أن الثابت أنه لم يودع أمامها ، ومن ثم فتكون حجتها في هذا الشأن داحضة ، كما أنها أغفلت الرد على ما دلبه خاصا باستدعاء محرر المحضر المناقشته مما بصم حكلها بالتصور في النسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ١١٠٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٤ س ٢١ ص ٩٥٢)

١٧٨٦ — لا تثريب على محكمة الاستئناف اذ هي التفتت عن طلب الطاعن سماع شاهد لم يتمسك بسماعه أمام محكمة أول درجة ولا عليها ان هي لم ترد عليه صراحة في حكمها مادام ردها مستفادا ضمنا من قضائها .

✽ الاصل ان المحكمة الاستئنافية تحكم على متنتى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه . ولما كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك بطلب سماع الشاهدين أمام محكمة أول درجة مما يعد نازلا عنه ، كما أن ما أثبتته هذان الشاهدان في إقراريهما لا يعنو في حقيقته الا أن يكون تكذبا لاتوال الشهود الذين اطمانت المحكمة الى شهادتهم ، فإن المحكمة اذ التفتت عن ذلك الطلب لا تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ، ولا عليها ان هي لم ترد عليه صراحة مادام أن

ورها مستفاد ضمناً من قضائها بإلادانه استناداً الى ائلة الثبوت التى اخذت بها .

(طعن رقم ٤٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٦٧١/٢/٢٨ من ٢٢ من ٢١٤)

١٧٨٧ — لا بطلان فى أن تحيل المحكمة الاستئنافية على اسباب الحكم المستأنف اذا رات تليده — ليس فى القانون ما يلزمها أن تفكر تلك الاسباب فى حكمها — الاحالة على الاسباب تقوم مقام ايرادها .

* من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا ما رات تأييد الحكم المستأنف للاسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الاسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها ، اذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت أنها صادرة منها ، واذا بين الحكم المستأنف واقعة الدعوى وبرر قضاءه بأسباب سائفة تؤدي الى النتيجة التى انتهت اليها واعتقت الحكم المطعون فيه تلك الاسباب فان ما يثيره الطاعن من دعوى البطلان يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٦٦٥ سنة ٤١ ق جلسة ١٦٧١/١٢/٦ من ٢٢ من ٧٠٧)

١٧٨٨ — تمسك الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم صدور الشيكات منه وطعنه عليها بالتزوير — احالتها لقسم أبحاث التزوير والتزوير — انتهاءه فى تقريره الى عدم تحرير الطاعن لصلبها وارجاؤه البت فى أمر التوقيعات الى حين موافاته بأوراق عليها توقيعات للطاعن معترف بها — وجوب العمل على تحقيق هذا الذئاع الجوهري — عدم التعرض له — يعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

* اذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية عند نظر معارضته بأن الشيكات موضوع الاتهام لم تصدر منه وطعن عليها بالتزوير فاحيلت الى قسم أبحاث التزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى انتهى فى تقريره الى أن الطاعن لم يحرر بيانات صلب هذه الشيكات وأرجأ البت فى أمر التوقيعات الى حين موافاته بأوراق معترف بها

ثابت عليها توتيمات للطاعن بطريق الفرمة ومعامرة لتاريخ تحرير الشيكات ، ومن ثم فان ذلك كان يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم قضاؤها — ان تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغا الى غاية الامر فيه لانه دفاع جوهرى يبنى عليه — لو صح — تغير وجه الراى فى الدعوى ، اما وهى لم تعمل ولم تعرض اطلاقا — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — لهذا الدفاع فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى البيان - الاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نفيه والاحالة .

(طعن رقم ٨٧٦ سنة ٤٢ قى جلسة ١١/٥/١٩٧٢ س ٢٢ ص ١١١٨)

١٧٨٩ — عدم جواز التعمى على المحكمة الاستئنافية التفاتها عن دفاع لم يطرح امامها — مثال لقضاء سليم بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون التعرض لشهادة برضية وجدت ضمن الأوراق غير معلاة ولم يشر اليها الدفاع .

✽ متى كان يبين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن لم يتقدم باى عذر ليبرر تقريره بالاستئناف بعد الميعاد وان المحكمة الاستئنافية سألته عن سبب تجاوزه ميعاد الاستئناف فاجاب بانه لا يعرف لذلك سببا ، وكان يبين من المنردات انه قد ارفقت بملف الدعوى شهادة طبية غير معلاة بالأوراق وغير مؤشر عليها من رئيس الهيئة ، او كاتب الجلسة بما يفيد تقديمها فى اثناء نظر الدعوى . ولما كان الطاعن لم يشر بجلسات المحاكمة الى الشهادة سائلة الذكر حسبما سلفت — وهى بذلك قد خلت مما يؤيد ما يزعمه من انه قدمها للمحكمة عند نظر الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الابتدائى لتبرير تجاوزه ميعاد استئناف هذا الحكم ، وكان الثالث من الاطلاع على محاضر الجلسة ان الطاعن لم يبد عذرا لتقريره بالاستئناف بعد الميعاد الذى حدده القانون، فلا وجه لنعيه على المحكمة الاستئنافية التفاتها عن دفاع لم يطرحه موزع امامها .

(طعن رقم ٥٠٥ سنة ٤٢ قى جلسة ١٢/٢/١٩٧٢ س ٢٤ ص ١٩٨)

١٧٩٠ - تسجيل الحكم الابتدائي في صلبه تطبيق المواد التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر اسبابه - قضاء الحكم الاستثنائي بتأييده لاسبابه وان خلا في صلبه من ذكر المواد التي طبقها المحكمة - لا يعيبه - عله ذلك ؟ اخذه باسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المواد التي عوقب بها المتهم .

* اذا كان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه انه يطبق على المتهم المواد التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر اسبابه فلا يصح نقض الحكم الاستثنائي المطعون فيه الذي وان جاء خاليا في صلبه من ذكر المواد التي طبقها المحكمة الا انه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه وللاسباب الاخرى التي اوردها - اذ ان اخذه باسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المواد التي عوقب المتهم بها .

(ملعن رقم ١٢، سنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٢/٤، ص ٢٤ من ٢٨٤)

١٧٩١ - الغات المحكمة الاستئنافية عن طلب ضم حافظة مستندات سبق تقديمها الى محكمة اول درجة - لا يعيب الحكم لعدم تمسك الطاعن بالطلب في الجلسة الاخيرة امام المحكمة الاستئنافية - ولكونها لا تعدو صور احكام سبق صدورها في قضايا مماثلة .

* لا يقدر في سلامة الحكم المطعون فيه الغات المحكمة الاستئنافية عن طلب ضم احدى حواظ مستندات الطاعن السابق تقديمها الى محكمة اول درجة ذلك انه فضلا عن عدم تمسك الطاعن بهذا الطلب في الجلسة الاخيرة امام المحكمة الاستئنافية بما يعد تنازلا ضمينا عن تمسكه بدلالة ما حوته تلك الحافظة من مستندات في تأييد دفاعه ، فان الثابت ان حكم محكمة اول درجة قد اورد فحوى ما اشتملت عليه تلك الحافظة بما لا يعدو ان تكون صورة لاحكام سبق صدورها في قضايا مماثلة راي الطاعن ان يدعم بها دفاعه . ومن ثم فهي لا تعتبر دليلا من ادلة الدموى يمكن القول بانه تعلق بدفاع جوهرى للطاعن كان على المحكمة ان تعنى بتحقيقه وتوسطه حقه من البحث والتحصيل .

(ملعن رقم ١٢، سنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٢/٤، ص ٢٤ من ٢٧٢)

١٧٩٢ - اعتناق الحكم الاستثنائي المظنون فيه لأسباب الحكم
المستأنف أدى أشار الى مواد الاتهام وخلص الى معاقبة الطاعنات طبقا
لها - في ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبن بمقتضاها .

* اذا كان الثابت من حكم محكمة أول درجة انه اشار الى مواد
الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وخلص الى معاقبة الطاعنات
طبقا لها ، وقد اعتناق الحكم المظنون فيه أسباب الحكم المستأنف ونفى
ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبن بمقتضاها .

(لمن رقم ٥٣ سنة ٤٢ في جلسة ١١/١١/١٣٧٢ من ٢٤ من ١٠٥٢ .)

١٧٩٣ - تأييد الحكم المستأنف لأسبابه - دون أيراد لتلك الأسباب
- صحيح - أساس ذلك ؟

* من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم
المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر
تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الاحالة على
الأسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على أن المحكمة اعتبرت أنها صادرة
منها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن بشأن اعتناق الحكم المظنون فيه
لأسباب الحكم المستأنف يكون في غير محله .

(لمن رقم ١٠٧ سنة ٤٤ في جلسة ٢/١٢/١٣٧٤ من ٢٥ من ٨٠٨ .)

١٧٩٤ - قضاء محكمة الاستئناف بالغاء حكم الادانة وبتبرئة المتهم
- ما يشترط في تسبيبه .

* أوجب قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل
الحكم - سواء كان صادرا بالادانة أو البراءة - على الأسباب التي بنى
عليها مما يوجب على المحكمة الاستئنافية اذا هي قضت بالغاء حكم
ابتدائي ولو كان صادرا بالادانة ورات هي تبرئة المتهم أن تبين في حكمها
الأسباب التي جعلتها ترى عكس ما رآته محكمة أول درجة ، واذا كان
الحكم المستأنف قد أورد أسبابا يصح في العقل أن تؤدي الى الادانة

فيجب على المحكمة الاستثنائية أن ترد على تلك الأسباب بما يفيد على الأقل أنها فطنت لها ووزنتها ولم تقتنع بها أو تطعن إليها أو رأتها غير صالحة للاستدلال بها على المهمة — لما كان ذلك — فإن أغفل الحكم المطعون فيه للدلالة التي استندت إليها محكمة أول درجة في ادانة المطعون ضده وعدم بيان رأى المحكمة فيها — اكتفاء بما تردت فيه من خطأ قانوني — يعيبه بالقصور الذي يوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٦٦٤، سنة ٤٥، ق جلسة ١٣/٥/١٣٧٥، ص ٢٦ من ١١٠)

١٧٩٥ — تسبیب الحكم الاستثنائي — مفساد إيراد أسباب متاملة لأسباب حكم أول درجة .

* من المقرر أن مفساد إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا مكتملة لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعنفته أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي — في الرد على الدفع ببطلان محضر استجواب النيابة للطاعنة لعدم استصحاب المحقق كاتباً لدوينه — من أن الحاضرين معها في تحقيق النيابة في اليوم التالي لم يدفعوا بهذا البطلان ومن أن هذا المحضر ليس بمحضر تحقيق بل هو محضر أثبت فيه وكيل النيابة اعترافاً صادراً أمامه ووقعته المتهمه بما يفيد صدوره منها — لا يتعارض مع ما أضافه الحكم المطعون فيه بقوله أن « الحكم المستأنف لم يبين حكمه على أنه محضر تحقيق أجراه وكيل النيابة كسلطة تحقيق بل على أنه تصرف أجراه وكيل النيابة عندما أرسل إليه المحضر مع المتهمه بوصفه رجلاً من رجال الضبطية القضائية » ، ذلك لأن التناقض الذي يعيب الحكم «و الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يشبه البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، فإن دعوى التناقض التي يرمى بها الطاعنان الحكم المطعون فيه تكون على غير أساس . هذا إلى أن ما قرره الحكم — فيما تقدم بيانه — وهو بسبيل رفض الدفع ببطلان محضر الاستجواب صحيح في القانون ، ذلك لأن ما أوجبته القاتلون من حضور كانت مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق وأن كان هو الأصل الواجب الإتياع ، إلا أنه لا يترتب على عدم اتباعه ببطلان ما يتخذه وكيل النيابة في حالة الاستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق ، إذ أن عضو النيابة بوصف

كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية في المادتين ٢٤ و ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية من اثبات ما يرى بحسب الحال داعيا لاثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق بل ان هذا هو الواجب الذي يتعين عليه التيام به . ولما كان هذا التقرير الصحيح في ذاته كاف لحمل قضاء الحكم بفرض هذا الدفع وللدفع على دفاع الطاعن ببطء لان محضر الاستجواب بوصفه محضر جمع استدلالات — فان تعيب الحكم في دعامته الاخرى القائمة على عدم الاعتراض على محضر الاستجواب من الحاضرين مع ، لطاعة في تحقيق النيابة في اليوم التالي — بفرض صحة هذا العيب — يكون غير منتج .

(طعن رقم ١١٢٩، سنة ٤٥ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٥ من ٢٦ من ٦٥٩)

١٧٩٦ — اغتيال المحكمة الاستئنافية الإشارة الى اقوال ادلى بها شاهد امامها — مفاده — اطرأ عليها لشهادته واقتناعها بالحكم الابتدائي .

✽ في سكوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة الى الاقوال التي ادلى بها الشاهد امامها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد انها لم تر في شهادته ما يغير من اقتناعها بها قضت به محكمة اول درجة .

(طعن رقم ١٤٨١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٦ من ٢٧ من ٢٢)

١٧٩٧ — تأييد الحكم الابتدائي لاسبابه — كفاية ذلك اسبابا للحكم الاستئنائي .

✽ من المقرر انه اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت تأييد الحكم المستأنف لاسباب التي بنى عليها . فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الاسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل اليها ، اذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام ايرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

(طعن رقم ١٤٨٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٦ من ٢٧ من ٢٣)

١٧٩٨ - عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق - مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع .

✽ من المقرر أنه وإن كان الأصل وفق المادة ١١١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً وإنما تحكم على مقتضى الأوراق إلا أن حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع بل أن المادة ١١٣ من ذلك القانون توجب على المحكمة أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تدببه لسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وسنوفى كل نقص آخر في إجراءات التحقيق وترتيباً على ذلك عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألت بها على وجه ينصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، وإذ كانت الحال في الطعن المائل أن المدافع عن الطاعن قد استنسخ بجلسة المعارضة الاستئنافية بسماع شهادة ... تأسيساً على أنه كان متهما وإياه في الدعوى وأداته محكمة أول درجة ثم قضى ببراءته استئنافية وكان قوله من بين ما عولت عليه محكمتا أول وثاني درجة في ادانة الطاعن ، فذان على الحكم المطعون فيه أن يعرض لهذا الطلب الجوهرى أيراد وردا ، ذلك بأنه ليس يسوغ محاجة الطاعن بأنه لم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، لأن سببه لما يكن قد قام أمام تلك المحكمة ، وإنما وجد من بعد ذلك حين انقشع الاتهام نهائياً عن المطلوب سماع شهادته بقضاء محكمة ثاني درجة ببراءته فصار يجوز سماعه شاهداً بعد أداء اليمين - عملاً بحكم المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه وإعادة .

(طعن رقم ١٣٢١ لسنة ٥٠ ، ق جلسة ١٣٧٦/٢/١٥ ، ص ٢٧ من ٢١٦)

١٧٩٩ - جواز اعتناق الحكم الاستئنافية لأسباب الحكم المستأنف .

✽ من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة

منها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن بشأن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف يكون في غير محله .

(ملعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢ من ٢٩ من ٢٥٢)

١٨٠٠ - دفاع - وجوب تحقيقه - التأخير في إبدائه - أثره .

* لا يقدح في التزام المحكمة بوجوب تضمين حكمها ما يدل على مواجهتها عناصر الدعوى والالام بها أن يكون الطاعن قد أمسك عن آثار دفاعه المشار إليه من قبل أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جدية مادام منتجبا من شأنه أن تدفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأي في الدعوى كما أن استعمال المنهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة وهي وقته المناسب الذي كئل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تجلية للحقيقة وهداية الى الصواب .

(ملعن رقم ٧٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ من ٢٩ من ٤٤٢)

١٨٠١ - لا يوجب القانون على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية

الى محكمة أول درجة الا اذا قصت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى .

* أن الشارع لم يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية الى محكمة أول درجة الا اذا قصت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص او بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى . اما في حالة بطلان الاجراءات او بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى . ولما كان يبين من الرجوع الى الاوراق أن محكمة أول درجة حكمت في موضوع الدعوى ببرائة المتهم الاول وبمعاتبة المتهم

الثانى (الطاعن) بالحبس سنة مع الشغل من الجرائم الاربع المسندة اليه بناء على قولها : « وحيث أن التهمة ثابتة قبيل المتهم الثانى (الطاعن) مما جاء بمحضر الضبط وعدم دفعه للتهمة بدفاع مقبول ومن ثم يتعين الحكم بإدانته عملاً بمواد الإنعام » فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس الطاعن لمدة ستة شهور من التهم الاربع وأورد الحكم الاستئنافى أسبابا جديدة تكفى لحمل قضائه بالإدانة تصحيحا لما شاب الحكم المستأنف من قصور فى التسبيب فان ما سار عليه الحكم المطعون فيه من ذلك يتفق وصحيح القانون ذلك أن محكمة أول درجة وقد استغذت ولايتها بالحكم الذى أصدرته فى الموضوع فلا سبيل لاعادة القضية لها مرة ثانية مهما انطوى عليه حكمها أو شابها من عيوب فى التسبيب .

(طعن رقم ١٥٤٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١١/١/١٩٧٩ من ٢٠ من ٧١)

١٨٠٢ - ما يكتفى لتسبيب الحكم الاستئنافى الصادر بتأييد الحكم المستأنف .

✽ متى كانت محكمة أول درجة قد رأت أن اعتراف المتهم فى محضر الضبط قد وقع تحت شبهة الإكراه وداخلتها الريب والشكوك فى باقى الأدلة فقضت بالبراءة ، وكان فى سكوت المحكمة الاستئنافية من الإشارة الى ما ضمنته النيابة العامة أسباب استئنافها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم تر فيها ما يغير اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة . لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها ، فليس فى القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكتفى أن تحيل إليها اذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ومن ثم فإن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائى لا يستفاد منه أنه لم يحط بأسباب استئناف الطاعنة .

(طعن رقم ٥٨٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١/١٠/١٩٧٩ من ٢٠ من ٧٢٠)

١٨٠٣ - ما يكفي لصحة تسبيب الحكم الاستثنائي .

✳ من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها ، فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت أنها صادرة منها كما أن الحكم المطعون فيه وأن جاء خالياً في صلبه من ذكر المواد التي طبقها المحكمة إلا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، وكان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم - الطاعن - المواد التي طبقها النيابة العامة والتي أشار إليها في صدر أسبابه ، فإن ذلك يكفي بياناً لمداد القانون الذي عاقب المتهم بمقتضاها .

(طعن رقم ٢٠٥٨ سنة ٤٩ ق جلسة ١٣٠٢/١٢/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٨٥٨)

١٨٠٤ - تسبيب الحكم الاستثنائي - كفاية الإحالة إلى أسباب الحكم المستأنف .

✳ من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت أنها صادرة منها .

(طعن رقم ١٢٨٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٣٠٣/١٢/١٩٧٩ س ٣٠ ص ١٨٦)

الفصل العاشر

مسائل متنوعة

١٨٠٥ - محكمة استئنافية - م ١٤١٤ ج - مجال تطبيقها .

في المادة ٤١٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنها تنطبق في الحالة التي تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لا بعد أن يكون قد صدر حكم انتهائي بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظرها .

(طعن رقم ٩٩٤ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ من ٧ ص ٤٠٥)

١٨٠٦ - رفع الاستئناف من غير النيابة - ليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف - المادة ٢/٤١٧ إجراءات - مثال في جريمة شروع في سرقة .

* نصص المادة ٣/٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه :
« إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة فلايس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف » . ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم أمام محكمة الجنح لاتهامه بارتكاب جنحة شروع في سرقة ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ طبقا للمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٢/٣١٧ ، ٣٢١ من قانون العقوبات ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وحده ، وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا الى ما قلته من أن سوابق المتهم المثبتة بصحيفة حالته الجنائية تجعله عائدا في حكم المادتين ٤٩ ، ٥١ من قانون العقوبات ، فان ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٦٨٣٠ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٦٦/٢/٧ من ١٧ ص ٨٦)

١٨٠٧ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عايه
طعن - مادامت المحكمة لم تنمهما من مباشرة حقهما في الدفاع .

* من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى
عليه طعن مادامت المحكمة لم تنمهما من مباشرة حقهما في الدفاع .

(طعن رقم ١٩٧٠ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ٢١١)

١٨٠٨ - تحرير الحكم الاستثنائي المؤيد للحكم الابتدائي لأسبابه
على نموذج - لا بطلان .

* من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه
مادام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بأسبابه مما يجب معه
اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثلثى درجة .

(طعن رقم ٧٨١ سنة ٢٩ ق جلسة ٦/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٠٨)

١٨٠٩ - إيراد الحكم الاستثنائي أسباباً جديدة لقضائه -
حد ذلك .

* من المقرر أنه متى كان الحكم الاستثنائي قد أورد أسباباً جديدة
لقضائه وأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمة ، فإن معنى
ذلك أنه اعتنق ما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه .

(طعن رقم ١١٩٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦ س ١٧ ص ٩٨٨)

١٨١٠ - قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه - انصرافها الى
العقوبة والتعويض المقضى بهما دون انتعاب المحاماة .

* من المقرر أن قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه لا تنصرف
الا الى العقوبة المحكوم بها أو التعويض المقضى به ، بحيث لا يجوز

الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة المبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنتوض . أما أتعاب المحاماة فإن تقديرها يرجع الى ما تبينته المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبده المحكوم عليه من أتعاب لحاميه والأمر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون معقب عليها فيه .

(طعن رقم ١٠١٨ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١ من ١٧ ص ١٠٥٣)

١٨١١ - الطاعن لا يضار بطعنه - طالما ان النيابة لم تطعن في الحكم .

✽ من المقرر انه لا يضار الطاعن بطعنه . ولما كانت النيابة العامة لم تطعن في الحكم بطريق النقض بل طعن فيه المحكوم عليه وحده ، فان محكمة النقض لا تستطيع اصلاح الخطأ الذي وقع فيه الحكم .

(طعن رقم ١٢٨٩ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢١ من ١٧ ص ١١١٩)

١٨١٢ - العبرة في تحديد حق الطاعن في الاحكام هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها .

✽ العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لتحديد حق الطعن في الاحكام هي طبعا للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها . اذ لا يقبل ان يكون الحكم المظلم منه هو المناط في جواز هذا الظلم او عدم جوازه ، ولا شأن في ذلك للاسباب التي تكون الحكم قد بنى عاينها بالمخالفة للوصف المرفوعة به الدعوى .

(طعن رقم ١٨٧١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩ من ١٧ ص ١٢٦٧)

١٨١٣ - الاستئناف ارفع من غير النيابة - حدود سلطة محكمة الاستئناف .

✽ نصت المادة ٣/٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على انه :

« أما إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة ، فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف » . ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم أمام محكمة الجنح لانهاهه بجريمة التبيد وكانت محكمة أول درجة قد قضت — بادانته — باستئناف المحكوم عليه هذا الحكم وحده ، إلا أن المحكمة الاستئنافية قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استناداً الى أن الواقعة تكون جنائية تنطبق على المادة ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات ، فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفاً للقانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف ، فإنه يتعين أن يكون النقض مع الإحالة .

(طعن رقم ١٠٦٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٧٢ س ٢٦ ص ٥٩٠)

١٨١٤ — محاكمة استئنافية — عدم اثر ائيرة الطاعن شيء عن وصف
التهمة أو القصور في مظاهر الخطأ المسندة اليه — اثر ذلك .

* إذا كان الثابت أن الطاعن حضر المحاكمة الاستئنافية ومعه محاميه ولم يثر في دفاعه شيئاً في شأن وصف التهمة أو القصور في بيان مظاهر الخطأ المسند اليه . فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عن بطلان مدعى به أمام محكمة أول درجة لما هو متر من أن العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية .
(طعن رقم ٧٠٦ سنة ٢٣ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٢ س ٢٤ ص ١٢٢٢)

١٨١٥ — قضاء الحكم الاستئنافي بإلغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى تأسيساً على بطلان اجراءات تحريكها يتعين معه إعادة الدعوى الى محكمة أول درجة الانفصل فيما عملاً بالمادة ١١٩ اجراءات جنائية — علة ذلك : عدم تفرقت احدى درجتى التقاضى على المحكوم عليه .

* تنص المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك

بطلاناً في الإجراءات أو الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ،
 أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السر
 في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة
 أو برفض الدفع الفرعى وينظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية
 لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها » . ولما كانت محكمة أول درجة
 قد قضت غيابياً بعدم قبول الدعوى تأسيساً على بطلان إجراءات تحريك
 الدعوى الجنائية . فاستأنفت النيابة العامة الحكم وقضت المحكمة
 الاستئنافية غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم
 المستأنف وتغريم المتهم مائة جنيه وتعويض مقداره عشرة آلاف وثمانمائة
 جنيه لمصلحة الجارك ومصادرة التبغ المضبوط . فعارض المحكوم عليه
 وقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فان الحكم المطعون فيه
 اذ قضى ببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى
 تأسيساً على بطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ولم يقض بإعادة
 الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فيها ، بل قضى في موضوعها
 وفوت بذلك على المحكوم عليه إحدى درجتي التقاضي فإنه يكون معيباً
 بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه وإحالة الى محكمة أول درجة
 للفصل في موضوع الدعوى .

(طعن رقم ٦٢٨ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٠ من ٢٥ من ٢٠١)

١٨١٦ - استئناف الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة - نطاقه .

* من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها
 لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره
 حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم
 الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكيم ، فإذا أغفل الحكم الاستئنائي
 الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى وقضى بوقف تنفيذ
 عقوبة الحبس المتقضى بها وهو ما لم يكن مطروحاً فإنه يكون معيباً بما
 يستوجب نقضه - لما كان ذلك - وكان الحكم الصادر في المعارضة
 بعدم قبولها قد طبق القانون تطبيقاً سليماً فإنه يتمتع مع نقض الحكم
 المطعون فيه تصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة
 المحكوم بها .

(طعن رقم ٦٤٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٤ من ٢٦ من ٢٨٦)

١٨١٧ — إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم الاختصاص — يستتبع إعادة القضية إلى المحكمة الأخيرة — مخالفة ذلك خطأ في القانون .

✽ لما كلات الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على المحكمة الاستئنافية إذا ما أصدرت محكمة أول درجة حكمها بعدم الاختصاص وحكمت هي بإلغاء وباختصاص المحكمة أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل في موضوع الدعوى — بعد ما ألغى الحكم الابتدائي القاضي بعدم الاختصاص — ولم يعد القضية لمحكمة أول درجة يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١١/٤/١٩٧٦ س ٢٧ من ٤٠٧)

١٨١٨ — انغلاق باب الطعن بطريق الاستئناف — انغلاقه من باب أولى بالنسبة للطعن بطريق النقض — صدور الحكم برفض الدعوى المدنية التي لا تجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي من محكمة ثاني درجة عند نظر استئناف المتهم حكم الادانة والتعويض — عدم جواز الطعن فيه بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية — أساس ذلك ؟

✽ جرى قضاء محكمة النقض على أنه حيث ينطلق باب الطعن بطريق الاستئناف ، لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض إذ لا يعمل أن يكون الشارع قد أفل باب الاستئناف في الحكم في الدعوى لتفاهة قيمتها وفي الوقت ذاته يجيز الطعن فيها بطريق النقض ، وأذ كان ما تقدم ، وكادت الطاعنة في دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت ، وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهائي لتلك المحكمة ، فله لا يجوز لها الطعن في الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للدمعية حقاً في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليها حق

الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف ، لما كان ذلك ، فان الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز .

(طعن رقم ٥٩٩ سنة ٤٤ ق جلسة ١٠/١/١٣٧٤ م ٢٥ م ٢٥ م ٨٩)

١٨١٩ — خلو الحكم الاستئنافي من الإشارة الى مواد العقاب —
لا يعيبه — ما دام قد ايد الحكم الابتدائي الذي اثار هذه المواد لأسبابه —
علة ذلك — اخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المواد التي عوقب بها المتهم .

* اذا كان الحكم المطعون فيه قد جاء خالياً في صلبه من ذكر المواد التي طبقتها المحكمة الا انه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه — وكان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه انه يطبق على المتهم المواد التي طلبتها النيابة العامة والتي اثار اليها في صدر أسبابه فان ذلك يكفي بياناً لمواد القانون التي عاقب المتهم بمقتضاها .

(طعن رقم ١٤٨١ سنة ٤٥ ق جلسة ٥/١/١٣٧٦ م ٢٧ م ٢٢)

١٨٢٠ — استنفاد المحكمة ولايتها بالحكم في الموضوع — اثر ذلك :
عدم جواز اعادة نظر الدعوى الا بالطعن في الحكم وفقاً للقانون — حكم
القضاء — عنوان للحقيقة — أقوى من الحقيقة ذاتها — مقتضى ذلك :

* متى كانت المحكمة الاستئنافية قد استنفدت ولايتها على الدعوى بعد أن قضت بحكمها الصاكن بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٤ في موضوع استئناف النيابة بالنسبة للمطعون ضده برفضه وتأييد الحكم المستأنف فما كان يصح لها من بعد عند تقديم القضية اليها من النيابة العامة بعد تحريكها خطأ بالنسبة للمطعون ضده ، أن تعاود نظر الاستئناف بالنسبة له وتقضى في موضوعه ، لزوال ولايتها . ذلك بأنه من المقرر انه متى أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى فلا تملك اعادة نظرها الا بالطعن فيه بالطرق المقررة في القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، لأن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة

ذاتها ، ومعنى كان الأمر كذلك فما كان يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه . ومن ثم فإن المحكمة إذا عادت الى نظر الدعوى وفصلت فى موضوع الاستئناف من جديد بالنسبة للمطعون ضده بعد ان زالت ولايتها باصدار حكمها الاول ، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ فى القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة عملاً بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض — ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم وتصحيحه على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز نظر استئناف النيابة للمطعون ضده لسابقة الفصل فيه .

(طعن رقم ١٨٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦ س ٢٧ ص ٥٩٢)

١٨٢١ — محاكم عادية — محاكم استئنافية — حالة الطوارئ — ولاية القضاء :

* من المقرر ان المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة فى حين ان محاكم امن الدولة ليست الا محاكم استئنافية . ولما كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وان اجاز فى المادة التاسعة منه احوالة الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام الى محاكم امن الدولة الا انه ليس فيه او فى تشريع آخر أى نص على انفرادها فى هذه الحالة بالاختصاص بالفصل فيها ، وكانت الجريمة التى اسندت الى المتهمين وهى السرقة ليلاً من شخصين فأكتر من مسكن بواسطة التسور حالة كون أحد المتهمين يحمل سلاحاً ظاهراً وقد وقعت هذه الجناية بطريق التهديد باستعمال السلاح — معاقبا عليها بالمادة ٣١٣ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمتهم الى المحاكم العادية ، فان الاختصاص بمحاكمتهم ينعقد للقضاء الجنائى العادى ، ويكون النعى بصور الحكم من محكمة غير مختصة ولانها على غير اساس .

(طعن رقم ٧٦٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠ س ٢٩ ص ٨٣٩)

١٨٢٢ — جواز اتفاق محكمة الاستئناف مع الحكم الابتدائى فى الوقائع ومخالفته فى النتيجة .

* لا جناح على المحكمة الاستئنافية اذا هى احوالت فى ذكر وقائع

الدعوى كلها أو بعضها — ومنها مواد الاتهام التى طبقها الحكم الابتدائى — الى ما ورد بهذا الحكم حتى فى حالة مخالفتها فى النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التناظر منتفيا بين ما عولت عليه هى من الحكم الابتدائى من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

(طعن رقم ١٥٢٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١١/١/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٦٧)

١٨٢٣ — اذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها بان تعيد ذكر تلك الاسباب :

✳ من المقرر انه اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها ، فليس فى القانون ما يلزمها بان تعيد ذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل اليها اذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام ايرادها وبياتها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كائنها صادرة منها .

(طعن رقم ١٥٢٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١١/١/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٤٩)

استيراد وتصدير

١٨٢٤ - ترتب مسؤولية عدم الاخطار عن البضاعة المستوردة على كل من يلزم بالاخطار ولو تعددوا .

* متى كان الحكم قد اثبت بادلة مقبولة أن الطاعن الاول استورد صفقة صفيح لحسابه الخاص ثم باعها الى الطاعن الثانى بعد أن قسام بمصاريف التأمين والنقل ، وأن الطاعن الثانى بدوره قد باعها الى آخر قبل وصولها الى الميناء ، فإن هذا الحكم يكون سديدا انقضى بمسئولية كلا الطاعنين عن عدم الاخطار عن هذه الصفقة ، إذ القانون رتب هذه المسئولية على كل من يلزم بالاخطار ولو تعدد الأشخاص الذين تنطبق عليهم نصوصه .

(ملعن رقم ١٦٠٣ سنة ٢٠١٠ ق جلسة ١٠/١/١٩٥٢)

١٨٢٥ - المقصود من كلمة « التصدير » الوارد فى المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢ سنة ٤٠ والمادة ١٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٢٦ سنة ١٩٤١ .

* انه يبين من نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٨ ، والمادة ١٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤١ الصادر تنفيذا له أن المشرع قصد بالتصدير الوارد فى تلك المادة شحن البضاعة بالمراكب لا مجرد اخذها فى السور الجمركى .

(ملعن رقم ١٣٠٤ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٤/٢/١٩٥٣)

١٨٢٦ - الفرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات : هو احكام الرقابة عليها ضمانا لرواجها فى الاسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا فى تلك الاسواق . الخروج على مقتضى الواجبات التى فرضت تحقيقا لهذا الهدف تتواءم به الجريمة التى يكفى لقيامها على الجانى بالفعل المؤثم قانونا او قعوده عن التحقيق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة .

* يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية المصاحبة للقانون رقم ٢٠٣

لسنة ١٩٥٩ فى شأن التصدير أن الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات هو احكام الرقابة عليها ضمتا لرواجها فى الاسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا فى تلك الاسواق بحيث لا يصدر منها الا ما يطابق الشروط والمواصفات التى تصنفها الجهات المختلفة ونحقيقا لهذا الهدف اصدر وزير الاقتصاد القرار رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٥٩ بالرقابة على تصدير البطاطس متضمنا الشروط والمواصفات التى رؤى اخضاع محصول البطاطس لها عند تصديره . ومن ثم يكون الخروج على مقتضى الواجبات التى فرضت تحقيقا للهدف المشار اليه تتوافر به جريمة — محاولة تصدير بطاطس محظور تصديرها لمخالفتها للمواصفات القانونية — التى دين الطاعن بها ، والتى يكفى لقيامها علم الجانى بالفعل المؤتم قانونا او قعوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة .

(طعن رقم ٢٠٠٣ سنة ٢٤ ق . ٠ جلسة ١٩٦٥/٦/٨ س ١٦ ص ٥٦٦)

١٨٢٧ — الغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ — مؤدى ذلك — نسخ الالتزام بالتعويض المنصوص عليه فى القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد — حصول واقعة الدعوى بعد الغاء تلك الرسوم — قضاء الحكم بالتعويض — خطأ — حق محكمة النقض فى تصحيحه جزئيا دون تحديد جلسة ولو كان الطعن لثانى مرة — أساس ذلك ؟

* القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو الذى تكفلت نصوصه ببيان قيمة رسوم الاستيراد وكيفية تقديرها وتحصيلها على السلع المستوردة ، ثم صدر بعده القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٦١ ونص فى مادته الاولى على الغاء القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسوم الاستيراد ، واذا ما كان الشارع قد ربط تقدير التعويض المنصوص عليه فى المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد ، بمثلئ الرسوم المقررة للاستيراد والرسوم الأخرى المتصلة بها ، فان الغاء هذه الرسوم بمقتضى القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ يكون ناسخا لوجود التعويض طالما أنه من المتعين الرجوع فى تقديره الى مقدار رسوم الاستيراد التى القيت . لما كان ذلك ، وكنت واقعة الدعوى قد جرت بعد الغاء تلك الرسوم بالقانون المذكور ، فان الحكم المطعون فيه بقضائه بالتعويض يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون

خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالفاعلاتفى بهمن تعويض وذلك عملا بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، دون حاجة الى اعمال المادة ٥٥ من القانون سالف الذكر بتحديد جلسة لنظر الموضوع ، باعتبار أن الطعن هو طعن لثاني مرة ، مادام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم بما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

(طعن رقم ١٧٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٩. س ٢٢ ص ٦٨٥)

١٨٢٨ - المصلحة فى النعى - مناطها §

* لا مصلحة للطاعن فى النعى على الحكم فى خصوص جريمة الاستيراد ، اذ قضى ببرأته منها .

(طعن رقم ٨٦٠ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٦٩. س ٢٢ ص ١٧٦)

١٨٢٩ - جريمة استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على الترخيص - أركانها :

* دل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد بصريح عبارته فى المادتين الأولى والثانية على أن جريمة استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد تتم بمجرد وصول السلع الى أحد جمارك إقليم مصر ما دامت قد شحنت من الخارج قبل الحصول على الترخيص ، ولم يشأ تعليق تمام الجريمة على استلام السلع من الجمارك وسوى فى العقاب بين الجريمة التامة والشروع فيها. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بالجريمة التامة بعد أن اثبت فى حقه أن السلع التى شحنتها من الخارج قبل الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد وصلت الى جمرک ميناء القاهرة الجوى يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(طعن رقم ١٦٤٦ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٦٩. س ٢٠ ص ١٤٩٩)

١٨٣٠ - ما يكفى لتوافر أركان جريمة استيراد الذهب على خلاف حكم القانون :

* لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى استخلاصا سائفا ثبوت مقارفة الطاعة لجريمتى استيراد الذهب على خلاف القانون وبقصد الاتجار فيه مستدلا على ذلك باعترافها بإحضار السبائك الذهبية المضبوطة الى اراضى الجمهورية على خلاف القانون قصد بيعها فضلا عن كبر كمية تلك السبائك ووزنها وهو ما يكفى لثبوت استيرادها بقصد الاتجار فى معنى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ ، فان ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه من انه لم يثبت احتراف الطاعة لتجارة الذهب يكون غير سديد . ذلك ان نص المادة الاولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الاستيراد قد جرى بالآتى « يكون استيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار أو التصنيع مقصورا على شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التى يساهم فيها القطاع العام » ومن ثم فانه يكفى لتوافر الجريمة المنصوص عليها فى هذه المادة بالنسبة لغير شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التى يساهم فيها مجرد توافر قصد الاتجار لدى الجانى ، ولو لم يتخذ من الاتجار فى هذه السلع حرفة له ، اذ لم يجعل القانون الاحتراف ركنا من أركان هذه الجريمة .»

(طعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٧٥ من ٢٦ ج ٦٣٠)

١٨٣١ - استيراد - عقوبة - قانون اصلاح .

* أن العقوبة المقررة فى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للجريمة التى دين بها الطاعن اخف من تلك الواردة بالقانون المطبق رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ ، ذلك بانها - فى المادة الثالثة من القانون المطبق - انها هى الحبس والغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين علاوة على تعويض لا يقل عن ٢٠٪ من قيمة المضبوطات ولا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها وعلى الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو بتعويض يعادل ثمنها اذا لم تتيسر مصادرتها بينما هى فى المادة ١٥ من القانون الجديد غرامة - فحسب - لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه علاوة على الحكم بمصادرة السلع

موضوع الجريمة ، ومن ثم فإن القانون الجديد يعد — من هذه الوجهة فقط — قانوناً أصح للطاعن ، وكان على الحكم المطعون فيه اتباعه دون غيره فى هذه الخصوص عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات — لأنه صدر بعد وقوع الفعل وقبل ١٢ من يونية سنة ١٩٧٦ — تاريخ صدور الحكم المطعون فيه — أما والحكم لم يفعل غايته يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(ملحق رقم ١٣١٥ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ من ٢٨ ص ٦٧٤)

١٨٢٢ — استيراد — جريمة — أركانها — حكم الاستيراد للاستعمال الشخصى .

* أن ما يتحدى به الطاعن من أن السلع التى استوردها مسموحاً للأفراد باستيرادها بعد صدور القانون الجديد ، بل ومنذ صدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ ببعض الأحكام الخاصة بالاستيراد والصدور والنقد ، فى غير محله مادام الحكم قد أثبت — أن فعل الاستيراد قد وقع من الطاعن بقصد الاتجار ، ذلك بأنه وأن كان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ الذى لا يزال معمولاً به وقتن الإجراءات التى أخذت من قبل فى سبيل تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بصور قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية للنقد الذى بقى بدوره قائماً ، وبصدور قرارى وزير التجارة الخارجية رقمى ٧٣ لسنة ١٩٧٤ بالإجراءات التنفيذية لهذا القرار و ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن السلع المسموح بتوريدها الى البلاد تطبيقاً للقرار ذاته — قد أجاز فى المادة الأولى منه السماح للأفراد ووحدات القطاع الخاص بالاستيراد من الخارج فى نطاق السوق الموازية وفقاً للشروط والأوضاع التى تحددها القواعد المنظمة لها على أن يصدر وزير التجارة قراراً بالقواعد والإجراءات التى تنظم عمليات الاستيراد المشار إليها كما أجاز فى الفقرة الأولى من المادة الثانية منه للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الاجنبى تتخل فى نطاق السوق الموازية أن يقوموا باستخدامها فى الاستيراد العينى للسلع التى يصدر بها قرار من وزير المالية والتجارة ، إلا أنه لم يبيح — لا هو ، ولا القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ اللاحق عليه — للأفراد استيراد السلع تلقائياً دون طلب ، بصفة مطلقة — ولو كان ذلك بقصد الاتجار — ذلك بأن القانون

رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ لم ينص على إلغاء القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ الذى يؤتم هذا الفعل متى توافر ذلك القصد ، وإنما اقتصر على النص فى المادة الرابعة منه على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه فحسب ، ولا يوجد ثمة تعارض بين أحكامه وبين استمرار بقاء الفعل المذكور مؤثما بالقانون المطبق . يؤيد ذلك أن القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ - الذى حل محل القوانين أرقام ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد و ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التصدير و ١٥ لسنة ١٩٦٣ المطبق - إنما صدر لتأكيد المدى الذى حققته سياسة الانفتاح ، بل وللانطلاق الى الأمام بشكل أكثر مرونة ومع ذلك فقد صرح فى الفقرة الأولى من المادة الأولى بأن يكون استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص ، وبأن للأفراد حق استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصى أو الخاص ، وذلك مباشرة أو عن طريق الغير على أن يصدر وزير التجارة قرارا بتحديد الإجراءات والتواعد التى تنظم عمليات الاستيراد ، وفرض فى المادة ١٥ منه العقاب على مخالفة أحكام المادة الأولى أو القرارات المنفذة لها . وقد ترد هذا المعنى فى الباب الأول من اللائحة التنفيذية لهذا القانون - الصادر بها قرار وزير التجارة رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ - التى خصصت فى ذلك الباب للاستيراد فصلين رصدت أولهما لمعوم استيراد احتياجات البلاد السلعية ونصت فيه على أن تشكل لجنة مشتريات بالوكالة التجارية بشركة مصر للاستيراد والتصدير تختص بالنظر فى احتياجات القطاع الخاص والقطاع الحرفى ولجنة مشتريات أخرى بوزارة السياحة تختص بالنظر فى احتياجات القطاع الخاص السياحى ، وعلى أن تلتزم كافة لجان المشتريات بقيت جميع شركات القطاع العام التجارية بسجلات الموردين ، وعلى أن تقدم العطاءات الى لجان المشتريات المختصة من شركات القطاع العام التجارية أو من وكيل تجارى مصرى مقيد بسجل الوكلاء التجاريين أو من شركة قطاع عام مقيدة بالسجل التجارى ومن ضمن نشاطها الاستيراد ، وعلى أن تقدم العطاءات الخاصة بالاستيراد بطرق معينة ذكرت تحديدا . بينما عقدت الفصل الثانى من الباب المذكور لخصوص استيراد السلع للاستعمال الشخصى أو الخاص دون الاتجار ، وأبانت فيه أن للأفراد استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصى أو الخاص من مواردهم الخاصة وتفرج عنها الجمارك مباشرة بالشروط المبينة تفصيلا فى المادة ١٥ . ثم أصدر وزير التجارة القرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٦ - بناء على كل من القانون رقم ١٣٧

لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ ، وذلك حسبما تبين من مطالعة ديماجته - ونص في المادة الأولى منه على تشكيل لجنة للبت في توريد البضائع وطلبات الاستيراد ، كما نص في الفقرة (١) من المادة الثانية منه على أنه « يجوز للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الاجنبي تدخل بطبيعتها ضمن موارد السوق الموازية للنقد أن يقوموا بتحويلها الى البلاد في شكل عيني فيما عدا السلع المرفقة بالكشف رقم (١) » ثم نص في المادة الثامنة منه على ان « يفرج عن طريق الجمارك مباشرة عن السلع التي ترد طبقا للمادة (٢) فقرة (١) من هذا القرار التي لا تتجاوز قيمتها وقت التعاقد ما يعادل خمسة آلاف جنيه مصرى بالعملة الحرة وبالسعر الرسمى بعد اتخاذ الاجراءات الجمركية .. وفي حالة تجاوز القيمة المشار اليها يعرض الامر على اللجنة المشار اليها في المادة (١) من هذا القرار .. » وقد وردت هذه النصوص على غرار المواد ١ فقرة (١) و ٢ و ٨ من قرار وزير التجارة السابق رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٤ ، بل ومع ومؤدى ذلك كله ان الامراج المباشر عن السلع كان - رغم صدور القرارات الخاصة بتحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادى - ولم يزل مقصورا على حالة استيرادها للاستعمال الشخصى او الخاص ، وان ذلك لا يتعارض البتة مع حظر استيراد الافراد للسلع تلقائيا بقصد الاتجار - وهو الفعل المؤثم في القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ كما سلف القول ، والذي ظل مؤثما من بعده كذلك بصريح نصوص القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الذى حل محله ولائحته التنفيذية :

« ملحق رقم ٣٢١٥ سنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/١/٥ من ٢٨ من ١٩٧٤ »

اسقاط الحوامل

اسقاط الحوامل

١٨٣٣ — تحريم فعل الاسقاط يحول دون اعتباره مرتبطاً بحق وإنما جعله جريمة يستحق جانبها العقاب .

* المادة ٦٠ من قانون العقوبات إنما تبيح الافعال التي ترتكب عملاً بحق قرره القانون بمسفة عامة ، وتحريم الشارع للاسقاط يحول دون اعتبار هذا الفعل مرتبطاً بحق وإنما يجعل منه اذا وقع جريمة يستحق جانبها العقاب الذي فرضه الشارع لمنعته ، فلا يكون مقبولاً ما عرض اليه المتهم في دفاعه امام محكمة الموضوع من أن الشريعة الاسلامية تبيح اجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور وأن المادة ٦٠ من قانون العقوبات تبيح ما تبيحه الشريعة .

(ملحق رقم ١١٤٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢٢/١٣٥٩ م ١٠ من ١٩٥٢)

١٨٣٤ — اباحة اسقاط الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة اشهر مجرد اجتهاد انقسم حوله رأى الفقهاء .

* اباحة الشريعة الاسلامية اجهاض الجنين الذي لم يتجاوز عمره أربعة شهور ليس أصلاً ثابتاً في أدلتها المتفق عليها ، وإنما هو اجتهاد للفقهاء انقسم حوله الراى فيها بينهم .

(ملحق رقم ١١٤٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢٢/١٣٥٩ م ١٠ من ١٩٥٢)

١٨٣٥ — رضاء الحامل بالاسقاط — لا يؤثر على قيام الجريمة .

* أن رضاء الحامل بالاسقاط لا يؤثر على قيام الجريمة ، ذلك أن للنفس البشرية حرمة ولا تستباح بالاباحة . ومن ثم فإن ذهاب الجنى عليها برفقها الى المحكوم عليه الاول ليجرى لها عملية الاسقاط ووفاتها بسبب ذلك لا ينفي خطأ المحكوم عليه المذكور ، وليس في مسلك الجنى عليها ما يقطع علاقة السببية بين فعل المسقط وبين وفاة الجنى عليها .

(ملحق رقم ١١٢٧ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٢٧/١٣٧٠ م ٢١ من ١٣٥٠)

١٨٣٦ - الإسقاط هو تعمد انتهاء حالة الحمل قبل الاوان - خروج الحمل من الرحم ليس ركنا من أركان الجريمة - قيامها ولو ظل الحمل في الرحم بسبب وفاة الحامل .

* الإسقاط هو تعمد انتهاء حالة الحمل قبل الاوان ، ومتى تم ذلك فإن أركان هذه الجريمة تتوافر ولو ظل الحمل في رحم الحامل بسبب وفاتها وليس في استعمال القانون لفظ « الإسقاط » ما يفيد أن خروج الحمل من الرحم - في مثل هذه الحالة - ركن من أركان الجريمة ، ذلك بأنه يستفاد من نصوص قانون العقوبات المتعلقة بجريمة الإسقاط أن المشرع افترض بقاء الأم على قيد الحياة ولذلك استخدم لفظ الإسقاط، ولكن ذلك لا ينفي قيام الجريمة متى انتهت حالة الحمل قبل الاوان ولو ظل الحمل في الرحم بسبب وفاة الحامل .

(طعن رقم ١١٢٧ سنة ٤٠ في جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٠ من ٢١ من ١٢٥٠)

١٨٣٧ - انتهاء الحمل قبل الاوان - عمدا - تتحقق به جريمة اسقاط امرأة حامل - ولو ظل الحمل في رحمها - لوفاؤها .

* من المقرر أن الإسقاط هو تعمد انتهاء حالة الحمل قبل الاوان ، ومتى تم ذلك فإن أركان هذه الجريمة تتوافر ولو ظل الحمل في رحم الحامل بسبب وفاتها وليس في استعمال القانون لفظ « الإسقاط » ما يفيد أن خروج الحمل من الرحم ، في مثل هذه الحالة ركن من أركان الجريمة ، ذلك بأن يستفاد من نصوص قانون العقوبات المتعلقة بجريمة الإسقاط أن المشرع افترض بقاء الأم على قيد الحياة ولذلك استخدم لفظ الإسقاط، ولكن ذلك لا ينفي قيام الجريمة متى انتهت حالة الحمل قبل الاوان ، ولو ظل الحمل في الرحم بسبب وفاة الحامل ، لما كان ذلك ، فإن ما ثمة الطامع في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(طعن رقم ٢٦٠ سنة ٤٦ في جلسة ٦/٦/١٩٧١ من ٢٧ من ١٩٦٠)

الاشتراك

الفصل الأول — قواعد عامة

الفصل الثاني — طرق الاشتراك وإثباته

الفصل الثالث — التمييز بين الفاعل والشريك

الفرع الأول — متى يعتبر المتهم فاعلا

الفرع الثاني — متى يعتبر المتهم شريكا

الفرع الثالث — تعديل الوصف من فاعل الى شريك

الفصل الرابع — مسئولية الشريك وعقابه

الفصل الخامس — تسبيب الأحكام

الفصل الاول

قواعد عامة

١٨٣٨ - عدم تصور سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة للفعل الاشتراك قبل وقوع الجريمة من الفاعل الاصلى .

* ان فعل الاشتراك لا يتحقق فيه الصفة الجنائية الا بوقوع الجريمة التي حصل الاشتراك فيها ، ومن ثم لا يتصور سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لهذا الفعل قبل وقوع الجريمة من الفاعل الاصلى كذلك مادام الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لهذه الجريمة بعد وقوعها لم ينقضى بمرور الزمن لا يمكن أن تسقط الدعوى بالنسبة للشريك .

لاطن رقم ٢٢٤٢ سنة ٨ في جلسة ١٤/٥/١٣٢٨

١٨٣٩ - محاكمة الشريك غير معلقة على محاكمة الفاعل الاصلى .

* انسة وان كان صحيحا ان الاشتراك لا يتحقق الا في واقعة معاقب عليها من الفاعل الاصلى ، وان الشريك لا يجوز عقابه اذا كان ما وقع من الفاعل الاصلى غير معاقب عليه ، الا ان ذلك لا يستلزم ان تكون محاكمة الشريك معلقة على محاكمة الفاعل الاصلى والقضاء عليه بالفتوبة ، اذ ذلك يؤدي الى عدم معاقبة الشريك اذا تعذرت محاكمة الفاعل الاصلى لكونه مجهولا او متوفى او غير معاقب لامتداد القصاص الجنائي عنده او لاحوال اخرى خاصة به ، وائن فتصح محاكمة الشريك استثنائيا قبل ان تنظر معارضة الفاعل الاصلى ابتدائيا .

لاطن رقم ١٧٠٦ سنة ١٤ في جلسة ٧/٥/١٣٢٧

١٨٤٠ - مم يستند الشريك صفته ؟

* ان المادة ٢٠ من قانون العقوبات التي تعبرق الاشتراك في الجريمة لا تشترط في الشريك ان تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل

للجريمة ، وكل ما توجه هو أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها ، أو بناء على اتفاقه على ارتكابها مع غيره أيا كان ومهما كانت صفته ، أو بناء على مساعدته في الاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لها ، يستوى في هذا كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريبا ومباشرا أو بعيدا وبالواسطة ، إذ المدار في ذلك — كما هو ظاهر النص — على علاقة المتهم بذات الفعل الجنائي المكون للجريمة لا بأشخاص من ساهموا معه فيها ، والشريك إنما يستمد صفته بحسب الأصل من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه ، فهو على الأصح شريك في الجريمة لا شريك مع فاعلها ، وإنه متى وقع فعل الاشتراك في الجريمة — كما هو معرفة في القانون — فلا يصح القول بعدم العقاب عليه بمقولة أنه لم يقع مع الفاعل بل وقع مع شريك له .

(ظن رقم ٢٢٧ سنة ٦٦ في جلسة ١٢/٢/١٩٤٦)

١٨٤١ — الأفعال المكونة للاشتراك يجب أن تكون سابقة على اقتراء الجريمة أو معاصرة لها .

* أنه وإن كان من المترداتونا أن الأفعال المكونة للاشتراك يجب أن تكون سابقة على اقتراء الجريمة أو معاصرة لها ، إذ المادة ٤٠ من قانون العقوبات تشترط لتحقيق الاشتراك بطريق التحريض والاتفاق أن تقع الجريمة بناء عليهما ، وإقيام الاشتراك بطريق المساعدة أن تنصب المساعدة على الاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكاب الجريمة ، إلا أنه لا حرج على المحكمة في أن تستنتج فعل الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

(ظن رقم ١٨٣٣ سنة ١٧ في جلسة ٧/١٠/١٩٤٧)

١٨٤٢ — انطباق قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة .

* أن قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات صريحة .

أيضا — بناء على المادة ٨ من هذا القانون — على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة إلا إذا وجد في هذه القوانين نص على غير ذلك وإذا كان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين ليس فيه نص من هذا القبيل ولا تمنع نصوصه من معاقبة شريك مرتكب الجرائم الواردة به فإن من يشترك مع آخر في جريمة تصدير الذرة من وادي النيل إلى الصحراء الغربية بغير ترخيص من وزارة التجارة يصح عقابه بموجب هذا القانون .

٥ ثلثين رقم ١٨٨٤ سنة ١٣٦٤ ق جلسة ١٩٤٩/٢/١٦

١٨٤٣ — عدم توافر الأركان القانونية لجريمة إدارة منزل للدعارة يستتبع عدم قيام جريمة المعاونة في إدارته — لأنها نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي لا قيام لها بدونه .

* إذا كانت جريمة إدارة منزل للدعارة غير متوافرة الأركان فإن جريمة المعاونة في إدارته للدعارة تكون غير قائمة قانونا لأنها نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي لا قيام لها بدونه .

٦ ثلثين رقم ١٨٨٥ سنة ١٣٦٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧ من ٣٧

١٨٤٤ — صفة الشريك تستمد من فعل الاشتراك والقصد منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه .

* الشريك إنما يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه حتى ولو مع شريك له .

٧ ثلثين رقم ٧٠٤ سنة ١٣٦٦ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧ من ١٢٠

١٨٤٥ — شرط توافر الشريك — ارتباط نشاطه المادي بفعل أصلي معاقب عليه .

* الحقيقة المراد إثباتها — وهي حصول الإعلان في محل الإثابة

أو تخلفه لعدم صحة العنوان أو لغيره — لا تثبت على وجهها الصحيح — طريق مطالبة الإعلان ، بل هي منوطة بالموظف المختص — وهو هنا المحضر — يثبتها عند انتقاله لمباشرة الإعلان بالحل المعين بالورقة — فإذا أثبت على لسان شيوخ الحارة أنه « لا سكن للمطلوب .إعلانه » بالعنوان الذي وضعته المتهمة بعريضة دعواها ، فإن البيان كما صدر منها وبما صار إليه أمره لا يمكن — رغم مغاييرته للحقيقة — أن يكون محلاً للعقاب ، وظله لا يؤثم إلا إذا تجاوز الأمر هذا النطاق بفعل من المحضر وذلك بأن يقوم الأخير بتأييد البيان علماً أو حسن النية — فيثبت ما يخالف الواقع ، وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلي ، وتكون مساعده على أساس تواضع القصد الجنائي لديه أو انعاده ، وعلى هذا الأساس يمكن أن يقوم الاشتراك أيضاً .

(لا تخمن رقم ٨٠٦ سنة ١٣٨٠ في جلسة ١٣٨٠/٤/١٥ من ١٣٨٠ (١٦٢))

١٨٤٦ — سريان قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات على جرائم القوانين الخاصة ما لم يوجد نص على غير ذلك .

* قواعد لاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات تسرى أيضاً — بناء على المادة الثانية من هذا القانون — على الجرائم التي تقع بالمخالفة لنصوص القوانين الجنائية الخاصة إلا إذا وجد في هذه القوانين نص على غير ذلك ، ولما كان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن إحراز الأسلحة والفخائر والقوانين المعدلة لا تمنع نصوصه من معاقبة الشريك في الجرائم الواردة فيه ، فيكون ما يثيره المتهم من أن القانون لا يعرف الاشتراك في إحراز السلاح غير سديداً .

(لا تخمن رقم ١٤٦١ سنة ١٣٨٠ في جلسة ١٣٨٠/٤/١٥ من ١٣٨٠ (١٦٢))

١٨٤٧ — كفاية اتحاد نية أطراف الاتفاق على ارتكاب الفعل المتفق عليه لتحقيق الاشتراك — حق المحكمة في استنتاج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة :

* الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية أطرافه على

أرتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا تقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات خارجية ، فمن حق القاضى — فيما عدا الحالات الاستثنائية التى تتيده فيها القانون بنوع معين من الأدلة — إذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره ، أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تقوم لديه ، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

(الطن رقم ١٥٢٥ سنة ١٣٧ ق جلسة ١٥/١/١٣٦٨ من ١٣ من ٥٠)

١٨٤٨ — تحقق قصد المساهمة فى الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة اتفاق ولو نشأ لحظة تنفيذها :

* يتحقق حينما قصد المساهمة فى الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة اتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ الا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى يكون كل منهم قصد قصد الآخر فى إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع .

(الطن رقم ٨٢٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤/١/١٣٦٨ من ١٣ من ٧٥٢)

١٨٤٩ — بمجرد اثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن يقارف نفسه الجريمة من المصيرين عليها .

* أن مجرد اثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصيرين عليها ، وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإعادة الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار .

(الطن رقم ١٧١٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٣/١/١٣٦٧ من ٢٢ من ٨٥)

١٨٥٠ — ثبوت اشتراك الطاعن في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال — لا مصلحة له في المجادلة في معاقبته على أساس أنه فاعل أصلي :

✽ اذ نصت المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعتبر فاعلا في الجريمة من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من جلة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها ، فقد دلت على أن الجريمة اذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطتها تنفيذها ، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما ولو لم يبلغ حد الشروع بعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر من تدخلوا معه فيها متى وجد لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، بحيث يكون كل منهم قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعنين له شأن في إيقاع بيع السيارة المحجوز عليها وتحصيل ثمنها وتحرير الأوراق المثبتة للزيادة وأنهما تلاقيا معا في زمان معين ومكان معين وقاما بنجاء مزيدة وهيبة حرر ثانيهما الأوراق الخاصة بها وحصل أولهما حصيلة البيع نتيجة تواطؤ وتدبير بينهما فتقاسما أفعال الجرائم المسندة إليهما وأسهم كل منهما بدور فيها ، فإن ذلك حسب الحكم لاعتبار كل منهما فاعلا أصليا في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال التي دانتهما بها .

(انظر رقم ١٧٧٨ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٩/٢/٣ من ٢٢ ص ٢١٢)

١٨٥١ — الاشتراك — ماهيته ؟ صحة الاستدلال عليه من القرائن التي تقوم في الدعوى — أو فعل لاحق للجريمة يشهد به .

✽ من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات خارجية . وإذا كان القاضي الجنائي — فيما عدا الأحوال الاستثنائية التي يقيد القانون فيها بنوع معين من الأدلة — حرا في أن يستدعي عقيدته من أي مصدر شاء ، فإن له — إذا لم يعم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره — أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه كما له أن يستنتج حصوله من فعل

لاحق للجريمة يشهد به . فحتى كان الحكم قد استدل على ان الطاعن كان على اتفاق سابق مع المتهم الأول على نقل الحديد المختلس بالسيارة قياسته من مخزن الشركة الى مخزن المتهم الثالث ، والى انه نفاذا لهذا الاتفاق قام بنقل الحديد معه من مخازن الشركة رغم اعتراض خفير المخزن لهما وتم لهما نقلها الى مخزن المتهم الثالث الذى لم يكن ضمن خط سير السيارة المصرح لهما به وما اثبتته تحريات الشرطة من تصرفهما فى الحديد بالبيع الى المتهم الثالث ، وكان ما أورده الحكم سائغا فى المنطق ويتوفر به الاشتراك بطريقى الاتفاق والمساعدة فى جريمة الاختلاس على ما هو معرف به فى القانون ، فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

(طعن رقم ٩٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٣/٢/ ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٢٨٨)

١٨٥٢ - ما يكتفى لقيام الاشتراك فى الجريمة :

* لما كان الحكم قد اثبت فى تدليل سائغ توافر ظروف سبق الاصرار فى حق الطاعن ووالده مما يرتب فى صحيح القانون تضامنا بينهما فى المسؤولية الجنائية ، فان الحكم اذ انتهى الى مساءلة الطاعن بوصفه فاعلا أصليا طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يكون قد اصاب صحيح القانون ويضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

(طعن رقم ٦٦٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٢/٥/ ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٠)

١٨٥٣ - الفاعل الأصلي والتشريك - عدم جدوى اثارة الطاعن انه

شريك وليس بفاعل ما دأبت العقوبة لكل منهما واحدة :

* ان ما يثيره الطاعن من ان المحكوم عليه الاول هو الذى قد خاتم بنك مصر واستعمله فى اضافة البيئات المزورة مردود بأنه يفرض ان المتهم الآخر هو الفاعل الأصلي فى الجرائم المذكورة فان الطاعن يعد حتما شريكا فيها فلا مصلحة له من وراء ما اثاره فى هذا الشأن لكون العقوبة المقررة

للفاعل الأعلى هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٥٥٥٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٣/٢/١٣٧٧ ص ٢٨ ج ٢٦٦)

١٨٥٤ - الاشتراك - ماهيته - وجود علاقة مباشرة بين الشريك والفاعل الأصلي - غير لازم :

* لما كانت المادة ٤٠ من قانون العقوبات لا تشترط في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي للجريمة ، ومن ثم يمكن لتحقيق اشتراكه في الجريمة بطريق التحريض أن تكون الجريمة قد وقعت فعلا بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها ، إذ الشريك إنما هو في الواقع شريك في الجريمة ذاتها يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه . لما كان ذلك فإن ما يقول به الطاعن من أنه لا عقاب على الاشتراك في الاشتراك يكون غير صحيح ، ويكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(طعن رقم ٦٨٤ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٧/١١/١٣٧٧ ص ٢٨ ج ٨٧٦)

١٨٥٥ - الاتفاق - تعريفه - وجه الاستدلال عليه - موضوعي - مثال .

* من المقرر أن الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضي أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والفرائن التي تتوفر لديه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل وجود اتفاق بين الجانبين في قوله « أن الطاعن الأول كان يتفق بين رجاله ، وأخذته العزة باللائم ربطه بيلقي المتهمين صلة العمل فضلاً عن المعية في الزمات والمكان واتجه وأياهم الى قصد واحد مشترك بينهم هو الاعتداء على والتكفل به ينشؤون اعلاء رأيه الباطل والقوة الفاشية وأسهم كل منهم

بدور في تنفيذ هذا الاعتداء بحسب الخطة التي تكونت لديهم لحظة تنفيذ الجريمة فوضع الحديد في يديه من خلف وفي مقدمه وطرح أرضاً على وجهه وأخذ المتهم الأول وباقي المتهمين وقد نزعَت الرحمة من قلوبهم يركلونه بأقدامهم « ١٠ » ثم خلص الحكم الى أنه قد ثبت لدى المحكمة ثبوتاً لا ريب فيه أنهم اتفقوا فيما بينهم على ضرب وبأشركل منهم فعل الضرب تنفيذاً لهذا الاتفاق الذي تكون لديهم وقت أن خلص اليهم داخل القسم وأن وفاته قد حدثت مما أحدثته الإصابات السابقة ببيانها في التقرير الطبي الشرعي . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم كافياً لإثبات تقابل إرادة المتهمين على التداخل في ضرب المجنى عليه الأول — لا مجرد التوافق بينهم بناء على استقراء سائغ من المحكمة لا يتنافى وحكم المنطق بما تنتفي عنه عن الحكم قائله القصور في التسييب او الفساد في الاستدلال .

(ملحق رقم ٢٧ لسنة ٤٨ في جلسة ١٣٧٨/٤/٢٠ من ٢٦)

١٨٥٦ — حكم — عدم قيام ظرفاً سبق الأصرار لدى المتهمين —
قيام الاتفاق على ارتكاب الجريمة — لا تعارض — مقتضاه اعتبار كل
منهم فاعلاً أصلياً .

* من المقرر أن عدم قيام ظرفاً سبق الأصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم إذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من تقابل إرادة المشركون فيه . ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين ومن الجائز عقلاً وثباتاً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقاً لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الأصرار وبين ثبوت اتفاق المتهمين الخامس والسادس والسابع على قتل المجنى عليه مما يقتضاه مساهمة كل منهم باعتباره فاعلاً أصلياً من النتيجة التي وقعت تنفيذاً لهذا الاتفاق من غير حاجة الى تعصي محقق الإصابات التي نشأت عنها الوفاة .

(ملحق رقم ٢٤ لسنة ٤٨ في جلسة ١٣٧٨/٥/٢٠ من ٢٠)

الفصل الثاني

طرق الاشتراك وإثباته

١٨٥٧ — الاشتراك بطريق الاتفاق لا يستلزم حتما عملا ايجابيا من جانب الشريك .

✽ إذا استنتجت المحكمة من سكوت المالك المعين حارسا على الاشياء المحجوزة ومن عدم معارضته لآخيه في التصرف في تلك الاشياء أن هناك اتفاقا بين الأخوين على تبديدها فهذا الاستنتاج فضلا عن كونه مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع فإنه لا غبار عليه لأن الاتفاق لا يستلزم حتما عملا ايجابيا من جانب الشريك بل يكفي لتحقيقه أن يلتزم الحارس موقفا سلبيا كما هو الحاصل في مثل هذه الصورة .

(طعن رقم ١٦١٧ سنة ٤ ق جلسة ١٣/١٢/١٣٢٤)

١٨٥٨ — الاتفاق على ارتكاب جريمة لا يقتضى أكثر من تقابل إرادة كل من المشتركين فيه .

✽ الاتفاق على ارتكاب جريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من تقابل إرادة كل من المشتركين فيه ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين فمن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .

(طعن رقم ٢٢٨ سنة ٥ ق جلسة ١٤/١٢/١٣٢٥)

١٨٥٩ — سلطة المحكمة في استخلاص الاشتراك بالاتفاق والتحريض من ظروف الدعوى وملابساتها ولو لم يقم على الاشتراك دليل مباشر .

✽ أنه لا جدال في أن الاشتراك في الجريمة لا يتكون إلا من أعمال ايجابية ولا ينتج أبدا عن أعمال سلبية ، كما لا جدال في أن أعمال التحريض والاتفاق لا تكون الاشتراك المعاقب عليه إلا إذا كانت سابقة على تنفيذ الجريمة ، وإن أعمال المساعدة لا تعد اشتراكا إلا إذا كانت

سابقة أو معاصرة للجريمة ، واذن فلا اشتراك بعمل لاحقة للجريمة .
 إلا أن مما تجدر ملاحظته أن الاشتراك بالاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية
 أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع
 تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، كما أن الاشتراك بالتحريض
 قد لا يكون له مظهر خارجي يدل عليه . واذ كان القاضي الجنائي ،
 فيما عدا الحالات الاستثنائية التي يقيد القانون فيها بنوع معين من الأدلة ،
 حراً في أن يستند عقيدته من أي مصدر شاء فإن له ، إذا لم يتم على
 الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك ،
 أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، كما له
 أن يستنتج حصول التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على الجريمة من
 أعمال لاحقة لها .

١ نحن رقم ٢٠٩٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٤٥/٥/٢٨

١٨٦٠ - شروط تحقق الاشتراك بالمساعدة .

✽ أن المادة ٤٠ من قانون العقوبات اذ نصت في فقرتها الثانية
 على أن الاشتراك يكون بواسطة الاتفاق قد نصت كذلك في فقرتها
 الثالثة على أن الاشتراك يكون أيضاً بالمساعدة اذا « أعطى شخص للفاعل
 أو الفاعلين سلاحاً أو آلات أو أي شيء آخر مما أسند عمل في ارتكاب
 الجريمة مع عليه بها أو ساعدهم بأي طريقة أخرى في الأعمال المجهزة
 أو المسهلة أو المتممة لارتكابها » . فكل ما اشترطه القانون في هذه
 الفقرة لتحقيق الاشتراك بالمساعدة أن يكون الشريك عالماً بارتكاب الفاعل
 للجريمة وأن يساعد به بقصد المعاونة على اتمام ارتكابها في الأعمال المجهزة
 أو المسهلة أو المتممة لارتكابها ولا يشترط قيام الاتفاق بين الفاعل والشريك
 في هذه الحالة إذ لو كان ذلك لازماً لما كان هناك معنى لأن يقر القانون
 فقرة خاصة يعني فيها ببيان طرق المساعدة وشروط تحقق الاشتراك بها
 مع سبق النص في الفقرة الثانية على تحققه بمجرد الاتفاق مع الفاعل
 على ارتكاب الجريمة .

١ نحن رقم ٢٠٩٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٤٥/٥/٢٨

١٨٦١ - عدم اشتراط وجود اتفاق مسبق بين الفاعل والشريك لتحقيق الاشتراك بالمساعدة .

* لا يشترط لتحقيق الاشتراك بطريق المساعدة المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات ان يكون هناك اتفاق سابق بين الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة ، بل يكفي ان يكون الشريك عالما بارتكاب الفاعل الجريمة وأن يساعده في الاعمال المجزأة او المسهلة او المنمة لارتكابها .

(ظن رقم ٢٤٧ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٢/٤/٨)

١٨٦٢ - شروط تحقق الاشتراك بالمساعدة .

* ان الاشتراك بالمساعدة لا يتحقق الا اذا ثبت ان الشريك قصد الاشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، وأنه ساعد في الاعمال المجزأة او المسهلة لارتكابها .

(ظن رقم ٥٥٠٠ سنة ٢٤ في جلسة ١٩٥٥/١/١٢)

١٨٦٣ - سلطة المحكمة في استخلاص الاشتراك بالاتفاق والتعريض .

* لما كان الاشتراك بالاتفاق والتعريض يتم غالبا دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . فانه يكفي ان تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها هذا سابقا تبرره الوقائع التي اثبتها الحكم .

(ظن رقم ٦٢٤ سنة ٢٥ في جلسة ١٩٥٥/١١/١)

١٨٦٤ - شروط تحقق الاشتراك بالمساعدة .

* لا يكفي في استناد الاشتراك بالمساعدة المعاقب عليه ان تتوالتا تملصا فعل الفاعل مع ما وقع من غيره ، بل لابد ان يكون لدى

اشريك نية التدخل مع الفاعل تدخلًا مقصودًا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع منطبقًا لعقاب الشريك .

(طعن رقم ٨٢٨ سنة ٢٥ في جلسة ١٢/١٢/١٣٥٥)

١٨٦٥ - الاشتراك بالاتفاق يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه - جواز اثبات الاتفاق بالقرائن والاستنتاج من أعمال لاحقة له .

✽ الاشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه - وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بملاحظات خارجية ويكون للقاضي الجنائي إذا لم يطمع على الاشتراك دليلًا مباشرًا من اعتراف أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك أن يستدل عليه بطريق له الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه كما له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة له .

(طعن رقم ٥٢ سنة ٢٦ في جلسة ٢١/٥/١٣٥٦ من ٧ من ٧٢٢)

(ولعن رقم ٥٢ سنة ٢٧ في جلسة ١٠/٦/١٣٥٧ من ٢ من ٦٢٠)

١٨٦٦ - لا يتحقق الاشتراك في الجريمة بالاتفاق والمساعدة إلا إذا تما من قبل وقوع تلك الجريمة سواء كانت وقتية أو مستمرة .

✽ الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها شرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فإذا كان الحكم قد دان المتهم بالاشتراك في القبض على المجنى عليه وحجزه ودلل على ذلك بطلب المتهم الفدية لاعادة المجنى عليه وقبضه الفدية بالفعل أو التراخي في تبليغ الحادث ، فإن ذلك لا يؤدي إلى قيام الاتفاق والمساعدة في مقارعة الجريمة .

(طعن رقم ٢٢٧٢ سنة ٢٥ في جلسة ٢٧/٢/١٣٥٧ من ٧ من ٢٢٢)

(ولعن رقم ٢٢٧٢ سنة ٢٧ في جلسة ١٠/٢/١٣٥٨ من ٢ من ٢٢٢)

١٨٦٧ - الاستدلال على توفر الاشتراك بالاتفاق والتحريض

من قرائن الدعوى وملابساتها - جوازها :

* الاشتراك بالاتفاق انما يتكون من اتحاد نية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية من مخبات الصدر ودخائل النفس التي لا تقع عادة تحت الحس وليس لها املرات ظاهرة ، كما ان الاشتراك بالتحريض قد لا توجد له سمات او شواهد ظاهرة تدل عليه ، وللقاضي الجنائي اذا لم يقم على الاتفاق والتحريض دليل مباشر ان يستدل عليها من قرائن الدعوى وملابساتها .

(تلخ رقم ٤٥٢ سنة ٢٧ في جلسة ١٠/٦/١٣٥٧) من ٨ ع ٦٤٠

١٨٦٨ - جواز استنتاج الاشتراك بالتحريض او الاتفاق عن فعل

لاحق للجريمة يشهد به - جواز الاستدلال عليه استنتاجا من القرائن - مثال - جواز استخلاص الاشتراك في جريمة خطف من مساومة الطاعن في قيمة الجمل دون الرجوع الى احد آخر .

* من حق القاضي ، فيها عدا الحصالات الاستثنائية التي قيده القانون فيها بنوع معين من الادلة - اذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف او شهادة شهود او غيره - ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، ولا حرج عليه ان يستنتج حصول التحريض او الاتفاق من فعل لاحق للجريمة يشهد به - فاذا كان ما ساقه الحكم من ادلة على الاشتراك يؤدي الى ما رتبته عليه من ان الطاعن كان على اتفاق سابق مع المحكوم عليها الآخرين على ارتكاب جريمة الخطف ، ولم تستخلص المحكمة هذه النتيجة من مجرد تسلمه الجمل واحضاره الفلام المخطوفة فحسب ، بل من مساومته في قيمة الجمل اتخافا وارتافعا - على حد ما قال به الحكم - دون الرجوع الى اي احد آخر ، مما يدل على ان له هو صاحب الراى الاول والاخير في الامر فقام بذلك لم تتجاوز سلطتها في تقدير امة الثبوت في الدعوى .

(تلخ رقم ٢٤٤ سنة ٢٨ في جلسة ٢٤/٢/١٣٥٨) من ١٠ ع ٢٤٨

١٨٦٩ — إمكان الاستدلال على الاشتراك بالتهريض أو بالاتفاق استنتاجا من القرائن .

✽ الاشتراك بطريق الاتفاق كما هو معروف به فى القانون هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال عليها ، وأذا كان القاضى الجنائى مطلق الحرية فى تكوين عقيدته من واقع الدعوى فان له اذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما اشبه أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائغا وله من ظروف الدعوى ما يبرره — فاذا تحدث الحكم عن اتفاق المتهمين على مقارفة الجريمة بقوله : « ... أن عدم توافر ظرف سبب الإصرار لا ينفى أن المتهمين قد اتفقوا فيما بينهم وبعد علمهم بما وقع من تعد على والد الأولين وعم الثالث — اتفقوا على ضرب المجنى عليه وتوجهوا حاملين العصي من مساكن العزبة الى حيث يوجد المجنى عليه ... يدل على ذلك تسلسل الحوادث ... وما قرره الشاهدان من انهما رآيا المتهمين وهم مقبلون معا من جهة مساكن العزبة حاملين العصي وانهلوا فى وقت واحد على رأس المجنى عليه ضربا بالعصى وبغير أن يجد سبب مباشر يدعو الى هذا الضرب ، الامر الذى يفيد حتما أن المتهمين الثلاثة لم يقبلوا من مساكن العزبة الى حيث كان يوجد المجنى عليه ... الا بعد أن اتفقوا على ضربه انتقاما لضرب والد المتهمين الأولين وعم ثالثهم وحملوا عصيهم واتجهوا الى مكانه وانهلوا على رأسه ضربا ... » فان ما أورده الحكم فى التليل على اتفاق المتهمين على مقارفة الجريمة سائغ فى العقل ويتوافر به الاشتراك بطريق الاتفاق على ارتكاب الجريمة .

(طعن رقم ١٢٠ سنة ٢٩ ق ط ١٨/٢/١٩٦٠ من ٢٢ ص ١١٢)

١٨٧٠ — مناط الاشتراك تقابل ارادة المشتركين فيه ولا يشترط مضي وقت معين — جواز وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .

✽ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضي فى الواقع أكثر من تقابل
(٥٧)

ارادة المشتركين فيه ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين فمن الجائز عقلا وقانونا ان تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .

(طعن رقم ١٠٠٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٥/٢/١٩٦٠ من ١٢ من ٢٤٢)

١٨٧١ - ورود القرينة على واقعة التحريض أو الاتفاق في ذاته مع صحة الاستنتاج وسلالته - سلطة محكمة النقض في تصحيح استخلاص المحكمة للنتيجة بما يتفق مع المنطق والقانون .

* مناط جواز اثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استنادا الى القرائن ان تكون القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق في ذاته وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستند منها سائفا لا يتجافى مع المنطق أو القانون - فإذا كانت الاسباب التي اعتمد عليها الحكم في ادانة المتهم والعناصر التي استخلص منها وجود الاشتراك لا تؤدي الى ما انتهى اليه فعندئذ يكون لحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون ان تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون (طعن رقم ١٧٤٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ من ١١ من ١٦٧)

١٨٧٢ - اشتراك - وسائله - ما لا يلزم للعقاب عليه .

* ليس بلازم للعقاب ان يقتصر التحريض بوسيلتي الاتفاق والمساعدة مادام انهما تكونان فعلى الاشتراك طبقا للمادة ٤٠ من قانون العقوبات . (طعن رقم ٢٦٢٠ سنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦١ من ١٢ من ٢٤٠)

١٨٧٣ - الاشتراك بطريق الاتفاق - ماهيته .

* الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال عليها ، واذ كان القاضي الجنائي مطلق الحرية في تكوين

عقيدته من وقائع الدعوى ، فإن له إذا لم يتم على الاتفاق دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من الترائن التي تقوم لديه ، مادام هذا الاستدلال سائفا وله من ظروف الدعوى ما يبرره .

(طعن رقم ١٧١٢ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ من ١٤ ص ١٠٢٧)

١٨٧٤ - الاشتراك بالمساعدة - متى يتحقق ؟

* الاشتراك بالمساعدة لا يتحقق الا اذا ثبت ان الشريك قصد الاشتراك فى الجريمة وهو عالم بها ، بان تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ، وان يساعد فى الاعمال المجيزة او المسهلة لارتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة . ومتى كانت المحكمة - وان خلصت فى قضائها الى ان وفاة المجنى عليه قد نشأت عن اصابة واحدة ، ونفت حصول اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الحادث - قد أسست مسئوليتهم جميعا على ما قالته من علمهم بارتكاب الفاعل - وهو مجبول من بينهم - للجريمة ومساعدته بقصد معاونته على ارتكابها ، دون أن تدلل على قصد اشتراكهم فى الجريمة التى دأبوا بها وانهم كانوا وقت وقوعها عالمين بها قاصدين الى الاشتراك فيها وذلك ببيان عناصر اشتراكهم ومظاهره بأفعال ايجابية صدرت عنهم تدل على هذا الاشتراك وتقطع به - فان ذلك لا يتوافر به الاشتراك بالمساعدة ولا يتحقق به معنى وحدة الجريمة كما هى معرفة فى القانون ، ولا يكفى لمساعدة كل من الطاعنين عن الوفاة التى نشأت عن اصابة بعينها لم يعرف حدثها ومن ثم فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٩٢٣ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ من ١٧ ص ٨١٨)

١٨٧٥ - الاشتراك فى الجريمة - متى يتحقق ؟

* الاصل فى القانون ان الاشتراك فى الجريمة لا يتحقق الا اذا كان التحريض او الاتفاق سابقا على وقوعها ، وان تكون المساعدة سابقة

أو معاصرة لها ، وان يكون وقوع الجريمة ثمرة لهذا الاشتراك . يستوى
فى ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة .

(طعن رقم ١٠٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦٧ من ١٨ من ٢٩٢)

**١٨٧٦ — تحقق المساهمة التبعية فى الجريمة بوسيلة من وسائل
الاشتراك المخصوص عليها فى المادة ٤٠ عقوبات .**

* الاصل فى القانون أن المساهمة التبعية تتحقق من الشريك
بأحدى وسائل الاشتراك التى نص عليها القانون فى المادة ٤٠ عقوبات
وهى التحريض والاتفاق والمساعدة .

(طعن رقم ١٩٢٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٥/١/١٩٦٨ من ١٩ من ٥٠)

**١٨٧٧ — تحقق الاشتراك فى الجريمة اذا كان وقوعها ثمرة لهذا
الاشتراك — جواز الاستدلال على الاشتراك بفعل لاحق .**

* الاشتراك فى الجريمة لا يتحقق الا اذا كان التحريض أو الاتفاق
سابقا على وقوعها ، أو كانت المساعدة سابقة أو معاصرة لها ، وكان
وقوع الجريمة ثمرة لذلك الاشتراك بحيث اذا تمت الجريمة ، فإن كل
نشاط تسال لتمامها ، لا يصح أن يوصف فى القانون بوصف
الاشتراك ، وانما يصح أن يكون جريمة مستقلة متى توافرت شرائطها وأن
جاز الاستدلال على الاشتراك بفعل لاحق يسوغ الاستشهاد به .

(طعن رقم ٦٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٨ من ١٩ من ٢٨٥)

١٨٧٨ — الاشتراك بطريق الاتفاق — ماهيته ؟ اثبات الاشتراك ؟

* يتحقق الاشتراك بطريق الاتفاق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب
الفعل المتفق عليه . وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس
ولا يظهر بعلامات خارجية . وأذ كان القاضى الجنائى فيما عدا الاحوال
الاستثنائية التى يقيد القانون فيها بنوع معين من الأدلة حراً فى أن يستهد

عقيدته من أى مصدر شاء فإن له إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم اديه كما أن له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة له تسوغ قيامه .

(طعن رقم ٢١٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٤ من ١٩ ص ٢١٢)

١٨٧٩ — الاشتراك بطريق الاتفاق — ماهيته .

* الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه .

(طعن رقم ١٧٧٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢ من ٢٢ ص ١٠٨)

١٨٨٠ — الاشتراك — ماهية الشريك .

* يتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل ندخلا مقصودا يتجاوز صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذى جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك .

(طعن رقم ١٧٧٧ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٢ من ٢٢ ص ١٠٨)

١٨٨١ — عدم اشتراط المادة ٤٠ عقوبات فى الشريك أن يكون على علاقة مباشرة بالفاعل — كفاية كون الجريمة قد وقعت بنسأ على اتفاهه أو تحريضه أو مساعدته — ولو كان اتصاله بفاعله بالواسطة .

* إن المادة ٤٠ من قانون العقوبات التى تعرضت الاشتراك فى الجريمة لا تشترط فى الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة ، وكل ما توجبه هو أن تكون الجريمة قد وثعت فعلا بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها ، أو بناء على اتفاهه على ارتكابها مع غيره

أيا كان ومهما كانت صفته ، أو بناء على مساعدته في الأعمال المجهّزة أو المسهلة أو التمهّية لها ، يستوى في هذا كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريبا ومباشرا أو بعيدا وبواسطة ، إذ المدار في ذلك — كما هو ظاهر النص — على علاقة التهم بدات الفعل المكون للجريمة لا بأشخاص من ساهموا معه فيها .

(ظن رقم ١٢٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٨/٤/١٣٦٩ من ٢٢ من ١٩١)

١٨٨٢ — الاشتراك في الجريمة — شرط تحققه .

* الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان النحريض أو الاتفاق سابقا على وقوعها أو كانت المساعدة سابقة أو معاصرة لها ، وكان وقوع الجريمة ثمرة لهذا الاشتراك .

(ظن رقم ١٢٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٨/٤/١٣٦٩ من ٢٢ من ١٩١)

١٨٨٣ — الاشتراك بطريق الاتفاق — ماهيته .

* أن الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يكون باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، فمن حق القاضي إذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة أن يسندل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه ، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به ويسوغ قبليه .

(ظن رقم ١٢٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٨/٤/١٣٦٩ من ٢٢ من ١٩١)

١٨٨٤ — الاشتراك بالاتفاق — ماهيته — أثباته .

* الاشتراك بالاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية من مخبات المسدور ودخائل

النفس التي لا تقع عادة تحت الحس وليس لها إمرارات ظاهرة : كما أن الاشتراك بالتحريض قد لا توجد له سمات أو شواهد ظاهرة تدل عليه — وللقاضي الجنائي إذا لم يتم على الاتفاق أو التحريض دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقويم لسدية ولا حرج عليه من أن يستنتج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به ويسوغ وقوعه .

(ملن رقم ١١٢٧ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٠ من ١٢٥٠ ح)

١٨٨٥ — يكفي لثبوت الاشتراك أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها .

* يتم الاشتراك غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فيكفي لثبوتها أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع التي اثبتها الحكم .

(ملن رقم ١٦٠٠ سنة ٤٤ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٢ من ٢٢ ح ١٦١)

١٨٨٦ — قصد المساهمة في الجريمة — تحققه بوقوعها نتيجة اتفاق المساهمين تنفيذا لقصد مشترك هو الغاية النهائية منها — ولو لم ينشأ هذا الاتفاق الا لحظة تنفيذ الجريمة .

* من المقرر أن قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها يتحقق حتما إذا وقعت نتيجة اتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ الا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية منها ، أي أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في ارتكاب الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة وأن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع .

(ملن رقم ٢٠٠ سنة ٧٢ ق جلسة ٨/٥/١٩٧٢ من ٢٢ ح ٦٥٦)

١٨٨٧ — الاشتراك بطريق الاتفاق يكون باتحاد نية أطرافه على الفعل المتفق عليه — من حق القاضي الاستدلال عليه بالاستنتاج والقرائن .

✽ الاشتراك بطريق الاتفاق انها يكون باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلاقات خارجية فمن حق القاضي اذا لم يقوم على الاشتراك دليل مباشر ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه .

(لا ملن رقم ٧٣٠ سنة ١٩٢٠ ق جلسة ١٥/١١/١٣٧٢ م ٢٤ ج ١٠٢٧)

١٨٨٨ — الاشتراك في الجريمة يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه — كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها طالما كان ذلك الاعتقاد سائفا تبرره وقائع الدعوى — مثال في تحليل سائق على الاشتراك في جريمة قيادة دولية .

✽ من المقرر أن الاشتراك في الجريمة يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم فانه يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ويكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم كما هو واقع الحال في هذه الدسوى ١٠

(لا ملن رقم ١٢٢٨ سنة ١٩٢٠ ق جلسة ٢٣/٢/١٣٧٤ م ٢٥ ج ١٦٩)

١٨٨٩ — الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه — هذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس — جواز الاستدلال عليها بأى دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج أو من فعل لاحق للجريمة .

✽ من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق انها يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية واذا كان القاضي الجنائي — فيها عدا الاحوال

الاستثنائية التي قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة — حراً في أن يستمد عقيدته من أي مصدر شاء فإن له — إذ لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره — أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوّم لديه مادام هذا الاستدلال سائفاً وله من ظروف الدعوى ما يبرره . كما له أن يستنتج حقتوله من أي فعل لاحق للجريمة .

(ضمن رقم ٢٠٢ ، سنة ٤٤ ق جلسة ٢١/٢/١٣٧٤ من ٢٥ حتى ٢٤٨)

١٨٩٠ — الاتفاق — تطلبه — تقابل ارادات الجناة على ارتكاب الجريمة — توارد خواطرهم على فعل ينتويه كل منهم استقلالاً — توافق — لا يرتب تضامناً في المسؤولية — الا في الأحوال التي حددها القانون فحسب .

* من المقرر أن الاتفاق يتطلب تقابل الارادات تقابلاً صريحاً على أركان الواقعة الجنائية التي تكون محلها ، وهو غير التوافق الذي هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه ، وهو ما لا يستوجب مساهلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم الا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر — كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات — أما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلاً فيه أو شريكاً بالمعنى المحدد في القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد في تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعنين دخلاً منزلاً المجنى عليه — وهما يتعقبان الشاهد الذي احتمى به — متوافقين على الاعتداء عليه بسبب الشجار الذي نشب بينهم ولما لم يتمكن من ادراكه اهتدياً على المجنى عليه . ثم عاد الحكم — وهو بصدد أطراح دفاع الطاعنين واثبات مسؤوليتهما معاً عن وفاة المجنى عليه — فقال أنهما اتفقا على ضرب المجنى عليه وأدلى كل منهما بدوره في الاعتداء عليه حتى بعد سقوطه على الأرض وأن هذا السلوك الإجرامي يكفي لتضامنها في المسؤولية الجنائية باعتبارهما فاعلين أصليين وأنه ليس بلامر أن تحدد الانفصال التي أتاها

كل منهما . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد أورد واقعة الدموى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معا ، مما يدل على اختلال فكرته من عناصرها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته ، سواء بما تطلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها . وذكر الحكم لكل هذا الذي ذكره في أقوال مرسله يجمله متخاذا في أسبابه متناقضا بعضه مع بعض بحيث لا يمكن أن يعرف منه أن كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها على أساس توافر الاتفاق في حق الطاعنين أو مجرد التوافق مع ما في ذلك من أثر في تقييم المسؤولية التضامنية بينهم أو عدم قيامها . وهو ما يعجز محكمة النقض عن تفهم مرامييه والاستيثاق من أن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

(طعن رقم ١٩١٢ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٩/٢/١٩ من ٢٠ من ٢٦٩)

الفصل الثالث

التمييز بين الفاعل والشريك

الفرع الاول - متى يعتبر المتهم فاعلا

١٨٩١ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة الضرب القاتل
الموت .

* للمحكمة ان تعتبر المتهمين فاعلين اصليين في الضرب الذي
احدث الوفاة ولو كانت بعض الضربات لم تؤثر في القتل متى ثبت ان
الضربات التي نشأت عنها الوفاة كانت ازيد من عدد الضاربين .

(ظعن رقم ٨٩٣ سنة ٢ في جلسة ١٢/١٢/١٩٣١)

١٨٩٢ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة الضرب اثناء التجمهر .

* ان المادة ٢٠٧ عقوبات تسوى في المسؤولية بين من قارف الضرب
بشخصه وبين من لم يقارفه وتجعل الصنفين فاعلين اصليين وهي حالة
خاصة من انواع الاجرام اورد لها الشارع حكما استثنائيا لا يتمشى مع
المبادئ العامة للمسؤولية الجنائية .

(ظعن رقم ١٤٢٤ سنة ٢ في جلسة ١٥/٢/١٩٣٢)

١٨٩٣ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة التزوير .

* ان الجريمة اذا كانت تتركب من جملة افعال (كما هو الشأن
في تزوير ايصال مركب ماديا من العبارة الواردة بصلبه ثم من الابعاض)
فكل من اتى فعلا من هذه الاعمال المادية التي من مجموعها تتكون
الجريمة فهو فاعل اصلى لهذه الجريمة وان لم يكن هو من باقى الاعمال
التي صدرت من غيره سوى مجرد شريك كما جاء بالمادة ٢/٣٩ ح .

(ظعن رقم ٣٥٣٨ سنة ٢ في جلسة ١٥/١٢/١٩٣٢)

١٨٩٤ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة القتل .

* اذا نقل الحكم عن الكشف الطبى والصفة التشريحية : ان بالجنى عليه عدة جروح نارية اصابته من رشى ثلاثة اعمرة وان سبب الوفاة هو هبوط القلب من التزيف ثم اعتبر المتهم وزميله المجهول فاعلين اصليين فما نقله الحكم لا يمكن تخريجه على انه قرر ان الوفاة كانت نتيجة عيار نارى واحد بل الاستفادة ان الوفاة كانت نتيجة هبوط القلب الناشئ عن التزيف الذى سببته الجروح العديدة الناشئة عن الاعيرة النارية الثلاثة التى اطلقها عليه المتهم وزميله المجهول فلا وجه بعد ذلك للاعتراض على ما قرره الحكم من اعتبار الطاعن وزميله فاعلين اصليين مادام كل منهما قد اتى عملا من الاعمال التى سببت التزيف فهبوط القلب واحداثت الوفاة فى النهاية .

(ل. طعن رقم ١٩٧٧ سنة ٢ فى جلسة ١٩٣٢/١/١٣)

١٨٩٥ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة الخطف .

* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المتهمين ، ومنهم الطاعن ، اتفقوا فيما بينهم على خطف طفل لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة للحصول على مبلغ من النقود مقابل رده لنويه . وان اثنين منهم ، تنفيذاً لهذا الاتفاق ، خطفاه وذهبا به الى مسكن الطاعن ثم نقلاه منه بعد ذلك الى مسكن آخر ، فهذا الذى ثبت وقوعه من الطاعن يجعله فاعلا اصليا في جريمة الخطف ، لانه اتى عملا من الاعمال المكونة لها باخفائه الطفل وحجبه عن ذويهم الذين لهم حق ضمه ورعايته .

(ل. طعن رقم ١٤٣٠ سنة ٧ فى جلسة ١٩٣٧/٦/٢١)

١٨٩٦ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة القتل :

* اذا كان الثابت بالحكم ان المتهمين اتفقوا على قتل الجنى عليهم ، وامسروا على ذلك فانتظروهم حتى مروا بهم وانهاوا عليهم ضربا بالمصمى الفليضة وايدي البدالات والقوا بهم فى النيل ، وكانوا كلما حاول الجنى

عليهم النجاة والعودة الى الشاطئ يضرّبونهم وتذفونهم بالطوب حتى فاضت ارواحهم وابتلعهم اليم ، فنيها ذكره الحكم من اتفاق المتهمين على قتل المجنى عليهم وصرارهم عليه ومساهمة كل منهم فى مقارفته بمباشرته عمدا عملا من الاعمال المكونة له ما يدل بجلاء على أن كلا من المتهمين ارتكب جنائية القتل العمد مع سبق الاصرار .

(طعن رقم ١٢٩٤ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٥/٣٠)

١٨٩٧ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة السرقة :

* اذا ساهم عدة اشخاص فى تنفيذ جريمة سرقة بطريقة توزيع الأعمال التى تتكون منها ، فبعضهم استعمل الاكراه على المجنى عليه وامسك به حتى تمكن البعض الآخر من نقل المسروقات والفرار بها ، فهذا يجعلهم قانونا مسئولين باعتبارهم فاعلين اصلين فى السرقة على أساس انها تكونت من اكثر من عمل واحد ، وأن كلا منهم ، مع علمه بها وبعمل زملائه ، قام بتنفيذ عمل فيها .

(طعن رقم ٨٨ سنة ٩٤ ق جلسة ١٩٣٩/١/٢٢)

١٨٩٨ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة الخطف :

* ان القانون فى جريمة خطف الطفل يسوى بين الفاعل والشريك اذ هو يعتبر فاعلا فى هذه الجريمة من ارتكبها بنفسه او بواسطة غيره .
(طعن رقم ٨٧ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١/٢٢)

١٨٩٩ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة السرقة :

* لا يشترط فى التآتون لمصاحبة المتهمين فى جنائية السرقة بالاكراه أن يقع من كل منهم فعل الاكراه وفعل الاختلاس بل يكفي فى عدهم فاعلين

لهذه الجناية أن يرتكب كل منهم أى الفعلين ، متى كان ذلك فى سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا . فاذا كان الحكم قد بين بناء على الاعتبارات التى اوردتها ان المتهمين كانوا فى مكان الحادث متفقين على السرقة وان اثنين منهم باثرا ضرب الجنى عليه لتسهيل فعل الاختلاس الذى باشره الآخران ، فان كلا منهم يكون فاعلا للجريمة باعتبارها جناية سرقة بالاكراه ، على الرغم من ان بعضهم لم يرتكب فعل الاختلاس وبعضهم الآخر لم يرتكب فعل التعدى على الجنى عليه .

(طعن رقم ١٢٨ سنة ١٠ فى جلسة ١٨/١٠/١٩٤٠)

١٩٠٠ - متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة القتل :

* ان المادة ٢٩ من قانون العقوبات يؤخذ من عبارتها ومن تعليقات وزارة الحفائية عليها خصوصا الامثلة التى اوردتها هذه التعليقات شرحا لها انه يعتبر فاعلا (اولا) من يرتكب الفعل الذى تتكون به الجريمة كلها سواء اكان هو وحده ام كان معه غيره . (ثانيا) من يأتى بقصد ارتكابها عملا من الاعمال التى ارتكبت فى سبيل تنفيذها متى كان عمله فى حد ذاته يعتبر شروعا فى ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم بهذا الفعل وانما تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها . فاذا اتفق شخصان أو أكثر على ارتكاب جناية القتل ثم اعتدى كل منهم بالضرب على الجنى عليه فانهم يعتبرون فاعلين فى جناية القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ الا عن قتل واحد منهم فقط عرف بيمينه أو لم يعرف يدل على ذلك المقابلة بين الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٣٩ المذكورة . فالاولى محلها ان يكون المتهم قد ارتكب الفعل المكون لكل الجريمة اما الثانية فمحلها ان تكون الجريمة قد اتفق بين عدة اشخاص على ارتكابها بجيلة افعال على أن يقوم كل واحد منهم بمباشرة فعل منها . وهذا هو مفهوم نص المادة ٣٧ من القانون الهندى التى اخذت عنها الفقرة المذكورة .

(طعن رقم ٦٢ سنة ١١ فى جلسة ٢/٢/١٩٤١)

١٩٠١ - متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة احداث العامة :

* اذا كان المتهمان متفقين على ضرب الجنى عليه وقام كلاهما بتنفيذ

الاعتداء فيه فخر به أحدهما على ذراعه والآخر على رأسه فلان كلا منهما :
يعتبر فاعلا في جريمة أحداث العامة الناشئة عن إحدى الضريبتين .

(طعن رقم ١٠٨١ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٢/٢١) .

١٩٠٢ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة القتل :

* إذا اتفق شخصان أو أكثر على ارتكاب جريمة قتل ثم استدى كل
منهم على المجنى عليه تنفيذاً لما اتفقوا عليه فلان كلا منهما يعتبر فاعلاً
أصلياً لا شريكاً في القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن فعل واحد عرف
مرتكبه أو لم يعرف .

(طعن رقم ١٨٨٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/١٠/٢٧)

١٩٠٣ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة السرقة :

* متى كان المتهمون في جريمة قد ساهم كل منهم فيها بفعل من
الافعال المكونة لها فذلك يكفي لاعتباره فاعلاً أصلياً . وأذن فإذا كان
المتهمون في سرقة قد قام بعضهم بتلوية سكان المنزل وبعضهم بدخوله
والاستيلاء على المسرقات وتمت الجريمة بناء على ذلك فأنهم جميعاً يكونون
فاعلين أصليين .

(طعن رقم ١٦١ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١٢/٢٢) .

١٩٠٤ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة القتل :

* إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة استخلصت في منطق
سلم من الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ،
أن كلا من المتهمين أطلق ، في وقت واحد وفي حضرة الآخر ، على المجنى
عليه مخدوفاً ناريًا بقصد قتله ، وكان المستفاد من الواقعة - كما فهمتها
المحكمة - أنها حين أصاب المجنى عليه بالحيارين كتاباً بمقتين علي قتله .

وانهما لم يرتكبا ما ارتكباه الا تنفيذا لقصد جنائى مشترك بينهما ، فان معاقبتهم باعتبارهما فاعلين للقتل لا شريكين فيه تكون صحيحة متفقة مع تعريف الفاعل للجريمة على ما جاءت به الفقرة الثانية من المادة ٢٩ ع . ذلك ولو كانت الوفاة لم تنشأ الا عن فعل احدهما ، ولم يكن لما وقع من زميله دخل فيها ، ما دام ما وقع منه شروعا فى القتل . ومع ذلك فلا مطلحة لهذين المتهمين من التمسك بأنهما لم يكونا الا شريكين لجهول من بينهما فى جناية القتل ما دامت المحكمة حين ادانتهم بوصف كونهما فاعلين ، وقالت انها تأخذهم بالرافة لم توقع عليهما الا عقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فان تقدير ظروف الرافة وموجباتها مرجعه الى ذات الواقعة الجنائية التى وقعت لا الى الوصف القانونى الذى وصفته المحكمة به . وقد كان فى وسع المحكمة ان تنزل بالمعقوبة الى اقل مما نزلت اليه على مقتضى الحدود الواردة فى المادة ١٧ ع لو انها وجدت ان هناك ما يبرر ذلك . وما دامت هى لم تفعل فيستوى من جهة العقاب ان يعبد المتهمان شريكين أو فاعلين اذ الخلاف فى الوصف لم يكن له من تأثير .

(طعن رقم ١ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٢٢/١٢/٧)

١٩٠٥ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة القتل :

* اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المتهم وآخر غير معلوم اطلقا ، بقصد القتل وبثاء على اصرار سابق ، أربع رصاصات على الجنبى له فاصابته فمات ، فان كلا منهما يكون على مقتضى المادة ٣٩ ع ، فاعلا للقتل ، سواء اكان الفعل الذى تسببت عنه الوفاة قد وقع من المتهم أو من زميله .

(طعن رقم ١٩٢٨ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٢٢/١٢/١٤)

١٩٠٦ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة القتل :

* أنه وان كان صحيحا انه لا يشترط فى القانون لاعتبار المتهمين فاعلين لجناية القتل أو الشروع فيه ان يكون كل منهم ساهم بفعل منه فى

الاصابة التي سببت القتل ، بل يكفي أن يكونوا قد اتفقوا على ارتكابها ، وعملوا على تنفيذها فارتكب كل منهم فعلا من الأفعال التي يصح عدها شروعا فيها ، الا أنه لا يكفي لاعتبار المتهمين فاعلين أن يكون الحكم قد استظهر توافر سبق الإصرار لديهم ، واتفاقهم على ارتكاب الجرائم التي وقعت ، وإن كلا منهم وقع منه فعل أو أفعال مادية في سبيل تنفيذ مقصدهم إذا كانت الوقائع التي أوردتها غير قاطعة في أن كل واحد منهم قد باثر بنفسه فعلا يمكن وصفه في القانون بأنه شروع . فإذا كانت الوقائع التي اثبتها الحكم لا تنفي احتمال أن الميزات التي اطلقها أحد المتهمين لم تصب أحد القتيلين إلا بعد وفاته ولم تطلق صوب القتل الآخر ولا صوب الجنى عليه الذي لم يقتل ، مما لا يصح معه اعتبار اطلاقها بالنسبة إليه شروعا في قتل لاصابتها ميتا وعدم تصويبها إلى حي ، فانه ، مع هذا الاحتمال الذي يجب حتما أن يستفيد منه المتهمون لكون مطلق تلك الميزات غير معين بالذات من بينهم ، لا يصح أن يعد هؤلاء المتهمون الا شركاء لفاعل غير معين من بينهم في الجرائم التي وقعت . على أنه ليس لهؤلاء المتهمين أن يتوسلوا بهذا الخطأ لطلب نقض الحكم بقوله أن المحكمة وهي تقدر العقوبة كانت تحت تأثير الوصف القانوني الذي وصفت فعلتهم به . وذلك لأن تقدير المحكمة لموامل الرأفة مداره ذات الواقعة الجنائية التي دارمها المتهم وما أحاط بها من ظروف وملابسات ، لا الوصف القانوني للواقعة . لو أن المحكمة كانت أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أقل من الأشغال الشاقة المؤبدة التي أوقعتها على المتهمين لكان في وسعها ، حتى مع الوصف الخاطئ الذي أرادت ، أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المبينة في المادة ١٧ ع . أما وهي قد أوقعت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . فاتها تكون قد رأت أن هذه العقوبة — لا أقل منها — هي المناسبة لواقعة الدعوى بغض النظر عن وصفها القانوني . فاتها يكون التمسك بهذا الخطأ جائزا في حالة نزول المحكمة بالعقاب إلى أقل عقوبة يسمح بها القانون ، إذ عندئذ تقوم الشبهة في أن الوصف القانوني الخاطئ هو الذي منسج المحكمة من النزول إلى عقوبة أقل من التي أوقعتها فعلا ، ويصح بناء على ذلك ، القول بأن للحكم عليه مصلحة في إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح .

(ملحق رقم ١٤١٦ سنة ١٢ ق جلسة ١٤/١١/١٩٤٢)

١٩٠٧ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة القتل :

* انه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من قانون العقوبات وتعليقات نظارة الحفائية عليها والأمثلة التي وردت في هذه التعليقات شرحا لها انه يعتبر فاعلا : (أولا) من يرتكب الفعل المكون للجريمة كلها سواء أكان وحده أم كان معه غيره (ثانيا) من تكون لديه نية التدخل في ارتكاب الجريمة فيأتي عمدا عملا من الأعمال التي ارتكبت في سبيل تنفيذها متى كان هذا العمل في ذاته يعتبر شروعا في ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم به وإنما تمت بفعل واحد، أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها . ومن قبيل ذلك ما جاء في التعليقات المذكورة من انه : «إذا أوقف زيد مثلا عربة عمرو ثم قتل بكر عمرا فزيد فاعل للقتل إذا كان أوقف العربة بقصد القتل » . واذا اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة القتل ، ثم اعتدى كل منهم على الجنى عليه تنفيذا لما اتفقوا عليه ، فإن كلا منهم يعتبر فاعلا لا شريكا ، ولو كانت وفاة الجنى عليه قد نشأت عن فعل واحد منهم بعينه .

(طعن رقم ١٨٠٧ سنة ١٣ ق جلسة ١١/٢٩/١٩٢٢)

١٩٠٨ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة القتل :

* إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم هو وحده المحدث للاصابات التي أدت الى القتل ، فالحق يكون مسئولوا عن هذه الجناية ولو كانت الاصابات تدل على تعدد القاتلين ، ما دام الثابت انه قد تدخل في ارتكابها بأن أتى عمدا عملا من الأعمال المكونة لها .

(طعن رقم ١٢٥٤ سنة ١٤ ق جلسة ١٢/٦/١٩٢٤)

١٩٠٩ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة القتل :

* انه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، ومن تعليقات وزارة الحفائية عليها ، انه يعتبر فاعلا للجريمة : (أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره . و (ثانيا) من يتدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون

من عدة أعمال غيأتى عمداً عملاً من الأعمال التى ارتكبت فى مسبيل تنفيذها، متى كان هذا العمل فى ذاته يعتبر شروعاً فى ارتكابها ولو كانت الجريمة لم تتم به بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها . فإذا ما اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة القتل ، ثم أعتدى كل منهم على المجنى عليه تنفيذاً لما اتفقوا عليه ، فإن كلا منهم يعتبر فاعلاً لا شريكاً ، ولو كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن الفعل الذى وقع من واحد منهم عرفاً أو لم يعرف . وإذاً فإذا كانت المحكمة قد فكرت ، نقلاً عن تقرير الطبيب الشرعى ، الإصابات التى وجدت بجثة المجنى عليه ، وبينت رأى الطبيب فى أن بعض هذه الإصابات نشأت عن المصادمة بألة حادة ثقيلة كبلط أو ما شابهها ، وأن بعضاً نشأت عن المصادمة بجسم صلب راض خشن أيا كان نوعه ، وأن الوفاة تسببت عن كسور الجمجمة وما صاحبها من نزيف وتهدئة بمادة المخ ، وأن هذه الكسور نائشة عن الضرب بألة حادة ثقيلة ويجوز حصولها من مثل الساطور المضبوط ، ثم بعد أن أوردت الأدلة التى اعتمدت عليها فى إثبات التهمة اعلى المتهمين عرضت الى نية القتل ثم الى سبق الأصرار والترصد وأثبتت توافق كل ذلك لديهم ، ثم آعتبرتهم جميعاً فاعلين فاعلاً لا تكون قد أخطأت . ولا يعيب حكمها عدم تحذره عن أدنى كلاً من الإصابات الغائبة أو غير القائلة ، والإصابات القطعية أو الرضوية ، فإن ذلك لا ضرورة له بعد الذى أثبتته من أن كلا من المتهمين قد أتى ما يعتبر فى القانون شروعاً فى جنابة القتل وأن الجنابة وقعت بالفعل نتيجة لاتفاقهم وتنفيذاً للتصديق المشترك بينهم .

(لمن رقم ١٢٠١ سنة ١٤ قى جلسة ١٢/٤/١٩٤٤)

١٩١٠ — متى يعتبر المتهم فاعلاً فى جريمة القتل ؟

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهمين اتفقا على قتل المجنى عليه فلما أبصرهما قاتلها فى الطريق انقضا عليه ، وضربه أحدهما بالعصا ، وأطلق عليه الآخر عياراً ناريّاً أصابه فتوفى من هذه الإصابة ، فإن الضارب بالعصا يكون هو أيضاً فاعلاً فى جنابة قتل المجنى عليه ولو أن الوفاة لم تحدث من الضرب الذى ارتكبه .

(لمن رقم ١١٢٠ سنة ١٥ قى جلسة ١٦/٤/١٩٤٥)

١٩١١ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة السرقة :

* أن جلوس أحد المتهمين بالسرقة يتكلم مع حارس الشيء الذى سرق لى يسهل لزميله السرقة — ذلك يعد عملا من الاعمال المكونة للجريمة ، فبعد فاعلا فيها متى تمت الجريمة بأخذ المسروق وإخراجه عن حيازة صاحبه .

(طعن رقم ١٨٥١ سنة ١٧ قى جلسة ١٩٢٧/١٢/١)

١٩١٢ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة السرقة :

* إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم اتفق مع زملائه على السرقة وذلك بأن يدخل الزملاء المنزل لأخذ المسروق منه ويبقى هو على مقربة منهم يحرسهم ليتمكنوا من تنفيذ مقصدهم المتفق عليه فإنه يكون فاعلا فى السرقة لا مجرد شريك فيها .

(طعن رقم ٢١٨٢ سنة ١٧ قى جلسة ١٩٢٨/١/٦)

١٩١٣ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة السرقة .

* يكفى فى القانون لمعاينة المتهمين فى جنابة السرقة بحمل السلاح أن يكون حامل السلاح قد باشر عملا من الأعمال التى اتفق هو وزملاؤه على تنفيذ السرقة بها ، ولا يشترط أن يكون قد باشر تلك الأعمال جميعا ، فإذا كان هو قد وقف لهم على مقربة من مكان الحادث يحرسهم حتى يتمكنوا من نقل المسروق فإنه يكون فى هذه الحالة فاعلا معهم فى السرقة على أساس أن العمل الذى قام به هو من الأعمال التى اتفقوا بها على التمام السرقة ، ولا يصح الاعتراض على ذلك بأن هذا الذى كان معه السلاح لم يتصل بالمسروق بل كان واقفا ينتظر زملاءه .

(لاطن رقم ٢٤٠٧ سنة ١٧ قى جلسة ١٩٢٨/١/١٢)

١٩١٤ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة القتل :

* متى كان الثابت فى الحكم أن المتهمين اتفقا معا على قتل كل من المجنى عليهما ثم ذهبا الى مكان وجودهما وأطلق كل منهما عيارا ناريا صوبهما فقتل أحدهما وأصيب الآخر ، كان كل من المتهمين قد أتى عملا من الأعمال المكونة لكل من الجريمتين اللتين وقعتا بناء على اتفاقهما ، ويكون الحكم صحيحا اذ اعتبرهما فاعلين أصليين فى جنايتى القتل والشروع فيه .
(طعن رقم ٦٢٠ سنة ١٣١٠ فى جلسة ١٩٢٩/٥/١)

١٩١٥ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة الضرب المفضى الى الموت :

* الاصل الا يسأل شخص بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المفضى الى الموت الا اذا كان هو الذى أحدث الضربة او الضربات المفضية الى الوفاة او التى ساهمت فى ذلك او اذا كان اتفق مع آخرين على ضرب المجنى عليه ثم باشر معهم الضرب فعلا تنفيذا للغرض الإجرامى الذى اتفق معهم على متارفته وفى هذه الحالة الأخيرة يستوى أن يكون هو محدث الضربات التى سببت الوفاة أو أن يكون قد أحدثها غيره ممن اتفقوا معه .
(طعن رقم ١٢٥٨ سنة ١٣١٠ فى جلسة ١٩٢٩/١٢/٦)

١٩١٦ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة ائتلاف المزروعات :

* أن قضاء المحكمة قد استقر على اعتبار المتهم الذى يتف الى جوار زملائه ليحرسهم وهم يتلفون الزراعة فاعلا أصليا فى هذه الجريمة لا شريكا .
(طعن رقم ٢٨٠٢ سنة ١٣١٠ فى جلسة ١٩٣٠/٢/٦)

١٩١٧ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة القتل :

* يكفى لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين أن يكونا قد اتفقا على ارتكاب القتل وعملا على تنفيذه فاصابه أحدهما الإصابة الفاتلة وارتكب الآخر عملا

من الانفعال التى يصح عدها شروعا فى القتل ولو لم يساهم بفعل فى
الاصابة التى سببت القتل .

(طعن رقم ٢٧٠ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/٩)

١٩١٨ - متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة البلاغ الكاذب .

✽ اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى ان المتهمين (عمدة وابنه)
صورا وقوع الحادثة موضوع البلاغ الكاذب ونسبا زورا وقوعها الى
المبلغ ضده قاصدين الايقاع به ، فان كلا منهما يكون مسئولاً عن
جريمة البلاغ الكاذب باعتباره فاعلا اصليا . ولا يصح اعتبار العمدة
مجرد شريك بحجة ان مباشرة ارسال البلاغ الى المركز بعد ان قدمه
اليه ابنه لم تكن الا بحكم وظيفته مادام هو قى الواقع المدير للبلاغ
باتفاقه مع ابنه .

(طعن رقم ١٥٧٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥١/٦/٩)

١٩١٩ - متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة السرقة .

✽ متى كان الثابت من الحكم ان المتهمين بالسرقة بطريق الاكراه
قد ساهموا فى تنفيذ الجريمة عن طريق توزيعها عليهم فاختلفوا واحد منهم
النقود ، وتسلمها آخر منه وساهموا جميعا فى تعطيل مقاومة المجنى عليه ،
فانهم يكونون فى القانون مسئولين جميعا باعتبارهم فاعلين فى واقعة
السرقة على اساس انها تكونت من أكثر من عمل واحد وان كلا منهم
مع علمه بعمل زملائه قد قام بعمل من هذه الاعمال بقصد تحقيق الغرض
المشترك .

(طعن رقم ٨٥٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥١/٦/١٥)

١٩٢٠ - متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة القتل .

✽ مادام الطاعن وزميله قد اتفقا على ارتكاب جريمة القتل وساهم
كلاهما فيها باطلاق النار على المجنى عليه فان ادانة الطاعن باعتباره

فاعلا في جريمة القتل تكون صحيحة حتى ولو كانت وفاة المجنى عليه لم تحدث من الاعيرة النارية التي اطلقها هو بل حدثت من العيارات التي اطلقها زميله .

لا طعن رقم ١٦٤ سنة ١٤١٢ في جلسة ١٤٠٢/٤/٨ .

١٩٢١ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة القتل .

* متى كان الثابت بالحكم أن المتهمين جميعا قد اتفقوا على قتل المجنى عليه وكنوا له ثم ساهم كل منهم في الاعمال التنفيذية للجريمة بما أحدثه بالمجنى عليه من اصابات فان كلا منهم يكون مسؤولا عن موت المجنى عليه بوصفه فاعلا أصليا في جريمة القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ عن فعلته بعينها وأيا كانت الضربة التي أحدثها بالمجنى عليه .

لا طعن رقم ٢٢٤ سنة ١٤١٢ في جلسة ١٤٠٢/٥/١٤ .

١٩٢٢ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة القتل .

* متى كان الثابت أن الطاعن ومن معه قد اتفقوا على قتل المجنى عليه لدى رؤية فريق منهم له بالسوق أخذا بالثار القائم بين العائلتين وأن الجميع قد ساهموا في اقتراف الجرم واستمر الطاعن يواصل اعتدائه حتى خر المجنى عليه قتيلا تنفيذا لهذا الاتفاق فان الطاعن يكون فاعلا في جريمة القتل سواء أكان ارتكب الفعل الذي أدى إلى الوفاة وحده أو كانت الوفاة لم تحدث بفعله منفردا بل نشأت عنه وعن أفعال واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه ^{١٥١}

لا طعن رقم ٤٥٤ سنة ١٤١٢ في جلسة ١٤٠٢/٥/٢٧ .

١٩٢٣ - متى يعتبر المتهم فاعلا في جريمة السرقة .

* إذا كان المتهم بسرقة تيار كهربائي وأن استعان بآخر في تركيب الاسوك على الوجه الذي ييسر له سرقة التيار الكهربائي إلا أنه هو من

الواقع المعارف للفعل الملقى المكون للسرقة وهو ادارة المفتاح الذى يعطز سير العداد رغبا من استمرار سحب الكهرباء المستعملة فى الاضاعة ، فان هذا المتهم يكون هو الفاعل فى جريمة سرقة التيار الكهربائى وليس شريكا .

(طعن رقم ١١٠٢٢ سنة ٢٢ فى جلسة ١٢/٨/١٣٥٢)

١٩٢٤ - متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة القتل .

* يكفى لاعتبار الجانى فاعلا للجريمة فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات أن يكون قد اتفق مع غيره على ارتكابها واعدا لذلك عدتها وتسلح كل منهما ببندقية وتوجها الى المكان الذى اعتاد المجنى عليه أن يجلس فيه فلما وجدها أطلق كل منهما عليه عيارا من البندقية التى يحملها ، ولو كان عيارا واحدا هو الذى اصاب المجنى عليه ونشأت عنه وفاته . ذلك بان ما اتاه كل منهما هو من الاعمال التنفيذية للجريمة التى اتفقا معا على ارتكابها ورتبا الدور الذى يفوم به كل منهما فى المساهمة فيها ، ومادام كل منهما قد قام بالدور الذى اختص به ، ومادام هذا التدبير قد انتج النتيجة التى قصد اليها وهى القتل ، واذن فلا محل للبحث فيما اذا كانت هذه النتيجة قد نشأت عن عيار واحد او عن عيارين .

(طعن رقم ١١٠٥٤ سنة ٢٢ فى جلسة ١/٦/١٣٥٢)

١٩٢٥ - متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة القتل .

* اذ كان الحكم قد بين ما ساهم به المتهم مع آخرين من اتفاهم على قتل المجنى عليهم وسرقة ما معهم وامرارهم السابق على القتل وشد ازر احدهم بوجود الباقين معه فى مكان الحادث وقت مقارفة الجرائم واعداد الحفرة لدفن الضحايا واهالة التراب عليهم بعد سرقة النقود والمصوغات التى كانت معهم واقتسامها فيما بينهم ، فان الحكم اذ بين ذلك واقام الدليل عليه يكون قد اصاب فى اعتبار المتهم فاعلا اصليا لا شريكا ولو كانت وفاة المجنى عليه لم تنشأ الا من فعل متهم آخر .

(طعن رقم ٨٢ سنة ٢٥ فى جلسة ١٢/٤/١٩٥٥)

١٩٢٦ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة القتل .

* اذا اتفق متهم مع آخرين على قتل شخص وأطلق هذا المتهم اعيرة نارية لم تصب الجنى عليه الذى توفى نتيجة اعيرة أطلقها عليه الآخرون فان المتهم يكون مسئولا عن جريمة قتل الجنى عليه باعتباره فاعلا أصليا فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، ذلك أن ما ساهم به من أفعال يعد من الأعمال التنفيذية فى الجريمة المذكورة .

(طعن رقم ٤٦ سنة ٢٥ فى جلسة ١٢/٤/١٩٥٥)

١٩٢٧ — متى يعتبر المتهم فاعلا فى جريمة القتل .

* متى ثبت أن إطلاق الاميرة النارية من المتهمين على الجنى عليها كان تنفيذا لاتفاق تم بينها وبين باقى الجناة على قتل الجنى عليه الاول ومن يتصانف وجوده معه من أهله فان ذلك يكفى لمساقتها عن جديتى القتل العمد والشروع فيه يستوى فى ذلك أن يكون مطلق الاميرة النارية . أصابت الجنى عليها معلوما معينا بالذات أو غير معلوم .

(طعن رقم ٥٧٤ سنة ٢٥ فى جلسة ٢٤/١٢/١٩٥٥)

١٩٢٨ — وجود المتهم بمسرح الجريمة وإطلاقه النار على كل من يحاول الاقتراب منه وقت ارتكابها بمعرفة زملائه — اعتباره فاعلا أصليا .

* متى كان الثابت من مخونف الحكم أن العمل الذى قام به المتهم الثالث وهو وجوده بمسرح الجريمة وإطلاقه النار على كل من يحاول الاقتراب منه وقت ارتكابها يكون بحسب ظروف ارتكاب الجريمة وتوزيع الأعمال المكونة لها بين المتهمين — دورا مباشرا فى تنفيذها اقتضى وجوده على مسرحها للقيام به وقت ارتكابها مع المتهمين الاول والثانى — فهو بهذا يعتبر فاعلا أصليا وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٥١٧ سنة ٢٦ فى جلسة ١٣/٢/١٩٥٧) من ٨ من ١٩٥٤)

١٩٢٩ — حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه —
مسألة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا عن العاهة التي نشأت عن الضرب
دون حاجة الى تقصى من منهما الذى أحدث إصابة العاهة .

* متى كان الثابت حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى
عليه ، فإن مقتضى ذلك مسألة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا عن العاهة
التي تخلفت للمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذى اتفقا عليه
وأحدثاه بالمجنى عليه وذلك من غير حاجة الى تقصى من منهما الذى أحدث
إصابة العاهة .

(ملحق رقم ٨٥ سنة ٢٧ في جلسة ١٢/٢/١٩٥٧ من ٨ من ٢٤٥)

١٩٣٠ — إطلاق المتهم النار يميناً وشمالاً بقصد تمكين باقى المتهمين
من تحقيق الفرض المتفق عليه بينهم وهو القتل وحمايتهم فى مسرح
ارتكابها فى فترة التنفيذ وتسهيل هربهم — اعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة
قتل .

* متى كان فرض المتهم من إطلاق الرصاص من بندقيته يميناً
وشمالاً هو تمكين باقى المتهمين من تحقيق الفرض المتفق عليه بينهم وهو
القتل وحماية ظهرهما فى مسرح الجريمة فى فترة التنفيذ وتسهيل هربهما
بعد ذلك وقد أنتج التكبير الذى تم بينهم النتيجة التى قصدوا اليها وهى
القتل ، فذلك يكفى لاعتبارهم جميعاً فاعلين لجريمة القتل عمداً من غير
سابق أصرار .

(ملحق رقم ١٢٤٤ سنة ٢٧ في جلسة ١٢/٢/١٩٥٧ من ٨ من ١٦٤)

١٩٣١ — فعل السرقة والاعتداء الذى تتوفر بهما جريمة السرقة
بلكراه — اعتبار من ساهم فيها فاعلاً فى الجريمة الأصلية الناتجة من
ارتباطهما .

* لا يشترط فى الاعتداء الذى تتوافر به جريمة السرقة بالكره ان

يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل انه يكفى ان يكون كذلك ولو اعتقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس وكل من ساهم فى هذه الحركة المكونة للجريمة وهى عبارة عن فعلين « السرقة والاعتداء » فهو فاعل فى الجريمة الاصلية الناتجة من ارتباطهما .

(طعن رقم ١٨٤٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٧/٢/١٩٥٨ من ٩ من ١٧٧)

١٩٣٢ — قياس عمل الفاعل بالدور المباشر الذى يأخذه فى تنفيذ الجريمة ويقضى وجوده على مسرحها واتيانه عملا من الاعمال المكونة لها — مثال نى جريمة قبض بظرفها المشدد — م ٢/٣٩ ع .

* ظهور كل من المتهمين على مسرح الجريمة واتيانه عملا من الاعمال المكونة لها مما تدخله فى نطاق الفترة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يجعله فاعلا اصليا فى الجريمة التى دينوا بها — فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم انه بينما كان المجنى عليه عائداً فى الطريق الى بلدته يتقدمه اخوه (الشاهد الثانى) اذ خرج عليهم المتهمون من زراعة الذرة الواقعة على جانب الطريق وامسك المتهمان الثانى والثالث باخ المجنى عليه ، ولما حاول مقاومتها اعتدى عليه المتهم الثالث بالضرب بعقب البندقية على راسه وذراعه فاصابه ، بينما امسك المتهم الاول وآخرون مجهولون بالمجنى عليه وهددوه ببنادقهم وعذبوه بالتعذيبات البدنية وعصبوا عينه واقتادوه قسرا! عنه الى مكان مجهول ، وكان المتهمان الثانى والثالث آنذاك ممسكين بالشاهد الثانى حتى اختفى الجناة ومعهم المجنى عليه ، فان الحكم اذ دان المتهمين كفاعلين اصليين فى جريمة القبض بظرفها المشدد ، يكون صحيحا فى القانون .

(طعن رقم ٧١٧ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٢/١/١٩٥٩ من ١٠ من ٦٨٨)

١٩٣٣ — المساهمة الاصلية فى الجريمة بطريق الاتفاق — متى تتوافر ؟ مثال فى ضرب افضى الى موت .

* لا تعارض فيما تله الحكم حين نفى قيام ظرفة سبق الامرار

فى حق المتهمين — وهو تدبير ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيراً هادئاً لا يخالطه اضطراب مشاعر ولا أفعال نفس — وبين ثبوت اتفاق المتهمين على الاعتداء على الجنى عليه — فإذا ما أخذت المحكمة على المتهمين النتيجة التى لحقت بالجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بنساء على ما اقتضت به من اتفاقيتهم على الاعتداء عليه ، فلا تثريب عليها فى ذلك .

(طعن رقم ١٤٦٠ سنة ٢٩ جلسة ١/٢/١٩٦٠ من ١١ من ١١٢)

١٩٢٤ — كل من ساهم فى فعل السرقة أو الاعتداء المكونين لجريمة السرقة باكراه يعتبر فاعلاً أصلياً فيها .

* ظرف الإكراه فى السرقة من الظروف العينية التى تلحق ماديات الجريمة ، وكل من ساهم من المتهمين فى فعل السرقة أو الاعتداء المكونين لجريمة السرقة باكراه يعتبر فاعلاً أصلياً فى هذه الجريمة .

(طعن رقم ١٥٤٩ سنة ٢٩ ق جلسة ٢/٢/١٩٦٠ من ١١ من ١٦١)

١٩٣٥ — الفاعل المادى والفاعل الأدبى المحرض على ارتكاب جريمة الخطف سواء — كل منهما فاعل أصلى .

* سوى القانون فى جريمة الخطف المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بين الفاعل المادى والفاعل الأدبى « المحرض على ارتكاب الجريمة » واعتبر كلا منهما فاعلاً أصلياً فلا تكون المحكمة — فى هذه الحالة — بحاجة الى بيان طريقة الاشتراك .

(طعن رقم ١٧٨٧ سنة ٤٩ ق جلسة ١/٢/١٩٦٠ من ١١ من ٢٤٦)

١٩٣٦ — مساهمة المتهم فى الأفعال المادية المكونة للجريمة — مساهمة أصلية فى الجريمة كفاعل — مثال فى السرقة .

* إذا كان الحكم قد اثبت فى حق الطاعن انه أسهم بنصيب فى

الفعال المادية المكونة للجريمة ومنها معالجة المتهمين وبينهم الطاعن فتسح باب الشقة ودخلهم جميعا بها ومعهم الأدوات التي تستعمل فى فتح الخزائن فلا وجه لما يدعيه المتهم من أن دوره لا يتعدى الاشتراك فى الجريمة .

(طعن رقم ١٨٢٧ سنة ٢٩ ق جلسة ٢/٥/١٣٦٠ من ١١ من ٤٠٢)

١٩٣٧ - المساهمة فى الجريمة بطريقة أصلية - التواجد على مسرح الجريمة - مراقبة الطريق وحراسة الآخرين حتى تمكنوا من مقارفة الجريمة المتفق عليها بينهم .

✽ اذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد اتفق مع المتهمين الآخرين فبيتوا النية فيما بينهم على قتل المجنى عليه انتقاما منه لسابقة اتهامه فى قتل شقيق المتهمين وخال الطاعن منذ ثمانية شهور سابقة على الحادث فاعدوا لذلك سلاحين ناريتين تسليح بهما هذان المتهمان ثم ذهبا الى مقهى المجنى عليه يرافقهما الطاعن لمراقبة الطريق وحراستها حتى يتمكنوا بذلك من مقارفة الجريمة المتفق عليها بينهم . ولما كان الحكم قد اثبت فيما تقدم وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميليه وقت اطلاقهما النار على المجنى عليهم تنفيذا لمقصدهم المشترك ، فان ما ذهب اليه الحكم من اعتبار الطاعن فاعلا أصليا فى جريمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار يكون صحيحا فى القانون طبقا لما نص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٢٦٢١ سنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦١ من ١٢ من ٢٤٧)

١٩٣٨ - التداخل المباشر فى تنفيذ الجريمة - امساك احد المتهمين بالمجنى عليه لشل مقاومته ، فى حين طعنه الآخر بسكين - كلاهما فاعل أصلى .

✽ اذا كان الثابت أن المتهمين قد اتفقا على سرقة القطن الذى كان المجنى عليه قائما بحراسته ، فلما اعترض ووقف حائلا دون تمكينهما من

خطفاسه ، أمسك به المتهم الثانى لشل مقاومته وطعنه الآخر بسكين ، فان ذلك مما يصح معه قانونا وصف للمتهم الثانى بأنه فاعل أصلى مادام أنه تدخل تدخلًا مباشرًا فى تنفيذ جريمة الشروع فى القتل مما عفاه الشارع فى الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، لان كلا منهما قد اتى عمدا عملا من الاعمال المكونة للجريمة .

(طعن رقم ٣٧٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦١/١/٥ س ١٢ ص ٦٢٨)

١٩٣٩ — ما يكفى لاعتبار الشخص فاعلا اصليا .

* يكفى فى صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا اصليا فى الجريمة، أن يساهم فيها بفعل من الاعمال المكونة لها .، ولما كان يبين مما حصله الحكم الطعنون فيه أن كلا من الطاعنين الاول والثانى قد ساهم فى جريمة السرقة — التى تارفاها ودبرها امرها مع الفاعلين المجهولين — بفعل من الاعمال المكونة لها ، ، فذلك يكفى لاعتبار كل منهما فاعلا اصليا .

(طعن رقم ٤٢ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ س ١٤ ص ٥٧٨)

١٩٤٠ — فاعل اصلى — قتل عمد — شروع فى قتل — مسئولية

جنائية .

* متى كان الحكم قد أثبت بالادلة الساتفة التى ساقها وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد ازر زميله وقت اطلاقهما النار على المجنى عليها تنفيذًا لقصدتهما المشترك الذى بيتا النية عليه ، فان فى هذا ما يتحقق به مسئولية المتهمين معا عن جنايتى قتل أحد المجنى عليهما عمدا والشروع فى قتل الآخر — كفاعلين اصليين فيهما طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يستوى فى هذا أن يكون مطلق العيار النارى الذى قضى على المجنى عليه الاول معلوما ومعينا بالذات أو غير معلوم ..

(طعن رقم ٧٥٠ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/١/٥ س ١٤ ص ٦٤٢)

١٩٤١ — فاعل الجريمة — براهيته — الفاعل مع غيره شريك .

* البين من نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات في صريح لفظه وواضح دلالة ، ومن الاعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٧ من القانون الهندي أن الفاعل أما أن يتفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فلما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وأما أن يأتي عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرفاً أو لم يعرف اعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة والا فلا يسأل إلا عن فعله وحده .

(طعن رقم ٩٢٦ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ من ٦٤ من ١٧٥١)

١٩٤٢ — متى يعتبر المتهمون جميعاً فاعلين أصليين ؟

* متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في منطق سليم وبإدلة سائغة وجود الطاعنين — معا — على مسرح الجريمة والاطلاقهم الإيمرية النارية على المجنى عليه تنفيذاً لقصدتهم المشترك الذي بينوا النية عليه، فإن هذا ما يتحقق به مسئولية الطاعنين — جميعاً — عن جناية قتل المجنى عليه عمداً كفاعلين أصليين فيها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون مطلق الإيمرية التي أودت بحياة المجنى عليه معلوماً معيناً بالذات أو غير معلوم .

(طعن رقم ١٢٧٦ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ من ٦٩ من ٨٧٩)

١٩٤٣ — ثبوت أن كلا من المتهمين كان متوياً القتل مع الآخرين ومباشرة فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك — مساعداً كل منهم باعتباره فاعلاً ولو لم تنشأ الوفاة عن فعلته ونشأت عن فعله زميله — مثال لتسبب غير معيب في هذا الصدد .

* أن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من

تقابل ارادة المشتركين ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين . ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو حتى لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر فى إيقاع الجريمة المعينة ، واسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة . ولما كانت نية تدخل الطاعنين فى مقارفة جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم المشترك تستفاد من نوع الصلة بينهم اذ تربطهم صلة القربى فضلا عن المعية بينهم فى الزمان والمكان وصدورهم فى ارتكاب الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا جهة واحدة فى تنفيذها وهو ما لم يقصر الحكم فى استظهاره ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعنين انهم انهالوا على المجنى عليه ضربا بالعصى فى مقتل ولم يتركوه الا جثة هامدة وخلص الى قوله : « بان كلا من الطاعنين يكون مسئولا عن الوفاة حتى ولو كانت الضربة الحاصلة منه ليست بذاتها قاتلة بل انه لا يؤثر قانونا فيما انتهت اليه المحكمة من ذلك أن بعض الضربات لم يكن له دخل فى الوفاة مادام أن الثابت على الوجه المتقدم بيانه هو أن كلا من المتهمين كان منوينا القتل مع الآخرين وقد باشر عمل الاعتداء فى سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك ، ومن ثم فانه يعتبر فاعلا فى القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ . ن فعملته ونشأت عن عمله زيلة . ولذلك كله لا تعمل المحكمة على ما ذهب اليه الدفاع عن المتهمين من طلب مناقشة الطبيب الشرعى فى هذا الخصوص » . فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ويكون منعى للطاعنين على الحكم فى شأن ذلك كله غير سليم .»

(طعن رقم ٤٤ سنة ٣٩ ق جلسة ٢١/٤/١٩٦٩ ص ٢٢ من ٥٢١)

١٩٤٤ — اتفاق المتهمين على القتل — يرتب بينهم تضامنا فى المسؤولية الجنائية — الفاعل الاصلى فى جريمة القتل — معناه .»

✽ اذا كان ما اثبته الحكم كلف بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القتل ، من معيتمهم فى الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم ، وصدور الجريمة من باعث واحد ، واتجاههم جميعا وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر فى إيقاعها بالإضافة الى وحدة الحق المعتدى عليه ، ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبارهم فاعلين أصليين فى

جناية القتل العمد المتترن بجناية قتل أخرى ، ويرتب بغيرهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية عرف محدث الاصابات القاتلة منهم او لم يعرف .

(طعن رقم ١٦٢٢ سنة ٣٩ ق جلسة ١٦/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٥٧)

١٩٤٥ — تعريف الفاعل في الجريمة — اسهام غيره معه — النتيجة.

* البين من نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات في صريح لفظه وواضح دلالة ، ومن الاعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر الذي استمد منه وهو المادة ٣٧ من القانون الهندي ، ان الفاعل اما ان يفرد بجريمته او يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فاما ان يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة ، واما ان يأتي عمداً عملاً تنفيذياً فيها ، اذا كانت الجريمة تتكون من جملة افعال ، سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره ، اذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو ان الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تداخلوا فيها ، عرف أو لم يعرف .

(طعن رقم ١٩٣١ سنة ٣٩ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ٣٦٥)

١٩٤٦ — الفاعل الاصلى — تعريفه .

* متى كان مفاد ما أثبتته الحكم ، ان الجناة — بما فيهم الطاعن — قد اتفقوا على سرقة المجنى عليه ، وساهم كل منهم بفعل من الاعمال المكونة للجريمة ، فان ذلك يكفي لاعتبارهم فاعلين أصليين فيها .

(طعن رقم ١٩٣١ سنة ٣٩ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ٣٦٥)

١٩٤٧ — كفاية مساهمة الشخص بفعل من الاعمال المكونة للجريمة — لاعتباره فاعلاً اصلياً فيها .

* يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلاً أهلياً في الجريمة ، ان يساهم فيها بفعل من الاعمال المكونة لها .

(طعن رقم ٢٠٠ سنة ٧١ ق جلسة ٨/٥/١٩٧٢ س ٢٢ ص ٦٥٦)

١٩٤٨ — الفاعل الاصلى — الشريك — تعريف — القتل العمد —
تساهدة طبيب الشرعى .

* من المقرر قانونا ان الفاعل بما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره فى ارتكابها ، فإذا أسهم فلما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وأما أن يأتى عمدا عملا تنفيذا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ويكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل فى ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها ، عرف أو لم يعرف ، اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة فى الجريمة والا فلا يسأل الا عن فعله وحده . ولما كان الحكم المطعون فيه مع الطعنات مما حصله من وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها الى أن الطاعنين هما وحدهما اللذان اعتديا على الجنى عليه وأحدثا إصاباته التى نشأت عنها الوفاة — قد أثبت فى حقيهما أخذاً باعترائهما أن كلا منهما قد أصاب الجنى عليه بطعنه ببطوأة على ظهره بقصد قتله وأزهاق روحه بدافع الثأر لقتل عمهما وكبير أسرتهما ، وأن هاتين الإصابتين على ما خلص اليه تقرير الصفة التشريحية وشهد به الطبيب الشرعى بالجلسة — تعدان فى مقتل وأنهما كليتان بإحداث الوفاة وحدها بل أن كل إصابة على حدة تعد خطيرة وغى مقتل وتؤدي الى الوفاة ، فانه إذا انتهى — وبفرض صحة دفاع الطاعنين من أسهام آخرين فى الاعتداء — الى مساهمتها عن جريمة القتل العمد بوصفها فاعلين أصليين ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

(طعن رقم ٤٠١ سنة ٤٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٣ س ٢٤ من ٦٣١)

الفرع الثانى — متى يعتبر القتل شريكا

١٩٤٩ — الشريك فى جريمة التزوير .

* من شهد على ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها فهو شريك بالمساعدة فى الاعمال المتممة لجريمة التزوير وهى اعطاء الورقة المزورة شكل الورقة الصحيحة وإظهارها كأنها صادرة من المضى عليه فيها .

وهذا العمل نوع من الاشتراك الجنائي المبين في المادة ٣/٤٠ ع لما فيه من اعانة على احكام التزوير .

(طعن رقم ١٩٩١ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٧)

١٩٥٠ - الشريك في جريمة الضرب المفضى الى موت .

* اذا كان المستفاد من الثابت بالحكم ان وفاة الجنى عليه لم تكن الا نتيجة ضربة واحدة من الضربات العديدة التى وقعت عليه ولم يعين الحكم المتهم الذى احدث تلك الاصابة من بين المتهمين الذين اثبت عليهم ضربه فاعتبار كلا منهم فاعلا اصليا في الضرب الذى افضى الى الموت خطأ ، ولكن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم متى كان قد اثبت فى الوقت نفسه ان الاعتداء الذى وقع من المتهمين كان عن سبق اصرار منهم على ضرب الجنى عليه وترصدهم له ، فان هذا يقتضى قانونا اعتبار كل واحد منهم مسئولا جنائيا عن فعل الآخر الذى باثر الضرب على اساس اشتراكه معه بالاتفاق المستفاد من سبق الاصرار والمساعدة المستفادة من الترصّد ، والعقوبة المقررة قانونا فى جريمة الضرب المفضى الى الموت واحدة لكل من الشريك والفاعل الاصلى .

(طعن رقم ٦ سنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١/١٦)

١٩٥١ - الشريك فى جريمة القتل .

* اذا كانت الوقائع التى اوردها الحكم بدانة المتهمين فى جناية القتل العمد المقترن بظرف من الظروف المشددة التى اوردها القانون لا تؤدى الى نسبة وفاة الجنى عليه لفعل جنائى مالى وقع من واحد منهم معين بالذات ، وكانت الادانة قد بنيت على اساس توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد لديهم ، فذلك يقتضى قانونا اعتبار كل من المتهمين مجرّد شريك فى القتل بطريق الاتفاق والمساعدة لفاعل اصيل مجهول من بينهم . فاذا كان الحكم قد اعتبر المتهمين جميعا فاعلين اصليين فى هذه الجنائية فانه يكون قد اخطأ فى هذا الاعتبار ولكن اذا كان هذا الحكم مع ذلك لم يقض على المتهمين الا بعقوبة

الاشغال الشاقة المؤبدة ، وهى العقوبة المقررة لجناية الاشتراك فى القتل
النزى قارنوها فعلا والنزى كان يجب توقيع العقوبة على أساسها فتسكون
مصلحتهم فى التمسك بالخطأ الذى وقع فيه الحكم بشأن الوصف القانونى
للفعل الجنائى الذى وقع منهم منطوية .

(طعن رقم ٢١١٧ سنة ٨ ق جلسة ١٢/١/١٩٢٩)

١٩٥٢ - الشريك فى جريمة الاتفاق الجنائى .

* ان الاتفاق الجنائى بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة
ضرب يجعل كلا منهم مسئولا بصفتة شريكا بالاتفاق عما يقع من الباقيين
تنفيذا لهذا الاتفاق كما يجعله مسئولا أيضا عن المضاعفات الناتجة عن الضرب
وذلك لان القانون نص على تشديد العقاب فى حالة هذه المضاعفات لمجرد
حصولها ولو لم تكن مقصودة بذاتها من الضارب ، فتستوى فى ذلك مسئولية
الفاعل الاصلى والشريك . ومادام ما وقع من الفاعل الاصلى لم يخرج عما
حصل الاتفاق عليه مع الشركاء فلا محل مع هذا للرجوع الى المادة ٤٣ من
قانون العقوبات ، لان هذه المادة تفترض وقوع جريمة أخرى غير التى تناولها
فعل الاشتراك . فاذا قدم متهمون الى قاضى الاحالة لمحاكمتهم بالمادتين ١/٢٤٠
و ٢ ، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لاحداثهم بالجنى عليه اصابات
تخلف عن احداها عاهة مستديمة وكان ذلك منهم عن سبق الاصرار ، وقرر
قاضى الاحالة ان لا وجه لاقامة الدعوى ضدهم فى جناية الضرب الذى
نشأت عنه العاهة لعدم معرفة محدثه من بين المتهمين وباحالتهم الى النيابة
لاجراء اللازم لمحاكمتهم جميعا على جنحة ضربهم بالجنى عليه مع سبق الاصرار
طبقا للمادة ٢/٢٤١ ، واستند فى قراره هذا الى ان المتهم الذى أحدث
العاهة بالجنى عليه غير معروف ، فان ما أثبتته فى قراره من توافر ظرف
سبق الاصرار فى الجريمة المسندة الى المتهمين يلزم عنه وحده انهم اتفقوا
جميعا على الاعتداء على الجنى عليه بالضرب وهذا يقتضى اعتبار كل منهم
مسئولا كشريك بالاتفاق مع كل من الباقيين عما وقع منسبة من ضرب وعن
بضاعفات هذا الضرب .

(طعن رقم ٩٨٦ سنة ٩ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٢٩)

١٩٥٢ - الشريك فى جريمة القتل .

✳ إذا كان الظاهر من الواقعة الثابتة بالحكم ان أحد المتهمين ارتكب وحده الفعل المكون للجريمة بإطلاق عبارتين ناريتين على المجنى عليه اوديا بحياته وان الآخر انما صحبه وقت ارتكاب هذا الفعل لشد ازره ومساعدته دون ان يرتكب أى فعل من الافعال الداخلة فى الجريمة ، فان كلا من المتهمين يعتبر شريكا للآخر فى جنابة القتل ، وذلك لتعذر معرفة من منهما الذى باشر القتل . ولكن اذا اخطأت المحكمة فاعتبرت المتهمين الاثنين فاعلين أصليين وحكمت عليهما بالاشغال الشاقة المؤبدة فان هذا الخطأ لا يستوجب نقص حكمها ، لان العقوبة التى وقعتة على كل منهما مقرررة لجنابة الاشتراك فى القتل التى كان يجب توقيع العقوبة على أساسها . ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة اخذت المتهمين بالرافة ، وانها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى امطته للواقعة . وذلك لان المحكمة انما تتدر ظروف الرافة بالنسبة للواقعة الجنائية التى تتبين وقوعها الا بالنسبة للوصف القانونى الذى يعطيه للواقعة . فلو انها كانت رأت ان تلك الظروف تقتضى النزول بالعقوبة الى اكثر مما نزلت اليه لما منعها ذلك الوصف الذى وصفته بها . اما وهى لم تنزل الى الحد الأدنى فانها تكون قد رأت تناسب العقوبة التى قضت بها مع الواقعة التى اثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانونى .

(ملحق رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ فى جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٢)

١٩٥٤ - اتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التى يجلبها هذا الاخير الى مصر - اعتبار الطاعن شريكا فى تهريبها - صحيح - علة ذلك ؟

✳ متى كان الطاعن الاول يسلم فى طعنه ان الاتفاق قد انعقد بينه وبين المتهم الثانى على بيع الذهب الذى يجلبه من الخارج الى مصر ، وكانت سبائك الذهب من البضائع التى يشملها حظر الترخيص باستيرادها لأحد الناس عموما بحسب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد ، والقرار رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، فان هذا الاتفاق يتضمن مباداة وبطريق اللزوم الاتفاق على التهريب ، ومن ثم

فإن إجراء لفظ التهريب على لسان الطاعن المذكور باعتباره موضوع الاتفاق بحسب المعنى الذى قصده ولو لم تشمله عبارة الاعتراف الذى صدر عنه — بغرض وقوعه — لا يعتبر خطأ فى الاستناد مفسداً للتسبيب .

(طعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٢ ح ٥٩١ .)

١٩٥٥ — الشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك ذاته ومن قصده منه ومن الجريمة التى وقعت — صحة معاقبة الشريك متى وقع منه فعل الاشتراك .

* الأصل أن الشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك الذى ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التى وقعت بناء على اشتراكه ، فهو على الأصح شريك فى الجريمة لا شريك مع فاعلها ، وأذن فتى وقسع فصل الاشتراك فى الجريمة — كما هو معرف به فى القانون — فلا يصح القول بعدم العقاب بقوله أنه لم يقع مع هذا الفاعل أو ذاك ، بل وقع مع شريك له أو مع غيره من الفاعلين .

(طعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ من ٢٢ ح ٥٩١ .)

الموضع الثالث — تعديل الوصف من فاعل الى شريك

١٩٥٦ — تعديل وصف التهمة من فاعل الى شريك دون لفت نظير الدفاع — استناد المحكمة فى ذلك الى ذات الواقعة التى رأى الاتهام أن يجعل منها المتهم فاعلا أصليا — لا إخلال بحق الدفاع .

* متى كانت واقعة الدعوى التى اتخذها الحكم أساسا لاعتبار المتهم شريكا فى الجناية هى بمعينها الواقعة التى رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليته باعتباره فاعلا أصليا وهى بذاتها الواقعة التى كانت تدور عليها المرافعة ، فلا على المحكمة إذا هى لم توجه نظر الدفاع عن المتهم الى ما رآته من انطباق وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤدية الى هذا الوصف الجديد دون إسائة الى مركز المتهم ..

(طعن رقم ٨٧١ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٤ من ٨ ح ٨٦٢ .)

١٩٥٧ — اعتبر المتهم شريكا في الجريمة بعد ان كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه فاعلا — وكانت الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة اساسا للوصف الجديد هي بعينها التي كانت مبينة بأمر الاحالة ومطروحة بالجلسة — دخول ذلك في سلطة المحكمة .

✽ للمحكمة وهي تحكم في الدعوى ان تعد المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة المرفوع بها الدعوى مداومت المحكمة لم تعتمد الا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى ودارت على اساسها المرافعة دون ان تقتيد بالوصف الذي وصفت به النيابة العامة الفعل المنسوب لـ المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تحييصها الى الوصف الذي ترى هي انه الوصف القانوني السليم .

(ملن رقم ٥٥٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ ص ٧١٦)

الفصل الرابع

مسئولية الشريك وعقابه

١٩٥٨ - مسؤولية الشريك عن النتيجة المحتملة .

* أن ظرف حمل السلاح ظرف مادي يؤخذ به جميع الشركاء وتشدّد عليهم العقوبة بسببه ولو لم يثبت أنهم كانوا يعلمون به أو أنهم اتفقوا على حمله وإذا استعمل حامل السلاح سلاحه في جرح أو قتل وجبت مؤاخذة جميع الشركاء بهذا الفعل على اعتبار أنه نتيجة محتملة للجريمة الأصلية المتفق على ارتكابها وذلك عملاً بأحكام المادة ٤٣ ع .

(طعن رقم ١٦١١، سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٢٥)

١٩٥٩ - مسؤولية الشريك عن النتيجة المحتملة .

* أن مسؤولية الشريك عن النتيجة المحتملة المنصوص عليها في المادة ٤٣ ، لا تنأى إلا إذا كان الفعل الأصلي المتفق على ارتكابه يتكون في حد ذاته جريمة ما . فإذا اتفق زيد مع بكر على أن يستخرج الثنائي للاول جواز سفر بجنسية غير جنسيته نظير جعل معين فعمل بكر على تحقيق هذا الامر بطريق التزوير ولم يثبت أن ارتكاب هذا التزوير كان من ضمن ما وقع عليه الاتفاق بين زيد وبكر صراحة أو ضمناً فلا يصح أن يؤاخذ زيد على جريمة التزوير طبقاً للمادة ٤٣ ع باعتبار أن هذه الجريمة كانت نتيجة محتملة للاتفاق الذي تم بينهما مادام الاتفاق الذي تم بينهما لم ينطو على جرم كانت جريمة التزوير إحدى نتائجه الاحتمالية ومادام استخراج جواز السفر لشخص بجنسية ليست له لا يستلزم الحصول عليه ضرورة ارتكاب التزوير .

(طعن رقم ٦٥٠، سنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٥/٢٥)

١٩٦٠ - عقوبة الشريك .

* أنه لما كان القانون يعاقب الشريك بالعقوبة المقررة للجريمة التي تقع بناء على اشتراكه ، ويجعله مسئولاً عن جميع الظروف المشددة التي

تقترب بنفس الجريمة ولو كان يجهلها ، ويحاسبه على كل جريمة تقع ولو كانت غير التي قصد ارتكابها مجرد كونها نتيجة محتملة لفعل الاشتراك الذي قارفه ، وجب القول بأن الاشتراك بالاتفاق على استعمال ورقة مزورة بطريقة تقديمها في دعوى مدنية توصلًا لإثبات حق لا وجود له يتناول بالبداهة كل النتائج الحتمية التي يقتضيها تقديم الورقة المزورة كمستند في الدعوى من النمساك بها مع استمرار هذه الحالة إلى أن تنقطع بالانتهاء الدعوى نفسها أو بتنازل صريح من مقدم الورقة .

(طعن رقم ٢٣٤٣ سنة ٨ في جلسة ١٩٢٨/١١/١٤)

١٩٦١ - شرط عقاب الشريك .

* يشترط لعقاب الشريك في جريمة القتل العمد ثبوت عليه بها وقت مقارفته فعل الاشتراك .

(طعن رقم ٦٢٤ سنة ٥ في جلسة ١٩٣٩/٥/٨)

١٩٦٢ - متى يسأل الشريك عن الظروف الخاصة بالفاعل والتي تقتضي تغيير وصف الجريمة .

* إذا كان الفعل الجنائي قد تغير وصفه بالنسبة للفاعل الأصلي بسبب ظرف خاص به فلا يكون المتهم بالاشتراك مسئولًا على أساس وجود هذا الظرف إلا إذا كان عالمًا به ، ويجب في هذه الحالة أن يثبت الحكم عليه توافر هذا العلم .

(طعن رقم ١٥٥ سنة ١٠ في جلسة ١٩٤٠/١٠/٢٨)

١٩٦٣ - الحكم النهائي الصادر من محكمة جنائية مختصة بأن الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يعاقب عليها يستفيد منه حتمًا المتهم بالاشتراك في ارتكابها مع من صدر له الحكم .

* ملأه قد صدر حكم نهائي من محكمة جنائية مختصة بأن الواقعة

المرفوعة بها الدعوى لا يعاقب القاتلون عليها فان المتهم بالاشتراك في ارتكابها مع من صدر له الحكم يستفيد منه ولو لم يكن هو طرفا فيه ذلك لان احكام البراءة المؤسسة على ان الواقعة في ذاتها غير صحيحة او لا عقاب عليها تعتبر — ويجب ان تعتبر ، على خلاف احكام الادانة او احكام البراءة الصادرة لاسباب متعلقة بأشخاص متهمين معينين بالذات حجة في حق الكافة ، اى بالنسبة لكل من يكون له شان في الواقعة موضوع الدعوى .

(ملحق رقم ٧ سنة ١٩١٢ في جلسة ١٧/١١/١٩١١)

١٩٦٤ — عدم استفادة الشريك من الظروف الخاصة بالفاعل .

* ان المادة ٤٢ من قانون العقوبات اذ نصت على انه « اذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من اسباب الايحاء أو لعدم وجود القصد الجنائي لديه أو لاحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالمعقوبة المنصوص عليها قانونا » فقد جاءت بحكم عام شامل للجرائم كلها .. فمضى ثبت حصول تغير في الحقيقة في ورقة رسمية وثبت اشتراك المتهم في هذا الفعل بلحذى طريقه ، وتوافرت سائر اركان جريمة التزوير في حقه وجبت معاقبته ولو كان الفاعل الاصلى غير معاقب مادام عدم عقابه راجعا الى سبب خاص به هو . واذن فاذا كان الفاعل الاصلى في جريمة تزوير شهادة ادارية بتاريخ وفاة قد قضى ببزائه لجهله حقيقة تاريخ الوفاة فلا جناح على المحكمة اذا هي عاقبت الشريك في هذه الجريمة على اساس انه هو . كان يعلم حقيقة ذلك التاريخ ..

(ملحق رقم ١٥٧ سنة ١٩١٢ في جلسة ١٢/١٢/١٩١٢)

١٩٦٥ — عدم استفادة الشريك من الظروف الخاصة بالفاعل .

* ان المادة ٤٢ عقوبات اذ نصت على انه « اذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من اسباب الاباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لاحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالمعقوبة المنصوص

غايها قانونا « قد جاءت بعبارة عامة يتناول حكمها الجرائم كافة ويسرى على الاشتراك بجميع الطرق التي يقع بها . وهذا هو الذي يتسق مع ما نصت عليه المادة ٤١ من قانون العقوبات من أن عقوبة الشريك هي العقوبة المقررة للجريمة دون ذكر للفاعل ، مما مفاده أن الشريك يصاب بغض النظر عن معاقبة الفاعل ، ومع ما نصت عليه المادة ٤٠ التي عرفت الشريك في الجريمة دون أن تشترط في حقه أن تكون له علاقة مباشرة بالفاعل مما مفاده أن الشريك — بحسب الاصل — يستند صفته من الجريمة التي وقعت ومن فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده هو من فعلته ، وأنه لا يجب لمعاقبته أكثر من أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها أو اتفاته على ارتكابها مع الجهزة أيا كان ومهما كانت صفته ، أو بناء على مساعدته في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لها . يستوى في ذلك كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريبا ومباشرا أو بعيدا وبالواسطة . فعلى مقتضى ذلك يصح أن يكون الشريك عالما بالجريمة التي يشترك فيها وبجميع الظروف المحيطة بها ، والفاعل الأصلي يباشر ارتكاب الفعل المادي المكون لها وهو حسن النية غير عالم بأنه يرتكب جريمة . وإذا كان يجوز في العقل تصور ذلك في جريمة الرشوة أو الشروع فيها فإن المحكمة إذا استخلصت أن الشريك حين اتفق مع الفاعل وساعده في أن يقدم المبلغ الذي قدمه إلى الموظف كان في الواقع وحقيقة الأمر يقصد هو الموظف أن المبلغ إنما هو في مقابل قيام الموظف بعمل من أعمال وظيفته لا للعمل الذي قدمه الفاعل من أجله معتقدا أنه عمل برئ — إذا استخلصت ذلك ، وكانت الأدلة التي ذكرتها مؤدية إليه ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء . واختلاف قصد فاعل الشروع في الرشوة عن قصد الموظف ويكون الأول لم يقصد عملا من أعمال الوظيفة — ذلك ، وأن كان ينفي الجريمة عن الفاعل ، ليس من شأنه أن ينفيها عن الشريك متى كانت جميع عناصرها القانونية متوافرة في حقه .

§ ظعن رقم ٨٦٥ سنة ١٣٠٢ ق جلسة ١٩٤٢/١/٧

١٩٦٦ — مسؤولية الشريك عن النتيجة المحتملة .

✽ أن المادة ٤٣ من قانون العقوبات لم تشترط ، لمساعدة الشركاء في جريمة ، عن الجريمة أو الجرائم التي تكون من نتائجها المحتملة ، أن

تكون الجريمة الاولى لم تتم . واذن فيصبح العتساب على الشروع في القتل باعتباره جريمة محتملة للسرقة ولو كانت جريمة السرقة قد تمت مقارنتها بالفعل .

(طعن رقم ٤١٦٠، سنة ١٨، ق جلسة ١٩٤٩/١/١٠)

١٩٦٧ — اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى — موضوعي .

* اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، هو امر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادام حكمها يسائر التطبيق السليم لحكم القانون .

(طعن رقم ٦٥٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٧)

١٩٦٨ — عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .

* عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك في جريمة التزوير المعنوي متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .

(طعن رقم ٤٨٩ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ من ٧ ص ٧٩٧)

١٩٦٩ — تنازل الزوج في جريمة سرقة — عدم امتداد اثر هذا التنازل الى الشريك .

* متى كان الحكم قد جمل للتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة اثرا يمتد الى الشريك ويشمله مائه يكون قد أخطأ في القانون .

(طعن رقم ٧٦٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ من ٧ ص ٨٠٠)

١٩٧٠ - عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يستتبع براءة الشريك الذى ثبت الاشتراك فى حقه .

* عدم وجود القصد الجنائي لدى فاعل الجريمة لا يستتبع براءة الشريك مادام الحكم قد اثبت الاشتراك فى حقه .

(طعن رقم ١٥٤٥: سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٠ س ٨ ص ٢٢٩)

١٩٧١ - مسئولية المتهم عن النتيجة المحتملة - تقرير م ٤٣ ع لقاعدة عامة رغم ورودها فى باب الاشتراك .

* أن المادة ٤٣ من قانون العقوبات وأن وردت فى باب الاشتراك إلا أنها جاءت فى باب الاحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبعبارةها الصريحة المطلقة أنها إنما تقرر قاعدة عامة هى أن تحديد مفاط تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر الى الجريمة التى أتجهت اليها إرادة الفاعل أولاً وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم الجرم العادى للامسور .

(طعن رقم ٤٨٤: سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧)

١٩٧٢ - مسئولية الشريك عن النتيجة المحتملة للجريمة التى تم الاتفاق على ارتكابها ولو لم يكن قد قصد ارتكابها .

* من المقرر فى فقه القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التى يرتكبها هذا الآخر ولو كانت غير تلك التى قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التى اتفق الجناء على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .

(طعن رقم ٥٢٦: سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ ص ٧٦٠)

١٩٧٣ - مجرد توافق المتهمين على ارتكاب الجريمة - عدم
مساعدة كل من المتهمين الا عن نتيجة فعله .

* مجرد التوافق وأن كفى لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين
المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة فعله
الذى ارتكبه ، الا أنه اذا اثبت الحكم في حق كل من المتهمين انه ساهم
في احداث الاصابات التى أدت الى وفاة المجنى عليه ودانها على هذا
الاعتبار فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(طعن رقم ١٥٤٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٨/٣/١٩٥٨ من ٩ من ٢٠٩)

١٩٧٤ - ظرف حمل السلاح في السرقة ظرف مالى - سريان حكمه
على كل من قارف الجريمة - فاعلا كان أم شريكا ولو لم يعلم به .

* حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل
الاجرامى ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا كان أو شريكا
ولو لم يعلم به .

(طعن رقم ١٨٢٧ سنة ٢٩ ق جلسة ٢/٥/١٩٦٠ من ١١ من ٤٠٢)

١٩٧٥ - اشتراك - مسئولية المساهم في الجريمة عن النتيجة
المحتطة .

* من المقرر أن اعتبار جريمة معينة نتيجة محتطة للاشتراك في
جريمة اخرى هو امر موضوعى تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ،
ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادام حكمها يساير التطبيق المنطقي السليم
لحكم القانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اورد في
تحصيله للواقعة ان اطلاق الطاعن الاول النار على الخفيرى انما كان على
اثر مقاومة المجنى عليها واستغلالتها لتحول دون اغتصاب الطاعنين اياها ،
مما دفع الطاعن الاول - التماسا للخلاص من الفضيحة - الى اطلاق
نار ، وهو ما يبين منه تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة آخرها

بأولها ، ومن ثم يكون الحكم سديدا اذا اخذ الطاعن الفأى بجناية القتل والشروع فى القتل على اعتبار انها نتيجة محتملة لجريمة الشروع فى اغتصاب المجنى عليها وفقا للمجرى العادى للامور ، اذ انه ما تقتضيه طبيعة الامور ان من يحمل سلاحا نالريا انها يتوقع منه اذا ما اتى جريمة واحس بانكشف امره ومحاولة من الغير لضبطه ان يلجأ الى التخلص من ذلك من طريق استعمال السلاح النارى الذى يحمله .

(طعن رقم ١٩٧٣ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٥٦)

١٩٧٦ — مسؤولية الشريك — لا تقوم الا بوقوع الجريمة التى حصل الاشتراك فيها .

* من المقرر قانونا ان فعل الاشتراك لا تتحقق فيه الصفة الجنائية الا بوقوع الجريمة التى حصل الاشتراك فيها سواء كانت جريمة تامة او شروعة فيها .. فاذا كانت مدونات الحكم المطعون فيه صريحة فى ان الجريمة التى اتفق عليها بين المتهمين الاول والثالث وبين هذا الاخير والطاعن لم يقدّم الدليل على وقوعها ، فان الحكم اذ دان الطاعن بوصفه شريكا فى جريمة لم تقع يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(طعن رقم ٢٢٣٥ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٥ س ١٢ ص ٥٠٨)

١٩٧٧ — قصد الاشتراك — ما يشترط فيه .

* الاستفادة من مطالعة نصوص القانون العامة فى الاشتراك (المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ من قانون العقوبات) انها تتضمن ان قصد الاشتراك يجب ان ينصب على جريمة او جرائم معينة ، فاذا لم يثبت الاشتراك فى جريمة معينة او فى فعل معين فلا تعجز الجريمة التى ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك لانه لم يقع عليها . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه قاصرا فى التدليل على ان الطاعن الثالث كان يعلم علما يقينيا بما اتقواه المتهمان الاولان من ارتكاب جريمة سرقة ، وانه قصد الى الاشتراك فى هذه الجريمة وهو عالم بها وبظرونها

وساعدها في الاعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها بأن امددها بسيارة لتنفيذ الفرض الاجرامى الذى دبره معها . فان الحكم يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٢ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ من ١٤ ص ٥٧٨)

١٩٧٨ - مسالة الشريك عن الجريمة المحتملة - مناطها .

* من المقرر في فقه القانون ان الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التى يرتكبها هذا الاخير ، ولو كانت غير تلك التى قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها ، متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الاخرى التى اتفق الجناة على ارتكابها .

(طعن رقم ١٢١٥ سنة ٢٩ جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٢ من ٢٠ ص ١٤٥١)

١٩٧٩ - مساهمة الشريك فى الجريمة - تمامها بمجرد الانفعال المكونة للاشتراك - عدول الشريك بعد ذلك - لا تأثير له على مسئوليته الجنائية ، ما لم يكن قد استطاع ، قبل وقوع الجريمة ، من ازالة كل اثر لتدخله فى ارتكابها .

* ان عدول الشريك عن ارتكاب الجريمة لا تأثير له على مسئوليته الجنائية اذا وقعت الجريمة فيؤاخذ عليها بصفتة شريكا ، ذلك بان مساهمته فى الجريمة تتم بمجرد قيامه بالانفعال المكونة للاشتراك وعدوله بعد ذلك لا يفيد الا اذا كان قد استطاع ان يزيل كل اثر لتدخله فى ارتكاب الجريمة قبل وقوعها .

(طعن رقم ٢٠٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٢ ص ٦٧٢)

١٩٨٠ — عدم مساعلة الشخص جنائيا عن عمل غيره، إلا أن يكون المساهم في العمل المعاقب عليه فاعلا أو شريكا — الموكل لا يكتب للمحامي مذكرته لكنه يده بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابتها — عمل المحامي هو صياغتها قانونا بما يتفق وصالح الموكل — لا يقدر في ذلك ما قرره محامي الطاعن من أنه وحده المسؤول عن كل حرف ورد بالمذكرة المقدمة في الدعوى المتضمنة وقائع القذف .

* من القواعد المقررة عدم مسائلة الشخص جنائيا عن عمل غيره تلازم لمساعدته أن يكون ممن ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلا أو شريكا . فإذا كان حقيقة أن الموكل لا يكتب للمحامي مذكرته — التي تضمنت وقائع القذف — إلا أنه بالتقطع يده بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه المذكرة التي يبدو عمل المحامي فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل في الأساس ولا يمكن أن يقال أن المحامي يبتدع الوقائع فيها . ولا يقدر في ذلك ما قرره محامي الطاعن في محضر جلسة المحاكمة من أنه وحده هو المسؤول عن كل حرف ورد بالمذكرة المقدمة في الدعوى .

(طعن رقم ٧٧٢ سنة ٤٢ في جلسة ١٠/٨/١٣٧٢ من ٢٢ عن ٨٩٥)

١٩٨١ — مسؤولية الشريك عن النتائج المحتملة .

* من المقرر في القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أم شركاء ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني من انتصار المسؤولية عن النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سجيلا في القانون .

(طعن رقم ١٤٢٠ سنة ٤٨ في جلسة ١٠/١١/١٣٧٨ من ١٣ عن ٨٠٧)

١٩٨٢ — اعتبار جريمة معينة نتيجة محتلة للاتفاق على جريمة أخرى هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها .

✽ من المقرر أن اعتبار جريمة معينة نتيجة محتلة للاتفاق على جريمة أخرى طبقاً لنص المادة ٤٢ من قانون العقوبات هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير محقّب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادام حكمها يسائر التطبيق السليم للقانون ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه إنما عاقب الطاعن على الاشتراك في قتل المجنى عليها على أساس أن القتل كان نتيجة محتلة لاتفاقته مع آخرين على ارتكاب السرقة بطروفيها التي وقعت فيها ولم تقع الا تسهيلات لارتكابها اثناء قيام الطاعن وزميليه بتنفيذها بها بجعله في صحيح القاتون مسئولاً عن فعل القتل المرتكب ولو لم يكن باشره بنفسه بل ارتكبه آخر من المتفقين معه على ارتكاب جريمة السرقة ، وهو ما لا ينالزع الطاعن في صحة ما أورده الحكم من شأنه فإن ما ينهاه الطاعن على الحكم من خطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(ملعن رقم ٦٥٨٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٨/١/١٩٧٩ ص ٢٠ من ١١٨)

الفصل الخامس

تسبيب الأحكام

١٩٨٢ — عدم التزام المحكمة ببيان وقائع خاصة لأفادة الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار .

* مجرد اثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لأفادة الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار .

(طعن رقم ٢٧ سنة ٢ ق جلسة ١٦/١١/١٩٢١)

١٩٨٤ — التزام الحكم بادانة المتهم بالاتفاق والمساعدة في سرقة ببيان واقعة السرقة التي حصل فيها الاشتراك وأن المتهم اتفق مع غيره على اقتراف هذه الجريمة .

* يجب على المحكمة عند الحكم على المتهم لاشتراكه بطريق الاتفاق والمساعدة في سرقة أن تبين واقعة السرقة التي حصل فيها الاشتراك وبعد بيانها وتأكيد ثبوتها تبين أن المتهم اتفق مع غيره على اقتراف هذه الجريمة . فبهذا البيان وحده تكون جريمة الاشتراك مرتكزة على أساس قانون صحيح تستطيع معه محكمة النقض التثبت من أن محكمة الموضوع طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على ما أثبتته من الوقائع . أما لفعل ذلك في الحكم فنقتصر فيه بمطال له .

(طعن رقم ٤١ سنة ٤ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٢٢)

١٩٨٥ — وجوب اثبات الحكم بادانة الشريك بالاتفاق مع الفاعل على ارتكاب الجريمة وإن نية كانت موافقة لنية الفاعل في ارتكابها .

* لن الاشتراك بالاتفاق يقتضي أن تتحد نية الشركاء على ارتكاب

الفعل المتفق عليه . وهذه النية إما أن يقوم عليها الدليل المباشر وإما أن تستخلص من وقائع الدعوى إذا كان فى تلك الوقائع ما يساعد على والاعتقاد بوجودها فإذا اكتفى الحكم بإثبات أن شخصا ذهب مع اثنين لمقابلة الجنى عليه يوم الحادثة واجتمعوا به وتناولوا مسكرا بمنزل هذا الشخص ثم خرجوا جميعا فى عربة حيث نزل الاثنان . وذهبا مع الجنى عليه وارتكبا جريمتها فى حارة كلنا أفهماه أن بها منزلا للدعارة فوافقوا على الذهاب اليه فهذا لا يكفى وحده فى اثبات اشتراك ذلك الشخص فى الجريمة المرتكبة بل لابد من اثبات أن هذا الشخص لم يصاحب زميله الا لأنه متفق معهما على ارتكاب الجريمة وأن نيته كانت موافقة لنيتهما فى ارتكابها .

(ملحق رقم ٥٢٧ سنة ٤ فى جلسة ١٩٢٤/٢/١٩)

١٩٨٦ — عدم التزام الحكم بالتدليل على حصول الاشتراك فى ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق بأدلة مادية محسوسة .

* ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك فى ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيا للقول بحصول الاشتراك أن تستخلص حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون فى وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه .

(ملحق رقم ٥٢٨ سنة ٥ فى جلسة ١٩٢٤/١٢/٢٠)

١٩٨٧ — التزام الحكم بإدانة متهم فى الاشتراك ببيان طريقة الاشتراك والعناصر التى استخلص منها وجوده .

* يجب أن يبين الحكم القاضى بإدانة متهم فى الاشتراك فى جريمة طريقة الاشتراك والعناصر التى استخلص منها وجوده . فإذا خلا الحكم من ذلك وجب نقضه .

(ملحق رقم ٥٢٩ سنة ٥ فى جلسة ١٩٢٨/١١/٢٨)

١٩٨٨ — نفى الحكم سبق الاصرار لدى المتهمين على مقارنة الجريمة لا يتعارض مع قوله أنهم اتفقا قتل المجنى عليه فجأة وانفقوا على ذلك في هذه اللحظة .

* الاشتراك في جنية القتل سواء اكان بطريق الاتفاق ام بغيره قد يكون وليد اللحظة التي تلاها وقوع الجريمة ولا يتحتم أن يكون وليد سبق الاصرار . فلا تعارض اذن بين ما يقول به الحكم من انتفاء سبق الاصرار لدى المتهمين على مقارنة الجريمة وقوله أنهم جميعا اتفقا قتل المجنى عليه فجأة عندما راوه يمر عليهم وانفقوا على ذلك في هذه اللحظة ذاتها .

لا طعن رقم ١٩٠٤، سنة ٨ ق جلسة ١٩٢٩/١/٨ .

١٩٨٩ — كفاية بيان الحكم وقوع الجنائية من المتهمين وطريقة اشتراكهم فيها .

* اذا ادان الحكم متهمين في جنائية قتل على اساس ان كلا منهم مجرد شريك لفاعل أصلى من بينهم بسبب تعذر معرفة الفعل الذى قام به كل منهم في تنفيذ الجريمة التي اتفقوا على ارتكابها فيمكن أن يبين الحكم وقوع الجنائية منهم وطريقة اشتراكهم فيها على الصورة المذكورة دون حاجة به الى بيان الاعمال التي قام بها كل منهم بالذات في تنفيذها ..

لا طعن رقم ٦٣٢ سنة ٩ ق جلسة ١٩٢٩/٥/٨ .

١٩٩٠ — عدم التزام الحكم ببيان طريقة الاشتراك في جريمة الخطف .

* أن القاتون في جريمة الخطف يسوى بين الفاعل والشريك إذ هو يعتبر فاعلا في هذه الجريمة من ارتكابها بنفسه أو بواسطة غيره ، وانن فان المحكمة في هذه الحالة لا تكون بحاجة الى بيان طريقة الاشتراك .

لا طعن رقم ٧٨٦ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٤/٢٢ .

١٩٩١ - الحكم بادانة المتهم بالاتفاق والمساعدة في سرقة -
ما يلزم بيانه فيه .

* ان ادانة المتهم في السرقة لمجرد كونه حضر مع باقى المتهمين الى محل تجارة المجنى عليه حيث اختلس احدهم المسروق - ذلك من القصور .
لانه لا يكفى لادانة شخص بصفته فاعلا او شريكا في جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها الا اذا كانت ظروف الدعوى مبنا اوردها الحكم ظاهرا منها انهم جميعا كانوا متفقين على السرقة .

١ طعن رقم ٣٢٢ سنة ٧٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٥ .

١٩٩٢ - التزام الحكم بادانة متهم في الاثسستراك ببيان طريقة
الاثسستراك والعناصر التى استخلص منها وجوده .

* الاثسستراك في جريمة خيانة الامة لا يتحقق الا اذا كان الاتفاق والمساعدة المنسوبان الى المتهم ، قد وقعوا قبل تمام الجريمة . فاذا كان كل ما اسفده الحكم الى المتهم من الوقائع ليس فيه ما يدل على اتفائه مع زميله المختص على واقعة الاختلاس التى ثبت بها الجريمة ، بل أقصى ما ينل عليه هو انه انما اراد أن يعاونه على التخلص من تهمة خيانة الامة او على بيع الشيء الذى اختلسه ، فانه يكون قد خلا عن بيان العناصر الواقعية لتكوين الاثسستراك .

٢ طعن رقم ٨٣٢ سنة ٧٧ جلسة ١٩٤٧/١٠/٧ .

١٩٩٣ - مساطة الحكم المتهم كشريك في جريمة التزوير على
مجرد علمه بالتزوير - قصور .

* انه لما كان العلم بوقوع الجريمة لا يعتبر في القانون اساسا لمساطة جنائية على اعتبار أن العلم بوقوعها يعد شريكا في مقارفتها ،
اذ ان الاثسستراك في الجريمة لا يعتبر قائما طبقا لصريح المادة ٤٠ من قانون العقوبات الا اذا توافر في حق المتهم ثبوت اتفائه مع الجاني على

مقارفتها أو تحريضه إياه على ارتكابها أو مساعدته إياه مع علمه بأنه متبل على ذلك ، كان الحكم الذى يزتب ، مسائلة المتهم كشريك فى جريمة التزوير على مجرد علمه بالتزوير قاصراً قصوراً يستوجب نقضه ، اذ ان مجرد العلم لا يكفى بذاته لثبوت الاتفاق أو التحريض أو المساعدة على ارتكاب الجريمة .

(لطن رقم ١١٠٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٥٠)

١٩٩٤ - خلو الحكم من بيان قصد الاشتراك فى الجريمة - قصود .

اذا خلا الحكم من بيان قصد الاشتراك فى الجريمة التى دان المتهم بها وأنه كان وقت وقوعها عالماً بها قاصداً الاشتراك فيها فإن ذلك يكون من الحكم قصوراً يعيبه مما يستوجب نقضه .

(لطن رقم ١٣٧٩ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٧/٢٠/١٩٥٦ م ٧ ص ٢٦٤)

١٩٩٥ - خطأ الحكم فى بيان عدد الاعيرة التى أصابت القاتل - عدم تأثيره على واقعة الاشتراك المنسوبة للمتهم .

* خطأ الحكم فى بيان عدد الاعيرة التى أصابت القاتل لا يعيبه مادام هذا الخطأ لا يؤثر فى جوهر واقعة الاشتراك فى القتل المنسوبة الى المتهم .

(لطن رقم ٢١٦٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٥٦ م ٧ ص ١٣٠٢)

١٩٩٦ - اشارة الحكم فى بيان المادة القانونية التى طبقها على الشريك الى م ٤٠ ع - عدم الاشارة الى فقراتها - لا عيب .

* اشارة الحكم الى المادة ٤٠ من قانون العقوبات تكفى فى بيان

مادة القانون التي طبقها المحكمة على المتهم بوصف كونه شريكا ، ولو لم
تشر الى فقرتيها الخاصتين بطريق الاتفاق والتحريض .

(طعن رقم ٤٥٢ سنة ٢٧ في جلسة ١٠/١/١٩٥٧ من ٨ من ٢٤٠)

**١٩٩٧ - عدم بيان الحكم قصد الاشتراك لدى الشريك وتوافر
نية القتل لديه - قصور .**

* متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم بالاشتراك في جريمة
القتل العمد الى اتفاقه مع الفاعل على اقتراف الجريمة ومساعدته على
ارتكابها بمصاحبتها له الى مسرح الجريمة لشد أزره وبقصد تحقيق وقوعها
ثم هربه معه عقب ارتكاب الحادث ، فإنه يكون معيبا ، ذلك ان ما قاله
لا يؤدي وحده الى ثبوت قصد الاشتراك وتوافر نية القتل لدى هذا
الشريك .

(طعن رقم ١٢٥٧ سنة ٢٧ في جلسة ٢٠/١٢/١٩٥٧ من ٨ من ٥٨٢)

**١٩٩٨ - استناد الحكم في ادانة المتهم بالاشتراك في جنائية القبط
على المجنى عليه وتعذيبه الى وساطته في اعادة المجنى عليه وقبض
الفدية - قصور .**

* متى كان قوام الادلة التي اوردها الحكم في حق المتهم بالاشتراك
بالاتفاق والمساعدة في جنائية القبط على المجنى عليه وحجزه وتعذيبه
هو الوساطة في اعادة المجنى عليه وقبض الفدية ، دون ان يبين الرابطة
التي تصل المتهم بفاعلي الجريمة او يدلل على قصد الاشتراك لديه . وكانت
هذه الامعمال لاحقة للجريمة ويصح في المثل ان تكون منفصلة عنها ، فان
الحكم يكون مشويا بالقصور .

(طعن رقم ١٢٠٧ سنة ٢٧ في جلسة ١٤/١/١٩٥٨ من ٨ من ٢٩)

١٩٩٩ - ادانة المتهم بصفته فاعلا او شريكا فى السرقة الجرد وجوده مع غيره وقت ارتكابها - عدم بيان اتفاقهم على السرقة - قصور .

* لا يكفى لادانة شخص بصفته فاعلا او شريكا فى جريمة السرقة مجرد حضوره مع غيره وقت ارتكابها إلا اذا كانوا جميعا متفقين على السرقة ، ومن ثم فاذا اعتمدت المحكمة فى ادانة المتهم فى جريمة السرقة الى القول بأن المتهم وهو سائق سيارة ضبط فى الصباح الباكر من يوم الحادث يسير بسيارته سرا مضطربا وكان فيها شخصان وبها ملابس مسروقة وضعاها برضائه فى السيارة دون أن يعترف عن حملها ، وكان الحكم لم يبين قيام صلة سابقة بين المتهم وغيره من المتهمين ، وكان ما ذكره من وقائع تالية فى ترتيبها الزمنى على السرقة لا يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها فى الادانة ، فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه مادام لم يثبت أن نية المتهم كانت معقودة مع غيره من المتهمين على السرقة .

(طعن رقم ٢٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢١/٢/١٤٥٨ من ٩ عن ٢٤٢)

٢٠٠٠ - حكم - تسبيب كاف - مثال فى جريمة الاشتراك فى جناية تخاير مع دولة اجنبية .

* اذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع انه كان يعلم بأن المتهمين الاول والثانى انما يتسلطان منه فى زمن حرب اسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة (بريطانيا) وأن هذا العمل فى ذاته يكشف عن قصد ذينك المتهمين الآخرين من الاضرار بمركز مصر الحرسى وأن المستندات التى تعامل بها المتهم الرابع مع المتهمين الاول والثانى ناطقة بى اثبات قيام المخابرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تعليق على المعلومات المسلمة لتلك الدولة او توجيه نحو استيفاء بعض جوانبها . كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع انه كان يعلم بتخاير المتهم الاول وهو من مامورى الدولة الاجنبية التى يعمل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقيه التعليمات والاستيضاحات فى شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الاسرار ينطوى بطبيعته على الاضرار بمركز مصر الحرسى فان عذا التقرير يكفى فى توافر القصد الجنائى لدى كل من المتهمين الرابع والسابع فى

جريمة الاشتراك في جنسية التخابير المنصوص عليه في المادة ٧٨ مكررا (١)
التي دانتها بها المحكمة . .

(طعن رقم ١٥١٣ لسنة ٢٧ في جلسة ١٢/٥/١٣٥٨، من ٤ من ٥٠٥)

٢٠٠١ - اغفال الإشارة الى مواد الاشتراك - الإشارة الى المادة
التي تنطبق على العقوبة - لا بطلان .

* اذا كان الحكم قد بين طريقة الاشتراك والواقعة التي حصل
الاشتراك فيها وكان القانون يسوى في المادة ٤١ عقوبات بين عقوبة
الفاعل الاصلى وعقوبة الشريك فان السهو عن ذكر مواد الاشتراك لا يعيب
الحكم ولا يستوجب نقضه مادامت المحكمة قد اشارت الى النص الذي
استمدت منه العقوبة .

(طعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ في جلسة ٢٤/٦/١٣٥٨، من ٣ من ٧١٦)

٢٠٠٢ - نية القتل - اشتراك - حكم - تسييبه - تسييب
غير معيب .

* من المقرر انه متى اثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل
فان ذلك يفيد توفرها في حق من ادانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه
بذلك . ولما كان الحكم المظنون فيه قد دلل تظليلا سافحا على تواجر ثبوت
الاشتراك الطامع مع الفاعل الاصلى في قتل المجنى عليها ومع علمه بذلك،
فان النقص على الحكم بالقصور في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطامع
يكون غير مسيد .

(طعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ في جلسة ١٤/٥/١٣٦٢، من ١٤ من ٤١٩)

٢٠٠٣ - حكم - السهو عن ذكر احدى فقرات مادة الاشتراك
- لا يعيبه .

* سهو الحكم عن ذكر احدى فقرات مادة الاشتراك لا يعيبه
مادامت المحكمة قد اشارت الى النص الذي استمدت منه العقوبة .

(طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٢ في جلسة ٢٠/١٢/١٣٦٢، من ١٤ من ١٠٢٧)

٢٠٠٤ - أدلة الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة - التوافق لا يفيد الاتفاق كطريق من طريق الاشتراك - التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية .

* من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين في جريمة الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك ببيان يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها . فإذا كان ما أورده الحكم وأن كان يدل على التوافق بين المتهمين لا يفيد الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك لأنه لا يكفي لقيامه مجرد توارد الخواطر بل يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، الأمر الذي لم يدلل الحكم على توافره بل نفاه في صراحة كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الاشتراك بأى طريق آخر حذده القانون . وكان مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسؤولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه . وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت في حق المتهمين أنهم ساهموا في قتل جميع المجنى عليهم ، فانه بذلك يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٨٠ سنة ٢٤ في جلسة ١٠/٢٦/١٩٦٤ من ١٥ من ٦١٩)

٢٠٠٥ - قصور الحكم في التلليل على جريمة الاشتراك في التزوير - نقض .

* أن قصور الحكم في التلليل على جريمة الاشتراك في التزوير لا يوجب نقضه ، مادامت المحكمة قد طبقت على الطاعن المسادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالمعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الاختلاس التي أثبتتها في حقه .

(طعن رقم ١٤٢٤ سنة ٢٧ في جلسة ١٠/٢/١٩٦٧ من ٢٨ من ٤٠٥)

٢٠٠٦ - قصور الحكم فى التلليل على الاشتراك فى جريمتى
الاشتراك فى الاختلاس والتزوير - عدم جدوى التعاضد به من التهم مادامت
المحكمة قد عاقبته بالعقوبة الاشد المقررة لجريمة الرشوة التى اثبتتها فى
حقه .

* لا جدوى للطاعن من نعيه على الحكم بالتقصير فى التلليل على
اشتراكه فى جريمتى الاشتراك فى الاختلاس والتزوير مادامت المحكمة قد
طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبته بالعقوبة الاشد المقررة لجريمة الرشوة
التي اثبتتها الحكم فى حقه .

(طعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٢٨ فى جلسة ١٣٦٩/٢/٢١ من ٢٢ من ٢١٤)

٢٠٠٧ - كفاية تلليل الحكم باسباب سائلة على نوافر الاشتراك
فى الجريمة .

* اذا كان الحكم قد دلل باسباب مقولة على ما استنتجه من قيام
اشتراك الطاعن بطريق الاتفاق والمساعدة - مع فاعل أصلى مجهول -
فى ارتكاب جريمة التزوير وطرحت المحكمة فى حدود سلطتها دماغ الطاعن
فى شأن وجود فاصل زمنى بين توقيعه وتوقيع من انتحل شخصية البائع
امام الموثق ، فان ما يثيره الطاعن من هذه الناحية هو من قبيل الجدل
فى موضوع الدعوى وتقدير الادلة فيها ، مما لا تجوز اثارته امام محكمة
النقض .

(طعن رقم ١١٨٤ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٣٦٩/١٢/٨ من ٢٠ من ١٣٩١)

٢٠٠٨ - عدم افصاح الحكم صراحة عن صفة التهم - جوازه .

* ليس بلازم أن يفصح الحكم صراحة عما اذا كان التهم فاعلا أم
شريكا ، بل يكفى أن يكون ذلك مستفادا من الوقائع التى اثبتتها .

(طعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٣٥ فى جلسة ١٣٧٠/٢/١٥ من ٢١ من ٣٦٥)

٢٠٠٩ - الاشتراك بطريق الاتفاق في جريمة السرقة - توافره
باتحاد ارادة الشريك مع باقى المتهمين على ارتكابها ، ووقوع الجريمة بناء
على الاتفاق - مثال لتسييب سائق .

✻ يتوافر الاشتراك في جريمة السرقة بطريق الاتفاق متى اتحدت
ارادة الشريك مع باقى المتهمين على ارتكاب تلك الجريمة ووقعت الجريمة
بناء على هذا الاتفاق . ولما كان الحكم قد عرض فى مقام استخلاصه لما
ثبت فى حق كل من المتهمين الى أن دور الطاعن لا يخرج عن أنه اتفق مع
باقى المتهمين سواء فى المرة الاولى او الثانية على سرقة المجنى عليها
فقط دون الحاق اى اذى بها ثم اورد الحكم : « وحيث أن التهم الاول
(الطاعن) انحصرت مسؤوليته على ما سلف فى الاشتراك مع المتهمين
فى سرقة المجنى عليها بالتحريض على اقتراف التهم مما يضمن قصر عقابه
على ما اقتراف » ، منتهيا فى التكييف القانونى للواقعة الى أنه ارتكب مع
المتهمين الثلاثة الآخرين جناية السرقة المنطبقة على المواد ٣١٦ و ٢٠ و ٢١
من قانون العقوبات ، ولما كان البين من مراجعة مخونات الحكم انها
جرت على أن الطاعن اتفق مع غيره من المتهمين فى الدخول على ارتكاب
جريمة سرقة المجنى عليها - وهى خلة والدته - وائترافهم فى الرتين
اللذين توجهوا فيهما الى منزلها وأن شينا لم يتم فى المرة الاولى وانته
فى المرة الثانية انصرف قبل وقوع الجريمة فلان الحكم يكون قد دال على
قيام هذا الاشتراك من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلا سائفا .

(طعن رقم ٣٠٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ من ٢٢ من ١٩٧٢)

٢٠١٠ - التدليل على حصول الاشتراك بالاتفاق بأدلة محسوسة
- لا يلزم - كفاية استخلاص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها .

✻ ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك بطريق الاتفاق
بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها القول بقيام الاشتراك أن تستخلص
حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها مادام فى تلك الوقائع ما يسوغ
الاعتقاد بوجوده .

(طعن رقم ٧٢٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٥ من ٢٤ من ١٠٢٧)

٢٠١١ - ما يكفي للتدليل على حصول الاشتراك .

* ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة ، بل يكفيها للقول بحصوله أن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوجوده ..

(طعن رقم ٦٤٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٧٢ س ٢٤ ص ١٠٩٨)

٢٠١٢ - اتفق على الحكم بالقصور في التدليل بالنسبة للجريمة ذات العقوبة الأخف - غير مجد مادام قد أخذ المتهم بالجريمة ذات العقوبة الأشد تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات .

* ما يثيره الطاعن بالنسبة لجريمتي الاشتراك في التزوير في أوراق رسمية لا يجد فيه نفعا لأنه بالتراض تصور الحكم في التدليل عليه ، لا يستوجب نقضه مادامت المحكمة قد طبقت عليه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمطابقته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الاختلاس التي أثبتتها الحكم في حقه ..

(طعن رقم ٥٥٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢ س ٢٥ ص ٥٤٦)

٢٠١٣ - الاستدلال على الاشتراك في التزوير من الظروف والملابسات التي تدل عليه كفايته .

* الاشتراك في جرائم التزوير قد يتم دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم فانه يكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

(طعن رقم ٥٥٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/٦/٢ س ٢٥ ص ٥٤٦)

٢٠١٤ - قصور الحكم في التدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير في حق الطاعنين - عدم جدواه مادام قد طبق المادة ٢/٣٢ عقوبات ووقع عليها عقوبة تزيد عن العقوبة المقررة للجريمة الأشد التي دانتها بها .

* قصور الحكم في التدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير في حق الطاعنين لا يوجب نقضه مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ولئن كانت قد أخطأت في ذلك لأن العقوبة الأشد التي كان يتعين توقيعها هي المقررة لجريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - والتي كانت من بين المواد التي طبقتها المحكمة ، إلا أنه لا محل لتصحيحه لأن النيابة العامة لم تطعن عليه ولا يصح أن يضار الطاعنان بطعنهما .

(طعن رقم ٩٢٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٣/١٠/١٣٧٤ ص ٢٥ من ٧٧٤)

٢٠١٥ - متى يعد المتهم فاعلا أصليا في الجريمة ؟

* متى كان ما أثبتته المحكمة كافيًا بذاته للتدليل على اتفاق الطاعنة الثالثة مع باقي المتهمين على قتل المجنى عليها في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ومن ثم يصبح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعنة المذكورة فاعلة أصلية في الجريمة ..

(طعن رقم ٢٠١٢ سنة ٤٤ ق جلسة ٢/١٢/١٣٧٤ ص ٢٥ من ٧٩٨)

اشكالات التنفيذ

الفصل الأول - ماهية الاشكال

الفصل الثاني - سلطة محكمة الاشكال والحكم فيه

الفصل الثالث - مسائل متنوعة

الفصل الاول

ماهية الاشكال

٢٠١٦ - الاشكال هو تظلم من اجراء تنفيذ الحكم وليس طريقة من طرق الطعن في الاحكام .

* طرق الطعن في الاحكام مبينة في القانون بيان حصر - وليس الاشكال من بينها ، وانما هو تظلم من اجراء تنفيذها .

(طعن رقم ١٢٩٧ سنة ٢٠ في جلسة ١٤/١١/١٩٦٠ من ١١ من ٧٨٨)

٢٠١٧ - حكم جنائي - اشكال - محكمة الاشكال - حدود سلطتها .

* لا يرد الاشكال الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا ، وليس لمحكمة الاشكال - التي يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه - أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته او بطلانه او بحث اوجه اتصال بمخالفة القانون او الخطأ في تاويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم من عيوب وقعت في الحكم نفسه او في اجراءات الدعوى وادله الثبوت فيها - لما في ذلك من مساس بحجية الاحكام .

(طعن رقم ١٦٨ سنة ٢١ في جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢ من ١٢ من ١٧٤)

٢٠١٨ - الاشكال في تنفيذ حكم - هو تظلم من اجراء تنفيذه - مبناه : وقائع لاحقة على صدور الحكم - سلطة محكمة الاشكال - تحديد نطاقها بطبيعة الاشكال نفسه . ما لا يجوز لها ان تبحث فيه .

* جرى قضاء محكمة النقض على ان طرق الطعن في الاحكام مبينة في القانون بيان حصر ، وليس الاشكال في التنفيذ من بينها ، وانما هو تظلم من اجراء تنفيذها مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم تتصل

باجراء تنفيذه . والاصل ان سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة الاشكال نفسه ، وليس لها ان تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته او بطلانه او ان تبحث اوجها تتصل بمخالفته للتاتون 'و الخطأ في تاويله ، وليس لها كذلك ان تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه او في اجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لما في ذلك من مأس بحجية الاحكام . ولما كانت اوجه النعى التي اثرها المستشكل تتصل باجراءات المحاكمة التي تمت امام محكمة النقض ، فان الاشكال لا يصلح اسلما للاعتراض بها .

(طعن رقم ١٠٠٥ سنة ٢١ ق جلسة ١٠/٢/١٩٦٢ س ١٣ ص ٥٦٦)

٢٠١٩ - اشكال - ماهيته - نقض - ما لا يجوز الطعن فيه .

* الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقنا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن مازال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية - ولما كان يبين من الاوراق ان المطعون ضده لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المستشكل فيه ، فان الطعن المقدم من النيابة يكون غير جائز ، مادام الثابت ان طعنها قد ورد على الحكم الصادر في الاشكال ، وهو حكم وقفي انقضى اثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه ، مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن .

(طعن رقم ٢١٤٤ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٦٢ س ١٤ ص ٤٤٢)

٢٠٢٠ - الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقنا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن في ذلك الحكم مازال مفتوحا - صيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائيا - عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في الاشكال .

* يبين من نص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقنا حتى يفصل في النزاع نهائيا

من محكمة الموضوع طبقاً للمقتضى ٥٢٤ و ٥٢٥ من القانون سالف الذكر اذا كان باب الطعن في ذلك الحكم لازال مفتوحاً .١٠ فلذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه قد صار نهائياً ، فان الطعن في الحكم الصادر في الاشكال يكون غير جائز ذلك لانه بطبيعته حكم وقتي ينقضي اثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائياً ، واذا كان يبين من الاطلاع على الاوراق ان الحكم الصادر ضد الطاعن قد صار من قبل رفع الاشكال نهائياً بعدم التقرير فيه بالطعن بطريق النقض وان الاشكال في واقعة قد انصب على القرار الصادر من النيابة — باعادة التنفيذ على الطاعن بالمدة الباقية من العقوبة بسبب الانحراج عنه خطأ — بطلب وقف تنفيذه تأسيساً على انه قرار باطل لصدوره من جهة لا ولاية لها باصداره وان قرار العفو الصادر من السيد رئيس الجمهورية في ١٩٦٦/٧/٢٣ بالعفو عن باقي العقوبة بالنسبة الى بعض المحكوم عليهم ابتهاجاً بعيد الثورة هو قرار صحيح ونفذ وحائز على قوة الشيء المقضي به ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض قد نظمت طرق الطعن في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح مما مفاده ان الاصل عدم جواز الطعن بطريق النقض — وهو طريق استثنائي — الا في الاحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى ، فان الطعن اذ ورد على الحكم الصادر في الاشكال يكون غير جائز .

(طعن رقم ١٨٤٢ سنة ٣٩ في جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩ من ٢١ ص ٤٧٤)

٢٠٢١ — الاشكال في التنفيذ — وروده على طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتاً ، حتى يفصل في النزاع نهائياً ، اذا كان باب الطعن مفتوحاً : — انقضاء القضاء بعدم قبول الطعن في الحكم المستشكل في تنفيذه — اثره — انقضاء وقف التنفيذ الصادر به الحكم في الاشكال واعتبار الطعن فيه عديم الجدوى .

* ان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً من محكمة الموضوع ، اذ كان باب الطعن في الحكم لازال مفتوحاً ، وذلك طبقاً للمادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، لما كان ذلك ، وكان الطعن بالنقض من المحكوم عليه في الحكم المستشكل

فى تنفيذه قد قضى بعدم قبوله شكلا وانتقض بذلك اثر وقف التنفيذ الذى قضى به الحكم الصادر فى الاشكال ، فان طعن النيابة العامة فى هذا الحكم الاخير الوقتى ، يكون قد اضحى عديم الجدوى متعين الرفض .

(طعن رقم ١٧١٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٣٧٤/١٢/٢٠ س ٢٥ من ٨٩٦)

٢٠٢٢ — مناط قبول الاشكال فى التنفيذ ان يكون باب الطعن فى الحكم مفتوحا — عدم قبول طلب النيابة العامة تعيين الجهة المختصة بنظر الاشكال فى تنفيذ حكم صار نهائيا — علة ذلك ؟

* الاشكال فى التنفيذ لا يرد الا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن فى ذلك الحكم مفتوحا وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، فاذا كان الثابت ان المحكوم عليه قد طعن بالنقض فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وقضى فى الطعن بعدم قبوله شكلا ، فان طلب النيابة العامة — الحاصل بعد هذا القضاء — بتعيين الجهة المختصة بنظر الاشكال يكون قد اتخذ بعد صيرورة الحكم المستشكل فى تنفيذه نهائيا وبعد ان اصبح الاشكال لا محل له ، ومن ثم لا يكون مقبولا لعدم جدواه .

(طعن رقم ١٥٥٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٣٧٦/١/١٢ س ٢٧ من ٨٧)

٢٠٢٣ — اشكال فى تنفيذ حكم — المسائل جدية الحكم — اثره .

* من المقرر ان سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة الاشكال ذاته الذى لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا وفقا للمادتين ٥٢٤ ، ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية فهو نعى على التنفيذ لا على الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون عليه بعد ان قضى بقبول الاشكال عرض لموضوعه فى قوله « وحيث ان المتهم قد تقدم بجلسة اليوم بمخالطة السداد ملغسا اسعمال الزاغة . وحيث ان المحكمة اعتقادا منها ان المتهم لن يعود

لمثل ذلك مستقبلا فتري أن تأخذ المتهم بشيء من الرافة فتامر بوقف تنفيذ العقوبة عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ عقوبات « لما كان ذلك ، وكان الثابت من ذلك أن محكمة الاشكال قد تصدت في قضائها الى استظهار مبررات وقف التنفيذ مستندة الى امور متعلقة بموضوع الدعوى — الذى فصل فيه الحكم المستشكل فيه بقضاء نهائى لم يطعن فيه بطريق النقض — واعملت في هذا الشأن احكام المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ، فانها تكون بذلك قد جاوزت ولايتها واحدت حجية الحكم المستشكل به ، ومن ثم فانه يتمين نقض الحكم المطعون به وتصحيحه بالغاء ما قضى به من وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .»

(طعن رقم ١٦٢٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٨ س ٢٠ من ١٧٩)

الفصل الثاني

سلطة محكمة الاشكال والحكم فيه

٢٠٢٤ - إجراءات نظر الاشكال أمام غرفة الاتهام .

* أن المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، انما وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني الخاص بإعلان الخصوم أمام محكمة الجنيح والمخالفات لمحاكمتهم عن جنحة أو مخالفة منسوبة اليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر اشكال في تنفيذ حكم أمام غرفة الاتهام بل تطبق المادتان ٥٢٤ ، ٥٢٥ من القانون المشار اليه وهما اللتان تحدثتا عن هذا الموضوع بذاته . ولما كانت هذه المادة الاخيرة لا توجب حصول الاعلان قبل الجلسة بميعاد معين وكان الطاعن قد اعلن بالجلسة التي حددت لنظر الاشكال وتكلم الدفاع عنه في موضوع الاشكال ولم يطلب ميعادا لتحضير دفاعه ، فان البطلان - اذا كان ثبت بطلان - يزول وفقا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية ولا يكون حضور الطاعن بشخصه واجبا مادام محاميه قد حضر وسمعت اقواله وهو يمثل الطاعن فيتحقق بذلك سماع ذوى الشأن الذين يوجب القانون سماع اقوالهم ومداومت الغرفة لم تر محلا لاحضار المستشكل نفسه لسماع ايضاحاته ، ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك بان هذه المادة انما تهدف الى أن يكون الخصوم تحت تصرف الغرفة لتسمع ايضاحاتهم اذا رأت محلا لذلك .

(طعن رقم ٩١٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٥٥)

٢٠٢٥ - تبعية الحكم في الاشكال للحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز الطعن فيه بالنقض - عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاشكال في تنفيذ حكم في مخالفة .

* الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

فاذا كان الحكم صادرا في الاشكال في تنفيذ حكم صادر في جريمة مخالفة،
فان الطعن بالنقض في هذا الحكم لا يكون جائزا .

(طعن رقم ٨٤٤ سنة ٢٦ ق جلسة ١٣٠٦/١٠/٢٤ من ٧ ص ١٠٨١)

٢٠٢٥ — سلطة محكمة الاشكال محدودة بطبيعة الاشكال نفسه ليس
لها ان تتعرض للحكم المستشكل فيه بالصحة او بالبطالان او مدى انطباقه
على القانون — ذلك يمس قوة الاحكام .

* سلطة محكمة الاشكال محدودة بحدود طبيعة الاشكال نفسه
الذي لا يرد الا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع
نهائيا من محكمة الموضوع طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات
الجنائية ، وليس لقاضي الاشكال ان يتعرض للحكم المستشكل فيه بالصحة
او بالبطالان او يبحث في مدى انطباقه على القانون لما في ذلك من مساس
بقوة الاحكام . ومن ثم فاذا قضت المحكمة في دعوى الاشكال ببطلان الحكم
المستشكل في تنفيذه فانها تكون قد تجاوزت السلطة المخولة لها بنص
القانون .

(طعن رقم ٢١٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٣٠٧/٥/١٤ من ٨ ص ٥٠٢)

٢٠٢٦ — الاصل في الاحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها — يستثنى
من تلك حالات الاشكال في التنفيذ .

* الاصل في الاحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها ، ولم يستثن
الشارع — في قانون الاجراءات الجنائية — من هذا الاصل الا ما نصت
عليه المادة ٤٦٩ ، وما جاء في الباب السابع من الكتاب الرابع بشأن
الاشكال في التنفيذ .

(طعن رقم ٦٦٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٣٠٧/٥/١٨ من ١٠ ص ٥٤٠)

٢٠٢٧ - الأشكال هو نظم من التنفيذ وليس طعنا ، أثر ذلك : ليس لمحكمة الأشكال أن تبحث الحكم الصادر فى الموضوع من حيث صحته أو بطلانه أو بحث ما يتصل بمخالفة فى القانون أو الخطأ فى تأويله .

* سلطة محكمة الأشكال محدد نطاقها بطبيعة الأشكال تنسبه ، وهذا الأشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس لمحكمة الأشكال أن تبحث الحكم الصادر فى الموضوع من جهة صحته أو بطلانه ، أو بحث أوجه تتصل بمخالفة القانون أو الخطأ فى تأويله ، وليس لها كذلك أن تعرض لما فى الحكم المرفوع عنه الأشكال من عيوب وقعت فى الحكم نفسه أو فى إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لما فى ذلك من مساس بحجية الأحكام - فإذا كانت أوجه الطعن التى أثارها الطاعن فى الأشكال تتصل بموضوع الدعوى التى فصلت فيه المحكمة الاستئنافية ، فإن محل الاعتراض بها هو الطعن فى الحكم متى كان باب الطعن مازال مفتوحا - وسواء أكان هذا النص من الطرق العادية أم غير العادية .

(طعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/١١/١٦٦٠ س ١١ ص ٧٨٨)

٢٠٢٨ - حكم جنائى - اشكال - الحكم بوقف التنفيذ .

* لا يفرق القانون فى دعوى الاشكال بين طلب ايقاف نهائى وطلب ايقاف مؤقت اذ ان الطلب فى جميع الحالات لا يكون الا بالايقاف المؤقت لتنفيذ ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ فصل بعبارة صريحة فى طلب الايقاف المؤقت فلا محل لما ينعاه الطاعنان عليه من قالة اغفاله الفصل فى الطلب .

(طعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢ س ١٢ ص ١٧٤)

٢٠٢٩ - اشكال - سلطة محكمة الاشكال .

* سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة الاشكال ذاته ، الذى لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا

ونذا للمادتين ٥٢٤ ، ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فهو نعى على التنفيذ لا على الحكم . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاشكال قد نصت فى قضائها الى موضوع الحكم المستشكل فيه فأبنته ثم استظهرت مبررات وقف التنفيذ مستندة الى أمور هى فى جملتها سابقة على الحكم ، فانها تكون بذلك قد جاوزت ولايتها واهدرت حجية الحكم المستشكل فيه . ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف وايقاف تنفيذ العقوبة وتصحيحه بالغاء ما أمر به من وقف تنفيذ تلك العقوبة .

(طعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٧ ، ص ١٨ من ٤٧٢)

٢٠٣٠ - المناط فى قبول اشكال الغير فى التنفيذ - هو تعارض التنفيذ مع حقوقه .

* من المقرر ان الاشكال المرفوع من الغير الذى يطلب فيه وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه يشترط لقبوله موضوعا أن يكون الحكم بالاستمرار فى التنفيذ ، يتعارض مع حقوق الغير الذى يعارض فى التنفيذ ، وكان تنفيذ عقوبة الفلق على العين المؤجرة لا يتعارض مع حقوق المؤجر المترتبة على عقد الإيجار ، وانما يتعارض مع حيازة العين وهى للمستأجر لا للمؤجر ، وكان المطعون ضده لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يفيد أن عقد الإيجار قد انقضى وأصبحت حيازة العين المحكوم بفلقها خالصة له بحيث يكون فى التنفيذ مساس بهذه الحيازة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى على خلاف ذلك يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، ولما كانت محكمة الموضوع متأثرة بهذا الراى غير الصحيح الذى انتهت اليه قد حجبت نفسها عن بحث حيازة العين محل عقوبة الفلق بحيث لا يمكن القول - من واقع ما جاء فى الحكم - بأن المحكمة اعقبت حيازة العين قد آلت للمطعون ضده المستشكل فيتعين إعادة القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها مجددا على هذا الاساس .

(طعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٩ ، ص ٣٠ من ٣١٠)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

٢٠٣١ - مثال لانقضاء صفة المستشكل في رفع اشكال في تنفيذ حكم باغلاق محل .

* اذا كان الحكم المطعون فيه الصادر برفض الاشكال في تنفيذ حكم باغلاق محل قد اثبت ان رخصة المحل الذي يستشكل الطاعن في الحكم الصادر باغلاقه ليست باسم المستشكل وانما هي باسم الذي حرر ضده محضر المخالفة وصدر عليه الحكم بالفراغة والاغلاق فان اجراءات المخالفة تكون صحيحة ولا تكون للطاعن صفة في رفع هذا الاشكال ويكون قضاء الحكم المطعون فيه برفضه قضاء سليماً .

(طعن رقم ١٣٤١ : سنة ٢٢ في جلسة ١٩٥٣/٢/١)

٢٠٣٢ - حكم جنائي - استشكل - قيامه على اساس تزوير ورقة من اوراق المحاكمة - عدم صلاحيته سبباً للاشكال .

* ما يدعيه المتهمان من تزوير - لا يصلح قانوناً ان يكون سبباً للاستشكل في تنفيذ الحكم طالما ان امره كل معروضا على المحكمة وقالت فيه كلمتها ، ويستوى في ذلك ان يكون الادعاء بالتزوير قد رفعت به دعوى اصلية او لم ترفع . ذلك ان الاشكال تطبيقاً للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يعتز نعيها على الحكم بل نعيها على التفتيش ذاته ، ومن ثم فان سببه يجب ان يكون حاصلًا بعد صدور هذا الحكم ، اما اذا كان سببه حاصلًا قبل صدوره فانه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى واصبح في غير استطاعة المحكوم عليه التحدي به سواء اكان قد دفع به في الدعوى ام كان لم يدفع به .

(طعن رقم ١٦٨ : سنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ من ١٧٤)

٢٠٢٣ - الاختصاص بنظر الأشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية
ينعقد أما للمحكمة الجنائية أو للمحكمة المدنية على حسب الأحوال
وبالشروط المقررة في القانون - المادتان ٥٢٤ ، ٥٢٧ إجراءات .

* تنص المادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « كل
اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرجع الى المحكمة التي أصدرت
الحكم ... » كما نصت المادة ٥٢٧ منه على أنه « في حالة تنفيذ الأحكام
المالية على أموال المحكوم عليه ، اذا قام نزاع من غير المقيم بشأن
الأموال المطلوب التنفيذ عليها ، يرجع الأمر الى المحكمة المدنية طبقا لما هو
مقرر في قانون المرافعات » مما مفاده أن الاختصاص بنظر الاشكال في
تنفيذ الأحكام الجنائية ينعقد أما للمحكمة الجنائية أو للمحكمة المدنية على
حسب الأحوال وبالشروط المقررة في القانون .

(طعن رقم ١٠٧٦ سنة ٢٥ في جلسة ٢١/١٢/١٩٦٥ من ١٦ من ٩٥٠)

٢٠٢٤ - للمستشكل اذا لم يكن طرفا في الحكم المستشكل فيه ان
يبنى اشكاله على اسباب سابقة على صدور الحكم .

* من المقرر أن للمستشكل اذا لم يكن طرفا في الحكم المستشكل فيه
أن يبنى اشكاله على اسباب سابقة على صدور الحكم ، وليس في ذلك
مساس بحجية الاحكام لقصور أثرها على اطرافها ، ولما هو مقرر من
عدم جواز طعنه فيها بأي طريقة من طرق الطعن التي رسمها القانون . ولما
كان الثابت من الأوراق أن المستشكل ليست هي المحكوم عليها فان الحكم
المطعون فيه يكون - حينئذ استند في رفضه الاشكال المرفوع منها على
أنه بنى على سبب سابق على صدور الحكم - قد انطوى على
تقرير قانوني خاطئ أدى به الى قصور في أسبابه ، اذ لم يقل كلفته
فيما أبدته الطاعنة من دفاع في هذا الخصوص وحجب نفسه عن تناول
موضوع الاشكال ومدى توافر شروط انطباق المادة ٥٢٧ من قانون
الإجراءات الجنائية - التي تعين ولاية الفصل في هذه النزعة - مما
يعجز محكمة النقض عن العمل رقابتها على الواقعة - كما صار اثباتها
في الحكم المطعون فيه لما يخالطها من واقع يحتاج الى تحقيق .. ومن ثم فانه
يتعين نقض الحكم المطعون فيه والأحواله .

(طعن رقم ٢٠٧٦ سنة ٢٥ في جلسة ٢١/١٢/١٩٦٥ من ١٦ من ٩٥٠)

أشياء متروكة

٢٠٣٥ — يصبح الشيء متروكا متى تفل صاحبه عنه بنية النزول عن ملكيته — العبرة في ذلك بواقع الامر من جهة التخلي — تقدير ذلك لحكمة الموضوع .

* الشيء المتروك — على ما اشارت اليه المادة ٨٧١ من القسطنطينى فى فقرتها الاولى — هو الذى يستغنى صاحبه عنه باستقاط حيازته وبنية انتهاء ما كان له من ملكية عليه فيغدو بذلك ولا ملك له ، فانما استولى عليه احد فلا يعد سارقا ولا جريمة فى استيلاء على الشيء لانه أصبح غير مملوك لاحد ، والعبرة فى ذلك بواقع الامر من جهة التخلي ، وهذا الواقع يدخل تحريه واستقصاء حقيقته فى سلطة قاضى الموضوع الذى له ان يبحث فى الظروف التى يستفاد منها ان الشيء متروك او مفقود ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ركن الاختلاس فى حق المتهم وان غرضه اتصرف الى تملكه غشا واستدل على ذلك استدلالا سائفا ، فان ما يثيره المتهم من ان المال المسروق هو مال متروك لا يكون سديدا .

(لظمن رقم ٨٠ سنة ٢٩ فى جلسة ٢٧/٤/١٩٥٩ س ١٠ من ٤٩٥)

٢٠٣٦ — مجرد سكوت الملك عن المطالبة بماله او السعى لاسترداده — ذلك لا يدل بذاته على ان الشيء أصبح متروكا .

* لا يكفى لاعتبار الشيء متروكا ان يسكت المالك عن المطالبة به او يقعد عن السعى لاسترداده بل لابد ان يكون تخليه واضحا من عمل ايجابى يقوم به مترونا بقصد النزول عنه .

(لظمن رقم ٨٠ سنة ٢٩ فى جلسة ٢٧/٤/١٩٥٩ س ١٠ من ٤٩٥)

٢٠٣٧ — اشياء ضائعة — قاعدة الحيازة فى القبول بسند الملكية — تطبيقها .

* الاصل ان المشرع جعل من الحيازة فى ذاتها سندا للملكية النقولات (٦٢)

وقرينة على وجود السبب الصحيح وحسن النية ما لم يتم الدليل على عكس ذلك ، وهو ما صرح به في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٦ من القانون المدني . أما بالنسبة الى حالة الشيء المسروق أو الضائع فإن الحكم يختلف ، إذ وازن الشارع بين مصلحة المالك الذي جرد من الحيابة على رغم ارادته وبين مصلحة الحائز الذي تلقى هذه الحيابة من السارق أو العاثر ، ورأى — فيما نص عليه في المادة ١٧٧ من القانون المدني — أن مصلحة المالك أولى بالرعاية .

(طعن رقم ١٣٥٩ سنة ٣٠ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦١ س ١٢ من ٤٦٨)

٢٠٣٨ — إخفاء أشياء ضائعة — الاتجار في مثل الشيء المسروق .

✳ يشترط قانوناً في الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى الفترة الثابتة من المادة ١٧٧ من القانون المدني ، أن يتجر فيه حقيقة ولا يكفي أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو أن يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر ، وتقدير الاحتراف بالتجارة أو الاتجار بمثل الشيء المسروق أو الضائع مسألة يترك الفصل فيها الى محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٣٥٩ سنة ٣٠ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦١ س ١٢ من ٤٦٨)

٢٠٣٩ — جريمة تملك الشيء الضائع — لا يشترط فيها قيام نية التملك حال العثور على الشيء — يكفي توافر هذه النية بعد ذلك .

✳ من المقرر أنه لا يشترط في جريمة تملك الشيء الضائع أن تكون نية التملك قد وجدت عند المتهم حال عثوره على الشيء ، بل يكفي أن تكون قد توافرت لديه بعد ذلك الوقت .

(طعن رقم ٢٧٩٥ سنة ٣٢ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٦٢ س ٦٣ من ٨٩١)

افراب

٢٠٤٠ - مجال تطبيق المادة ٣١٧ مكرر من قانون العقوبات القديم .

* أن المادة ٣١٧ ع المكررة تحظر على المستخدمين والإجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أن يتوقفوا عن العمل بكيفية تعطل معها سير العمل في تلك المصلحة وتفرض على هؤلاء المستخدمين والإجراء إذا أرادوا التوقف عن العمل أن يقوموا بإجراءات خاصة في موعد معين وذلك كله حرصاً على المنفعة العامة أن لا تضار بهذا التوقف ، فمثلاً عملية حمل البضائع ونقلها وشحن العربات بحملة السكة الحديدية وتفريفها إذا أعطيت بطريق الامتياز لمقاول جاء بمال ليقوموا بها وتوقف هؤلاء العمال عن العمل كانوا هم ومن حرضوهم وأقنعين تحت طائلة العقاب بمقتضى المادة ٣١٧ المكررة . ولا يحميمهم من ذلك كونهم تابعين للمقاول ولا علاقة لهم بمصلحة السكة الحديدية مباشرة ، إذ هذه المادة أنها وضعت لمثل هذه الصورة وهي صورة تبعية العمال لمصلحة خاصة كالمقاول مثلاً ، حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة ، والأفلو أنهم كانوا تابعين مباشرة لمصلحة السكة الحديدية لأنطبقت عليهم المادة ١٠٨ ع مكررة . كما لا لا يحميمهم كونهم يتقاضون أجورهم يومياً ، إذ هذا ليس معناه أن لهم حق التوقف جماعات في أى وقت بدون أخطار وبكيفية تعطل معها سير العمل ، ولا كونهم لم يقصدوا الإضرار مباشرة بالمصلحة العامة من ذلك لا يهم ماذا كانوا قد توقفوا فجأة من علم وإرادة ، وهذا التوقف من شأنه تعطيل سير العمل وقد تعطل .

(طعن رقم ٢١٨١ لسنة ٢ في جلسة ١٩٣٢/٦/٢٠)

٢٠٤١ - مجال تطبيق المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات .

* أنه وإن كان يشترط لتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات أن يكون المستخدمون والإجراء التابعون لمصلحة من المصالح المبينة في المادة المذكورة قد توقفوا فعلاً عن العمل ظاهراً أو جماعات منهم بكيفية تعطل معها سير العمل في تلك المصلحة إلا أن رفع الدعوى العمومية على واحد من هؤلاء لا يستلزم رفعها على الباقيين من

توقفوا معه عن العمل ، كما ان معاقبة واحد منهم لا تستلزم وجود اتفاق او تأمر سابق بينه وبين زملائه في الاضراب اذ يكفي قانونا مع توافر باقي اركان الجريمة ان يثبت حصول التوقف عن العمل من كل عمال المصلحة او من جماعات منهم بما يعرقل سير العمل فيها .

(طعن رقم ٢٨٠ سنة ٤ في جلسة ١٢/٢/١٣٢٩)

٢٠٤٢ - مجال تطبيق المادة ١٢٤ من قانون العقوبات .

* ان كل ما تتطلبه المادة ١٢٤ من قانون العقوبات هو ان يمتنع الموظف او العامل عن عمله او يتركه بقصد عرقلة سيره او الاخلال بانتظامه ، وهي لا تستلزم وقوع ضرر بالمصلحة العامة ، ولا ان يكون المتهمون متعددين .
(طعن رقم ٧٨٨ سنة ٧ في جلسة ١٢/٢/١٣٢٧)

٢٠٤٣ - لا يشترط في جريمة التحريض على ترك العمل قصد جنائي خاص ولا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة في الحكم .

* لا يشترط القانون لقيام جريمة التحريض على ترك العمل الفردي توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوافرها ان يحصل التحريض من ارادة من الجنائي وعلم منه بجميع اركانها التي تتكون منها قانونا وان لم يترتب على تحريضه او تشجيعه أية نتيجة . كما انه لا يلزم ان يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي بعبارة مستقلة بل يكفي ان يستفاد توافر هذا القصد ضمنا من البيانات الواردة في الحكم .

(طعن رقم ٤٤ سنة ٤ في جلسة ١٠/٢/١٣٥٦ من ٧ من ٢٣٠)

اضرار بحیوان

٢٠٤٤ - اضرار بحيوان - جريمة - ارتكبتها .

* جريمة الاضرار بالحيوان ضررا كبيرا لا يتصور فيها الشروع لان تحقق نتيجة الفعل بوقوع ضرر كبير ركن لازم لقيامها . ولما كان الحكم قد اعتبر ما وقع من المتهم شروعا في تلك الجريمة دون أن يعنى في مدوناته ببيان مدى الضرر الذى لحق الدابة من جراء اصابتها مما لا يفسر نفسه لمحاكمة النقض مراقبة تطبيق القاتون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صافى اثباتها في الحكم . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والاحالة .

(ملعن رقم ١١٠٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٠/١/١٣٦٧ ط ١٨ من ١٢٩)

٢٠٤٥ - جريمة الاضرار بحيوان - قصد جنائى - توافره .

* القصد الجنائى فى الجرائم العمدية يقتضى تعمد اقتراف الفعل المادى ، ويقتضى فوق ذلك تعمد النتيجة المترتبة على هذا الفعل . واذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه أن المظمون ضده كان خلال شجار يقصد ضرب انسان وفى سبيل تحقيق قصده حاد نطه واصاب ماشية لغيره ، فلم يتحقق النتيجة التى قصدها اولا وبالذات ، وانما تحققت نتيجة اخرى لم يقصدها البتة ، ومن ثم يكون غير قائم - فى صورة الواقعة - القصد الجنائى المطلوب فى كل من الجريمتين العمديتين - الاضرار ضررا كبيرا بماشية بدون مقتضى واستعمال القسوة مع الحيوانات - المؤتمة اولاهما طبقا للمفكرة اولا من المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات ، والاخرى بالمادتين ١١٩ ، ١٤٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وبالمفكرة (ب) من المادة الاولى من قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الحالات التى يسرى عليها حظر استعمال القسوة مع الحيوانات « حبس أو تقييد الحيوان أو تعذيبه بغير موجب » . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لوصف المخالفة وفق الفترة ثانيا من المسودة ٣٨٩ من قانون العقوبات - التسبب فى جرح بهيمة للغير بعصم التيممر او الإهمال او عدم الالتفات او عدم مراعاة اللوائح بقوله « كما أن الواقعة المخالفة

محل الاتهام لا ينطبق على شأنها أيضاً حكم المادة ٢٨٩ والتي تماثل كل من تسبب في موت أو جرح بهائم أو ذواب الغير بعدم تبصره أو بإعماله أو عدم التفاته أو عدم مراعاته للوائح أى أنها تتحدث عن جرح الحيوان نتيجة للخطأ ، وهو الأمر الغير متوافر في هذه الدعوى إذ أن المتهم — المظنون ضده — كلفت لغيره نية الإيذاء — ومن ثم فلا محل للقول بتعديل وصف التهمة ٤ . ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القاتون حججه من بحث ركن الخطأ في تهمة المخالفة سالفه الفكر .

لا تخفى رقم ١٧١٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٠/١/١٣٧٠ من ١٦ تم ٥ (

اضرار: عمدی

٢٠٤٦ - أركان جريمة الأضرار المبدى المتصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر (١) عقوبات .

* أن أعمال حكم المادة ١١٦ مكررا (١١) يتطلب توافر أركان ثلاثة :
(الاول) صفة الجاني وهو أن يكون موظفا عموميا بالمعنى الوارد في المادة ١١١ من قانون العقوبات . و (الثاني) الأضرار بالأموال والمصالح المعهودة الى الموظف ، ولو لم يترتب على الجريمة أى نفع شخصي له .
(والثالث) القصد الجنائي : وهو اتجاه ارادة الجاني الى الأضرار بالمال او بالمصلحة ، فلا تقع الجريمة اذا حصل الضرر بسبب الإهمال .

(ملحق رقم ١٢٧٦ سنة ٣٩ في جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٩ من ٢٠ من ١١٥٧)

٢٠٤٧ - الخطأ الجسيم والغش - عدم جواز الخلط بينهما في مجال المسؤولية الجنائية .

* يتعين عدم الخلط بين الخطأ الجسيم وبين الغش اذ ان كلا منهما يمثل وجها للجرام يختلف عن الآخر اختلافا تاما ويناقضه فالخطأ هو جوهر الإهمال والغش هو محور العمد ، وأن جازي اعتبارهما صنفين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية الا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية يؤكد ذلك أن المشرع ادخل بالمادة ١١٦ مكررا عقوبات جريمة الأضرار العمد في ذات التعديل الذي استحدث به جريمة الإهمال الجسيم فاستلزم الغش ركنا معنويا في الجريمة الاولى واكتفى بالخطأ الجسيم ركنا في الجريمة الثانية .

(ملحق رقم ١٢٧٦ سنة ٣٩ في جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٩ من ٢٠ من ١١٥٧)

٢٠٤٨ - الإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة - من صور الخطأ - ماهيته .

* الإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة من صور الخطأ وينصرف معناه الى الاستهانة والتفريط بمقتضيات الحرص على المال او المصلحة واساءة استعمال السلطة اذ ان المشرع وإن كان قد ترك للموظف بعضا من الحرية في ممارسة سلطاته يقرره بمحض اختياره في حدود المصالح العام ووفقا

للظروف الحال وما يراه محققاً لهذه الغاية وهو ما يسمى بالسلطة التقديرية إلا أنه إذا انحرف عن غاية المصلحة العامة التي يجب عليه أن يتفياها في تصرفه وسلك سبيلاً يحقق بهما لا يمت لتلك المصلحة فإن تصرفه يكون مشوباً بعيب الانحراف في استعمال السلطة .

(ملعن رقم ١٢٧٦ سنة ٢٩ في جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٩ من ٢٠ من ١١٥٧)

٢٠٢٩ - شرط الضرر كركن في جريمة الاضرار العمدى - دفاع جوهري - مثال .

يشترط في الضرر كركن لازم لتقييم جريمة الاضرار العمدى المخصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً (١) من قانون العقوبات ، أن يكون محققاً ، أى حالاً ومؤكداً ، لأن الجريمة لا تقوم على احتمال تحقيق أحد أركانها ، والضرر الحال هو الضرر الحقيقي سواء كان حاضراً أو مستقبلاً ، والضرر المؤكد هو الثابت على وجه اليقين . وإذا كان ذلك ، وكان دفاع المتهم قد تأسس على أن الضرر منتهى تلبساً ، ذلك بأن الشركة التي يرأسها قد اشترت من شركة الوحدة العربية خمس عشر سيارة بالعقد المؤرخ في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بثمن قدرته لجنة من الفنيين في الشركة وقد نص في عقد الشراء على أن الشركة المشترية لا تلتزم بدیون هيئة التأمينات الاجتماعية ، إلا في حدود مبلغ ٣٥٠٠ جنيه ، وأنها خصمت هذا المبلغ من ثمن الشراء ، وأن شراءها كان منصفاً على عدد من السيارات وليس على منشأة الوحدة العربية ذاتها ، ومن ثم فهي لا تلتزم بدیونها ، ولا تعتبر خلفاً لها في أدائها لهيئة التأمينات الاجتماعية وأن السيارات المشترية لم تنتقل إلى ذمة الشركة محللة بأى حوزة إدارية ، إذ الثابت من محاضر هذه الحوزة ، أنه لم يوقع على الشركة البائعة إلا حجز واحد في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ أى بعد تاريخ الشراء في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، وأنه لم يقدر أى مبلغ لمواجهة الاستهلاك ، فإن هذا الدفاع على هذه الصورة في شأن انتفاء الضرر ، يعد دفاعاً جوهرياً يتغير به - إذا صح - وجه الرأي في الدعوى ، وأذا لم تفتن المحكمة إلى فحواه ولم تقسطه حقبة ولم تمن بتحقيقه وتحبسه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، بل أمسكت عنه أيراداً ورداً ، وكففت بعبارات قاصرة أوردتها لا يستقيم بها الدليل على تحقق الضرر على وجه اليقين ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ..

(ملعن رقم ١٢٧٦ سنة ٢٩ في جلسة ٢٧/١٠/١٩٦٩ من ٢٠ من ١١٥٧)

امادة النظر

٢٠٥٠ — حق طلب اعادة النظر فى الحالة الخامسة المنصوص عليها فى المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات انما خول للنائب العمومى وحده دون اصحاب الشأن .

* ان نصوص قانون الاجراءات الجنائية صريحة وقاطعة فى ان حق طلب اعادة النظر فى الحالة الخامسة المنصوص عليها فى المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهى حالة ما « اذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوثائق او الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه » هذا الحق انما خول للنائب العام وحده دون اصحاب الشأن سواء من تلقاء نفسه او بناء على طلب يقدم اليه من اصحاب الشأن ، فان رأى له محلا رفعه الى اللجنة المشار اليها فى المادة ٤٤٣ من ذلك القانون وتقديره فى ذلك نهائى لا معقب عليها ، والطعن فى قراره فى هذا الخصوص امام غرفة الاتهام غير جائز قانونا .

(لمن رقم ١٣٧٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٣/١/١٩٥٢)

٢٠٥١ — العبرة فى قبول طلب اعادة النظر انما تكون بتوافر احدى حالاته وقت تقديمه .

* اذا كان الثابت من مطالعة الاوراق ان الطالبين سبق ان قدموا طلبا الى النائب العام باعادة النظر واسسياه على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية وكان مما استقدا اليه فيه الادعاء بتزوير تقريرى خبير البصمات ولما اصدر النائب العام قرارا برفض الطالب طعنا فى قراره امام غرفة الاتهام ثم طعنا فى قرار الغرفة امام محكمة النقض ، وقبل ان تفصل المحكمة فى ذلك الطعن عمدا الى تقديم طلب جديد اسسياه على الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من تلك المادة استنادا الى حصول ذلك التزوير المدعى به ، وطلبا فى هذه المرة عرضيه وجوبا على محكمة النقض عملا بحكم المادة ٤٤٢ من القانون ، رغم ان حكما تم يصدر بعد بتزوير التقريرين قبل رفع هذا الطلب — وهو ما تشترطه الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ . ومن ثمة فان الطلب المطروح يكون — فى حقيقته — لازال فى حدوده التى عرضت على النائب العام من قبل ، وهو بهذا الوصف ينترج تحت حكم الفقرة الخامسة من المادة المذكورة مما لا يصح فى القانون رفعه

الى محكمة النقض الا اذا رأى النائب العام وجها لذلك على أن تكون الإحالة من طريق اللجنة المشار اليها فى المادة ٤٤٣ . وهذا الذى أتقدم عليه الطالبان لا يعدو أن يكون محاولة لاطهار الطلب فى اطار جديد لا يضم فى الحقيقة غير ذات الواقعة ، وهى بعد محاولة يراد بها — افتنانا على الاوضاع المقررة فى القانون — ان يعرض الطلب على محكمة النقض وجوبا ومباشرة وبغير الطريق السوى . واذا كانت المحكمة لا تتصل بمثله عن هذا الطريق فانه يتعين القضاء بعدم قبوله .

(طعن رقم ٤٠٥٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢ س ١٢ ص ٦٢)

٢٠٥٢ — حكم جنائى — طلب اعادة النظر — نطقه .

* مفهوم نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية وما تضمنته مذكرته الإيضاحية أن الشارع خول حق طلب اعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه فى الاحوال الاربع الاولى من المادة ٤٤١ ، اما فى الحالة الخامسة فقد قصر هذا الحق على « النائب العام وحده » ، واذا كان الشارع قد اردف ذلك بعبارة « سواء من تلقاء نفسه او بناء على طلب اصحاب الشأن » فانه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذى يكون لهؤلاء فى استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف الحالات الاربع الاولى ، وهى حالات تبدو فيها جدية الطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم او تناقضه مع حكم آخر نهائى او تأسيسه على حكم الفنى ، اما الحالة الخامسة فليس الامر فيها من الوضوح بمثل الحالات الاربع الاولى وانما هو متعلق بتقدير الوقائع او الاوراق التى قد تظهر بعد الحكم دون ان تكون معلومة وقت المحاكمة . وبالنظر لهذا الخلاف الواضح بين تلك الحالات الاربع الاولى والحالة الخامسة فان الشارع لم يخول حق طلب اعادة النظر فى الحالة الاخيرة الا للنائب العام وحده ، وهو لم يكتب بهذا القدر بل وضع قيوداً آخر هو عرض الطلب على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤٤٣ وجعل قرارها نهائياً ، وقد قصد بهذه القيود المحافظة على حجية الاحكام النهائية وحتى لا تهدز بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قرار يصدره النائب العام .

(طعن رقم ١٦٨ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢ س ١٢ ص ١٧٤)

٢٠٥٢ - حكم جنائي - طلب اعادة النظر - قرار النائب العام
برفض الطلب - جواز أو عدم جواز الطعن عليه .

* المتابعة بين سلطات النائب العام واللجنة في نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تفيد جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب اعادة النظر ، بل تفيد على العكس من ذلك عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان الطلب مبنيا على الحالة المبينة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ سالفة الذكر . ومن ثم فان الامر الذي اصدرته غرفة الاتهام بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(طعن رقم ١٦٨ سنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٢ ص ١٧٤)

٢٠٥٤ - حالات اعادة النظر - ماهيتها .

* يبين من نص المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية التي حددت حالات طلب اعادة النظر وما ورد بذكرتها الايضاحية ومن المقارنة بينها وبين نص القانون الفرنسي المستمدة منه ان الحالات الاربع الاولى التي وردت في المادة المشار اليها ، وهي حالات منضبطة بجمعها معيار محدد اساسه ان الواقعة الجديدة المسوغة لاعادة نظر الدعوى اما ان يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة للمحكوم عليه بوجود المدعى قتله حيا أو بقيام التناقض بين حكيمين بحيث يستتبع منه براءة احد المحكوم عليهما ، وأما ان يبنى عليها انهيار احد الادلة المؤثرة في الحكم بالادانة كالحكم على الشاهد أو الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتروير ورقة قدمت في الدعوى أو الفناء الاساس الذي بنى عليه الحكم . والملاحظ ان القانون المصري كان في صدد تحديد الحالات التي يجوز فيها طلب اعادة النظر اكثر تشددا من القانون الفرنسي ، اذ بينها نصوص الفقرة الاولى من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية على « وجوب وجود المدعى قتله حيا » لاعتباره وجها لاعادة النظر ، يترخص القانون الفرنسي فيكتفى بظهور أوراق من شأنها ايجاد الامارات الكافية على وجوده حيا . وقد كان النص الفرنسي امام الشارع المصري وقت وضع قانون الاجراءات الجنائية ومع ذلك فقد اثر احتراماً لحجية الاحكام الجنائية الا يكتفى بطلب مجرد ظهور الدليل

على وجود المدعى قتل حيا بل اوجب وجوده بالفعل حيا ، مما يؤكد انه يتطلب الدليل الجازم القاطع بذاته فى ثبوت براءة المحكوم عليه او سقوط الدليل على ادانته . ولما كان من غير المقبول — على هدى ما تقدم — أن يتشدد الشارع فى الحالات الاربع للمادة ٤١} من قانون الاجراءات الجنائية ليفتح الباب على مصراعيه فى الحالة الخامسة التى تستوعب بمبومها ملتمدبها ، وانما قصد بها فى ضوء الامثلة التى ضربتها المذكرة الايضاحية والتى تدل بذاتها على براءة المحكوم عليه او يلزم عنها سقوط الدليل على ادانته او على تحمله التبعة الجنائية ، وباستصحاب سياسة التشريع والقاعدة العامة التى ارشد الشارع الى عناصرها فى الفقرات السابقة عليها — أن تكون نصا احتياطيا ابتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفلت من صور تتجاوز معها ولا تنفك عنها والتى قد يتعذر فيها اقامة الدليل على الوجه المتطلب قانونا ، كوفاة الشاهد او عتبه او تقادم الدعوى الجنائية قبله او لغير ذلك من حالات تشبيهه مما لازمه عدم اكتفاء فيها بعدول مجرد لشاهد او متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع دون أن يصاحب عدوله ما يحسم بذاته الامر ويقطع بترتيب اثره فى ثبوت براءة المحكوم عليه وهو ما يقيم موازنة عادلة لا افراط فيها او تفريط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذى يضره المساس من غير سبب جازم بقوى الشئ المعضى فيه جنائيا وهى من حالات النظام العام التى تمس مصلحة المجتمع والتى تقضى بوضع حد لنزاع فصل فيه القضاء نهائيا ، وهو ما سجلته المادة ٤٥} من قانون الاجراءات الجنائية حين نصت على أنه لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة او ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة ، فأصبح بذلك حكم القضاء عنوان حقيقة هى اقوى من الحقيقة نفسها مما لا يصح معه النيل منها بمجرد دعوى غير حاسمة ، كما أنه لا يجوز أن تكون محلا للمساومة بين الافراد . والقول بغير ذلك مضيق لوقت القضاء وهيبته ومجلبة لتناقض أحكامه ما بقى الامر مطلقا بمشينة المحكوم عليهم كلها خلا لهم تجديد النزاع واعادة طرحه على القضاء .

٢٠٥٥ — لا يكفى لاعادة النظر الادعاء بأن المحكمة كانت مخطئة فى
فهم الوقائع وتقدير الأدلة .

* الاصل انه لا يكفى لاعادة النظر فى الدعوى الادعاء بأن المحكمة
التي اصدرت الحكم كانت مخطئة فى فهم الوقائع وتقدير الأدلة اننى كانت
مطروحة أمامها .

(طعن رقم ١٨٦٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢ من ١٧ من ٥٥٥)

٢٠٥٦ — التماس اعادة النظر — شرط قبوله .

* استلزمت المادة ٤٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية لقبول طلب
اعادة النظر المبني على الاحوال الاربع الاولى من المادة ٤٤١ من القانون
سالف الذكر ان يودع الطالب خزانة المحكمة مبلغ خمسة جنيهات كفالة
ما لم يكن قد افنى من ايداعه بقرار من لجنة المساعدة القضائية . ولما كان
الطالب قد استند فى الوجه الاول من وجهى التماس الى الحالة الثانية
المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ دون ان يقوم بسداد
الكفالة المنصوص عليها فى القانون او يحصل على قرار من لجنة المساعدة
القضائية باعفائه منها ، فانه يتمين القضاء بمد قبول هذا الوجه .

(طعن رقم ١٨٢١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢١ من ١٨ من ١٤٢)

٢٠٥٧ — التماس اعادة النظر — الخطأ فى تطبيق القانون — حجية
الشيء المحكوم فيه .

* تشترط الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية
— فضلا عن صدور حكمين نهائيين متناقضين عن واقعة واحدة — أن يكون
الحكمان صادرين ضد شخصين .. أما اذا كان الحكمان صادرين ضد
شخص واحد فلا يكون هناك ثمة تناقض فى تقدير الوقائع يوفر التماس
اعادة النظر . وإن شمل الحكم الثانى عندئذ خطأ فى تطبيق القانون لاخلاله

بحجية الشيء المحكوم فيه جنائيا كان ذلك موجبا للنقض . واذا ما كان
الحكم موضوع دعوى الالتباس المطروحة صادرين في حق الطالب وحده
فان التناقض بينهما — بفرض وقوعه — لا يصلح سببا لاعادة النظر .

(طعن رقم ١٨٢١ سنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٧/١/٢١ س ١٨ ص ١٤٢)

٢٠٥٨ — التماس اعادة النظر — ما يشترطه القانون سببا لالتباس

اعادة النظر .

✽ اشترط القانون في الوقائع او الاوراق التي تظهر بعد الحكم
وتصلح سببا للالتباس ان تكون مجهولة من المحكمة والمتهم معا ابان المحاكمة .
ولما كان الثابت بالاوراق ان واقعة بطلان اجراءات القبض والتفتيش التي
يستند اليها طالب اعادة النظر لم تكن مجهولة منه اثناء محاكمته بجريمتي
احراز السلاح الناري والخيرة بدون ترخيص فقد دفع في محضر التحقيق
— قبل محاكمته — ببطلان القبض عليه وتفتيشه ، وطلب محاميه — تحقيقا
لهذا اندفع — سؤال شرطى المرور في ساعة ضبط السيارة التي كان
يستقلها المتهم ، ومن ذلك فلم يثر اى منهما امر ذلك البطلان بجلسة
المحاكمة المشار اليها ، وقد قرر الشرطى سالف البيان صراحة في محضر
التحقيق انه لا يعلم من امر ضبط المتهم وملابساته شيئا ، فاذا عدل عن
اقتواله امام محكمة الجنائيات عند نظر قضية المخدرات ، او جاء زميله بقول
مرسل مؤداه عدم مشاهدته واقعة الضبط ابان نوبته ، فان هذه الاقوال
— بفرض اعتبارها واقعة جديدة لم تكن معلومة وقت المحاكمة لا تعدو ان
تكون مجرد دليل احتمالي لا ينهض بذاته وجها لطلب اعادة النظر مادام لم
يصبح ما يحسم الامر ويقطع في ترتيب اثره في اصدار الحقيقة التي سجلها
الحكم البات وخاصة ان بطلان اجراءات القبض والتفتيش ليس من شأنه
ان يؤدي بذاته الى ثبوت براءة المحكوم عليه ولا يلزم عنه في كل الاحوال
سقوط الدليل على ادانته .

(طعن رقم ١٨٢١ سنة ٣٦ في جلسة ١٩٦٧/١/٢١ س ١٨ ص ١٤٢)

٢٠٥٩ - حالة طلب إعادة النظر المتصوص عليها في الفقرة
الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات - نطاقها ؟

✽ أضافت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية الى حالات طلب إعادة النظر حالة مستحدثة رؤى بها أن تكون سببلا احتياطيا لتدارك ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى مع الحالات الاخرى الجائز إعادة النظر فيها ولا تنفك عنها ، الامر الذى دلت عليه المذكرة الايضاحية لمشروع قانون الإجراءات الجنائية . وقد اجيز بمقتضى تلك الفقرة طلب إعادة النظر فى الاحكام الصادرة بالعقوبة فى مواد الجنابات والجنح . « اذا حدثت او ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت اوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الاوراق ثبوت براءة المحكوم عليه » .

(طعن رقم ١٩٩١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢١ س ٢٠ ص ٢٠١)

٢٠٦٠ - التماس إعادة النظر - شروطه .

✽ يشترط نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية لقبول طلب التماس إعادة النظر ، صدور حكمين نهائيين ضد شخصين مخطفين عن واقعة واحدة وإن يكون هذان الحكمان كلاهما قد صدرا بالادانة بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به فى منطوقتهما . واذ كان ما تقدم ، وكان الحكمان قد قضى بالبراءة فى كليهما لذات الطالب ، وكان أحد الحكمين لم ينص فيه على المصادرة ، فإن ذلك لم يكن متأتيا لأن المضبوطات كانت قد صودرت فعلا قبل ذلك تنفيذا لما قضى به الحكم الآخر ، مما يرتفع به التناقض بينهما . لما كان ذلك ، وكان طلب التماس إعادة النظر لا يندرج تحت احدى الحالات المتصوص عليها فى المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون على غير أساس من القانون .

(طعن رقم ١٣٢٢٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٣ س ٢٠ ص ١٠٦٥)

٢٠٦١ - المقصود بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات : ان تدل الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم نهائيا على براءة المحكوم عليه - او يلزم عنها سقوط الدليل على ادانته او تحمله التبعة الجنائية ، مثال في اقامة بناء تزيد قيمته على ١٠٠٠ ج بغير موافقة اللجنة المختصة .

✽ استقر قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ان تدل الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم ، على براءة المحكوم عليه ، او يلزم عنها سقوط الدليل على ادانته او تحمله التبعة الجنائية . واذا كان ما تقدم ، وكان البين من الاطلاع على أوراق التحقيق الاداري الذي أجرى في تاريخ لاحق على تاريخ صدور الحكم نهائيا في الدعوى موضوع الطلب . ان معاون التنظيم محرز محضر ضبط الواقعة قد اقر في ذلك التحقيق بأنه لم يصعد الى الدور الخامس لمعاينته وانما اكتفى بتسجيل الابعاد والمساحة التي قدرت قيمة المباني على أساسها ، من وجهات الدور الارضى ، بسبب منع زوج الطالبة له من الصعود الى الدور العلوى ، كما اشتتل التحقيق الاداري على معاينة اجراها مهندس التنظيم اثبت فيها ان اعمال البناء قد تمت في مساحة ١٣٢ مترا مربعا من الدور الخامس العلوى ، قيمتها ١١٨٨ ج وانها لو استكملت لبلغت التكلفة ٢٥٧٤ ج ، وانتهى التحقيق الاداري بمجازاة محرر المحضر ، وكان شرط قيام جريمة اقامة بناء تزيد قيمته على ألف جنيه - قبل موافقة اللجنة المختصة بالتطبيق للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ - أن تكون قيمة الاعمال المطلوب اقامتها تزيد عن الالف جنيه ، الامر الذي لا يمكن تحقيقه الا بالمعاينة الفعلية من واقع الطبيعة ، واذا ثبت ان التحقيقات الادارية وما كشفت عنه من وقائع كانت مجهولة من المحكمة والمهمة ابان المحاكمة ، اذ لم تحدث ولم تظهر الا بعد الحكم نهائيا في الدعوى ، وكانت بذاتها حاسمة في النيل من دليل ادانة الطالبة بالنسبة الى قيمة المباني موضوع التهمة الثالثة ، وما يترتب على ذلك من اثر في تقدير قيمة ما تلزم بادائه ، فان ذلك مما يسوغ قبول الطلب والقضاء بقاء الحكم موضوع الطلب فيما قضى به في التهمة الثالثة والاحالة .

٢٠٦٢ - مناط قبول طلب التماس إعادة النظر في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤١ إجراءات - ظهور وقائع أو أوراق جديدة ، لم تكن معلومة عند الحكم تثبت براءة المحكوم عليه - ظهور دليل عامه المتهم العقلية - التي كان عليها وقت ارتكاب الجريمة - بعد المحاكمة النهائية - اثره - قبول طلب التماسه إعادة النظر - ولو سبقت الإشارة الى هذه العاهة عرضا على لسان المتهم . مادام هو سقيم العقل - لا يقيم القانون وزنا لتصرفاته ولا يساعده عن افعاله .

✽ لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق وما تم في شأن الطلب من تحقيقات أنه بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٩ ترد الطالب على العيادة النفسية بمستشفى احمد ماهر وأدخل مستشفى الامراض العقلية بالخانكة بعد تشخيص حالته بجنون الصرع ، ثم عاد للتردد على العيادة يوم ٩ مارس سنة ١٩٧١ ودخل دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية في ٢١ مارس ١٩٧١ مصابا باضطراب عقلي الى أن غادرها في ٢٩ ابريل ١٩٧١ . وبتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٧٣ حكمت محكمة القاهرة للأحوال الشخصية في القضية رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٩ ب كلى الزيتون بتوقيع الحجر عليه للجنون ومازال محجورا عليه . واذ أمر المحامي العام الاول - تحقيقا للطلب المائل - بإيداع الطالب دارالاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٧٤ لمدة خمسة عشر يوما لبيان مدى مسؤوليته عن افعاله وقت اقتراحه جريمة الشروع في السرقة في ٧ اكتوبر سنة ١٩٧١ أورى التقرير الغنى انه يعاني من الاضطراب العقلي « الفصام » ويعتبر نفس مسئوول عن تلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٤١ من قانون الإجراءات الجنائية التي حددت حالات طلب إعادة النظر قد نصت بصدد بيان الحالة الأخيرة من الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالمعتوبة من مواد الجنائيات والجنح - على أن ذلك الطلب جائز ، اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو ظهرت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة . وكان من شأن هذه الوقائع أو (الأوراق) ثبوت براءة المحكوم عليه . وكانت تلك الفترة وأن ما جاء نصها مما علم تقيد الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد صدور الحكم بنوع معين ، إلا أن المذكرة الإيضاحية للقانون علقّت على هذه الفقرة بأنه « نص فيها على صورة عامة تنص عليها أغلب القوانين الحديثة ، وهي حالة ما اذا حدثت

او ظهرت بعد الحكم وقائع او اذا تسدبت اوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع او الاوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه . ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على متهم انه كان مصابا بالعمالة في عقله وقت ارتكابها او انه كان محبوسا في هذا الوقت او عثر على الشيء المسروق لدى المجنى عليه او عثر على ابصال برد الامانة ، وقد تفيا الشارع من اضافة الفقرة الخامسة الى الفقرات الاربع الاولى من المادة ٤٤١ من القانون في ضوء الامثلة التي ضربتها المفكرة الايضاحية — ان تكون الوقائع الجديدة او الاوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه او يلزم عنها حتما سقوط الدليل على ادانته او على تحمل التبعة الجنائية . لما كان ما تقدم ، وكان ما ظهر من الوقائع والاوراق من ان المحكوم عليه — طالب اعادة النظر — كان مصابا بعمالة في العقل وقت ارتكابه جريمة الشروع في السرقة تحول دون عقابه عنها طبقا للمادة ٦٢ من قانون العقوبات ، واذا كثرت هذه العلة على ما يبين من ظروف الحال ومن الاوراق ومن محاضر جلسات المحاكمة امام محكمة الموضوع في درجتي التقاضي — مجهولة من المحكمة والمحكوم عليه معا ابان المحاكمة ولا يغير من جهالة المحكوم عليه بها ما ورد على لسانه عرضا في التحقيقات من اشارة اليها ، فذلك لا ينهض دليلا على علمه اليقيني باصابته بها وقت اقتراء الجريمة خاصة بعد الاذن له بمغادرة دار الاستشفاء قبيل ذلك بها وقر في نفسه براءته من علة ، فضلا عن ان هذا العلم لا يمكن الاعتداد به ممن كان سقيم العقل لا يقيم القانون وزنا لتصرفاته ولا يساعده عن افعاله ، وكانت تلك العلة قد ظهرت بعد صدور حكم بات بالعقاب في الدعوى وتشكل واقعة جديدة تحسم بذاتها الامر وتقطع بترتيب اثرها في ثبوت عدم تحمل الطالب التبعة الجنائية للجريمة واعفائه من العقاب ، فان طلب اعادة النظر يكون قد تكاملت عناصره وتوافرت مقوماته مما يقتعين معه قبوله والقضاء بالغاء الحكم الصادر في الجثة رقم ٦٤٢٠ سنة ١٩٧١ استئناف وسط القاهرة بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧١ وبرائة الطالب المحكوم عليه فيها .

(طعن رقم ١٥٢٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٨ من ٢٧ من ٢٥٢)

أمثلة

٢٠٦٢ - اعلان - مباشرته بدون ترخيص - جريمة - عقوبتها .

* عرفت المادة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات المراد بالاعلان واوجبت الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذا القانون لمباشرة الاعلان الحصول على ترخيص من السلطة المختصة ، ونصت المادة الثامنة على أن « كل من باشر اعلانا أو تسبب في مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات ، وفي حالة تعدد الاعلانات ولو كانت متماثلة تتعدد العقوبة فيه بقدر عدد المخالفات . وفي جميع الاحوال يقضى بإزالة الاعلان وبإلزام المخالف برد الشيء الى أصله وإداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص » . ومراءد الشارع من هذه النصوص أنه فرض جزاء لجريمة مباشرة الاعلان بدون ترخيص من السلطة المختصة وهو الغرامة التي لا تقل من جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات فضلا عن ازالة الاعلان والزام المخالف رد الشيء الى أصله وإداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة المطعون ضده بجريمة مباشرة الاعلان في موقع واحد بدون ترخيص فلهذا اذ قضى بمعاقبته بتفريمه مائة قرش والزامه رسم الرخصة والإزالة في خلال اسبوعين على نفقته دون أن ينص على الزامه رد الشيء الى أصله وإداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحة .

(طعن رقم ١٨٩٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٠ من ١٦ ص ٢٢٤)

٢٠٦٤ - اعلانات - معارضة - استئناف .

* لما كانت النيابة العامة لم تستأنف الحكم الابتدائي الغايبي الذي قضى بالغرامة ووضعت رسم الترخيص والإزالة وملكه القضاء برد الشيء الى أصله على خلاف مؤدى ما نص عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات ، وانما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة التي قرر بها المطعون ضده في ذلك الحكم ، قلقة ما كان يسوغ للحكمة الاستئنافية وقد اتجهت الى ادانة المطعون ضده أن تقضى عليه بما يجاوز الجزء المحكوم عليه به قضيائيا لأنها بذلك تكون قد سمات

مركزه وهو ما لا يجوز اذ لا يصح ان يضر المعارض بناء على المعارضة التي رفعها — ومن ثم فان ما تطلبه النيابة العامة في طعنها من القضاء بالزام المطعون ضده رد الشيء الى اصله عند تصحيح الحكم المطعون فيه في حالة نقضه غير جائز القضاء به بما يتمين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالزام المطعون ضده اداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص وذلك بالاضافة الى عقوبة الغرامة والازالة المقتضى بها .

(طعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٠ من ١٦ ص ٣٢٢)

٢٠٦٥ — جريمة مباشرة الاعلان دون تجسيد الترخيص — عقوبتها — هي ذاتها المقررة لجريمة مباشرته دون ترخيص — القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ ، مثال لخطا في تطبيق القانون .

* اوجبت الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات لمباشرة الاعلان الحصول على ترخيص من السلطة المختصة ، وعينت الفقرتان الثالثة والخامسة مدة سريان الترخيص بسنة واحدة ، وابانت عن امكان تجديده طبقا للشروط والاوزاع التي تحددها اللائحة التنفيذية والتي صدرت فيها بعد بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨. ثم نصت المادة الثامنة من ذلك القانون على ان : « كل من باشر اعلانا او تسبب في مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات ... وفي جميع الاحوال يقضى بإزالة الاعلان وبإلزام المخالف برد الشيء الى اصله واداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص ... » . ولما كان مراد المشرع من هذه النصوص انه فرض جزاء على جريمة مباشرة الاعلان دون ترخيص او دون تجديد الترخيص طبقا للوضاع التي تحددهم اللائحة التنفيذية عقوبة أصلية هي عقوبة الغرامة التي لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز عشرة جنيهات ، وعقوبات تكميلية وجوبية هي ازالة الاعلان والزام المخالف برد الشيء الى اصله واداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى اداة

١٠٠٧

المطعون ضده بجرمة عدم تجديد ترخيص الاعلان الذى اقامه من منشاته،
فانه اذ قضى بالمقنونة الاصلية بتفريم المنهم مائة قرش واقتصر على
المعتوبات التكميلية على الزام المنهم برد الشيء الى اصله دون ان يقضى
بحقبة ازالة الاعلان واداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص ، ودون
ان يبين وجها لاغفال القضاء بها ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون
بما وجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة ازالة واداء ضعف
الرسوم المقررة على الترخيص بالاضافة الى عقوبة الغرامة ورد الشيء
الى اصله المقضى بها .

(طعن رقم ٩٠٨ سنة ٤٤ ق جلسة ١٠/٧/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٦٣٩)

افشاد سر آهنگ

٢٠٦٦ - واجب المحامي في انشاء سر موكله قمع وقوع جريمة .

* إذا استطاع أحد المتهمين رأى محاميه في ارتكاب جريمة وهي الاتفاقي مع أحد الشهود على أن يشهد زورا فهذا الأمر ولو أنه سر علم به المحامي بسبب مهنته إلا أن من حقه بل من واجبه أن يفشي لمنع وقوع الجريمة ونفا للمادة ٢٠٥ مرافعات فإذا أخفت المحكمة بمعلومات المحامي عن تلك الواقعة واستندت إليها في التليل على أن المتهم موكله كمن يسعى في تلفيق شهادة فلا يمكن استناد الخطأ إليها في ذلك»

(أ طعن رقم ١٩٩٢ سنة ٢ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧)

٢٠٦٧ - لا عقاب على انشاء السر اذا حصل بناء على طلب

مستودع .

* لا عقاب بمقتضى المادة ٢١٠ من قانون العقوبات على انشاء السر اذا كان لم يحصل الا بناء على طلب مستودع السر فإذا كان المريض هو الذى طلب بواسطة زوجة شهادة عن مرضه من الطبيب المعلق له فلا يكون في اعطاء هذه الشهادة انشاء سر معاقب عليه»

(أ طعن رقم ١٨٢٢ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٢٠/١٢/١)

٢٠٦٨ - قصر الحكم الوارد في المادة ٢١٠ عقوبات على من نكروا

فيهم .

* أن الأصل في أداء الشهادة أمام القضاء عند استجتماع شرائطها أنه واجب يقتضيه الوصول الى ترمق وجه الحق في المنازعات وفي ثبوت الاتهام أو نفيه ، ولا يعفى الشاهد من الإدلاء بكل ما يعلم ولا يكتم منه إلا في الأحوال الخاصة التي بينها القانون ، ومنها حظر الشهادة انشاء لسر من اسرار المهنة المنصوص عليه في المادة ٢٠٧ من قانون المرافعات ، ما لم يطلب من اسره اليه انشاء ، فيجب على الشاهد عندئذ أداء الشهادة عملا بالمادة ٢٠٨ من ذلك القانون التي يدل نصها على أن تحريم الشهادة

فى هذه الحالة ليس تحريما مطبقا ، وتتجه التشريعات الحديثة نحو تغليب المصلحة العامة فى الوصول الى الحقيقة وعلى الإخص اذا تعلّق الأمر بمصلحة الجماعة ، من ذلك أن الشارع الفرنسى اضافت فقرة ثانية الى المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسى بالمرسوم بقانون الصادر فى ٢٩ يولية ١٩٣٩ أجاز فيها للأطباء وغيرهم من أصحاب المهن اذا دعوا للشهادة أن يبوحوا بما لديهم من أسرار فى حوائث الأجهلش دون أن يتعرضوا للعقاب ، ونصت المادة ٦٢٢ من قانون العقوبات الايطالى على أن الإنشاء بسر المهنة معاقب عليه الا أن يكون هذا الإنشاء لبرر مشروع ، ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢١ من القانون السويسرى الصادر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ على أن حظر الإنشاء بسر المهنة لا يحول دون التزام أرباب المهن بإداء الشهادة أمام القضاء — لما كان ذلك وكان الشارع عندما وضع المادة ٣١٠ من قانون العقوبات لم يعم حكما ، بل أنه خص بالنص طائفة الأطباء والجراحين والسيالة والقوابل وغيرهم وعين الأحوال التى حرم عليهم فيها إفشاء الأسرار التى يضطر صاحبها أن يأنبهم عليها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتضى هذا الإطلاع ، وهم فى سبيل قيامهم بواجباتهم للجمهور فانه لا يصح التوسع فى هذا الاستثناء بتعديل حكم الى من عدا المذكورين فى النص كالخادم والكتبة والمستخدمين الخصوصيين ونحوهم فهؤلاء لا يضطر مخدومهم الى إطلاعهم على ما يرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون .

(طعن رقم ٨٨٤ سنة ٢٢ فى جلسة ١٩٥٣/٧/٢)

٢٠٦٩ — أسرار — كشفها للمصلحة العامة — يجوز ذلك :

* الأصل أنه لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتطرافات والاتصالات التليفونية . غير أنه اذا استلزمّت مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتطرافات والإطلاع عليها ومراقبة المكالمات التليفونية فانها تكون مصلحة أولى بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكالمات والمكالمات .

(طعن رقم ٨٨٩ سنة ٣١ فى جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ من ١٢ من ١٣٥)

امتناع عن تسليم طفل محكوم بحضانته

٢٠٧٠ - أمانة الحكم المتهم بأنه لم يستلم ابنته لوالدتها لرؤيتها تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات - خطأ في تطبيق القانون - نص المادة مقصور على صدور قرار من القضاء بشأن حضنة الصغير أو حفظه - لا يصح التفسير بشمول حالة الرؤية .

* إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المظنون ضده بتهمة أنه لم يسلم ابنته لوالدتها لرؤيتها تطبيقاً منه للفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات مع صراحة نصها ووضوح عبارتها في كونها مقصورة على حالة صدور قرار من القضاء بشأن حضنة الصغير أو حفظه بها لا يصح معه الانحراف عنها بطريق التفسير والتأويل إلى شمول حالة الرؤية ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه والحكم ببراءة المظنون ضده مما أسند إليه .

(طعن رقم ١٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٢/٢٧ من ٢٢ من ٤٨٢)

٢٠٧١ - اختلاف حق الحضنة أو الحفظ عن حق الرؤية سواء رؤية الأب لولده وهو في حضنة النساء أو رؤية الأم ولدها إذا كان مع أبيه أو غيره من العصبات .

* يختلف كل من حق الحضنة أو الحفظ عن حق الرؤية سواء أكان رؤية الأب ولده وهو في حضنة النساء أم رؤية الأم ولدها إذا كان مع أبيه أو مع غيره من العصبات .

(طعن رقم ١٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٢/٢٧ من ٢٢ من ٤٨٢)

٢٠٧٢ - جريمة الفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات - مناهة تطبيقها - صدور قرار من القضاء بشأن حضنة الصغير أو حفظه وامتناع أي من الوالدين أو الجدين عن تسليمه إلى من له الحق في طلبه .

* جرى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات بأن

٥٠١٦

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين
جنيها مصريا أى الوالدين أو الجدين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى
من له الحق فى طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته
أو حفظه » فمناط تطبيق هذا النص أن يكون قد صدر قرار من القضاء
بشأن حضانة الصغير أو حفظه وامتنع أى من الوالدين أو الجدين من
تسليمه إلى من له الحق فى طلبه بناء على هذا القرار »

(انظر رقم ١٥١١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٣٧٢/٢/٢٧ من ٢٢ ص ٤٨٢)

امر قسلی

٢٠٧٢. - معارضة المتهم في الامر الجنائي لا يمنع المحكمة من تشديد العقوبة او الحكم بعدم الاختصاص .

* اذا كانت النيابة قد اعتبرت الواقعة جنحة ضرب بتسيطة بالمادة ٢٤٢/١ ع وقدمت الاوراق الى القاضي الجزئي فاصدر امرا جنائيا بتفريم المتهم خمسين قرشا ، ثم اعلن هذا الامر الى العمدة لغيب المحكوم عليه ومضى الميعاد المقرر للمعارضة فاصبح نهائيا ، ثم حدث بعد ذلك ان تولى الجس عليه فجاء بالمتهم الى النيابة واعلن بالامر الجنائي شخصيا واخذ منه تقرير يفيد معارضته فيه ، ونظرت المعارضة وحكم بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى ، ثم اعيد التحقيق لمعرفة النيابة وقدم للمتهم الى محكمة الجنائيات فقضت بادانته في الجنية فطعن بانه ما كان يصح أن تعاد محاكمته بعد ان صدر الامر الجنائي المشار اليه واصبح نهائيا بانقضاء ميعاد المعارضة فيه بناء على الاعلان الحاصل في مواجهة العمدة ، فانه اذ كان المتهم يسلم بانه لما اعلن شخصيا بالامر الجنائي الصادر ضده عارض فيه بتقرير عمل في قلم كتاب النيابة ، وانه حضر في الجلسة المحددة لنظر المعارضة فجرت محاكمته طبقا للإجراءات العادية فمضى بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى لانها جنية اذ كان ذلك لا يكون ثمة محل للقول ببطالان الإجراءات التي تمت قبل احالته الى محكمة الجنائيات اذ ان حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى يترتب عليه بمقتضى القانون اعتبار الامر الجنائي كأنه لم يكن مما يستتبع أن يكون للمحكمة ان تحكم عليه بعقوبة أشد من التي كان محكوما عليه بها أو بعدم الاختصاص اذا تبين لها ان الواقعة جنية . وخصوصا اذا كان الثالث ان المتهم لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الجنائيات بل اشره فقط أمام محكمة الجنج عند نظر المعارضة في الامر الجنائي فلم تقره على وجهه نظره .

لا تلحق رقم ١١٠٠ سنة ١٣٥٠ في جلسة ١٣٤٠/٨/١٣

٢٠٧٤. - رفض الامر الجنائي لا يمنع النيابة من تقديم الدسوى الى المحكمة .

اذا قدمت النيابة اوراق الدعوى العمومية الى القاضي الجزئي

ليصدر أمرا جنائيا فيها بمعاينة المتهم لقرعضى ، فإن هذا الرقعى ليس من شأنه ، ولا يصح أن يكون من شأنه ، أن يمنع النيابة العمومية من تقديم الدعوى الى المحكمة للسبر فيها ضد هذا المتهم بالطرق الاعتيادية .

(ملحق رقم ٦٨٢ سنة ١٩٦٦ في جلسة ١٩٦٦/٢/٢٥)

٢٠٧٥ - استئناف الحكم الصادر فى المعارضة فى الامر الجنائى خاضع للاوضاع المعتادة .

* ان المادة ٧ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ يشترط للاوامر الجنائية قد نصت فى الفقرة (١) على انه « اذا حضر المعارض فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى اعتبر الامر كأن لم يكن ويجب محاكمته طبقا للاجراءات العادية المنصوص عليها فى قانونى تحقيق الجنائيات والعقوبات . . . ويجوز للمحكمة فى حالة الحكم على المتهم أن تحكم فى حدود القانون بعقوبة اشد من الغرامة التى قضى بها الامر » فهى بذلك قد اباتت ان المتهم المحكوم عليه اذا عارض فى الامر الجنائى الصادر ضده وحضر جلسة المعارضة فان محاكمته تجرى طبقا للاجراءات العادية على اعتبار أن الدعوى لم يصدر فيها امر جنائى . . . واذا فالحكم الذى يصدر على المتهم فى حضرته بناء على معارضته يكون قابلا للاستئناف او غير قابل له على حسب الاوضاع المعتادة ، فان كانت الواقعة جنحة كان استئناف الحكم الصادر فيها جائزا دائما . وعلى ذلك فالحكم الذى يقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من المتهم الذى حضر جلسة المعارضة وحكم عليه بغرامة فى تهمة ضرب لم يحدث اصابات يكون مخطئا . ولا يرفع هذا الخطأ ما جاء فى الفقرة (ب) من المادة السابقة الذكر من انه اذا كان الامر الجنائى صادرا بالغرامة والمصاريف فقط اعتبر بمثابة حكم غير قابل للطعن فيه ، لان هذا الحكم — كما هو صريح النص فى هذه الفقرة — خاص بالحالة التى فيها لم يضرر المتهم المعارض جلسة المعارضة .

٢٠٧٦ - سقوط الامر الجنائي بمجرد المعارضة فيه وحضور المعارض أمام المحكمة .

* الامر الجنائي يستقط بحكم القانون بمجرد المعارضة فيه وحضور المعارض أمام المحكمة ، دون حاجة الى حكم من المحكمة ، واذا كان ذلك كذلك فانه لا ضرر على المحكمة المركزية في أن تحيل الدعوى المرفوعة من النيابة امامها بعد المعارضة في الامر الجنائي الصادر ضد المتهمين الى المحكمة الجزئية المرفوعة امامها الدعوى المباشرة على المتهمين من الدعين بالحقوق المدنية . ولا يغير من ذلك ان كانت النيابة لم تدخل احد المتهمين في الدعوى المركزية مادام المدعون بالحق المدني قد أدخلوه في الدعوى المباشرة ، ولا ان الدعين بالحق المدني لم يدخلوا اقدمهم في دعواهم المباشرة مادام انه كان ممن رفعت النيابة الدعوى عليهم أمام المحكمة المركزية .
(طعن رقم ١٦٦٨ سنة ١٧ ق جلسة ١٢/٨/١٩٢٧)

٢٠٧٧ - الاعتراض على الامر الجنائي - ماهيته - إجراءاته - معياده - التقرير بالاعتراض على الامر الجنائي .

* هدف الشارع من تطبيق نظام الاوامر الجنائية في الجرائم التي عينها الى تبسيط اجراءات الفصل في تلك الجرائم وسرعة البت فيها ، وهو وان كان قد رخص في المادة ٣٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية للنيابة العامة ولباقي الخصوم ان يعلنوا عدم قبولهم للامر الجنائي الصادر من القاضي ... بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ صدوره بالنسبة الى النيابة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة الى باقي الخصوم ورتب على ذلك التقرير سقوط الامر واعتباره كأن لم يكن ، فإذ لم يحصل اعتراض على الامر بالصورة المتقدمة أصبح نهائيا واجب التنفيذ ، الا انه نص في المادة ٣٢٨ على أنه اذا حضر الخصم الذي لم يقبل الامر الجنائي في الجلسة المحددة تنظر الدعوى في مواجهته طبقا للاجراءات العادية واذا لم يحضر تعود للامر قوته ويصبح نهائيا واجب التنفيذ ، فدل بذلك على أن الاعتراض على الامر الجنائي لا يعد من قبيل المعارضة في الاحكام النهائية بل هو لا يعدو أن يكون اعلانا من المعارض بعدم قبوله انتهاء الدعوى بتلك الإجراءات ويترتب علي مجرد التقرير به سقوط الامر

بقوة القانون واعتباره كأن لم يكن ، غير ان نهائية هذا الاثر القانوني ترتبط بحضور المعارض بالجلسة المحددة لنظر اعتراضه ، فان تخلف عنها عند اعتراضه غير جدى واستعاد الامر قوته واصبح نهائيا وجب التنفيذ ، مما مؤداه عدم جواز المعارضة فيه او استئنافه رجوعا الى الاصل فى شأنه . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول استئناف الحكم الذى صدر بناء على تخلف المطعون ضده باعتبار الامر الجنائى نهائيا واجب التنفيذ يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز استئناف المطعون ضده الحكم المستأنف .

(ملعن رقم ٥٢٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ من ٢٢ ص ٦٢٢)

٢٠٧٨ - الاعتراض على الامر الجنائى - طبيعته .

يهدف الشارع من تطبيق نظام الاوامر الجنائية فى الجرائم التى عيضاها الى تبسيط اجراءات الفصل فى تلك الجرائم وسرعة البت فيها ، وهو وان كان قد رخص فى المادة ٣٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية للنيابة العامة وللباقى الخصوم ان يعلنوا عدم قبولهم للامر الجنائى الصادر من القاضي - بتقرير فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثلاثة ايام من تاريخ صدوره بالنسبة الى النيابة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة الى باقى الخصوم ، ورتب على ذلك التقرير سقوط الامر واعتباره كأن لم يكن ، فاذا لم يحصل اعتراض على الامر بالصورة المتقدمة اصبح نهائيا واجب التنفيذ ، الا انه نص فى المادة ٣٢٨ على انه اذا حضر الخصم الذى لم يقبل الامر الجنائى فى الجلسة المحددة تنظر الدعوى فى مواجهته طبقا للاجراءات العادية، واذا لم يحضر تعود للامر قوته ويصبح نهائيا واجب التنفيذ ، فدل بذلك على ان الاعتراض على الامر الجنائى لا يعد من قبيل المعارضة فى الاحكام الغيابية ، بل هو لا يعتد بان يكون اعلانا من المعارض بعدم قبول انتهاء الدعوى بتلك الاجراءات يترتب على مجرد التقرير به سقوط الامر بقوة القانون واعتباره كأن لم يكن ، غير ان نهائية هذا الامر القانوني ترتبط بحضور المعارض بالجلسة المحددة لنظر

١٠٢٣

اعتراضه فان تخلف عنها عد اعتراضه غير جدى واستعداد الامر توته واصبح
نهائيا واجب التنفيذ مما مؤداه عدم جواز المراضة فيه او استئنافه رجوعا الى
الاصل فى شأنه — لما كان ذلك — وكانت المطعون ضدها لم تعترض على
الامر الجنائى الصادر من القاضى بتفريمها بالصورة التى رسمها القانون
فاصبح نهائيا واجب التنفيذ ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول استئناف
هذا الامر يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يحويه ويستوجب نقضه
وتصحيجه بالتضاء بعدم جواز استئناف المطعون ضدها الامر الجنائى
المستأنف .

(طعن رقم ٦٥٥ سنة ٢٥ فى جلسة ١٩٧٥/٥/٢٦ من ٢٨٢)

سابقة أعمال الدائر العربية للموسوعات

(حسن الفكهاى - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

اولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الاول والثانى والثالث » .

٢ - المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٤ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .

٥ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف
صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة ..

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الامن الصناعى للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن الصناعى بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التى تناولتها المراجع الاجنبية وعلى رأسها (المراجع الامريكية والاوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٣) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - الفين صفحة) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) . (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٤) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - الفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية العلمية .. الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والافراد .

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٣٠ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم فى مصر وباقى الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط فى شرح القانون المدنى الاردنى : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدنى المصرى والشريعة الاسلامية "سمحاء وأحكام المحاكم فى مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ اجزاء - ٣ الاف صفحة) .

وتتضمن عرضا أجبديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : (اربعة اجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاصيله من الناحية الطبيعية البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالى وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية ومائثر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وأجبديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (ثلاثة اجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - الشرح والتعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : (اربعة اجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى منتصف عام ١٩٨٩ ، مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً وزمناً (٣٢ جزء مع الفهرس) .

(الاصدار الجنائي ١٥ جزء + الفهرس)

(الاصدار المدني ١٧ جزء + الفهرس)

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة للاصدارين تتضمن أحكام محكمة النقض منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

(أ) أربعة أجزاء للاصدار المدني .

(ب) ثلاثة أجزاء للاصدار الجنائي .

١٦ - الموسوعة الادارية الحديثة : مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعى أبجدي) .

ملحوظة : تحت الطبع سبعة أجزاء جديدة تتضمن أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٨٦ حتى نهاية عام ١٩٩١ .

١٧ - التعليق على قانون العقسود والالتزامات المغربى :

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون معلقاً عليها بآراء الشراح فى المغرب وفى مصر مع أحكام المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية . (ستة أجزاء) .

١٨ - التعليق على القانون الجنائى المغربى :

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون معلقاً عليها بآراء الشراح فى المغرب وفى مصر مع أحكام المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية . (ثلاثة أجزاء) .

—Gut Gott!

الموسيقى
الموسيقى
الموسيقى
الموسيقى

الموسيقى -
 الموسوعات الدار
 الموسوعات الدار العربية
 الموسوعات الدار العربية
 الموسوعات الدار العربية
 الموسوعات الدار العربية
 الموسوعات الدار العربية

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

